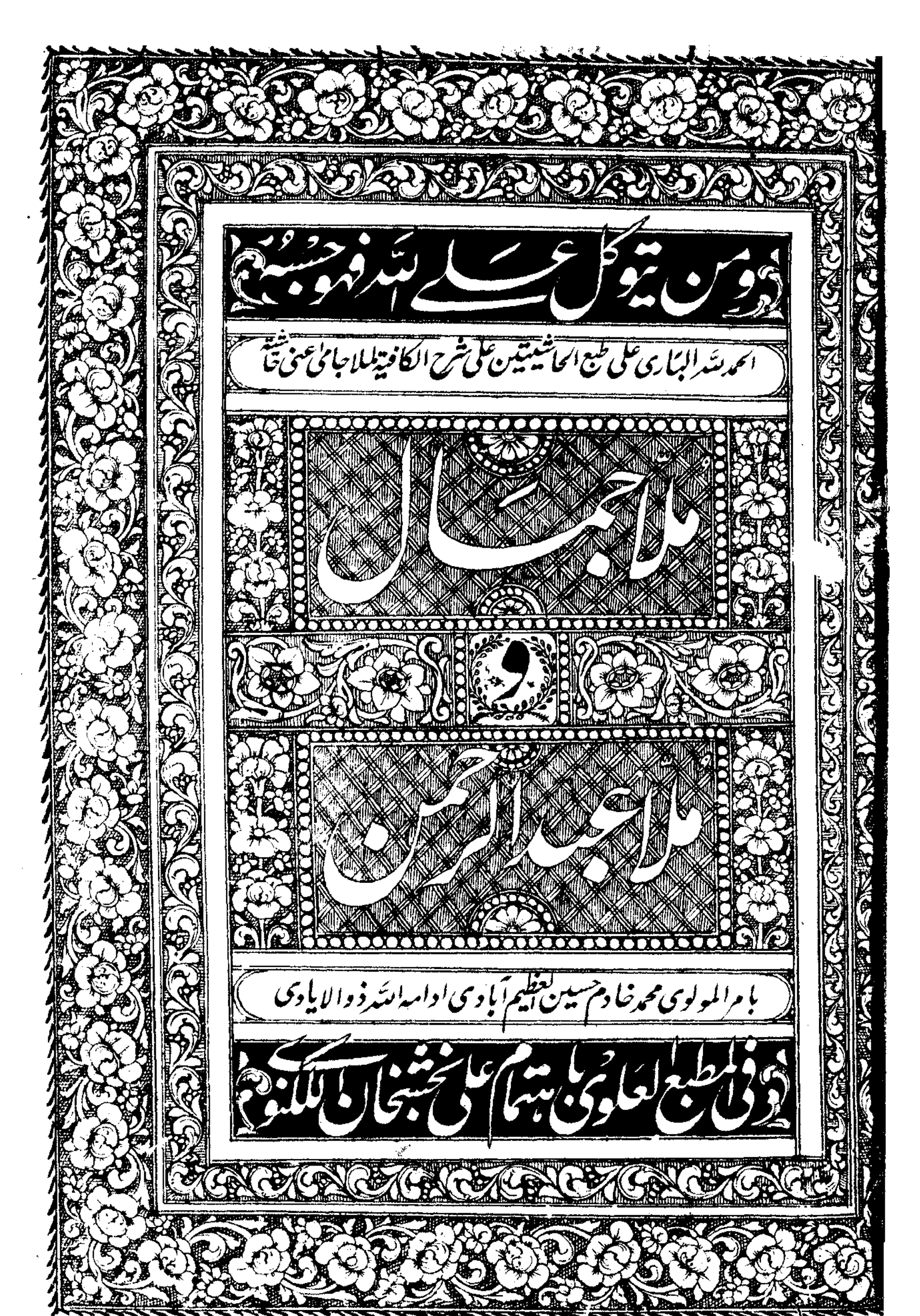


ومن یتوکل علی الله فهو حسبه
الحمد لله الباری علی طبع الحاشیتین علی شرح الکافیة لملا جامی عنی شانه
ملا جمال
و
ملا عبد الرحمن
بامر المولوی محمد خادم حسین العظیم آبادی ادامه الله ذو الایادی
فی المطبع العلوی باهتمام علی بخش خان لکهنؤ



حاشیه جمال

بسم الله الرحمن الرحیم

الحمد لله المرفوع شانه المنصوب برهانه المجرور سلطانه والصلوة على نبيه المجزوم الآخر خلانه مائلى فى الدنيا ميزانه وعلى الآل والاصحاب فعليهم عن حامل عذاب الله وناصب جوهرانه رضى الله تعالى عنهم اجمعين ما رفع مراسم الدين وبعد فيقول العبد المفتقر الى الله القدير العبد المنكسر البال جمال بن نصير ان شرح الكافية لمولانا نور الدين عبد الرحمن الجامى قدس سره السامى لما كان غريب جامع لفوائد النحو جاهابل كلها وكان قابلا لان يستخرج عنه فوائد اللآلى والغواصون قد تخرجوا من بحار اساليبه الفوائد الحيث لم حاجة الى الغير الا انى قد تتبعت مواقع القائهم الفوائد فوجدت شيئا من البقية وجمعته تذكرة منى للاصحاب وتبصرة لاولى الالباب وبالله التوفيق واليه المرجع والمآب وقد كان تاريخ الفراغ من الهجرة النبوية صلى الله تعالى وسلم على صاحبها الف سنة وتسعة عشر سنة [1019]

انا قدس سره جمع بين التسمية والحمد فقال بسم الله الرحمن الرحيم اه اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بما عليه العلماء واتباعا للحديثين الابتداء لان الحديثين تقتضى اتيان كل منهما على حدة اذ ترتب الابترية والاقطعية على ترك التسمية والحمد يوذن بامكان انفكاك كل منهما عن الآخر وهو بعدم حصول احدهما فى الآخر بمعنى الحمد وان يوجد فى التسمية الا ان ذلك ليس بمعتبر عند الشارع والا لم يكن لحديث الحمد فائدة لعدم انفكاك الحمد عن التسمية الا ان يقال الفائدة حينئذ اظهار انه لا بد من قصد المتكلم فيه ذلك والا لم يكن معتبرا وان كان موجودا او التعارض بينهما مدفوع بحمل الابتداء فى احدهما على الحقيقى وفى الآخر على الاضافى او بحمل الابتداء على العرفى الممتد الى حين الشروع فى المقصود او بحمل احدهما على القلبى والآخر على اللسانى والكتبى وقيل الباء فى الحديثين بمعنى التقديم قال فى المغرب بدأ بالشئ اذا قدمه فمعنى الحديثين كل امر ذى بال لم يقدم عليه بسم الله فهو ابتر وكل امر ذى بال لم يقدم عليه الحمد لله فهو اجذم فلا وجه لتوهم التعارض بينهما اذ من الظاهر البين ان لا استحالة فى تقديم شيئين او اشياء على امر واحد كسرت الباء وان كان حقها الفتح لكونها من الحروف المفردة لملزوم الحرفية والجر وكسر لام الامر والاضافة مع انهما ليستا ملزومتين للحرفية والجر لئلا يلتبسا بلام الابتداء او فتح واو القسم وتائه مع كونهما ملزومين له لان لزوم الجر لهما ليس لنفسهما بل لنيابتهما عن الباء وفتح كاف التشبيه والواو العاطفة على ما هو الاصل وفقد الباعث لعدم لزوم الحرفية فى الاول وعدم لزوم الجر فى الثانى لذا قيل ومتعلق باء التسمية مبدا فيقدر فى الابتداء والقراءة والاكل مثلا بسم الله ابتدأ واقرأ واكل والباء للاستعانة والمعنى ابدأ واقرأ واكل شيئا مستعينا

باسم الله وتبركا به والمقصود تحصيل التيمن والتبرك فى مفاعيل الافعال لا ايقاع الافعال عليه ومنه ظهران البا فى حديثى الابتدا لا الاستعانة

فقط فسقط توهم التعارض اذ الابتدا به على ذلك التقدير الامر المشروع فيه التبرك بسبب الحمد والتسمية وانما قدر العامل موخرا مع ان جهة التقديم

افادة للحصر ورد على المشركين حيث كانوا يقولون باسم اللات والعزى نفعل كذا فيوخرون افعالهم من ذكر ما اتخذوه معبودا تفخيما لشأنه

بالتقديم فيجب على الموحدان يقصد ذلك فى اسم الله تعالى فانه الحقيق بذلك واشعارا بان اسم الله اهم الاشيا عند المؤمن ونصب عينه

واعترض باقرا باسم ربك اجاب الزمخشرى بانها اول سورة نزلت فكان تقديم الامر بالقراءة فيها اهم قال السيد السند قدس سره

فى حواشى المطول يعنى من الامر باختصاص القراءة اذ لا يناسب المقام فلا يرد ما يتوهم من كون غير اسم الله اهم منه انتهى وانت خبير

بان المتبادر من الاهمية الاهمية بالقياس الى اسم الله تعالى اذ الكلام فيه لا بالقياس الى ما ذكره على انه لا حاجة اليه لما ذكره قدس سره

فى حواشى شرح المفتاح من ان اسم الله تعالى وان كان اهم عند المؤمن ونصب عينه الا انه اذا وقع فى التركيب فربما وجب تاخيره

فى الكلام لوجود ما يقتضى تقديم غيره وذلك لا ينافى الاهمية الثابتة فى نفسه واجاب السكاكى بتقديره متعلقه باقرأ الثانى واعترض

بعض البصريين بانه يلزم الفصل بين المؤكد وتاكيده بمعمول المؤكد وهذا سهو منه اذ لا تاكيد ههنا بل امر اولا بايجاد القراءة وثانيا بقراءة

مقيدة ونظيره قوله تعالى الذى خلق خلق الانسان من علق ومثل هذا الايه سيد حدتو كيداثم هذا الاشكال لازم على قول ان البا

متعلقة باقرأ الاول لان تقييد الثانى اذ لم يمنع من كونه توكيدا فكذا تقييد الاول ولو سلم ففصل الموصوف عن صفته بمعمول

صفته جائز باتفاق كمررت برجل عمرا ضاربه فكذا فى التوكيد وقد جاز الفصل بين المؤكد والمؤكد فى قوله تعالى ولا يحزن ويرضين

بما آتيتهن كلهن مع انهما مفردان والجمل احمل للفصل والقاها للا افقه بين الاسم والمسمى فكما ان ذاته تعالى مقدمة على الموجودات

ينبغى ان يكون اسمه مقدما فى الذكر على الافعال المشروعة فيها متلبسة به فى المعنى جملة البسملة ان قدر ابتدائى باسم الله فاسمية

وهو قول البصريين او ابتدأ باسم الله ففعلية وهو قول الكوفيين وهو المشهور فى التفاسير وكتب الاعاريب ولم يذكر الزمخشرى غيره

الاسم عند البصريين من الاسماء التى حذف اعجازها لكثرة استعمالها وبنيت اوائلها على السكون وادخل عليها مبتدأ بها همزة الوصل

يشهد له تصريفه على اسماء وسمى حيث يدلان على ان اصله سمو كما قال البصريون ولو كان من السمة كما قال الكوفيون لكان جمعه

وسماء وتصغيره وسيما وليس كذلك فاصله عند البصريين سمو بحركات السين حذف آخره كما فى يد ودم فبقى حرفان اولهما

متحرك والثانى ساكن فلما حرك الساكن اسكن المتحرك للاعتدال واتى بهمزة الوصل وقيل لما اراد والتخفيف لكثرة الاستعمال

حذفوا آخره ولم يجوزوا ان يحذف اوله لقاء يا عن الاجحاف فحذف حركته واجتلبت همزة الوصل وقيل اصله من سما يسمو ومن

سمى يسمى مثل نزع وارم فجعلوا هذه الصيغة اسما وادخلوا عليه وجوه الاعراب واخرجوها عن حد الافعال ومن السمة عند الكوفيين اصله

وسم حذفت الواو وعوضت عنها همزة الوصل ورد بان الهمزة لم تعهد داخلة على ما حذف صدره فى كلامهم وقيل لا حذف ولا تعويض وانما

قلبت الواو همزة كما فى اشاح واعاء ثم لكثرة الاستعمال جعلت همزة الوصل وفائدة الخلاف هى ان من قال باشتقاقه من السمو

قال انه تعالى لم يزل موصوفا قبل وجود الخلق وبعدهم وعند فنائهم لا تاثير لهم فى اسمائه وصفاته وهو قول اهل السنة القائلين

بان الواضع هو الله تعالى ومن قال باشتقاقه من الوسم بمعنى العلامة يقول كان الله فى الازل بلا اسم وصفة فلما خلق الخلق جعلوا

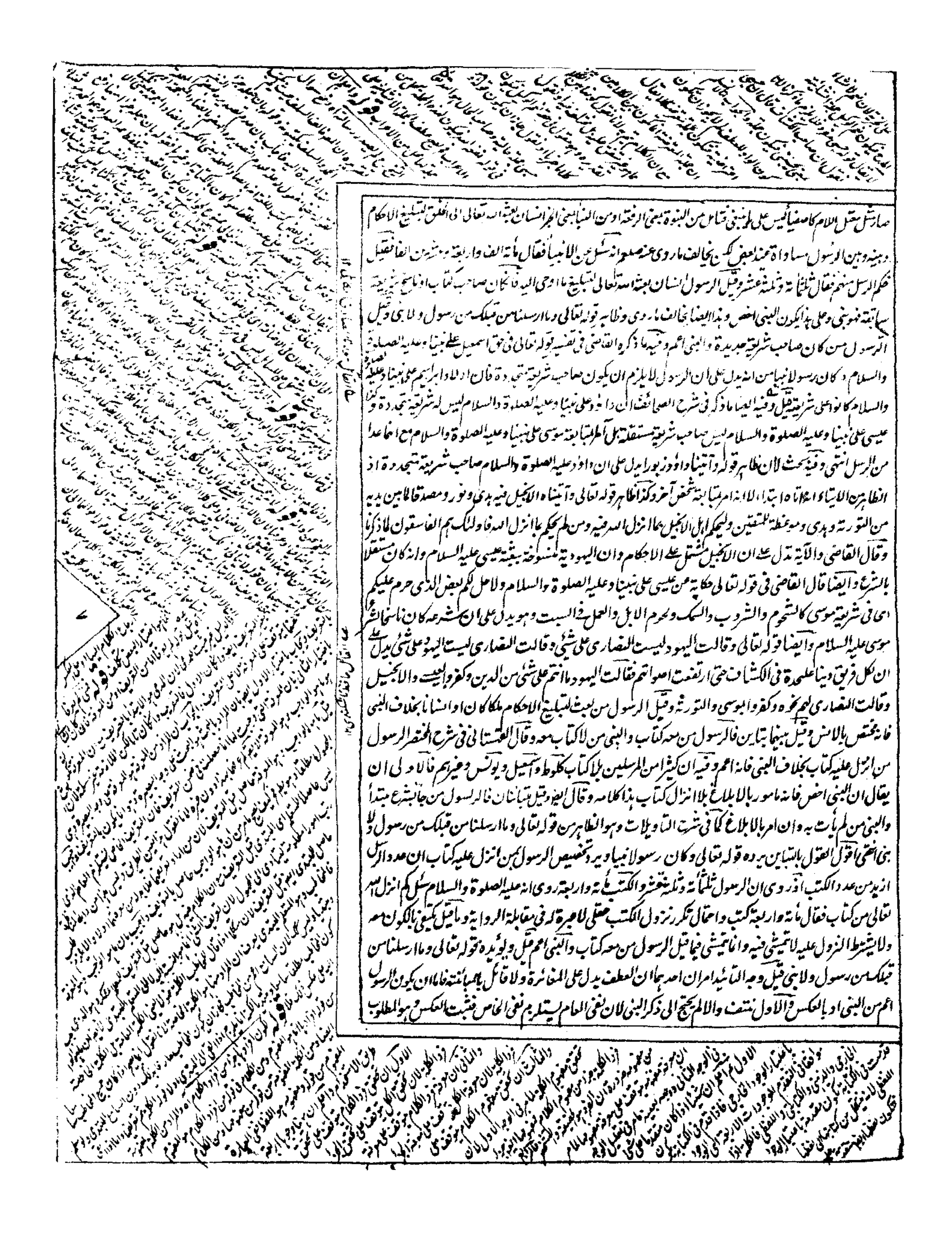
له اسماء وصفات وهو قول المعتزلة وانما قيل بسم الله ولم يقل بالله لان التبرك والاستعانة بذكر اسمه او للفرق بين اليمين والتيمن اولان

٣

اسماء الله تعالى كثيرة فلو قال بالله لتوهم ان الاستعانة والتبرك بهذا الاسم فقط ولم يكتب الالف على ما هو وضع الخط لكثرة الاستعمال بخلاف اقرأ باسم ربك فطولت الباء عوضا عنها والله علم للذات واجب الوجود المستحق لجميع المحامد الموصوف بصفات الكمال المنزه عن النقصان والزوال الخالق للبريات المكون للكائنات وقيل اسم لمفهوم واجب الوجود المستحق للمعبودية فيكون كليا منحصرا في فرد وفيه نظر لانه لو كان كذلك لما كان قولنا لا اله الا الله مفيدا للتوحيد لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة واللازم باطل فالملزوم مثله وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة وقيل والاظهر انه وصف في اصله لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل الثريا والصعق اجري مجراه في اجراء الوصف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه لان ذاته من حيث هو بلا اعتبار امر آخر حقيقي او غيره غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لو دل على مجرد ذاته المخصوصة لما افاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات معنى صحيحا انتهى وفيه بحث لان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه كثير من المحققين من ان الله تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة ولو سلم فعدم كون ذاته معقول البشر بلا اعتبار امر آخر لا يستلزم استحالة وضع لفظ لمجرد ذاته وايضا قوله تعالى وهو الله في السموات يفيد معنى صحيحا على القول باشتقاقه لمحا للاصل وقيل اصله الاله حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف وادغم اللام في اللام ثم الهمزة ان حذف بنقل الحركة الى ما قبلها على ما هو قياس تخفيف الهمزة يكون التزام الادغام على خلاف القياس لان الادغام فيما تحرك المثلان من كلمتين جائز لا واجب وان حذف مع الحركة يكون تخفيف الهمزة على خلاف القياس ووجوب الادغام على القياس فهذا الاسم لا يخلو عن خلاف القياس كما ان مسماه خارج عن دائرة القياس وطرق العقل قيل لما جعلوا اللام عوضا عن الهمزة وصارت بمنزلتها صار اجتماع المتجانسين في كلمة واحدة فوجوب الادغام قياسا وفليكن وجوب الادغام بعد العلمية لان الاجتماع ح في كلمة واحدة قال القهستاني في شرح الكيدالي واصل الجلالة الاله وكلاهما علم مخصوص به تعالى الا ان الاول اكد اختصاصا بحذف الهمزة كما في كشف البيان وغيره الرحمن المفيض للجود والكمال الصوري على الكل بحسب قابليات الاعيان كما هو مقتضى حكمته الباهرة وقدرته القاهرة الرحيم المفيض للكمال المعنوي المخصوص وهو ما وعد الله للمتقين والتائبين من عباده وكلاهما اخذا من الرحمة التي هي لغة رقة القلب والانعطاف تقتضي التفضل والاحسان باعتبار الغايات التي هي افعال دون المبادي التي هي انفعالات والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كقطع وقطّع وذلك تارة يكون باعتبار الكمية واخرى باعتبار الكيفية فعلى الاول قيل يا رحمن الدنيا لانه يعم المؤمن والكافر ورحيم الآخرة لانه يخص المؤمن وعلى الثاني قيل يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا لان النعم الاخروية كلها جسام واما النعم الدنيوية فجليلة وحقيرة وانما قدم والقياس يقتضي الترقي من الادنى الى الاعلى لتقدم رحمة الدنيا ولانه صار كالعلم من حيث انه لا يوصف به غيره وانما خص التسمية بهذه الاسماء ليعلم الشارع ان المستحق لان يستعان به في مجامع الامور هو المعبود الحقيقي الذي هو مولى النعم كلها عاجلها وآجلها وجليلها وحقيرها **قوله الحمد لوليه** اللام فيه للجنس اذ لا يحتاج فيه الى الاستعانة بالقرائن مع انه يفيد ما يستفاد من الاستغراق من اختصاص جميع الافراد به تعالى اذ اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد اذ لو ثبت على ذلك التقدير فرد لغيره تعالى لكان الجنس ايضا ثابتا له في ضمنه فلم يكن الجنس مختصا به تعالى والمقدر خلافه

او الاستغراق بقرينة المقام فيكون جميع المحامد راجعة اليه تعالى مختصة به اما عند اهل السنة فلان متعلق الحمد اما صفة له تعالى ذاتية كانت او فعلية او مخلوق له تعالى كالافعال الاختيارية للعباد التي يتعلق بها الحمد واما عند المعتزلة فلانهم وان قالوا بكون العباد خالقين لافعالهم الاختيارية الا انهم قالوا بكون التمكين والاقدار على ذلك من الله تعالى فيمكن لهم القول برجوع الحمد المتعلق بالافعال الاختيارية اليه تعالى فان قلت كيف القول باختصاص الحمد المذكور بالله سبحانه تعالى مع رجوعه الى العبد كسبا على الاول وخلقا على الثاني قلت لعدم الاعتداد بحمد العبد وجعله كالعدم اما على الاول فلانه لا اعتبار للكسب بالقياس الى الخلق واما على الثاني فلان خلق العبد لما لم يتصور بدون التمكين الذي هو سببه جعل كالعدم وقدم الحمد لكون المقام مقام الحمد يقتضي اهتماما بشانه مع ان وظيفة تقديم المخبر يحصل من تقديم الحمد لان المبتدأ المعرف باللام يكون مقصورا في الخبر والحمد لغة هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل فعلى الاول ان كان متناولا للاختياري وغيره يصدق التعريف على المدح مع انه يقال مدحت اللؤلؤ على صفائها ولا يقال حمدتها وان خص بالاختياري وحده لزم ان لا يكون وصفه تعالى بالصفات الذاتية حمدا له لانها ليست باختيارية لاستلزام الاختياري للحدوث وهي قديمة اجيب بان الجميل عام لكونه محمودا به والمحمود عليه هو الجميل الاختياري المراد في التعريف والبعض منع صحة المدح على ما ليس اختياريا وجعل مثال اللؤلؤ مصنوعا لا عبرة به واما الوصف بصباحة الخد ورشاقة القد فقد قيل هو مغالطة من المجموع وقيل مؤول بدلالة على الافعال الجميلة هذا ما قيل وانت خبير بانه يلزم منه ان لا يكون الوصف على الصفات القديمة حمدا له تعالى مع انها هي الكمال الحقيقي الجزئي ان يحمل عليها اذ ما يحوم حوله الحدوث والعدم ليس بكمال حقيقي بل هو كمال صوري الا ان يمنع استلزام الاختيار على الاطلاق للحدوث والحق ان الحمد عام يتناول المحمود عليه الاختياري وغيره كيف ومعناه اللغوي الذي فصله العلماء هو مستو دان وهو عام وعرفا فعل يشعر بتعظيم المنعم بسبب كونه منعما وذلك الفعل اما فعل القلب او فعل اللسان او فعل الجوارح والشكر لغة فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان باللسان او بالجنان او بالاركان وعرفا صرف العبد جميع ما انعم الله عليه من السمع والبصر وغيرها الى ما خلق له واعطاه لاجله كصرف النظر الى مطالعة مصنوعاته والسمع الى تلقي ما ينبئ عن مرضاته والاجتناب عن منهياته والنسبة بين الحمد والشكر عموم وخصوص من وجه وبين الشكرين عموم مطلقا وكذا بين الشكر العرفي والحمد اللغوي وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي ايضا اذا قيدت النعمة في اللغوي بوصولها الى الشاكر وان لم يقيد كان متحدين قال السيد السند رحمه الله ولا يخفى ان النسبة الثالثة من هذه الاربع بحسب الوجود تامل انتهى والنسبة الثالثة هي النسبة بين الشكر العرفي والحمد اللغوي وكون الحمد اللغوي اعم مطلقا من الشكر العرفي انما هو بحسب الوجود وان الحمد اللغوي يوجد فيما يوجد فيه الشكر العرفي لا بحسب الحمل اذ لا يحمل على صرف الجميع انه صرف اللسان فقط ولا يخفى ان النسبة الثانية ايضا بحسب الوجود لا الحمل اذ لا يحمل على صرف الجميع انه صرف واحد من الثلثة وذلك لان الفعل المذكور في التعريف اللغوي مقيد بكونه فعلا واحدا من الثلثة فمفهوم التعريف هو الفعل الواحد من الثلثة المنبئ عن التعظيم بسبب الانعام وهذا المفهوم لا يصدق على صرف الجميع كما لا يصدق مفهوم صرف اللسان عليه نعم ان كان مفهوم الشكر هو الفعل المنبئ من غير تقييد بكونه واحدا من الثلثة وان كان في نفس الامر كذلك يكون محمولا على صرف الجميع لكن يشكل بالحمد اللغوي وهو الوصف بالجميل على جهة التعظيم فانه ايضا غير مقيد باللسان وان كان في نفس الامر كذلك فينبغي ان يكون النسبة بينه وبين الشكر العرفي ايضا بحسب الحمل لا بحسب الوجود الا ان يقال المتبادر من الوصف هو الوصف باللسان فحمل بحسب التبادر واخذا في وضعه بخلاف الفعل في الشكر اللغوي فانه ليس يتبادر فيما ذكر وفيه

ان التباد من التسمية ايضا هو فعل الجوارح فينبغي ايضا ان يجعل داخلا في وضعه ولم يجعل الفعل المذكور عاما يشمله وفعل القلب والنسبة بين الحمد العرفي والشكر العرفي عموم مطلق لعمومه النعم الواصلة الى الحامد وغيره واختصاص الشكر بما يصل الى الشاكر ولان فعل اللسان او القلب وحده قد يكون حمدا وليس بشكر اذ قد اعتبر فيه شمول الآلات ولان الشكر بهذا المعنى لا يتعلق لغيره تعالى بخلاف الحمد والنسبة بين الحمد اللغوي والشكر اللغوي عموم وخصوص من وجه هذا قال السيد السند قدس سره في حواشي شرح المطالع واعلم ان القول المخصوص ليس حمدا بخصوصه بل لانه دال على صفة الكمال ومظهر لها ومن ثم قال بعض المحققين من الصوفية حقيقة الحمد اظهار الصفات الكمالية انتهى فحقيقة الحمد ماهية ما يدل على صفة الكمال لا قول القائل الحمد لله كما يسبق الى الاوهام العامية ان الحمد ما يشتمل على لفظة الحمد وما يشتق منها ثم الحمد يحتمل ان يكون مصدرا معلوما والمعنى ان الحامدية مختصة به تعالى ايذانا بان الخلق عجزوا عن انشاء حمد يليق به كما قال صلعم لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وهو الكل الحمد وان يكون مجهولا والمعنى ان المحمودية مختصة به تعالى اشعارا بان لا محمود عليه الا ذاته باعتبار صفته او فعله اذ ليس في العالم الا صفته او فعله وهو ايضا الكل فرد للحمد مغاير للاول فليس المقصود من اختيار احدهما او اختيار طريق يشملهما الا اختيار الكل طريق الحمد فما قيل كون الحمد مصدرا مجهولا لا يكون معنى مغائرا للمصدر المعروف اذ لا فرق بين ان يقال حمدت زيدا وحمد زيد فلا يلائم ابتداء وجه آخر لا يقال المراد بكون المصدر مجهولا كونه محمودا الا انا نقول يا باه لفظ الحديث لانه لا يلائم الابتداء ليس على ما ينبغي فتامل ثم الحمد اصله النصب عدل الى الرفع للدلالة على الدوام والاستمرار والمبتدأ الذي خبره ظرف يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل صرح به العلامة التفتازاني في المطول لكن العدول ههنا قرينة على تقدير حاصل فيفيد الثبوت فاندفع ما قيل ان الاسمية التي خبرها ظرفية يفيد التجدد كالفعلية فكيف يكون الجملة الاسمية ههنا مفيدا للثبوت مع ان الخبر ظرف والجملة اما خبر او انشاء وعلى التقديرين يكون حمدا **قوله** لوليه لم يقل لله اختيارا للاسلوب غريب ليفيد النشاط والانبساط مع ما فيه من الاشارة الى ان الحمد على الذات لا يكون بدون ملاحظة صفة من الصفات فالاستحقاق الذاتي للحمد في حق الله تعالى عبارة عن استحقاق الذات للحمد باعتبار الصفات الذاتية القديمة غير المنفكة عنه تعالى لا الذات البحت والاستحقاق الوصفي عبارة عن استحقاق ذاته تعالى باعتبار الصفات الفعلية وليس فيه اختصاص استحقاقه للحمد بوصف دون وصف اذ المقصود ان علة الحمد ملاحظة الصفة مع الذات اي صفة كانت لا الذات البحت لا ان علته ليست الا هذه الصفة ثم لما كان ذكر الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم رديفا لذكره تعالى كما يشهد به الكلم الطيبة الشهادة والصلوة مع ما ورد في الحديث برواية ابي موسى المدني انه قال صلعم كل كلام لا يبدأ فيه بالصلوة علي فهو اقطع محوق من كل بركة هكذا ذكره القهستاني رح في شرح الخلاصة وشرح مختصر الوقاية قال والصلوة على نبيه عاطفا بالواو واشعارا بالجمع بينهما بلا تراخ وصلة وهذه الجملة كالاولى خبرا وانشاء وافادة للثبوت ولم يقل على رسوله اقتداء بالكتاب العزيز ورعاية للسجع فان قلت السجع مذموم منهي عنه فكيف يراعى قلت المذموم والمنهي عنه التكلف فيه والاعتقاد عليه لا مطلقا كما ورد اياك والتكلف في السجع يدل على ذلك وجود الفواصل في القرآن والنبي فعيل بمعنى فاعل بدليل مجيء جمع السلامة ومجيء تكسيره على افعلاء بمعنى المفعول كما قيل في التفعيل بمعنى المفعول لا يجمع جمع السلامة ولا يجيء تكسيره الا على فعلى في الشافية وفعيل بمعنى مفعول بابه فعلى نحو جرحى واسرى وقتلى وجاء اسارى وشذ قتلاء واسراء ولا يجمع جمع الصحيح فلا يقال جريحون ولا جريحات ليتميز عن فعيل الاصل ثم الفعيل صحيح اللام جاء جمعه على فعلاء وافعلاء كظرفاء واصدقاء فما قيل هو من النبوة بالهمز لا من النباوة اي الرفعة كما قيل وانما جمع على انبياء فانه لما كان صحيح اللام جمع على فعلاء كظرفاء فالا انه قلب الهمزة لزوم التخفيف



صار شئ معقل اللام كاصفيا ليس على طرفين فتمام من النبوة بمعنى الرفعة او من النبأ بمعنى الخبر انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام وبينه وبين الرسول مساواة عند بعض لكن يخالف ما روي عنه صلعم انه سئل عن الانبياء فقال مائة الف واربعة وعشرون الفا فقيل كم الرسل منهم فقال ثلثمائة وثلثة عشر وقيل الرسول انسان بعثه الله تعالى لتبليغ ما اوحي اليه فان كان صاحب كتاب او ناسخ شريعة سابقة فهو نبي وعلى هذا يكون النبي اخص وهذا ايضا يخالف ما روي وظاهر قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي وقيل الرسول من كان صاحب شريعة جديدة والنبي اعم وفيه ما ذكره القاضي في تفسير قوله تعالى في حق اسمعيل على نبينا وعليه الصلوة والسلام وكان رسولا نبيا من انه يدل على ان الرسول لا يلزم ان يكون صاحب شريعة متجددة فان اولاد ابراهيم على نبينا وعليه الصلوة والسلام كانوا على شريعته قيل وفيه ايضا ما ذكر في شرح الصحائف ان داود على نبينا وعليه الصلوة والسلام ليس له شريعة متجددة وكذا عيسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام ليس صاحب شريعة مستقلة بل امر لمتابعة موسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام مع انهما عدا من الرسل انتهى وفيه بحث لان ظاهر قوله وآتينا داود زبورا يدل على ان داود عليه الصلوة والسلام صاحب شريعة متجددة اذ الظاهر من الايتاء اعطاؤه ابتداء لا انه امر بمتابعة شخص آخر وكذا ظاهر قوله تعالى وآتيناه الانجيل فيه هدى ونور ومصدقا لما بين يديه من التورية وهدى وموعظة للمتقين وليحكم اهل الانجيل بما انزل الله فيه ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون لما ذكرنا وقال القاضي والآية تدل على ان الانجيل مشتمل على الاحكام وان اليهودية منسوخة ببعثة عيسى عليه السلام وانه كان مستقلا بالشرع وايضا قال القاضي في قوله تعالى حكاية من عيسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام ولاحل لكم بعض الذي حرم عليكم اي في شريعة موسى كالشحوم والثروب والسمك ولحوم الابل والعمل في السبت وهو يدل على ان شرعه كان ناسخا لشرع موسى عليه السلام وايضا قوله تعالى وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء يدل على ان لكل فريق دينا على حدة في الكشاف حتى ارتفعت اصواتهم فقالت اليهود ما انتم على شيء من الدين وكفروا بعيسى والانجيل وقالت النصارى لهم نحوه وكفروا بموسى والتورية وقيل الرسول من بعث لتبليغ الاحكام ملكا كان او انسانا بخلاف النبي فانه مختص بالانس وقيل بينهما تباين فالرسول من معه كتاب والنبي من لا كتاب معه وقال القهستاني في شرح المختصر الرسول من انزل عليه كتاب بخلاف النبي فانه اعم وفيه ان كثيرا من المرسلين بلا كتاب كلوط واسمعيل ويونس وغيرهم فالاولى ان يقال ان النبي اخص فانه مامور بالابلاغ بلا انزال كتاب هذا كلامه وقال ايضا وقيل متباينان فالرسول من جاء بشرع مبتدأ والنبي من لم يأت به وان امر بالابلاغ كما في شرح التأويلات وهو الظاهر من قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي انتهى اقول القول بالتباين يرده قوله تعالى وكان رسولا نبيا ويرد تخصيص الرسول بمن انزل عليه كتاب ان عدد الرسل ازيد من عدد الكتب اذ روي ان الرسول ثلثمائة وثلثة عشر والكتب مائة واربعة روي انه عليه الصلوة والسلام سئل كم انزل الله تعالى من كتاب فقال مائة واربعة كتب واحتمال تكرر نزول الكتب عقلي لا عبرة له في مقابلة الرواية وما قيل يكفي بالكون معه ولا يشترط النزول عليه لا يمشي فيه وانما يمشي فيما قيل الرسول من معه كتاب والنبي اعم قيل ويؤيده قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي قيل وجه التأييد امران احدهما ان العطف يدل على المغايرة ولا قائل بالمباينة فاما ان يكون الرسول اعم من النبي او بالعكس والاول منتف والا لم يحتج الى ذكر النبي لان نفي العام يستلزم نفي الخاص فثبت العكس وهو المطلوب

وثانيها ان الحديث قد دل على ان عدد الانبياء ازيد من عدد الرسل انتهى اقول لا بد في العطف من المغايرة ولو بالاعتبار فلا يدفع المساواة

ولو سلم فعدم القول بالمباينة ثم كيف وقد ذهب اليه البعض على ما عرفت وازدياد عدد الانبياء يدفع المساواة وعموم الرسل لا المباينة

والعموم من وجه يرد قوله فالاولى قوله تعالى خطابا لنبينا صلعم يا ايها النبي وقوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي اذ لو كان كذلك لم

يحتج الى ذكره اذ لا حاجة الى ذكر الخاص بعد نفي العام وقوله وهو انظر من قوله تعالى تم وقال السيد السند قدس سره في شرح المواقف والرسول

نبي معه كتاب وشرع والنبي غير الرسول من لا كتاب معه بل امر بمتابعة شرع من قبله هذا كلامه اقول ظاهر كلامه يشير الى ان بين الرسول

والنبي تباينا وان الرسول من انزل عليه كتاب والنبي من لم ينزل عليه كتاب سواء وجد معه كتاب امر بمتابعته او لم يوجد يشير اليه قوله

امر بمتابعة شرع من قبله ولو لم يكن هذا القول لكان المباينة على ما سبق الرسول من معه كتاب والنبي من ليس معه كتاب وقد عرفت ما فيه

مع ان في قوله والرسول نبي حمل احد المتباينين على الآخر ويمكن حمله على عموم الرسول وانه من معه كتاب سواء انزل عليه او لم ينزل عليه

بل امر بمتابعته والنبي من معه كتاب لم ينزل عليه بل امر بمتابعته وقد عرفت ما فيه ايضا مع ان فيه حمل الاخص على الاعم والصلوة اسم

من التصلية بالف مبدلة من الواو لفظا وبالواو كتابة معناه لغة الدعاء ونقل الى الاركان المخصوصة شرعا ويراد به الرحمة لعلاقة

السببية والمسببية وقيل تحريك الصلوين سمي الاركان بها لان المصلي يحرك الصلوين في ركوعه وسجوده وسمي الداعي مصليا تشبيها له

في تخشعه بالراكع والساجد فيكون الصلوة في الدعاء استعارة وفي الاركان حقيقة او مجازا مرسلا وقيل تقويم العود بالصلوة ثم قيل الرحمة

صلوة لاشتمالها على تقويم العمل ثم نقلت الى الدعاء الذي هو سببها تجوزا وقيل معناه الثناء الكامل الا ان ذلك ليس في وسعنا فامرنا

ان نكل ذلك اليه تعالى وقيل التعظيم فمعنى قولنا صل على محمد عظمه في الدنيا باعلاء ذكره وابقاء شريعته وفي الآخرة بتشفيعه وتضعيف اجره هذا وقد

قالوا الصلوة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الناس دعاء فقال البعض مشترك لفظي بين الثلثة وقال البعض مشترك معنوي

لان ذكر اختلاف المسند اليه عند بيان اختلاف المعنى مشعر بان معنى الصلوة في نفسه واحد مختلف باختلاف الموصوف ولا يدل على انها

موضوعة لمعان مختلفة باوضاع متعددة ليلزم الاشتراك واليه ذهب ابن هشام في المغني حيث قال الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف

ثم العطف بالنسبة الى الله سبحانه وتعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعاء بعضهم لبعض ثم الصلوة في العرف صار شعارا

لذكر الرسل فكره على غيرهم استقلالا ويجوز تبعا وتعديته بعلى بتضمين معنى النزول اي الرحمة الكاملة نازلة من علو جناب الحق على نبيه فيكون

خبرا من نزول الرحمة الكاملة من الله تعالى عليه صلعم وانما كان جملة الحمد اخبارا عن رجوع جميع المحامد اليه تعالى واللهم صل على محمد

وعلى آل محمد فيكون انشائية ودعاء من الشارح قدس سره له صلى الله تعالى عليه وسلم كما قال تعالى صلوا عليه اي قولوا اللهم صل على محمد

وعلى آل محمد فيكون معطوفة على جملة الحمد اذا كانت انشائية انشاء لحمده تم وعلى تقدير كون جملة الحمد خبرية بتقدير في المعطوف تقول وعلى

هذا فاضافة الصلوة الى الله تعالى ظاهرة اذ لا بد في الدعاء من اضافة الفعل الذي يراد للمدعو له الى الله تعالى ثم لما كانت الصلوة

على الآل رديفا لصلوته صلعم كما يدل عليه الصلوات المروية عنه صلعم فصار الصلوة عليه صلعم بدون الصلوة على الآل كانه لم يكن قال

وعلى آله فاصلا بكلمة على ردا على الشيعة المفترية عليه صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال من فصل بيني وبين آلي بكلمة على فليس منا

والفه بدل من الهمزة المبدلة من الهاء بدليل اهيل الا انه خص فيمن له شرف وخطر ديني او دنيوي كما قال تم فالتقطه آل فرعون بخلاف

الاهل وهذا عند البصريين وعند الكوفيين بدل من الواو وقال الكسائي وهو من الكوفة سمعت اعرابيا فصيحا يقول آل واويل

وآله اي اهل بيته وهم جميع ذوي القربى لغة والمراد منه ههنا المؤمنون من هذه الامة **قوله** واصحابه من عطف الخاص على العام تنبيها على شرف الصحابة وفضلهم بواسطة الصحبة وجمع صاحب قال العلامة التفتازاني في المطول الاظهر انه جمع طاهر كصاحب واصحاب والفاعل يجمع على افعال كما صرح به سيبويه ومثل بصاحب واصحاب وشاهد واشهاد وقال الزمخشري والرضي فالحق انه جمع صحب بالسكون او جمع صحب بالكسر مخفف صاحب انما نشأ من عدم التتبع كذا ذكره القهستاني في شرح المختصر والصحابي من لقي النبي صلى الله عليه وسلم من الثقلين ومات على الاسلام

قوله المتأدبين بآدابه اي الذين حصل فيهم الادب بآدابه وآدابه ايام صحبته وفيه تنويه لشأنهم حيث تأدبوا بآدابه كما قال صلى الله عليه وسلم ادبني ربي فاحسن تأديبي **قوله** وبعد من الظروف الزمانية المقطوعة عن الاضافة لفظا المبنية على الضم وإذا حذف المضاف اليه لفظا ومعنى يكون معربا واذا كان معربا مذكورا يكون منصوبا على الظرفية اي ونشرع بعد الحمد والصلوة فيما يتعلق بالتأليف فنقول هذه والفاء زائدة للتفسير لا للجزاء بناء على توهم اما او تقديرها في نظم الكلام كما قيل لان توهم اما لم يعتبره احد من النحويين وتقديرها مشروط بكون ما بعد الفاء امرا ونهيا ناصبا لما قبلها او مفسرا له صرح به الرضي كذا ذكر القهستاني في شرح المختصر قال الرضي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او مفسرا له فلا يقال زيد فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما واما قولك زيد فوجد فالفاء فيه زائدة وقوله وقائله خولان فانكح على كلا مذهب سيبويه وعلى زيادة الفاء عند الاخفش هذا كلامه ثم المشار اليه بهذه اما ما بين الدفتين او النقوش الدالة على المعاني بتوسط العبارات وكلاهما مبصر فيكون هذه على اصله من كون المشار اليه قريبا مبصرا وكون النقوش فوائد باعتبار الدلالة على المعاني واما المعاني المخصوصة او الالفاظ الدالة عليها او الالفاظ مع المعاني او مع النقوش او النقوش مع المعاني او المركب من الثلثة فعلى هذا يكون مجازا بتنزيلها منزلة المحسوسات **قوله** فوائد جمع فائدة وهي ما استفيد من الخير ما ذكره الشيخ قدس سره يحتمل ان يكون البعض منه فوائد والبعض من خواص طبعه الا انه سماه فوائد بالنسبة الى المستفيدين لان كله فوائد بالنسبة اليهم **قوله** وافية اي كافية **قوله** بحل مشكلات الكافية اي بحل ما يشكل منه في نظره قدس سره **قوله** للعلامة صفة للكافية بتقدير الكائنة للعلامة رعاية لجزالة المعنى والتاء للمبالغة لا للتانيث حتى يكون الظاهر في المشبه التانيث **قوله** في المشارق والمغارب اي في البلاد المشرقية والمغربية **قوله** الشيخ لقب له **قوله** ابن الحاجب كنية **قوله** تغمده الله اي ستر الله بنعمه ذنوبه مقارنا بغفرانه والغفران آمرزيدن **قوله** واسكنه بحبوحة جنانه اي جعل الله تعالى وسط جنانه مسكنا له والجنان بكسر الجيم جمع الجنة **قوله** نظمتها اي جمعتها شبه جمع الفوائد بنظم اللؤلؤ فاشتق منه صيغة الفعل **قوله** في سلك التقرير من باب لجين الماء والسلك الخيط وكذا السمط **قوله** للولد متعلق بنظمت اي نظمتها لاجل نفع الولد وقرائته **قوله** ضياء الدين لقب الولد **قوله** يوسف علم له **قوله** حفظه الله دعاء للولد وحفظ مصدر وحذف فعله قال الرضي يجب حذف الفعل قياسا فيما اذا ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لبيان النوع بخلاف ضرب واكرم وسميتها **قوله** بالفوائد الضيائية نسبة الى ضياء الدين في المفصل المضاف على ضربين مضاف الى اسم معروف يتناول مسمى على حياله كابن الزبير وابن كراع ومنه الكنى كابي مسلم وابي بكر ومضاف الى ما لا ينفصل في المعنى عن الاول كامرئ القيس وعبد القيس فالنسب الى الاول زبيري وكراعي ومسلمي والى الثاني عبدي ومرئي هذا كلامه وانما فصل الكنى فقال ومنه الكنى اشعارا بان الثاني فيها غير مقصود بمسمى على حياله وانما تنسب الى الثاني اجراء لها مجرى الاصل **قوله** لانه لهذا الجمع والتاليف

٩

قيل الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الا اخراج الفقرتين عن المساواة انتهى وفيه بحث لانه مشعر بحصول المساواة بتركه مع
انه ليس كذلك وايضا نسبة الاخراج الى الجمع غير متعين بل دائرة بين الجمع والتاليف بل المناسب ان ينسب الى التاليف وقيل
في رده لا يشترط المساواة في الفقرتين ولم يذكروا ولو تنبها ففيه بحث اذ قد قيل احسن السجع ما تساوت قرينتاه ثم ما كانت الثانية
اطول من الاولى طولا لا يخرجه عن حد الاعتدال كثيرا والا لكان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات
يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاولى ثماني لفظات والثانية تسع **قوله** وسائر المبتدئين اي باقي **قوله** وما توفيقي
الا بالله اي وما كوني موفقا حاصلا باستعانة شيء من الاشياء الا باستعانة الله تعالى وحسن توفيقه **قوله** وهو حسبي اي محسبي وكافي و
نعم الوكيل قال العلامة التفتازاني في المطول عطف اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون من عطف الجملة
الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح
وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار
هذا كلامه وظاهره انه اعتراض لا تحقيق للمقام كما نقل عنه في الحاشية ولذا قال السيد السند قدس سره استصعب الشارح العلامة
هذا العطف والامر هين لانا نختار اولا انه معطوف على مجموع جملة هو حسبي لكنا نقدر في المعطوف مبتدأ بقرينة ذكره سابقا اي وهو
نعم الوكيل ومعناه ح على ما هو المشهور وهو مقول في شانه نعم الوكيل فيكون جملة اسمية خبرية متعلق جزءها جملة فعلية انشائية ولا شبهة
في صحة عطفها على الجملة الاسمية السابقة ونختار ثانيا انه معطوف على حسبي ولا حاجة الى اعتبار تضمنه معنى محسبي فان الجمل التي لها محل
من الاعراب واقعة موقع المفردات يجوز عطفها على المفردات وعكسه واما قوله لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار فجوابه
ان ذلك جائز في الجمل التي لها محل من الاعراب نص عليه العلامة في سورة نوح ومثله بقولك قال زيد نودي للصلوة وصل
في المسجد وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكي وليس هذا الجواب
مختصا بالجملة المحكية بعد القول اذ لا يشك من به مسكة في حسن قولك زيد ابوه صالح وما افسقه وعمرو ابوه بخيل وما اجوده انتهى قال
في شرح المفتاح والسر في ذلك ان الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات وليس النسب التي بين اجزائها مقصودة
بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والطلبية وقال في الحاشية معللا بقوله دون المحكي اذ لا مجال للعطف فيه الا
بتاويل بعيد لا يلتفت اليه وهو ان ينوى تقديره وقلنا نعم الوكيل وقد رده بعض الافاضل بان هذا انما يتم لو لم يكن في الآية الكريمة غير
البعيد وليس كذلك اذ يحتمل ان يكون الواو في الآية من المحكي بتقدير المبتدأ في المعطوف او بعطفه على الخبر المقدم ولا بعد في هذين التاويلين
فلا يكون الآية حجة قاطعة على الجواز وقيل ان تقدير المبتدأ على الوجه المذكور تاويل بعيد اذ المشهور ان يقدر المخصوص بالمدح موخرا كقولنا
حسبنا الله ونعم الوكيل الله وكما في قوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد ايوب فعلى هذا يكون من قبيل عطف الانشاء على الاخبار واما قوله وهو حسبي
وهو نعم الوكيل فليس فيه تاويل بعيد فان تقدير المبتدأ هناك ظاهر قريب بقرينة ذكره اولا في المعطوف عليه حال كونه مبتدأ مستقدما على الخبر
بخلاف نحو حسبنا الله اذ لم يذكر فيه اسم الله مبتدأ مقدما اذ المبتدأ هنا هو حسبنا دون اسم الله تعالى كما زعم حيث قال او بعطفه على الخبر المقدم
انتهى اقول وفيه بحث لان وجه البعد انما هو مخالفة المشهور ويلزم ان يكون التاويل في قوله حسبي ونعم الوكيل ايضا بعيدا فلا يصح قوله لان
تقدير المبتدأ فيه قريب والا كان عدم ذكر المبتدأ في المعطوف عليه موجودة في الآية ثم كيف والمبتدأ في الآية اسم الله وحسبنا خبر لا خبر حسبنا

كما زعم القائل كيف وهو نكرة لكونه بمعنى الفعل صرح به الرضي وبالجملة ان تمثيل البعد لمبالغة المشهور فكلا التقديرين بعيدان وان
قيل بعدم وجدان القرينة على المحذوف فليس شيئ منهما بعيدًا اما وهو حسبي ونعم الوكيل فلا اعترف به المعترض واما حسبنا اسم ونعم الوكيل
فلان اسم اسم في المعطوف عليه مبتدأ لا خبر كما زعم المعترض كيف وحسبنا نكرة على ما عرفت وكون المبتدأ في الاولى في المعطوف
عليه مقدما على الخبر دون الثاني لا يتفاوت به الحال في القرب والبعد كما لا يخفى على ذي بصيرة وعلى تقدير المخصوص موخرا كما هو المشهور
لا يلزم عطف الانشاء على الاخبار على الاطلاق بل ان جعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما اذا جعل مبتدأ خبره نعم كما ذهب اليه كثير من النحاة
وجزم به الرضي واستدل على عدم جواز كونه خبر مبتدأ محذوف فلا كيف وسعناه وهو مقول في حقه نعم الوكيل فحقول القائل فعلى هذا يكون من
قبيل عطف الانشاء على الاخبار في حيز المنع ثم انه قدر وعلى الشارح بعض الافاضل المذكور ان المراد بالجملة الاولى انشاء التوكل
لا الاخبار عنه بانه كاف وهو ظاهر والثاني يجوز ان يعتبر عطف القصة على القصة بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية انتهى اقول
الرد الثاني انما يتم ان لو كان عطف الانشاء على الخبر جائزا باعتبار عطف القصة على القصة على الاطلاق واما لو كان عطف القصة
على القصة مشروطا بكون كل من المعطوف والمعطوف عليه جملا متعددة كما يشير اليه كلام السيد السند قدس سره حيث قال يعني انه
ليس من عطف الجملة على الجملة ليطلب هناك مناسبة مع الاولى بل من عطف جمل مسوقة لغرض على جمل آخر مسوقة لغرض فالمقصود
بالعطف المجموع وشرطه المناسبة بين مجموع القصتين وقال صح ان يكون الواو لعطف قصة اي مجموع جمل على قصة اي مجموع
جمل فليس بتمام والرد الاول مردود بان الاصل في الجمل الاخبار سيما الاسمية فان نقلها الى الانشاء اقل قليل **قوله** لم يعد ان
قيل قولنا الحمد لله ونحوه ليس حمدا لكونه مشتملا على لفظ الحمد بل لكونه منبأ عن التعظيم ومظهرا من صفات الكمال فكلما يكون مظهرا يتحقق فيه
والمهم او رد التسمية في اول الكتاب للعمل بالحديث فيتحقق فيه الحمد ايضا قلت المراد التصدير على وجه الجزئية فلعله لم يكتب التسمية في اوله
اصلا فضلا عن ان يجعله جزءا على تحصيل المذكور والعمل بالسنة يكفيه ان يذكر التسمية باللسان او يخطر بالبال او يكتب على قصد التبرك
من غير ان يجعله جزءا من الكتاب او نقول مقصود الشارح انه لم يجعل جزءا على الاستقلال كما يجعله السلف كذلك بتأمل بما يفهم من ظاهر لفظ
الحديثين في تعلق الجزء على ترك كل منهما على ماله يشعر بالاستقلال على ان في بعض حواشي شرح العقائد ان التسمية في كتب العلوم ليست
جزءا منها وانما ذكرت في اوائلها للتيمن والتبرك واما التحميد فقد قيل انه جزء من كل كتاب وقيل ليس بجزء ايضا اعلم ان القيد قد يكون قيدا
للمنفي ويتوجه النفي الى القيد خاصة ويبقى اصل الفعل ثابتا صرح به العلامة التفتازاني في المطول ناقلا عن الشيخ عبد القاهر حيث قال
ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم
اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل للشك فيه انتهى وقد يكون قيد النفي فيوجب نفي اصل الفعل الا انه قد يشتبه احدهما
بالآخر فيحتاج الى بيان انه اعتبر القيد اولا ثم النفي او العكس وقد يكون بحيث لا يصح ان يكون قيدا للمثبت اصلا ولا حاجة
الى البيان كما نحن فيه والعجب من العلامة انه كيف قال ان تقريبا مفعول له لا تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة
في الاقتصار تقريبا ولو لم يأول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكرنا لكان المعنى ان المبالغة في الاقتصار لم يكن للتقريب والتسهيل
بل لامر آخر مع ان القيد المذكور لا يصلح ان يكون قيدا للمنفي حتى يتصور توجه النفي اليه **قوله** تحصيل ان كتابه اي بايقاعه
في الخيال لانه في الواقع كذلك **قوله** بجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه ولو في ضمن البسملة اذ هي ليست بجزء من الكتب

اتفاقا فالحلاف الحمد فانه قد اختلفوا فيه على ما صرح به بعض الافاضل ثم قيل يمكن ان يجاب بوجه آخر وهو انه لم يصيد به هما لنفسه بتحصيل ان كتابا
من حيث انه كتاب ليس ككتب السلف وان كان فى نفسه عظيم الشان ذا بال فراعى الجهتين فاتى بالبسملة المشتملة على الحمد ولم يبد بالحمد استقلالا
كما بدا السلف به وفيه بحث لانه ان اراد انه غير ما ذكره الشارح بحصول العمل بالحديث فى هذا الوجه بالحمد المشتمل عليه التسمية فالغيرية ممنوعة
كيف وقول الشارح لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزء من كتابه عام يشمل الحمد المشتمل عليه التسمية لما عرفت وان اراد انه غيره بحصول متابعة
السلف فيه فهو ليس بمفيد اذ الكلام ليس فى المتابعة الخاصة بل فى المتابعة مطلقا وبالجملة فهو ليس بوجه آخر كما زعم بل ليس بوجه وان كان
من وجه ثم قال فان قيل التحميد من العبادات وترك العبادات من شهوات النفس فكيف يجيء به قيل يمكن ان يقال التحميد وان كان عبادة فى
نفسه الا انه من حيث يبتدأ به او غير ذى بال ليس بعبادة لان ابتداءه به تحقير له كالصلوة فى ارض الغير فانه من حيث انه صلوة عبادة والا انه
من حيث انه غصب حرام انتهى وفيه بحث لانه لا ورود لهذا السؤال على ترك العمل بالحديث على ما ذكره الشارح قدس سره ولو سلم فالمراد من ذى
الامر ذا بال فى الحديث هو كونه ذا بال فى نفس الامر لا من حيث الانتساب ولا شك ان الكتاب ذو بال فى نفس الامر كما اعترف به هذا الفاضل
ايضا وان كان ليس ذا بال بالتخييل فكيف لا يكون ابتدائه به عبادة وكيف يكون تحقيرا وبالجملة هذا الا تهافت وان جعل مورد السؤال ترك متابعة
السلف اوجعل ذكر السؤال والجواب تقريبا وان كان ذكر الفايا بى عنه فالجواب ليس على ما ينبغى لما عرفت ولان كونه غير ذى بال على الاول
ثم كيف وكونه ليس ككتب السلف لا يستلزم كونه غير ذى بال كما اعترف به هذا الفاضل ايضا ثم قال وههنا توجيه غريب فى غاية الغرابة وهو
ان الظاهر ان كتابه هذا اول كتب صنفها فاقتدى باول سورة نزلت وهو اقرأ حيث لم يبد بالحمد مطلقا اعم من ان جعله جزءا او لا لان النبى
صلعم قرأ كما نزلت ولم يبد بالحمد ولا باسم الله على ما رواه البخارى فى صحيحه انتهى وفيه بحث لان قوله ان الظاهر رجم بالغيب ما لم يذكر عليه
دليل ولو سلم فذلك لا يدفع الاعتراض الوارد على ترك العمل بالحديث لان ذلك كان فى بدء النبوة والحديث صدر منه صلعم بعد ذلك
ولو سلم فالتسمية انزلت فى اول اقرأ وكذا فى اول كل سورة غير براءة اذ لو لم يكن منزلة لما اثبتها السلف كيف وقد بالغوا فى تجريد القرآن
عما ليس منه حتى لم يكتب آمين فى المصاحف المفصل بين السور والتبرك بالابتداء بها عند الحنفية وجزء من كل سورة عند الشافعية
فلعل النبى صلعم ابتدأ بها ولو سلم فقد ابتدأ بقوله تعالى باسم ربك الذى خلق خلق الانسان من علق وهو يشتمل الحمد والتسمية اذ الحمد ليس
حمدا لاشتماله على لفظ الحمد بل كل ما يدل على تعظيم الذات والصفات فهو حمد والمقصود من التسمية هو الاسم المضاف الى اسم الله
وتقديم العامل لا ينافيه اذ العامل والمعمول جملة واحدة ولو سلم فالابتداء الواقع فى الحديث اعم من ان يكون حقيقيا او اضافيا **قوله**
حتى لم يبق خاص المعرفة والمعرفة المطلقة لا تحصل الا فى ضمن فرد خاص فاختيار احدهما لما انهما محصلان للمقصود لا للخصوص ولا يقدح
فى ذلك حصوله من غيره ايضا اذ للمختار ان يختار ايا شاء مع الاستواء فى تحصيل المقصود **قوله** لكون افراده اجزاء كزيد وعمرو مثلا جزءان من جاء
زيد وذهب عمرو **قوله** ومفهومهما اى الكلمة الجزئية على الاستخدام جزء من مفهوم الكلام الجزئى كزيد مثلا مفهومه جزء من مفهوم
زيد قائم وليس مفهوم الكلمة الكلية ولا الجزئية جزء من مفهوم الكلام الكلى **قوله** مشتقان من الكلم قال الرضى هذا الاشتقاق بعيد واشار
اليه الشارح قدس سره بقوله قيل وذلك لان هذا الاشتقاق لو كان لكان من الاشتقاق الاصغر والمعتبر فيه ان يدخل معنى المشتق منه
فى المشتق وليس معنى الكلم بسكون اللام داخلا فى مفهوم الكلمة والكلام وكون معنى احد اللفظين يناسب معنى الآخر انما يعتبر فى الصغير الا
وهو ليس منها اذ المعتبر فى الاصغر موافقة الحروف الاصول مع الترتيب والموافقة فى المعنى بان يكون فيه معنى الاصل والمعتبر فى الصغير

موافقة الحروف بدون الترتيب نحو كنى وناك والمعتبر في الاكبر المناسبة في الحروف اما بحسب المخرج نحو الثلب والثلم فان البا والميم شفهيتان او اما بحسب الصفة نحو الرجم والرقم فان الجيم والقاف من الحروف الشديدة والمعتبر فيها المناسبة بان يكون معنى احد اللفظين مناسب معنى الآخر هكذا ذكر في شرح الاصول وحاشية الفاضل الابهرى عليه فان قيل قالوا الاشتقاق مطلقا رد لفظ الى آخر لموافقته في حروفه الاصول ومناسبته في المعنى وهذا يشعر بان كون معنى احد اللفظين يناسب معنى الآخر جار في الاصغر ايضا قلنا لا بل المناسبة اعم من الموافقة فالمراد من المناسبة في المعنى ان يكون معنى احد اللفظين يوجد في معنى اللفظ الآخر اما مع زيادة او نقصان كما في الاصغر او يكون معنى احد اللفظين يناسب معنى الآخر كما في الاكبر والصغير ولو سلم فذلك لا يخرجه عن البداهة لاستعرفه **قوله** لتأثيرهما وفيه ان ما هو معناهما ليس بمؤثر وما هو مؤثر ليس معناهما بل معنى معناهما اللهم الا ان يعتبر معناهما كالجرح يعني ان معناهما يشبه معنى الكلم وهو الجرح في التأثير فكما ان الجرح مؤثر في النفس كذلك معناهما يؤثر فيها تأثيرا تنقبض به او تنبسط فالتشبيه في مطلق التأثير بقرينة ان التناسب المعتبر في الاشتقاق هو التناسب لمطلق الحاصل بين المعنيين باى وجه كان الا انه اشار بقوله وقد عبر الى ان بعض المعاني قد بلغ في التأثير مبلغا يطلق عليه الجرح بل صار نوعا بليغ من حيث لا يلتئم فاندفع ما قيل ان الكتفي مطلق التأثير يكون جاريا في الالفاظ باعتبار تأثيرها الحسنة والسيئة لكن قوله وقد عبر يدل على انه اراد التأثير باحداث الالم وكذا ما قيل في وجه البعد لان التأثير المناسب لان يشبه بالجرح تأثير لصحة الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة من الفهم **قوله** بدليل قوله تم وبدليل انه لو كان جمعا لم يكن جمع قلة لان اوزانها محصورة وهو ليس منها بل جمع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده وهو لا يرد وايضا لو كان جمعا لم يجز عود الضمير الواحد اليه وايضا لو كان جمعا لرد في النسبة الى الواحد هكذا ذكره الرضي في مباحث الجمع **قوله** حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا ان اريد عدم الوقوع من حيث الوضع فهو تم كيف وجاز ان يكون من حيث الاستعمال كما صرح به الرضي في مباحث الجمع وان اريد من حيث الاستعمال فهو غير مفيد **قوله** والكلم الطيب ما دل بعض الكلم يحتمل ان يكون معناه ان البعض مقدر في نظم الآية وان يكون الكلم ما دلا بعض الكلم وايا ما كان ان كان منعا لمقدمة من دليل الخصم يدفع بان انه هو ما ذكره الخصم بل عليه تعيين ما لم يوجد عنه صارف والصارف غير ظاهر وان كان جوابا عما قيل كيف القول بانه جمع مع تذكير الوصف يرد عليه ان ترك الظاهر ودعوى خلافه لا بد له من دليل حتى يتم وما قيل ان الصاعد الى الحضرة العالية هو المقبول من الكلم الطيب لا جميع الكلم فلا بد من اعتبار حذف المضاف وتقدير البعض فهو صفة للمضاف المحذوف ليس بتام لانه ان اراد ان الصاعد هو الطيب لا جميع الكلم من الخبيث والطيب فلا بد من التقدير قلنا الآية الكريمة لا تدل على صعود الجميع حتى يكون ما ذكره دليلا على التقدير كيف والمنصوص عليه بالصعود فيها الكلم الطيب لا مطلق الكلم وان اراد والصاعد هو المقبول من الطيب لا جميع الطيب فالتقدير ضروري ليفيد صعود بعض الطيب قلنا هذا يصلح دليلا لو كانت الآية تدل على صعود بعض الطيب بعد التقدير وليس كذلك اذ الطيب ح صفة للبعض ولا فرق بين ان يقال يصعد الكلم الطيب او يصعد بعض الكلم الطيب في ان اللازم هو صعود الطيب تمامه فظهر ان ارتكاب التقدير لا يفيد ما لاجله يرتكب فارتكابه مما لا حاصل له فضلا عن ان يكون ضروريا مثبتا بالدليل هذا والعجب من بعض افاضل العصر انه كيف خفي عليه ما هو في غاية الظهور تلميذ تعالى في حواشيه واما ما قيل فان الصاعد في محل العرض ليس الا بعض الكلم وهو الطيب ككلمة التوحيد لا الخبيث فجاز ان يعبر عنها ببعض الكلم فيأول بذلك او يل الرحمة بالاحسان في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين فان اراد به بيان المناسبة بين المعبر والمعبر عنه كما هو الظاهر من كلامه

اذ حاصله ان الكلم الطيب لما كان بعضا بالنسبة الى مطلق الكلم جاز ان يذكر ويراد بها بعض الكلم الطيب كما ذكر الرحمة ويراد بها الاحسان فلا مناقشة فيه لكن الكلام في باعث التاويل والتشبيه المذكور مع لا حاجة اليه اذ المقصود يتم بدونه الا ان يقال انه قصد زيادة الايضاح فان قيل لعل المراد كان تذكير الخبر في تلك الآية صارف عن الظاهر وذلك لان القريب فيها بمعنى الفاعل وكل فعيل بمعنى الفاعل لا تستوي المذكر والمؤنث فيه بل يذكر ويؤنث وههنا ليس كذلك لا جرم اول الرحمة بالاحسان كذلك تذكير الوصف صارف عنه قلت لا يجوز ان يكون تذكير الوصف صارفا ههنا اذ السائل لا استدل بتذكيره على نفي الجمعية ادعى المجيب خلاف الظاهر واجاب به وح لا يمكن ان يكون التذكير دليلا عليه بل لا بد له دليل آخر فتدبر وان اراد بيان القرينة على التاويل والموجب له فليس بتمام كما لا يخفى والتشبيه المذكور اليه لا يجدي في ذلك نفعا هذا وقيل يمكن رد شاهد الجنس من غير حاجة الى التاويل بان يقال قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمع فلما بطل فيها معنى الجمعية لم يؤنث لفظه انتهى اقول وفيه بحث اذ بطلان الجمعية باللام بالكلية ممنوع كيف وقد قال العلامة التفتازاني في المطول فرق بين المفرد والجمع المعرف باللام من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحداته بعد ما قال فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح في بعض الحواشي بل يراد الى الثلثة على الصحيح والى الاثنين عند البعض وعلى التقديرين فالجمعية باقية اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان التثنية من مراتب الجمع صرح به القاضي في سورة البقرة في قوله تعالى ربنا واجعلنا مسلمين لك ولو سلم ذلك فالملازمة ممنوعة كيف وقد قال الله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها والنحاة يراعون التشاكل اللفظي حيث قالوا انما امتنع وصف المفرد المحلى باللام المجرد عن معنى الوحدة بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي فلم لا يجوز ان يكون التانيث لمجرد الصيغة وان فات عنه معنى الجمعية بالكلية هذا وما قيل هذا التاويل بعيد عن منطق الاستعمال هذا اذ ليس من دأب اللغة ان يقع في مقام ايراد الحكم على الكلم الطيب بعض الكلم الطيب فيقيد البعض بالطيب ويكون ادخال البعض لان الطيب من الكلم بعض الكلم ان اراد به انه صحيح في نفسه لكنه ليس من ديدن اللغة فليس على ما ينبغي وان اراد انه ليس بصحيح وح فلك فيه خلاف والحق في الجواب عن اصل الاستدلال ان تاويل الجمع بالجماعة تاويل غير لازم لجواز ان يأول بالجمع كما صرح به الرضي في مباحث التانيث **قوله** ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة وفيه ان المعهود الخارجي يكون حصة معينة من مفهوم المعرف باللام وهو الكلمة وهو المراد على تقدير كون اللام للجنس فلا يصح الحمل على العهد الخارجي وبه ظهر ان ما قال بعض الافاضل اشار بايراد الامكان الى ضعفه اما اولا فلان كون اللام الداخل في المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد يكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة النحاة ليس قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها ليس على ما ينبغي اما الاول فلان الخروج عن جادة التعريف على ذلك التقدير ممنوع وانما يلزم ذلك لو اريد بالعهد المفرد الشخصي وليس كذلك بل اريد به ما اريد على تقدير كون اللام للجنس واما الثاني فلانه يوجب امتناع الحمل على العهد لا ضعف الحمل الا ان يراد به الامتناع فتوجيه العهد ان يقال اريد بالكلمة المعنى اللغوي وهو المتكلم به قليلا كان او كثيرا مهملا كان او موضوعا فيصير الكلمة المذكورة على السنة النحاة فردا من هذا المفهوم ويكون الامكان اشارة الى ضعفه لان ارادة المفهوم المذكور من الكلمة بعيد مخالف للاصطلاح **قوله** ثم نقل في عرف النحاة قال الرضي

اللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد ه انتهى يعني استعمل في اللغة بمعنى الملفوظ وهو المراد في مصطلح النحاة ثم هو في اللغة
انكان اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما ذكر في بعض الحواشي فما ذكره اولى مما ذكره الشارح قدس سره والا فما ذكره الشارح قدس سره اولى
مما ذكره لانه ان لم يلتزم النقل يلزم خروج المنوي من الكلمة والا يلزم النقل من الخاص الى العام وهو غير متعارف **قوله** اذ ليس
من مقولة الحرف والصوت اصلا يعني لا يحمل على المنوي الحرف والصوت قطعا فلا يقال انه حرف او صوت كما يقال في الحقيقي فلا يدخل تحت
التلفظ بالفعل ولم يوضع للتعبير عنه لفظ اصلا فلا يدخل تحته بالقوة كما في المحذوف فاذا هو امر اعتباري لا وجود له في الخارج بل
في الذهن وما قيل انه لا وجود له في الذهن ايضا لان الموجود الذهني عبارة عن مثال الموجود الخارجي فلا بد له من الوجود الخارجي ففيه
انه منقوض بالكليات الفرضية اذ لا وجود لها في الخارج اصلا مع انا نحكم عليها باحكام موجبة مثل ان يقال اللاشئ معدوم و قولنا
اجتماع النقيضين ممتنع ولا بد عند ذلك من حصول صورتها في العقل على ما تقرر من انه لا بد من تصور الموضوع قبل الحكم و هذا هو الوجود
الذهني فقد تخلف الوجود الذهني عن الخارجي والقيمة الجزئية كون المفهوم مانعا من الشركة والكلية كونه غير مانع ولا شك انهما امران اعتباريان
لا وجود لهما في الخارج بل في الذهن نعم الوجود الذهني اثبته قوم ونفاه آخرون فليس الوجود الذهني مستلزما للوجود الخارجي بل الامر
كما زعم هذا وبما ذكرنا ظهر ان المنوي ليس كيفية للفظ الذي اعتبر فيه حتى يكون من مقولة الكيف كما قيل كيف والكيف من الموجودات الخارجية
على ما عرفوه بانه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا وهو امر اعتباري لا وجود له في الخارج
اصلا وظهر ايضا ان ما ذكره الشارح قدس سره لا ينفي كون مرجع المنوي صوتا او غيره بل كونه صوتا او حرفا كما قيل انه تارة يكون واجبا وتارة
يكون ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس
على ما ينبغي لانه ان اراد ان المنوي يكون واجبا وغيره باعتبار رجوعه اليه كما هو الظاهر من قوله اذا رجع الضمير الى الصوت فلا كلام
فيه وانما الكلام في انه ليس في نفسه صوتا او حرفا وان اراد انه في نفسه واجب او جسم او عرض ففساده اظهر من ان يخفى ثم ان مقصود
الشارح قدس سره من نفي ما يحتمل ان يكون المنوي اياه هو نفي كونه موجودا فلا وجه لما قيل لا ندري من اي مقولة هو فتأمل **قوله**
باستعارة لفظ المنفصل لم يكونه مرفوعا مثل المنوي والدليل عليه ان هو وانت منفصل والمنوي متصل فلو كان المنوي هو وانت
لكان منفصلا وانه خلاف الاجماع ولقائل ان يقول جاز ان يكون المنوي هو وانت الا انه ما دام غير متلفظ متصل واذا صار متلفظا
صار منفصلا فالاختلاف بكونه مستعملا مرة منفصلا اخرى باختلاف صفته فالاولى ان يقال الدليل عليه انه لو كان المنوي هو وانت
لزم ان يكون هو وانت محذوفا في مثل اضرب اذ لا نعني بالمحذوف سوى ما ترك التلفظ به مع كونه مرادا وقد اتفقوا على ان الفاعل
فيه ليس بمحذوف كيف وحذفه بلا سد شئ مسده غير صحيح هذا ما ذكره بعض الافاضل **قوله** في بعض الاحيان قال الرضي قد اذا دخلت
على الماضي والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق الا انه يكون في الماضي معه التقريب والتوقع ايضا وفي المضارع يكون في الاغلب معه
التقليل وقد يستعمل للتحقيق مجردا من معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويستعمل ايضا للتكثير في موضع التمدح انتهى فقد تجيء لمجرد التحقيق
فلا يلزم استدراك احد الامرين وما قيل انه قد يستعار فيستعمل للتحقيق ايضا ليس على ما ينبغي **قوله** لانه لم يقصد الوحدة اي لم يجوز
قصد الوحدة باتيان لفظة حيث قال في الايضاح ان اراد به اقل ما يطلق عليه اللفظ كغرسته فهو فاسد لان اقله حرف واحد
وان اراد عددا مخصوصا ينتهي اليه فليس مشعرا به وان اراد معنى اللفظ كان اللفظ اولى للاختصار ورفع الاحتمال انتهى والتاء

فى الكلمة للوحدة النوعية لا للفردية ولو سلم فالفردية مستفادة من تنكير لفظ فلا احتياج الى زيادة التاء كذا ذكر بعض الفضلاء فان قلت نحو عبد الله وبعلبك وتابط شرا وغير ذلك من الاعلام المركبة داخل فى الكلمة عند المصنف ام لا قلت الظاهر انه داخل على ما فسر الشارح قدس سره اللفظ المفرد والمعنى المفرد فان قلت كيف القول بالدخول وهو يخالف ما ذكر المص فى مختصر الاصول وكيف التفسير بما ذكره وقد رد عليه حيث قال المفرد اللفظ بكلمة واحدة وقيل ما وضع لمعنى لا جزء له يدل فيه والمركب بخلاف فيهما فنحو بعلبك مركب على الاول لا الثانى ونحو يضرب بالعكس ويلزمهم ان نحو ضارب ومخرج مما لا ينحصر مركب هذا كلامه فلم لم يفسر المعنى المفرد بما يستفاد من اللفظ المفرد واللفظ المفرد بما فسره المص فى مختصره حتى لا يكون ما ذكره ههنا مخالفا لما ذكره فى المختصر قلت لعل ذلك لما اختير وعليه انه يلزم ان يكون نحو اضرب داخلا فى الكلمة بل قالا وقالوا او قلت على ما ذكره السيد السند قدس سره فان قلت فالطريقان تساويان فى الورود فكيف الترجيح لاحدهما قلت قد اجاب بعض الافاضل عن رد المص بارادة الاجزاء التى هى الفاظ مترتبة قلت مع كون ذلك الجواب تمحلا لا يشعر به على ما صرح به ذلك البعض يمكن الجواب عما ورد على المصنف ايضا بارادة كلمة واحدة لا يكون كلمتين او اكثر بالفعل ولا بالقوة وقيل لم يقصد الوحدة لا لان قصد الوحدة غير صحيح والا لم يصح قصدها فى الكلمة بل لانه لا يحتاج الى قصدها فيما قصد تمامه دون التأمل على الكلمة الواحدة بخلاف الكلم لكن الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة عند المص ما وضع لمعنى مفرد فمناط الوحدة عنده الافراد بخلاف صاحب المفصل فانه جعل مناط الوحدة ان لا يصح التلفظ بها مرتين حينا من الاحيان فعبد الله عنده ليس بكلمة لامكان التلفظ به مرتين باعتبار المعنى الاضافى هذا كلامه قوله الا اى وان كان عدم القصد لعدم الصحة لم يصح قصدها فى الكلمة لكن التالى باطل لصحة قصد الوحدة فى الكلمة بل لارادة الوحدة فالمقدم مثله اما بيان الملازمة فلانه لو لم يصح قصد الوحدة فى لفظ يعنى لفظا يتلفظ به مرة ولا يتلفظ به مرتين باعتبار بالاصح قصدها فى الكلمة بمعنى كلمة واحدة لا يكون كلمتين او اكثر باعتبار ما كما قال هذا القائل عند قوله واللام فيها للجنس التحقيق ان التاء ليس لوحدة جنس اشار اليه اللام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة فى كونها افرادا له حتى لا يصح جعل كلمتين معا فردا له الا المعنوم والالتفات المساواة بين الحد والمحدود والحد لعدم صدق المحدود على عبد الله وبعلبك وتابط شرا لكونها اكثر من كلمة باعتبار مع صدق الحد عليها فاذا قصد الوحدة فى الحد ويجب ان يقصد فى الحد ايضا الا انه ترك التاء فى لفظ لعدم الاحتياج لصدق اللفظ بدون التأمل على الكلمة الواحدة بخلاف الكلم فانه لا يصدق على الكلمة الواحدة وهو كما ترى يبنى على اتحاد معنى الوحدة فى اللفظ والكلمة وهو فى حيز المنع فعلى ما ذكره تعريف المص مساو لتعريف المفصل لخروج جميع ما يخرج من تعريف المفصل منه ايضا ودخول جميع ما دخل فى تعريف المفصل فيه ايضا وبهذا ظهر ان قوله لكن الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة الى آخر ما ذكره لا معنى له بل مناقض لما ذكره فتامل قوله لعدم الاستحقاق التوافق بين المبتدأ والخبر انما يجب بثلث شرائط احدها ان يكون الخبر مشتقا او فى حكمه وثانيها ان لا يكون ما يجرى فيه المذكر والمؤنث كجريح وثالثها ان يكون رافعا لضمير المبتدأ فلا يؤنث فى نحو هند حسن وجهها بخلاف هند حسنة الوجه فان قلت اللفظة بمعنى الملفوظ فالشرائط الثلثة موجودة قلت قال الرضى الا ان اصله مصدر فيعتبر الاصل فى شله نحو امرأة صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع وقال فى مباحث الجمع اما الوصف الذى كان فى الاصل مصدرا نحو صوم وغور فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ويجوز اعتبار الحالة المنتقل اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال عدول واما التأنيث فلا يلحق من الصفات الا مرضع ومرضعة انتهى فتدبر وبما ذكرنا ظهر ان قوله مع كون اللفظ ايضا ليس لترجيح احد المتساويين فى الجواز

فما قيل مع ان اللفظ اخصر فرجح على اختيار اللفظ ولم يجز اختيار ايهما شاء على السوية تعقل قوله الوضع تخصيص شئ بشئ اي تخصيص اللفظ بالمعنى آخر فرق عليه بان الباء ان كان داخلا على المقصور عليه على ما هو الاستعمال العرفي العامي فالمعنى ان اللفظ مقصور على المعنى الذي هو منه لا يتجاوزه الى غيره فيخرج المشترك عن تعريف الوضع لان المشترك ليس مقصورا على المعنى الواحد بل هو موضوع لمعان متعددة وان كان داخلا على المقصور على ما هو الاستعمال الشائع العرفي فالمعنى ان المعنى مقصور على اللفظ واللفظ منفرد به غير مشارك للفظ آخر في الوضع له فيخرج المرادف عن التعريف اذ معنى المرادف ليس مقصورا عليه واجيب بان القصر ليس حقيقيا بل اضافيا فسقط الاعتراض على التقديرين اذ فيه مثلا لفظ زيد مقصور على الذات المشخصة بحيث لا يراد غيره نظرا الى هذا التعيين والاصطلاح وذلك لا ينافي ان يراد غير الذات المشخصة باعتبار تخصيص وتعيين آخر وكذا الذات المشخصة مقصور على زيد بحيث لا يراد من لفظ آخر باعتبار هذا التعيين وهو لا ينافي ان يراد من لفظ آخر باعتبار تعيين آخر فان قلت ما ذكره العلامة التفتازاني في التلويح من هذه قوله غلطة منشاها اشتراك لفظ التخصيص الشئ بالشئ بين قصر المخصص على المخصص به وبين جعل المخصص منفردا من بين الاشياء بالحصول المخصص وهذا هو المراد بتخصيص اللفظ بالمعنى اي تعيينه لذلك المعنى وجعله منفردا بذلك من بين الالفاظ صريح في انه لا يجوز ان يكون الباء في تخصيص اللفظ بالمعنى داخلة على المقصور عليه بل الباء فيه داخلة على المقصور وجوابه كيف يصح ما ذكرت من جواز ان يكون الباء داخلة على المقصور عليه قلنا لا دليل لشارح العلامة على نفي هذا الاحتمال كيف والعلماء قالوا به وانما حمله على ذلك تمشية المذهب لانه الدليل عليه ان الحمل على هذا المعنى ينافي وقوع المشترك بخلاف الحمل على المعنى الثاني لانا نقول كما ان الحمل على هذا المعنى ينافي وقوع المشترك كذلك الحمل على الثاني ينافي وقوع الترادف فلا يكون ما ذكرت دليلا على اختيار الثاني فان قلت يرتفع المنافات بحمل القصر على الاضافي في الثاني قلت فكذلك يرتفع المنافاة في الاول بالحمل عليه فلا وجه لتنفيه فظهر ان المقابلة انما هو باعتبار ان الباء في الاول داخل على المقصور عليه وفي الثاني على المقصور لان القصر ليس بملحوظ في الثاني يدل على ما ذكرنا قول السيد قوله على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره حاصله راجع الى ملاحظة معنى التمييز والافراد كانه قيل واما الفصل فهو لتمييز المسند اليه من الاشياء المصالحة لكونها مسندا اليها باثبات المسند له وهذا هو معنى قصر المسند على المسند اليه وكذا نخصك بالعبادة معناه نميزك ونفردك من بين المعبودين بالعبادة فيكون العبادة مقصورة عليه تم وان فهم المعنى من اللفظ موقوف على العلم بالوضع والعلم بالوضع موقوف على فهم المعنى اذ الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة موقوف على فهم المنتسبين واجيب بان العلم يتوقف على تصور المعنى وبيان حقيقة لا على فهمه من اللفظ وان قوله متى يسمع كلما تعقبه الفهم كلما اطلق او احس فيقتضي الى فهم المعلوم وتحصيل الحاصل اذا كان المعنى معلوما قبل ذلك واجيب بان المراد من فهم المعنى من اللفظ انتقال الذهن من اللفظ الى المعنى ثم انه قد قال بعض الافاضل قوله الوضع تخصيص شئ بشئ الاولى تعيين شئ لشئ ليظهر تعلق المعنى بقوله وضع انتهى يريد ان قوله المعنى لا يظهر تعلقه بالوضع المفسر بالتخصيص اذ ثاني مفعول التخصيص يكون بالباء واما الوضع المفسر بالتعيين فتعلق قوله المعنى به ظاهر اذ ثاني مفعولي التعيين يكون باللام وانت خبير بان هذا انما يصح ان لو كان تعدية الوضع وتعلقه بالمفعول الثاني باللام باعتبار كونه مفسرا بالتعيين لا باعتبار نفسه وهو ممنوع كيف لو كان كذلك لما صح تفسير الوضع المعدى باللام بتخصيص شئ بشئ واللازم باطل فالملزوم مثله فالوضع له تعلق بالمفعول الثاني باعتبار نفسه فلا باس بالتفسير بتخصيص شئ بشئ واما ما قيل يمكن ان يقال ان تعدية التخصيص وان كان في اللغة بالباء الا انه في عبارة المصنفين باللام حيث قالوا تخصيص شئ لشئ والمخصص له ولم يقولوا المخصص به فظهر التعلق

بقوله وضع على تقسيم تخصيص شيء بشيء ايضا فليس لوجه واشكال من وجهين لانه ان اراد انه في عبارة المصنفين يجيء بالباء واللام فهو لا يدفع الاعتراض اذ الشارح قدس سره اورده بالباء وان اراد انه لم يجيء في عبارة المصنفين بالباء اصلا فهو ممنوع كيف والشارح قدس سره من المصنفين وقد جاء في عبارته بالباء وايضا في عبارة العلامة التفتازاني قدس سره في التلويح المخصص غير مرة على ما نقلنا عنه فقوله او لم يقع لو المخصص به في حيز المنع وقوله فيظهر التعلق لقوله وضع على تقسيم تخصيص شيء لشيء لا معنى له فتأمل **قوله** واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح اي لا يصح اطلاق الحرف المستعمل في معناه بلا ضميمة اصلا بخلاف ما اذا لم يستعمل في معناه ولم يبق حرفا بل يصير اسما نحو الاطلاق من بلا ضميمة غير صحيح فانه يصح بلا ضميمة بل لا وجه للضميمة حينئذ لانه اسم فانه مع ما قيل فيه نظر لانه اذا قيل الاطلاق من بدون الضميمة غير صحيح فلا شك في صحته مع انه لا يفهم معنى من ح فلا بد من اعتبار امر آخر في التعريف **قوله** لا يبعد اي حينئذ يتحقق الشيء اطلاقا صحيحا او يستعمله اهل اللسان في محاوراتهم فهم منه الشيء الثاني بسبب تخصيصه على ما هو الاولى المتبادر في المجاز غير داخل فيه كيف وفهم المعنى منه بواسطة القرينة لا بسبب التخصيص والتعيين صرح به العلامة التفتازاني في التلويح حيث قال كل لفظ معين للدلالة على معنى بنفسه فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكان دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها فلا يرد ما قيل يرد على الوجهين تعيين المجاز للمعنى المجازي لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا او اطلقه ارباب اللسان في محاوراتهم يفهم منه المعنى لان شيئا من هذين الاطلاقين لا يكون بدون القرينة مع ان تعيين المجاز ليس من افراد الوضع بهذا المعنى الذي هو المعنى الاخص للوضع وان كان من افراد الوضع بالمعنى الاعم الذي هو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او مع قرينة ثم اجاب هذا القائل عن اصل السوال فقال الصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع واحساسه اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا انتهى وفيه بحث لان الامر الاجمالي ليس معنى الحرف كيف ومعناه الامر المخصوص المتعلق بالشيء المخصوص المتعلق به وآلة والامر الاجمالي معنى مستقل ولو سلم ففهمه منها ليس لكونها دالة عليه عند الافراد وضعا بل لكونه مفهوما منها عند التركيب فسبق الذهن منه اليه دونه هكذا ذكره السيد السند قدس سره في حواشي شرح الاصول فان قيل فعلى ما ذكر يخرج المشترك عن التعريف اذ لا يفهم منه بلا قرينة قلنا بل يفهم منه لانه اذا اطلق بلا قرينة يفهم منه جميع معانيه عند العلم بالوضع وان لم يفهم المراد منه والدلالة فهم المعنى من اللفظ لا فهم المراد هكذا قال الفاضل الابهري في شرح الاصول لكن يحتاج الى القرينة عند الدلالة على احدهما بعينه لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة بواسطة قال الشريف قدس سره في حواشي المطول فان قيل على تقدير المزاحمة لا دلالة له على احدهما بالتعيين فيكون لدفعها المستفاد من القرينة مدخل في تلك الدلالة قطعا فهو بواسطة القرينة لا بنفس اللفظ الموضوع قلنا المقتضي للدلالة عليه بنفسه كان حاصلا ومزاحمة الغير كانت مانعة عنها فحين اندفعت المزاحمة بالقرينة تحققت تلك الدلالة بذلك المقتضي الذي اقتضاها وليس عدم المانع من تتمة المقتضي واما قرينة المجاز فهي معتبرة في الدلالة على المعنى المجازي لا تحقق اقتضاء الدلالة الا بها فهي من تتمة المقتضي وبذلك تضح الفرق بين قرينتي المشترك والمجاز ويظهر ان المشترك يدل بنفسه على احد معنييه وان المجاز لا يدل على معناه المجازي بنفسه بل بالقرينة انتهى قال بعض الفضلاء لكن ذكر في موضع آخر منها ان من شرط الدلالة يكون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى اشترط في الالتزام اللزوم الذهني بمعنى امتناع انفكاك تعقل الخارج عن تعقل المسمى ولم يجعل كثيرا

19

من المجازات الكنايات والة على تلك المعاني بل الدال عليها عنده المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية او المقالية ومن صرنا

يكون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه المعنى لم يشترط ذلك اللزوم وهذا هو المناسب بقواعد العربية والاصول والاول انسب

بقواعد المعقول هذا كلامه فتامل انتهى اقول لعل الغرض من الاستدراك والامر بالتامل هو الاشارة الى ان بين كلاميه تنافيا

حيث يفهم من الاول ان الدال هو المجموع المركب من المجاز والقرينة كما هو الظاهر من كون القرينة من تتمة المقتضي عند اهل العربية

لان ما ذكره توجيه لتعريفهم الوضع ومن الثاني ان الدال عند الفريق الثاني الذي هو اهل العربية كما هو الظاهر من قوله وهذا هو المناسب

بقواعد العربية المجاز لا المجموع بل صرح بذلك في حواشي شرح الشمسية واعترض بعض الافاضل بان الدال على المعنى المجازي اذا كان

اللفظ مع القرينة لم يكن المجاز في نحو رأيت اسدا في الحمام مجازا في المفرد بل لم يوجد مجاز في المفرد اصلا وهو خلاف ما صرحوا به اقول و

فيه بحث لان قوله بل لم يوجد مجاز في المفرد ممنوع كيف والقائل بان الدال المجموع المركب من اللفظ والقرينة قال القرينة اعم من

ان يكون حالية او مقالية وعلى هذا انما يلزم كون المجاز مركبا اذا كانت لفظية واما اذا كانت معنوية فلا اذ المجاز المركب هو اللفظ

المركب المستعمل في غير ما وضع له وعلى تقدير كون القرينة معنوية اللفظ مفرد لا غير والقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له قد

يكون لفظية وقد يكون معنوية صرح به صاحب التوضيح ان القرينة كيرمي مثلا اذا كانت مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له عن

اللفظ المفرد وهو الاسد مثلا لم يكن المجاز مركبا اذ المفردات في مجاز المركب يكون على ما كانت عليه قبل هذا التجوز من كونها حقيقة

او مجازا والمجاز انما يكون في المجموع المركب وههنا ليس كذلك اذ المجاز انما هو في المفرد الا ان لفظا آخر قرينة على كون ذلك المفرد مستعملا

في غير ما وضع له واعترض البعض ايضا على كون الدال المجموع بان الدال المجموع اما بالقرينة او لا والاول يستلزم التسلسل والثاني

يستلزم تحقق الدلالة بدون القرينة انتهى وفيه ايضا بحث لان المجموع اذا كان عبارة عن اللفظ مع القرينة المانعة عن ارادة الموضوع

له يكون الدال هو اللفظ مع القرينة فكيف يحتاج الى قرينة اخرى حتى يلزم التسلسل وكيف يلزم تحقق الدلالة بدون القرينة

على تقدير عدم الاحتياج الى قرينة اخرى ولو فسر الوضع بتعيين اللفظ بنفسه لمعنى فعدم الورود ظاهر فان تعيينه له ليس بنفسه

بل بالقرينة وكذا لو فسر بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه فان تعيين المجاز لما يتعلق بالموضوع له ليس للدلالة فانه يفهم منه بواسطة

القرينة لا بواسطة التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع هذا التعيين لكان انفهام المعنى والدلالة عليه بحالهما على ما مر وعلى هذا فالمجاز

خارج بقوله للدلالة وقد يجعل قيد بنفسه احترازا عن المجاز لان المراد بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالتعيين كافيا فيها ولا يفتقر

الى قرينة والمجاز ليس كذلك فان العلم بالتعيين لما يتعلق بالموضوع له غير كاف في الدلالة على معناه المجازي بل لا بد من قرينة مانعة

عن ارادة الموضوع له ليكون اللفظ مستعملا في المعنى المجازي ودالا عليه بخلاف ما اذا لم يوجد القرينة فان اللفظ مستعمل في المعنى الحقيقي جريا

على ما هو الاصل وح وان لزم من تصور المعنى الحقيقي تصور اللازم البين بالمعنى الاخص ويفهم منه لامتناع الانفكاك واستلزام تصوره

تصوره لكن اللفظ بالنسبة اليه لا يسمى مجازا لعدم استعماله فيه فضلا عن ان يكون دلالته عليه بنفسه كما قال بعض الافاضل في شرح الوضعية

لا يخرج بقيد بنفسه جميع المجازات فان ما يكون معناه لازما لما وضع له غير منفك عنه في التصور دلالته عليه بنفسه بالمعنى المذكور اللهم الا

ان يقال المراد الدلالة عليه من حيث انه مراد فانها هي الدلالة المعتبرة عند اهل العرف وارباب البلاغة فانها يتوقف على القرينة والمراد

بكونها بنفسه ان لا يكون فهمه بواسطة شيء آخر وفهم اللازم بواسطة فهم الملزوم محل تامل ثم الوضع بالمعنى المذكور هو المعتبر عند جمهور

وهو المراد بلفظ الوضع عند الاطلاق وبلفظ الوضع الماخوذ في تعريف الكلمة وتعريفي الحقيقة والمجاز فظهر ان ليس للمجاز وضع شخصي ولا نوعي يكون سببا لفهم المعنى المجازي بل الفهم بواسطة القرينة وما ذكر في بعض كتب الاصول ان المجاز موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا مبني على ان الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى من غير ان يعتبر معه قيد بنفسه هكذا ذكر السيد في حواشي المطول وقال العلامة التفتازاني في التلويح ان الوضع النوعي قد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه لمثل الحكم بان كل اسم آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فهو لفردين من مدلول ما الحق باخره هذه العلامة وكل اسم غير الى نحو رجال ومسلمين ومسلمات فهو لجمع من مسميات ذلك الاسم وكل جمع عرف باللام فهو لجميع تلك المسميات الى غير ذلك ومثل هذا من باب الحقيقة بمنزلة الموضوعات الشخصية باعيانها بل اكثر الحقائق من هذا القبيل كالمثنى والمجموع والمصغر والمنسوب وعامة الافعال والمشتقات والمركبات وبالجملة كل ما يكون دلالته على المعنى بالهيأت وقد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها ومثله مجاز فالوضع عند الاطلاق يراد تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه سواء كان ذلك التعيين بان يفرد اللفظ بعينه بالتعيين او يدرج في القاعدة الدالة على التعيين وهو المراد بالوضع الماخوذ في تعريف الحقيقة والمجاز ويشمل الوضع الشخصي والقسم الاول من النوعي هذا كلامه فظهر ان ما قيل من انه ان اريد بالوضع في تعريف الكلمة الوضع الشخصي يخرج عن تعريف الكلمة ما فيه وضع نوعي من بعض الكلمات وان اريد الاعم من النوعي والشخصي يدخل المجاز في التعريف ليس بشيء قوله او مخفف معنى بحذف الياء وابدال الكسرة فتحة لكثرة الاستعمال وقيل لحرف الحلق وقيل هذا الابدال اعتباطي وقيل هذا الوجه مبني على ان لفظ معنى بكسر النون هكذا قال بعض العقلاء قوله مبني على تجريده عنه والا لم يتصور تعلق قوله وضع بقوله معنى فان قلت كما انه لم يتصور تعلق قوله وضع بدون التجريد عنه اي بقوله المعنى لكن لا يتصور اسناد وضع الى ضمير راجع الى اللفظ بدون التجريد عن اللفظ فلم لم يتعرض له الشارح قدس سره قلنا احاله على المقائسة فان قلت فلم لم يعكس قلنا ليس مقصوده بيان التجريد المحض بل المقصود جعل قوله لمعنى قيدا احترازيا فتعرض لتجريد له مدخل في ذلك واحال على المقائسة ما ليس له دخل في ذلك فان قلت التجريد خلاف الاصل وهو لا يرتكب بدون النكتة فما النكتة فيه قلنا تكثير الفائدة وهو جعل قوله مفرد صفة للفظ والمعنى قوله فخرج به المهملات لما لم يصح المقابلة بينها وبين الدال بالعقل فقط وصح بينها وبين الدال بالطبع على وجه لم يذكر الدال بالعقل بل اكتفى بذكر المهملات وذكر الدال بالطبع لوجود نوع الامتياز فذكر الدال بالعقل وترك الدال بالطبع بعدها كما فعله الفاضل الهندي ليس على ما ينبغي قوله بقيت اي دخلت في وضع لمعنى خصص اللفظ اذ حروف الهجاء خصصت وعينت لغرض التركيب قوله وخرجت بقوله المعنى هكذا في الحواشي الهندية فتوهم تفرد الشارح بجعل قوله لمعنى قيدا مخرجا على ما توهم بعض الافاضل حيث قال لم يقصد الى بيان التجريد لانه يعرف كل ناظر فاضل بل قصد اليه ليتوصل به الى امر بديع تفرد به بعد اجماع الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيدا مخرجا لا بيانا للواقع ليس على ما ينبغي قوله فان قلت ان قلت كيف الورود ولهذا السوال مع تفسير المعنى بقوله المعنى ما يقصد بشيء فان كلمة ما عام شامل للفظ والمعنى قلنا حمل السائل كلمة ما على المعنى فقط بناء على ما اشتهر من ان اللفظ مقابل للمعنى قوله لبعض الالفاظ او بالالفاظ الكلمات بقرينة ان المقصود من السوال بيان فساد التعريف بعدم كونه جامعا لبعض افراد المحدود قوله المعنى ما يتعلق به القصد



باللام فيه للعهد اي المعنى ما يتعلق به القصد المعهود المذكور اي القصد من شيء فيؤل الى ما يقصد من شيء والا فلا يلزم من كون ما يتعلق به القصد عاما من اللفظ وغيره كون المعنى ايضا عاما لكونه عاما من المعنى **قوله** فان قلت لما كان مورد هذا السؤال هو السؤال الاول وقد لمذا في الدفع اورده بعده والا فمنشأه قوله مفرد قوله لبعض الكلمات صرح بالكلمات وان كان السؤال قرينة على ارادة الكلمات من الالفاظ دفعا لتوهم عموم الالفاظ في السؤال الاول واكده بقوله المفردة رفعا لارادة الالفاظ من الكلمات اجراء لهذا السؤال على طريقة السؤال السابق الذي يتوهم فيه عموم الالفاظ **قوله** قلنا حاصل الجواب ان هذه الالفاظ من حيث انها معاني كلمات مفردة ومن حيث انها الفاظ معان مركبة **قوله** ولا يخفى عليك كلام على السند لكنه مساو **قوله** منقوض محكوم عليه بالبطلان وليس المراد من النقض المصطلح لاهل المناظرة **قوله** وان كان عاما معنى كون الوضع عاما ان الواضع تصور امورا مخصوصة باعتبار امر مشترك بينها وعين اللفظ بازاء تلك الخصوصيات دفعة واحدة كما عين لفظ انا لكل متكلم واحد ولفظة نحن له مع غيره ولفظة هذا لكل مشار اليه مفرد مذكر الى غير ذلك فالمعتبر في الوضع مفهوم عام وهذا معنى كونه عاما والموضوع له خصوصيات افراد ذلك المفهوم العام **قوله** لكن الموضوع له خاص هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع الا موقع لكن نحو زيد وان كان غنيا الا انه بخيل وان لا ولكن ليسا بجزئين بل هما الاستدراك ولكنهما واقعان موقع الجزء والجزء يقدر بحسب ما يقتضيه المقام فيقدر في المثال المذكور زيد وان كان غنيا الا انه عنده واما كان عنده غنا لو لم تكن بخيلا لكنه بخيل ويقدر في الكتاب فان الوضع فيها وان كان عاما لا ينفع المجيب وانما ينفعه لو لم يكن الموضوع له خاصا لكن الموضوع له خاص **قوله** فليس هناك اي في مقام اشارة الضمير وامثالها من الموصولات والمعرف بلام العهد الخارجي الى الفاظ مخصوصة او مركبة **قوله** مفهوم كلي هو الموضوع له هذا ما افاده بعض المتأخرين واما عند المتقدمين فالمضمر والموصولات واسماء الاشارة والمعرف بلام العهد الخارجي موضوعة لمفهوم كلي ليستعمل في جزئياته هكذا ذكر السيد السند قدس سره في حواشي شرح التلخيص والمصنف ذهب الى ما ذهب اليه المتقدمون **قوله** ما لا يدل جزء لفظه على جزئه خص باللفظ لان الكلام في المعنى الذي وضع بازائه اللفظ لا انه لم يسمع وصف الدوال الاربع ولا معانيها بالافراد كما ميل اذ هو في حيز المنع كيف وقد قال السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط الدوال الاربع مشاركة الكلمة في كونها موضوعة لمعنى مفرد فان المعنى المفرد هو ما لا يستفاد جزؤه من جزء ما يدل عليه وقال الشيخ الرضي الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون لفظا كالدوال الاربع وكذا ما قال هذا القائل من انه لم يوصف الدوال بالطبع والعقل بالافراد فاطلاق التعريف لا يخلو من اختلال في حيز المنع كيف وقد صرح الرضي بان احد دوال على معنى مفرد بالطبع وهو السعال والشيخ ابن الحاجب في الايضاح بانا لو سمعنا لفظ ديز من وراء الجدار لعلمنا بالعقل ان هذه اللفظة قامت بذاته فهي لفظة دلت على معنى مفرد بالعقل وتوصيف المعنى بالافراد فرع توصيف اللفظ به وبه ظهر ان ما ذكره هذا القائل في تقديم وضع على مفرد انه لو قدم مفرد لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع ايضا في حيز المنع **قوله** وفيه انه يوهم لانه يوصف بما هو حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال فدل على انه متصف بالافراد حال تعلق الوضع به لا بعده وانما قال يوهم نظرا... **قوله** فان اتصاف المعنى اي المعنى الذي يدل عليه اللفظ وصفا **قوله** انما هو بعد الوضع لانه انما يكون بعد اعتبار الدلالة الوضعية والدلالة الوضعية انما يكون بعد الوضع **قوله** او مرفوع على انه صفة اللفظ قال الشريف قدس سره في حواشي الرضي وربما يتوهم ان مفردا في عبارة المصنف مرفوع صفة اخرى للفظ اخرت عن الصفة الاولى كما اشير اليه وفيه ان ذلك التأخير يوجب الالتباس

٢١

قوانه صرح فی شرحه بخلافه انتهی ویمکن ان یقال المحذور فی الالتباس هو انعکاس المقصود بذهاب الذهن الی خلافه وهٰهنا لیس کذلک لانه ان اریدہ اللبس بین ان یکون صفة له وبین ان یکون حالا من ضمیر وضع فهو لیس کذلک کما لایخفی وان ارید بین ان یکون صفة وحالا من معنی ضمیره فهو ایضا لیس کذلک اذ افراد المعنی یؤول الی افراد اللفظ لا یقال لیس هذا من قبیل الالتباس لانه انما یکون اذا کان احد الامرین اصلا والآخر خلاف الاصل لان تقدیم النعت المفرد ان لم یکن واجبا علی الجملة عند الکل فلا اقل ان یکون اولی ولا شک ان ترک الاولی خلاف الاصل والثانی علی الاصل نعم لو اعتبر اول الامرین کونه صفة والثانی کونه حالا من معنی لکان کلاهما خلاف الاصل لکون الحال عن النکرة خلاف الاصل صرح به الفاضل السندی فی حواشیه علی ان ذلک منقوض بما ذکره الرضی فی اول بحث المفعول به من قوله وکذا یجب تاخیره عنه لو اشتبه المنصوب بغیره بسبب التقدیم کما فی ضرب موسی عیسی اذ لو قلت فیه عیسی ضرب موسی یظن ان المقدم مبتدأ حیث حکم بوجوب التاخیر مع ان الوجهین خلاف الاصل اذ المفعولیة توجب تقدیم المفعول والابتدائیة کون الخبر مفردا فان قلت لعل ذلک لما ان الرضی لا یری کون الخبر جملة خلاف الاصل حیث منع کون الاصل فی الخبر الافراد قلت لا یلزم من المنع کونه مرضیا له ولو سلم فمنقوض بتجویزه الامرین فی امرأ ونفسه حیث قال الواو بمعنی مع او للعطف مع ان اصل الواو للعطف صرح به فی بحث المفعول معه وصرح بعض الفضلاء ایضا فی حواشیه بجواز الامرین فیه فظهر ان ما قیل فی جواب النقض بجواز الوجهین فی نحو جئت انا وزیدا مع ان اصل الواو ان یکون للعطف دون المفعول معه من ان الحمل علی الوجهین مع کون احدهما اولی انما یمتنع اذا لم یکن عند قصد احدهما قرینة تدل علی تعینه للآخر اما اذا کان فالحمل علی کل منهما جائز وههنا النصب یدل علی کونه للمفعول معه دون العطف والرفع یدل علی کونه للعطف دون المفعول معه لیس علی ما ینبغی هذا وانت خبیر بان القول بجواز الامرین فی امرأ ونفسه مع القول بان عمروا فی نحو ضربت زیدا وعمروا معطوف اتفاقا لا مفعول معه علی ما صرح به الرضی مشکل **قوله** والآخر مفرد فان قلت الاغلب فیما اذا وصفت النکرة بمفرد وظرف او جملة تقدیم المفرد علی احد الباقیین کقوله تعالی وهذا ذکر مبارک انزلناه وان لم یکن واجبا خلافا للبعض بدلیل قوله تعالی وهذا کتاب انزلناه مبارک فما النکتة فی ترک الاغلب ههنا قلنا کون الذکر علی وفق الوجود او تکثیر الاحتمالات **قوله** وان لم یساعده رسم الخط ای لیس مساعدة رسم الخط ضروریا للاختلاف او لان الالف انما یکتب فی المنصوبات لا فی المحتملات **قوله** علی انه حال من المستکن فی وضع ان قلت لو کان حالا منه لکان یجب تقدیمه حیث قال الرضی اذا قلت لقیت زیدا راکبا فان کان هناک قرینة حالیة او مقالیة یعلم منها صاحب الحال جاز ان تجعلها لای شئت من الفاعل والمفعول به وان لم یکن وکان الحال من الفاعل وجب تقدیمها الی جنب صاحبها لازالة اللبس وان لم تقدمه فهو عن المفعول قلنا المحذور فی اللبس انعکاس المقصود وتغیر المعنی وههنا لیس کذلک اذ افراد المعنی یؤول الی افراد اللفظ فلا تغیر علی ان الزمخشری جوز وقوع حال الفاعل بعد المفعول ولم یقل بوجوب التقدیم حیث قال فی المفصل تقول ضربت زیدا قائما تجعله حالا من ایهما شئت والیه یشیر لفظ المعایة **قوله** او من المعنی قال النحاة الحال من النکرة لا یجوز الا اذا کانت النکرة مختصة بوصف او اضافة او متعینة عن المعرفة لاستغراقها وعمومها بنفسها او بوقوعها فی سیاق النهی او النفی او معناه او واقعة فی حیز الاستفهام او قبل الانقضاء کالنفی او مقدما علیها علی ما سیذکره الشارح قدس سره وقد قالوا ایضا لا یتقدم الحال علی صاحبها المجرور بالاضافة اتفاقا وبالحرف عند سیبویه واکثر البصریین فان کان ما ذکره مطلقا علی ما هو الظاهر وکانوا لا یجوزون الحال عن المجرور بالحرف الا اذا کان معرفة او مختصا فما ذکره الشارح لیس علی ما ینبغی والا فما ذکره ولا یخلو عن شئ **قوله** لکنه مقارن له



بحسب المعنى ان اراد به ان زمان الوضع واتصافه بالمعنى بالافراد متحد فهو مناف لقوله فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع الا ان يقال البعدية ذاتية وفيه انه خلاف الظاهر والسباق وان اراد انه جعل الحاصل بعده كالحاصل معه ففيه ايضا تجوز لكن يحتمل به ما اورد على قوله وهذا القدر كاف من انه لا دخل للمعية الذاتية في الحالية ولا تفاوت به الحال **قوله** تخرج به من حد الكلمة قسمان من المركبات الغير الكلامية احدهما ما يجب جزؤه مما لم يجعل للمجموع اعراب واحد بل اعطى لكل منهما ما يستحقه من الاعراب والبناء مثل الرجل ورجل بالتنوين فان كل واحد منها كلمتان لا كلمة واحدة وثانيهما ما كان مبنيا ان لا يخرج مما يطلق عليه لشدة الامتزاج لفظة واحدة ولم يعط الكل من الجزئين ما يستحقه بل جعل للمجموع اعراب واحد بجعل الثاني محلا له او اعرابا بحيث لا يلاحظ كونه كلمة وهو قائمة و بصري **قوله** وامثالها بالرفع عطف على قائمة المعطوف على مثل الرجل لا الرجل والا لغا امثالها اي امثال قائمة ولما كان امثالها وامثال بصري متحدة في الحكم اكتفى بذكر امثالها او امثال قائمة وبصري بجعلها كلمة واحدة لاتحادهما في الحكم وبهذا التوجيه الذي ليس فيه كثير مخالفة للظاهر ظهر ان ما قيل وكذا رجل لان التنوين كاللام كلمة ورجل كلمتان عند كلمة واحدة لشدة الامتزاج فرية بلا مرية فتدبر وان ايراد الفضلاء واحدا بعد واحد على الشارح قدس سره ما اورده السيد السند قدس سره على الرضي وعلى قوله هذا في نحو بصري وقائمة وجبلي وجمرى ظاهر لان الاعراب في آخر المركب على جزء لا يستحقه اصلا واما المعنون فالتنوين فيه بعد حركة الاعراب على الجزء الاول في المثنى والمجموع ان جعل العلامة نفس الاعراب قائمة مقام الحركات فلا اعراب للمركب بل للجزء الاول والاعراب في نحو الرجل واضرب انما هو للجزء الثاني الذي يستحقه لا المجموع المركب منه ومن الجزء الاول ليس بوارد **قوله** واعرب باعراب واحد بجعل الثاني محلا للاعراب او اعرابا فلا يلتفت الى ما يستحقه فلولا الامتزاج التفت الى ما يستحقه وقيل الانسب ان يجعل قوله واحد مضافا اليه لا صفة فيكون المعنى انه اعرب اللفظان باعراب لفظ واحد وفيه ان المفهوم المخالف لولا الامتزاج لاعرب باعراب اللفظين فجعله مضافا اليه لا يدفع ما له تركيب **قوله** مع انه معرب باعرابين قال السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط المركب الاضافي اذا جعل علما كعبد الله اجرى الاعراب على جزئيه معا فقيل هو كلمة واحدة حال العلمية واعربت باعرابين نظرا الى اصلها وهو المناسب لما ذكره المصرح في حد الكلمة وقيل هو كلمتان نظرا الى اللفظ وهو المناسب لتحديد الكلمة باللفظة الدالة آه والانسب بقواعد العربية ومقاصدها وكذا حال المركب من الموصوف والصفة اذا جعل علما كحيوان ناطق **قوله** بالغرض من علم النحو وهو معرفة احوال اللفظ والحكم عليه باحكام لفظية فالمعول على هذا ما يكون من حيث اللفظ مفردا وان كان معناه مركبا والمركب ما يكون من حيث اللفظ مركبا وان كان معناه مفردا **قوله** لو كان الامر بالعكس بان يكون قائمة وبصري وامثالها واخلاق حد الكلمة وعبد الله وامثالها خارجا عنه **قوله** لكان انسب لانه ح يكون اللفظ داخلا في الكلمة بالنظر الى اللفظ بان يعرب باعراب واحد لا المعنى وكذا يكون خارجا نظرا الى اللفظ بان يعرب باعرابين وان كان على سبيل الحكاية لانه يقتضي التعدد في اللفظ وانت خبير بان تعدد الاعراب على سبيل الحكاية لا يمنع كون اللفظ مفردا لفظا **قوله** ولو لم يجر به اي مثل قائمة وبصري **قوله** تبركه اي بترك قيد الافراد بان يقال اللفظة الدالة على معنى بالوضع **قوله** لكان انسب بدخول ما كان مفردا من حيث اللفظ في حد الكلمة وخروج ما كان مركبا بالنظر اليه وفيه انه يدخل ح في حد الكلمة اضرب لانه لفظة وكذا قالا وقالوا وقلت على ما صرح به الرضي والسيد السند قدس سره في حواشيه **قوله** لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر وهو ما يحصل بالوضع لانه نسبة بين الشيئين يحصل بها الانتقال من احدهما الى الآخر محققة ليستلزم تحققها هذا وانت خبير بان الوضع

٢٣

بهذا المعنى ليس بمتحقق فى حروف الهجا والا ليفهم منها غرض التركيب متى اطلقت او احست واللازم بط فالملزوم مثله فلا يكون واتعليه
ايض بل المعنى الاحداث والتقدير بمعنى قولهم موضوعة للتركيب محدثة مخلوقة لغرض التركيب فالمراد بيقائها داخلة فى الوضع هو بقائها
فى مجرد لفظ الوضع يعنى انما يصدق عليها بانها وضعت ولو بمعنى آخر لا بمعنى تعيين اللفظ للمعنى اولا وبنفسه ولا بمعنى تخصيص شئ فى
بشئ بحيث آه **قوله** فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة لاستلزامه لها والتجريد عن المعنى كان لدفع الاستدراك لا لانه غير مراد
فاندفع ما قيل بعد جعل الوضع فى التعريف بحيث يتناول حروف الهجا المعـ بة من الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغنى عن ذكر الدلالة
وما قيل فى الجواب عنه ويمكن ان يقال كما ان الوضع يتناول حروف الهجا كذلك يتناول الدلالة على ما فسرها الشارح قدس سره حروف الهجا
ايض لان الشئ الآخر يتناول المعنى والغرض معا ففيه بحث على ما عرفت **قوله** لفظا ديزا اختاره لتعيين دلالة العقل على وجود اللافظ
قوله من وراء الجدار قال السيد السند قدس سره فى حواشى شرح الشمسية انما اعتبر هذا القيد ليظهر دلالة اللفظ على وجود اللافظ
فان المسموع من المشاهد يعلم وجود لافظه بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ عليه واما المسموع من وراء الجدار فلا يعلم وجود لافظه الا بدلالة
اللفظ عليه عقلا هذا كلامه وحاصله ان المسموع من المشاهد لا ينحصر العلم بوجود اللافظ فيه فى الدلالة العقلية فانه يعلم لافظه بالمشاهدة
ايضا فلا يظهر بخلاف المسموع من غير المشاهد فانه لا يعلم وجود لافظه الا بدلالة اللفظ عليه عقلا فيظهر دلالة اللفظ وما ذكره فى حواشى
شرح المطالع من قوله وتقييد اللفظ بكونه مسموعا من وراء الجدار اشارة الى ان اللافظ اذا كان مشاهدا كان وجوده معلوما بحس البصر
لا بدلالة اللفظ وشرح التلخيص من قوله لان وجود اللافظ معلوم بحس البصر لا بدلالة اللفظ ليس صريحا فى نفى دلالة اللفظ كما لا يخفى
فما قيل فى بعض الحواشى لم يظهر دلالته او لم يدل كما قال السيد السند قدس سره سواء كان تعلق قوله كما بالاخير كما هو الظاهر او بالمجموع
ليس على ما ينبغى **قوله** وان يكون بالطبع اى طبع اللافظ فانه يقتضى التلفظ به عند عروض المعنى له او طبع اللفظ لانه يقتضى التلفظ
به او طبع السامع هكذا ذكر السيد السند فى حواشى شرح المطالع **قوله** كدلالة اح اح بفتح الهمزة وضمها والحاء المهملة نفخ الرجل احا
اذا سعل واما اخ بفتح الهمزة والخاء المعجمة فدلالته على الوجع هكذا ذكره السيد السند قدس سره فى حواشى شرح الشمسية وذكر فى حواشى
شرح المطالع انه بضم الهمزة وسكون الخاء المعجمة المشددة يدل على الوجع واذا فتحت الهمزة دلت على التحسر انتهى **قوله** لا بد من ذكر الوضع
ليخرج عن الكلمة الدال على المعنى المفرد بالطبع او العقل وكون الافراد مستلزما للوضع ممنوع كيف ويوصف الدال بالطبع والعقل وكذا منها
بالافراد على ما مر ولو سلم فالالتزام مهجور فى التعريفات ولو سلم فالمراد بذكره اعم من ان يكون مطابقة او التزاما فاندفع ما قيل يجوز ان
يذكر لفظ الدلالة الذى يستلزم الوضع فيستغنى به عن ذكر الوضع كما مر فى تعريف الفصل فان تقييد المعنى بالافراد يستلزم الوضع لان الافراد
فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع **قوله** اى منقسمة اشارة الى انه ليس بيان حكم من احكامها بل تقسيم لها على ما هو الغالب من ذكر التقسيم
بعد التعريف اذ به يكشف الشئ زيادة الانكشاف وتعيين اقسامه لانه عبارة عن ضم قيود مخالفة الى امر كلى هو المقسم ليحصل اقسام
متفاوتة والاعم من قوله اسم وفعل وحرف الحصر اذ السكوت فى معرض البيان بيان قال ومنحصرة فيها فيكون الدليل على وجه
الانحصار ويتعلق اللام به **قوله** لانها ظرف فيه معنى الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى وجوابه كذلك والمتعارف فيه ترك الفاء على ما صرح
السيد السند قدس سره فى شرح المفتاح فى مباحث الالتفات او جملة اسمية مقرونة باذا او بالفاء **قوله** والوضع يستلزم الدلالة
دفع لما يتوهم كيف يصح الحصر باعتبار الدلالة وهى غير ماخوذة فى تعريف الكلمة **قوله** فهى اما جملة اسمية مقرونة بالفاء جواب لما

قوله من صفتها هذا التقدير احسن من التقادير المشهورة وزيادة من اكال الحسن اذ لولا ها لكان صفتها مبتدأ او ان تدل خبره فيلزم
حصر الصفة في الدلالة وعدم ما مع انه ليس كك على ما هو الغالب من ان المبتدأ اذا كان معرفا باللام او مضافا بالاضافة التي للجنس
اقتضى حصر المسند اليه في المسند صرح به بعض الافاضل الهندي في هذا المقام فاندفع ما قيل انظر استقامة كلمة من المستدعية لتقدير متعلق
مع انه في تقدير بجر وصفتها على ان يكون مبتدأ خبره ان تدل مغنى عنه قوله والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة رد على الفاضل الهندي حيث
فسر حصول المعنى في نفس الكلمة بكونه مدلولا لها بخلاف الحرف فانه يدل على معنى حاصل في غيره اي مدلول لغيره وهو كما ترى فاسد
قوله ان تدل عليه بنفسها آه فان قلت هو صفة الكلمة فكيف يفسر بما هو صفة المعنى قلت يفهم منه ما هو صفة المعنى وهو كونه مستقلا او
كونه مدلولا عليه بنفس الكلمة كما عرفوا الدلالة اللفظية بفهم المعنى من اللفظ مع ان الفهم ليس صفة للفظ لانه يفهم منه ما هو صفة اللفظ
وهو كونه بحيث يفهم منه المعنى قوله اعني الابتدأ والانتهاء فان قلت ليس الابتدأ والانتهاء المطلقان ولا الخاصان المتصوران
اصالة معنى الحرفين المذكورين بل خاصان متصوران تبعا ووسيلة لمعرفة حال شئ آخر على ما يجئ فكيف التفسير المذكور قلت قد جرت العادة
على تفسير معاني الحروف بامثال ما ذكر فيقال معنى من هو ابتدأ الغاية فيعبر عن الابتداءات المخصوصة المتصورة تبعا بالابتدأ المطلق الذي
هو مشترك بينها ولازم لها تسهيلا على المتعلمين الى غير ذلك مع انها ليست معانيها والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الحرفية والاسمية
انما هي باعتبار المعنى بل متعلقات معانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام وهو استلزام
المقيد للمطلق قوله في الفهم عنها به اندفع ما يتوهم ان المعنى المفهوم من المصدر ايضا مقترن باحد الازمنة في الواقع فينبغي ان يكون
فعلا قوله من السمو عند البصريين وقدم طريق اخذه وحصوله قوله وقيل من الوسم وهو قول الكوفيين واشار بقوله وقيل الى ضعف
قولهم لان امثلة الاشتقاق وهو سمي يسمى واسما وسمي تبرد هذا القول والقلب خلاف الاصل لا يصار اليه بلا دليل قوله تضمنه فان قلت
ما تضمنه الفعل الاصطلاحي هو الفعل بفتح الفاء والاسم بكسر الفاء وهو ليس بمصدر بل اسم للحاصل بالمصدر قلت قد جاء مصدرا ايضا يدل
عليه قوله تعالى واوحينا اليهم فعل الخيرات واقام الصلوة وايتاء الزكوة قوله وان الحرف آه يعني علم من وجه الحصر اعتبار المميز للحرف
عن اخويه الى الكلمة التي هو مشترك بين الثلثة وكذا للفعل والاسم وذلك لان كل تقسيم حقيقي كما نحن فيه يشتمل على ما هو مشترك بين
اقسامه وعلى ما يمتاز كل من اخواته وعلى اعتبار انضمام المميز الى المشترك ولا معنى للحد الا ذلك فاعتبار الامر المشترك فيما ذكره ليس
لتوقف المعرف عليه بل لانه كك في التقسيم فالمعرف للثلثة هو الماخوذ من التقسيم من اعتبار المميز الى المشترك فقوله قدس سره فالكلمة مشتركة
اشارة الى ان التقسيم حقيقي وان المعرف هو ما حصل منه فظهر ان ما قيل ولا دخل له فيما هو بصدده ومن انه علم لكل واحد حد يعني المعرف الجامع
المانع لانه لا يتوقف على ان يكون في المعرف قدر مشترك بل تحقيق لمجرد المميز وكذا دفعه بان هذا بنا على راي متاخري منطقيين فانهم
يشترطون التركيب في الماهية حدا كان او رسما فقول قوله لكنه الاولى تركه على ما قيل لانه لابد في حد كل من الاقسام مما يميزه عن الآخر
فحد الفعل انما يتم بانضمام قيد الاقتران باحد الازمنة الى الدلالة على معنى في نفسها كما ان حد الاسم يتم بانضمام عدم الاقتران اليها
فلا معنى للاستدراك قبل تمامه فاندفع ما قيل لا ذكر قوله الفعل كلمة تدل على معنى في نفسه في مقابلة قوله الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسه
توهم منه انه يكفي في الفعل مجرد الدلالة ام يحتاج الى امر آخر فدفع ذلك بقوله لكنه قوله ليس المراد آه يعني عند ارباب العربية قوله
الا المعرف الجامع المانع لا ما يشتمل على تمام الذاتيات على ما هو مصطلح ارباب المعقول قال السيد السند قدس سره اعلم ان ارباب العربية

والاصول يستعملون الحد بمعنى المعرف وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين **قوله** وسرور الممدوح قال الرضي
الدر في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو كناية من فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب اليه تعالى قصدا
للتعجب منه لان الله تعالى منشي العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفون اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله **قوله** حيث
اشار الى حدود ها المتميز بها الفطن ثم نبه عليها المتنبه المتوسط ثم صرح بها ليفهما الغبي **قوله** هو المجموع لو جعل المتضمن بالكسر الكلمتين والدال
على النسبة الحكمية هو الحركة الاعرابية لفظا او تقديرا او محلا او هو وكان على اختلاف فيه كما هو الظ اذ المتضمن بسبب الاسناد لا كلمة
بدونه لم يحتج الى التاويل كما لا يحتاج اليه اذ اجعل المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن بالفتح مجموع الكلمتين فان
قيل الاسناد بمعنى النسبة جزء الكلام المعقول لا الملفوظ وانما الجزء منه ما يدل عليه فكيف جعل جزء منه قلنا جعل جزء منه لجزئية الدال
فلا يرد عليه ان جعله جزءا منه سهو وسهوا او اريد بالاسناد نسبة احد الامرين الى الآخر او ضم كلمة الى الآخر لان شيئا منهما ليس جزءا للكلام بل مدلول له او صفة
لاجزائه وليس فيه ما يجعل الكلام لفظا مسامحة حتى يترك ويختار مذهب التاويل ولو جعل الهيئة التاليفية عاد صورية للكلام يلزم ان
يكون الكلام لفظا مسامحة لكن هذا لا يختص به بل يعمه وما ذكره الشارح قدس سره فلا يصلح وجها للاختيار وبالجملة لا مجال لتوهم الاتحاد
لو جعل الدال على الاسناد داخلا في المتضمن حتى يحتاج الى التاويل نعم يحتاج اليه مع ذلك لو جعل الباء بمعنى مع كما جعل الرضي حيث قال
السيد السند قدس سره قيل يرد عليه ان الاسناد ح يكون داخلا في المتضمن بالفتح ويلزم اتحاده مع ما تضمنه فيما اذا تركب الكلام
من كلمتين فقط فيحتاج الى ان يأول تضمنه بكل واحد من الاجزاء الثلثة وفيه بعد انتهى وانت خبير بان هذا انما يرد عليه على ما عليه جمهور
النحاة من ان الباء التي بمعنى مع لا يكون الا ظرفا مستقرا فيكون الباء ح ظرفا مستقرا صفة للكلمتين اي تضمن كلمتين كائنتين مع الاسناد
واما على ما عليه الرضي وصاحب اللباب من انه لا منع من كونها لغوا فلا ورود له وجزئية الاسناد وفيه ايضا بجزئية الدال ولعل قوله
قيل اشارة اليه فنظرا ان ما قيل بعد نقل القولين المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن مجموع الكلمتين ولا يخفى ان هذا القول
مبني على جعل الهيئة جزءا للكلام ويلزم ح ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة ولو لم يجعل جزءا له كما في الشرح احتيج الى التاويل ليس
على ما ينبغي **قوله** او حكما كالجمل الواقعة موقع المفردات فانها لو قوعها موقعها نسبتها لا يكون تفصيلية مقصودة بالذات بل اجمالية
ملحوظة تبعا فهي في حكم ما يدل عليها اجمالا من المفردات والمركبات التقييدية والاضافية فان المحكوم عليه او به فيهما ان كان الموصوف
او المضاف كما هو الظ من جريان الاعراب عليه ومن قولهم المضاف اذا اخذ من حيث هو كانت الاضافة داخلة والمضاف اليه خارجا
فذاك والا فنسبتها ايضا اجمالية لوقوعها موقع المفردات فهي بمنزلة المفردات **قوله** فائدة تامة بان لا يكون المخاطب ينتظر اللفظ
آخر انتظاره للمحكوم به عند ذكر المحكوم عليه او انتظاره المحكوم عليه عند ذكر المحكوم به فح لا يتوجه ان يقال يلزم ان لا يكون مثل ضرب
زيد مركبا تاما لان المخاطب ينتظر ان يبين المضروب ويقال عمرا الى غير ذلك من القيود كالزمان والمكان **قوله** الغير الكلامية عطف
على الكلامية فيكون وصفا للمركبات فيلزم توصيف المعرفة بالنكرة لان غيرا لتوغلها في الابهام لا يتعرف بالاضافة الا ان
يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون ويمكن ان يقال انه بمعنى النكرة كالحمار واللئيم او ان
غيرا معرفة بالاضافة لاشتهار المركب التام بمغايرة المركب الناقص او ان المعنى ومركبات غير الكلامية اعلم انه قد منع النحاة
من تعريف غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارات بعض العلماء كانهم



بحث الكلام

جعلوه بمعنى المغاير كذا ذكره السيد السند قدس سره في شرح المفتاح ومن ذلك قول الشارح قدس سره العزيز الكلامية

قوله وخرجت المركبات ولا معنى لاعتبار التركيب بين الكلمتين وجعل بدون عروض حالة لهما يصير من جملة المركب حتى يشكل بما اشار قدس سره ببقائه في التعريف كما زعمه المحشيان ومجرد الذكر بعد المركب لا يجعله من جملة كما لا يخفى فلا يصدق التعريف على مجموع زيد قائم مع ابوه كما قيل بل على زيد قائم وعموم التعريف لا يتناول الا ماله نوع تعلق بالكلمتين يصير من جملتها على ما هو المتبادر منه

قوله حيث كانت الكلمتان الى قوله دخل والا لا دخل اذ لا بد في الكلام من ان يكون احدى الكلمتين مسندا والاخرى مسندا اليه فالتعريف وان صدق على تلك المركبات باعتبار الاسناد الواقع في الجملة التي وقعت جزاء على مذهب الترادف لكنه لم يصدق عليها باعتبار اسناد الجملة الى زيد لانه ليس بين كلمتين فالتعميم ضروري على ان المقصود ادخال الامثلة الثلاثة باعتبار اسناد المركب الى زيد كما يشير اليه قوله فان الاخبار فيها مع انها مركبات وذلك لا يتصور بدون تعميم ولا مساس له بغيره فما قيل ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة داخلة في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمة حقيقة او حكما محل بحث **قوله** فان الاخبار فيها مع انها مركبات تركيب الاولين ظاهر واما تركيب الثالث فلما ذكره السيد السند قدس سره في شرح المفتاح اعلم ان الخبر في مثل زيد عارف هو عارف مع ضميره كما ان الخبر في زيد عرف هو عرف مع ضميره وان الوصف في مثل مررت برجل عارف ابوه هو المجموع المركب من اسم الفاعل مع فاعله على قياس عرف ابوه الا انه اجرى اعراب الخبر والوصف على الجزء الاول لان الجزء الثاني له اعراب في نفسه انتهى وذكر في حواشيه ومن زعم ان الخبر والصفة هو عارف وحده لا مع فاعله الذي هو الضمير او ابوه مثلا لزمه ان يقول مثل ذلك في زيد عرف فيحكم بان الخبر في زيد عرف مفرد هو الفعل وحده وبان الصفة في نحو جاءني رجل عرف ابوه هي الفعل وحده لا الجملة وهذا مما لا يلتزمه من عنده شمة من الادب انتهى ويمكن ان يقال لا يلزمه ذلك لان منشأ توهمه جريان الاعراب على الجزء الاول وليس فيما ذكره كذلك فظهر ما في بعض الحواشي في كون الخبر في زيد قائم ابوه مركبا نظر لان الخبر عندهم هو قائم وفاعله خارج عن الخبر ليس على ما ينبغي **قوله** في حكم الكلمة المفردة اذ لا حكم صريحا بين القيام والاب بل الاب قيد للمسند الذي هو القيام اذ به تم المسند الى زيد الا ترى لو قلت قام زيد واوقعت النسبة بينهما لم يرتبط لغيره اصلا فلو كان معنى قام ابوه كذلك لم يرتبط بزيد قطعا **قوله** اعني قائم الاب يشير الى ان الركن في المركبات الاضافية هو المضاف لا المجموع فان قلت كيف يكون الركن المضاف مع ان المقصود بالاسناد في قولنا زيد قائم الاب ليس مجرد قائم قلت المضاف اذا اخذ من حيث انه مضاف كانت الاضافة داخلة وانت تعلم ان الصحيح ما صرح به الشريف قدس سره في حواشي شرح الشمسية وهو كذلك فالجزء ليس قائما فقط بل قائما المضاف الى الاب فتأمل فان قلت قد بين في مباحث الصفة المشبهة ان الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول اذا ارتفع ما بعدها فلا ضمير فيها واما اذا انصب او جر بالاضافة ففيها ضمير فحينئذ قائم المضاف الى الاب فيه ضمير راجع الى زيد فهو مع الضمير مركب فليس قائم الاب كلمة مفردة فلا يفيد جعل تلك المركبات في حكمه ما هو مقصوده قلت ان القول بان قائم في زيد قائم الاب فيه ضمير راجع الى زيد لا يخلو عن خدشة اذ القيام صفة الاب لا صفة زيد فكيف يقال بان في قائم في زيد قائم الاب ضمير زيد هذا ما سنح في الخاطر الفاتر ثم وجدت في الرسالة بعد برهة من الزمان ما يؤيده فادرجته في الحاشية وهو قوله وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير السبب بعد اسنادها الى السبب

لكونها في اللفظ جارية على السبب خبرا او نعتا او حالا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن
الوجه فانه حسن لحسن وجهه او لا نحو زيد غليظ الشفتين اي قبيح فان لم تجر في اللفظ على السبب نحو زيد وجهه حسن او جرت لكنها لم تدل على
صفة له في ذاته لم يجز استكنان الضمير فيها فيقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثور وزيد اصفر غلاما الا انه لا معنى لحسن الا
انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور فيقبح ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم تدل صفة سببه على صفة نفسه
فان قلت اليس تدل الصفة في نحو زيد ابيض ثوره على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثور كذا قلت معنى كونه صاحب ثور مفهوم
من كون ثوره سببا لزيد لا من صفة السبب انما حسن جبان الكلب لانه كناية عن كرمه اي هو كريم هذا كلامه وهو صريح في ان
اضمار الضمير في الصفة انما هو اذا تدل صفة السبب على صفة المسبب الا لم يجز فظهر به ان اشكال الحافظ التاشكندي مسبب عن غفلة
عما ذكره الرضي وبه ظهر ايضا ان ما ذكره مولانا عصام الملة والدين في حواشي تفسير القاضي على جواب العلامة الثاني المحقق
التفتازاني عن اشكال على قوله تعالى بديع السموات من ان الضمير في بديع بعد اضافته الى الفاعل يرجع الى الله تعالى مع انه تعالى
منزه عن كونه بديعا بانه يصح وصفه تعالى بالبديع باعتبار ما يلزمه من كونه مبدعا لها من قوله وفيه انه يجوز وصف زيد في قولنا
زيد اسود البقر باعتبار ما يلزمه من كونه مالك البقر ليس على ما ينبغي لان ذلك الوصف فهم من كون البقر سببا لزيد لا من صفة
السبب اذ لا يلزم من كون البقر اسود كون زيد مالكا له ما لم يكن متعلقا به ومنسوبا اليه بخلاف قوله تعالى بديع السموات فانه
يلزم من كون بديع صفة المسبب هو كون السموات مخلوقا كون الله تعالى خالقا لها فنزل ان قياس زيد اسود البقر عليه قياس
مع الفارق ولا شك ان قائم الاب قيام الصفة فيه بالسبب لا يدل على صفة المسبب وهو ظ وصرح به الرضي حيث قال في
مباحث الصفة انما يجوز انتقال الضمير اليها من المعمول ثم نصب المعمول اوجره اذا كان يحصل لصاحبها المتقدم وصف بالصفة
مرفوعها المضمر فيها كما قلنا في الصفة المشبهة فلا يجوز زيد قائم ابا ولا قائم اب العم واسم الفاعل المسند الى الضمير لما كان لعدم
تغيره في الخطاب والتكلم والغيبة في نحو انا قائم وانت قائم وهو قائم مشابها للخالي عن الضمير نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام
جعل المجموع مفردا مثل الغلام واعرب في نحو جاءني رجل قائم ورأيت رجلا قائما ومررت برجل قائم والذي يدل على ان هذا المعنى
معتبر عند النحاة جعل النحاة نحو زيد قايم نظير الكلام الذي ركب من كلمتين بينهما اسناد واليه يشير كلام الشريف قدس سره اذ لو لا ذلك
لكان قايم مركبا وفيه بحث لانه يحتمل ان قولهم ذلك لما ان الفاعل خارج عن الجزء والوصف عندهم قال الشريف قدس سره
في شرح المفتاح ولشبهه بالخالي وصيرورته بهذا الشبه في حكم كلمة واحدة لم يحكم على عارف مع ضميره بانه جملة وبهذا ظهر ان اعتراض
بعض الفضلاء على قول العلامة التفتازاني في المطول حيث اعرب في نحو رجل قايم ورجلا قايما ورجل قايم ظاهر هذا الكلام ان
اسم الفاعل مع فاعله المضمر ليس جملة ولا مبنيا لانه معرب وليس بصحيح فان الاعراب من خواص الكلمة والمركب من كلمتين ليس
بكلمة ان اريد ان اجزاءه معرب فهذا لا ينافي كون المجموع مبنيا كزيد الستان فالوجه البين حذف الاعراب ان البين ساقط قال
السيد السند قدس سره في شرح المفتاح والذي يدل على ان عارفا مع ضميره ليس مبنيا انا نعلم ان الخبر في مثل زيد عارف
هو عارف مع ضميره كما ان الخبر في مثل زيد عرف هو عرف مع ضميره ونعلم ايضا ان الاعراب الجاري على عارف هو الذي استحقه
المجموع بسبب كونه خبرا لكن لما امتنع اجراءه على الجزء الثاني اجري على الاول ولا شك ان ما اجري عليه اعرابه الذي استحقه



لايكون مبنيا وليس بعارف وحده استحقاق الاعراب الذي اجري عليه حتى انه لا يلزم من اعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا كما في يضرب في زيد يضرب فان المضارع له اعراب في نفسه واذا وقع مع فاعله خبرا للمبتدا كان للمجموع اعراب آخر محلي بحسب اعرابه الموصوف دون الاعراب الاول واما عارف فانه يتغير اعرابه الجاري عليه بحسب دواخل المبتدا ويجب اعراب موصوفه فدل على انه الاعراب الذي استحقه المجموع بكونه خبرا او صفة انتهى فان قلت قد علم مما ذكره قدس سره ان المجموع اذا كان مبنيا لا يجري اعرابه المحلي على احد اجزائه تلك المجموع واذا كان معربا يجري اعراب المجموع على احد اجزائه اذا كان الجزء الاخير مشغولا باعرابه او ضميرا مستترا وهو منقوض بقولهم كلمته فاه الى في باجراء الاعراب المحلي للجملة الواقعة حالا وهو النصب على احد اجزاء الجملة وهو المبتدا قلنا قد قال السيد قدس سره في حواشي شرح المفتاح قد سبق الى اوهام القاصرين ان نحو فاه الى في جملة مبنية مع اجراء اعرابها الذي استحقه على الجزء الاول اعني فاه وليس بشيء فان ذلك الاجزاء انما هو بسبب ان مجموع هذه الكلمات صار بمعنى مشافها من غير ان يلاحظ هناك مفهومات هذه المفردات اصلا كما صرح به الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل فيكون مفردا لا جملة الا في اللفظ فان قلت اشكل بنحو جاء الضارب حيث اجري على الضارب الاعراب الذي يستحقه الموصول مع الصلة مع انه مبني قلنا ليس كذلك بل وجه اعراب الصلة ان الصلة لما كانت في صورة الاسم الواقع في التركيب واللام في صورة الحرف فاجري الاعراب على الاسم المركب هذا ما ذكره قدس سره في حواشي شرح المفتاح فاجراء الاعراب على الضارب مثل الاجراء على الرجل في جاءني الرجل فلا يكون من قبيل اجراء المبني على احد اجزائه وانت خبير بانه لا يخلو عن خدشة فان قلت المجموع اسم الفاعل مع الفاعل في نحو زيد قائم ابوه قد وقع خبرا فالمجموع معرب مرفوع الا انه اجري اعراب المجموع على قائم لشغل جزئه الاخير باعرابه فالحكم قائم وحده اهو معرب ام مبني قلت بل هو معرب لانه لا يجعل المركب لكلمة واحدة معربة لما صار الكلمة الواحدة المعربة فانما يشتغل ابوه باعراب نفسه فصار قائم بمنزلة قائم الاب فاندفع ما قيل ان قلت فيلزم ان يكون قائم بلا اعراب فيكون مبنيا لان مجرد الصلاحية غير كاف في المعربية وليس كذلك قلت بل هو كذلك لان المصرح ذهب الى انه لا في المعربية مع الصلاحية الاستحقاق وهو يحصل بالتركيب مع العامل ولا تركيب معه بخلاف ابوه اذ هو مركب مع عامله وهو قائم والفضلاء ان يقول مبنيا قائم في زيد قائم بعين ما ذكره مع ان فساده اظهر من ان يخفى **قوله** وحيث كانت الكلمتان دفع لما ذكره الرضي كان على المصنف ان يقول كلمتين او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه ثم انه استعمل الشارح رح قدس سره كلمة حيث في عبارته استعمال لما ان لفظتين يستعمل استعمال لما لكن استعماله للشرط بغير ما قليل فقوله وحيث كانت الكلمتان بمنزلة الشرط وقوله دخل في التعريف بمنزلة الجزاء او جزاء ان يقال حيث ظرف زمان متعلق بقوله دخل والواو في الحقيقة داخل على دخل والمعنى ودخل في التعريف ما ذكر وقت كون الكلمتين اعم وحيث يجيء للزمان الفصيح به في المغني **قوله** فانه اي المسند اليه في التركيبين المذكورين **قوله** في حكم هذا اللفظ والتاويل ضروري في نفسه لما ان المبتدا لا يكون الا اسما حقيقة او حكما وكذا بالنظر الى التعريف لان معناه لفظا تضمن كلمتين تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى ولو جعل الباء بمعنى مع يحتمل احتمالين احدهما ما ذهب اليه الجمهور وهو ان الباء التي بمعنى مع لا يكون الا ظرفا مستقرا فيكون الباء صفة للكلمتين والمعنى تضمن كلمتين كائنتين مع الاسناد وح يتعين التاويل وثانيهما ان يكون الباء ظرفا لغوا فيكون الباء ظرفا للتضمن والمعنى تضمن مع الاسناد كلمتين ح لا يلزم ان يكون الاسناد بين كلمتين فلا يحتاج الى التعميم بالنظر الى التعريف لكنه ضروري لما ان المبتدا لا يكون الا اسما حقيقة او حكما فظهر ان ما قيل ولا يذهب عليك ان ادخال مثل ديز مقلوب زيد في التعريف

انما يحتاج الى تعميم كلمتين لجملة قوله بالاسناد من ما حمله عليه حتى لو كان المعنى ما تضمن كلمتين مع الاسناد لم يحتج لانه تضمن كلمتين هو مقلوب وزيد مع الاسناد نعم انما يحتاج الى التعميم لادخال مثل جسق مهمل ليس بصحيح على الاطلاق وايضا الاحتياج الى التعميم لادخال مثل جسق مهمل منقوض على طريقه ثم ان التاويل بهذه اللفظ ستعين فيما نحن فيه اذ لا يصح ان يقع جسق ودير اريد بهما اللفظ واللفظ اذا اريد به اللفظ يكون علما لان ذلك الاصطلاح من النحاة انما يكون اذا كان اللفظ موضوعا لمعنى لا مطلقا قال الرضي اذا قصد بلفظ ذلك اللفظ دون معناه كقولك اين كلمة الاستفهام وضرب فعل ماض فهو علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ بهذا اللفظ وهو صريح في ان اللفظ المراد به نفسه انما يكون علما اذا نقل من المعنى الى اللفظ لا فلا يلزم من القول بان الالفاظ الموضوعة للمعاني اذا اريد بها انفسها دون معناها كانت اعلاما منقولة وضع المهملات لانفسها وما ذكره السيد السند قدس سره من ان الالفاظ تحضر في ذهن السامع بانفسها لا في ضمن الدوال فيحكم عليها لا يخلو عن خدشة لان قولك من حرف جر وضرب فعل ماض وزيد اجوف والرجل صحيح اذ الحكم فيه باعتبار حضور الالفاظ المذكورة بانفسها في ذهن السامع لا في ضمن الدوال فلا شك انها ليست باسماء مع انها وقعت مبتدأ ولا شك ان الاسمية لازمة للمبتدأ فالحق ان يؤول بهذا اللفظ فالحق القول بانها اعلام حيث لا تطويل فيه ولا محذور ولا يأول وهو غير صحيح اذ المبتدأ لا يكون الا اسما حقيقة او حكما فالقول بالتاويل واجب نظرا الى ما قيل ان قلت اذا لم يكن الالفاظ موضوعة لانفسها لم يكن اسما فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين بها قلنا ان الالفاظ لما صارت في تاويل الاسم المفرد قبلت احكامه وخواصه او ان الاخبار عنها ولحوق التنوين بها من الخواص الاضافية للاسم بمعنى انهما لا يوجدان في غير الاسم اذا كان ذلك الغير موضوعا للمعنى ومستعملا فيه اما اذا لم يكن كذلك فجاز الاخبار عنه ولحوق التنوين والالفاظ كلها متساوية الاقدام في ذلك مثلا تقول من حرف جر وضرب فعل ماض ليس على ما ينبغي فتامل **قوله** اعلم ان كلام المصنف رح ظاهر انما قال ذلك لجواز ان يراد بتضمنه لكلمتين تركبه منهما كما صرح به الرضي **قوله** نحو ضربت زيدا قائما مجموعه كلام حيث يصدق على المجموع انه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد ويصدق ايضا على مجرد ضربت وعلى اعتبار كل واحد من المتعلقين على حدة معه فيتعدد كلام واحد باختلاف الاعتبار لكن لا بأس به ولا يتصور مثله على طريق المفصل لتحقق الافراد من الكلام في ضربت اقوم الى ان وهو قائم لا يرد على تعريف المفصل كما قيل لان كل واحد منها كلام على حدة لا انه يلزم على طريقه تعدد الكلام الواحد باعتبار الثلاثة والاثنين وكل واحد مع الاول كما قيل وتحقق افراد من الكلام مختلفة بالذات لا يختص بواحد من طريقي المصنف والمفصل وكون خبر المبتدأ في قولنا زيد ضربت عمرا واتى داره مجموع ما ذكر والاتفاق على ان خبر المبتدأ جملة لا يستلزم ان يكون الكلام عند صاحب المفصل مجموع ما جعل خبرا ولم لا يجوز ان يكون كون الخبر جملة عنده باعتبار بعض الاجزاء الاشرف فلا يكون عدولا عما عدد ولا عن عبارة تعريفه كما قيل بل عدولا عن مذهبه **قوله** فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه انما كان كلام صاحب المفصل صريحا فيما ذكره لان الكلام انحصر في المركب من كلمتين بناء على ان المبتدأ المعرف باللام يكون مقصورا على الخبر والمتبادر من المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى ان لا جزء سوى الكلمتين لذلك المركب وان الاسناد انما هو بين الكلمتين لا غيره وحمل الالفاظ على المتبادر منها واجب فوجب التاويل بالكلمة فيما اذا كان الاسناد بين الكلمة والجملة دون ما عداه مما كان الاسناد بين الكلمتين لكن يكون للمسند متعلقات اذ المتعلقات ليست من جملة المسند فاندفع ما قيل اما ان كلام صاحب المفصل صريح في ان مجرد ضربت كلام والمتعلقات خارجة عنه فانما يتم اذا كان

قولنا هذا الشيء مركب من هذين والاعلى ان اجزائه هذا ان لا غير وان قولنا زيد ابوه قائم في قوة الكلمتين دون ضربت زيدا قائما بجمعه وفي كلا المقامين بحث **قوله** ذهبا اي ترادف الكلام والجملة حيث قال الاول الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديها الى الاخرى ويسمى الجملة والثاني هو تركيب الكلمتين او ما يجري مجراهما بحيث يفيد السامع ويسمى كلاما وجملة **قوله** على الجمل الخبرية وذلك لان الانشائية لا تقع جزءا بدون التاويل على ما حققه السيد السند قدس سره في حاشية المطول وشرح المفتاح وبعد التاويل يكون اما مفردا او جملة خبرية حيث يأول نحو زيدا اضربه زيد مقول في حقه اضرب او مستحق ان يضرب وكذا اذا وقعت صفة فحينئذ مادة افتراق الجملة عن الكلام لا يكون الا جملة خبرية وقعت جزءا او وصفا لا انشائية ولو سلم فالمقصود هو الذكر على وجه التمثيل **قوله** وفي بعض الحواشي اي حواشي الفاضل الهندي واعترض عليه بعض الفضلاء بان تقييد الاسناد بالمقصود لذاته لا قرينة عليه سوى الاصطلاح على اشتراط ذلك لكن الاصطلاح مشترك اذ البعض اصطلحوا على اشتراطه والبعض على عدم الاشتراط فتعارضا فتساقطا فلم يوجد قرينة اصلا فاذا اريد ذلك لزم ارادة المجاز بلا قرينة موجبة للعدول عن الاطلاق الذي هو الحقيقة ومثله لا يجوز في غير المدعي له اولى انتهى ويمكن ان يقال انه مشهور بشهرة كون الكلام اخص من الجملة وان المتبادر من الاسناد ان يكون بين الكلمتين بالايقاع بالفعل وكل ما فيه الايقاع بالفعل فهو اسناد اصلي مقصود لذاته **قوله** الا في ضمن اثنين اي لا تحقق العام الا في فرد خاص حصل من جنس واحد او من جنسين ولا يلزم منه تحققه في ضمن جميع الافراد وجعل في بمعنى من ذا ان يدفع اشكال الظرفية لكنه يورث اشكالا آخر يدفع باعتبار العموم فالوجه ابقاؤها على معناها **قوله** لان التركيب الثنائي الذي لا بد منه في كل كلام ليكون احدهما مسندا والآخر مسندا اليه ولما لم يتصور كونهما فيما عدا القسمين المذكورين انحصر الكلام مطلقا فيهما فظهر ان ما قيل حصر التركيب الثنائي في ستة دون ما عدا اثنين لا يوجب الانحصار الكلام الثنائي في اثنين والمدعى حصر مطلق الكلام **قوله** فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول ان قلت كيف قال لفظ الموصول وقد جعله موصوفة حيث فسره بالنكرة لانه قال اي كلمة دلت قلت بل جعله موصولة وفسره بالنكرة اشعارا بانه للعهد الذهني لان المراد اي كلمة كانت لا على التعيين وكما يجي المعرف باللام للعهد الذهني كذلك الموصول يجي له قال العلامة التفتازاني ناقلا عن الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه اهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فصح ان يقع النكرة اي غير المغضوب وصفا له انتهى وانما قال التذكير مبني على لفظ الموصول اذ لو بني على المراد منه وهو الكلمة كما قال به الشارح لانث الفعل او المسند الى ضميره ولو لفظيا يجب تانيثه **قوله** باعتباره في نفسه لما توهم من رجوع الضمير الى المعنى انه لا معنى لكون المعنى حاصلا في نفس المعنى اشار الى انه متعلق باعتباره وهو اما متعلق بمعنى نظرا الى الاصل اي دل على ما يقصد بسبب كونه معتبرا في ذاته اي لاجل ذاته لا تبعا لغيره او صفة له اي دل على معنى معتبر في ذاته **قوله** على معنى في غيره اي بسبب كونه معتبرا في غيره اي لاجل غيره لا لذاته **قوله** ومحصوله ما ذكره بعض المحققين قال السيد السند قدس سره بعد ذكر التحقيق الذي ذكره الشارح وهو ايضا محصول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في ايضاح المفصل حيث قال الضمير في حد على معنى الى آخر ما ذكره الشارح يعني عبارته على وجه يستفاد منه هذا التحقيق سوا قصده او لا فظهر ان ما قيل كانه اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد السند قدس سره كما هو المشهور بل اخذه من كلام المص وليس كما ظنه ليس على ما ينبغي **قوله** قائما بذاته ليس تابعا وجوده لشيء آخر كالجوهر **قوله** قائما بغيره بحيث يكون وجوده تابعا لوجود المحل كالسواد والبياض التابع وجودهما لوجود المحل والاقرب لفهم المبتدي ما ذكره قدس سره في حواشي شرح التلخيص من ان النسبة البصيرة اسلم

مدركا تما آكمنتبه البصرانى سبصرآته واذا نظرت الى المرأة وشاهدت صورة فيها فلك هنا حالتان احدهما ان تكون متوجها الى
تلك الصورة مشاهدا لها قاصدا جاعلا المرأة ح آلة فى مشاهدتها ولاشك ان المرأة مبصرة فى هذه الحالة لكنها ليست بحيث تعد
بالبصار ها على هذا الوجه ان تحكم عليها وتكون الصورة ح مشاهدة تبعا غير ملتفت اليها فظهر ان فى المبصرات ما يكون تارة مبصرا بالذات
واخرى آلة لابصار الغير فقس على ذلك المعانى المدركة بالبصيرة اعنى القوى الباطنة **قوله** مثلا منصوب على المصدر او الحال المقصود
منه دفع توهم التخصيص بالمذكور قبله **قوله** كان معنى مستقلا بالمفهومية قال الشريف قدس سره وذلك بعد ملاحظة هذا الوجه ان
يقيده بمتعلق مخصوص فتقول مثلا ابتدأ سير البصرة ولا يخرجه ذلك عن الاستقلال وصلاحية الحكم عليه وبه واعلم ان الابتداء ان أخذ
مطلقا كان معنى مستقلا وان اخذ متعلقا بمتعلق مخصوص كالسير والبصرة فله اعتباران احدهما ان يلاحظه العقل من حيث انه مفهوم من
المفهومات ويتوجه اليه بالقصد فيكون معنى مستقلا بنفسه يصلح ان يحكم عليه وبه ويعبر عنه بابتدأ سير البصرة وثانيهما ان يلاحظه العقل
من حيث هو حالة لذلك المتعلق ويجعله آلة لتعرف حاله ويكون المتوجه اليه قصدا ذلك المتعلق وهو بهذا الاعتبار لا يستقل بالمفهومية ولا يصلح
ان يحكم عليه او به فمعنى من ليس هو الابتدأ المطلق ولا المخصوص الماخوذ بالاعتبار الاول ولا يصلح ان يقع محكوما عليه وبه قطعا لكنا
لاشك فى ان المفهوم المستفاد منه فى قولك سرت من البصرة على الوجه الذى استفيد منه لا يصلح لشئ منهما فتعين ان يكون معناه الابتداء
الخاص بالاعتبار الثانى وهو معنى لا يحصل ذهنا ولا خارجا الا بالمتعلق آلة لملاحظته ووسيلة الى تعرف حاله **قوله** ولزمه تعقل متعلقه اي
ما منه الابتداء لما انه لابد للابتدأ منه فيكون المتوجه اليه بالقصد هو الابتدا ويكون المتعلق متوجها اليه تبعا للملاحظة حيث لا يكون بدونه
كرؤية المرأة اذا كان المقصود رؤية الصورة ومشاهدتها اذ رؤية المرأة ح ليست مقصودة بالذات بل هى آلة لمشاهدة الصورة
قوله فى الدلالة عليه اى فى كون لفظ الابتدأ دالا على ذلك المعنى الملحوظ بالذات **قوله** وهذا اى كون المعنى ملحوظا بالذات متوجها اليه بالقصد
معتبرا لاجل الذات لا لغيرها **قوله** فى نفس الكلمة الدالة عليه فمعنى كون المعنى فى نفس الكلمة انه معتبر لاجل ذاته لا لغيره ومعنى كونه فى غيره انه
معتبر لاجل غيره اذ آلة لمعرفة غيره **قوله** فقط اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزئينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اى اذا عرفت ان الابتدا
الملحوظ بالذات حتى لفظ الابتدأ فانته عن جعله معنى من **قوله** حالة بين السير والبصرة فيكون المتوجه اليه بالقصد والذات هو السير والبصرة
ويكون الابتدأ متوجها اليه تبعا لما انه آلة لتعرف حالهما من كونهما مبتدأ ومبتدأ منه كرؤية الصورة اذا كان المقصود رؤية المرأة **قوله** المتعلقة
من حيث انها حالات واما الابتدأ المخصوص المتعقل من حيث انه مفهوم من المفهومات ويتوجه اليه بالقصد فهو مفهوم مستقل يصلح ان
يحكم عليه وبه ويعبر عنه بابتدأ سير البصرة **قوله** لعدم مسبوقيتها يشعر بان ارجاع الضمير الى ما يباعث المسبوقية فاذا انتفى فالظاهر هو الارجاع
الى المعنى وذلك لقربه ورجوع المعنى الاول اليه وكونه مدار الفرق **قوله** مثل ذو وفوق فهو موضوع لذات ما باعتبار نسبة مطلقة
كالصحبة والفوقية لما نسبة تقليدية اليها فليس فى مفهومها ما لا يحصل الا بذكر متعلقه بل هو مستقل بالتعقل والتزام الاضافة لا يقتضى عدم
الاستقلال فلذا يقع محكوما عليه وبه **قوله** الى غير ذلك من قيد وقيس وقاب واى وبعض وكل اذ هو موضوع للاحاطة المطلقة بالجزو
فى ذاتها المفهومة منه عند الانفراد الا ان الغرض من وضعه لما استعماله فيها مضافا الى متعلق مخصوص فلهذا الغرض لزم ذكره لا لفهم
اصل المعنى فاندفع ما قيل كون الملحوظ تبعا لا يصلح لان يكون محكوما عليه او به ولا ان يفهم بدون ذكر المتعلق باطل لان كل رجل مفهومه
ملحوظ ابدا تبعا للاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها مع ان كل رجل يصح محكوما عليه ولا يلزم ذكر المتعلق ثم قال اذا كان موضوعا للمعنى هو آلة

لملاحظة غيره ابدا فكيف يكون اسما قلت حين الاضافة هو ملحوظ بالذات ليصح تعقل النسبة بينه وبين ما اضيف اليه بعد تحصيل المفهوم المركب الاضافي بجعل المجموع ملحوظا بالتبع لملاحظة الافراد وفيه ما فيه **قوله** الا انها الغرض من وضعها اي الاضافة الى متعلقات مخصوصة **قوله** باعتبار معناه التضمني المتبادر من الاطلاق اعني هو المطابقي وقد حمله على خلافه اذ لو حمل عليه لخرج الفعل بقوله في نفسه لعدم استقلال معناه المطابقي فيصير قوله غير مقترن مستدركا وفي هذا رد على الفاضل الهندي حيث حمل المعنى على المطابقي ثم استشكل بان معنى المطابقي للفعل ايضا غير مقترن فاجاب بان المراد غير مقترن جزئه ويمكن ان يقال ذلك بناء على مذهب من يقول بخروج النسبة عن مفهومه على ما قيل او كونه موضوعا للحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما وهذا المجموع معنى مستقل مفهوم من لفظه عند الاطلاق لكن الحق انه موضوع للحدث والنسبة الى فاعل معين اذ لو كان موضوعا للنسبة الى شيء ما لكان حيث ما استعمل مجازا اذ لا يستعمل الا في النسب الى موضوع معين بنوع تعيين وايضا لو كان معناه شيئا له الحدث لاحتمل الصدق والكذب وحده لانه ح يكون الموضوع الذي توجه اليه النسبة مفهوما منه عند اطلاقه فيرتبط بالنسبة وينعقد الحكم وكل محتمل للصدق والكذب مركب فيلزم ان يكون الفعل مركبا وانه باطل ولا يتم حمله على شيء فتعين انه موضوع للنسبة الى معين لكن ذلك المعين لا يفهم منه لان الفعل وحده لا يفهم منه فاعله فلا يفهم ح مدلوله الذي هو النسبة الى معين كما في لفظة من فانه اذا لم يكن معها ضميمة لم يفهم منها مدلولها الذي هو الابتداء الخاص فكما وجب في الحروف ذكر متعلقاتها ليفهم معناها التي هي نسب مخصوصة من حيث انها ادوات بين المعاني الخارجية كذلك يجب في الافعال التامة ذكر الفاعل ليفهم منه النسبة المعتبرة في مفهوماتها بين حدث داخل فيها وموضوع خارج وكذا في الافعال الناقصة يجب ذكر معمولاتها ليفهم منه النسب بين امرين خارجين عن مفهوماتها ومنه ظهر ضعف ما ذكره الشارح في اول بحث الفعل من ان الفعل يشتمل على ثلثة معان الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي ثم كون مطلق الفعل دالا على معنى في نفسه بناء على الحدث ظاهر على قول من يقول بدلالة الافعال الناقصة على الحدث واما على قول من لم يقل به فاشكل بقى انه يفهم من سماع ضرب بدون الفاعل الحدث الذي هو جزؤه ولا يفهم المعنى المطابقي فوجد التضمن بدون المطابقة مع انهم اتفقوا ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة ويمكن ان يقال التضمن والالتزام عند المتقدمين هو فهم الجزء واللازم اعم من ان يكون في ضمن الكل والملزوم اولا ومعنى عدم وجودهما بدون المطابقة انهما تابعة واردا لتصور بالبديهة معاني البسيط والذي لا لازم له بالمعنى الاخص المعتبر في الالتزام وعلى هذا فلا اشكال نعم يشكل لو قيل التضمن والالتزام فهم الجزء واللازم في ضمن الكل والملزوم لا مطلقا كما ذهب اليه كثير من الناس ويمكن الجواب بمنع كون ذلك الفهم دلالة التضمن بل التضمن فهم الحدث في ضمن الكل بعد ذكر الفاعل فان قيل اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم مجازا ينبغي ان لا يكون تضمنا او التزاما لعدم الفهم في ضمن الكل او الملزوم قلنا بل يفهم في ضمنه فان النفس عند سماع اللفظ ينتقل منه الى المعنى الموضوع له ويفهم جزءه في ضمنه ثم بواسطة القرينة يدرك انه ليس المراد والمراد هو الجزء فالجزء مفهوم في ضمن الكل لكنه مراد لا في ضمنه وبين فهم الجزء في ضمن الكل وارادته في ضمنه بون بعيد والاول هو دلالة التضمن دون الثاني واذا اطلق اللفظ على الجزء انتفى الثاني اعني ارادته من اللفظ في ضمن الكل والاول باق على حاله وكذا في الالتزام وقد يجاب بان الدلالة المطابقية متوقفة على الارادة ارادة جارية على قانون الوضع وارادة المعنى المطابقي تلك الارادة لا يكون بدون ذكر الفاعل والتضمن هو فهم الجزء في ضمن تلك الارادة لا مطلقا فتدبر **قوله** اعني الحدث قال السيد السند قدس سره في حواشي شرح المطالع الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حدثا وكانت الكلمات الوجودية دالة على الحدث بل الحدث معنى منسوب الى الفاعل بانه قائم

قوله اما منقولة خبر لجميعها انث باعتباره موثنا لتانيث المضاف اليه كما في سقطت بعض انامله ولمعنى ان الجميع لا يخ عن ينقل لوجود النقل في بعضها عن المصادر الاصلية وفي بعضها عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا فالنقل فيه اولا من الاصوات ثم منها الى اسماء الافعال وفي بعضها عن الظرف وفي بعضها عن الجار والمجرور وفيه بحث لان المشتق منها والمرتجل ليس منقولين عن شئ **قوله** فليس شئ منها الدالة آه بل كل منها دال على معنى مستقل غير مقترن باحد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وفيه بحث لان المنقول والمرتجل ليس لها الا وضع فعلي والجار والمجرور كعليك واليك والظرف المضاف كامامك ليس اسما بحسب الوضع الاول لكونهما مركبين ومنه ظهر ضعف ما قيل ان الوضع الاول لها النفس الحدث فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن والحق ان عد النحاة اياها اسما لامور لفظية قال الرضي والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تادية معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها وتدخل اللام على بعضها والتنوين على بعض **قوله** على تقدير اشتراكه يشير الى ان كونه حقيقة في احدهما مجازا في الآخر هو الاصل ثم كونه حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال هو الظاهر لانه اذا خلا عن القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وقيل حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه **قال** ومن خواصه خبر قدم للاهتمام لكون الكلام فيها لا للقصر كما قيل والا لافاد ان دخول اللام مابعده مقصور على بعض خواصه فيكون كلاما مع من زعم ان كل خواصه وليس فليس **قوله** من التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها ثم التنبيه بمن على ما ذكر لا ينافي ان يكون اتيانه بسبب آخر كصحة الحكم حتى يعمم منه انه لو لم يات بمن لكان الحكم صحيحا لكنه عار عن التنبيه مع انه غير صحيح لان اقل جمع الكثرة عشرة **قوله** وخاصة الشئ ما يختص به ولا يوجد في غيره اعلم ان الاختصاص عبارة عن وجود الشئ في الشئ بحيث لا يوجد في غيره فقوله يختص به تمام التعريف اذ معناه ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره الا ان الشارح رح ذكر قوله ولا يوجد في غيره دفعا للغفلة وازالة للاشتباه واظهارا لان الباء غير داخل على المقصور وان كان المتعارف في الاستعمال دخوله على المقصور ومن قال قوله ولا يوجد في غيره تفسير لما يتضمنه يختص من جزئه السلبي ان اراد به ان يختص يتضمن جزئين ايجابي وسلبي فقوله ما يختص به جزء ايجابي فقط لانه لما فسر جزئه السلبي بقوله ولا يوجد في غيره جرد يختص عن جزئه السلبي فالمجموع تعريف للخاصة فلا غبار عليه وان اراد ان قوله ولا يوجد في غيره تفسير لما يختص به وتفسير لبعض معنى الاختصاص فعليه ما قيل ان الكثير الشائع في النفي اذا دخل على كلام فيه قيد ان يتوجه الى القيد خاصة ويبقى اصل الفعل مثبتا فيكون معنى قوله ولا يوجد في غيره ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره هذا فان قلت على ما ذكره يلزم الدور لان معرفة الخاصة موقوفة على ما يختص ومعرفة ما يختص موقوفة على معرفة الخاصة قلت ليس التعريف حقيقيا يقصد به تحصيل صورة غير حاصلة بل هو لفظي يقصد به تفسير مدلول اللفظ والدور من مفسدات الاول لا الثاني **قوله** اي لام التعريف اشارة الى ان اللام يغني غناء الاضافة على ما هو مذهب البصرية او عوض عن المضاف اليه على ما هو مذهب الكوفية **قوله** لعدم شهرتها او لان الميم ليست حرف تعريف على حدة بل هو بدل من اللام كما ذكره الشيخ قدس سره في مباحث المعرفة وصرح به الرضي ايضا حيث قال في لغة حمير ونفر من طي ابدل الميم من لام التعريف **قوله** هي اللام وحدها قال الرضي والدليل على ان اللام هي المعرفة فقط تخطي العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف واما نحو ان لا تفعل فلجعلهم لا خاصة من جميع ما هو على حرفين كجزء الكلمة واما بهذا وفيما رحمة فان الفاصل بين العامل والمعمول

لالم يغير معنى ما قبله ولا ما بعده عد كالفصل وانما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج وايضا دليل التنكير على حرف فالاولى كون
دليل التعريف مثله انتهى فتامل **قوله** زيدت همزة الوصل وفتحت مع ان اصل همزة الوصل الكسر لكثرة الاستعمال **قوله** لتعذر الابتداء
بالساكن فازيل بحرف تثبت في الابتداء ويسقط في الوصل لئلا يزول الخفة المطلوبة مهما الامكان بخلاف ما لو حرك **قوله** الى انها اي اداة
التعريف ال بكمالها وحذفت الهمزة في الدرج لكثرة الاستعمال **قوله** لتعيين معنى مستقل ولو تعيين جزء يكفي تعيينه للكل فلا ينتقض باللام
الداخلة على الصفة المشبهة ان قيل انه لتعيين الذات فقط **قوله** يدل عليه اللفظ مطابقة اي دلالة غير ضمنية فلا ينتقض بالمجاز على ان
كون دلالة اللفظ على المعنى المجازي التزاما ممنوع كيف وقال العلامة التفتازاني ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل
والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليها مطابقة لا تضمنا
ولا التزاما **قوله** كالموصولات واللام التي صارت لازمة في الذي ومتصرفاته زائدة لا اداة التعريف على ما صرح به الرضي في
بحث المعرفة والنكرة ولو سلم فالمراد من الدخول هو تحصيل التعريف ولا يخفى انه ليس دخوله في الموصول للتعريف بل صارت جزء
من الكلمة والتعريف باعتبار الصلة **قوله** وكذلك سائر الخواص اي باقي الخواص اورده الجوهري في الاجوف الواوي وقال انه بمعنى الجميع
وقال المطرزي في شرح المفصل انه يجيء بمعنى الجميع وبمعنى الباقي وقال صاحب الفائق انه بمعنى الباقي لانه من السؤر وهو مهموز واستعماله
بمعنى الجميع من غلط العامة وهذا الخلاف مبني على الخلاف في اشتقاقه كذا ذكر الفاضل الابهري في حواشي شرح الاصول **قوله**
الخمس بالتذكير لتانيث المعدود كقوله تعالى سبع ليال وثمانية ايام **قوله** واما الاضافة اللفظية هذا الاعتذار انما يحتاج اليه على ما ذهب
اليه الجمهور من عدم تقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية واما على ما ذهب اليه المصنف من تقدير حرف الجر فيها على ما هو ظاهر عبارة
المتن وصرح به المصنف في شرحه فغير محتاج اليه **قوله** لان لا يخالف الاصل بالتانيث لكونه مسندا الى ضمير المؤنث وللتذكير ايضا وجه وكذا قوله
بان يخص او يزيد عليه **قوله** اعني افعل تفسير للاولى **قال** الاسناد اليه من الخواص الحقيقية للاسم لم يوجد في غيره اصلا على ما عليه
الرضي الاسترابادي حيث قال اذا قصد بلفظ ذلك اللفظ دون معناه كقولك اين كلمة الاستفهام وضرب فعل ماض فهو علم وذلك
لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ وهذا كما ترى صحيح لا غبار عليه
ولا يلزم منه وضع المهملات اذ هو من الاصطلاحات النحوية كما ان القول بمنع فعلة في قولك فعلة وزن طلحة للعلمية والتانيث من مصطلحاتهم
وما قال بعضهم من ان كل لفظ وضع لمعنى اسما كان او فعلا او حرفا فقد صار ذلك اللفظ علما لنفس ذلك اللفظ فالمراد منه انه علم من حيث
الاصطلاح لا ان وضع لفظ لمعنى يتضمن وضعه لنفس اللفظ علما لان هذا الدعوى مما لا صحة له فلا يحمل عليه كلام الغير اذا وجد له محمل آخر
وارادة اللفظ من المهملات ضروري غير محتاج الى الاصطلاح حتى تكون موضوعة ولو سلم فالاهمال لغة لا ينافي الوضع اصطلاحا
نعم لو حمل على ما حمل عليه بعض الفضلاء قول العلامة التفتازاني لا خفاء في ان اللفظ نفسه كاف في التعبير عنه وانه يصح ان يطلق ويراد نفسه
وانه ليس بموضوع لنفسه وضعا قصديا لكن لا يلزم كونه موضوعا لنفسه وضعا غير قصدي حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على
انه يطلق ويراد نفسه وانه اللزوم من ان معنى الوضع الغير القصدي انه اذا قال الواضع مثلا ضرب عينته فكذا فلا شك ان قصده
في هذه الحال الى التعيين ضرب لمعناه لكن وقع منه اطلاقه وارادة نفسه منه فقد وقع في ضمن ذلك التعيين المقصود تعيينه لنفسه ايضا
ولم يوجد مثله في المهملات اكان وجها ومن الاضافية على ما عليه ابن مالك حيث قال الاسناد معنوي ولفظي وجعل الاول المختص

بالاسم والثانی یصیغ المتکلم الثالث والجملة ایضا فعنده ضرب فی ضرب فعل ماض باق علی الفعلیة والاخبار عنه بحسب لفظه لا لمعناه وکذا

من فی من حرف جر وقال الشریف قدس سره الحکم بکون من وضرب اذا ارید بهما لفظهما اسمین لیس بصحیح لان دلالة الالفاظ علی انفسها

ان سلمت فلیست بالوضع قطعا بل تشترکان فیها الالفاظ المهملة کقولک جسق مهمل ودعوی وضع المهملات للدلالة علی انفسها مما لا یقدم

علیه من له مسکة فی مباحث الالفاظ والتحقیق ان الالفاظ لا تتصف بالاسمیة والفعلیة والحرفیة فی انفسها بل بالقیاس الی ما وضعت

هی بازائها من المعانی فاذا اردت ان تحکم علی لفظ بما ثبت له فی نفسه وتلفظت به واجریت علیه الحکم وقلت مثلا ضرب مرکب من ثلثة

احرف لم یکن هناک ضرب والاعلی شئ هو المحکوم علیه بالترکیب بل هو نفسه محکوم علیه بذلک وقد احضر فی ذهن السامع بان تلفظ به

وکذا اذا حکمت علی لفظ بما ثبت له بالقیاس الی ما وضع بازائه انه فعل ماض بسبب کونه موضوعا لمعناه فلیس هناک دال هو اسم ومدلوله

هو فعل والالفاظ متساویة الاقدام فی جواز الحکم علیها انفسها سواء حکم علیها بما ثبت لها فی انفسها او بما ثبت لها بالقیاس الی غیرها هذا

ثم المذکور من ضرب ومن وقع مبتدأ والاسمیة لازمة للمبتدأ فاما ان یقال لازمة له اذا استعمل فی معناه وان لم یستعمل فلا فذاک فقول النحو

المبتدأ هو الاسم مخصوص او یاول والتاویل لیس ببعید وکذا یوصف بالمعرفة فاما ان یتم حضر فی الذهن معینا والتقیید بالاداة من خواص

ماله تعدد واقراد او یاول وهو المرضی للشریف قدس سره والحق القول بانه علم **قوله** والمراد بکون الشئ مسندا الیه دفع لدخل

مشهور وهو ان الاسناد القائم بالاسم لا یحتمل ان یوجد فی غیره فالحکم علیه بانه من خواصه یکون لغوا وحاصل الدفع لان الشئ قد

یکون له اعتبارات مختلفة یکون الحکم علیه بالقیاس الی البعض مفیدا دون البعض کالانسان فان الحکم علیه بالحیوانیة یکون لغوا

اذا اخذ من حیث انه حیوان ناطق ومفیدا من حیث انه جسم وانت خبیر بان هذا انما یرد اذا کان المراد کون الاسم مسندا الیه فی الخارج واما

ان ارید صحة جعله مسندا الیه فلا **قوله** اختصاص لوازمها اعلم ان التخفیف بحذف التنوین ونونی التثنیة والجمع وحذف الضمیر وتعویض

اللام منه لازم الاضافة اللفظیة والتعریف مع التخفیف والتخصیص معه لازم للمعنویة فالموجود فی الفعل لیس بلازم واللازم لیس بموجود

فالایراد بعدم اختصاص التخصیص بالاسم کما اورده واحد بعد واحد لیس علی ما ینبغی **قوله** لان الفعل ای لان الصانع لتعلق الاسناد

من بین الحرف والفعل هو الفعل علی ما مر والفعل وضع آه فاندفع ما قیل هذا الا ینتهض دلیلا علی انتفاء الاسناد فی الحرف فکانه دلیل

علی بعض المدعی **قوله** لان الفعل او الجملة لکن المصرح لا یقول به بدلیل قوله المضاف الیه کل اسم نسب آه بل عنده یقع فی یوم ینفع

بتاویل المصدر فما ذکره لیس سببا للتفسیر بما ذکره عند المصرح بل عند القائلین به لا یقال لعله اراد ان الفعل او الجملة یقع مضافا الیه

ظاهرا وان کان فی الحقیقة ماولة بالمصدر فیصلح سببا للتفسیر عند المصرح ایضا لانا نقول لا یصلح ذلک بدلیل قوله ثم وقد یقع فاندفع ما قیل

یرید بقوله لان الفعل آه انه قد یقع مضافا الیه بحسب الظاهر لانه یکفی فی ترجیح ما اختاره فی تفسیر عبارته وبالجملة ان المصرح وان لم

یلتزم استیفاء الخواص الا ان حمل الاضافة عنده علی المعنی الاعم اوفق لیوافق ما ذکره فیما بعد **قوله** وقد یقع هذا هو الموافق لما ذهب

الیه المصرح قال الرضی قیل والدلیل علی ان المضاف الیه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعریف نحو اتیتک

یوم قدم زید الحار والبارد واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجئ مثله فی کلامهم والظاهر ان المضاف الیه لفظا فی نحو یوم

قدم زید الجملة الفعلیة لا الفعل وحده کما ان الاسمیة فی قولک اتیتک زمن الحجاج امیر هی المضاف الیها واما فی الحقیقة فالمصدر

هو المضاف الیه للزمان فی الجملتین **قوله** فان مررت مضاف علی ما هو ظاهر قول المص المضاف الیه کل اسم نسب الیه شئ بواسطة حرف الجر

لفظا او تقديرا او زيد مضاف اليه وقد سماه سيبويه مضافا اليه قال الرضي لكنه خلاف ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم
فانه اذا اطلق المضاف اليه اريد به المجرور باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول واما من حيث اللغة فلا شك ان زيدا في
مررت بزيد مضاف اليه اذا اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر في مثل ذا والحق ان المضاف لا يكون الا اسما مطلقا كما صرح
به الزمخشري وغيره فمررت ما دل بالمرور **قال** معرب **قال** المص في الايضاح هو من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد
وهو محل اظهار المعاني وازالة فساد الالتباس او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها والوجه الاول من الاعراب العرفي
باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء انتهى اقول قوله باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه يشير الى ان الاعراب
بالمعنى العرفي وان لم يكن مصدرا الا ان القول بالاشتقاق منه باعتبار معنى التحقق فالاعراب العرفي سواء كان بمعنى الاختلاف
او ما به الاختلاف لا يجوز الاشتقاق منه بالنظر اليه ويجوز لغيره ان الاعراب فاعل التحقق والمجرور الى المعرب محل الفاعل
متحقق فيه الاعراب فالمعرب في الحقيقة محل تحقق الاعراب فقوله لان القياس معرب بكسر الراء ان اراد به انه كما لا يجيء اسم المفعول منه
لا يجيء الظرف ايضا واسم الفاعل غير صالح فانتفى القول بالاشتقاق منه فهو في حيز المنع وان اراد به انه انتفى الاشتقاق منه لان اسم الفاعل
غير صالح وان جاز اشتقاق الظرف منه فالتقريب غير تام **قوله** الذي هو قسم من الاسم اشارة الى انه تعريف للقسم المعهود المذكور
سابقا **قوله** اي الاسم اشارة الى ان المركب صفة موصوفه الاسم واللام فيه بمعنى الذي فلا يرد مبني الاصل لان المتبادر من المركب
هو المجموع **قوله** اي لم يناسب فسره به ليخرج المتضمن والمضاف فانه مناسب لمبني الاصل وان لم يكن مشابها له المشابهة هو الاشتراك
في الكيفية **قوله** مؤثرة في منع الاعراب فلا يلزم في التعريف جاء كما قيل فذهب تلك المناسبة في اول بحث المبني قال في المفصل
وسبب بنائه مناسبة ما لم يتمكن او تضمن معناه نحو اين او شبهه كالمبهمات او وقوعه موقع ما اشبهه كنزال او مشاكلة للواقع موقعه كفجار او وقوعه
موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم او اضافته اليه نحو يومئذ انتهى **قوله** هو الاصل في البناء ان الاصل انه من حيث الاصل على انه
انه يفيد للاصل في التركيب الاضافي حتى يكون اخص مطلقا الامن وجه فيكون الاضافة لامية لا بيانية ولو سلم فكونها بيانية يجب **قال** **قوله**
وهو الماضي وكذا الجملة من حيث هي صرح به السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط **قوله** والامر بغير اللام قيد به ليخرج المقرون باللام لان
الامر يجب عند النحاة حقيقة في المقرون باللام والصيغ المخصوصة وصرح به العلامة التفتازاني في شرح المفتاح قال السيد السند قدس
سره في ترجمة الشريفية لفظ امر در اصطلاح نحويان اطلاق كرده ميشود براى غايب خواه معلوم خواه مجهول وبراى حاضر خواه معلوم
خواه مجهول فاندفع ما قيل لا حاجة الى قوله بغير اللام لان النحوي لا يسمي ما هو باللام امرا بل مضارعا مجزوما والامر باصطلاحهم هو بغير اللام
قوله اعلم ان صاحب الكشاف الى قوله هي معربة من كلام السيد السند **قوله** وليس النزاع الذي بينهم وصاحب الكشاف في الاسماء
المعدودة العارية عن المشابهة **قوله** من قولك اعربت الكلمة اي اجريت الاعراب عليها **قوله** لا يحصل الا بجريان الاعراب وبعد الاجراء
لا يقع النزاع في كونها معربة **قوله** فاعتبر العلامة في كون الكلمة معربة اصطلاحا **قوله** مجرد الصلاحية اي كونه صالحا لان يقتضيه
انه يستحق الاعراب بعد التركيب بان لا يكون مناسبا لمبني الاصل لا الحصول بالفعل **قوله** واعتبر المص في كون الكلمة معربة اصطلاحا
مع الصلاحية اي كونه صالحا للاستحقاق بعد التركيب بان لا يكون مناسبا لمبني الاصل **قوله** حصول الاستحقاق بالفعل بان تركب
مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فان حصول الاستحقاق بالفعل بما ذكر يصير الاسم معربا واما وجود الاعراب بالفعل لفظا فخارج عن

مفهوم المعرب الاصطلاحي على المذهبين يدل على ذلك اعتبار الاستحقاق قوة وفعلا وانما فعل ذلك لانه لا يتصور جريان الاعراب لفظا في جميع الاسماء **قوله** ولذلك اي لاجل عدم اعتبار وجود الاعراب لفظا في كون الاسم معربا يقال لمن قال جاء زيد بدون الاعراب تنبيها على خطائه لم تعرب الكلمة اي لم تجر عليها الاعراب لفظا ايها القائل والحال انها معربة لا مانع فيها من الاجراء لفظا على ما هو انظ المتبادر من تقييد الجملة بالجملة الحالية اذ انظ من الجملة الحالية على ما يشهد به الفطرة السليمة ومواد استعمالها الانكار على عدم الاجراء لفظا نهو انما يتحقق اذا كان الاجراء ممكنا كزيد وعمرو مثلا لا كالقاضي وعصا على ما توهم البعض فظهر ان ما قيل لم يوجد على طريقة المصنف معرب اصطلاحي لم يعرب لانه لا يخلو من اعراب محقق او مقدر وكانه اريد سلب الاعراب بحسب الذات لان ذات الاعراب متاخرة عن المعرب او اريد سلب الاعراب بحسب الظاهر ليس على ما ينبغي **قوله** من ان المعرب ما اختلف آخره قال المصنف رح في الايضاح اعترض على هذا الحد بانه حد الشيء بما هو متوقف على حقيقته وذلك ان ما اختلف آخره لاختلاف العوامل متوقف على فهم كونه معربا فاذا توقف اختلاف آخره على معرفة كونه معربا وتوقف معرفة كونه معربا على معرفة اختلاف آخره لكونه عرف حقيقته به توقف كل واحد منها على الآخر وتحقيقه انك اذا علمت المفردات وكيفية التركيب ثم ركبت فالم تعلم ان الاسم من قبيل المعرب تعذر عليك ان تحكم باختلاف آخره وتحقق ان اختلاف الآخر لاختلاف العوامل متوقف على فهم كونه معربا فتعريفه به دور واجاب البعض بانه يجوز ان يعرف الاختلاف بالاستعمال او بالاستدلال فلا دور واجاب عنه السيد السند قدس سره بانه لا يخفى على منصف ان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال الكلمات في التركيب من لم يتتبع لغة العرب الى آخره وحاصله ان الدور وان لم يلزم لو عرف المعرب بما عرف به الجمهور بالقياس الى المتتبع واما بالقياس الى من دون النحو ليعرف احوال الكلمات منه وهو غير المتتبع فالدور لازم لان المقصود من معرفة المعرب ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم فمعرفة المعرب بالنظر اليه مقدمة على معرفة الاختلاف فلو عرف به المعرب يلزم الدور وهو من مفسدات التعريف فالمقصود من قوله قدس سره فالمقصود من معرفة المعرب مثلا بيان ان معرفة اختلاف الآخر متوقفة على معرفة المعرب بالقياس الى غير المتتبع فظهر ان ما قيل يشير بقوله فالمقصود من معرفة المعرب آه الى ان ليس في نفس التعريف فساد بل في المقصود من التعريف ليس على ما ينبغي واما المتتبع فلا يعرف الاختلافات النحوية اذ احوال الكلمات معلومة له بالتتبع ولو عرف تشخص اساميها فليس المقصود من معرفة المعرب معرفة اختلاف الآخر فليس في كلامه قدس سره ما يدل على ان الكلام ليس مع المتتبع لان كون الغرض من تدوين النحو ان يعرف احوال الكلمات غير المتتبع لا يستلزم ان لا يعرف المتتبع اصطلاحهم ولو سلم نمنع ان ليس الكلام مع المتتبع لا يدفع الدور **قوله** لان الغرض اي المهم فالمقصور على معرفة احوال اواخر الكلم هو الغرض المهم لا المطلق فلا يرد ان تعريف المبتدأ يقتضي الحصر على الجزم انه ليس كذلك اذ من الغرض معرفة الهيئات التركيبية وتقديم ما حقه التقديم وتاخير ما حقه التاخير الى غير ذلك ولو قيل ان يعرف به احوال الكلم كما في عبارة السيد السند قدس سره لم يرد **قوله** اي من جملة احكام المعرب اشارة به الى ان للمعرب احكاما كثيرة والمذكور واحد منها فيكون اضافة الحكم الى المعرب للجنس لا للاستغراق **قوله** وآثاره المترتبة عليه فيه اشعار بان اضافة الحكم المفسر بالاثر واثر الشيء هو ما حصل من الشيء والاختلاف ليس حاصلا من المعرب بل من العامل انما هو بملابسة الترتب وكونه خاصة له بحيث لا يوجد في المبني **قوله** من حيث هو معرب يعني يكون جهة ترتبه عليه اتصافه بوصف الاعراب وتحقق العامل معه **قال** يختلف آخره اي آخر المعرب خرج باختلاف آخره من الاستفهامية في نحو جاءني رجل منو ورأيت رجلا منا ومررت برجل مني **قوله** حقيقة كما اذا كان الاعراب



بالحركات الثلثة **قوله** او حكما كما اذا كان بالحرفين **قوله** حقيقة كما اذا كان الاعراب بالحركات الثلثة **قوله** او حكما كما اذا كان بالحركتين

قوله باختلاف العوامل اللام قد ابطل معنى الجمعية فانه للجنس اذ ليس القصد الى عهد ولا استغراق قال العلامة التفتازاني في التلويح فلو حلف لا يتزوج النساء او لا يشتري العبيد او لا يكلم الناس يحنث بالواحد لان اسم الجنس حقيقة فيه بمنزلة الثلثة في الجمع ثم قال هذا الجنس بمنزلة النكرة يختص في الاثبات كما اذا حلف يركب الخيل يحصل البر بركوب واحد وعلى هذا فالمعنى يختلف آخره باختلاف جنس العوامل **قوله** الداخلة عليه خرج به اختلاف آخر المستفهم عنه بكلمة من نحو جاء زيد من زيد ورأيت زيدا من زيدا ومررت بزيد من زيد لان الحركات في الآخر حكائية لا اعرابية وقيل به خرج عن حكم المعرب اختلاف آخر منو ومنا ومني باختلاف العوامل الداخلة على المستفهم عنه كجاء زيد ورأيت عمروا ومررت ببكر انتهى وفيه انه اخراج المخرج لما عرفت وايضا الحاق الحروف الثلثة في آخر من انما يكون اذا كان المستفهم عنه نكرة واما اذا كان معرفة فليس الا اتيان المعرفة بعد من مرفوعة او محكية على ما صرح به في المفصل وشرح اللباب وعلى هذا فالصواب ان يقول جاء رجل آه **قوله** اي يختلف لفظ آخره اشارة الى ان التمييز من النسبة الى الفاعل فاعل كما انه عن النسبة الى المفعول مفعول والمعنى يختلف لفظ آخره الموجود بالفعل او يختلف تقديره اي محل آخره المفروض **قوله** قد اختلف العوامل فيه فان الفعل تقتضي النصب والباء الجر الا ان المحل غير قابل فالاتفاق انما جاء من قبل المحل لا من قبل العامل على ما هو الظاهر المتبادر والقول بان الفعل والباء ليسا عاملين مختلفين في غير المنصرف وعاملان مختلفان في المنصرف في حيز المنع ثم لو سلم فانه قد اختلف العوامل فيه اي اختلف جنس العامل لما مر من انه اذا لم يكن القصد الى العهد والاستغراق كما في هذا المقام يكون اللام للجنس والاصل فيه ان يتعلق الحكم بالجنس فاندفع ما قيل ان العوامل جمع واقل الجمع ثلثة او اثنان فانظر انه لم اراد بالاختلاف اختلاف جماعة من العوامل وارادة ما فوق الواحد خلاف الاصل **قوله** وقولنا اي ... ينتقض بقولنا المفهوم من النقضين المذكورين وهو كل من لفظي المثنى والمجموع على سبيل البدل لاشتراك النقضين فيهما على ما يشعر به قول الشارح مثنى او مجموعا والغرض منه الاشعار بكون كليهما مادة للنقض فقوله وقولنا معطوف على قولنا على ما هو الظاهر والمثل للتعميم المتعارف على وفق قوله بمثل قولنا فانتقض وقولنا معطوف على قولنا فهو تقدير لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين فقوله مثنى او مجموعا متعلق بالمثل لا بهذا القول فلا يتوجه انه لا يصلح الا ان يكون مثنى او مجموعا ليس على ما ينبغي اما اولا فلانه لا حاجة الى جعل قوله مثنى او مجموعا متعلقا بالمثل على ما عرفت واما ثانيا فلان المقصود من اتيان المثل بحسب المتعارف استغراق افراد كل ما اضيف اليه المثل لا او خال ما يجانسه في التصحيف فتأمل **قوله** فان قلت لا يحقق انظر ان هذا السؤال غير وارد ولا منشأ له الا ان يقع منشأه توهم شمول هذا الحكم لجميع افراد المعرب وما قيل منشأه الجزم بان كل حكم معرب اختلاف ليس بشيء اذ لا وجه للجزم به مع قول الشارح قدس سره اي من جملة احكام المعرب **قوله** مع عاملها ابتداء او في اول الامر اي من غير ان يكون مسبوقا بكلام آخر فلا يرد ما قيل التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي تحقق معه عاملان معنويان فتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل اجيب بان المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل وذلك لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع على ان قوله وذلك لا يوجد فيما فرض ثم كيف والاسم المركب مع عامله ابتداء اذا كان مسبوقا بالعامل المعنوي فذلك الاسم في تركيب محقق فيه العامل المعنوي يكون مرفوعا وفي الثاني يكون اما منصوبا او مجرورا فتحقق اختلاف العوامل واختلاف الآخر ان قلت يحقق فيهما

٣٥

اختلاف العاملين لا العوامل قلت المراد اختلاف جنس العامل لكن بقي ان وجود الاختلاف غير متعين اذ يحتمل ان يكون العامل الثاني ايضا
رافعا الا ان هذا اعتراض آخر صحيح واما ما حكم به الفاضل المحشي من ان الاختلاف غير موجود اصلا فيما اذا كان الاسم المركب مع عامله
مسبوقا بالعامل المعنوي فغير صحيح وايضا الحصر المذكور في قوله ان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع ممنوع كيف وقال النحاة واما العامل
المعنوي فانه صنفان احدهما معنى فعل ماخوذ من غيره وانه يرفع اذا كان الماخوذ منه ظرفا والا لم يكن ظرفا فمستو النحو ما كان فيه معنى
ولم يكن مشابها له نحو هذا وليت واشباهها يعمل الا في الحال نحو هذا بعلي شيخا او في الظرف نحو هذا في الدار زيدا اي المشار اليه في الدار زيد
او في المفعول معه نحو حسبك وزيدا درهم وكذا المفعول المطلق يعمل فيه معنى الفعل ضمنا لا يرى الحذف اي حذف العامل في مثل له علي الف
درهم عرفا وكذا في اذا له صوت صوت حمار العامل في صوت حمار معنى الفعل الماخوذ من قوله صوت والصنف الثاني من العامل المعنوي
ما ليس بمعنى الفعل وانه اثنان احدهما الابتداء والثاني رافع الفعل المضارع هكذا في شرح اللباب قوله اي حركة او حرف اي حرف
علة ساكن لشهرة الاعرابية بالحرف به فلا يرد ما في الحاشية المنقولة عنه قدس سره من قوله لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا
واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يسند اخراجها الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة والبقاء الموصلة على عمومها انتهى هذا و
خبير بان هذا يدل على ترجيح الالغاء وقوله ولو ابقيت يدل على ترجيح التخصيص بل على تعيينه لان كلمة لو للانتفاء وجعلها بمعنى ان البعيد
لا يدفع ترجيح التخصيص لو ذكر كلمة اذ الدال على ترجيح الابقاء والحق ان الحرف ان قيد بما قيدناه فالاولى التخصيص والا فالاولى الابقاء
واسناد الاخراج الى السببية ولا يرد عليه مجموع العامل والمقتضي والاعراب لان المركب من القريب والبعيد لا يطلق عليه اسم القريب كما
لا يطلق على مجموع الجدار والسقف جدار ولا سقف فاندفع ما قيل انتفى تخصيص كلمة ما بمن ما اخرج المجموع فيترجح بل يتعين في الاعتبار
ثم الحاشية المنقولة ايراد على عموم السلب الذي يفهم من قوله لا يرد العامل والمقتضي على ما هو الظاهر من الجمع والمنع ومن قوله لكنه الخ
لو كان ابنى على سلب العموم في العامل وعمومه في المقتضي لما كان للاستدراك معنى لان المعنى ح لا يرد كل عامل بل البعض وقد
اجيب بان المراد من كلمة ما الحرف الاخير ولو اريد بحرف حرف المباني وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة لم يتجه عامل على حرف واحد
قوله هو المتبادر حين مقارنته بالحركة لانه لما اقترن بالحركة التي لا دلالة لها على شيء علم ان المراد بالحرف حرف المباني التي لا دلالة
لها على شيء وفيه بحث لانه وان خرج بما ذكر عامل على حرف واحد كالباء الجارة الا انه يخرج به من التعريف ما هو فرد له وهو الحروف
الاعرابية لانها من حروف المعاني لدلالتها على الفاعلية والمفعولية والاضافة والحركات الاعرابية ايضا دالة عليها فكيف يتبادر من
مقارنة الحرف بالحركة كون الحرف حرف المباني قال الفاضل الابهري في شرح الاصول الحركات الاعرابية موضوعة للدلالة على المعاني
المعتورة على الاسم لكن لا وضعا شخصيا بل نوعيا علم بالاستقراء وعلى هذا يكون كلمة وحروفا لدلالتها على معنى في غيرها وقد اجيب
عن اصل السؤال بان الباء آلة فلا يرد والعامل والمقتضي اما خروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولذا سموه
عاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التاثير للمتكلم وهو علامة للتاثير واما خروج المقتضي فلان آلة الشيء سبب له والمقتضي
ليس كذلك ورد بان المفهوم من كلمة الباء السببية لا الآلة اقول قال الرضي يمكن الاعتذار للمصرح بناء على اصطلاحهم اعني ان العامل
كالعلة الموجدة بان يعم باء الاستعانة دخولها في الآلة اكثر منه في الموجد واعترض عليه بعض على قول المحشي قدس سره فان المتبادر من سبب
السبب القريب بان المتبادر من لفظ السبب السبب القريب لا من كلمة الباء اقول هذا الاعتراض ساقط لان العلامة التفتازاني

قال في بحث فصاحة المتكلم من المطول ان السبب القريب هو السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه باء السببية وناهيك حجة قوله على ذلك ويصدق التعريف على كل واحد من الحركات الثلث والحروف الثلث لان المراد بسبب القريب الغير التام الا ان كون ذلك متبادرا مما استعمل فيه الباء محل تردد قوله حين يراد شرط وقوله لا يرد والعامل والمقتضي جزا قال العلامة التفتازاني في مباحث الفصل والوصل في شرح المفتاح ولفظ حين قد يستعمل استعمال ما قوله بما الموصولة المفسرة بالنكرة اشعارا بانه للعهد الذهني قوله من الاسباب البعيدة فان العامل سبب للاختلاف بعيد بواسطتين وهما المعاني والاعراب والمقتضي سبب له بعيد بواسطة واحدة وهو الاعراب قوله معرب على اختيار المصنف رح قال صاحب اللباب والاعرف بين النحاة انه مبني لاضافته الى المبني لا يوجب البناء عند المص لانه ليس بمبني الاصل قوله خرج حركة نحو غلامي وان تحول آخره من الاعراب الى الكسرة واما حركات ماقبل تاء التانيث وعلامتي التثنية والجمع فخارجة بدجع الضمير الى المعرب لان ماحقته تلك الادوات ليست معربة كذا قيل وفيه بحث لانه ان اراد ان آخر غلامي تحول من الاعراب الى الكسرة حين الاضافة ففيه انه حين الاضافة ليس بمعرب فضلا ان تحول آخره من الاعراب الى الكسرة فكان حركات ماقبل تاء التانيث وعلامتي المثنى والمجموع خارجة عن التعريف بقوله يختلف آخره بواسطة رجوع ضمير آخره الى المعرب وهي ليست معربة فكذلك يخرج حركة غلامي ايضا لانه ليس معربا حين الاضافة قال الرضي ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الا بعد لحاق الاحرف المذكورة بها لانك اخبرت مثلا في قولك جاءني مسلمان عن المثنى ولم تخبر عن المفرد ثم تثنيه وكذا البواقي فقبل لحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف آخر المعرب بهذه الاحرف وان اراد به ان غلامي في نحو جاءني غلامي مثلا كان في الاصل غلام ثم اضيف الى ياء المتكلم كما قيل ففساده واضح وان اراد به ما قيل انه اذا قيل جاءني غلام ورأيت غلامي فيتبدل حركة المعرب بحركة اخرى ففيه ان المتبادر من تبدل حركة المعرب بحركة اخرى انما تبدل لسبب عروض حركة اخرى لسبب وقوع المعرب في التركيب وكسرة غلامي ليست كذلك قوله اختلاف هذه الحركة اي اختلاف حصل بسبب هذه الحركة قوله ليس من حيث انه معرب لوجوده قبل حال الجر بل قبل مطلق العامل كذا قيل وفيه بحث لانه لا يكون الاختلاف المذكور في آخر المعرب بل في آخر المبني لان المعرب عند المص المركب الذي لم يناسب مبني الاصل فخرج بقوله آخره اذ الضمير يرجع الى المعرب كما خرج به البعض حركات ماقبل تاء التانيث وياء النسبة وعلامتي التثنية والجمع والرضي قد اخرج الجميع بقوله آخر المعرب وبالجملة ان اعتبر تحقق وصف الاعراب حال الاختلاف المذكور فالجميع خارج بقوله آخر المعرب وان جعل من قبيل ارضعت هذه المرأة هذا الطفل بتقييد الحيثية قوله كانه اراد بهذا المعنى اي اراد بقوله ليس هذا من تمام الحد انه تم حد الاعراب حسا ومعنا بدون قوله ليدل ولا يريد انه خارج آه واللام معلوق على ان وجرها في قوة لان اللام في ليدل متعلق بامر خارج قوله فانه بعيد جدا للنفي قيل ان المص رح ومن قال هو جاء وضع الاعراب اراد انه متعلق به لينطبق الغرض على الفصل ولو جعل متعلقا باختلف لم ينطبق الغرض عليه لان اختلاف الآخر لا يستدعيه الدلالة على المعاني بل يستدعي وضع الاعراب مطلقا وفيه ان الدلالة على المعاني المختلفة يستدعيه اليه يشير قول الشارح قدس سره ووضع بحيث يختلف باخر المعرب لاختلاف تلك المعاني قوله غاية البعد اذ المتبادر الى الفهم كونه متعلقا بقوله اختلف فالسبق الذهن بل لا يتوجه الى كونه متعلقا بوضع الاعراب الذي لم يلاحظ في التعريف اصلا قوله ليدل الاختلاف وبابه الا

الاولى ليدل ما اختلف ويعلم منه مدخلية الاختلاف ايضا في الدلالة او تعليق الحكم على المشتق وما في حكمه يجب علية ماخذ الاشتقاق نحو اكرم الرجل الكريم حيث يعلم منه ان وجه الاكرام كرمه **قوله** على صيغة اسم الفاعل هذا هو المشهور ووجهه ان تعبير المعاني طارية كما قال الشيخ الرضي اذا كان في الكلمة معنيان او اكثر يطرأ احدهما على الآخر فاذا كان الطاريان لازما للكلمة فاللائق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم وهو كونه عمدة او فضلة او مضافا اليه فجعل علامة الباعث حروف المد التي هي اخف الحروف اعني الحركات وجعلت في بعض الاسماء حروف المد كالاسماء الستة والمثنى والمجموع وقال الفاضل الهندي على المفعول ووجه ان يحمل الاسم مشتملا على تلك المعاني ومتصفا بها ويؤيده المرجوع ما اشتمل على علم الفاعلية **قوله** على تضمين وهو ان يلاحظ في فعل او صفة معنى فعل او صفة آخر بقرينة ذكر متعلق الملاحظة بعده بحيث يكون الاول مقيدا والثاني قيدا على الاغلب **قوله** والاعراب على صفته اي الاعراب يدل على صفة المسمى لا يخفى ان الموصوف كونه فاعلا وكونه مفعولا وكونه مضافا اليه اصطلاحا هو اللفظ فالاولى ما قال الرضي لانه دال على وصف الاسم والدال على الوصف بعد الموصوف **قوله** فالانسب ان يكون الدال عليها اي على الصفة وهو الاعراب متاخرا عن الدال عليها اي الموصوف وهو الاسم فجعل الاعراب في الآخر او في حكمه رعاية للطريق الانسب **قوله** وهو ماخوذ من اعربه اي الاعراب الاصطلاحي ماخوذ من مصدر اعرب بمعنى اوضحه وهو الاعراب بمعنى الاظهار اي منقول عنه للعلاقة وبهذا التقرير اندفع ما يتوهم من انه يدل على اشتقاق المصدر وهو ليس مذهب البصري بل هو مذهب الكوفي **قوله** او من عربت اي او هو ماخوذ من مصدر عربت **قوله** على ان يكون الهمزة اي همزة باب الافعال **قوله** للسلب اي لسلب الفاعل عن المفعول اصل الفعل وهو مصدر الثلاثي نحو اشكيته اي ازلت شكايته **قوله** اي انواع اعراب الاسم ثلثة اشارة الى ان الخبر مجموع الثلثة لا كل واحد فالعطف مقدم على الربط فان قلت اذا كان الخبر المجموع لا كل واحد فالمستحق للرفع هو المجموع فاوجه اجراء الرفع على كل واحد من الرفع والنصب والجر قلت وجهه كون كل من الثلثة جزءا من حيث اللفظ وان كان في الحقيقة ليس كذلك وايضا لما لم يكن بين الالفاظ الثلثة ارتباط يكون لسببه لبعض اعراب في نفسه وللمجموع اعراب آخر اجري على البعض بل الارتباط بينها انما وقعت بهيئة الاجماعية جزءا لما قبلها اجري الاعراب على ثلثة حذرا عن تعطيل الاسم المستقل من حيث الصورة من الاعراب ودفعا للترجيح بلا مرجح بقي ان عطف نصب وجر على رفع لا يخلو عن اشكال لان رفعا ليس منسوبا الى شيء حتى يكون نسبة التابع الى ذلك الشيء مع نسبة المتبوع اليه مقصودا بل النسبة الى المجموع الا ان يقال النسبة اعم من ان يكون حقيقة او من حيث الصورة والاولى ان يقال ان قوله ثلثة تقديره للخبر وقوله رفع ونصب وجر بيان الثلثة **قوله** مختصة بالحركات والحروف الاعرابية قال الرضي القاب الاعراب كما يطلق على الحركات يطلق على الحروف ايضا هذا على مذهب المص والذي يغلب في ظني ان المتقدمين لم يصفوا القاب الاعراب الا الحركات المعينة ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام حركات الاعراب اسماء الحركات مجازا **قوله** بخلاف الضمة والفتحة قال الرضي في هذا المقام اذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة فاء فعل ومع ايضا تقع على الحركات الاعرابية ايضا كقول المص بالضمة رفعا وقال في بحث المبني الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات سواء كانت حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه متحرك بالضم في حال الرفع او لا بدا او لا ذلك كقولك في جيم رجل انه متحرك بالضم انتهى وقال الفاضل الهندي الضمة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا يشترط



كونها اعرابية او بنائية بخلاف التجرد عن التاء فانها القاب البناء انتهى فتامل **قوله** اي علامة كون الشئ فاعلا اختار كون الياء

مصدرية لانه توجيه لاغبار عليه بخلاف جعل الياء للنسبة فانه لايخلو عن غدشة اذ يصير المعنى هكذا الرفع علامة الاشياء المنسوبة

الى الفاعل وفيه محذوران احدهما كون الرفع علامة لذوات الاشياء وثانيهما ان لايكون الرفع علامة للفاعل وكلاهما

باطلان ويمكن الدفع بان يقدر الرفع علامة الخصلة المنسوبة الى الفاعل وهي كونه فاعلا حقيقة او حكما وكونه فاعلا منسوب

الى الفاعل لانه صفة له فاندفع المحذوران **قوله** اي علامة كون الشئ مضافا اليه قالوا بتقدير اليه لقرينة المقابلة ولان

كون الشئ مضافا ليس مقابل لهما لا كون الشئ مضافا وانت خبير بان هذا لو لم يصح ارادة كل واحد من كون الشئ مضافا

وكون الشئ مضافا اليه باعتبار ان الاضافة تطلق على قدر مشترك حقيقة او مجازا فتطلق تارة على هذا وتارة على ذلك

قوله وانما اختص الرفع بالفاعل فان قيل كيف يختص بالفاعل مع انه يوجد في غيره ايضا قلنا الاختصاص اضافي اعلم

ان الرفع علم للعمدة وهي ثلثة الفاعل والمبتدأ والخبر عند الرضي وعند المصرح علم للفاعل اصالة ولغيره على سبيل التبع

والالحاق وكذا النصب علم للمفعول اصالة ولغيره على سبيل الشبه والالحاق **قوله** فاعطى فيه ضمير يرجع الى الفاعل على ما يقتضيه

السياق لان اختصاص الرفع بالفاعل يقتضي اعطاء الرفع له لا العكس وقولهم الفاعل ما اشتمل على علم الفاعلية وهو مفعول

اول والثقيل بالنصب مفعول ثان وللقليل تعليل اي فاعطى الفاعل الثقيل لاجل انه قليل والقليل يناسبه الثقيل وهذا

توجيه وجيه قابل للقبول وان كان على خلاف ما ذكره كثير من الفحول والمذكور بين الفضلاء الى الآن ان الثقيل مفعول اول

والقليل مفعول ثان فاشكل عليهم دخول لام التقوية في المعمول المتاخر عن الفعل فانه لايجوز مع ما فيه من مخالفة السياق

فوجه بعضهم بتضمين معنى الجعل اي اعطى الثقيل مجعولا للقليل والبعض بتضمين معنى العروض اي اعطى الثقيل عارضا للقليل معترضا

بان الجعل مع الاعطاء لغو اقول وكذا العروض فتامل وبان المفعول الثاني محذوف وللقليل تعليل اي اعطى الثقيل ما اعطى

من المرفوعات لاجل هذا القليل وفيه ان المفعول الثاني في باب اعطيت لايحمل على الاول لكونه مباينا له وعلى التوجيهين قد

حمل عليه وان الثالث يوجب تفكيك النظم مع ما فيه من جعل اللام صلة آخذا والصاحب ماخوذا **قوله** ولما لم يبق للمضاف اليه

آه يشعر بعدم اعتبار المناسبة والبناء على عدم البقاء والاولى البناء على المناسبة لان المضاف اليه ليس بقليل كالفاعل ولا

كثير لانه اثنان ولايقال له كثير في العرف والجر ايضا متوسط بين غاية الثقل والخفة وقيل لان المضاف اليه ايضا كثير الا يرى

الى قولنا مررت بزيد في يوم الجمعة لتاديبه لكن كثرته دون كثرة المفاعيل انتهى وفيه بحث لان المضاف اليه بالمعارضة

لايكون مفعولا به فيه لكن المضاف اليه بالتقدير يكون فاعلا مفعولا تميزا الى غير ذلك وبالجملة ان اعتبر اختلاف احواله

فكثرته فوق كثرة المفاعيل والا فليس بكثير **قوله** العامل اي عامل الاسم على ما هو الظاهر وعامل الفعل هذا واعلم ان النحو

للمعاني وعلاماتها هو المتكلم الا ان النحاة جعلوا الآلة كانها هي الموجدة لها ولذا سموه عاملا **قوله** ما به اي بسببه كونه موجدا

اصطلاحا يحصل المعنى فلا يرد الاسناد ولا المركب منه ومن العامل **قوله** اي معنى من المعاني اشارة الى ان اللام اشارة

الى جنس المعنى من المعاني الثلثة **قوله** وفي رايت زيدا رايت عامل فهذا هو مذهب البصريين وقال الفراء الناصب هو الفعل مع الفاعل لانه

بالاسناد واحد بالاخر صارت فضلة فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان سبب علامة الفضلة ايضا قال الرضي وهو قريب قال



هشام بن معاوية هو الفاعل فقال الرضي وليس بجيد لانه جعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلا فاعصار غيره من الاسماء فضلة **قوله** في مررت بزيد الباء عامل واختلف في غلام زيد فقيل ان العامل الحرف المقدر وقيل المضاف **قوله** ليس بمثنى ولا مجموع اما حقيقة واما حكما فخرج ما في حكم المثنى من الاسماء الستة وغيرها وخروجها بقيد الانصراف كما قيل انما هو ان قيل بالواسطة بين المنصرف وغير المنصرف على طريق المص **قوله** اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما بل متغيرا لاجل الجمع في اوزانه فخرج نحو سنون بكسر الفاء وجابة بضمها ايضا في سنة بفتح الفاء وثبون بكسر الفاء في ثبة بضمها وغير ذلك لان ذلك التغير ليس لمحض الجمع بل التنبيه على انه غير قياسي وعلى انه جمع سلامة حقيقة بل عوض من اللام المحذوفة فيهن لنسيا فاندفع ما قيل نقض بسنين وثبين ونظائرهما لكن لا يلزم من دخولها في المكسر توهم ان اعرابها بالحركات الثلث لخروجها عن الحاقها بالمنصرف انتهى على ان في بعض نظائرها يجعل النون معتقب الاعراب فيها على مخالفة للقياس فيجري فيه الحركات والتنوين **قوله** ان يكون بالحركة لخفة الحركات وثقل الحروف فكانت فروعا للحركات في باب الاعراب **قال** الفتى لفصبا هذا من باب عطف اسمين على معمولي عاملين مختلفين لكن المجرور مقدم وهو جائز عند المص رح قال صاحب المغني اجمعوا على منع العطف على معمول اكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر واما معمولا عاملين فان لم يكن احدهما جارا فقال ابن مالك هو ممتنع اجماعا نحو كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كك بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة وقيل ان منهم الاخفش وان كان احدهما جارا فان كان الجار مؤخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو او عمرو والحجرة فنقل المهدوي انه ممتنع اجماعا وليس كك بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن سراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز لانه كذا سمع ولان فيه تعادل المتعاطفات والا امتنع نحو في الدار زيد وعمرو والحجرة هذا كلامه ومنه يظهر ان ما قيل قوله والفتى اضبا من قبيل عطف المعمولين على معمولين عاملهما مختلف بعاطف واحد وهو غير جائز عند سيبويه مطلقا جائز عند الفراء مطلقا والجمهور على جوازه في صورة تقدم المجرور ليس على ما ينبغي **قوله** مما يكون بالالف والتاء على عموم المجاز فدخل فيه نحو سجلات وخرج نحو ثبون وقلون وقيل بتقدير المضاف اي صيغة جمع المؤنث وتقدير المعطوف اي جمع المؤنث السالم وما على صيغته قيل وفيه انه لا يكفي لخروج نحو ثبون وقلون واجيب بانه عطف على وجه التفسير **قوله** واحترز به عن المكسر المنصرف المذكور سابقا فانه قد علم انه معرب بالحركات الثلث فالعلم مسند الى المكسر باعتبار حكمه لا اليه نفسه واما المكسر غير المنصرف فهو داخل في غير المنصرف فاندفع ما قيل الاحتراز ليس لانه علم لانه لا يشارك في هذا الحكم على انه لم يعلم المكسر مطلقا بل المنصرف **قوله** فان النصب فيه تابع للجر اجراء فقوله اجراء مفعول له لقوله تابع فان قلت كيف نصبه مع ان شرطه وهو اتحاد فاعله وعامله مفقود قلت المعنى فان النصب فيه محكوم عليه بالتبعية اجراء فاحفظه فانه ينفعك في مواضع كثيرة على ان بعض النحاة لا يشترط التشارك كما في الفاعل قال الرضي وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه في نهج البلاغة فاعطاه الله تعالى النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخطة ابليس والمعطي للنظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما اذن يكون حالا من الفاعل وكذا اتحاد العدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول انتهى وفيه بحث قال في بحث الحال ويجوز عطف احد حال الفاعل والمفعول على الآخر

كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا وقال وانا سوف يدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدريا **قوله** جرا للفرع وهو جمع المونث السالم

على وتيرة الاصل اى على طريقته وجعل الفرع على طريقة الاصل واجب ان كان ممكنا فلا يرد ولم لم يجر على طريقة اصله فى الاعراب بالحرف لان ذلك غير ممكن لعدم وجود حرف صالح فى آخره **قوله** والفتحة نصبا وجرا نظرا الى ذاته من حيث انه غير منصرف والكسرة فى نحو مسلمات علما ليس من حيث انه غير منصرف بل لكونه جمعا رعاية لاصله فلم يعتبر عدم انصرافه على ان ذلك ليس على الاطلاق بل اذا جعل نحو مسلمات علما فذهب الزمخشري بانه منصرف وحال اعرابه كحال قبل العلمية وذهب جماعة الى انه غير منصرف والتنوين للمقابلة لا للتمكن ويكون نصبه بالكسرة كما كان قبل العلمية ومنهم من اسقط التنوين وجعل نصبه باقيا على ما كان قبل العلمية ومنهم من اسقط التنوين وجعل نصبه وجره بالفتحة **قوله** منقوصات واوية لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان **قوله** لامه بالقولهم افواه وفويه **قوله** اصله فوه بفتح الفا وسكون العين اذ لا دليل على الحركة والاصل السكون فان قلت قد جاء جمعه افواه فدل على التحريك اذ لا يجمع عليه ساكن العين قلت لا مطلقا بل الصحيح واما المعتل الساكن العين فيجمع عليه نحو بيت وابيات وثوب واثواب **قوله** وهو لفيف مقرون بالواوين هكذا فى الحواشي الهندية وقال الرضي لامه يا لان عينه واو بدليل ذوا وذوات واذ واو وباب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاغلب اذا اشتبه الامر اولى قال والدليل على تحرك عينه مونثه وهو ذات واصله ذوات كنواة لقولهم فى تثنيتها ذواتا فحذفت العين فى ذات لكثرة الاستعمال فلو كانت ساكنة العين لقلت فى المونث ذية كطية انتهى ولا يخفى عن خدشته **قوله** لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس لانه وضع وصلة الى جعلها صفة **قوله** فاعراب هذه الاسماء الستة يشير الى ان الحكم عليها بعد التجريد عن الخصوصية والا لكان الحكم على الجزئي المذكور والمقصود الحكم عامة وعلى امثاله هكذا قال الفضلاء واحد بعد واحد واقول تمسكا بحبل التوفيق ان الحكم عام بدون التجريد اذ الحكم عليها بعد تقييدها بكونها مضافة الى غير يا المتكلم على ما هو نظم الكتاب فيفيد ان مناط الحكم هو القيد وان الخصوصية غير معتبرة فى الحكم بل انما ذكرت على سبيل التمثيل فكانه قال اخوك وابوك الى آخرها وامثالها معربة بالواو والتي فيها رفعا والالف المنقلب منها نصبا والياء المنقلب من الالف جرا وبه اندفع ما قيل فى وجه التجريد لئلا يمتنع الحكم عليها بالالف والياء ولا يلغو الحكم عليها بكونها بالواو ولا يكون التقييد بقوله مضافة لغوا واليه يشير قول الشارح ولم يكتف فى هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وبالجملة كيف يقول الشارح بان الحكم فى المتن على الشخص والمراد الحكم على النوع فلا بد من التجريد اصلا كما لم يتمكن من قوله ذلك وكيف يقول يكون الحكم على قوله ابوه بالواو لغوا مع قوله بان معنى المتن فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو والقرينة عليه ان المقصود بيان الاعراب وانما يكون لغوا لو كان المراد ابوه كائن بالواو وليس كذلك فقول الشارح قدس سره فاعراب هذه الاسماء الستة اشارة الى ما هو معنى المتن ومقتضاه لانه اشارة الى اصلاح المتن وبهذا ظهر ان ما قيل فى توجيه الارادة ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهر مسماه بها فيصح ان يأول ابوك بالصفة التي اشتهرت وهي كونها اسماء ستة ليس على ما ينبغي وكيف يقول لا بد من التجريد لئلا يصير قوله مضافا الى غير يا المتكلم لغوا مع قوله ولم يكتف فى هذا الشرط آه والحاصل ان ما هو معنى المتن لا يقتضي التجريد والذي يقتضي التجريد ليس معناه فالقائلون بالتجريد كانهم جردوا النظر عما يقتضيه الكلام **قوله** مضافة قيل تحرزه عن قوله بالواو ولانه جعل حالا عن المستتر فيه فيكون العبارة مختلة

على التقديم والتاخير والا فالحال لا تتقدم على العامل المعنوي وفيه ان المتعارف في امثاله التعرض لا التغير عن المركز بلا تعرض
وايضا تقديم الحال على العامل المعنوي الذي هو الظرف تمتنع عند سيبويه واما الاخفش فيجوز بشرط تقدم المبتدأ نحو زيد قائما في الدار وما نحن فيه
ليس كذلك فلا يحتاج الى العذر الذي يفتح باب التقديم ويسد باب المنع **قوله** لانهم لما جعلوا اعراب المثنى آه يفهم منه ان للمثنى والمجموع اعرابا قبل الاسماء
الستة على ما يشعر به تعليل الجعل الثاني بسبب الجعل الاول وهو ان الظاهر ان اعرابهما بعد المفردات فالاولى ما ذكره الرضي من انه انما جعل اعرابها بالحروف
توطية لجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحتاجون الى اعرابهما لاستيفاء المفرد للحركات والحروف وان كانت فروعا للحركات
في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا ان الحروف اقوى لان كل حرف منها كحركتين فكرهوا ان يتسند المثنى والمجموع مع كونهما فرعين
للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي
هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى منها **قوله** وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل آه قيل هذا الوجه في غاية الضعف
والاقرب منه ان بقية المعرب بالحروف في الفرع والملحق به سبعة المثنى وكلا واثنان والجمع واولو وعشرون فجعلوا في مقابلة كل فرع
اصلا انتهى وفيه بحث لانه قد جاء في الملحق هذان وثنايان فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كانت هذي ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك
في ثنايان وذلك لان معنى ثنا لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى الثنى فالثنايان طرفا الحبل الثني لا الثنى في مجموع الحبل
لا في كل واحد من طرفيه وبهذا ظهر ان وجهه اقرب الى غاية الضعف من وجه الشارح قدس سره **قوله** لوجود اي وامكان العمل
بالمشابهة فيهما من بين الاسماء المشابهة للمثنى لوجود حرف صالح او وخصوا هذه الاسماء من بين الاسماء المشابهة للمثنى لوجود حرف
آه فالوجه على هذين التوجيهين هو المشابهة مع وجود حرف صالح فاندفع ما قيل فيه ان القرب والبعد والقريب والبعيد والاقرب
والابعد وسائر الاضافات كذلك مع ان ذلك في الفم غير ظاهر ولو لم يكن اللام في قوله لوجود حرف صالح لكان صالحا للاصلاح
ويحتمل ان يكون قوله ولوجود حرف صالح عطفا على قوله لانهم لما جعلوا فصار نكتة لجعل اعراب الاسماء الستة بالحروف على ان قوله
ولو لم يكن الى آخره يشير الى ان عبارة الشارح غير صالح للاصلاح وهو لغو اذ قد عرفت الاصلاح وقوله ويحتمل ان يكون آه بعيد
غاية البعد لا يلتفت اليه الذهن اصلا اذ المتبادر بل المتيقن انه عطف على قوله لمشابهتها فالعطف على قوله لانهم لما جعلوا يكون من
قبيل التعقيد اللفظي بل من قبيل الالغاز مع ما فيه من بقاء قوله لمشابهتها غير موجه بل غير مقيد وقوله على ان ذلك في الفم غير ظاهر لان
الاب كما يستلزم الابن والاخ يستلزم الاخ وذو يستلزم المتصاحبين كذلك الهن هو الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره يستلزم المنكر على صيغة اسم الفاعل
والفم يستلزم صاحب الفم بلا تفاوت لان كلها اضافيات **قوله** حرف صالح للاعراب في اواخرها فاستغنوا عن كلفة اجتلاب حروف
اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات الجلبية للاعراب
وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم يرد الى اصلها الا للاعراب فجعلوا الواو التي هي اصل فيها علم العمدة
ثم جعلت ياء والفا في الجر والنصب قال الشيخ الرضي والاقرب عندي ان اللام في الاربعة الاول والعين في الباقيين في حالة الرفع
علم العمدة والالف والياء في حالة النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها وجعل حركة ما قبلها من جنسها
للتخفيف وقال المصرح ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في الاربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون
من سنخ الكلمة فهي بدل لتفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت لتفيد التانيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبقى

ذو على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا كلامه وفيه نظر اي محذور يلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف كما في المثنى والمجموع اذ علامة التثنية والجمع من سنخ المثنى والمجموع انتهى قيل وللمصنف ان يقول ان علامة التثنية والجمع ليستا من حروف المباني بل من حروف المعاني انتهى اقول وفيه بحث لان كونهما من حروف المعاني ممنوع ولم لا يجوز ان يكون الدال مجموع الصيغة والنسبة اليهما لما ان تلك الدلالة تحصل عند الزيادة ولو سلم فكونهما من حروف المعاني لا ينافي كونهما من سنخ الكلمة على الاطلاق ثم كيف وياء التصغير والف الجمع والفاعل وواو المفعول نحو رجيل ومساجد وضارب ومضروب مع الحركات تدل على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول وكذا حروف المضارعة تدل على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل ايضا صرح به الرضي ومنع كونهما من سنخ الكلمة بديهي البطلان ولو سلم فكونهما من حروف المعاني ليس متفقا عليه بل مختلف فيه فيكفي له ان يقول اي محذور في جعل الاعراب من سنخ الكلمة كما جعل في المثنى والمجموع من سنخها ولو عند البعض ثم كون الاسماء الستة معربة بالحروف الثالث في الاقوال الثلث هو المشهور وفيها اقوال أخر فعند سيبويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما في امرأ وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقي الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واعترض عليه كيف خالفت الاربعة منها اعني محذوفة اللام اخواتها من يد ودم في رد اللام في الاضافة واي شيء الغرض من ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب وفيه ان الرد ليس قياسيا بل سماعيا فلا يطلب له التعليل والفرق بينها وبين يد ودم بل سمع هذه هكذا ويد ودم هكذا وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب بحركة الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في اللفظ فلا يجعل مثلها اعلالا ما للمعاني وقال المصنف ح ظاهر مذهب سيبويه ان لها اعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف وقال لانه قدر الحركة ثم قال في الواو وهي علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ايضا ضعيف على ما مر آنفا وقال الاخفش انها مزيدة للاعراب كالحركات ويشكل عليه بقاء المعرب وهو فوك وذو مال على حرف واحد ولا نظير له وقال الربعي انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحها كما في ما جل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها للاشباع وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك بضرورة الشعر ايضا يبقى فوك وذو مال على حرف وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب واما هي فاما لام او عين وعلى قوله لا يكون في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو في الفاعلية كالضمة وقال ابو علي انها حروف اعراب فيدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف اعراب يدور الاعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذلك ما اخترنا وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الا انها مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حمل المصرح كلام سيبويه **قوله** وهو كلا الفه بدل من الواو وعند سيبويه لابدال التاء منها في المؤنث كما في اخت وبنت ولم يبدل التاء من الياء الا في اثنين ومن الياء عند السيرافي لسماع الامالة فيه ولا يميلون اسما ثلاثيا على غير الا ما كان ذوات الياء اعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتاكيد ولا يؤكد المعنوي الا المعارف

فلا يضاف الى النكرة خلافا للكوفيين في النكرة المختصة صرح به صاحب المغني **قوله** وكذا كلتا على وزن فعلى والالف للتانيث

جعل اعرابا كاللام في كلا والتاء لم تمحض للتانيث فلذا جاز توسطها بل فيها رائحة منه لكونها بدلا من اللام ولذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب

بانى الوقف كما بنت واخت وعند الجرمي وزنه فعيل قال الرضي ولم يثبت في كلامهم والحاق التا بكلا سعنا فا الى مونث افصح من تجريده

والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو **قوله** الى

مضمر قال الرضي لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى تاكيدا له نحو جائني الرجلان كلاهما وجئنا كلانا وجئتما

كلاكما وان جاز ايضا ان تقول كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فلا يكون تاكيدا وكذا كلا كما جئتما وكلانا جئنا واذا كان في الاغلب

جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا فالاولى جعله موافقا لمتبوعه في الاعراب ثم طرد ذلك فيما وان لم يتبع المثنى المعرب نحو

جئنا كلانا واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اذ لا يقال جائني اخواك كلا اخويك هذا كلامه فظهر ان ما ذكره الفاضل الهندي

من قوله لانه اذا اضيف الى مضمر يكون تاكيد المثنى البتة ليس على ما ينبغي **قوله** وانما قيد بذلك اي بكونه مضافا الى مضمر ولم يطلقه

او لم يقل مضافا الى مظهر **قوله** اعرب بالحركات قال الرضي وكنانة يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى **قوله** لان آخره الف

يسقط لا دخل له في التقدير بل انما ذكر بيانا للواقع لانه لا يضاف الا الى المثنى المعرف باللام **قوله** واذا اضيف الى المضمر قال المص فيه

لغتان اقيسهما وهي اقلهما ان يجري مجرى المقصور في جميع الاحوال فاجريت مجرى عصا ورحى اذا اضيف الى الظاهر والاخرى وهو

اكثرهما ان يجري مجرى المثنى فيعرب بالحروف ووجهه انه لما اضيف الى مثنى ضمير متصل صار كانه كلمة واحدة فقوي امر التثنية فيها

لفظا ومعنى فاجريت مجرى المثنى في الاعراب وقال اكثر البصريين انه معرب تقديرا مطلقا وقلبت الفا في النصب

والجر تشبيها لها بالف لدى وعلى في لفظها ولزومها الاضافة ولم تقلب في الرفع الا ان لدى وعلى لا يقعان

في الرفع فتثبت على حالها وهو جيد الا ان ما ذكرنا اولى لقوة المناسبة المذكورة ولان قلب الالف في لدى وعلى خلاف

القياس هذا لفظه وقال الرضي كنانة يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى **قوله** فلذلك قيد آه الظاهر انه لا حاجة اليه كما قيل

لان قوله لان كلا الى آخره تعليل وتوجيه لقوله وانما قيد بذلك فلا وجه لتعليله ثانيا **قوله** وان كانت مفردة اذ المثنى ما لحق آخره مفرده

الف ونون ولم يثبت لها مفرد اثنين **قوله** يسمى اصطلاحا يعني جمع المذكر السالم في اصطلاح النحاة اسم للجميع بالواو والنون اعم من

ان يكون واحده مذكرا كمسلمون او لا كثلاثون وثبون وارضون وغير ذلك فلا حاجة الى حذف المضاف او المعطوف **قوله**

اي نظائرها يشير الى ان اطلاق الاخوان على ثلاثون وغيره من قبيل الاستعارة لعلاقة المشابهة **قوله** والاصح اطلاق عشرين

اي لثبت من اهل اللغة ويسمع منهم اطلاقه عليه كما سمع ان الاسود كان يطلق في الاصل على كل ما فيه سواد ثم غلبت على الحية

السوداء لكن لم يثبت منهم ذلك فعلم انه ليس بجمع فاندفع ما قيل لا يذهب عليك ان ما ذكره لا يفيد ان ثلاثين فما فوقها ليس جمعا

في الاصل غلبت على تلك العشرات تغليب العام على الخاص ثم قال وما يفيده هو ان يقال الاعداد ملتئمة من الاحاد حاصلة من

تكرارها لا من تكرار مراتب الاعداد فهذه الالفاظ كان اولى في انها لا واحد لها من لفظها انتهى اقول وفيه بحث لان كونها حاصلة

من الوحدات لا يمنع ان يكون واحد عشرين عشرة بمعنى عشرة وحدات فيكون عشرون عبارة عن ثلاثين وحدات واربعين

وغير ذلك ولا يلزم من ذلك تركيبها من المراتب اعلم ان ايراد اللام في مثل هذا التركيب اعني قوله والاصح كثير من تراكيب

المصنفين وكانهم اجروا الكلمة ان مجرى الا هكذا ذكر السيد قدس سره في حواشي شرح المفتاح **قوله** وايضا هذه الالفاظ والتسع لو كان عشرون واخواتها جمعا لكان جمعا بالواو والنون لو الجمع بالواو والنون لا يكون الا لعلم مذكر يعقل او لصفات العقلا وعشرة ونظائرها ليست كذلك وايضا لو كان جمعا لكان ينبغي ان لا يطلق عشرون واشباهها على فوق العشرة وايضا يسمع طلاقها على العشرة فما دونها على ما هو الاصل في جميع القلة **قوله** وفي آخرها حرف يصلح للاعراب فان قلت كيف يكون الالف والواو في الآخر مع كون النون بعدها قلت قال الرضي اما نون المثنى والمجموع فالذي يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة **قوله** فناسب ان يجعل ذلك الحرف الموجود في آخرها المجلوب قبل الاعراب علامة التثنية والجمع وفي المثل ثبت الجدار ثم النقش اعرابا فالكيفية المخصوصة في اعرابهما من جعل الالف والياء للمثنى والواو والياء للجمع تابعة لوجدان الحروف في آخرهما كذلك ووضعها على تلك الحروف فظهر انه ليس فيه توزيع اصلا فضلا عن ان يكون التوزيع مسببا عن رفع الالتباس وبقاء احدهما بلا اعراب **قوله** ولا جعل اعرابهما بالحروف ان اراد بالحروف الحروف التي وجدت في آخرهما ووضعت التثنية والجمع عليهما فقوله وكان حروف الاعراب ليس في ما ينبغي وان اراد الحروف المجلوبة للاعراب يصح قوله وكان لكن يخالف قوله وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب **قوله** ولا جعل اعرابهما الى قوله فوزعت لا يخلو عن خدشة لانه انما يتصور لو كان الحروف مجلوبة للاعراب بعد تمام التثنية وليس كذلك بل الحروف موجودة فيهما قبل الاعراب علامة لهما فجعل ذلك الحرف الموجود فيهما اعرابا كما يدل عليه قوله فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما وعلى هذا فلا معنى لقوله فلو جعل وقوله ولو خص لا يقال لعله يريد ذلك حال الوضع لانا نقول سوق الكلام ينافيه وايضا الاعراب لا يلاحظ حين الوضع بل انما يلاحظ بعد وضع الكلمة وتمامها قال الرضي وانما اعربا بهذا الاعراب المعين لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف لخفتها لقلة عدد المثنى والواو لثقلها لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع ثم ارادوا اعرابهما فان صوغ المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابهما فجعلوا الالف المثنى والمجموع والواو الجمع علامة الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين التي هي اولى بالقيام مقام الحركات سوى الياء للجر والنصب والجر اولى بها فقلبت الالف والواو ياء في الجر فاتبع النصب بالجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلة وترك فتح ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل الاعراب وكسر ما قبل الياء في الجمع للياء والفرق وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن الكسر وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى لخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارية للاعراب انتهى **قوله** فوزعت الظاهر ترك الفاء اذ المتعارف في جواب لما هو الفعل الماضي لفظا او معنى بدون الفاء **قوله** وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر قال الرضي الياء طارية للاعراب قال الفاضل الهندي قدس سره وجد في آخر كل منهما وضعا حرفان للدلالة على التثنية والجمع فاخرجا هما عن الترادف تخصيص كل منهما بمعنى وجعلنا اختلافهما اختلاف الاعراب والظاهر هو ما ذكره الفاضل لان تعريفهما يؤيد ما ذكره وما ذكره الشارح قدس سره يصح ان يحمل على كل منهما **قوله** ولكثرة التثنية لعدم تقييده اقيدا ولوجوده في الجمع بخلاف الجمع فانه مشروط بشرائط وغير موجود في التثنية **قوله** الذي اشير اليه فيما سبق يشير الى ان ما سبق من قوله لفظا او تقديرا التفصيل لاختلاف الآخر لاختلاف العوامل وان اللام في

قوله التقدير واللفظي للعد. **قوله** في الاسم المعرب الذي جعله موصولة مع ان الظاكونه موصوفة لكونه قائما مقام الجز بل جزا مع ما فيه من حسن الموافقة لما سبق لان الطريق الذي اختاره الشيخ قدس سره وهو حذف العائد على حذف المضافين يرجح كونه موصولة وذلك لان حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها بخلاف الصفة فانها ليست من ضروريات الموصوف ثم في الصفة احسن منه في خبر المبتدأ لا تحادها مع الموصوف جزء الجملة صرح به الرضي في بحث المبتدأ والخبر عند قوله فلا بد من عائد فظهر ان ما قيل اشار الى ترجيح جعل ما موصولة لمرجح التبادر في خبر المنع ثم انه لم يجعله مصدرية حسنة كما جعله الفاضل الهندي لئلا يفوت حسن الموافقة لقوله واللفظي فيما عداه **قوله** تعذر الاعراب فيه اعلم انه اختلف في حذف العائد المجرور من الصلة فمذهب سيبويه والاخفش جواز خلاف الجار والمجرور معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوزة تطالة الصلة ومع ذا المجوز فلا باس بحذفهما مع المجرور ربما ومذهب الكسائي الاتساع بان يحذف اولا حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت اي مررت به فالجاران متماثلان وكذا ما تعلقا بهما اي العاملان وربما يحذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي مررت به صرح به الرضي في بحث الموصول هذا وما في الشرح مبني على الاول من الثلثة لا على الثاني لمكان الاختلاف في كونه قياسا ولا على الثالث لفقدان شرطي جواز الحذف وهو تماثل العاملين **قوله** اذ لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة عدم قبوله للحركة اما باعتبار ذاته لكونه مبنيا على السكون كالالف المقصورة او بواسطة الغير كاشتغاله بحركة اما حركة المناسبة كغلامي او حركة الحكاية كما ابطا شرا ومن زيد بالضمة ومن زيدا بالفتحة ومن زيد بالكسرة في استعلام من قال جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد فذكر المثالين للاشارة الى التعميم وكذا ذكر المثالين في الاستثقال انما هو للاشارة الى ان الاستثقال على نوعين لانه اما ان يكون ثقل الحركة على الآخر اذ ثقل الضمة والكسرة على الياء الضعيف مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة تحسوس او ثقل حرف الاعراب باقترانه بالغير كمسلمي في ذا قد ثقل الواو والتي هي حرف الاعراب بسبب اقترانه بالياء وكذا جاء ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم ومسلمو القوم ورأيت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم اذ قد ثقل فيهما حرف الاعراب بواسطة التقاء الساكنين مستثقل لا متعذر يدل عليه وتوجه كلامهم وقد عدها العلامة التفتازاني في كتابه المسمى بالارشاد من المستثقل فعد في مثل صالحي القوم وصالحو القوم ورأيت صالحي القوم من المتعذر على ما في بعض كتب النحو ليس على ما ينبغي هذا وبالجملة ليس الغرض من ذكر الامثلة الاستيفاء حتى يقع كان عليه ان يذكر الحكي وما فيه التقاء الساكنين في بل الاشارة الى انها اربعة اقسام ولو سلم فالامثلة مستوفاة اذ قد ذكرت للاقسام الاربعة وان لم يذكر لقسم القسم الثاني من كل منها ولو سلم فعدم الذكر مع ان التقديري المتروك للتعذر او الاستثقال لا يبطل قوله واللفظي فيما عداه مع ان المراد ما عدا المتعذر والمستثقل كما زعم بعض الافاضل حيث قال ولما لم يعد في من التقديري بطل قوله واللفظي فيما عداه والجواب عنه بانه داخل في باب غلامي نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وهي فتح الياء بقي الاشكال في الاعلام الحكية هذا ما ذكره فانصف وانظر الى ما قال ولا تنظر الى من قال اذ الرجال تعرف بالحق لا الحق بالرجال **قوله** للمناسبة فيه اشارة الى ان هذه الكسرة لا يمكن جعلها للاعراب ايضا بعد دخول اللام والا لزم توارد المؤثرين اللفظيين على اثر واحد وهو ممتنع **قوله** امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى اذ احتمال الحرف الحركتين مختلفتين كانتا او متفقتين مستحيل ضرورة فمحصل الشرطية ان تلفظ الاعراب في هذا الاسم ولو في بعض الاحوال ممتنع

والذي فرع عليه قوله فاذهب اليه **قوله** استثقل ظهور الاعراب في لفظه ما تثقل الحركة الاعرابية على الآخر كقاض اوتثقل حرف

الاعراب كمسلمي نحوه **قوله** فانه يختص بالاعراب بالحركة نذا ان لم يجوز الحكاية في التثنية او جعل فيما جاءنا شاذا **قوله** وكسر ما قبل اليا

قال الرضي لما تمام ما شرعوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قرينة من الطرف والطرف محل التغير من ثم لم يكسر في نحو سُيّل ومُيّل وليست

اليا الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كاليا الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها ولذا قيل في جمع ابيض بيض

وفي فعلى من الطيب طوبى واما المدغمة في المتحركة فكانها متحركة لعسير ورتهامع المتحركة كحرف واحد فنحو سُيّل كقيام انتهى وبه ظهر ان ما ذكره

قدس سره في بحث الاضافة من قوله وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت يا ساكنة اوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها ليس على ما ينبغي و

كذا ما وقع في بعض الحواشي توجيها لوجوب التغيير من قوله لان اليا الساكنة اذا كانت قبلها ضمة تقلب واوا الا ان اراد الكل

فمسلم والا فلا فيتقض دليلا وكذا ما قال بعض فضلاء الهرات لما تقرر من قاعدتهم ان اليا اذا كانت ساكنة والضم ما قبلها تقلب اوا

قوله يعني فيما عدا ما ذكر يشير الى ان الافراد مبني على التاويل والا فالواجب التثنية اذ المراد كلا المعطوفين قال الرضي ما الا لكن بل

وام واو واما فمطابقة الضمير لما وتركها موكد لان الى قصد المتكلم فان قصدت احدهما وجب افراد الضمير نحو زيدا وعمرو اتاك وان قصدت

بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيدا وعمرو جاءني وقد جاءتهما واكرمتهما وهذا الجواهرا وعرض وهما ثمان قال الله تعالى ان يكن غنيا

او فقيرا فالله اولى بهما انتهى فظهر ان ما ذكره القاضي في تفسيره من قوله والضمير في بهما الى ما دل عليه المذكور وهو جنسا الغني والفقير لا

اليه الا لوحد ليس على ما ينبغي لانه ان اراد انه يجب الافراد مطلقا فمم وان اراد عند قصد احدهما فهو مسلم لكن المراد في الآية الكريمة

كلاهما فالتاويل الذي ارتكبه مما لا مساغ له فما اعلى ان يكون ضروريا والتي . . . في بعض الحواشي قوله ما ذكر يشير بانه يحتاج

في افراد ضميرها عداه مع رجوعه الى المتعدد الى تاويل المتعدد بما ذكر وكان لا حاجة الى هذا التاويل لان المتعدد اذا ذكر بالعطف بكلمة

يجب افراد الضمير لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى المجموع انتهى ليس بشيء فتامل **قوله** اشارة الى ان باجتماعهما يشير الى ان الموثرمجموع

العلتين لا كل واحد منهما **قوله** واستجماع شرائطها دفع لما قيل تعريف المصنف غير مانع لانه يصدق على نوح وهند ومسلمات حلاء مافيه

اللام والاضافة وفيه علتان من تسع مع انها منصرفات وحاصل الدفع انه ليس المراد بالعلتين مطلق العلتين بل علتان

مستجمعتان للشرائط ومن الشرائط ان لا يوجد فيهما معارض وفيما ذكر يوجب معارض اما في الاولين فخفة السكون

المعارض لاحد السببين واما في الثالث فعدم تمحض التا للتانيث ولذا لا تقلب في الوقف ها واختصاصها بجمع المونث يا في التذكير

تا اخرى او رعاية اصل المنقول عنه واما في الرابع فدخول اللام والاضافة الموجب لضعف المشابهة مع الفعل وفيه انه يشكل ايضا

هند اذ لو كان الامر على ما ذكر لكان منصرفا البتة وكان تحرك الاوسط والزيادة شرط تحقق تاثير التانيث المعنوي لا شرط تحتمه ويكون

مذهب التفصيل فيما فيه اللام والاضافة انسب بما عرف به المصو غير المنصرف على ما حكم به الش قدس سره اذ الانسب على ذلك التقدير

مذهب الانصراف وذلك لان مذهب انما يكون انسب على تقدير الاطلاق كما قال الرضي ما فيه اللام او الاضافة مما فيه علتان من

تسع غير منصرف على ما حد المص لكنه منتقض بصرف هند وايضا رعاية التناسب في سلاسل اليهم معارض فينبغي ان يكون منصرفا على

قياس ما ذكر الا ان يقال انه ليس بقوي قوة المذكورات فكانه ليس بمعارض كما يشير اليه قول الش قدس سره فيما بعد اي جعله في حكم المنصرف

آه **قوله** من علل تسع قيل او من تسع علل قيل ولا يجوز ان يكون التقدير من تسع علل لانه لم يوجد شرط حذف المضاف اليه انتهى

قوله والنون معناه ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة الف زيادة من قبلها ومعنى قوله زيادة من قبلها ان الالف متقدم
على النون وسابق عليه في وصف الزيادة وهو يستلزم كون النون ايضا زائدة ومسبوقا والالف سابقا عليه في هذا الوصف
قوله وقوله مبتدأ وهذا القول تقريب بيان له وقوله يعني خبر المبتدأ فان قلت كيف يصح كونه خبرا ولا رابطة فيه والجملة اذا وقع
خبرا لا بد فيه من الرابطة قلت تقديره يعني به او هو ما دل بالفحوى وقوله مفسر بان ذكر العلل آه قوله وقال بعضهم اثنان احدهما
الحكاية في وزن الفعل مع العلمية كيزيد وشكر فان امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية الفعلية يعني كما لم يدخل عليهما الكسرة والتنوين
قبل نقلهما من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليهما بعد النقل وفيه انه لا يتناول نحو احمر وافضل علما الا ان يعتبر الاول اصلا ثم
جعل علما بالعين بمنقول ويعتبر في الاول الحكاية من الفعل وفي الثاني منه وثانيهما التركيب في البواقي ولا يخفى ان اعتباره فيهما
بارد قوله قال بعضهم احد عشر التسعة المذكورة والف شابه الف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في آخر الاسم اذا كان
علما سواء كانت للالحاق كارطى او لا كقبعثرى قال الرضي واذا عد الالف والنون سببا لمشابهة الف التانيث بالامتناع عن
التاء فعد الالف المقصورة الممتنعة من التاء اولى لمشابهتها لفظا وامتناعا من التاء واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية
بالف التانيث الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع شيئين احدهما ضعف ما يشبه الف
الالحاق الممدودة اذ ليس الهمزة في نحو حمراء في باب التانيث لكون الهمزة في الاصل الفا دون الالف في نحو سكرى والثاني كون همزة
الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران لمشابهة الف التانيث الممدودة لان النون ليست
في مقام حرف اصلي والف الالحاق المقصورة وان كانت في مقابلة الحرف الاصلي لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية اي الالف
المقصورة لا المنقلبة عن علامة التانيث ومراعاة الاصل في نحو احمر قال تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة اما كونه
صوابا بالقياس الى الثاني فقط لان اعتبار الحكاية فيه لا يخلو من خدشة كما عرفت وكذا التركيب لان المعنى منه التركيب من الكلمتين
لا ما تكلفوا من تركيب العجمة مع العلمية او نكرها في العربي او العجمي وتركيب العدل في نحو عمر لانه بمنزلة علتين تقديرا لان العدل
وقصد التسمية بعامر معدول عنه خوف اللبس مثله عمر وفي نحو ثلاث فانه بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة جمعين الى غير ذلك
واما بالنسبة الى الثالث فلان مراعاة الاصل داخل في الوصف فلا وجه لعده على حدة وان الالف المقصورة التي للالحاق
وان كانت مشابهة بالف التانيث صورة وامتناعا لكنه في مقابلة الحرف الاصلي فلم يعتبر فالمعتبر هو الزائد الذي لم يكن في مقابلة
الحرف الاصلي اصلا و لم يقبل التاء وقيل لان مشابه الشيء داخل في الشيء وفيه ان الالف والنون كذلك فلم عد على حدة قوله وفي
ايراد زينب مثالا للمعنوية دون احمد وغيره بعد طلحة على مقتضى الترتيب في البيتين اشارة الى ان التانيث الذي هو سبب منع الصرف
قسمان لفظي ومعنوي قوله من حيث استماله انما قيد به لان عدم دخول الكسرة والتنوين ليس مترتبا على غير المنصرف الا من جهة
قوله ان لا كسرة فيه تقدير لخبر لا والجملة خبر للمبتدأ وخلت عن الضمير لكونها في تاويل المفرد وتفسير المبتدأ قوله وهو الجر والتنوين دون
سائر ما يختص بالاسم لان الاسم المعرب فلا يخلو عن التنوين والجر فاعتبر المنع ليظهر اثر الشبه في عامة الاسماء ثم منع الجر قصدي عند بعض
تبعي عند الاكثرين قال الرضي وهو الاقرب وذلك لان الكسر يعود في حال الضرورة مع التنوين مع انه لا حاجة داعية الى اعادة
الكسرة اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب

الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا للمنع الصرف كالوقف واللام والاضافة فاراده والنص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل فحذفوا معه صورة الكسر التي لا يدخل الفعل **قوله** لان العدل اي كون الاسم معدولا فرع المعدول عنه اذ لا يتصور اعتباره بدونه كما ان الاسم المعدول فرع له **قوله** لانك تقول قايم ثم قائمة يعني المزيد فرع المجرد والمذكر ما ليس فيه علامة التانيث والمونث ما فيه ذلك فاعتباره فرع اعتبار المذكر وهو المعني بالفرعية **قوله** لانك تقول رجل ثم الرجل يعني الحاجة الى التعريف انما هو اذا لم يحصل الغرض من التنكير فاعتبار التعريف فرع اعتبار التنكير والنكرة ما ليس فيه اداة التعريف **قوله** والالف والنون فرع ما زيدتا عليه هذه الفرعية معتبرة عند الكوفية اما عند البصرية فمافرع الفي التانيث في التاثير فالوجه ذكر الفرعية المعتبرة عند البصرية او ذكر الفرعيتين على المذهبين كما قال الرضي والالف والنون فرع الفي التانيث كما يجيء بعد او فرع ما زيدتا عليه واما ذكر الفرعية على مذهب الكوفية وترك ما هو المعتبر عند البصرية فلا وجه له **قوله** ويجوز صرفه للضرورة قال الرضي ولا يعرف ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة وقال شارح اللباب يستثنى ما في آخره الف التانيث المقصورة كحبلى فانه لا يجوز صرفه اذ لا ضرورة تلجئه الى صرفه لانه اذا صرف ادخل عليه التنوين ويسقط الالف فيودي الى الاتيان بحرف ساكن وحذف حرف ساكن ولا ضرورة تلجئ اليه انتهى وفي الوجيز وقيل يجوز انتهى اقول قوله ولا ضرورة تلجئ اليه تم كيف ويحتمل ان يكون القافية النون الساكن او النون الموصول وفي الصورتين الضرورة تلجئه وبالجملة الحكم بعدم الجواز مطلقا على المقصورة غير مستقيم **قوله** اي لا يمتنع يشير الى ان ليس المراد من الجواز الامكان الخاص ولا الامكان العام المقيد بجانب العدم حتى يقابل الوجوب بل المراد منه الامكان العام المقيد بجانب الوجود فيشمل الوجوب **قوله** لا يلزم خلو الاسم عنهما ان اريد الخلو عن مطلق العلتين فلا كلام فيه وان اريد عن المستجمعين للشرائط فعدم الخلو عنهما على تقدير ادخال الكسرة والتنوين للتناسب تم كيف والتناسب معارض **قوله** انكسار بحره يعني بالانكسار تغيير المرخي مثله في اصول بحر من البحور او في اصول بحر خاص وان جاء مثله في اصول آخر كالبيت الاول فان بحره كامل واصله متفاعلن ست مرات فلو لم ينون مصائب لصار كفوفا والكف لم يجئ في اصوله يخرج عن الوزن وان جاء الكف في مفاعيلن كالبيت الثاني فان بحره طويل واصله فعولن مفاعيلن اربع مرات فلو حذف التنوين من انا لم يخرج عن الوزن اذ الكف جاء في مفاعيلن الواقع في الطويل لا يخرج عن السلاسة والدليل على ان الصدر والعروض والابتداء والحشو معتبر في الاول سلامة الحشو من المصراع الاول والضرب **قوله** ان ذكره بالفتح للتعليل بتقدير اللام وبالكسر للتحقيق لتقدم ما يلوح بالخبر فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب وقيل ان ذكره بالفتح والكسر للتعليل قال السيد السند قدس سره في شرح المفتاح لا دلالة لها على السببية الا عند قوم من الاصوليين لما اشتبه عليهم المكسورة الدالة على التحقيق فقط بالمفتوحة المقدرة باللام الدالة على التعليل وقال في حواشيه ذكر قوم من اصحاب اصول الفقه ان كلمة ان المكسورة تدل على السببية ورد عليهم آخرون بان الدال على السببية هي المفتوحة المقدرة باللام دون المكسورة واما قوله عليه الصلوة والسلام فانه نجسة بالياء وقوله فانهم يحشرون واوداجهم تشخب دما فليس للاولين فيهما حجة بل السببية ههنا مستفادة من الفاء انتهى لكن قال العلامة التفتازاني في المطول قال الشيخ عبد القاهر ان في وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم واشباهه لتصحيح الكلام السابق والاحتياج له وبيان وجه الفائدة فيه يغني عنا الفاء انتهى **قوله** عن الزحاف

اى الذى يخرج الشعر عن السلاسة بقرينة الفا **قوله** ليس بضرورة ح لعدم اخراجه الشعر عن الوزن بل عن السلاسة **قوله**
من بعض الزحافات اى الذى يخرج الشعر عن السلاسة وعلى هذا فالاولى عنه او ترك البعض **قوله** عند الشعرا فخروج البيت
عندهم عن السلاسة بمنزلة الخروج من الوزن **قوله** فاتعدد تكرر فيه يشير بالفا السببية الى ان التكرر سبب عن كون الجمع بالفا
صيغة منتهى الجموع فوجه اعتبار صيغة منتهى الجموع ان تكرار الجمعية الذى هو سبب قيام الجمع مقام السببين عند المص رح تحقق
فيها حقيقة فى البعض وحكما فى بعض آخر فما قال الرضى فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير ليس على ما ينبغى وقال بعضهم انما قوى
حتى قام مقام سببين لكونه نهاية جمع التكسير اى يجمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمى بالاقصى والاكثر وعلى
ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته كونه لا نظير له فى الاحاد العربية قال الرضى واما نحو اكلب اجال فانهما وان لم يات
لهما نظير فى الاحاد الا ان كونهما جمعى قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه فت فى عضد جمعيتهما **قوله** وهو الفا
التانيث من حيث هما الفا التانيث فالعلة فى الحقيقة هو التانيث بالالف اى كون الاسم مؤنثا بالالف ممدودة كانت
او مقصورة الا انه قدم الالف اشعارا بكمال سببية فكانه العلة **قوله** المقصورة اى الالف المقصورة فعلامة التانيث
فى حبلى هو الالف والممدودة اى الالف الممدودة مقتضى السياق ان يكون الالف فى حمرا للتانيث مع انه ليس كذلك اذ علامة
التانيث هو الهمزة المنقلبة عن الالف لا الالف والجواب ان الهمزة لما كانت همزة صورة والفا حقيقة قيل علامة التانيث
هو الالف الممدودة اى بالالف التى هو سبب المد تنبيها على ما هو الاصل والحقيقة فان قلت الالف اسم الهمزة واما اسم الالف
فلا على ما صرح به الرضى فى بحث الاعراب حيث قال لا اسم للساكنة فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام
المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعنى الهمزة واما الالف فهو اسم للهمزة فكيف يصح قولك الف
حقيقة قلت لا شك فى اطلاق الالف على الساكنة والمتحركة كما اطلقه الرضى ايض فاما ان يكون ما ذكره بحسب اللغة والاطلاق
بحسب الاستعمال ويكون هذا الاطلاق ايض بحسب اللغة كما قال الجوهرى الالف نوعان لينة ومتحركة واللينة يسمى الفا والمتحركة يسمى
همزة واما ارادة الهمزة من الممدودة فى عبارة المص قدس سره فبعيد لانه يخالف قوله المقصورة **قوله** اى كل واحدة منهما دفع
لما يتوهم من لفظ التثنية ان الثانى مجموع الالفين **قوله** مصدر بمعنى المفعول لما نوقش بان العدل بمعنى الصرف والاخراج
وهو صفة للمتكلم فكيف يحمل عليه ما هو صفة الاسم اجاب بان المصدر الصريح كما يكون للفاعل يكون للمفعول ايض كما يشهد به موارد
الاستعمال والوقوع فى كلام الفحول من العلماء واستلزام ذلك كون المصدر الضمنى ايض كذلك تم ولم لا يجوز ان يكون الصيغة
لا يناسبه صيغة فعله على ما هو الظ فاندفع ما قيل كون المصدر موضوعا للمعنيين لا بد له من دليل بل يكاد يرده ما ذكره المص رح
فى تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضُرِبَ زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل على
ان ضرب زيد تدل على وقوع شئ على زيد لا على قيام شئ بزيد فلو كان للضرب معنيان لكان ضرب زيد دالا على قيام
المبنى للمفعول بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف دال على قيام المبنى للفاعل فلا يكون خارجا لقوله على طريقة قيامه
به ولو سلمنا انه ليس بموضوع له قلنا انه مجاز فيه مجازا مشهور الشهرة كونه مبناه فيما بين العلما **قوله** اى كونه مخرجا ان قيل
يصدق على كونه مخرجا كونه خارجا اذ قد يوجد فى ضمن الاخراج الخروج فلا حاجة الى التاويل الذى ذكره بل لا يجوز لان

الخروج لازم فكيف يأول بالمعدول قلنا ما ذكره ليس تأويلا بل بيان لحاصل المعنى اشعارا بان العدل لا بد فيه من اعتبار الاخراج **قوله** يقتضى الاصل والقاعدة الصواب تركه لانه يشعر بان دليل غير منع الصرف على وجود الاصل فى العدل التقديرى مع انه ليس كذلك كما اشار الشارح قدس الله سره بقوله ففى بعض تلك الامثلة يوجد آه وقوله كون الداعى الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير وقوله ولم يكن فيها دليل على وجوده غير منع الصرف ثم الظاهر من العبارة كما لا يخفى ان القاعدة المقتضية مقدمة على الاخراج فاندفع ما قيل الا ان يقال لا تقتضى ضرورة منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول حكم بانه سمى باسم الفاعل من العبارة فهو اسم فاعل من العبارة خرج من صيغته التى هى على مقتضى القاعدة وهى عامر وما ذكره السيد السند فى حواشى المتوسط من قوله خروج الاسم عن صيغته التى كان اصله ان يكون على تلك الصيغة حسن وان كان لا يخلو عن شىء **قوله** خرجت المشتقات اذ لا يقال فيها ان الضرب مثلا صيغته ضارب فليس ثمه خروج الاسم من صيغته الى صيغة بل اخذ صيغة من صيغة بخلاف العدل حيث يقال فيه ان صيغة المعدول عنه صيغة المعدول لقاعدة تقتضى ذلك فيقال ان ثلث مثلا صيغته ثلثة ثلثة لدليل يقتضيه وكذلك فى جميع امثلة العدل التحقيقى وكما ان ثلث وصف فكذلك المكرر لم يستعمل الا وصفا صرح به السيد السند قدس سره فى حواشى المتوسط والاستعمال بلا قرينة دليل الوضع فاندفع ما قيل فيه ان صيغة الاسم ان كان بمعنى صورة تعرض لحروفه الاصول فهيئة الضرب هيئة الضارب وان كان بمعنى ما تعرض المادة فى وضعه لمعناه فهيئة ثلثة ثلثة ليست هيئة ثلث لان ما وضع له ثلثة ثلثة نفس العدد وما وضع له ثلث الموصوف به ولو سلم فمعنى صيغة الاسم انما صيغته تقتضى الاصل والقاعدة ان تكون موضوعة لمعناه لا انها موضوعة له **قوله** ان يكون المادة باقية ان اريد بقاء المادة ان يكون شخصها باقية فمثل المقام والمختار مما ابدل فيه حرف من حروف المادة بحرف آخر ليس المادة فيه باقية فهو خارج بقوله ان يكون المادة باقية فنسبة خروجه الى قوله ولا يعد آه كما وقع من المحشى الاول ليس على ما ينبغى وان اريد بقاء المادة اعم من ان باقية بشخصها او بقيام البدل مقامها فنحو مقام ومختار خارجة بقوله ولا يعد لا بقوله ان يكون المادة باقية فنسبة خروجه الى قوله ولا يعد آه كما وقع من المحشى رح الاول ليس على ما ينبغى وان اريد بقاء المادة اعم من ان باقية بشخصها او بقيام البدل مقامها فنحو مقام ومختار خارجة بقوله ولا يعد لا بقوله ان يكون المادة باقية كما ذهب اليه بعض الافاضل **قوله** وحيث لم يستعمل لواحد منهما علم انه معدول استعمل الشارح حيث للشرطية مع انه لم يجئ للشرط بغير ما الا قليلا ويمكن ان يقال حيث للزمان ظرف لقوله علم **قوله** ولا يعد ان يعتبر ان قلت يخرج بهذا القيد جميع ما خرج بالثانى من محذوف الاول والاوسط والآخر وما الحق به كالمدغمات فالاولى اعتباره دون الثانى فلم اعتبره الشارح قدس سره قلنا لانه ظاهر متبادر وهذا القيد ليس بمتبادر ولا ظاهر فالمصار اليه الا لضرورة واظهار الفائدة اخرى وهى ان المادة تكون باقية فى المعدولات هذا وقوله وان خروجه عطف على وان المتبادر فجملة داخلة فى حيز التبادر على ما فى بعض الحواشى وهم **قوله** فان الظاهر سند للمنع والاصل كيف وان الظاهر وعلى هذا فالاولى الواو دون الفاء **قوله** الى ارتكاب تلك التكلفات فان قلت ما ذكره ظاهر كما يشير اليه قوله ولا يخفى مع التبادر فى البعض وحمل الالفاظ مطلقا على الظاهر والمتبادر واجب خصوصا فى التعريفات فكيف يكون تكلفا قلنا القول بالظهور والتبادر بلا ثبت عليه تكلف ويحتمل ان يكون المراد من قوله لا يخفى ينبغى ان لا يبقى خفيا بعد التنبيه وان كان خفيا

في نفسه على ان البعض المغني عن احد الاولين بل عن كليهما لما كان تكلفا لكونه غير ظا ولا متبادر عد الجميع تكلفا **قوله** لانهم تنبهوا الشهود ان العدل التحقيقي معتبر لا يقتضي اعتبار الاخراج من غير منع الصرف اذ انهم جعلت الامثلة غير منصرفة للعدل بسبب آخر والشارح قد نفى ذلك وقال العدل التحقيقي ايضا اعتبر لمنع الصرف بعد التتبع في كلام العرب ووجدان الامثلة التي اعتبر فيها العدل التحقيقي غير منصرفة مع انه لم يوجد فيها غير سبب واحد فالنظر في التتبع ان كان اولا في اعراب الكلمة وبنائها فالحق ما ذكره الشارح قدس سره وان كان اولا في معرفة الاصل وغيره فالحق ما هو المشهور لان الدلائل على وجود الاصل تدل على اعتبار الاخراج ايضا كما لا يخفى لمتامل فيها واما اثبات مجرد كون الدلائل دالة على اعتبار الاخراج ايضا فلا يسمن ولا يغني من جوع وكذا ارادة الخروج عما هو القياس عن الخروج المحقق حيث لا يصلح توجيها للمشهور اذ لا يستلزم كون الحكم بالعدل التحقيقي لغير المنع على ما هو المشهور اذ تتبع النحاة اولا في صرف امثلة التحقيقي وعدم صرفها على ما ذكره الشارح قدس سره وعلى هذا الدليل على وجود الاصل وان دل على اعتبار الاخراج كما يدل عليه قوله وحيث لم يستعمل لواحد منها علم انه معدول الا انه لا يثبت ما هو المشهور وهو كون الحكم بالتحقيقي لغير المنع فكانه لا يدل فصح قوله فلا دليل عليه الا منع الصرف ثم قوله فجعلوه غير منصرف للاشعار بان جعل ما وراء عمر غير منصرف ليس متفرعا على تنبيه العدل بل الامر بالعكس فاندفع ما قيل الاولى تركه لانه مشترك بينه وبين جميع الاسباب ولا محض كون الحكم بعلية العدل للضرورة بالعدل **قوله** فوجوده محقق بلا شك الشك عبارة عن تساوي الطرفين فنفيه كما يصدق مع اليقين يصدق مع الظن الذي هو طرف راجح فاندفع ما قيل انت تعلم ان وجدان دليل غير منع الصرف على وجود اصل المعدول عنه لا يستلزم تحقق وجوده بلا شك لجواز كون مقدماته ظنية **قوله** في بعضها لا دليل غير منع الصرف غير ايثاره بالذات بقرينة المقابلة فاندفع ما قيل فيه نظر لجواز كون مجموع وجدان عمر غير منصرف في كلامهم وعدم السبب فيه غير العلمية ووجوب اعتبار سبب آخر فيه وعدم وجدان صلاحية اعتبار غير العدل دليلا على وجود اصل للمعدول ولا شك ان هذا المجموع غير منع الصرف فكيف يصح قوله وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف لان هذا المجموع عين منع الصرف مستتبعاته لا مقابله **قوله** واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل الخ فلا يصلح سببا لانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري كما ظن في المشهور لانه مفروض مقدر فاندفع ما قيل اذا اعتبار الاخراج امر محقق لا مقدر فلا يصلح الانقسام الى ايجاب الاعتبار **قوله** الى رباع ومربع في المنهل هذا هو الصحيح ونص عليه البخاري في الجامع الصحيح في كتاب التفسير وقال السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط قال المص في شرحه ولم يقع فيما عداه الى التسعة اولا يقع فيه خلاف اصحها انه لم يثبت وقد نص البخاري في صحيحه على ذلك وقال الرضي وقد جاء فعال من عشرة في قول الكميت والمبرد والكوفيون يقيسون عليهما الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس مع السماع مفقود بل المستعمل على وزن فعال من احد الى عشرة مع ياء النسبة نحو خماسي وسباعي وثماني وتساعي وقال البعض افاضل الكجرات قال الشيخ ابو حيان الصحيح ان البنائين مسموعان من واحد الى عشرة وحكى البنائين ابو عمرو والشيباني وحكى ابو حاتم وابن السكيت من احاد الى عشار انتهى وقد جاء سداس في قول الحادام سداس احاد فما قيل تركه والصواب جعلهما الصواب مجيء عشار ومشعر ليس على ما ينبغي **قوله** لان معناه في الاصل اشد تاخرا وكل فعل معناه الزيادة فهو افعل التفضيل فآخر اسم التفضيل واحتمال المجاز والمبالغة يدفع بالاصل ويكون التبادر من المعنى الحقيقي وان افعل ليس من صيغ المبالغة والاولى ما ذكره الرضي حيث قال وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون واواخر واخرى اخريان اخريات واخر مثل الافضل الافضلان الافضلون

الافاضل والفضلى والفضليان والفضليات والفضل بمعنى آخر في الاصل اشد تاخرا وكان في الاصل معنى نحو جاني زيد ورجل آخر رجل اشد تاخرا من زيد في معنى من المعاني قوله ثم نقل الى معنى غير بمعنى رجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور او لا فلا يقال جاني زيد وحمار آخر ولا امراة اخرى هذا كلام الرضي وحيث لم يستعمل بواحد منهما علم انه معدول والا لكان شاذا او لكان له استعمال آخر غير المذكور ولا شك ان كليهما منتف فثبت انه مخرج فدليل وجود الاصل قد دل على اعتبار الاخراج الا ان دلالته لا لم يثبت ما هو المشهور صار كانه ليست بدلالة على ما عرفت فاندفع ما قيل قد كسر بهذا الكلام ما قرر آنفا من ان المعدولية يعلم من عدم انصرافهما ووجود الاصل من الادلة قوله وانما لم يذهبا قيل هذا الوجه ضعيف لان قائلهم عدم في تقدير الاضافة في الكلام لان فرضها في الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه ان جاني الرجل والرجل الآخر وجاني رجل ورجل آخر لو فرض للتفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولا ولا يتصور التفضيل على ما ذكر اولا بالاضافة اذ ليس المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين انتهى وقيل يمكن ان يقال ان قاعدتهم في فرض الاضافة في الاصل في ذلك انهم قالوا ان في مثل اذا لم ينو المضاف اليه يكون معربا كقول الشاعر فساغ الى الشراب آه مع انه كان اصله الاضافة لان الكلام في الظروف المقطوعة عن الاضافة وان ما ذكره من الدليل مبني على ان الاستعمال في الاصل هكذا وهو في خبر المنع اذ يجوز ان يتغير الاستعمال الذي كان في حين التفضيل لان التفضيل قد انمحى بالكلية وصار اللفظ لمعنى غير انتهى اقول مقصود المجيب ان قاعدتهم من بنا لفظا او اتيان التنوين فيه او اضافته اخرى انما يكون اذا كان المضاف اليه مقدرا في نظم الكلام اما اللفظ الذي ليس له مضاف اليه مقدرا في نظم الكلام كآخر بل الاضافة في المعدول عنه فلا يجري القاعدة فيه وما ذكره المجيب اولا لا يثبت انتفاء المعترض لانه ان اراد ان التنوين يؤتى فيه عوضا عن المضاف اليه وان لم يكن مرادا فهو خلاف الواقع كما يدل عليه كلام الرضي في بحث الظروف وان اراد معنى آخر فلا بد من تصويره حتى يتكلم عليه وكذا ما ذكره ثانيا لا يفي بالمثبت لان انمحاء معنى التفضيل لا يستلزم تغيير الاستعمال المذكور وانما كان كذلك لو كان الاستعمال مختصا بالمعنى التفضيلي او منافيا للمعنى الثاني وليس الامر كذلك قوله لانها توجب التنوين قال الرضي ولمانع ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في ان اخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع عريها من تلك الوجوه والاولى ان يقال في امتناع كون آخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا انتهى قوله وان كانت اسما قال ابو علي والحق ان جمعا اسم لا صفة قال الرضي ويرد عليه ان معناه لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه اذن على جمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجيء في باب الجمع انتهى وقيل ولك ان تقول انه علم جنس انتهى وفيه بحث اذ الشرط كون الاسم علما لمذكر عاقل لا كونه علما مطلقا قوله فاصلها يعني لما كان جمع بضم الفاء وفتح العين غير قياس في اجمع جمعا اسما وصفة فاصله ما يجمع بضم الفاء وسكون العين او غيره مما هو قياس فيه من جماعى او جمعاوات ولا يخفى ان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فلا ضير في كون التكسير معدولا عن السلامة فاندفع ما قيل لا يخفى ان القياس في جمع التكسير الذي هو جمع ليس جمعاوات فلا يحتمل ان يكون معدولا عنها قوله والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما في الرضي قال المصنف فيه وفي اجمع مع العدل الوصف الاصلي وان صار اسما بالغلبة في التاكيد فهما عنده كاسود وارقم وهذا قريب لكن بقي الكلام في ان اجمع في الاصل

من ابنية الصفات هو امن باب احمر حمراء ام من باب الافضل والفضلى ولا يجوز ان يكون من باب احمر لمجيئه على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغلبة افاعل فافعلون لا يجوز فيه لا قبل الغلبة ولا بعدها اذ لم يقم افعل فعلاء لا يجئ في الاغلب الا في الالوان والحلي والاولى ان يقال انه في الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قرأت الكتاب اجمع انه اتم جمعا في قرأتي من كل شئ ثم جعل بمعنى جميعه وانمحى عنه معنى التفضيل فعدل عن لوازم افعل التفضيل ويرد على جعل اجمع من باب الافضل ان مؤنثه جمعاء وجمعه جمع كاخرى والجواب انه لما انمحى عنه معنى التفضيل جاز ان يغير بعض احكامه عما هو قياسه ولما بقي فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذي هو على افعل وهو صفة فجاز جمعا كحمر او اذا جاز لك ان تقول حسنا وخشنا وعليا مع ان مذكراتها حسن وخشن وعال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعل انتهى **قوله** ولما بقي فيه معنى الصفة اذ لا يخرج الوصف العام بالغلبة عن معنى الوصفية وكيف يخرج ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام اي لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا يتبع الموصوف لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ هذا ما ذكره الرضي وليس المراد انه بقي وصفا عاما بقرينة قوله وهذا قريب لكن بقي وقوله ثم جعل بمعنى جميعه وانمحى عنه ولما انمحى عنه اذ الانمحاء بسبب الغلبة فلا يتصور في المتفرع عليه كونه بطريق العموم فظهر ان اجمع كاحمر لفظا ومعنى فاندفع ما قيل وفيه بحث لانه قد صار اسما صريحا بالمص فلا يكون في حكم احمر معنى ثم قوله والآخر الصفة الاصلية اختيار من الشارح لما هو المختار عند المص حيث فاندفع ما قيل كلام الشارح لا يخلو عن ضعف اذ مع احتمال كونه اسما حقيقة لا يكون فيه السبب الصفة الاصلية **قوله** وعلى ما ذكرنا في دليل وجود الاصل في اخر وجمع من قوله حيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول وقوله فاذا اعتبر اجزاء آه لا يرد على الدليل نقض اورده الفاضل الهندي بالمجموع الشاذة وقوله والاعتبارات الشاذة دفع لنقض ما اورده الفاضل الهندي على التعريف وعلى هذا فلا تكرار كما قيل فاندفع ما قيل الاولى ان يذكر هذا الكلام قبل تقسيم العدل الى التحقيقي والتقديري ذيل التحقيقي الذي ذكره بقوله واعلم انا نعلم **قوله** فلا تستدعي في هذه الجملة جواب لو لكن المتعارف في الجواب هو الماضي مثبتا كان او منفيا مع اللام او بدونه ولا يجئ جوابها جملة اسمية والزمخشري يجوز وقوع الاسمية جوابها كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وعند غيره جواب لو محذوف والاسمية جواب القسم صرح به الرضي وبالجملة وقوع الاسمية بالفاء جوابا لما ندر بل غير معلوم ولعل الشارح قدس سره اطلع على ذلك **قوله** لما وجدا غير منصرفين الى قوله اعتبر فيهما العدل والا فانتفاء الاسباب صرفهما وعدم اعتبار العدل وذلك لان فعل الذي هو علم ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كتثنية لثبوت قاثم وعدم قثم قبل العلمية محكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسي فقلنا هو علم مرتجل غير منقول عن شئ وهو معدول وانما حملناه على كونه معدولا ولم يجز ان يكون مرتجلا غير معدول لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا الى تقدير العدل فكل فعل علم جامع للشرطين يحتمل كونه في كلامهم منصرفا وغير منصرف فعلينا ان نقدر العدل فيه ونمنعه عن الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب اما ان وجدنا جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلا تقدير العدل فيه وان احتمل احد الشرطين وذلك بان لا يجئ له فاعل قبل العلمية واما فعل فهو منصرف لو جاء مثل ذلك في كلامهم ولا يعرف له مثال وكذا ان جاء له فاعل

قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضا قبلها كحطم وخشع عليين لجواز نقله عن فعل جنسا وان لايكون معدولا عن فاعل ولاسيما ان تعمل في الاعلام اكثر واغلب من العدل وان اختل الشرطان فلا كلام في كونه منصرفا لو اتفق مجيئه عمر وزفر كما جاء لها فاعل قبل العلمية جاء فعل ايضا نحو عمر جمع عمرة وزفر السيد هذا ما ذكره الرضي والمراد من كون المعدول عنه مفروضا غير ثابت في العدل التقديري انه لايدل دليل غير منع الصرف على ذلك الوصف وان كان ثابتا في نفسه من غير ملاحظة الوصف المذكور فالدال على الوصف فيه منع الصرف لاغير فثبوت فاعل في نفسه من غير ملاحظة له لاينافي ماذكره الشارح من ان المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت فاندفع ماقيل ان قلت الشرط الاول ينافي ماقاله من ان المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت نعم لو كان ثبوت فاعل في نفسه مستلزما لكونه معدولا عنه لفظا آخر لكان منافيا وليس فليس **قوله** من غير ذوات الراء العدل التقديري ان كان عبارة عما قدر لمنع الصرف او البناء والحمل على الاخوات على ماذكره الفاضل الهندي فالمناسب عدم التقييد به ليكون ذوات الراء اشارة الى الثاني وغير ذوات الراء الى الثالث عند بني تميم وان كان عبارة عما يقدر لمنع الصرف فقط كما ذكره الشارح وكان الغرض من ذكر باب قطام الاشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات فالمناسب التقييد به لكن ما نقل عن المص من ضرب الخط عليه وحذفه على ماقال صاحب المتوسط انا وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروة على المص ولم يكن فيها لفظة قطام ومثالها قاربها عنها فقد حذفها المص عند قرأة لبعض المشتغلين عليه لعدم مطابقتها المقصود ينافي التوجيهين على تقدير صحة **قوله** مثل حضار قال السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط اسم كوكب تثنية سهيلا وكانه مؤنث سماعي ليندرج في اعلام الاعيان المؤنثة وفي المفصل حضار لاحد المحلفين وطمار للمكان المرتفع وفي بعض النسخ دیار علم لبقعة مخصوصة **قوله** فانها مبنية وفي بعض النسخ فانهما مبنيتان والوجه الاول ليكون موافقا لقوله بعيد هذا فاعتبر فيها فاما اعتبر فيهما عدل يعني ان ذوات الراء مبنية في لغة اكثر بني تميم وفصحائهم ووجه تخصيص البناء بذوات الراء ان تقدير الاعراب والبناء مستقيم في جميع الاعلام الشخصية المؤنثة بقصد الامالة المستحسنة الموجبة للخفة المستدعية لثقل الراء لكونه مكررا فاتج فلا مالة كسرة والياء اي لاصل الا بالبناء **قوله** وليس فيهما شئ من الاسباب الموجبة للبناء المبنية في اول المبنيات **قوله** الاسبابان العلمية والتانيث مثل قوله تعم لايذ وقون فيها الموت الا الموتة الاولى والمقص منه نفي سبب جب للبناء عنهما بالكناية اذ نفي ذلك على الاطلاق واثبت امرا لايتصور كونه موجبا للبناء اشعارا بانه ليس فيهما فاندفع ماقيل لو اريد انه ليس فيهما شئ الا السببان لم يصح المنع وان اريد انه ليس فيهما موجب بناء الا السببان فضيه انهما ليسا موجبي بناء **قوله** فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اي لتحصيل احد جزئي سبب البناء واطلق السبب على الجزء الاخير اذ لو اكتفى بالوزن لوجب بناء كلام وسلام **قوله** كون الاسم دالا على ذات مبهمة منه خرج اسم المكان والزمان واخواته فانه يدل على تعيين الذات باعتبار ما فان قولك مقام معناه مكان فيه القيام لاشئ او ذات ما فيه القيام بخلاف الصفة فان معنى قائم شئ ما او ذات ماله القيام فان قيل لم يقيد بغاية الابهام كما قيد في ما دل على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى معين اذ لو لم يقيد فيه لم يخرج اسم الزمان والمكان والآلة عن التعريف بخلاف تعريفه فانها تخرج بقوله مع بعض صفاتها فان هذه الامور وان دلت على ذات وبعض الصفة لكن لم تدل على بعض صفة تلك الذات ليس على ما ينبغي كيف وقال السيد السند قدس سره تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقص غير منتقض باسم المكان



كما زعم البعض لان مرادهم بالذات فى تعريف الصفة كما هو المتبادر منه ذات ما اى مبهمة لاتعين لها اصلا وقد صرحوا بذلك فقالوا
الصفة ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين ولا يندرج اسم المكان فى التعريف لدلالته على ذات متعينة باعتبار ما هذا
كلامه وكذا ما قيل يخرج بقيد الابهام ما دل على ذات معينة وبقيد مع بعض صفاتها خرج اسماء الزمان والمكان اذ المضرب
مثلا مكان فيه الضرب لا مكان للضرب ليس بشئ وبالجملة الذات فى الصفات مبهمة لاتعين فيها لا شخصا ولا نوعا وفى
اسم المكان لها تعين نوعى فكيف يتصور عدم خروجه عنه مع قيد الابهام وكيف يسند خروجه الى بعض صفاتها وهل هذا الا اخراج
المخرج فان قلت كل من القيدين مخرج لاسم المكان واخواته فقط فيكفى احدهما فما فائدة ذكر الآخر قلنا المقصود فى التعريفات
شرح الماهيات والاحتراز تابع فلا باس بان يقع فى التعريف ما يحصل به الاحتراز عن جميع المحترزات والاولى ان يكون ذكر
القيد فى الآخر وما تحن فيه كذلك على ان فى الثانى فائدة اخرى ولا يشكل بالفياض لانه مشتق من الفيض وهو انصباب عن امتلاء
صرح به القاضى فى تفسير قوله تعالى تفيض من الدمع وهو اعم من ان يكون فاعله ماء او غيره فمعناه شئ ماله الانصباب يؤيده ما ذكره
القاضى فى قوله تعالى ان افيضوا اى صبوه من الماء او مما رزقكم الله من سائر الاشربة ليلائم الاضافة لا يقال يشكل به اذا كان
مشتقا من فاض الماء فيضا وفيضوضة اذا كثر حتى سال من جانب الوادى قلنا لا نعلم منه الاختصاص بالماء فمعناه شئ ماله السيلان
بطريق الكثرة ولو سلم فمعناه شئ ماله الكثرة وان كان ذلك الشئ فى الواقع ماء لا غير لاختصاص الكثرة به وبالجملة ليس الماء داخلا فى مفهوم
الفيض ولا بالتصغير لان المقصود تعريف وصف يكون سببا بالاتفاق ووصف التصغير ليس كذلك هذا وخرج عن التعريف ايضا نحو
آلة وكتاب وغير ذلك من الاسماء لانه اعتبر فى مفهومها مع خصوصية المعنى خصوصية الذات لا ذات مبهمة ولو سلم فخرج بقوله ماخوذة
مع بعض صفاتها لان ما بعد كلمة مع يكون متبوعا وما قبلها تابعا فيكون ملاحظة الوصف فى الاوصاف اصلا ومتبوعا وملاحظة
الذات تبعا ولذا يقع صفة ولا يقع موصوفا وفى تلك الاسماء ملاحظة الذات متبوع ولذا يقع موصوفا ولا يقع صفة قال السيد السند
قدس سره فى شرح المفتاح والمعيار تميز الاسماء التى دخلت فى مفهوماتها المعانى عن الصفات ان توصف ولا يوصف بها على
عكس الصفات فيقال مثلا اله واحد قديم ولا يقال شئ آله وتقول كتاب كريم ولا تقول شئ كتاب فظهر ان ما قيل ولا شك ان تعريف الصفة
يصدق على الآلة فلا يصح فالاولى ان يقال ان الوصف كون الاسم دالا على ذات باعتبار معنى هو المقصود كما هو المشهور ليس على ما ينبغى
واعلم ان المراد من الصفة المعنى المصدرى القائم بالغير سواء صدر عنه او لا وملاحظة الذات معه عبارة من تعلق ذلك المعنى بتلك الذات
تعلق القيام او تعلق الوقوع فالذات والغير الذى قام به المعنى متحدان فى الفاعل ومتغايران فى المفعول فظهر ان ما قيل المراد بالصفة
الامر القائم بالغير ويشكل بنحو مضروب لان المصدر ليس قائما بالذات لمفهومه مقابل واقعا على الذات تقول **قوله** لذات ما اخذت
مع بعض صفاتها التى هى الحمرة قيل والمذكورة ايضا وفيه انه ان اراد ان الصفة المذكورة مما يدل عليه اللفظ وان لم يكن له دخل
فى كون الاسم وصفا قلنا ليس الكلام فى اى صفة كانت بل فى صفة هى سبب لكون الاسم وصفا وان اراد انه يجعل الاسم
وصفا فهو فى حيز المنع وايضا المعنى بالصفة صفة يكون ملاحظة الذات تبعا لملاحظتها على ما يدل عليه قوله اخذت مع بعض صفاتها
والذكورة بالقياس الى الذات ليست كذلك **قوله** علم ان معناه اى معنى اربع المذكورة فى المثال المذكور وعلى هذا فالاولى ان
يقول موصوفة بالاربعية بدون قوله مررت بنسوة كما لا يخفى **قوله** موصوفة الاولى كما قيل متصفة لمعنى نسوة ثبتت لهن الاتصاف



بالاربعية لان الوصف العارض له في هذا المثال الاتصاف لا الوصف المدلول عليه لقوله موصوفة اذ النسوة متصفة في نفس الامر بالاربعية لانه وصفهن احد بها مع ان فيها ايهام خلاف المقصود وهو ان المتكلم وصفهن بالاربعية اي بكونهن اربعا واشتهار اطلاق الموصوف على من قام به المعنى يقتضي من شانه ان يوصف سواء وصفه احد او لا لا يدفع الا ولوية بل الصواب ايضا وكذا كون السبب هو الوصف والثابت هو الوصف العارضي لا يدفعها على ما قيل فتدبر **قوله** ومعنى الغلبة اي غلبة الاسمية اختصاصه ببعض افراده اذا كان معنى غلبة الاسمية عند النحاة ما ذكر كان بقاء معنى الوصفية في الاوصاف الغالبة من ضروريات هذا المعنى كما قال الرضي ولا يخرج الاوصاف بالغلبة عن معنى الوصفية وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام فلا يتصور القول بان غلبة الاسمية مشروطة ببقاء المعنى الوصفي عند البعض دون آخر ولا بان ظ كلام المص يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقييد الحية والقيد بالصفة بل يجب ان يأول انظ كما اشار اليه الشارح قدس سره العزيز بقوله الاول للحية السوداء وليس معنى الغلبة عنده وليس ما ذكر هذا ومعنى الغلبة مطلقا ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها مشتهرا بحيث لا يحتاج لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان عاما في كل واحد من بني العباس ثم صار مشتهرا في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف سائر اخوانه وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة **قوله** في الفهم عنه الى قرينة من الموصوف او غيره بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل واحد منها اذا قصد به من قرينة اما الموصوف نحو رجل اسود او غيره نحو عندي اسود من الرجال **قوله** فلذلك المذكور اشار الى ان المشار اليه مثنى فالحق في اسم الاشارة التثنية لكن اتى بالمفرد بتاويل المذكور قال الرضي يشار بما للواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك والى الجمع كقوله تعالى كل ذلك كان سيئه بتاويل المثنى والمجموع بالمذكور **قوله** اربع في ذاتهم تقدير لمعمول اسم الفاعل لقوله مررت بنسوة اربع لا يصلح له الا بجوز اشار اليه الفاضل المحشي بقوله نسب الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه وكان المعترض عليه بانه غفل عن انه جعل المنسوب الى الكل الكل لا كل واحد حتى اقتصر ما نسب اليه ما هو بريء منه من انه اراد بالكل اصالة الوصف وعدم مضرة الغلبة **قال** والاشنع قال الرضي لعضهم لم يعتبر الصفة الغالبة نحو ونحوه من الغالبات فيصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا فيها **قوله** الاول للحية السوداء اللحية مطلقا كما يشعر به عبارة المتن وكيف ومعنى الغلبة عن المص ما ذكره الشارح قدس سره فما يتوهم منه بالتغيير اليه ظ كلامه بل انه معروف عنه تعيين للغلبة وتحقيقا لها فاندفع ما قيل ظ كلام المص يدل ان الوصفية زالت في الاشاعة حيث صار اسما للحية فقط او القيد فقط ومع ذلك لم يعتبر الوصف الذي زال عنها بالكلية ولذلك استدل بمنع الصرف في هذه الاسماء على صحة مذهب سيبويه فتح لا يمكن له ان يجعل عدم استعمال المتكلم اجدل وافعى واخيل في معنى الوصفية سببا للصرف ويجزم ببطلان منع الصرف فيها اذ يجوز ان يكون ذلك مثل اسود وارقم على ان سبب الصرف عند المص عدم تحقق كونها اوصافا في اصل الوضع بل توهم انها موضوعة للصفة لان افعى انما اللحية الخبيثة الشديدة من قولهم فوعة السم اي شدته وكذا توهم في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل للوصف اي طائر ذو جدل وهو الاحكام وكذا توهم في الاخيل ان معناه الاصلي طائر ذو خيلان ولم يثبت ما توهموه تحقيقا على ما ذكره الرضي لا عدم استعمال المتكلم في معنى الوصفية **قوله** اللفظي الحاصل بالتاء قدر لتعلق معرفا وان كان المشهور تقدير الفعل او النكرة رعاية لجزالة المعنى اذ لا يحسن جعله حالا بناء على جواز انتصابها من المبتدا او على تاويل لان المقصود بيان شرط التانيث بالتاء لا حال كونها

والكان الآل واحدا فجزالة المنع تقتضي الصفتية والصفتية تقتضي تقدير المعرف فتقدير المعرف ليس مما لا دليل عليه ولا يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة لان اسم الفاعل للاستمرار لا للحدوث ولو سلم فذلك بناء على ما بعض على ما مر بقي ان في جملة تم فانسوا متعلقا بالتانيث على انه مصدر ليوافق السباق ايضا جزالة المعنى واعمال المصدر المعرف باللام قليل في غير الظرف واما في الظرف فكثير اذ هو مما يكفيه رائحة من الفعل فلو لم يذكر اللفظي لاحتمل ما ذكره التوجيهين **قوله** لان الاعلام اي الاعلام العربية واما الاعجمية فربما تصرف العرب فيها بالنقصان لورودها على غير اوزان كلمهم الحقيقية وتركيب حروفها المتناسب مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمي فالعب به ما شئت فقالوا في جبرئيل وميكائيل وارسطاطاليس جبرال وميكال وارسطو **قوله** محفوظة عن التصرف اي بالنقصان فما عايشة رض كرأ جعفر صارت لازمة لا يحذف الا في الترخيم واما بالزيادة فان كان الحرف الزائد لا تفيد معنى كالف التانيث في نحو بشرى وتاء التانيث في نحو عرفة والف الالحاق في نحو معزى لم يجز زيادته لان مثل ذلك لا يكون الا حال الوضع وكلامنا فيما زاد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمي وكذا الحكم ان لم يفد الزيادة الا ما افادة العلم كياء الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم وان افادت الزيادة معنى آخر فان لم يبق لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له ولا يجوز لزوال الوضع العلمي فلا يزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التانيث وان بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا جازت مطلقا ان لم يخرج بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير وتنوين التمكن نحو هاشمي وطليحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامة كما في الزيدان والزيدون **قوله** بقدر الامكان واما اذا دعت الى التصرف بالنقصان ضرورة كالتخفيف الداعي الى الترخيم فيتصرف فيها **قوله** اي كالتانيث اللفظي الا ان اشتراط اللفظي بالعلمية ليس لازمة لتحصيل سبب آخر بخلاف المعنوي فانه لتحصيل سبب آخر فقط اذ لا يتصور العروض مع التقدير **قوله** ان يعارض ثقل احد السببين فيزاحم تاثيره كذا في بعض الحواشي السندية منع الجر والتنوين عن غير المنصرف الخ مشابهته له من حيث ان فيه فرعيتين كما ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم على ما ذكره الشارح قدس سره سابقا وهو المفهوم من كلام النحاة فتدبر قوله فيما سياتي لئلا يعارض الخفة احد السببين في قول صاحب المفصل لمقاومة السكون احد السببين فوجود ثقل السببين لا يدخل له في منع الصرف حتى يعارضه الخفة بل وجوده وعدمه سيان بالقياس الى المنع ومعارضة الخفة على هذا ان الفرعيتين ان حصل بهما المشابهة لا ان سكون الوسط يثبت عدم المشابهة حيث لا يوجد فعل ماض ثلاثي ساكن الوسط وضعا فبانتفاء المشابهة به من فعل خاص لا مطلقا يعارض احد السببين لا كليهما وانكان من حيث ان في اعتبار كل سبب فرعيا لآخر تقلا بالنسبة الى اسم البسيط فذلك فيشبه الفعل لتقيل لدلالته على الحدث والزمان والنسبة فيتعلق كل من السببين له مدخل في منع الصرف ومعارضة الخفة له ظاهرة **قوله** ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وقد عرفت ان المعتبر ليس مطلق السببين بل السببان المستجمعان للشرائط على ما ذكره الشارح ومن الشرائط عدم وجدان العارض وقد وجد المعارض فيه وبالجملة الاطلاق والتقييد لا يخلو عن مناقشة واما الثلاثي الساكن الاوسط المنقول عن العلم المذكر كزيد علم امرأة فالخليل وسيبويه وابو عمرو يمنعونه الصرف حتما كماه وجور بلغة امر التانيث بالطريان والبو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرف هند نظرا الى اصله **قوله** واما سقر فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة وقيام تحرك الاوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في حبلى حبلي وجبروتي ولا تقول في جمزى الا جمزي كما لا تقول في جمادى الا جمادي وخالفهم ابن الانباري فجعل سقر كهند في جواز الامرين نظرا الى ضعف

السا دسد التا **قوله** بالمونث المعنوي المراد منه ماكان التا فيه مقدرا لا المونث الحقيقي صرح به الرضي وهو بهذا المعنى اذا سمي به مذكر لايحتاج الى شرط آخر غير ما ذكره المص فان نحو نسا ورجال تانيثه ليس بتقدير التا بتاويله بالجماعة ننصرفه اذا سمي به مذكر لا يعتبر المعنى يحتاج الى شرط آخر وكذا نحو حائض ليس التا فيه مقدرا اذ لو كان كك لكان غير منصرف مع كونه علما لمذكر كعقرب وليس كك لكنت تقول في تصغيره تصغير الترخيم حييضة كما تقول في ساقية وليس كك لانك تقول فيه حييض فصرفه بعد التسمية للمذكر لا يعتبر الا وصرف نحو رباب اسم امراة اذا سمي به مذكر ليس بعده مذكرا محضا وعدم اعتبار كونه مؤنثا لان قبل التسمية بالمونث كان مذكرا بمعنى الغيم وبعد التسمية به ايضا صار مذكرا فاعتبار له كما انه لا اعتبار للطرا المتخلل بين المذكرين بل هو وهم محض وكذا وجه صرف المونث السماعي الذي غلب استعماله مذكرا بعد التسمية المذكر به ليس الا جعل المغلوب كالعدم وجعل الغالب هو الاصل واللفظ مذكرا محضا اما غلب استعماله مؤنثا فالوجه ترك الصرف اذا سمي به المذكر وجاز الصرف ايضا وما يستاوي استعماله مذكرا ومؤنثا اذا سمي به المذكر جاز فيه الصرف والترك والعجب من الرضي انه كيف قال ومشروط لمنع صرف المونث اذا سمي به مذكر تركها المص بعدما فسر المونث المعنوي بما نقلنا عنه وقال ايضا فان سمي به اي بالمونث المقدر تاؤه الذي عبر عنه بالمعنوي واما ما قيل المراد ان شرطه من بين الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة وانا نفع الشرطان الآخران فعنيا انه لا يصلح جوابا عن الترك كما لا يخفى نعم يصلح جوابا عن شبهة القصر والقائل قصد الجواب عن الاول وايضا فيه اعتراف بان نحو نسا ورجال وحائض وطالق من المونث المعنوي وليس الامر كك كما عرفت ان الحرض اخرجا عنه **قوله** لان الحرف الرابع يعني مثلا اذا الخامس ايضا قايم مقام التا لا بد لنفي ذلك من دليل قال الرضي وما يسد مسد الحرف الاخير في الزائد على الثلثة لان موضع التا في كلامهم فوق الثلثة فعقد الحرف الاخير يعم الرابع والخامس وفي الهيل اعتبر الزايد على الثلثة وهو ايضا عام وبالجملة القول بان جعل الحرف الرابع قائما مقام التا حيازة القوم ليس على الاطلاق ثم القول بان تخصيصهم الحرف الرابع بالقيام مبني على حروف ميزان التصغير فان ما هو بمنزلة الحرف الاصلي في ميزان التصغير اربعة لا يزيد فسموا ما يقابل اللام الثاني في تصغير حرفا رابعا الا يرى ان في جحمرش الراء فيه قائم مقام حرف التانيث ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس لذلك لان تصغير جحيمر وفي مصابيح علما لمونث وانكان النائب الحا وهو حرف خامس الا انهم جعلوها حرفا رابعا لانه في مقابلة رابع حروف الميزان فان تصغيره على فعيليل مصيبيح فالياء ان بمنزلة الزائدة لانهما ليسا في مقابلة الفاء والعين واللام فلم يعتد وبهما وجعلوا حاء مصيبيح حرفا رابعا مع كونه خامسا محضا لايدعوا اليه ضرورة لايخ عن دغدغة اما اولا فلان قوله لان تصغيره جحيمر قلنا هذا احد الوجوه الثلاثة المذكورة في تصغير الخماسي والثاني ان يحذف ما اشبه الزائد اي ما كان من الحروف الزوائد في الجنس او في الشبه فيقال في تصغير جحمرش وفرزدق جحيرش وفريزق بحذف الميم لانها من الزوائد والدال لشبهها بما هو منها وهو التا والثالث ان يبقى حروفها فتقول سفيرجل بكسر الجيم ففي الصورتين الخامس قائم مقام التا واما ثانيا فلان المراد من فعيليل وفعيعيل صورة الحروف والحركات ولا يراد اعتبار الحروف الاصول ولذلك دخل بكيرم في فعيعيل فعدم اعتداد اليائين لانهما ليسا في مقابلة الفاء والعين واللام ليس على ما ينبغي مع انه يلزم منه فساد وهو ان الالف الزائد في مصباح كان معتدا به حيث صار به الحا خامسا فلا معنى لعدم اعتداد اليا المنقلب منها في المصغر **قوله** اي يكون هذا النوع بنصب النوع لانه صفة لاسم الاشارة الواقع خبر اليكون والمراد من هذا النوع التعريف العلمي ولا شك انه نوع بالقياس الى مطلق التعريف فاول الله قدس سره كونه علما بهذا النوع وفعاله كراهة الكون وعدم استقامة حمل كونه علما على التعميم المستكن

فی قوله یکون الراجع الی التعریف ردّا علی من زعم انه لایجوز حمل الیاء علی المصدریة لما ذکر فان قلت لم لم یقل المعرفة شرطها علمیة لئلا یحتاج الی التاویل قلنا یجوز حمل الیاء علی النسبة ایضا وقیل لیس ههنا لام بدل عن المضاف الیه کما فی قوله التانیث بالتاء شرطه العلمیة قلنا الابدال عن المضاف الیه لیس منحصرا فی اللام بل التنوین ایضا تبدل عن المضاف الیه اذا کان المضاف اسما نسبیا و کذلک و قد قال به هذا القائل ایضا فی قوله من تتبع **قوله** وانما جعلت شرطا لئلا یتصرف اذ العلمیة تنافی اللام والاضافة فاذا امتنعا معا جاز ان یمنع ما یعاقبهما ایضا اعنی التنوین رعایة للعجمة حین امکنت فیتبع الکسر التنوین علی ما هو رأیه ویبقی الاسم بعد ذلک قابلا لسائر تصرفات کلامهم وامابدونها فیقبل اللام والاضافة اولا مانع فیقبل التنوین ایضا مع الجر مع سائر التصرفات فیصیر کالکلمة العربیة **قوله** لئلا یعارض الخفة احد السببین اذ الاعجمی المجرد کونه ثلاثیا ساکنا وسطه یشابه کلام العرب ویصیر کانه خارج عن وضع کلام العجم لان اکثر کلامهم علی طول ولا یراعون الاوزان الحقیقة بخلاف کلام العرب فانه فمع ما قیل فیه بحث اذ الکلام فی الالفاظ العجمیة وهی ثقیلة علی لسان العرب غایة الخفة حتی یزاحم احد السببین **قال** تحرک الاوسط او زیادة علی الثلثة واعلم ان الزیادة علی الثلثة معتبر عند الکل واما التحرک فلا اعتبار له عند سیبویه واکثر النحاة فنحو لمک عندهم منصرف وجوبا کنوح قال الرضی وهو اولی وذلک ان تحرک الاوسط فی المونث انما اثر لقیامه مقام السادس مسد علامة التانیث واما العجمة فلا عامة لها حتی یسد مسد شیء بل الاعجمی المجرد کونه ثلاثیا سکن وسطه او تحرک یشابه کلام العرب والزمخشری تجاوز عما ذهب الیه المصنف ایضا بان جعل الاعجمی اذا کان ثلاثیا ساکن الاوسط جائزا صرفه وترک صرفه مع ترجیح الصرف فقد جوز تاثیر العجمة مع سکون الاوسط ایضا فکیف لا یوثر مع تحرکه ولیس بشیء لانه لا یسمع نحو لوط غیر منصرف فی شیء من الکلام والقیاس المذکور ایضا یمنعه وعلی هذا قدم قوله تحرک الاوسط مع ان المناسب تقدیم الزیادة اهتماما بکونه شرطا للمنع لمکان الاختلاف ولهذا ایضا قدم ما هو متفرع علیه علی ما هو متفرع علی الزیادة **قوله** هذا اختیار المصنف وعند غیره نوح کهند کذا فی حواشی الهندیة وقال بعض الشارحین لما قوله وعند غیره نوح کهند لیس علی ما ینبغی لان نوحا متحتم الصرف عند سیبویه واکثر النحاة وانما حکم نوح کحکم هند عند الزمخشری هذا کلامه اقول قال الزمخشری فی المفصل وما فیه سببان من الثلاثی الساکن الحشو کنوح ولوط منصرف فی اللغة الفصیحة التی علیها التنزیل لمقاومة السکون احد السببین وقوم یجرونه علی القیاس فلا یصرفونه انتهی وهو بظاهره یشعر بان القائل بجواز الامرین فی نوح قوم من النحویین وهو قد نقل قولهم واشار الی ترجیحه بقوله فی اللغة الفصیحة التی علیها التنزیل وبقوله وقوم اشعارا بان القائلین به مجهولون فظهر ان قوله وانما حکم نوح علی سبیل الحصر لیس علی ما ینبغی وان الاعتراض علی الحواشی ساقط وان المسئلة خلافیة علی ما یشیر الیه کلام الشرح فما فی بعض الحواشی لا یخفی ان منع صرف نوح سهو من صاحب المفصل فالاولی لان غرضه التنبیه علی ما اجمع علیه النحاة وسهی فیه البعض لیس علی ما ینبغی الا ان یقال ان نسبة منع صرف نوح الی قوم علی ما وقع فی المفصل سهو وان لم یذهب الیه احد الا ان دعوی ان تتبع المعترض تام وتتبع العلامة قاصر دونه خرط القتاد **قوله** لوجود الشرط الثانی اعلم ان الشرط الاول صار کانه داخل فی المشروط اذ لا یبقی بدونه عجمة بل یصیر کانه عربی سواء کان متحرک الاوسط او زائدا علی الثلثة بخلاف الشرط الثانی اذ بدونه یبقی عجمة ولکن لا یکون سببا ووجود الشرط من حیث هو لا یکون مرادا فی نفسه بل بواسطة المشروط فوجود الشرط الثانی کنایة عن وجوده مع المشروط فالمنع فی الحقیقة متفرع

٦٥



على الشرطين فاندفع ما قيل هذا الكلام يدل على ان وجود الشرط الثاني يستلزم امتناع ششتر وابراهيم وهو غير صحيح لان علم

الانصراف متفرع على تحقق مجموع الشرطين العلمية واحد من الزيادة وتحرك الاوسط **قوله** من انصراف نحو نوح مما انتفى

فيه الشرط الثاني بالكلية وكان يرى في انظار انه غير منصرف وكان في الحقيقة الحكم منعه وهما محضا بخلاف لجام فانه ليس بهذه

الثابتة فلا يحتاج الى ذكره بخلاف ششتر فانه وان كان الحق عند المص ايضا الحكم منعه لكن الحكم بصرفه كما ذهب اليه سيبويه واكثر النحاة

ليس وهما محضا حتى ينبه عليه اولا بل الحق الصرف بالنظر الى الدليل واليه المراد ان التخصيص للتنبيه المذكور فقط فظران قوله

ولهذا قدم انصرافه لا اعتبار عليه فاندفع ما اورده عليه واحد بعد واحد من انه غير تام لان سيبويه واكثر النحاة ذهبوا الى انصراف

ششتر والحق عند المص عدم انصرافه **قوله** وهي الصيغة التي كان اولها الى قوله اوسطها ساكن هكذا في الحواشي الهندية وقال بعض

الشارحين لما وفيه بحث حيث يصنع قوله بعيرها على هذا التفسير لان ما يكون الها فيه نحو فرازنة بعد الفه ثلثة اوسطها متحرك فيخرج

بقيد صيغة منتهى الجموع ويمكن ان يقال ان ذكره تحقيق المقام او لان المراد بالاوسط اليا المدة لشهرة تفسير صيغة منتهى الجموع

بالمفاعل والمفاعيل فيكون ما فيه اليا من قبيل الاول **قوله** وهي التي لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى تفسير آخر بصيغة منتهى الجموع

يعلم منه وجه التسمية بمنزلة التفسير للاول فلا يرد عليه النقض بكمالات والنقض بصحاري ايضا مندفع لشهرة كون اول الحرفين

او الحرف بعد الالف فيهما مكسورا لفظا او تقديرا والصحاري ليس كك وما قيل لم يتحاش من دخول صحاري في التعريف

لانه لا يلزم من دخوله الامنع صرفه وهو غير منصرف لا محالة لالف التانيث ليس بسديد اذ بعد جعله من افراد المعرف لم يذهب

الوهم الى كون سبب المنع غير الجمع فيلزم ان يكون الجمعية سببا بدون الشرط **قوله** ولهذا اي لاجل ان هذه الصيغة لا

تجمع جمع التكسير مرة اخرى واعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره وبيان انه اولى بذلك من غيره وليس علة

للاطلاق فلا يصح ان ينتقض لوجود ذلك المعنى في غير المسمى فالنقض بحال بنا على انه بخصوصه غير قابل للتكسير غير صحيح **قوله**

صيغة منتهى الجموع اي صيغة هي نهاية جموع التكسير اي يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن جمعه مرة فيمتنع اخرى جمع تكسير

قوله لانها جمعت ليس علة مستقلة للتسمية لما ان انطاق تقديم قوله بهذا الحصر ولانه لو اراد ذلك فالمناسب في المرتبة الثانية

العطف بل هو صلة للعلية المستفادة من قوله لهذا اعني ما قيل يعني هذا وجه كون هذه الصيغة صيغة منتهى الجموع هو تعدد الجمع في بعض

الصور مرتين او مرارا **قوله** فانتهى تكسيرها يشير الى ان الانتها متفرع على تعدد الجمعية **قال** بغيرها منقلبة عن تا التانيث

يستلزم نفي التا بطريق البرهان وكذا التوجيه الثاني يستلزم نفي الها فقوله بغيرها ويعم نفي الحرفين على التوجيهين ثم المراد من

تا التانيث اعم من ان يكون حقيقة او حكما كالشبيه بها فلا يرد اشاعثة وفرازنة وجوارية اذ التا فيها ليست للتانيث بل

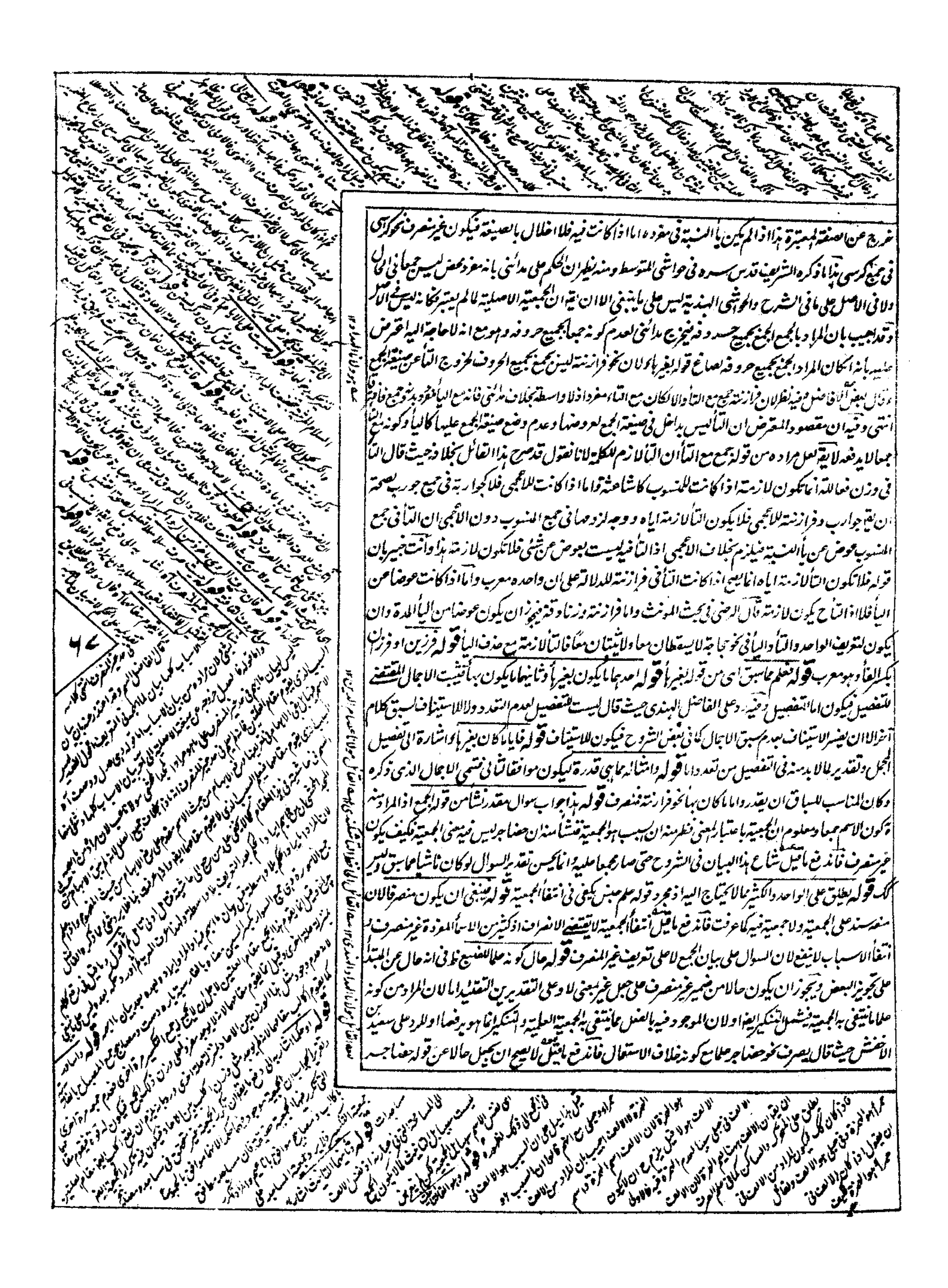
في الاول عوض عن يا المنسبة لانه جمع اشعثي وفي الثاني للدلالة على ان واحدها معرب بقي الكلام في ان التا الذي عوض

من اليا هل يصيرها في الوقف ام لا وفي اخت وبنت لا يصيرها في الوقف بعد ما صار عوضا مع انه كان في الاصل للتانيث

قوله ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني مما كان جمعا ثم صار علما لحقه يا النسبة **قوله** فانه مفرد محض والكلام في جمع يكون

جمعيته محققة باقية على حالها ومثل هذا الجمع لا يوجد فيه يا النسبة نعم اذا صار علما وزال عنه جمعيته كمضاجر ومداين فانه علم

لبلد معين جاز دخول يا النسبة عليه وح لا يعتبر جمعيته الاصلية اذ قد صار كالمفرد في لحوق يا النسبة وايضا بامتزاج اليا



خروج عن الصيغة المعتبرة هذا اذا لم يكن يا النسبة في مفرده اما اذا كانت فيه فلا اخلال بالصيغة فيكون غير منصرف نحو كراسي
في جمع كرسي هذا ما ذكره الشريف قدس سره في حواشي المتوسط ومنه يظهر ان الحكم على مدائني بانه معرب محض ليس جمعا في الحال
ولا في الاصل على ما في الشرح والحواشي الهندية ليس على ما ينبغي الا ان يقال ان الجمعية الاصلية لما لم يعتبر فكانه ليس في الاصل
وقد اجيب بان المراد بالجمع الجمع بجميع حروفه فيخرج مدائني لعدم كونه جمعا بجميع حروفه وهو مع انه لا حاجة اليه اعترض
عليه بانه اذا كان المراد الجمع بجميع حروفه لصاغ قوله بغيرها لان نحو فرازنة ليس بجمع بجميع الحروف لخروج التاء عن صيغة الجمع
وقال بعض الافاضل وفيه نظر لان فرازنة جمع مع التاء والا لكان مع التاء مفردا ذا لا واسطة بخلاف مدائني فانه مع اليا مفرد وبدونه جمع فافهم
انتهى وفيه ان مقصود المعترض ان التانيث بداخل في صيغة الجمع لعروضها وعدم وضع صيغة الجمع عليها كاليا وكونه مع التا
جمعا لا يدفعه لا يقال لعل مراده من قوله جمع مع التاء ان التاء لازم للكلمة لانا نقول قد صرح هذا القائل بخلافه حيث قال التاء
في وزن فعالة انما تكون لازمة اذا كانت للمنسوب كاشاعثة واما اذا كانت للاعجمي فلا كجواربة في جمع جورب لصحة
ان يقال جوارب وفرازنة للاعجمي فلا يكون التاء لازمة اياه ووجه لزومها في جمع المنسوب دون الاعجمي ان التاء في جمع
المنسوب عوض عن يا النسبة فيلزم بخلاف الاعجمي اذ التاء فيه ليست بعوض عن شيء فلا تكون لازمة هذا وانت خبير بان
قوله فلا تكون التاء لازمة اياه انما يصح اذا كانت التاء في فرازنة للدلالة على ان واحده معرب واما اذا كانت عوضا عن
اليا فلا اذ التاء ح يكون لازمة قال الرضي في بحث المؤنث واما فرازنة وزنادقة فيجوز ان يكون عوضا من اليا المدة وان
يكون لتعريف الواحد والتاء واليا في نحو جحاجحة لا يسقطان معا ولا يثبتان معا فالتاء لازمة مع حذف اليا **قوله** فرزين او فرزان
بكسر الفاء وهو معرب **قوله** لتعلم ما سبق اي من قوله بغيرها **قوله** احدهما ما يكون بغيرها وثانيهما ما يكون بها فثبت الاجمال المقتضي
للتفصيل فيكون اما للتفصيل وفيه رد على الفاضل الهندي حيث قال ليست للتفصيل لعدم التعدد ولا للاستيناف لسبق كلام
آخر الا ان يفسر الاستيناف بعدم سبق الاجمال كما في بعض الشروح فيكون للاستيناف **قوله** فاما ما كان بغيرها اشارة الى تفصيل
المجمل وتقدير لما لا بد منه في التفصيل من تعدد واما **قوله** وامثاله مما هي قدرة ليكون موافقا لثاني قسمي الاجمال الذي ذكره
وكان المناسب للسباق ان يقدر واما ما كان بها نحو فرازنة فمنصرف **قوله** هذا جواب سوال مقدر نشا من قوله الجمع اذ المراد منه
ان يكون الاسم جمعا ومعلوم ان الجمعية باعتبار المعنى فظهر منه ان السبب هو الجمعية فنشا منه ان حضاجر ليس فيه معنى الجمعية فكيف يكون
غير منصرف فاندفع ما قيل منشا هذا البيان في الشروح حتى صار مجمعا عليه وانما يحسن تقدير السوال لو كان ناشيا مما سبق وليس
كذلك **قوله** يطلق على الواحد والكثير مما لا يحتاج اليه اذ مجرد قوله علم جنس يكفي في انتفاء الجمعية **قوله** ينبغي ان يكون منصرفا لان
منعه مستند على الجمعية ولا جمعية فيه كما عرفت فاندفع ما قيل منشاه انتفاء الجمعية لا يقتضي الانصراف اذ كثير من الاسماء المفردة غير منصرف مع
انتفاء الاسباب لا ينفع لان السوال على بيان الجمع لا على تعريف غير المنصرف **قوله** حال كونه علما للضبع الظاهر انه حال عن المبتدأ
على تجويز البعض ويجوز ان يكون حالا من ضمير غير منصرف على جعل غير بمعنى لا وعلى التقديرين التقييد اما لان المراد من كونه
علما ما ينتفي به الجمعية فيشمل التنكير ايضا او لان الموجود فيه بالفعل ما ينتفي به الجمعية العلمية والتنكير انما هو بعرضها او للرد على سعيد بن
الاخفش حيث قال ينصرف نحو حضاجر علما مع كونه خلاف الاستعمال فاندفع ما قيل انه لا يصح ان يجعل حالا عن قوله حضاجر

الاعلى قول من يجوز الحال عن المبتدأ وعن ضمير قوله غير منصرف لعدم تعقيد منع صرفه لكونه منقولا من الجمع بحال العلمية لانه غير منصرف لذلك بعد التنكير ايضا على ان حضاجر بعد التنكير منصرف على راى لبعد العهد بالجمعية والصحيح منعه وقيل هو على الخلاف كباب احمر صرح به الفاضل الحفري في كتابه المسمى بالارشاد هذا واما جعله حالا من مفعول لعيذ المقدر فليس بموجه كما لا يخفى وان كان من وجه قوله والتانيث غير مسلم رد على بعض شارحي اللباب حيث قال ويجوز ان يكون منع صرف حضاجر للعلمية والتانيث لانه علم للضبع والضبع لا يقع الا على الانثى قوله لانه علم لجنس الضبع آه الضبع وان كان انثى الضبعان كما قال المعترض صرح به الشارح ايضا حيث قال الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين واليه ذهب الفاضل الهندي وقال الرضي وبعض شارحي اللباب والضبع لا يطلق الا على الانثى الا ان حضاجر علم لجنس شامل للضبع وغيره وليس علما لجنس هو الضبع كما زعم المعترض يدل على ذلك الحاشية المنقولة عنه قدس سره المكتوبة على قوله لانه علم لجنس الضبع وهو فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم شامل لجنس الضبع وغيره لا لجنس هو الضبع فتطران منع التانيث بنى على انه ليس علما للضبع لا على كون الضبع عاما في اللغة هذا الفاضلان المحشيان قد نقلا عن الصراح ان الضبع يشمل الذكر والانثى وعبارته قدس سره يصلح للحمل على هذا المعنى ولكن حملنا على ما ذكرنا للحاشية المذكورة قوله وهو الاكثر قال الرضي الاكثرون على انه غير منصرف وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه نظرا الى قوله عرب كما عرب الآجر وهو غلط لان تشبيه سيبويه اياه بالآجر لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا قوله مثله الايرى الى قوله بعد الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قوله فقد قيل قال سيبويه ومعه ابو علي انه اسم اعجمي مفرد عرب كما عرب الآجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ما يشابهه فوجه بعضهم قوله بانه على قوله غير منصرف للموازنة من غير سبب اذ لا سبب فيه سوى العجمة والتانيث المعنوي وهما لا يوثران بغير العلمية وسراويل ليس بعلم وبعضهم بان الحمل على الموازن سبب عاشر والشارح قدس سره بان الحمل من قبيل الجمع حكما وهو الصواب وقال الجزولي فيه عدم النظير والعجمة الجنسية قال الرضي وعدم النظير عنده سبب لكن الكلام في العجمة الجنسية ويجوز ان يعتبرها في هذا الوزن خاصة لا في غيره لما ذكر ومنع صرف جميع ما على هذا الوزن قوله وقيل والقائل المبرد قوله ليس بجمع تحقيقا بل فرضا فلا يشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجئ في الاجناس فلا يقال برجل رجال بل جاء ذلك في الاعلام كمدائن في مدينة معينة اذ امتناع اطلاق الجمع على الواحد في الجمع الحقيقي دون الفرضي قال فلا اشكال بالنقض به فاندفع ما قيل كيف يصح نفي جنس الاشكال مع انه يشكل على مصابيح بانه يوازن مفردا وهو سرداح فينبغي ان يكون منصرفا واجيب عنه بان المراد عدم الموازنة بالمفرد العربي وهو اعجمي بانه نادر وبتقدير الجمع فيه صرف او لم يصرف لاختصاص هذا الوزن بالجمع قوله فذهب بعضهم وهو الزجاج وسيبويه في رواية على ما في اللباب وشرحه قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف اذ ما يتعلق بالجوهر كالحركات والسكنات والاعلال والادغام وغير ذلك ثبت من الواضع حال الوضع قبل الاستعمال فبالضرورة يكون مقدما على ما يعرض للكلمة بعد الوضع بل بعد الاستعمال من الصرف والمنع الا ان الواضع كانه تصور عند الوضع ان الياء في الآخر يثقل عليها الضمة والكسرة مثلا فحذفها وبنى الاعمال على اعتبار الاصل لانه اولى به اذا احتيج اليه من خلافه والكلمة ح في حكم التام او فللاكثر حكم الكل فاندفع

ما قيل فيه انه لا اعلال في جوار نظرا الى نفسه بل بعد التركيب فهو متاخر عن ما يعرضه في التركيب وان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيتاخر عن الاعلال بناءً على ما ذكره من ان الاعلال مقدم على ما يعرض الكلمة بعد تمامها وكذا ما قيل تبعا لهذا القائل ان اراد ان كل اعلال مقدم عليه فهو غير مسلم لان بعض الاعلالات مبنية على منع الصرف لانه انما يتعين لضمة والكسرة في الآخر بعد دخول العوامل وعروض احوال الاعراب وان اراد ان اعلالا ما مقدم فهو مسلم لكن لا ينفع ذلك وذهب بعضهم وهو سيبويه ومن تبعه لان قول الشارح الى انه بعد الاعلال يشعر بتقديم الاعلال على منع الصرف وهو تقول به قال الرضي قال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من اليا نفسه بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال وفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان الاعلال مقدم على منع الصرف الا انه قال بتعويض التنوين عن اليا بعد حذف تنوين الصرف احترازا عن رجوع اليا لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية دون التنوين على ما في الرضي وغيره **قوله** عوض عن اليا المحذوفة او عن حركتها في حواشي المتوسط اصله جواري بالتنوين فلما حذفت الضمة التقى ساكنان فحذف اليا وجعل هذا التنوين الذي كان في الاصل المنصرف عوضا عن حركة اليا وقيل بعد حذف اليا حذف تنوين الصرف ايضا ثم عوض عن اليا وحركتها تنوين آخر في الرضي قال المبرد والتنوين عوض عن حركة اليا ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة لتخف التقل بحذف اليا للساكنين انتهى ولو لم يعوض لبقي اليا لعدم موجب الحذف فيثقل لفظا بكونه باليا مع كونه جمعا ومعنى بالفرعية فما قيل عليه وهو ضعيف لانه لو صح التعويض من حركة اليا لكان التعويض من حركة الالف في نحو موسى وعيسى اولى لانها لا يظهر فيهما بحال واللازم منتف فالملزوم مثله ليس بشيء اذ ليس فيه شيء مما ذكر من باعث التعويض على انهما اسمان عجميان لا يقدر لهما اصل حتى يعوض التنوين عن الحركة على انه لا حركة للالف فكيف تعويض عن حركته على انهما بالالف اخف منهما بالتنوين كما قال الرضي لم يعوض التنوين من حركة اللام ولا من الالف في احوى وشبهه كما في جوار لانهما بالالف اخف منهما بالتنوين وجوار بالتنوين اخف منه باليا فما في الحواشي والشرح يشعر بان تعويض التنوين من الحركة جاز عند القائل بتقديم الاعلال على منع الصرف وقد عرفت انه جاز عند المبرد القائل بتقديم منع الصرف على الاعلال ايضا فان ثبت ذلك او ثبت رواية لتقديم الاعلال من المبرد فخصر القائل بتعويض التنوين عن الحركة في المبرد مع قوله بتقديم المنع على ما في بعض الحواشي حيث قال قوله وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال يفهم ان من جعله غير منصرف بجعل الاعلال مقدما على منع الصرف سواء كان التنوين عوضا عن اليا او الحركة لكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام الرضي ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده ليس على ما ينبغي وان لم يثبت واحد من الامرين فما في حواشي المتوسط والشرح مشكل **قوله**

وفي لغة بعض العرب قال الرضي هي لغة قليلة خبيثة اختارها الكسائي وابن يزيد وعيسى بن عمرو **قوله** فلو تطرق اليها التغير بجعلها معربا على ما هو المفهوم من سوق الكلام والمراد الكان مطلقا فالملازمة ممنوعة على تقدير التقدير وان خص باللفظ فالملازمة مسلمة لكن لا يلزم منه كونها مبنية لجواز كونها معربة تقديرا كما قال السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط لما كان الجزء الاخير من تابط شرا مشغولا بالاعراب المحكي للدلالة على القصة امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا

فيكون من المعربات التقديرية حقيقة لا من المبنيات لكن الحكاية تقتضي اعتبار التعدد في اجزا الكلمة ظاهرا فلا يلاحظ مع ذلك كونهما اسما واحدا فلا يحكم عليهما بمنع الصرف ثم انه لو قال لانها محكية لدلالتها على قصة غريبة لكان اولى لانطباقه على المذهبين ووجه الاحتراز على تقدير الاعراب ما عرفته آنفا الا ان الشارح قدس سره بنى على انها عند المصرح مبنية لكن الرضي صرح بخلافه ناقلا عنه حيث قال الجملة لا يوصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبناء لانهما من عوارض الكلم لا الكلام واما بعد التسمية فهي محكية اللفظ فلا يطلق عليها انها معربة في اللفظ او مبنية وعلى هذا ايضا وجه الاحتراز ظاهر قوله كان على المصرح ان علم انها مبنيات عند المصرح واما اذا كانا معربين عنده كما هو مذهب البعض ويرجحه عدم التقييد فلا ورود للسؤال قوله كانه اكتفى اي بكلمة الشك لان كون بناء المركب الذي تضمن الثاني منه حرفا مذكورا فيما بعد غير متيقن لاحتمال ان يكون المراد من قوله فان تضمن الثاني حرفا ما هو المتبادر منه وهو التضمن بالفعل فيخرج منه ما صار علما وكذا بناء المركب الذي كان الثاني منه صوتا غير مذكور فيما بعد تعينا لان بناء الاصوات وان كان مذكورا فيما بعد فيحتمل ان يكون مبنيا بعد التركيب ايضا ويكون قوله والاعراب الثاني مخصوصا بالبعض وان يكون معربا غير منصرف بعده ويكون قوله والاعراب على عمومه قال الالف والنون المعدود وان اشارة الى ان اللام للاشارة الى ما ذكر سابقا في تعداد الاسباب وهو الالف والنون الزائدتان اشعارا بان الشرط لا يخصصه بحيث يخرج ما ليس منه اذ بقوله فشرطه العلمية لا يخرج ما كان علما ولم يكن النون فيه زائدة نحو حسان من الحسن بخلاف سائر الاسباب فان الشروط فيها مخصصة فلا احتياج فيها الى تلك الاشارة فان قيل الشرط الاول وان لم يكن مخصصة لكن الثاني مخصصة اذ فعلانة وفعلى تختصان بفعلان فيعلم منه زيادتهما فلا احتياج الى ايضا قلنا يحتاج اليها دفعا لتوهم الاطلاق من اشتراط الاول قبل الوصول الى الثاني قوله انما كونهما مزيدتين هذا قول الكوفيين قال ابن هشام في مغنيه قول النحاة امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة تجاوز والصواب خلافه وانما هذا قول الكوفيين فاما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة المشبهة لالف التانيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي ان يعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة وانما اشترطت العلمية في الاسم وزنة سكران في الصفة لان الشبه لا يتقوم الا بالاحدهما ويلزم الكوفيين ان يمنعوا صرف عفريت علما فان اجابوا بان المعتبر انما هو زيادتان باعيانهما سالنا هم عن علة الاختصاص فلا يجدون بصرفا عن التعليل بمشابهة الفى التانيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون هذا كلامه قوله واما تشابهتا الفى التانيث هذا مذهب البصريين والفرعية على هذا ان الالف والنون فرعان في التاثير لالفى التانيث وهذه الفرعية اعتبره البصرية لما عرفت من دلالة كلام المغني عليه ولان الرضي قال والالف والنون فرع الفى التانيث كما يجي بعد وفرع ما يزيد عليه انتهى والاول اشارة الى مذهب البصرية والثاني اشارة الى مذهب الكوفية وقوله كما يجي بعد اشارة الى ما ذكره في بحث الالف والنون وهو ان الالف والنون انما يوثران لمشابهتهما الف التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تا التانيث عليهما معا ولهذا هذه الجهة يسقط الالف والنون عن التاثير وتشابهتهما بوجوه آخر ايضا فوائتا نحو تساوي الصدرين وزنا فسكر من سكران كحمر من حمراء وكون الزائدين في نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمونث وكون المونث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمراء كذلك لان هذه الاوجه الثلثة موجودة في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وعطفان ونحوها وتشابههما ايضا بوجهين آخرين لا يفيد من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معا



كزيادة زائدتي حمراء حاكمون الزائد الاول في الموضعين القافاذا اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما فالاول

على هذا هو الامتناع من تاء التانيث هذا كلامه وبهذا ظهر ان ما قال صاحب الغاية معترضا على قول اللباب وهذا ان الامر ان

يعني الالف الالحاق والالف والنون المضارعتان لا يعدان سببين اصليين بل هما فرعا الفي التانيث من قوله هذا اي الف الالحاق

وما في الالف والنون ففيه نظر لان النحويين ذكروا انه فرع على المزيد عليه كما ان التانيث فرع على التذكير فثبت فرعية من هذه

الجهة لكن ذكروا الوجه التقوية مضارعتهما لالفي التانيث لان فرعيته يتوقف على الشبه بخلاف ارطى فان فرعيته يتوقف على الشبه

ليس بشيء فاندفع ما قيل وح لا فرعية كما صرحوا مع انهم صرحوا ان غير المنصرف لاشتماله على علتين تتضمن فرعيتين فبين التحقيقين

تناف هذا ثم ان البصريين بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون لاجل المشابهة اختلفوا فقال الاكثرون تحتاج الى سبب آخر

ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الآخر اما العلمية كعمران واما الصفة كما في سكران

وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب آخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بها

يتبع عن زيادة التاء والوصف عنده في نحو سكران لا سبب لا شرط **قوله** الراجح هو القول الثاني لما عرفت ولان اشتهار اتفا

تعلانة على القول الاول غير ظليل كان وجه الرجحان ان الاول يتحقق في ندمانة ايضا مع انه منصرف وفيه ان المعتبر محض الزيادة

وبعد طروق التاء ليلحق بالاصل انتهى اقول وفيه بحث اذ لا معنى للالحاق بالاصل بعد زيادة التاء نعم كان له معنى لو كان الزيادة متصلا

بعد الاصلي وهو هم **قوله** لوحظ معها صفة يدل على ان ملاحظة الذات اصل وملاحظة الوصف تبع وما ذكره في الوصف يدل على العكس

وهو الحق فكيف يصح المذكورة قلنا قد يراد بكلمة مع مجرد المصاحبة صرح به الشريف قدس سره في حواشي شرح المفتاح وهو المراد

اذ ليس المقصود التعريف بل ما يتميز به الاسم عن الصفة فيكفيه مجرد المصاحبة بخلاف المذكور في الوصف فانه تعريف واليه ايضا يفيد

فائدة زائدة مقصودة في هذا المقام وهو ان الاسم المقابل للصفة قد يعتبر في مفهومه خصوصية الذات خصوصية الوصف ايضا كالآدمي وكتاب **قوله**

هو بهذا المعنى بقرينة مقابلته للصفة **قوله** لا الاسم الشامل للاسم والصفة هذا المعنى هو الظاهر والمتبادر من الاسم في امثال هذه المواضع

فلذا احتاج الى نفيه واما المعاني الآخر فليس في هذا المقام وامثاله فلذا لم يحتج الى نفيه **قال** فشرطه العلمية قال الفاضل الهندي

يحتمل ان يكون الفاء يعني في قوله فشرطه في جواب اما المحذوف وقيل قوله الالف والنون وقال بعض الشارحين لها وانما احتاج الى

تقدير اما ولم يجعل جواب اذا الشرطية لان العامل في اذا الشرطية هو جوابه وما بعد الفاء الجزائية لا يعمل فيما قبلها الا اذا كانت زائدة كما

في فسبح بحمد ربك هذا كلامه وفيه بحث اما اولا فلان حذف اما انما يطرد اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر

به نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر فلا يقع زيدا فضربت ولا زيدا فضربه صرح به الرضي وما نحن فيه ليس كذلك فكيف

يقع بتقديرها واما ثانيا فلان حصر العامل على الجواب ليس عند الكل بل عند الاكثرين وعند البعض العامل فيه هو الشرط فيجوز ان

يكون قوله فشرطه جواب اذا عند ذلك البعض فلا احتياج الى التوجيه الذي ذكره مع انه ليس بتام قال الشيخ ابن الحاجب في الايضاح

شرح المفصل والعامل في اذا اذا كانت شرطا مختلف فيه منهم من يقول شرطها ومنهم من يقول جوابها وهم الاكثرون في المنهل شرح الكوافي

واما اذا فعاملها ما اشتمل عليه جوابها من فعل وشبهه هو قول الاكثرين والمحققون على ان عاملها شرطها وليست مضافة اليه فلا يرد

الاعتراض بان المضاف اليه لا يعمل في المضاف كما قال الرضي واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط

كما في متى واخواته ثم قال رد الاطلاق الفريقين والاولى ان نفصل ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى جئتك وقت غروب الشمس فالعامل هو الفعل الذي في محل الجزاء دون الذي في محل الشرط اذ هو مخصص للظرف فعلى ما ذكره يتعين ان العامل في اذا في لفظ الكتاب هو الشرط اذ المراد بتضمن اذا معنى الشرط كونه للوقت المبهم كما ان المراد بعدم تضمنه معناه كونه للوقت المعين الا انه كثيرا ما يستعمل في المبهم قال المص في الايضاح شرح المفصل متى للوقت المبهم لانك تستعملها لما لا تتحقق وقوعه كقولك متى جاء زيد ولا تقول متى طلعت الشمس واذا بالعكس وان كانت اذا قد استعملت كثيرا في المبهم هذا وبالجملة ان كان اذا للشرط فالعامل فيه الشرط وان لم يكن فالفاء ليست مانعة من العمل صرح به الرضي حيث قال ولما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن اصله عن الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن فيه معنى الشرط استعمال اذا المتضمنة معنى ان في ذلك الجمع جملتين بعده على طريق الشرط والجزاء وان لم يكونا شرطا وجزاء وانما رتبت الجملتان ترتيب الشرط والجزاء الدال الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فلتحصيل هذا الغرض عمل في اذا جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في نحو وان في قولك اذا جئتني فانك مكرم ولام الابتداء في قوله تعالى اذا ما مت لسوف اخرج حيا فان قلت ما العامل في اذا بعد تقديرها قلنا هو الجواب فان قلت ما بعد الفاء الجزائية كيف يعمل فيما قبلها قلنا لا ما نعية في الفاء المانع على ان الفاء انما يمنع اذا كانت في موضعه وهو صدر الجزاء واما اذا عزيت عنه فلا يمنع وههنا عزيت عن الصدر لئلا يقع في الابتداء هذا ونقل ما في الحواشي على طريق الاكثرين والاحتمال الآخر المشار اليه فيها اشارة الى ما ذهب اليه البعض **قوله** باعتبار انهما سبب واحد فان نظر الى انهما سبب افراد تضمنا ان نظر الى ذاتيهما شيئين فقوله انكانا نظرا الى ذاتيهما وكان النظر الى كونهما سببا اينه جائزا واما قوله فشرط فالاولى فيه اعتبار كونهما سببا لان الشرط صار داعيا اليه بعد ما كان المقام باعتبار يحتمل الاحتمال الثاني **قوله** او شرط ذلك الاسم احتمال بعيد مخالف السياق والسباق **قوله** تحقيقا للزوم زيادتها اذ باللزوم يصير الزيادة قوية فتؤثر في العلية وان كانت وضعا ثانيا لا يحصل الزيادة من نسج الكلمة بمعنى انهما صارتا اصليتين حتى ينافي كونهما زائدتين بل بمعنى انهما صارتا كالتي من اصول الكلمة في اللزوم وعدم الانفكاك وهذا ناظر الى القول الاول او ليمتنع دخول التاء هذا ناظر الى القول الثاني **قوله** كعمران جار في الاسم حركات الفاء في الصفة لم تجئ مكسور الفاء مضموم الفاء ويكون مؤنثه بالتاء البتة فيكون منصرفا قطعا كعريان مؤنثه عريانة فما يتصور عدم دخول التاء في مؤنثه هو فعلان بفتح الفاء لا غير ولا يبعد ان يقع قوله فانتفاء فعلانة اشارة الى ذلك في المنهل قد جمع الامام جمال الدين ابن مالك ما جاء فعلان ومؤنثه فعلانة في قوله اجز فعلى لفعلانا اذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسيفانا وضحيانا وصوحانا وعلانا وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا ونصرانا وقد وجد لفظان نظم ذلك الشيخ بدر الدين ابن قاسم فقال مذيلا لتلك الابيات وزد فيهن خمصانا على لغة واليانا ثم فيه الحبلان بحاء مهملة وموحدة العظيم البطن وقيل الممتلي غيظا والدخنان بدال مهملة وخاء اليوم المظلم والسخنان بسين مهملة وخاء معجمة اليوم الحار والسيفان الرجل الطويل الممسوق كانه من السيف والضحيان بضاد معجمة وحاء مهملة ونون التحتية اليوم الذي لا غيم فيه والصوحان بصاد وحاء مهملتين البعير اليابس الظهر والعلان بعين مهملة الرجل الكثير النسيان وقيل الحقير والقشوان بقاف وشين معجمة الرقيق الساقين والمصان بميم وصاد مهملة اللئيم والموتان البليد الميت القلب والندمان المنادم والنصران واحد النصارى **قال** اوكانا في صفة اشار بتقدير كان الى انه من عطف الشرط والجزاء وليس

من عطف على معمولی عاملین مختلفین لانہ لیس مما جوزوہ اذا علی تقدیر کون کلمۃ فی مذکورا مع صفۃ واما اذا لم یکن مذکورا علی ما علیہ
بعض النسخ فمن عطف علی معمولی عاملین مختلفین لانہ من قبیل ما جوز **قولہ** فانتفا فعلانۃ قلم فی ان المراد ان لا یکون مونث
الصفۃ بالتا الا انہ یحتمل الخصوص فصرہ الشارح قدس سرہ و مثالہ بقولہ یعنے امتناع دخول تا التانیث علیہ ای علی الالف والنون
او علی الصفۃ لانہ بمعنی الوصف سواء کان بفتح الفا او ضمہا وقیل انتفا فعلانۃ تفید بظاہرہ عدم دخول تا التانیث علیہ فیلزم عدم
انصراف عریان وانصراف عریانۃ فصرہ بامتناع دخول تاء التانیث علیہ تفسیر الاعم بالاخص بقرینۃ قولہ وقیل وجود فعلی فانہ
یدل علی ان المراد انتفا فعلانۃ فی مونثہ لا فی نفس کلمۃ فیہ الالف والنون انتہی وفیہ ان الضمیر المجرور فی المفادہ انطا انکان الی
فعلان بفتح الفا فتفسیر الشارح قدس سرہ لیس بصریح فی ردہ اذ الضمیر فی عبارتہ لیس متعین الرجوع الی ما شملہ وغیرہ وان کان
الی الالف والنون فاستلزام ذلک عدم انصراف عریان ممنوع علی ان تفسیر الشارح قدس سرہ لا یدفعہ اذ المراد من الضمیر المجرور فی عبارتہ
ایضا الالف والنون وان کان المراد نفس کلمۃ فیہ الالف والنون وان کان المراد المذکر فکونہ ظاہرا بل مستفادا من انتفا فعلانۃ
ثم علی ان المشہور ان التانیث طار علی التذکیر فالاستلزام ثم **قولہ** لانہ متی کان مونثہ فعلی یشیر الی ان المقصود من ہذا الشرط ایضا
انتفا فعلانۃ لکن یخدشہ انہ اذا کان المقصود من ہذا الشرط انتفا فعلانۃ ایضا ینبغی ان یقع رحمان عند ہذا القائل بحصول ما ہو المقصود
وہو انتفا فعلانۃ الا ان یقال المقصود وعندہ انتفاء مبنیا علی الدلیل وہو وجود فعلی اذ کل ما جاء منہ فعلی لم یجئ منہ فعلانۃ فی اکثر لغات
العرب لا انتفا مطلقا وبعض بنی اسد یقولون فی کل فعلان جاء منہ فعلی فعلانۃ ایضا نحو غضبانۃ وسکرانۃ فیصرفون کذا فی الرضی
کما فی المتوسط ان بنی اسد قاطبۃ یصرفون ویقولون فی مونثہ سکرانۃ لیس علی ما ینبغی **قولہ** فی انہ منصرف او غیر منصرف ظاہرہ لا
یوافق المقصود اذ الاختلاف فی احد الامرین لا فی المفہوم المردد وتحقیقہ ان المعنی انہ وقع انہ منصرف او غیر منصرف ای دفع ہذا التردد
وقیل یعنی اختلف فی ہذین الامرین فان اخذ محل النزاع انصرافہ فقد اختلف فیہ وان اخذ عدم انصرافہ فکذلک اختلف فیہ
ووقع فی الحاشیۃ الفاتریۃ ان المعنی اختلف فی رحمن فی وقت تفتیشہ انہ منصرف او غیر منصرف وعلی ہذا یکون فی انہ ظرفا للاختلاف
وعلی الاولین بدلا من رحمن **قال** دون سکران حال من رحمن ای من اجل الاختلاف فی الشرط اختلف فی رحمن لا یجوز
من سکران وندمان فالاختلاف فی الشرط سبب للاختلاف فی البعض والاتفاق فی البعض ولو لم یکن الشرط مختلفا بل متحدا
لکان اتفاقا فی الکل فاندفع ما قیل ان الاختلاف فی الشرط لا یکون منشأ عدم الاختلاف فی سکران لانہ علی تقدیر الاتفاق
ایضا یثبت عدم انصراف سکران وانصراف ندمان **قال** وزن الفعل قد شاع ارادۃ الصیغۃ من الوزن وہو المراد ہہنا
یؤیدہ قولہ کثیرا وقولہ او یکون فی اولہ زیادۃ لا کیفیۃ یحدث فی الحروف والاضافۃ من قبیل اضافۃ العام الی الخاص علی ما فی
الحواشی الہندیۃ فاندفع ما قیل علیہ ان العام انما ہو الموزون لا الوزن اذ العام لا بد وان یصدق علی الخاص ویصح حملہ علیہ والوزن
بالنسبۃ الی الفعل لیس کذلک الا انہ لما کان المتبادر من الاضافۃ ان الوزن لہ زیادۃ تعلق بالفعل بالاختصاص او الغلبۃ فیلزم اذ ذکرہ الشارح
فسرہ الشارح قدس سرہ علی وجہ یصح بہ ذکر الشرط مفیدا وعلی وجہ یعلم منہ کون وزن الفعل صفۃ للاسم علی قیاس سائر الاسباب ومرجعہ
من المقام لا تفسیر للوزن فاندفع ما قیل فی تفسیر وزن الفعل یکون الاسم علی وزن آہ نظر لان الوزن لیس مصدرا بل کیفیۃ
یحدث فی حروف الفعل ولا ضرورۃ ولا داعی الی حملہ علی ہذا المعنی وقیل یجوز ان یکون الاضافۃ للاختصاص ویفید الجز

من حيث انه يفيد ان الشرط احد الامرين اما الاختصاص الحقيقي او الحكمي الحاصل بالغلبة المبنية على الدليل وهو وجود زيادة الكثرة الفعل
وهذا التعميم لا يستفاد من الاضافة ولا يخلو عن مناقشة **قوله** على وزن يعد من اوزان الفعل والعد كما يكون بالاختصاص والغلبة
يكون بالمجرد الوجود وفيه مع وجوده في غيره فيكون عد الوزن المشترك من اوزان الفعل مشعرا بمزيد اختصاص له بالفعل ثم فلا يكون التعميم
قاصرا **قال** ان يختص بالفعل بمعنى انه لما كان المتعارف في الاستعمال والغالب في الاختصاص في لفظ التخصيص والاختصاص
والمخصوص ادخال الباء على المقصور اعني الخاصة وكان الحمل على هذا المعنى غير صحيح اشار بقوله بمعنى الى ان التخصيص في المتن مستعمل على
ما هو الاصل فيه وهو ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني ماله الخاصة واشار الى دفع ما يتوجه على هذا المعنى من انه فكيف
توجد في الاسم بقوله الا منقولا من الفعل وفي نسخة به والضمير الى الوزن على ما هو المتعارف والشائع ويجوز ان يرجع الى الفعل
ليكون موافقا للنسخة الاولى وان كانت على خلاف المتعارف **قال** ولا يوجد في الاسم العربي يشير الى ان الاختصاص اضافي
بالقياس الى الاسماء العربية فلا يضر وجود هذا الوزن في الاسماء العجمية **قال** كشمر بشين معجمة ما كان في الواقع علما لفرس ربطه بقوله
لا يوجد في الاسم الا منقولا من الفعل ربطا لطيفا وجعله مثالا له ولذا قيده بقوله على صيغة الفعل الماضي المعلوم والماضي التفعيل
معلوما ومجهولا لا يصلح مثالا للاختصاص وقدمه على ضرب وان كان ثلاثيا لانه صيغة معلوم وللمعلوم شرافة على المجهول ولانه من الخواص
معلوما ومجهولا بخلاف ضرب اذ معلومه ليس من الخواص فما قيل يؤيد كونه علما تقديمه على ضرب مع كونه ثلاثيا مجردا لا يخلو عن مناقشة
قوله فانه نقل من هذه الصيغة الاولى نقل من الفعلية الى الاسمية وجعل علما **قوله** وكذلك بذر بموحدة وذال معجمة من بذر بمعنى
اسرف **قوله** لماء اي اسم لماء كذا في الرضي وبعض شروح اللباب في المنهل بذر بموحدة وذال معجمة اسم ماء قال شاعر سقى الله امواها
عرفت مكانها جرابا وملكوما وبذر والغمر وهذه كلها آبار مكة كذا في الصحاح وفيه ان البيت ان كان استشهادا على انه اسم ماء على ان
جرابا وغيره بيان لامواها فقوله وهذه آبار مكة تنافيه وان كان استشهادا على انه اسم البئر على ان جرابا واخواته بيان لقوله مكانها فقوله
او لا اسم ماء لا يناسبه ثم فيه جرابا بالجيم كغراب وملكوما كمضروب والغمر بغين معجمة كفلس **قوله** وعثر بثاء مثلثة فوقية **قوله** وخضم بخاء وضاد
معجمتين **قوله** رجل في المنهل قال الجوهري وهو اسم لعنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة يزعمون انهم انما سموا بذلك لكثرة
الخضم وهو المضغ **قوله** علما لموضع بالشام في المنهل وقيل انه بيت المقدس **قوله** على البناء للمفعول وهو من خواص الافعال لم يجئ
في الاسماء ودئل اسم قبيلة من الاعلام المنقولة من الفعل لانه اسم لابي الاسود الدئلي وان سلم انه اسم لدويبة فنقول انه منقول من
الفعل المجهول وهو قولهم دئل فيه اي مرح من الدألان وهو مشي فيه سرعة فان العرب قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان
قليلا لقوله عليه الصلوة والسلام ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال ولقولهم تحت وتقوطا لطائرين وان سلمنا انه ليس بمنقول
قلنا انه شاذ في الرضي ان صح ما نقل ان دئل لغة في الدئل ودئم بمعنى الاست فشاذ في الجار البردي ودئم للاست ودئل
لغة في الدئل من الاجناس المنقولة من الافعال **قوله** غير مختص بالفعل والمقسم بالتمثيل المختص ومنه نعران قوله ولم يذهب ليس جوابا
ثانيا للتعقيب اذ لو ذهب اليه الجمهور لا صح تمثيله ايضا في هذا المقام بل جملة مستانفة جواب لما يتوهم ان هذا الوزن المشترك غير الغالب سبب ولو
عند البعض ام لا **قوله** اي منع صرفه اي ضربا لمعلوم الذي ليس بمختص ولا غالب **قوله** الا بعض النحاة وهو يونس وعيسى بن عمر
فالاول اعتبر علما فمنع الصرف في نحو جبل وعضد وكتف وجعفر وحاتم اعلاما والثاني يشترط كونه منقولا من الفعل كذا في الرضي وكثير

من الحواشي ووقع في الحواشي الهندية لو سمي بجو ضرب ودحرج سمعوفا منصرف وهو اختيار الخليل ويونس وابي عمرو عيرو من النحاة وزعم عيسى انه لا ينصرف **قوله** او يكون دخل في الشرط الاول كل ما هو مختص سواء وجد في اوله زيادة كزيادته او لا ودحرج منه ما ليس بمختص لكن البعض منه وجد غير منصرف للوزن وسبب آخر نحو احمر فالجمهور قال لا وخالد ونيلب زاعمين ان وزن افعل غالب الافعال والمص قال منكر الاخر وه او يكون في اوله زيادة كزيادته موجبا بان هذه الزيادات لاطراد زيادتها في اول الفعل صارت اشد اختصاصا به فيضاف الوزن الى الفعل وان لم يكن غالبا فيه فظهر ان قوله غير مختص وقع محزه وان اولمنع الخلو ومن الجمع واليه يشير قوله غير قابل للتاء والمحتاج اليه غير المختص لا المختص وان حمل كلام المص على الغلبة وان المراد بالغلبة عنده الغلبة المبنية على الدليل وهو وجود زيادة في اوله كزيادة الفعل لا مطلقا على ما في الحواشي الهندية ليس على ما ينبغي قال الرضي والذي حمل المص على مخالفتهم شيئان احدهما انه راى فاعل في الافعال اغلب ولو سميت بخاتم لانصرف اتفاقا ولو كان الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل وفاعل الاسمي اقل قليل كخاتم وعالم وساسم والثاني انه راى ان نحو احمد واحمر لا ينصرف وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في افعل قال لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل التفضيل ومنها يجيء افعل فعلاء كاحمر واعور وكلاهما اسمان واما افعل الفعلي فلم يجيء منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية كاخرج واذهب الا من كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر ويجيء افعل ماضيا من غير ما جاء فيه فعل ثلاثي قليلا كاسحم واجم واثرو يقابله في الاسماء من مجيء الفعل الثلاثي ايضا في القلة نحو ابدع وافكل وارنب انظر من كلام المص انه يثبت الغلبة باعتبار الانواع والافراد جميعا اما الاول فلانه اثبت ان افعل نوعان من الاسم ومن الفعل نوع واحد والنوع الآخر الغير المبني على الثلاثي قليل يعارضه ما جاء من الاسم غير مبني على ثلاثي واما الثلاثي فلانه حكم بان افعل التفضيل يجيء من جميع الافعال الثلاثية غير الالوان والعيوب ومنها يجيء افعل الصفة فيكون افعل اسما اكثر افرادا من افعل فعلا ايضا ويرد عليه ان قوله كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل ليس على الاطلاق كيف وهو لا يبنى من الافعال الناقصة ولا من فعل لازم للنفي ولا من فعل غير منصرف ولا من فعل لا يكون قابلا للقلة والكثرة تم الرضي ورد عليه حيث قال ولقائل ان يقول على قوله افعل الفعلي لم يجيء من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على ما قرر انت من مذهب البصريين ان افعل التعجب فعل ومن كل ما يجيء منه افعل التفضيل الاسمي يجيء افعل التعجب الفعلي والذي جاء في فعل يفعل مفتوحي العين وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واحمد يزيد على افعل فعلاء اذ لا يجيء من غير باب فعل يفعل الا قليلا كاشيب هذا كلامه فعلى هذا افعل التفضيل يعارضه افعل التعجب وافعل الصفة يعارضه افعل المتكلم بل يزيد عليه اذ افعل الصفة لا يجيء الا من فعل مكسور العين في الماضي المفتوح في المضارع وافعل المتكلم يجيء منه ومن مفتوحي العين وما يجيء افعل الصفة من غير باب فعل فهو قليل ملحق بالعدم لا يعارض شيئا ولو سلم فافعل المتكلم من باب آخر يعارضه ويبقى افعل ماضيا سالما من المعارضة هذا ويرد على الرضي ان قوله ومن كل ما يجيء منه افعل التفضيل يجيء افعل التعجب ليس على الاطلاق كيف اسم التفضيل يبنى مما ليس بمستمر وافعل التعجب لا يبنى منه بل مما حصل في الماضي واستمر كما صرح به نفسه في بحث فعل التعجب **قوله** اي في اول وزن الفعل الخ هذا الترديد مجرد بيان مرجع الضمير اذ المراد على التقدير الاول ايضا وزن الفعل الذي في الاسم لقوله زيادة كزيادته فمآل التقديرين واحد **قوله** اي زيادة حرف تقديره للمضاف اليه المعوض عنه التنوين

فى المضاف و قوله او حرف زائد تقدير للموصوف وجعل المصدر بمعنى الفاعل صفة له و على التقديرين تشكيل الظرفية اذ ليس
فى اول احمر مثلا وهو الهمزة زيادة حرف ولا حرف زائد والجواب ما ذكره الفاضل الهندى من ان بينهما عموما وخصوصا من وجه
والاعم يصلح ظرفا للاخص و اما ما قيل على الاول صح لفظا فى لان الصفة تنسب الى موصوفها بغى نفيه ان ما هو صفة ليس
بمنسوب الى الموصوف وما هو منسوب ليس بصفة نعم لو لم يقدر المضاف اليه وقيل فى اوله صفة الزيادة كما قال به الفاضل الهندى
لاستقام ولا حاجة الى جعل فى بمعنى اللام كما قال به بعض الافاضل معللا بان صفة الزيادة ليس بظروف للاول بل قائم به اذ الصفات
تنسب الى موصوفها بغى كالاعراض الى محالها و فى جعل ما ذكره الشارح قدس سره اولا راجعا اليه تكلف بارد و ما ذكره الفاضل
الهندى فى الاجوبة من قوله او يراد اول حروفه الاصول ففيه ان زيادة الحرف ليس فى اول حرف من حروف اصول وزن
الفعل كالهمزة من احمر مثلا فالشبهة باقية بحالها الا ان يقال فى بمعنى على كما ذكره بعض الشارحين لها وما قيل الاول من تقديرى الشارح
بناء على ظاهر العبارة والثانى بناء على المقصود لان اول الوزن حرفا بصفة الزيادة لا نفس الزيادة الا ان يقال اذا كانت الزيادة
فى اوله يكون الحرف ايضا فى اوله اذ الحرف لا ينفك عنه فليس بموجه وان كان من وجيه فتامل **قوله** من حروف اتين ولا دلالة
لها على المعانى بل الدال مجموع الصيغة على ما صرح به الشريف قدس سره فى حواشى الرضى و لو سلمت فمقيدة على الدخول على الفعل
ولو سلم فالمراد اشباهها المتحدة بالنوع معها **قوله** اى حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل اشارة الى ان قوله
غير قابل حال من المضاف اليه وهو الضمير فى اوله **قوله** لم يجعله حالا من قوله وزن الفعل شرطه لانه يوجب التعقيد اللفظى واشتراط
وزن الفعل مطلقا مع انه ليس كذلك فاندفع ما قيل يحتمل ان يكون حالا من الفعل فى قوله وزن الفعل شرطه لانه من جملة موانع الصرف فهو فاعل
معنى ولا من قوله زيادة لان جواز الحال من اسم كان مختلف فيه وايضا لا يخلو عن ارتكاب تجوز الا ان غير قابل لان
يكون حالا من زيادة لتذكيره وما قيل المصدر يذكر ويؤنث فهو اذا لم يكن مع التاء والتاويل بان مع الفعل عند العمل لا مطلقا
لانا نقول التاويل نكتة بقية عند تذكير الفعل او الخبر يدل على ذلك قول السيد السند قدس سره العزيز فى شرح المفتاح فى بحث القصر فاعل
ناسب مصدر مضاعف بتاويل ان يضاعف **قوله** لاختصاصها بالاسم مع صيرورتها بمنزلة الحرف الاخير منه حتى اجرى
الاعراب عليه بخلاف الالف واللام فانها وان كانت مختصة بالاسم لكن لم يصيرا جزءا من الاسم فلم يخرج الاسم بدخولهما عن وزن الفعل بهذا
والمراد من القبول الامكان الوقوعى الذى لا يبقى فيه شائبة امتناع الغير لا الامكان الذاتى فاندفع ما قيل الخروج على تقدير لحوق التاء
لا على تقدير قبولها والكلام فيه لانه لا خروج الوزن بهذه التاء عن وزن الفعل لا حاجة الى التقييد لان الكلام فى وزن الفعل لانا نقول
تقييده ليحكم على يعمل وارمل ما لحقه التاء فى المؤنث بالانصراف ولو لم يقيد به لتوهم ان يعمل غير منصرف ويعملة منصرفة **قوله** قياسا بالاعتبار
الذى امتنع من الصرف آه قيل يكفى تقييد عدم القبول بكونه قياسا اذ الفرق بين مذكر الاسم ومؤنثه بالتاء خلاف القياس ونادر لما
القياس الفرق بالصيغة صرح به الرضى فى بحث الجمع الصحيح بهذا اللفظ قال الرضى فى ذلك الغالب فى الصفات ان يفرق بين مذكرها
ومؤنثها بالتاء والغالب فى الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وقد جاء العكس
ايضا فى كليهما كاحمر وحمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى وكامرء وامرأة هذا كلامه وليس فيه تصريح بكون الفرق بالتاء فى الاسماء
خلاف القياس بل حكم بان الفرق بالصيغة فى الصفات ايضا غير غالب مع انه ليس خلاف القياس وايضا قال المص فى الشافية

وافعل للتعدية غالبا وفعل للتكثير غالبا مع ان المعاني التي غير ما ليس خلاف القياس نعم الغلبة يستلزم كون خلافها قليلا وانقلة لا يستلزم خلاف القياس والية الحكم بالغلبة في كلامه ليس في مطلق الاسماء بل في اسماء الجوامد واسود ليس منها **قوله** بالاعتبار الذي اي غير قابل للتاء باعتبار ذات السبب الذي امتنع اي قرب من الامتناع وزن الفعل او ما كان على وزن افعل لاجله اي لاجل ذلك السبب اذ لا يمتنع حقيقة لجواز ذلك السبب الذي شرط عدم قبول التاء باعتباره بل لا بد من اعتبار وزن الفعل ايضا فعدم القبول مقيد باعتبار ذات السبب لا باعتبار السبب من حيث هو حتى يرد ان امتناع الصرف انما يعلم من تحقق الشروط والعلل في الاسماء فلا بد ان لا يعلم تحقق الشروط من امتناع الصرف ثم ان القيد ان كان قيد النفي فعدم القبول باعتبار ذات الوصف ثابت لاسود وان كان باعتبار لا باعتباره بل باعتبار آخر منتفيا عنه وانتفاء المطلق بهذا المعنى لا يستلزم انتفاء المقيد حتى يقع على هذا التقدير يشكل بجواز اسودة لان المطلق اعني عدم القبول منتف فينتفي المقيد بهذا القيد وان كان قيد المنفي فالقبول المقيد باعتبار ذات السبب منتف عن اسود وثابت لعمل حيث يقبل التاء باعتبار ذات الوصف الذي يجوز ان يمتنع لاجله فلا يرد ما قيل يشكل على هذا التقدير بنحو يعمل لان القبول بهذا الاعتبار منتف لان الاعتبار منتف لانتفاء منع الصرف وكذا اولى في قوله تعالى لك فاولى على الوعيد اي الشر القريب غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لانه لا يقبل التاء باعتبار العلمية بل باعتبار آخر قال الرضي والدليل على انه ليس افعل تفضيل ولا افعل فعلا ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة الآن اذا اوعدوا فدخول تاء التانيث دال على انه ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلا بل هو مثل ارمل وارملة واولاة ايضا علم وقوله التاء لا يضر الوزن لا ذلك في علم آخر فهو كالوصف بارمل وارملة فكلاهما تعدمان من الصرف اذ كل علم موضوع ومنعاه استانفا هذا كلامه وكذا اربع اذا جعل علما غير منصرف للعلمية ووزن الفعل حيث لا يقبل التاء باعتبار العلمية بل باعتبار آخر فنوعين العلمية لا يقبل التاء اصلا فضلا عن ان يكون القبول غير قياسي حتى يحتاج الى التقييد بقوله قياسا فظهران اربعا بعد التسمية غير وارد على المصنف على تقدير عدم التقييد بقوله قياسا **قوله** فان لحوق التاء للتذكير اي لحوق التاء في اربعة واخواتها لاجل ان مميزها مذكر فمقتضى اللحوق هو تذكير المميز فلا يكون قياسا في التاء ان يكون لحوقه لاجل التانيث ثم المميز من الثلثة الى عشرة يكون مجموعا فيلحق التاء بها اذا كان المميز مذكرا ويترك اذا كان مونثا والتذكير والتانيث ليس باعتبار لفظ الجمع بل باعتبار الواحد فان الواحد مذكرا يوتى بالتاء وان كان لفظ الجمع مونثا نحو ثلثة حمامات وان كان الواحد مونثا يترك وان كان لفظ الجمع مذكرا نحو سبع ليال هذا وما ذكره الشارح قدس سره في بحث اسماء العدد صريح في ان لحوق التاء لاجل التانيث حيث قال وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء بجماعة المذكر باعتبار التانيث الجماعة وثلث الى عشر بدونها لجمع المونث فرقا بين المذكر والمونث ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق ويمكن ان يقال انه غير قياس ظاهرا اي من حيث ظاهر اللفظ وقياس بالنظر من حيث المعنى والتاويل بالجماعة ويرد عليه ان التاويل بالجماعة غير لازم في الجمع بل يجوز ان يأول بالجمع والتانيث في هذه الاعداد واجب عند تذكير المعدود وقال الرضي في وجه تانيث الثلثة الى العشرة عند تذكير المعدود والاقرب عندي ان يقال ان ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التانيث في اصل وضعه واعني بالاصل وضعه ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة واربعة نصف ثمانية قبل ان يستعمل بمعنى المعدود وكما في جاءني ثلثة رجال فلا يقال في مطلق العدد ست ضعف ثلث وانما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مونثا بسبب كونه على عدد

قوله بالتاء فرق بين الاثنين فاذا صار المذكر في نحو رجال مونثا بسبب عروض هذا العرض فتانيث العرض في لغته اولى ثم انه غلب على الفاظ العدد والتعبير بها عن المعدود وقطع اليها اوزع معنى الوصف الذي هو معنى الاسماء المشتقة اذ صار بمعنى رجال ثلثة رجال معدودة بهذا العدد ولكنه مع غلبة الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب فاستعمال نحو ثلثة رجال اغلب من استعمال رجال ثلثة فلما ثبت الوصف في الفاظ العدد وجرت تابعة لالفاظ المعدود وان كثيرا نحو رجال ثلثة واذا لم تجر على الموصوف اتى بما كان موصوفا بعدها اما مضافا اليه نحو ثلثة رجال واما بمن نحو ثلثة من الرجال جاز اجراءها مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمونث بالتاء فبقيت الاعداد واذا كانت صفة لجمع المذكر على تانيثها الموضوعة هي عليه وذلك من الثلثة الى العشرة لكونها صفة الجمع والجمع مونث فلو اثبتوا التاء فيهما مع الجمعين لم يتعين ما قصدوه من اجرائه مجرى الصفات المشتقة فاسقطوها مع جمع المونث لان تانيثه نحو فكانه مذكر بالنسبة الى تانيث جمع المذكر وانما قلت ذلك لان تانيث جمع المونث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتانيث جمع المذكر لا الذي كان قبلها بدليل انه لو كان الاصل معتبرا لم يجز في السعة قال نسوة فكما ازال التانيث العارض التذكير الاصلي في رجال وان لم ازال التانيث الاصلي ايضا في نسوة لكن هذا الطاري ظاهر مشهور في رجال خفي في نسوة لان الشئ لا ينفعل عن مثله انفعاله عن ضده فصار نسوة كانه مذكر لخفاء تانيثه فقيل رجال ثلثة ونسوة ثلث فصارت التاء كانت في الاصل التانيث مجرد العدد وتانيث المعدود وانتهى كلامه وبهذا اظهر فساد ما قيل من ان المراد عدم قبول التاء باعتبار اصل الوضع ولذلك امتنع اسود مع قولهم للحية الانثى اسودة والاعداد لا يقبل التاء باعتبار الوضع العددي بل بعد عروض الوصفية وظهر ايضا ان ما قيل المراد عدم قبول تاء التانيث والتاء في اربعة للمذكر ليس لشئ وظهر ايضا ان ما قيل ان التاء في اربعة ليست طارئة على اربع لان اربعة للمذكر واربع للمونث والمذكر مقدم في الرتبة ليس على ما ينبغي وظهر ايضا ان انصراف نحو اربع كما انه منسوب الى عروض الوصفية يجوز ان يكون منسوبا الى فوات شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء فتدبر قوله اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء لا يخفى ان عدم قبول التاء قيد للزيادة ومعتبر فيه وليس معتبرا على الاستقلال فالتفريع عليه تفريع على المقيد من حيث هو اذ لا يتصور وجوده بدون المقيد فاندفع ما قيل لا يخفى ان امتناع احمر متفرع على مجموع الشرطين فلا بد ان يعتبر الاشارة المفهومة من كلمة ثم الى المجموع على معنى عدم قبول الزيادة التاء قوله امتنع احمر فرع امتناع لفظ فيه وصف اصلي على اشتراط الزيادة بعدم القبول وهو في الحقيقة جعل وجود الزيادة بشرط علة الامتناع لفظ فيه وصف اصلي لا جعل وجود الشرط علة للمشروط حتى يرد عليه ان وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط ويحتاج الى تكلف في الجواب قوله اي كل اسم جعل ما موصوفة فاحتاج الى تقدير كل ليكون القاعدة كلية على ما هو الظاهر في القواعد ولو جعلها موصولة لما احتاج الى التقدير لافادة العموم والاستغراق قوله بالسببية المجتمعة مع الوزن سواء كان الاسم قبل العلمية غير منصرف كاحمر ولا كبير وشكير ومع العدل في اسم يوضع الاعلام كعمر واما مع عدل كان قبل العلمية غير منصرف نحو مثنى وثلث فالاخفش وابو علي ذكر انه يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدد وذهب الجرمي وابن باشاذ الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في احمر المنكر بعد العلمية ولا تنافي بين العدل والعلمية بدليل عمر واما اخر وجمع اذا اعلمية وضع آخر وقول سيبويه اقرب لان العدل امر لفظي وبالعلمية لم يتغير اللفظ هذا كلام الرضي اقول انما ان قوله وقول سيبويه اقرب لان العدل في



وجمع وتضعيف لقول الاخفش والكوفيين بان عدلها اولفظي غير مبتني على المعنى فلا ينافيه كون العلمية وضعا آخر بخلاف عدل احاد واخواته فانه وان كان عبارة عن اللفظ الا ان اعتباره مبني على المعنى فيزول بزواله كما اشار اليه بقوله وزوال العدل لا لاعتبار بعد في نحو ثنى وثلث لانه مذكور في جنب اخر وجمع لا في جنبيها ولانه ذكر اعتبار العدل عند سيبويه في اخر وجمع لا في ثنى وثلث بل ذكر اعتبار العدل فيهما عند الجرمي وابن باشاذ وقال وهو قياس قول سيبويه في احمر النكرة بعد العلمية ولان قوله وزوال العدل ببطلان معنى العدد يشعر بان منشأ العدل فيها المعنى حتى زال بزواله وليس لفظيا فقط فكيف توجه بقوله لان العدل امر لفظي وهما يؤيد ما ذكرنا قول صاحب اللباب وانصرف احاد ونحوه كثلاث ومثلث حال كونه علما عند اكثر النحاة لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل بطلان معنى العدد وقال الجزولي انه غير منصرف لاعتبار العدل الوصفي مع العلمية واما نحو اخر وجمع علما فمنصرف عند الاخفش والكوفيين قياسا على احاد واخواته وعند سيبويه غير منصرف اعتبارا بالعدل الاصلي فان عدله باعتبار حكم في اللفظ فلا يعد ان يقدر ذلك مع العلمية بخلاف عدل نحو احاد فانه باعتباره في مسماه فظهر ان ما في بعض الحواشي من ان نحو ثنى وثلاث علما غير منصرف عند البعض اعتبارا للعدل الاصلي واليه مال الشيخ الرضي قائلا ان العدل امر لفظي وهو باق ليس على ما ينبغي وان ما في المنهل شرح الوافي من قوله وهذا الذي ذكره المؤلف من قوله ويصرف نحو احاد للعلمية لم يذكر ليس مذهب الجمهور وانما ذهب اليه بعض النحاة ليس بشيء **قوله** لا تاثير فيه اي في منع الصرف للعلمية معها خلافا للجزولي فانه قال بتاثيرها **قوله** ما قال اذا نكر اي جعل نكرة ولو مجازا اذ بارادة غير المعين مجازا من الموضوع المعين ينتفي التعريف فيكفي في الانصراف وتوقفه على الانتفاء حقيقة ممنوع ولو سلم فهو حقيقة في عرف النحاة فلا يرد ما قيل يصير بهذا التاويل في حكم النكرة فلا يلزم انتفاء التعريف حقيقة فلا يلزم الانصراف **قوله** بان يأول العلم بواحد اي بفرد من الجماعة المؤولة بعنوان انها مسماة بذلك العلم وفرد بهذا الاعتبار هو مسمى بذلك العلم كما يشير اليه **قوله** فانه اريد به المسمى بزيد ويحتمل ان يراد انه يأول بلفظ واحد ويقيد بقوله من الجماعة المسماة به وعلى هذا قوله فانه اريد به باعتبار الال ثم في العبارة اشارة الى ان هذا التاويل انما يكون بعد الاشتراك وقيد الجماعة اتفاقية فانه اريد به المسمى بزيد **قوله** الالف واللام سواء كان حرف تعريف او بمعنى الذي للعهد الذهني **قوله** عن الوصف المشتهر صاحبه به قيد به لان المسمى كل علم اوصافا كثيرة فلا بد في ذكر العلم وارادة الوصف من مرجح وهو دون وصف كالاشتهار **قوله** فان كل واحد من هذه الاسباب الاربع الاولى الاربعة **قوله** استثناء اي من المستثنى منه المقدر الذي بقي فيه العدل ووزن الفعل من الاستثناء الاول ولم يخرج به وفيه اشعار بان الخارج بالاول كثير والباقي قليل وبان اخراج الثاني بعد اخراج الاول كما قال الرضي مستثنى مما بقي من المستثنى منه المقدر الذي استثني منه لفظه ما بعد استثنائها اي للاجماع مع سببا غير سبب المنع هي شرط فيها الا العدل فكلا المستثنين من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا اي ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا انتهى وقال في مباحث المستثنى في نحو ما جاءني الا زيد الا عمرو الا خالدا عمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالد يخرج منه بعد خروج زيد وعمرو ولعل ذلك للاشارة الى ان المعاني مترتبة على حسب ترتيب الالفاظ فاعتبار الاخراج في الاستثناء الاول قبل الثاني وفي الثاني قبل الثالث على حسب عبارة الاول والثاني والثالث لا لانه اخراج الكل معا وقيل للاشارة الى تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عطف لان الاول استثناء من المطلق والثاني من المقيد وفيه بحث لانه ان اراد ان تعدد الاستثناء على الوجه المذكور مطلقا غير جائز فهو غير مسلم كيف وهو جائز اذا كان الارادة متعددة وان اراد انه غير جائز اذا كان الاداة واحدة فهو مسلم لكن

المذكور ليس منه على ان ذلك جائز ايضا عند جماعة قال الرضي استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف
اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان ويجوز مطلقا عند جماعة **قوله** لا يوجد شيء من الامر الدائمي ان يستثنى
منه السبب الدائم بعد قد بين المجموع واحدهما فقط لا ما يعمه وغيره حتى يلزم خلاف الواقع ولا المختص بواحد منهما حتى يلزم استثناء الشيء من نفسه
ولا يخفى ان هذا التوجيه حسن في غاية الحسن لا سماجة فيه كما ظن غير ان قوله لا يعمهما وان لم يوجد مثله في كلام العرب العرباء لكن كثر في عبارة
العلماء في الكشاف فما ارسلناك الا نذيرا الا حفيظا عليهم وما كان ذلك الا ابنيا رعنا والا ثبتة في الاسلام وما هي الا شهوات
لا غير صرح به العلامة التفتازاني والشريف رح في شرحيهما المفتاح **قوله** اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب بانتفاء العلمية
فيبقى ذات احد السببين ووصف السببية من الآخر فيما هي اشترط فيه العلمية ما يصير به واحدا من الاسباب التي اثنان منها
سبب للمنع وان بقي ذاته لكنها ليست سببا اقتضاء بالمعنى المذكور فاندفع ما قيل وفيه نظر لان المراد بالسبب اما التام
فيبطل بقاؤه على سبب واحد بهذا المعنى واما الذات فات السبب فيه سبب ناقص تبقى بهذا الوصف مع انتفاء العلمية **قال** اي على
سبب واحد فيما هي ليست شرطا فيه فبقي فيه كونه واحدا من الاسباب حيث ما فات منه ما يصير به واحدا منها وهذا هو المراد من بقائه
كونه سببا فما قيل انتفاء العلمية يستلزم انتفاء تاثير السبب سواء كان شرطا له او لا والا لتحقق التاثير بدون الاثنينية **قوله** فلجواز وزن
الفعل فيها مع وزن الفعل هكذا عبارة السيد قدس سره في حواشي المتوسط **قوله** وايضا قد عرفت اندفع به ما قيل ان اخر معدول
عن الآخر واخر من فيه العدل مع وزن افعل اذ منع صرفه لا يقتضي اعتبار الاخراج لوجود السببين فيه غير العدل وهما وزن
الفعل والصفة الاصلية هذا وما ذكره الشريف رح ان قيل بان جعل آخر معدولا عن المعرف باللام كان الآخر ايضا معدولا عن المعرف
باللام فقد اجتمع العدل مع الوزن والجواب انه غير مختص لجواز ان يكون اخر معدولا عن اخر مبني على ان مذهب من لا يوجب
العدل لكونها غير داخل في الصيغة ولو حكما ولو قيل انه يوجب العدل على ما ذهب اليه البعض فالجواب ما ذكره والثاني ما اجاب به بعض
الافاضل من ان اخر على وزن افعل لما لم يكن على اوزان العدل المشهورة ينبغي ان يجعل شاذا لا معدولا اذ هو لا يخلو عن تامل
قال وخالف سيبويه الاخفش في الرضي قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس اما
نحو على منع الصرف **قوله** ولما كان قول التلميذ الى قوله جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاد فان قلت كون قول التلميذ المرتب
كونه موافقا للقاعدة ذكره المصنف وسببه ونكتة جعل قول التلميذ اصلا واسناد المخالفة الى الاستاد بعد الثبوت فلا بد ان يعلم ثبوتهما
من المتن ليطلب لهما نكتة من اي لفظ المتن يعلم ذلك قلنا من نصب قوله مبارا وذلك لانه يجب ان يكون منصوبا على انه
مفعول له ليكون صريحا علة ومستند المذهب سيبويه خفاء اذ لا بعد التنكير الا انصراف فعلم بيان وجه لرعيه وذلك في
جعله مفعولا له بخلاف جعله حالا او ظرفا او مصدرا فانه لا يفيد كونه صريحا في كيب السنة الخالفة الى سيبويه اذ يوجد شرط
نصب المفعول له من اتحاد فاعله وفاعل عامله بخلاف ما لو جعل فاعل الاخفش فانه لم يوجد ذلك الشرط اذا المعتبر سيبويه
وانت خبير بان الشرط المذكور رأي الجمهور واما عند البعض فليس بشرط وهو المرضي للشيخ الرضي **قوله** فان معنى الوصفية فيه
قبل العلمية ظاهر انه وان شاء من مجرد لفظ على ما هو الظاهر فتخرج افعل التفضيل المقرون بمن عن كونه قبل خلافا لان ظاهره عن
من الفضلية فاندفع ما قيل كيف القول بمنع التفضيل المقرون بمن بلا خلاف مع صدق ما هو المراد من نحو احمر على ما ينبه الشارح عليه

وجعل قوله بلا خلاف قيد للنفي على ما قيل لا يجري في ذلك اذ منع التفضيل المذكور بالوفاق على ما في الرضي وبعض شروح اللباب

قوله فيدخل فيه سكران وامثاله نحو ثلث ومثلث اذ حكمه بعد التنكير حكم احمر على ما في حواشي السيد السند قدس سره على المتوسط واللباب والرضي **قوله** وكذا افعل التفضيل المجرد قيل وكذا ثلث انتهى كيف لا ان افعل التفضيل المجرد عن كلمة من منصرف بعد التنكير بالاتفاق كذلك ثلث بعد التنكير منصرف بالاتفاق وفيه بحث اذ فيه اختلاف بعد التنكير مثل احمر على ما عرفت **قوله** لاجل اعتبار الصفة الاصلية قال الرضي معنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يضاده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اردت اثبات معنى الوصف الاصلي لجاز نظرا الى زوال المانع وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر

قوله لزمه ان يعتبره اي يجعل الوصف الاصلي كالثابت مع زواله لكونه اصليا لا ان كلا الموضعين مشتركان في عدم لزوم اجتماع المتضادين حقيقة وكون الوصف اصليا زائد ومحصل الجواب ان اعتبار المتضادين وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه بمنزلته فاعتبارهما في منع صرف لفظ واحد كانه غير مستحسن فيظهر ان ما قيل الاولى ان يقول كان مظنة ان يلزمه لئلا يكون هو وقوله فاجاب متنافرين ليس على ما ينبغي **قوله** فان العلم اي الشخصي اذ هو المتبادر من الاطلاق والعلم الجنسي علميته تقديرية ضرورية على ان عدم الخصوص فيه ثم كيف وهو موضوع لماهية مشخصة موجودة في الذهن ويستلزم ذلك امتناع اطلاقه على الافراد حتى ثم كيف واطلاقه على الافراد بخصوصها مجاز **قوله** وهو منع صرف لفظ واحد قد عرفت ان المحذور هو جعل المتضادين كالثابت معا في منع صرف لفظ واحد لا جمع المتضادين في التاثير حتى يرد عليه ان الوصفية والعلمية ليسا متضادين في هذا الحكم بل متوافقين ولا مانع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه **قوله** فان قلت التضاد الخ على ما ذكرنا من تقدير الحواشي على ما هو ظاهر لفظ المتن لا ورود لهذا السؤال الا انه ذكره زيادة للايضاح ورفعا للاشتباه حتى لا يتوهم ان اعتبارهما محال **قوله** لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا اي كما يطلق على الحركات الاعرابية فيه ان الاطلاق على الحركات الاعرابية ان كان بطريق المجاز كما صرح به الفاضل المحشي فالصواب ترك التقييد وان كان بطريق الحقيقة فهو يخالف ما هو المشهور من ان الضم والفتح والكسر مختصة بالحركات البنائية ويخالف ايضا قوله قدس سره اي بصورة الكسر قال الفاضل المحشي رح في توجيهه يعني اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر لما كان من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحركات الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول بالكسر لعدم اختصاصها بالبناء هذا كلامه لا يقال مخالفته للمشهور لا يضر لان ذلك مبني على ما هو المختار عنده وهو ما ذكره في اول المبنيات من ان المراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا لانه لو كان كذلك لما اختار التاويل وايضا ما ذكره لا يوافق المشهور وهو ظاهر ولا ما ذكره المحقق الرضي اذ المفهوم مما ذكره عدم اختصاص الضم والفتح والكسر بالبناء مطلقا والرضي صرح باختصاصها بغير الاعرابية حال الاطلاق ووقوعها على الحركات الاعرابية ايضا بالتقييد حيث قال اذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة فافعل ومع التقييد تقع على الحركات الاعرابية ايضا كقول المصر بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين في الآخر مطلقا ولو جعل موافقا لما ذكره المحقق يصير مخالفا لما ذكره فكيف يبنى عليه لا يقال ما ذكره الرضي

فی اول المبنیات یخالف ما ذکره فتبین قوله وانواعه رفع ونصب وجر وهو بالنقلة انفا حیث قال الضم والفتح والکسر القاب
مطلق الحرکات سواء کانت حرکات المبنی کقولک حیث مبنی علی الضم او حرکات المعرب کقولک فی زید انه متحرک بالضم فی حال الرفع
او لا هذا ولا ذاک کقولک فی جیم رجل انه متحرک بالضم انتهی لانا نقول لیس کذلک اذ قد قید الضم فی قوله فی زید انه متحرک بالضم بقوله
فی حال الرفع فلو لم یترک الا لفظ التقیید یدل علی ذلک ما ذکره بعد هذا الکلام من قوله والتمییز بین القاب حرکات الاعراب وحرکات
البناء وسکونهما فی اصطلاح البصریین متقدمیهم ومتأخریهم تقریبا علی السامع واما الکوفیون فیذکرون القاب الاعراب فی المبنی و
علی العکس ولا یفرقون بینهما هذا لفظه وبالجملة التاویل لا یوافق ما ذکره فی المبنیات ولا قوله لان الکسر آه هو یخالف ما ذکره فی
المبنیات ان جعل موافقا لما ذکره المحقق الرضی والا فما ذکره فی الموضعین موافق لکنه لا یوافق المشهور ولا ما ذکره المحقق لا یتم التاویل
بنی علی المشهور لانا نقول ما ذکره فی المبنیات رد له وتغلیط فکیف یبنی علیه فان قلت ما ذکره ههنا موافق لما ذکره فی المبنیات
المحول موافقا لما ذکره المحقق الا انه ترک التقیید اعتمادا علی ما سیاتی والمعنی لان الکسر کما یطلق علی الحرکات البنائیة فقط قلنا مع کون
ما ذکره خلاف الظاهر التقیید حاصل معنی لان کسر غیر المنصرف لا یکون الا فی حالة الجر وان فات لفظا ولو قیل ان المعنی کما لم یتجر لان
الجر قد یکون بالفتح کذلک لم ینکسر لان الکسر یطلق علی الحرکات الاعرابیة والکسر فی غیر المنصرف یکون بالفتح فلما لم یتخصص انجرار
غیر المنصرف بالکسر بسبب اللام والاضافة باحدی العبارتین لا جرم جمع بینهما لم یبعد وح یظهر لقوله ایضا فائدة الا ان المناسب ح
ان یقول لان الکسر یطلق علی الحرکات الاعرابیة ایضا وما ذکره بعض الفضلاء فی توجیه ان الکسر من القاب البناء فکیف ینکسر
غیر المنصرف به وجیه ان لم یکن قوله ایضا آبیا عنه فتامل **قوله** اعنی بیان لما نسبه الدخول الیهما تغلیب **قوله** اللام او الاضافة
المؤثران لفظا ومعنی وسائر الخواص لیس بهذه المثابة فاندفع ما قیل منه ینتقض ظاهرا بان الاسناد الیه ایضا من خواص الاسم مع انه لا انصراف بسببه
قوله ومنهم من ذهب الی انه غیر منصرف مطلقا هکذا فی المنهل شرح الوافی وشرح اللباب قال الرضی ما دخله اللام او الاضافة مما فیه علتان
من التسع غیر منصرف علی احد المذهبین وعند غیره هو منصرف سواء قالوا ان الکسر سقط تبعا للتنوین او قالوا ان الکسر والتنوین سقطا معا فالذی التزموا
قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف علامة تمکنه التی هی التنوین وجعلوا ترک الصرف عبارة عن حذف التنوین ثم تبعه الکسر فی صیرورة
الاسم غیر منصرف وقووا هذا القول بانه لما لم یکن مع اللام والاضافة تنوین حتی یحذف لمنع الصرف لم یسقط الکسر فعلی قول هؤلاء
نحو الاحمر واحمرکم منصرف لان التنوین لم یوجد فیحذف وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الکسر والتنوین معا لمنع الصرف ونحو الاحمر
واحمرکم عندهم ایضا منصرف لان الکسر والتنوین لم یحذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف هذا کلامه اقول فی الدلیلین للفریقین
مناقشة فتامل ثم معنی الاطلاق فیه نظرا الی الاول والثالث سواء بقیت العلتان او لا وهو لا یخلو عن اشکال **قوله** وسقط التنوین
ای بقی سقوطه من اللفظ لاجل انه غیر منصرف ولم یعد کما عاد الکسر لعدم موجب العود وفیه اشارة الی رد ما قیل ان حذف التنوین
فی المحلی باللام والمضاف لاجلهما لا لمنع الصرف وذلک لان منع الصرف مقدم علیهما بدلیل انهم جعلوا الاضافة فی نحو حواج بیت العتیق
معاقبة للتنوین المقدر لمنع الصرف دون التنوین الملفوظ به والسر فی ذلک ان سبب منع الصرف لازم لذات الکلمة من غیر توقف
علی الاستعمال فبالضرورة یکون مقدما علی ما یعرضها بعد الاستعمال وهو اللام والاضافة **قوله** ان العلمیة تزول باللام اذا
کان للتعریف تحقیقا بخلاف اللام الداخل علی العلم الذی هو فی الاصل مصدر او صفة فانه لیس للتعریف تحقیقا بل توهما وتخییلا



قال الرضي انما دخلت اللام وان لم يكن محتاجا اليه للمح الوصفية الاصلية بكانك اخرجتها عن العلمية واطلقتها على المسمين بها اوصافا والمصادر اجريت مجرى الصفات فاندفع ما قيل فيه ان اللام تجامع العلمية اذا كان في الاصل مصدرا او صفة كالفضل والحسن **قوله** وهذا القول انسب الانسبية اخذا الحق صدالمصرح على الاطلاق واما اذا قيد بما قيد به الشارح قدس سره فلئلا ينتقض بنحو هند اذا صرف فلا اولوية دخول اللام والاضافة يوجب ضعف المشابهة مع الفعل فيزول اعتبار السببين او احدهما فلا يكون في الاسم مع اللام والاضافة سببان معتبران كما في هند اذا اعتبر معارضة سكون الوسط لاحدى السببين **قوله** مع المرفوع لا المرفوعة تمهيد وبيان وجه لقوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات ثم ان هذا القول لا ينفي كونه وصفا لشيء آخر اذ حاصله ان المرفوع في هذا المقام يتعين ان يكون صفة للاسم لقرينة كون الكلام في الاسماء لو جعل مختصا بالاسم اصطلاحا كما هو الظاهر فانا بعد التخصيص اجري مجرى الصفات فيقع صفة للاسم لا موصوفا فاندفع ما قيل انه نظرا الى اللغة عام والى الاصطلاح اسم لا صفة **قوله** لان موصوفه الاسم الى قوله ويجمع هذا الجمع صفة المذكر الذي لا يعقل فلا يضر كون بعض ما صدق عليه الاسم مؤنثا نحو حمزة وطلحة فالاعتراض عليه بان بعض الاسماء مؤنث وبان بعضها يعقل ساقط غاية السقوط وكذا الجواب عنه بان المراد بالمذكر ما يقابل المؤنث الحقيقي اي بازائه ذكر من الحيوان والاسماء ليست بازائها الذكر من الحيوان فتدبر **قوله** الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على المفرد **قوله** اي المرفوع نص صريح في بيان المرجع وانما قيل يحتمل بيان المرجع وتقدير البتة انفية قال لا للافراد اذ التعريف يكون بالجنس والفصل والخاصة وحدها او مع غيرها وشيء من ذلك لا يفيد شرح المفرد من حيث هو بل لابد في ذلك من ذكر المشخصات ايضا **قوله** والمراد باشتمال الاسم عليها لما كان المتبادر من الاشتمال اشتمال الكل على الاجزاء واشتمال الظرف على المظروف وقد اطلق على اشتمال المتبوع في التلفظ على التابع فيه قال تعيينا للمراد ودفعا للاشتباه والمراد باشتمال الاسم وان يكون الاسم موصوفا بالضمة والواو والالف وجود شيء منها معه وجود الصفة مع الموصوف ويؤيده قوله لفظا او تقديرا الا الوصف بدلول الرفع لمدلول الاسم لانه ليس معنى اشتمال الاسم على علم الفاعلية ولانه لا يكون ح بقوله لفظا او تقديرا كثير فائدة فاندفع ما قيل مبني على عدم التفرقة بين الدال والمدلول فان الاتصاف بدلول الرفع لمدلول الاسم على انه لا حاجة الى اعتبار مدلول الاسم فان الاسم متصف بدلول الرفع كالمدلول لا حاجة اليه في الرفع فيكون من قبيل جعل الدال على الصفة صفة لا من قبيل ما ذكره ح **قوله** ان يكون موصوفا بها اي يكون الاسم مذكورة العلامة ذكر الصفة مع الموصوف اي كما يكون الصفة بعد الموصوف كذلك يكون علامة الفاعلية بعد الاسم بلا فصل لفظا او تقديرا اي يكون في الاصل كذلك وان لم يكن بالفعل او محلا اي يكون بعده حكما باعتبار كونه بعد ما فرض في محله فنزل الواقع بعد الواقع في محل الاسم المبني منزلة الواقع بعده تصحيحا لقولهم كل فاعل مرفوع مع ان الفاعل في ضربت لا رفع له لفظا ولا تقديرا وكذا هؤلاء في جاءني هؤلاء **قوله** اذ معنى الرفع المحلي انه في محل اي الاسم في محل لو وقع في ذلك المحل اسم معرب لظهر بعده الرفع فجعل ظهور الرفع بعده بمنزلة الظهور في المبني اعلاقة المجاورة فمعنى الرفع المحلي خلاصة الشرطية وزبدته وهو عدم رفع المعرب رفعا للمبني بلا البتة الوقوع في المحل **قوله** وكيف يمنع الرفع اي يجب ان لا يخص التعريف على وجه يوجب خروج الاسماء المبنية الواقعة فاعلة منه بان يقال المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية لفظا او تقديرا الا محلا فلا يكون هؤلاء في جاءني هؤلاء مرفوعا كما هو ظاهر لفظ الحواشي الهندية بل يجب التأويل

على وجه يشتمل تلك الاسماليكون التعريف جامعا واما التخصيص بمعنى انه تعريف لنوع خاص يجعل المرفوعات اشارة الى تقسيم من قوله والعوامل رفع ونصب وجر ويجعله تعريفا لاينظر فيه الاشتمال فلا كلام للشيء فيه فاندفع ما قيل اعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية اوجعل اللام للعهد وقد فسر العهد بما ذكرناه **قوله** وهو بحث عن احوال الفاعل اذ اكان مضمرا متصلا اى التخصيص بما عدا الرفع المحلي والحال ان المصرح يقول بكون المضمر المتصل في ضربت مثلا فاعلا اذ البحث عن احوال الفاعل فرع اعتقاد كونه فاعلا منكرا او التخصيص تقتضي ان لايكون الضمير المذكور مرفوعا وكونه فاعلا تقتضي كونه مرفوعا فاندفع ما قيل ليس تخصيص الرفع بما عدا الرفع المحلي مع البحث عن احوال الفاعل المبني بتلك المثابة من الاستبعاد ولجواز ان يكون البحث عنه تقريبا بهذا واعلم ان كون اسم ان واسم لا التبرئة وخبر كان مرفوعا محلا بمعنى آخر غير ما ذكره فما قيل صرحوا بالرفع المحلي في اسم ان وخبر كان وامثالها وبيانه لايصدق عليه ليس بشيء **قوله** اى من المرفوع وهو الظاهر لان المتعارف بعد الفراغ عن التعريف تقسيم المعرف وكون قوله ومنها المبتدأ آبيا عنه تم **قوله** او مما اشتمل وقرب الضمير لايعارض المتعارف وقيل لكن باعتبار حالته الاجمالية فلا يرد عدم ورود التقسيم على مورد التعريف وفيه ان المرجع ان لوحظ بعنوان المرفوع فذاك وان لوحظ بعنوان ما اشتمل فملاحظة الحالة الاجمالية لايدفع ذلك الايراد **قوله** لانه جزء الجملة الفعلية والمصدر ماول بان مع الفعل والصفة التي بعد الاستفهام والنفي والموصول اسم صورة فعل معنى على ما بين في موضعه واقتصارا باقي الصفات للفاعل فرعي لايعتد به **قوله** التي هي اصل الجمل وذلك لان الغرض من الجمل الافادة وهي فيها اظهر **قوله** ولان عامله لكونه لفظيا وفعلا وهو الاصل في العمل اقوى من عامل المبتدأ او الخبر وخبر ان وخبر لا التبرئة واسم ما ولا المشبهتين بليس فذكر المبتدأ على التمثيل وقيل اقوى من عامل المبتدأ اشتمالا فيدخل في الحكم خبر المبتدأ لان المبتدأ وخبره اصل بالنسبة الى سائر المرفوعات بها فثبت اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات ايضا ولا يخلو عن خدشة **قوله** لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم اذ لم يوجد منه موجب التاخير بخلاف الفاعل فانه لاينظر فيه الى الاصل المذكور بل اخر وجوبا بموجب التاخير واذا ثبت اصالته بهذا الاعتبار بالنسبة الى الفاعل الذي هو اصل المرفوعات ثبت اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات وقيل اصالة المسند اليه بالنسبة الى المسند واصالة المسند بالنسبة الى اسم ما ولا امر ان محققان ظاهران فاعتمد عليه في ثبوت المدعى اقول وكون المسند اصلا بالنسبة الى اسم ما ولا تم **قوله** اى اسم فسر به لان الكلام في الاسماء ولان ابقاء على العموم يتناول الفعل والحرف فالتخصيص ضروري فاندفع ما قيل لم لم يحمل لعموم كلمة ما يستغني عن التعميم **قوله** والظرف قال الرضي الكان بعد الظرف معمول فعندي على معمول للظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه وقال غيره هو معمول العامل المقدر لان الظرف جامد لايلاقي الفعل في تركيبه ملاقاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر فمذهب المصرح الكان الاول فذكر الظرف حسن والكان الثاني كما صرح به الرضي حيث قال ولم يقل او معنا ويدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير لكون الرافع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجار والمجرور فذكره غير حسن على هذا فالاولى ترك الظرف وتفسير الشبه بما يلاقي الفعل في تركيبه **قال** وقدم في الحواشي الهندية عطف على اسند او حال بتقدير قد وقيل جعله حالا بتقدير قد خال عن الاستقامة انتهى اقول الخلو عن الاستقامة تم **قوله** لانه مما اسند اليه الفعل صرح به الرضي حيث قال كل ضمير يرفع ضمير المبتدأ لجواز ان يتم هو مسند الى المبتدأ وان يتم هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدأ وكل خبر رافع

الیہ ضمیر المبتدأ فہذا مع مرفوعہ مسند الی المبتدأ وکل خبر غیر رافع لشیٔ کالجوامد فہو وحدہ مسند الی المبتدأ نحو انت زید ہذا کلامہ وتی
الحواشی الہندیۃ فان قیل الفعل فیہ مسند الی ضمیرہ دونہ قیل بل مسند الیہ ایضا والاسناد فیہ منکور کما عرفت فی المفتاح وغیرہ
وما قیل ان قولہ وقدم علیہ لدفع الوہم دون الاحتراز فعلی تقدیر تسلیم عدم الاسناد الی زید انتہی والحق ان اسناد مجرد
الفعل الی زید فی زید قام ان کان مما اعتبرہ النحاۃ کما ہو الظاہر من کلام الرضی فالقید للاحتراز وان کان مما لم یعتبرہ النحاۃ کما صرح
بہ العلامۃ التفتازانی فی شرح المفتاح من ان اسناد مجرد الفعل الی المبتدأ مما لا یقول بہ النحاۃ ولا یطابق اصولہم وقال
فی المطول لانم ان المبتدأ لکونہ مبتدأ یستدعی غیر اسناد والخبر نظرا ان تصانیفہ انما ہو مع الخبر لا غیر وما یقع فی نحو زید قام ان
الفعل مسند الی المبتدأ فباعتبار انہ مسند الی الضمیر الذی ہو عبارۃ عنہ وایضا کثیرا ما یقع للفعل مع ضمیرہ المتصل بہ فعل فالقید
لدفع الوہم والیہ ذہب المصرح فی امالیہ وقولہ لان الاسناد الی ضمیر شیٔ لیس علی ما ینبغی لان المتبادر من المسند الیہ الفعل
ہو الاسناد بلا واسطۃ لا الاعم حتی یکون وقدم علیہ للاحتراز ہذا وقیل الاحتیاج الی ما ذکرہ اذا جعل قولہ وقدم علیہ قید الکلا
الامرین واما اذا جعل قید شبہ الفعل فلا اشکال لان المصدر اذا وقع خبرا عن اسم فہو مسند الیہ لا الی ضمیرہ لانہ لا یتحمل
بل نقول علی ما ذکرہ الشارح قدس سرہ قید لاحد الامرین فکانہ قیل ما اسند الیہ احدہما وقدم احدہما الیہ وعلی ہذا ایضا
لا اشکال اقول جعل قولہ وقدم قید شبہ الفعل خلاف الظاہر وقولہ قید لاحد الامرین ان اراد بہ انہ قید لاحدہما فقط فہو مم
والا فان اراد نفی الاشکال فی کلا الصورتین فہو مم وان اراد فی صورۃ شبہ الفعل فقط فہو مسلم لکن یبقی
الاشکال فی صورۃ الفعل **قولہ** والمراد تقدیمہ علیہ وجوبا ای تقدیم الفعل او شبہہ علی ما اسند الیہ تقدیما واجبا **قولہ**
نحو کریم من یکرمک فانہ یصدق علیہ ان الصفۃ اسندت الی من یکرمک علی ان الاسناد الی ضمیر الشیٔ اسناد الیہ فی الحقیقۃ وقدمت
فینبغی ان یکون فاعلا فلما قید التقدیم بالوجوب خرج **قولہ** وجوب تقدیم نوعہ ای نوع الفعل او شبہہ علی ما اسند الیہ لا نوع ما اسند
الی الفاعل حتی یلزم اخذ المعرف فی المعرف ولا نوع المسند حتی یرد انہ لیس تقدیم نوع المسند واجبا وعدم کون تقدیم نوع
الفعل علی ما اسند الیہ واجبا بل جائزا بحیث یجوز تاخیرہ ایضا مم کیف ولو کان کذلک لکان زید فی زید قام فاعلا کما ان الخبر فی کریم
من یکرمک خبر فی الصورتین واللازم باطل فالملزوم مثلہ وایضا القید لاخراج المثال المذکور فلو لم یکن التقدیم واجبا لما کان مخرجا
بل لغوا ومجرد کون قام فی زید قام مسندا الی زید علی ما بینہ الشارح قدس سرہ لا یقدح فی الوجوب فاندفع ما قیل الجواب ساقط
لانہ ینتقض بقام زید لان نوع قام بل خصوص قام لا یجب تقدیمہ علی اسم اسند الیہ لجواز ان یقع زید قام فانہ مسند الی زید علی ما
بینہ الشارح قدس سرہ **قولہ** ای اسنادا واقعا علی طریقۃ قیام الفعل ظاہر بل صریح فی ان الجار والمجرور متعلق بواقعا وانہ صفۃ لمصدر
اسند فما قیل قولہ ای اسنادا ولو اقعا اشارۃ الی ان قولہ علی جہۃ قیامہ متعلق باسند او صفۃ لمصدرہ لیس علی ما ینبغی وقیل یحتمل ان
یکون حالا بعد حال ورد بعضہم بان الفعل لا یکون علی طریقۃ القیام بل الاسناد یکون کذلک انتہی اقول فیہ بحث لان المراد
بطریقۃ القیام ان یکون علی صیغۃ المعلوم او علی ما فی حکمہا وہو صفۃ للفعل وشبہہ فکیف لا یکون الفعل الیہ ہذا واعلم انہ اذا جعل
قولہ علی جہۃ قیامہ بہ معمول اسند ولم یجعل قولہ وقدم علیہ حالا بل عطفا علی اسند یلزم الفصل بین العامل والمعمول بغیر المعمول الا انہ یجوز
ذلک اذا کان العامل قویا وہو کذلک **قولہ** وزید قائم ابوہ قال الرضی تمثلہ بزید قائم ابوہ لرفع شبہ الفعل الفاعل لیس نصا فیما قصد

لاحتمال كون قائم خبراً مقدماً على ابوه ولو قال ابوه لكان نصاً ورده الفاضل المحشي بانه لو كان مبتدأ لوجب تقديمه على قائم
كما في زيد قائم انتهى اقول اما وجوب التقديم فلئلا يلتبس بفاعل الصفة والالتباس ممتنع فابوه في المثال لا يحتمل ان يكون مبتدأ
كما زعم الرضي فان قلت ما الفرق بين هذا المثال وبين قائم زيد حيث جوز في الثاني الوجهان دون الاول قلت الفرق ما ذكره
الفاضل السندي من انه اذا كان احد الوجهين على خلاف الاصل والآخر على الاصل فقصد ما يخالف الاصل ملتبس ممتنع للالتباس
اذ السامع يحكم بما هو الاصل لسبق خاطره اليه فيختل المقصود وان استويا اصالة او مخالفة للاصل كانا جائزين على الاحتمال حيث لا يتعين
احدهما بالاصالة حتى يسبق ذهن السامع اليه هذا كلامه وفيما نحن فيه احد الوجهين على الاصل وهو كون ابوه فاعلاً للصفة والآخر وهو كونه
مبتدأ على خلاف الاصل لانه يوجب تقديم الخبر على المبتدأ وهو خلاف الاصل وفيه ان عمل الصفة في الفاعل ايضاً خلاف الاصل قال الرضي
في بحث اسم الفاعل طلبهما للفاعل والمفعول والعمل فيهما على خلاف وضعهما وقال الفاضل السندي في حواشيه في بحث خواص الاسم واقتضاء
الصفات للفاعل فرعي لا يعتد به فيكون مما يجوز فيه الوجهان لا من قبيل الالتباس الا ان يقال الابتدائية توجب امرين كليهما على خلاف
الاصل احدهما ما ذكره والآخر كون الخبر جملة وهو خلاف الاصل والفاعلية يوجب خلاف اصل واحد والمشتمل على خلاف الاصل
الواحد كالاصل بالنسبة الى المشتمل على خلاف الاصلين وفيه ان كون الخبر الجملة خلاف الاصل انما هو على ما ذكره الرضي
في بحث الخبر وايضاً يشكل على هذا بقائم زيد اذ كون زيد مبتدأ مشتمل على خلاف اصل واحد وكون الصفة مبتدأ مشتمل على خلاف الاصلين احدهما
كون المسند مبتدأ والآخر كون الاسم فاعلاً للصفة فلا يكون من قبيل جواز الامرين مع انه منه واما قوله كما في زيد قائم فالمذكور في النسخ التي
لدينا اسم الفاعل ولعل مراده في زيد قائم شيء مما يوجب تقديم المبتدأ على الخبر فضلاً عن ان يكون مقيساً عليه فلعله سهو من الناسخ والصواب
كما في زيد قائم هذا وبما حققنا من الفرق بين صورة الالتباس وجواز الوجهين ظهر ان ما ذكره الفاضل المحشي في بحث المبتدأ من ان جواز الوجهين
ليس الا فيما كان كل من الوجهين مخالفاً للاصل ليس على ما ينبغي وبالجملة ان قيل بان عمل الصفة خلاف الاصل يكون زيد قائم ابوه من
قبيل جواز الوجهين لا من قبيل الالتباس كما قال الفاضل المحشي فلعل قول الرضي مبني عليه لكن يرد عليه ما ذكره في بحث المفعول به من قوله
كذا يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في نحو ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدأ
مع ان كلا الوجهين خلاف الاصل اذ الابتدائية يوجب كون الخبر جملة وهو خلاف الاصل والمفعولية يوجب تقديم المفعول على العامل وهو ايضاً خلاف
الاصل فيه ان ذلك لما ان الرضي لا يرى كون الخبر الجملة خلاف الاصل فيكون احد الوجهين اصلاً والآخر على خلاف الاصل فيكون من
قبيل الالتباس لا من قبيل جواز الوجهين وفيه انه يرد عليه تجويز الامرين في امرأ ونفسه مع ان احد الامرين على الاصل والآخر على خلاف
الاصل وبه ظهر سقوط اعتراض بعض الفضلاء على ما ذكره الفاضل السندي من قاعدة جواز الوجهين بما ذكره الرضي من حكمه لوجوب تاخير المفعول
في نحو ضرب موسى عيسى وان لم يقل به يكون من قبيل الالتباس على ما ذكره الفاضل السندي الا ان الرضي لا يرى ذلك ولذا جوز الامرين
في امرأ ونفسه مع تصريحه بان كون الواو للعطف هو الاصل وان النقل غير الرضي حيث جوز الامرين في زيد قائم ابوه صاحب المغني
حيث قال يجوز في المرفوع نحو افي الله شك وما في الدار زيد الابتدائية والفاعلية وهي ارجح لان الاصل عدم التقديم والتاخير ومثله
الاسم التالي للوصف نحو زيد قائم ابوه واقائم زيد لما ذكرنا ولان الاب اذا قدر فاعلاً كان خبر زيد مفرداً وهو الاصل في الخبر هذا كلامه
فتدبر **قوله** اي ما ينبغي اشارة الى ان الاصل بمعنى الاولى الا ان في التعبير عنه به اشارة الى ان وقوعه بعد الفعل بمنزلة الاصل والقاعدة



قوله ان یلی الفعل المسند الیه وصف الفعل بالمسند الیه اشارة الی ان اللام فیه اشارة الی الفعل المذکور فی قوله مسند الیه الفعل وهو بیان للواقع او دفع لما یتوهم فی ضربنی واکرمنی زید باعمال الاول علی قول الکوفی وهو انه کیف یقع ان زیدا لیس یلی الاول مع انه یلی الفعل وقیل اشارة الی ان الفعل لیس علی حقیقته بل المراد منه المسند لیشمل شبه الفعل وهو بعید **قوله** ای یکون بعده من غیر ان یتقدم اشارة الی ان الولی اخص من البعد **قوله** شیٔ آخر من معمولاته اشارة الی ان المخرج للفاعل عن الاصالة انما هو وقوع شیٔ من معمولات الفعل مکانه **قوله** لشدة احتیاج الفعل الیه اذ الفعل لایتصور حصوله بدون الفاعل بخلاف سائر المتعلقات لانها لیست بهذه المثابة **قوله** یدل علی ذلک ای علی کونه کالجزء علی ما اعتبر النحاة اسکان اللام الذی ثبت من العرب فیما اذا اتصل بالفعل ضمیر الفاعل اذ الظاهر ان اسکانهم لا لان الفاعل کالجزء لشدة الاحتیاج لا للاتصال و لا لنفس الاحتیاج والا لاسکنوا فی ضربک ایضا واللازم منتف فالملزوم مثله **قال** وامتنع ضرب غلامه زیدا ای امتنع ترکیب یتصل منه ضمیر المفعول بالفاعل المتقدم عند الجمهور للزوم الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبة عندهم خلافا ای یخالف قول الجمهور بمنع ذلک الترکیب او بلزوم الاضمار قبل الذکر خلافا للاخفش و ابن جنی قائلین بجوازه ومنع اللزوم قیاسا واستعمالا اما قیاسا فلان المفعول به لشدة اقتضائه للفعل کالفاعل او لم یکن رتبته مثل الفاعل فلا اقل ان یکون له التقدم علی ما اضیف الیه الفاعل فلا یلزم الاضمار قبل الذکر واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء جواز اتصال ضمیر المفعول بالفاعل المتقدم وعلی هذا فالمراد بقوله واجیب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد بعدم جوازه فی سعة الکلام ان اتصال ضمیر المفعول بالفاعل المقدم لضرورة الشعر ومراد الجمهور بعدم جوازه عدم الجواز فی سعة الکلام فالبیت الذی تمسکا به لیس محل النزاع ولو سلم فلا نم ان الضمیر راجع الی العدی ولم لایجوز ان یرجع الی المصدر المدلول علیه بالفعل فنظر ان الترتیب المناسب بین الجوابین هو ما ذکره الشارح لا العکس علی ما توهم البعض وان خلافا لیس مبنیا علی کون المفعول عنده مثل الفاعل فی الوقوع بعد الفعل بلا فصل لشدة اقتضائه الفعل کالفاعل علی ما قال به بعض الافاضل وان قوله خلافا لیس متعلقا بعدم جواز الاضمار قبل الذکر وان ضمیر قوله عدم جوازه لیس راجعا الی الاضمار حتی ینافی القول بکون قوله خلافا متعلقا بلزوم الاضمار علی ما توهم البعض بل بقوله وامتنع او بقوله فیلزم الاضمار قبل الذکر ولیس فیه کثیر صرف للفظ مع ان المذکور فی الکتب شاهد له اذ المذکور فیها انما جواز اتصال ضمیر المفعول بالفاعل المتقدم لشدة اقتضاء الفعل للمفعول کالفاعل وتوجیه الدلیل قد ذکرنا وقد ذکره بعض الافاضل ایضا فتامل وانصف وانظر الی ما قال ولا تنظر الی من قال افالرجال تعرف بالحق لا الحق بالرجال قال الرضی وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جنی نحو ضرب غلامه زیدا ای اتصال ضمیر المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل المفعول به کاقتضائه للفاعل واستشهد بقوله جزی ربه عنی عدی بن حاتم والاولی تجویز ما ذهب الیه لکن علی قلة ولیس للبصریة منعه مع قولهم فی باب التنازع بما قالوا وکذا یقول بحسن اعطیت درهمه زیدا لان مرتبة المفعول الاول قبل الثانی وان تاخر عنه لکونه فاعلا معنی ونقل نحو اعطیت صاحبه الدرهم قلة ضرب غلامه زیدا هذا کلامه فتامل تجده شاهدا لنا لا علینا **قوله** المتقدم ذکره صریحا فی قوله فمنه الفاعل **قوله** وفی ضمن الامثلة لکن رجوع الضمیر لیس باعتبار الخصوص بل باعتبار العموم وکونه فاعلا **قوله** ای الامر الدال ای المعنی الدال الدال علی تعیین الفاعل فی اکل الکمثری یحیی او اللفظ المستعمل فی المعنی المراد الدال علی شیٔ آخر کما یشهد به تتبع موارد القرائن اللفظیة فلم یلزم ان یکون اللفظ المستعمل فی المعنی المجازی قرینة علیه فما قیل القرینة ما یدل علی تعیین المراد باللفظ او علی تعیین المحذوف لا ما یدل علی المعنی ففیه بحث لانه ان اراد الانفصال الحقیقی ینتقض بالمعنی الذی فی اکل الکمثری یحیی یکون للتخییل قرینة المکنی وان اراد مانعة الجمع

فهو حق كونه خلاف الظاهر ولا يفيد الضبط يستلزم عدم استقامة قوله لا ما يدل على المعنى **قوله** اذ لا يبعد ان يطلق آه هذا لكن القائل يكون الاعراب قرينة لعله لا يقول بكونه قرينة على الفاعلية والمفعولية والاضافة التي هو موضوع لها بل قال بكونه قرينة على التميز وان ليس موضوعا له بل لازم ما وضع له الاعراب واللام في قول الرضي في هذا المقام لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتميز بينهما اي الاعراب ليس صلة للوضع بل للغرض وكذا التاء موضوع لتانيث الفاعل وقرينة على التميز بين الفاعل والمفعول وبهذا يحل ما اشتهر بين الفضلاء من ان التاء موضوعة لتانيث الفاعل فكيف يكون قرينة عليه وايضا ما ذكره الله قدس سره في خبر كان واخواتها من قوله بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة مشعر بان الاعراب في خبر كان واسمها يصلح لان يكون قرينة وهو لا يلائم ما ذكره **قوله** او مستكنا لا يخفى ان الكلام في بيان عارض يوجب تقديم الفاعل بعد ما صلح للتاخير والمستكن ليس كذلك **قوله** بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لا حاجة اليه لان المقصود من كون الاولى ان يلي الفعل ومن انه قد يعمل ذلك بعارض الى الوجوب انه لا يقع موقع الفاعل غيره من المتعلقات بطريق الاولوية او اصلا لا انه لا يتقدم على الفعل فالمثال المذكور خارج عن البحث **قوله** او توسطا بينهما لا يحتاج اليه على مذهب الاكثرين واليه يشير ظاهر لفظ المص وذلك لانهم لم يجوزوا تقديم المفعول الواقع بعد الا على الفاعل لا بد ون الا لا انقلاب المقصود ولا معه لانك اذا قلت في ما ضرب زيدا الا عمرو واما ضرب الا عمرو زيدا فان اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان والمراد ما ضرب احد احدا الا عمرو زيدا اختل المعنى المقصود مع ان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان وان جوزه جماعة وان اردت ان زيدا مقدم معنى وليس مستثنى وان المراد ما ضرب زيدا الا عمرو وانما المعنى لا ينعكس الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معموله الواقع بعده المستثنى هو مستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف ومعمولا لغير العامل في المستثنى نحو رأيتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا فلما كان مذهب المص رح يوافق مذهب الاكثرين كما يشعر به اطلاق لفظه فالتقييد كما في الحواشي الهندية حيث قال او وقع مفعولا بعد الا فقط بخلاف ما اذا وقع بعد الا ومعناها كلاهما نحو ما ضرب الا عمرو زيد فانه جائز سواء قصد استثناء عمرو وتقديم الاحمر على الفاعل بقرينة او قصد استثناء امرين وتبعه الله قدس سره ليس على ما ينبغي وان كان يوافق ما ذهب اليه البعض فالتقييد ضروري لكن قول الفاضل الهندي على قوله او وقع بعد الا اي مجرد الفاعل وقيل لا حاجة الى التقييد كما هو ظاهر عبارة المص رح مشعر بعدم العلم بمذهب المص رح لا يقال ما ذكرت من عدم العلم بمذهب المص رح باطل كيف وقد قال بعض الفضلاء معترضا على ما نقلنا من الفاضل الهندي ان المص رح حكم بمنع تقديم المفعول على الفاعل في نحو ما ضرب زيد الا عمرو مطلقا سواء قدم مع الا بان يقال ما ضرب الا عمرو زيدا او بدونه صرح بذلك في الامالي حيث قال ابن الحاجب حكم بالوجوب في الصورتين فتقييد كلامه بقوله فقط لاخراج نحو ما ضرب الا عمرو زيد ليس كما ينبغي هذا كلامه لانا نقول ما ذكره غير صحيح كيف وما في الامالي ليس بصريح بما يدعيه حيث قال واذا اردت قصر الفاعل على المفعول بالنفي والاستثناء فالاولى تقديم الفاعل وفي عكسه الاولى تقديم المفعول وانه واجب مع انما لان التاخير ليس بخلافه تمام اي بخلاف التاخير في ما ضرب زيدا الا عمرو لان كل ما وقع بعد الا من الفاعل والمفعول فالحصر فيه سواء قدم مع الا على الآخر او لا وذلك لانك اذا اردت في ما ضرب الا عمرو زيدا ان زيدا مقدم معنى وان المراد ما ضرب زيدا الا عمرو والم يشكل المعنى واما اذا اردت ان زيدا وعمرا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احد احدا الا عمرو زيدا اختل المعنى لان مضروبية عمرو حينئذ صارت مختصة بزيد وكان المص رح لا يجوز ذلك لان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عاطف غير جائز

مطلقا عند الاكثرين واما اذا قدم الواقع بعد الاعلى الآخر دون الاخير فكذلك والتعليل الذي ذكره المص اختار التقديم في الصورة الاولى وحكم بوجوبه في الصورة الثانية وابن الحاجب حكم بالوجوب في الصورتين قال ابن مالك حجة من منع تقديم المحصور مطلقا حمل المحصور بالا على المحصور بانما لجري الحصر على سنن واحد هذا كلامه فتامل تجده شتابها لما ذا الالتزام **قوله** فللتحرز عن الالتباس وكون تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى من قبيل الالتباس ثم عند من يرى كون الخبر الجملة خلاف الاصل كيف وهو من قبيل جواز الوجهين لكون كل من الوجهين على خلاف الاصل فكيف تقتضي التحرز عن الالتباس المخل امتناع ذلك التقديم وجه تم عند من لم يرد ذلك خلاف الاصل ولذا حكم الرضي بوجوب التاخير على ما عرفت فاندفع ما قيل لقائل ان يقول التحرز عن الالتباس المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى لالتباسه بالاسمية التي تحتمل بالمقصود وقد صرح هذا القائل ايضا بجواز الوجهين فيما اذا كان كل من الوجهين خلاف الاصل فتدبر **قوله** لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها اذ المقصود قصر فيما ضرب الا عمروا زيد هو الضرب الصادر عن زيد لا مطلقا الضرب وفيما ضرب الا زيد عمروا هو الضرب الواقع على عمرو لا المطلق **قوله** سائلا عمن تعلق به القيام اشارة الى الحكمة الباعثة على ترك المطابقة بين السؤال والجواب وهي ان التردد انما هو في الذات لا في القيام فتقديم الخبر لا يناسب لانه يفيد التقوي بتكرر الاسناد وهو انما يحتاج اليه اذا كان التردد في الحكم وقوله وانما قدر الفعل اشارة الى ترجيح تلك الحكمة والتقليل في الحذف اولى مطلقا فكيف اذا انضم الى ما ذكر فاندفع ما قيل في حذف الخبر حفظ المناسبة بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا عن ان يرجح عليه الا ترى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن ان يحذف في باب الاضمار على شريطة التفسير هذا وقال السيد السند قدس سره ان السؤال جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة بيان ذلك ان قولك من قام اصله اقام زيد ام عمرو ام خالد الى غير ذلك لا ازيد قام ام عمرو ام خالد وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الاستفهام ولما اريد الاختصار وضع كلمة من دالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام ولهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات وفي الحقيقة هي فعلية مفيدة باقية والجواب جملة فعلية على اصل السؤال فالمطابقة حاصلة حقيقة ولم يترك ذلك التنبيه الا اذا منع منه مانع كما في قوله تعالى من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم فان قصد الاختصاص يوجب تقديم المسند اليه واما قوله تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي وقوله تعالى من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد ورد على الاصل اذ لا مانع فيهما هذا كلامه واعترض البعض عليه فقال وفيه بحث لما تقرر في باب الانشاء من ان المسؤول عنه بالهمزة ما يليها فلو كان التقدير اقام زيد لكان الشك في الفعل وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقدر ازيد قام ام عمرو فالسؤال اسمية لفظا ومعنى انتهى اقول وفيه انه انما يلزم الشك في الفعل لو كانت الهمزة فيه لطلب التصور وليس كذلك لانه لطلب التصديق على ما قرره قدس سره في بحث الانشاء من ان القول بان الهمزة في اقام زيد ام عمرو وازيد قام ام عمرو لطلب التصور مبني على انه وفي الحقيقة لطلب التصديق اذ السائل تصور المسند والمسند اليه بوجه وبعد الجواب لم يزد على تصورهما شيئا بل بقي على ما كان فالتصديق الحاصل قبل السؤال هو الثبوت لاحدهما مطلقا والمطلوب به هو الثبوت لاحدهما معينا الا انه لما كان التغاير بين التصديقين باعتبار تعين المسند اليه في احدهما وعدم تعينه في الآخر وكان اصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل والمطلوب هو تصور المسند اليه والمسند هذا ما ذكره قدس سره وبقي ان قوله

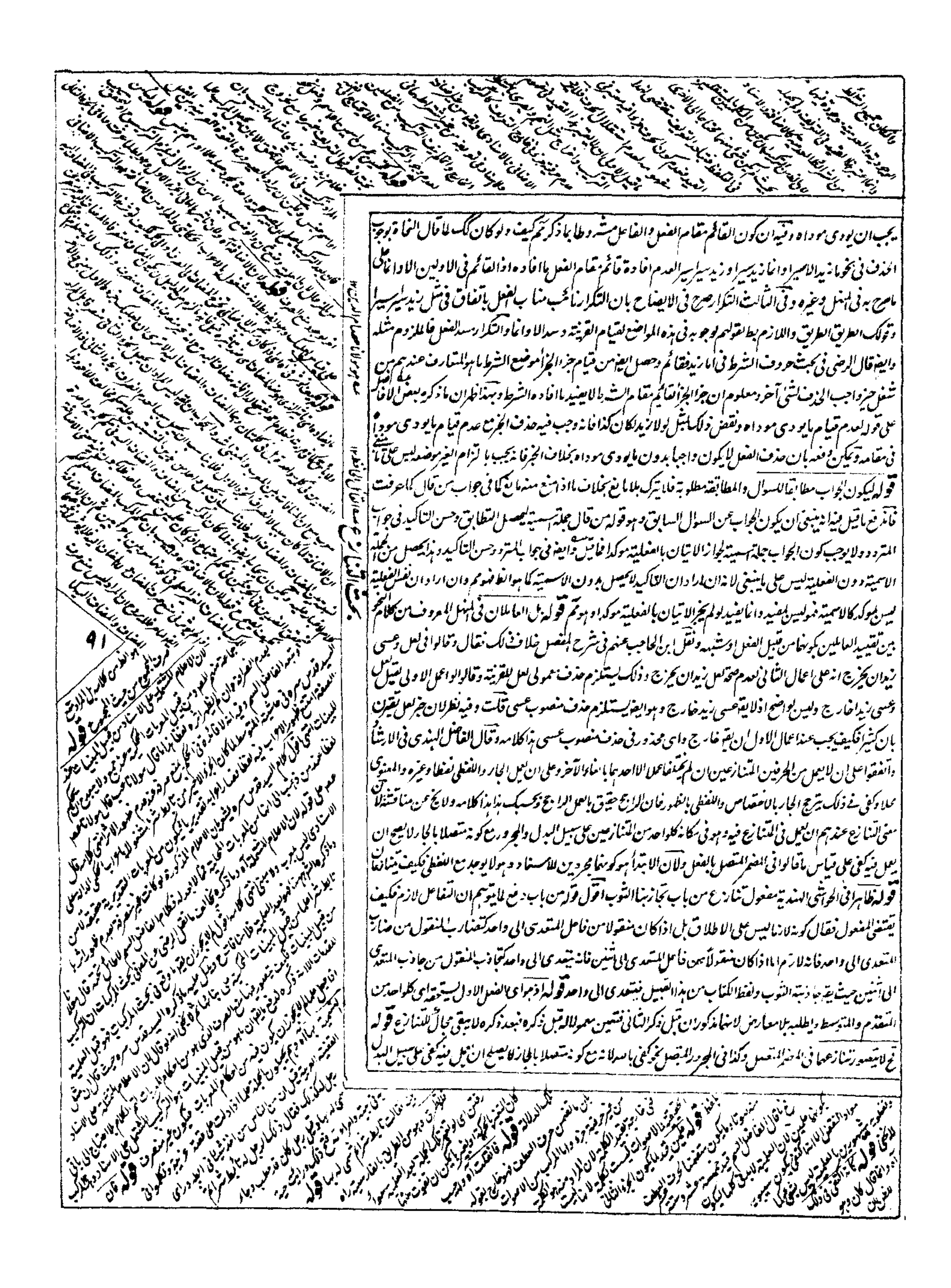
٨٩

و قولک لان الاستفهام بالفعل اولی لکونه متغیرا فیقع فیه الابهام لایخلو عن خدشة لانه ان اراد انه بالفعل اولی وان لم یکن المسئول عنه به الفعل فهو ممنوع کیف وهو یستلزم کون دخوله علی الاسم فی قوله تعالی وما تلک بیمینک غیر اولی واللازم باطل فالملزوم مثله وان اراد انه بالفعل اولی ان کان الفعل المسئول عنه به فهو مسلم لکن الاستفهام فیما ذکره لیس لطلب التصور بل لطلب التصدیق وهو لا یستلزم کون حصل من قام اقام زید ام عمرو ولا یقال لعل ذلک مبنی علی الظاهر و توسع القوم لانا نقول البناء علیه یستلزم ان یکون حصل من قام ازید قام لان المجهول خصوصیة المسند الیه فیکون نظیر قولهم اولیس فی الاناء عسل لا خصوصیة المسند حتی یکون حصله اقام زید ویکون نظیر قولهم فی الخابیة دبس ام فی الزق والا لکان حصله اقام زید ام قعد وانه قدس سره قرر فی بحث الانشاء ان کلمة من مختصة لطلب التصور لیس لطلب التصدیق حصلا وبین وجه ذلک هناک وقد ذکره ان معنی من قام وقام زید ام عمرو ویلزم منه اما القول لعدم اختصاص کلمة من لطلب التصور او القول بکون کلمة ام المتصلة لطلب التصور حقیقة **قوله** نحو قول الشاعر هو ضرار بن نهشل علی ما وقع فی المطول وفی الرضی البیت لحارث بن نهشل وفی المنهل قول ام ضرار بن نهشل **قوله** لیبک قال الرضی یقال بکیته ای بکیت علیه بحذف حرف الجر لکثرة الاستعمال ولیس بقیاس **قوله** بقرینة السؤال المقدر المدلول علیه بلفظ الفعل المبنی للمفعول لانه یلتبس الفاعل اذ ان علی السامع فیسال عنه کانه لما قال لیبک سال سائل من یبکیه **قوله** متعلق بضارع وان لم یعتمد علی شیء لان الجار والمجرور یکتفی بنائحة الفعل کذا ذکره الرضی **قوله** ای فی کل موضع حذف الفعل ثم فسر رفع الابهام الناشی من الحذف فانه لو ذکر المفسر لم یبق المفسر مفسرا بل صار حشوا الا یخفی ان کثیرا من مواضع حذف الفعل لا یصدق علیه هذا القانون الکلی مع انه من جزئیاته اذ حذف الفعل فیه وجوبا قیاسا کالمواقع المبینة فی اول المنصوبات التی حذف فیها الفعل الناصب للمفعول المطلق نحو ما زید الا سیرا وزید سیرا سیرا وغیر ذلک اذ لم یفسر الفعل المحذوف فیها بما لو ذکر المفسر لم یبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بل لم یفسر اصلا بل فیها قرینة واقامة شیء مقام المحذوف ما لو ذکر الفعل المحذوف معه لم یصر شیء لغوا کلا والتکرار فی المثالین المذکورین اذ لا لغویة فی قولنا ما زید الا یسیر سیرا وزید یسیر سیرا سیرا وایضا قوله تعالی ولو انهم صبروا من جزئیات القانون المذکور مع انه لا یصدق علیه اذ لم یفسر المحذوف بما لو ذکر المفسر لم یبق المفسر مفسرا بل صار حشوا اذ لا حشو فی قولنا ولو ثبت انهم صبروا الا ان یقال وجوب حذف الفعل قیاسا نوعان نوع حذف فیه الفعل واقیم شیء مقامه ونوع حذف فیه الفعل ثم فسر بما لو ذکر المحذوف لصار المفسر حشوا کالآیة المذکورة وامثاله نحو لو انتم تملکون خزائن رحمة ربی والمقصود بالبیان فیما نحن فیه الثانی لا الاول وقوله تعالی ولو انهم صبروا جعل من القسم الاول لا من الثانی کما جعل النحاة منه وعلی هذا فالصواب ان یقال ثم فسر تعبیرا الا ان هذا التوجیه لا یلائمه قوله لان مفسره قائم مقامه مغن عنه لاشعاره بقیام المفسر مقام الفعل فلا یصح المقابلة وقوله لعدم قیام ما یؤدی مؤداه فی مقامه کالمفسر فیلزم فی الکلام مستدرک **قوله** ثم فسر ای ذکر بعد الحذف مفسر قال الرضی ومفسر الفعل المقدر اما فعل صریح کما مر او حرف یؤدی معنی الفعل مثل ان الموضوعة للثبوت والتحقق فهی اذن دالة علی ثبت وتحقق والتزم ان یکون خبرها فعلا لیکون ان مشعرا بمعنی الفعل المقدر وخبرها فی صورة ذلک الفعل اعنی الفعل الماضی فیکونان معا کالعوض الصریح المفسر وذلک بعد لو خاصة **قوله** فتقدیر الآیة وان استجارک احد من المشرکین استجارک فالصواب ان استجارک احد من المشرکین **قوله** هذا الحذف جائز وینبغی ان یکون واجبا لوجود القرینة وقیام شیء مقامه وهذا هو المراد بوجوب الحذف لا قیام ما یؤدی مؤدی المحذوف والا لم یجب الحذف فی ما زید الا سیرا

قوله لعدم قیام ما یؤدی مؤداه فی مقامه اذ القائم مقام الفعل والفاعل هو نعم وهو لا یفید ما تفیده الجملة من النسبة التامة والسادّ مسد الجملة

مبحث التركيب

٩٠



يجب ان يودي موداه وفيه ان كون القائم مقام الفعل والفاعل مشروطا بما ذكرتم كيف ولو كان كذلك لما قال النحاة بوجوب الحذف في نحو اما زيد الاسيرا او انما زيد سيرا او زيد سيرا سير العدم افادة قائم مقام الفعل ما افاده اذ القائم في الاولين الا وانما على ما صرح به في المنهل وغيره وفي الثالث التكرار صرح في الايضاح بان التكرار نائب مناب الفعل باتفاق في مثل زيد سيرا سيرا وتوك الطريق الطريق واللازم بط لقولهم لوجوبه في هذه المواضع لقيام القرينة وسد الا وانما والتكرار مسد الفعل فالملزوم مثله وايضا قال الرضي في بحث حروف الشرط في اما زيد فقائم وحصل ايضا من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف لشيء آخر ومعلوم ان جزء الجزاء القائم مقام الشرط لا يفيد ما افاده الشرط وبهذا ظهر ان ما ذكره بعض الافاضل على قوله لعدم قيام ما يودي موداه ونقض ذلك بمثل لولا زيد لكان كذا فانه وجب فيه حذف الخبر مع عدم قيام ما يودي موداه في مقامه ويمكن دفعه بان حذف الفعل لا يكون واجبا بدون ما يودي موداه بخلاف الخبر فانه يجب بالتزام الغير موضعه ليس على ما ينبغي

قوله ليكون الجواب مطابقا للسوال والمطابقة مطلوبة فلا يترك بلا مانع بخلاف ما اذا منع منه مانع كما في جواب من قال كما عرفت فاندفع ما قيل فيه انه ينبغي ان يكون الجواب عن السوال السابق وهو قوله من قال جملة اسمية ليحصل التطابق وحسن التاكيد في جواب المتردد ولا يوجب كون الجواب جملة اسمية لجواز الاتيان بالفعلية موكدا فما قيل ان ايضا في جواب المتردد وحسن التاكيد وهذا يحصل من الجملة الاسمية دون الفعلية ليس على ما ينبغي لانه ان اراد ان التاكيد لا يحصل بدون الاسمية كما هو الظاهر فهو ممنوع وان اراد ان نفس الفعلية ليس بموكد كالاسمية فهو ليس بمفيد وانما يفيد لو لم يجز الاتيان بالفعلية موكدا وهو ممنوع **قوله** بل العاملان في المنهل المعروف من كلام النحو بين تقييد العاملين بكونهما من قبيل الفعل او شبهه ونقل ابن الحاجب عنهم في شرح المفصل خلاف ذلك فقال وقالوا في لعل وعسى زيد ان يخرج انه على اعمال الثاني لعدم صحة لعل زيد ان يخرج وذلك يستلزم حذف معمولي لعل للقرينة وقالوا واعمل الاولى فتقول لعل وعسى زيدا خارج وليس بواضح اذ لا يقع عسى زيد خارج وهو ايضا يستلزم حذف منصوب عسى قلت وفيه نظر لان خبر لعل يقترن بان كثيرا فكيف يجب عند اعمال الاول ان يقع خارج واي محذور في حذف منصوب عسى هذا كلامه وقال الفاضل الهندي في الارشاد واتفقوا على ان لا يعمل من الحرفين المتنازعين ان لم يجد فاعملا الا احدهما باعطاء الآخر وعلى ان يعمل الجار واللفظي لفظا وغيره والمعنوي محلا وكفى في ذلك ترجيح الجار بالاختصاص واللفظي بالظهور فان الراجح حقيق بالعمل الراجح وحسبك هذا هذا كلامه ولا يخفى عن مناقشة لان معنى التنازع عندهم ان يعمل في المتنازع فيه وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين على سبيل البدل والمجرور مع كونه متصلا بالجار لا يصح ان يعمل فيه كغير على قياس ما قالوا في المضمر المتصل بالفعل ولان الابتداء هو كونهما مجردين للاسناد وهو لا يوجد مع اللفظي فكيف يتنازعان **قوله** ظاهرا في الحواشي الهندية مفعول تنازع من باب تجاذبنا الثوب **اقول قوله** من باب دفع لما يتوهم ان التفاعل لازم فكيف يقتضي المفعول فقال كونه لازما ليس على الاطلاق بل اذا كان منقولا من فاعل المتعدي الى واحد كتضارب المنقول من ضارب المتعدي الى واحد فانه لازم واما اذا كان منقولا من فاعل المتعدي الى اثنين فانه يتعدى الى واحد كتجاذب المنقول من جاذب المتعدي الى اثنين حيث يقال جاذبته الثوب ولفظ الكتاب من هذا القبيل فيتعدى الى واحد **قوله** اذ معناه الفعل الاول ليستحقه اي كل واحد من المتقدم والمتوسط ويطلبه بلا معارض لانهما مذكوران قبل ذكر الثاني فتعين معمولا له قبل ذكره فبعد ذكره لا يبقى مجال للتنازع **قوله** ثم لا يتصور تنازعهما في المضمر المتصل وكذا في المجرور المتصل نحو كفى باسم لانه مع كونه متصلا بالجار لا يصلح ان يعمل فيه كفى على سبيل البدل

٩١

حتى يتصور التنازع وكذا في ان زيدا قائم اذ لا وجه للمعنوي مع اللفظي كيف وهو تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد ولو سلم
لا يصلح عمل المعنوي فيه منع وتوجه في ذلك المنع وهو بعد اللفظ مع انهم قالوا بالتنازع فيهما على ما عرفت **قوله** واما الضمير المنفصل الواقع
بعدهما اي بعد الفعلين لكن لا مطلقا بل بشرط كونه واقعا بعد الا كما يدل عليه المثال والدليل وصرح بذلك صاحب اللباب ايضا حيث
قال وان كان الاسم الموجه اليه ضميرا منفصلا سواء كان مرفوعا او منصوبا واقعا بعد الا فالحذف ليس الا فاندفع ما قيل هذا منقوض بمثل
اقائم ام قاعد انت فان قائما وقاعدا تنازعا في انت ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية والبصرية بلا كلفة على ان
قوله يمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية ممنوع كيف وهم يوجبون كون الضمير مبتدأ لانهم لا يجوزون انفصال الضمير في الصفة
وهو المصرح بل حكي في اماليه الاجماع على ذلك ثم قال ولا يخفى عليك ان قائما مع استتار فاعله هنا مبتدأ في الكلام حتى يكون خبر له
فهو صفة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لغير الظاهر فينتقض به حد المبتدأ اقول قد عرفت انه لا انتقاض على مذهب الكوفية وكذا على مذهب
البصرية ايضا فانهم جوزوا الانفصال في الصفة بلا باعث فيحتمل ان يحكموا بوجوب الانفصال في هذا التركيب بباعث حفظ القاعدة و
لئن سلم وقوع مثل هذا التركيب في كلام العرب والا فلا نقض بالممنوع لان مادة النقض يجب ان يكون موجودة واندفع
ايضا ما قيل ينتقض بنحو ما ضارب هو مكرم انا فان الانفصال فيه جائزة لجواز فيهما اذا اعتمد الصفة على همزة الاستفهام او حرف النفي
صرح به الرضي وعليه قوله اقائم انتما ام انت وطريق قطعه ايضا جائز على مذهبهما اذ يقطع بايراد الضمير المنفصل فيقال ما ضارب هو
مكرم انا او ح كل من الصفتين مبتدأ من القسم الثاني رافعا الظاهر او ما يجري مجراه من الضمير المنفصل اذ عدم تصور قطع التنازع بما هو طريق
القطع عندهم في الضمير المنفصل ليس مطلقا بل بعد الا كما عرفت ومادة النقض ليس كذلك على ان قوله طريق قطعه آه ليس بصحيح لما
عرفت **قوله** لكن لا يمكن قطعه لان الملغى ان كان هو الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا للمتنازع فان كان بدون الاضمار كما ضربت
وما اكرمني الا انا فيصير الضرب منفيا عن المتنازع بعد ما كان مثبتا وان كان الاضمار في الملغى بالا فلت ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا اذ لا
يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع الذي التزمه البصريون لان الملغى في باب التنازع اما ان يكون خاليا من العمل
في المتنازع في نائبه اعني الضمير كضربت واكرمني زيد وكذا ضربت واكرمت هندا عند الكسائي او يكون فيه نائب عن المتنازع اعني الضمير في نحو ضرباني واكرمت
الزيدين فيظهر كونه ملغى وكون الآخر هو المعمل ولا يظهر في الا انا الذي بعد ما ضرب نيابته عن الا انا الذي بعد ما اكرم لما لم يتق الضمير نائبا به عن الزيدين
في قوله ضرباني واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ما ضرب ملغى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل مثل ما للآخر على السواء هذا كلام الرضي وينظر ان ما ذكره صاحب
المفصل من قوله اقول الممتنع ههنا انما هو الاتيان بالضمير المتصل لما ترتب عليه من فساد المعنى واما المنفصل فلا فساد مع الاتيان به فلا فيقال ما ضرب
الا انا وما اكرم الا انا فيه فساد وان قول الشارح قدس سره وهو اضمار الفاعل في الاول آه بيان لطريق القطع عندهم فيما اقتضى
الملغى الفاعلية لا مطلقا والا فطريق القطع عندهم ليس منحصرا في الاضمار كما يشير اليه قوله ما يكون بل حذف المفعول ايضا طريق القطع
عندهم وان الاضمار فيه ليس بمعنى الاستتار بل بمعنى الاتصال فقوله لانه حرف لا يصح اضماره وليس على ما ينبغي **قوله** ومراد المصنف
بالتنازع ما يكون يشير الى وجود تنازع لا يكون طريق قطعه اضمار الفاعل وهو ما طريق قطعه حذف المفعول فاندفع ما قيل فيه بحث
لانه يخرج ح مثل ضربت واكرمت زيدا عن هذا البحث لان اضمار الفاعل لا يقطع غير مقصود وكانه اراد اضمار الفاعل او حذف المفعول
قوله خصصه بالاسم الظ وفيه ان طريق القطع كما لا يجري في مطلق المضمر لعدم جريانه في المنفصل الواقع بعد الا كذلك لا يجري في مطلق الظاهر لعدم



جريانه فى النظ الواقع بعد الا الا ان يقع الاضمار بحيث يكون نائبا عن التنازع لا يتصور فى ما ضرب واكرم الا انا ويتصور فى
انطا حيث يمكن ان يقع ما قام الا هو وما قعد الا زيد فافترقا الا انه لم يستعمل مثله فى كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد صرح
به الرضى وفيه انه لو كان كذلك لثبت فى كلام العرب حذف الفاعل بلا سد شئ مسده ولا معنى للانكار على تجويز الكسائى
حذف الفاعل وقد قال السيد السند قدس سره فى شرح المفتاح وتجويز الكسائى حذف الفاعل مردود وتركيب ما ضرب
واكرم الا انا لم يوجد فى كلام العرب العربا فلم يعتد به وان حمله الجمهور على حذف الفاعل وقال العلامة التفتازانى فى شرح
المفتاح واما ما جوزه الكسائى من حذف الفاعل فى باب التنازع والجمهور فى مثل ما ضرب واكرم الا انا فلم يوجد فى كلام
العرب وهو يشعر بعدم وجدان ما قام وما قعد الا زيد فى كلام العرب وبالجملة ان ثبت ذلك فى كلامهم ثبت حذف الفعل
ايضا قد حذف الفاعل فى نحو اسمع بهم وابصر وايضا حيث حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه ونحو اضرب حيث حذف الفاعل
وبهوا لوا واكرموا القوم والجواب بان الامثلة المذكورة من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا منسيا والمحذوف
فى باب التنازع محذوف نسيا منسيا ليس بشئ لانه لما ثبت ما قام وما قعد الا زيد فى كلام العرب ثبت حذف الفاعل ولو
نسيا لانه من باب التنازع على ان كون المحذوف فى باب التنازع منسيا ممنوع كيف وفيه اقتضاء ولذا وقعت المنازعة بينه وبين
عامل فى معمول بعده بانه بمجرد حذف المعمول لا يرتفع الاقتضاء وايضا هذا المجيب قد صرح بان التنازع فى القلب واما بعد التركيب
فلا تنازع اذ كل يستوفى معموله من مضمر او محذوف او مذكور والعجب من هذا المجيب انه جعل نحو ما ضرب واكرم الا انا من باب
تقدير الفاعل وهو اعتراف منه بتقدير الفاعل فى باب التنازع لان هذا التركيب منه الا ان يقع هذا بناء على ان هذا التركيب
ليس من باب التنازع **قوله** واما التنازع الواقع فى الضمير المنفصل مما لا حاجة اليه والصواب ان يقع الا على مذهب الكسائى
فانه يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فانه يعملان معا عنده يقطع بالحذف على ما هو دابه ومذهبه عند اعمال
الثانى واقتضاء الاول الرفع وبالضرورة وعدم تصور القطع بما هو طريقه عند اعمال الاول واقتضاء الثانى
الرفع **قوله** فيعملان معا الاولى ترك الفاء هذا بظاهره يشعر بالتشريك مطلقا مع ان المنقول انه انما يشرك اذا اعمل الثانى واقتضى
الاول الرفع واما اذا اعمل الاول واقتضى الثانى الرفع فانه الحذف لعدم تصور القطع بما هو طريق القطع **قوله** واما على مذهب
غيرهما الى آخره مما لا حاجة اليه والتقرير الحسن ما ذكره السيد السند قدس سره فى حاشية المتوسط واما الضمير المنفصل الواقع بعد الا
نحو قولك ما ضرب واكرم الا انا فقضية تنازع فعلى مذهب الكسائى يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يعملان معا واما على مذهب
غيرهما فانما يمكن قطعا اذ لا يتصور اضماره مع الا ولا بد وهذا لفساد المعنى **قوله** وليس هذا قسما ثالثا من التنازع المذكور قيل لانه
تنازع فى ظاهر واحد كالبدل بعينه افراد ظاهر وتنكيره ايضا وقيل لان المقسم فى كل قسم مقيد بالوحدة ولذا قال التنازع من حيث
انه قسم واحد يكون فى الفاعلية وقد رد هذا القائل على الاول بانه يلزم خروج المثال المذكور من حيث التنازع لانه ليس تنازعا
فى ظاهر واحد بل فى اثنين اقول فى التوجيهين بحث لان كلام الشارح قدس سره مبنى على ان قوله فى الفاعلية والمفعولية
شامل لنحو ضرب واهان زيد عمرا ولذا قال وذلك يكون على وجهين وقال فقوله مختلفين تخصيص هذه الصورة بالارادة
والتوجيهان المذكوران مبنيان على عدم شموله فلا يكون توجيها لكلام الشارح انما مبنيان على ذلك فلان عنى الكلام على

ذا يكون بكذا فقد يكون تنازع الفعلين في ظاهر واحد بعدهما في الفاعلية والمفعولية وقد يكون تنازعهما في ظاهر واحد بعدهما
في الفاعلية والمفعولية وقد يكون التنازع من حيث انه واحد في الفاعلية آه وظاهر انه يخرج المثال المذكور بهذا القول وفي الفاعلية
والمفعولية فقوله مختلفين للتصريح بما علم ضمنا والتنصيص المقابلة بين هذا القسم والقسمين الاولين لا لما ذكره الشارح قدس سره
وبالجملة ان اعتبر مرجع الضمير في قوله فقد يكون التنازع مطلقا يكون قوله في الفاعلية والمفعولية شاملا للصورتين احدهما اليس
قسما ثالثا فلا بد من قوله مختلفين لتعيين ما هو المقصود منها وان خص بما ذكر لم يكن ذلك القول شاملا للمثال المذكور فلا حاجة الى قوله
مختلفين في تعيين المقصود بل ذكره حينئذ لشيء آخر وبما ذكرنا ظهر ان ما اورده الثاني على الاول وارد على الثاني ايضا **قوله** التخصيص
هذه الصورة بالارادة وجعلها منفردة بالارادة فالباء داخلة على المقصور **قال** مختلفين في الاقتضاء بحيث لا يتفقان في متعلق
الاقتضاء اذ هو الفرد الكامل والمطلق ينصرف الى الكامل **قوله** وذلك لا يتصور آه وذلك بديهي فالمنع عليه مكابرة محض فاندفع
ما قيل منع ذلك مستندا بانه يجوز اقتضاء الفعل الاول فاعلية احدهما ومفعولية الآخر والفعل الثاني بالعكس من ذلك فهما بحسب الاقتضاء
مختلفان **قوله** وذلك اي مثال القسم الثالث يتصور على وجوه كثيرة بان يكون الفعلان من جنس الفعل الاول من المثال
الاول وان يكونا من جنس الثاني منه وان يكون الاول من جنس الاول والثاني من الثاني منه وان يكون الاول
من الثاني منه والثاني من الاول لكن الامثلة الاربعة بمنزلة مثال واحد اذ الرافع في الكل مقدم على الناصب **قوله** وغير ذلك
بان يعكس الاربعة الامثلة يتقدم الناصب على الرافع وهذه الاربعة ايضا بمنزلة مثال واحد فهذا القسم في الحقيقة على قسمين **قوله**
لقربه اي لقرب الفعل الثاني من المعمول والقرب مرجح ان لم يكن الاول مبطلا للثاني معنى فلا يرد نحو ان لم تأتني اكرمك ولم يكن الثاني
معنى ... و ... واصله بخلاف نحو اعمران ايتني لآتيك قال الرضي ولا استدلال فيه للكوفيين على ان اعمال الاول في باب التنازع
اولى لان الاول وان كان ابعد من الثاني الا ان هذا البعيد تقوى بالتصدر الذي هو حقه واصله والقريب ضعيف بالمتوسط الذي هو خلاف
... واصله وجاز تعليلا بالنظر الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا ان يرجح الشرط واذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره لتقويه
بالتصدر مع كونه في الاصل اقوى من القسم وقد ذكر ان اصلها التصدر كالاستفهام لتأثيرهما في الكلام معنى لكن تأثير القسم في معنى الجواب
اقل من تأثير الشرط في جوابه لكن القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزائد الذي يتم معنى الكلام بدونه والشرط مؤثر في جزائه معنى وهو الموقوف
في الكلام وبهذا ظهر ان ما قيل وليس القسم وادوات الشرط في مرتبة لان القسم اقوى في اقتضاء التصدر ليس على ما ينبغي وقيل القرب مرجح عند
مساواة القريب والبعيد في القوة والضعف اما اذا كان احدهما فعلا والآخر شبه الفعل فلا شك ان اعمال الاول اولى لقوته مقدما
او مؤخرا اقول وفيه بحث لانه لو كان كذلك لكان اعمال الاول اولى لقوته في نحو والا فاعملوا انا واتم بغاة يحمون بغاة جزرا مع ان سيبويه
قال انه للثاني كما في قوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف وما يؤيد ما ذكرنا جواب هم عما قيل لم اعمل الاول في قوله ...
وقيل رجال القريب بانه ليس من باب التنازع بل محمول على التقديم والتأخير ورد بهم المجيب بان عمل الاول اقوى بانه غير مطرد **قوله** الا
من الاضمار قبل الذكر اذ للاول تقدم على الثاني وذلك لان المتنازعين لا بد من ارتباطهما حتى لا يجوز قام قعد زيد والرابط الغالب
والواقع في الاستعمال يكون اما بالعاطف كما في قاما وقعد اخواك او عمل او لعاقب ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا او كون ثانيهما جوابا
للاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله ونحو آتوني افرغ عليه قطرا او جوابية السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم



في الكلام انه صرح به صاحب المغني فاذن منع ما قيل هذا انما يتم اذا كان رتبة الفعل الاول التقديم على الثاني وذلك غير مسلم **قوله** يجوز الاضمار

قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير اي بشرط ان يجيء بعده مفسر سواء كان المقصود منه مجرد التفسير كالضمير كما في نعم رجلا زيدا والتفسير مع كونه فاعلا او مفعولا

او بدلا او غير ذلك كما فيما نحن فيه فان زيد في ضربني واكرمني زيد وفي ضربني واكرمت زيدا اعتبر مفسرا مع كونه فاعلا او مفعولا لكنه لو ذكر

وحكمه ذكر عند قول المص وامتنع ضرب غلامه زيدا انما لم يجز لان غلامه فاعل واصل الفاعل ان يلي الفعل فهو مقدم على زيد لفظا واصلا

فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسر بما بعده الا في الضمير الشان لغرض تفخيم الشان بذكره مبهما ثم مفسرا ليكون اوقع في النفس

وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه او في الضمير الذي يجيء المفسر فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يجيء به الا لغرض

رفع الابهام فلا يلتبس بخلاف زيدا في مسئلتنا فان مجيئه ليكون مفعولا لا لكونه للتمييز فقصد هذا كلامه وهو يقتضي امتناع الاضمار قبل

الذكر فيما نحن فيه كما في ضربته واكرمني زيدا وقد حصر ذلك على سبيل منع الخلو في الموضعين فيما يصدق عليه واحد من الموضعين يجوز فيه الاضمار

قبل الذكر سواء كان عمدة او فضلة كنعم رجلا زيد وربه رجلا وكقوله تعالى فسويهن سبع سموات حيث قال الزمخشري الضمير في فسويهن مبهم

سبع سموات تفسيره كقولهم ربه رجلا وقيل راجع الى السماء والسماء في معنى الجنس وقيل سماوة والوجه العربي هو الاول وما لا فلا وكما لا

يصدق واحد من الموضعين على ضربته واكرمني زيدا لا يصدق على ضربني واكرمني زيدا الا ان يقال حذف المفعول جائز فحذف لئلا يلزم

من ذكره ارتكاب امر ممتنع بخلاف حذف الفاعل فانه ممتنع على ما زعموا فاختير الاضمار الممتنع للضرورة وفيه ان هذا الاستلزام الجواز الا

في المعنى بالجواز اختيار امر ممتنع للضرورة لانه يلزم اختيار الاضمار قبل الذكر في باب حسبت لامتناع حذف احد مفعوليه لانا نقول

لا نسلم امتناع الحذف على ما عرفت ولو سلم قلنا لما كان غير مطرد في جميع المفاعيل لم يعتد به هذا واعلم ان الحصر المذكور منقوض بما ذكر صاحب المغني

حيث قال السادس من المواضع التي يعود الضمير فيها الى ما تاخر لفظا ورتبة ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا قال ابن عصفور

اجازه الاخفش ومنعه سيبويه وقال ابن كيسان هو جائز باجماع انتهى عندنا الا ان هذا كلامه وقد ثبت منه ذكر ضمير قبل الذكر في غير الموضعين المذكورين

لانه ليس المراد من كون المفسر تمييزا كونه تمييزا بل كونه لمحض التفسير يريد في المثال المذكور محض التفسير لانا نقول ليس الامر كذلك بل تفسير مع كونه بدلا و

ايضا قال الثالث ان يكون مخبرا عنه فتفسيره خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا **قوله** كما هو مذهب البصريين الاولى كما هو مختار البصريين كما قال

فيما سيأتي كما هو مختار الكوفيين او قوله اضمرت الفاعل في الاول لا يترتب على المذهب بل على المختار **قوله** ولزوم التكرار بالذكر اي بذكر

الاسم الذي وقع بعد الفعلين بعينه بعد الاول وهو من حيث هو قبيح عند الكل فضلة كان او عمدة بخلاف الاضمار بشرط التفسير فانه عند المجوزين

جائز بلا قبح فاختياره سالم عن القبيح فاندفع ما قيل في كون ذلك اشنع من الاضمار تامل بل نقول لا تكرار بالحقيقة لان كلا وقع طرف

الاسناد **وقال** على وفق الظاهر على الملاقة نظرا الى المتن وكلام الشارح قدس سره حيث قيد الفعل في الثاني والاول غير محتاج

الى التقييد بان هذا فيما لم يستو فيه المذكر والمؤنث نحو جريح وقتيل فهذا [illegible] على وفق الظاهر بل الضمير مفردا مذكرا الا غير كما قيل فانه غير داخل

في الحكم والمصدر الذي اريد به معنى الصفة يجوز فيه اعتبار الاصل واعتبار الحالة المنتقلة اليها صرح به الرضي في مباحث الجمع فلو وقع

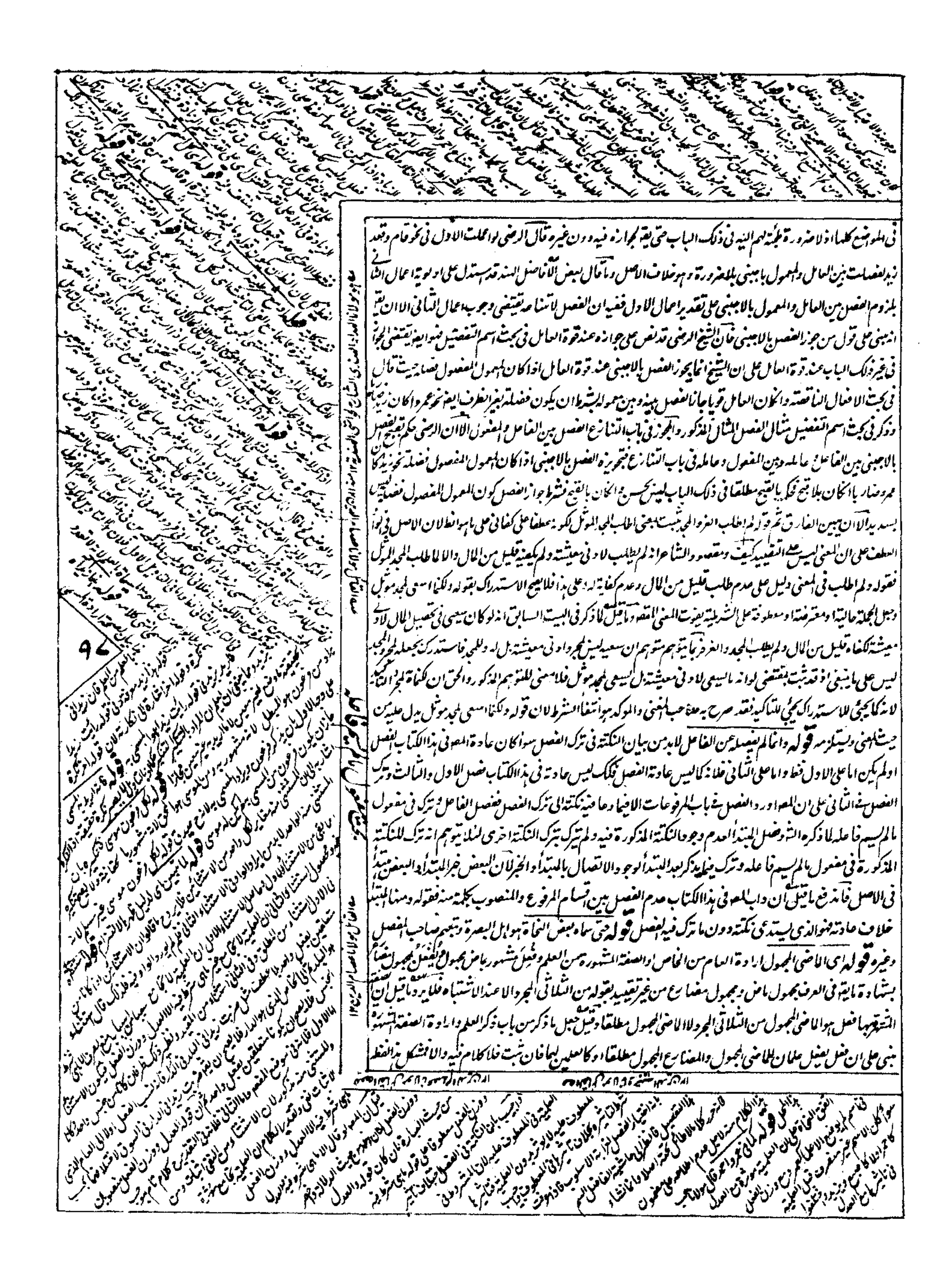
هذا المصدر بعد الفعلين يجب رعاية الحالة المنتقلة اليها رفعا للالتباس اذ لا يعلم على تقدير الافراد ان الفعلين صدرا من الواحد او الاثنين

او الجماعة فلا حاجة الى التقييد لاخراجه ايضا نعم لا يصح تانيث هذا المصدر على ما صرح به الرضي ايضا في ذلك المبحث فيحمل على الاغلب قوله وتثنية

قوله والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع لانه عبارة عنه ولا يتم الاستدلال على جواز المخالفة بين الضمير والمرجع بقوله ان وان كانت واحدة

حيث افرد الضمير الراجع الى الاولاد المذكورة في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان كانت واحدة اذ كون الآية الكريمة من قبيل ما ترك فيه المطابقة لعدم الالتباس ثم كيف وضمير جمع المؤنث والمذكر غير العاقل فعلت وفعلن الثاني نظرا الى اللفظ والاول لتاويل الجمع بالجماعة كما ان الجماعة مفرد مؤنث كذلك ضمير فعلت صرح به الرضي فضمير كانت راجع الى الاولاد بعد التاويل بالجماعة لا قبلها حتى يكون من قبيل ترك المطابقة نعم قول النحاة الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى يشعر بعدم الوجوب الا ان يقال القائل بالوجوب لا يقول به والتاويل بالمذكور في كما رجع الضمير المفرد الى المثنى وبان مع الا في رجوع ضمير المذكر الى المؤنث وغير ذلك الى ما عليه العلماء يشعر بالوجوب الا ان يقال القائل بعدم الوجوب لا يقول به وايضا يحتمل ان يكون المخالفة لوجه والمعارض وهو وجوب مطابقة الخبر والترجيح له لانهم قالوا رعاية الخبر اولى فجواز المخالفة لمعارض لا يدل على جوازه فيما ليس له معارض

قوله لا يجوز حذف الفاعل قدم ماله وعليه **قوله** وقيل روي عنه تشريك الرافعين قال الرضي نقل المصرح عن الفراء منع اعمال الثاني اذا طلب الاول الفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول في مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا الفاعلية جاز ان يعمل العاملان في التنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد يدل على فساده وهم يجوزون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية وجاز ان تاتي بفاعل الاول ضميرا بعد التنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو وان طلب الثاني المفعولية مع طلب الاول الفاعلية تعين عنده الاتيان بالضمير بعد التنازع نحو ضربني واكرمت زيدا هو هذا كلامه ويمكن حمل العبارة على الصحيح من غير تكلف بان يقال وجاز اي الاعمال المذكور المترتب عليه اضمار الفاعل في الاول خلافا للفراء فانه لا يجوز عنده الاعمال المذكور حيث لا يقول بالاضمار في الاول بل يقول بالتشريك الرافعين في التنازع او الاتيان بالضمير بعده **قوله** لو ذكر اي لو ذكر المذكور بعد الفعلين لعينه بعد الاول وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة وهو ممتنع في الفضلة مطلقا على ما عرفت **قال** ان استغني عنه اي ان جاز حذفه نحو ضربت واكرمني زيد ولا تقول ضربته واكرمني زيد وقال المالكي يجوز ذلك على قلة **قوله** لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت قال العلامة التفتازاني في حواشي الكشاف قد اشتهر فيما بين النحاة امتناع الاقتصار في باب علمت على احد المفعولين وقد ورد الحذف على قلة فقيل المراد بالاقتصار الترك بحيث لا ينوى ولا يقدر وقيل الجواز مذهب الاخفش والمنع مذهب سيبويه هذا كلامه **قوله** خالف المرجع قال الرضي جاز مخالفة الضمير للمرجع اذا لم يلتبس المخالفة بينهما قال الله تعالى فان كانت واحدة وقبله فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار قد ياتي على المعنى المتقدم فيجوز حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وان كان العود اليه مفردا مراعاة للمسند اليه هذا كلامه وقدم الكلام عليه **قوله** الا اذا اختلفت المفعول فيه ان الفعلين تنازعا مع هذا الاختلاف اذ الاول يقتضي مفعولا مفردا ليكون محمولا على الاول والثاني يقتضي مفعولا مثنى محمولا على الاول وتاويل الاول بكل واحد ليس بشيء اذ قطع التنازع ح لا يكون المجرد جعل الواقع بعدهما معمولا لاحدهما والاضمار او الاظهار او الحذف في الآخر وكذا جعل الواقع بعدهما معمول الفعل يقتضي شيئا بجملة شيء على ما قيل بناء [illegible] **قوله** الا ... لا يصح ترتب عدم طلب تقليل المال على طلبه الا ان شرط بانه وهو الجزء الازم فيلزم استلزام الشيء لنقيضه وهو باطل ويلزم تقليل انتفاء عدم طلب تقليل المال في الخارج باانتفاء نقيضه وهو ايضا باطل **قوله** لان لم يجعل لانه للدلالة على ان انتفاء الجزاء في الخارج بسبب انتفاء الشرط فيصير المثبت منفيا والمنفي مثبتا لان نفي النفي اثبات **قوله** اي لم يطلب المفرد والمثنى فيه انه يلزم انفصاله بين الفعل ومعمولهما ... في غير صورة التنازع فيكون مثل جاءني وضربني بكر وعمرو وهو فصل بالاجنبي الا ان يقال بجوازه للضرورة انتهى اقول التجويز في ذلك الباب يستلزم الجواز



فی ملوضع کلما اذلا ضرورة ملجئة لهم الیه فی ذلک الباب حتی یقع لجوازه فیه دون غیره قال الرضی لو اعملت الاول فی نحو قام وقعد زید لفصلت بین العامل والمعمول باجنبی بلا ضرورة وهو خلاف الاصل وما قال بعض الافاضل السند قد یستدل علی اولویة اعمال الثانی بلزوم الفصل بین العامل والمعمول بالاجنبی علی تقدیر اعمال الاول ففیه ان الفصل لا تساعه تقتضی وجوب اعمال الثانی الا ان یقع انه مبنی علی قول من جوز الفصل بالاجنبی فان الشیخ الرضی قد نص علی جوازه عند قوة العامل فی بحث اسم التفضیل فهو ایضا یقتضی الجواز فی غیر ذلک الباب عند قوة العامل علی ان الشیخ انما یجوز الفصل بالاجنبی عند قوة العامل اذا کان المعمول المفصول فضلة حیث قال فی بحث الافعال الناقصة واذا کان العامل قویا جاز الفصل بینه وبین معموله بشرط ان یکون فضلة بغیر الظرف ایضا نحو عمرو اکان زید ضاربا وذکر فی بحث اسم التفضیل مثال الفصل المثال المذکور والمجوز فی باب التنازع الفصل بین العامل والمعمول الا ان الرضی حکم بتقبیح الفصل بالاجنبی بین الفاعل عامله وبین المفعول وعامله فی باب التنازع فتجویزه الفصل بالاجنبی اذا کان المعمول المفصول فضلة نحو زید کان عمرو ضاربا بالکان بلا قبح فحکم بالقبح مطلقا فی ذلک الباب لیس بحسن الکان بالقبح فشرط جواز الفصل کون المعمول المفصول فضلة لیس بسدید الا ان یبین الفارق ثم قوله لم اطلب العز والمجد ثبت بمعنی اطلب المجد المؤثل لکونه معطفا علی کفانی علی ما هو الظاهر لان الاصل فی لو السلف علی ان المعنی لیس علی التقیید کیف ومقصود الشاعر انه لم یطلب لادنی معیشته ولم یکفه قلیل من المال والا لما طلب المجد المؤثل فقوله ولم اطلب فی المعنی دلیل علی عدم طلب قلیل من المال وعدم کفایة له علی هذا فلا یصح الاستدراک بقوله ولکنما اسعی لمجد مؤثل وجعل الجملة حالیة او معترضة او معطوفة علی الشرطیة یفوت المعنی المقصود وما قیل لما ذکر فی البیت السابق انه لو کان سعیی فی تحصیل المال لادنی معیشة لکفاه قلیل من المال ولم یطلب المجد والعز فربما یتوهم متوهم ان سعیه لیس لمجرد ادنی معیشة بل له وللمجد فاستدرک بجعله للمجد لیس علی ما ینبغی اذ قد ثبت بمقتضی لو انه ما سعی لادنی معیشة بل یسعی لمجد مؤثل فلا معنی للتوهم المذکور والحق ان لکنما للمجرد التاکید لانه کما یجیء للاستدراک یجیء للتاکید فقد صرح به صاحب المغنی والمؤکد هو انتفاء الشرط لان قوله ولکنما اسعی لمجد مؤثل یدل علیه من حیث المعنی ویستلزمه **قوله** وانما لم یفصله عن الفاعل لابد من بیان النکتة فی ترک الفصل سواء کان عادة المصنف فی هذا الکتاب الفصل اولم یکن اما علی الاول فظ واما علی الثانی فلانه کما لیس عادة الفصل فکذلک لیس عادته فی هذا الکتاب فصل الاول والثالث وترک الفصل فی الثانی علی ان المصنف اورد الفصل فی باب المرفوعات الا فیما وجد فیه نکتة الی ترک الفصل ففصل الفاعل وترک فی مفعول مالم یسم فاعله لما ذکره الشارح وفصل المبتدأ لعدم وجود النکتة المذکورة فیه ولم یترک بترک النکتة اخری لئلا یتوهم انه ترک للنکتة المذکورة فی مفعول مالم یسم فاعله وترک فیما یذکر بعد المبتدأ لوجود الاتصال بالمبتدأ والخبر لان البعض خبر المبتدأ والبعض مبتدأ فی الاصل فاندفع ما قیل ان دأب المصنف فی هذا الکتاب عدم الفصل بین اقسام المرفوع والمنصوب بکلمة منه فقوله ومنها المبتدأ خلاف عادته فهو الذی یستدعی نکتة دون ما ترک فیه الفصل **قوله** حتی سماه بعض النحاة هو اهل البصرة وتبعهم صاحب المفصل وغیره **قوله** ای الماضی المجهول ارادة العام من الخاص او الصفة المشهورة من العلم وفعل مشهور بماض مجهول ویفعل بمجهول مضارع بشهادة مایة فی العرف بمجهول ماض ومجهول مضارع من غیر تقیید بقوله من الثلاثی المجرد الا عند الاشتباه فلا یرد ما قیل ان المشتهر بهما فعل هو الماضی المجهول من الثلاثی المجرد لا الماضی المجهول مطلقا وقیل جعل ما ذکر من باب ذکر العلم وارادة الصفة المشهورة مبنی علی ان فعل یفعل علمان للماضی المجهول والمضارع المجهول مطلقا وکالعلمین لهما فان ثبت فلا کلام فیه والا فمشکل بهذا الفظ

وفيه بحث لانه ان اراد بالاطلاق شمول المجرد والمزيد فيه كما هو المتبادر من كلام الفاضل الابهري في حواشي شرح الاصول حيث قال قوله هو قول القائل بمن دونه افعل هذه الصيغة علم جنس لكل صيغة يطلب بها الفعل عن الفاعل كما ان صيغة فُعِل يُفعَل علم لكل ماض ومضارع مبنيين للمفعول هكذا قال المصرح في شرح المفصل بارادة الصفة انما يكون ليشمل بعض افراد لا يشمله العلم واذا كان فعل ويفعل علمين للماضي والمضارع المجهول مطلقا شاملا لجميع الافراد فلا حاجة اذن الى ارادة الصفة فلا معنى لبناء ذكر العلم وارادة الصفة على ذلك فلا معنى لاثبات الاشكال على تقدير نفي العلمية المذكورة وان اراد شمول المجرد فقط فارادة الصفة من العلم لا يتوقف على ذلك كيف ولو جعل فعل يفعل علمين لفعل ويفعل لكان ارادة الصفة بحاله فلا معنى لبناء ارادة الصفة على ذلك واثبات الاشكال بدونه وقال الرضي اي الى فعل ويفعل ونظائرهما لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة

قوله وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها لا بد من الضم اليه والرباعي المجرد والمزيد فيه **قوله** مع كون كل من الاسنادين تاما جواب لنقض الرضي دليل المتقدمين حيث قال والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعول علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند الى الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيما قالوا نظر لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه لشيء آخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا واعجبني مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان نقضا مسندا الى شيء يسند ذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز هذا كلامه وانت خبير بان هذا الجواب ليس على ما ينبغي لا يتخصيص لدليلهم العام بلا مخصص ولو سلم يرد ان المؤثر في امتناع كون الشيء مسندا ومسندا اليه هو قيام احد الشيئين بالآخر وهو فيما يكون بالنسبة الى الشيء واما كون الاسناد تاما فلا يتعقل تأثيره في المنع وقيل لانه لا يتم الدليل المذكور في نحو زيد معلوم ابوه قائما لان اسناد شبه الفعل الى مرفوعه ليس تاما فلو اقيم قائما مقام ابوه لا يكون اسناده تاما فلا يتم الدليل وايضا المفعول الاول يسند اليه الثاني بالاسناد التام فلو وقع موقع الفاعل لكان مسندا والفعل اليه تاما فلزم ان يكون الشيء الواحد مسندا اليه لا مرتين بالاسناد التام وذلك في مرتبة اسناد شيء واحد الى امر واسناد امر اليه فلو جاز هو لجازت هي انتهى وفيه بحث لانه لو سلم تخصيص الدليل وعدم تمامه بالقياس الى التركيب المذكور لا يضر لانه ليس دليلا عليه وان لم يسلم فالاعتراض هو هذا لا ذلك وايضا قوله ذلك في مرتبة الى آخره تمم فلا نسلم الملازمة المتفرعة عليه فان قلت لم لا يجوز قيام الثاني مقام الفاعل في التركيب المذكور لانه لا يلزم المحذور المذكور قلنا لان الدليل عام يشمل التركيب المذكور وهو انه لما لم يجز الاقتصار على احد مفعولي باب علمت تعين المفعول الاول لقيامه مقام الفاعل لانهم كرهوا ان يقع المفعول الثاني الذي هو مسند مقام الفاعل الذي هو مسند اليه مع وجود المفعول الذي هو مسند اليه هذا ما ذكره السيد في حواشي المتوسط هذا والمتأخرون قالوا بجواز نيابة الثاني اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل ولم يكن ظرفا غير منصرف ولا جارا ومجرورا ولا جملة غير محكية وغير مأولة واذا كانت محكية يجوز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد نحو قوله تعالى وقيل يا ارض ابلعي ماءك اي قيل هذا القول وهذا اللفظ وكذا يجيء مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله اذا كانت مأولة بالاسم الذي تضمنه كقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم وقوله اولم يهد لهم كم اهلكنا اي تبين فعلنا بهم واولم يهد لهم اهلاكنا فيصح نحو تبين لكم كيف فعلنا بهم والاختلاف المذكور من حيث القياس اذ لا شك ان السماع لم يأت الا بقيام اول مفعولي علمت وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت **قوله** اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت اذ الثالث من اعلمت هو الثاني من باب علمت والذي زاد بسبب الهمزة



هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمروا فاضلا صيرت زيدا العلم عمروا فاضلا فالثاني والثالث مفعولا علمت فكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت يثبت لثالث مفاعيل اعلمت **قوله** لان النصب فيه مشعر بالعلية لا يتم بدون انضمام الاشعار في النصب مع كيف وصيغة العلة صارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية بحيث يستغني عن اظهار اللام ولو سلم فحصول الشرطين دليل على اللام المقدرة المفيدة للعلية في الرضي قال المص وانما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما يجيء جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها **قوله** فان النصب الاشعار اولا مشعر سوى النصب وقد عرفت مشعرا آخر ايضا **قوله** بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب فانه جائز صرح به الفاضل الهندي في حواشيه في كتابه المسمى بالارشاد وصرح به في العباب ايضا وقال الرضي كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقام جيء للسمن اذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا فظهر ان المسئلة اختلافية فما وقع في بعض الحواشي اتفق النحاة على منع اقامة المفعول له ومعه ليس على ما ينبغي وكذا ما قال صاحب غاية التحقيق وقد اجاز اقامة المفعول له بعد اظهار اللام مقام الفاعل بالاتفاق نحو ضرب للتاديب بعيد عن التحقيق **قوله** بلا قيد مخصص ولا اجاز سيبويه من اقامة ضمير يرجع الى المصدر المعهود مقام الفاعل ليس من اقامة المصدر بلا مخصص بل الضمير يرجع الى المصدر المخصص بالعهد قال الرضي وقد اجاز سيبويه اضمار المصدر المعهود فيه لمن ينتظر القعود قد قعد اي قعد القعود والخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اي قعد قعود المتوقع فاني الرا وشرحه ولا يسند الى المطلق المؤكد مثل ضرب ضرب لانه لا بد من فائدة متجددة في كل ما يقام مقام الفاعل وهو لم يتجدد فائدة عن سيبويه جوازه في الضمير المصدر لا في صريحه كما تقدم وقيده وبعضهم يمنع لا علة المتقدمة ليس لشيء **قوله** سواء في جوازه وقوعها موقع الفاعل عند الاكثرين قال الرضي ويرجح بعضهم الجار والمجرور لانه مفعول به لكن بواسطة وبعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لدلالة الفعل عليه والاولى ان يقوم كلما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة هذا كلامه **قوله** لان فيه معنى الفاعلية فيكون اول مفاعيل اعلمت اولى بالنيابة بالقياس الى الثاني لان فيه ايضا معنى الفاعلية وقد صرح به صاحب الوافي حيث قال ولا يسند الى ثاني باب اعلمت والى ثاني باب اعطيت ان التبس والا فالاول منهما اولى قال الرضي لم يسمع الاقيام اول مفاعيل اعلمت لانه في الحقيقة فاعل علم اذ معنى اعلم زيد عمروا منطلقا علم زيد عمروا منطلقا **قوله** والمبتدأ هو فائدة ضمير الفصل التاكيد والتنبيه على ان الوارد بعده خبر لا نعت لا لحصر المسند اليه لانه انما يفيده اذا لم يكن في الكلام ما يفيد حصر المسند في المسند اليه والعكس واذا كان فهو لمجرد التاكيد والفصل وهو تعريف المسند اليه افاد حصره في المسند ولم يجيء لحصر المسند اليه اصلا على ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول وشرح المفتاح والسيد السند قدس سره في شرح المفتاح حيث قال وما يتوهم ان ضمير الفصل قد يفيد حصر المسند اليه في المسند فليس يثبت بل نفي افادة تاكيده لهذا الحصر ايضا فما قيل اتى بضمير الفصل الدال على حصر المبتدأ في الخبر فانه يأتي لذلك كما صرح به شارح التلخيص ليس على ما ينبغي **قوله** اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يشير الى ان التجريد عبارة عن عدم الوجدان فلا يقتضي سبق الوجود وان اللام قد ابطل معنى الجمعية فيفيد عموم السلب لا سلب العموم **قوله** وكان ذا ما دي يشير الى ان ارادة ما ذكره لا يخلو عن تردد لان التاثير ان يبقى على العموم يخرج عن تعريف المبتدأ نحو ما في الدار من احد لان من الاستغراقية تفيد تاكيد المعنى كما صرح به الرضي وان اريد التاثير لا على وجه التاكيد يلزم زيادة ان المكسورة اذ لا تاثير لها في المعنى الا التاكيد صرح

به الرضي فيه خلل نحو ان زيدا قائم في تعريف المبتدأ مع انهم لم يقولوا بزيادتها صرح به الرضي ايضا **قوله** ما يكون موثرا في المعنى كما كان موثرا في اللفظ كما هو الظاهر من العامل وبالجملة المراد بالعامل ما يكون جامعا للتأثيرين فلا يشكل جمع التعريف بانما زيد قائم كما قيل أَنَّ إِنَّ مُلغاة عن العمل بما الكافة وزيد مبتدأ لتحقق تأثيره في المعنى وهو التحقيق ولا بنحو ان زيدا قائم وعمرو برفع المعطوف لان عطفه على الاسم ليس بجعله مبتدأ في الحال بل لانه كان في الاصل مبتدأ وكذا الا رجل ظريف في الدار برفع الصفة ليس باعتبار جعل الاسم مبتدأ في الحال بل باعتبار انه كان في الاصل مبتدأ **قوله** كقرشي بضم القاف وفتح الراء في النسبة الى قريش بضم القاف وفتح الراء فان قلت انما يحذف الياء من مونث هذا الوزن لا من مذكره وقريش مذكر فكيف حذف الياء منه عند النسبة قلنا القياس عدم الحذف لكن حذف منه شاذا كذا في الشافية **قوله** وما ومن اذا دخلا على صفة منصوب مفعولا لا يكون الصفة مبتدأ والمرفوع فاعله وهما مفعولية واما اذا دخلا على صفة لازمة لا يكونان من هذا الباب لوجوب كونهما مبتدأين والصفة خبرا لهما ونحو متى واين وايان وكيف يدخل على اللازم والمتعدي للزوم ظرفيتها ونحو كم ان دخل على لازم تشترط ان يكون مميزه ظرفا ليكون ظرفا وان دخل على متعد تشترط ان لا يكون مشتغلا عنه **قوله** والاخفش من البصريين **قوله** يرى ذلك اي الابتداء بالصفة من غير نفي واستفهام **قوله** وعليه اي على قول الاخفش **قوله** ونحن فاعله بناء على ان اسم التفضيل يعمل في المضمر متصلا او منفصلا بلا شرط كما هو الظاهر من عبارة الشارح قدس سره في بحث اسم التفضيل وصرح به الفاضل الهندي في حواشيه في ذلك البحث ولو خص عمله بلا اشتراط في المضمر المتصل لكان بناء على ان بعض العرب يعمل افعل التفضيل في الظاهر والضمير المنفصل بلا اشتراط صرح به صاحب اللب وفي الرضي حكى يونس عن ناس من العرب رفعه بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمه فاندفع ما قيل فيه نظر لانحصار كون فاعل اسم التفضيل ظاهرا في مسئلة الكحل فتعين كون نحن مبتدأ وكون منكم مفسر المحذوف تقديره خير منكم نحن عند الناس فلما حذف خير لقوله منكم بما ذكرنا فلم لا يصح ان يقع اخير نحن ولا يخرج عن قاعدة جواز الامرين لعدم مطابقته للمفرد لان المعنى بالمطابقة ان يصح حمل الصفة على المذكور بعدها ولا شك في صحة حمل خير على نحن فهو مطابق للمفرد بهذا المعنى فلا ينتقض به قاعدة جواز الامرين كما قيل ولو سلم فنحو وجه لا ينظر لا ليس من قبيل جواز الامرين لان ما بعدها مثنى او مجموع وعند ذلك يجب كون ما بعدها فاعلا فقوله لانه من جواز الامرين في خير المنع **قوله** بين اسم التفضيل الذي هو عامل ضعيف وبين معموله باجنبي وهو غير جائز ويجوز ذلك في العامل القوي نحو زيدا كان عمرو ضاربا واعني بالاجنبي ههنا ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل هذا ما ذكره الرضي في مسئلة الكحل فان قيل يلزم منه ان لا يجوز الامران في اخير نحن عند الناس منكم للزوم الفصل فينتقض بقاعدة جواز الامرين قلنا لا ينتقض به اذ المراد جواز الامرين ان لم يمنع منه مانع اذ الموانع مستثناة **قوله** بخلاف ما لو كان فاعلا فانه ح يكون من معمولات خير فلا يكون اجنبيا ولا دخل في جواز الفصل لقوله لكونه كالجزء اذ مجرد كونه معمولا لا يخرجه من كونه اجنبيا بل هو موهم بخلاف المقصود حيث يوهم بعدم جواز الفصل بقوله عند الناس مع جائز فالصواب تركه **قوله** او ما يجري مجراه مما لا حاجة اليه على طريق المصرح لانه لا يجوز انفصال ضمير الفاعل عن الصفة اصلا ويحكم على المنفصل الواقع بعدها انه مبتدأ وجوبا لا فاعل فانت في قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي مبتدأ عنده لا فاعل فالآية الكريمة عنده ليس مما نحن فيه فخروجه مطلوب لا دخوله فان قلت يلزم الفصل بين العامل والمعمول باجنبي على تقدير كون انت مبتدأ قلنا العامل قوي فيجوز واليه يجوز ان يقدر بعد انت عامل عن آلهتي وقيل قوله او ما يجري مجراه فيه نظر لجواز ان يكون اراغب خبرا عن انت والجواب



بانه لا يجوز ذلك والالزم الفصل بينه وبين معموله وهو من التي بالمبني مردود لانه يبطل قاعدة جواز الوجهين انتهى اقول وفيه بحث لانه
ان اراد انه خبر من انت بطريق الوجوب فهو ممنوع كيف والآية من قبيل جواز الامرين كما اعترف به وان اراد بطريق الجواز والاحتمال
فهو لا يمنع التاويل والادخال وبالجملة نظره منظور فيه فان قلت لعله اراد انه مبتدأ عند المصنف رح على ما ذكرت قلنا مع كون كلامه بسبيل
عنه يابى عن هذا قوله بعد هذا الكلام متصلا ولو قيل اقائم انتم مقام الآية المذكورة لاندفع الاعتراض ثم اورد على التعريف انه يصدق
على اقائم في اقائم ابوه زيد مع انه ليس مبتدأ واجيب بتقييد الصفة بان لا يكون خبرها صالحا للابتدائية ولا يبعد فهمه من قوله رافعة
لظاهر اذ الظاهر انه بيان لوجه اعتبار الصفة مبتدأ وهو تحقق الضرورة باعتبار جعل الظاهر الواقع بعدها فاعلا لها وهي انما يتحقق اذا
لم يكن بعدها اسم سواه فلا يرد ما قيل ان التعريف لا يدل على ذلك وقرر الايراد في بعض الحواشي بهكذا اورد على التعريف اقائم ابوه
زيد فان قائم خبر زيد مع صدق التعريف عليه واجاب البعض عنه بانه لا ينتقض التعريف به لان الخبر هو المجموع لا غير انتهى اقول وفيه
بحث لان كون الخبر المجموع لا دخل له في دفع الانتقاض بل لا مساس له فيه اصلا كيف ويصدق على ذلك التقدير على اقائم انه
صفة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لظاهر فيجب ان يكون مبتدأ مع انه ليس كذلك بل المجموع من الصفة والفاعل خبر المبتدأ او انما يبطل
به قول المورد ان قائم خبر زيد نعم لو قرر الايراد على قوله في تعريف الخبر المغاير للصفة المذكورة انه كيف يكون اقائم في اقائم ابوه زيد خبرا
مع انه ليس مغايرا للصفة المذكورة لكان الجواب بان الخبر هو المجموع لا الصفة وحدها والمجموع مغاير للصفة موجها ثم انك قد عرفت مذهب
البصري والكوفي في اقائم ام قاعد انت عند اعمال الثاني والاول فلا ينتقض به حد المبتدأ فمن قال ان فيه اشكال وهو ان احدى الصفتين
في مثل اضارب ومكرم عمرو بطريق التنازع رافعة لمضمر مستتر على طريقة الكوفي والبصري فلا يصدق التعريف عليه والجواب انهما ذهبا في مثل هذه
الصورة الى ما ذهب اليه الكسائي من حذف الفاعل فهي رافعة للظاهر المقدر فيصدق التعريف عليه فقد ذهب عليه مذهبهما فليست لهما
ما هما بريان منه **قال** فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام يشير الى ان مرجع الضمير هو الصفة المذكورة
بدون التقييد بقوله رافعة لظاهر لعدم ترتب الجزاء وهو جواز الامرين لا يترتب عليها حال كونها رافعة لظاهر **قوله** فانها ح خبر ليس الا
اي ليس الصفة شيئا الا الخبر فحذف المستثنى قال صاحب المغني وذلك بعد الا وغير المسبوقين بليس يقال قبضت عشرة ليس الا وليس
غير واجاز بعضهم ذلك بعد لم يكن وليس ذلك مسموع انتهى قيل لكن اذا استعمل المصدر واريد به معنى الصفة مثل اعدل الذي
يجوز فيه الامران اذ لا يلزم المطابقة بل يلزم عدم المطابقة انتهى اقول قوله بل يلزم عدم المطابقة ممنوع كيف وقال الرضي في مباحث
الجمع اما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا نحو صوم وعدل فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ويجوز ان يعتبر الحال
المنتقلة اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال عدول **قال** جاز الامران لاستوائهما في مخالفة الاصل فلا يسبق الذهن
الى احدهما بخلاف قام زيد حيث لا يجوز فيه الا الفاعلية لخلوها عن مخالفة الاصل واستلزام حمله على الابتدائية خير المبتدأ عن الخبر
فلا يسبق الذهن اليه بل الى ما هو الاصل فيلتبس فهذا هو الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين هذا ما ذكره الفاضل في حواشيه
وقيل للضرورة في تقديم الخبر في زيد قائم حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفي اقائم زيد يجب تقديم الخبر لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام
به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه لا نقول فالضرورة قائمة في مثل اقام زيد قلت لا ضرورة لجواز زيد اقام انتهى اقول فيه بحث لانه
ان اراد ان الضرورة مجوزة للالتباس في خصوص المثال المذكور فهو ليس بتام لان البحث انما في كل ما يجوز فيه الوجهان من غير ضرورة

101

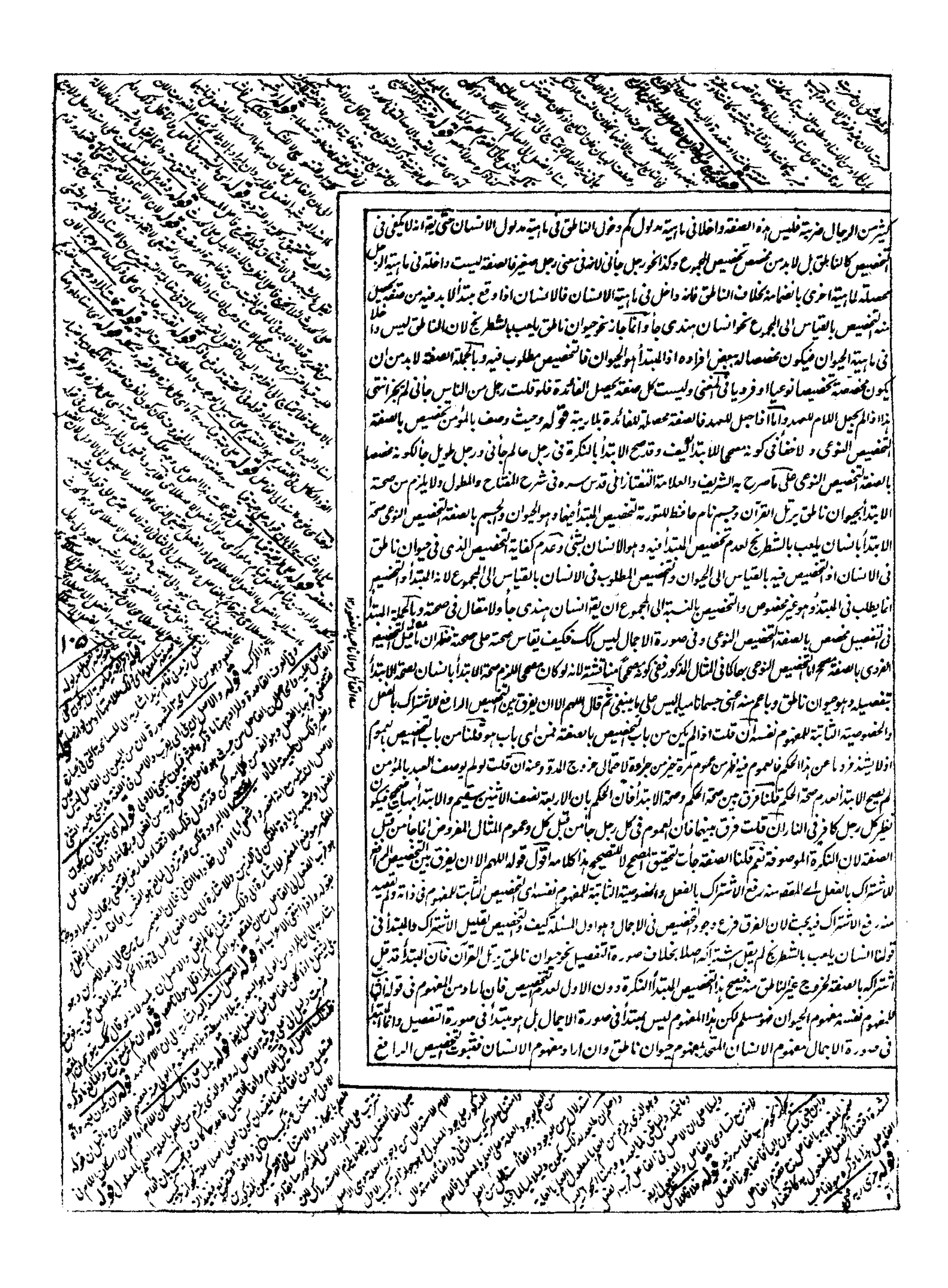
وان اراد انه لا يرتكب الا فيما تحقق فيه الضرورة فهو ممنوع كيف وقد جوز الوجهان في مثل في الدار زيد وجاء الذي في الدار ابوه وزيد عندك اخوه مع عدم الضرورة في تقديم الخبر فلا بد من بيان الفارق بينه وبين زيد قائم اذ ليس تقديم الخبر فيهما ضروريا فكيف يجوز الوجهان في احدهما دون الآخر فوجب المصير الى ما ذكره الفاضل الهندي الا انه يرد على الفاضل ان كون زيد مبتدأ في المثال المذكور مشتمل على خلاف الاصل وهو تقديم الخبر وكونه فاعلا للظرف على الاصل فكيف جوز الوجهان الا ان يقال عمل الظرف ايضا خلاف الاصل الا انه يشكل ح بتجويز الامرين في امرأ ونفسه مع ان الاصل في الواو العطف ثم قال القائل يشكل قاعدة جواز الامرين بقوله تعالى اراغب انت عن آلهتي فانه مطابق للمفرد وتعين لكونه مبتدأ والا لزم الفصل بين اراغب ومعموله باجنبي هو المبتدأ او باقائم رجل فانه يصح كونه فاعلا دون كونه مبتدأ لعدم التخصيص وبقولنا طالع الشمس فانها تطابق المفرد مع تعينها لكونه مبتدأ اذ لو كان خبر الواجب اطالعة الشمس هذا كلامه وفيه بحث لان الآية المذكورة ليس مما نحن فيه عند المصرح بل يجب عنده كون الضمير مبتدأ عنده وان سلم فالفصل جائز لقوة العامل ولو سلم فالعامل في عن آلهتي مقدر بعد انت ولو سلم فالموانع مستثناة ولان عدم التخصيص ممنوع كيف يجوز ان يجعل التنوين للتعظيم او للتحقير ولو سلم فالموانع مستثناة ولان انتفاء اللازم ممنوع كيف ولا مانع من ان يقع على تقدير المبتدأ اطالعة الشمس وبولاينا في تقدير الفاعل ايضا والافصح في المسند الى المؤنث حقيقيا كان او لفظيا التأنيث ولو كان في التركيب مانع من التأنيث تم الاشكال **قوله** اي ما يوقع به الاسناد وقيل جعل به متعلقا بالايقاع المضمن لا بالاسناد وجعل الباء للسببية لان الضمير بدون الجار متعلق بقوله المسند فلا حاجة الى الباء اذ الاسناد يتعلق بالمفعول الاول بلا واسطة وبالثاني بواسطة الى وانت خبير بان حاصل التعريف ح يكون هكذا هو الاسم المجرد الذي يحصل ايقاع النسبة بسببه وهذا كما يصدق على قائم في زيد قائم كذلك يصدق على زيد اذ ايقاع النسبة يتوقف على المنتسبين فايقاع النسبة مسبب عنهما جميعا قلنا لا نسلم ان المسند اليه سبب لايقاع النسبة بل هو شرط له ولو سلم فالمراد بسبب القريب وهو الخبر لانه لدلالته على النسبة ينبعث منه ايقاع النسبة والمبتدأ ليس كذلك وقيل بان لفظ قائم في زيد قائم سبب قريب لايقاع الاسناد وبالنسبة الى زيد لان الاولى تقديم المبتدأ على الخبر انتهى وهو كما ترى ليس على ما ينبغي فتامل **قوله** ولك ان تقول المراد بالمسند به الى المبتدأ وانت خبير بان هذا التوجيه ليس على ما ينبغي لانه يجب كون لفظة به لغوا محضا **قوله** او يجعل الباء بمعنى الى هذا هو التوجيه الوجيه الا ان كون الباء بمعنى الى لم يذكره كثير من النحويين وعد في المغني معنى الباء وعد منه الغاية نحو وقد احسن بي اي الي وقيل ضمن احسن معنى لطف قال قدس سره في الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ وح يظهر لقوله به فائدة والا لا حاجة اليه انتهى قوله في تغيير العبارة حيث غير الى الباء **قوله** اي لا يشتبه في بادي الراي وبالنظر الى اللفظ بخلاف ما لو لم يغير فانه يشتبه في بادي الراي وبالنظر الى اللفظ وان لم يكن اشتباه نظرا الى المعنى فاندفع ما قيل ولا يخفى عليك ان الالتباس لا يندفع بالتعبير عن معنى الى بالباء وانما يندفع بان قوله اليه في تعريف المبتدأ فاعل المسند وفي تعريف الخبر فاعله مستتر فيه فالنكتة ليس بذاك **قوله** وح اي وحين قيل ان النكتة في تغيير الى الباء دفع الاشتباه يظهر لاتيان الباء مقام الى فائدة والا اي وان لم يقل تلك النكتة لا حاجة اليه اي الى الباء لانه خلاف الظاهر فلا يصار اليه بلا نكتة بل الظاهر حينئذ الى هذا المعنى هو المتبادر من الحاشية المنقولة والموافق لسوق الكلام فظهر ان ما قيل في بعض الحواشي في وجه عدم الاحتياج الى الباء من ان الضمير يتعلق بالمسند ليس بوجه اذ الضمير على التقدير المذكور مفعول ثاني والمسند يتعدى اليه بواسطة الى فلا بد فيه من الى او ما هو

مولانا عبد الغفور ١٢



بمعناه وهو الباء نعم لاحاجة الى الباء على التوجيه الثانى بل يصير لغوا محضا على ذلك التوجيه وقيل معنى قوله رح اى حين جعل الباء
بمعنى على ليظهر للباء فائدة اذ الضمير مفعول ثانى والمسند يتعدى اليه بواسطة الى والباء بمعناه والا اى وان لم يجعل الباء بمعنى
بل يبقى على معناه ويقدر بعده الى المبتدأ كما فى التوجيه الثانى لاحاجة اليه اذ المسند يتعدى الى المفعول الاول بنفسه بل يصير لغوا محضا
يصير وجه المحشى موجها لكنه خلاف المتبادر وخلاف مايقتضيه سوق الكلام اذ السوق يقتضى ان يتعلق قوله رح بقوله ان لايشتبه
وحمل المعنى المذكور يلزم تفكيكه عنه وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل من ان الباء على التوجيه الثانى للتعدية ليس بوجيه ويحتمل ان يكون المعنى
حين قيل بالتغيير لنكتة ظهر للباء فائدة وان لم يقل بالتغيير لنكتة وذلك بان يقع بالتغيير ولم يقل بالنكتة لاحاجة اليه الى النظر الى
او لم يقل بالتغيير وانه مفعول ثانى بل قيل بانه مفعول اول كما فى التوجيه الثانى لاحاجة اليه بل يصير لغوا محضا اذ المسند يتعدى الى الاول
بنفسه هذا واعلم بان الصواب فى قوله لاحاجة اليه فلا حاجة اليه **قوله** وعلى التقديرين يخرج القسم الثانى من المبتدأ وكذا نفسه
فى يضرب زيد فعلى هذا لو اكتفى الشارح قدس سره بواحد من هذين التوجيهين ولم يقدر الاسم لكان اولى اذ تقدير الاسم لايخلو عن تردد كما
قيل ان اريد بالاسم حقيقة يخرج بعض الاخبار الذى ليس باسم حقيقة بل بالتاويل وان اريد اعم فالجملة ايضا اسم بالتاويل على ما قال
بالمصرح به فلم يصح قوله الآتى ولم يمكن الجملة واخلة فيه الا ان يقال القول بتاويل الجملة وان قال به المصرح الا انه ما كان قولا بالدليل
قطعى كما قال الرضى ان هذا دعوى من بعض النحاة اطلقوها بلا برهان قطعى سوى انهم قالوا الاصل هو الافراد فيجب تقديرها بالمفرد
ولو ادعى ان الاصل فيه الجملة لم يبعد لان الاخبار بالجمل اكثر لم يلتفت اليه الشارح قدس سره بل قدر الاسم وقال الجملة ليست بداخلة
فيه تنبيها على ذلك ميلا الى ما ذكره الرضى فتقدير الاسم ليس لاخراج يضرب فى يضرب زيد فقط حتى يقال لاحاجة اليه مع احد هذين
التوجيهين بل لابد منه معه فلا يصدق التعريف على مجرد يضرب فى زيد يضرب بدون الفاعل لان المسند الى ضمير شئ ومسندا اليه
بالحقيقة ولو قلنا انه لاحاجة اليه معه لايصدق التعريف عليه ايضا لان المراد من المسند الى المبتدأ ما يكون بطريق الحقيقة اذ المطلق
ينصرف الى الكامل وكذا فى تعريف الفاعل انظ والاصل هو ما ذكرنا الا ان الشارح قدس سره صرفه عنه بجعل قوله مقدما عليه قيدا
احترازيا فوجد هناك قرينة على الصرف ولم يوجد على انه لاحاجة الى الصرف هناك ايضا اذ المقصد من التعريفات شرح الماهيات
والاحتراز تابع فلا بأس بان يقع فيها قيد لم يكن للاحتراز بل للشرح كقوله المغاير للصفة المذكورة على تقدير اختيار واحد من
التوجيهين المذكورين لانه يخرج عن التعريف قائم فى نحو زيد قائم ابوه لانه مسند الى الفاعل لا الى المبتدأ مع انه خبر لانا نقول الخبر
مجموع اسم الفاعل لا اسم الفاعل وحده على ما عرفت **قوله** اى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شئ او ليسند اليه شئ ظاهره
يشعر بان الاول اشارة الى عامل الخبر والقسم الثانى من المبتدأ والثانى الى عامل قسم الاول من المبتدأ وقيل الاول اشارة الى
عامل القسم الثانى من المبتدأ والثانى الى عامل القسم الاول من الابتداء وهذا الابتداء بعينه عامل فى الخبر لاقتضائه للمبتدأ والخبر على
السواء كذا اليستفاد من الرضى فلا يحمل عبارة الشارح قدس سره على ان تجرد الخبر للاسناد الى شئ عامل فيه مسمى بالابتداء فانه وهم
قال الرضى العامل فى المبتدأ عند البصريين هو الابتداء وفسره بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد وقال المتأخرون كالزمخشرى
والجزولى هذا الابتداء هو العامل فى الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء وقال الزمخشرى فى المفصل وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما
لانه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا من حيث ان الاسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند اليه **قوله** معنى الابتداء

عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين قال المصرح في الايضاح شرح المفصل وللنحويين في تعيين العامل مذاهب فذهب البصريون المتأخرون الى ما ذكره وهو كونهما مجردين للاسناد وذهب المتقدمون منهم ان كون المبتدأ مجردا عن العوامل للاسناد رافع له وهو والمبتدأ جميعا رافعان للخبر وذهب الكوفيون الى ان المبتدأ عامل في الخبر والخبر عامل في المبتدأ انتهى وقال الرضي اما العامل في المبتدأ فقال البصريون هو الابتداء وفسروه بتجرد الاسم عن العوامل للاسناد ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شيء ثم قال المتأخرون كالزمخشري والجزولي ان الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسي عن سيبويه ان العامل في الخبر هو الابتداء ويحكى هذا عن ابي علي وقال الكسائي والفراء هما ترافعان وقال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا انتهى وانت خبير بان ظاهر كلام الرضي يدل على ان المتقدمين من البصريين قالوا ان الابتداء عامل في المبتدأ ولم يتعرضوا للعامل في الخبر بل انما تعرض له المتأخرون منهم وصريح كلام الايضاح دال على انهم تعرضوا له وايضا نسب الى الكوفية في الايضاح انهم قائلون بانهما ترافعان وفي الرضي قال الكوفيون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير الا ان يقع طائفة منهم ذهب الى الاول وطائفة الى الثاني **قوله** فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر قد عرفت ان القائل به سيبويه وابو علي وقيل كالزمخشري والجزولي وهو ليس على ما ينبغي لما عرفت من تصريح الرضي بان الزمخشري والجزولي قالا بان الابتداء عامل في المبتدأ والخبر **قوله** وقال آخرون كل واحد الخ ذهب اليه الكسائي والفراء **قوله** والخبر حال من احوالها فيجب ان يلاحظ فيه كونه حال المبتدأ وصفة فان دل عليه فيها والا ادل بما يدل عليه **قوله** في داره زيد في المغني ولا خلاف في تعيين الابتداء في نحو في داره زيد لئلا يعود الضمير الى زيد مؤخر لفظا ورتبة هذا كلامه الاخفش وان جوز في المرفوع بعد الظرف غير المعتمد كونه فاعلا ومبتدأ الا انه لم يجوز فيه كونه فاعلا لمانع اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة في المغني فان قلت في داره قيام زيد لم يجزها الكوفيون البتة اما على الفاعلية فلما قدمنا واما على الابتداء فلان الضمير لم يعد على المبتدأ بل على ما اضيف اليه المبتدأ والمستحق التقديم انما هو المبتدأ واجازها البصريون على ان يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلا لقولهم في اكفانه درج الميت وقوله بمسعاته هلك الفتى ونجاته واذا كان الاسم في نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك هذا كلامه وفي حواشيه نقل المصرح الجواز في هذه المسألة على الوجه المذكور عن البصريين واما صاحب التسهيل فنقله عن الاخفش فقال ويجوز في داره زيد اجماعا وكذا في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند عند الاخفش فظاهره ان بقية البصريين يمنعون وليس كذلك فالمنقول عنهم الاجازة كالاخفش وفي المنهل والبصريون يجوزونهما دون اوهم كلام ابن مالك في التسهيل اختصاص الاخفش باجازتهما انتهى فظاهر ان تخصيص الاجازة بالاخفش على ما وقع في الحاشية ليس على ما ينبغي **قوله** راكب صاحبها في الدار قال الرضي ومن جوز ضرب غلامه زيدا ينبغي ان يجوز هذه لان طلب المبتدأ للخبر كطلب الفعل للمفعول على اشد هذا كلامه لكن المجوز حكم بامتناعه على ما يدل عليه كلام المغني حيث قال ضرب غلامه زيدا اجازه الاخفش وابو الفتح وابو عبد الله الطوال من الكوفيين والجمهور يوجبون في ذلك في النثر تقديم المفعول نحو واذا ابتلى ابراهيم ربه ويمتنع بالاجماع نحو صاحبها في الدار لاتصال الضمير لغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عبد هند لتعلقه بغير المفعول والواجب فيهما تقديم الخبر والمفعول هذا كلامه **قوله** مثل قوله مما تخصص فيه المبتدأ بالصفة لفظا نحو اجل مسمى عنده ورجل صالح جاءني او تقديرا نحو قولهم السمن منوان بدرهم اي منوان منه او معنى نحو كم الخبرية فان معناه الكثرة والصفة منشأ من المميز فمعنى نحو كم رجل ضربته



كثير من الرجال ضربته فليس هذه الصفة واخلافي ماهية مدلول لكم دخول الناطق في ماهية مدلول الانسان حتى يتوهم انه لا يكفي في التخصيص كالناطق بل لا بد من مخصص تخصيص المجموع وكذا نحو رجل جاني لانه في معنى رجل صغير فالصفة ليست داخلة في ماهية الرجل محصلة لماهية اخرى بانضمامه بخلاف الناطق فانه داخل في ماهية الانسان فالانسان اذا وقع مبتدأ لا بد فيه من صفة تحصيل منه التخصيص بالقياس الى المجموع نحو انسان هندي جاء وانما جاز نحو حيوان ناطق يلعب بالشطرنج لان الناطق ليس داخلا في ماهية الحيوان فيكون مخصصا له ببعض افراده اذ المبتدأ هو الحيوان فالتخصيص مطلوب فيه وبالجملة الصفة لا بد من ان يكون مخصصة تخصيصا نوعيا او فرديا في المعنى وليست كل صفة تحصيل الفائدة فلو قلت رجل من الناس جاني لم يجز انتهى هذا اذا لم يجعل اللام للعهد واما اذا جعل للعهد فالصفة محصلة للفائدة بلا ريبة قوله وحيث وصف بالمؤمن تخصيص بالصفة التخصيص النوعي ولا خفاء في كونه مصحح للابتداء كيف وقد صح الابتداء بالنكرة في رجل عالم جاني ورجل طويل جاء لكونه مخصصا بالصفة التخصيص النوعي على ما صرح به الشريف والعلامة التفتازاني قدس سره في شرح المفتاح والمطول ولا يلزم من صحة الابتداء بحيوان ناطق يرتل القرآن وجسم نام حافظ للتورية تخصيص المبتدأ فيها وهو الحيوان والجسم بالصفة التخصيص النوعي صحة الابتداء بانسان يلعب بالشطرنج لعدم تخصيص المبتدأ فيه وهو الانسان بشي وعدم كفاية التخصيص الذي في حيوان ناطق في الانسان اذ التخصيص فيه بالقياس الى الحيوان والتخصيص المطلوب في الانسان بالقياس الى المجموع لانه المبتدأ والتخصيص انما يطلب في المبتدأ وهو غير مخصوص والتخصيص بالنسبة الى المجموع ان يقال انسان هندي جاء ولا مقال في صحته وبالجملة المبتدأ في التفصيل مخصص بالصفة التخصيص النوعي وفي صورة الاجمال ليس كذلك فكيف يقاس صحته على صحته فظهر ان ما قيل التخصيص الفردي بالصفة مصحح اما التخصيص النوعي بها كما في المثال المذكور ففي كونه مصححا مناقشة لانه لو كان مصححا للزم صحة الابتداء بانسان لصحة الابتداء بتفصيله وهو حيوان ناطق وباعم منه اعني جسما ناميا ليس على ما ينبغي ثم قال اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم نفسه ان قلت اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن اي باب هو قلنا من باب التخصيص بالعموم اولا يشذ فرد ما عن هذا الحكم فالعموم فيه اظهر من عموم تمرة خير من جرادة لاحتمال خروج الدود وعنه ان قلت لو لم يوصف العبد بالمؤمن لم يصح الابتداء لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين سقيم والابتداء بها صحيح فيكون نظير كل رجل كافر في النار ان قلت فرق بينهما فان العموم في كل رجل جاء من قبل كل وعموم المثال المفروض انما جاء من قبل الصفة لان النكرة الموصوفة نعم قلنا الصفة جاءت لتحقيق المصحح لا للتصحيح هذا كلامه اقول قوله اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل اي المقصود منه رفع الاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم نفسه اي التخصيص الثابت للمفهوم في ذاته ولم يقصد منه رفع الاشتراك فيه بحث لان الفرق فرع وجود التخصيص في الاجمال وهو اول المسئلة كيف والتخصيص تقليل الاشتراك والمبتدأ في قولنا انسان يلعب بالشطرنج لم يقل شركة اصلا بخلاف صورة التفصيل نحو حيوان ناطق يرتل القرآن فان المبتدأ قد قل اشتراكه بالصفة لخروج غير الناطق منه فيصح هذا التخصيص المبتدأ النكرة دون الاول لعدم التخصيص فان اراد من المفهوم في قوله الثابت للمفهوم نفسه مفهوم الحيوان فهو مسلم لكن هذا المفهوم ليس بمبتدأ في صورة الاجمال بل هو مبتدأ في صورة التفصيل وانما المبتدأ في صورة الاجمال مفهوم الانسان المتحد بمفهوم حيوان ناطق وان اراد مفهوم الانسان فثبوت تخصيص الرافع

للاشتراک لہ ثم کیف ولم یخرج منہ فرد صلاحتی یتم اثبات للعموم فی نفسہ علی ان قولہ الا ان الآہ یشیر الی ضعف الفرق وعدم صحتہ
اذ کلمۃ اللہم یستعمل فیما اذا قصد استثناء او نادر مستبعد کانہ یستعان باللہ فی تحصیلہ فیثبت عدم الفرق بین الصورتین فیکون التخصیص
فی کل منہما مقصودا ارفعا للاشتراک مع انہ لیس کذلک لما عرفت قولہ ان قلت لو لم یوصف اقول حاصل السؤال ان العبد لو لم
یوصف لم یصح الابتداء لعدم صحۃ الحکم علی النکرۃ المحضۃ وح فلا معنی لقولہ قلنا فرق بین صحۃ الحکم وصحۃ الابتداء ولو سلم فان اراد
بہ ان عدم صحۃ الحکم علی تقدیر عدم الموصف لا یستلزم عدم صحۃ الابتداء لوجود العموم المخصص کما یشیر الیہ قولہ فیکون نظیر کل رجل کافر
فی النار قلنا وجود العموم علی ذلک التقدیر ثم کیف ولیس فیہ شیٔ ما یدل علی العموم بل لیس فیہ علی ذلک التقدیر شیٔ مما یوجب
التخصیص فکونہ نظیر کل رجل کافر فی النار فی حیز المنع فلذا اضطر وقال ان قلت آہ ثم انظر ان قولہ قلنا الصفۃ جاءت للتحقیق
المصحح لا للتصحیح بل یثبت قولہ فیکون نظیر کل رجل کافر فی النار فتدبر قولہ فان المتکلم بہذا الکلام یعلم لان ام المتصلۃ موضوعۃ
لان یطلب بہا التعیین بعد ما علم حصول الخبر لاحد الامرین وہذا العلم کما یحصل للمتکلم یحصل للمخاطب ایضا بعد العلم بوضعہا الیہ اشار الشیخ قدس
سرہ بقولہ فیسأل المخاطب من تعیینہ اذ سؤال التعیین عنہ وطلب جوابہ فرع لعلمہ بکون احدہما فی الدار وبقولہ فکل واحد منہما مخصص
بہذہ الصفۃ لان الصفۃ یجب ان یتیقن المتکلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونہا قبل ذکرہا وانما یجیئ بہا لیعرف المخاطب
الموصوف وتمیزہ بما کان یعرفہ قبل من اتصافہ بمضمون الصفۃ فاندفع ما قیل فیہ ان ہذا التخصیص عند المتکلم لانہ یعلم کون احدہما
فی الدار والاختصاص المصحح ہو الاختصاص عند المخاطب ثم انہ لا یلزم من القول بالتخصیص المذکور فی المثال المذکور اطرادہ جاریا انہ
فی نحو ارجل فی الدار وہل رجل فی الدار وارجل فی الدار ام امرأۃ ولا من انتفائہ جمیع وجوہ التخصیص حتی یعترض علیہ بان ہذا التخصیص
منتف فی مثل ارجل فی الدار فینبغی ان یمتنع الابتداء بہ مع انہ صحیح ودفعہ بان المخصص فی کوکب عظیم انقض الساعۃ ہو الصفۃ مع جواز
کوکب انقض الساعۃ لیس بوجہ لان جواز کوکب انقض عند القائلین بالتخصیص تام وعند غیرہم غیر مفید ولانہ قبول للاعتراض مع
انہ غیر مقبول نعم لو قرر الایراد علی ما قررہ الرضی حیث قال ولو کان المجوز للتنکیر فی المثال المذکور معرفۃ المتکلم بکون احدہما فی الدار
للزم امتناع ارجل فی الدار وہل رجل فی الدار وارجل فی الدار ام امرأۃ لعدم انتظام الدالۃ علی حصول الخبر عند المتکلم وعدم شیٔ
یتخصص بہ المبتدأ لکان موجہا لکن یمکن المناقشۃ فی قولہم وعدم شیٔ آخر بانہ فی بعض شروح اللباب من ان المجوز لذلک وقوعہا
فی سیاق الاستفہام لان النکرۃ فی سیاقہ فی تاویل المعرفۃ والمحقق ان یکون من قال بہ لا یقول لو کان المصحح قائلا بہ لما قال بالتخصیص
المذکور فی ارجل فی الدار ام امرأۃ لانا نقول الوجہ لا یعارض الوجہ فیجوز ان یکون لشیٔ واحد وجوہ متعددۃ وفیہ انہ لو قال بہ لما قال
فی شرح منظومتہ ان الاستفہام المسوغ للابتداء ہو الہمزۃ المعادلۃ بام ولذا رد علیہ صاحب المغنی بانہ لیس کما قال وفیہ انہ یحتمل
ان یکون مرادہ ان الاستفہام المسوغ بلا تاویل بالمعرفۃ ہو الہمزۃ المعادلۃ بام وغیرہا یحتاج الی التاویل لانہ غیر مستوغ اصلا
وبالجملۃ ان قال المص رح بالتخصیص لوجہ من الوجوہ فی الامثلۃ المذکورۃ یمکن توجیہ کلامہ فی شرح المنظومۃ والا فالامر علیہ مشکل کیف
وقد وقع المبتدأ نکرۃ مع مطلق الاستفہام فی القرآن والحدیث وکلام الفصحاء فکیف یخص التسویغ بالہمزۃ المعادلۃ بام فالمسوغ
لوقوع المبتدأ نکرۃ مطلق الاستفہام سواء کانت المبتدأ النکرۃ اسم استفہام نحو ما تلک بیمینک ایان مرسہا ومتی الساعۃ او وقعۃ
بعد حرفہ ای حرف کان نحو أالہ مع اللہ وہل خالق غیر اللہ ووجہ التسویغ اما التاویل بالمعرفۃ کما عرفت او العموم کما اذا کان



حرف الاستفهام للانكار لان حرف الانكار بمعنى النفي فيقع النكرة في سياقه فتعم كما في المثالين المذكورين وكما في اسماء الاستفهام صرح به في المغني الا انه لا يتم ذلك في مثل ارجل في الدار وهل رجل في الدار لانه لا عموم للنكرة في الاثبات ويمكن ان يقال ان الاستفهام ليس باخبار حتى يقال لا فائدة في الاخبار عن النكرة المخصصة فلابد من تخصيص بل هو انشاء فيجوز فالقول بالتخصيص انما هو في الاخبار لا في الانشاء **قوله** اي من الامرين اي اتى من رجل وامرأة المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فقوله المعلوم صفة سببية اي رجل وامرأة تخصيص كل واحد بهذه الصفة وكون المعلومية صفة لاحد لا يمنع منه فاندفع ما قيل ان المعلومية ليست ثابتة لكل واحد منهما بل لاحد على التعيين فكيف تخصيص كل واحد بها **قوله** فيجعل مبتدأ وفي الدار خبره ظاهر في ان ضمير يجعل وخبره لكل واحد منهما وان في الدار خبر لهما معا وان كان كلام الشريف قدس سره في شرح المفتاح يدل على عدم جواز ذلك حيث قال فان قلت لم لا يجوز ان يكون عمرو في ازيد عندك ام عمرو معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد للمشاركة في المسند المذكور اعني عندك كما في قولك قام زيد وعمرو فلا يكون هناك ترك مسند للغرض المذكور قلت لان تقدير الكلام ازيد حصل او حاصل عندك وفي ذلك المقدر مستتر راجع الى زيد وقد انتقل الى الظرف فلا يصلح خبرا عن عمرو بخلاف قام فيما ذكرته من المثال فانه وال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد قام وعمرو ولم يجز اسناد قام اليهما وقام اليهما جميعا لاشتماله على ضمير زيد انتهى كلامه وقال في حواشيه اي الظرف المشتغل بضمير زيد لا يصلح خبرا عن عمرو فلا يصلح جعله خبرا لهما وهذا كقولنا زيد قام وعمرو فانه لا يجوز ان يجعل قام خبرا عنهما بل يجب ان يقدر لعمرو خبر اي وعمرو قام اقول كون الظرف مشتغلا بضمير زيد على تقدير جعله خبر الزيد فقط مسلم واما على تقدير جعله خبرا لهما فغير مسلم كيف ولا دليل على رجوعه الى زيد البتة على ذلك التقدير ولا مانع من رجوعه الى احد الامرين لان ام لاحد الامرين بخلاف زيد قام وعمرو فان افراد الفعل فيه دليل على رجوع الضمير الى زيد ومانع عن رجوعه الى الامرين معا لان المذكور فيه الواو فقياس ازيد عندك ام عمرو عليه قياس مع الفارق لانه المذكور قبل الظرف احد الامرين لا كلاهما حتى يمتنع رجوع الضمير بالتاويل المذكور لانا نقول يجوز ذلك نية التقديم والتاخير كما قال العلامة التفتازاني في المطول في بحث المسندان الخبري قولنا فنا فرعين كيف واريت جوده وقد كان البر والبحر منه معتبر عام فرع مبتدأ وخبره محذوف والجملة معطوف على وقد كان البر ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدأ في نية التاخير وفي المغني وقد جوزوا في انت اعلم وزيد كون زيد مبتدأ حذف خبره وكونه عطفا على انت فيكون خبرا عنهما انتهى فتامل **قوله** فتعينت اي النكرة ينقطع الاحتمالات اذ المحكوم عليه ح كل واحد بخلاف ما اذا احد غير معين فان فيه احتمالا فلا تعين فالمراد بالتخصيص في هذا المقام التعين برفع الاحتمال او بتقليله لكن ارادة هذا المعنى خلاف المتبادر والمصطلح اذ التخصيص عند النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات فالمراد من قوله انهم خصصت اذ تعينت النكرة برفع الاحتمال بسبب كون الحكم عن كل الافراد او يكون تخصيص واصلا الى حد التعيين والتشخيص بحيث يرفع الاشتراك او بتقليل الاشتراك وعلى هذا فالانسب ان يقال اذ بالتخصيص يقل الاحتمال او ينعدم **قوله** التشبيه اي يشبه المبتدأ المذكور بالفاعل **قوله** او يستعمل اي المبتدأ المذكور في موضع الحصر كما ان قولهم ما اهر ذا ناب الا شر يستعمل في مقام الحصر والمقصود ان معناه معنى هذا التركيب ليس المقصود ان اصله كان كذلك واذا كان مستعملا في مقام الحصر وجب ان يكون اصله اهر فانا باشر على ان يكون شر بدلا من الضمير في اهر ثم قدم ليفيد الحصر لان تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر كذا ذكروا وفيه بحث لان افادة الحصر لا يحتاج الى القول بالتقديم والتاخير كيف وتقديم المسند

على الخبر المشتق يفيد حصر الخبر عليه سواء كان المسند اليه معرفا او منكرا عند الشيخ عبد القاهر ولو سلم فكونه فى الاصل موخرا لا يفيد تقديمه
حقيقة فالوجه ان يتم تخصيصه بالوصف المقدر كما قال صاحب المغنى **قوله** وما يختص به الفاعل قبل ذكره وهو صحة كونه محكوما عليه
صريح فى ان الفاعل عند ذكر الفعل وقبل ذكره تخصص بكونه صحيحا وقابلا لكونه محكوما عليه بفعل يسند ذلك الفعل اليه بعد ذكره وان
الاسناد بينهما لم ينعقد عند ذكر الفعل بل انما ينعقد بعد ذكر الفاعل فتخصيصه مقدم على كونه محكوما عليه لانه يحصل عند ذكر الفعل وكونه
محكوما عليه يحصل بعد ذكر الطرفين فاندفع ما قيل وما ذكر انه قد تخصص بتقديم الفعل عليه ليس بشئ لان اختصاصه بالفعل انما يحصل
بعد جعله محكوما عليه بانتساب الفعل اليه فكيف يتصور اختصاصه المصحح لكونه محكوما عليه بما يتاخر عن كونه محكوما عليه **قوله** اذا قلت قام علم
منه يشير الى ان التخصيص مقدم على الحكم لانه مرتب على مجرد ذكر الفعل من غير ان يعتبر اسناده الى شئ والحكم كون احدهما محكوما به والا
محكوما عليه انما يحصل بعد ذكر الطرفين واعتبار الاسناد بينهما فمن قال يتجه عليه ان هذا التخصيص يحصل بعد الحكم فيقع بعد معرفته اذ
معرفته لا يكون الا بعد التخصيص فنوّ لم يتصور معنى كلام الشارح قدس سره **قوله** قد يكون خبرا قيل لا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة
اليه فخبر انتهى وذلك لان الخبر بالقياس اليه ظاهر انه لا يكون هراله لان الهرير صوت الكلب عند تاذيه وتجزه عما يوذيه قال فى الصحاح
هو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد ولا يشك فيه عاقل فضلا عن ان يجزم بنقيضه نعم لو اريد كونه شرا وخيرا فى الجملة جاز ذلك
لاختلافهما بحسب الاضافة هذا ما ذكره السيد قدس سره فى حواشى المطول وبه ظهر اندفاع ما قيل عليه وفيه نظر لانه يهر اذا راى الحبيب
للنشاط لانه يراه غير اجنبى **قوله** لانه اذا قيل فى الدار اعلم ان ما يذكر هنا صريح فى ان التخصيص يحصل قبل ذكر المبتدأ ومرتب على ذكر مجرد
فى الدار من غير ان يعتبر كونه محكوما به اذ هو لا يحصل الا بعد ذكر المبتدأ واعتبار الاسناد بينهما فالتخصيص مقدم على الحكم حاصل قبل
حصوله فانه دفع ما قيل اذ تخصيص الحكم كان لغير الحكم غير مخصص ثم ان ما ذكره يجرى فى قائم رجل فينبغى ان يجوز واجيب بان النحاة
شرطوا لتقديم الخبر الظرف لا مطلقا وذلك ما لانهم اتسعوا فى الظروف ما لا يتسعوا فى غيرها او لانه يتعين كونه خبرا بخلاف قائم رجل فانه
لا يتعين كونه خبرا لجواز ان يكون قائم مبتدأ على قول من يجوز اعماله بلا اعتماد واما فى الدار رجل فلا التباس فيه لان الجار والمجرور لا يصلح
ان يكون مبتدأ هذا ما ذكره السيد قدس سره فى حواشى المتوسط وفيه بحث لانه ان اراد انه لا التباس فيه بالمبتدأ فهو غير تام لانه يحتمل
ان يلتبس بشئ آخر اذ نفى الخاص لا يدل على نفى العام وان اراد انه لا التباس فيه بوجه من الوجوه فهو ممنوع كيف ويحتمل ان لا يكون الظرف
خبرا بل سادا مسد الفعل ورافعا لرجل على ان يكون فاعلا له على قول الاخفش والكوفيين فانهم كما قالوا باعمال الصفة بلا اعتماد
كذلك قالوا باعمال الظرف بلا اعتماد وقال العلامة التفتازانى فى المطول لا يصح نحو قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون
قائم مبتدأ ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا انتهى وفيه بحث لانه على تقدير كون رجل بدلا منه لا يصدق عليه شئ
من قسمى المبتدأ الا الاول وهو ظ ولا الثانى لانه ليس صفة واقعة بعد حرف الاستفهام والنفى ولا رافعة لظ فكيف يكون مبتدأ
نعم لو جعل رجلا فاعلا له لكان من القسم الثانى من المبتدأ عند الاخفش والكوفيين على ما عرفت وجعل البدل والمبدل منه بمنزلة زيد
قائم تكلف بارد وكذا جعل قائم صفة لموصوف مقدر هو شئ ونحوه لانه لا بد للصفة من ضمير يعود فيها اذا لم يكن لها فى الظ فاعل
او يصير التقدير هكذا شئ قائم رجل ثم لا بد من تقدير الخبر ايضا ولا خفاء فى ركاكته على ان عدم كون الفاعل فى الظ ممنوع كيف ولا ضرر
فى جعل رجل بدلا من قائم ولم لا يجوز ان يكون فاعلا للقائم على مذهب الاخفش او يحذف حرف الاستفهام على مذهب باقى النحاة



والحال انه لا يلزم فيه لا حذف الموصوف ولا حذف الجزء وفي بعض حواشيه قوله فانه يتعين خبرا فيه بحث لجواز ان يكون مبتدأ بتقدير
كائن في الدار مثل قائم او حالا فان الظرف يصح ان يكون حالا فالتبس بالحال وفيه بحث لان الكلام في الظرف الذي حذف
متعلقه وناب عنه ما يتم التباسه بالحال ثم كيف ولا يجوز جعله حالا في نحو في الدار رجل اذ ليس فيه فاعل ولا مفعول يكون الظرف حالا
عنه وجعله حالا من رجل على انه مبتدأ مع انه ممتنع عند الجمهور ممتنع ايضا لانه يلزم تقديم الحال على العامل المعنوي وهو ممتنع على انه ان
قدر خبر المبتدأ مثل المذكور يلزم الاستدراك والا فلا دليل عليه وفي الرضي اذ لو قلت في رجل قائم قائم رجل احتمل كون رجل خبرا
عن قائم او بدلا عنه قيل وفيه انه لا يصدق عليه شيء من تسمي المبتدأ فكيف يصح ان يقع رجل خبرا عنه الا ان يقال انه يحتمل ان يكون
مبتدأ بحذف حرف الاستفهام وهو محتمل من حيث انه اهم وان امتنع بعارض اقول وفيه بحث وفي المنهل الظرف متعين للخبرية
بخلاف قائم رجل فانه لا تعين لها لجواز ان يقول القائل قائم في الدار فيكون مبتدأ انتهى وفيه ايضا بحث هذا واعلم ان القائلين
بان مدار الاخبار عن النكرة على الفائدة شرطوا في الخبر الذي ظرف او جار او مجرور الاختصاص فلو قيل في الدار رجل لم يجز لان الوقت
لا يخلو عن ان يكون فيه رجل ما في دار ما فلا فائدة في الاخبار بذلك صرح به صاحب المغني والقائلون بالتخصيص ان لم يجوزوه ايضا
لما ذكره يعترفون بان المدار على الفائدة لا على التخصيص اذ التخصيص فيه حاصل على ما قرره الشارح قدس سره نحو في الدار رجل وان جوزوه
للتخصيص يرد عليهم انه لا فائدة في الاخبار بذلك وان حصل التخصيص فليس كل تخصيص محصلا للفائدة قوله فهو في قوة التخصيص بالصفة
فكانه قيل رجل موصوف بصحة استقراره في الدار كائن في الدار وهذا المعنى يجب ملاحظته لصحة الحكم وان لم يكن مقصودا ولما قوله
بنسبته الى المتكلم لان المصدر منسوب الى فاعل فعله وهو في الرفع على ذلك المعنى قوله اذ اصله سلمت سلاما اي حييت تحية قوله
وعدل الى الرفع لقصد الدوام فان قلت الظرف مقدر بالفعل على الاكثر فيكون سلام عليك جملة اسمية خبرها فعلية والاسمية التي
خبرها فعلية تفيد التجدد كالفعلية قلنا الدال على الدوام هو العدول الى الرفع كما اشار اليه الشارح قدس سره لا نفس الاسمية
او نقول الظرف مقدر باسم الفاعل لغرض الدلالة على الدوام قال العلامة التفتازاني في المطول نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت
والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل ومنه يعلم ان كون الظرفية اختصار الفعلية ليس على الاطلاق والقول بان الاسمية التي
خبرها فعلية يفيد التجدد والدوام باعتبار الاسناد ليس بشيء اذ الفعل في زيد قام مسند الى الضمير ولا شك انه يدل على تجدد القيام و
حدوثه لزيد فكيف يتصور ان يقصد من اسناد قام مع ضميره الى زيد دوام القيام له فتسليم الاول ومنع الثاني مكابرة محضة
او نقول افادة الاسمية المذكورة للتجدد مقيدة بما اذا لم يكن معدولة عن الفعلية قوله اي سلام من قبلي اشارة الى انه ليس معرفة بتقدير
الاضافة بل نكرة مخصصة كما كان كذلك عند النصب ولو قال فكانه قال سلام مني لم يحتج الى التفسير قوله هذا اي القول بتخصيص وجوه
عند التنكير المبتدأ حتى لا يجوز الاخبار عن النكرة المحضة هو المشهور بين النحاة قال الرضي اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب ان يكون المبتدأ
معرفة او يكون فيها تخصيص ما قوله وقال بعض المحققين منهم قال الرضي وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر
عن اي نكرة وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء او لا فضابطة تجويز
الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين متخصصين بوجه او غير متخصصين لشيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول
ذلك الحكم المحكوم عليه فلو علم ذلك في المعرفة كما علم قيام زيد عُدّ لغوا او لو لم يكن رجل ما من الرجال قائما في الدار جاز ولكن ان

تقول رجل قائم في الدار وكذا القول كوكب انقض الساعة انتهى وبهذا ظهران بين قولين منافاة تامة اذ الجمهور لا يجوزون كون المبتدأ نكرة محضة اصلا ولذا قالوا بوجوب تخصيصه وابن الدهان يجوز ذلك اذا حصل الفائدة فيجوز عنده نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت اذ وقوع ذلك من افراد هذا الجنس غير معتاد ففي الاخبار به عنها فائدة بخلاف نحو رجل مات ونحو خرجت فاذا اسد او رجل بالباب اذ لا يوجب العادة ان لا تخلو الحال من ان يفاجئك عند خروجك اسد او رجل ولو كان غرضهم من بيان التخصيص تعداد مواطن الفائدة وضبطا تسهيلا على المبتدي لجوزوا مثل الامثلة المذكورة واللازم باطل فالملزوم مثله فان قيل لا تنافي بين كلام النحاة وبين ما ذكره بعض المحققين الا ان النحاة لما رأوا ان المبتدي لا تفي قوته بالتمييز بين المقيد من الحكم على النكرة ليس على النكرة وغيره ضبطوا امثلة فلا تتخلف عن الفائدة ليكون على بصيرة مما في الحكم على النكرة ليس على ما ينبغي نعم ما قال صاحب المغني لم يعول المتقدمون في ضابطة ذلك الا على حصول الفائدة ورأى المتاخرون انه ليس كل واحد يهتدي الى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح او معدد لامور متداخلة هذا كلامه ثم عدد مواطن الفائدة وعلل الجواز بحصول الفائدة وان كان المبتدأ نكرة محضة كما من قوله نحو شجرة الى قوله او رجل وعدم الجواز بعدم حصولها فقال فلو قيل في داره رجل لم يجز لان الوقت لا يخلو عن ان يكون فيه رجل ما في دار ما فلا فائدة في الاخبار بذلك وعلى هذا فلا منافاة بين القولين بل لا قول الا واحد **قوله** في توجيهاتها اي توجيهات التخصيصات اي يحتاج في توجيهات اكثر التخصيصات الى التكلفات اذ لا يحتاج في توجيه التخصيص في ولعبد مؤمن الى التكلف وان نوقش في تصحيحه للابتداء **قوله** الى هذه التكلفات اشارة الى التكلفات المذكورة في التوجيهات اما توجيه ما احد خير منك فلانه صرف التخصيص عن المصطلح واما توجيه شر اهر ذا ناب فلانه في تخصيصه بالتخصيص به الفاعل تعسف لان الفاعل تخصيص بتقديم الحكم والحكم ههنا موخر وكونه في الاصل موخرا لا يجدي نفعا واما توجيه في الدار رجل فالتكلف ظاهر فيه المعنى ليس على ذلك والقياس يستلزم جوازه في داره رجل واما توجيه سلام عليك فلا تكلف فيه الا ان يعد تكلفا دعا كون المعنى في حال الرفع على ما كان عليه في حال النصب **قوله** لحصول الفائدة لعدم علم المخاطب بحصول الانقضاض الساعة لكوكب **قوله** ولا يجوز ان يقال رجل قام لعلم المخاطب بحصول القيام لرجل ما في العالم **قوله** وهذا القول اقرب الى الصواب لخلوه عن التكلفات المذكورة ولمجئ الاخبار عن النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة في كلامهم نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت وخرجت فاذا اسد او رجل على الباب ونحو فريق في الجنة وفريق في السعير ولانه يرد على القائلين بالتخصيص ان القول بالتخصيص لاجل تحصيل الفائدة فلا معنى لالتزامه اذا حصلت الفائدة بدونه **قوله** لكونه قسما من الاسم فيه انه ان اراد ان كونه قسما من الاسم يجعله مختصا بالمفرد حقيقة فهو ممنوع كيف والخبر في نحو المعلل حبق ليس بمفرد حقيقة وان اراد انه يجعله مختصا بالمفرد واعم من ان يكون حقيقة او حكما فهو مسلم لكن عدم كون الجملة داخلة فيه ممنوع كيف وقد قال الشارح قدس سره في تعريف الكلام وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه فان الاخبار فيهما مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب **قال** من عائد خبرا وليس متعلقا باسمها والا لنون على ما ذهب اليه البصريون نعم ذهب البغداديون وابن مالك الى ترك تنوين المطول اجراء له مجرى المضاف وعلى هذا يجوز ان يكون من عائد متعلقا باسم لا صرح في المغني كاللام في نعم الرجل زيد قال الشارح في بحث افعال المدح والذم اللام في الفاعل للعهد الذهني وهي لواحد غير متعين ثم قال ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف العهد مقامه وهذا الوجه وهو كون اللام للعهد الذهني مختار الشيخ ابن الحاجب قدس سره حيث قال فاعلهما اما المعرف باللام واما مضاف الى المعرف به واما مضمر مميز بنكرة منصوبة

وانما كان كذلك من جهة انهم قصدوا الابهام المدوح اولا ثم تفسيره ووجه الابهام فيما فيه الالف واللام انه قصد بها الى معهود في الذهن
غير معين في الوجود كقولك ادخل السوق وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الوجود وثم وجه قيام لام العهد الذهني
مقام الضمير على ماذكره الشارح قدس سره ماذكره الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل انهم لما قصدوا الى معهود في الذهن كان كاسم
الجنس الذي له شمول في المعنى وكما لا يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح ان يقام الاسم باعتبار المعقول في الذهن مقام
الضمير لانه مندرج تحته ومايقدر من اعادته في المعنى قال الرضي وليس الاعتذار بكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون
اذن كالضمير الراجع فيه شيئ اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل يطابق لكل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذهن
وذهب ابو علي واتباعه الى كون اللام لاستغراق الجنس وكون الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد ورد عليه الرضي بان علامة المعرف
باللام الاستغراقية صحة اضافة كل اليه كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل زيد ورد عليه ايضا ابن الحاجب
فقال وخطأ محض لانك اذا قلت نعم الرجل لم ترد جميع الرجال هذا مقطوع به في قصد المتكلم ولذلك وجب ان يكون المفسر مطابقا
ووجب اذا قصد التثنية ان تثنى ولو كان على ما زعموا لوجب ان يطابق بجميع الجنس وان لا تثنى وان لا يجمع لان اسماء الاجناس
لا تثنى ولا يجمع اذا قصد بها الجنس فان زعموا ان المخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء في الاصل ونعم الرجل خبره والجملة اذا وقعت
خبرا فلا بد من ضمير يعود عليه او ما يقوم مقامه وههنا لم يقدر هذا الفاعل اسم جنس لم يصح لعدم الضمير وما يقوم مقامه فالجواب ان هذه
الشبهة لا يعارض بالامور القطعية وايضا ما ذكرتموه انما هو احد الاحتمالين فان تعذر احدهما تعين الآخر وما ذكرناه متعين وايضا انا متفقون
على صحة نعم رجلا زيد وزيد يحتمل ان يكون مبتدأ كما زعمتم وخبره نعم ولا يصح ان يقال الضمير عائد على زيد لانه يجب ان لا يكون عائدا
الى متقدم والا ورد عليه نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون وايضا فانه يفوت الابهام الذي هو مقصود في غرض الباب
فان زعموا ان الاصل كان كذلك فلما نقل الى معنى الانشاء جعل الضمير مبهما ثم يفسر فلا يبعد ان يقال فيما نحن فيه كذلك لانا لا ننكر ان
يكون الاصل كذلك ثم غيروا وانما الكلام في مدلوله حال استعماله للانشاء والتحقيق في جواب شبهتهم ان الاصل ان يكون الرجل لتركه
المذكور مضمرا عائدا اليه فاستعمل تارة مضمرا وتارة مظهرا وحصل الابهام بتاخير المفسر عنه هذا كلامه ورد هذا الجواب الرضي حيث
قال والاعتذار بكون ذي اللام قائما مقام الضمير على ما قال المصرح لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه جزءا
الى المبتدأ غير محتاج الى الضمير في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قائم زيد انتهى او
يجوز ان يقال ان الضمير في نعم رجلا زيد عائد الى زيد المتقدم رتبة لئلا يخلو الجملة الواقعة خبر المبتدأ عن الضمير او ما يقوم مقامه قوله لا
يصح والا ورد عليه قولنا قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا عن ابرازه سواء كان المفرد
او المثنى او المجموع لمشابهة الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم على انه اسم واما الابهام فيحصل من التزام تاخير المخصوص
في اللفظ الا تأورا كما اعترف به بقوله وحصل الابهام بتاخير المفسر عنه وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة ويجوز ايضا ان يكون التمييز
للتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا او لرفع لبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان واجاب السيد السند قدس سره عن قوله
ولو كان على ما زعموا الخ بان المراد هو الجنس ادعاء لا حقيقة فالابهام موجود كما في المعهود وصح تفسيره والمخصوص ايضا واما نعم الرجلان
ونعم الرجال فالمراد به جنس التثنية وجنس الجمع فلا اشكال لانه ثنى اولا وجمع ثم عرف بلام الجنس وفي الحمل على الجنس زيادة

مبالغة يناسب المقام وعلى هذا فالضمير في نعم رجلا زيد عائد الى الجنس ايضا انتهى فالعائد فيه الى المبتدأ اما في نعم الرجل زيد من عموم الجنس و شموله في المعنى والخامس من روابط الجملة بما هي خبر عنه عموم يشمل المبتدأ نحو زيد نعم الرجل وقوله واما الصبر عنها فلا صبر لكذا قالوا ويلزمهم ان يجوزوا زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون وخالد لا رجل في الدار واما المثال فقيل الرابط اعادة المبتدأ بمعناه بناء على قول ابى الحسن في صحة تلك المسئلة وعلى القول بان ال في فاعل نعم وبئس للعهد لا للجنس واما البيت فالرابطة فيه اعادة المبتدأ بلفظه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر عنها لا انه لا صبر عن شئ انتهى والمراد من كون ال للعهد هو العهد الخارجي لتقدم الذكر تقديرا لان المبتدأ مقدم رتبة والابهام يحصل بتاخير المخصوص غالبا على ما قال العلامة التفتازاني في المطول ان الضمير في نعم رجلا زيد على تقدير كون المخصوص مبتدأ راجع الى المبتدأ والابهام يحصل من التزام تاخير المخصوص واما ما قال العلامة في شرح التسهيل وانا نفي ان يكون للعهد فان اريد العهد الخارجي بان يكون الرجل اشارة الى زيد بقرينة الذكر لاحقا كما في الذكر سابقا فلا خفاء في انه بعيد خارج عن قانون العهد مفوت لما عليه وضع الباب من الابهام والتفسير فلا يظهر وجه وقال الرضي انهما بعد ذلك الاصل وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعليهما كلاما صارا مع فاعليهما بتقدير المفرد كصفة متقدمة على موصوفها كما في قوله والمؤمن العائذات الطير وجرد قطيفة فصار معنى نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لانه تقرر بالدليل ان المخصوص مرتفع بالابتداء الا خبر مبتدأ اذ لو كان خبر مبتدأ لم يدخل نواسخ المبتدأ عليه مقدما على فعل المدح والذم ومؤخرا عنه نحو كنت نعم الرجل ونعم السيدان وجدتما واذا ظهر كونه مبتدأ ما قبله خبره فلو كان الخبر باقيا على جملية لوجب ان يكون فيها عائد اليه ثم العلل الا عتبارات الثلثة المذكورة على الوجه الذي نقلنا عنه فلم يبق اذن بعد بطلان الثلثة الا ان يكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير وانت خبير بان النحاة قد جعلت اللام للعهد الخارجي ايضا وقد عرفت انه لا غبار عليه فلم تحقق الضرورة الباعثة الى جعل الجملة في تقدير المفرد وايضا ليس معنى تعريف الجنس النائب عن الضمير هو الاستغراق بحيث يكون معنى انعم الرجل نعم كل رجل ويدخل فيه زيد بل انه جنس لزيد يطلق عليه وعلى غيره ووجه نيابته عن الضمير هو ان ليس المقصود من الضمير الا ذكر ما يعود الى المبتدأ ليحصل الربط فاذا ذكرنا ما هو جنس للمبتدأ صادق عليه كان بمنزلة الضمير في حصول الربط وكذا اللفظ الدال على معنى اعم يشتمل من المخبر عنه بحيث يتناوله وغيره ويدخل هو فيه ينوب عن الضمير لكونه ذكرا للمخبر عنه مع غيره بمنزلة ان يقول ان من عمل صالحا انا لا نضيع اجره واجر غيره ثم لا يخفى انه اذا علم نيابة الجنس عن الضمير فاعادة لفظ المخبر عنه بطريق الاولى مثل ارى الموت لا يسبق الموت شئ هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في شرح المفتاح وانت خبير بان هذا الوجه لا يدل على نيابة التعريف بل على نيابة جنس يطلق على المبتدأ وغيره وهو لا يستلزم التعريف فاذا وقع في الجملة ما يطلق على المبتدأ وغيره ينبغي ان ينوب عن الضمير فيجوز زيد ضرب رجل لان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي او الفرد المنتشر هو يطلق على زيد وغيره ولو سلم فيستلزم جواز زيد ضرب الرجل على ان اللام للجنس لا يقال كون اللام للعهد الخارجي ايضا يستلزم جواز زيد ضرب الرجل على ان اللام للعهد الخارجي لانا نقول لا مقال في جوازه لانه من قبيل اعادة المبتدأ بمعناه بواسطة العهد الخارجي وايضا الدليل المذكور وان دل على كون المخصوص مبتدأ لكن عندنا دليل يدل على كونه خبر مبتدأ محذوف وهو ان الخبر فعل وعند ذلك يجب تقديم المبتدأ على الخبر فلو كان مبتدأ لوجب تقديمه واللازم باطل فالملزوم مثله لا يقال التقديم واجب اذا كان الفعل مسندا الى ضمير المبتدأ لا مطلقا وههنا ليس كذلك يدل على ذلك قول الرضي في قول المصرح اذا كان الخبر فعلا له اى فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ نحو زيد قام فانه لو قدم اشتبه بالفاعل لانا نقول الالتباس بالبدل

عنه الرضي تعالى بما فيه حيث قال في ذلك المقام فان قيل فلو جاز كان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلنا اشتبه بالبدل من الضمير فان لم يجز فيما نحن فيه ايضا نظرا ان تفسيره للفظ الكافية ليس على ما ينبغي وان المخصوص خبر مبتدأ لا مبتدأ وان جوز الالتباس بالبدل في نعم الرجل زيد وحكم انه مبتدأ الا خبر مقدر قلنا لا معنى لتجويزه فيه وعدم تجويزه في الزيدان قاما بدون فارق مع ان انظم تجويز الامرين في الزيدان قاما لكون كليهما خلاف الاصل فيكون من قبيل جواز الامرين لا من صور الالتباس لان الابدال يستلزم عود الضمير قبل الذكر والابتدا يستلزم تقديم الخبر وهو ايضا خلاف الاصل بخلاف نعم الرجل زيدا فالابدال لا يستلزم خلاف الاصل والابتدا يستلزم فيكون من صور الالتباس وفيه ان الابدال ايضا يستلزم خلاف الاصل وهو كون المبدل منه في حكم التنحية صرح به الفاضل الهندي في حواشيه وبالجملة الفرق الذي ذكر الفاضل الهندي بين صور جواز الامرين والالتباس انكان معتبرا عند الرضي فالوجوب ليس في شيء منهما والا فالوجوب في كليهما فالقول بوجوب التقديم في الزيدان قاما دون في نعم الرجل زيد تحكم محض على ان تفسيره المذكور لا يوافق ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل حيث قال كون المخصوص خبر مبتدأ محذوف اولى من وجهين لفظا ومعنى اما اللفظ فلان المبتدأ اذا كان خبره فعلا فالوجه ان لا يتقدم عليه وفي جعل ذلك كك خروج عن هذه القاعدة وهو بعيد والآخر انه اذا وقع خبرا جملة فلابد من ضمير ولا ضمير ههنا وما توهموه من ان الرجل للجنس فقد تقدم فساده ولو جوز لكان وقوع الجنس موضع المضمر قليلا ايضا ومن حيث المعنى هو ان الابهام يناسب التفسير واذا جعل خبر مبتدأ كان التفسير فيه محققا وهو المفهوم منه واذا جعل مبتدأ لم يكن محققا فظهر ان الوجه هو الثاني لان هذا الكلام صريح في وجوب التقديم في المثال المذكور مع ان الفعل ليس مسندا الى ضمير المبتدأ بل مسند الى الظاهر ولو كان مقصوده من قوله او كان الخبر فعلا له ما ذكره الرضي لما قال بوجوبه فالمقصود منه ان يكون الفعل مسندا الى ضمير المبتدأ مستترا او بارزا وان يكون مسندا الى الظاهر يكون المبتدأ التفسير اذ عند ذلك يلتبس المبتدأ بالبدل من الفاعل او تخرج منه اخراج نحو زيد قام ابوه لا غير فالمعنى ان المسند في الجملة الواقعة خبرا اذا كان فعلا ثابتا له على نحو ما ذكرنا وجب تقديمه فظهر ان ما في الحواشي الهندية اذا كان الخبر فعلا له لا جملة باعتبار الصورة فلا يرد نحو يقوم ان الزيدان لان الخبر جملة صورة لا فعل بخلاف نحو زيد قام فان الخبر فيه فعل لا جملة صورة ليس على ما ينبغي بقي ان قول المصرح كون المخصوص خبر مبتدأ محذوف اولى ليس على ما ينبغي فتدبر **قوله** ووضع المظهر موضع المضمر في المغني والثالث من روابط الجملة بما هي خبر عنه اعادة المبتدأ بلفظه واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين وقال لا ارى الموت يسبق الموت شيء والرابع اعادته بمعناه نحو زيد جاءني ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنية له اجازه ابو الحسن وقال الرضي وضع الظاهر موضع المضمر انكان في معرض التفخيم جاز قياسا وان لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش رح يجوز وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره **قوله** وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ لم يعده كثير من النحاة من الروابط وعده منه صاحب المغني حيث قال والسابع من روابط الجملة بما هي خبر عنه كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى ومن هذا اخبار ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا وما ذكره الرضي من ان الجملة الواقعة خبرا لا بد من ان تكون هي المبتدأ معنى او لا فان كانت لم تحتج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما في قولك مقولي زيد قائم لارتباطها به بلا ضمير لانها هو يدل على ان كون الخبر تفسيرا للمبتدأ لا يحتاج الى الضمير ولا يدل على عدم احتياجه الى العائد بمعنى الرابط اذ نفي الخاص لا يدل على نفي العام فانه دفع ما قيل

ان كون الخبر تفسير المبتدأ ليس بعائد يدل عليه كلام الرضي في هذا المقام ثم ما ذكره العلامة التفتازاني في شرح المفتاح يدل على عدم احتياجه
الى العائد حيث قال علم من كلام المفتاح وجه قول النحاة لا بد في الجملة الواقعة خبر المبتدأ من عائد الى المبتدأ ملفوظة كما في
زيد قام او مقدر كما في البر الكر بستين وهو ان التقوي لا يكون بدون اسناد الفعل الى ضمير المبتدأ والسببي لا بد فيه من التعلق بالمبتدأ وهو يقتضي
رابطة وهو معنى العائد وهذا انما يتم لو كان المسند الجملة في غير ضمير الشان سببيا او للتقوي وعلم ايضا ان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان
مستثناة عن هذا الحكم الكلي بانه لا بد في الخبر من عائد لانها ليست معنى تعلق بالخبر عنه كما في السببي او تثبيت له كما في الفعلي بل هي نفس الخبر
عنه ولا معنى لربط الشيء بنفسه هذا كلامه في المعنى الثاني الاشارة نحو والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار والذين
آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها اولئك اصحاب الجنة ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا وخص ابن الحاجب المسئلة بكون المبتدأ موصولا
او موصوفا والاشارة اشارة البعيد فتمتنع زيد قام هذا للتعيين وزيد قام ذلك لانه والحجة عليه في الآية الثالثة والسابع العطف
بالواو واجازه هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند بناء على ان الواو للجميع فالجملتان كالجملة وانما الواو
للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز هذان قائم وقاعد دون هذان يقوم ويقعد والثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه
بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام والتاسع اي النائبة عن الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه قوله تعالى واما من خاف مقام
ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى الاصل مأواه وقال المانعون التقدير هي المأوى له وقال ايضا قد يوجد الضمير في اللفظ
ولا يحصل الربط وذلك في ثلث مسائل احدها ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو فهو او ثم هو والثانية ان يعاد العامل نحو
زيد قام عمرو وقام هو والثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية اعجبني هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية وهو في تقدير
كانه من جملة اخرى وقياس قول من جعل العامل في البدل نفس العامل في البدل منه ان يصح المسئلة **قوله** اذا كان ضميرا قياسا فان
موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الاول لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار
والمجرور معا فان كان المبتدأ الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة نحو السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام نحو البر الكر بستين
لان التعريف غير مقصود كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الجزء والعامل فيه الجزء اي الكر كائنا
بستين كائنا منه وسماعا في غير ذلك في المجرور نحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه وفي المنصوب
بشرط كونه منصوبا بالفعل لفظا نحو فثوب نسيت وثوب اجر او بالصفة محلا انا زيدا انا ضارب ولا يختص مع كونه سماعا بالشعر خلافا
للكوفيين والمرفوع لا يحذف لكونه عمدة **قوله** فالاكثر من النحاة وهم البصريون الوجه ان يقول فالاكثر من البصريين لان ظاهر ما ذكر
يشعر بان البصريين كلهم قائلون بتقدير الفعل مع انه ليس كذلك كيف وقد قال الشريف قدس سره في ترجمة الشريفة كه فيان
بعض بصريان برانند كه مقدر باسم فاعل است وجمهور بصريان برانند كه مقدر است بفعل وقال الرضي قال البصريون الظرف
منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك والجار والمجرور منصوب على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في
نحو مررت بزيد الا ان العامل مقدر واكثرهم على ان المحذوف فعل وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم فاعل فانظر ان
ضمير واكثرهم الى البصرية وان ابن السراج وابا الفتح منهم اذ ذكر هذا الكلام بعد ما قال انتصاب الظرف عند الكوفيين بعامل معنوي
وايضا صرح في المغني في بحث المصدر ان ابن السراج من البصريين كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون هكذا في الحواشي الهندية



وفي الترجمة الشريفية على ما عرفت آنفا وفي المغني زعم الكوفيون وابن طاهر وخروف انه لا تقدير في نحو زيد عندك وعمرو في الدار ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وخروف الناصب المبتدأ وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب امر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ ولا معقول على هذين المذهبين انتهى وقال الرضي انتصاب الظرف خبر المبتدأ عند الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو زيد قائم او كانه هو نحو ازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عند خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيئ يتعلق بها الخبر **قوله** على انه قدر على ليصح الحمل اي فالاكثر متفقون على انه **قوله** اي ماؤل بجملة من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم وهو جواب عما في الحواشي الهندية من قوله ما معنى الباء وما معنى قوله مقدر بجملة والمقدر هو الجملة لا الظرف والجواب المذكور فيها ان التقدير بمعنى الفرض والباء للالصاق اي مفروض ملتصقا بجملة واجاب بعض شراحها ان هذه الباء مثله في قولهم قدرت النعل بالنعل اي الحقت هذا النعل بذلك وجعلته مثله والمعنى ان الظرف ملحق بالجملة بتقدير الفعل الحاق الجزئي بالكلي ثم ما في الحواشي من قوله والمقدر هو الجملة مبني على مذهب السيرافي حيث ذهب الى ان الضمير حذف مع الفعل وذهب ابو علي ومن تبعه الى انه انتقل الى الظرف نظرا الى ما في بعض شروح الحواشي من قوله معنى مقدر بجملة اجعل في التقدير جملة وليس المراد ان المقدر هو الجملة لاتفاقهم على ان الضمير قد انتقل من المقدر الى الظرف ومجرد الفعل بلا ضمير ليس بجملة فيمشي على ما ينبغي **قوله** بتقدير الفعل فيه اشارة الى ان المقدر هو الفعل وحده لان الضمير بل الضمير قد انتقل الى الظرف وان الظرف وان كان فيه ضمير لا يسمى قبل التاويل جملة ثم المقدر يجب ان يكون من الافعال العامة اي ما لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا لم يجز لعدم الدليل وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اي من يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده وقال ابن الجني بجوازه ولا شاهد له واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا وكذا حال الظرف في الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجار والمجرور الا بملفوظ موجود وهذا كلام الرضي **قوله** وكذا حال الظرف يعني كما ان الظرف الذي هو خبر المبتدأ عامله عام محذوف وجوبا كذلك الظرف الذي وقع صفة او صلة او حالا عامله عام محذوف وجوبا فالظرف المستقر لا يكون الا في اربعة مواضع وفيما عداها يكون لغوا بالقرينة **قوله** وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجار والمجرور الا بملفوظ موجود الا انه لا يخلو عن اشكال لانه ان اراد ان عامل الظرف فيما عدا المواضع الاربعة لا يكون الا مذكورا كما هو الظاهر من المقابلة فليس كذلك لوجوب الحذف في مثل قولهم لمن ذكر امرا تقادم عهده حينئذ الآن واصله كان ذلك حينئذ واسمع الآن وكذا في نحو اليوم صمت فيه صرح به الرضي وان حمل على الاغلب يشكل بمثل في الدار زيد اذا جعل المرفوع فاعلا للظرف فان عامل الظرف فيه لا يقدر فاعلا مع انه ما عدا المواضع الاربعة بل عاما بدليل جواز الامرين من غير تقييد وصرح به صاحب المغني ايضا حيث قال فان تقدمهما نفي او استفهام او موصوف او موصول او صاحب خبر او حال نحو المرفوع ثلثة مذاهب احدها ان الارجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف او المجرور ويجوز كونه فاعلا والثاني ان الارجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك وتوجيهه ان الا

عدم التقديم والتاخير والثالث انه يجب كونه فاعلا اتفاقا ابن هشام عن الاكثرين وحيث اعرب فاعلا فهل عامله الفعل المحذوف او الظرف او المجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما فيه خلاف انتهى الا ان يقال الرضي لا تقول بتقدير العام في المثال المذكور بل بتقدير الخاص وفيه انه ح لابد من بيان قرينة وقائم مقامه اذ الوجوب لا تكون بدون ذلك وان اراد غيره فلابد من البيان حتى يتكلم عليه قال البعض انما يقدرون في الظرف المستقرة فعلا عاما اذا لم يوجد قرينة الخصوص اما اذا وجدت فلا بد من تقديره لانه اشتق بالمقام نحو زيد على الفرس وسمي مستقر التعلقه بالاستقرار وقيل لان العامل العام اذا حذف انتقل ضميره الى الظرف فسمي مستقرا لاستقرار الضمير فيه قيل انه اولى من الاول لانه لا يلزم تقدير العامل من الاستقرار بخصوصه حتى يخص بهذا الاسم وفيه انه يكفي وجه المناسبة في البعض وايضا الوجه الاول يصح مطلقا والثاني يصح عند القائلين بالانتقال واما عند من لم يقل به فلا مع ان الظرف سمي مستقرا عندهم ايضا قال الرضي ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه يؤكد كقوله فان يك جثماني بارض سواكم فان فؤادي عندك الدهر اجمع ويعطف عليه كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام وينتصب عنه الحال كقوله تعالى فكانت عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها وهذه الدلائل تتم لو لم يجز التاكيد لمحذوف ولم يجز العطف عليه ونصب الحال عنه والكل ثم كيف وقد قال سيبويه وشيخه الخليل في مررت بزيد واتاني اخوه انفسهما انه يجوز رفع انفسهما بتقدير هما صاحباي انفسهما في المغني ان سيبويه سأل الخليل عن نحو مررت بزيد واتاني اخوه انفسهما كيف ينطق بالتاكيد واجاب بانه يرفع بتقدير هما صاحباي انفسهما وينصب بتقدير اعنيهما انفسهما ووافقهما على ذلك جماعة هذا كلامه وجاء الحال عن المحذوف كقوله تعالى بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين وجاء العطف على محذوف كقوله نعم وغلامه جوابا لمن قال اقام زيد وايضا اجمع في البيت الاول ليس نصا في كونه تاكيدا للضمير المستتر في الظرف كيف ويجوز ان يكون تاكيدا لفؤادي محمولا على محله صرح البعض وكذا ورحمة الله في البيت الثاني ليس نصا فيه ولم لا يجوز ان يكون معطوفا على السلام والمجوز نية التقديم والتاخير فان قلت كيف يجوز العطف على المرفوع المستتر في الظرف من غير تاكيد وفصل قلت لعل ذلك لان الظرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيبه فلم يطلب الفاعل مثل طلبه فكانه ليس جزءا بالقياس اليه على ان صاحب المغني قال قال ابو الفتح في عليك ورحمة الله السلام ان الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض بانه تخلص من ضرورة فوقع في اخرى وهي العطف مع عدم الفصل وجوابه ان عدم الفصل سهل لوروده في النثر كمررت برجل سواء والعدم حتى قيل انه قياس انتهى **قوله** بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل لان اسم الفاعل من حيث هو ليس بجملة بخلاف ما اذا وقع بعد حرف الاستفهام او النفي فانه جملة لكن لا بالنظر اليه بل من حيث انه بمعنى الفعل متقيض بمثل زيد في الدار ابوه او ما في الدار ابوه فان اسم الفاعل المقدر فيه وان كان جملة لكن لا من حيث هو ونظرا الى ذاته بل من حيث انه بمعنى الفعل **قوله** لابد له من متعلق قال الرضي في ان الخبر اسم اعل اصنوا ان الخبر هو الفعل المحذوف مع الظرف اذ ليس المقصود الاخبار عن زيد مثلا بالوجود لانه معلوم ولا بالظرف وحده بدون اعتبار المقدر اذ لا معنى لقولك زيد في الدار الا بتقدير معنى شيء آخر فالخبر هما معا انتهى اذ المظروف في الحقيقة هو وجود زيد وحصوله او قيامه او قعوده او غير ذلك فاندفع ما قيل فيه بحث بان الظرف لابد له من مظروف والمظروف في زيد في الدار هو زيد فلا حاجة الى امر آخر **قوله** كالاستفهام قال الرضي انما كان للاستفهام وغيره مما يغير معنى الكلام مرتبة الصدر لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يصدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما يجيء بعده من الكلام فيتشوش



لذلک فنهنه **قوله** فان معناه وابدا ابوک ام ذاک الوجه ان یقول فان معناه ای شخص ابوک فان الاختلاف بین الجمهور وسیبویه

انما هو اذا فسر من بنکرة مخصصة واما اذا فسر بمعرفة فلا قال الرضی کون من مبتدأ مبنی علی مذهب سیبویه وذلک لانه یخبر عنده

بمعرفة عن نکرة متضمنة استفهاما او نکرة هی افعل تفضیل مقدم علی خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه ونص

سیبویه علی ان مثل هذین خبران مقدمان هذا کلامه فظاهره یشعر بان تجویز سیبویه الاخبار بمعرفة عن نکرة منحصر فی الموضعین کلام المغنی

صریح فی عدم الانحصار حیث قال فان لم یکن له ما یسوغ الابتداء به فهو خبر اتفاقا نحو خز ثوبک وذهب خاتمک وان کان له مسوغ

فکذلک عند الجمهور واما سیبویه فیجعله المبتدأ نحو کم مالک وخیر منک زید وحسبنا الله ووجهه ان الاصل عدم التقدیم والتاخیر هذا کلامه وهو

کما یری صریح فی ان النکرة المتقدمة علی المعرفة وان کان له مسوغ الابتداء فهو مبتدأ عنده والمعرفة خبره سواء کان متضمنة للاستفهام

اولا وسواء کان اسم التفضیل اولا ثم قال یستشهد للابتدائیة النکرة فی قوله تعالی فان حسبک الله ان اول بیت وضع للناس للذی

ببکة وقولهم ان قریبا منک زید وقولهم بحسبک زید والباء لا یدخل فی الخبر فی الایجاب انتهی لا یقال کیف یکون حسبک نکرة مع کونه مضافا

الی المعرفة لانا نقول قال الرضی قالوا ای حسبک وشرعک کفیک ونهیک انها لم یتعرف لکونها بمعنی الفعل لان معنی حسبک زید

یکفیک زید وکذا اخواته انتهی **قوله** حفظا لصدارته مفعول له لقوله فانه یجب ح فان قلت لیس فاعل العامل والمفعول

له واحدا فکیف یجوز تقدیر اللام قلنا المعنی حکم بوجوب التقدیم حفظا للصدارة **قوله** وهذا ای کون من مع کونه نکرة مبتدأ **قوله**

ذهب بعض النحاة الوجه ان یقول وذهب الجمهور **قال** متساویین فی التعریف فی المغنی نحو امه ربنا لا یخفی ان اعرف المعارف عند الاکثرین المضمر

ثم العلم وتعریف المضاف بحسب المضاف الیه لا یکتسب التعریف منه فیکون بمثابته علی ما علیه سیبویه اختاره ابن مالک علی هذا فلا مساواة بینهما

بل الجزء اعرف الا ان یقال بنی علی مذهب المبرد وتعریف المضاف عنده انقص من تعریف المضاف الیه فیکون تعریف المضاف مساویا فی الرتبة

بلا رتبة بعد رتبة المضاف الیه **قوله** ولا قرینة علی کون احدهما مبتدأ او علی تقدیره وجود القرینة علی ذلک لا یجب تقدیم المبتدأ

لعدم اللبس نحو بنونا بنو ابنائنا فان القرینة العقلیة دالة علی ان المبتدأ بنو ابنائنا فکانه اشارة الی ما قال به الرضی من ان

قوله وکانا معرفتین او متساویین لیس علی الاطلاق **قوله** رفعا للاشتباه فی المغنی هذا هو المشهور وقیل یجوز تقدیر کل منهما مبتدأ

وخبرا مطلقا والتحقیق ان المبتدأ ما کان اعرف او کان هو المعلوم عند المخاطب کان یقول من القائم فیقول زید القائم فان

علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ قال العلامة التفتازانی والضابط فی التقدیم انه اذا کان للشیء صفتان من صفات التعریف

وعرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخری حتی یجوز ان یکونا وصفین لشیئین متعددین فی الخارج فایهما کان بحیث یعرف

السامع اتصاف الذات به وهو کالطالب بحسب زعمک ان یحکم علیه بالآخر یجب ان تقدم اللفظ الدال علیه وتجعله مبتدأ وایهما

کان بحیث یجهل اتصاف الذات وهو کالطالب ان یحکم بثبوته للذات او بنفیه عنها یجب ان تؤخر اللفظ الدال علیه وتجعله خبرا

فاذا عرف السامع زیدا بعینه واسمه ولا یعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلک قلت زید اخوک واذا عرف اخا له

ولا یعرفه علی التعیین واردت ان تعینه عنده قلت اخوک زید ولا یصح زید اخوک وکذا اذا عرف زیدا وعلم انه کان من انسان

له انطلاق ولم یعرف اتصاف زید بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلک قلت زید المنطلق وان اردت ان تعرفه ان

ذلک المنطلق زید بناء علی انه یطلبه علی التعیین ویقول من المنطلق قلت المنطلق زید ولا یصح زید المنطلق وبهذا یظهر ان ما ذکره

صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو قيل زيد التائب
محل نظر بهذا كلامه وجه النظر ان قوله اذا بلغك صريح في ان المخاطب يعلم ان انسانا تاب ولم يعرف انه زيد او عمرو فيسأل عن
تعيينه بقوله من هو فمقتضى تلك القاعدة المذكورة ان يجاب بقوله التائب زيد بل تقتضي السؤال ايضا ذلك لان من هو
اذا كان بمعنى ازيد التائب ام عمرو كان كون شخص تائبا معلوما للمتكلم الطالب والمجهول خصوصيته على ما هو مقتضى ام المتصلة
المعادلة وكون زيد مثلا في عبارة السؤال مبتدأ للايذان بان المجهول والمسؤول الخصوصية لا يقتضي كونه في الجواب ايضا مبتدأ كيف
ومعناه يقتضي كون التائب مبتدأ ولو سلم فوجوب رعاية تلك القاعدة المذكورة المسلمة عند اهلها يقتضي حمل عبارة السؤال على مذهب
الجمهور الموافق لمقتضى القاعدة اذ لا ضرورة في حمله على مذهب سيبويه مع انه يلزم منه مخالفة مقتضى القاعدة فظهر ان ما ذكره السيد
السند قدس سره وجوابه ان من في السؤال مبتدأ والضمير الراجع الى التائب اعني هو خبر له كما هو المشهور وهو مذهب سيبويه
ثم يكون السؤال عن معين يحكم عليه بالتائب كانه قيل ازيد التائب ام عمرو والى غير ذلك لكنه اختصر في العبارة فوضع كلمة من موضع
تلك الخصوصيات التي طلب ان يحكم على احدها بعينها بالتائب فالسائل بذلك السؤال يطلب حكما يكون التائب فيه محكوما
به والخصوصية كزيد مثلا محكوما عليه فلا يطابقه الا ان يقال زيد التائب ليس على ما ينبغي قوله نعم ان جعل الضمير مبتدأ ومن خبرا مقدما
عليه لتضمنه الاستفهام لكان المطلوب ح حكما يكون التائب فيه محكوما عليه والخصوصية محكوما بها فلا يطابقه الا ان يقال التائب
زيد لكن حمل السؤال على هذا المعنى وايراد الجواب على ذلك الوجه بمعزل عن المقصود الذي هو ايراد نظير لقوله اولئك هم المفلحون
على تقدير المسند معهودا فيه وقع محكوما به قلنا بواسطة هذا الامر الذي بين امره لا نرتكب مخالفة القاعدة [illegible] على انه
يحتمل ان يكون المقصود ايراد النظير للمثال قوله اي لمبتدأ دخل فيه نحو زيد قام والزيدان قاما وزيد قام ابو طاهر لان ابا طاهر
كينته زيد فالفعل في جميع الامثلة فعل للمبتدأ قائم به لا بغيره فيجب تقديم المبتدأ في جميع هذه الامثلة تقتضي هذه القاعدة تخصيص الفعل بكونه
مسندا الى ضمير المبتدأ كما فعل الرضي او بكونه مفردا صورة كما فعل الفاضل الهندي ليس على ما ينبغي لانه يخرج على الاول عن القاعدة
نحو زيد قام ابو طاهر مع انه من افراد القاعدة الا ان يقال جاز المثال المذكور عند الاخفش ولم يجز عند سيبويه ولعل ما في الكتاب على مذهب
سيبويه وعلى الثاني نحو الزيدان قاما فانه وان لم يلتبس المبتدأ فيه بالفاعل لكنه يلتبس بالبدل عن الفاعل والالتباس بهذا وبه
تمتنع مطلقا الا ان يقال الالتباس في زيد قام مضر لسبق الذهن الى ما هو غير مقصود ولخلوه عن مخالفة الاصل واشتمال الاصل وهو كونه
مبتدأ على خلاف الاصل بخلاف الزيدان قاما فان الالتباس فيه غير مضر لسبق الذهن الى ما هو الاصل وهو كون الزيدان مبتدأ ولا
يسبق الى ما هو غير مقصود لاشتماله على خلاف الاصل وهو عود الضمير قبل الذكر وفيه ان الاصل ايضا يشتمل على خلاف الاصل فيكون
من قبيل جواز الامرين الا ان يقال غير المقصود يشتمل على خلافي الاصلين احدهما ما ذكر والثاني كون المبدل منه في حكم التنحية والمشتمل على
خلاف الاصل بالنسبة كانه اصل لسبق الذهن اليه دونه فمن قال بوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما فالالتباس ممتنع مطلقا عنده ومن
لم يقل به فالممتنع عنده هو المضر كالاستفهام قال الرضي لا يقع من جملة مقتضيات الصدر جزءا مفردا الا كلمة الاستفهام نحو من زيد او
مضافا اليها نحو غلام من زيد انتهى ومقصوده والله تعالى اعلم ان من مقتضيات الصدر قسمين قسم لا يصلح لكونه خبر المبتدأ الا نحو
حرف النفي والاستفهام والتمني والترجي والعرض بل الخبر ما بعد حرف النفي والاستفهام وقسم يصلح له كاسماء الشرط والاستفهام

ان اسماء الشرط يقع خبرا لكن جملة لا مفردا فلم يبق من مقتضيات الصدر ما يقع خبرا مفردا الا اسماء الاستفهام وليس مقصوده ما قيل

الوجب لتقدم الخبر منحصر في الاستفهام لانه ليس بمستقيم مع انه خلاف ما يفهم من ظاهر لفظه قوله مثل اين زيد ومتى القتال

كيف الحال وغير ذلك من الظروف المتضمنة للاستفهام المقدرة بالجملة على الاصح فان قلت اذا كانت هذه الظروف مقدرة

بالجملة على الاصح فصدارتها في جملتها كافية كما في زيد اين ابوه فلا يجب تقديمها على ما وقعت هي خبرا عنه قلنا انما وجب ذلك

لانها في صور المفردات هذا ما ذكره السيد السند قدس سره في شرح المفتاح قبيل الباب الثالث في اللام فظهر ان ما ذكره

السيد السند قدس سره جوابا عن قول العلامة التفتازاني قدس سره ان المعنى يابى عن التاويل بالمفعول في هذه الامثلة

من قوله وامّا مثل اين زيد ومتى القتال فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدأ المذكور

والخبر المقدر لا على الخبر وحده فالمعنى ازيد حصل في الدار او في السوق فلا يتصور تقدير القول اذ لم يقع الانشاء خبرا للمبتدأ وليس المعنى

زيد حصل في الدار او في السوق ليس بتام اذ انما ذكره العلامة لا يدفع ذلك من دليل قوله في الحواشي ولولا هذا لما وجب تقديم

الكلمة المتضمنة للاستفهام على المبتدأ اعني زيدا كما في قولك زيد اين هو قلنا الملازمة ممنوعة كيف ويجوز ان يكون الوجوب لانها

في صور المفردات كما ذكره قدس سره فقياسه على زيد اين هو قياس مع الفارق قوله بتاخيره اي الخبر وهو اين ابوه في زيد

قوله صدارة ماله اي شيء ثبت له صدر الكلام قوله لتصدره اي ماله صدر الكلام اي لوقوع ماله صدر الكلام في صدر جملته

وبهذا اندفع ما قيل ان الظاهر ان الضمير في لتصدره في جملته يرجع الى اين ابوه وح لا معنى لتصدره في جملته والا لزم تصدر الشيء على

نفسه اذ انطابل الصريح ما ذكرناه قوله بتقديمه اذ لم يصح تقديم الخبر على المبتدأ لا ذاته قوله من حيث انه مبتدأ اذ تقديم الخبر يصح لو توهم

مبتدأ لا ذاته قوله يمتنع معها تقديمه اذ الخبر في على التمرة مثلها زبدا مجموع الجار والمجرور وعلى ما يصرح به الشارح قدس سره والمجموع

مرتب الاجزاء او اذا قدم جزء منه كالتمرة على ما قبله لزم تقدم الشيء على نفسه فكل ما تحقق فيه التبعية يجب تقديم الخبر سواء كان

بتبعية الجزء للكل نحو على التمرة مثلها او تبعية المضاف اليه للمضاف نحو غلام رجل مثله وفرس كل رجل صنعه او تبعية المعمول

للعامل بناء على ان المضاف عامل في المضاف اليه ولا يرد على ارادة الاول فقط على الله عبده متوكل لانه ان سلم الجزئية

فليس من الجزئية المذكورة ولا على الثالث لانه وان كان من باب تعلق المعمول بالعامل الا انه ليس من التبعية المذكورة فمن

قال لو اريد تعلق المعمول بالعامل يشكل بالآية فقد سهى نعم المانع من ارادته خروج على التمرة مثلها زبدا وكذا ما قيل انما اراد

بالتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق العامل بالمعمول لان المتعلق بالخبر تعلق العامل بالمعمول ضمير في المبتدأ في مثال على الله

عبده متوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر ليس على ما ينبغي قوله فلا يرد نحو على الله عبده متوكل فان عبده وان كان مبتدأ متوكل خبره

وفيه ضمير يرجع الى متعلق الخبر لكن ليس ذلك المتعلق تابعا تبعية يمتنع معها التقديم ولذا قدم وجعل المبتدأ باقيا في مركزه هذا وقد

اعترض عليه بانه كيف يصح ذلك مع لزوم الفصل بين العامل وهو متوكل والمعمول وهو على الله بالاجنبي وهو عبده اذ المبتدأ اجنبي

عن الخبر واجاب الفاضل الهندي في قوله تعالى وبالآخرة هم يوقنون بعد ذكر الاشكال بوقوع الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي

وهو هم بان الفصل بالاجنبي انما لا يجوز اذا لم يكن الاجنبي مستقرا في مركزه بدليل انهم جوزوا في كانت زيدا الحمى تاخذ ان يكون

الضمير في كانت للقصة والحمى مبتدأ وتاخذ خبره وزيدا مفعول تاخذ ولم يجوزوا ان يكون الحمى اسم كانت وتاخذ خبره وزيدا

معمول تاخذ مع وجود الفصل بالاجنبي في الوجهين لان الاجنبي في الوجه الاول مستقر في مركزه مع عدم استقراره وكونه في ذلك
الموضع كالعدم لان لايجوز باجنبي مستقر في مركزه مع تمكنه في ذلك الموضع فضل تمكن اولى وبان المبتدأ في قوله تعالى وبالآخرة هم يوقنون
ايضا غير مستقر في مركزه لما صرحوا بالحصر منه ولايفيد الحصر الا بتية التقديم والتاخير كانه كان في الاصل تاكيدا ثم قدم ليفيد الحصر فلايكون
مستقرا في مركزه انتهى اقول وفيه بحث اما اولا فلان المراد بعدم الاستقرار في المركز ان يكون للاجنبي مركز هو به احق بالقياس الى الذي
فيه بالفعل وبالاستقرار ان لايكون له مركز سواه فاذا كان الاجنبي في مركزه وقدم عليه المعمول لم يكن المزاحمة من جانبه بل كان
من جانب المعمول حيث جاوز موضعه وتقدم عليه فكان الاجنبي ليس بفصل مزاحم فيجوز اما لو جاوز الاجنبي مركزه ووقع في خلالهما
فالمزاحمة انما هي من جانبه فهو من حيث انه وقع في غير مركزه فصل مزاحم فلايجوز فالفرق بين الصورتين واضح واما ثانيا فلان قوله
لايفيد الحصر الا بتية التقديم والتاخير ثم كيف وتقديم المسند اليه على الخبر الفعلي يفيد حصر الخبر الفعلي عليه سواء كان مضمرا او مظهرا مثبتا او منفيا
نحو الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم وامثال ذلك ولو سلم فقد عرفت ان المراد بعدم الاستقرار ان للاجنبي موقعا هو به احق لا
مزال بحث شئ آخر وليس للمبتدأ في الآية الكريمة على تقدير كونه في الاصل مؤخرا موقع هو به احق سوى ما وقع فيه اذ جعله مبتدأ انما هو بعد الفسخ
عن التبعية لامتناع تقديم التابع من حيث انه تابع على المتبوع لاسيما تقديم التاكيد على العامل والمؤكد جميعا فانه مما لم يقل به احد على انه
لو قيل بذلك لايكون الفصل صح بالاجنبي والحاصل انه ان قيل بالفسخ فهو اجنبي مستقر في مركزه والا فهو ليس باجنبي فضلا عن ان يكون
مستقرا حتى يكون من قبيل عدم الجواز على ما هو مقصود المعترض نعم يمكن ان يقال لانسلم ان جواز الاول وامتناع الثاني مبني على
ما ذكرتم لايجوز ان يكون جواز الاول لانه ليس باجنبي لانه لما كان الخبر هو المجموع صار الفاصل جزءا من الخبر فالفصل انما هو جزء
من الخبر بين عامل هو جزء آخر منه وبين معموله نعم ان فسر الاجنبي بما لايكون من معمولات ذلك العامل كما صرح به الرضي في مسئلة
الكحل تم لكنه يشكل بان زيدا في الوجه الاول فاصل بين كانت وخبره وليس من معمولاته مع انه ليس مستقرا في مركزه فينبغي ان
لايجوز ايضا لانه هو معمول له بالواسطة اذ هو معمول معموله لانا نقول قد قال صاحب اللباب والفالي لايجوز كانت زيدا الحمى تاخذ على ان يكون
الحمى اسمه كانت لان زيدا ح وهو مفعول تاخذ وقع فصلا بين كانت واسمها مع انه معمول كانت بالواسطة ايضا كما في الاول بعينه ومما
يؤيد ما ذكرنا قول صاحب اللباب والفالي اما لو جعل اسم كانت ضمير القصة فيجوز هذه المسئلة لانه ليس فيه الفصل باجنبي بين العامل ومعموله
وذكر الفالي لان كان غير عامل في الحمى على انه اسم له لم يرد عليهما انهما كيف اعتبرا زيدا في الوجه الثاني فاصلا بين كانت واسمها ولم يعتبراه
فاصلا بين كانت وخبرها في الوجه الاول مع انه متاخر رتبة عنهما وكيف يصح نفيهما للفصل في الوجه الاول على الاطلاق وبالجملة ان اعتبر
زيدا فاصلا لم يصح قول الفاضل في الوجه الاول بعدم الفصل باجنبي غير مستقر في مركزه وكذا نفيهما على الاطلاق وان لم يعتبر لم يصح قولهما
في الوجه الثاني يكون زيد فاصلا ويطالب الثاني بالوجه حتى ينظر كون الاول جائزا دون الثاني هذا الا ان يقال ان زيدا في الوجه الاول
وان كان اجنبيا بالقياس الى كان الا انه ليس كذلك بالنسبة الى الخبر بخلافه في الوجه الثاني فانه كما كان اجنبيا بالنسبة الى كان كذلك اجنبي نظرا
الى الحمى فافترقا ويتوجه في الوجه الثاني يلزم الفصل بين كان ومرفوعه بمعمول خبره غير الظرف وهو لايجوز صرح به الرضي في بحث الافعال
الناقصة حيث قال ولايفصل عند البصريين بين كان واخواته وبين المرفوع بها من معمولات الخبر الا بالظرف او الجار والمجرور وذلك
لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله بالاجنبيات الا بالظرف وان كان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين



معمولہ بشرط ان یکون فضلۃ بغیر الظرف ایضا نحو عمروا کان زید ضاربا ہذا کلامہ وہو یشعر بعدم جواز الفصل بین کان وخبرہ ایضا حیث قید جواز الفصل بین العامل والمعمول بکون العامل قویا وصرح بان الافعال الناقصۃ عوامل ضعیفۃ وبعدم جواز الفصل بین الفعل والفاعل ایضا حیث قید جواز الفصل بین العامل القوی ومعمولہ بان یکون المعمول فضلۃ لکن جواز اعمال الاول عند البصریین وانکا غیر مختار صریح فی جواز الفصل بین الفعل والفاعل مطلقا اذ لاضرورۃ لہم فی باب التنازع یلجیئہم الی ذلک حتی یقتصر علی مورد ہا وتجوز ان یقال الجواز مع الفضلۃ حسن ومع العمدۃ قبیح او الجواز علی الاطلاق مذہب بعض والجواز علی التفصیل مذہب آخرین ثم قال المعترض ثم انظر امتناع علی اللہ عبدہ متوکل لما فیہ من الفصل بالاجنبی وانہ ممتنع وان کان المعمول ظرفا کما سیجیئ فی مسئلۃ الکحل انہ لم یجوز وا رفعہ احسن علی انہ خبر الکحل لئلا یلزم الفصل بالاجنبی بین احسن ومعمولہ وہو منہ بالکحل وہو اجنبی مع ان المعمول ظرف او جوازہ ولکن یحذف الخبر ای متوکل علی اللہ عبدہ بجعل المذکور تفسیر المحذوف ہذا لفظہ اقول وفیہ بحث ایضا اما اولا فلانا لا نم انہ فصل بالاجنبی کیف وقد قال العلامۃ الثانی المحقق التفتازانی فی شرح المفتاح فی القانون الثانی من المعانی فی الباب الثانی منہ ان عمۃ لک فی قولہ ع کم عمۃ لک یا جریر وخالۃ * فدعاء قد حلبت علی عشاری * مبتدأ وحلبت خبرہ وکم ظرف او مصدر لقولہ حلبت ومثل ہذا لا یعد من الفصل بین العامل والمعمول بالاجنبی کما تقول عمروا ویوم الجمعۃ او ضربا شدیدا زید ضرب او زید ضارب وصرح بہ ایضا السید السند قدس سرہ فی ذلک الباب واما ثانیا فلانہ لا یلزم من عدم جواز الفصل بالاجنبی بین العامل الضعیف ومعمولہ کاسم التفضیل ولو بالظرف عدم جواز الفصل مطلقا ولو بالظرف کیف وقد قال الشیخ الرضی فی مسئلۃ الکحل لو رفع احسن علی انہ خبر الکحل للزم الفصل بین العامل الضعیف ومعمولہ باجنبی ولا یجوز ذلک بل قد یجوز ذلک فی العامل القوی نحو زیدا کان عمرو ضاربا ہذا کلامہ فنظرا ان دعوی الانفصال والانحصار فی الامتناع او الجواز علی التقدیر لیس بسدیدۃ فالاظہر ان یقال ما فی الآیۃ مبنی علی مذہب الجواز لئلا یحتاج الی التکلف الذی ذکرہ الفاضل السندی مع انہ لیس بتام والتقدیر الذی قال بہ المعترض قولہ کائن فی جانب المبتدأ اشارۃ الی ان لفظ المتن مصروف عن الظاہر اذ الظاہر ان المبتدأ ظرف للضمیر مع انہ لیس کذلک قولہ المأول بالمفرد لکون ان المفتوحۃ مصدریۃ للجملۃ الاسمیۃ کما ان للجملۃ الفعلیۃ فیأول الاسمیۃ بمصدر یۃ خبرہا مضافا الی الاسم ان کان الخبر مشتقا او بمعنی المصدر او یکون مطلق مضاف نحو بلغنی ان زیدا قائم ای بلغنی قیام زید او بلغنی ان زیدا اخوک ای بلغنی اخوۃ زید لک او بلغنی ان ہذا زید ای بلغنی کونہ زیدا قال خوف لبس ان المفتوحۃ وفیہ ان خوف اللبس مرجح لا موجب ولذا قال المصرح فی شرح التفسیر ویختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفۃ قال مثل عندی انک قائم تعین عند تقدیم الخبر کون ان المفتوحۃ مع اسمہا وخبرہا المأول بالمفرد مبتدأ والمقدم خبرہ اذ لا یجوز کون المقدم متعلقا بخبران او خبرا بعد خبر لہا مفتوحۃ کان او مکسورۃ لان الاولی موصولۃ وما فی حیز الموصول لا یتقدم علیہ وللثانیۃ صدر الکلام فلا یتقدم علیہ ما فی حیزہ وہذا اذا لم یقع ان بعد ما تعین کونہا مفتوحۃ بعدہ کلو لا ولما قال وقد یتعدد الخبر قال الرضی قد اذا دخلت علی الماضی او المضارع فلا بد فیہا من معنی التحقیق ثم انہ ینضاف فی بعض المواضع الی ہذا المعنی فی الماضی التقریب من الحال مع التوقع وقد یکون مع التحقیق التقریب فقط ویدخل ایضا علی المضارع فینضاف الی التحقیق فی الاغلب التقلیل وقد یستعمل للتحقیق مجردا من معنی التقلیل ویستعمل للتکثیر فی موضع التمدح ہذا کلامہ وصرح بہ الشارح قدس سرہ ایضا فی بحث قد فقد للتحقیق مع التقلیل فما قیل لفظ قد للتحقیق لیس علی ما ینبغی وما قیل فی ردہ ومن قال

للتقليل والتحقيق رد واللفظ بين المعنى الحقيقي او المجازي من غير صارف من الحقيقة ايضا ليس على ما ينبغي فتدبر **قوله** من غير تعدد الخبر عنه اشارة الى ان تعدد الخبر بحسب تعدد المبتدأ امر ظاهر غير محتاج الى البيان اذ المبتدأ المسند اليه لا يتصور بدون الخبر بل هو ليس بتعدد في الحقيقة فالتعدد ان يكون لمبتدأ واحد خبران او اكثر فقولك هما عالم وجاهل ليس من تعدد الخبر **قوله** فانهما في الحقيقة خبر واحد اذ الثابت في جميع الاجزاء هو الكيفية المتوسطة لا كل واحد من الطعمين فالخبران يتضمنان معا ضميرا واحدا بتاويل مز لذا فيه بحث لانه ان اراد انه ليس المقصود اثبات كل منهما على وجه الكمال فهو مسلم لكن ذلك لا يوجب التاويل كيف ويحتمل ان يكون المقصود اثبات كل منهما في الجملة وان اراد انه ليس المقصود اثبات كل منهما لا على وجه الكمال ولا في الجملة فهو ممنوع كيف والمراد انه جمع بين الحلاوة والحموضة على ما قال الشارح قدس سره في الحاشية وهو اثبات لهما في الجملة **قوله** وفي هذه الصورة اي في الصورة التي تعدد فيها الخبر بحسب اللفظ فقط والمبتدأ واحد كهذا حلو حامض فظهر ان ما قيل قوله في هذه الصورة ترك العطف اولى انما يتم اذا لم يتعدد المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فانه ح العطف واجب ليس على ما ينبغي لان وجوب العطف لا يضر الشارح قدس سره لانه ليس من افراد الصورة المذكورة وبالجملة حكم الشارح باولوية ترك العطف في صورة خاصة لا مطلقا فان قلت يلزم من العطف اتصاف كل منهما بالعلم والجهل مع ان المراد احدهما عالم والآخر جاهل فكيف يصح قيل اعتبر العطف ثم جعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع **قوله** ويجوز العطف في الصورة المذكورة ثم العطف فيها لا يحتاج الى اعتباره اولا ثم جعل المجموع خبرا كما قيل **قوله** والتعدد بالعطف اي الذي حصل تعدد الخبر بسبب عطفه على الخبر وهو المعطوف فالضمير في قوله بل هو راجع الى الالف واللام في قوله المتعدد الذي هو عبارة عن المعطوف فاندفع ما قيل يفهم من هذه العبارة ان التوابع عالم وعاقل في قولنا زيد عالم وعاقل وليس الامر كذلك فالاولى ان يقول الشارح قدس سره بل المعطوف من توابع الخبر **قوله** وهو سببية الاول للثاني لو قيل يكون الاول ملزوما والثاني لازما كما صرح به في بحث كلم المجازاة لما احتاج الى قوله او للحكم به قال الرضي لا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء ففي قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون الآية الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه تعالى لازمة لحصولها معنا فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء هذا كلامه وهو صريح في ان القائل بسببية الشرط بعض النحاة فما قيل ذهب اليه جمهور النحاة ليس على ما ينبغي **قوله** فلا يرد اي اذا قيل او للحكم به لا يرد الآية الكريمة لان حصول النعمة للمخاطبين وان لم يكن سببا لكونها من الله تعالى لكنه سبب للحكم بانها منه تعالى **قال** فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط يشير الى ان جواز الامرين المشعر به قوله فيصح انما هو في مبتدأ نظر فيه الى مجرد تضمنه لمعنى الشرط ولم يقيد بقصد الدلالة عليه ولا بعدم قصده وعند قصد الدلالة يجب الدخول مطلقا كما انه يجب عدم الدخول عند عدم القصد اذ تقييد الجواز بما ذكر وايانه في مقابلته بما التي لتفصيل المجمل يدل على ذلك كما لا يخفى وفيه بحث اما اولا فلان الفاضل الهندي صرح بان جواز الامرين انما هو قصد السببية لا غير حيث قال فيصح دخول الفاء في خبره اذا قصد السببية او الملازمة والا فلا فتقييد صحة دخول الفاء بقصد السببية يشعر بعدم الجواز عند عدم القصد وهو عام يشمل ما اذا قيد بعدم القصد وما ابقي على مجرد التضمن وقوله والا فلا صريح في ذلك واما ثانيا فلان الرضي صرح بان دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور جائز لا واجب حيث قال اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد اما وجوبا وتدخل جوازا في مبتدأ مذكور وهو شيئان احدهما

الاسم او موصول اما بفعل او ظرف والثانی النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف انتهى فاتيان الجواز فی مقابلة الوجوب يدل على انه لا وجوب فيها اصلا وقال ايضا كان حق الجزاء ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء من حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد التضمين وصرح به الفاضل السندی ايضا حيث قال الفاء فی خبر المبتدأ الذی بعد اما وفی خبر من ونحوه من اسماء الشرط اما الاول فظاهر لان اما حرف الشرط واما الثانی فلانه تضمنه ويجری فيه احكام الشرط والجزاء من لزوم الفاء فی مواضع اللزوم وجوازه وامتناعه فی مظانها وجعل الماضی مستقبلا حتما وجزم المضارع وغير ذلك بخلاف المتضمن لمعنى الشرط فانه لا يلزم فی خبره الفاء هذا كلامه نعم ذهب البعض الى ان دخول الفاء فی خبر المبتدأ المذكور واجب صرح به فی المنهل واليه يشعر ظاهر عبارة الوافی وتاويل الفاضل السندی قول المصرح فيصح بقوله لا تمتنع واما الوجوب على الاطلاق على ما يفهم من عبارة الشارح فليس بصواب وكذا الجواز فيما ذكره لما عرفت ولان الدخول فی المشبه بها انما هو عند قصد السببية فكيف يدخل فی المشبه بدون القصد **قوله** واما اذا قصد لانه اذا كان اذا اسما فالاسم مذكور بعد اما واما اذا كان حرفا كما كان عليه البعض فليس كذلك لانا نقول كونه بعدها اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وعلى ذلك التقدير وان لم يكن لفظا لكنه موجود تقديرا كما قيل فی قوله تعم واما الكان من المقربين ان التقدير اما المتوفی ان كان من المقربين والتقدير فيما نحن فيه واما الجزء الذی قصد الدلالة فی مبتدأه على ذلك المعنى فی اللفظ على ان الرضی جوز وقوع الفعل بعدها حيث قال قد يقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزاء جزاء اما مقام الشرط كقوله تعم فاما ان كان من المقربين فروح وريحان فقوله فروح جواب اما استغنى به عن جواب ان والدليل على انه ليس جواب ان عدم جواز اما ان جئتنی اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جئتنی فاكرمك **قوله** فيجب دخول الفاء جواب اما استغنى به عن جواب اذا وانما وجب الفاء فی جواب اما ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا فلم يجز اما زيد يقيم لانه لما وجب حذف شرطها فلم يصح ان يعمل فی الجزاء الذی هو بعد منهما من الشرط **قوله** اما الاسم تقدير كلمة اما تفصيلية لا هو المراد من كلمة او وهو التقسيم والانفصال الحقيقی لكثرة استعمالها فيه والا فلا حاجة اليه **قوله** الموصول بفعل لفظا او تقديرا كخبر الذائبة والزانی او صلة الالف واللام بفعل فی صورة اسم قال الرضی والاغلب الاعم فی الموصول ان يكون عاما وصلته مستقبلة قد يكون خاصا وصلته ماضية وقد يكون خاصا وصلته مستقبلة **قوله** ای الذی جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية اطلق الجملة الظرفية على الظرف الذی وقع صلة وفيه ضمير على ما هو المشهور وان كان لا يخلو عن مسامحة اذ الجملة لا بد فيها من الاسناد الاصلی وهو عبارة عن نسبة واقعة بين طرفی جملة فعلية او اسمية فالمصدر والظرف والفاعل والمفعول ما لم يعتمد على نفی او استفهام مع المرفوع لا يكون جملة والمراد او ظرف ما ولا يدل عليه قوله انما اشتراط ان يكون صلته فعلا او ظرفا ولا بالفعل ثم الجملة الظرفية ليس ماولة بالفعلية على الاطلاق بل على الاصح فی المنهل الجملة الظرفية ما صدر بظرف او جار ومجرور نحو اعندك زيد افی الدار عمرو فان الاصح فی مثل هذا تعلقه بالفعل فيكون الجملة من قبيل الفعلية هذا كلامه وفی المفصل اورد مثال الشرطية والظرفية بكر ان تعطه يشكرك وخالد فی الدار ومعلوم ان فی الدار فی المثال المذكور ليس ماولا بالفعل البتة بل على الاصح فظهر ان ما قيل وفی قوله او ظرفية ماولة بجملة فعلية بالاتفاق تسامح لان الظرفية ای الجملة الظرفية ماولة بالجملة الفعلية بالاتفاق مطلقا الا فی هذا الموضع فقط وانما الماول بالجملة الفعلية بالاتفاق دون سائر المحال هو الظرف ليس على ما ينبغی فتامل فيه ان تقييد تاويل الظرفية بالجملة الفعلية بالاتفاق بما اذا وقعت صلة للموصول يشعر بالاختلاف فيما عداه وليس كذلك اذ الظرفية الواقعة صفة للنكرة المذكورة فيما بعد ايضا ماولة

بالفعل بالاتفاق في المعنى لاخلاف في تعيين الفعل في بابي القسم والصلة لان القسم والصلة لا يكونان الا جملتين قال ابن يعيش وانما لم يحتمل الصلة ان يقدر ان نحو جاء الذي في الدار بتقدير مستقر على انه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذي احسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا انتهى وكذا يجب في الصفة في نحو رجل في الدار فله درهم لان الفاء يجوز في رجل يأتيني فله درهم ويمتنع في نحو رجل صالح فله درهم هذا كلامه في الرضي المتعلق في الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم فعل لا غير **قال** او النكرة الموصوفة بوصف عام وهو الذي لا يختص بفرد واحد من افراد تلك النكرة ليحصل العموم المعتبر فيها كما في اسماء الشرط نحو رجل يأتيني فله درهم ورجل عنده حزم فسعيد ورجل يسعى في نجاته فلن يخيب ووجه العموم فيهما ان تعليق الحكم بالوصف المشتق مشعر بان ماخذ اشتقاق الوصف علة لذلك الحكم فيعم الحكم بعموم علته **قوله** اي باحدهما لما كان مطابقة العائد الى المعطوف والمعطوف عليه باو مفوضة الى ما يقصده المتكلم من افراد وتثنية وكان المقصود الافراد كما يدل عليه قوله كل رجل يأتيني او في الدار فلم يصح تثنية الضمير اشارة الى توجيه له بانه على حذف المضاف **قوله** وفي حكمها الاسم المضاف اليها اي الاسم الذي اضيف الى تلك النكرة الموصوفة في حكم تلك النكرة في جواز دخول الفاء في الجزاء اي اسم كان على ما هو الظاهر من عبارة الشارح قدس سره في شرح اللباب قال ابن مالك او نكرة عامة موصوفة باحدهما او مضاف الى هذه النكرة كل انتهى **قوله** ومثل كل رجل يأتيني قال شارح اللباب في تمثيله للنكرة الموصوفة بكل رجل تساهل لان المبتدأ كل وهو غير موصوف وانما الموصوف النكرة المضاف اليها كل فالاولى ان يقول كما قال ابن مالك او نكرة عامة موصوفة باحدهما او مضاف الى هذه النكرة كل نحو رجل عنده حزم فسعيد ورجل يسعى في نجاته فلن يخيب هذا كلامه قوله فالاولى اشارة الى ان ما ذكره صحيح ايضا لان كل عبارة عن المضاف اليه فهو موصوف معنى الا ان الاولى بحال المتعلم التفصيل لئلا يتوهم اختصاص هذا الحكم بكل ثم ان هذا الحكم لما كان جاريا في كل مضاف الى النكرة المذكورة فتخصيص كل ليس على ما ينبغي الا ان يكون ذكره على وجه التمثيل والا فالتعميم ليس بمستقيم **قوله** كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم ان جاز غلام رجل يأتيني فله درهم لعموم المضاف بسبب عموم المضاف اليه فاتيان كل ليس له كثير نفع والا فالتعميم المذكور ليس بجيد قال الرضي وقد يدخل على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعته بكلمات الشرط في الابهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير الثلثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكر من المبتدأت والاخفش تجيز زيادتها في جميع خبر المبتدأ في المغني كون الفاء زائدة في الكلام لا تثبته سيبويه واجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا وحكى اخوك فوجد وقيد الفراء والاعلم وجماعة الجواز بكون الخبر امرا ونهيا فالامر كقوله ع وقائلة خولان فانكح فتاتهم ۰ وقوله ع انت فانظر لاي ذاك تصير ۰ وحمل عليه الزجاج هذا فليذوقوه والنهي نحو زيد فلا تضربه وقال ابن برهان تزاد الفاء عند اصحابنا جميعا كقوله ع واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ۰ انتهى وتاول المانعون قوله خولان فانكح على ان التقدير هذه خولان وقوله فانت فانظر على ان التقدير انظر فانظر ثم حذف انظر الاول وحده فبرز ضميره فقيل فانت فانظر والبيت الثالث ضرورة واما الآية فالخبر حميم وما بينهما معترض او هذا منصوب لمحذوف تفسيره فليذوقوه ومثل واياي فارهبون وعلى هذا فحميم بتقدير هو حميم هذا كلامه **قال** ولعل وليت من الحروف المشبهة لا مطلقا مانعان بالاتفاق ولا ورود لقوله فان قيل باب كان آه فالوجه عدم ذكر قوله من الحروف المشبهة ليتوجه السوال على ظاهر لفظ المتن كما فعل الفاضل الهندي **قوله** والشرط والجزاء من قبيل الاخبار ان كان العقد والربط عند اهل العربية بين طرفي الجزاء والشرط قيد له كما حققه العلامة التفتازاني



لكونهامن قبيل الاخبار ليس على الاطلاق اذ الجزاء قد يكون خبرا وقد يكون انشاء وان كان بين الشرط والجزاء على ما حققه السيد السند قدس سره فكونها جزاء على الاطلاق **قوله** قيل هو سيبويه على ما نقل عنه جار الله خلافا للاخفش ونقل عنه شارح اللمع ان المجوز لدخول مع ان سيبويه خلافا للاخفش فمن منع قال لان ان لا تدخل الشرط فكان القياس ان لا يدخل ما تضمن معناه ومن اجاز قال لان ان لا تغير معنى الجملة هذا ما ذكره شارح اللباب وفي الرضي قال المص اتباعا لعبد القاهر ان هذا الملحق سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدي وابو البقاء وابو يعيش ان المجوز لدخول الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش **قوله** لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية آه وفيه ان انتفاء السبب الخامس لا يدل على انتفاء سائر الاسباب مطلقا فيحتمل ان يكون في ان سبب آخر **قوله** ويؤيده قوله تع ولم يقل بدليل قوله تع لاحتمال حذف الخبر وحمل الفاء على التعليل او الزيادة وفيه بحث اذ الملحق سيبويه على ما قال الشارح قدس سره فلا يمكن الجواب بحمل الفاء على الزيادة من جانبه لانه لا يجوز زيادة الفاء اصلا نعم ان كان الملحق الاخفش يمكن الجواب من جانبه بحمل الفاء على الزيادة لانه لا يجوز زيادتها في الخبر مطلقا وفيه ان ما جعله مؤيدا للمنع جعله فيما سياتي دليلا عليه حيث قال وما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق الا ان يقال جعله مؤيدا نظرا الى الاحتمال وان كان بعيدا ودليلا لعدم الالتفات الى الاحتمال لبعده وكونه خلاف الاصل فلا يقدح في التمسك **قوله** فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قلنا لان ان المكسورة اصل وان المفتوحة ولكن فرعان لها وملحقان بها فيعلم حالهما من حالها وملحقان بليت ولعل بالواسطة قال الرضي الحق المالكي بها ان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنه لا اراى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة اجراهما مجرى المكسورة **قوله** وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه لانه ركن وقال الفاضل الهندي ليس لسديد لان الركنية لا ينافي وجوب الحذف لموجب الا ترى ان الخبر ركن وقد يجب حذفه واجاب عنه بعض افاضل الهند بان المبتدأ اصل في الركنية فينبغي ان لا يجب حذفه بخلاف الخبر فانه ليس باصل فيها والصفة المقطوعة نحو الحمد لله اهل الحمد محمول على حذف الخبر اي اهل الحمد هو والقول بان المخصوص بالمدح والذم خبر مما لا يعتد به اقول وفيه بحث اما في الاول فلانه يلزم وجوب حذف الخبر بلا سد شيئ مسده وهو لا يجوز يدل عليه قول المص وجوبا فيما التزم في موضعه غيره وقول صاحب المغني وجوز ابن عصفور في المخصوص المؤخر ان يكون مبتدأ حذف خبره ويرده على ان الخبر لا يحذف وجوبا الا ان يسد شيئ مسده وذلك وارد على الاخفش ايضا في ما احسن زيدا حيث قال ان الخبر محذوف بناء على ان ما معرفة موصولة او نكرة موصوفة وما بعدها صلة او صفة وايضا قال ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به كما في نعم الرجل زيد على القول بانهما جملتان اذ لا يحذف الخبر وجوبا الا اذا سد شيئ مسده واما في الثاني فلانه كيف يكون مما لا يعتد به وقد ذهب اليه كثير من النحويين وليس فيه لزوم محذور الا ان يقال ان النحاة اعتمدوا في ذلك على ظاهر قول سيبويه ومقصود سيبويه من ذلك شيئ آخر كما قال صاحب المغني ان التحقيق الجزم بان المخصوص مبتدأ وما قبله خبره وهو مختار ابن خروف وابن البادش وهو ظاهر قول سيبويه واما قولهم نعم الرجل عبد الله فهو بمنزلة ذهب اخوه عبد الله مع قوله واذا قال عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة عبد الله ذهب اخوه فسوى بين تاخير المخصوص وتقديمه والذي غر النحويين انه قال كانه قال نعم الرجل فقيل له من هو فقال عبد الله ويرد عليهم انه قال ايضا واذا

قال عبد الله بكانه قيل له ما شانه فقال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقديم المخصوص وانما اراد ان تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم فلا يحصل الفائدة الا بالمجموع قدمت او اخرت هذا كلامه اقول وفيه بحث لان قوله كانه قال نعم الرجل آه فاما صريح في ان المخصوص في صورة التاخير خبر محذوف لان نعم الرجل كلام تام فالسائل بعد له من هو طالب تعيينه فاذا قال عبد الله فالتقدير فيه هو عبد الله فهذا القول اشارة منه الى جواز الوجهين في المخصوص المؤخر فهو حجة على طائفة النحاة على ما ذهبوا اليه واما قوله اذا قال عبد الله فهو خبر واراد على النحاة او مقصوده منه ان المخصوص المقدم ليس كالمؤخر في جواز الوجهين بل ليس فيه الا وجه واحد وهو كونه مبتدأ ونعم الرجل خبره فلذا قال ما شانه سائلا عن حاله وصفته وحكم يحكم عليه فالسؤال الاول كان بعد الكلام عن تعيين الفاعل والثاني قبل تمامه عن حال المبتدأ وحكمه فالسؤال الثاني لا ينافي ما فهموا من قول سيبويه وانما كان كذلك لو كان المقصود من السؤالين واحدا وليس كذلك قوله وجوز ابن عصفور آه فيه ايضا بحث لانه كما يرد على ابن عصفور ما ذكره يرد عليه انه كيف يجب حذف المبتدأ بلا سد شيء مسده ثم ان كليهما ركنان من الكلام بل المبتدأ اصل اي الركنية فالقول بوجوب حذف المبتدأ بلا سد شيء مسده دون الخبر تحكم محض كيف وقد يلزم شغل خبره واجب الحذف بشيء آخر متعارف عارف عام ولذا قال الرضي اما زيد قائم وحصل ايضا من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل خبر واجب الحذف بشيء آخر **قوله** اذا قطع النعت قال الرضي شرط جواز القطع ان لا يكون النعت للتاكيد وان يعلم السامع مع اتصاف المنعوت بذلك النعت واذا حصل هذان الامران جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله تعالى وامرأته حمالة الحطب وقولك الحمد لله الحميد ان كان النعت معرفة وجب فيه ان لا يكون المنعوت اسم الاشارة وان كان نكرة فشرط القطع ان يكون تابعا ليس لمجرد التخصيص ولا الاعرف في النعت المقطوع اذا كان نكرة ان يكون بالواو ويجوز في المعرفة ايضا القطع بالواو والواو اعتراضية بغمته ونعمته **قوله** ينقطع لقصد المدح او الذم نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق **قوله** او غير ذلك كالترحم نحو مررت بعمرو المسكين والتشنيع نحو مررت بزيد الغاصب حتى قال الرضي ولو لم يتضمن النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه الا بعد بل ولكن **قال** خرجت واذا السبع الفاء فيه زائدة لازمة عند الفارسي والمازني وجماعة كذا في المغني فايراد الرضي بان ما قاله المازني ليس بشيء اذ لا يجوز حذفها غير وارد لانه ان اراد ان كل زائدة يجوز حذفها فممنوع كيف وقد يكون الزائد لازما كما صرح به الرضي حيث قال اللام في الذي ومتصرفاته زائدة لازمة وان اراد البعض فهو مسلم لكن الفاء فيما نحن فيه ليس كذلك اذ هي لازمة فيه ايضا وعاطفة عند برهان وابي الفتح يعني حملا على المعنى اي خرجت ففاجأت كذا قال الرضي وهو قريب وفيه ايضا وللسببية المحضة كفاء الجواب عند ابي اسحاق انتهى ومما يؤيد ما ذكرناه في حواشي المغني على **قوله** ولا يحسن اسقاطها ليسهل دعوى زيادتها ليس بعين الزيادة وجواز السقوط تلازم فقد يكون الحرف الزائد لازما **قوله** فان التقدير خبران قوله خرجت الى قوله غير ساد مسده فيفيد ان التقدير الخبر او تقدير التركيب على الوجه المذكور وهو ان يكون اذا ظرف زمان خبر مضاف الى الجملة التي بعدها بل معمولا للخبر غير ساد مسده هو الذي صحيح وتقديره لا على الوجه المذكور وهو ان يجعل اذا ظرف مكان للخبر المحذوف او مضافا الى الجملة بعدها فالعامل فيها معنى المفاجاة غير صحيح لكن يشكل ان الضمير المجرور في قوله كما نص عليه ان كان راجعا الى التقدير المذكور كما هو المتبادر من العبارة فليس ذلك منصوصا عليه في اللباب بل المنصوص عليه فيه هو ان التقدير صحيح وهو بالنسبة الى جعل اذا خبرا حيث وقع في اللباب وشرحه هكذا وعن بعضهم ان اذا المفاجاة في قولهم خرجت فاذا السبع خبر وما بعدها مبتدأ وليست اذا بمضافة كانه خرجت فثم السبع او ففي المكان السبع وانكار



اذا المفاجاة زمانية كما قيل كان التقدير ففي ذلك الزمان حضور السبع على حذف المضاف لان ظرف الزمان لا يقع خبرا عن الجثة والصحيح
ان الخبر محذوف اي خرجت فاذا السبع واقف لان اذا لا يستقل بالخبرية لانها موضوعة لمنسوب الى نسبة فتفتقر الى جملة تتبين بها مصداقها
وان كان راجعا الى مجرد التقدير لا الى التقدير المبني على المذهب الصحيح فهو وان كان صحيحا وصادقا عليه فيه الا انه يلزم ح صرف العبارة عن المتبادر
مع ان بيان تصريح مجرد التقدير في مقام بيان التقدير المبني على المذهب الصحيح ليس بسديد **قوله** اذا ظرف زمان عند الزجاج
ويحتمل على قوله وجوها ثلثة احدها ما ذكر في الشرح والثاني ان يكون في قولهم خرجت فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي ففي
ذلك الزمان حضور السبع لا عرفت والثالث ان يكون مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المصرح اي فاجات وقت
وجود السبع بالباب الا انه اخراج لاذا عن الظرفية اذ هو اذن مفعول به لفاجات كذا في الرضي واجاب الفاضل الهندي بان فاجات
منزل منزلة اللازم في المعنى واختار مذهب الزجاج الزمخشري وزعم ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجات قال في قوله تعالى ثم
اذا دعاكم الآية التقدير ثم اذا دعاكم فاجاتم الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا لغيره واما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو خرجت
فاذا زيد جالس او المقدر في فاذا الاسد اي حاضر وان قدرت انها الخبر فعاملها مستقر او ظرف مكان عند المبرد وحرف عند الاخفش
ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وتقول خرجت فاذا زيد جالس او جالسا فالرفع
على الخبرية واذا نصب به والنصب على الحالية والخبر اذا ان قيل بانها مكان والا فهو محذوف نعم يجوز ان تقدرها خبرا عن الجثة مع
قولنا انها زمان اذا قدرت حذف مضاف انتهى هذا مع النكرة واما مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين والكوفيون يجوزون نحو خرجت
فاذا زيد القائم بنصب القائم في المغني ان سيبويه دخل على البرامكة فعرض يحيى بن خالد على الجمع بين سيبويه والكسائي فجعل لذلك يوما
فلما حضر سيبويه سأله الكسائي عن المثال المذكور فقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز النصب وسأله عن امثال ذلك نحو خرجت
فاذا عبد الله القائم او القائم فقال كل ذلك بالرفع فقال له الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصبه فقال يحيى فقد اختلفتما وانتما
رئيسا بلديكما فمن يحكم بينكما فقال له الكسائي هذه العرب ببابك قد سمع منهم اهل البلدين فيحضرون ويسألون فقال يحيى وجعفر انصفت
فاحضروا فوافقوا الكسائي فاستكان سيبويه وامر له يحيى بعشرة آلاف درهم فخرج الى فارس فاقام بها حتى مات ولم يعد الى البصرة
فيقال ان العرب ارشوا على ذلك او انهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد ويقال انهم انما قالوا القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب
وان سيبويه قال ليحيى مرهم ان ينطقوا بذلك فان السنتهم لا تطوع بهم انتهى وفيه انه كيف القول بان العرب ارشوا مع القول
بانه قال العرب فكنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي وقالوا ايضا فاذا هو اياها على ما صرح به في المغني وايضا
قال الكسائي بجواز الوجهين وسأل العرب عن ذلك وكان ثابتا في كلامهم فكيف يتصور منهم انكار ذلك نعم موافقة العرب للكسائي على ما نقله
الرضي لا يخلو عن شيء حيث قال قال الكسائي فاذا هو اياها ولا يجوز الا اياها وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو هي وبالجملة ان كان السؤال عنهم
عن نفس الجواز فهم مبرؤن عن تهمة الرشوة وان كان عن الجواز على وجه الكثرة والشيوع في كلام العرب فموافقتهم للكسائي لا تخلو عن
شيء اذ الرفع هو الفصيح الكثير الواقع في استعمال الفصحاء والنصب قليل نادر خارج عن القياس كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل ولذا لم
يلتفت سيبويه الى ذلك ونفى الجواز قال صاحب المغني قد ذكر في توجيه النصب امور احدها ان اذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت فجاز له
ان ينصب المفعول وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده وهذا خطأ لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة وانما يعمل في الظروف

والاحوال ولانها تحتاج على زعمه الى فاعل ومفعول آخر وكان حقها ان ينصب ما يليها والثاني ان ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع وهو لا يتاتى فيما اجازوه من قولك فاذا زيد القائم بالنصب فينبغي ان يتوجه على انه نعت مقطوع او حال على زيادة الالام وليس مما يقاس ومن جوز تعريف الحال وزعم ان اذا يعمل عمل وجدت وانها رفعت عبد الله بناء على ان الظرف يعمل وان لم يعتمد فقد اخطأ لان وجد ينصب الاسمين فلان مجئ الحال بلفظ المعرفة قليل والثالث انه مفعول به والاصل فاذا هو يلسعها او يساوها فاذا هو يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير الرابع انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل ثم حذف المضاف الخامس انه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف والاصل فاذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة قال شارح اللباب قال ثعلب اعتبار الكوفيين انما هو حماه واذا كوجدت مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته هو اياها وفيه نظر لان الفصل والعماد يجوز حذفهما ولا يخل به الكلام ولا يجوز حذف هو في هذه المسئلة قال الرضي ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد في كلام العرب الا اذا كان خبر المبتدأ معرفا باللام او افعل التفضيل وفي الاتيان به مع غيرها نظر **قوله** اي في تركيب التزم عائد الموصوف في الجملة محذوف اي التزم فيه كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه وهل حذف الجار والمجرور معا او حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان الاول عن سيبويه والثاني عن ابي الحسن وفي امالي ابن الشجري قال الكسائي لا يجوز ان يكون المحذوف الا الهاء اي ان الجار حذف اولا ثم حذف الضمير وقال آخر لا يكون المحذوف الا فيه وقال اكثر النحويين منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران والاقيس عندي الاول انتهى وهذا مخالف لما نقل غيره هذا كلام المغني **قال** وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا في المغني زعم ابن الطراوة جواب لولا ابدا هو خبر المبتدأ ويرده انه لا رابط بينهما انتهى **قوله** فلا يجب حذفه بل يجب ذكره ان لم يعلم نحو لولا قومك حديثوا عهد بالاسلام لاسست الكعبة على قواعد ابراهيم ويجوز الامران ان علم هذا ما ذكر في المغني ثم التفصيل المذكور في الشرح ذهب اليه الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك في المغني وقال اكثرهم يجب كون الخبر كونا مطلقا محذوفا فاذا اريد الكون المقيد لم يجز ان تقول لولا زيد قائم ولا ان تحذفه بل تجعل مصدره هو المبتدأ فتقول لولا قيام زيد لاتيتك وتدخلان على المبتدأ فتقول لولا ان زيدا القائم ويصيران وصلتهما مبتدأ محذوف الخبر وجوبا او مبتدأ لا خبر له او فاعلا لثبت محذوفا قال واما لولا قومك حديثوا عهد فلعله مما روي بالمعنى انتهى وقال ايضا وزعم ابن الشجري ان من ذكره ولولا فضل الله عليكم وهذا غير متعين لجواز تعلق الظرف بالفضل ونحن جماعة من اطلق وجوب حذف الخبر المعري في قوله في صفته سيف يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا وليس بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان وارتفع الفعل او تقدير يمسكه جملة معترضة وقيل يحتمل انه حال من الخبر المحذوف وهذا مردود بنقل الاخفش انهم لا يذكرون الحال بعدها لانه خبر في المغني هذا كلامه **قوله** لولا الشعر بالعلماء يزري مأول عند الجمهور كما عرفت آنفا **قوله** هذا اي القول بوجوب الحذف اذا كان الخبر عاما وعدم وجوبه اذا كان خاصا مذهب البصريين اي مذهب بعضهم اذ الجمهور لا يقولون بوقوع الخبر خاصا بعد لولا على ما عرفت **قوله** وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر قال الرضي وهو قريب من وجه وذلك لان انظ منها انها لو التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فيبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما يبقى مع غير لا من حروف النفي وقال البصريون لولا كلمة بنفسها وليست لو الداخلة على لا لان الفعل لو اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر وليس بعد لولا تفسير وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء



وجواب القسم الامكر را في الاغلب **قوله** منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما ثم المضاف وغيره والمذكور في الحواشي الهندية والمنهل وشرح اللباب والرضي كونه مضافا الى الفاعل او المفعول او كليهما فان لم يشترط في الضابطة كونه مضافا فالوجه ما ذكره الشارح قدس سره ان اشتراطه لا يدل عليه ما اشتهر فيما بين العلماء من ان اضافة المصدر في نحو ضربي زيدا في الدار تفيد الحصر وما ذكره الرضي في وجه افادة ضربي زيدا الحصر ان اسم الجنس اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصيص بعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فما ذكره ثم الرضي وغيره مثل للمضاف اليهما نحو تضاربنا قائمين وهو بظاهره غير مستقيم اذ معناه كونهما مشتركين في صدور الضرب لا كون كل ضارب مضروبا بالآخر وايضا هو لازم لانه منقول من ضارب المتعدي الى واحد **قوله** وبعده حال مفردا او جملة فعلية فلا فاء للفراء نحو علمي بزيد كان ذا مال والتقدير علمي بزيد حاصل اذا كان كان ذا مال ولا يخفى ما فيه من التكرار لكن علم لم يجعل كان ذا مال خبر العلمي فقلنا لا يجوز ذلك عمل ما ذكرنا بوجهين لان الضمير في كان ان عاد الى علمي لزم ان يكون العلم ذا المال وان عاد الى زيد بقي المبتدأ بلا عائد او جملة اسمية يجب معها الواو وعند غير الكسائي كقولهم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد والمال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية والكسائي يجوز تجريدها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ **قوله** مضافا الى ذلك المصدر انما اشترط ذلك لان المبتدأ في الضابطة ان يكون مصدرا حقيقة او حكما واسم التفضيل المضاف الى المصدر بمعنى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه فيكون مصدرا حكما وتاويلا فظهر ان جعل قوله او كان اسم التفضيل مقابلا لقوله كان مصدرا صورة او تاويلا غير مناسب **قوله** واخطب ما يكون الامير قائما قال الرضي يجوز رفع الحال الساد مسد الخبر بعد افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا فجاز جعله قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد صريح المصدر الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيدا قائم اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر في افعل المذكور زمان مضافا الى ما يكون نحو اكثر شربي السويق وضربي زيدا فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائم فيكون قد جعلت الوقت اخطب وقائما كما يقال نهاره صائم وليله قائمة ويرجح هذا التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة هذا كلامه **قوله** اذا كان قائما اذا منصوب على الظرفية والمعنى ضربي زيدا حاصل في وقت قيامه وكذا اخطب الوان الامير حاصل في وقت قيامه ويجوز كونه مرفوع المحل ايضا على انه خبر المبتدأ بعد افعل المضاف الى ما المصدرية بتقدير زمان مضاف الى ما المصدرية والتقدير اخطب اوقات كون الامير وقت قيامه وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية موقع الظرف بخلاف المصدر الصريح فان وقوعه موقعه قليل وعند بعضهم يجوز كون اذا مرفوع المحل في مصدر صريح ايضا بتقدير زمان مضاف اليه والتقدير وقت ضربي زيدا وقت قيامه وانما قدر الزمان لان المصدر لا يخبر عنه بالزمان هذا ما ذكر في شرح اللباب وقال المصرح في الايضاح زعم بعض النحويين ان ما في اخطب ما يكون الا يجوز ان يكون ظرفية فيكون اخطب زمانا ضرورة ان افعل لا يضاف الا الى ما هو بعض له ويكون الخبر اذن نفس اذ المقدرة من غير متعلق لانهما هي الخبر بعينها فظهر ان ما قيل لا يجوز تقدير زمان مضاف الى ما المصدرية في المثال المذكور ونحوه على تقدير نصب قائما وانما يجوز على تقدير رفعه على الخبرية ليس بسديد نعم يرد على القائل بالتقدير ان الضابطة مشروطة بكون المبتدأ مصدرا او اسما بمعنى المصدر كافعل المضاف الى المصدر وافعل التفضيل على ذلك التقدير ظرف لا مصدر وجعل الافعل المضاف الى المصدر اعم من المضاف اليه بلا واسطة او بواسطة لا يجدي في ذلك نفعا ولو سلم فيشكل بضربي زيدا قائما اذا قدر زمان ضربي الا ان يقيم المراد

كون المبتدأ كك ولو بحسب الظ **قوله** ثم حذف اذا مع الشرط العامل في الحال بكذا في الرضي لايخفى ان اذا ظرفية محضة خشية ونولها شرط المساحة نظرا الى ان الحال يرجع الى معنى الشرط **قوله** فيكون الحال قائما مقام الخبر مع وجود القرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل وهو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لايمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله فيجب الحذف لوجود شرطه **قوله** وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن عدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظ في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له هذا كلام الرضي ورد الاول بان حذف اذا مع الجملة المضاف اليها اكثر من ان يحصى في غير هذا المقام مع فاء الفصيحة الا ان يقال مراده ان حذف اذا مع الجملة المضاف اليها بعد نيابة عن خبر المبتدأ لم يثبت واليه المحذوف قبل فاء الفصيحة هو اذا الشرطية مع شرطها الذي حكم عليه بعدم ثبوت حذفها هو الظرفية المحضة والثاني بان العدول انما يكون تكلفا اذا كان لمجرد جعل قائما حالا وليس كك بل لان المنصوب الذي يأتي بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لايكون الا نكرة لم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر الكان لجاز تعريفه صرح به الرضي الا ان يقال مراده ان الاحتياج الى الاستدلال على كون كان تامة لا ناقصة تكلف بالنسبة الى التوجيه الذي ليس فيه ذلك صرح به اليه ثم ان البصريين وان قالوا بقيام الحال مقام الظرف لكن المقصود قيامها مقام العامل فيها وفي الظرف وهو كان ثم قال والذي اوقعهم في هذا التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل لهم عليه ولا ضرورة الجأتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي فنقول تقديره ضربي زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي فنقول حذفها كائن او حاصل العامل في الحال لكونه عاما شاملا لجميع الافعال كما حذفنا في نحو زيد عندك لمشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل انتهى **قوله** اذا اردت الحال عن المفعول اي عن مفعول المصدر وكذا قوله عن الفاعل معناه عن فاعل المصدر والا فالحال في الصورتين عن المفعول **قوله** اذا كان عن الفاعل اي اذا كان قائما حالا عن الفاعل الا اذا كان الحال عن الفاعل والا لوجب اذا كانت قوله اولى اذ ليس فيه شئ من التكلفات المذكورة لكن يرد انه لايظهر في هذا التقدير قرينة دالة على تعيين الخبر بل يحتمل قائما من متعلقات المبتدأ فيكون العامل فيه هو المبتدأ فيكون قيدا له وقيد الشئ بمنزلة جزئه وما هو بمنزلة جزء المبتدأ لايسد مسد الخبر بخلاف كل رجل وضيعته فان المعطوف على المبتدأ ليس بمنزلة جزئه فيجوز ان يقوم مقام الخبر وتقييد المبتدأ لان المبتدأ على تقديرهم عامل الحال والحال قيد للعامل فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص والمعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو لا ينافي حصول الضرب المقيد بحال القعود فيفوت على هذا التقدير المعنى الذي اتفق الكوفية والبصرية عليه من ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما بخلاف تقدير البصريين فان الجنس على تقديرهم باق على عمومه اذ الحال على ذلك التقدير قيد للخبر فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام وهو موافق للمعنى المتفق عليه **قوله** المقصود عمومه اي الذي قصد عمومه عند البصرية والكوفية **قوله** بدليل الاستعمال اي بدليل استعمال العرب امثال هذا المبتدأ في العموم وذلك لان اسم الجنس المعرف اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظ لاستغراق الجنس دفعا للترجيح بلا مرجح **قوله** مصدر مضاف الى صاحب الحال في المعنى تقدير الاخفش اولى من تقدير باقي البصريين لانه قدر اثنين وقدروا خمسة ولان التقدير من اللفظ اولى مع كونه مقيدا للمعنى المتفق عليه اذ المعنى ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد لكن قال الرضي يرد عليه حذف المصدر مع بقاء معموله بعد لك

عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصوف مع الفعل والموصول لا يحذف مع بعض الصلة وابقاء البعض الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقديره مالك وزيدا ما لك وملابستك زيدا هذا كلامه واوضح ليس كل ما دل الشيء يحكم بانه اول به ثم القرينة على ذلك المقدر هو المبتدأ الاسم قالوا ينبغي ان يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما امكن وحسن مثل ذلك **قوله** وذهب بعضهم هو ابن درستويه وابن بابشاذ وقال الرضي هذا المذهب ايضا باطل لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قائما **قوله** اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما اي شيئا الا ان القائل به قال بتقديرها اولا **قوله** وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع في شرح اللباب شرطه ان يكون المعطوف نصا في قصد المصاحبة وذلك حيث يكون دالا على الاقتران نحو كل عمل وجزاؤه وانما شرطنا ان يكون المعطوف نصا في قصد المصاحبة لانه لو لم يكن كذلك لا يجب حذف الخبر كقول امير المؤمنين علي رضي الله عنه وانتم والساعة في قرن فان المعطوف ههنا لا يدل على الاقتران ثم بيان الضابطة على ما ذكره الش قدس سره لا يشتمل ما عليه المحققون من ان تقدير كل رجل مقرون هو وضيعته على ان ضيعته معطوف على الضمير المستكن في الخبر فيكون المعطوف من تتمة الخبر فيقوم مقامه وهذا هو الوجه الوجيه فان قلت يلزم فيه حذف المؤكد وهو غير معهود قلنا غير المعهود حذف المؤكد فقط اما حذفه مع حذف التاكيد فلا نم انه غير معهود وكذا ذكر بعض فضلاء السند على ان حذف المؤكد مع ابقاء التاكيد جائز ايضا عند سيبويه والخليل حيث قالا في مررت بزيد واتاني اخوه انفسهما انه بتقدير صاحباي انفسهما وان لم يجوزه الاخفش وتبعه الفارسي صرح به في المغني على ما عرفت فالاولى في بيان الضابطة ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني قدس سره ضابطة كل مبتدأ بعده مرفوع مصدر بواو المعية قصدا الى الاخبار بتقارنهما **قوله** اي كل رجل مقرون مع ضيعته اشارة الى ان للمبتدأ جزاء للمعطوف خبرا على حدة اي كل رجل مقرون مع ضيعته وضيعته مقرونة به فقوله مع ضيعته تقدير لمتعلق الخبر لا انه معطوف والواو بمعنى مع وانما قدر كذلك ليكون المعطوف بعد الخبر فيقوم مقام الخبر بلا مناقشة بخلاف ما لو قدر كل رجل وضيعته مقرونان فان نيابة المعطوف لا يخلو عن مناقشة اما اولا فلانه مبتدأ فكيف يقوم مقام الخبر واجيب بانه سد مسد الخبر من حيث الخبر الاول وان لا يسد مسده من حيث انه خبره ولا يشترط لوجوب الحذف سد الشيء مسده من كل وجه واما ثانيا فلان خبر المثنى محله بعد المعطوف فلا ينوب المعطوف منابه اذ لا ثانية يكون بعد الخبر وليس لشيء آخر بعده قال الرضي ولو جاز ان يقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في ضربي زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر **قوله** ولو جاز باعتبار ان النائب لا يلزم ان يكون في محله بعد المنسوب عنه **قوله** لم يصح قد عرفت الجواب عنه في بحث ضربي زيدا قائما هذا ويرد على التقدير الش قدس سره انه كيف يجب حذف خبر المعطوف بلا سد شيء مسده قال الرضي ويجوز ان يقدر ان المعطوف يجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره انتهى ولا يخفى انه ليس بشيء وما محمل كلام الش قدس سره على الوجه الوجيه فقط **قوله** وعطف عليه شيء او كذا **قوله** واسم المعطوف اقحامه اشارة الى الجواب عنه **قوله** يكون مقسما به قال الرضي متعين للقسم فان تعينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف **قوله** اي لعمرك او بقاؤك قسمي في المغني وجزم كثير من النحويين في نحو لعمرك لافعلن وايمن الله لافعلن كذا بان المحذوف الخبر وجوز ابن عصفور كونه المبتدأ ولذلك لم يعينه فيما يجب فيه حذف الخبر لعدم تعينه عنده لذلك قال والتقدير اما قسمي ايمن الله او ايمن الله قسمي انتهى **قوله** على المذهب الاصح وهو مذهب البصريين وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعا به قولك زيدا اخوك والعمل للحرف قال الرضي ومذهب البصريين اولى لان اقتضاء الاخيرين على السواء فالاولى ان يعمل فيهما ولاسيما مع مشابهته قوية بالفعل المتعدي قال المص في الايضاح دليل البصريين انه



شئ اقتضى شيئين اقتضاء واحدا لكان عاملا كفعلت المتعدي وجه الكر فيين ان زيدا كان عاملا في اخوك لاقتضائه اياه وذلك الاقتضاء باق وهذا فاسد لان الاقتضاء في اخوك باق بينهما في زيد فلو كان الاقتضاء قبل دخول ان باقيا على حاله يوجب ان لا ينصب زيد بان قوله انتصب فدل على انه ليس بباق انتهى **قوله** الا انه لما شابهت الفعل المتعدي معنى لطلبها الجزئين مثله ولفظا من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا كذا في الرضي وهو صريح في ان وجه عملها هو المشابهة بالفعل المتعدي لفظا ومعنى واقتضائها الجزئين وجه المشابهة المعنوية بالفعل وليس سببا مستقلا مقابلا للعوامل لانها لما شابهت . قوله لان اقتضائها اياه على ما مر آنفا يشعر بالاستقلال فتامل **قوله** شبه اي شبه الفعل المتعدي فنزل قولك ان زيدا اخوك منزلة ضرب زيدا اخوك **قوله** بعد دخول احد هذه الحروف اشارة الى ان المراد خبر واحد من الستة اياكان فالمراد من خبران واخواتها خبر واحد من ان واخواتها **قوله** لا يرات اثرلاحداث اثر **قوله** لفظا او معنى من حيث اللفظ بان تجعل المسند مرفوعا لفظا او تقديرا او محلا والمسند اليه منصوبا كذلك ومن حيث المعنى بان تجعل مدلول المسند ثابتا للمسند اليه على سبيل التحقيق وان التاكيد فاو الفاصلة بمعنى الواو والواصلة فيفيد انه يحدث فيهما اثرا في اللفظ واثرا في المعنى فلا يدخل في التعريف الذي بعد ان المكفوفة بما ولا الذي بعد ان المخففة الملغاة لانه وان وجد فيه اثر معنوي لكنه لم يوجد اثر لفظي **قوله** ولو انما دخل على جملة يقوم ابوه اذ المرفوع بان هو الجملة لا يقوم وحده وكذا المثبت لزيد على سبيل التاكيد مفهوم الجملة لا مفهوم يقوم **قوله** ويلزم منه حال تقديره وما يلزم منه **قوله** استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف اذ قد احترز بقوله المسند الى اسماء هذه الحروف عما احترز به عنه فلم يبق قيدا احترازيا لكن المقصود من التعريفات كشف الماهيات والاحتراز تابع فلا باس بان يقع فيها قيد لزيادة الكشف وان لم يكن للاحتراز ولم يلزم منه خروج قائم في ان زيدا قائم ابوه انما الخبر اسم الفاعل مع فاعله على ما عرفت في صدر الكتاب لا اسم الفاعل وحده كما زعم البعض وحكم بلزوم خروجه **قوله** ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند يشعر بان ارادة الاسم المسند ليس بضروري وفيه بحث لان كون الكلام في مرفوعات الاسم لكان موجبا للتقدير فكان تقديره ضروريا في خبر المبتدأ كما قال به الله قدس سره وكذا لوجوب موجب التقدير في الموضعين والا فليس بضروري في شئ منهما وبالجملة القول بوجوب التقدير في احد الموضعين والحكم بان الجملة ليست داخلة فيه وعدم القول في الآخر بان الجملة داخلة فيه مع استواشهما في باعث التقدير وعدمه تحكم بحث **قوله** فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم يشعر بان التاويل بسبب عن الارادة فاذا انتفت الارادة انتفى التاويل وفيه بحث اذ انتفاء سبب خاص لا يدل على انتفاء مطلق الاسباب على ان ما ذكره الله قدس سره في بحث الكلام يدل على كون التاويل ضروريا كما عرفت **قوله** حتى يرد انه يجوز ان يقع قيل وان يقع زيد اضربه ولا يجوز ان يقع ان زيدا اضربه اقول وفيه بحث اذ قد وقع الامر خبران في قوله تع ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم صرح به الرضي عند قوله وليت ولعل مانعان وصرح به في بحث الحروف بان ليت ولعل مانعان وكان وان المفتوحة لا يدخل على مبتدأ في خبره معنى الطلب سواء كان ذلك الخبر مفردا او جملة واما ان ولكن فلا يمكن كون اخبارهما مفردا متضمنا لمعنى الطلب واما الجملة الطلبية كالامر والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك فلا ارى منعا من وقوعها خبرا لهما كما في خبر المبتدأ وان كان قليلا نحو ان زيدا لا تضربه وانكم لا مرحبا بكم وان زيدا هل ضربته واضرب زيدا ولكن عمروا لا تضربه هذا كلامه وحمل كلام القائل على المفتوحة غير متصور فتامل **قوله** ولا يجوز ان يقع ان اين زيدا



وان من اياك لبطلان صدارة اين ومن ان لم يتقدما على ان ولبطلان صدارة ان ان قدما عليه ان قلت كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه فمرتبته الصدر كحرف النفي وحرف التنبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض وغير ذلك وان المكسورة تؤكد معنى الجملة فقط والتاكيد تقرير الثابت لا تغير المعنى قلنا مع ذلك كان حرف ابتداء فلذلك وجب تصدرها كاللام صرح به الرضي قوله لان هذه الحروف فروع فان قلت هذا الدليل جار فيما المجازية مع ان عملها ليس فرع عمل ليس قلنا لان معنى ما ومعنى ليس شيء واحد فكان ترتيب معمولها كترتيب معمولي ليس تطبيقا للفظ بالمعنى بخلاف ان فانه ليس بمعنى الفعل المتعدي على السواء بل معناه يشبه معناها من وجه وكذا لفظها لفظه هذا كلام الرضي قوله في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة فكما يجوز تقديم خبر المبتدأ اذا كان المبتدأ معرفة والخبر نكرة نحو زيد قائم حيث يجوز قائم زيد كذلك في خبر ان اذا كان ظرفا قوله وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة فكما يجب تقديم خبر المبتدأ عند تنكير المبتدأ التخصيص كذلك يجب عند تنكير الاسم للتخصيص قال العلامة التفتازاني في المطول ناقلا عن الشيخ عبد القاهر قدس سره العزيز ومن خصائص ان تهيئة النكرة لان يصلح مبتدأ كقوله ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون فانهم ان في هذا التركيب نكرة وخبره ظرف وهو من لذة العيش في المصراع الثاني فلو كان التقديم عند ذلك واجبا لوجب فيه ايضا ولا يخفى ان هذا ايراد على القائلين بالتخصيص دون القائلين بالفائدة لانهم ضبطوا مواقع الفائدة وحصروها في عشرة والبيت واحد منها وهو العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء قال لا الكائنة قدر المتعلق معرفا رعاية لجزالة المعنى اذ جزالة المعنى تقتضي الصفتية والصفتية تقتضي تقدير الموصوف وان كان المشهور تقدير الفعل او اسما منكرا ثم انظر انه لم يقصد فيه الحدوث فاللام حرف تعريف لا موصول فلو سلم فحذف الموصول مع بعض الصلة جائز عند بعض صرح به السيد السند قدس سره العزيز في اول شرح المفتاح على ما مر قوله اي لنفي صفته الى آخره اذ نفي الجنس والذات بدون ملاحظة الصفة غير معقول فلا في نحو قولك لا رجل موجود او لا وبالذات لنفي الوجود عن الرجل وان كان يستلزم نفي الرجل نفسه واعني الغالب هو نفي صفة الجنس فاندفع ما قيل لو حمل قولهم لنفي الجنس على معنى نفي صفة الجنس لم تتم التسمية فيما هو لنفي الوجود ولو حمل على نفي الجنس لم تتم في ما هو لنفي صفة الجنس فلا بد في التسمية من ملاحظة حال بعض الافراد وصح تصحيح حمل العبارة على الظاهر ولا حاجة الى الصرف عنه قوله فما يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه اذ اثر اللفظ وهو الرفع لم يورث لا في يضرب فقط بل في مجموع الفعل والفاعل وكذا اثر المعنوي اذ لا ينفي عن الرجل الضرب بل ضرب الاب وكونه ضاربا ثم ارتفاع الخبر بلا في المثال المذكور عند الاخفش والاكثرين واما سيبويه فقال ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان مرفوعا به قبل دخولها لا بها ولا خلاف بين البصريين في ارتفاعه بها اذا كان اسمها عاملا صرح به في المغني واما الكوفيون فيقولون ارتفاع خبر لا بالابتداء لا بها وكذا خبر ان كما عرفت فالمراد من جميع النحاة في قول الرضي وارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء هو البصريون اعلم ان خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا او مجرورا صرح به في المغني قال لا غلام رجل ظريف قال الرضي والظاهر في لا التبرئة الاستغراق مع انتفاء المبتدأ المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ليس او غيرهما من حروف النفي او النهي او الاستفهام ويحتمل ان يكون لنفي الاستغراق مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها

او انفتح فهو نص في الاستغراق كما ان ما جاءني رجل ظ في الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان وما جاءني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاءني من رجل بل رجلان هذا كلامه وكلام المغني ايضا صريح في ان معمول لا التبرئة نص في الاستغراق سواء كان مبنيا او مضافا او مضارعا له حيث قال يكون لا عاملة عمل ان وذلك اذا اريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص وتسمى ح تبرئة وقال العلامة الثاني المحقق التفتازاني ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه يتحقق ح عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدأ نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت واخرت واما اذا كانت المنفية مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان هذا كلامه وهو صريح في ان التنصيص على الاستغراق انما هو اذا كانت النكرة المنفية مع من مقدرة او ظاهرة لا غير فلا يكون اسم لا التبرئة المضاف او المضارع له نصا في الاستغراق على مقتضى كلامه الا ان يلتزم تقدير من فيهما والاضافة مانعة من البناء او يكون المسئلة اختلافية كما وقع في حواشي المغني لنظر من كلام بعضهم ان التنصيص على العموم مخصوص بحالة بناء الاسم **قوله** لاحتمال حذف الخبر قال المصنف رح ليس تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل ظريف بحسن لانه في الظ صفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما مثل له ويستقبح اذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فالظريف في لا رجل في الصفة اظهر هذا ما ذكره الرضي **قوله** لا يجوز ارتفاع صفته على ما ذهب اليه المصنف رح وابن برهان بل الواجب عندهما نصبه فالمثال المذكور لا يحتمل غير ما مثل له عند المصنف رح وان احتمل عند من جوز رفع صفة المنصوب بلا وقوله على ما هو الظ بيان وجه لعدم تجويز المصنف رح رفع صفة المنصوب يعني لا يجوز رفع الصفة عند المصنف بناء على الظ وهو انه معرب وتابع المعرب تابع لفظه لا لمحله على ان لا ميز لمعنى الجملة فلم يبق الابتداء معه حتى يجوز الرفع حملا على المحل بخلاف ان فانه لا يغير معنى الجملة فالابتداء باق معه فلذا جاز حمل توابع اسمه مع كونه معربا على المحل او تنبيه على حسن المثال على مذهب التجويز ايضا والمعنى لا يجوز ارتفاع صفته جوازا مبنيا على ما هو الظ فان الظ عند المجوزين ايضا النصب بناء على ما ذكر واما تجويز الرفع فغير ظ لانه اما بناء على ان لا هذه مشبهة بان فكما يجوز في توابع اسم ان وان كان معربا الحمل على المحل فكذا في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا او بناء على ضعف عملها فالابتداء كالباقي معها فلا يضر هذا الاحتمال في حسن المثال وانما يضر لو كان ظاهرا وليس كذلك وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره المص في شرح المفصل وانما يثبت مذهب الحجازيين اذا كان المنفي مضافا او مطولا فانه يكون منصوبا ولا محل له اذ ليس بمبني ويقع بعده مرفوع فذلك الدليل الواضح على ان لها خبرا مرفوعا ولو كان صفة لكان منصوبا على جميع المذاهب ليس على ما ينبغي **قوله** وانما اتى به لئلا يلزم الكذب ودفع لقول الرضي لا فائدة في ايراد الظرف بعد الخبر واما قوله ومثاله ايضا ظ بسبب هذا الظرف في كون ظريف صفة لغلام رجل والظرف خبر لا فضعيف **قال** وبنو تميم لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا قال الاندلسي لا ادري من اين نقله والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذا لم يتم فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بني تميم وغيرهم هذا كلام الرضي في المغني

١٣٤

وقول جماعة ان بني تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة وانما ذلك عند وجود الدليل وا ما نحو لا احد اخير من الله و قولك مبتديا من غير قرينة لا رجل يفعل كذا فاثبات الخبر فيه اجماع والكسائي تجيب بان الخبر اذا كان مجهولا وجب ان يجعل نفس الخبر عنه عند تميم في باب بلا فيه لا قيام اي موجود ولا بقية لا رجل ويرا وقائم انتهى وقال السيد السند قدس سره والاصح انهم يوجبون حذف الخبر ولا يدعون انه غير محتاج اليه اصلا **قوله** فيقولون اي بنو تميم **قوله** معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال ان اريد به ان الاسم لا انتفى يرد ان اسم الفعل لم يجئ على مثل هذه الصيغة وان نصب الاسم بعدها لم يستقم لان انتفى لازم وان اريد ان لا نائب بعد حذف انتفى منابه يرد الثاني والجواب عنه بان فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعدها ليس بسديد اذ الضمير المبهم المميز بنكرة منصوبة اذا كان للفاعل لا يكون الا في افعال المدح والذم وما يلحق بهما من الفعل الذي يراد به المدح والذم نحو كبرت كلمة وظرف رجلا **قوله** وعلى التقديرين يجعلون اي بنو تميم وفيه ان العرب لا يعلم الاسماء المصطلحة حتى يقال ان المرفوع بعد الاسم عندهم صفة لا خبر **قوله** المتشبهتين بليس هو فعل لا ينصرف وزنه فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه ولم نقدره فعل بالفتح لانه لا يخفف ولا فعل بالضم لانه لم يوجد في ما يائي العين الا هيئو وسمع لست بضم اللام فيكون على هذه اللغة كهيؤ وزعم ابن السراج انه حرف بمنزلة ما وتابعه الفارسي وابن شقير وجماعة هذا كلام المغني **قوله** اي عمل ليس المفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا اذ المعنى من المرفوع اسم عمل فيه الرفع ما ولا المشبهتان بليس ومعلوم ان التشبيه بليس الا للعمل او المفهوم من المثال **قوله** لا يعمل الا في النكرة اي خلافا لابن جني وابن الشجري وعلى قول النابغة ع وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا **قوله** شاذ قليل حتى ادعى انه ليس بموجود وقال ابن والنظا ان لا لا يعمل عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شئي من كلامهم خبر لا منصوبا بخبر ما وليس في المغني ذكر خبرها قليل حتى ان الزجاج لم يظفر به فادعى انها انما تعمل في الاسم خاصة وان خبرها مرفوع ويرده قوله **قوله** تعز فلا شئي على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا **قوله** لان ليس لنفي الحال عند الجمهور وقال سيبويه وتبعه ابن السراج للنفي مطلقا قال الاندلسي ليس بين القولين منافاة لانه ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال واذا قيد بزمان من الازمنة فعلى ما قيد به **قوله** فيقتصر اي بسبب نقصان المشابهة يقتصر عملها على مورد مسموع وهو النكرة وانكان ذلك في الشعر فقط **قوله** ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس اه جواب عما يقال لم يجوز ان يكون لا في البيت لنفي الجنس فاجاب بان الالغاء لا يجوز بدون التكرار وقال صاحب المغني وفيه نظر لجواز تركه في الشعر انتهى واجاز المبرد وابن كيسان الالغاء مع عدم تكريرها في المعرفة والنكرة المفصولة وغير المفصولة نحو لا زيد في الدار ولا فيها رجل ولا رجل في الدار صرح به الرضي وقيل رد على الشيخ الرضي حيث قال انه لنفي الجنس ومنع تكرار المرفوع بعد لا انتهى اقول وفيه بحث لان ما ذكره لا يصلح جوابا عما ذكره الرضي فلا يجوز الحمل عليه حيث قال لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يرد الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوف نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لا التبرئة ملغاة ولم تكرر للضرورة هذا كلامه في المنصوبات وذكره الظا انه لا يعمل لا عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شئي من كلامهم خبر لا منصوبا بخبر ما وليس وهي في نحو لا براح ولا مستصرخ لا التبرئة ويشذ ترك التكرار انتهى فتامل **قوله** اعلم ان المراد بهذا وان مر ذكره في صدر المرفوعات الا انه اعاد ليتكرر ويتقرر فيكون المتعلم على ذكر في المنصوبات والمجرورات **قوله** او حكما كالحال والتميز والمستثنى وغير ذلك قال الرضي قسم النحاة المنصوبات الى قسمين اصلا في النصب وهو المفعولات الخمس ومحمولا عليه وهو غيرها من الحال والتميز



وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في حيز المفاعيل فيقة للحال هو مفعول مع قيد مضمونه اذ المجيء في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب وبقة للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه فنفي جعل المفعول معه والمفعول له اصلا في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالا ولين نظر وانما كان الاصالة في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذ رب فعل بلا علة ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على حالة من الموقع والموقع عليه والحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واما سائر المنصوبات فهي شبهت بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية وخبر كان واخواتها انتهى محصل.

ويمكن ان يجاب بان الحال وان كان من لوازم الفعل حتى لا يوجد الفعل بدونه الا ان تعلقها بالفعل باعتبار انها هيئة الفاعل او المفعول به لا بالذات فالفعل من حيث هو لا يحتاج اليه وانما يعمل فيه باعتبار عمله في الفاعل والمفعول به فكان من الفروع بخلاف المفعول له والمفعول به فان تعلقهما بالفعل بالذات اذ الاول علة الفعل والثاني مصاحب لمعموله في الفعل فكان نصبه اياهما بالذات فكانا من اصل المنصوبات انتهى اقول احتياج الفعل من حيث هو الى المفعول معه ان كان باعتبار انه مصاحب لمعموله من غير اعتبار شيء آخر فممنوع وان كان باعتبار انه يكون بسبب المصاحبة في الاصل فاعلا او مفعولا اشكل بالتمييز لانه في الاصل فاعل او مفعول لان التمييز عن النسبة الى الفاعل فاعل وعن النسبة الى المفعول مفعول الا ان يقال كون التمييز كذلك اعتبار محض بخلاف كون المفعول معه كذلك فانه باعتبار الواقع اذ المعنى عليه بقي ان المفعول اذا كان دائرا بين الفاعل او المفعول لا يليق عده على الاطلاق من الفضلة الاصلية **قوله** الفتحة التي يكون في محل اي لم يعتبر قيام مقامه شيء آخر فلا يرد طرد التعريف فنحو مررت باحمد **قوله** الكسرة والالف والياء اللاتي اعتبر قيام كل منها مقام الفتحة فلا يرد على العكس نحو مررت بمسلمات ومسلمين ونحو جاءني الزيدان **قوله** سمي به اي سمي المفعول المطلق بالمفعول المطلق اي انما سماه النحاة بذلك الاسم لانهم وجدوا انه يصح في اللغة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالباء او في او مع او اللام وبالجملة لما كان اطلاق المفعول عليه في اللغة مطلقا سماه النحويون بهذه المناسبة مطلقا **قوله** المفاعيل الاربع ترك التاء في الاربع لان المفاعيل جمع مفعول هذا اذا كان صفة واما اذا كان اسما فاشكل **قوله** منها لا يصح اي المفاعيل الاربع لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها في اللغة بدون التقييد بل مع التقييد فيطلق على زيد في ضربت زيدا صيغة المفعول به لا صيغة المفعول مطلقا ولا شك ان المفعول الذي اطلق في اللغة على المفاعيل الاربع بعد التقييد بالقيود يصير بمعنى المفعول الذي اطلق على المفعول المطلق مطلقا فهذا في التحقيق ليس من قبيل المطلق والمقيد لان المقيد يكون هو المطلق مع قيد زائد وهنا ليس كذلك لان المطلق بمعنى الامر الذي اوجده الفاعل وهو الحدث والمقيد بمعنى الامر الذي يتعلق بالفعل تعلق المحلية او تعلق الزمانية او تعلق العلية او تعلق المصاحبة وبالجملة ان هذا التقييد بحسب اللفظ واما بحسب الحقيقة فليس بتقييد اصلا وعلى هذا لا يتجه ان المفعول بعد التقييد اذا اطلق في اللغة على المفاعيل الاربع لزم اطلاق المطلق ايضا عليها في اللغة لان ذلك من ضروريات اطلاق المقيد فلا يصح ما ذكره وجها للتسمية المفعول المطلق مفعولا مطلقا دون المفاعيل الاربع **قال** ما فعله فاعل فعل مذكور المتبادر من فعل الفاعل اياه ان يكون موثرا فيه موجدا له اذ المطلق منصرف الى الكامل وحمل الالفاظ مطلقا على المتبادر واجب فكيف في التعريفات الا بقرينة فقول الشارح قدس سره والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به اه ليس على ما ينبغي لانه

صرف اللفظ عن المتبادر بلا قرينة وكون بعض افراد المحدود لا يصدق عليه الحد لو ابقي على المتبادر لا يصح قرينة والاولى

ان يقال ان هذه الامثلة في حكم الايجاد والتاثير وان الفعل مسند الى الفاعل وقائم به كما في صورة الايجاد **قوله** والمراد بقيام الفعل

الفاعل اياه قيامه به وكونه وصفا له فلا يرد نحو ضرب زيد ضربا لان زيدا وان لم يكن فاعلا حقيقة لكنه فاعل حكما والضرب

وان لم يكن قائما به لكنه وصف له على ان عدم القيام ممنوع قال العلامة التفتازاني في التلويح في بحث الالفاظ العامة في

بحث اي ان الضرب صفة اضافية لها تعلق بالفاعل وبهذا الاعتبار هو وصف له وتعلق بالمفعول به وبهذا الاعتبار

هو وصف له ولا امتناع في قيام الاضافيات بالمضافين فما قيل يرد عليه نحو ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول فان الضرب

ليس قائما بزيد سواء جعل الفاعل اعم من الحقيقي والحكمي او لا ليس على ما ينبغي **قوله** وانما زيد لفظ الاسم قال المصنف انما قلت

اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شئ فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور

ورد بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لاخراج ضربت الثاني لان كلمة ما ليس عبارة عن مطلق الشئ بل الشئ الذي هو مفعول فاعل

الفعل المذكور ولا شك ان ضربت الثاني ليس مفعولا لفاعل الفعل المذكور بل المفعول الحدث الذي هو مدلوله التضمني فضربت الثاني

ليس بداخل في التعريف لان المفعول المطلق شئ فعله فاعل فعل مذكور وهو ليس بمفعول فان قلت لم يخرج عن التعريف ضربا

في ضربت ضربا لانه ليس مفعولا لفاعل الفعل المذكور بل المفعول مدلوله الذي هو الحدث قلت يجعل مفعولا باجراء صفة المدلول

المطابقي وهو كونه مفعولا على الدال فهم يجرون صفات المدلول المطابقي على الدال ولا يجرون صفات المدلول التضمني على الدال

ولذا لم يجعل ضربت مفعولا لفاعل الفعل المذكور باجراء صفة المدلول التضمني وهو الحدث عليه فان قد اجرى صفة المدلول التضمني

على الدال في قول المصنف في تعريف الفاعل على جهة قيامه به لان ضمير قيامه يرجع الى الفعل والقيام ليس صفة الفعل بل صفة

الحدث الذي هو مدلوله التضمني قلت هو محمول على حذف المضاف اي على جهة قيام مدلول الفعل بالفاعل ومع هذا الاحتمال

لا يكون دليلا على تجويز اجراء صفة المدلول التضمني على الدال فان قلت ما تقول في المفعول المطلق الذي للنوع والعدد نحو جلست

جلسة وجلست جلسة فانه قد اجرى فيه صفة المفعولية التي هي صفة مدلوله التضمني وهو الحدث لانه يدل على الحدث والنوع او العدد على

الدال قلت لما كان المقصد الاول في المفعول المطلق هو الحدث لانه الذي تصدا نه فعله فاعل فعل مذكور وان الفعل مشتمل عليه

جعل الجزء الآخر كانه ليس بمدلول له او لا جعل المصدر الذي للنوع والعدد بمنزلة المصدر الموصوف فالجلسة في قولك جلست جلسة

بمنزلة جلست جلسة حسنة والجلسة في قولك جلست جلسة بمنزلة جلست جلسة موصوفة بانه واحدة جعل الجزء الآخر كانه مدلول

الصفة لا مدلول المصدر وانت خبير بان الجواب تكلف وتعسف وايضا قالوا اسمي الفعل فعلا لتضمنه الفعل اللغوي فيكون من تسمية

الدال باسم المدلول التضمني فهو من باب اجراء صفة مدلوله التضمني على الدال الا ان يقال التسمية ليست من باب اجراء الصفة ولعل

الباعث على ارتكاب التكلف وعدم القول باجراء صفة المدلول التضمني على الدال عدم وجود مثله في موارد استعمال العرب ثم

لا يخفى انه على تقدير زيادة الاسم كما يخرج ضربت الثاني يخرج ايضا ضارب الثاني في قولك زيد ضارب ضارب بانه وان كان

اسما الا ان معنى التعريف ح ان المفعول المطلق اسم حدث فعله فاعل فعل مذكور وضارب الثاني ليس اسما للحدث بل اسم الذات

التي صدر منها الحدث وعلى تقدير عدم زيادة الاسم والقول بان المفعول المطلق ما فعله فاعل فعل مذكور لم يدخل في التعريف ايضا

ضارب الثاني لان المراد من كلمة ما حدث وهو ليس بحدث وليس مدلوله المطابقي ايضا حدثا وانت خبير بان قول المص رح يخرج ضربت الثاني انما يصح اذا لم يفسر كلمة ما بالحدث واما اذا فسر بالحدث فلا **قوله** لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمراد من هذا المعنى هو الحاصل بالمصدر الذي هو اثر مترتب على الحدث والتاثير لا التاثير نفسه اذ المفعول المطلق هو الاثر والمصدر يطلق على كل منهما صرح به الشريف قدس سره في حواشي المتوسط والرضي فالاثر المترتب فعله فاعل فعل مذكور باعتبار ذلك الفعل اي يكون المفعول المطلق اثر ذلك الفعل وعلى هذا يندفع ما يقال ان كان المراد يكون المفعول المطلق مفعولا لفاعل الفعل انه مفعول له باعتبار كون الحدث والفعل مفعولا له لاتحاد الفعل والمفعول المطلق يرد عليه ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول فكيف يكون احد المنتسبين وان اراد انه مفعول له باعتبار الايقاع وو قوعه حتى يكون قولنا ضربت ضربا بمنزلة اوقعت الضرب يرد عليه انه يلزم ان يكون المفعول المطلق مفعولا به لا مفعولا مطلقا لانه ذكر من حيث انه وقع عليه الفعل لا من حيث انه اثر مترتب على الفعل وان اوقعت ايضا الايقاع فيكون بايقاع وهكذا الى غير النهاية وهذا وان كان يدفع بانقطاع التسلسل في الامور الاعتبارية ويكون ايقاع الايقاع عين الايقاع لكن الاول ليس له دفع هذا ويرد على كون المفعول المطلق هو الاثر المترتب على الحدث انه يلزم ح ان لا يكون كون الفعل بمعنى الاسم مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء صحيحا لان الفعل مشتمل على الحدث والتاثير لا على الاثر المترتب الذي هو المفعول المطلق قال العلامة التفتازاني في التلويح في بحث المقدمة الاولى لفظ الفعل وكثير من صيغ المصادر قد يطلق على نفس ايقاع الفاعل الامر وهو المعنى المصدري ويسمى تاثيرا كاحداث الحركة وايجادها في ذات المتحرك والمحدث وكايقاعه القيام والقعود في ذاته وقد يطلق على الوصف الحاصل للفاعل بذلك الايقاع وهو المعنى الحاصل من المصدر والاول حقيقة معنى المصدر وهو الجزء من مفهوم الفعل لتقدمه وانه يلزم ان لا يكون قول الشارح فيما سياتي والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرة الفعل الفاعل فان المفعول المطلق [illegible] فانه يلزم ان لا يصح عمل المفعول المطلق لان العمل للمصدر بمعنى الحدث والتاثير لا بمعنى الحاصل بالمصدر الا ان يقال اطلاق المصدر على الحاصل بالمصدر للمسامحة وعدم الفرق بين الاثر والمؤثر تسومح في هذه المواضع ايضا **قوله** او ما فيه معنى الفعل الظاهر انه عطف على قوله مقدرا فيكون الاسم الذي فيه معنى الفعل قسما من الذكر الحكمي للفعل وقيل عطف على قوله مذكورا حقيقة يعني الفعل المذكور يشمل الفعل الملفوظ والمقدر والاسم وهو خلاف الظ وفيه ترك العطف من القريب الى البعيد بلا ضرورة **قوله** نحو الضرب الواقع على زيد فانه وان كان مما فعله فاعل فعل الا ان الفعل ليس مذكورا لا لفظا ولا تقديرا ليقصد في العبارة انه مما فعله فاعل فعل مذكور وانه من اثر المترتب عليه فالغرض من ذكر الفعل مع المفعول المطلق ان يقصد في العبارة انه مما فعله فاعل فعل مذكور واثر مترتب عليه فالضرب في الضرب واقع على زيد ليس مقصودا من حيث انه اثر مترتب على فعل وان كان في الواقع كك بل من حيث انه محكوم عليه بالوقوع على زيد وفي ضربت الضرب مقصود من حيث انه اثر مترتب على الفعل المذكور فاتحاد المفرد في التركيبين لا يوجب كونه معمولا للفعل كيف والاعتباران متغايران وان اريد بالاتحاد في التركيبين الاتحاد بالذات والاعتبار فهو ظاهر الفساد فظهر ان ما قيل ان قلت الفعل مذكور كما في ضربت قلنا المراد المذكور معه في التركيب الذي هو فيه فح يرد الضرب الذي ضربته اللهم الا ان يراد بالذكر معه كونه معمولا له وح يرد الضرب واقع على زيد لان عامله في التركيب الذي هو فيه متحقق في ضربت الضرب والقول بالمغايرة بين الضربين بالشخص تدقيق فلسفي لا يلتفت مما لا يلتفت اليه كيف والتغاير

الاعتباري معتبر عند النحاة كما في كرهت كراهتي وايضا يلزم ان يكون زيد في زيد قام فاعلا لانه مما اسند اليه الفعل المعروف
مقدما عليه في قام زيد بعين ما ذكره **قوله** يعني ذلك الاسم اشارة الى ان ضمير بعناه راجع الى الاسم وتجويز رجوعه الى
كلمة ما كما في الرضي ليس على ما ينبغي **قوله** ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء هذا الكلام صريح في ان المفعول المطلق اسم
للحدث والتاثير اذ الفعل مشتمل على الحدث لا على الحاصل بالمصدر مع ان المفعول المطلق ليس اسما للحدث بل اسما للحاصل بالمصدر
صرح به الشريف قدس سره الا ان يقال هذا الكلام مبني على عدم الفرق بين الحدث والاثر المترتب عليه فان الفعل لما كان متضمنا
للموثر فكانه متضمن للاثر وبهذا حصل الجواب عما قيل ان انبت ليس مشتملا على معنى نباتا وذلك لان نباتا مطاوع واثر للانبات
الذي يتضمن انبت فكانه يتضمن له فان قيل ليس الجلسة والجلسة كل واحد منهما مفعول مطلق مع ان الفعل لا يشتمل على النوع والعدد
واجيب بان المقصود الاولي من المصدر هو الحدث لانه الذي قصد قيامه بفاعل الفعل المذكور وذكر من حيث ان الفعل مشتمل عليه
فلما كان الفعل مشتملا على المقصد الاولي فكانه مشتمل على المفهوم كله فان قلت قولك انواعا واجناسا في قولك ضربت انواعا
واجناسا مفعول مطلق مع ان الفعل ليس مشتملا على مفهومه قلت هو واشباهه بمعنى المصدر فمعنى ضربت انواعا ضربت ضربا متنوعا وضربت اجناسا
ضربت ضربا مختلفا وكذا ضربت شيئا بمعنى ضربت شيئا من الضرب اي ضربت ضربا ما وكذا ضربته الفا اي الفا من الضرب او ضربا الفا
وكذا ضربته سوطا اي ضربته ضربة سوط واما نحو ضربته انواعا من الضرب فتبين كونه بمعنى المصدر بين ونحو ضربته اي ضرب وضربته
اشد ضرب وقدمت خير مقدم فتبين كونه مصدرا بالاضافة لان اي وافعل بعض ما يضاف اليه فان قلت قوله او ما في معناه معنى
الفعل عام يشمل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر وفي صورة المصدر ليس معنى الفعل مشتملا عليه بل عينه قلنا
المصدر عند الفعل باول بان مع الفعل فيكون معنى الفعل مشتملا على معنى المصدر اشتمال الكل على الجزء **قوله** لكنه ليس مما اشتمل عليه
معنى الفعل اي ليس مما يقصد اشتمال معنى الفعل عليه ويعتبر وليس المراد انه لا يشتمل عليه معنى الفعل اصلا يدل على ذلك قول الشارح
قدس سره في بحث المفعول له ان الضرب والتاديب واحد ولا مغايرة بينهما الا بالاعتبار **قوله** وكذلك خرج به مثل كرهت
كراهتي جواب عن اعتراض الشيخ الرضي حيث قال ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي واحببت حبي وابغضت بغضي على ان المنصوبات
مفعول بها **قال** للتاكيد اي لتاكيد الفعل قال الشيخ الرضي وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيدا
للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمعنى قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر
المضمون وحده لا للاخبار والزمان الذين تضمنهما الفعل **قوله** ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل من نوع
او عدد وعلى هذا فالمصدر المعرف بلام الجنس يكون للتاكيد لعدم افادته النوع والعدد ولا يجوز ادخاله في النوع لعدم دلالته
على زيادة هي النوع لان النوع هو المصدر الموصوف قال الشيخ الرضي ونعني بالنوع المصدر الموصوف سواء كان
الوصف معلوما من الوضع نحو رجع القهقرى او من الصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اي
عملا صالحا ونحو ضربته ضرب الامير اي ضربا مثل ضربه او من كونه اسما صريحا مبينا كونه بمعنى المصدر انا بلفظه من نحو ضربته
انواعا من الضرب او الاضافة نحو ضربته اي ضرب او من كونه مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربتين
اي مختلفين او من كونه معرفا بلام العهد نحو ضربت الضرب عند الاشارة الى ضرب معهود اي الضرب الشديد او الضعيف او غير ذلك

بحث المفعولات

قوله على عدده قال الشيخ الرضي ونعني بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا كان العدد او لا وسواء كان العدد معلوما من الوضع نحو ضربت ضربة او من الصفة نحو ضربا كثيرا او من العدد والصريح المميز بالمصدر نحو ثلاث ضربات او غير المميز به نحو ضربة الفا او من الآلة الموضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الآلة مقامه دالة على عدد بافرادها وضربت سوطين واسواطا فصيغ تثنية الآلة وجمعها مقام تثنية المصدر وجمعه قوله وسيبويه تقديره اي المصدر ايا يغاير لفظا فعله بحسب المادة او الباب قال الشيخ الرضي وذلك اما مصدر او غير مصدر على ضربين اما ان يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا واما ان يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا ومذهب سيبويه في كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر اي تبتل اليه وتبتل نفسك تبتيلا فانبتكم من الارض فنبتم نباتا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة انتهى وبهذا ظهر ان ما قيل وفيه ان التقدير لا يجري في مثل قوله تعالى لا يضرونه شيئا اي ضرا قليلا ليس على ما ينبغي قوله اي سماعيا او مسموعا قوله والجدع قطع الانف او الاذن او الشفة او اليد قوله فانه لم يوجد في كلامهم آه بيان لتطبيق للامثلة المذكورة بقوله سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة يعرف بها فيكون المعنى انما قيل في هذه الامثلة بالوجوب لعدم وجود استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر في كلامهم لا لشيء آخر من قاعدة فالوجه هو عدم وجدان استعمال الافعال لا غير فعلى هذا اللسان اليه في قوله هذا معنى وجوب الحذف سماعا هو القول بان وجوب الحذف انما هو لعدم الوجدان لا لشيء آخر من قاعدة ويدل على هذا المعنى قوله اي حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلي باعتبار المقام فاندفع ما قيل لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعا هذا لكان القياس ايضا واجب الحذف سماعا لانه لم يوجد في كلام العرب استعمال الافعال العاملة قوله بان ذلك اي ذكر عوامل هذه المصادر قوله ليس من كلام الفصحاء بل من كلام المولدين وكلامنا في كلام العرب لا في كلام المولدين وفيه بحث لانه قد وجد استعمال الفعل العامل في الحمد في قول امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وهو من افصح العرب العرباء والبلغاء قال الرضي وفي نهج البلاغة نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامي فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء قوله بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام وفيه بحث فان المحذوف ان كان واجبا عند ذكر اللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له الا انه قياسي لا سماعي قال الرضي الذي ارى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يأت بعدها ما يبينها ويعينها ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعك الله جدعا وشكرت شكرا وحمدت حمدا واما بين فاعلا او مفعولا بالاضافة نحو كتاب الله وضرب الرقاب او بين فاعلا او مفعولا بحرف جر نحو بؤسا لك وجدعا لك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط فالضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع احترازا عن قوله تعالى ومكروا مكرهم وسعى لها سعيها واما قولهم جردت جرده وحمدت حمده وقصدت قصده ونحوت نحوه فليس انتصاب الاسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى قصدت جهته التي ينبغي ان يقصدها من يطلبه ويجوز ان يكون جردت جرده الذي يليق به وحمدت حمده الذي ينبغي فيكون مضافا لبيان النوع هذا ما ذكره الرضي وصرح به صاحب العباب ايضا واعلم ان كل مصدر ذكر فاعله او مفعوله بعده اما باضافة المصدر اليه او



مبحث المفعول المطلق

او بحرف الجر ليبين الفاعل او المفعول ولا يكون لبيان النوع يجب حذف فعله قياسا او سماعا الا فلم يجب لا قياسا ولا سماعا

يقول سقاك الله سقيا ففي جعل هذه المصادر مما يجب حذف فعلها سماعا نظر انتهى **قوله** موضع ما وقع تقدير مضاف لكلمة ما و قوله اى مفعول مطلق تفسير لكلمة ما والاولى ايراد التفسير بين ما وقع ليلي التفسير المفسر ولئلا يتكرر قوله وقع الا انه لم يورد كذلك لئلا يلزم الفصل بين الموصوف والصفة بتفسير الموصوف وانما قدر المضاف ليصح جعل قوله منها خبرا لقوله ما بدون تقدير الموضع بان يجعل ما موصوفة مفسرا بالموضع والمعنى موضع وقع فيه المفعول المطلق مثبتا قلنا يلزم على هذا التقدير الاحتياج الى تقدير ضمير في الصفة راجع الى الموصوف بخلاف ما اختاره الشارح رحمه الله فانه لا يحتاج والتقدير الذي لا يحتاج الى التقدير اولى وفيه انه كما يحتاج في هذا التقدير الى تقدير الضمير يحتاج على ما اختاره الشارح الى حذف المضاف **قوله** اريد اثباته لا يظهر لارادة الاثبات من قوله مثبتا فائدة ذكرت الاثبات اعم من ان يكون بنفسه او بنقض النفي بالا لا تقتضي ذلك اذ كون المفرد مثبتا بعد النفي لا يكون في نفسه بل بنقض **قوله** بعد نفي داخل على اسم لما كان الظاهر من العبارة ان قوله داخل على اسم صفة لاحد الامرين من نفي ومعنى نفي والمراد دخول كلا المعطوفين لا احدهما حتى يجب افراد الضمير الراجع الى المعطوف والمعطوف عليه بل يجب مطابقة الضمير لما قصد من كلا الامرين وقد كان ظاهر العبارة غير مطابق لما قصد لافراد داخل والواجب تثنيته قدر بقوله نفي صفة ملمحة تصحيحا للعبارة واشعارا بان الافراد غير صحيح بدون التقدير وانت خبير بانه لو جعل ضمير داخل راجعا الى كل واحد منهما كما فعله الفاضل الهندي يصح ويستقام بلا ارتكاب التقدير الذي اختاره الشارح وبالجملة لا صحة لظاهر العبارة بدون التقدير والتاويل بكل واحد منهما اذ الواجب تثنية الضمير اذا قصد كلا الامرين على ما صرح به الرضي فظهر ان ايراد الفاضلين الشارحين للحواشي الهندية على تاويل الفاضل الهندي بان الضمير العائد الى المعطوف باو لزم توحده فلا يجوز ان يقال زيدا وعمرو جاءا فعلى هذا التاويل المذكور فاسد فاسد **قال** لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى بلا ارتكاب تجوز فلا يرد نحو زيد سير سير وما زيد الا سير فانه وان جعل المفعول المطلق خبرا عن اسم لا يصلح ان يكون خبرا عنه الا ان المراد بعدم الصلوح بلا ارتكاب تجوز فيجوز ان يقع خبرا عنه بارتكاب التجوز والمقصود من هذا القيد تحصيل احد شرطي وجوب الحذف قياسا وهو القرينة اذ الاسم يكون مبتدأ في الحال او في الاصل والمفعول المطلق لا يصلح خبرا عنه فالمبتدأ باعتبار المقام قرينة دالة على تعيين الخبر المحذوف في كلا الضابطتين مع السادس مسد الفعل في الاول الا الاستثنائية وفي الثانية التكرار او المصدر الاول هكذا قالوا وفيه بحث لانه ان قيد في وجوب حذف الفعل قياسا بانه لا بد من قيام ما يؤدي مؤدى الفعل مقامه يشكل بالضابطتين لانهم قالوا بوجوب الحذف قياسا فيهما مع انه ليس ما قام مقام الفعل مؤديا مؤداه ويشكل ايضا في المثال الضابطة الثالثة حيث قال البعض في الآية الكريمة ان القائم مقام الفعل هو كلمة اما وان لم يقيد به يشكل بالقول بعدم وجوب الحذف فيما اذا قال نعم في جواب اقام زيد مع وجود شرطي وجوب الحذف وهو القرينة وقيام شيء مقام المحذوف لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك على ما ذكره الشارح قدس سره قوله لانه اى المفعول المطلق اى الذي يصلح ان يكون مفعولا مطلقا ويصدق عليه تعريفه ظاهرا فان سيرا في ما سيري الا سير شديد يصدق عليه انه اسم حدث فعله فاعل بفعل مذكور لان الفعل اعم من ان يكون فعلا حقيقة او اسما كاسم الفاعل والمصدر وبهذا سقط ما قيل في هذا وامثاله انه لا بد ان يكون مفعولا مطلقا الا انه ينتفي فيه القيد **قوله** لو كان خبرا عنه بلا ارتكاب تجوز **قوله** ما سيري

الاسير شديدا اذ الحدث يصلح خبرا للحدث بخلاف ما انت الاسير فان الحدث لا يصلح خبرا عن اسم عين بلا ارتكاب تجوز وانما وصف السير لقوله شديدا اذ الخبر يجب ان يفيد ما لا يفيده المبتدأ فلو لم يوصف لم يصح وقوعه خبرا عن السير واعلم ان المقصود من كون النفي داخلا على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه هو تحصيل القرينة لان ذلك الاسم لطلبه للخبر يكون باعتبار المقام قرينة على تعيينه لانا في ذلك المقصد كون النفي داخلا على دواخل المبتدأ اذ الاسم بعد الدواخل يكون طالبا للخبر ايضا فدخول النفي على اسم احتراز عما اذا دخل النفي على فعل لا يكون من دواخل المبتدأ فانه ح لا يكون من هذا القبيل **قوله** لكان مرفوعا على الخبرية لا منصوبا على انه مفعول مطلق لانتفاء القرينة الدالة على تعيين المحذوف ح فبانتفاء قيد واحد من قيود وجوب الحذف قد يزول الوجوب ويبقى المصدر مفعولا مطلقا جائزا حذف عامله نحو ما زيد سيرا او قد يخرج المصدر عن كونه مفعولا مطلقا كما في سيري الاسير شديد يدل على ذلك ما قال الرضي في الضابطة الرابعة اما اذا لم يكن المصدر للتشبيه جاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على احد الوجهين اما على انه بدل من الاول او وصف به لا تاكيد لفظي لان الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيد ما لم يفد الاول ولو لم يكن معه الصفة لكان تاكيدا الاغير وقال الرضي لا منع عندي ان يكون الثاني اعني صوت حسن تاكيدا وبما ذكرنا يندفع ما قيل يتجه عليه ان الكلام في المفعول المطلق الذي يجب حذف فعله على تقدير تحقق القيود المذكورة ولا يجب على تقدير عدمها فكيف يكون مرفوعا بالخبرية واما ما قيل ان قلت هو ليس مفعولا مطلقا لانه مرفوع قلنا المفعول المطلق قد يكون مرفوعا ففيه بحث لانه ان اراد ان المفعول المطلق قد يكون مرفوعا ومع ذلك يكون مفعولا مطلقا فهو ممنوع كيف والمصدر المرفوع في المثال المذكور خبر مبتدأ لا غير وايضا المفعول مصدر منصوب يكون بعد فعل مذكور حقيقة او حكما وان اراد ان المفعول المطلق قد يكون مرفوعا باعتبار انه خبر مبتدأ او نائب او غير ذلك بالفعل وكان في الاصل مفعولا مطلقا فهو غير مفيد وغير واقع للاعتراض المذكور والدافع ما ذكرناه **قوله** اي في موضع الخبر عن اسم قال الرضي لفظ المتن لا تفيد تقييد هذه الضابطة بهذا القيد وهو ظاهر الا ان يجعل ضمير وقع راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه **قوله** وانما جمع بين الضابطتين لا يخفى ان هذا نكتة ذكرت بعد الوقوع فلا يلزم ان يكون مطردة بحيث يجوز الجمع كلما وجد فيه الاشتراك فاندفع ما قيل فيه انه يقتضي ان يجمع هذا القاعدة ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما في الوقوع مضمون جملة **قوله** فاما منا بعد واما فداء وانما وجب حذف العامل في هذه الضابطة لان النصب قرينة والجملة المتقدمة لكمال مناسبتها قائمة مقام العامل ومن هذا ظهر ان النحاة لم يشترطوا كون النائب مناب المحذوف بعد المحذوف بل ما له مناسبة يقوم مقام المحذوف سواء تقدم عليه او تاخر وانما قالوا في ضربي زيدا قائما انه على تقدير الكوفية يلزم حذف الخبر بلا سد شيء مسده لا الا ان قائما لتقدمه لا يصلح ان يقوم مقامه بل لانه من تتمة المبتدأ او خبر له فلا يقوم ما هو بمنزلة الجزء من المبتدأ مقام الخبر فقول الرضي وقال البصريون ان الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان وفيه اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا وانا قلنا ذلك لان الخبر شيء بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولو جاز ان تقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك ضربي زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر ليس على ما ينبغي فتدبر **قوله** لان تشبه به امر آخر هو المفعول المطلق في الحقيقة والا كان يجب ان المفعول المطلق هو المشبه به فالمفعول المطلق في الحقيقة مشبه لا مشبه به وهذا الشرط انما هو تحصيل احد شرطي وجوب الحذف وهو القرينة الدالة على



تعيين المحذوف اذ المذكور لما كان مشبها به دل على تقدير العامل من جنسه ومصدره ليكون مشبها والقائم مقام الفعل

الجملة المتقدمة لانها لاشتمالها على اسم بمعنى المصدر وصاحبه بمنزلة الفعل والفاعل **قوله** واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن صفة

ان قلت الاحتراز عنه بقوله للتشبيه انما يتصور لو كان مفعولا مطلقا مع انه ليس كذلك لانه مرفوع عند سيبويه على انه بدل او صفة

قلت فالتعريف يصدق عليه واما لو قيد التعريف بانه ذكر من حيث انه قائم لفاعل الفعل المذكور وقصد في العبارة ذلك فالصورة

المذكورة خارجة بقوله مفعول مطلق **قال** علاجا اي امرا عارضا اذ الاحلى الحدث غير لازم ليدل الجملة باشتمالها على اسم بمعنى المصدر

على الحدث فيقوم ما يدل على الحدث **قوله** من افعال الجوارح جمع جارحة وهو العضو الذي بها يكتسب قال الله تعالى ويعلم ما جرحتم

بالنهار اي كسبتم **قوله** لان الزهد ليس من افعال الجوارح لان الزهد عبارة عن عزوف النفس عن كل ما فيه حظ وتمنع من

مال وجاه وتنعم **قوله** اي يصوت صوت حمار اي يصوت صوتا مثل صوت حمار **قوله** من صات الشئ صوتا اي يصوت

صوت حمار مشتق من صات الشئ صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر بمعنى تصويت لانه اسم اقيم مقام المصدر كما

زعم الشيخ الرضي حيث قال اقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطى عطاء وكلم كلاما **قال** ولا محتمل له سواه اي لا احتمال له سواه بحسب

عرف الشرع والا فالاقرار اخبار يحتمل الصدق والكذب **قوله** لا امر اليغايره اي لا يوكد المفعول المطلق امرا يغايره **قوله** ولو بالاعتبار

اي ولو كان ذلك الغير الذي يوكده المفعول المطلق غيرا له بالاعتبار لا بالذات وبالجملة المفعول المطلق في المثال المذكور يوكد نفسه لا

ما يغايره ذاتية كانت المغايرة او اعتبارية وفيه بحث اذ لا يستقيم نفي المغايرة الاعتبارية والحمل على نفي المغايرة الاعتبارية التي

تاتي في الضابطة الثانية ليست على ما ينبغي اذ المتبادر من قوله ولو بالاعتبار سلب المغايرة الاعتبارية على الاطلاق الا ان

يقال ان المغايرة الاعتبارية ليست معتبرة في التاكيد منه كما هي معتبرة في التاكيد في الضابطة الثانية لانه ليست متصورة و

يويده ما قال الشيخ الرضي انما قيل لمثل هذه المصادر موكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه ايضا لانك انما توكد بمثل

هذا التاكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ الاخر

في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه في النفس غير المحتمل فلذلك قيل موكد لغيره واما الموكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فسمي توكيدا

لنفسه قال الرضي انما وجب حذف الناصب في الموكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه

وقائمتين مقامه والقرينة هو النصب **قوله** اي احق حقا تقديره لعامل المفعول المطلق وهو بضم الهمزة من باب الافعال اي اثبت

هذا القول اثباتا فيكون من قبيل انبتكم نباتا وليس من حق بمعنى ثبت لانه يكون بمعنى المتكلم الواحد اخبار المتكلم ثبوت نفسه وذا ليس

بمقصود في هذا المقام والمناسب على ما ذكره الشارح قدس سره ان يقدر عامله هكذا اي حق حقا اي ثبت هذا القول ثبوتا ويصح تقدير العامل

متكلما لو جعل حقا مصدر حقه فلان بمعنى صار منه على تعيين وثقة والتقدير احقه حقا اي كنت من هذا القول على يقين وثقة ولا نظير

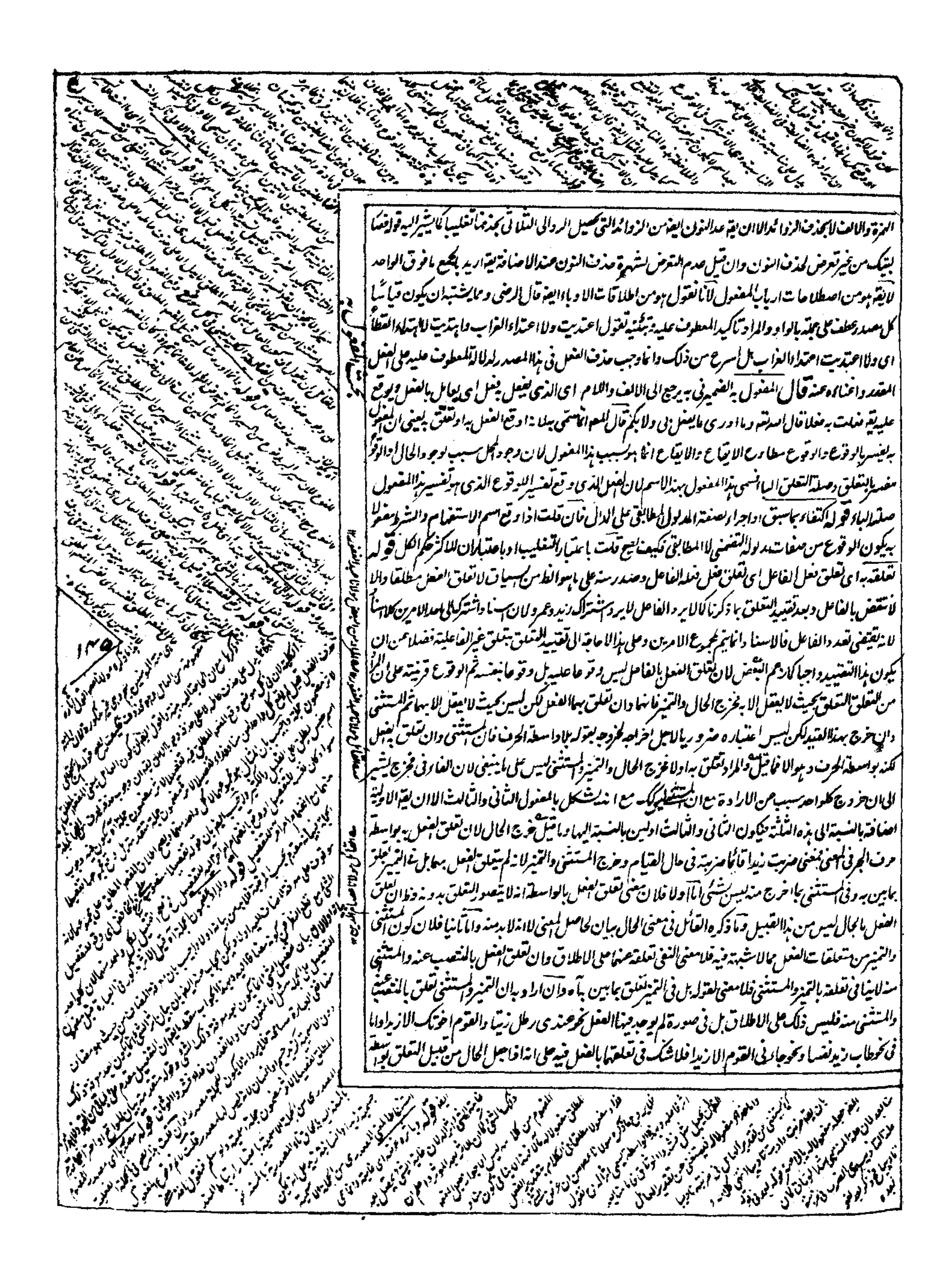
وجه لتقدير العامل من باب الافعال مع ان صيغة الغائب من الثلاثي يصلح للتقدير على ما ذكره الشارح قدس سره وكذا صيغة

المتكلم الواحد منه على ما ذكرنا والحاصل ان تقدير صيغة الغائب موافق لما ذكره الشيخ الرضي حيث قال جميع الامثلة للموكد لغيره اما

صريح القول او ما هو في معنى القول والتقدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها لقلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا

لقلت بيانا للنوع **قوله** من حق يحق اذا ثبت ووجب اي حقا مصدر من مصدر حق يحق على ان يكون من بابيه وليطابق معناه

من هذا البيان و هو حق اذا ثبت **قوله** يحتمل الصدق وهو مطابقة الحكم للواقع والكذب يقابله والحق مطابقة الواقع للحكم والباطل يقابله **قوله** انه تاكيد لاجل غيره ليندفع هكذا قال المصنف الا انه لما اعترض عليه الرضي بان ما قال المص ليس بشئ لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير موكدا كالنفس اشار الش قدس سره الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر و يتقرر و مع ذلك تاكيد لغيره فحسن التقابل انما يكون مرعيا لو سمي القسم الاول تاكيدا ليس لغيره **قال** ثنى اي على صيغة التثنية اشارة الى ان المصدر يكون على صيغة التثنية ولا يكون على معناه بل معناه التكثير والتكرير حتى لو لم يكن على صيغة التثنية او لم يكن معناه التكرير والتكثير لا يجب حذف الفعل لكن عبارته غير واف به لا لان ان المستعملة للربط والوصل يكون جزاؤه لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم و يكون نقيض الشرط اولى بكونه ملزوما للجزاء فيفيد ان كونه للتثنية ملزوما لكونه من مواضع وجوب الحذف قياسا اولى من كونه للتكرير مع انه ليس كذلك فالصواب ان يقول اي يكون على صيغة التثنية ولم يكن على معنى التثنية فالضابط لوجوب الحذف قياسا كون المصدر على صيغة المثنى مرادا بها التكثير مضافة الى الفاعل او المفعول لا لبيان النوع حتى لو لم يكن مضافا فلم يجب الحذف سواء كان المراد التكثير نحو فارجع البصر كرتين او معنى المثنى نحو ضربت ضربتين اي مختلفين و لو لم يكن على صيغة التثنية لم يجب الحذف وان كان مضافا على ما يقتضيه عبارة المصرح وقال الشيخ الرضي يجب الحذف قياسا ان بين فاعل المصدر سواء كان المصدر مفردا او مثنى بالاضافة نحو كتاب الله و صبغة الله و سنة الله و وعد الله و حنانيك و دواليك لا لبيان النوع فانه اذا كان لبيان النوع لا يجب الحذف نحو قوله تعالى مكروا مكرهم او بين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب و سبحان الله ولبيك وسعديك او بين فاعله بحرف جر نحو بؤسا لك او بين مفعوله بحرف جر نحو عقرا لك اي جرحا لك و جدعا لك هذا كلامه وهو مشعر بان سبب وجوب الحذف بيان فاعل المصدر او مفعوله بالاضافة او حرف الجر لا كونه مثنى مضافا ولذا قال والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابطة ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر ثم قال وانما وجب الحذف لان الفعل لا يحذف اما لقصد الدوام بحذف ما هو موضوع للحدوث و التجدد نحو حمدا لك واما لتقدم ما يدل عليه كما في قوله تعالى كتاب الله عليكم ولكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه نحو لبيك وسعديك بقي المصدر مبهما فلما بين صار بمنزلة المفسر في نحو ان امرؤ هلك **قوله** تكلف لان المثال انما يورد لايضاح القواعد بعد تمامها ولا يكون تمامها فجعله تمتها تكلف محض و قوله في صدر الكتاب وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة جعل المثال من تتمة القاعدة فالوجه عدم اختيار هذا التوجيه هناك بل التنبيه على ركاكته كما نبه عليه ثمه اذ لا يظهر فارق الا ان يقال البيان الكامل تحصيل بثلثة امثلة وثلثة اخر تجعل من تتمة القاعدة بخلاف المذكورة فانه اثنان او يقال المذكور فيما سبق ليس امثلة للقاعدة بعد ضبطها بل امثلة لتعيين ما فيه القاعدة فلا تكلف في جعلها من تتمة القاعدة بخلاف المذكورة فانه مثال للقاعدة بعد تمامها فجعله من تتمة القاعدة تكلف بحث و قوله من تتمة التعريف الاولى من تتمة القاعدة **قوله** واقيم المصدر مقامه فعلى هذا ينبغي ان يقول باقامة المصدر مقام الفعل المحذوف في نحو ما زيد الا سير او لا حاجة الى اعتبار قيام الا مقام الفعل وكذا في نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء ينبغي ان يكون القائم مقام الفعل المصدر لا الجملة المتقدمة مع ان البعض لا يعتني باقامة المقدم على المحذوف مقامه بل قال ينبغي ان يكون القائم بعد المحذوف الا ان يقال القائم مقامه التكرار و هو لا توجد فيما ذكر **قوله** بحذف الزوائد و فيه ان الرد الى الثلاثي يحصل بحذف الزائد



الهمزة والالف لا يحذف الزوائد الا ان يقع عند النون ايضا من الزوائد التي تحصيل الرباعي الثلاثي يحذفهما تغليبا كما يشير اليه قوله فيما

يليك من غير تعرض لحذف النون وان قيل عدم التعرض لشهرة حذف النون عند الاضافة يقع اريد بالجمع ما فوق الواحد

لا نقه هو من اصطلاحات ارباب المعقول لانا نقول هو من اطلاقات الادباء ايضا قال الرضي ومما يشتبه ان يكون قياسا

كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد تاكيد المعطوف عليه بتثنية تقول اعتديت ولا اعتداء الغراب واهتديت لا اهتداء القطا

اي ولا اعتديت اعتداء الغراب بل اسرع من ذلك وانما وجب حذف الفعل في هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل

المقدر واغنائه عنه **قال** المفعول به الضمير في به يرجع الى الالف واللام اي الذي يفعل به فعل اي يعامل بالفعل ويوقع

عليه يقع فعلت به فعلا قال ابن تتمة وما ادري ما يفعل بي ولا بكم قال المصنف الحاشي بهذا ادقع الفعل به او تعلق به يعني ان المفعول

به يفسر بالوقوع والوقوع مطاوع الايقاع والايقاع انما هو بسبب هذا المفعول لان وجود المحل سبب لوجود الحال او الوقوع

مفسر بالتعلق وصلة التعلق الباء فسمي هذا المفعول بهذا الاسم لان الفعل الذي وقع تفسير الوقوع الذي هو تفسير هذا المفعول

صلته الباء **قوله** اكتفاء بما سبق او اجراء لصفة المدلول المطابقي على الدال فان قلت اذا وقع اسم الاستفهام والشرط مفعولا

به يكون الوقوع من صفات مدلوله التضمني لا المطابقي فكيف يصح قلت باعتبار التغليب او باعتبار ان للاكثر حكم الكل **قوله**

تعلقه به اي تعلق فعل الفاعل اي تعلق فعل فعله الفاعل وصدر منه على ما هو الظاهر من السياق لا تعلق الفعل مطلقا والا

لا ينتقض بالفاعل وبعد تقييد التعلق بما ذكرنا كما لا يرد الفاعل لا يرد اشتراك زيد وعمرو لان ما اشتركا في احد الامرين كلا اسنا

لانه يقتضي تعدد الفاعل فالاسناد انما يتم بمجموع الامرين وعلى هذا لا حاجة الى تقييد التعلق بتعلق غير الفاعلية فضلا عن ان

يكون هذا التقييد واجبا كما زعم البعض لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوعا بنفسه ثم الوقوع قرينة على ان المراد

من التعلق التعلق بحيث لا يعقل الا به فخرج الحال والتمييز فانهما وان تعلق بهما الفعل لكن ليس بحيث لا يعقل الا بهما ثم المستثنى

وان خرج بهذا القيد لكن ليس اعتباره ضروريا لاجل اخراجه لخروجه بقوله بلا واسطة الحرف فان المستثنى وان تعلق به الفعل

لكنه بواسطة الحرف وهو الا فما قيل والمراد تعلق به اولا فخرج الحال والتمييز والمستثنى ليس على ما ينبغي لان الفارق فخرج يشير

الى ان خروج كل واحد بسبب من الارادة مع ان المستثنى كذلك مع انه يشكل بالمفعول الثاني والثالث الا ان يقع الاولية

اضافية بالنسبة الى هذه الثلاثة فيكون الثاني والثالث اولين بالنسبة اليها وما قيل فخرج الحال لان تعلق الفعل به بواسطة

حرف الجر في المعنى بمعنى ضربت زيدا قائما ضربته في حال القيام وخرج المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق الفعل بهما بل في التمييز تعلق

بما بين به وفي المستثنى بما اخرج منه ليس بشيء اما اولا فلان معنى تعلق الفعل بالواسطة انه لا يتصور التعلق بدونه وظاهر ان تعلق

الفعل بالحال ليس من هذا القبيل وما ذكره القائل في معنى الحال بيان لحاصل المعنى لا انه لا بد منه واما ثانيا فلان كون المستثنى

والتمييز من متعلقات الفعل مما لا شبهة فيه فلا معنى النفي تعلقه عنهما على الاطلاق وان تعلق الفعل بالمنتصب عنه والمستثنى

منه لا ينافي تعلقه بالتمييز والمستثنى فلا معنى لقوله بل في التمييز تعلق بما بين به وان اراد به ان التمييز والمستثنى تعلق بالمنتصب عنه

والمستثنى منه فليس ذلك على الاطلاق بل في صورة لم يوجد فيها الفعل نحو عندي رطل زيتا والقوم اخوتك الا زيدا واما

في نحو طاب زيد نفسا ونحو جاءني القوم الا زيدا فلا شك في تعلقهما بالفعل فيه على انه اذا جعل الحال من قبيل التعلق بواسطة

حرف الجر فينبغي ان يجعل التمييز ايضا كك لان معنى طاب زيد نفسا طاب زيد من حيث النفس ولذا قال النحاة آية التمييز صحة اقتران من به واما ثانيا فلان تعلق المستثنى بالفعل بواسطة الحرف فلا اشكال سفخروجه حتى يرتكب ما ارتكبه **قوله** فانهم يقولون في ضرب زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به دليل على تفسير الوقوع بالتعلق بلا واسطة الحرف حاصله ان التعلق بلا واسطة الحرف يقال فيه ان الفعل واقع وفي التعلق بالواسطة لا يقال ان الفعل واقع فالمعروف فسر الوقوع بالاول لان الوقوع معتبر في المفعول به ثم انه ليس المراد تخصيص الوقوع بالمثالين المذكورين والا لم يكن دليلا وهو ظاهر بل المراد ان جميع التعلق بلا واسطة يقال فيه ان الفعل واقع وليس شيء من التعلق بالواسطة يقال فيه ان الفعل واقع والمثالان مذكوران على سبيل التمثيل ولا يخفى ان الثاني منقوض بقولنا ذهبت بزيد فانه يقال ان الفعل واقع مع ان التعلق بالواسطة وان القول بعدم الوقوع في مررت بزيد مع القول بان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت مشكل على ان القول بالمراد فيه انما يصح ان لو كان الباء في مررت به مغيرا ومصير اللازم متعديا مع ان الباء في مررت بزيد ليس مغيرا كما صرح به الرضي وغيره من الائمة ويشير اليه قول الشارح قدس سره بل ملتبس به ولا يبعد ان يراد بلا واسطة الحرف غير المغيرة وهو جميع الحروف الجارة سوى الباء في ذهبت بزيد وامثاله مما يكون الباء فيه مغيرا فيدخل الباء في مررت بزيد في الحروف غير المغيرة بقرينة قوله ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه لانهم انما يقولون لان الباء غير مغير وعلى هذا لا يرد النقض بذهبت بزيد لان الباء مغير للفعل فالباء وان كان من حيث اللفظ واسطة لكنه بحسب الحقيقة ليس بواسطة لانه بمنزلة اذهبت زيدا هذا ان كان اصطلاح النحاة على ان المفعول به المطلق لا يطلق الا على تعلق بغير واسطة الحروف الغير المغيرة كما يشترط قول الرضي ومنه المصدر وقوع الفعل بمتعلقه بما لا يعقل الا به فعلى تفسيره ينبغي ان يكون المجرورات في مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقال انها مفعول بها لكن بواسطة حروف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق انتهى حيث لم يذكر الحرف المغير وذكر الباء فيما لم يعتبر فيه وان كان الاصطلاح على انه لا يطلق الا على التعلق بلا واسطة الحرف مطلقا سواء كان مغيرا او غير مغير فقوله فانهم يقولون الى قوله ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع على زيد بل متلبس به ليس على ما ينبغي **قوله** خرج به اي بقوله وقع عليه فعل الفاعل **قوله** فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليها كما لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه كك لا يقال في المفعول المطلق ايضا ان الفعل واقع عليه فلا حاجة في اخراجه عن التعريف الى اعتبار قيد مغايرة المفعول بفعل الفاعل وليس لهذا القيد تقدم على قيد الوقوع حتى يقال ان ههنا والاخراج الى المقدم اولى بل كلاهما يعم من وصل بما بقوله وقع عليه قوله والمفعول المطلق اي وخرج المفعول المطلق بما يعم او المفعول المطلق يخرج بما يعم **قوله** من مغايرته اي مغايرة المفعول به **قوله** فان المفعول المطلق بعين فعله فان قلت كيف يتحد المفعول المطلق مع الفعل مع ان مفهوم المفعول المطلق هو الحدث ومفهوم الفعل الحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين قلت لما اتحد مفهوم المفعول المطلق مع الحدث الذي هو المفهوم الاصلي للفعل اذ الزمان والنسبة من قيوده وجعل كان الحدث هو المفهوم فجعل مفهوم المصدر كانه متحد مع مفهوم الفعل اعتبارا فان قلت مفهوم المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر ومفهوم الفعل هو الحدث فلا اتحاد بحسب الاعتبار ايضا قلت جعل متحدا مسامحة واعتبار اللازم كانه عين الملزوم **قال** مثل زيد في ضرب زيد فانه وان كان في الاصل مفعولا به الا انه بعد نيابته مناب الفاعل واسناد الفعل اليه صار غير المفعول به اعتبارا ولذا كان له اسم ورسم عليحدة **قوله** لم يعتبر اسناده الى فاعله فان قلت

يشكل بمثل اعجبنى ضرب زيد عمروا فان عمروا مفعول به قصدا ووقوع الضرب عليه مع انه لم يعتبر اسناده الى فاعله بل المصدر
الى الفاعل مضاف المصدر واليه وان كان بحسب الظاهر مضافا الى الفاعل لكنه بحسب الحقيقة مسند اليه فاعتبار الاسناد واعم من ان يكون
بحسب الظاهر او بحسب الحقيقة على ان اضافة المصدر الى الفاعل في تقدير الانفصال عند من يقول انها لفظية فاندفع ما قيل
يرد مثل اعجبنى ضرب زيد عمروا فانه لم يعتبر اسناد الضرب الى زيد بل اضيف اليه فلا يكون عمروا مفعولا به وهو باطل تم المراد وان المفعول
به قصد في التركيب وقوع الفعل عليه فذكر من هذه الحيثية فزيد في زيد ضربته ليس مذكورا في التركيب من حيث انه وقع عليه فعل الفاعل
بل من حيث انه مبتدأ ولا يصدق التعريف عليه وان كان وقوع الفعل على ضمير الراجع اليه وقوعا عليه ايضا فاندفع ما قيل يرد مثل زيد
ضربته لان وقوع الفعل على ضمير زيد وقوع عليه حقيقة كما ان اسناده الى ضمير زيد في زيد ضرب اسناد اليه في الحقيقة مع ان قياس
على زيد ضرب قياس مع الفارق **قوله** العامل فيه لاحاجة اليه **قوله** لقوة الفعل في العمل وكذا اسم الفاعل واسم المفعول واما المصدر
فيمتنع تقديم معموله عليه لانه عند العمل ماول بان مع الفعل وان موصول حرفي وما في حيزه لا يتقدم لانه كتقديم جزء من الشيء المترتب
الاجزاء عليه هذا اذا كان معمول المصدر غير الظرف واما اذا كان ظرفا وشبهه فالاظهر انه جائز تقديمه لان المصدر انما يأول بان مع الفعل
ليصح عمله عمل الفعل والظرف يكفيه رائحة الفعل فلا حاجة في عمل المصدر فيه الى التأويل بان مع الفعل ليشير اليه ما ذكر صاحب المغنى في
اوائل الباب الثالث من ان بعضهم منع عمل المصدر في الظرف المتقدم وهو ليس بشيء لان المصدر ليس مقدرا بالحرف مصدري وصلة
كذا ذكره بعض الفضلاء ثم الموصول الحرفي يعرف بما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر فخرج بخصوصه على قول من يأوله بالمصدر والفعل
الذي اضيف اليه الظرف نحو يوم ينفع الصادقين وحين ضربت لان ذلك يأول بالمصدر بنفسه لا مع ما يليه وهذا الموصول لا يحتاج الى
عائد بل لا يجوز ان يعود اليه ولا يلزم في صلته ان يكون جملة خبرية في قول سيبويه وابي علي يلزم ذلك عند غيرهما كما في موصول الاسم
قوله يتصل فيه تقديمه ما وقع قد يدخل عليه لام التقوية تقول لزيد ضربت ولا يدخله اذا كان متأخرا من الفعل فلا يقال ضربت لزيد صرح
به الخطائي في حواشيه على المطول والچلپي فيما عليه قال صاحب المغنى لام التقوية هي المزيدة لتقوية عامل ضعف اما بتأخره نحو هدى و
رحمة للذين هم لربهم يرهبون او بكونه فرعا في العمل نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد نزاعة للشوى ونحو ضربي زيدا حسن وانا ضارب
لعمرو انتهى قال الشيخ الرضي واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعدي الى المفعول به ان يعملا باللام نحو انا ضارب لزيد واعجبني
ضربك لزيد وذلك لضعفهما الفرعيتهما للفعل كما يجوز ان يعمل الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعالى للرؤيا تعبرون وقولك
لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لافادتها التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول انتهى وبما ذكرنا
ظهر ان ما ذكره بعض الفضلاء في حواشيه على الخيالي في قوله وما انت بمؤمن لنا الا ولى ان يمثل بقوله تعالى انؤمن لك واتبعك
الارذلون لاحتمال ان يكون اللام التقوية العمل لا للتعدية لا يخفى عليك ان الايمان متعد بنفسه على ما ذكر في الصحاح فاللام
في قوله تعالى انؤمن لك ليست للتعدية بل هو ايضا لتقوية العمل ليس على ما ينبغي **قوله** في باب الاغراء ضابطه كل معمول به مكررا ومعطوف
عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله ؎ اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح والذي مع العطف
نحو شانك والحج ونفسك وما يعنيها والعامل فيها التزم ذكره **قوله** والمنصوب على المدح آه وذلك بان يقطع صفة مدح او
ذم او ترحم عن متابعة موصوفها في الاعراب اظهارا لغرض المدح او نحوه باضمار نحو اعني وهو مشروط بان لا يكون ذلك الموصوف

للتاكيد وان يعلم السامع من اتصاف الموصوف بذلك الوصف مايعلمه المتكلم والغالب فيه التعريف وانما يحصل بالقطع اظهار المدح او الذم لان فيه تغير الاسلوب وفي تغير الاسلوب اهتمام بشانه والاهتمام به انما يكون للمدح او الذم او غيره ثم القرينة في باب الاغراء والمنصوب على المدح هو النصب وهو ان لم تدل على تعيين المحذوف الا انه بانضمام مقام الاغراء او مقام المدح والذم اليه يدل على تعيينه وليس شيء يقوم مقام المحذوف سوى التزام كون المفعول قائما مقامه والا يلزم خرق قاعدة وجوب الحذف قياسا **قوله** انتهوا خيرا لك قال الشيخ الرضي وكذا انته امرا قاصدا اي انته عن هذا وايت امرا قاصدا او قرينته ايت في هذه المواضع انك نهيت في الاول عن شيء ثم بحثت بعده بما لا ينبغي عنه بل هو مما يوم يجب ان تقصد بايت او اقصد وما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرا مما يجب حذف فعله على ما ذكره سيبويه واورد الزمخشري في ذلك واورد سيبويه وانتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لكم فاوجب اضمار فعله ولعله سمع انته وايت امرا قاصدا با ظهار ناصب امرا ولم يسمع اظهار ناصب خيرا وخيرا لك والالفاظ الثلثة متقاربة المعنى هذا كلامه وههنا ظهرت تأمل انكر سيبويه وجوب الحذف في انتهوا خيرا لكم ليس على ما ينبغي **قوله** بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب لا يخفى انه ليس للباب الاول من الابواب المذكورة بحث فضلا عن ان يكون له مباحث كثيرة بالنسبة الى باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم **قوله** وفيه تحكم اي في ادخال حرف النداء على المندوب بمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى حكم من غير دليل وفيه ان يا استعمل في كلام العرب فيما ليس له صلاحية النداء في مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض وليس له معنى غير طلب الاقبال فبالضرورة تنزل منزلة من له صلاحية النداء بخلاف المندوب فان يا استعمل في استعمال العرب للتفجع فلا ضرورة في تنزيل المندوب منزلة من طلب اقباله **قوله** بان يكون الته مقدرة وفيه انه يلزم حذف النائب والمنوب عنه وهو غير جائز ومن ثمه قال ابن مالك ان العرب لم تقدر حرف النداء عوضا من ادعو وانادي لاجازتهم حذفها هذا كلام المغني وفي ضربي زيدا قائما لا يلزم ذلك لان الحال نائب مناب الظرف النائب مناب الخبر فالحال نائب مناب الخبر لان نائب النائب نائب لا ان يقع حذف النائب انما يمتنع اذا كان المنوب مما لا يحذف كالفاعل فانه لا يحذف فلذا لا ينوب منابه بخلاف الفعل فانه يحذف كثيرا وكذا يحذف نائبه ايضا هكذا قال بعض فضلاء السند **قوله** قال ابو علي الخ قال الشيخ الرضي منع بان اسماء الافعال لا يكون على اقل من حرفين فلو كانت ادوات النداء اسماء الافعال لما كانت الهمزة من ادواتها لكونها على حرف واحد لكنه من ادواتها ويمكن ان يقع خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء ومجوز في ادواته ما لم يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يكون لغائب لعدم تقدم ذكره والمتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب ان اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر واذا كان اداة النداء بمعنى المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم في اف بمعنى التضجر او تضجرت وفي اوه انه بمعنى التوجع او توجعت وقيل لو كان اسم فعل تم الكلام باداة النداء وبغير المنادى مع انه ليس كذلك والجواب انه قد يعرض للجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة القسمية والشرطية وفي النداء كذلك اداة النداء لا بد له من منادى **قوله** والفاعل مقدر ويلزم فيه حذف الفاعل وحده مع انهم ليسوا قائلين به وذكر صاحب المغني ما يشعر بجواز حذف الفاعل عند سيبويه حيث قال اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا وثانيا فكونه ثانيا اولى وفيه مسائل احدها نون الوقاية في اتحاجوني وتامروني فيما قرأ بنون واحدة وهو قول ابي العباس وابي سعيد وابي علي وابي الفتح واكثر المتاخرين وقال سيبويه واختاره ابن مالك ان المحذوف الاولى الثانية نون الوقاية مع نون الاناث في نحو قوله يسوء الفاليات اذا فليني

هذا هو الصحيح وفي البسيط انه مجمع عليه لان نون الفاعل لا يليق بها الحذف ولكن في التسهيل ان المحذوف الاولى وانه مذهب سيبويه
انتهى قوله لعلتها اي لقلة كل واحدة من الامور الثلثة لان كل واحدة منها واحد وبيانه ايضا واحد بخلاف النصب لانه وان كان واحدا
الا ان محله ثلثة فكل واحد من الثلثة واحد بالذات والمحل والنصب احد بالذات متعدد باعتبار المحل والواحد مقدم على المتعدد
او الفعل مسند الى الجار والمجرور عطف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل ان الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى الجار والمجرور
والمعنى ويبنى المنادى على ما يرفع به اي على ما يقع به الرفع من الضمة او الالف او الواو وبهذا لا يتجه ما قيل ان الرفع يكون بالنون
ايضا والقرينة على ذلك التخصيص قول الشارح اي على الضمة او الالف آه قوله غير ملايم لسوق الكلام لان السوق لبيان المنادى
قوله الا بانضمام امر آخر اليه وذلك الامر الآخر اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف
عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشئ واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة ونحو
خمسة عشر الا انه لم يركب لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما اولا وانما قيد المعطوف بان
يكون مع المعطوف عليه اسما لشئ واحد لانه لو لم يكن كذلك لم يكن مشبها بالمضاف لجواز جعله مفردا معرفة لاستقلال الاول وعدم
احتياجه الى الثاني فيقع يا رجل وامرأة واما نعت هو جملة او ظرف نحو قولك يا حليما لا يعجل والا يا نخلة من ذات عرق فكل هذا مضارع
للمضاف سواء جعلته علما اولا وان لم تجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد وان لا يتعرف فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريف ويا ثلثة وثلثين ظرفا وتقول
في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين الظرفا وكان القياس في الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل القدوس واورده
الجزولي الدراسة لكنه كره وصف الشئ بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات
المنكرة قبل النداء وانما قيد الوصف بكونه جملة او ظرفا لتحقيق الضرورة في جعله مضارعا لانه لو لم يجعل الموصوف بالجملة او الظرف عند
قصد التعريف مضارعا لزم وصف المعرفة بالجملة او الظرف مع ان الجملة والظرف لا يكونان الا صفة للنكرة فبالضرورة جعل مضارعا
للمضاف بخلاف ما اذا لم يكن الوصف كذلك بل يكون مفردا نحو يا رجلا ظريفا فانه لا ضرورة في جعله مضارعا عند قصد التعريف لجواز ان
يجعل الموصوف بالمفرد مفردا معرفة ووصفه ايضا معرفة نحو يا رجل الظريف فظهر ان النحاة مضطرون في جعل الموصوف بالجملة
او الظرف عند قصد التعريف مضارعا ولذا لا يقولون في باب لا التبرئة لا حليما لا يعجل ولا غلاما من الغلمان في الدار لان الجملة
والظرف يصح وقوعها صفة للنكرة هذا ما ذكره الشيخ الرضي قال يا زيدان فان قيل العلم اذا ثني لزمه الالف واللام جبرا لما فاته
من التعيين قلت يا النداء بدله فكان المراد لزمه الالف واللام وما يفيد فائدته قوله اي بلام يدخله وقت الاستغاثة فاضافة
اللام الى الاستغاثة لادنى ملابسة اذ هو لام الجارة للاختصاص الا انه اضيف الى الاستغاثة لدخوله على المنادى وقت
الاستغاثة قوله هي لام التخصيص قال الشيخ الرضي اللام معدية لادعو المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد
الى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار ولضعف النائب منابه الا ترى انك تقول ضربي لزيد حسن
وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد فان قلت فلم لم يدخل اللام في نحو زيدا ضربته مع ان الناصب ملتزم الحذف قلت
لما ذكر في اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلته ما لم يحذف فان قلت وكذا حرف النداء عوض من فعل النداء قلت انما هو كالعوض
ولو كان عوضا لفظية لم يجز حذفه ثم انه ليس بلفظ المحذوف فلم ينزل منزلته من كل وجه هذا كلام المحشي وقد عرفت الجواب عن قوله

١٤٩

لم يجز حذفه فيما سبق واجاب ابن الربيع بانه ضمن معنى الالتجاء في نحو يا لزيد والتعجب في نحو يا للدواهي وقال المبرد واختاره ابن خروف ان هذه اللام زايدة بدليل صحة اسقاطها **قوله** ادخلت على المستغاث آه دفع لما يقال جميع الحروف الجارة جاءت للتعدية فلم اختير اللام من بينها **قوله** وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة مع ان ما كان مبنيا لاجله قبل دخوله متحقق **قوله** فبدخولها ضعفت علته لوجود المعارض مع كون البناء عارضا مخالفا للاصل مطلقا مبنيا على مشابهة ضعيفة فدخول لام الجارة يرجعه الى الاصل بخلاف دخوله على غير المنصرف فانه لا يجعله منصرفا لان مشابهته مع الفعل قوية بالنسبة اليهما ومنع الصرف ليس خلاف الاصل مطلقا بل من وجه فلا لاله اصالة من وجه لا بدله من زيادة قوة كاللام والاضافة **قوله** واجيب بان قيل او بان قيل صبا اسراه من تتمة القاعدة يعني ليس المراد من ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث جميع ما سواها بل المراد ما سوى الخاص وهو المضاف والمضارع له والنكرة بجعل المثال من تتمة القاعدة ولا يخفى عليك ان هذا الجواب مع كونه تكلفا اذ المثال انما يورد لايضاح القاعدة بعد تمامها فجعل المثال من تتمتها تكلف محض ليس جوابا عن كلا الاعتراضين الاول قوله فلم اهمل المص ذكرهما والثاني قوله وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما بل عن الثاني وهو الظاهر الا ان يقال القايل قصد الجواب عن الثاني لا عن كليهما لكن ايراد القايل قوله في مقابلة قول الشارح الدال على انه جواب عن كليهما يدل على انه ظاهرة على انه جواب عنهما **قوله** ولام الاستغاثة آه جواب عن قول الشيخ الرضي وقولهم ان هذه لام الاستغاثة تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا حقيقة ولا مجازا والحق مع الرضي اذ الجواب المذكور في الشرح تكلف **قوله** احضر اي ليكن حاضرا ستيقظا عالما بان المتكلم في صدر الانتقام منه اذ الانتقام ممن هو غافل ليس من شان الابطال المشهورين **قوله** ليحضر بصورته وهيئته التي ليظهر منها سبب الغرابة وليس المراد نفس الحضور والا الاستغاثة في ان يسليم نفسه لينتقم منه فاندفع ما قيل فيه انه يابى عن هذا التوجيه ان المتكلم بهذا النداء في حضور المهدد والمتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة بشيء ليحضر فينتقم منه لانه لا يتصور الاستغاثة منه **قوله** فيقتضي ان يبلغ نهايته **قال** ولالام فيه اي حين بني المنادى على الفتح لالحاق الالف الاستغاثة اذ بدخول اللام يصير المنادى معربا على ما عرفت من قوله وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة آه فلا يتصور البناء معه اصلا فضلا عن البناء على الفتح وبهذا ظهر ان قوله فيهن اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما ليس على ما ينبغي **قال** لفظا او تقديرا قيد النصب ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث باللام او الالف ولما ورد على هذا التقييد نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعني ويا غير ما يضرني فانها ما سواهما مع انها منفية نصلا عن النصب لفظا او تقديرا دفعه بقوله انكان معربا قبل دخول حرف النداء **قوله** مثل يا طالعا جبلا جاز ان يتعرف بالقصد فيه يا طالعا جبلا الظريف وجاز ان لا يتعرف فيه يا طالعا جبلا ظريفا صرح به الرضي واليه اشار الشارح بقوله فيمكن ان يراد بقوله آه فعلى التقدير الاول يعتبر اعتماده على موصوف مقدر معرف تقديره يا ايها الطالع فحذف ايها واللام ونصب طالعا لصيرورته بعد حذف الموصوف منادى مضارعا ويرد عليه حذف اللام الموصولة بدون الصلة وعلى التقدير الثاني يعتبر اعتماده على موصوف منكرة تقديره يا رجلا طالعا جبلا ويرد عليه ان الموصوف منكر فكيف يجوز تعريف الصفة ويرد على التقديرين ان المنادى منعوت بمفرد فكيف يكون مضارعا واجيب بان قصد التعريف في الصفة بعد حذف الموصوف وجعل الصفة منادى بحسب الظاهر وكذا جعله مضارعا انما بعد جعل طالعا منادى عاملا في جبلا فهو مضارع للمضاف بعد حذف الموصوف لا عند ذكره بقي انه قد نقل بعض الشارحين للحواشي الهندية عن الشيخ الرضي انه قال الاعتماد على موصوف مقدر غير معتبر عند الجمهور وجعل طالعا جبلا من كلام المولدين ثم قال ذلك البعض



ثم الكلام صحيح والاكتفاء بالموصوف المقدر لاجل الاعتماد وجب ان لا يكتفى بالموصول المقدر ايضا بل اولى لكثرة حذف الموصوف وقلة حذف الموصول فلا يستقيم ما قيل انه معتمد على الموصول المقدر باعتبار انه فى تقدير فى قولنا يا ايها الطالع جبلا على انه لا دليل على هذا التقدير هذا كلامه اقول قد ذكر الشيخ الرضى فى بحث الموصول ما يشعر بعدم قوله بتقدير الموصوف وحكمه بان نحو يا طالعا جبلا ليس مستندا الى شاهد من كلام من يوثق به الا ان هذا اعتراض منه النحاة بقولهم بتقدير الموصوف فيه امثاله لان جمهور النحاة ليسوا قائلين بتقدير الموصوف كما زعم ذلك البعض حيث قال والدليل على ان اللام فى اسم الفاعل والمفعول موصول رجوع الضمير اليها فى السعة نحو المرور به زيد واجاب المازنى بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر يعنى الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد فيما ارتكبه يلزمه محذوران احدهما اعمال اسمى الفاعل والمفعول غير معتمد ظاهرا على احد الامور الخمسة وعملهما من غير اعتماد ومذهب الاخفش والكوفيين ومذهبه هذا غير مذهبهم الثانى رجوع الضمير الى موصوف مقدر فان قال بالاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما فى قوله تعالى ومنهم ظالم لنفسه فان ظالم عمل فى الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير فى نفسه راجع اليه قلنا الموصوف المقدر بعد نحو منهم وفيهم كالمنطوق لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا فى باب الوصف نحو قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقوله فانك من جمالى بنى اقيس وايضا الجار يكفيه رائحة معنى الفعل واما قول النحاة يا ضاربا يا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال وبرجوع الضمير الى مقدر فمثال لهم غير مستند الى شاهد من كلام موثوق به انتهى كلامه ونعلم منه انه لا مقال فى تقدير الموصوف اذا كانت القرينة عليه قوية وان مجرد اقتضاء الصفة الموصوف ليس قرينة قوية وان تقدير المازنى قياسا على الآية الكريمة قياس مع الفارق اذ فى المقيس عليه قرينة قوية وفى المقيس ليس كذلك وان ما ذهب اليه جمهور النحاة ليس له شاهد من كلام العرب العرباء وانت خبير بان اعتراضه على الجمهور انما يصح لو لم يكن القرينة فى المنادى قوية وهو تم كيف وقد صرح بعض الفضلاء فى حواشى المطول بان الاعتماد على مقدر انما يكفى بعلة اذا قوى المقتضى لتقديره كما فى يا طالعا جبلا ويا راكبا فرسا لانضمام اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء اسم الفاعل واما اذا كانت القرينة قوية فالاعتراض ساقط اذ الحذف ح يكون قياسا مبنيا على كون القرينة قوية وهى غير منحصرة فى شئ ثابتا بشاهد من كلام الملك العلام على ان كون تقدير الموصوف مشروطا بالقرينة القوية على الاطلاق مم بل هو مشروط اذا كانت الصفة جملة او ظرفا وجارا ومجرورا واما فى غير ذلك فالتقدير مشروط بوجود القرينة ولا شك ان نحو يا ضاربا يا غلامه ويا حسنا وجهه ليس من ذلك القبيل قال الشيخ الرضى فى بحث الوصف ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعالى وعندهم قاصرات الطرف فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا لكن لا كالاول فى الكثرة لان القائم مقام الشئ ينبغى ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذى هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفى فان لم يكن كذا لم يقم الظرف والجملة مقامه الا فى الشعر وانما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله ما يكون كانه مذكور هذا كلامه وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل ان كفى فى عمله الاعتماد على موصوف مقدر لا يتصور الالغاء لعدم الاعتماد كما قالوا فى لبيك يزيد ان ضارب عامل فى الخصوصية وان لم يعتمد على شئ ساقط **قوله** مقولا لغير معين اشارة الى ان الجار متعلق بقوله مقولا الواقع حالا عن قوله رجلا بانه مفعول به ثم الحال اما قيد لرجلا وهو غير صحيح لانه يكون المعنى ان رجلا يورد مثالا للنكرة فى وقت كونه مقولا لغير معين والتقييد يشعر بانه فى وقت كونه مقولا لمعين لا يكون مثالا للنكرة مع ان رجلا المنصوب لا يحتمل التعيين

بيقع القيد عبثا او قيد لنصبه و هو صحيح اذ المعنى ان رجلا يور و مثال النصب المنادى حال كون نصبه مقيدا في وقت كونه مقولا لغير معين او
وقت كونه مقولا لمعين لا يكون منصوبا واليه اشار الشارح بقوله و هذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد لمعنى ان قوله لغير معين تقييد لنصب رجلا
لا تقييد لرجلا فما قيل يعني ان نصب رجلا موقت بوقت مقوليته لغير معين لا تقييد لنصب رجلا اذ ليس لنصب رجلا حالتان كونه لغير معين
ولمعين حتى يقيد باحدهما ليس بموجه وان كان من وجه **قوله** لان توابع المنادى المعرب تابعة لفظا فقط لا محلا ولذا تقول يا زيد و عمرو
بجر عمرو ولا يجوز النصب حملا على المحل نظرا الى اعراب المتبوع وجميع التوابع سواء في ان المنادى اذا كان معربا يكون تابعة للفظه
لا لمحله اما المعطوف المجرد عن اللام فلما صرح به الرضي واجاز سيبويه يا عبد الله و زيدا بالنصب و ذلك بناء على انه قد يجوز في التابع
ما لا يجوز في المتبوع هذا ما ذكره في هذا المقام واما البدل فلما ذكره الشيخ الرضي في بحث البدل و لما لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج
الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا و لما كان اعرابه بتبعية الاول
جاز ان يعتبر غير مستقل فالاول نحو يا زيد اخ و يا اخانا زيد اجمعين والثاني نحو يا غلام بشر بشرا معربا بالوجهين و يا اخانا زيدا بالنصب
والرفع على تقدير بنائهما فيكونان تابعين للفظ المنادى فيكونان منصوب المحل او مجروره فظهر ان ما قيل توابع المنادى المعرب
غير البدل والمعطوف الآتي حكمهما ليس على ما ينبغي **قوله** ليدخل فيه المضاف آه متعلق بقوله وانما جعلنا المفرد اعم اما توقف دخول المضاف
بالاضافة اللفظية في المفرد على التعميم فظاهر واما توقف دخول المشبه بالمضاف في المفرد على التعميم مع انه ليس بمضاف فلا حاجة في دخوله
فيه الى التعميم فلانه لما فسر الشارح قدس سره المفرد الحقيقي بالذي لا يكون مضافا معنويا ولفظيا ولا مشبها بمضاف تقتضي ذلك الى ان المشبه
بالمضاف ليس بمفرد حقيقة والحكم الآتي جار فيه فبالضرورة جعل مفردا حكميا فتوقف على التعميم وبالجملة لما كان تفسير المفرد الحقيقي بما
فسره الشارح صحيحا صح جعل المشبه بالمضاف متوقفا على التعميم والا فالاعتراض هو عدم صحة التفسير **قوله** ولما لم يجر الحكم الآتي جواب عما قيل
لم فصل بعض التوابع لا الكل و بعد تفصيل البعض لم قيد البعض بقيد و على هذا الاير و ان عدم الجريان المذكور لا يستدعي التفصيل بل
التقييد **قوله** في التوابع كلها عند الكل والا فالشيخ الرضي قال في هذا المبحث واجاز سيبويه يا زيد و عمرو و اعلى الموضع اذ بين ما باشره حرف
النداء حقيقة و بين ما هو في حكم المباشر فرق و على ما جاز لا يمتنع نحو يا زيد و عمرو بالرفع حملا على اللفظ وقال في بحث البدل جاز نحو يا زيد
بشر و بشرا معربا بالوجهين على ما عرفت **قوله** لفظا او المقدر لم يقل او المحل لان الكلام في المنادى الذي كان معربا قبل النداء ثم
عرض له البناء على الضم بواسطة حرف النداء بدليل قول المصنف و يبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة والمقصود بالبيان توابع المنادى
المبني على ما يرفع به و هو المبني بواسطة حرف النداء لا توابع المبني مطلقا سواء كان مبنيا بالنداء او قبل حرف النداء بدليل
تقييد الشارح قول المصنف و توابع المنادى بقوله المبني على ما يرفع به واليه يشير قول الشارح لان بناء المنادى عرض
فيشبه المعرب آه فما قيل قوله لفظا او المقدر قاصر لانه لا يشمل الحمل على محله نحو يا هؤلاء العاقلون فان هؤلاء مجللين محل رفع ومحل نصب ليس على ما ينبغي
لانهما اذا وقعت منادى تنصب فنصبهما اذا وقعت توابع اولى لاتحاد الجهة في وقوعها المنادى و التوابع بخلاف المضاف بالاضافة اللفظية لغيره
فان فيها جهتين جهة الاضافة والشبه بالاضافة وجهة الافراد فاعتبر جهة الاضافة والشبه اذا وقعا منادين فلا يلزم بناء المضاف والمشبه
وجهة الافراد اذا وقعا تابعين اما جهة الافراد في المضارع فظاهر واما جهة في المضاف بالاضافة اللفظية فلان المجرور في الاصل مرفوع او منصوب فكان الكلمة
ليس بحجة التقدير المقدر كانه ملحوظ فهو في تقدير الانفصال فبهذا المعنى ما قيل هو مفرد ان كان لدليل يجري في هو كالمضاف بالاضافة اللفظية و المضارع بالمضاف

مع ان النصب ليس بواجب فيهما **قوله** فالبدل مثل يا زيد زيد فيه ان بدل الكل انما يكون اذا كان اللفظان متغايرين مفهوما متساويين صدقا والبه يشير قول الشارح في بحث البدل يعني يتحدان ذاتا الا ان تحد مفهوما ليكونا مترادفين قال الشيخ الرضي رضي وجعل ابي علي زيد في يا زيد زيد بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير معنى التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد وان وصفت الثاني نحو يا زيد زيد الطويل فابو عمرو يعيضم الثاني ايضا على انه تاكيد لفظي للاول موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة **قوله** اي يا ذا اريد نداؤه انما قال لان انما يقتضي تفرع يا ايها الرجل على وجوه نداء المعرف باللام مع ان وجوده هو يا ايها الرجل **قال** قيل مثلا قيل بلان يا ايها الرجل مخصوص لا يتفرع على مطلق نداء المعرف باللام **قال** لانها توابع معرب قال الشيخ الرضي يشير الى ان المعرب لا محل له اولى انه لا يحمل على محله ويرى ذا اعرابه وفي الموضعين نظر اما في الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضة محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا وكذا ما اضيف اليه المصدر واما الثاني فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء في النظم ما يوهم خلاف ذلك فهو يضمر له عاملا لكنه اشكل باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيدا منطلق وعمرو وله ان يتكلف ان الجملة اعني عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة اعني ان مع اسمه وخبره ولا يقول ان الاسم عطف على الاسم هذا كلامه وانت خبير بان قوله واما الثاني الى قوله لكنه يشكل الى آخره يدل دلالة ظاهرة بل صريحة على ان المراد بالاتفاق جميع النحاة وان سيبويه داخل فيه فقوله وله ان يتكلف ليس على ما ينبغي واجاب الفاضل الهندي عن جواز العطف على محل اسم ان بان التنوين في معرب للوحدة والمعنى لانها توابع معرب واحد بخلاف ان زيدا قائم وعمرو وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظا ومحلا لان المتبوع ثمه باعتبار تعدد اعرابه معربان لا معرب واحد وقال بعض افاضل الهند فيه تامل لان تابع المنادى المجرور انما يتبع غير اعرابه اللفظي مع كونه معربين باعتبار تعدد الاعراب ولانم ان صفة المبهم معرب واحد بل وانه منادى معنى فيكون منصوب المحل لا محالة واجاب الشارح بتقدير لفظ المنادى حيث قال لانها توابع المنادى معرب وتوابع منادى معرب لا تتبع غير اعرابه اللفظي الا ان هذا غير تام بالمبهمين وجهه وقد يبين وجه لبعض فضلاء الهند حيث قال فان قلت لم لا يجوز النصب في توابع المنادى المجرور باللام مع ان محله النصب على المفعولية ايضا قلت حمل التوابع على المحل غير جائز الا اذا تعذر حمله على اللفظ كما في قولنا ما جاءني من احد الا زيدا او كان المقدر اقوى من اللفظ بان يكون المقدر حركة اعراب واللفظ حركة بناء كما في نحو يا زيد الظريف قال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر وان جاء ما يوهم الحمل على المحل فهو يضمر له عاملا وقد اعترض بانهم اتفقوا على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيدا منطلق وعمرو مع استوائهما المقدر واللفظ لكون كل منهما حركة اعراب ولا تعذر ايضا ويمكن ان يجاب بان كلمة ان من حيث انها لا تغير معنى الجملة بمنزلة العدم فكان الرفع الذي هو اثر الابتداء ظاهرا فيه فيصح الحمل عليه واما حمل التابع على محل اسم لا التبرئة فباعتبار انه فرع ان اعطيت حكمها ثم امتناع حمل التوابع على المنادى المجرور ان كان مذهب سيبويه لا غير فظاهر ولا اشكال فيه وان كان باتفاقهم فالفرق بين نحو زيد ضارب عمرو وخالدا ونحو يا لزيد وعمرو من حيث انه يجوز الحمل على المحل في الاول دون الثاني مشكل ويمكن ان يفرق بان النصب في المجرور بالصفات والمصدر جائز الاظهار بقطع الاضافة وكذا اظهار الرفع المقدر في اسم ان جائز الاظهار اذا كف بما

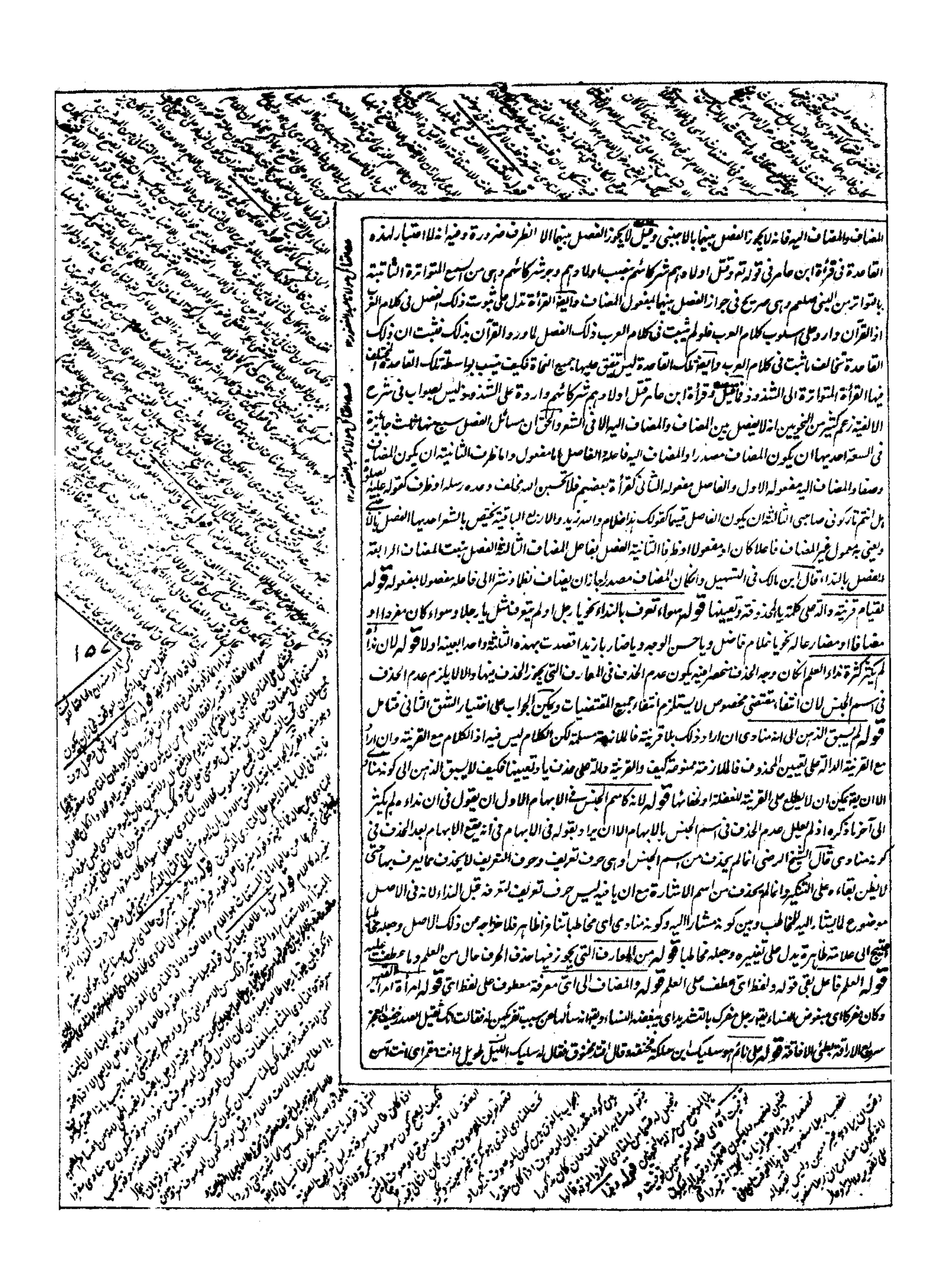
انما زيد قائم واظهاره في اسم لا التبرئة يصح ايضا بالقائم عن العلل واما النصب في المنادى فلا يجوز اظهاره اصلا فالحاصل ان الحركة المقدرة
ان جاز اظهارها يصح حمل التوابع عليه لكونها كالملفوظ وان لم يجز اظهاره فان كان اقوى من اللفظ يصح الحمل عليه ايضا نحو يا زيد الظريف وان
لم يكن فلا يصح الحمل ح الا على اللفظ هذا كلامه لا يخفى عليك ان الفرق المذكور انما هو على طريقة من شرط في العطف على المحل امكان ظهور
ذلك المحل واما عند من لم يشترط امكان الظهور فالفرق مشكل قال صاحب المغني العطف على المحل له عند المحققين ثلثة شروط احدها امكان
ظهور ذلك المحل في الفصيح الا ترى انه يجوز في ليس زيد بقائم وما جاءني من امرأة ان تسقط الباء فتنصب ومن فترفع وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد
وعمرو خلافا لابن جني لانه لا يجوز فلا يجوز مررت زيدا وايضا كما يجوز الاظهار في الصور المذكورة بتغير الكلام عن هيئته الى هيئة اخرى كذلك يجوز النصب
في المنادى بحذف يا واتيان ادعوا وانادي مقامه **قوله** يا الله وقد يحذف يا ويعوض منه الميمان في آخره فيقال اللهم اخرنا تبركا باسمه
وقال الفراء اصله يا الله آمنا بخير قال القاضي في تفسير قوله تعالى قل اللهم مالك الملك فخفف بحذف حرف النداء ومتعلقات الفعل وهمزته اي
بحذف همزة الفعل على ما هو الظاهر المتبادر وهمزته انما همزة قطعية لانه فاء الفعل لانه امر من ام يؤم لا همزة وصل حتى يسقط للدرج للتخفيف
فانه فيه ما قيل و الظاهر ترك قوله وهمزته لان الهمزة تسقطت في الدرج للتخفيف وحمل الحذف على الحذف من الكتابة بعيد جدا وقال الشيخ الرضي
ما ذهب اليه الفراء ليس بوجه لانك تقول اللهم لا تؤمهم بخير **قوله** وتيم الثاني تاكيد لفظي والتاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعراب
كانت او بنائية فكان الاول محذوف التنوين للاضافة كذلك الثاني مع انه ليس بمضاف هذا ما ذكره الشيخ الرضي فعلى هذا لا حاجة الى ما قيل ولم
ينون لعدم الصرف لكونه علما مؤنثا بتاويل القبيلة او لكونه علما والتانيث لا يقتضي عدم الانصراف فلم ينصرف بسبب واحد وهو العلمية كما هو
مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال اذ ارتكاب ان التنوين حذف لمتابعة المؤكد على ما اعتبره النحاة وجعل الاسم باقيا على اصله اهون من
ارتكاب تاويل او مذهب يرده مذهب البصرية ولزوم كون الاسم على خلاف الاصل **قوله** فاصل بين المضاف والمضاف اليه ولم يورد
بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة مع انه
لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغير صار كان الثاني
هو الاول فكانه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها بالظرف هذا كلام الشيخ الرضي
قوله او مضاف الى عدي المحذوف عطف على قوله مضاف الى عدي المذكور قال الشيخ الرضي ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما ابدل
في قوله تعالى كلا هدينا لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف اعني عدي الظاهر الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان المضاف
اليه الاول لم يحذف انتهى كلامه ومنه يعلم ان ابدال التنوين من المضاف اليه ليس مختصا بكل وبعض واذ واو وان حذف المضاف
اليه عند القرينة ليس يلزمه بناء المضاف على الضم ولا ابدال التنوين ولا اتيان اضافة اخرى مثلها **قوله** او مكسورة لمناسبة الياء
اي لمناسبة طبيعة الياء فانه مركب من كسرتين فلا يرد ما قيل الياء لا يناسب الكسر الوارد عليها بل ينافيها وانما يناسب الكسر قبلها **قوله**
اي لضرورة شعرية ليشعر بان قوله ضرورة مفعول له وعامله قوله واقع فان قلت لا يتحد فاعل واقع وضرورة فكيف حذف اللام
قلت هو ماول اي حاكم بوقوعه المرخم ضرورة **قوله** ويمكن حمله اشارة الى بعده لانه خلاف ما يقتضيه السياق **قوله** ليس آخر اجزاء
المنادى نظرا الى المعنى العلمي لان المركب الاضافي علما فان الجزء الاول بالنسبة اليه بمنزلة زاء زيدا وبالى المعنى الاضافي ان
لم يكن علما اذ المضاف يتم بالمضاف اليه فصار آخر الاول بمنزلة الوسط فان قلت كيف التردد في كون المركب الاضافي علما



الخبر علم مع ان العلمية شرط الترخيم قلت عدم كون المنادى مضافا ولا مستغاثا ولا جملة شرط عدمية للترخيم وكونه علما شرطا آخر وليس يلزم ان يراعى احد شرطي الشئ في الشرط الآخر العدمي وهو ههنا فالمعقود ان لا يكون للمنادى مضافا شرط الترخيم وكونه علما شرطا آخر ولا يلزم ان يكون المنفى علما بل اعم فتدبر وتوجيه قول الشارح نظرا الى المعنى بقوله لان المنادى في يا غلام زيد الغلام المخصوص وهو المستفاد بدون زيد فلا اعتبار عليه واما الاعتراض عليه بانه اعتبر المعنى الاضافي ولم ينظر الى اشتراط العلمية في الترخيم فليس لوجه فتأمل من وجيه **قوله** نظرا الى اللفظ ان لم يكن علما فكون آخر الثاني ليس آخر اجزاء المنادى ظ وان كان علما فكونه ليس آخر اجزائه باعتبار جريان الاعراب على آخر الاول **قوله** كاسماء علم امرأة **قوله** من الوسامة اصله وسماء قلبت الواو المفتوحة همزة قلبا غير قياسي ورجح مذهب سيبويه بان التسمية في الصفات اكثر منها بالمجموع ورجح مذهب غيره بان قلب الواو المفتوحة لم يأت الا في احد واناة وايضا لم يثبت في الصفات اسماء بمعنى الجملة ولا وسماء حتى يكون اسماء علما منقولا منه **قال** حذفتا اى الحرفان الاخيران في كلا القسمين قيل لا يوخذ في الجزاء التقييد بالشرط لانه لغو فتفسيره ليس على ما ينبغي ثم تقييد الجزاء بالشرط انما يحصل بقوله في كلا القسمين يدل عليه الرجوع الى الوجدان ويدل على ذلك ايضا قول هذا القائل في بيان وجوب تقديم الفاعل على قول الشارح قدس سره اى تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور قيد في جميع هذه الصور لغو لا فائدة فيه في جزاء الشرط لان الشرط يغني عن اعتباره وكان الشارح لم يرد انه معتبر في نظم كلام المصنف بل اراد بذكره التنبيه على ان الجزاء جزاء لجميع الشروط السابقة وانت خبير بان هذا التنبيه مستغنى عنه لان ذكر الجزاء بعد شروط متعددة ظ بل صريح في انه يتعلق بالجميع ولا يبعد ان يقال ذكر قوله في كلا القسمين وقوله في جميع هذه الصور فيما سبق ليس لتقييد الجزاء بالشرط بل ذكر ليقترن المجمل بالمفصل ويقرب من ما ذا قيل وذكر **قوله** الاخيران لان الترخيم لا يكون الا في الآخر فكانه قال وان كان في آخره زيادتان يرخم بحذف الحرفين اى يحذف الحرفان الاخيران فقيد الاخير من داخل في الجواب ايضا ولهذا قال المصنف رح وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وليس باعادة للشرط حتى يلزم ان يكون التقييد في الجزاء لغوا كما قيل نحو ان جاء زيد اكرمته اى زيد الجائي ليس بوجيه وان كان من وجيه بل ليس له معنى **قوله** غير ذلك المذكور اشارة الى ان افراد اسم الاشارة مع ان المشار اليه متعدد وجميع مبني على تأويل المتعدد بالمذكور **قوله** اى فيحذف حرف واحد انما لم يقل فالمحذوف حرف واحد مع ان ما ذكر في المغني يرجحه وهو انه اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف واما الفعل فانه غير الفاعل لان قوله حذفتا وحذف مرجح لحذف الفعل والقاعدة المذكورة عند عدم المرجح مرح به صاحب المغني ايضا حيث قال بعد ما نقلنا عنه متصلا اللهم ان يعتضد الاول برواية اخرى الا ان المناسب لحذفتا وحذف ان يقدر فعل ماض فان قلت الفاء وآبٍ عن تقدير الماضي اذ الفاء الجزائية لا يدخل على الماضي قلت ليس عدم دخول الفاء على الاطلاق بل لا يدخل على الماضي الغير الصريح واما الماضي الصريح وهو المقرون بكلمة قد فالفاء يدخله لعدم تاثير حرف الشرط فيه فههنا يقدر الماضي المقرون بقد كما دخل في قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت لان قد مقدرة صرح به في المغني وقال القاضي في تفسير قوله تعالى فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا اى ان ضربت بها فقد انفجرت لانه جيء الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية فلا ترجيح مع المعارض لانا نقول مجيء الفاء في الفعلية انما لم يقل اذا كان الفعل ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء نحو ان خيرا فخير وان شرا فشر صرح به الشيخ الرضي في بحث خبر كان فلا معارض **قوله** وهو اى المنادى المرخم جعل الضمير راجعا الى المنادى

١٥٥

ولم يجعله راجعا الى المحذوف كما هو الظاهر ليوافق مقابله وهو قوله وقد يجعل اسما براسه **قال** في حكم الثابت قال الشيخ الرضي وكان القياس ان يجعل اسما براسه لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية في حكم الثابت وان المحذوف لعلة موجبة قياسية نسيا منسيا الا ان الترخيم لما كان لعلة قياسية مطردة قريبة من الايجاب جعلت كالعلة الموجبة فصار الحذف للترخيم كالواجب **قوله** فلا جرم اي لا محالة اي لا حول من القلب بل يقلب وجوبا **قوله** قلبت ياء اذ لم يوجد في آخر الاسم المعرب واو قبلها ضمة والمنادى في حكم المعرب لعروض بنائه **قوله** ممتازا به عن المنادى اشارة الى ان الباء داخل على المقصور بتضمين معنى التميز والافراد والاصل في الاختصاص وان كان هو ادخال الباء على المقصور عليه الا ان الغالب الشائع في الاستعمال هو ادخال الباء على المقصور بتضمين التخصيص معنى التميز والافراد كما اشار اليه الشارح او جعله مجازا عن التميز مشهورا في العرف حتى صار كانه حقيقة فيه واليه اشار العلامة الثاني المحقق التفتازاني في اول بحث القياس من التلويح ان لا يكون الاصل فيه مخصوصا بالحكمة بنص آخر اي لا يكون المقيس عليه منفردا بالحكمة بسبب نص آخر دال على الاختصاص به تخص زيد بالذكر اذا ذكر هو دون غيره وفي عبارة الفقهاء خص النبي صلعم بكذا وكذا وفي الكشاف اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك واما استعمال الباء في المقصور عليه فقليل كما في قولهم ما زيد الا قائم اي تخصيص زيد بالقيام الا انه مما يتبادر اليه الوهم كثيرا وفي شرح المفتاح ادخال الباء في المقصور عليه على ما هو الاصل العرفي العام اعني الاستعمال الشائع العرفي بمعنى تخصيص الموصوف بوصف بجعله منفردا به غير مشارك لموصوف آخر في موصوفيته فيكون الباء في المقصور انتهى ومنه يعلم ان العلامة انما حكم بكون الباء داخلا على المقصور باعتبار جعل المخصوص مجازا عن التميز والافراد او تضمينا التميز لا بدونه فما ذكره الشارح ماخوذ من العلامة قدس سره لا رد عليه كيف وما ذكره الشارح بعينه ما ذكره العلامة وقال العلامة الشريف قدس سره في شرح المفتاح الاصل في لفظ التخصيص والاختصاص والخصوص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني ماله الخاصة فيقال مثلا خص المال بزيد اي المال له دون غيره الا ان المتعارف في الاستعمال ادخال الباء على المقصور اعني الخاصة كقولك خص زيد بالمال بناء على تضمين معنى التميز والافراد وذلك لان تخصيص شيء باخر في قوة تميز الآخر به فكانك قلت ميز زيد بالمال عن غيره ومن هذا الاستعمال خصصت فلانا بالذكر ونخصك بالعبادة واختص الله برحمته من يشاء وقال الشريف قدس سره في حواشي المطول ان قول العلامة على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره الى آخره حاصله راجع الى ملاحظة معنى التميز والافراد فما قيل يعني ان تعلق قوله بها بالاختصاص لتضمين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء التي صلة الاختصاص لا يدخل الا على المقصور عليه فغير وجه وعلى العلامة التفتازاني حيث قال العرف دخول الباء في الاختصاص على المقصور ووجه الرد ان الباء الداخل على المقصور ليس صلة الاختصاص والعرف في صلة دخوله على المقصور عليه ليس على ما ينبغي ثم ان الشارح قدس سره جعل المضمن اصلا والمضمن قيدا وقد يعكس فيجعل المضمن اصلا والمضمن فيه قيدا ولقد ميز المندوب عن المنادى مختصا به او هو الاكثر والاقيس هكذا قال الشريف قدس سره **قوله** الذي اشتهر المندوب به قال الشيخ الرضي يعني بالمعروف المشهور علما كان اولا فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غير من المعارف وان لم يكن علما وكان التفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته نحو يا ضارب زيداه اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضربه التفجع عليه بسبب ضربه وضابطة المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة **قوله** ليس كاتصال المضاف المضاف اليه ولذا جاز الفصل بالاجنبي بين الصفة والموصوف نحو قوله تعم وانه لقسم لو تعلمون عظيم في الله شك فاطر السموات بخلاف



المضاف والمضاف اليه فانه لايجوز الفصل بينهما بالاجنبي وقيل لايجوز الفصل بينهما الا الظرف ضرورة وفيه انه لااعتبار لهذه
القاعدة في قرأة ابن عامر في قوله تعالى وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم بنصب اولادهم وجر شركائهم وهي من السبع المتواترة الثابتة
بالتواتر من النبي صلعم وهي صريح في جواز الفصل بينهما بمفعول المضاف وايضا القرأة تدل على ثبوت ذلك الفصل في كلام العرب
اذ القرآن وارد على اسلوب كلام العرب فلو لم يثبت في كلام العرب ذلك الفصل لما ورد القرآن بذلك فثبت ان ذلك
القاعدة تخالف ما ثبت في كلام العرب وايضا تلك القاعدة ليس متفق عليها جميع النحاة فكيف ينسب بواسطة تلك القاعدة المختلف
فيها القرأة المتواترة الى الشذوذ فما قيل ان قرأة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم واردة على الشذوذ ليس بصواب في شرح
الالفية زعم كثير من النحويين انه لايفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الشعر والحق ان مسائل الفصل سبع منها ثلث جائزة
في السعة احدها ان يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعول واما ظرف الثانية ان يكون المضاف
وصفا والمضاف اليه مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثاني كقرأة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله او ظرف كقوله عليه الصلوة
هل انتم تاركوا لي صاحبي الثالثة ان يكون الفاصل قسما كقولك هذا غلام والله زيد والاربع الباقية تختص بالشعر احدها الفصل بالاجنبي
ويعني به معمول غير المضاف فاعلا كان او مفعولا او ظرفا الثانية الفصل بفاعل المضاف الثالثة الفصل بنعت المضاف الرابعة
الفصل بالنداء قال ابن مالك في التسهيل وان كان المضاف مصدرا جاز ان يضاف نظما ونثرا الى فاعله مفصولا بمفعوله **قوله**
لقيام قرينة دالة على كلمة يا المحذوفة وتعيينها **قوله** سواء تعرف بالنداء نحو يا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا وسواء كان مفردا او
مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلثة واحدا بعينه اولا **قوله** لان نداء
لم يكثر كثرة نداء العلم الخ ان وجه الحذف منحصر فيه يكون عدم الحذف في المعارف التي يجوز الحذف فيها والا لا يلزم عدم الحذف
في اسم الجنس لان انتفاء مقتضى مخصوص لا يستلزم انتفاء جميع المقتضيات ويمكن الجواب على اختيار الشق الثاني فتامل
قوله لم يسبق الذهن الى انه منادى ان اراد ذلك بلا قرينة فالملازمة مسلمة لكن الكلام ليس فيه اذ الكلام مع القرينة وان اراد
مع القرينة الدالة على تعيين المحذوف فالملازمة ممنوعة كيف والقرينة دالة على حذف يا وتعيينها فكيف لا يسبق الذهن الى كونه منادى
الا ان يقال يمكن ان لا يطلع على القرينة للغفلة او لخفائها **قوله** لانه كاسم الجنس في الابهام الاولى ان يقول في ان نداءه لم يكثر
الى آخر ما ذكره اذ لم يعلل عدم الحذف في اسم الجنس بالابهام الا ان يراد بقوله في الابهام في انه يقع الابهام بعد الحذف في
كونه منادى قال الشيخ الرضي انما لم يحذف من اسم الجنس لانه حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما يعرف بها حتى
لا يظن بقاءه على التنكير وانما لم يحذف من اسم الاشارة مع ان يا فيه ليس حرف تعريف لتعرفه قبل النداء ولانه في الاصل
موضوع لما يشار اليه للمخاطب وبين كونه مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج من ذلك الاصل وجعل مخاطبا
احتيج الى علامة ظاهرة يدل على تغييره وجعله مخاطبا **قوله** من المعارف التي يجوز فيها حذف الحرف حال من العلم وما عطف عليه
قوله العلم فاعل يبقى **قوله** ولفظ اي عطف على العلم **قوله** والمضاف الى اي معرفة معطوف على لفظ اي **قوله** امرأة امرأة العجير
وكان عجير كان مبغوضا للنساء فقال رجل مغرك بالتشديد اي مبغض النساء وقيل انه سألها عن سبب تغير عينه فقالت انك ثقيل العهد خفيف العهد
سريع الارادة بطئ الافاقة **قوله** على نائم هو سليك بن سلكة فخنقه وقال افتدى مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر اي انت آمن



من ان اعنتاك فقيم استعجلك في الامر ثم فضغطه سليك فضغوطا قال سسليك امر فلا وانت الاعلى **قوله** سقط نونه بالنصب وهو اما
متعلق بقوله تعالى فهم لا يهتدون وهو انظ ولا زائدة اى فهم لا يهتدون لان يسجدوا او بدل من السبيل اى تصدهم من السجود او بدل من اعمالهم
ولا غير زائدة اى قرين لهم الشيطان ان لا يسجدوا **قوله** اى مفعول اى موضع مفعول اذ قوله ما اسم جنس لقوله الثالث والمراد به الموضع
قوله واضافتها الى التفسير بيانية فيه انه سيجئ في بحث الاضافة تصريح الشارح بان الاضافة البيانية انما يكون اذا كان المضاف اليه بعد كونه
مع جماعة اصلا للمضاف وههنا ليس كذلك **قوله** احترز عن الجمع للفوت وصف التفسير عن الضمير وان لم يلزم العبث في بعض المواضع فلا يتحقق مثل
جاء رجل اى زيد وهند بهند فع ما قيل الاولى احترازا عن صيرورة التفسير عبثا اللانية تمتنع بمثل جاء رجل اى زيد وبعد فيه نظر
لان العبث انما يلزم في زيدا ضربته وزيدا مررت به واما في زيدا ضربت غلامه فلو قيل اهنت زيدا ضربت غلامه لم يلزم اللغو وكذا
لو قيل لابست زيدا ضربته عليه فلا بد في اتمام وجه وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب **قوله** كل اسم اى مفعول به
او قال كلمة كل في التعريف لا يناسب الا انه ادخله ليشير بان المراد صريحا وكذا قوله اى مفعول به قيد بقوله به لان كون هذا الموضع
الثامن من المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها يقتضي تخصيص المفعول به على ما هو الظاهر المتبادر ومن المحل
في امثال هذا المقام انه عينه لانه اعم منه فالحمل على عموم المفعول في قوله الثالث حمل على خلاف الظاهر وحمل على ما لا يسبق الذهن
اليه اصلا **قال** او شبهه وهو اسم الفاعل والمفعول لا المصدر لان المفعول به لا يتقدم عليه لانه عند العمل ما ول بان مع الفعل
وان موصول حرفي لا يتقدم عليه ما في حيزه فلا يكون مفسرا لان المفسر لا بد ان يصدق عليه لو لا عمله في الضمير لنصب المتقدم
ولا الصفة المشبهة لانها تكون لازمة ولا اسم التفضيل لانه لا ينصب المفعول به البتة كذا في المفتاح ثم انه لا بد لشبه الفعل مما يعتمد
عليه ما قبل الاسم المحدود ونحو زيد هند ضاربها او بعده نحو زيدا انت محبوس عليه **قال** مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من اللفظ او
وقيل او لكل من الامرين على سبيل التنازع يعني او صفة لكل من الفعل وشبهه على طريق التنازع فكما ان التنازع يقتضي جعل المذكور
معمولا لاحدهما والاضمار او الحذف في الآخر كذلك ههنا يجعل قوله مشتغل صفة لقوله شبهه ويقدر بقوله فعل آخر مثله او يجعل المذكور
صفة لقوله فعل ويقدر بقوله او شبهه صفة اخرى على ما هو طريقة البصري والكوفي وليس فيه ايجاب للمتابعة خلاف مذهبه
كما هو مذهب الكوفي وبه ظهران ما قيل وجعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة المصنف خلاف مذهبه ليس
على ما ينبغي **قوله** ذلك الفعل او شبهه يحتمل ان يكون اشارة الى ان فاعله احد الامرين والى ان فاعله كل من الامرين
قال عنه متعلق بقوله مشتغل على تضمين معنى الاعراض او الفراغ يؤيده قول الشارح قدس سره فارغا عن العمل فيه وقيل او لان
الاشتغال بمعنى الاعراض انتهى وقول الشارح قدس سره فارغا عن العمل بيان لحاصل المعنى لا اشارة الى التضمين والباء
في بضميره سببية والمعنى معرضا عن العمل في ذلك الاسم بسبب العمل في ضميره كما قيل ويصح جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق الجار
الثاني به ليس على ما ينبغي **قال** او متعلقه والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه
ومنه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا لعامل ذلك الضمير او
موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه او ما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت
عمروا ورجلا يضربه وزيد لقيت عمروا والذي يضربه وضابطة التعلق ان يكون الضمير من تتمة المنصوب بالمفسر وليس الشرط

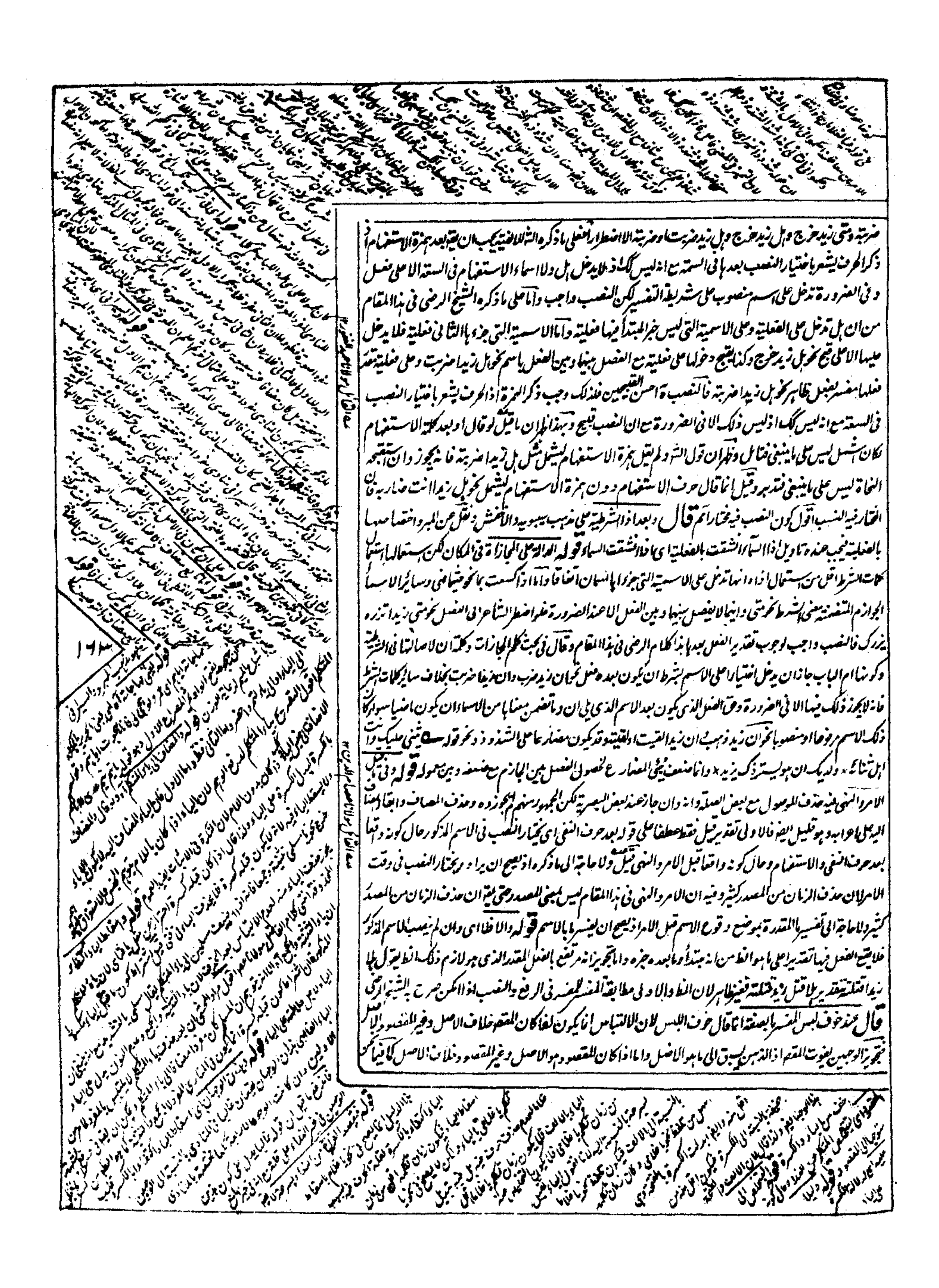
عبد الغفور ۱۲

ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيد ضربته او مررت به بل الشرط انتصابه وانتصاب متعلقه لفظا او محلا الا ترى انك تقول هذا ضربت من تملكه ومررت بمن تملكه والضمير مرفوع قوله بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر فيه احتراز عما اذا توسطت بين الاسم والفعل ماله الصدر كان المكسورة وليت وكم وحرف الاستفهام نحو زيد انك ضربته وعمرو ليتك ضربته ونحو زيد كم ضربته ضربته وزيد هل ضربته او ان المفتوحة لكونه حرفا مصدريا لا يعمل ما بعده فيما قبله او فيهما ليس بمجرد الاشتغال بالضمير بالفاعل عن العمل بل توسط ماله الصدر اذ لو عمل ما بعده فيما قبله لبطل صدارته او توسط الحرف المصدري قوله بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال لنصبه اذ المانع عن عمل النصب انما هو الاشتغال لا لشئ آخر فاذا ارتفع ذلك الاشتغال الذي ليس مانعا عن العمل سواه وجب عمل النصب وعمل العامل المقدر بسبب عن الاشتغال فاذا رفع الاشتغال ارتفع اعتبار عمل العامل المقدر فما قيل قوله بمجرد رفع الاشتغال فيه نظر لان ذلك لا يصدق على زيدا ضربته مثلا لان عمل العامل المقدر في زيد مانع ايضا عن عمل ضربت المذكور على تقدير رفع الاشتغال بالضمير ليس بشئ قال او مناسبه قال الشيخ الرضي ليس قوله او مناسبه في اكثر النسخ والغاء انه ملحق ولم يكن في الاصل اذ المص لم يتعرض لما في الشرح والحق انه لابد منها والا خرج نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لابد من مناسب حتى ينصب زيد الا ان التسليط يعتبر فيه صحة المعنى ولو سلطت ضربت على زيد في هذه المواضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيد انفسه بل قصدت الى انك ضربت غلامه هذا كلامه فان قلت لا حاجة اليه لان التسليط اعم من ان يكون بعينه او بلازمه قلت المتبادر منه ان يكون التسليط بعين الفعل وحمل الالفاظ على المتبادر واجب سيما في التعريف فيكون حملا عليه واجبا بالطريق الاولى فاذن لابد من ذكره فان قلت ذكر قوله او مناسبه لئلا يخرج المثال عن التعريف بقوله لو سلط عليه انما يتصور لو لم يخرج بقوله مشتغل عنه بضميره مع انه ليس كذلك اذ معناه ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فاو فاعن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر وبه يخرج نحو زيدا ضربت غلامه اذ اعراض ضربت عن العمل في زيد ليس بمجرد الاشتغال في المتعلق بل بسبب اباء المعنى ايضا قلت المراد انه لا يكون هناك مانع لفظي فلا يخرج عنه نحو زيدا ضربت غلامه ويدخل فيه ايضا كل شئ فعلوه في الزبر لعدم الصحة على تقدير التسليط في كل شئ فعلوه في الزبر وبالجملة ان معنى قوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه ان الفعل انما لم يعمل في الاسم المتقدم بسبب الاشتغال بالضمير او المتعلق ولو لم يشتغل لعمل فيه فالمانع هو الاشتغال لا سبب آخر ثم المراد بالسبب المنفي هو اللفظي لا ما هو اعم من اللفظي والمعنوي والا لخرج نحو زيدا ضربت غلامه وعمرا ضربت عدوه وحاصله ان المانع السبب المعنوي ايضا لا الاشتغال بالمتعلق فقط عن الباب مع انهم عدوه منه فالمراد ان لا يكون فيه مانع لفظي دخل المثالان ودخل ايضا كل شئ فعلوه في الزبر ولما قيد بقوله لو سلط عليه سلط عليه مع المعنى خرج كل شئ فعلوه وبقي داخلا المثالان ونحوهما مما يصح فيه المعنى بتقدير المناسب والدليل على ان الصحة معتبر في التسليط قوله او مناسبه والا لم يحتج اليه فقول الشيخ قدس سره لو سلط بمجرد رفع الاشتغال هو او مناسبه لا يتوجه عليه شئ اذ المانع من تقدير المناسب في زيدا ضربت غلامه هو الاشتغال لا غير وبهذا ظهر ان ما قيل قوله لا بسبب آخر زيد وعليه انه يلزم استدراك قوله لو سلط عليه الا انه اورده لزيادة التوضيح وكمال الكشف ليس على ما ينبغي قوله اي ما يناسبه اي فعل يناسب الفعل المذكور بالترادف اي بسبب كونه

مراد فا للفعل المذكور نحو زيدا مررت به الناصب لزيد هو جاوزت فى جاوزت مرادف لمرفى مررت به اذ الفعل يراد منه
صيغة الفعل بدون الفاعل بقرينة الترادف وان كان كثيرا ما يقال للفعل مع ضميره المتصل به فعل كما صرح به العلامة التفتازانى
فى بحث الاسانيد الثلثة من المطول فلا مسامحة فى قول الشارح قدس سره اى ما يناسبه بالترادف كما قيل فيه مسامحة لان الترادف
انما يكون فى المفردات نعم يلزم المسامحة ظاهرا فى قول الشارح قدس سره فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وانما قيل
فان جاوزت مناسب لمررت بعد تعديته بالباء ومرادف لما المجموع مررت بالباء وما جر به لان مررت وحده بمعنى جاوزت
الا انه بواسطة الباء فلا يرد ما قيل ان فيه مسامحة وان الترادف فى المفردات فليس بموجه وان كان من وجيه فتامل **قال**
اما اللزوم اى فعل يناسب الفعل المذكور بسبب كونه لازما للفعل المذكور كاهنت فى زيدا ضربت غلامه فان اهانة زيد لازم
لاضرب باعتبار وقوعه على غلام زيد فان ضرب الغلام يستلزم اهانة المولى بخلاف زيدا ضربت عدوه فانه يستلزم اكرامه
فيقدر فيه اكرمت **قوله** خرج نحو زيد ضربته فيه ان هذا اخراج المخرج لان الشارح فسر كلمة ما بالمفعول فيصير معنى قوله كل اسم
كل مفعول الا ان يقال انه لم يخرج من ظاهر التعريف وكذا الحال فى قوله خرج خبر كان **قوله** ولا يتصور الا تقدير تسليط آه
اى بلا ارتكاب تقديرا ويجوز فلا يرد ما قيل ان الرضى جوز تقديم الفعل المذكور بعينه فى نحو زيدا ضربت غلامه اى ضربت زيدا
اى غلام زيد بحذف المضاف من المنصوب وهو المتعلق الذى اشتغل الفعل المذكور به او بجعل ضرب الغلام كانه ضرب زيد
تجوزا **قوله** والاحسن فى ترتيبها ح تاخير ليكون امثلة الاشتغال بالضمير مذكورة معا من غير فصل بينهما بمثال الاشتغال
بالمتعلق ويمكن ان يقال فيما ذكره المص اشارة الى ان نحو زيدا ضربت غلامه تقدم على نحو زيدا حبست عليه لان فيه تقدير المناسب
باللزوم متعين بخلاف زيدا ضربت غلامه فان فيه جواز التقدير للفعل المذكور بعينه ايضا كما عرفت والاصل ان يقدر الفعل
المذكور بعينه ثم تقدير الفعل المناسب بالترادف ثم تقدير الفعل المناسب باللزوم **قوله** فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف
لجاوزت وفيه ان معنى مررت بعد التعدية على ما كان عليه قبلها من اللزوم اذ الباء لم يغير معناه ولم يجعله متعديا مقابلا للازم
بل هو لازم وان صار متعديا بمعنى انه تعلق الجار والمجرور به تعلقا غير تعلق الموقوع الى ما اشار اليه قول الشارح قدس سره فى اول
بحث المفعول به انهم يقولون فى ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون فى مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به
وصرح العلامة التفتازانى فى شرح الزنجانى بانه لا بد فى المتعدى الذى بحث عنه ويجعل مقابلا للازم من تغير الحرف معناه كما فى
ذهبت بزيد بخلاف مررت به نعم يصح ان يقال فى كل جار ومجرور ان الفعل متعد اليه كما يقال متعدى الى الظرف وغيره لكن لا باعتبار التعدية
الذى نحن فيه ولا يغير شئ من حروف الجر معنى الفعل الا الباء فى بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف مررت به وقال صاحب اللباب
والباء للالصاق نحو مررت بزيد وللتعدية وقال شارحه انما عدكونها للتعدية قسما مفردا مع ان جميع حروف الجر موضوعة لافضاء
الفعل وتعديته الى الاسم ومع ان الباء فى الاقسام الباقية للتعدية ايضا لان معنى التعدية المطلقة ان يغير الحرف المتعدى
معنى الفعل كالهمزة وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر ومختص بهذا القسم من اقسام معانيها نحو ذهبت بزيد اى اذهبته
فكيف يجعل اللازم مرادفا للمتعدى وكيف يقال انه صار مرادفا بسبب التعدية وتعديته لا يخرجه عن اللزوم ولو كان يجرد تعلق
الجار والمجرور بالفعل يجعله متعديا مقابلا للازم للزم ان يكون قمت على زيد مرادف لاقمت زيدا واللازم باطل فالملزوم مثله

وبالجزء الفعل: تماد مفهوم الفعلين مع كون احدهما لازما والآخر متعديا شكل تامل **قوله** فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته
افعلان لبقة فان الاصل فيه ضربت زيدا اذ المفسر انما اتى به بعد الحذف لرفع الابهام الناشئ من الحذف لانه كان مذكورا
مع المفسر ثم حذف اذ لا فائدة في ذكره معه **قوله** في مظان الاضمار على شريطة التفسير قال الله قدس سره في الحاشية
اي في مواقع يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع المقصود من هذا التفسير انه دفع
ما قيل انه اذا وجب الرفع في موضع كيف يكون ذلك الموضع من مظان الاضمار على شريطة التفسير **قوله** يصح رفعه بالابتداء اعترض عليه بان التجرد عن
العوامل اللفظية يوجب رفعه فكيف يصح قوله يصح وفيه ان التجرد مع احتمال عدم التجرد مصحح لا موجب ولهذا لم يجعل من قبيل وجوب الرفع **قوله** عند عدم قرينة
خلاصة المقام ومن العبارة ان الرفع مختار عند انتفاء ذات قرينة النصب الا انه لا يرا د انتفاء ذات القرينة المصححة والا لم يكن الرفع
مختارا بل واجبا وايضا لا يتصور انتفاء ذات المصحح في صورة اختيار الرفع فيراد ان الرفع مختار عندهم عند انتفاء ذات القرينة
المرجحة للنصب او المراد ان الرفع مختار بمجرد حصول انتفاء القرينة المرجحة للنصب بدون ان يحصل قرينة مرجحة للرفع بقرينة
قوله او عند وجود اقوى وقوله ويستوي الامران وفي صورة استواء الرفع والنصب ليست ذات القرينة المرجحة للنصب
منتفية بل القرينة المرجحة موجودة والمنتفي وصف الترجيح لوجود المعارض المساوي وايضا ليس في صورة الاستواء مجرد
انتفاء قرينة النصب بل تعارض القرينتين المرجحتين او المراد بالقرينة المرجحة ما ليس بمصحح فيتناول قرينة توجب النصب
بوجب مساواته للرفع وقرينة توجب اختياره وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل وهذا يشكل فيما اذا كان النصب مساويا للرفع
فانه لم يوجد فيه قرينة ترجح النصب مع انه لا يختار فيه الرفع ليس بموجه وانما كان من وجهين اما على الاول فلانه ان
ارادوا ان ذات القرينة المرجحة غير موجودة فهو ممنوع كيف والمنتفي وصف الترجيح لوجود المعارض وان ارادوا ان وصف الترجيح غير
موجود فهو مسلم لكن ليس الكلام فيه بل الكلام في ذات القرينة اي موجودة واما على الثاني فلانه لا يصدق فيها ان فيه مجرد
انتفاء القرينة المرجحة للنصب بل فيه وجود القرينتين المساويتين واما على الثالث فلان المراد انتفاء القرائن الكائنة سوى
المصحح وفي صورة الاستواء ليس كذلك **قوله** اي قرينة ترجح قد عرفت وجه التقييد قيل لو جعل ضمير قوله عند عدم قرينة خلافه
راجعا الى اختيار الرفع لم يحتج الى هذا التقييد وعدم وجه التقييد على هذا التقدير ظاهر وهو عدم لزوم انتفاء ما ليس بمقصود وانتفائه
وهو القرينة المصححة اذ المعنى ح يختار الرفع عند عدم قرينة اختيار النصب الآتي ويرد عليه ان قرينة اختيار النصب يقابل قرينة توجب النصب
او توجب مساواته للرفع فيصدق عليهما انه ليس فيهما قرينة اختيار النصب الا ان يقال اختيار الرفع لما لم يجامع قرينة اختيار النصب
لان لا يجامع قرينة الوجوب والمساواة بالطريق الاولى تم انتفاء قرينة اختيار النصب اما ان لا يوجد اصلا كما في زيد ضربته
واما ان يوجد لكن لا يصلح مرجحا لقوة قرينة اختيار الرفع وللتنبيه على هذا قال او عند وجود اقوى وبهذا اندفع ما قيل انه يلزم ح
استدراك قوله او عند وجود اقوى واما الاعتراض عليه بانه لا يوجد قرينة اختيار النصب في وجوب الرفع ففي غاية الفساد
اذ لا بد في اختيار الرفع من امرين احدهما ان يكون القرينة المصححة موجودة والثاني انتفاء قرينة اختيار النصب والثاني وان
صدق في وجوب الرفع لكن الاول ليس بمتحقق فيه **قوله** للسلامة عن الحذف الذي هو خلاف الاصل اعترض بانه وان
سلم من الحذف الا انه يستلزم خلاف اصل آخر وهو كون الجملة جزاء وهو خلاف الاصل فلا ترجيح مع المعارض ورد بانا لا نسلم

انه خلاف الاصل اشارالى هذا المنع الشيخ الرضى عند قوله وما وقع ظرفا وقال فى موضع آخر بل لو ادعى ان الاصل فيه الجملة لم يبعد لان الاخبار بالجمل اكثر **قوله** وهو لا يجوز الا بتاويل بخلاف الحذف والتقدير فانه كثير الوقوع فى كلامهم **قوله** المفاجات فى المغنى يجوز النصب على الاشتغال فى نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وهو الظاهر لان اذا المفاجية لا يليها الا الجمل الاسمية وقال ابو الحسن وتبعه ابن عصفور يجوز فى فاذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجهه عندى ان التزام الاسمية مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلك اذ لا تقترن الشرطية بها انتهى كلامه وقال الشيخ الرضى واما اذا المفاجاة فهى فى موضع الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا يقع فى صدر الكلام من دون ان يتقدمها شئ كما يقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا جامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهى غالبة على العاطف بمعنى ان الرفع اذن اولى من النصب نحو قام زيد واذا بكر يلزمه عمرو وفيما قالوا نظر وذلك انهم اتفقوا على انها لا يجئ بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع مع مجيئها بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا اخالفنا اصلها فى هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم وفى غير هذا الموضع يجب رفعها نحو زيد فى الدار واذا عمرو ضربته واما مع عدم السماع فالاصل منعه بناء على الاجماع المذكور هذا كلامه وهو مشعر بعدم سماع نصب ما بعدها على شريطة التفسير على ما هو مقتضى كلمة لو وقوله واما مع عدم السماع آه فما قيل على قول الشارح قدس سره فالمراد بلزوم الاسمية اه المراد لزوم الاسمية فى غير هذا الموضع لورود النصب ه غير مسموع من غير شاهد من السماع واختلاف الواقع بين سيبويه والكسائى فى فاذا هو سهى لا يدل على ورود النصب بعدها على شريطة التفسير ومقصد الرضى ه هو هذا النصب لا النصب مطلقا على ان النصب المنقول فى فاذا هو هى قليل خارج عن القياس كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل صرح به صاحب المغنى **قوله** ولا يقدر معمولها اى لا يجب تقدير معمولها على سبيل الاضمار على شريطة التفسير فلا ينافى ما يجئ انه يجوز حذف فعل لا اذا قامت عليه قرينة **قوله** وانما قال حرف الاستفهام اى ولم يقل بعد كلمة الاستفهام ليكون اشمل اوبعد اسم الاستفهام والوجه هو الاول وعلى التقديرين قوله لانه يختار الرفع فى اسم الاستفهام لا يدل على المذكور بل لا مساس له بذلك اذ الكلام فى وقوع الاسم المنصوب على شريطة التفسير بعد كلمة الاستفهام اوبعد اسم الاستفهام لا فى وقوع اسم الاستفهام ذلك الاسم واما ما قيل يعنى لم يقل وفى الاستفهام لانه يختار الرفع آه لانه لم يقل بعد الاستفهام فترك لما هو المتبادر والمعلوم من المقام واختيار لما هو مخالف لاسلوب الكلام بل اختيار لما هو غير معلوم اصلا من المقام فباطل والوجه فى ذلك ان النصب واجب بعد كلمة الاستفهام غير الهمزة الا انه لم يعد من مواضع وجوب النصب لان الاسم المذكور لا يقع بعد غير الهمزة من كلمات الاستفهام فى السعة بل فى الضرورة فى شرح الالفية يجب النصب اذا وقع الاسم بعد ما يختص الفعل كادوات التحضيض وادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا ضربته ومتى عمرا لقيته وادوات الشرط نحو حيثما زيدا لقيته فاكرمه الا ان هذين النوعين لا يقع الاشتغال بعدهما الا فى الشعر واما فى الكلام فلا يليهما الا صريح الفعل الا اذا كانت اداة الشرط اذا مطلقا او ان والفعل ماض فيقع فى الكلام نحو اذا زيدا لقيته او تلقاه فاكرمه ويجوز فى ان زيدا لقيته فاكرمه ويمتنع فى الكلام ان زيدا تلقه فاكرمه ويجوز فى الشعر انتهى وقال الشيخ الرضى فى بحث كلم المجازاة ان الهمزة الاستفهامية لاصالتها فى الاستفهام كما يدخل على الفعل يدخل على الاسم ولم يجز ذلك فى سائر كلمات الاستفهام فلا يقال متى زيدا تلقى او تلقاه ومن زيدا



ضربته ومتى زيد خرج وهل زيد خرج وهل زيد ضربت او ضربته الا اضطرارا فعلى ما ذكره الشارح لا فائدة يجب ان يقع بعد همزة الاستفهام اذ

ذكر الحرف يشعر باختيار النصب بعدها في السعة مع انه ليس كذلك فلا يدخل هل ولا اسماء الاستفهام في السعة الا على فعل

وفي الضرورة تدخل على اسم منصوب على شريطة التفسير لكن النصب واجب واما على ما ذكره الشيخ الرضي في هذا المقام

من ان هل تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها فعلية واما الاسمية التي جزءها الثاني فعلية فلا يدخل

عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية تقدم

فعلها مفسر بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته فالنصب احسن القبيحين فلذلك وجب ذكر الهمزة اذ الحرف يشعر باختيار النصب

في السعة مع انه ليس كذلك اذ ليس ذلك الا في الضرورة مع ان النصب قبيح وبهذا ظهر ان ما قيل لو قال او بعد كلمة الاستفهام

لكان اشمل ليس على ما ينبغي فتامل وظهر ان قول الشارح ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه

النحاة ليس على ما ينبغي فتدبر وقيل انما قال حرف الاستفهام دون همزة الاستفهام ليشمل نحو هل زيدا انت ضاربه فان

المختار فيه النصب اقول كون النصب فيه مختارا ثم **قال** وبعد اذا الشرطية على مذهب سيبويه والاخفش ونقل عن المبرد اختصاصها

بالفعلية فيجب عنده تاويل اذا السماء انشقت بالفعلية اي اذا انشقت السماء **قوله** الدالة على المجازاة في المكان لكن استعمالها استعمال

كلمات الشرط اقل من استعمال اذا وانها تدخل على الاسمية التي جزءاها اسمان اتفاقا واما اذا كسعت بما نحو حيثما ومتى وسائر الاسماء

الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى واينما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا تزره

يزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها هذا كلام الرضي في هذا المقام وقال في بحث كلم المجازات وكلمة ان لاصالتها في الشرطية

وكونها ام الباب جاز ان يدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيد ضرب وان زيدا ضربت بخلاف سائر كلمات الشرط

فانه لا يجوز ذلك فيها الا في الضرورة وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما تضمن معناها من الاسماء ان يكون ماضيا سواء كان

ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيد ذهب ان زيدا لقيت القيته وقد يكون مضارعا على الشذوذ نحو قوله يثني عليك وانت

اهل ثنائه * ولديك ان هو يستزدك مزيد * وانما ضعف مجيء المضارع لحصول الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله **قوله** وفي جملة

الامر والنهي فيه حذف الموصول مع بعض الصلة وانه وان جاز عند بعض البصرية لكن الجمهور منهم لم يجوزوه وحذف المضاف وابقاء المضاف

اليه على اعرابه وهو قليل ايضا فالاولى تقدير قبل فقط عطفا على قوله بعد حرف النفي اي يختار النصب في الاسم المذكور حال كونه واقعا

بعد حرف النفي والاستفهام وحال كونه واقعا قبل الامر والنهي قيل ولا حاجة الى ما ذكره اذ يصح ان يراد ويختار النصب في وقت

الامر لان حذف الزمان من المصدر كثير وفيه ان الامر والنهي في هذا المقام ليس بمعنى المصدر حتى يقال ان حذف الزمان من المصدر

كثير ولا حاجة الى تفسيرها المقدرة بموضع وقوع الاسم قبل الامر اذ يصح ان يفسر بالاسم **قوله** والا فلا اي وان لم ينصب الاسم المذكور

فلا يقع الفعل فيها تقديرا على ما هو الظاهر من انه مبتدأ وما بعده خبره واما تجويز انه مرتفع بالفعل المقدر الذي هو لازم ذلك انطلق نحو اما

زيدا فقتلته بتقدير لا قتل زيد قتلته فغير ظاهر لان الظاهر والاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب وان امكن صرح به الشيخ الرضي

قال عند خوف لبس المفسر بالصفة انما قال خوف اللبس لان الالتباس انما يكون لو كان المقصود خلاف الاصل وغير المقصود ولا

تجويز الوجهين بفوت المقصود اذ الذهن يسبق الى ما هو الاصل واما اذا كان المقصود هو الاصل وغير المقصود خلاف الاصل كما فيما نحن



فيه فيتوهم اللبس اذ المفهم يسبق بالى ما هو الاصل في اللفظ اذا دار بين كونه جزاء ونعتا فالحمل على الجزاء اولى لما فيه من الفائدة التامة فتجويز الوجهين ة
لا يفوت المقصود ولذا كان النصب مختارا لا واجبا لان التحرز عن توهم اللبس ليس بواجب لعدم ضرره بخلاف التحرز عن اللبس فانه واجب
لضرره لاشتباه المقصود بغيره اشتباها قويا وجواز الوجهين انما يكون اذا كان الوجهان مستويين لا ترجيح لاحدهما على الآخر وبهذا ظهر ان
ما قيل ان الالتباس انما يكون عند تساوي الاحتمالات ورفعه واجب وخوف اللبس عند رجحان البعض ورفعه مختار ليس على ما ينبغي
لانه عند تساوي الاحتمالات انما يكون جواز الوجهين بلا التباس على ما عرفت وايضا يلزم منه ان لا يكون نحو اقائم زيد من قبيل جواز الوجهين
لتساوي الاحتمالين فيه بل من قبيل الالتباس واللازم باطل فالملزوم مثله مع ان هذا القائل قد قرر صورة جواز الوجهين والالتباس
على نحو ما ذكرنا وايضا قوله وخوف اللبس عند رجحان البعض على الاطلاق ليس على ما ينبغي بل يجب ان يقيد بما اذا كان الراجح هو المتوهم
لا الذي حمل فيه صورة الالتباس ثم القاعدة المذكورة وهي ان اللفظ اذا دار المفهم منها انه اذا ترك اسم مرفوع وذكر بعده شيء
يحتمل الخبرية والوصفية فالحمل على الجزاء اولى اذ يصير الكلام تاما لا يحتاج الى شيء آخر بخلاف ما اذا حمل على الصفة فان الكلام ح غير تام
اذ المبتدأ لا يتم بدون الخبر فيحتاج الى تقدير الخبر فالحمل على وجه لا يحتاج فيه الى الجزاء اولى من الحمل على وجه يحتاج فيه الى الجزاء وعلى هذا الا
انه ما قيل يرد عليه انه يرجح كونه صفة رجحان كون قوله بقدر خبرا على كونه متعلقا بخلقناه لانه يفيد فائدة تامة على انه كلام يزداد
قيد المسند اليه يكون الحكم عليه اتم فانه ينبغي ان يذكر اللبس في مواقع وجوب النصب اما عدم وروده والاول فظ لان كل شيء اذا جعل
مبتدأ وخلقناه خبره يصير الكلام تاما وح لا معنى للرجحان كون قوله بقدر خبرا على كونه متعلقا بخلقناه حتى ترجح الصفتية وقوله لانه
يفيد فائدة تامة قد عرفت ان معناه ان الحمل على وجه يصير الكلام به تاما اولى من الحمل على وجه يصير الكلام به ناقصا فلا مناسبة له
بما ذكره واما عدم وروده والثاني فغني عن البيان واما عدم وروده والثالث فلان ذكر اللبس في مواضع وجوب النصب انما يكون مناسبا لو كان
وجوب النصب لاجل رفع اللبس وليس فليس وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل ان قلت على تقدير الرفع تحقق اللبس فكيف يختار النصب لان الاختيار
مبني على جواز الطرف الآخر قلت يندفع الالتباس بظهور المقصود ليس بشيء فتامل وكذا ما قيل اي عند ان يخاف من اللبس ويقصد رفعه كما
في لبس المفسر بالصفة يختار النصب بخلاف ما اذا كان اللبس مقصودا ليفهم العلماء المقصود باجتهادهم فيرفع درجاتهم فح لا يختار النصب ليس بموجه
وانما يكون من وجهين بل ليس له معنى وقيل انما قال وعند خوف اللبس دون عند اللبس لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لانه يمكن
رفع اللبس بقرينة لكن النصب ارجح لان فيه غنى عن تكلف القرينة وفيه بحث لانه يوجب عدم تحقق اللبس في موضع ما اذ امكان رفع اللبس بقرينة
يتحقق في كل موضع **قوله** لا مباينة اي بين خبر ما هو مفسر لفظا مقرونا بوصف التفسير فانه يوهم كون لبعض الاشياء الموجودة لو سلم ان حمل الشيء
على المخلوق يوجب صحة المعنى على تقدير الصفة ايضا على ما عليه الشيخ الرضي الا انه ليس متعينا للارادة في الآية الكريمة بل يجوز حمله على الموجود دائما
على ما هو عرف القرآن فان الشيء فيه جاء بمعنى اللغوي نحو انما قولنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون وبمعنى الموجود وايضا نحو وقد
خلقتك من قبل ولم تك شيئا فيصح التمثيل بالآية لما قصده المص **قوله** اذ الكبرى ايضا قرينة غير مفصولة عنها الا وجه غير مفصول عنها اذ الناء
هو الجار والمجرور اي ليس بين الكبرى والمعطوف عليه فصل بما هو ليس من معمول جزء المعطوف عليه فان الضمير المستتر في قام على تقدير
كون الخبر هو قام فقط دون الضمير جزء قام وقام جزء من الكبرى وجزء الجزء جزء فلا يكون الضمير على ذلك التقدير فصلا يوجب القرب
والبعد على ان القول باسناد مجرد الفعل الى المبتدأ بعيد لانا لا نم ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي اسنادا غير الخبر لظهور ان تضايفهما هو



مبحث الترخيم

لاغير وما يقع في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ اعتبارا انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه واليه كثيرا باية للفعل مع ضمير عائد
بل على هذا ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني في المطول وقال في شرح المفتاح لانه مما لا يقول به النحاة ولا يطابق اصولهم انتهى
الا ان الشيخ الرضي قال في تعريف الفاعل على قوله وقدم فكل خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدأ وان يقال هو مسند الى ذلك
الضمير والمجموع مسند الى المبتدأ وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدأ فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدأ وكل خبر غير رافع لشيء كالجامد فهو وحده مسند
الى المبتدأ هذا كلامه فظهر ان ما قيل هذا اذا جعل الجملة خبرا اما اذا جعل الفعل وحده خبرا واعتبر اسناده الى المستتر الذي هو في حكم اللغو
كما قيل في زيد عرف كانت الكبرى مفصولة باعتبار المنتهى الذي هو الضمير ليس على ما ينبغي مع ان قوله باعتبار المنتهى الذي
ليس بصواب والصواب بالذي هو الضمير او بالضمير وقوله اذ الكبرى ايضا قرينة غير مفصولة عنها هكذا قال الفاضل الهندي ثم
قال والاولى ان يقال اذا قصد العطف على الكبرى اختير الرفع بلا معارض وان قصد العطف على الصغرى اختير النصب بلا
اعتبار معارض اذ الحذف الذي هو كثير الاستعمال لا يعارضه عدم التناسب الذي قل وجوده في كلام العرب فيستويان في الاختيار
كلامه وهو لا يخلو عن مناقشة اذ المراد بالاستواء في الاختيار ان لا يوجد في كل من النصب والرفع مرجح ليس في الآخر بل يوجد في كليهما على السواء
وعلى ما ذكره ليس كذلك اذ رفع الاسم ونصبه على تقدير العطف على الصغرى ليسا مستويين في الاختيار بل النصب مختار اذ على تقدير الرفع يلزم
عدم التناسب الذي هو قليل الوجود في الاستعمال وهو عطف الاسمية على الفعلية وهو لا يعارض الحذف الذي يلزم على تقدير النصب لانه
كثير فليس الرفع والنصب على تقدير العطف على الصغرى مستويين بل النصب مرجح وكذا رفع الاسم على تقدير العطف على الكبرى ونصبه على تقدير العطف
على الصغرى ليسا مستويين بل النصب مرجح وكذا رفع الاسم على تقدير العطف على الكبرى ونصبه على تقدير العطف على الصغرى ليسا مستويين بل الرفع
مرجح بالسلامة عن الحذف وعدم الفرق في قرب المعطوف عليه وبعده على ما قال الفاضل الهندي فظهر ان الاولى ليس بصواب فضلا عن ان يكون
اولى **قوله** قلنا هنا باعتبار المنتهى يشكل بما ذهب اليه البعض من ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع
بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل
المناسبة ولا يحتاج ح الى تقدير عنده او في حد اره قال العلامة التفتازاني في المطول ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان
ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من الفحول فانه قال وذلك للبعض باستواء الرفع والنصب على ذلك التقدير مع ان السلامة من الحذف مرجحة
الى الرفع مع انها غير معارض بالقرب الا ان يقال اذا كانت القرينة على المحذوف ظاهرة وكان معنى الكلام منصبا اليه لا يستقيم على احد كان
الحذف والاضمار تكثير المعنى بتقليل اللفظ وكان من محسنات الكلام ومرجحات على خلافه هذا ما ذكره السيد السند قدس سره في حواشي المطول
في بحث فصل لبيك يزيد على صيغة المجهول على خلافه **قال** بعد حرف الشرط ولم يذكر اسماء الشرط لان كان نصب الاسم المذكور واجبا بعدها لان
الاشتغال بعدها لا يقع في سعة الكلام بل عند الضرورة على ما عرفت **قوله** فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ثم كيف
تقدير المتقدم سره معنى مشتغل عنه بضميره ان يكون الفعل وشبهه فارغا من العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر وهو لا يصدق على مذهب على صيغة
المجهول فان عدم عمله في الاسم المتقدم ليس بسبب الاشتغال بالضمير بل بسبب آخر بل بسبب عدم القابلية لانه يقتضي الرفع لا النصب والفعل لا يرفع ما قبله
ايضا قال الشيخ الرضي انما قال ليس من هذا الباب لانه وان كان ما بعده فعل لكنه ليس مشتغلا عنه اي عن العمل فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل وشبهه فيما
قبله لا يكون الا النصب وقوله بضميره او متعلقه اي بنصب ضميره او بنصب متعلق بضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره

١٦٥

ان زيد ذهب به خرج من الحد المذكور بقوله يشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى يشتغل عن نصبه بنصب ضميره انتهى **قوله** فيكون تقديره

زيدا يلابسه الذهاب به فيه ان الكلام ليس في المفسر بل في المفسر فالوجه ان يقدر يلابس زيدا الذهاب به وانت خبير بان ضمير الاسم المحدود او متعلقه

نائب عنه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم وعلى هذا فالاصل موافقة الاسم المحدود لضميره او متعلقه في الرفع والنصب

فيقدر في ان زيد ذهب او ذهب به او ذهب بغلامه رافعا ويقدر في ان زيدا ضربته ناصبا هذا ما ذكره الشيخ الرضي وقال بعيد

هذا الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من الضمير المفسر الا ترى ان احد واقع من ان استجارك المقدر موقع

الضمير من استجارك المفسر وكذا زيدا في نحو ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر ولا شك ان زيد في ان زيد

ذهب به على تقدير النصب ليس ضميره نائبا عنه ولا ذهب نائبا عن يلابس **قوله** لا ان كل شيء في صحائف اعمالهم مفعول لهم اي ليس المقصود من الآية

الكريمة هذا وان كان معنى مستقيما ووجه الوجه في ذلك ان المعنى الاول ابلغ في الانذار والانزجار حيث فيه اشارة الى انه لا يترك

من مفعولهم شيء من تطهيره ولا تغييره بخلاف الثاني فانه ليس فيه اشارة الى ذلك والمقام يقتضي الاول لانه ابلغ في الاجتناب

عن المعاصي والمقصود من الآية هو هذا الامر به اندفع ما قيل ان اراد نفيه لعدم موافقته لما في الآية الاخرى فلا يصلح نافيا

لان الافادة خير من الاعادة وان اراد انه ليس في افادة غرض لائق بخلاف افادة المعنى السابق فلا نم لان فيه بيانا

انه لا يكتب في صحائف اعمالهم كاذب بل صحائف اعمالهم مطابق لاعمالهم **قوله** ومثل هذا الفاء وهو الفاء الشرطية غير المغيرة

عن موضعها كما فيما نحن فيه بخلاف ما اذا كان زائدة كما في قوله تعالى فسبح بحمد ربك او مغيرة عن الموضع فانه يعمل ما بعدها فيما قبلها

نحو وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث **قوله** مستقلتان ليس الثاني منهما مفسرا للاول المحذوف على تقدير الاشتغال بالضمير

او المتعلق ليس المقصود من ذكر الثاني تفسير المحذوف كما ان ذكر الثاني يكون كذلك في باب الاضمار على شريطة التفسير فلا

يكون الآية الكريمة من ذلك الباب وقيل قوله مستقلتان لدفع ما يختلج في القلب من ان زيدا ضربته ايضا جملتان وكذا

زيدا ضربت غلامه فكيف يعمل الفعل او مناسبه فيه على تقدير التسليط وفيه انه على تقدير التسليط ورفع الاشتغال يكون

جملة واحدة والممنوع ان يعمل جزء من جملة مستقلة في جزء آخر من جملة مستقلة اخرى وهو غير لازم فلا حاجة الى ذكر

الاستقلال **قوله** اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم ما ذهب اليه المبرد اولى منه اذ فيه احتياج الى التقدير والنبأ

فيما يتلى عليكم وامثاله انما يؤتى به اذا لم يكن المؤد متصلا بل يجيء بعد ذكر فصل او باب او كتاب او غيره

قوله واختيار النصب بط لاتفاق القراء على الرفع اشارة الى دفع ما قيل ان المفهوم من العبارة انه ان

لم يقل بما ذهب اليه يكون النصب مختارا مع ان النصب ليس بمختار فما فائدة الشرط وحاصل الدفع ان المذكور دليل

على لزوم حمل الآية على ما ذهب اليه والقياس استثنائي المستثنى فيه نقيض التالي فينتج نقيض المقدم والمعنى وان

لم يكن الآية محمولا على ما ذهب اليه لزم كون النصب مختارا لكن كون النصب مختارا بط لاتفاق القراء على الرفع فيلزم الحمل لكن ذكر بعض الفضلاء

ان العلامة الثاني المحقق التفتازاني ذكر في شرح الكشاف عند قوله تعالى وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه

امدا بعيدا انه لا يمنع اتفاق القراء على احد الجائزين وان كان مرجوحا كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر فان المختار جمعت

الشمس لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقي بلا فاصل وقد اطبق القراء على جمع بترك التاء والله لا وجه لتصور المنع الا بانهم



على غير المختار بعد ان يكون فصيحا فلا عدم الوقوع اذ القياس لا يقتضي المنع وانه مع كونه لا يصلح دليلا على عدم الجواز بعدم
الوقوع ثم لو وقع في الشمس والقمر انتهى وانا اقول ان يقول لا يلزم من التذكير في الآية اتفاق القراء على غير المختار وانما يلزم ذلك لو كان
وجه التذكير هو الجواز غير المختار لا غير وهو في الآية ثم كيف وتجوز ان يكون وجه التذكير هو تغليب المذكر المعطوف وهو القمر على المونث
وهو الشمس كما قالوا ان التغليب غالب في المونث صرح به الرضي يقول زيد وهند ضاربان زيد وهند ان ضاربون وبعد التغليب
يتعين التذكير فضلا عن ان يكون غير مختار فلا يكون الآية الكريمة دليلا على انه لا يمتنع اتفاق القراء على احد الجائزين اذا كان
مرجوحا قوله وجب حذف ناصب المفعول به فيها حذفا قياسيا لكن لا بد في وجوب الحذف القياسي من قرينة دالة على تعيين المحذوف
وقيام شيء مقامه والقرينة النصب والمقام فان النصب مع مقام التحذير تدل على تعيين المحذوف والقائم مقام المحذوف
هو المعمول المنصوب اذ لا شيء غيره فلو لم يقل باقامته مقامه يلزم خرق قاعدة وجوب الحذف القياسي الخ قد قال الشارح قدس
سره في بحث المفعول المطلق باقامة لبيك مقام الفعل المحذوف فان قلت فينبغي ان يجب الحذف في قولك زيد في جواب من قال
من قام بوجود القرينة وهو السوال وقيام الفاعل مقام المحذوف فلم قالوا بالجواز فيه قلت وجود القرينة وقيام شيء مقام المحذوف
شرط وجوب الحذف لا علة فلا بد لوجوب الحذف القياسي من وجودهما لوجوب وجود الشرط عند وجود المشروط ولا يلزم من وجودهما
وجود الحذف اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط والعلة في وجوب الحذف هو ضيق الوقت كما ذكره الشارح قدس سره قوله اي اسم
عمل فيه النصب اشارة الى ان اثر العامل هو النصب والاسم محل اثره فاطلاق المعمول وهو الاثر على الاسم باعتبار انه معمول فيه
قوله على صيغة المجهول عطف على حذرا وذكر توجيه ذكره الفاضل الهندي جوابا عما ذكره الرضي من ان ذكر مصدر رفع عطفه على قوله
معمول ابعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول او ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير
هو المنصوب فلا يصح الرابع ذكر منصوب بحكمه كذا في بعض النسخ او ذكر على صيغة المجهول ليس بموجه لان او منفصلة من حيث
المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاءني زيدا وعمرو ولو كان منفصلة جاءت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها يقول
انا قيم ثم جيد ولك فتقول او امشي بمعنى بل انا امشي فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثاني قال سيبويه في قوله
تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا لو قال او لا تطع كفورا انقلب المعنى لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن النهي عن
اطاعة الآثم فلو قلنا او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يتم فعلى كل وجه في لفظه نظر قوله لعم اي لعموم انه
لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه الا ان الضمير اعم من ان يكون موجودا في اللفظ او في المعنى والضمير فيما نحن
فيه وان لم يكن موجودا في اللفظ لكنه موجود في المعنى اذ المظهر اقيم مقام الضمير لنكتة فالضمير موجود في التقدير وفي المعنى فوضع
المظهر موضع المضمر عبارة عن كون الضمير في المعنى وقسم من الضمير الا ان الشارح جعله فيما سبق من قوله فلا بد من عائد
قسيما للضمير ومقابلا له ولا يصح جعله مقابلا له في هذا المقام اذ لا معنى لتصديق ان اثبات الضمير واجب في المعطوف
كما في المعطوف عليه ثم الاستدراك باثبات المقابل في المعطوف الا ان يقال معناه ان الاصل والواجب هو الضمير
الا انه يؤتى غيره من الرابطة وهو وضع المظهر موضع المضمر لنكتة واما ارادة العائد من الضمير كما قيل فليس على ما ينبغي
اذ لا استدراك عنه فتامل قوله لا تحذير بها منها الا ان الى الاصل من قول المتكلم بعد الاسد عن نفسك تحذير الى طلب لا تحذير الاسد

167



وكذا في قوله بعد حذف الارتب عن نفسك اذ لا يتصور تحذير الحذف من المخاطب قوله لا يقال لقيت زيدا من الاسد لان الاتصال لازم فيكون معنى قولنا لقيت زيدا اسيرشير دم از زيد فيكون زيد منصوبا بالحذف والايصال ولقيت زيدا من الاسد لو كان معناه پرهيز انيدم زيد را از شير وليس معناه ذلك فلا يصح تقدير اتق قوله مثل نفسك نفسك انما يكون من القسم الثاني اذا كان معناه بترس از نفس خود وحاضر و مستيقظ باش از وليكلا يهلكك بالاغرار والالقاء في الهوار فانها عدوك وح تعين تقدير اتق اما اذا كان معناه بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد يعني بعد نفسك من الاسد ونحوه فلا يكون من القسم الثاني اذ النفس ح محذر والاسد محذر منه وآما قيل اتقار الشخص من نفسه والتحذر منها ليس الا لايقاعها الشخص في ضرر فالمحذر منه في الحقيقة هو الضرر وهي محذرة بالمآل فاذا نظر بالمآل مع هذا المعنى فلا يصح توجيها لكلام الشارح لان حاصله ان الاصل فيه هو تقدير اتق وبعد تقدير اتق آن نظر الى مآل المعنى وحاصله تجويز تقدير بعد نفسك من الاسد ومقتضى كلام الشارح انه يجب تقدير بعد في مثل نفسك نفسك وقوله فان المعنى دليل على وجوب التقدير فيجب ان يقدر على وجه يقتضي الوجوب والمراد ايقاع النفس الشخص في الضرر عبارة عن ايقاعها في الفسق والفجور والعجب والرياء والسمعة وغير ذلك من الرذائل لا عن اذنا شهاله من الاسد لان النفس لا يكون باعثا على الاذنا فلا يكون بعد نفسك من الاسد ونحوه حاصل اتقار الشخص من نفسه والتحذر منها فتامل قال اياك ان تحذف بتقدير من كون التعرض لتقدير من اياك من ان تحذف مؤنة لتقدير العاطف في اياك وان تحذف موجبا لعدم صحة تقدير العاطف حتى يثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من ويلزم منه عدم اتجاه قوله فان قلت فليكن آه في حيز المنع وبهذا اندفع ما قيل تقدير من لا تقدير العاطف فانه لا يجوز في سعة الكلام ولما علم من قوله تقدير من عدم صحة تقدير العاطف ثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من ولا يتجه قوله فان قلت فليكن تقدير العاطف وقوله لا يجوز في سعة الكلام لا يخ عن مناقشة اذ قال الشيخ الرضي قال ابو علي في قوله تعو ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا او قال السيد السند في حواشي شرح الكشاف قوله اعدت قيل عطف بترك العاطف وقال صاحب المنهل قال ابن مالك وبابه الشعر وقد فاته ان يذكر ما نصبوا عليه في الاخبار المتعاطفة نحو قولك زيد فقيه وكاتب وشاعر انه يجوز حذف العاطف منها بلا خلاف وكذا في الصفات نحو مررت برجل عاقل وظريف وهذا مما يقدح في جزمه بان حذف العاطف بابه الشعر قوله في المثال الاول من المثالين المذكورين بعد قوله وتقول الاول لا مطلقا اي ولا تقول في اياك من الاسد ولا في اياك والاسد حتى يكون قول الشارح قدس سره قلنا غير مانع لما ان السؤال ح ان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو وعلى هذا فالدليل وهو قوله لامتناع تقدير من يثبت المدعى اذ المدعى عدم قول اياك الاسد في اياك من الاسد والسوال ح ان امتناع اياك الاسد اذا كان اصله اياك من الاسد معلوم واما امتناعه اذا كان اصله اياك والاسد فغير معلوم فليكن بتقدير العاطف وبهذا اندفع ما قيل وما ذكره من الجواب بقوله قلنا لا ينفع لان السوال ان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو فبيان ان امتناعه اخص من امتناع تقدير حرف الجر لا ينفع ما لا يدعى ان امتناعه واضح مستغن عن التعرض والبيان قوله عن ان تفصل منها ان قلت العائد الى المعطوف والمعطوف عليه باديفرد فكيف يصح قوله منها قلت ليس الافراد واجبا على الاطلاق بل اذا كان المراد احدهما اما اذا كان المراد

كليهما فيجب المطابقة بوة المراد كليهما اذ المراد ان الزمان والمكان لا يخرج عن ان يفعل فيهما صرح به الشيخ الرضي وبهذا اندفع ما قيل صوابه فيه **قوله** من حيث انه

فعل فيه فعل مذكور يعني يكون الزمان او المكان في العبارة ملحوظا متصورا بعنوان انه ظرف للفعل ولا خفاء في ان يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة

ليس بملحوظ بانه ظرف للفعل فيخرج عنه وبهذا اندفع ما قيل لو اريد بقوله فعل فيه معناه الحقيقي لا يجدي الحيثية لان هذا المعنى يصير قيدا هو لا يقتضي

اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في نعم لو اريد من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية كما قيل واما ما قيل عليه نهاية

لو اريد ما نسب اليه الفعل بكلمة في ولم يعتبر قيد الحيثية يصدق على يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة في قولنا شهدت في يوم الجمعة

فليس على ما ينبغي لان المراد ان يكون الفعل المذكور عاملا فيه على انه ظرف له وشهدت في شهدت يوم الجمعة ليس عاملا فيه على انه ظرف له وشهدت في شهدت

يوم الجمعة وان كان عاملا فيه على انه ظرف له الا انه غير يوم الجمعة الذي في شهدت يوم الجمعة والا يلزم قيام العرض الواحد وحده بمحلين وهو مح او يلزم

تعاقبه الى الزمان الثاني مع انه ليس كك لانه اذا وجد تلاشى **قوله** الا لزيادة تصوير المعرف لا للاحتراز لخروج ما خرج بالمذكور

بقيد الحيثية والقيد في التعريفات لا يلزم ان يكون احترازية بل يجوز ان يكون لكشف الماهية لان المقصود في التعريفات كشف الماهيات

والاحتراز تابع فلا باس بان يقع في قيود الضوابط والتعريفات ما يصح به الاحتراز عن جميع المحترزات لكن المناسب ح ان يتا

هذا القيد عما عداه وان يخرج به ما لا يخرج بغيره كما نحن بصدده صرح به السيد السند قدس سره وحاصل ما ذكره انه يسند

على هذا اخراج المحترز الى الحيثية ويجعل قوله مذكور لمجرد كشف المعرف لا للاحتراز وبهذا القدر موجه وعلى تقدير كون ما نحن فيه من

قبيل اغناء المتاخر عن المتقدم فاندفع ما قيل لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد قوله مذكور فاغناؤها عن المذكور اغناء المتاخر عن المتقدم

وهذا مما لا يعاب واما اغناء المقدم عن المتاخر والكان غير مناسب على ما ذكره قدس سره الا انه اذا دقام مزيد تحقيق المقام في

بيان الضوابط وكشف الماهية في التعريفات فلا باس بان يذكر بعد ذكر ما يحصل به الاحتراز عن جميع المحترزات قيد لمجرد التحقيق او الكشف

كما قال المحقق التفتازاني في التلويح في تعريف الحال هي صفة غير موجودة ولا معدومة قائمة بموجود وقال المولى الحسن في حواشيه

ذكر الصفة لتحقيق ماهية الحال فانها جنس لها وليس بحصر فائدتها في اخراج الذوات ليلزم استدراكها بخروجها بقوله لا موجودة

ولا معدومة بناء على ان الامور القائمة بنفسها لا يتصور تحققها تبعا لغيرها فلا يكون الا موجودة او معدومة وقوله قائمة بموجود

لان القيام به معتبر في مفهوم الحال وان كان صفة المعدوم خارجة بقوله لا معدومة هذا كلامه وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل الاحتراز

عن غير المحدود واجب وهو المثال المذكور ولا يحصل الاحتراز منه الا بقيد الحيثية فقيد الحيثية ضروري والضرورة يتقدر بقدرها

فيجعل قيدا محترجا بالقياس الى ما لم يخرجه القيود المذكورة واما بالنسبة اليه فيجعل كالعدم التزام ما لا يلزم اذ لا ضرورة في جعله كالعدم

بالنسبة الى ما يخرجه القيود المذكورة وكذا ما قيل قد يقصد بقيد ضمني الاحتراز عن شيء ولم يقصد به الاحتراز عما يخرجه القيد الصريح

غير واقع لما ذكره الشارح قدس سره فتامل **قال** اتكان المكان لما كان ضمير كان مذكرا لا يصلح ان يرجع الى الظروف على ما زعمه

المحشي قد جعله راجعا الى المكان الا انه يشكل انه يجب ان يكون في الجملة ضمير الى المبتدأ وهو ليس كك فنقم البعض ان المحشي جعله راجعا الى

المضاف اليه ولما كانت الاضافة بيانية لم يحتج الجملة الواقعة خبرا الى عائد لان عائد المبين عائد المبين وقال البعض لا بل

اول الظروف بالمكان لانه عين المكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير فالتوجيهان المذكوران توجيهان لكلام

الشرح لا للكلام المتن وفي كلام المتن والتكان يحتمل التذكير رعاية للخبر الا ان كلام الشرح لا يحتمله والا قال برجوع الضمير الى المكان

ثم قيل قوله وظروف المكان الكان ذكر الضمير والكان المرجع جمعا لرعاية الخبر بناء على ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فالاولى رعاية الخبر كما في قوله المرفوعات هو ما اشتمل فلا حاجة الى ما قيل ان الضمير راجع الى ظرف المكان بتاويله بالمكان او المكان اسم جنس يقع على القليل والكثير وانه لا يرد ان الضمير الكان راجعا الى المكان خلا الجملة عن ضمير المبتدأ وانه لا حاجة الى ان يقال في جواب الاشكال ان الاضافة لما كانت بيانية كانه رجع الى المبتدأ ليس بوجه والكان من وجهه على ان تلك القاعدة المذكورة انما يكون اذا كان تذكير الخبر او تانيثه بحسب الوضع متقدما على تذكير الضمير او تانيثه لا مبنيا عليه والدليل عليه قولهم الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى فتامل كلفظة ما فانه وضع بلفظ المذكر وغير ذلك من الجوامد الموضوعة على لفظ المذكر والمؤنث فيمكن ان يقال تذكيرهو في قوله المرفوعات هو مع رجوعه الى المؤنث لرعاية الخبر بخلاف ما اذا لم يكن الخبر كذلك كما فيما نحن فيه فان تذكيره ههنا ليس بحسب الوضع بل تذكيره مبني على تذكير الضمير ولو توقف تذكير الضمير على تذكيره لزم الدور ويمكن ان يقال وجه تذكير الضمير في المتن تاويل ظروف المكان بجميع الظروف المكانية اذ تانيث الجمع بتاويله بالجماعة وذلك التاويل ليس بلازم بل يجوز ان يأول بالجمع كما مر في صدر الكتاب وبهذا ظهر ان ما قيل جعل الضمير راجعا الى المكان والا لوجب ان يقال الكانت ليس على ما ينبغي **قوله** ولفظ مكان قال الشيخ الرضي ولا ينبغي لهم هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد وقال اسم المكان ان لم يكن مشتقا من حدث فيه معنى الاستقرار والكون في مكان كالمضرب والمقتل والماكل والمشرب لا ينتصب الا بالفعل الذي ينتصب به المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وان كان مشتقا من ذلك الحدث ينصبه الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو قمت مقامه وجلست مجلسه وراديت ماواه وسددت مسده وينصبه ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ورميت بالسهم موضع بكر هذا كلامه ومنه ظهر ان ما قيل كل اسم مكان ينصب بما اشتق منه او مرادفه ولا ينتصب المكان بغير ما اشتق منه او مرادفه ليس على ما ينبغي اذ المكان في قعدت موضعك ليس منصوبا بما اشتق منه ولا بمرادفه اذ القعود ليس مرادفا للوضع الا ان يقال لم يرد بالمرادفة المعنى الاصطلاحي وهو الاتحاد في المفهوم بل اريد به الاشتراك في الاشتمال على معنى الاستقرار والكون **قوله** ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار اذ لا يوجد الدخول بدون المدخل وفيه ان الضرب ايضا لا يوجد بدون الزمان والمكان فيلزم ان لا يكون يوم الجمعة في ضربت يوم الجمعة مفعولا فيه بل مفعولا به ولا يكون خلفك في قولك صليت خلفك مفعولا فيه بل مفعولا به اذ الصلوة لا يوجد بدون المكان واللازم بط فالملزوم مثله وايضا الخروج ايضا لا يتم بدون المخرج فيلزم ان يكون متعديا وما به مفعولا به مع انه لازم اتفاقا وبالجملة ان اراد بقوله ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه الا بعد ذكر ما يتوقف عليه وجود الفعل فهو مدخول كما ترى وان اراد الا بعد ذكر ما يتوقف عليه تصور ماهية الفعل قلنا كون تصور ماهية الدخول موقوفا على الدار ممنوع وكيف والزمان والمكان من لوازم وجود الفعل وايضا لو توقف تصور الدخول على المدخل للزم توقف الخروج على المخرج اذ لا فرق بينهما في التوقف وعدمه فيلزم ان ينصب الخروج المخرج على انه مفعول به كنصب الدخول الدار وهو بط **قوله** دخلت الدار في البلد الفلاني هذا صريح في ان دخلت متعد بنفسه فالاختلاف انما هو بين كونه لازما ومتعديا بنفسه لا مطلقا اي سواء

كان بنفسه او بحرف الجر اذ لا يتصور ذلك الا نكار من القوم في دخلت في البلد واليه يشير كلام الرضي والاصح انه لازم لا تحرك
ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في موضع الامكنة ايضا نحو
دخلت في البلد وكون مصدره دخلت على الدخول والمفعول في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا
يرجحان كونه لازما فما قيل ان ما ذكره الرضي يدل على نفي التعدي بلا واسطة ليس على ما ينبغي فتامل **قوله** ان كل فعل لنسب
آه حاصل ما ذكره ان المذكور وهو ان الفعل اذا وقع في مكان مخصوص في جزء منه او في جميع اجزائه يصح ان يقال انه وقع
في مكان عام شامل لذلك المكان الخاص ولغيره باعتبار وقوعه في ذلك المكان الخاص تجري في جميع الافعال
بالقياس الى جميع امكنة خاصة وقعت فيها فلو كانت نسبة الدخول الى الدار نسبة الوقوع لصح النسبة الى
المكان العام الشامل لها ولغيرها في جميع الموا ولكنها لم يصح فعلم ان نسبته الى الدار ليست نسبة الوقوع و
لقائل ان يقول عدم الصحة ثم كيف ونسبة الوقوع الى العام باعتبار ذلك الخاص قد خلت البلد يعني
دخلت فيه باعتبار الدخول في الدار لا باعتبار الدخول في جزء دخل فيه فقيل ولا شك ان الاول مفيد والكان
الثاني غير مفيد على ان المذكور يقتضي النسبة بذلك الاعتبار الا ان عدم الصحة لعدم الافادة لكون القائل داخلا في البلد
لا لعدم صحة ذلك الاعتبار في الدخول مطلقا كيف ولو قال قاصد الدخول في البلد عند الدخول في الدار التي هي جزء من البلد
دخلت البلد يصح وبهذا التقرير ظهر ان ما قيل على قوله يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره ان هذا لا يصح على كلية اذ يصح ان يقال
جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح جلست في جميع اجزاء الدار او المحلة او البلد ليس بشيء اذ المذكور يقتضي ان ينسب الفعل
الى المكان العام بالوقوع باعتبار وقوعه في مكان خاص جزء من ذلك العام وهذا صحيح لا غبار عليه وما ذكره ليس من مقتضيات
المذكور حتى ينتقض بالتخلف فيما ذكره اذ جميع اجزاء البيت بعض الدار او المحلة او البلد ووقوع الفعل في البعض لا يستلزم الوقوع
في كل واحد من اجزاء العام فما يقتضيه المذكور صحيح وما ليس بصحيح ليس بمقتضياه وان ما اورده على قوله وفعل الدخول بالنسبة الى الدار
ليس كذلك فيه انه يصح ذلك في دخلت الباب دخلت الدار ليس بوارد اذ المقصود ان المذكور لا يجري في جميع موارد الدخول لا انه
لا يجري فيه اصلا **قال** ما فعل لاجله اي اسم ذكر لاجل انه باعث على الفعل المذكور من حيث انه علة لاقدام الفاعل على الفعل
وعلى هذا الا يرد انه يصح التاديب لان ذكره ليس من هذه الحيثية بل من حيث انه فاعل للفعل المذكور فذكره ليس من حيث
انه يفهم منه كونه باعثا فضلا عن ان يكون باعثا الفعل آخر وكون تاديبا في ضربته تاديبا باعثا على الفعل المذكور لا يلزم منه
كون التاديب باعثا لان ذكر التاديب ليس من هذه الحيثية وتاديبا ذكر من حيث انه باعث فهما متغايران اعتبارا ولولا
الاعتبارات لبطلت العلوم والاصطلاحات وكذا لا يرد يعجبني التاديب الذي ضربت لاجله لان ذكره ليس باعتبار انه باعث
على الضرب وبما ذكرنا ظهر انه لا حاجة الى التكلف الذي ذكره الشارح قد يشير الى ضعفه بقوله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده للعمل
فيه ولا يخفى ان هذه الارادة بعد الارادة بالمذكور مذكور معه في التركيب الذي هو فيه بدليل قوله ويرد ح ما قيل بعد تخصيص
العمل بالنصب في كلامه يرد عليه يعجبني التاديب الذي ضربت لاجله بل يعجبني التاديب ايضا لانه يصدق على التاديب انه
ما فعل لاجله فعل مذكور معه للعمل فيه في تركيب ضربت زيد التاديب ليس على ما ينبغي لان التاديب مذكور في تراكيب ثلثة

فيكون له في كل تركيب ذكر فيه احدها ليس له فعل مذكور فضلا عن ان يكون مورد السعة يعمل فيه النصب وفي الثاني وان كان الفعل مذكورا لكنه ليس مذكورا الا ان يعمل النصب فكيف يصدق على التاديب المذكور فيهما انه ما فعل لاجله فعل مورد السعة يعمل فيه النصب وفي الثالث وان صدق الا انه ذكر آخر فظهر اندفاعه على طريق الشارح واما على ماذكرنا فاندفاعه اظهر والحق ان ماذكره الشارح والمحشون في هذا المقام ليس مما يتصدى لذكره اولى الباب بل مسلوب الاختيار عند اهل الاعتبار فان قلت لا عمل في المفعول له في قولك جئتك للسمن فيخرج عنه قلت العمل اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا وفي المثال المجرور منصوب المحل والحرف واسطة في ذلك وجعله بمنزلة الهمزة والتضعيف ليس بشئ فتامل **قوله** فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه حصول التاديب بالضرب وترتبه عليه ظاهر ان كانا متغايرين بالذات بان يكون التاديب عبارة عن احداث التادب والضرب سبب الاحداث ووسيلته واما اذا كانا متحدين بالذات على ماسيصرح به الشارح فيشكل الا ان يقال ماهية الضرب والتاديب واحدة لكنها تختلف باعتبار انضمام امر آخر اليه فباعتبار انه مولم ضرب وسبب للحصول وباعتبار انه منضاف للمضروب الى اخلاق حسنة تاديب مسبب عن الضرب كما قيل ان التعليم والتعلم واحد وهو الانسياق اي التحصيل لمجهول المعلوم وهو بالقياس الى الذي يحصل منه يسمى تعليما وبالقياس الى الذي يحصل فيه يسمى تعلما وبه اندفع ماقيل لو كان الضرب عين التاديب فلا يخلو اما ان يكون الصفة قائمة بمحلين اولا فان كان الاول يلزم قيام الصفة الواحدة بالشخص بمحلين مختلفين وهو محال وان كان الثاني يلزم حمل الضارب على المضروب مع انتفاء مبدأ المحمول وهو الضرب وهو ايضا محال ولا بد من مثل ذلك في التعلم ايضا والا ورد هذا الاعتراض وشبهة الترتب ايضا اذ يقع علته فتعلم وقال الشيخ الرضي الضرب هو التاديب فالعلة في الحقيقة ليست هذا المصدر لان الشئ لايكون علة لنفسه بل هي اثره اي ضربته للتاديب لكن لو صرحت بما هو العلة اعني التادب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل اذ في الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب في الزمان وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة في الحقيقة ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو هو وعلى هذا فالمراد بقوله فان التاديب يحصل بالضرب ان اثر التاديب والمتفرع عليه يحصل بالضرب وهو العلة في الحقيقة وان جعل بحسب اللفظ العلة التاديب لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث المذكور وهو الضرب في الفاعل والزمان لانه عين الضرب فوجد فيه شرط تقدير اللام بخلاف العلة الحقيقية اذ لم يوجد فيه ذلك الشرط لعدم المشاركة في الفاعل فلا بد فيه من اظهار اللام فلم تجعل علة بحسب اللفظ وبالجملة الدال على العلة جعل علة مسامحة لعلاقة انه تضمن للعلة الحقيقية مع كونها غير قابلة للنصب بخلاف الدال عليها ومنه يعلم انه لايلزم من كون الشئ علة كونه قابلا للنصب وهذا هو مراد من قال وانما نصب التاديب لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان فاندفع ما اورد عليه ويكذبه امتناع ضربته تادبا فتامل **قال** خلافا للزجاج ان جعل المصدر من قبيل ما بين مفعوله بحرف الجر بعد حذف العامل لبقائه مبهما لا يعلم مفعوله ولا فاعله فقوله يخالف على صيغة المعلوم فاعله ضمير القائل وعلى هذا فقوله ظاهرا معناه خلافا ظاهرا قويا له وجه ظاهر قوي وهو ماذكره الشارح بقوله ورد قول الزجاج بان صحة تاويل آه الا انه يلزم على هذا النسبة المخالفة الى القوم مع ان قول القوم اصل مخالف للزجاج وان جعل من قبيل ما بين فاعله بحرف الجر فقوله يخالف على صيغة المجهول فالنائب ضمير فيه يرجع الى القائل وقوله خلافا للزجاج كانه على التعديل الاول اشارة الى ان مذهب الجمهور قوي فلا يرد ماقيل لا فائدة لقوله ظاهرا **قوله** مصدر على حذف المضاف لبيان النوع



او على حذف الفعل بكذا وجه كون المفعول له مصدرا عند الزجاج وصاحب اللباب وعلى التقدير من يكون مصدرا من جنس لفظ فعله وقال الشيخ الرضي مذهبه ان ما يسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق وذلك لما رآى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تاديبا فان معناه ادبته بالضرب فالتاديب مجمل والضرب بيان له فكانك قلت ادبته بالضرب تاديبا ويصح ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل ضربته ضربا في كون مضمون العامل هو المعمول انتهى فعلى الاولين من التوجيهين يكون مصدرا من جنس فعله وعلى الثاني بغير لفظ فعله اعلم ان ما ذكره الرضي يحتمل احتمالين الاول انه لما رآى في ضربت تاديبا ان العامل تفصيل للمفعول له ومضمونه متحد معه اعتبره مصدرا فيه من غير حذف وفي سائر المواضع التي لم يستقم فيها التوجيهان اعتبره مصدرا بحذف المضاف او حذف العامل ليكون الباب على وتيرة واحدة الثاني انه اعتقد ان التوجيهين يجريان في جميع المواضع وهو بعيد واليه ذهب الرضي حيث قال ولا يطرد هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس بيانا للجبن ولا تية قعوده عين الاجمال وكذا قولك جئتك اصلاحا لحالك بالاعطاء او النصح ونحوه فان المجيء ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح ولعل تقديره في مثله قعود جبن ومجيء اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف انتهى وبما ذكرنا ظهر ان قول الشارح من غير لفظ فعله لا يخلو عن اختلال وقوله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين الى قوله قعود جبن ينادي باعلى صوت على اختلاله وظهر انه لا حاجة في جعل قعدت عن الحرب جبنا مصدرا مغايرا للفظ فعله الى ان يراد بالجبن اثر الكيفية القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب كايرا وبالشجاعة الاثر المترتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام كما قيل ان الزجاج لا يقول به فلا حاجة الى ارتكاب المجاز يدل على ذلك ما ذكرنا وما ذكره الشارح بقوله جبنت في الحرب عن القعود جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن على ان تصحيح المثال الخامس لا يسمن ولا يغني من جوع اذ المتبادر من قول الشارح فانه عنده مصدر من غير لفظ فعله ان جميع افراد المفعول له مصدر من غير لفظ فعله عنده هذا اعلم ان قول الشيخ الرضي فالتاديب مجمل والضرب بيان له يدل على مغايرة الضرب والتاديب بالذات اذ الشيء لا يكون بيانا لنفسه فالتاديب جعل الشيء مؤدبا وهو مجمل يحتمل ان يحصل بالضرب او بالنصيحة والشتم وقوله يصح ان يقال الضرب هو التاديب يشعر بان الضرب والتاديب متحدين في المعنى كما جاء الختامين فعلى هذا يجب حمل التاديب في ضربت تاديبا على معنى مغاير لمعنى الضرب ليكون مخلصا عن التكلف الذي ذكره الرضي في نصبه على المفعول له فاذا علمت ما ذكرت ظهر لك ان ما قيل مذهبه ان ما يسميه النحاة مفعولا هو المفعول المطلق من غير لفظ الفعل يكون معناهما واحدا فالاتحاد انما يكون اذا المراد بالضرب التاديب كما قرر الرضي فانه ادبته بالضرب تاديبا او بان يراد بالتاديب ضربت تاديبا على حذف المضاف ليس لموجه والكلام من وجيه فتامل حتى يظهر لك ما عليه **قوله** ورد قول الزجاج قال الشيخ الرضي ورده المص بان معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذي بمعناه وقوله ليس بمفعول مطلق معناه لم يذهب احد الى ان للتاديب مفعول مطلق لانه لم يرده الزجاج الى المفعول المطلق حتى يرد انه ليس مفعولا له عنده ولا عند القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول المطلق وقال الشيخ الرضي وفي الرد نظر وذلك ان ضربت تاديبا ايضا يفيد معنى للتاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا ودون الثاني واي منع في ان يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبي والاول حال والثاني مفعول فيه **قوله** اي شرط انتصاب المفعول له اشارة الى ان النصب مصدر مبني للمفعول لا الفاعل اذ تقديره الام



شرط انتصاب المفعول له لا شرط جعله منصوبا **قوله** وخص اللام بالذكر انما تعرض لوجه تخصيص اللام آه ولم يتعرض لوجه تخصيص في في المفعول فيه لان الحروف الداخلة على المفعول له سوى اللام كثيرة لانها ثلثة فاعتد بها فتعرض للوجه بخلاف الداخل على المفعول فيه سوى في فانه قليل لانه واحد نحو لحق بالعدم فلا حاجة الى التعرض للوجه لان في كانه متعين لالحاق الباء لقلته بالعدم فاندفع ما قيل التعرض لوجه تخصيص اللام آه دون في في المفعول فيه مبني على الغفلة عن ان الباء ايضا من دواخل المفعول فيه نحو تمت بالسحر اي اتحد فاعله وفاعل عامله قال الشيخ الرضي وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين علي كرم الله وجهه في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخط واستتماما للبلية والمستحق للسخط ابليس والمعطي للنظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما اذن يكون حالا من الفاعل وكذا اني ال للعدة ولا يعطف حال الفاعل على المفعول انتهى **قوله** ولا يجوز ان يكون آه فيه انه كيف يكون القول دليلا على ما ذكر مع الاحتمال لكن قال في اول بحث الحال تجوز عطف احد حالي الفاعل والمفعول على الآخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا **قوله** ومقارنا له قال الشيخ الرضي قال المص وانما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما تجيء جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها **قوله** واحترز عن نصبه اي عن كونه لازم النصب فكيف يقوم مقام الفاعل قال الشيخ الرضي الغير المنصرف من الظروف ما لم يستعمل الا ظرفا بتقدير في او مجرورا بمن وقد يجر متى بالى وحتى ايضا ويجر اين بالى ايضا مع عدم تصرفهما واعلم ان من لا يدخل على جميع الظروف الغير المنصرفة بل على بعضها نحو عندك من قبلك ومن بعدك ومن بينهما وبينك حجاب ومن لدنك ومن عندك وهب من لدنك وفي بعض كتب النحو الغير المتصرف هو المستعمل ظرفا لا غير وهو ما لزم النصب نحو سرنا ذات مرة ولقيته بعيدات بين وبكرا وسحرا وسحيرا وضحى ومساء وعشية وعتمة ومساء اذا اردت سحر ليلة بعينه وضحى يومك وعشاءه وعشية وعتمة ليلتك ومساء هاتم قال وقرب من المستعمل ظرفا لا غير عند فانه لا يدخل عليه الا من وحده دون ترى بما يجر بعي قال ومنه مع قد جاء دخول من عليها في قولهم كان معها فانتزعه من معها ومنه ظهر ان قول الشارح الاكثر ليس ببعيد اما على ما نقلنا عن بعض كتب النحو فظاهر اذ الغير المنصرف على طريقه هو المستعمل ظرفا لا غير والمجرور بمن ليس منه بل قريب منه وليس لغير المنصرف حالة غير نصب على الظرفية ولو على سبيل القلة حتى يعتد به واما على ما ذكره الرضي فلان من لا تدخل على جميع غير المنصرف حتى ليقع غالب حالة النصب وقد يجر فيعتد التقييد وليس الكلام في لازم النصب الخاص بل في مطلق لازم النصب فلا يفيد التقييد وليس ايضا المجرور بمن كثيرا حتى ليقع للاكثر حكم الكل **قوله** جريا اي جعله جاريا على ما اي النصب هو اي لازم النصب كائن على ذلك النصب وح يصح ان يكون **قوله** جريا مفعولا له لقوله وتركه منصوبا بالمعنى جعله باقيا على نصبه **قوله** ان هذا الراي شريف جدا اذ به يزول الاستنكار اللفظي وهو جعل لازم النصب مرفوعا او منصوبا على انه مفعول به في اللفظ قال الرضي وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا للرفع فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثله في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى ومنهم دون ذلك ولقد تقطع بينكم ومنه ظهر ان المراد باللزوم في قول الشارح لان بين للزوم ظرفية الغلبة **قوله** وقيل الوجه ان يجعل المفعول معه من قبيل وقد جعل بين العير

والنزوان اى من قبيل اسناد الفعل المجهول الى مصدره المدلول عليه ضمنا وانما كان الوجه هو هذا لان اسناد الفعل الى لازم لنصبا وان ابقى على النصب فى اللفظ يخالف ما هو الواقع فى استعمال العرب الا ان اسناده الى المصدر المؤكد ايضا غير ثابت فى استعمال العرب لعدم الفائدة فيه **قوله** سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم القول بالتعميم على الاطلاق من النحاة مع الاتفاق على امتناع مثل ضربت زيدا وعمروا على ان عمروا مفعول معه مشكل لان ما وجهوا به امتناع المثال المذكور وهو ان اصل الواو التى قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما بعده عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف فى نحو جاء زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين فى المجئ ويحتمل حصول مجئ احدهما قبل الآخر والنصب نص فى المصاحبة وفى قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب فى العطف الذى هو الاصل اظهر يقتضى امتناع النصب على المفعول معه فى كل ما قبل الواو فيه مفعول من حيث اللفظ نعم يجوز النصب على المفعول معه اذا كان ما قبله مفعولا من حيث المعنى مضافا اليه من حيث اللفظ نحو حسبك وزيدا درهم فانه وان كان من حيث المعنى مفعولا اذ المعنى يكفيك لانه من حيث اللفظ مضاف اليه فمحله القريب جر ولا حاجة فى العطف الى المحل سلك محله البعيد فلا يجرى فيه الوجه المذكور فالتعميم على الاطلاق ليس بسديد بل ينبغى ان يفصل ويقال بعدم الجواز ان كان ما قبله مفعولا من حيث اللفظ وبالجواز ان كان مفعولا من حيث المعنى فظهر ان تمثيل الشارح بنحو كفاك وزيدا درهم ليس بصحيح وانت خبير بان اتفاقهم على الامتناع منقوض بنحو امرأ ونفسه وقولهم راسك والسيف وشانك والحج حيث جوزوا العطف والنصب مع ان ما قبله مفعول لفظا وقال الشيخ الرضى قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم الاولى انتصاب شركاءكم على انه مفعول معه اى اجمعوا مع شركاءكم للسلامة عن الاضمار وقالوا يجوز ان يكون الواو للعطف على ان ينتصب شركاءكم بمقدر اى فاجمعوا شركاءكم وذلك لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا وقال ابن هشام فى المغنى واما قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم فى قراءة السبعة فاجمعوا بقطع الهمزة وشركاءكم بالنصب فيحتمل الواو فيه ذلك وان يكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف اى وامر شركائكم او جملة بتقدير فعل اى واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وموجب التقدير ان اجمعوا لا يتعلق بالذوات بل بالمعانى كقولك اجمعوا على كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل فجمع كيده الذى جمع مالا وعدده وان يقرأ فاجمعوا بالوصل فلا اشكال انتهى وهو صريح فى ان شركاءكم معطوف على امركم بتقدير مضاف على تقدير عطف مفرد على مفرد فان كان نصبه على المفعول معه باعتبار ان المصاحب امركم ايضا فقد انتقض الاتفاق به ايضا وان كان نصبا باعتبار ان مصاحبة ضمير الفاعل فقد يقال ان العدول عن العطف الذى هو الاصل للتنصيص على المصاحبة وهو غير متصور اذ على تقدير العطف يتعين النصب ايضا والتنصيص انما هو اذا تعين الرفع على العطف **قوله** او مكان واحد ظاهر العبارة يدل على ان المشاركة فى الفعل فى زمان واحد ليس معتبرا فى الكل بل المعتبر فى البعض المشاركة فى الفعل فى مكان واحد كما فى نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها اذ لا يكفى فيه المشاركة فى زمان واحد لان الترك لو وقع على الناقة وفصيلها فى زمان واحد فى مكانين لا رضعها الفصيل فلا بد فيه من وحدة المكان واعترض عليه بانه لو لم يعتبر فى المثال المذكور الوحدة فى الزمان ايضا لم يصح لان تركهما فى مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان يرضع الناقة ولدها فلا يتم ان المقصود فيه المشاركة فى مكان واحد لا فى زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة ويمكن ان يتم ان الترديد لمنع الخلو دون الجمع **قوله** اى وجد لا يتطهر

وجه العدول عن الناقصة التي هي الاصل الى التامة مع ان ما يصلح خبرا مذكور بعده فان قلت المذكور على تقدير الجزئية محتاج الى التاويل

بلفظيا او ملفوظا بخلاف ما اذا جعل كان تامة قلت قد اشتهر هذا التاويل في هذا اللفظ فكانه ليس بتاويل على انه لا حاجة الى التاويل لان

اللفظ الاصطلاحي هو الملفوظ وايضا قد جعل لفظ كان في قوله وان كان معنى ناقصة مع ان المذكور في معرض الخبر محتاج الى التاويل

ولذا قال اي امرا معنويا فقوله اي لفظيا مما لا حاجة اليه الا ان يقال انه قصد الجواز الا ان الموافق للسباق والسياق جعله ناقصة

قوله اي ما يدل على الحدث يدخل في الفعل على هذا التفسير ظرف الزمان والمكان والآلة مع انها ليست عاملة فالصواب ان يراد

بالفعل الفعل الاصطلاحي والمشتقات في حكمه فاكتفى بذكره عن ذكرها قوله اي لم يجب العطف ولم يمتنع فسر الجواز بالامكان الخاص

لئلا ينتقض بالمثال المذكور بخلاف ما لو فسره بالامكان العام المقيد بجانب الوجود فانه ينتقض ح بالمثال المذكور اذ الامكان العام

المقيد بجانب الوجود عبارة عن سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم سواء كان الجانب الموافق ضروريا او لا فيشمل وجوب العطف

مع انه لا يترتب عليه قوله فالوجهان قوله اي العطف والنصب على المفعولية فان قلت يلزم اتحاد الشرط والجزاء لان المراد بقوله

وجاز العطف انه جاز العطف والنصب قلت المراد به انه جاز العطف وعدمه وهو باعتبار المفهوم اعم قوله جائزان قدر في بحث

الترخيم المضارع وجعل المذكور فاعله وههنا جعل المذكور مبتدأ والمقدر خبرا تنبيها على صحة تقدير كلا الامرين مع استواء كلا الموضعين في

صلاحية الجزاء كونه جملة اسمية وفعلية واشعارا بانه في امثال هذه المواضع قد يقصد الاستمرار والثبوت باعتبار والتجدد على سبيل الاكثر

باعتبار آخر قوله بل يمتنع اشارة الى ان الجزاء لا يترتب على مجرد نفي الجواز المفسر بالامكان الخاص لان نفيه يحتمل ان يكون باثبات الضرورة

في الجانب المخالف وهو امتناع العطف وان يكون باثبات الضرورة في الجانب الموافق وهو وجوب العطف ولا شك ان نفيه المحتمل

لاحتمالين لا يترتب عليه الجزاء فلذا ضرب عنه وعين المقصود قوله اي وان لم يجز العطف بل امتنع فسر الجواز بعدم الامتناع فنفي ذلك

المفسر بعدم الامتناع امتناع فالمناسب ح ان يقال اي امتنع قوله اي من حيث هو فاعل اسند اليه الفعل وصدر منه وقام به الفعل او

من حيث هو مفعول وقع عليه الفعل والمعنى الحال لفظ يبين الهيئة التي كانت للفاعل في وقت اسناد الفعل اليه او كانت للمفعول في

وقت وقوع الفعل عليه فالحيثية تفيد تقييد الهيئة بانها التي كانت للفاعل والمفعول في وقت اسناد الفعل اليه او كانت وقوعه عليه

وبه اندفع ما قيل ان الحال لا تثبت الذات المأخوذة مع صفة الفاعلية بل نفس الذات في وقت الفاعلية واندفع ايضا ما قيل

ان الحال لا تدل على هيئة الفاعل او المفعول النحوي بل تبين هيئة ما صدر عنه الفعل او تعلق به اما الاول فلان الحيثية ترجع باعتبار

المآل الى وقت اسناد الفعل اليه او وقت وقوع الفعل عليه ولا اعتبار عليه واما الثاني فلان الفاعل الاصطلاحي هو ما اسند

اليه الفعل على جهة القيام والمفعول ما وقع عليه الفعل وهو مآل الحيثية قوله فيدخل فيها الحال لا يظهر وجه لتقييد المفعول بالمفعول به

ان ثبت وقوع الحال عما سماه النحويون مفعولا معه ومفعولا مطلقا في استعمال العرب حتى يحتاج الى تكلف التعميم الا ان يقال الوجه

ضم النشر وان لم يثبت فالتقييد موجه قوله ولو قرئ لا بد على هذا من قيد الحيثية لاخراج الصفة فيصير المعنى من حيث هو فاعل او من

حيث هو مفعول به او مفعول معه او مفعول مطلق فلا يلزم جواز الحال عن المفعول فيه على هذا كما زعم البعض هذا ان لم يثبت وقوع

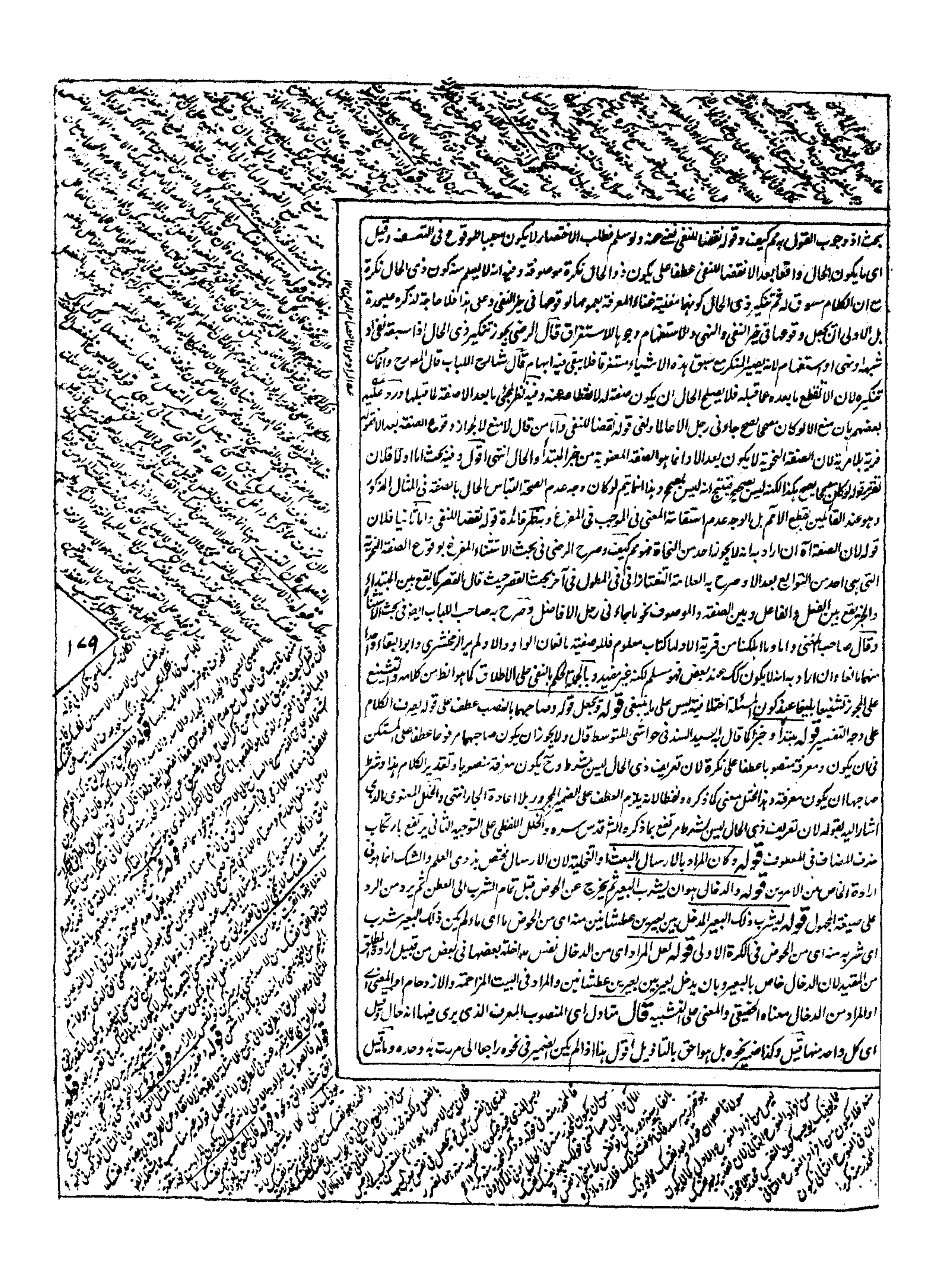
الحال عنه في استعمال العرب وان ثبت فلزوم جواز الحال عنه غير مضر قوله من غير حاجة متعلق بقوله دخل فيه وعلى هذا المعنى قوله

من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول من غير حاجة الى التعميم لدخول حال الواقع عن كل منهما وعلى هذا فقوله الا انه دخول ما وقع



استثناء منقطع بمعنى لكن لحاجة الى التعميم باستلزم دخول ما وقع حالا عن المضاف اليه **قوله** فان مفعولية زيد بناء على انه لما اختار
من المراد فالمناسب ان يؤخذ من ذا الشيء ويكون المعمول هو زيدا او تنبيه على ان اعتبار عامل الحال لغير المعنى المقصود بالاخبار
والا فيتفاوت ذلك يجعل فيه معمولا هو زيد فكان مفعولية زيد والا فالمناسب ان يقول بمفعوليته **قوله** ليس باعتبار لفظ الكلام او باعتبار لفظ
الكلام زيد خبر لاسم الاشارة فالمفعول المعنوي يكون له باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه اسم آخر واعراب آخر وباعتبار كونه
ذا الحال يكون مفعولا لكن باعتباره ذا الحال واعتبار العامل فيه بتغير المعنى الذي يقصد المتكلم اخباره وبتغير اعتبار الاعراب
كما قال شارح اللباب نحو ها هو زيد مقبلا فمقبلا حال والعامل فيه معنى التنبيه في ها اي انبهك حالة اقباله على هذه الجملة وهو
هو زيد وذو الحال هو الكاف في انبهك او المستقر في تنبيه وليس ذو الحال زيدا اذ لو كان هو ذا الحال لم يكن العامل فيه معنى التنبيه
واللازم ان لا يكون العامل في الحال وذي الحال واحدا لان العامل في زيد الذي هو خبر ليس معنى التنبيه بل التجرد من العوامل اللفظية
ليس على ما ينبغي اما اولا فلان المتبادر الى الفهم من قولك هو زيد مقبلا ان المقبل هو زيد كما في هذا زيد قائما والحمل على ما ذكره
قدس سره خلاف المتبادر واما ثانيا فلانه لا يلزم اختلاف العامل في الحال وذيها على تقدير كون ذي الحال زيدا لان التجرد
عامل في زيد على تقدير كونه خبر الهو وهو بهذا الاعتبار ليس بذي حال وعلى تقدير كونه ذا حال عمل فيه معنى التنبيه الذي هو العامل
في الحال ايضا واما ثالثا فلان المفعول المعنوي لا بد ان يكون له باعتبار لفظ الكلام اسم واعراب آخر يتغير ذلك عند اعتباره
مفعولا وعلى ما ذكره الشارح قدس سره ليس كذلك واما رابعا فلان عبارته لا تخلو عن خدشة لان الضمير في لم يكن العامل فيه
ان كان راجعا الى ذي الحال كما هو الظاهر يكون قوله واللازم ان لا يكون العامل الى آخره مختلا لا معنى له وان كان راجعا الى الحال
يكون له معنى صحيحا الا ان الواجب ان يقول فيها اذ الحال مؤنث سماعي **قوله** بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه لا اولوية للاول على
الثاني لان المعنى المقصود بالاخبار كما يتغير بالثاني يتغير بالاول ايضا ثم الاشارة والتنبيه المفهومان من لفظ هذا وها ان كان منسوبين
الى المتكلم الا ان اعتباره هما في اللفظ ليس لان لفظ الكلام ومنطوقه يقتضي اعتباره وان المعنى المقصود بالاخبار يتوقف على
اعتباره حتى يكون مفعولية زيد باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه فيكون مفعولا لفظيا لا معنويا فمدار الفرق بين ان يكون الشيء مفعولا
لفظيا ومفعولا معنويا على اقتضاء لفظ الكلام ومنطوقه ومعناه المقصود منه اعتبار العامل وعلامته ان يكون ذلك المفعول منصوبا
لفظا وعدم اقتضاء ذلك الاعتبار وعلامته ان لا يكون ذلك الاسم منصوبا لفظا بل مرفوعا ولا يتفاوت في ذلك كون الاشارة
او التنبيه منسوبين الى المتكلم اولا واليه اشار الشارح قدس سره بقوله ولا شك انهما الى آخره **فما قيل** هو جواب سؤال وهو
ان يقال ان معنى ها وذا الاشارة والتنبيه فكيف يقال انه ليس منطوقا بل معنى خارج عنه وتقرير الجواب ان ما يقصده المتكلم هو الاشارة
والتنبيه مطلقا لا الاشارة والتنبيه المنسوبان الى المتكلم فلا يكونان منطوقين بل مفهومين وقد يقال ان الاشارة والتنبيه المنسوبين
الى المتكلم ما يقصده المتكلم كما في جميع الاخبارات والاشارات فان معنى زيد قائم اخبار المتكلم بانه قائم لا الاخبار مطلقا فيكونان
منطوقين لا مفهومين ليس بموجه ولكان من وجه بل لا معنى له اصلا **قوله** هو من تركيبه اي وهو ماخوذ من تركيب الفعل
وصيغة مشتق من جوهره ونظر على هذا لا يكون اسم الفعل من قبيل شبه الفعل وقد جعله في صدر المرفوعات من شبه الفعل حيث فسره
بالشبيه في العمل وقال انما قال ذلك ليتناول اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف

ولا يظهر باعث للعدول عن هذا التفسير مع ان اسم الفعل وكذا المصدر يخرج عن شبه الفعل وكذا عن معنى الفعل على ما قرره الشارح مع انهما عاملان في الحال وذلك لان معنى الفعل على تقرير الشارح هو المفهوم من سوق الكلام من غير ان يقتضي لفظ الكلام ومنطوقه اعتباره ولا شك ان معنى الفعل في اسم الفعل والمصدر يقتضي الكلام اعتباره فلا يدخل في المعنى ايضا على طريقة الا ان يجعل النحوي عاما يشتمل اللفظ واعتبار الخارج ويراد بقوله من غير التصريح به وتقديره من غير ان يقتضي لفظ الكلام التصريح بمعنى الفعل بلفظ الفعل او يقتضي تقديره وذلك اما ان لا يقتضيه اصلا كما في هذا زيد قائما او يقتضيه لكن لا بلفظ الفعل كما في اسم الفعل والمصدر فمقابلة معنى الفعل للفعل وشبهه كما هو باعتبار ان المنطوق يقتضي اعتبارهما بخلاف معنى الفعل فانه لا يقتضيه وايضا هما لفظان مذكوران او مقدران في النظم والمعنى ليس كذلك فهو ممتاز عن الفعل وشبهه فلا حاجة في ذلك الى ان يقال انه ليس من تركيبه فما قيل اي ماخوذ من تركيبه وصيغته بخلاف العامل المعنوي كهذا فانه وان كان يعمل عمل فعل ولكنه ليس من تركيبه وصيغته هذا صحيح على مذهب النحاة وهو ان العامل هو نفس هذا لا معنى ما يفهم من ظاهر عبارة الشرح وهو ان معنى الفعل ما يفهم منه وهو انبه واشير ليس بموجه وان كان من وجه بل لا معنى له اصلا **قوله** كالاشارة والتنبيه الى آخر ما ذكره حمل ما ذكره من معنى الفعل في الصور المذكورة سموع بخلاف معنى حروف الاستفهام والنفي وان وان فانه لم يسمع عملها في الحال **قوله** والتمني والترجي قال الشيخ الرضي واما حروف التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فانه انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا مقيدين بالحال بل العامل هو الخبر الموخر لكون مضمونه هو المقيد انتهى والمقيد في نحو ليت ابني فقير اراجع هو الخبر ايضا لان رجوع الابن لما كان امر استبعد البحث لا طماعية في وقوعه بل صار بمنزلة المحال الذي تتمنع وقوعه فهو متمنى والطلب وقوعه على سبيل طلب المحال وان كان مقارنا بصفة لا تطلب لا تمني وقوعها في المعنى ليت اي راجع وهو فقير اي الطلب رجوعه وان كان على صفة الفقر واما تقييد التمني بالحال فلا يستقيم ايضا بدون التاويل اذ ليس المعنى على ان تمنيت ابني وهو فقير بل معناه تمنيت ابني وان كان فقيرا راجعا فلما كان تقييد التمني بالحال محتاجا الى التاويل كتقييد الخبر كان تقييد الخبر بها اولى ابقاء له على ما هو الغالب في الاكثر **قوله** وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها بوقت حصول مضمونها ولا يخفى ان ذلك انما هو في المتنقلة لا في المؤكدة والمدعى عام الا ان يقال الاكثر في الاستعمال هي المتنقلة والمؤكدة قليل فكانه ملحق بالعدم **قوله** لحصل بها حصول الغرض بالنكرة لا يستلزم عدم جواز التعريف كيف ويجوز ان يتعلق بالتعريف غرض آخر **قوله** ان جعلت امرا حالا من كل امر وان جعلته حالا من ضمير حكيم فلا يكون مثالا لما نحن فيه وهذا دليل على ان المقصود التمثيل لا الاستشهاد ويدل عليه السباق والسياق ايضا **قال** او بعد الا لقصاء المعنى الظاهر انه عطف على قوله في حيز الاستفهام فيصير المعنى احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة واقعة بعد الا وليس الامر كذلك اذ الواقع بعد الا هو الحال لا ذو الحال قال شارح اللباب فيه تعسف لا يمكن الخلاص عنه الا ان تقول ان بين قوله او بعد الا وبين قوله او مقدما عليه الحال تنازعا في الفاعلية ولو قال بدله او قبل الا لكان سالما عن التعسف انتهى وعلى هذا فقوله او بعد الا عطف على قوله واقعة او موصوفة فيكون ظرفا مستقرا فيصح عمله في الحال والتقدير احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة كائنة بعد الا حالها اذ فيه ضمير راجع الى الحال واللام فيها بمعنى الاضافة او عوض عن المضاف اليه فلا حاجة الى تقدير عائد الى النكرة في تعميم وقوع الظرف صفة لنكرة كما قيل فاندفع ما قيل لا يخفى ان قوله بعد الا عطف على قوله في حيز الاستفهام فهو ظرف لغو للفعل ثم ميل عطفه على قوله او قبل الا لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول او قبل الا الداخلة على الحال فيطول الكلام فلعله قال ذلك رو ما للاختصار اقول وفيه



بحث اذ وجوب القول به ثم كيف وقوله انقضا النفي نفسه منه ولو سلم فطلب الاختصار لا يكون موجبا للوقوع في التعسف وقيل اي ما يكون الحال واقعا بعد الا انقضا النفي عطفا على يكون ذو الحال نكرة موصوفة وفيه انه لا يعلم منه كون ذي الحال نكرة مع ان الكلام مسوق له ثم تنكير ذي الحال كونها مغنية عنا المعرفة بعمومها لو قوعها في حيز النفي وعلى هذا فلا حاجة لذكره عليحدة بل الاولى ان يجعل وقوعها في حيز النفي والنهي والاستفهام وجها للاستغراق قال الرضي يجوز تنكير ذي الحال اذا سبقه نفي او شبهه ونهي او استفهام لانه يصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام قال شارح اللباب قال المصرح وانما حسن تنكيره لان الا تقطع ما بعده عما قبله فلا يصلح الحال ان يكون صفة له لانقطاعه عنه وفيه نظر لمجئ ما بعد الا صفة لما قبلها ورد عليه بعضهم بان منع الا لو كان معنى لصح جاءني رجل الا عالما ولغى قوله انقضا النفي واما من قال لا منع لا لجواز وقوع الصفة بعد الا نحو قرية بلا مرية لان الصفة النحوية لا يكون بعد الا وانما هو الصفة المعنوية من خبر المبتدأ والحال انتهى اقول وفيه بحث اما اولا فلان تقرير قوله لو كان معنى لصح هكذا لكنه ليس بصحيح فينتج انه ليس بصحيح وهذا انما يتم لو كان وجه عدم الصحة التباس الحال بالصفة في المثال المذكور وهو عند القائلين بقطع الا ثم بل الوجه عدم استقامة المعنى في الموجب في المفرغ وبتطرق فائدة قوله انقضا النفي واما ثانيا فلان قوله لان الصفة الخ ان اراد به انه لا يجوز احد من النحاة فهو ممنوع كيف وصرح الرضي في بحث الاستثناء المفرغ بوقوع الصفة النحوية التي هي احد من التوابع بعد الا وصرح به العلامة التفتازاني في المطول في آخر بحث القصر حيث قال القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر يقع بين الفعل والفاعل وبين الصفة والموصوف نحو ما جاءني رجل الا فاضل وصرح به صاحب اللباب ايضا في بحث الاستثناء وقال صاحب المغني واما وما ملكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فللوصفية بالغاء الواو وبالا ولم يره الزمخشري وابو البقاء احدا منهما ملغاة وان اراد به انه لا يكون كذلك عند بعض فهو مسلم لكنه غير مفيد بالجزم الحكم بالنفي على الاطلاق كما هو الظاهر من كلامه والتشنيع على المجوز تشنيعا بليغا عند كون المسئلة اختلافية ليس على ما ينبغي قوله وتجعل قوله وصاحبها بالنصب عطف على قوله ليعرف الكلام على وجه التفسير قوله مبتدأ وخبر كما قال السيد السند في حواشي المتوسط قال ولا يجوز ان يكون صاحبها مرفوعا عطفا على المستكن في ان يكون ومعرفة منصوبا عطفا على نكرة لان تعريف ذي الحال ليس بشرط وح يكون معرفة منصوبا وتقدير الكلام هذا وشرط صاحبها ان يكون معرفة وهذا الخلل معنى كما ذكره ولفظا لانه يلزم العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار انتهى والخلل المعنوي الذي اشار اليه بقوله لان تعريف ذي الحال ليس بشرط مرتفع بما ذكره الشارح قدس سره والخلل اللفظي على التوجيه الثاني يرتفع بارتكاب حذف المضاف في المعطوف قوله وكان المراد بالارسال البعث والتخلية لان الارسال مختص بذوي العلم والشك انما هو في ارادة الخاص من الامرين قوله والدخال هو ان يشرب البعير ثم يخرج عن الحوض قبل تمام الشرب الى العطن ثم يرد من الرد على صيغة المجهول قوله ليشرب ذلك البعير المدخل بين بعيرين عطشانين منه اي من الحوض ما اي ما دام لم يكن ذلك البعير شرب اي شربه منه اي من الحوض في الكرة الاولى قوله لعل المراد اي من الدخال نفس مداخلة بعضها في بعض من قبيل ارادة المطلق من المقيد لان الدخال خاص بالبعير وبان يدخل بعير بين بعيرين عطشانين والمراد في البيت المزاحمة والازدحام او المعنى او المراد من الدخال معناه الحقيقي والمعنى على التشبيه قال متاول اي المنصوب المعرف الذي يرى فيهما انه حال قوله اي كل واحد منها قيل وكذا ضمير نحوه بل هو احق بالتاويل اقول هذا اذا لم يكن الضمير في نحوه راجعا الى مررت به وحده وما قيل



ولا معنى له الى هذا قلنا وليل لان المعنى والحال الواقع فى هذا التركيب متناول للمبين لو جعلنا الخان من وجه اذ لو كان المعنى على ما ذكره لكان ما تو

ان يقع والحال الواقعة فيها معتنا ولتلك المسند الى ضمير المؤنث اى مؤنث كان يجب تانيثه والحال مؤنث سماعى صرح به مولانا الهداد والشارح

لوشى السندية فى قوله وعاملها الفعل وشبهه قوله متناول بالنكرة فالاولى ترك قوله بالنكرة لان المعرف ليس مثلا بالنكرة على كلا التأويلين بل على تقدير

نعم هو متناول بانه ولا بيان الحال فى الامثلة معرف قوله مصادر لافعال لان الاصل فى العمل الفعل فتقديره اولى عند الاحتياج

ويجوز تقدير الصفة ايضا لان الحال فى المعنى خبر لذيها والاصل فى الخبر الافراد وكذا الاصل فيما هو بمعناه الافراد واليه واليها اشار من

قال مصادر لافعال اولصفات فلا يرد عليه ما قيل تبعي الشارح على مذهب الاكثر ومن لم ينبه نادى على كلام الشيخ قدس سره حيث قال

لافعال محذوفة فسرى بنيها قوله لم يكن فيها شائبة التخصيص اذ النكرة لو كانت مخصوصة بوصف نحو رأيت رجلا عالما راكبا او باضافة

نحو رأيت غلام رجل راكبا او باستغراق نحو ما رأيت رجلا راكبا لم يتقدم الحال عليها لان المقصود من التقديم تحصيل التخصيص وهو حاصل

هكذا قال النحاة وهو صريح فى ان الوجه فى التقديم هو التخصيص ورفع الالتباس قد يقصد فى ضمن تحصيله وليس سبب مستقل والا

لوجب القول بالتقديم فى الامثلة المذكورة لوجود الالتباس بالصفة مع انهم لم يقولوا به وفى صورة اشتراك الحال بين المعرفة والنكرة

قالوا لم يتقدم الحال لعدم الالتباس مع ان التخصيص مطلوب فى النكرة لعدم شائبة التخصيص بما سوى تقديم الحكم وهو يشعر بان رفع

اللبس سبب مستقل قال صاحب اللباب اعلم ان الشرط فى جواز تنكيره حصول الفائدة وامن الالتباس ولا يكون ذلك اشترط

فى الاكثر الا فى صورة من تلك الصور فلو حصل هذا الشرط فى غير تلك الصور يجوز تنكيره كما اذا شاركته معرفة فى الحال نحو جاءنى رجل

وزيد راكبين او اذا كانت الجملة الحالية مصدرة بالواو نحو جاءنى رجل وعلى كتفه سيف هذا كلامه وانت خبير بان فى هاتين الصورتين

رفع اللبس حاصل واما التخصيص فلا وبالجملة ذو الحال النكرة اذا وقعت فى الصور التى ذكرها الشيخ قدس سره ولم يقل النحاة بتقديم

الحال عليها وبهذا ظهر ان ما ذكره القاضى فى تفسير قوله تعالى وكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا اى وكلوا ما حل لكم وطاب مما رزقكم الله فيكون

حلالا مفعول كلوا ومما حال منه تقدمت عليه لانه نكرة لا يخلو عن مناقشة لانه ان اراد ان الحال يتقدم عند تنكير ذى الحال ففيه ان هذا انما هو

اذا كان ذوها نكرة محضة واما اذا كانت نكرة مخصصة باضافة او صفة او غير ذلك فلا وفى الآية الكريمة ذو الحال مخصصة بالصفة

وهو قوله تعالى طيبا فلا حاجة الى التقديم كما قال القاضى فيما بعد فى قوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم انه صفة جزاء ويحتمل ان يكون حالا من

ضميره فى خبره او منه اذا خصصته او صفته وقال فى هديا انه حال من الهاء فى به او من جزاء وان نون تخصيصه بالصفة فان قلت

لعله اراد انه نكرة وعند تنكير ذى الحال يجب تقديم الحال لئلا يلتبس بالصفة وتخصيص ذيها بالصفة او الاضافة لا يمنع الالتباس

وهو ما قاله النحاة قلنا فكيف جوز كون يحكم به ذوا عدل منكم فى قوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم حالا من جزاء

بدون التقديم مع انه يلتبس بالصفة اذ تخصيص جزاء بالاضافة الى مثل وجعله صفة له لا يمنع وصفه بقوله يحكم به الا ان يقال انه

بيان للواقع لانه قدمت لتنكير ذيها وان لتقديمها فى الآية الكريمة فائدة اخرى قوله ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة قيد

به لئلا ينتقض به لانه يصدق عليه ان ذا الحال فيه نكرة محضة ليس شائبة تخصيص اصلا فيجب ان يتقدم الحال على ذيها مع انه

ليس كذلك وانت خبير بان رفع اللبس وان حصل فى هذه الصورة الا ان التخصيص ليس بحاصل فيجب ان تقدم الحال لاجل حصوله

اذ لا معنى للقول بالتقديم للتخصيص فى صورة وعدم القول به فى اخرى مع استوائهما فى انتفاء التخصيص بدون التقديم لاية لغاية

الى القيد المذكور لان هذه الصورة تخرج بقوله نكرة لان صاحب الحال فى هذه الصورة مجموع المعرفة والنكرة لاكل واحد والمجموع ليس بمعرفة ولا نكرة لان التعريف والتنكير من خواص الاسم والمجموع ليس باسم بل مركب لانا نقول لا يجوز ان يكون الصاحب المجموع اذ هو فاعل او مفعول والفاعل والمفعول اسم كل واحد منهما والاسم لا يجوز خلوه عن التعريف والتنكير والمجموع خال عنهما فهو ليس باسم فلا يجوز ان يكون ذو الحال اذ الفاعل والمفعول لابد من ان يكونا معرفتين او نكرتين وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل الحال المشترك صاحبها مجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة والنكرة ليس بمعرفة ولا نكرة فبقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة ولا حاجة الى زيادة قيد ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة ومن هذا يظهر وجه بديع لتقييد تعريف صاحب الحال بكونه غالبا ليس على ما ينبغى اذ لا ضرورة فى جعل الصاحب فيما نحن فيه مجموعا مركبا حتى يرتكب مخالفة الاصل ويظهر وجه بديع على ما زعمه وهو ان العطف قد يكون شيئا لا يكون معرفة ولا نكرة واى محذور فى جعل الصاحب كل واحد من المعرفة والنكرة بل ليس فيه الا عدم ارتكاب مخالفة الاصل التى ينبنى عليه الوجه البديع الذى زعمه وترك الاصل واختيار مخالفة الاصل امر لا يجوز ارتكابه الا للضرورة ولا ضرورة فيه **قوله** تخصيص النكرة بتقديمها اذ لا يتصور فيه التخصيص بتقديم الحكم لانه باعتبار كون ذى الحال فاعلا ومفعولا واعتباره مبتدأ والحال خبرا لا يجتمع مع الاول بل ينافيه فلا بد فيه من تخصيص حصل بتقديم ما هو بمنزلة الخبر لكن يرد ان المعتبر فى المبتدأ تقديم الخبر الظرف لا مطلقا فكيف تخصص بتقديم الحال التى ليست بظرف الا ان يقال عدم اعتبار غير الظرف فى المبتدأ انما لانه ليس بمتعين للخبرية ومتعين بفقد الاحتمال بالفعل والتخصيص ايضا مطلوب بالفعل باعتباره مبتدأ ويرد ان ذا الحال مبتدأ معنى وبمنزلته فيكفى فيه التخصيص بتقديم ما هو ظرف معنى وبمنزلته ولا يلزم منه كون ظرف الزمان خبرا عن الجثة كما قيل ولو سلم قلنا التقدير فى جاءنى راكبا رجل كائن مجيئه وقت الركوب وبه اندفع ما قيل فيه ان جاء قائما رجل فى الحقيقة قائم رجل فالتخصيص بالخبر المتقدم الذى ليس بظرف وهو لا ينفع فى تصحيح الابتداء لانقول الحال بمنزلة الظرف فتقديمه كتقديم الخبر الظرف لانا نقول لا يصح الاخبار عن الجثة بظرف الزمان **قوله** ولئلا يلتبس بالصفة ظاهر عبارته بانه سبب للتقديم على الاستقلال بان يراعى مع حصول التخصيص ايضا وقد عرفت ما فيه **قوله** طردا للباب اى جعلا للباب مطردا بالنظر الى الدليل الثانى واما بالنظر الى الاول فتقدم للتخصيص ولا منع من اجتماع المقتضيات على مقتضى واحد **قال** ولا يتقدم على صيغة المونث لان فاعله ضمير راجع الى الحال والحال مونث سماعى والمسند الى ضمير المونث مطلقا يجب تانيثه **قوله** فيما عدا اى فى تركيب جاوز التركيب المذكور اى لا تتقدم على العامل المعنوى فى تركيب ما الا فى تركيب هو زيد قائما كعمرو قاعدا فانها فى هذا التركيب تقدمت على العامل المعنوى لاجل رفع اللبس فان العامل المعنوى فيه وهو معنى التشبيه المستفاد من الكاف يدل على حدثين غير متميزين فى العبارة وقد تعلق بكل منهما حال فوجب ان يلى الحال التى تعلقت باحدهما صاحب ذلك الحدث وهو زيد القائم به الحدث لكونه مشبها والاخرى التى تعلقت بالآخر صاحبه وهو عمرو والقائم به الحدث لكونه مشبها به والا يلزم الاشتباه والالتباس **قوله** بخلاف ما اذا كان العامل حالا من العامل المعنوى اى ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوى حال كونه متلبسا بخلاف الظرف وعلى التوجيه الثانى يكون حالا من ضميره ولا يتقدم الراجع الى الحال اى لا يتقدم الحال حال كونها متلبسة بخلاف الظرف على العامل المعنوى **قوله** فلا يجوز قائما زيد فى الدار وذلك لتقدم الحال على عامله الذى ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه اى المبتدأ **قوله** لاجل الاحتمال

الثاني وهو ان يكون قوله بخلاف الظرف حالا من ضمير قوله ولا تتقدم اي ولا تتقدم الحال على العامل المعنوي حال كونها متلبسة
بخلاف الظرف فانه يتقدم على العامل المعنوي الذي هو الظرف والجار والمجرور ولا يتقدم على غيرهما من التنبيه والتشبيه وغيرهما
انتهى كما صرح به الشيخ الرضي فان قلت اذا كانت الحال ظرفا او جارا او مجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو
ظرف او جار ومجرور نحو ذلك البر الكر بستين اي الكر منه بستين فمنه حال والعامل فيه بستين وعلى هذا فالحال مثل الظرف في انه
كما منعها تتقدم على عامله الذي هو الظرف او الجار والمجرور ولا يتقدم غيرهما فما معنى بيان المخالفة قلت بيان المخالفة عند من لم يجوزه
تقديم الحال الظرف والجار على عامله المعنوي الذي هو الظرف او الجار كما يشير اليه تخصيص التجويز بابن برهان ومنه ظهر ان قول الشارح
ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي والحال لا يتقدم عليه لا يخلو عن خدشة لان ذلك على تقدير ان لا يكون الظرف والجار والمجرور
داخلا في العامل المعنوي الذي غير الظرف والجار والمجرور وكذلك الظرف لا يتقدم على ذلك العامل فلا يصح ذلك التقدير قوله لا غير اي ليس
المراد غير الاحتمال الثاني وهو الاحتمال الاول وهو ان يكون قوله بخلاف الظرف حالا من العامل المعنوي لان المناسب على التقدير
الثاني استثناء الظرف من العامل لا بيان المخالفة وانما كان يصح ان لو قيل لا يتقدم الحال على العامل المعنوي حال كون العامل متلبسا
بخلاف العامل المعنوي الذي هو غير الظرف وحاصل هذا ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي الذي هو غير الظرف اذ المعنوي
الكائن ظرفا تتقدم عليه الحال بشرط تقديم المبتدأ على الحال عند الاخفش او بشرط ان يكون الحال ايضا ظرفا او جارا ومجرورا على ما
ذهب اليه ابن برهان واما سيبويه فلا يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي مطلقا سواء كان ظرفا او غيره فالمخالفة بين سيبويه
والاخفش انما هو على تقدير كون الظرف عاملا معنويا على تقدير كونه خارجا عنه كما يوهمه كلام الشارح قدس سره قوله والمضاف
اليه لا يتقدم على المضاف لان حقه التاخير فكذا حكم تابعه بخلاف الفاعل فان حقه التقديم على الفعل لان حق المسند اليه ان يتقدم
على المسند وانما امتنع بعارض الالتباس فلا نقض بجواز راكبا جاء زيد قوله لعل الفرق الى قوله ليس مجرورا عبارة الرضي بعينه و
فيه اشارة الى عدم تمام الفرق المذكور وذلك لان الحرف المعدي الذي هو من تمام الفعل وبعض حروفه كالهمزة والتضعيف
انما هو البارز في بعض المواضع كالمثال المذكور في الشرح دون مررت بزيد دون باقي الحروف الجارة ثم باقي الحروف تحكي التقدم
بالمعنى الاعم وهي بذلك الاعتبار ليست كالهمزة وبعض حروف الفعل وايضا هو منقوض بالاضافة اللفظية فانها في تقدير
الانفصال فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا ايضا فينبغي ان يتقدم فيها مع انه ممتنع بالاتفاق قوله والكل تكلف وتعسف قيل اما
كون الاول تكلفا فلان تاء مبالغة غير معلوم الوقوع حتى انكرها البعض في غير فعال وفعول ومفعال لكن الرضي صرح بجواز
دخول تاء المبالغة في فاعل حيث قال الرابع ان يدخل لتوكيد الصفة التي على فعال او فاعل او مفعال او فعول كنسابة وراوية وسطرية
وفروقة فهذه تفيد مبالغة في الوصف كما يفيدها ياء النسبة كما في احمري واما كونه تعسفا فلان المتقدم من الآية الكريمة
وما ارسلناك الا الى جميع الناس وهو يفوت على التقدير الاول لاحتمال ارادة بعض الناس واما كون الثاني والثالث تكلفا
فلاحتياجهما الى التقدير والوجه المحتاج الى التقدير تكلف بالقياس الى الوجه الذي لا يحتاج اليه واما كونهما تعسفا فلما صرح به الرضي
من انه قد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا تضافان ويقع كافة في كلام المتاخرين مضافة وقد خطئوا فيه قال
ابن هشام في المغني وتجويز الزمخشري الوجهين يعني الحال من الفاعل والحال من المفعول في ادخلوا في السلم كافة وهم لان كافة



مختصة بمن يعقل رد وهم في قوله تعم وما ارسلناك الا كافة للناس اذ قد يكافة لغنا المصدر بمحذوف اي بارسالة كافة واشد لانه اضاف الى اخراجها
فيما لا يعقل اخراجها التزم فيه من الحالية ووهم في خطبة المفصل اذ قال بكافة الابواب واشد منه لا اخراجها اياه عن النصب للتبة وهذا اي اخراجه
عمن يعقل واستعماله في غير العقلاء وجه آخر كتعسف الوجهين مع ايضا يفوت على الوجهين المعنى المقصود من الآية وايضا للوجه الثالث وجه آخر وهو ان مجيء
المصدر على الفاعل قليل بل اقل صرح به في الشافية حيث قال واما ما جاء على فاعلة كالعافية والعاقبة والباقية والكاذبة اقل
قوله اسم الاشارة اي العامل في بسرا معنى الفعل المستفاد من اسم الاشارة لا اسم الاشارة من غير اعتبار معنى الفعل
واليه اشار بقوله اي اشير اليه في الرضي قال ابو علي واتباعه العامل فيه معنى الفعل في فخرا ولا يجوز ان يكون افعل
التفضيل عاملا المتقدم في العمل فلا يتقدم معموله عليه ويشكل عليه ذلك بمثل قولك زيد راجلا احسن منه راكبا فانه
جائز اتفاقا مع خلو المبتدأ من معنى الفعل وبمثل قولك تمرة نخلي بسرا اطيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصور افعل بلا خلاف
انتهى فعلى هذا اقول انه قدس سره ولانه يصح عند الخصم ان يقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله ويقول باعمال اسم التفضيل
في مثله سواء كان هذا المثال مستعملا في كلام العرب او لا فينبغي ان يقول باعماله في هذا بسرا اطيب منه رطبا وليس المراد
يصح عند العرب حتى يقال هذا المثال مصنوع لا يوثق به **قال** خبرية قيد المصنف وقوع الجملة حالا بالخبرية ولم يقيد وقوعها خبرا
بها الا ان الحال بمنزلة الخبر لذيها فتقييد الجملة الواقعة حالا بالخبرية يدل على تقييد الجملة الواقعة خبر المبتدأ ايضا بالخبرية لان عدم وقوع
الحال جملة انشائية معلل بعدم وقوع الخبر جملة انشائية بخلاف تقييد الجملة الواقعة خبر المبتدأ بالخبرية فانه لا يدل على تقييد الجملة الواقعة
حالا ايضا فلو قيد في الاول لاحتيج الى التقييد في الثاني ايضا فترك التقييد في الاول وقيد الثاني ليدل على التقييد في الاول
واما لانه اشار في الاول الى مذهب من يجوز وقوع الانشائية خبر المبتدأ وفي الثاني الى مذهب من لم يجوزه وبه اندفع ما قيل على
قول الشارح والجملة الانشائية لا يصلح ان يحكم بها على شيء لا يخفى ان الجملة الانشائية لا يصلح الخبرية ولا الحالية بلا تاويل ومعه يصلح لهما فلا
فرق فما وجه الاطلاق في الخبر والتقييد في الحال **قوله** والانشائية لا يصلح ان يحكم بها على شيء لان المبتدأ ذكر ليثبت اليه حال
من احواله ومعنى الجملة الانشائية طلبا كان او غيره وان كان حاصلا معها لكنه قائم بالطالب والمنشي فاذا قلت زيدا اضربه فطلب
الضرب صفة قائم بالمتكلم وليس حالا من احوال زيد الا باعتبار تعلقه به او كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ
في وقوعه خبرا عنه بهذه الحيثية فكانه قيل زيد مطلوب ضربه او مقول في حقه ذلك لا على معنى الحكاية بل على انه يستحق ان يقال فيه ففيه
مبالغة لترى تعينا قولك اضرب زيدا الا انك هناك امرت بضربه واشرت الى انه يستحق لذلك وقس عليه نحو قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم
اي مقول في شانكم هذا الدعاء اي تستحقون لان يدعى عليكم بهذا الدعاء فقد قصدت الدعاء عليهم واشرت الى استحقاقهم اياه و
اما مثل اين زيد ومتى القتال فليس مما نحن فيه بصدده لان الاستفهام داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدأ والخبر المقدر لا
على الخبر وحده فالمعنى ازيد حصل في الدار او في السوق فلا يتصور تقدير القول اذ لم يقع الانشائية خبر المبتدأ ليس المعنى زيد احصل
في الدار او في السوق الا ترى انه اذا قدر باسم الفاعل كان الاستفهام داخلا على المبتدأ حقيقة ولولا هذا لما وجب تقديم الكلمة
المتضمنة للاستفهام على المبتدأ اعني زيدا كما في قولك زيد اين هو الا ترى انك اذا قلت زيد اين هو لم يجب تقديم الاستفهام
على زيد لانه وقع في صدر الجملة الواقعة خبرا فوجب تقدير القول واذا قلت اين زيد وجب تقديمه عليه لان الاستفهام متعلق بالنسبة

التي بين زيد وخبره المقدر معنى كانه قيل ازيد في الدار او في السوق ولا وجه لتقدير القول هذا ما ذكره الشريف قدس سره في حاشية المطول وشرح المفتاح وحواشيه ثم حاصل ما ذكر قدس سره ان الاستفهام في اين زيد داخل على المبتدأ حقيقة وليس داخلا على الخبر المقدر والا لما وجب تقديم اين على زيد كما لا يجب في زيد اين هو اقول الملازمة ممنوعة كيف ويجوز ان يكون كفاية الصدارة على جملة الخبر مشروطا بكون الخبر جملة صورة كما في زيد اين هو لا مطلقا واما اذا لم يكن الخبر جملة صورة فصدارته على الجملة المقدرة غير كافية بل يجب ان يقدم على المبتدأ نحو اين زيد رعاية لصورته وعدم الالتفات الى معناه فانه في الصورة بمنزلة همزة الاستفهام فكما يجب صدارته كذلك يجب صدارة اين على زيد فقياس اين زيد على زيد اين هو قياس مع الفارق وقد اشار اليه الشريف قدس سره في شرح المفتاح في مباحث الاستفهام قبيل الباب الثالث حيث قال ح حص بالذكر هذه الظروف المقدرة بالجملة على الاصح كيلا يتوهم ان صدارتها في جملتها كافية فلا يجب تقديمها على ما وقعت هي خبرا عنه وانما وجب ذلك لانها في صور المفردات وكذا الحال في اني وايان لانهما في معناها وصورتها انتهى ولا يذهب عليك ان هذا الكلام صريح في ان الاستفهام في اين زيد داخل على الخبر المقدر فتدبر ثم الغرض من قوله قدس سره واما مثل اين زيد ومتى القتال آه هو الجواب عما ذكره العلامة التفتازاني في شرح المفتاح ثم وقوع الانشاء من الطلب وغيره خبرا كثير في الكلام والتاويل بتقدير القول مما لا ضرورة اليه بل يأباه المعنى في كثير من المواضع سيما باب المدح والذم فيمن يجعل المخصوص مبتدأ وفي الدعاء كقوله تعالى انتم لا مرحبا بكم وفي مثل اين زيد ومتى القتال وكيف الحال وما اشبه ذلك هذا كلامه ثم العلامة قدس سره قد ذكر في شرح المفتاح وجه اباء المعنى في اين زيد ومتى القتال وكيف الحال بقوله الخبر في الامثلة الثلثة جملة ظرفية استفهامية متقدمة على المبتدأ ولا شبهة في ان المتكلم بها مستفهم لا مخبر عن مقولية الاستفهام انتهى وكذا في قوله تعالى انتم لا مرحبا بكم المقصود انشاء الدعاء عليهم لا الاخبار عن استحقاقهم الدعاء عليهم وكذا المقصود في افعال المدح والذم انشاء المدح والذم لا الاخبار عن استحقاق المدح والذم والسيد السند قدس سره قال بان الخبر يجب ان يلاحظ كونه حالا من احوال المبتدأ ومعنى الانشائية وان كان حاصلا معها لكنه قائم بالطالب والمنشي لا بالمسند اليه لكن قال في حواشي شرح المفتاح لكن هذا لا يجدي نفعا الا اذا كان يكون المسند اليه هو المنشي او الطالب ويمكن ان يقال انه قليل فجعل كالعدم وحكم بالتاويل على الاطلاق فلا بد في وقوع الجملة الانشائية خبرا للمبتدأ من تاويل يكون معناها بسبب التاويل من احوال المبتدأ وقال بالتاويل فيما صح جريانه في نحو زيد اضربه وانتم لا مرحبا بكم ولما رأى ان التاويل لا يصح في اين زيد ومتى القتال وكيف الحال على ما حكم به العلامة التفتازاني ادعى ان هذه الامثلة ليست مما نحن فيه اذ ليس الاستفهام فيها داخلا على الخبر بل على المبتدأ وارد عليه وبيلاه قد عرفت ان الدليل غير تام **قوله** لقوة الاسمية في الاستقلال اما نفس الاستقلال فظاهر واما القوة فلان الاسمية لدلالتها على الثبوت والدوام تابى عن وقوعها حالا الخبر وجاعها هو الاصل في الحال وهو الانتقال وعدم الدوام لذيها فنفس الاستقلال يقتضي نفس الرابط والقوة فيه تقتضي زيادة الربط **قوله** لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء هذا الدليل يدل على ان الاكتفاء بالضمير على الاطلاق ضعيف واما انه اذا وقع في الصدر فلا يدل على انه ضعيف كيف وهو يدل على الربط في اول الامر اللهم الا ان يقال اذا لم يكن الوقوع بطريق الوجوب فكانه ليس بواقع اوليس بدال والحق التفصيل قال الشيخ الرضي ان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ او جاء في



زيد يده على راسه وكلمته فوه الى فى اى فاه فجر الخ قوله خرجت مع البازى على سواد فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون
الربط فى اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو واذا كان الضمير فى آخر الجملة كقوله
نصف النهار الماء غامرة فلا شك فى ضعفه وقلته قوله الى الحال التى انت فيها بمعنى ان الفعل مضى قريبا من زمان التكلم
قوله ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل وفيه انه لو كان الغرض من التزام دخول قد ما ذكر لما دخل على الماضى
الواقع حالا المقدم على زمان العامل بمدة طويلة نحو اصدقه فى مرية وقد امرت صحابة موسى بعد ابانة النسع اذ لا يتصور
التقارن بل التقارب والتاويل بالقصة يحصل التقارن على ما قال به سيد المحققين قدس سره يقوى الاعتراض قوله
تجوز امفعول مطلق لقوله ليدل بها اى ليدل الماضى الواقع حالا بسبب قد على قرب زمانه الى زمان العامل ولانه تجوز مبنى على
التاويل وهو ان الافعال الواقعة قيودا لا اختصاص باحد الازمنة ماضويتها وحاليتها واستقباليتها بالنسبة الى زمان المقيد
لا بالنسبة الى زمان التكلم فجعل زمان المقيد بمنزلة زمان التكلم قوله حتى تقربه اليه التقريب الى زمان العامل يعنى انه مضى قريبا منه لا شك
فيه واما التقريب بمعنى المقارنة على ما ذكره سيد المحققين سند المدققين معترضا على من قال ان تصدير الماضى المثبت بلفظ
قد لمجرد استحسان لفظى حيث قال اذا قلت جاءنى زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجئ ومتقدما عليه
فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجئ ويفهم المقارنة بينهما وكان ابتداء الركوب مقدما على
المجئ لكنه قارنه ودام معه ففيه مناقشة وايضا هذا انما يتصور فى فعل يتصور منه مقارنة بقائه واما ما مضى قبله قطعا فلا مع ان قد تدخل
كلا القسمين قوله وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد آه كذا فى شرح اللباب فما فى المتن شرح الوافى ووجب قد ولو تقديرا فى
مثبت الماضى وهذا مذهب الفراء والمبرد وابى على ليس على ما ينبغى قال ولا بد فى الماضى المثبت اعلم ان وجوب قد فى الماضى
المثبت انما هو اذا لم يكن بعد الا واذا كان بعد الا فالاكتفاء بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمنى لان دخول الا
فى الاغلب الاكثر على الاسماء فهو بتاويل الا مكرما لى فصار كالمضارع المثبت وقد يجئ مع الواو وقد نحو ما لقيته الا وقد اكرمنى و
مع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمنى ولم يسمع فيه قد من دون الواو ونحو ما لقيته الا وقد اكرمنى هذا كلام الرضى قوله
فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال وفيه ان موصوف الجملة لا يحذف فى السعة غالبا الا اذا كان بعض ما قبله
من المجرور بمن او فى وههنا ليس كذلك الا ان يقال ان سيبويه لم يقل به وايضا صفة الحال الموطئة اذا كان ماضيا يجب تصديرها
بقد سيما اذا حذف الموصوف فانه يكون فى صورة الحال صرح به بعض الفضلاء فى حواشى المطول وقيل الجملة صفة مخصوص
مذكور وهو قوم المتقدم ذكره فلا اضمار البتة وما بينهما اعتراض ويؤيده انه قرئ باسقاطه او وعلى ذلك يكون جاؤكم صفة لقوم
ويكون حصرت صفة ثانية وقيل بدل اشتمال من جاؤكم لان المجئ مشتمل على الحصر وفيه بعد لان الحصر من صفة الجائين هكذا فى المغنى قوله والمبرد
جملة دعائية مثل غلت ايديهم فهى مستانفة هكذا فى المغنى ورده الفارسى بانه لا يدعى عليهم بان تحصر صدورهم عن قتال قومهم
وقال صاحب المغنى ولك ان تجيب بان المراد الدعاء عليهم بان يسلبوا اهلية القتال حتى لا يطيعوا ان يقاتلوا احدا البتة انتهى
وقد مضى فى الخاطر الفاتر هكذا وانت خبير بان عطف قوله او جاؤكم على قوله يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق الواقع صلة لقوله
الا الذين المستثنى من قوله فاقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليا ولا نصيرا يمنع عن جعل حصرت جملة دعائية اذ لا استثناء

١٨٥

عن القتل لبين مجرو الجئى بل بالمجئ على الحالة المخصوصة والدعائية ليس لها تعلق لا بما قبله ولا بما بعده **قوله** وقيل بدل اشتمال في مقابلة قوله وقيل الجملة صفة مخصوص و قوله و فيه بعد ء للقيد الاول و قوله و ما بينهما اى ما بين قوم دحصرت و انت خبير بانه ليس بينهما شئ على تقديره فضلا عن ان يكون اعتراضا اذ جعل قوله او جاؤكم صفة لقوم و قوله بينكم وبينهم ميثاق ايضا صفة لقوم اذ لو كان اعتراضا لاختل الاستثناء المذكور وهو قوله الا الذين يصلون الى قوم اذ الاخراج عن القتل انما هو للمناقضين الواصلين الى قوم بينهم و بين المسلمين عهد لا الواصلين الى اى قوم كان هذا و في جعل حصرت صدورهم صفة لقوم مجرور مذكور بعد اخر وهو عدم استقامة الاستثناء على تقدير جعل قوله او جاؤكم صفة لقوم على ما ذكره المغني **قوله** في بعض احوال المؤكدة انما يحتاج اليه اذ لا جعل المؤكدة اعم من ان يكون بعد اسمية او فعلية على ما ذهب اليه البعض قال صاحب المغني وهي ثلثة مؤكدة لعاملها نحو و لى مدبرا و مؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا و نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا و مؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد ابوك عطوفا وقال سيد المحققين سند المدققين في شرح المفتاح قائما بالقسط في قوله تعالى شهد الله مؤكد اللفظة الله لانه يفهم منه كونه قائما بالقسط و كذا عربيا في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا يؤكد الضمير الراجع الى القرآن اذ يفهم من القرآن كونه عربيا واما اذا جعل المؤكدة مختصة بما يكون بعد جملة اسمية جامدا معرفا ايضا فلا **قوله** اى تحققت ابوته لك ء دفع لما ذكره الرضي لا معنى لقولك تيقنت الاب معرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وحاصل الرد انه ليس المراد تيقن الاب ومعرفته من حيث ذاته بل من حيث انه اب و يرجع حاصله الى قوله تحققت ابوته للنحى طب **قوله** اى مؤكدة التاكيد لازم للحال المؤكدة لانها هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا فالصاحب يدل على الصفة التي يدل عليها الحال فصارت الحال مؤكدة لصفة يدل عليها العامل فلا ينتقل عنها و يسقط ما قيل ان الحال المؤكدة على ضربين ضرب يجئ لتقرير مضمون الخبر و تاكيده و ضرب للاستدلال على مضمونه كقولك انا عبد الله آكلا كما ياكل العبد و نحو هو المسكين مرحوما مع ان الضرب الثاني ليس بمؤكد فالمقابلة بين القسمين انما هو باعتبار ان المقصود في الاول انما هو التاكيد بخلاف الثاني فان المقصود فيه اولا و بالذات هو الاستدلال على مضمون الخبر و التاكيد ثانيا و بالعرض لان الثاني ليس بمؤكد فنحو قولك زيد ابوك عطوفا يحتمل ان يكون لتقرير مضمون الخبر وان يكون للاستدلال عليه فان قلت الجملة في قولك جاء زيد و الشمس طالعة حال على ما قال به النحاة مع انه لا يدل على صفة فيها اذ طلوع الشمس ليس من صفة زيد قلت قال ابن هشام في المغني قال ابن جني تاويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه فهي كالحال و النعت السببي كمررت بالدار قائما سكانها و برجل قائم غلمانه وقال ابن عمرو هي ما قوله بقولك مبكرا و نحوه **قوله** كما في قوله تعالى و ارسلناك للناس رسولا فان رسولا اى كونه شخصا مرسلا فرع وجود الارسال و موقوف عليه فيؤكد الارسال لا يؤكد مضمون الجملة و هو ارسال الله لان كونه مرسلا انما يتوقف على ارسال الله لتصور الارسال من غيره فتامل هذا اذا اريد بالرسول معناه اللغوي اما لو اريد معناه الشرعي و هو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق بكتاب و شريعة فيؤكد مضمون الجملة و هو ارسال الله و معنى قولك فيؤكد يصح لتاكيد مضمون الجملة وليس لضافى تاكيد الجزء كما يكون لضافى تاكيد الجزء فاذا اريد بالرسول معناه اللغوي فما قيل ثم يكون المراد بالارسال ايضا معناه الشرعي فيؤكد ايضا على هذا التقدير مضمون بعض اجزاء الجملة ليس بموجه وان كان من وجه **قوله** احترز به عما اذا كانت فعلية اذ اراد ان الحال في الآية الكريمة وان كانت مؤكدة لمضمون الجملة الا ان الجملة ليست اسمية بل فعلية ففيه بحث لان قائما بالقسط

يوكد لا يفهم من لفظ الله من كونه قائما بالقسط فهو موكد لمفهوم لفظة الله لا لمضمون الجملة كما نقلنا عن السيد قدس سره وان
اراد انه يوكد جزء الجملة فهو وان كان صحيحا الا انه لا وجه للاحتراز عنه بقوله اسمية بل يجب ان يحترز عنه بما يحترز به عن قوله تعالى وارسلنا
للناس رسولا **قوله** فان المبدل منه في حكم التنحية اي ليس مقصودا بالنسبة فذكره ليس من حيث انه مبهم قصد رفع ابهامه
بالبدل بل اتيان البدل لما انه مقصود بالنسبة لا المبدل منه ففي بدل الاشتمال وان وجد اجمال وتفصيل بل في بدل البعض
ايضا الا انه ليس مقصودا او ذكر البدل فيهما ليس من حيث انه رافع للابهام بل من حيث انه المقصود دون المبدل منه فذكر
المبدل منه والبدل لا يقصد فيه رفع الابهام بل هو ترك مبهم وايراد معين فقوله فهو ليس يرفع الابهام اي البدل ليس لقصد
منه رفع الابهام لا انه لا يرفع وقوله بل هو اي البدل بالقياس الى المبدل منه ترك مبهم وايراد معين وبما ذكرنا ظهر ان منع
قوله بل هو ترك مبهم وايراد معين مستندا بانهم صرحوا ان في بدل الاشتمال اجمالا وتفصيلا وتفسيرا بعد الابهام غير واقع موقعه
قوله فان المستقر اشارة الى دفع اعتراض الرضي حيث قال المستقر هو الثابت مطلقا سواء كان وضعيا او غير وضعي فلا
يدل المستقر على الوضعي **قوله** لكن المطلق قال سيد المحققين في حواشي الرضي ان المطلق ينصرف الى الكامل عرفا وهو الوضعي
قوله غير مستقر بحسب الوضع بخلاف عشرون مثلا فانه موضوع لعدد مخصوص من اي جنس كان فالابهام فيه وضعي مستقر
وفي العين طار غير مستقر هذا ما ذكره الشريف قدس سره في حواشي المتوسط وهو لا يخلو عن اشكال لانه ان اراد به ان عشرون
مثلا موضوع لشيء معدود بهذا العدد اي شيء كان فالابهام على هذا يكون في الموضوع له لكن يرده اتفاق النحاة على ان
الوصف في اربع في مررت بنسوة اربع عارضي اذ لو كان الامر كذلك لما قالوا العروض وان اراد انه موضوع لمرتبة من العدد
مخصوصة متعلقة باي معدود كان فليس فيه ابهام فضلا عن ان يكون وضعيا وابهام المعدود لا يستلزم ابهاما في مرتبة
معينة من العدد وايضا التمييز في عندك عشرون درهما يرفع الابهام عن المعدود لا عن العدد وما ذكره الرضي من قوله صنفه ترفع الابهام عن
المشترك في نحو العين عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي يثبت بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع
لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره
ان يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر فيعرض له الابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع بل
عرض بسبب الاشتراك العارض يرده حاشية ورد على السيد قدس سره ان اراد بقوله كالعدد الى آخره ان العدد والوزن والكيل موضوع لمعدود
وموزون ومكيل معدود وموزون ومكيل بهذا العدد والوزن والكيل اياما كان اذ هو ايضا قائل بعروض الوصف في اربع
والا لم يثبت الابهام فضلا عن ان يكون وضعيا وما قيل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي فليس بشيء اذ المتبادر
من الوضع عند الاطلاق هو الوضع المقيد بقيد نفسه وحمل الالفاظ على المتبادر واجب مطلقا فكيف في التعريفات ويمكن
ان يقال اراد المقدرات من المقادير وان كانت بطريق المجاز الا ان الابهام فيها ليس ثابتا من حيث انها معنى مجازي بل
الابهام انما نشاء من الوضع فيصدق ان التمييز فيها يرفع الابهام الراسخ في الموضوع له او نقول المجاز المشهور حقيقة كما ان الحقيقة
المهجورة مجاز **قوله** انما نشاء من تعدد الموضوع له لا من الوضع وانت خبير بان الابهام وان نشاء من تعدد الموضوع
لكن تعدده نشاء من الوضع الواحد فان لفظ هذا مثلا موضوع دفعة واحدة بازاء تلك الجزئيات المخصوصة فلا يتصور



هذا الوضع انه كان موضوعا لمعين معلوم جنسه ثم نشأ الابهام من تعدد الموضوع له كما في المشترك فانظر ان الابهام فيه وضعي قد يقصد رفعه بالتمييز نحو ما فوقه ارا والعبد سهذا مثلا وقد يقصد بالصفة نحو مررت بهذا الرجل فان قلت يفهم ما ذكره الشارح بقوله وتحقيق ذلك آه ان الابهام في الجنس يرتفع بالتمييز لا بالوصف والحال فلا يكون ما ذكره صحيحا قلت ما ذكره منقوض بما ذكر في باب الوصف للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فان قلت الابهام في الجنس انما يرفع بالتمييز اذا كان مستقرا في الوضع والابهام في الجنس في المبهمات ليس وضعيا فيرفع بالصفة فلا يكون ما ذكره منقوضا قلت كونه لا بالوضع تم على ما عرفت وايضا قوله بحسب اصل الوضع مشير الى انه في الجنس بالوضع على ان كون الابهام في جنس الرجل وضعيا ثم كيف واذا اريد به الموزون يكون جنسه مبهما لكن ذلك المعنى معنى مجازي له لا حقيقي واذا اريد به مرتبة معينة من مراتب الوزن لا يكون فيه ابهام اصلا فضلا من ان يكون الابهام في الجنس فظهر ان قول الشارح قدس سره ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه لا يخلو عن خلل قوله في مثل قولك ابو حفص عمر بالقيد المذكور وان حصل الاحتراز عن عطف البيان الى ص الواقع في المثال الخاص على ما ذكره لكن لم يحصل الاحتراز عن عطف البيان في قولهم المؤمن العائذات الطير فان الطير عطف بيان لقوله العائذات مع ان التعريف يصدق عليه فان الطير يرفع الابهام المستقر في العائذات المبهم من حيث الجنس وضعا قوله لا في الذات اي لا غير فان الابهام المستقر الواقع في الذات واما الابهام الواقع في الجنس بسبب العارض لا بسبب الوضع فيجوز ان يرفع بالوصف نحو مررت بهذا الرجل فان هذا من حيث الجنس كان مبهما فرفع ذلك الابهام الوصف لكن ذلك الابهام ليس بحسب اصل الوضع بل بحسب العارض وهو تعدد الموضوع له وفيه ان معنى عرضية الابهام انه كان الشي بحسب اصل الوضع معينا معلوما جنسه ثم حصل الابهام بسبب العارض ولا يتصور ذلك في هذا لما عرفت وايضا قول الشارح قدس سره للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس ينافي القول لعرضية الابهام في اسماء الاشارة قوله فانه في قوة قولنا طاب شي منسوب الى زيد لانه لما اسند الطيب الى زيد علم ان طيبه يكون باعتبار طيب شي من اشيائه اذ طيبه بمجرد الذات لا معنى له ثم ان الشارح قدس سره لم يعتبر الشي مضافا الى زيد كما فعله الرضي ابرازا للاحتمال آخر اذ تعيين طريق التقدير ليس بضروري ثم ان ما ذكره الشارح قدس سره تقدير لما يقتضيه المثال المذكور لا انه يجري في جميع مواضع الذات المقدرة حتى تتجه عليه انه لا يناسب في كفى زيد رجلا بل المناسب فيه كفى شي زيد على ان زيدا عطف بيان او بدل على انه يمكن جريانه في كفى زيد رجلا ايضا بان يقدر كفى شيئ منسوب الى زيد هو رجوليته وكذا في كفى زيد شهيدا اي كفى شي منسوب الى زيد وهو شهادته لان الكفاية انما يكون باعتبار صفة من صفاته قوله يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف شبه الجملة له حكم الجملة فالمفرد مقابل للجملة والمضاف وهو معنى حقيقي له والمفرد في هذا المقام وان كان مقابلا في الحقيقة للنسبة اذ المعنى بالمفرد ان ذاته تقتضي تميزا من غير ان يعتبر ذات مقدرة باعتبار نسبة الشي اليه كما في الجملة وشبهها والمضاف الا انه لم يعتبر ذلك لان المفرد لم يحك مقابلا للنسبة ولا يرد عليه على هذا جعل مثلها زيدا مثال المفرد مع انه مضاف لان مثلها زيدا مفرد بالمعنى المذكور وان كان مضافا الى الضمير يدل على ما ذكرنا قول الشارح قدس سره مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي للجر والنسبة لا غير قوله اي رفع الابهام مطلقا اي سواء كان الذات المذكور مفردا مقدارا او غير مقدار قوله تحقق في ضمن هذا الرفع تحقق العام في ضمن الخاص لكن لا ينقلب



لهذا التفسير كثير فائدة وكانه لرفع فى ضمن توهم تحقق الشئ فى نفسه **قوله** هو ما يتشابه اجزائه اى يتشارك اجزاء الكل فى اطلاق
الاسم فكما يطلق على الكل يطلق على كل جزء كالماء فانه يطلق على البحر وعلى كل قطرة منه **قوله** اى للعدد والمقدار هذا هو الوجه لان المسوق
بيان العدد والمقدار **قوله** او المعنى ان وجد يعنى يجوز ان يعتبر ضمير كان يرجع الى التمييز ليوافق قوله فيغير وقوله وتجمع مع ان المعنى
الاول موجود فيه ايضا اذ المعنى ان كان التمييز متلبسا بتنوين العدد والمقدار او بنون تثنية اذ اقتران التمييز بما ذكر عبارة عن ان
العدد والمقدار تام بالتنوين او بنون التثنية الا ان العدول عن معنى الناقصة الذى هو الاصل الى التامة مما لا وجه له وبما
ذكرنا ظهر ان ما قيل اورد الاحتمال الثانى وان كان خلاف الظاهر لان الاحتمال الاول لا يلائم جواز الاضافة بخلاف الثانى و
ذلك لان تمام الاسم بها تقتضى تمييز الاجزاء للاضافة لانه يشبه الفعل التام بفاعله فينصب فلا يلائم ترتب جواز الاضافة عليه
وتعليقه به بخلاف الالتباس بتنوين المقدار ونون التثنية فانه ليس فيه بنوة عنه ليس بموجه وان كان من وجه فتامل وكذا
ما قيل الوجه الثانى ركيك اذ المتبادر من قوله جازت الاضافة فتح جازت اضافة الملتبس بالتنوين فى حيز المنع بل المتبادر اضافة
العدد والمقدار الى التمييز كيف وكون التمييز ملتبسا بتنوين العدد والمقدار مثلا عبارة عن وقوع التمييز بعده فكيف يتبادر اضافته
التمييز اليه **قوله** لكن لما كان الابهام فى طرف النسبة يستلزم الابهام فيها وذلك ظاهر لان تعيين النسبة وابهامها بحسب تعيين الطرف
وابهامه فالطرف ان كان معلوما بالشخص يكون النسبة معلوما بالشخص اذ تشخيصها هو تشخيص الطرف وان كان معلوما بوجه
يكون النسبة معلومة بوجه ولا تكون معلومة بالشخص اذ تشخصها عبارة عن تشخص الطرف فكما ان الطرف مبهمة فى عندك رطل
بحسب الشخص كذلك النسبة مبهمة بالشخص فالقول بابهام الطرف فيه ومنع ابهام النسبة مكابرة محضة ورفع الابهام عن النسبة
يستلزم الرفع عنه على حسب رفعها عنه فان رفع الابهام عنها بالكل رفع عنه بالكل وان رفع عنها بوجه رفع عنه بوجه
فالتمييز فى طاب رطل بغدادا ما يرفع الابهام عن النسبة من وجه كذلك يرفع عن الطرف على ذلك الوجه وكما ان الطرف
مبهمة فيه من حيث الجنس كذلك النسبة مبهمة على ذلك الوجه فالقول بعدم رفع الابهام عن النسبة وعدم الرفع عن الطرف على الاطلاق
فى حيز المنع **قال** ثم ان كان اسما يصح الى قوله والا فهو لمتعلقه قيل فى هذه العبارة تشنيعة مشهورة وهى انتقاض الشرطية الاولى
بطاب زيد نفسا فان نفسا اسم يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون لمتعلقه واجاب الشارح قدس سره بتقييد مقدمها
بكون التمييز لم يكن نفسا فيما انتصب عنه وكذلك قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك لئلا ينتقض بمثل طاب زيد نفسا واعترض
بان شمول قوله اسما يصح جعله لما انتصب عنه لقوله طاب زيد نفسا انما هو اذا جعل الصحة عبارة عن الامكان المقيد بجانب
الوجود فالضرورة فيه مسلوبة عن الجانب المخالف والجانب الموافق جاز ان يكون ضروريا كما اذا كان التمييز نفسا لما انتصب
عنه او لم يكن ضروريا بل جاز ان يكون التمييز لما انتصب عنه وان يكون لمتعلقه الا انه لما قيد الشارح قدس سره المقدم بالقيد
المذكور خرج نحو طاب زيد نفسا عنه فبقى الجواز المجرد وح يرد انه يلزم على تقرير الشارح اتحاد الشرط والجزاء فشبهة الانتقاض
وان كانت مندفعة عن العبارة بتقييد الشارح لكنه يلزم اتحاد الشرط والجزاء الذى يرد على ما اختاره بعض الشارحين من ان المعنى
ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه فلا فائدة فى العدول عنه الى ما ذكره الشارح قدس
سره ثم التمييز فى الشرطية الثانية ما كان ثابتا فى الشرطية الاولى بعينه وهو جواز الامرين من كون التمييز لما انتصب عنه ولمتعلقه

لان السجية فيها كانت بحمولة على الامكان العام المقيد بجانب الوجود والجانب الموافق فيها جعله للمنتصب عنه وهو كان اعم من ان يكون ضروريا او غير ضروري فبتقييد بالم يكن نصا في المنتصب عنه وخرج نحو طاب زيد نفسا ماكان نصا في المنتصب عنه فبقي مجرد جواز الامرين هو المنفي في الشرطية الثانية فبقي ماكان خاصا بالمتعلق فيلزم فيها ايضا اتحاد الشرط والجزاء وقوله ان لم يكن التميز بعد مالم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله للمنتصب عنه ابراز لمرجع ضمير لم يكن لان المنفي في ثاني شقي الترديد يكون بعينه ما هو مثبت في الاولى والمثبت في الاول كون التميز اسما يصح جعله للمنتصب عنه بعد مالم يكن نصا في المنتصب عنه فينبغي ان يكون المنفي ايضا هو صحة جعله للمنتصب عنه بالقيد المذكور فان قلت حمل الصحة على الامكان الخاص غير محوج الى اعتبار القيد فينبغي ان يتعين للاختيار قلت لا مزية له على الامكان العام لان اتحاد الشرط والجزاء لازم في كليهما في كلا الشرطين واما الاحتياج الى القيد فموجود فيهما اما في الامكان العام فلان الشرطية الاولى غنية وان لم يحتج الى القيد لكن الثانية محتاجة اليه لان نفي جواز الامرين بلا قيد يكون على نوعين احدهما ما يكون خاصا بالمنتصب عنه وثانيهما ما يكون خاصا بالمتعلق فكيف يترتب عليه قوله فهو متعلقه فلا بد من القيد ليخرج نحو طاب زيد نفسا ويبقى ما يكون خاصا بالمتعلق وح يلزم اتحاد الشرط والجزاء في الشرطية الثانية على تقدير الامكان الخاص واما لزوم الاتحاد فيه في الشرطية الاولى فقط **قوله** لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه اه ان اراد به انه قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا وان كان خلاف الظاهر لا هو مفهوم من عبارته لكنه موافق للقاعدة المشهورة التي نقلها الشارح قدس سره فالتقريب غير تام وان اراد به انه من حيث المعنى فاعل للفعل نفسه او بعد جعله لازما او متعديا وليس مفعولا اصلا كما هو الظاهر من عبارته فالتقريب وان كان تم لكن هذا الادعاء ليس على ما ينبغي كيف وقد قال النحاة والتميز في الاصل فاعل او مفعول او موصوف وايضا قد صرح بعض الافاضل بان التميز عن النسبة الى المفعول مفعول كما انه عن النسبة الى الفاعل فاعل كيف لا وتلك النسبة في الحقيقة انما هي الى المميز وايضا هذا الادعاء مناف للقاعدة المشهورة التي تاتي وبالجملة ان كانت القاعدة المشهورة حقة فهذا الادعاء ربط وان كان هذا الادعاء حقا فقاعدتهم المشهورة باطلة فالدليل للجمهور والقاعدة ايضا لهم او للكل وايضا استلزام عدم تقدم ما هو فاعل لفظا عدم تقدم ما هو فاعل معنى او ليس بفاعل لفظا على ما يشير اليه قول الشارح قدس سره والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل ثم كيف وشر في قولهم شر اهر ذا ناب فاعل معنى وقد تقدم قال الشيخ الرضي قيل انه في الاصل فاعل الفعل المذكور واذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها واذا جعلته متعديا نحو امتلاء الاناء ماء اي ملاءه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست العلة برضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعي ذلك الاصل كالمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم هذا كلامه **قوله** على قاعدتهم وهي ان التميز وفيه انه اذا كان قاعدة النحاة ما ذكره فلا يلزم ان يكون التميز عن النسبة فاعلا معنى للنسبة بل قد يكون فاعلا معنى نحو طاب زيد نفسا اي طابت نفس زيد وقد يكون مفعولا نحو فجرنا الارض عيونا لانه كان في الاصل فجرنا عيون الارض ونحو امتلاء الاناء ماء وربح زيد تجارة كان في الاصل ربح زيد في تجارته وح لا معنى للايراد بان التميز في ربح تجارة وشبهه ليس فاعلا معنى ولا مفعولا معنى عندهم لانه وان سلم انه ليس فاعلا معنى بان يقال وان يكون فاعلا معنى فاعلا حقيقيا

لاجمازيا لكن لانم انه ليس بمفعول معنى عندهم اذ قد عرفت كونه مفعولا معنى ولا معنى ايضاً لقولهم ان التميز لايتقدم على الفعل

لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه او بعد جملة متعديا او بعد جملة لازما اذ هذا القول منهم انما يصح لو لم يقولوا بالقاعدة

المشهورة لكنهم قالوا بها فلم يصح منهم بانه من حيث المعنى فى كل ما فيه التميز عن النسبة الا ان يقال انهم وان قالوا بان التميز

عن النسبة فى بعض المواضع مفعول معنى الا انه يصح تاويل الفعل فيه على وجه يصير المفعول فاعلا ولذا حكموا على الاطلاق

انه لايتقدم على الفعل للعلة المذكورة لكن باب التاويل مفتوح فينبغى ان لا يتقدم المفعول على الفعل فى نحو كسرت الزجاج

لانه فاعل معنى بتاويل انكسرت الزجاج لان الفعل المتعدى يدل على مطاوعة قال هو المخرج قيل اخراج المستثنى

عن الحكم بعد الحكم غير متصور لانه يلزم التناقض ولا قبل الحكم لانه ليس داخلا فى الحكم قبل الحكم فكيف يخرج ولا من التناول

لان التناول باق بعد الاستثناء ضرورة فيكون مجازا عن المنع فيكون المعنى هو منع بعض ما تناوله الصدر عن الدخول

فى الحكم بالا واخواتها والمجاز غير مستعمل فى الحدود فالتعريف المذكور اولى بالنسبة الى التعريف المشهور فقوله الاولى اشارة الى

ان المراد من عدم استعمال المجاز فى الحد انه لا فضيلة له فيه لا عدم الجواز فما ذكره العلامة التفتازانى فى التلويح فى الجواب

عنه بقوله وانت خبير بان تعريفات الادباء مشحونة بالمجاز غير واقع له فتامل قال من متعدد جزئياته فان قلت

جزئياته مرفوع على انه فاعل المتعدد وهو غير معتمد فكيف يعمل فيه قلت هو معتمد على موصوف مقدر فان قلت لايكفى

تقدير الموصوف اقتضاء الصفة بل لا بد له من قرينة قوية عند الجمهور قلت قد انضم اليه اقتضاء الضمير فى جزئياته له والتقدير

من شئ متعدد جزئياته اى جزئيات ذلك الشئ ويحتمل ان يعتمد على حرف الجر قال العلامة التفتازانى فى شرح المفتاح

منهم من يجعل حرف الجر مما يعتمد عليه قوله مشيرا بالقوم اى بالعموم فقط فلا يكون الصدر متعددا ولا المستثنى فلا يكون الا

للاخراج اذ كونه للاخراج انما يكون اذا كان الصدر متعددا ولا فيكون الا بمعنى لكن المشددة وزيدا اسمه وخبره محذوف

والتقدير لكن زيدا لم يجئ قوله لان الكلام فى كونه آه علة لقوله ولا حاجة الى آخره قوله بدليل قوله او كان بعد عدا

او خلا دليل على قوله لان الكلام فى كونه منصوبا مطلقا ولقائل ان يقول كون ما بعد عدا او خلا منصوبا على انه مفعول لهما

وكذا بعد ليس ولا يكون على انه خبر لهما انما هو لسان اصل الاعراب واما بعد اعتبار اقامتهما مقام الا صارت بمعنى الا وصار

ما بعدها منصوبا على الاستثناء قوله الا ان يقال آه الا ان يقال المستثنى المفرغ حكمه مذكور بعد فهو فى حكم المستثنى فلا حاجة الى القيد

لاخراج ما ذكره قوله الفعل المتقدم او معنى الفعل سواء كان المستثنى متصلا او منقطعا على ما ذهب اليه سيبويه قال الرضى

بعد ذكر ما ذكره الشارح هذا كله فى المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه الى انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب

المتصل به وذلك قوله فى الكتاب يحمل على معنى لكن ويعمل فيه ما قبله كعمل عشرين فى الدرهم وما بعد الا عنده مفرد سواء

كان متصلا او منقطعا معنى وان لم يكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد فى وقوع المفرد بعدها فلهذا

وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غنى الا انه شقى والمتاخرون لما راوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب

لكن الاسماء وخبرها فى الاغلب محذوف نحو قولك جاءنى القوم الا حمارا اى لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجئ خبرها ظاهرا نحو

قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم وبهذا اندفع ما قيل نظيم منه ان العامل فى الاستثناء مطلقا ما ذكره وليكن

لان العامل فی الاستثناء المنقطع ہو الا بمعنی لکن وخبره محذوف فالتقیید بالمتصل آه واجب اذ البیان فی الاستثناء المنقطع تم ام من التعلق المذکور فی قوله لانه شئ یتعلق بالفعل تعلقا معنویا فی المتصل ہو انه جزء مما نسب الیه الفعل وفی المنقطع انه لدفع توہم المخاطب دخول ما بعدها فی حکم ما قبلها ولو حمل ما ذکره علی مذہب المتاخرین یکون المراد بالمتعلق ہو الاول فیکون البیان مختصا بالمتصل ویلزم اہمال حکم المنقطع ثم معنی الفعل یمکن اعتباره فی جمیع ما لیس فیه فعل ولا اقل ان یعتبر بالضم من نسبة الجزء الی المبتدأ فیعتبر فی نحو قولک الزید ون الا اخاک اصحابک ان الزیدین ینسبون الی انهم اصحابک الا اخاک ولو سلم انه لیس فی الجملة معنی الفعل یقید قوله الفعل او معناه بهذا القید ان امکن وح جاز ان ینصب المستثنی الجملة التی لیس فیها معنی الفعل اذ الجملة لیست بالقصر مشابهة للفعل التام کلا ما بفاعله من المفرد الذی تم بالتنوین فینصب التمیز ولا سیما مع تقویها بآلة الاستثناء **قوله** اذ لا یتصور فیه ای فی المنقطع شئ من البدل لان الصدر لیس تبنا ولاله فلا یکون متحدا معه ولا جزء فلا یتصور فیه بدل الکل والبعض ولیس بحیث یبقی النفس عند ذکر المستثنی منه منتظرة لذکر المستثنی المنقطع فلا یتصور بدل الاشتمال **قوله** الا بدل الغلط فانه متصور بظاہر الانتفاء العلاقات الثلاث المذکورة وبالنظر الی حقیقة الامر لا یتصور فیه بدل الغلط ایض والیه اشار بقوله وہو لا یتصور آه **قوله** وہو ای بدل الغلط لا یصدر الا بطریق السہو او الغفلة وفیه ان بدل الغلط لا یکون صادرا عن سہو او غفلة بل ہو صادر عن رویة وفطانة کالمستثنی المنقطع وانما الصادر بطریق السہو او الغفلة ہو المبدل منه فالمذکور فی معرض انتفاء کونه بدل غلط لیس بوجه الا ان یقال المعنی بدل الغلط لا یصدر الا بسبب ذکر المبدل منه بطریق السہو والغفلة وہو اعم من ان یکون المبدل منه مذکورا سہوا او غفلة حقیقة او بطریق السہو والغفلة بان یری المتکلم نفسه ساہیا غافلا مع انه لیس کذلک بل یتعمد لذکره تفننا ومبالغة وہو فصیح **قوله** والمستثنی المنقطع انما یصدر بطریق الرویة والفطانة فیه ان کون المستثنی المنقطع صادرا عن الرویة لا یمنع بدل الغلط اذ ہو ایض صادر عن الرویة انما المانع منه کون المستثنی منه صادرا عن الرویة بخلاف المبدل منه فی بدل الغلط فالوجه ان یقال المستثنی منه فی المنقطع صادر عن الرویة لا عن الغلط ولو بطریق التعمد فلا یتصور فیه بدل الغلط ولو تمحل بهذا الا ان یقال المعنی المنقطع انما یصدر بسبب ذکر المستثنی منه بطریق الرویة **قوله** او الی بعض مطلق دفع لما ذکره الرضی من ان فاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم وفیه نظر لان المفهوم من قولک جاءنی القوم خلا زیدا وعدا زیدا ان زیدا لم یکن معهم اصلا ولا یلزم من مجاوزة بعض القوم ایاه وخلو بعضهم عنه مجاوزة الکل انتهی ووجه الدفع ان المراد ای بعض کان لا بعض معین ولا شک ان مجاوزة البعض المطلق ایاه وخلوه یستلزم مجاوزة الکل وخلوه فان قلت الخ ان البعض المطلق شاملا لزید ایض یلزم مجاوزته نفسه وہو باطل وان لم یکن شاملا له بل المراد به غیره یلزم التخصیص قبل ذکر المستثنی وہو ایض باطل اذ التخصیص انما یکون بالمستثنی قلت نختار الشق الثانی ونمنع کون التخصیص بغیر المستثنی کیف والفعل فی قولک جاءنی القوم عدا زیدا لیس منسوبا الی القوم فقط بل ہو منسوب الی القوم مع عدا زیدا صرح به الرضی فارجاع ضمیر عدا الی غیر زید اشارة الی ان اخراج المستثنی من المستثنی منه قبل النسبة الی الفاعل قال الرضی زبدة الکلام ان دخول المستثنی فی المستثنی منه ثم اخراجه بالا واخواتها انما کان قبل اسناد الفعل او شبهه الیه فلا یلزم التناقض فی جاءنی القوم الا زیدا لانه بمنزلة قولک القوم المخرج منهم زید جاءوا لانه لما کان المنسوب الیه ہو المستثنی منه مع الا والمستثنی فلا بد من وجود ہذه الثلثة قبل النسبة وکون عدا وخلا ظرفین یفعل نسب الی المستثنی منه لا ینافی کونهما جزئین من المنسوب الیه کما ان الا جزء منه وذلک لان ذلک لیس من اصل الامر

والجزئية انما هو بعدما قامتا مقام الا وصيرورتهما بمعناه كما قيل في فعلي التعجب فالآن صار ما بمعنى الا وصار ما بعدهما منصوبا
على الاستثناء فاندفع ما قيل كون عدا وخلا جزئين من المنسوب اليه ليس بصحيح كيف وهما ظرفان للنسبة فيكونان متاخرين عنها
وما قيل ان المنصوب بعد خلا وعدا مفعول فلا معنى لجعله من الملحقات بالمفعول ثم الضمير في عدا وخلا يجوز ان يرجع الى القوم
المذكور في المثال المنفي ذكر في الشرح الا انه لم يتعرض له الشارح لكونه ظاهر الاخفاء فيه وتعرض لما هو خلاف الظاهر فان قلت
الضمير مفرد فكيف يرجع الى القوم قلت القوم وان كان جمعا معنى الا انه مفرد لفظا فيجوز صيغة الجمع والمفرد نظرا الى المعنى واللفظ
يدل عليه قول الرضي فيما نقلنا عنه انفا القوم المخرج عنهم زيد جاء وقول العلامة التفتازاني في التلويح في بحث الفاظ العام الرهط
اسم لما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة والقوم اسم لجماعة الرجال خاصة فاللفظ مفرد بدليل انه يثنى ويجمع ويوحد
الضمير العائد اليه مثل الرهط دخل والقوم خرج هذا كلامه على انه يصح افراد الفعل المسند الى ضمير الجمع بتاويله بالجمع ويصح ان يقال انه
حكم بلزوم اضمار الفاعل حكم بلزوم الافراد ايضا ليكونا اشبه بالا كما التزم الافراد في فعل المدح والذم فاندفع ما قيل وانما لم
يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل مفرد وما قيل القوم جعلوا الضمير الى البعض لانه لا يستقيم تقديرا الكل في جاء في القوم ليس
زيدا الا انه يصير التقدير ليس كل القوم زيدا وفساده ظ فقدر فيه وفي اخواته طردا للباب على ان عدم استقامة تقدير الكل على
الاطلاق ثم كيف ويجوز ان يكون المعنى ليس القوم زيدا معهم وايضا يلزم منه ان لا يجوز ارجاع الضمير في خلا وعدا الى مصدر
الفعل المتقدم لان ذلك ليس بجائز في ليس ولا يكون اذ لا معنى لقولك ليس مجيئهم زيدا فينبغي ان يجوز في اخواته طردا للباب
وكون ما ذكره نكتة بعد الوقوع والنكتة لا يلزم ان تكون مطردة انما يصح لو لم يكن ارجاع الضمير الى المستثنى منه جائزا في خلا وعدا
وهو اول المسئلة **قوله** قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر كذا في الحواشي الهندية وفي الرضي قال
السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعد الا الاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر بهما وقال ابو سعيد السيرافي لم اعلم خلافا
في جواز الجر بخلا الا ان النصب بها اكثر واغلب كما ذكر سيبويه انتهى وفي المفصل وبعضهم يجر بخلا وقيل بهما ولم يورد هذا القول
سيبويه ولا المبرد هذا لفظه فظهر ان ما في الشرح والحواشي ليس بسديد **قوله** عن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة
في المغني وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني انه قد يجوز الجر على تقدير كون ما زائدة فان قالوا ذلك بالقياس
ففاسد لان ما لا يزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل فبما رحمة من الله وان قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث
لا يقاس عليه هذا كلامه **قوله** حال من الضمير المجرور اختاره على البدل ليكون القيدان في الكلام على نسق واحد مع ان المعنى
في البدلية احسن منه في الحالية اذ المعنى في الحالية ما ذكره وهو لا يخلو عن القبح والمعنى على البدلية ويجوز النصب ويختار البدل في
المستثنى في مستثنى واقع بعد الا ولا يخفى لطف هذا المعنى وكونه احسن من المعنى على طريق الحالية وكونه اظهر في التقييد اذ ابدل
مستثنى واقع بعد الا عن مطلق المستثنى المحكوم عليه بجواز النصب واختيار البدل ينادي باعلى صوت على ان ذلك لا يجوز
في مستثنى وقع بعد غيرها من الادوات كما ان الحال ينادي ايضا على ذلك ولا تفاوت بين الحالية والبدلية في هذا المعنى
حتى يختار احدهما على الآخر فما قيل اختار هذا التوجيه لانه يشعر بان اختيار البدل فيما بعد الا دون غيرها من ادوات الاستثناء
بخلاف توجيه البدل فانه يشعر بان ما بعد الا هو المقصود بالنسبة ولا يشعر بنفي البدل في غير الا ليس بموجه وان كان من وجيه

فان قلت القصد بيان حال المستثنى ولو جعل قوله فيما بعد الا بدلا يلزم ان لا يكون المستثنى مقصودا بل في حكم التتمة فلعل الشارح قدس سره اختار الحالية لهذا قيل القصد بالبيان بقوله ويجوز ان مستثنى وقع بعد الا لا مطلق المستثنى والمحكوم عليه بالتتمية هو الثاني لا الاول **قوله** والحال انه قد ذكر المستثنى منه اشارة الى تقدير قد لان الماضي المثبت لا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة اذا وقع حالا واما الضمير والواو فقد يكون فيه كلاهما او احدهما وفيما نحن فيه ليس فيه ضمير بل الواو فقط لكن الشيخ الرضي صرح بانه اذا لم يكن فيه ضمير وجب اظهار قد والواو حيث قال وان لم يكن معه ضمير فالواو وقد لا بد منهما ولا يقال جاءني زيد قد خرج عمرو ولا جاءني زيد وخرج عمرو انتهى وصرح به الفاضل الهندي في الارشاد حيث قال وتجب اظهار قد وقد انتفى الضمير وما ذكره الرضي ظاهر في انه ان لم يكن ضمير في اللفظ وجب الواو واظهار قد وليس المعنى على انه ان لم يكن فيه ضمير لا لفظا ولا معنى كيف وجاءني زيد وخرج عمرو يمكن فيه تقدير الضمير ولو كان الامر كما قلت لا حكم بعدم جوازه مع امكان تقدير الضمير فلما حكم على الاطلاق بعدم جوازه علم ان المراد عدم كونه في اللفظ فقط **قوله** على حسب العوامل اي على حسب اقتضائها فان اقتضى العامل الرفع يرفع وان اقتضى النصب ينصب وان اقتضى الجر يجر ولا ينصب ح على الاستثناء وكونه شبيها بالمفعول حتى يكون العامل فيه الفعل بتوسط الا وبه سقط ما قيل ان اريد عامل المستثنى لا يصح التقييد بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور اذ المستثنى يعرب ابدا على حسب عامله وان اريد عامل المستثنى منه يشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب لعامل نفسه لا لعامل المستثنى منه والبعض اجاب باختيار الشق الاخير وان لزيد جرا لفظيا ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التي كانت داخلة في المستثنى منه وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء وهو العامل في النصب المحلي للمستثنى منه لان مررت بدون الباء لازم فلا يقتضي النصب وانما تقتضيه بالباء فصيرته متعديا فظهر انه لا مدخل لكلمة الا في نصبه للمستثنى نصبا محليا وانما كان له مدخل لو كان نصبه على الاستثناء وليس كذلك فالقول بان عامله الفعل بواسطة الا ليس على ما ينبغي وكذا قوله ومن قال وعامله الفعل بواسطة الباء فقد سهى ايضا ليس على ما ينبغي **قوله** فيكون المعنى ثبت زيد دائما فان قلت معنى ما زال ثبت على ما قال الشارح فمن اي شيء يفهم الدوام قلت يفهم من الدليل لان نفي النفي يفيد الدوام فان قلت الاصل في النفي الاستمرار فوجب ان يكون نفي النفي اثباتا في الجملة لوروده على نفي دائم واذا انتفى الدوام النفي ثبت الاثبات في الجملة قلت قال سيد المحققين سند المدققين في حواشي المطول النفي اذا ورد على النفي كان للنفي المورد عليه بمنزلة الاثبات والنفي الوارد على حاله فيفيد دوام انتفاء النفي في الجملة وهو دوام الاثبات اعلم ان الفعل الدال على النفي فيما نحن فيه هو زال يدل على ثبوت النفي وتحققه في الجملة كالفعل الدال على الاثبات مثل وجد وتحقق فهو يدل على الاثبات في الجملة فيقبل دخول النفي عليه فيكون نفيه اثباتا دائما بلا خفاء انما الخفاء فيما اذا دخل النفي على الصريح فانه ح لا بد من بيان وجه جعل النفي المورد عليه بمنزلة الاثبات ولم لم يترك على اصله كالوارد وعلى هذا فالوجه ان يقول الشارح قدس سره معنى ما زال ثبت دائما لان نفي النفي اثبات دائما **قوله** قيل انما وصفه به لئلا يلزم يعني لو لم يوصف يلزم استثناء الشيء من نفسه فاما ان يراد لزوم ذلك في الواقع او بادي الراي وعلى التقدير من يرد عليه قوله ولا يخفى اما على الاول فظ واما على الثاني فلانه لا عبرة لبادي الراي فينبغي ان يراعى ما فيه الدقة واللطافة وبهذا اندفع ما قيل لو قال يلزم توهم استثناء الشيء من نفسه لاندفع قوله ولا يخفى **قوله** فعمرو مرفوع على انه محمول على محل اجدهما قلت اذا دخل النواسخ على المبتدأ او الخبر غيرتهما لكن يبقى محلهما تقديرا اذا كان النواسخ حرفا لا تغير المعنى فلذلك جاز اعتبار ذلك المقدر لا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو واما اذا كان الناسخ فعلا وغيرها فلا يجوز اعتبار المقدر ففي المثال المذكور الناسخ حرف لا يغير فلم



اعتبر قلب معنى قولهم لا يجوز اعتبار المقدر انه لا يجوز بلا ضرورة واما اذا دعت اليه فيجوز وفيما نحن كذلك فانه لم يبق طريق لاعتبار

ذلك المقدر هذا ما ذكره الرضي وقال ابن برهان ان رفع وصف مبني لا في نحو لا غلام ظريف وقيل على ان لا غير عاملة لا في محل

الاسم ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدأ اذ لو عملت النصب في المبتدأ وهي مغيرة معنى الكلام لكانت

كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف اسماء تلك لانتفاء معنى الابتداء معها كلها واجاب

عنه الشيخ الرضي بقوله ولقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوها لضعف عمل لا الا ترى انه يبطل بالفصل وبدخولها

على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير ومن دونه ايضا على راي المبرد فهي عامل ضعيف يعمل لمشابهته ان مشابهة ضعيفة فلا جرم يجوز اعتبار

اعراب اسمها الاصلي اعني الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المبني مضافا فاكان المنفي

او مفردا او مضافا فاكان الوصف او مفردا هذا كلامه ومنه نظران ما ذكره في بحث الاستثناء من انه اذا وجد منه مند وحته لم

يحمل على هذا الاعراب المحلي فلا يقع ما زيد رجلا ظريف وما هو رجلا وامرأة بالرفع فاذا اضطر الى المحل حينئذ نحو ما زيد شيئا او

شيئا الا شيئا وفي نحو ما زيد بقائم او قائما بل قاعد ولكن قاعد فالواجب الحمل عليها اجابة لداعي الضرورة مخصوص بغير لا التي

لنفي الجنس وبهذا اندفع ما قيل وفيه نظر اذ لعت اسم لا المبني الاول المفرد المتصل به نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف

على محل اسم لا جائز نحو لا اب وابن قوله محل قريب وهو نصبه بكلمة لا فان محل لا في الاسم هو النصب الا ان المفرد بني لتضمنه

معنى من قال الشارح في المنصوب بلا التي لنفي الجنس اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه ومحلا كما هو مبني على ما ينصب به

الا انه ليس منصوب المحل عند سيبويه واتباعه لان لا الا اثر لها ولا محل في الاسم المبني والخبر مرفوع على ما كان قبل فالمبني عنده

مرفوع محلا على انه مبتدأ والخبر المرفوع خبر له وذهب غير سيبويه الى ان محل اسمها المبني رفع ونصب قال صاحب المغني

ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان مرفوعا به قبل دخولها لا بها وهذا قول سيبويه وخالفه الاخفش والاكثرون

وقال القاضي في تفسير ولا ريب في المشهورة بني لتضمنه معنى من منصوب المحل على انه اسم لا النافية للجنس العاملة عمل ان لانها

تقتضيها ولازمة للاسماء لزومها وبهذا اندفع ما قيل انه ليس لاحد في المثال الا محل بعيد قوله مع كسر السين وضمها مع القصر

قال الشيخ الرضي الكسر مع القصر مشهور واما الضم معه فغير مشهور قوله بفتح السين وكسرها مع المد قال الشيخ الرضي الفتح مع المد مشهور والكسر

معه غير مشهور قوله فكانه لما الجر كانه جواب عما قيل ان غير اقائم مقام الا وبمعناه فيكون واسطة لاعراب المستثنى كالا فاستحق

ان يجري الاعراب على المستثنى فلم اجري على غير وحاصل الجواب ان المستثنى لما اشتغل بالجر لاضافة غير اليه اجري اعرابه على

غير لكونه فارغا كما اجري اعراب الجزء الاخير على الاول في عبد الله فالاعراب الذي لغير عارية له وهو لما بعده على الحقيقة قال الشيخ

الرضي والدليل على ان الحركة لما بعد غير حقيقة جواز العطف على محل ما بعد غير نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان

المعنى ما جاءني الا زيد واتى بكلمة كان لان الانتقال ليس على الحقيقة اذ الاعراب اجري على غير ابتداء لا انه كان على المستثنى

اولا ثم انتقل اليه قوله وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا واحدا او الا رجلا او الا حمارا ان كانت رجال في حيز النفي

للعموم والمعنى كل رجل فكونه غير محصور ثم كيف وح لا يخرج منه فرد اصلا ويؤيده استثناء الرجل والواحد وان كانت بمعنى كل

جماعة فهو مستغرق لجميع افراد مدلوله وخروج الواحد والاثنين لا يضر في كون الجنس محصورا او لو سلم انه غير محصور فصحة الاستثناء

١٩٥

منوعة كيف والمستثنى يجب ان يكون جزءا من اجزاء المستثنى منه او جزئيا من جزئياته والواحد والرجل بالنسبة الى الرجال ليس
كك وصحته باعتبار ان الرجل جزئي من جزئيات مدلول اصل اللفظ وهو الرجل لا يدل على ما هو المقصود من ان الاستثناء قد لا
يتعذر في غير المحصور اذ الجنس الغير المحصور هو الرجال لا الرجل وايضا قد جعل قبيل ذلك ما جاءني رجل او رجال من قبيل المحصور فكيف
يكون غير محصور وايضا قال الشيخ الرضي معترضا على القاعدة وربما كان المنكور محصورا ويجوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه كقولك
عندي عشرة رجال الا زيد ففيه الصفة لا غير وكذا في المحصور الآخر نحو ما جاءني رجلان الا زيد وما جاءني رجال الا عمرو فان
معنى ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا الجنس وزيد ليس باثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جاءني رجال ما جاءني
جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس بجماعة فلا يدخل فليس في مثله الا الصفة او الاستثناء المنقطع وايضا قال ولو وقع الجمع
المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم انه لا يقال ما جاءني رجال الا زيدا على انه استثناء
متصل انتهى وبهذا ظهر ان قول الشارح وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا زيد ليس بسديد **قوله** لعدم دخول الامر في الآية بيقين.
قوله بيقين متعلق بقوله دخول الله فاذا انتفى الدخول بيقين احتمل الدخول على سبيل الاحتمال واحتمل عدم الدخول وهو لا يكفي
في الاستثناء متصلا كان او منقطعا اذ مدار المتصل على وجوب الدخول ومدار المنقطع على وجوب عدم الدخول **قوله** فلم يتحقق
شرط صحة الاستثناء وهو وجوب دخول المستثنى في المستثنى منه في المتصل كما هو مذهب جمهور النحاة ووجوب عدم الدخول في المنقطع وبه
على مذهب المبرد وتجويز الاستثناء مع هذه الشروط ايضا انه يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول فان قلت لا يلزم من ذلك الحمل على الصفة
لاحتمال البدل قلت لا يكون البدل الا في كلام غير موجب والآية الكريمة موجبة صريحا غير موجبة ضمنا وهو غير معتبر قال المصرح لا يجري
النفي المعنوي مجرى اللفظي الا في قلما واقل رجل تالى ومنصرفاته **قوله** وفي الآية الكريمة مانع آخر كذا في اللباب وما قال الشارح اشارة
الى ما ذكره في التعليق وهو انه لو حمل على الاستثناء لكان المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا لكن لم تفسدا فينتفي الملزوم
لكن الملزوم مجموع مركب من الموصوف والصفة وانتفاء المجموع المركب لا يلزم ان يكون بانتفاء كل واحد من جزئيه بل يجوز ان
ينتفي بانتفاء احد جزئيه فجاز ان يكون انتفاء الملزوم بانتفاء صفة الاستثناء لا بانتفاء الآلهة فلا يحصل منه المطلوب وهو الرد
على المشركين القائلين بان مع الله آلهة اخر تعالى عنه علوا كبيرا وهذا المعنى لا يحصل الا بجعل الا وصفا **قوله** والمراد ببعدية المسند
لدخولها آه فيه انه يلزم اخذ المعرف في المعرف ويلزم ارتكاب المجاز في قوله الى اسمها اي الى ما يصير اسمها بالقوة القريبة والا
يلزم استدراك قوله واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها لانه لا يلزم اخذ المعرف في المعرف اذ المراد من اسمها وخبرها لانا نقول
بعد دخول كان صار المدخول اسما وخبرا حقيقة يدل على ذلك قوله ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر كيف
ولو لم يصر الاسم والخبر بعد دخول كان اسما وخبرا حقيقة فاي وقت يصير الا ان يقال لا يصير اسما وخبرا حقيقة بمجرد دخول كان
بل باسناد احدهما الى الآخر لانا نقول فحينئذ يكون الاسناد مقدما على تقرر الاسم والخبر مع انه ليس كذلك فالصواب ان يقال المراد
ببعدية المسند لدخولها ان يكون كونه مسندا حاصلا بعد دخول كان على معمولها ولا شك ان هذا المسند في كان زيد يضرب
ابوه انما هو الجملة لا يضرب لان اسناده اي كونه مسندا انما يحصل قبل دخول كان لانه اسناد الجملة الى زيد ايضا كان حاصلا
قبل دخول كان لان كان من دواخل الجملة الاسمية لانا نقول لما خبر كان المبتدأ عن الابتدائية غير ايضا الاسناد الواقع



بين اجزاء تلك الجملة وحصل اسناد آخر بعد تقرر الاسم **قوله** وهو اقوىها لقلة الحذف فيه بالقياس الى الوجوه الثلثة فكون المحذوف
فيه ثلثة كان مع اسمها في الشرط والمبتدأ في الجزاء ولموافقته للمعنى الذي هو مقصود المتكلم اذ مراده الكان نفس عمله خيرا الا
ان له اعمالا وفي تلك الاعمال خير ولان رفع الاسم الذي بعد الفاء اولى من نصبه لان رفعه بتقدير المبتدأ بعد الفاء وهو
شائع كثير ونصبه بتقدير كان او فعل آخر وحذفه ليس شائعا كشيوع حذف المبتدأ وايضا فيه حذف الجملة بخلاف حذف المبتدأ
فانه مفرد وعكسه وهو رفع الاول ونصب الثاني اضعف واقبح لكثرة الحذف فيه وهو حذف كان والجار والمجرور الذي هو
جزء مع حذف المتعلق في الشرط وكان مع اسمه في الجزاء فيكون المحذوف خمسة اشياء بل ستة وايضا هذا الوجه مخالف للمعنى
الذي هو مراد المتكلم ونصب الاسمين ورفعهما متوسطا اذ في كليهما المحذوف اربعة اشياء في الاول كان مع اسمه في الشرط
والجزاء وفي الثاني في الشرط كان مع جزءه الذي هو الجار والمجرور بل المتعلق ايضا وفي الجزاء حذف المبتدأ والاول اولى بالنسبة
الى الثاني لموافقته للمعنى المقصود ومخالفة الثاني له **قوله** فعل به ما عمل بالاول الى قوله الا حذف اللام مشير الى انه زيدت كلمة
ما عوضا عن كان على تقدير الكسر ايضا اذ لا يتصور القول بالوجوب بدون ان يشتغل شيء خير واجب الحذف فالقول بوجوب
الحذف على تقدير الكسر مع القول بان ما زائدة للتاكيد وليست عوضا عن كان مشكل وما المانع في ان جعل للتاكيد
والعوض معا فان قلت عبارة الشارح قدس سره مشعر بكون ما زائدة مع كونه عوضا عن كان مع ان النحاة لم يعدوا
بعد ان المفتوحة من مواضع زيادة ما وقال الرضي ما في حيثما ليست زائدة لانه لقطع حيث عن الاضافة ولعلم من قوله
هذا ان الزائد ما لم يتعلق به غرض في الكلام وجعله عوضا من كلمة كان وموجبا لحذفها غرض يمنع زيادتها كذا قال بعض الافاضل
فكيف يصح ما ذكره الشارح قدس سره قلت يجوز ان يأول قوله زيدت كلمة ما ويراد بها وردت في الكلام بعد ما لم يكن فيه الا ان
ما بعد ان زائدة على انه ليس المقصود من ذكر مواضع زيادتها ان زيادتها مختصة بها بل المراد بيان ما غلب زيادتها فيه كيف
وقال الجرمي والربعي والكسائي بزيادة ما قيل خلا وعدا مع انه ليس من المواضع التي ذكروها في بحث الزيادة لزيادة ما
وايضا قال الشيخ الرضي في بحث نون التاكيد ويجيء النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التي تلحق اواخرها ما المزيدة في غير الشرط
اختيار النحو فلما يقولين وكثيرا ما يقولون وليس من تلك المواضع وايضا قال في بحث حروف الزيادة وعلى مذهب من
اعمل ليتما وانما واخواتها يكون ما زائدة مع انه ليس من تلك المواضع وايضا قال الشيخ الرضي فائدة الحرف الزائدة في كلام
العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس فان قيل فيجب ان لا يكون
زائدة اذا افادت فائدة معنوية قلت انما سميت زائدة لانه لا تغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت
وتقويته فكانها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام
الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا زوائد ولم يقولوا به فقوله لا تغير بها اصل المعنى آه مشعر بان الحرف الزائد لا يزيد
في اصل المعنى شيئا بوجوده ولا ينقص عنه شيئا بعدمه ويلزم منه ان يكون ما في حيثما واذ ما زائدة اذ وجوده وعدمه سواء
بالنسبة الى اصل المعنى ولهذا قال في بحث نون التاكيد وكذا اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة سواء جاز حذفها كما في اما تفعلن
وحيثما تفعلن وايهم ما تفعلن او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذما وحيثما والما ذكره الرضي في بحث حروف الزيادة من قوله

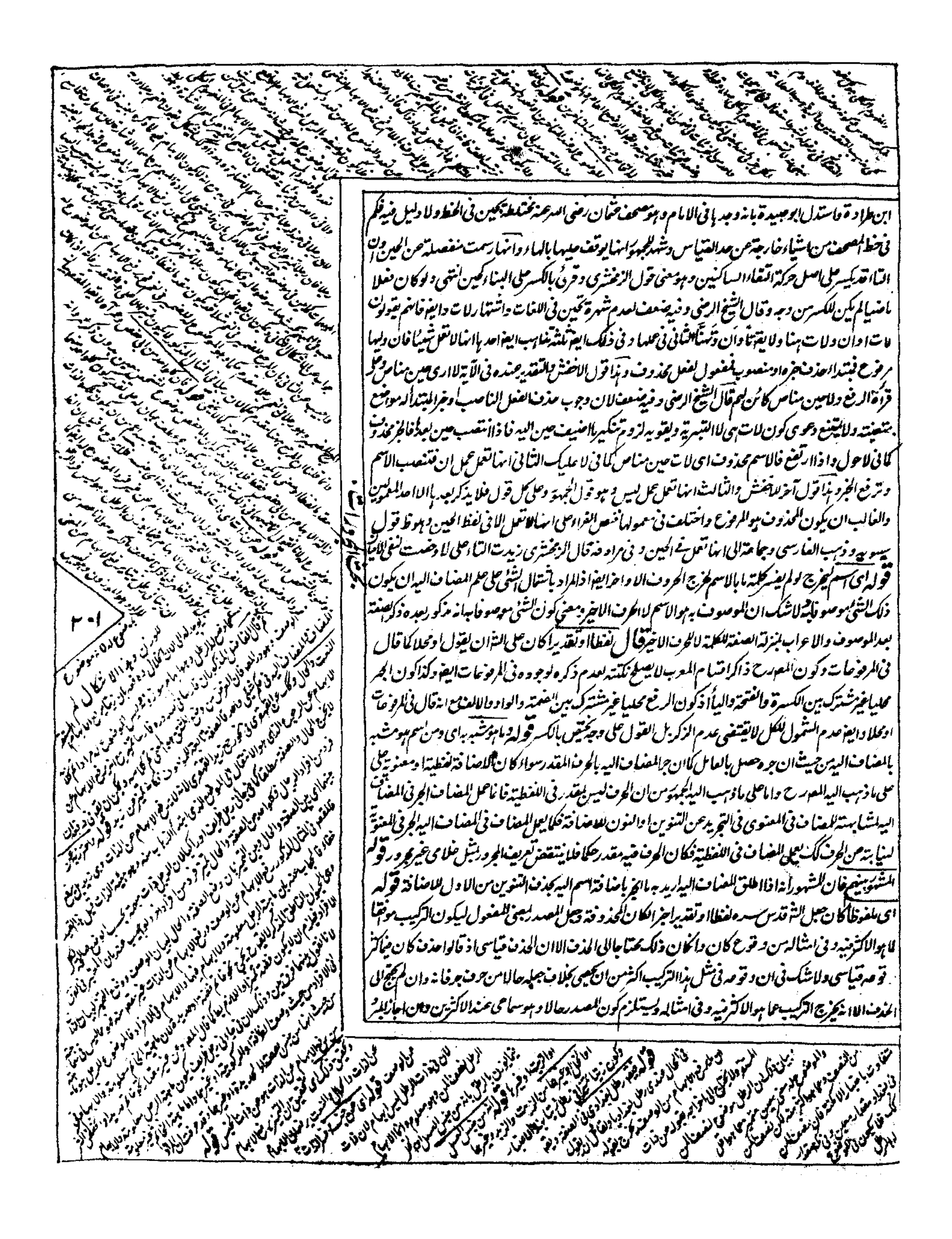
وليست فى هيتما واذ ما زائدة فليس برضى له بل نقله عن النحاة حيث قال ولم يعد واما الكافة وان لم يكن له معنى من الزوائد لان لها تاثيرا قويا وهو منع العامل من العمل وليست فى حيثما واذ ما زائدة لانها هى المصححة لكونهما جازمتين وهى الكافة ايضا لهما عن الاضافة ثم اعترض على النحاة فقال والعجب انهم لا يرون تاثير الحروف تاثيرا معنويا كالتاكيد فى الباء ورفع الاحتمال فى لا التى يزاد فى العطف على المنفى او المنهى وفى من الاستغراقية مانعا من كون الحروف زوائد ويرون تاثيرها تاثيرا لفظيا مانعا من زيادتها والمقصود منه ان ما ذهبوا اليه ليس بشئ بل ينبغى ان يعد زائدة كل حرف لا يتوقف عليه اصل المعنى فظهر ان الرضى برئ عما نسب المحشى اليه على ان قوله ما لم يتعلق به غرض فى الكلام ظ فى عموم السلب اذ النكرة فى حيز النفى تعم فافاد ان الحرف الزائد حرف لا يكون متعلق الغرض اصلا فيخرج عن هذا التعريف جميع الحروف الزوائد اذ كل واحد منها يتعلق به غرض من الاغراض اللفظية او المعنوية او من كليهما وهذا مما لم يذهب اليه احد **قوله** لانه اشتهر قال الشيخ الرضى وقد يحذف كان بعد اما المكسورة قليلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة قال ابو على لان ما التى بعدها اشبهت اللام فى تاكيد الفعل فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يوكده انتهى انظر ان قول ابى على تعليل لقول سيبويه وانت خبير بانه لا يتم التقريب الا ان يراد بعدم الحسن عدم الجواز او يراد بعدم الجواز عدم الحسن **قوله** ولا يبعد ان يعم آه وح يصح جعل مطلق اسم لا من المنصوبات لانه ح كله منه ولو خص المنصوب بالمنصوب لفظا وتقديرا يصح ذلك الجعل ايضا تجوزا باعتبار ان للاكثر حكم الكل **قوله** مترادفة الاحوال المترادفة ما كان ذو ها واحدا **قوله** ما يلى من الضمير المرفوع فى يليها فيكون الاحوال متداخلة والاحوال المتداخلة ان يكون الاول منها حالا من شئ والبواقى من ضمير فى الحال الاولى **قوله** والكسر فى جمع المونث السالم بلا تنوين **قوله** بلا تنوين وان لم يكن لتعيين ما ينصب به الا انه ذكره اشارة الى مذهب الجمهور فانهم يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم يكن للتمكن بل هى مشبهة لتنوين التمكن وحذرا عن قول البعض فانه يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن **قوله** والكسر احتراز عن قول المازنى فانه يفتحه بلا تنوين حذرا عن مخالفته فى الحركة لسائر المبنى بعد لا التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل دخولها قال الشيخ الرضى وهذا اولى ما قبله ليطرد اللباب على شق واحد **قوله** فى جميع هذه الصور الست ليس ذكره لاجل انه قيد للجواز حتى يقال انه لغو اذ الشرط لغنى عنه ناقد بل ليقترن المجمل بالمفصل **قوله** بحذف اللام فيه ان حذف اللام انما يكون مقويا للتاويل بالنكرة اذا كان اللام فى الحسن لازما وليس كذلك بل يجوز حذفها واثباتها الا ان يقال اختيار الحذف على الاثبات مقو للتاويل فتامل **قوله** بحسب اللفظ بان يغائر لفظ كل واحد من الوجوه وصورته الحاصلة من الحركات والسكنات للفظ الآخر وصورته **قوله** لا بحسب التوجيه واعتبار وجه الاعراب فى كل من الوجوه مغائرا انما يعتبر فى الوجه الآخر مع قطع النظر عن مغائرة الصورة اذ بذلك الاعتبار ليست الوجوه خمسة ولا ستة بل ازيد فمن قال ان الوجوه ستة وعد عكس الخامس سادسا فقد سهى لان هذا الوجه من حيث الصورة متحد مع الثالث وان كان مغائرا له فى وجه الاعراب وان الوجوه بهذا الاعتبار ليست منحصرة فى ستة بل زائدة عليها كما يظهر بالتامل فى هذا التركيب **قوله** بان يقدر لهما خبر واحد فيه انه يلزم توارد المؤثرين على اثر واحد لانه يلزم ان يكون الخبر الواحد المقدر معمولا لكلمة لا وللابتداء وهو غير جائز فكيف يقدر لهما خبر واحد فان قلت الممتنع هو توارد المؤثرين اللفظيين لا مطلقا قلت بل الممتنع فى الاصطلاح توارد المؤثرين اللفظيين او واحد بهما لفظ والآخر ما هو من صفات اللفظ كالابتدائية **قوله**



فهذا اى برفع الاول وفتح الثانى قوله على التوجيه الاول وهو ان يكون لا فى الاول بمعنى ليس و فى الثانى لنفى الجنس قوله والا
اى وان لم يتعين لعطف جملة على جملة بل يجوز عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد يلزم ان يكون قوله الا بامه منصوبا ومرفوعا
لان خبر لا بمعنى ليس يكون منصوبا وخبر لا لنفى الجنس يكون مرفوعا قوله وعلى التوجيه الثانى وهو ان يكون لا فى الاول
لنفى الجنس الغيث عن العمل لوجود شرطه وهو التكرير و فى الثانى لنفى الجنس ايضا الا انها ليست ملغاة بل عاملة قوله عطف
جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبرا قوله او عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد على ما مر من الشيخ قدس سره لتفسير عطف
المفرد على المفرد والجملة على الجملة وفيه انه يلزم توارد المؤثرين المتنع اصطلاحا وهما الابتداء وكلمة لا على اثر واحد وهو الخبر
الواحد قوله اى تاثيرها اشارة الى ان العمل محمول على معناه اللغوى اذ العمل اصطلاحا مختص بالاعراب والحمل عليه يوجب
اخراج نحو لا رجل فى الدار اذ لا عمل لكلمة لا فى رجل بل هو مبنى مع انه مقصود بالبيان فى هذه المسئلة قوله حيث لا يرجى ما تمنى
بلان التمنى لا يكون الا فى المحال او الممكن الذى لا طمع فى وقوعه قوله ولكنه نون لضرورة الشعر قال بعض الفضلاء وفيه بحث
لما عرف من امتناع تنوين المبنى لاجل الضرورة حتى قيل ان قوله سلام الله يا مطر عليها شاذ قبيح قوله لمكان الاتحاد اى
لثبوت الاتحاد بين المنعوت والنعت معنى لانهما عبارتان عن شئ واحد فلا الداخلة على احدهما كانه داخل على الآخر فالفاصل
بين لا والنعت وهو المنعوت كانه ليس بفاصل والنعت فى الحقيقة قريب من لا غير مفصول عنها فهذا الوجه فى الحقيقة بيان
لقرب النعت من لا التى هى سبب البناء فما قيل ترك هذا الوجه لظهوره لان النعت الاول لا يكون الا قريبا ليس بموجه وان كان
من وجه قوله ولا اتصال بينهما لفظا ولذا لا يقع الفصل الا نادرا قوله وتوجه النفى اليه لان الاصل فى النفى اذا دخل على كلام
فيه تقييد بوجه ما ان يتوجه الى القيد خاصة وان يقع له خصوصا نحو لا رجل ظريف فى المعنى لا ظريف وهذا ايضا بيان لقرب من لا
قوله اى محكمة الاعراب اشارة الى انه محذوف المبتدأ لا محذوف الفعل لما قال صاحب المغنى اذا دار الامر بين المحذوف فعلا
والباقى فاعلا وكونه مبتدأ والباقى خبرا فالثانى اولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف و
اما الفعل فانه غير الفاعل الا انه قال اللهم ان يعضد الاول برواية اخرى فى ذلك الموضع او بموضع آخر شبيه او بموضع آت فانه
ح الاول اولى وفيما نحن فيه كذلك لان قوله وان كان معرفة او مفصولا وجب الرفع مؤيد لتقدير الفعل بان يقدر فيجب الرفع وايضا
فيه تقليل الحذف بالنسبة الى قوله محكمة الاعراب لا غير وكلا العبارتين صريحتان فى نفى البناء لا مزية لاحدهما على الآخر فى الصراحة
وعدمه فما قيل لم يقل فالاعراب واجب لنفى البناء صريحا مع انهما سيان فى الدلالة على الاعراب فقط فلا يرد ما قيل الاولى
ان يقدر فيجب الرفع ليس بموجه وان كان من وجه قوله لمكان الفصل بالعاطف مع ضعف تاثيرها حتى يجوز فى اسمها الرفع عند
التكرير والتعريف والفصل وبدونه عند المبرد بخلاف ما فان تاثيره قوى فيؤثر فى بناء المعطوف فى نحو يا زيد وعمرو مع الفصل
بالعاطف وعلى هذا لا حاجة الى قوله لمظنة الفصل بلا المؤكدة وعلى ما قررنا ظهر ان الجواب عنه بان الفصل بالعاطف لا يكفى فى
منع البناء كما فى المعطوف على المنادى ليس بموجه وان كان من وجه قوله وسائر التوابع اى ما فى التوابع بعد الوصف والعطف
من البدل وعطف البيان والتاكيد اللفظى اذ بالمعنوى لا يؤكد الا المعارف فلا يؤكد اسم لا النكارة قوله ينبغى ان يكون حكمها
حكم توابع المنادى هذا ما ذكره الرضى ناقلا عن الاندلسى ثم فصل ذلك فحكم بجواز بناء البدل اذا كان مفردا نكرة نحو لا رجل



صاحب بل وهو مبني على تجويزه جعل البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل ولذا حكم بجواز البناء في البدل عن المنادى والمعطوف عليه حيث قال ولما لم يكن البدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج اليه الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فللاول نحو يا زيد اخ ويا اخانا زيد قبين والثاني يا غلام بشر ولبشر ا معربا بالوجهين وعطف البيان عنده بدل فحكمه ثم قال واما التاكيد فالاولى كما ذكرناه في المنادى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك انتهى فما قيل لا يخفى ان قوله لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى يقتضي وجوب البناء في البدل اذا كان نكرة والمفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء ان اراد ان ذلك يقتضي الوجوب عند الشيخ الرضي فهو مم كيف وهو مصرح بالجواز في المشبه به وان اراد ان ذلك يقتضي الوجوب عند المصرح وغيره من القائلين بالوجوب فحكم الرضي بالجواز لا يضرهم كيف وهو قد ذكر ما هو مذهبه ومختاره وان كان مخالفا لما ذكره غيره وبالجملة الاعتراض ليس بسديد الا ان يقال انه تحقيق لكن انظر من العبارة انه اعتراض **قوله** قد جاء على قلة لكن لا على حد الشذوذ وكذا في الرضي **قوله** في جواب الاخ لا غير اذ اثبات الالف مختص بالاب والاخ من بين الاسماء الستة صرح به الرضي وشارح اللباب وصاحب المنهل **قال** في مثل غلامين اراد بمثل غلامين كل تثنية ولا يختص حذف النون بتثنية معين ولا بمطلق التثنية بل يجري في كل تثنية ومجموع **قال** لم يجز تركيب لا ابا فيها قد اعترض لان لا ابا فيها لا يصلح فاعلا للفعل لكونه جملة والفاعل لا يكون جملة لكونه قسما من الاسم فالفاعل في الحقيقة تركيب مضاف الى لا ابا فيها وفيه انه يلزم اضافة غير الظرف وآية وذي في بذي تسلم الى الجملة وهو غير جائز فالاولى ان يقرأ منونا ولا ابا فيها صفة له بحذف المبتدا اي هو لا ابا فيها **قوله** وما من اماتتم بكسر التاء في حالة النصب ولو لم يكن له محل لا نصب اماتتم بل يجب رفعه لكن نصب فعلم ان له محلا **قوله** وهي زائدة وليست باقية لكنها تشابه النافية لفظا مكان ما النافية فيه دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصار ان كالا الناقصة للنفي **قوله** ونافية مؤكدة قال الشيخ الرضي نافية لا زائدة عند الكوفيين ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتاكيد النفي والا فالنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين الحرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما بشيء كما في ان زيدا لقائم وما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع الله مع ان في كليهما معنى التحقيق والتاكيد وفي الا ان مع ان في الا معنى التحقيق فلان قد يشعر بهما معنيان آخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن لمحض التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه ايضا فان قلت قد وقع في القرآن ولات حين مناص بنصب حين فهل هو لا التبرئة او المجز ليس او لفظ آخر قلت قال صاحب المغني اختلف فيها في امرين احدهما في حقيقتها وفي ذلك ثلثة مذاهب احدها انه كلمة واحدة فعل ماض ثم اختلف هؤلاء على قولين احدهما انه في الاصل بمعنى نقص من قوله تعالى لا يلتكم من اعمالكم شيئا فانه يقال لات يليت كما يقال الت يالت وقد قرئ بهما ثم استعملت للنفي كما ان قل كذلك قاله ابو ذر الخشني والثاني ان اصلها ليس بكسر الياء فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وابدلت السين تاء والمذهب الثاني انها كلمتان لا النافية والتاء لتانيث اللفظة كما في ثمت وربت قال الشيخ الرضي اما التانيث الكلمة اي لا او لمبالغة النفي كما في علامة وانما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين قاله الجمهور والثالث انها كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء زائدة في اول الحين قاله ابو عبيدة



ابن طرادة واستدل ابو عبيدة بانه وجدها في الامام وهو مصحف عثمان رضي الله عنه مختلطة بحين في الخط ولا دليل فيه فكم في خط المصحف من اشياء خارجة عن حد القياس وشهد الجمهور انها يوقف عليها بالهاء وانها رسمت منفصلة عن الحين وان التاء قد يكسر على اصل حركة التقاء الساكنين وهو معنى قول الزمخشري وقرئ بالكسر على البناء كجير انتهى ولو كان فعلا ماضيا لم يكن للكسر من وجه وقال الشيخ الرضي وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال تاوان وتهنا الثاني في عملها وفي ذلك ايضا ثلثة مذاهب ايضا احدها انها لا تعمل شيئا فان وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره او منصوب فمفعول لفعل محذوف وهذا قول الاخفش والتقدير عنده في الآية لا ارى حين مناص وعلى قراءة الرفع ولا حين مناص كائن لهم قال الشيخ الرضي وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدأ له مواضع متعينة ولا يمتنع دعوى كون لات هي لا التبرية ويقويه لزوم تنكير ما اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول واذا ارتفع فالاسم محذوف اي لات حين مناص كما في لا عليك الثاني انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر وهذا قول آخر للاخفش والثالث انها تعمل عمل ليس وهو قول الجمهور وعلى كل قول فلا يذكر بعدها الا احد المعمولين والغالب ان يكون المحذوف هو المرفوع واختلف في معمولها فنص الفراء على انها لا تعمل الا في لفظ الحين وهو ظاهر قول سيبويه وذهب الفارسي وجماعة الى انها تعمل في الحين وفي مرادفه قال الزمخشري زيدت التاء على لا وخصت لنفي الاحيان

قوله اي اسم ليخرج لو لم يفسر كلمة ما بالاسم لخرج الحروف الاواخر ايضا اذ المراد باشتمال الشيء على علم المضاف اليه ان يكون ذلك الشيء موصوفا به لاشك ان الموصوف به هو الاسم لا الحرف الاخير ومعنى كون الشيء موصوفا به انه مذكور بعده ذكر الصفة بعد الموصوف والاعراب بمنزلة الصفة للكلمة لا للحرف الاخير **قال** لفظا او تقديرا كان على الشارح ان يقول او محلا كما قال في المرفوعات وكون الشارح ذاكرا اقسام المعرب لا يصلح نكتة لعدم ذكره لوجوده في المرفوعات ايضا وكذا كون الجر محليا غير مشترك بين الكسرة والفتحة والياء اذ كون الرفع محليا غير مشترك بين الضمة والواو والالف مع انه قال في المرفوعات او محلا وايضا عدم الشمول للكل لا يقتضي عدم الذكر بل القول على وجه يختص بالكسر **قوله** وما هو مشبه به اي ومن اسم هو مشبه بالمضاف اليه من حيث ان جره حصل بالعامل كما ان جر المضاف اليه بالحرف المقدر سواء كان الاضافة لفظية او معنوية على ما ذهب اليه الشارح واما على ما ذهب اليه الجمهور من ان الحرف ليس بمقدر في اللفظية فانما حمل المضاف الجر في المضاف اليه لمشابهته للمضاف في المعنوي في التجريد عن التنوين او النون للاضافة فكما يعمل المضاف في المضاف اليه الجر في المعنوية لنيابته من الحرف كذلك يعمل المضاف في اللفظية فكان الحرف فيه مقدر حكما فلا ينتقض تعريف المجرور بمثل غلامي غير مجرور **قوله** المشهور بينهم فان المشهور انه اذا اطلق المضاف اليه اريد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة **قوله** اي ملفوظا كان جعل الشارح قدس سره لفظا او تقديرا خبر الكان المحذوفة وجعل المصدر بمعنى المفعول ليكون التركيب موافقا لما هو الاكثر فيه وفي امثاله من وقوع كان واخواتها وذلك محتاجا الى الحذف الا ان الحذف قياسي اذ قالوا حذف كان فيما كثر وقوعه قياسي ولا شك في ان وقوعه في مثل هذا التركيب اكثر من ان يحصى بخلاف جعله حالا من حرف جر فانه وان لم يحتج الى الحذف الا انه يخرج التركيب عما هو الاكثر فيه وفي امثاله ويستلزم كون المصدر حالا وهو سماعي عند الاكثرين وان اجاز المبرد

وقوع المصدر حالا قياسًا اذا كان المصدر من انواع الفعل كأتانا سرعة دون ضحكا وفيما نحن فيه كك لان لفظا وتقديرا من انواع التوسط وتحوج الى اعتبار عمل العامل المعنوي بلا ضرورة وهو ما في الواسطة من معنى الفعل لا يقال كيف يكون حالا من حرف جر وهو نكرة وعند تنكر ذي الحال يجب تقديم الحال لانا نقول ذلك الوجوب عند كون ذي الحال نكرة محضة وقد ليس كك لتخصصه بالاضافة على ان التقديم مخصوص بما سوى المجرور **قوله** حال كون ذلك المقدر مرادا حال من اسم كان المحذوف وهو الضمير المستتر فيه **قوله** وهو الجر قيل ان التعريف لفظي والاحتراز عن الدور انما يجب في التعريف الحقيقي اتم منه تحصيل صورة غير حاصلة **قوله** اي تقدير الحرف اي في الاضافة او تقدير الحرف المقيد بكونه مرادا اثره فلا يرد نحو صمت يوم الجمعة وتحقيقه تأديبا **قوله** اي منسلخا عنه اشارة الى ان التجريد مجاز عن الانسلاخ اي الزوال من باب ذكر الملزوم وارادة اللازم ويحتمل التضمين فلا يرد ما قيل ان العبارة محمول على القلب وان المعنى مجردا هو عن تنوينه **قوله** لان التنوين او النون دليل اه هذا الدليل يقتضي وجوب حذف التنوين او النون من المضاف اذا كانا فيه لفظا للمنافاة بينهما وبين الاضافة واما اذا لم يكونا فيه لفظا فيجب ان يضاف من غير اعتبار انه لو كان فيه لحذف كما قال الرضي من غير ان يعتبر حذف تنوين المقدر كما في غير المنصرف والمبني نحو هن حواج بيت الله وكم رجل على ما عليه البعض لان ما ذكروه لا يقتضيه الدليل المذكور والتزام اعتباره غير معقول لان اعتباره ان كان لاجل انه لا بد في الاضافة المعنوية من فائدة لفظية وهي رفع الثقل بحذف التنوين وفائدة معنوية وفي اللفظية لا بد من فائدة لفظية هي رفع الثقل فهو منظور فيه لان رفع الثقل عن اللفظ فرع وجود الثقل فيه وكون التنوين مقدرا لا يوجب ثقلا في اللفظ حتى يكون اعتبار حذفه موجبا لرفعه عنه على ان كونه مقدرا في غير المنصرف والمبني في حيز المنع وكذا كون الاسم بحيث لو كان فيه لحذف لا يوجد لاعتباره وجه غاية ما في اللباب انه يلزم على هذا ان يكون المعنوية مفيدة لفائدتين واللفظية مفيدة لفائدة محمولا على الاعم الاغلب ومثله كثير في الاعتبارات واما اعتبار ما ذكروه تخفيفا في اللفظ فتعسف بحت وان كان لامر آخر يجب ان يبين حتى يتكلم عليه **قوله** لانها تفيد معنى في المضاف اي تفيد معنى في ذات المضاف وعلى هذا لا حاجة الى ان يصرف العبارة عن الظاهر المتبادر ويجعل قوله معنى في تقييد معنى مفاد اله لا مفادا والمعنى ان المعنوية تفيد تعريفا او تخصيصا لمعنى المضاف او لو جعل مفادا يرد اللفظية فانها تفيد ايضا معنى هو الخفة للمضاف فانها وان افادت معنى الا ان ذلك المعنى ليس ثابتا في ذات المضاف **قال** كمصارع مصر وكريم البلد فان قلت ما الدليل على كون المضاف اليه في المثالين غير معمول لم لا يجوز ان يكون المضاف اليه مفعولا فيه والمعنى مصارع في المصر وكريم في البلد قلت الدليل هو انه غير معتمد على شيء مما يعتمد عليه الصفة ظ والقرينة على التقدير غير ظ واقتضاء الصفة الموصوف لا يكفي في التقدير بل لا بد من قرينة قوية قلت وفيه ان ما ذكره يوجد في ضارب زيد وحسن الوجه مع انه قال انها من اضافة الصفة الى المعمول واما ما قيل من ان المعنى ليس على انه مصارع في المصر وكريم في البلد فهو في حيز المنع وقال الشيخ الرضي نحو مصارع مصر والله خالق السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل حتى يكون له معمول مضاف اليه قلت ما ذكره تم في الله خالق السموات ولم يتم في مصارع مصر وكريم البلد اذ المضاف اليه فيهما على تقدير كونه معمولا يكون مفعولا فيه واسم الفاعل يعمل في المفعول فيه والجار والمجرور والمفعول المطلق



والحال مطلقا من غير اشتراط اقترانه بحال واستقبال بل يعمل وجوبا سواء كان بمعنى الماضي او الاستمرار او الحال والاستقبال ومنه يعلم ان ما قيل في وجه كون المضاف اليه في المثالين غير معمول لان شرط وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جائز فليكن المثالان بمعنى الماضي والاستمرار ليس على ما ينبغي لان جواز عمله انما هو بالنظر الى ان الاستمرار يشمل الازمنة الثلثة فهو بالنظر الى انه بمعنى الحال والاستقبال جاز عمله وبالنظر الى انه بمعنى الماضي يبطل عمله ومعلوم ان هذا انما يتصور في معمول شرط عمله فيه بالحال والاستقبال واما فيما لم يشترط فيه ذلك فاسم الفاعل والمفعول بمعنى الاستمرار يعمل فيه وجوبا والمثالان المذكوران المعمول فيهما مما لم يشترط اسم الفاعل لعمله فيه اقترانه بالحال والاستقبال وقيل في وجه كون المضاف اليه في المثالين غير معمول ان اضافة اسم الفاعل واسم المفعول انما هو الى المرفوع السببي لا غير فيقدر زيد ضامر بطنه ومودب خدمته لا الى غيره كما في زيد ضارب في داره عمرو وفيه بحث لانه ان اراد انهما لا يضافان الى شيء من المعمولات سوى المرفوع السببي على ما هو ظاهر عبارته فهو غير صحيح لان اسم الفاعل يضاف الى المفعول به نحو زيد ضارب عمرو وان اراد انه لا يضاف الى مثل ما في زيد ضارب في داره عمرو فهو لا يثبت المدعى اذ انتفاء الاضافة الى معمول خاص لا يستلزم الانتفاء الى سائر المعمولات فان قلت قد قال الشيخ الرضي اسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان من معمولهما الا الى الفاعل والمفعول به لشدة طلبهما لهما دون سائر معمولاتهما والمضاف اليه فيما نحن فيه لا يصح فاعلا ولا مفعولا به بل هو ظرف فيثبت انه ليس بمعمول قلت لا يخلو عن خدشة لانه يحتمل كونه مضافا اليه على سبيل الاتساع كما في مالك يوم الدين فيكون معمولا والحق ان المثال يكفيه الفرض ولا يجب ان يكون مطابقا للواقع **قوله** اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره اي للاضافة بمعنى اللام يكون في مضاف اليه لا يكون ذلك المضاف اليه صادقا على المضاف وغيره اي يكون صدقه على المجموع منتفيا وذلك اما بانتفاء صدقه على المضاف نحو بعض القوم ويد زيد لان الكل لا يطلق على بعضه وكذا نصف القوم وثلثهم قال الشيخ الرضي وان كان يقع بعض منهم ونصف منهم ويد منهم لان من التي تضمنها الاضافة هي تبيينية وشرط من المبينية ان يصح اطلاق اسم المجرور بها على المبين واما بانتفاء صدقه على غير المضاف نحو جميع القوم وعين زيد وكذا مسجد الجامع لان الجامع لا يتناول الا المضاف بالغلبة فانه في العرف هو للمسجد لا غير **قوله** الصادق عليه وعلى غيره اي الاضافة بمعنى من يكون في المضاف اليه الصادق على المضاف وعلى غيره وهذا القدر لما لم يكن كافيا في الاضافة بمعنى من لانه يتناول ما اذا كان اول الاسمين اخص مطلقا من الآخر مع ان الاضافة فيها ممتنعة فضلا عن ان يكون بمعنى من قال احتياجا له يشترط ان يكون المضاف ايضا آه **قوله** واما مساو كليث واسد المراد بالمساواة ما يعم المرادفة في عرف النحاة لان غرضهم ليس بيان النسب بين الالفاظ حتى يكون المساواة له معنى والمرادفة معنى آخر بل المقصود انه لا يضاف اسم الى اسم يساويه في العموم والخصوص وذلك كما يتحقق في المساواة يتحقق في المرادفة **قوله** فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف اعتراض على النحاة بان قولهم بان الاضافة بمعنى من انما يكون اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه على الاطلاق ليس بسديد بل ينبغي ان يفصل ويقال بعد العموم والخصوص من وجه ان المضاف اليه ان كان اصلا للمضاف فهي بمعنى من والا فبمعنى اللام وفيه انه ان اراد بكون المضاف اليه اصلا

للمضاف انه اصل تتخذ منه للمضاف ويصنع منه فكون هذا المعنى معتبرا في جميع مواد الاضافة البيانية مم كيف وثلثة دراهم وار
دراهم من الاضافة بمعنى من كما صرح به الرضى مع ان المضاف اليه فيهما ليس اصلا بالمعنى المذكور وان اراد اعم من ذلك بان
يكون اصلا بوجه من الوجوه فذلك جريانه في جميع المواد لا يخرج عن شتة خصوصا في المثالين المذكورين اذ ليس الدراهم فيهما اصلا
للثلثة والاربعة المراد بهما المعدود وباعتبار الالية المعدود اصل بالقياس الى العدد لانه لبيان كميته لانا نقول ليس المراد بالثلثة
والاربعة في المثالين نفس العدد بل المراد المعدود ولان الاضافة فيهما بمعنى من ومن التي تضمنها الاضافة وهي المبينة وشرط
من المبينة ان يصح اطلاق اسم المجرور بها على المبين ومعلوم ان الدراهم انما يحمل على الثلثة اذا اريد بها المعدود ولا نفس العدد
الا ان يقال ان الاصالة يعتبر بالنظر الى لفظ العدد او يقال ان المبين وان كان اصلا الا ان المبين على صيغة اسم الفاعل ايضا اصل
من حيث انه مبين ثم انت خبير بان هذا التعميم يدخل نحو فضة خاتمك في الاضافة بمعنى من لان الخاتم مبين والمبين من حيث انه مبين
اصل ايضا اضافة جرد وقطيفة بمعنى من مع ان المضاف اليه ليس اصلا للمضاف قال الشيخ ويجعلون نحو جرد وقطيفة بالتاويل
كخاتم فضة لان المعنى شئ جرد اي بال ثم حذف الموصوف واضيف صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة
ومن غيرها كما كان خاتمك فالاضافة بمعنى من وايضا قال الشارح قدس سره في بحث البدل عند قوله بدل الكل اي بدل هو
من كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه والاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة مع ان المضاف اليه فيهما ليس
اصلا للمضاف **قوله** فقولك مبتدأ وقوله بمعنى اللام خبره فيفيد ان كون الاضافة في الامثلة المذكورة بمعنى اللام معلوم مما ذكره و
متفرع عليه مع انه ليس كذلك اذ لو قطع النظر عما ذكره لكان العلم بكون الاضافة فيها بمعنى اللام بحاله لان النحاة قالوا ان الاضافة
للبيان تتعين من البيانية وقد علموا بالاستقراء وتفحص كلام العرب ان من البيانية انما يكون اذا صح اطلاق المجرور بها على المبين
وقالوا في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ان من للبيان اذ يقال الرجس هو الاوثان قلت المراد العلم بلا اشكال معلوم مما
ذكره من القاعدة ومتفرع وقبل العلم بالقاعدة وان كان العلم به كان حاصلا الا انه كان مقرونا بالاشكال حيث يقال كيف يكون
الاضافة في الامثلة بمعنى اللام مع انه لا يصح اظهار اللام فيها اذ لم يستعمل يوم للاحد ولا علم للفقه ولا شجر للاراك وبما ذكرنا يعلم
جعل النحاة الاضافة في هذه الامثلة بمعنى اللام مع ان اظهار من فيها خال من التكلف فاندفع ما قيل الا ان ائمة العرب جعلوها
لامية ولا يظهر ما دعاهم اليه **قوله** ولا يحتاج فيه اي في كثير من مواد الاضافة اللامية قوله الى التكلفات البعيدة التي ارتكبها
من اعتقد انه لا بد من اظهار اللام وذلك مثل ما قال الفاضل الهندي في تصحيح اضافة كل الى رجل ان كل للاحاطة جزئيات كلي اضيف
هو اليه فاضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئيات او الافراد والا يلزم فك كل من الاضافة
وذا لا يجوز وقوله والا اي ان لم يمتنع اظهار اللام قبل التاويل لجاز كل لاحد وفيه انه يلزم استعمال كل بدون الاضافة وهو
غير جائز وهذا هو الوجه في عدم جواز اظهار اللام في جميع الاسماء اللازمة الاضافة وانت خبير بان الفك انما يلزم لو استعمل
في العبارة هكذا وليس الامر كذلك بل هو مجرد فرض والتكلف ظاهر البعد فلما قال البعض ان كلا للاحاطة والجزئي والفرد ملحوظ من
جانب المضاف اليه كما تقرر في الميزان فتصحيح اضافة الجزئي الى الكلي مما لا يجدي في تصحيح اضافة كل الى الجزئي او الفرد ويمكن ان يقال
حرف الادباء على ان يراد بالكل المضاف الى الكلي جزئيات ذلك الكلي او افراده ولا يلزم موافقته حرفهم لما تقرر في الميزان ان

هذا انقال مولانا عصام الدين ١٢



كلا للاحاطة كما يكون اللام للاستغراق ويؤيده قول الادباء ان الاضافة في كل الدراهم من قبيل اضافة العام الى الخاص
اذ الكل انما يكون عاما بالنسبة الى الدراهم اذا اريد بها الافراد واما اذا اريد بها الاحاطة فلا **قوله** من كل رجل وكل احد بيان
لقربه عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يخفى ان البيان انما يتم بايراد اخذ زيد من ثلثة **قوله** رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة
بمعنى اللام لوجود الوجه الذي اعتبره النحاة في رد الاضافة بمعنى في الى الاضافة بمعنى اللام وهو ان الكافي في الاضافة
بمعنى اللام ادنى ملابسة واختصاص كقول احد حاملي الخشب خذ طرفك وهي التي لها اضافة لادنى ملابسة **قوله** قلت نعم
لكن هذا الجواب هو المتعين في هذا المقام لان النحاة لما اعتبروا ادنى الملابسة في الاضافة بمعنى في للرد ينبغي ان يعتبر ذلك ايضا في الاضافة
بمعنى من وعدم اعتباره ليس الا لما ذكره الشارح واما انه يوجد في الاضافة بمعنى في وجه آخر وهو انه كثيرا ما ينزل ظرف الحدث منزلة
الفاعل فيسند اليه فالاضافة ايضا بهذا التنزيل وليس هذا الوجه جاريا في نحو خاتم فضة فافترقا فهو غير مضر لما ذكره الشارح قدس سره
لانه ان اراد ان المعتبر المجموع فهو ممنوع كيف والنحاة صرحوا بان المعتبر هو ادنى الملابسة وان اراد ان هذا يصلح وجها ايضا
فهذا لا ينافي كون الاول وجها ايضا فما معنى قوله فافترقا وان اراد ان الوجه ما ادى فكره اليه لا ما اعتبره فلا بد له من دليل فانا
من وراء المنع وان اراد ان ما فيه وجهان فهو المتعين للرد دون ما فيه وجه واحد فهو ايضا ممنوع كيف ولا اعتبار بكثرة الادلة
قوله اي ضرب واقع في اليوم بيان لحاصل المعنى من كون اليوم ظرفا للضرب لا تقدير لمتعلق اليوم فلا يرد ما قيل انظر ان
في اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم اعني ضرب في اليوم متعلق بالضرب وليس صفة الضرب بتقدير واقع في اليوم **قوله** لان النسبة
التركيبية في الاضافة المعنوية اذا كان المضاف اليه معرفة لا مطلقا قال السيد السند قدس سره الاضافة الى المعرفة اشارة الى
حضور المضاف في ذهن السامع **قوله** على معلومية المضاف اي على كونه واحدا شخصا معينا قال الرضي اذا قلت غلام زيد
ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له
او بكونه غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة يكون بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان
وانما فسرنا المعلومية بكونه واحدا معينا لان المضاف اذا اريد به الجنس من حيث هو او من حيث وجوده في فرد غير معين يكون
المضاف معلوما للمخاطب لانه اشارة اليه من حيث انه حاضر في ذهن السامع معلوم له مع انه على خلاف وضع الاضافة عند
الشيخ الرضي لانه يقول التعريف في مثله لفظي كما ان العلمية في اسامة لفظية وذهب الى ان الاشارة الى ما هو حاضر في الذهن
لا يكفي في التعريف لان هذا المعنى موجود في النكرة ايضا فلا بد في المعرفة من الحضور والتعيين في الخارج ولذا قال كل لام التعريف
لا معنى له للتعريف فيها الا التي للعهد الخارجي وبهذا ظهر وجه كون المعرف باللام للعهد الذهني على خلاف وضعه مع كونه مستعملا
عند الشيخ الرضي في الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول في ادخل السوق حيث قال الفرق بين ذي اللام والمجرد
ان المجرد يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية مجردة عن البعضية لكن البعضية مستفادة
من القرينة كالروية في قولك رأيت ثم اهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة بمعنى وبالنظر الى انفسهما
مختلفان ثم جاز وصف المعرف باللام بالمنكر نحو ولقد امر على اللئيم يسبني وكذا امر بالرجل مثلك وما يحسن
بالرجل خير منك نعم لا يصح القول بانه على خلاف وضعه ممن يقول بان المعرف باللام للعهد الذهني اشارة الى الماهية المجردة

من حيث انها معلوم وان هذا التعريف تعريف حقيقي لا لفظي ولا يصح ايضا منه ايراد قول الرضي وليلا على انه خلاف وضع الاضافة

قوله نكرا اي جعل ذلك العلم نكرة بمعنى بان يصير لوله احد افراد غير معين من افراد المسمى بزيد مثلا وليس المعنى على انه جعل نكرة حقيقة لبعد ان ارادة هذا المعنى مجازي والنكرة ما وضع لشيء غير معين قوله بان يجعل مثلا فالتنكير طريق آخر قوله او المراد بالتجريد تجرده

وخلوه من باب ذكر الملزوم وارادة اللازم فلا يرد ان التجريد يقتضي سبق الوجود يعني ان التجرد لما كان مقتضيا لسبق الوجود

ايضا فالورود ان يقال التجريد عبارة عن الخلو اذ كون التجريد مجازا عن التجرد والتجرد عن الخلو تطويل للمسافة بلا فائدة والا فالتجريد

مجاز من التجرد وخلوه عطف تفسيري له قوله مع حصول الاصلي وهو غير متصور اذ لا يتصور الشيوع في المعين فضلا عن ان يصير

فيه تقليله وبهذا اندفع ما قيل يستعمل التخصيص في المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك

في النكرة قوله في لزوم تعريف المعرف وانت خبير بان كون المعرفة في الامثلة هي الاسم لا المركب والعلم هو المركب غير مضر في

لزوم تعريف المعرفة لان المقصود بالنجم مثلا لا تعين باللام فتعيينه ثانيا بالعلمية تعريف للمعرف وتحصيل الحاصل فان اريد بالاعتراض

على لزوم تعريف المعرف فقد عرفت انه ليس بسديد وان اريد به المناقشة في اللفظ فهو ليس من دأب المحصلين على ان المعرفة

من حيث اللفظ هو المركب الذي جعل علما لانه لشدة الامتزاج صار لفظة واحدة واعرب باعراب واحد قوله فانهما حين صارت

آخر ان قوله لم يبق منها وقوله حين صارت ظرف لقوله لم يبق قدم عليه للاهتمام لانه السبب في عدم البقاء ويحتمل ان يكون

قوله حين صارت شرطا وقوله لم يبق فيها جزاء لان حينما فيه معنى الشرط قوله الاشارة الى معلوميتها لصيرورة اللام كاحد اجزاء

الكلمة فما يتعين به مدلول الاسم هو العلم لا غير فتيل ح تجه عليه انه وان ليس فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة في

ازالة تعريف اللام الموجود في الكلمة واحداث التعريف بطريق آخر فالوجه في الجواب ان يقال بان جعلهما علما في الامثلة المذكورة

بجعل التعريف اللازم باقيا فليس فيه تضييع جعلهما علما ولا تحصيل الحاصل ثم فيه بحث لان العلمية ان لم يكن للتعيين بل لجعل التعريف اللامي لازما

فقط يلزم تضييع العلمية لانتفاء التعريف الذي هو الغرض من العلم وان جعل للتعريف ايضا لزم تحصيل الحاصل قوله من تركيب ثلثة الا ثواب بقدر

ما في التقدير تركيب فتامل الا التخفيف التخفيف مطلقا مقابل للتعريف والتخصيص على الحصر فائدة اللفظية هي التخفيف علم انه لا يفيد التعريف

والتخصيص واليه اشار بقوله لا تعريفا ولا تخصيصا وكلمة لا وان لم يجتمع مع النفي والاستثناء في كلام العرب العرباء لكنه كثير في عبارات

العلماء كذا حققه المحقق الشريف قدس سره في شرح المفتاح وقوله في اللفظ اشارة الى انها تفيد احد نوعي التخفيف اللفظي والمعنوي

وهو اللفظي فمن الحصر يعلم انها لا تفيد التعريف والتخصيص ومن قوله في اللفظ يعلم انها لا تفيد التخفيف المعنوي والمعنى يوصف بالخفة

والثقل يدل على ذلك قول الرضي في بحث جرار في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية وايضا قال وخفة اللفظية

مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفرعيين وقال العلامة التفتازاني في شرح

الزنجاني ولكونه اثقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان والفاعل وبما ذكرنا ظهر اندفاع ما قيل في قوله في اللفظ لا في المعنى

بحثان احدهما ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وثانيهما انه يبطل الحصر بظاهره مضافا الى خفة المعنى اي لا تفيد الا التخفيف في اللفظ

لا في المعنى فلا تفيد انه لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا قوله لكونها في تقدير الانفصال لان الصفة عامل في محل المضاف اليه رفعا ونصبا

فالذي هو مجرور في اللفظ ليس مجرورا في الحقيقة بالتنوين المحذوف مقدر ومنوي فيكون الاضافة في الحقيقة كلا اضافة كذا في الرضي وذلك لان مقتضى



بالفعل قوية لانه من حيث اللفظ والمعنى فكان اسم الفاعل والمفعول ادعى للمعمول فاذا عرفت فالعطف على محل مجرورهما
جائز عند من قال العطف على المحل له شروط ثلثة احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح الا ترى انه يجوز في ليس زيد بقائم
وما جاءني من امرأة ان تسقط الباء فتنصب ومن فترفع وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمروا خلافا لابن جني لانه لا يجوز فلا يجوز
مررت زيدا الثاني ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه خلافا للبغداديين لان الوصف المستوفي لشروط
العمل الاصل اعماله لا اضافته والثالث وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل هذا ما ذكره صاحب المغني ولا خفاء في وجود الشرطين
الاولين في المجرور باسم الفاعل والمفعول وكذا الثالث لان الطالب له اسم الفاعل والمفعول القوي عملهما وهو موجود طالب
للعمل ولذا كانت الاضافة كلا اضافة ووجود الاضافة بالفعل لا يجعله في حكم العدم كيف ولو كان كذلك لما كانت الاضافة كلا
اضافة وايضا لو كان كذلك لكان ليس في قولك ليس زيد بقائم في حكم العدم فلا يجوز النصب فيه بالعطف على المحل مع انه جائز
نعم ان ما ذكره صاحب المغني وهذا ضارب زيد وعمرو بخفض زيد ونصب عمروا باضمار فعل او وصف منون واما العطف على المحل المخفوض
فممتنع عند من شرط المحرز محل تامل نعم العطف على المحل ممتنع عند من شرط لجوازه تعذر العطف على اللفظ او كون المحل اقوى من
اللفظ على ما مر **قوله** اما في لفظ المضاف فقط وذلك في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبي **قوله** واما في المضاف اليه
او لفظ المضاف والمضاف اليه معا في السببي او في لفظ المضاف فقط نحو حسن وجهه وكان على الشارح رحمه الله ان يذكره ولعله
لم يذكره لكونه مختلفا فيه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة
ومنعها ابن بابشاذ **قوله** القائم غلامه بالرفع او النصب واما بالجر فممتنع اتفاقا فحذف الضمير من غلامه فيه انه وان حذف الضمير
لكنه ابدل منه اللام قال الرضي جيء باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل
الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين والاولى ان يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير الا في الصلة او الصفة
اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه الضمير فلا يقوم فكيف حصل التخفيف قلت لعل حصوله لان الضمير متحرك واللام ساكن
فاللام اخف من الضمير صرح به الشيخ الرضي **قوله** واستتر في القائم فيه ان استتار الضمير في مثله غير جائز لان مجرد قيام الصفة
بالسببي لا يدل على صفة للموصوف في ذاته والاستتار انما جاز اذا كانت الصفة دالة على صفة الموصوف في نفسه سواء كانت
هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن وجهه او لا نحو زيد غليظ الشفتين اي قبيح وان لم يدل على صفة لم
يجز استكنان الضمير فيها فيقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثور وزيد اصفر غلامها الا انه لا معنى لتصحيح الا انه صاحب
سبب متصف بالوصف المذكور فيقبح ان يجعل صفة سببه صفة لنفسه فيضمر فيها ضمير لنفسه اذ لم تدل صفة سببه على صفة نفسه
فان قلت اليس يدل الصفة في نحو زيد ابيض ثوره على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثور كذا قلت معنى كونه صاحبه
مفهوم من كون ثوره سببا لزيد لا من صفة السبب هذا كلام الرضي **قوله** واضيف القائم اليه اي الى الغلام لكن بعد جعله
منصوبا تشبيها بالمفعول اذ الرفع من الصفات نعت للمرفوع بخلاف الناصب فانه ليس نعتا للمنصوب ولا يجوز اضافة النعت
الى الموصوف في الاصل اي المعنوية فلا يجوز في الفرع ايضا اي اللفظية **قوله** والمراد ان المشار اليه آه ويمكن ان يقال المشار
اليه ثم كل واحد من الامور الثلثة الا انه فرع على كل عليحدة ولا محذور في ذلك ففرع على وجود التخفيف وانتفاء التعريف

جواز الاول وامتناع الثاني وعلى وجوب التخفيف وانتفاء التخصيص جواز الضارب زيد والضارب زيد اذ لو افادت التخصيص تقبحا او امتنع اللزوم طلب الادنى مع حصول الاعلى وفرع على التخفيف امتناع الضارب زيد **قوله** ولا شك انه لا دخل لانتفاء الا دخل لانتفاء التعريف اذ التخصيص في جواز الضارب زيد والضارب زيد ثم كيف ولو افادتا التعريف لامتنع اللزوم تحصيل الحاصل ولو افادتا التخصيص قبحا او امتنع اللزوم طلب الادنى مع حصول الاعلى وبهذا سقط قوله وعلى هذا كان الانسب **قوله** وعلى هذا بناء على انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط بخلاف التفريع السابق فانه متفرع على الامرين وهما التخفيف وانتفاء التعريف كان الانسب تقديم هذا الفرع لانه متفرع على امر واحد والتفريع السابق على امرين وما يتفرع على الامر الواحد مقدم على ما يتفرع على امرين لانه بمنزلة المفرد من المركب وهذا المعنى ملائم سوق كلامه حيث قيد بقوله فقط وقيل لان اصله مذكور صريحا بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا ورد عليه البعض وليعارضه ان النفي متقدم على الاثبات فالترتيب الذكري في الاستدلال مرعي فيما فعله الشارح يعني ان النفي متقدم في الذكر في عبارة المتن على الاثبات فمقتضى الترتيب الذكري ان يقدم الفرع الذي لوحظ فيه النفي والانتفاء على فرع ليس فيه ذاك واليه اشار بقوله فالترتيب الذكري آه فما قيل ان النفي وان كان متقدما على الاثبات لان العدم سابق على الموجود ليس بموجه وان كان من وجه ثم قوله الا ان المقصود في الحصر الذي معناه اثبات شيء ونفي ما عداه احد جزئيه الذي هو الاثبات ثم كيف وفي القصر الجزئي ان مقصود ان معاد فيه كان تقرير الصواب مقصودا ثم كذلك رد الخطاء ايضا مقصود ثم ثم ادعاؤه بان الملائمة لسوق الكلام منحصر في توجيهه ممنوع اليه كيف **قوله** فقط يلائم كلا التوجيهين لان معناه انه لا يعتبر فيه انتفاء التعريف بخلاف السابق فانه معتبر فيه وبهذا الاعتبار كما يجوز ان يقدم الفرع الثاني امر واحد واصل الاول متعدد كذلك يصح ان يقدم اصل الثاني مذكور صريحا واصل الاول مذكور ضمنا فليس قوله فقط ملائما لتوجيه غير ملائم لتوجيه الفاضل المحشي كما زعم ويحتمل ان يكون المعنى بناء على ما ذكر من انه لا دخل لانتفاء التعريف والتخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف بخلاف السابق فان انتفاء التعريف معتبر فيه كان الانسب تقديمه لان اصله وجودي بخلاف اصل الفرع السابق فانه ليس بوجودي فانه مركب من الوجودي والعدمي وللوجود شرف على العدم ويمكن ان يقدم النفي والاثبات مقصودان ان معاني الحصر والفرع الاول يثبت لهما بخلاف الثاني فانه يثبت الاثبات فقط والمثبت لهما اقوى فقدمه لقوة ما يقتضي تقديمه بالنسبة الى ما يقتضي تقديم الثاني فتامل **قوله** ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة والمصادرة جعل المدعى عين الدليل او جزءا منه وعلى التقدير من يلزم توقف الشيء على نفسه وانما قال شوب مصادرة ولم يقل مصادرة اذ لم يجعل امتناع الضارب زيد دليلا عليه ولا جزءا منه بل علل الجواب عن تمسك الخصم بامتناع الضارب زيد والمحذور فيه ان الجواب غير صحيح اذ يقول الخصم امتناع الضارب زيد اول المسئلة فينبغي ان يجاب عن استدلال الخصم على وجه لا يحتاج الى اعتبار امتناع الضارب زيد فهذا هو المفهوم من الشرح وظاهر ان قوله وضعف الواهب ليس دليلا على امتناع الضارب زيد فما قيل ان في هذا الجواب استدلالا على امتناع الضارب زيد بضعف الواهب المائة الذي استدل عليه بامتناع الضارب زيد فليس بموجه وان كان من وجه **قوله** رفعه على الفاعلية وهو قبيح لخلوه عن ضمير الموصوف **قوله** ونصبه على التشبيه بالمفعول قال الشيخ الرضي وهو حسن لكون النصب توطئة لهم وهو حسن فيكون النصب ايضا حسنا قال لكن قل استعماله لاستنكار في انطا التصب نما هو فاعل حقيقة لا على التمييز **قوله**



يعني سيبويه قال الرضي اما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو
منصوب لا غير نحو الضاربه فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون
ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا وقال الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذي اللام مفردا كان او
مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة قوله اي لمحمليته لا يخفى ان التاويل في احد الموضعين مشير الى التاويل في الآخر لاتحادهما
في باعث التاويل والاول احق ان يشار الى التاويل فيه الا ان الشارح قدس سره اختار التاويل في الثاني اشعارا
بان كون حمل الثاني مفعولا له لجاز هو المختار لجريانه على الطريق السابق لا كونه مفعولا له يقال اذ يبقى ح قوله وانما جاز
بلا تعليل مع ان السوق لبيان تعليل انما جاز حمل المتبادر انه علة لانما جاز وبهذا اندفع ما قيل كانه غفل عن قوله حملا على
المختار فاخر التاويل الى آه نحو ما قيل الانسان مشتق من النسيان قوله فاتحد فاعل المفعول له اذ فاعل المفعول له على تقدير
كونه مصدرا مجهولا هو الضاربك كما ان فاعل الفعل المعلل اعني جاز ايضا الضاربك قوله ولن يتصور اي لم يجئ في استعمال
العرب ضاربنك اي اتصال الضمير مع وجود التنوين قوله ولقائل ان يقول آه فيه انه لو كان كما سمع من العرب قبل الاضافة هكذا
مع انه ليس كذلك وان التنوين لو كان مما ينفصل الضمير عن العامل لفصله لسمع من العرب كذلك مع انه لم يسمع وانما المسموع الاتصال
بحذفه قوله وحصل التخفيف جدا في المضاف بحذف التنوين بالاضافة وفي المضاف اليه وان حصل كونه متصلا الا انه ليس
التخفيف المعتبر في الاضافة اذ هو ليس الا بحذف التنوين او نوني التثنية والجمع او بحذف الضمير من المضاف اليه كما قيل حصل
التخفيف جدا من جانب المضاف ومن جانب المضاف اليه كما ترى ليس على ما ينبغي لانه ان اراد انه حصل التخفيف المعتبر في
الاضافة فليس كذلك وان اراد انه حصل فيه شيء من التخفيف وان لم يكن معتبرا فلا كلام فيه قوله من غير اعتبار حذف تنوينها
قبل الاضافة لا للاضافة متعلق بقوله ثم حمل فالاصل ثم حمل الضاربك على ضاربك من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة
اي من غير اعتبار حذف تنوين المعمول قبل الاضافة لوجوب اعتبار حذف تنوين المحمول عليه للاضافة على تقرير الشارح
قدس سره ومنه ظهر ان قوله من غير لا يجوز ان يتعلق بقوله مضافا الى ضمير كما هو الظاهر من عبارته قدس سره قوله لانهما ليسا
من باب واحد وهو ظ لكن يرد عليه انه لم لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد مع انهما من باب واحد كما حمل الضاربك على ضاربك
كما قيل وذلك لان وجه الحمل كون كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر وفي صورة النزاع ايضا وجه الحمل كون كل منهما اسم فاعل
مضافا الى ظاهر واما ما قيل عليه ان قياس الضارب زيد وضارب زيد على الضاربك وضاربك قياس مع الفارق فلا يصح
وذلك لان الضاربك وان لم يشارك ضاربك في تخفيف المضاف الا انه يشاركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد
ضارب زيد فانه لا شركة بينهما في التخفيف اصلا فليس بشيء لان شركة الضاربك بضاربك في تخفيف المضاف اليه في حيز المنع
كيف وفي المقيس هو الضاربك ليس فيه شيء مما ينفصل الضمير لاجله عن العوامل اما انه ليس فيه التنوين الذي به انفصل الضمير عن
العامل لاجله فظ لان الغرض ان التنوين سقط للالف واللام واما انه ليس فيه غيره فظاهر فاذا ظهر ان الضاربك ليس فيه تخفيف
اصلا لا في المضاف ولا في المضاف اليه ظهر فساد ما فرع هذا القائل على وجود التخفيف في الضاربك في المضاف اليه من قوله
ويظهر من هذا انه يمكن حمل الضاربك على المختار في احسن الوجه لمشاركتهما في تخفيف المضاف اليه بالاضافة قوله المضاف اليه

اى الذى اضيف اليه صفة فقوله صفة مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المضاف اليه **قوله** وارجاع كل من الصورتين مبتدأ خبره ظاهر والتانيث لان المصدر يذكر ويونث مع انه مضاف الى المونث **قوله** معنى آخر فان معنى التركيب الوصفى وصف شئ الشئ وهذا المعنى لا يستفاد من التركيب الاضافى الذى معناه كون الشئ منسوبا الى الآخر بواسطة حرف الجر وكذا لا يستفاد من الاول فكيف يقوم احدهما مقام الآخر لاستفادته وكون هيئة التركيب الاضافى فى الاضافة اللفظية قائمة مقام هيئة التركيب العامل مع اختلاف معناهما ممنوع ولم لا يجوز ان يكون استفادة معنى التركيب العامل من الاضافة اللفظية بجعلها كلا اضافة لكونها فى تقدير الانفصال لقوة عمل الصفات **قوله** فلا يقال اى اذا بين ان احد المعنيين لا يقوم مقام الآخر فى الاستفادة فلا يقع تركيب اضافى ويراد منه المعنى الوصفى **قوله** وهو قوله ذكر الضمير الراجع الى القاعدة بتاويلها بالاصل والقانون او بناء على ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى **قوله** والجامع صفة للوقت لم يقل له مع سبق ذكر الوقت رفعا للاشتباه اذ على تقدير الضمير لم يعلم انه راجع الى الوقت او المسجد واذا كان كذلك فكانه لم يسبق ذكره **قوله** منطويا عليه اى مشتملا عليه غير محتاج الى ذكره لشهرة كونه صفة له فصار بحيث يفهم منه وحده الوقت وهذا هو معنى الصفة الغالبة الا ان هذا المعنى فى الجامع ليس حقيقة بل ادعاء ولذا قال الشارح قدس سره فيكون بمنزلة الصفات الغالبة يدل على ذلك قول الرضى ان جعل الجامع مسجدا مخصوصا حيث قال يجوز عندى ان يكون هذه اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان جعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربى جانبا مخصوصا والاولى صلوة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لفائدة التخصيص وهذا هو الذى نقله الفاضل عن الرضى ثم قال وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص الى آخر ما ذكره فضمير حاصله راجع الى ما ذكره الشيخ الرضى لا الى ما ذكره الشارح قدس سره وعلى هذا فلا يرد عليه ما اورده مولانا عصام الدين من التشنيع الشنيع **قوله** حتى صار اى جرد كانه اسم غير صفة فى انه استعمل بلا موصوف فاضافته الى قطيفة التخصيص لا لانه اضافة صفة الى الموصوف وفيه ان قطيفة مونث والجرد مذكر فكيف يكون صفة للقطيفة ولذا قال الشيخ الرضى ان المعنى شئ جرد اى بال فحذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها للتبيين **قال** افادت الاضافة التعريف او التخصيص افادة الاضافة التعريف لان اللام اما للجنس او للاستغراق وعلى كلا التقديرين تفيد التعريف واما افادتها التخصيص فانما هو اذا كان اللام للعهد الذهنى وهو بعيد فى امثال هذين المثالين والمقصود من قوله اى يصير خاصا رفع توهم حمل يختص على معنى يصير ذا تخصيص وهو ليس بمستقيم لان المضاف اليه معرفة **قوله** فيهما خفاء اذا اريد بالشئ الموجود وحمل العين ايضا على الموجود واما اريد بالشئ ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه وحمل العين ايضا على ذلك واما اذا حمل الشئ على الموجود والعين على المعدوم والموجود فلا خفاء فى كون العين اعم من الشئ **قوله** يحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ اشارة الى انه لا يتعين الاول للحمل على المدلول ولا الثانى للحمل على اللفظ بل ذلك بحسب القرائن فان اقتضت القرينة حمل الاول على المدلول فذلك نحو جاءنى سعيد كرز فان المجئ قرينة على حمل الاول على المدلول لعدم تصور المجئ من اللفظ وان اقتضت حمل الثانى عليه فمثل نحو تلفظت بسعيد كرز اى تلفظت بلفظ هذا المدلول لعدم تصور تلفظ المدلول وبهذا ظهر ان ما ذكره الشيخ الرضى من قوله تاويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله



يطلق ايضا مع القرينة ويراد بذلك اللفظ الدال تقول مثلا جاءني زيد والمراد المدلول وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءني سعيد كرز اي ملقب هذا اللقب ولا ينعكس التاويل اذ لا يقال ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز هذا الاسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز ليس على ما ينبغي وذلك لانه ان اراد بقوله ولا ينعكس التاويل بانه لا يصح العكس اصلا انما يقع سعيد كرز فهو ممنوع وقوله لانهم ينسبون الخ ان اراد به انهم ينسبون الى الاول على الدوام ما لا يصح نسبته الى اللفظ فهو ممنوع كيف وقد يقال تلفظت بسعيد كرز وتكلمت بسعيد كرز على ما ذكره وان اراد انهم ينسبون في بعض الاوقات فالتقريب غير تام وان اراد انه لا يصح العكس في امثال جاءني سعيد كرز فلا كلام فيه لكن لفظه يشعر بانه لا ينعكس التاويل على الدوام **قوله** فكانك قلت جاءني مدلول هذا اللفظ هذا طريق آخر لتنكير العلم اذ قد يتاول بواحد من سمي بالاسم كما يقال في جاءني زيد وزيد آخر اي جاء واحد من الجماعة المسماة بزيد وقد يتاول بصفة اشتهر مسماه به كما يذكر حاتم ويراد جواد وما اول به مدلول ما اضيف الى كرز اي جاء مدلول كرز والتاويل الثاني لا يجري في كل علم بل في علم اشتهر مسماه بصفة والاول وان كان عاما الا ان الظاهر ان الحاصل من التاويل مركب توصيفي فلا يمكن الاضافة فتعين في هذا المقام تاويله بمدلول **قوله** الا ان تقصد بالاضافة التوضيح اي رفع الاحتمال الحاصل في المعرفة باضافته الى ما ليس فيه احتمال لكونه اشهر واللقب في الاغلب يكون اشهر بالقياس الى الاسم فالاضافة لغرض التوضيح انما هو باضافة الاسم الى اللقب لا العكس نظرا الى ان العكس كانه لا يصح من حيث الاستعمال لعدم ورود الاستعمال على ذلك لا يصح من حيث القياس ايضا **قوله** واختلف في ان ايهما الاصل قيل وفي تقديم مفتوحة اشعار باختيار ان الاصل الفتح لكن قوله وفتحت للساكنين ظاهر في ان السكون هو الاصل انتهى اقول قوله للساكنين قرينة ظاهرة على ان المراد بقوله فتحت جعلت الفتحة واجبة للساكنين فيشير الى انه لو لم يكن الساكنان لكان الاصل اختيار الفتح اذ هو المقابل لوجوبه لا ان السكون هو الاصل فكون قوله وفتحت للساكنين ظاهرا في ان السكون هو الاصل ثم **قوله** حقيقة فيما اذا كانت الكلمة التي هي حرف يصح وقوعها في ابتداء الكلام ككاف التشبيه فانه يصح ان يقال كزيد اخوك **قوله** او حكما كالباء فانه على تقدير بنائه على السكون وان لم يلزم الابتداء بالساكن حقيقة لكنه يلزم ابتداؤه حكما لانه لاستقلاله يصح ان يقع في الابتداء رجل لم يقع لعارض **قال** ولا تقلب على صيغة المعلوم وفاعله ضمير هذيل **قوله** بسبب القلب الذي ليس لعلة مطردة بخلاف سلمى لانه وان لزم فيها التباس المرفوع بغيره الا ان القلب لعلة مطردة ولا يترك الامر المطرد للالتباس حصل في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر مع انه يلتبس صيغة الفاعل بالمفعول كذا في الرضي وهو منقوض بان قلب الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلها واجب لعلة مطردة فينبغي ان لا يترك للالتباس مع انه ليس كذلك لانهم عللوا ترك تعليل اقول واعوار واسوار وتقول وبيسار وجواد وطويل وغيوره للالتباس وقالوا ان ترك الادغام في قرد ودسر للالتباس الا ان يقال في الامثلة المذكورة يلزم التباس اصل الكلمة باصل كلمة اخرى ولا يجوز ارتكابه وفيما نحن فيه يلزم التباس بعض احوال الكلمة ببعضها **قوله** فيما هو كالكلمة الواحدة ان قلت اذا اجتمع المثلان اولهما ساكن وجب الادغام سواء كانا في كلمة او في كلمتين فلا حاجة الى قوله كالكلمة الواحدة قلت الحاجة اليه لدفع توهم من توهم انه من قبيل قالوا وما ونادي يوم مما اجتمع المثلان في كلمتين واولهما مدة فانه لا يجوز الادغام لرعاية المد مع وجوب المقتضي فدفع ذلك التوهم

بان رعاية المد انما هو فيما اذا كان المثلان فى كلمتين واما اذا كانا فيما هو كالكلمة الواحدة فالادغام واجب **قال** شن مسلمىّ

آه قيل هذه العبارة لا تخ عن خدشة لان المقصود منه ان كان تعليل التمثيل كان انسب ان يقال لانه اذا اضيف وان كان

المقصود تقييد التمثيل فهو شرط استغنى عن الجزاء لتقدم ما يدل عليه فالوجه ان يقول وصار بالعطف ولا يذكر على طريق الجزاء

ومثل هذه العبارة قوله مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء **قوله** يوجب بقاء الضمة قبلها لغيرها ان اراد بقاء

الضمة بعد الادغام كما هو الظاهر من قوله قدس سره فقيل مسلمى حيث لم يقل مسلميى ثم ادغم فالملازمة ممنوعة كيف والقاعدة انما هو

فى غير المدغمة وان اراد قبل الادغام فالملازمة انما تصح لو كان بين اجتماع المثلين وبين الادغام زمان وهو غير مسلم وهما وقعا

فى آن واحد **قال** فاخى وابى قيل قدم الاخ لكونه ابعد عن خلاف المبرد خلافا مبنيا على السماع والسماع انما هو فى الاب

فقط وانما خالف فى الاخ لحمله له على الاب كما قال الشارح قدس سره واما تقديمه عند القطع عن الاضافة فليكون جاريا

على الاسلوب السابق **قوله** تقاربهما لفظا لكون كليهما على حرفين بالفعل ولكونهما مفتوح العين فى الاصل بدليل ان

فعل بفتح العين وصحيحة يجمع على افعال وقد جاء جمعهما عليه كاباء واخاء والحم وان كان ايضا مفتوح العين بدليل انه جاء جمعه

على احماء الا انه ليس بينه وبين الاب قرب من حيث المعنى **قوله** اى امرأة قائلة صرف العبارة عما هو انسب المتبادر فى امثال

هذا المعنى من صيغة الخطاب الى الغيبة استنكارا لان ينسب الى المخاطب انه قال هنى وعدم صحة القول فى الاول **قوله** وان

نقل بعضهم وهو ابن يعيش وابن مالك **قوله** فى الاسماء الاربعة وهى اب واخ وحم وهن ونقل عنه الخلاف جار

والمصرح فى اخ واب فقط **قوله** فى الاكثر قال الشيخ الرضى وهو اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع

خوف سقوط العين لساكنين وليس كذلك فى الاضافة اذ لا تنوين فى المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما **قوله** جمع

تابع فان قلت من اين يعلم انه جمع تابع ولم لا يجوز ان يكون جمع تابعة فالفاعلية الوصفية يجمع على فواعل قلت يدل

على ذلك شهرة التابع فى الالسنة وايضا المراد تابع الاسم فلا وجه لتانيث تابعة والقول بان التانيث باعتبار

تاويل الاسم بالكلمة بعيد وايضا لو كان جمع تابعة لكان المناسب فى كل ثان كل ثانية وباعراب سابقها **قوله** اى متاخر اشارة الى

دفع ما قيل من انه يخرج من التعريف التابع الثالث والرابع لان الثالث والرابع ليس بثان ووجه الدفع ظاهر لانه انما يخرج

لو كان الثانى محمولا على حقيقته وليس كذلك بل يراد منه متاخر فيدخل الثالث والرابع فى التعريف ثم اشار الى وجه تعبير المتاخر بالثانى

ووصفه بقوله متى لوحظ مع سابقه وحاصله ان الثالث والرابع مثلا لما كان بالنظر الى المتبوع ثانيا وان كان بالنظر الى غيره ثالثا

او رابعا عبر عنه بالثانى اشعارا بان المنظور انما هو نسبته الى المتبوع لا الى غيره واشارة الى ان المراد بالثانوية الثانوية بحسب الرتبة

لا بحسب الذكر ومهذا التقرير لا يرد الثالث والرابع لا يرد التابع المتقدم على المتبوع فمن استشكل عليه بالتابع المتقدم فهو لم يتصور كلام الشارح

حق التصور ولو لم يذكر الشارح قدس سره قوله اى متاخر وقال كل ثان متى لوحظ مع سابقه الى آخره لكان احسن فتامل

قوله ناش كلاهما تقديره يستلق الجار وصفة لقوله باعراب سابقه فان قلت هو معرفة بالاضافة الى المعرفة فكيف يوصف بالنكرة

قلت المضاف اليه اسم فاعل مضاف الى معموله لانه اذا كان للاستمرار جاز عمله وهو كذلك فلا يكون معرفة وان قلت انه ليس

بمضاف الى معموله فالجواب ان الاضافة للعهد الذهنى لانه يراد واحد غير معين من الخمسة بقى ان المناسب ان يقال ناشيين



لان الموصوف ة متعدد واذ المعنى كما اشار اليه الشارح قدس سره بجنس اعراب سابقه وعند تعدد الموصوف الواجب في الصفة القائمة بهما التثنية فيقال مررت برجلين قائمين لا قائم كلاهما والمقصود ان كلا الاعرابين ناشيان من جهة واحدة قوله لان المجئ المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فلم يتغير الجهة ولم يتعدد لان تغير الجهة وتعددها انما هو بتغير تعلق العامل بالمعمول و فيما نحن فيه لم يتغير تعلق العامل ولم يتعدد بل تعلق العامل بالموصوف والصفة تعلقا واحدا وعمل فيهما معا على انهما مسند اليهما وكذا في سائر توابع المرفوع والمنصوب والمجرور في قصد المتكلم انما هو المتبوع والتابع جميعا فالعامل انما عمل الرفع او النصب او الجر فيهما معا باعتبار تعلق واحد لا باعتبار تعلقين كما في المبتدأ والخبر الى آخر ما ذكره الشارح قدس سره وهو ماخوذ من كلام سيد المحققين سند المدققين في حواشي الرضي حيث قال دفعا لما ذكره الرضي في رد ما قال المصنف من جهة واحدة تخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدأ وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول في ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به والثاني من جهة كونه حالا وكذا في فجرنا الارض عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به والثاني من جهة كونه تميزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدة في الكلام وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات وان قلت تتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان تقول ارتفاع زيد في جاء زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفة وكذا باقي التوابع ثم تقول الاخبار المتعددة للمبتدأ نحو هو الغفور الودود وكذا المسندات في نحو علمت زيدا عالما عاقلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة وكذا المستثنى بعد المستثنى منه لا تتغير اسماؤها ولا جهات اعرابها فينبغي ان يدخل في حد التوابع لا ندعي تغير الجهات بتغير الاسماء بل بتغير تعلقات العوامل بالمعمولات كما في المبتدأ والخبر الى آخر ما ذكره الشارح ونحو قولك جاء زيد الظريف لم يتغير تعلق العامل بها بل من حيث انه يقتضي مسندا اليه عمل فيهما معا واما قوله ثم نقول الاخبار المتعددة آه فجوابه ان ليس شئ مما ذكرت ثانيا رتبة بل لفظا فقط والمراد ما هو ثان يستحق سابقه تقدما عليه رتبة ومن قال ان الرفع علامة للعمدة والنصب علامة للفضلة فله ايضا ان تقول تتعدد جهات في العمدة والفضلات فان كون الشئ عمدة من حيث كونه مسندا اليه جهة مغائرة لكونه عمدة من حيث كونه مسندا وكونه فضلة من حيث انه وقع عليه الفعل جهة مغائرة لكونه فضلة من حيث انه وقع فيه الفعل انتهى ومنه يظهر انه لا يرد على التعريف نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وامثاله مما كان الحال المجموع الا انه اجرى الاعراب على الجزئين بتكرار الحلو المعرب عن الاعراب لان الثاني فيه وان اعرب باعراب سابقه من جهة واحدة وحدة شخصية هي الحالية القائمة بالمجموع الا ان المتقدم والمتاخر ليس متقدما ومتاخرا بالرتبة بل باللفظ وانه لا يرد على قول الشارح قدس سره لان المجئ المنسوب آه انه يلزم ان يكون المقتضي لاعراب زيد في جاء غلام زيد هو فاعلية غلام لان المجئ المنسوب الى غلام في قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا لان المراد من قوله منسوب اليه مع تابعه ان المجئ من حيث انه يقتضي مسندا اليه عمل فيهما معا على ما قرره السيد السند قدس سره وغلام زيد ليس كذلك فان قلت الصفة الموضحة ذكرت للمدح والذامة للذم وايضا قد تذكر للترحم والتاكيد فلا يكون نسبة الفعل فيها الى الموصوف والصفة معا بل الى الموصوف فقط قلت كون ذكر الصفة لاغراض مخصوصة لا ينافي ان يتعلق العمل بهما معا فكون

نسبة الفعل فيها الى الموصوف فقط فى خير المنع وكذا عطف البيان والتاكيد فانظر ان الفعل فى جاءنى ابو حفص عمر وفى جاء القوم كلهم منسوب الى المتبوع والتابع معا واما انه منسوب الى المتبوع فقط فلا بد له من دليل فانا من وراء المنع وكذا فى جاء زيدا وعمرو وجاء زيد لا عمرو اذ الفاصل احد الامرين وهو لا يتم بدون التابع متعلق المقصود بها تعلقا واحدا نحو فيها الرفع معا **قوله** حقيقة او حكما تعميم لتوله لفظيا **قوله** ليست فى موقعها لانه لا حاجة الى الافراد فى التعريف انما يكون للماهية من حيث هى مجردة عن الافراد فلا يليق دخوله على ما لم يلاحظ فيه الافراد **قوله** وبالجنس لانه انما يكون بالجنس والفصل والخاصة وحدها او مع الجنس وهما كليتان ليستا بعزيزين ولا مقيدين بتشخص الافراد **قوله** و قوله مبتدأ و بدل بدل منه او عطف بيان وقوله الى بدل نعته صفة له لاتى على معنى المفسر بهذا التفسير او حال من متعلق فعل يفهم من نسبة الخبر وهو احتراز الى المبتدأ اى ينسب اليه الاحتراز حال كونه مفسرا بالتفسير المذكور وقوله احتراز خبر مبتدأ **قوله** دلالة مطلقة اشارة الى ان مطلقا صفة للدلالة فان قلت كيف يصح جعله صفة للدلالة وهو مذكر والدلالة مؤنث قلت صح نظرا الى ان الدلالة عبارة عن كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى او فهم المعنى من اللفظ او انفهام المعنى منه او عبارة عن انتقال الذهن من اللفظ الى المعنى واما ما قيل بجعل قوله مطلقا حالا من قوله معنى بحذف المضاف اى يدل على معنى حال كون دلالته عليه مطلقا غير مقيدة فليس بوجيه وان كان من وجيه **قوله** احتراز عن سائر التوابع اى باقى التوابع غير الصفة فان البعض وان دل على معنى فى متبوعه الا ان دلالته عليه ليست مطلقة بل مقيدة بخصوص مادة لا يعم ولانه التابع فى الامثلة المذكورة ليست بهيئة تركيبية مع متبوعه بل لاضافته الى ضمير المتبوع لانا نقول اضافة التابع الى ضمير المتبوع اليه من جملة هيئة تركيبية مع المتبوع والقول بان اضافته الى ضمير المتبوع ليس من جملة هيئة تركيبية فى خير المنع قال سيد المحققين سند المدققين فى دفع الايراد بالامثلة المذكورة فى حواشى الرضى هكذا قد ذكر المصرح فى بعض تصانيفه ان ما يذكر فى تحديد الالفاظ يراد انما يذكر للدلالة عليه فاذا قيل المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل يراد ما ذكر ليدل على ذلك فلا ينتقض بما ذكره لان حلمه انما ذكر ليسند اليه الاعجاب لا ليدل على معنى فى متبوعه وكذا كلهم انما ذكر ليدل على احاطة المجئ للقوم واما كون القوم مشمولا للمجئ فامر لازم لا مقصود اصلى فلفظ كلهم يدل على حال الشبه قصدا الا على معنى فى متبوعه وان فهم منه ذلك ضمنا هذا كلامه هذا وبما ذكره الشارح قدس سره وما نقلناه عن السيد ظهر انه لا حاجة فى الاخراج عن التاكيد الى ان يعرف النعت على وجه آخر ويقيد بقيد غير الشمول كما فعله الرضى وتبعه العلامة التفتازانى المحقق التفتازانى قدس سره العزيز حيث قال فى المطول هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول ثم قال بينه وبين الصفة المعنوية التى هى معنى قائم بالغير عموم من وجه لتصادقهما على العلم فى قولنا اعجبنى هذا العلم وظهر ايضا مما ذكرنا ان ما قيل فى وجه العدول عن التعريف المشهور المذكور فى الكتاب انما عدل عن التعريف المشهور لامور احدها ان قوله مطلقا مما لا حاجة اليه لان الحال يخرج بقوله تابع وثانيها انه يصدق على التاكيد فى قولك جاءنى القوم كلهم لانه يدل على معنى فى متبوعه وهو الشمول وثالثها انه يصدق على البدل فى قولك اعجبنى زيد علمه فانه يدل على معنى فى متبوعه وهو غير الشمول فللاول حذف قيد مطلقا وللثانى ذكر قيد غير الشمول وللثالث زاد لفظ ذات ليس بشئ اما الاول فلانك قد عرفت ان قوله مطلقا ليس لاخراج الحال حتى يكون مستدركا بل لاخراج التاكيد والبدل والمعطوف وايضا على تقدير جعل قوله مطلقا لاخراج الحال ليس معناه لو لم يذكر لم يخرج الحال بل يخرج ح بقوله تابع لكن ذكر قوله مطلقا لدفع الوهم واليه اشار السيد قدس سره فى حواشى الرضى حيث قال هذا كلام صحيح والمصنف معترف به لكنه جعل

ذلك احترازا لدفع الوهم بناء على اشتراك الحال مع النعت في الدلالة على هيئة الذات وافتراقهما في التقييد والاطلاق ونظير

هذا الاحتراز قد وقع في تعريف الحال فان قلت فعلى هذا يشكل بالتاكيد والبدل والمعطوف قلت يخرج هذه الثلثة بما ذكره

قدس سره واما الثاني والثالث فلان صدقه على التاكيد والبدل ثم كيف ويخرج هو والبدل والمعطوف بقوله مطلقا وبما

ذكره السيد قدس سره ثم انه يرد على هذا التعريف انه يخرج منه بعض افراد المحدود وهو قولك اعجبني هذا العلم فان العلم هذا التركيب

نعت نحوي مع انه لا يدل على ذات ومعنى كائن في تلك الذات فان العلم يدل على معنى ولا يدل على ذات يقوم بها ذلك المعنى

واما ما اجاب عنه بعض الفضلاء من انه ليس المراد بالذات ما يقابل المعنى بل المستقل بالمفهومية فليس بشيء لان ارادة ما يقابل المعنى

من الذات اذا وقعت في مقابلة المعنى خصوصا اذا اعتبر ثبوت ذلك المعنى في تلك الذات ظاهرا ورجل متعين وحمل الالفاظ

على المتبادر واجب مطلقا فكيف في التعريفات ولان ارادة المستقل مما لا يسمن ولا يغني من جوع لانه لا بد من اعتبار

ذلك المعنى في تلك الذات والذات او المستقل المراد بالذات في التركيب المذكور هو المعنى القائم بالغير المدلول بالعلم ليس شيء آخر

مدلول للعلم يقوم به المعنى والبعض اراد بالذات ما يقوم به غيره لا ما يقوم بنفسه لا يخرج عن التعريف النعت في نحو قولك اعجبني

هذا السواد الشديد بالمعنى ما يقوم بغيره وهو وان منع خروج اعجبني هذا السواد الشديد لكنه لا يمنع خروج اعجبني هذا العلم قال

وانه يخرج بقوله غير الشمول بعض افراد المحدود ومثل جاءني القوم الشامل لزيد فانه يدل على معنى في متبوعه وهو الشمول واما

ما قال بعض الافاضل انه يرد على التفسير من قولك جاءني زيد اخوك سواء جعل بدلا او عطف بيان فانه يدل على معنى في متبوعه

وهو الذكورة فليس بوارد فتدبر قوله ولا يرد عليه الوجه ظلا يرد بالفاء قوله فان دلالة التوابع دليل لقوله ولا يرد عليه

قوله انما هي بخصوص موادها يعني انها وان دلت بهيئة تركيبها مع متبوعها على حصول معنى في متبوعها الا ان تلك الدلالة

ليست مطلقة متحققة في كل بدل ومعطوف وتاكيد والا لما تخلفت في اعجبني زيد غلامه واعجبني زيد وغلامه وجاءني زيد

نفسه وبهذا ظهر ان ما قيل ذلك في اعجبني القوم كلهم بطلان تركيب التاكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلولا دلالته

على حصول الشمول في متبوعه لم يتقرر الشمول الذي يدل عليه المتبوع ليس على ما ينبغي قوله لا تجد لها دلالة فعلم انها

لا تدل على معنى في متبوعها دلالة مطلقة بل مقيدة بخصوص المادة تخرج عن الصفة اذ الصفة تدل بهيئة تركيبية مع متبوعه على معنى

في متبوعه دلالة مطلقة بحيث لو جيء مكان صفة صفة اخرى واخرى الى غير النهاية لكان يدل على معنى في متبوعه ثم المعنى الثابت في المتبوع

اعم من ان يكون وصفا حقيقيا للمتبوع كالعقل في جاءني رجل عاقل او وصفا اعتباريا كالكون حسنا غلامه في جاءني رجل حسن غلامه

قوله ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رحمه الله لان الجملتين معطوفتان على جملتي الشرط والجزاء الا ان الجامع ليس بموجود فهو بتقدير

لا بقرينة السابق قال اذا كان وضعه فان قلت ثلثة في قولك جاء رجال ثلثة صفة جامدة يدل على معنى في متبوعه الا انه ليست

موضوعة فيخرج عن ان يكون صفة قيل المراد بالوضع الاستعمال وقيل الوضع اعم من النوعي الذي يكون في المجاز ويحتمل ان

يكون المراد من الوضع التعيين اي اذا كان تعيينه لغرض المعنى قوله اي لغرض الدلالة على المعنى بيان لحاصل المعنى لا لان

للدلالة في النعم اذ المتفرع والمترتب على الوضع هو الدلالة على المعنى ومثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى لان اي رجل

في هذا التركيب لمحض الاستفهام فليس له دلالة على معنى حتى يكون صفة لها لا ان يقع نعتا قوله التي هي في حكم النكرة لان الجمل

التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي ليسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة اذ التعريف والتنكير من خواص الاسم هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول وعلى هذا الاير دعليه ما قيل وفيه نظر لان الجملة في حكم النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لافادة فرد مجهول واذا جعلت صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفه عند المخاطب بما يعرفه من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف الا ان يكتفي في كونها في حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة واستعمالها في النسبة المعلومة طارٍ على وضعها لان هذا انما يرد لو كان الوجه لكونها في حكم النكرة منحصرا فيما ذكره مع انه ليس كذلك **قال** لا يقع صفة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكره والانشائية ليس كذلك فان الانشائي كبعت واخواتها والطلبية كالامر واخواته لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها وقيل لان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه وفيه بحث اما اولا فلان مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصلا معه واما ثانيا فلان الاخبار الواردة على المستحيل خبر ثابتة اتفاقا مع ثبوتها لغيرها كقولك المستحيل الذي لا يعقل امتنع الحكم عليه **قوله** الا بتاويل لان الجملة التي تقع صفة يجب ان يكون دالة على صفة قائم بالموصوف سواء كان حقيقيا او اعتباريا ومعنى الجملة الانشائية طلبا كان او غيره وان كان حاصلا معها لكنه قائم بالطالب المنشي فاذا قلت جاء رجل اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس صفة من صفات رجل الا باعتبار تعلقه به او كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه صفة له هذه الحيثية فكانه قيل جاء رجل مطلوب ضربه او مقول في حقه ذلك على معنى انه يستحق ان يقع فيه والى هذا المعنى اشار الشارح بقوله اي مستحق لان يومر بضربه وبالجملة ان اضرب اذا اجري على ظاهره لا يصلح ان يقع نعتا ولا خبرا ولا صلة واما اذا اول بمقول او مطلوب ضربه فيصح لانه يصير صفة من صفات الموصوف وحالا من احوال المبتدأ والموصول الا ان تاويل اضرب بمطلوب ضربه او بمقول ماول بالمستحق لان يومر بضربه لا بد منه في مقام الامر بالضرب ليعلم انه ليس بحكاية واما في مقام الحكاية فيجوز ان ياول بواحد من هذين التاويلين اظهارا لاستحقاقه ويجوز ان لا ياول اذ مجرد مقول يكفي في كونه نعتا او حالا من احوال المبتدأ والموصول نظرا ان مقام الحكاية لا ينافي التاويلين المذكورين فان قلت قد قال السيد قدس سره في حواشي المطول اذا قلت زيدا اضربه فطلب الضرب صفة قائم بالطالب والمنشي وليس حالا من احوال زيد الا باعتبار تعلقه به او كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه خبرا عنه هذه الحيثية فكانه قيل زيد مطلوب ضربه او مقول في حقه ذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى انه يستحق ان يقع فقد اوجب تاويل مقول بمستحق قلت لعله قال ذلك في مقام الامر بالضرب لا مطلقا او قال بالتاويل مطلقا اختيارا للطريق الابلغ وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل فيه فان قلت هناك تاويل يقرب من تاويل الجملة الخبرية بان يقال رجل اضربه في تاويل رجل مطلوب ضربه بمعنى عن الحذف فهو احق بالاعتبار مما قال ودرجة الاشتهار قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص لو الانشائي بالجمل المحكية فلا يقع رجل اضربه الا اذا امر بضربه ولو كان المعنى على التاويل الذي ذكره لجاز استعماله في مقام الا

بضربه ليس على ما ينبغي فتامل **قوله** لبعيد لعدم القرينة على تقديره لكن اشتهر تاويل الانشاء الواقع خبرا او نعتا او صلة بالمقول بحيث لا يحتاج الى القرينة **قوله** وان لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية فان قلت الرابط اعم من الضمير فان الرابط قد يكون الالف واللام وقد يكون بالعموم وانتفاء الخاص لا يدل على انتفاء العام فكيف يلزم من انتفاء الضمير كون جملة الصفة اجنبية من الموصوف غير مرتبط به قلت ان النحاة لم يعتبروا في جملة الصفة مطلق الرابط كما اعتبروه في خبر المبتدأ بل اعتبروا فيها الضمير فقط في المغني من الاشياء التي تحتاج الى الرابط الجملة الموصوفة بها ولا يربطها الا الضمير اما مذكورا او مقدرا اما مرفوعا او منصوبا او مجرورا ولعل وجهه ان المبتدأ لا بد له من الخبر فينصرف المبتدأ الجملة التي فيها رابطة بوجه ما الى نفسه بخلاف الصفة فانه ليس من ضروريات الموصوف فاشترط فيه الرابط القوي وهو الضمير **قوله** اي بحال قائمة به اي بالموصوف يعني يوصف بحال تدل العبارة على قيامها بالموصوف سواء كان قيامها به حقيقيا نحو جاء رجل حسن او اعتباريا نحو مررت بهذا الرجل فان التعيين والحاصل في المشار اليه الا انه ليس قيامه بالمشار اليه حقيقيا بل هو وصف اعتباري **قال** بحال متعلقه اي يوصف شئ بحال قائمة بمتعلقه اي يدل العبارة على قيام تلك الحال بالمتعلق الا ان تلك الحال وصف حقيقي للمتعلق واعتباري للموصوف مثلا كون غلام الرجل حسنا وصف اعتباري للرجل و بالجملة جعل حسن المسند الى الغلام وصفا للرجل وصف اعتباري له فهذا الوصف وان دل على قيام الحسن بالغلام الا انه يدل على حصول معنى اعتباري في الرجل وهو كونه حسن الغلام واليه اشار الشارح قدس سره بقوله يعني بصفة اعتبارية يحصل له آه لانه يأول نحو مررت برجل كائن غلامه بقوله مررت برجل كائن بحيث يحسن غلامه حتى يلزم ان يكون الوصف في التركيب المذكور الحسن ما هو مأول به اي كائن بحيث يحسن غلامه مع ان هذا الوصف تابع للموصوف في الامور العشرة كالوصف بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جاءني رجل كائن بحيث يحسن غلامه وصفا بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية يحصل بسبب المتعلق **قوله** الا اذا كان صفة يستوي فيه المذكر والمونث استثناء عن متابعة الوصف للموصوف في التذكير والتانيث والاولى ان يستثنى ما يستوي فيه الواحد والتثنية والجمع كالمصدر نحو رجل عدل ورجلان عدل ورجال عدل وكذا اسم التفضيل المستعمل بمن فانه مفرد لا غير **قوله** لان فاعله هو الضمير آه بيان لوجه كون الوصف بحال الموصوف في الخمسة الباقية كالفعل ومنه يعلم ان الوجه في كونه كالفعل آه مغاير لوجه كون الوصف بحال المتعلق كالفعل والوجه ان الفعل عند الاسناد الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر والنون في جمع المونث كذلك الصفة يلحقه عند الاسناد الى الضمير الالف والواو والالف والتاء في جمع المونث واعترض عليه ان الصفة وان كان كالفعل في مجرد الالحاق الا ان الالف والواو في الفعل ضمير الفاعل والفعل مجرد كما كان بخلاف الصفة فان الالف والواو علامة تثنية وجمعه فلا يكون كالفعل ولو قيل يكون الالف والواو في الفعل علامة تثنية الفعل وجمعه وضمير الفاعل ايضا معا لكان وجها الا انه يلزم على هذا توارد المؤثرين على اثر واحد وهو الالف والواو حيث اثر فيه الفعل والتثنية لانا نقول الممتنع مطلقا توارد المؤثرين اللفظيين اذا احدهما لفظا والآخر من صفة اللفظ وليس كذلك اذ المؤثر الآخر هو قصد المتكلم بكونه للتثنية والجمع الا انه يابى عن هذا التوجيه كون التثنية والجمع من خواص الاسم لا يجري في الفعل اصلا صرح به النحاة نعم يكون صفة بحال الموصوف كالفعل في الخمسة الباقية على مذهب الاخفش والمازني حيث قالا يكون الواو في الرجال ضربوا مثلا حرفا والفاعل مستتر وكذا الزيدان قاما وكذا عند سيبويه الواو حرف دال على الجماعة كما ان التاء في قامت هند حرف

دال على التانيث كذا في المغني **قال** وحسن قاعدة خلافه ولو لم يكن كالفعل بل يكون تابعاً للموصوف لم يجز قاعدة بالتا
بل وجب قاعد بالتذكير **قال** وضعف قام رجل قاعدون غلمانه ولو لم يكن كالفعل بل يكون تابعاً للموصوف لم يجز الجمع
اصلا بل وجب الافراد لافراد الموصوف **قوله** الجمع فيه فاعلان في الظاهر اي في ظاهر الامر وبادية من غير امعان النظر وعلى
هذا لا يرد ما قيل الاولى ترك في الظاهر لانه لا يتجه ان جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا ليس خلاف الظاهر حتى يكون الظاهر اجتماع فاعلين
قوله او يجعل الفعل خبراً مقدماً على المبتدأ وهذا عند من لم يمنع التقديم للالتباس بالبدل عن الفاعل من الجمل على المفرد واما عند
من منع للالتباس كما ذكره الشارح قدس سره او حملا على المفرد فلا اذ عنده يجب تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصورة ايضا **قوله**
لانه ليس في المضمر معنى الوصفية اي ليس في لفظه اشارة الى قيام معنى بالذات اما في المتكلم والمخاطب فظاهر وكذا في الغائب
اذا كان مرجعه الذات او اللفظ وان كان ذلك اللفظ صفة وذلك لان معناه ح اللفظ وان كان مرجعه مفهوم المشتق فكذلك لانه
ليس في لفظه اشارة اليه بخلاف الصفة فانه في لفظه اشارة الى قيام معنى بالذات كضارب وتميمي وذو مال مطلقا واي رجل
وقت وقوعه بعد النكرة وفيه كلام اي رجل بعد النكرة فيه اشارة الى كمال الرجولية لذات لم لا يجوز ان يكون الضمير في مقام
رجوعه الى معنى المشتق مشيراً الى قيام معنى بالذات واليه اشار الرضي وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل
على ما يدل عليه مفسره فلو رجع الى دال على معنى كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وانت
هو الا ان يقال كون مرجعه الذات او اللفظ هو الاكثر ورجوعه الى معنى المشتق قليل نادر فلم يلتفت اليه والحق بالعدم هو على هذا فالاولى
في التعليل ان يقال الموصوف اخص او مساو ولا اخص به ودون المضمر ولا مساوي له حتى يقع صفة له كما ذكره الرضي والعجب
من الشارح رح انه ترك هذا الدليل الذي ارتضاه الرضي واورد ما زيفه الا ان يقال الدليل المرضي يعلم من قوله الآتي والموصوف
اخص او مساو مع قول المص والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات فاشار الشارح قدس سره الى دليل
آخر ايماء الى انه يصلح دليلا تلويحا الى ان للمناقشة عليه دخلا **قوله** او الموصول الذي اوله اللام نحو الذي والتي واللاتي ونحوها
لمشابهته لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلثة فصاعدا بخلاف من وما واي الموصولة كذا في الرضي **قوله** اي باب اسم الاشارة
مشيرا الى ان المراد من كلمة هذا اسم الاشارة فيكون اضافة الباب اليه بيانية وانظر ان هذا محمول على خصوصه ويراد من باب
هذا اسم الاشارة فالعموم مستفاد من الباب **قال** بذي اللام اي بلفظ صاحب اللام سواء كان اللام للتعريف او زائدة
فيشمل الذي واللاتي وغيرهما مما اوله اللام قال الرضي وايضا الموصول الذي يقع صفة ذي اللام وان كانت زائدة الا ذو الطائية
قوله لانه يتبين به اي بظهر بالعالم الواقع صفة لهذا في قولك مررت بهذا العالم ان المشار اليه بهذا انسان لان العالم مختص
بالانسان فاذا وقع صفة له علم ان المشار اليه انسان لا شيء آخر من الحيوان بل علم من وقوع العالم صفة له ان المشار اليه
رجل لان تذكير الصفة يدل عليه وبهذا ظهر ان ما قيل ان المشار اليه انسان بدليل الاشارة والمراد لا يخلو عن خلل من وجهين و
كذا قول من قال قوله بل رجل متصف بالعلم ليس على ما ينبغي **قال** ثم ما ذكره انما يتم لو ثبت ان افراد الجن لا يوصف بالعالم
لكنه موصوف **قوله** اي قصد نسبة الى شيء او نسبة شيء اليه فسر المقصود الذي ضميره المستتر فيه كان راجعا الى التابع وقوله نسبة
متعلقا به بالماضي المجهول وجعل فاعله لنسبة وبالنسبة متعلقا به اشعاراً بان لفظ المتن مصروف عن الظاهر اذ المقصود بالنسبة



نسبة التابع لا ان التابع مقصود بالنسبة فظران سبب الفساد هو تعلق قوله بالنسبة بالمقصود الراجع ضميره الى التابع

اذ يصير مآل المعنى ان التابع مقصود ومراد من النسبة وليس كذلك بل المقصود والمراد من النسبة هو نسبة التابع فقوله بالنسبة

متعلق بالقصد ولو ضمن الفعل وليس المراد انه متعلق بالمصدر لا بالفعل ويمكن ان يقال معنى قوله مقصود بالنسبة انه تابع تعلق

به القصد بسبب قصد نسبته او نسبة شئ اليه والمراد من النسبة النسبة التي كمل للتابع اعراب بواسطة الشركة فيه مع المتبوع

وهو الاسنادية والتعليقية والتقييدية لكن يشكل ح بالمعطوف في قوله والنواصب رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ اذ المعطوف عليه فيه

ليس منسوبا الى شئ حتى يكون المعطوف ايضا منسوبا الى ذلك الشئ بواسطة اذ المنسوب الى قوله والنواصب المجموع لا كل واحد فلا وجه

لاجراء الاعراب على كل واحد وقد ذكرنا الجواب عنه في صدر الكتاب وما قيل النسبة المقصودة في هذا المقام نسبة البعضية لان

جعل المجموع جزء العقيد بعضية كل منها فالمعطوف مقصود بهذه النسبة ففيه بحث اذ هذه النسبة ليست محصلة للاعراب لكل واحد

منها بل موجبة لعدم الاعراب على كل واحد فاراد تهافي حصول الاعراب على كل لا يسمن ولا يغني من جوع **قال** بالنسبة الواقعة

في الكلام **قيل** اي في الكلام الذي فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاء زيد اخوك وجاء زيد وعمرو فان اخوك داخل مقصودا بالنسبة

مع المتبوع وهو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد وفيه بحث اذ لا انتقاض على تقدير عدم القيد كيف وزيد في جاء زيد وعمرو

ليس متبوعا لاخوك لان متبوعه ما ابدل اخوك منه وظاهر ان اخوك ليس بدلا من زيد المذكور في جاء زيد وعمرو بل هو مما ذكر قبله

كذا لا يصدق على زيد المذكور في ذلك التركيب مفهوم متبوع اخوك وهو ظ وان صدق عليه مفهوم المتبوع الا ان صدق العام

لا يستلزم صدق الخاص حتى يحتاج الى القيد **قوله** يخرج بقوله القائل الشيخ الرضي **قوله** واجيب بان المراد **قيل** هذا الجواب

غير صحيح لصدق التعريف بهذا المعنى على بدل الغلط باقسامه الثلثة اذ ليس المتبوع فيها مذكورا للتوطئة ذكر البدل وذلك لان

المتبوع فيه اما غلط صريح محقق كما اذا اردت ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركته فقلت حمارا وغلط نسيان

وهو ان تنسى المقصود فتعمد ذكر ما هو غلط ثم تداركته بذكر المقصود او غلط بداء وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد ثم توهم انك غالط وهو

معتمد الشعراء كثيرا مبالغة وتفننا وشرطه ان يترقى من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر شمس كانك وان كنت متعمدا لذكره نجم

تغلط نفسك وترى انك لم تقصد الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس فظاهر ان المتبوع في القسم الاول ليس توطئة لذكر البدل

بل مذكور غلطا لسبق اللسان اليه وكذا في الثاني لانه مذكور قصد النسيانه المقصود وكذا في الثالث مذكور قصدا لا التوطئة البدل فلا يكون

التعريف مانعا لدخول الغير فيه فلا يصح قول الشارح ولا تم الحد بما ذكرنا جمعا ومنعا وقد اجيب عن المعطوف ببدل ان المعطوف عليه

بل مقصود ابتداء والمعطوف انتهاء بتبدل الراي فكلاهما مقصودان بهذا الطريق وهو الفرق بينه وبين بدل الغلط لان متبوعه غير

مقصود اصلا لابتنائه على سبق اللسان وفيه بحث لانا ان اراد الفرق بينه وبين بدل الغلط هو غلط صريح محقق فهو مسلم لكنه

فيشكل بالقسم الثاني والثالث لان المتبوع في القسم الثاني مقصود ابتداء والبدل انتهاء وفي الثالث مقصود دائما وان اراد

الفرق بينه وبين بدل الغلط باقسامه الثلثة فكون المتبوع غير مقصود اصلا ممنوع كيف والمتبوع في القسم الثاني والثالث مقصود

وقوله لابتنائه على سبق اللسان جار في القسم الاول لا الثاني والثالث وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل المراد بالتوطئة ان لا يكون

مقصودا اصليا الا ان لا يكون مقصودا اصلا فالمتبوع في بدل ينبغي ان يكون مقصودا في الجملة وليس كذلك فلا يتجه ما ذكره

الشارح من الجواب ليس بوجيه وان كان من وجه وذلك لان عدم كون المتبوع مقصودا من وجه في بل ثم وكيف وهو مقصود ابتداء فيكون مقصودا من وجه وان لم يكن مقصودا من وجه آخر **قوله** لها جهتان مقتضيان لان يكون المقتضي لرفع الصفة هو فاعله زيد مثلا اما اقتضاء الجهة الاولى فظاهر لان الفعل في قصد المتكلم منسوب الى الموصوف والصفة معًا واما اقتضاء الثانية فلان الصفة كالشاعر والدبير في المثال المذكور معطوفة على الصفة المتقدمة والمعطوف كالمعطوف عليه فيما له باعتبار ما قبله والصفة المتقدمة صفة لزيد فيكون الصفة المعطوفة ايضا صفة لزيد فالمقتضي لرفع الصفة واحد وان كان المقتضي المقتضي الرفع متعددا ولو سلم فالممتنع اصطلاحا هو توارد المؤثرين اللفظيين احدهما لفظا والآخر صفة من صفات اللفظ لا مطلقا فلا امتناع من ان يقتضي لرفع الصفة مقتضيان ليسا لفظيين بل لا احدهما لفظا والآخر من صفة اللفظ بل كلاهما من صفة اللفظ لكونه صفة لزيد وكونه معطوفا على الصفة المتقدمة ولا شك ان المعطوف على الصفة صفة نحوية لان المعطوف كالمعطوف عليه فيما له باعتبار ما قبله ولصدق تعريف الصفة النحوي عليه فظهر ان منع كونه صفة نحويا ضعيف مخالف لما ذكره النحاة وبهذا اندفع ما قيل يمكن منع كون المعطوف على الصفة نعتا نحويا عندهم كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع مرتين فاما ان يؤثر في الرفع الموجود كلا المقتضيين فيكون اثر المقتضيين واما ان يقدر رفع احد المقتضيين ولم يقل به احد **قوله** لتاكيد اللصوق اي لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف وافادة ان اتصافه بها امر ثابت **قوله** وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون فيه انه ليس في الآية الكريمة الواو ولم يورد المصرح في شرح المفصل هذه الآية بل اورد قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم **قال** مع الدول المنفصل ثم عطف عليه اشارة الى ان عطف ليس على حقيقته بل المعنى اذا اريد العطف فاندفع ما قيل يفهم من لفظ المتن ان التاكيد بالمنفصل مترتب على وجود العطف وليس كذلك بل العطف مترتب على وجود التاكيد بالمنفصل **قوله** فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف تاكيدا لان المعطوف كالمعطوف عليه فيما باعتبار ما قبله ولما كان المعطوف عليه تاكيدا لما قبله كان الاسم الظاهر المعطوف عليه ايضا تاكيدا لا يقال العطف على المؤكد ايضا يستلزم ان يكون المعطوف مؤكدا لانا نقول لا نم ذلك كيف ولو كان المعطوف عليه مؤكدا لم يحصل ما قبله حتى يلزم ذلك في المعطوف وايضا التاكيد عين المؤكد فهو من تتمة المؤكد فاندفع ما قيل فيه ان العطف على المؤكد ايضا يستلزم ان يكون المعطوف مؤكدا واعلم ان اسم كان في قوله فكان يلزم ضمير الشان **قوله** لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل قيل الاظهر بوجود المتصل او بطول الكلام بالمنفصل اجيب بل القول بالثاني متعين لان الطول مقابل للاختصار فلو كان الكلام بدون التاكيد بالمنفصل طويلا لما صح قوله لحسن الاختصار بترك التاكيد فتامل فالحاصل انه لو اكد مع وجود الفصل الذي يحصل نقصان في المعطوف باعتبار بعده عن المعطوف عليه لطال الكلام بوجود التاكيد بالمنفصل فلا حاجة اليه بخلاف ما اذا كان الفصل موخرا عن المعطوف فانه وان كان الكلام طويلا بالتاكيد بالمنفصل الا انه لم يحصل في المعطوف نقصان باعتبار بعده عن المتبوع حتى يعارض استقلاله فيتوقى بالتاكيد بالمنفصل وايضا ما قالوا النكتة بعد الوقوع والنكتة لا يلزم ان تكون مطردة فلا يرد ما قيل كما ان الكلام طويل في ضربت انا اليوم وزيد كذلك بعينه في ضربت انا وزيد اليوم فلم لم يترك التاكيد فيه لو كان الترك لاجل الطول والدليل على تخصيص الفصل تخصيص الشارح الفصل بقوله بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه **قوله** هو الاولى فالمراد من الوجوب المفهوم من قوله واعاده على المرفوع المتصل اكد بالمنفصل الوجوب الاستحساني **قوله** حرفا كان او اسما اعادة الاسم ليس على الاطلاق بل اذا علم انه



او ردله الغرض كبين فانه اذا قيل المال بيني وبين زيد علم يقينا ان بين اعيد للعطف لانه اورد للمعنى والا يلزم اضافة البين الى المفرد مع انه ليس كذلك اذ البينية لا يكون الا في المتعدد واما اذا لم تتشخص ارده للعطف فلا يجوز فلا يقال غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا الا اذا دل عليه قرينة **قوله** انفصاله عن الفعل بتقديم المفعول والظرف والجار والمجرور عليه لنكتة بخلاف المجرور فانه لا ينفصل عن جاره بتقديم ما ذكر واما الفصل بالحرف الزائد فكانه ليس بفصل فلا ينتقض **قوله** والمجرور لا ينفصل عن جاره بقوله تعم فبما رحمة من الله ولا بقولهم ضربني من غير ما جرم على ان زيادة ما مع المضاف قليل ملحق بالعدم وان بعضهم قال ان ما في الموضعين نكرة والمجرور بدل منها **قوله** اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وهذا الدليل يدل على ان بين لا معنى له في الموضع الثاني والا يلزم اضافة البين الى المفرد وهو باطل وهو المقصود واما انه يزاد في مثل بين زيد وبين عمرو فلا يضر في دلالة الدليل المذكور بل يلزم من الدليل عدم صحة المثال المذكور بلا نكتة **قوله** مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر قراءة حمزة واجيب بان الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في الله لا فعلوه لا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه يكون ح قسم السؤال لان قبله واتقوا الله الذي تساءلون به وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي هذا كلام الرضي وفي شرح الشاطبي قرأ حمزة والارحام بالجر عطفا على الضمير المجرور في به من غير اعادة الجار كما قال شاعرهم فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب وهي قراءة كثير من الصحابة والتابعين كابن مسعود وابن عباس والحسن البصري ومجاهد وقتادة والاعمش بعض عنهم فلا تطعن فيها لانها ثبتت بطريق التواتر وليس لاحد ان يبتدع برائه في كلام تعالى شيئا لا سيما وقد ورد في اشعارهم نحوه ولا يقال ورد في الشعر ضرورة لانه دعوى بلا دليل ولو فتح باب الضرورة في الشعر ليبطل اكثر استشهادا ثم هذا كلامه وبهذا ظهر ان كلام الرضي للشيخ عن ضعف وظهر ايضا ضعف ما قيل ان هذه القراءة شاذة **قوله** جاؤني كلهم قيل انه لا اشكال في جواز جاؤني كلهم وجوز اعجبني جمالك لوجود الفصل فالاولى التمثيل بجاؤا كلهم او اعجبت جمالك زيدا انتهى وانت خبير بان هذا مناقشة في المثال **قوله** قوي معطوف على يخرج في ليخرج المتصل فالنظام بل المتعين فيقوى **قوله** كالاعراب والبناء والمراد بالاعراب كونه غير مناسب لمبنى الاصل وبالبناء كونه مناسبا له وكلاهما انه من الاحوال العارضة له من حيث نفسه **قوله** لقصد عدم التعيين يحمل الاضافة على العهد الذهني والضمير على التعريف اذ التعريف هو الاشارة الى معلوم والنكرة معلوم من وجه فالضمير الذي اشير به الى تلك النكرة المعلومة معرفة **قوله** او محمول على نكارة الضمير بان يشار بالضمير الى النكرة لا من حيث انه معلوم لكن ذلك بطريق الشذوذ ولذا قال على الشذوذ فالشذوذ لازم لحمل الضمير على النكارة اذا كان المرجع مذكورا فهو ليس بجواب آخر واما الشذوذ الذي جعل جوابا آخر فهو عدم كون المعطوف كالمعطوف عليه في رب شاة وسخلتها لان المعطوف عليه نكرة والمعطوف ليس كذلك لكونه معرفة لاضافته الى الضمير مع ان رب يقتضي كونه نكرة **قوله** لم يجز في تركيب ما زيد بقائم قدما عليه وله **قال** فتعين الرفع ولا يجوز العطف لخلو المعطوف عن الضمير في اللفظ وعدم الحاجة الى ارتكاب التقدير الذي هو خلاف الاصل لوجود الوجه الصحيح الخالي من التقدير **قوله** على ان يكون خبر الا يخفى ان التعيين على الوجه المذكور غير ضروري لجواز ان يكون ولا ذاهب مثلا

وعمرو فاعله فعبارة الشارح ليس على ما ينبغي لانه يفهم منه تعيين الوجه مع انه ليس كذلك اذ الرفع متعين والوجه محتمل فما قيل لا يفيد
احتمال آخر وهو ان ذاهب مبتدأ وعمرو فاعل لانا نقول المقصود نفي العطف لا نفي احتمال آخر فلا ينافي ابتداء احتمال آخر
فليس بموجه وان كان من وجه اذ نفي العطف يحصل من تعيين الرفع وتعيين الوجه لا مدخل له في ذلك بل فيه نفي احتمال آخر قوله
ويغضب المعطوف عليه اي الذي عطف عليه قوله اي فاء لها نسبة الى السببية والنسبة الى السببية يحتمل ثلث احتمالات الاول
كونها لمحض السببية بلا عطف واليه اشار بقوله بان يكون معناها آه والثاني ان يكون معناها السببية مع العطف لكن لا حاجة الى الضمير في المعطوف
اذ بالفاء السببية العاطفة يصير الجملتان كجملة واحدة لاتصال بينهما وهو سببية الاولى للثانية فيصير الثانية بمنزلة الجزء من الاولى
فلم يستقل الجملة المعطوفة لكون مضمونها مسببا من الاولى اكتفى بالضمير في احدهما وكذا اذا كان مضمونها عقيب مضمون الاولى
كما تقول مخبرا عن زيد في جاء زيد فغربت الشمس زيد الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد او بالجملة
الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها
بعد مضمون الاولى متراخيا اولا او بغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي كجزئها والية
اشار بقوله او يكون معناها السببية مع العطف آه فيكون او يكون منصوبا معطوفا على قوله يكون في بان يكون وقوله والمعنى
الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب تصوير للسببية بين الجملتين كجملة واحدة حيث يصير الاولى في المعنى شرطا والثانية جزاء
والشرط قيد للجزاء فالضمير في الشرطية بمنزلة الضمير في قيد من قيود الجزاء والمعنى الذي يغضب زيد في وقت طيرانه الذباب والثالث
ان الفاء السببية يفهم منها كون الاولى سببا للثانية فينصب المعنى الى انضمام لفظ سببه الى الجملة الثانية فيحصل به الرابط واليه
اشار بقوله او يفهم منها وهو ايضا منصوب وقوله يمكن ان يقدر جواب آخر عن اصل السوال بجعل الضمير اعم من ان يكون ملفوظا
او مقدرا او ورد الامكان اشارة الى ضعفه وذلك لان الضمير المجرور من الصلة يحذف بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة
له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه او يجر بحرف جر متعين وتعيين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه
بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقات نحو مررت بالذي مررت اي مررت به فالجاران متماثلان وكذا المتعلقان بمادة يسير
كذلك لكن قد جاء على قلة حذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي به قوله على معمولي عاملين هذا هو الوجه
لان فيه حذف المضاف فقط بخلاف الاول فان فيه تاويل عطف ما وقع العطف به حذف بناء وحذف وجود والوجه الذي
فيه قلة الحذف اقوى وبخلاف الثاني فان فيه صرف العطف عن الظاهر المتبادر وهو المعنى الاصطلاحي الى اللغوي قوله ولا على اكثر
من اثنين اي ولم يقل على معمولي اكثر من عاملين اثنين نحو ان زيدا ضارب ابوه عمرو واخاك غلامه بكر قوله فهذا وان كان بحسب
الظاهر جائزا لكنه لم يجز بحسب الحقيقة فالتحقق الذي يدل عليه اذا والماضي محمول على التحقيق بحسب الظاهر [illegible]
كذلك نظرا الى الحقيقة وعدم الجواز الذي يدل عليه التالي محمول على عدم الجواز بحسب الحقيقة فاندفع ما قيل عدم الجواز
مناف للتقدم فكيف يترتب عليه واجاب البعض عنه بان واذا عطف ما دل باف واريد العطف ثم رده بان
عدم الجواز انما يبتني على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعليق والبعض قبل هذا الاعتراض وقال
هذا انما يرد لو كان قوله لم يجز جزاء لكنه ليس بجزاء بل الجزاء محذوف وهو علة له اقيم مقامه والتقدير اذا اريد العطف على معمولي

حاملين مختلفين فليجتنب عنه لانه لم يجز اقول بل الجزاء هو قوله لم يجز لكنه ماول بحكم عليه بعدم الجواز فيستقيم المعنى على تقدير الارادة
فان عدم الجواز وان لم يكن متبينا على ارادة العطف لكن الحكم به يبتني عليه **قوله** وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء
آه اشارة الى ان بيان المخالفة متعلق بعدم الجواز وعلى هذا فالمناسب ما هو المذكور في المتن من تقديم بيان المخالفة
على المستثنى اذ لو اخر عنه كما قيل لكان الظاهر المتعين تعلقه بالجواز المفهوم من المستثنى وهو فاسد فان قلت على تقدير تقديم
بيان المخالفة يفيد الكلام انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء في هذا التركيب يكون محتملا لعدم الجواز بلا مخالفة الفراء وهو خلاف
المقصود فيكون ذلك التقدير فاسدا قلت لا مجال لهذا الاحتمال لان الاستثناء من النفي اثبات وكذا بيان المخالفة بعد النفي
بلا قيد يفيد الجواز لا غير فاحتمال عدم الجواز بلا مخالفة الفراء ليس مما يحتمله لفظ المتن بل ما يفاد من المتن بكذبه ما هو ان الجمهور لا
يجوزون هذا العطف خلافا للفراء في جميع التراكيب الا في تركيب تقديم المجرور فان الجمهور يجوزون كالفراء فان قلت
يفهم من تعلق قوله خلافا لسيبويه تجويز الجمهور مثل التركيب المذكور وانه يمنع مثل هذا التركيب وهو ليس بمقصود بل المقصود انه يمنع
هذا العطف مطلقا قلت بل يفهم انه يمنع مطلقا وذلك انه لما نسب الى الجمهور عدم الجواز وخصص الجواز بالفراء دل ظاهر هذا الكلام
ان غير الفراء على المنع ولما نسب تجويز التركيب المذكور الى الجمهور وخصص الخلاف لسيبويه علم انه يمنع هذا العطف مطلقا فسيبويه يمنع
مطلقا والفراء يجوز مطلقا والجمهور يجوزون مثل التركيب المذكور ويمنعون ما وراءه هذا وما ذكره الرضي يخالف هذا المذكور حيث
قال اعلم ان الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد
الى عمرو وبكر خالد فهو لا يجوز اجماعا فمنهم من جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز اما عند من جوز فللفصل بين العاطف الذي
هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا والعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المصرح من قوله ويجوزه بعض الكوفيين
مطلقا فان كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا ثم قال فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل
بين العاطف والمجرور لما ذكرنا وسيبويه يمنعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه وقال صاحب المغني فان
لم يكن احدهما جارا فقال ابن مالك هو ممتنع اجماعا نحو كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز
مطلقا عند جماعة وقيل ان منهم الاخفش وان كان احدهما جارا فان كان الجار مؤخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو او وعمرو الحجرة فنقل
المهدوي انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالمشهور
عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج وفصل
قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز لانه كذا سمع ولان فيه تعادل المتعاطفات والا امتنع نحو في الدار
زيد وعمرو الحجرة هذا كلامه **قوله** اي تثبت عنده اي عند السامع وتحقق بواسطة التاكيد ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة
هو المتبوع لا غير فتقرير امر المتبوع في النسبة بالتاكيد عبارة عن ان يعلم بالتاكيد انه المنسوب لا غير او انه المنسوب اليه لا غيره
ولو لم يؤكد لم يتشخص كون المؤكد منسوبا او منسوبا اليه لاحتمال التجوز او السهو او الغلط وعلى هذا لا يكون قوله او الشمول لغوا اذ
التجوز ليس في نفس المنسوب اليه في قولك جاء القوم كلهم حتى لم يتشخص كون القوم منسوبا اليه فمعنى قوله في النسبة من قوله او الشمول
بل في شموله لافراده فالاحتمال انما هو في الشمول بعد ان يتشخص كون القوم منسوبا اليه بخلاف التقرير في النسبة فانه تقرير

لم يتشخص كون المؤكد منسوبا او منسوبا اليه **قوله** ضرر الغفلة اى غفلة السامع عن سماع لفظ المنسوب او المنسوب اليه **قوله**
عن السامع متعلق بقوله لدفع **قوله** ظنه اى ظن السامع **قوله** بتكرير اللفظ الذى ظن المتكلم غفلة السامع او ظن السامع ان
المتكلم غلط به لابتكريره معنى لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور
عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لاينفعك **قوله** نحو ضرب زيد زيدا وضرب ضرب زيد فانه لو لم
يؤكد لبقى احتمال ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما للغفلة او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز **قوله** واذا عرفت هذا اى
ان الغرض من جميع الفاظ التاكيد هو تقرير امر المتبوع فى النسبة او الشمول لا ان كلا واحد منها يقرر امر المتبوع اما فى النسبة
او الشمول ومنه يعلم صدق الحد على جميع افراد المحدود وهو الجمع الذى لابد فى الخدمة فاعلم كونه مانعا ايضا ليتم امر الحد فقول
الى آخره **قوله** اخرج المصرح الى قوله هذا حاصل ما ذكره المصرح فى شرحه عبارة السيد السند قدس سره بعينه فى حواشى الرضى
قوله فظاهر خروجهما لانهما لا يقرران امر المتبوع اما العطف فظ واما البدل فلانه وان يوجد فيه تقرير امر المتبوع الا انه
ليس مقصودا اصليا بل يقصد ضمنا فكانه لا يقرر وليس المعنى ان لا تقرير فيه اصلا كيف وقد قال العلامة التفتازانى
قدس سره فى المطول والنكتة فى ان قال المصرح فى التاكيد فللتقرير وفى البدل فلزيادة التقرير الايماء الى ان البدل
هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تحصل بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير فى بدل
الكل ظ لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفى بدل البعض والاشتمال
باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما فى البعض فظاهر واما فى الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب
ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع هذا كلامه ومنه يظهر ان ما قيل **قوله** فظاهر خروجهما بالكلية فى اخراج بدل الكل احتيج
الى منبه وهو ان المبدل منه فى حكم التنحية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصودا الينا فيهما ليس على ما ينبغى اذ تخصيص ان اخراج
بدل الكل يحتاج الى ما ذكر لا معنى له كيف وبدل البعض والاشتمال ايضا يحتاجان اليه **قوله** لكن لا فى النسبة اى لا يقرر امر متبوعه
فى انه منسوب او منسوب اليه لا غيره مما يتعلق به فقولك عمر فى قولك جاء ابو حفص عمر يوضح متبوعه لرفعه الاشتباه لكن لا يقرر
فى ان المنسوب اليه المجئ هو ابو حفص لا غيره لان ذلك انما يتصور اذا دل التابع على ما دل عليه المتبوع وذلك لا يتمشى
فى جميع عطف البيان كقولك جاء العالم زيد **قوله** اى مكرر اللفظ اذ التاكيد تابع فلا يحمل عليه التكرير بدون التاويل ثم كون
التاكيد اللفظى مكرر اللفظ الاول ومعاده حقيقة او حكما انما هو فى الغالب والا فاللفظى قد يطلق على غيره قال الشيخ الرضى
التاكيد اللفظى على ضربين لانك اما ان تعيد اللفظ الاول بعينه او تقويه بموازنه مع اتفاقهما فى الحرف الاخير وهو على ثلثة
اضرب لانه اما ان يكون للثانى معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا وهو شتر بر او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام
لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له فى حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن عطشان نطشان او يكون له معنى بتكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث
من نبث الشر اى استخرجه وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثانى اذ لا معنى لها مفردة وقيل مشتق
من حول كتيع اى تام الى آخر ما ذكره الشارح رح ثم قال على الوجهين يمكن ان يحمل على ما قال ابن برهان انه
الا الفاظ تاكيد لاجمعون لا للمؤكد الاول فكانه جعلها اما من القسم الثانى او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون



كمن لبس او كخبيث خبيث انتهى **قوله** ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه لانه يجري في جميع الاسماء حتى اشكل

بأجمع واخواته بانه لا يجري فيها التاكيد اللفظي وكذا الاشكل على التقدير الاول اذ المقصر ان التكرير المطلق لا يختص بالاسما

وكالتاكيد المصطلح لانه يجري في كل اسم **قوله** ويمكن استنباط مناسبات اما مناسبة الكتع بمعنى التمام للمعنى التاكيدي فظاهر لانه

عبارة عن تمام الافراد واما مناسبة البصع بمعنى السيلان او الري فلان السيلان لا يكون الا بالكثرة والغلبة وهو مناسب

للمعنى التاكيدي لان فيه ايضا الغلبة والكثرة لان تمام الافراد كثير ولان الري عبارة عن تمام الشرب وعدم الحاجة الى

الشرب وهو يناسب تمام الافراد وعدم بقاء فرد عن الحكم واما مناسبة البتع وهو طول العنق من الشدة فلان الشدة يناسب

الاحاطة لان فيه ايضا شدة باعتبار تمام الافراد **قوله** بايراد صيغة الجمع لكراهة اجتماع تثنيتين مع الاتصال لفظا لكون الاول مضافا الى

الثاني ومعنى فكون الاول جزء من الثاني نحو قد صغت قلوبكما اي قلباكما اما اذا لم يكن احدهما تثنية لفظا يقال نفسا زيد وعمرو **قوله** ولا حاجة

الى ذكر الافراد لان ذكره ان كان ليدخل فيه الكلي فهو فاسد لان الكلي ما لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تتصور اجزاؤه لا يصح تاكيده بكل واجمع وان كان ليدخل

فيه الجمع فهو ايضا ليس لشيء لان افراد الجمع يصح اطلاق الاجزاء عليه فتامل **قوله** بليان العوامل قليلا كلمة كل بدون الاضافة يلي العوامل

كثيرا ومع الاضافة الى المضمر كما هو حالة التاكيد لم يل العامل اللفظي اصلا قال العلامة التفتازاني قدس سره في المطول ناقلا عن المصنف

رح ان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدأ لان قياسها ان يستعمل تاكيدا لا تقدمها لما اشتملت على ضمير لان معناها افادة الشمول

والاحاطة في اجزاء ما اضيف اليه فلما اضيف الى المضمر كانت الجملة متقدمة ما ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدأ لان العامل فيه معنوي

لا يخرجها في الصورة عما هي له فلذلك يقال ان الامر كله بالرفع والنصب لا يقال الامر كله بل يقال الامر كله فكانه اراد بالقلة العدم **قوله** على ما هو المشهور

احتراز عن اقوال آخر حيث اجاز بعضهم حذف اجمعين مع ترتيب ما بعدها واجاز بعضهم حذف اجمعين مع انتفاء الترتيب واجاز بعضهم حذف

اجمعين مع ذكرها يما شئت ولم يجز احد منهم مع وجود اجمعين تاخيرها كذا قال المصرح في الايضاح وفي المفصل وعن ابن كيسان تبدأ بايتهن شئت بعدها

وسمع اكتع اجمع واجمع اكتع واجمع ابتع وعن بعضهم جاء في القوم اكتعون **قوله** اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع قيل دفع لما يفهم من لفظ المتن ان

البدل مقصود بما نسب الى المتبوع مع انه ليس كذلك وليس اخوك في جاءني زيد اخوك مقصودا من جاء والحاصل ان البدل تابع قصد النسبة اليه من نسبة

ما نسب الى المتبوع والقرينة على ذلك قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه اذ قوله مع متبوعه احتراز عن البدل فان المتبوع

فيه ليس مقصودا بالنسبة بل المقصود بالنسبة فيه التابع فقط فعلم من تعريف العطف ان المقصود بالنسبة هو البدل لا المبدل

منه ومعنى كون النسبة اليه مقصودا بنسبة ما نسب الى المتبوع انه حصل بواسطة النسبة الى المتبوع وبسببها لان النسبة الى المتبوع توطئة

له والمقصد الاصلي تحصيل بعد التوطئة والتمهيد والمعنى ان النسبة الى المتبوع وان كانت ظاهرة الا ان المقصود منه النسبة الى التابع

ففي جميع اقسام البدل نسب الشيء الى المتبوع بحسب الظاهر وبحسب الحقيقة المقصود النسبة الى التابع فاندفع ما قيل فيه نظر لان

نسبة المجيء الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد بل نسبته الى زيد مقصودة من ضم المسند الى زيد ونسبته الى الاخ مقصودة

من ضمه اليه **قوله** اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة اشارة الى ان قوله دونه متعلق بقوله مقصود حال من ضمير المستتر فيه

اي البدل تابع مقصود متجاوزا عن المتبوع وجعله ظرفا للنسب او حالا من ضمير المستتر فيه يفسد المعنى فتامل **قوله** ثم بدا له

يقال بدا له اذا ندم والمعنى ظهر له اي غير الاول فضمير الفاعل في بدا راجع الى الراي المعلوم بدلالة الكلام كذا ذكره العلامة



التفتازانی فی شرح المفتاح **قوله** ولیست نسبته ما نسب الیه ای الی احده قوله من عدم القیام بیان لما وقوله مقصودة بالنسبة الی زید ای بالقیاس الی زید ومقصوده تیقصد بنسبته الی زید فلا یرد ما قیل ان المناسب ان یقال ای القصد نسبته الیه نسبة ما نسب الی المتبوع ان یقول ولیس نسبة عدم القیام الی زید مقصود انسبتاً الی احد **قوله** وبدل الاشتمال اشارة الی ان قوله والاشتمال بتقدیر المضاف عطف علی قوله بدل الکل ولیس معطوفا علی الکل حتی یتجه ان الاضافة فی بدل الکل بمعنی من وفی بدل الاشتمال بمعنی اللام فکیف یصح عطف الاشتمال علی مع ان الاول مجرور بمن والثانی باللام والتابع یجب ان یکون ملتبسا باعراب سابقه من جهة واحدة **قوله** ای بدل سبب غالبا اشارة الی ان وجه تسمیته بالاشتمال هو اشتمال البدل علی المبدل منه او اشتمال المبدل منه علی البدل اشتمال الظرف علی المظروف لکن هذا لیس مما یعتمد علیه والمعتمد علیه ما قیل سمی بدل اشتمال لاشتمال المتبوع علی التابع لا کاشتمال الظرف علی المظروف بل من حیث کونه دالا علیه اجمالا او متقاضیا له بوجه ما بحیث تبقی النفس عند ذکر الاول متشوقة الی ذکر ثان منتظرة له فیجیئ الثانی ملخصا لما اجمل فی الاول مبینا له وما قیل سمی بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الی المبدل منه علی البدل لیفید ویتم لان الاعجاب فی قولک اعجبنی زید حسنه وهو مسند الی زید لا یکتفی به من جهة المعنی لانه لم یعجبک لحمه ودمه بل لمعنی فیه وکذا سلب زید ثوبه فانه لم یسلب نفسه بل سلب شیئ منه وکذا السوال عن نفس الشهر فی قوله تعالیٰ یسئلونک عن الشهر الحرام قتال فیه غیر مفید الا ان یکون عن حکم غیر معین بخلاف ضربت زیدا عبده فانه بدل غلط لان ضرب زید مفید غیر محتاج الی شیئ آخر فان قلت فلیحمل ما ذکره قدس سره علی هذا قلت لا یجوز ان یحمل عبارة الشارح علیه لان الترديد المذکور فی الشرح انما یجری فی الاشتمال بمعنی اشتمال الظرف علی المظروف لا فی الاشتمال بالمعنی المذکور لان الاشتمال بالمعنی المذکور یتعین فیه کون المبدل منه مشتملا علی البدل ولان ایراد نحو سلب زید ثوبه مثالا لاشتمال البدل علی المبدل منه وایراد نحو یسئلونک عن الشهر الحرام قتال فیه مثالا لاشتمال المبدل منه علی البدل یشعر بان المثال الاول لیس المبدل منه فیه مشتملا علی البدل فعلم ان الشارح رح لم یرد بالاشتمال المعنی المذکور اذ المنفی فی المثال الاول انما هو اشتمال المبدل منه علی البدل بمعنی اشتمال الظرف علی المظروف لا الاشتمال بالمعنی المذکور لان الاشتمال بالمعنی المذکور موجود فیه وایضا اشتمال البدل علی المبدل منه فی المثال الاول انما هو بمعنی اشتمال الظرف وکذا فی الثانی اشتمال المبدل منه علی البدل ایضا بمعنی اشتمال الظرف ولا یجوز ان یکون بالمعنی المذکور والا لما قال بافتراق المثالین فیه اذ هو موجود فیهما وعلی هذا فقوله غالبا احتراز من نحو اعجبنی زید حسنه فمن قال بعد نقل ما ذکرنا من الوجه المعمول علیه فی التسمیة ینبغی ان یحمل کلام الشارح رح علی هذا لم یصل الی حق التصور **قوله** وقال بعض المحققین یعنی به السید السند قدس سره **قوله** الظاهر انهم الی قوله فالفرق ظاهر عبارة السید قدس سره فی حواشی الرضی **قال** نحو ضربت زیدا راسه اعلم انه یجب فی بدل الاشتمال والبعض ضمیر یرجع الی المبدل منه قال صاحب اللب یعنی السادس والسابع من الاشیاء التی یحتاج الی الرابط بدل البعض والاشتمال اذ لا یربطهما الا الضمیر ملفوظا به نحو عموا وصموا کثیر منهم یسئلونک عن الشهر الحرام قتال فیه او مقدرا نحو من استطاع ای منهم ونحو قتل اصحاب الاخدود النار ای فیه وقیل ال خلف عن الضمیر ای ناره ولا اشتراط الرابط فی بدل البعض وجب فی نحو قولک مررت بثلثة زید وعمرو القطع بتقدیر منهم لانه لو اتبع لکان بدل بعض من غیر ضمیر انتهی اقول الملازمة فی قوله اذ اتبع لکان ممنوعة کیف والضمیر اعم من الملفوظ والمقدر فعلی تقدیر کون زید وعمرو بدل البعض تقدر منهم کما قال به علی تقدیر القطع **قوله** اجمالا



اي بل ملابس ملا الى ملابس بعينه فلا يكون نحو قتل الامير سيافه وبني الوزير وكلاؤه من بدل الاشتمال لان شرط بدل الاشتمال ان يستفاد هو من المبدل منه معينا وفي المثالين يستفاد معينا اذ يستفاد من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه والباني وكيله فلا يجوز فيهما البدل مطلقا قوله لان نسبة الضرب الى زيد تامة غير مقتضية لنسبة الى متعلق ما من متعلقات زيد وكذا نسبة النظر الى القمر تامة ونسبة الروية الى درجة ايضا تامة مفيدة غير محتاجة الى شيء بالنظر الى معناه اي ليس معناه بحيث اذا نسب اليه النظر والروية لا يفيد الا تم بل الكلام تم ويفيد اذا لوحظ نسبة النظر والروية الى متعلق من متعلقات القمر والدرجة فعدهما من بدل الاشتمال ليس بسديد وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل في توجيه كون المثالين من بدل الاشتمال من انه اذا لم يكن في الفلك قمر وعلم المخاطب ذلك يكون الاسناد الى القمر موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا وكذا اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب بل رأيت برج الاسد فقال نعم رأيت درجة الاسد كان المخاطب منتظرا لذكر البدل ليس بصحيح لانه مبني على ان ذلك للانتظار ليس الا لان النظر والروية لا يصح تعلقه بمعنى القمر والدرجة بل تعلقه بمعنى القمر والدرجة تام صحيح مفيد بل الانتظار انما هو لان القمر ليس في الفلك وعلم المخاطب ذلك وان السوال عن البرج والمجيب اجاب برؤية الدرجة بل هذا ليس بانتظار بل المخاطب يعلم ان المتكلم قد غلط فهو بدل غلط والاشتمال انما يكون اذا لم يفد تعلق الفعل الى مجرد معنى المبدل منه بدون ملاحظة صفة من صفات فقوله فيدخل فيه ما اذا كان ان اراد الدخول بالنظر الى اطلاق المتن كما يشعر به الفاء فكما يدخل فيه المثالان يدخل فيه نحو ضربت زيدا غلامه وان اراد الدخول بعد التقييد بما قيد به الشارح قدس سره فكما يخرج عنه نحو ضربت زيدا غلامه يخرج المثالان قوله نحو الزيدون لقيتهم اياهم اعلم ان النحاة اوردوا المثال لبدل المضمر من المضمر نحو زيد ضربته اياه الا ان هذا المثال لما كان ظاهرا في التاكيد لرجوع الضميرين الى شيء واحد وقد اتفقوا كلهم في مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا مررت بك انت وبه هو فلذا ترك الرضي هذا المثال واورد المثال الذي اورده الشارح قدس سره الا انه قال اذا تقدم لفظا الزيدين واخوتك وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاءني الزيدون اخوتك فكان على الشارح قدس سره ان يقيده بما قيده الرضي به والا فلا فرق بين زيد ضربته اياه وبين الزيدون لقيتهم اياهم فلا فائدة في تركه وايراد ما ذكره وقد اجيب من جانب النحاة بان الثاني ان ذكر مقررا فتاكيد وان ذكر توطئة لغيره ثم بدا له فذكره دون غيره فبدل وجاز ان يكون الشيء الواحد مقصودا وغير مقصود بحسب وقتين وهذا الجواب انما يصح عند من لم يشترط في البدل عند التكرار ان يكون مقرونا بشيء آخر لا عند من يشترط قال صاحب المغني تجوز في البدل كون الثاني على اللفظ الاول بشرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها فنصب كل الثانية فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو انتهى قوله واخوك ضربت زيدا اياه اذا رجع الضمير الى اخيك تقديره ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على ما يورده النحاة كان تاكيدا لفظيا لانه يكون كقولك رأيت زيدا زيدا ثم حمل اياه على البدل على قول من لم يقل بكون البدل من جملة اخرى ولم يجز عند من قال بكونه من جملة اخرى والا لكان الجملة الواقعة خبرا عن المضمر قال صاحب المغني الثامن ان عطف البيان ليس في التقدير من جملة اخرى بخلاف البدل ولهذا امتنع ايضا البدل وتعين البيان في نحو قولك هند قام عمرو اخوها ونحو مررت برجل قام عمرو اخوه ونحو زيد ضربت عمرا اخاه انتهى قوله احترز به عن البدل فيه ان البدل ايضا يوضح متبوعه قال العلامة التفتازاني قدس سره في المطول ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن الايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير فكيف يصح الاحتراز عنه بقوله يوضح متبوعه

الا ان يقال المراد من الايضاح في عطف البيان هو الايضاح المقصود بالذات والايضاح في البدل ليس مقصودا اصليا بل مقصود بالتبع **قوله** اقسم بالله ابو حفص عمر فان قلت ليس في القصة ان عمر رض اقسم بالله مع ان قول الاعرابي اقسم بالله ابو حفص عمر صريح في انه اقسم قلت ان الشارح رح لم يذكر قسمه الا ان بعض الفضلاء قد ذكر القسم حيث قال ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب رض فالتمس منه بعيرا وكان له بعير فقال عمر رض لك بعير اركبه ولا حاجة لك الى بعيري فقال بعيري نقب ودبر فقال عمر رض والله ليس بها نقب ولا دبر فانشد الاعرابي الشعر المذكور فان قلت قول الاعرابي ان كان يشير الى التردد مع ان الذنب قد صدر قلت اورد في صورة التردد رعاية للادب او لاحتمال ان يكون معنى حلفه رض والله ما ان بها نقب ولا دبر في ظني لا انه ليس بها ذلك في الواقع ويحتمل ان يكون ان مخففة عن المثقلة واسمه ضمير الشان المحذوف على طريقة **قوله** تعبسي ان ربنا الكان وعدتنا المفعولا ويكون الثاني دليلا على الاول وان وقع موقع الفاء ويغني غناها على اسلوب **قوله** تعو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء **قوله** الا اي وان لم يجعل المعنى صير بل بمعنى طرح وخلى فهو حال لان طرح وخلى له مفعول واحد قال القاضي في سورة البقرة في تفسير **قوله** تعو وتركهم في ظلمات وترك في الاصل بمعنى طرح وخلى له مفعول واحد فضمن معنى التصيير فجرى مجرى افعال القلوب **قوله** ما دام به رمق ظرف لقوله لايقربه والجملة وهو قوله فان الطير لايقربه خبر ان والتقدير لان الانسان الطير لايقربه في مدة حصول رمق له **قوله** وهذا الحد اي لفظ المبني عبارة الرضي بعينه **قوله** لكان تعريفا للمبني المجهول بالمعنى المجهول فلا يفيد معرفة **قوله** والامر بغير اللام قيد به لان الامر باللام معرب والامر عند النحاة حقيقة في الامر باللام وبغير اللام على ما مر في صدر الكتاب **قوله** والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب ليس معناه الحقيقي والا يلزم ان لا يكون المنادى المفرد والمعرفة مبنيا بل المراد منها المناسبة **قوله** وقد فصل صاحب المفصل المناسبات الموجبة للبناء فيكون معلومة مشخصة فلا يلزم من اخذه في تعريف المعرب كون تعريفه تعريفا بالمجهول **قوله** اما بانتفائهما معا كخمسة عشر اذا ذكر على سبيل التعداد فانه انتفى فيه كلا الامرين التركيب وعدم المناسبة لكونه مناسبا لتضمنه معنى الحرف **قوله** او بانتفاء احدهما كخو قام هؤلاء فانه فيه عدم المناسبة لكونه مناسبا للحرف دون التركيب ونحو زيد وعمرو فانه انتفى فيهما التركيب دون عدم المناسبة لكونهما غير مناسبين لمبني الاصل **قوله** لمنع الخلو دون الجمع وقيل يمكن جعلها مانعة الجمع ايضا بان يراد بما ناسب مبني الاصل ما ناسب مناسبة موجبة للبناء وبما وقع غير مركب ما يكون سبب بنائه عدم التركيب ولا خفاء ان سبب بناء هؤلاء غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة انتهى وفيه انه لا منع من اجتماع المقتضيات على مقتضى واحد صرح به السيد السند العلامة التفتازاني في شرحين للمفتاح والكان شبهة توارد المؤثرين على اثر واحد واردة عليه الا ان يثبت كونه غير مركب مقتضي للبناء اذا لم يوجد مقتضى آخر فان قلت يخرج من القسمين غاق في قولهم غاق صوت الغراب لعدم مناسبته لمبني الاصل وعدم كونه غير مركب قيل هذه الايضر لان المقصود بالبيان الاسماء المبنية والاصوات ليست من الاسم المبني لانها ليست موضوعات فليست كلمات فضلا عن كونها اسماء وانها ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها بها انتهى وفيه بحث لان الاصوات وان لم تكن اسماء لعدم كونها دالة بالوضع لكن ذكرت في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء صرح به الشارح رح في باب الاصوات فذكر الاصوات فيما بين المبنيات ليس لمجرد مزيد المناسبة من غير تو

بناشها بل ذكرت لاجرائها مجرى الاسماء والقول ببنائها لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء وعلى هذا لابد الاتيان له

في قوله او وقع غير مركب من محل وهو ما قال الشارح للحواشي الهندية المراد بغير المركب اعم من ان يكون حقيقة او حكما بناء على

المشاكلة للمسمى الواقع غير مركب حقيقة على ان كون غاق في قولهم غاق صوت الغراب صوتا محضا ليس باسم محل بحث لانه

حكاية الصوت فيكون اسما لانه علم للصوت **قوله** اشار التقدم ما مفهومه وجودي فمفهوم التركيب وجودي والمناسبة

عدمي في تعريف المعرب وفي تعريف المبني بالعكس **قوله** اي القاب المبني فسر الضمير بالمبني ومعلوم ان الضم والفتح والكسر

والوقف ليس القابا للمبني فكيف يضاف اليه فاشار الى توجيه بقوله من حيث حركات اواخره وسكونه يعني لعد القاب

حركات الاواخر والسكون القابا للمبني مسامحة لاجل هذه الملابسة كما يعد الرجل حسنا لحسن غلامه **قوله** نحو من الرجل و

من امرأة ومن زيد فان النون في الاول مفتوح وفي الثاني مضموم وفي الثالث ساكن **قوله** لتصديره اي المصنف بحث الاصوات

فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات انما لم يصدره باسماء الاصوات لان المراد بالاصوات ما كانت باقية على ما هي

عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها

مجريها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء هذا ما ذكره الشارح رح في بحث الاصوات وقال

الفاضل الهندي في جره نظر لان المذكور من نخ ونحوه صوت لا اسم صوت وكذا في نغ فلان الصوت ليس باسم لعدم الوضع

فكيف يذكر في الاسماء المبنية ثم ذكر وجه الذكر ما ذكره الشارح وقال في الارشاد ووجه لمن جعل الاصوات اسما مبنية كاسماء

الافعال كيف وليست بموضوعة مع عدم كون اصوات غير الانسان الفاظا الا ان يقال انها ملحقة بالاسماء عوملت معاملتها

وقال الرضي ان الالفاظ التي يسميها النحاة اصواتا على ثلثة اقسام احدها حكاية صوت صادر من الحيوانات العجم كغاق

او عن الجمادات كطق وثانيها اصوات خارجة من فم الانسان غير موضوعة وضعا بل دالة طبعا على معنى في انفسهم وثالثها

اصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شيء منها اما المجيء او الذهاب او امر آخر فما قيل قول الشارح عطف على اسماء الافعال

لا على الافعال وان كانت اسماء ايضا لتصديره باب الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات بناء على انها في انفسها

اسماء لان المراد ما يحكى بها اصوات البهائم لا انفس اصواتها حتى يضاف الاسماء اليها ليس بموجه وان كان من وجيه فتامل

ولا تذهب عليك ان قول الفاضل الهندي مع كون عدم اصوات غير الانسان الفاظا ليس على ما ينبغي تامل تعرف

قوله لان جميعها ليست مبنية قيل ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبني نحو خمسة عشر وقسم معرب

نحو بعلبك انتهى فانه يبني الجزء الاول منه واعرب الثاني مع منع الصرف على الافصح وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب

الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخريها اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف

الثاني فما قيل بخلاف الموصولات والمركبات فان جميعها مبنية لان ايا ايضا مبنية عند حذف صدر صلتها وكذا المركبات

التي لا نسبة بينهما مبنية ايضا اما بكلا جزئيه نحو خمسة عشر او باحد جزئيه نحو بعلبك فلا يرد ما قيل ينبغي ان يقول وبعض المركبات

لان المركبات قسمان قسم مبني نحو خمسة عشر وقسم معرب نحو بعلبك ليس بموجه وان كان من وجيه **قال** ما وضع لمتكلم خرج

قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل وقولك لزيد الغائب زيد يفعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق

على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم ذكره فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر ثم قلت ياتيم كلهم نظرا الى اصل المنادى قبل النداء ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز ياتيم كلكم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل المتكلم هذا كلام الرضي فاخراج زيد اذا اخبر به المتكلم عن نفسه بقيد الحيثية ليس على ما ينبغي لانه اخاج للخارج قوله ويخرج بهذا القيد قيل يعني به لفظا المتكلم والمخاطب فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما وكذا يخرجان عن الحد بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتهما ولفظ المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم وبقيد الحيثية هناك يخرج زيدا اذا اخبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد انتهى اقول جعل المشار اليه بهذا قوله به هو الظاهر المتبادر واما اخراج لفظ المتكلم والمخاطب بما اخرجه لا بقيد الحيثية مما لا يظهر وجهه مع ان قول الشارح رح فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب اي لما ليس متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث انه مخاطب يشير الى ان لفظ المتكلم والمخاطب يخرج بقيد الحيثية وقيل يخرج بهذا القيد اي بقيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلثة ولهذا اخر القيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسير المتكلم والمخاطب اما الثاني فظاهر واما الاول فاما المتكلم فظ واما المخاطب فيخفى لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب الا ان يراد بتوجه الخطاب اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ المخاطب كلا انت انتهى ولا يخفى عليك جعل المشار اليه بهذا قيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلثة ليس بسديد اذ لا يخرج به لفظ المتكلم والمخاطب بل بقيد الحيثية وبقوله المتكلم يتكلم به وكما يخرج بقيد الحيثية لفظ المتكلم يخرج به ايض لفظ المخاطب لانه ليس موضوعا لمخاطب من حيث انه مخاطب يدل عليه فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب ولا يخفى ان مآل قيد الحيثية وقوله المتكلم يتكلم به الى امر واحد وهو ان انا موضوع للمتكلم حين تكلمه وانت موضوع للمخاطب حين توجه الخطاب اليه وعلى هذا فلا يبعد ان يقع ويخرج بهذا القيد الذي واحد مآلا وان كان اثنين عبارة هذا ولو اريد بانا وانت وهو الجزئيات المخصوصة المتعلقة بواسطة امر مشترك بينها لا يرد لفظ المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان للمفهوم الكلي الا ان هذا لا يناسب مذهب المص رح لان هذا مذهب المتاخرين والمص من المتقدمين ومذهبهم ان المضمرات والموصولات واسماء الاشارة موضوعات لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته لا في المفهوم الكلي ولو اريد هو لا يرد لفظ المتكلم والمخاطب ايض لانهما موضوعان للمفهوم الكلي ويستعملان فيه قال للغائب مطلقا من غير شرط تقدم الذكر قوله فكانه متقدم من حيث المعنى الظاهر ان يقال فكانه متقدم من حيث اللفظ اذ التردد انما هو في التقدم من حيث اللفظ لا في التقدم من حيث المعنى قوله فكانه تقدم ذكره معنى الظ فكانه تقدم ذكره لفظا على ما عرفت قوله ويكون كالجزء منه كونه معتبرا في مطلق المتصل محل تردد كيف ولو كان كذلك لاسكن الباء في ضربك لئلا يلزم توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة كما في ضربن قوله المنتهيين تقديره المتعلق الى واو ولهما بدل من الضمير المستتر في المنتهيين الراجع الى ضربن وضربن بدل البعض من الكل لانه ابدل كل واحد من اولهما وثانيهما على حدة ولو قال كلاهما لكان بدل الكل من الكل قيل اشار بقوله المنتهيين الى ان كلمة الى للاسقاط لا لمد الحكم فلا يلزم عدم دخول ما بعدها في الحكم وقيل فيه بحث فان فائدة الى الاسقاطية انما هي اسقاط ما وراء الغاية وليس ثمة شئ وراء الغاية حتى يكون الى للاسقاط فيكون

وكرابى فى مثله نحو يجب صون الكلام عنه **قوله** هو ان قال الشيخ الرضى الضمير عند البصريين ان واصله انا وكان انا عندهم ضمير صالح لضمير المخاطبين والمتكلم فابتدؤا بالمتكلم وكان القياس ان يبنوه بالتاء المضمومة نحو انت الا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وبينوا المخاطبين بتاء حرفية بعد ان كالاسمية فى اللفظ والتصرف ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها ادعموها بان يستقل لفظا كما هو مذهب الكوفية وابن كيسان فى اياك واخواته وهو ان الكاف المنصوبة كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا بالضمير منفصلة فجعلوا ايا عمادا لها فالضمائر هى التى يلى ايا وايا عماد لها هذا كلامه فالمراد من قوله اجماعا اجماع البصريين على ما هو المنقول من كلام الشيخ الرضى لان الفراء من الكوفيين وابن كيسان من البصريين لكنه ليس قائلا بان الضمير هو التاء فى انت بل قال فى اياك ان الكاف هو الضمير وايا دعامته قال صاحب المنهل ليس نقل الاتفاق فى هذا المحل يصح بل هذا هو مذهب الجمهور وقال الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة فان قلت لعل مراده اتفاق البصريين كما حمل عليه صاحب العباب عبارة اللباب حيث قيل فيه وكذا اللواحق بايا اجماعا فقال المراد اجماع البصريين قلت هذا لا يدفع الاعتراض فان ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان التاء فى انت هى الاسم وهى التى فى قمت ولكنها كثرت بان فقله جماعة من الثقة عنه فلا اجماع من الكل ولا من البصريين هذا كلامه ويمكن ان يقال المراد من الاجماع قول الاكثر اذ للاكثر حكم الكل **قوله** وفى اياى اختلافات كثيرة قال الشيخ الرضى اختلف النحاة فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازنى وابو على بان الاسم المضمر هو ايا الا ان سيبويه قال ما يتصل به وحده حرف تدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين فى التاء بعد ان فى انت وانت وانتما وانتم وانتن وقال الخليل والاخفش ما يتصل به اسماء اضيف ايا اليها كقولهم اياه وايا الشواب وهو ضعيف لان الضمائر لا يضاف وقال الزجاج والسيرافى ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياى اسما بكمالها وهو ضعيف اذ ليس فى الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف آخره كافا وهاء وياء وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هى اللواحق بايا وايا دعامتها ليصير بها منفصلة وليس هذا القول بعيدا من الصواب انتهى **قوله** فاكتفوا بلفظ الفعل اذ الفعل لا بد له من فاعل فاذا لم يكن فاعل بارزا يعلم انه مستتر فلفظ الفعل يدل على استتار الفاصل كما يدل ما بقى من الكلمة المشهورة على ما بقى منها فقوله كما يحذف نظير بجامع ان فى كل شئى يدل على شئى كما قيل ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو المحذوف فى حيز المنع **قوله** اذا لم يكن مسندا الى الظاهر المقصود من هذا التقييد فى المواضع الاربعة الاشعار بان الاستتار فيها ليس لازما ويعلم منه ان ما لا قيد فيه فالاستتار فيه لازم فاندفع ما قيل لا حاجة الى هذا القيد لان الكلام فى بيان استتار المرفوع المتصل حيثما كان ولا يكون فى المسند الى الظاهر لا فى بيان وجود المرفوع المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضى الغائب بهذا القيد **قوله** سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او فوق الواحد اما احد الامرين مستدرك **قال** وفى الصفة مطلقا حال عن قوله فى الصفة فان قلت فكيف يصح التذكير قلت لان الصفة فى الاصل مصدر وفى مثله يجوز اعتبار الحالة الاصلية ويجوز اعتبار الحالة المنتقلة اليها نحو رجل صوم وهما صوم ورجلان صوم ورجال صوم ويجوز ايضا باعتبار الوصف يدل على ما ذكرنا سواء كان اسم فاعل آه وقوله سواء كان

مفرداً او مثنى اى الصفة فما قيل مطلقا ليس حالا من الصفة كما يشعر به قوله سواء كانت اسم فاعل علا الوجه ان يقال مطلقة ويكون الضمير للنحو

كما يشعر به قوله سواء كان اى الضمير مفرداً الخ لا سواء كان الصفة والا لوجب سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة مذكرة او مؤنثة لانه لا يصح

قوله سواء كان اسم الفاعل الملازمة الاولى ممنوعة ولسند ما ذكرنا وقوله سواء كان اى الضمير مفرداً الا سواء كانت الصفة فيه تفكيك للنظم بلا ضرورة والملازمة

الثانية ممنوعة ايضاً وقوله لا يصح قوله سواء كانت اسم الفاعل قلنا ان سلم فى الاول وقوع كانت بالتانيث والثانى بالتذكير فهو اشارة الى جواز الامرين

صرح به الشيخ الرضى على ما نقلنا عنه فى صدر الكتاب **قوله** ولو كانت اى الالف والنون والمناسب بقوله بالضميرين وقوله

فهما اى الالف والنون ان يقال ولو كانتا ضميرين **قوله** لا يتغير الاولى لما تغيرت اذ المتعارف فى جواب لما هو الماضى ووقوع

المضارع فى جواب لما قليل وصل الى حد الشذوذ **قوله** فى الصفة حرف التثنية والجمع الاولى حرفا التثنية والجمع **قوله** او بالفصل

اى فصل الضمير عن عامله لغرض لا يحصل ذلك الغرض الا بالفصل وذلك امر كلى له تحته جزئيات كثيرة منه ما فصل عن عامله

للتاكيد نحو اسكن انت وزوجك الجنة او للبدل كقولك بعد نفظ اخيك لقيت زيدا اياه او للعطف نحو جاءنى زيد وانت ومنه ما يقع

بعد الا ومعنى الا ومنه ما يلى اما نحو ما جاءنى الا انت او زيد والغرض منه افادة الشك من اول الامر ومنه ما يكون ثانى

مفعولى علمت او اعطيت واتصاله يوجب التباسه بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثانى فى علمت زيدا اياك

واعطيت زيدا درهما قلت الذى علمت زيدا اياه ابوك والذى اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان يقول الذى علمته زيدا ولا

الذى اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثانى بالاول هذا ما ذكره الشيخ اقول ينبغى ان يكون لبعض ما ذكر من ذلك الباب نظر

فتامل ومنه ما فصل عن عامله لرفع اللبس والجهل نحو اقائم انت وما قائم انت اذ لو استتر الضمير لم يعلم انه متكلم او مخاطب

او غائب صرح به صاحب المغنى فما قيل انه لا يخص صور الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف النفى او حرف الاستفهام

اذا كانت عاملة فى ضمير الفاعل يجب انفصاله نحو اقائم انت فليس بشئ على ما لا يخفى على ان هذا لا يرد على المص لان الصفة فى الصور

ليس عاملا فى الضمير عنده بل الضمير عنده مبتدأ والصفة خبره صرح به صاحب المغنى لان استتار الفاعل فى الصفة واجب عنده

بحيث لا يجوز الانفصال اصلا وهو مذهب الكوفية ايضاً **قوله** الواقع لغرض قد يتعلق الجار والمجرور وان كان يصح تعلقه بالفصل ايضاً

بجزالة المعنى ولذا قدر معرفا **قوله** لا يحصل الغرض الا به اى بفصل الضمير عن العامل وهذا احتراز عن نحو ضرب زيدا انا فان الغرض

وهو الاهتمام بشان المفعول وان كان يحصل به الا انه ليس متعينا له لحصوله بتقديم المفعول على الفعل **قال** صفة جرت المراد

بالجريان ان يكون نعتا او حالا او صلة او صفة او خبرا **قوله** ليعلم انه مرجعه الصواب علم **قوله** والا اى وان لم يكن مرجعه ما هو له فلا

الظاهر لا حاجة اليه اى الى الانفصال وهذا رد لما ذكره الشيخ الرضى ان اتفق ما جرى عليه الصفة وما هو له فى الافراد وفرعيه

اى التثنية والجمع وفى التذكير وفرعه اى التانيث فان اتفقا فى الغيبة ايضاً فاللبس حاصل فعلا كان المتحمل او صفة ولا يرفع

ذلك اللبس الا الاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او ضربه هو والزيدان العمران ضاربهما هما او يضربهما هما

كلامه ووجه الرد ظاهر لان الضمير المنفصل الذى هو خلاف الاصل يرجع الى البعيد الذى هو خلاف الظاهر فيرتفع اللبس

والا لصار العدول من المتصل الى المنفصل لا لفائدة بل صار لغوا **ثم قال** وان اختلفا فى الغيبة والخطاب والتكلم

فاللبس منتف فى جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن ضربانا او يضربانا وهند انا ضربتنى او تضربنى



الا في غائبة للمضارع مع المخاطب وفي غائبة مع المخاطبين نحو انت هند تضربها وهند انت تضربك حاشا فالمسندان تضربانها والمسندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل فيه ويرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بابراز الضمير نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضاربا هما نحن والزيدون ضاربوهم نحن وتقول في المونث انا هند ضاربتها انا فلما رفع اللبس بالاتيان بالمنفصل في هذه الصورة طرد الاتيان به عند البصريين في صورة الصفة الثلثة يعني اذا كان لبس ويرتفع بالضمير واذا كان ولم يرتفع واذا لم يكن واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره التبس ولم يلتبس لان التاكيد فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما مر بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتاكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هي له غيبة وخطابا وتكلما فان قلت ضمير المفعول في هذا الاختلاف رافع اللبس نحو قولك انا زيد ضاربه بالهاء يعرف ان ضاربا مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربي فلم لم يكتفوا في رفع اللبس بهذا الضمير قلت لما كان هذا الضمير لم يوت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فاتى لمجرد رفع اللبس ضمير لا يجوز حذفه هذا كلامه

قوله واما الفعل فقد اتفقوا الخ وقع في اكثر كتب النحو انه يجب انفصال الضمير في الفعل عند اللبس لا يجب عند عدم اللبس بخلاف الصفة فانه يجب فيه انفصال الضمير على التقديرين وقد عرفت ان الصورة التي قال الشيخ الرضي بعدم رفع اللبس فيها بالانفصال فان النحاة قالوا بارتفاع اللبس فيها بالانفصال **قوله** والا لكان اي وان لم يكن هي فاعلا بل تاكيدا لكان هذا المثال واخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد فلم يصح جعله مثالا لكون الضمير مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له **قوله** لكنه تاكيد لازم لا فاعل فيكون من باب الفصل لغرض وهو التاكيد قال الشيخ الرضي ومثله اي مثل الضمير الذي فصل عن فاعله لغرض لا يتم الا بالفصل الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير من هي له فانه تاكيد للضمير المستكن فيها لا فاعلها كما في اسكن انت وزوجك وذلك لانك تقول مطردا نحو الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان الهندان ضاربا هما وقد عرفت ضعف نحو جاءني رجال قاعدون غلمانه وقال الزمخشري بل تقول ضاربهم نحن وضاربها هما فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل انتهى معنى لو كان الضمير المنفصل فاعلا للصفة لما الحق الواو والالف في الصفة اذ حكم الفعل فكما يفرد الفعل عند تثنية الفاعل وجمعه كذلك الصفة يفرد فلما ثني وجمع علم انه تاكيد للمستكن فهو مما انفصل الضمير فيه لغرض والغرض فيه التاكيد **قوله** بدليل نحو الزيدون ضاربوهم نحن متعلق بقوله تاكيد لازم يعني الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير من هي له تاكيد لا فاعل بدليل وفيه انه كيف يكون ما فيه الضمير تاكيد المانع عن جعله فاعلا دليلا على كون البارز تاكيدا فيما ليس فيه مانع عن كونه فاعلا فما يكون فيه مانع عن كونه فاعلا يكون من قبيل الفصل لغرض التاكيد وما ليس فيه مانع يكون من قبيل كون الضمير مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له

قوله للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح قيل يجوز ان يرجح الاول بانه فاعل في الاصل او فاعل بحسب المعنى كالمفعول الاول من باب اعطيت واجيب بان الترجيح بالفاعل ترجيح في المعنى لا في اللفظ ووجوب الانفصال باعتبار التساوي في اللفظ انتهى وانت خبير بان هذا الترجيح معتبر عند النحاة كيف وقد قال الشيخ الرضي والانفصال في باب علمت اولى منه في باب اعطيت لان المفعول الاول فاعل من حيث المعنى فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي مفعول علمت بعد رائحة المبتدا والخبر الذين فيهما الانفصال فلا معنى لترجيحه **قوله** حكى سيبويه عن النحاة تجويز الاتصال قال انما هي شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب

بحث في تحقيق لام التعريف



فوضعوا الحرف غير موضعها **قوله** كما تقول ما انا كانت وهذا كقوله في عساي ويرد عليهما ان نيابة ضمير عن ضمير مخالفة في الاعراب انما ثبت في الكلام في المنفصل وانما جازت النيابة في المتصل بثلثة شروط كون المنسوب عنه منفصلا وتوافقهما في الاعراب وكون ذلك في الضرورة كقوله ان لا يجاورنا الاك ديار هذا كلام المغني **قوله** ان لولا في هذا المقام حرف جر قال الشيخ الرضي وفي هو نظر وذلك لان الجار اذا لم يكن زائدا كما في بحسبك فلا بد له من متعلق ولا متعلق في نحو لولاك ظاهرا ولا يصح تقديره وقال ايضا في الجار والمجرور اي لولاك في موضع الرفع بالابتداء كما في بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون بتقدير زيادة الجار اذ لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق ليكون مفعولا لذلك المتعلق لا مبتدأ قال صاحب المغني يستثنى من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق ستة امور احدها الحرف الزائد كالباء ومن في كفى بالله شهيدا وهل من خالق غير الله وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحروف الجر والزائد انما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا ولم يدخل للربط الثاني لعل في لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف الزائد الا ترى ان مجرورها في موضع رفع بالابتداء الثالث لولا فيمن قال لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة للضمير فانها ايضا بمنزلة لعل في ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء الرابع رب في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت لان مجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ في الاول او مفعول على حد زيدا ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف الجر الخامس كاف التشبيه قاله الاخفش وابن عصفور مستدلين بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف في نحو زيد في الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف وهو اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه يدل على الاستقرار السادس حروف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتنحية الفعل عما دخلت عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم هذا كلامه قال الشيخ الرضي يرجح مذهب سيبويه بان التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه تغيير الضمير ثلث ضمير ويرجح مذهب الاخفش بان تغيير الضمائر لقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل وان قل هذا كلامه **قوله** لتقاربهما في المعنى لان معناهما الطمع والاشفاق **قوله** التي هي خفض الجر وهي كسرة في اواخر الكلمة غير عارضة لالتقاء الساكنين وذلك لانهم لما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامات الجر والفتح والباء فرعاه كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مبالغة في تبعيده من الجر **قال** ويختار في ليت قال الشيخ الرضي المشهور في ليت ان حذف نون الوقاية لا يجوز فيها الا لضرورة الشعر لا في السعة كذا قال سيبويه **قوله** من وعن وقد وقط قال الجزولي ان الاثبات فيها هو الاشهر وعند سيبويه الحذف في هذه الكلم ضرورة لا يجوز الا في الشعر **قال** صيغة مرفوع منفصل فتمتنع زيدا باه الفاضل وانت اباك العالم واما انك اياك الفاضل فجائز على البدل عند البصريين وعلى التوكيد عند الكوفيين هذا ما ذكره صاحب المغني وفي كونه بدلا نظر اذ لا بد في بدل الكل من اتحاد ماصدقا عليه وتغاير مفهوميهما **قوله** لمكان الاختلاف اي لوجود الاختلاف في كونه ضميرا فبعضهم ذهبوا الى انه اسم وبعضهم ذهبوا الى انه حرف فاختير عبارة تصح على المذهبين او صيغة مرفوع يصدق على التقديرين وهو ظاهر لا سترة فيه واما ما قيل وفيه ان قوله صيغة مرفوع يتبادر

منه انه ليس لغير فليس مشتركا بين الجميع واما استغناؤه فهو في حيز المنع قال وذلك التوسط ليفصل اشارة الى ان قوله ليفصل
متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى والوجه ظ قوله لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما اي في المعرفة لانه الصالح للصفتية بخلاف
ما اذا كان الخبر نكرة لانه متعين للخبرية اذ النكرة لا تقع صفة للمعرفة فان قيل هذا اذا كان المبتدأ معرفة على ما هو الاصل واما اذا كان
نكرة فالخبر النكرة يصلح صفة للنكرة فينبغي ان يدخل بين نكرتين قلنا القياس تقتضي ذلك الا انه لم يثبت الا بين معرفتين ثانيهما فات اللام او
بين معرفة ونكرة هي افعل التفضيل قوله افرادا اذ لا يجوز كنت هو الفاضل قوله لان عنده حرف قال الشارح الرضي الاظهر
عند البصريين انه اسم مبني لا محل له ولهذا قال الخليل والسابة لغطيم لان الغاء الاسم ليس بسهل كالغاء الحرف وقال بعض
البصريين انه حرف استنكارا لخلو الاسم عن الاعراب لفظا ومحلا وقال صاحب المغني زعم البصريون انه لا محل له ثم قال اكثرهم
انه حرف فلا اشكال وقال الخليل اسم ونظيره على هذا القول اسماء الافعال فيمن يراها غير معمولة لشئ وان الموصولة وقال
الكوفيون له محل ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فمحله بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولي ظن
نصب وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي ان بالعكس انتهى وقال الشيخ والكوفيون يجعلون
له محلا من الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله فان الضمير المرفوع يؤكد به المنصوب والمجرور نحو ضربتك انت ومررت بك انت
ورد عليهم ان الضمير لا يؤكد به المظهر لا يقال جاءني زيد هو على ان المضمر تاكيد لزيد وبعض النحاة يقولون حكمه في الاعراب
حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده كالشئ الواحد وهو اضعف من قول الكوفية لانا لم نر اسما يتبع ما بعده في الاعراب قوله اي يستعمله
بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ لما كان المتبادر من قول المصرح وبعض العرب يجعله مبتدأ ان بعض العرب يحكم بكون ضمير الفصل مبتدأ
وهو غير صحيح لان العرب لا يعلم مصطلحات النحاة كالفاعل والمبتدأ وغيرهما اشار الى توجيهه بقوله اي يستعمله اي العرب يستعمل ضمير الفصل
بحيث اي بطرز ووجه يحكم بسببه النحاة بكون ضمير الفصل مبتدأ بان يحكم بما يلزم منه كونه مبتدأ بان يرفع ما بعده في مقام
يستحق النصب فبالضرورة يكون ضمير الفصل مبتدأ وما بعده خبره والمجموع في محل النصب بان لا ينصب ما بعده في باب
كان وباب علمت وما الحجازية وعليه ما نقل في غير السبعة ولكنهم هم الظالمون وان ترك انا اقل بالرفع قوله وايراد لفظ قبل
الى قوله غير معهود هذا ما ذكر في الحواشي الهندية جوابا عما قيل قوله قبل حشو والغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة قوله ولا
يبعد ان يقال آه توجيه آخر لايراد لفظ قبل قوله معنى الكلام اي معنى قوله ويتقدم يقع متقدما واما قوله من غير سبق مرجع
فليس بداخل في مفهوم التقدم بل هو مفهوم من المقام اعتبره معه لدفع الانتقاض الذي ذكره بقوله انتقض القاعدة
لانه جعله مجردا ان لا يسبق عليه المرجع بل يقع متقدما يكون بالنسبة الى متاخر فلم يخرج صيغة التقدم من مقتضاه بهذا
التوجيه كما قيل ثم المضاف اليه المتقدم هي الجملة بالآخرة فلم يخرج التركيب ايضا عن مقتضاه نحو ما قيل هذا وجه وجيه
قوله وذلك بحسب المفهوم اعم اي وقوع الضمير متقدما انت خبير بان الكلام في بيان فائدة لفظ قبل وهذا انما يتصور
لو لم يكن التخصيص طريق آخر وليس كذلك فان يقع متقدما اعم من ان يتقدم الجملة او المفرد فيخص بان يقال ويتقدم الجملة
فلا يتعين لفظ قبل للايراد قوله والفظ يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده لو كان قوله يسمى ضمير الشان والقصة داخلا
في بيان القاعدة اذ يخرج به ما يخرج بقوله يفسر بالجملة بعده فلا يكون قيدا احترازيا فيكون مستدركا وانت خبير بان القصة



من القيود في بيان الضوابط والتعريفات شرح الضوابط والماهيات والاحتراز تابع فلا باس بان يقع في قيود الضوابط والتعريفات ما يصح به الاحتراز عن جميع المحترزات **قوله** فعلى هذا اي فبناء على قوله قدس سره والظاهر ان قوله ويسمى ضمير الشان والقصة معترضة ببيان للواقع ليس بداخل في بيان القاعدة **قوله** على ما ذكرنا من قوله يقع متقدما من غير سبق مرجع **قوله** ينتقض القاعدة بقولنا لو كان هذا القول موجودا استعمالا في كلام العرب والا فلا ينتقض بالعرضيات **قوله** فانه لا يجوز اصلا اي لا بلا ضعف لكونه عمدة ان اراد انه عمدة فلا يجوز حذفه ولو مع القرينة ففيه انه كيف يجوز حذف المبتدأ مع القرينة مع انه عمدة وان اراد بلا قرينة فالحكم بعدم الجواز على الاطلاق ليس بسديد **قوله** على صورة الفضلات لكونه منصوبا وفيه ان كونه على صورة الفضلات لا يقتضي جواز حذفه بلا قرينة كيف والحذف لا بد له من قرينة سواء كان المحذوف عمدة او فضلة وان اراد مع القرينة فهو غير مناسب لقوله بلا دليل عليه ايضا الحكم بالضعف ح غير سديد **قوله** بلا دليل عليه قال الرضي لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ ولا غيره الا مع القرينة الدالة عليه **قوله** لان الخبر كلام مستقل دليل لقوله بلا دليل عليه اي ليس في الخبر لاستقلاله احتياج الى المحذوف ليكون دليلا عليه وفيه ان انتفاء قرينة خاصة لا يدل على انتفاء مطلق القرينة كيف وفي قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الخبر فيه مستقل مع انه على الحذف فيه دليل وهو ان نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة قال الشيخ الرضي ويجوز فيه منصوبا مع ضعف صيرته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة وذلك الدليل ان نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة انتهى فظهر بانه لا وجه للحكم بالضعف حينئذ قال قدس سره في حاشية الكنيسة معبد النصارى والجاذر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية **قوله** مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل قيل فيه بحث لان ان المفتوحة شبيهة بالماضي كذا وان المكسورة بامر المخاطب كفر وان فكيف يكون المفتوحة اقوى شبها الا ان يقال المفتوحة شبيه بالماضي الذي لا يمسه اعراب اصلا بخلاف المكسورة فانها شبيه بامر المخاطب وهو يكون معربا اذا استعمل باللام نحو وبذلك فلتفرحوا **قوله** اي اسماء وضع كل واحد منها اشارة الى ان وضع المجموع يكون باعتبار وضع كل واحد **قوله** اي لمعنى مشار اليه تقدير لموصوف قوله مشار اليه واشارة الى ان الاشارة الماخوذة في التعريف لغوية لا اصطلاحية فلا يلزم تعريف الاشارة بما يتوقف عليه قال الشيخ الرضي قال المصنف ما معناه انه ليس حد اسماء الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه مما يلزم منه الدور كما لزم من قولهم العلم ما اوجب لمحله كونه عالما لان المحدود هو ما يقال في اصطلاح النحاة اسماء الاشارة وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية غير محتاج الى الاكتساب ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود اي اسماء الاشارة الاصطلاحية كتوقف العالم على معرفة المحدود والذي هو العلم حتى يلزم الدور كما لزم هناك قلت هذا السؤال غير وارد والاشارة في قوله اسماء الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء التي يحصل بها الاشارة اللغوية كما ان قوله مشار اليه لغوي وانما لم يرد السؤال لان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد على كل جزء منه توقف جزء المحدود ايضا عليهما اذ ربما كان معرفة ذلك الجزء ضروريا او مكتسبة بغير ذلك الحد انتهى وقال السيد السند قوله لان الاشارة جزء المحدود وحمل قيد له مع استغنائه عن الحد ما ذكره المصنف انما يتجه اذا اخذ الاشارة بما يذكر فيه المشار اليه فيجاب بان المحدود هو الاصطلاحي **قوله** وهي اي اسماء الاشارة ذا قال الشيخ الرضي قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس في كلامهم تركيب حيوت فلامه



ايضا يا، واصله ذيي بلا تنوين لبنائه تحرك العين بدليل قلبها الفا وانما حذفت اللام اعتباطا اولا كما في يد ودم ثم قلبت العين الفا للعلة لان المحذوف اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذلك لم تقلب العين الا ترى الى نحو مرتوٍ فان قلت فلعله ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المتحرك قلت قيل ذلك لكن الاولى حذف اللام لكونها في موضع التغيير ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا كسه وكثر المحذوف اللام كيد ودم وعد ونحوها وقيل اصله ذوي لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان تقول حذفت اللام وقلبت العين الفا والامالة تبعده واما ان تقول حذفت العين ثم قلبت اللام وحذف العين مع وجود اللام قليل فلا جرم كان جعله من باب حييت اولى انتهى كلامه **قوله** المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ والمعنى اسماء الاشارة ينسب اليها مجموع ما ذكر حال كون ذاته للمذكر وعلى هذا القياس فلا يرد ما قيل عليه ان ذا ليس خبرا بل الخبر المجموع فليس ذا فاعلا للنسبة حتى يصح جعلها حالا بل الفاعل هو المجموع من حيث المجموع **قوله** اقرب الى مرجعه وهو قوله للمذكر كما يشير اليه قدس سره حال كونهما للمثنى المذكر وقوله اى للمثنى المؤنث فما قيل اى ليكون ضمير مثناه اقرب الى ذا الذي هو مرجعه ليس موجه وان كان من وجه لما لفة القولين للشارح قدس سره وقوله على احد الوجوه قال قدس سره في الحاشية وقيل ان ه بمعنى نعم وهذا ن مبتدأ ولساحران خبره وقيل ضمير الشان ه محذوف اى انه هذان لساحران انتهى اقول كلا الوجهين ضعيف لا يجوز حمل الآية عليهما اما الاول فلان مجئ ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت ويلزم فيه دخول لام الابتداء على الخبر وان اللام لا يدخل في خبر المبتدأ واجيب عن هذا بانها لام زائدة وليست للابتداء او بانها داخلة على مبتدأ محذوف اى لهما ساحران او بانها دخلت بعد ان هذه لشبهها بان المؤكدة لفظا وضعف الاول ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر والثاني ان الجمع بين لام التاكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين واما الثاني فلان الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف والمسموع من حذفه شاذ الا في باب ان المفتوحة اذا خففت واستسهلوه لوروده في كلام بني على التخفيف فحذفت تبعا لحذف النون ولانه لو ذكر لوجب التشديد اذ الضرورة ترد الاشياء الى اصولها والثاني فيه اشكال دخول اللام هذا كلام المغني وقد ذكر صاحب المغني وجها آخر وهو انه لما اجتمع في هذا التركيب الف هذا والف التثنية في التقدير قدر بعضهم سقوط الف التثنية فلم يقبل الف هذا التغيير انتهى وهو ايضا ليس بشيء **قال** تا يقلب ذال ذا تاء **قال** وذي يقلب ذالها ياء وذلك لان التاء والياء قد يكونان للتانيث كضاربة وتضربين **قال** وتي يقلب الف ياء اى الف تا ياء حال كونها في المثنى بالجمع بين التاء والياء ولا تقول ان التاء والياء علامة التانيث بل تقول تخصيصها بالمؤنث دون المذكر لانهما يكونان في بعض المواضع علامتي التانيث كما في اخت وكلتا فان تاءهما ليست علامة التانيث **قال** وته وذه بقلب الالف اى الف تا وذا **قوله** الياء اى ياء تي وذي قال الشيخ الرضي وذه بقلب ياء ذي هاء واصل ذلك ان تقلب في الوقف ثم يجري الوصل مجرى الوقف فيقال ذه في الوصل ايضا وته بقلب الذال تاء **قوله** بوصل الياء الحاصل من الاشباع او الياء التي عوضت هي والهاء من الالف بها اى بالهاء التي في ذه وته بكسر الهاء فها في بها ضمير يرجع الى الهاء او يسمى بلفظها اسم **قال** ولا يثنى اى لا يورد على صيغة التثنية لان تان وتين ليس تثنية صيغة مبنيا على الوحدة بل كل واحد منها صيغة مستانفة لا تمنع النصب والجر وقيل لان المعرف لا يثنى الا اذا نكر ولا ينكر اسم الاشارة انتهى وفيه نظر لان اختصاص التثنية بالنكرة في حيز المنع



قوله يكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل فحمل على الياء لاستثقال الكتاف ثقيلين للكلمة وهما الضمة في الاول والواو في الآخر

قوله يعني يدخل آه يشير الى ان اللحوق يقتضي اعتبار اصل اولا ولا يقتضي ان يتصل بالآخر لان انظ انه بيان لمعناه الحقيقي قوله

لامتناع وقوع الظاهر موقعها قيل فيه ان ضمير افعل ولا تفعل مما يمتنع وقوع انظ موقعه مع انه اسم اجيب امتناع

وقوع الظاهر موقعها يقتضي الحرفية لو لم يوجد فيه دليل آخر على الاسمية وقد وجد في ضمير افعل ولا تفعل دليل الاسمية وهو الاسناد

اليه قيل وفيه ان ضمير افعل مثلا ليس من مقولة الصوت واللفظ بخلاف ما نحن فيه وفيه ان المنوي وان لم يكن ملفوظا حقيقيا

بل متلفظ حكمي لجريان احكام اللفظ عليه لكنه لفظ حقيقة في اصطلاح النحاة فالفرق ليس بسديد وايضا قائم هو مقام اللفظ فما

المانع ان يقوم لفظ مقامه قوله وهي اي حروف الخطاب خمسة تانيث لتذكير مميز او هي حروف الخطاب والحرف تذكر وتؤنث

قوله ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه آه قيل استعمال كل في مقام الآخر بالتاويل اي تجعل البعيد بمنزلة القريب

واستعمال ما هو للقريب فيه او جعل القريب بمنزلة البعيد واستعمال ما هو للبعيد فيه لا يكون سببا لعدم اتخاذ الفرق المذكور

عليهما قوله حال كون ما بين الاخيرين في الحواشي الهندية حال من ذانك وتانك المحكوم عليهما بالملاثمة فيكونان فاعلين

معنى وفيه ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي انتهى وفيه ان العامل اذا كان ذا حالين يجوز التقديم وفيما نحن فيه لك على

ما ذكر فيهما وايضا المنع مطلقا مذهب سيبويه واما الاخفش فيجيز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا تاخر عن المبتدا فيجوز عنده زيد

قائما في الدار واما قائما زيد في الدار فممتنع اتفاقا وفيما نحن فيه الحال متاخرة عن المبتدا قوله مشددتين التشديد بدل من اللام

في ذلك وتالك عند المبرد كانه ادخل اللام مكسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك واولالك فاجتمع

المثلان فقلبت اللام نونا والقياس في الادغام قلب اول المثلين الى الثاني وانما قلبت الثانية الى الاولى ليبقى النون

الدالة على التثنية ويجوز ان يدخل اللام قبل النون بغير الكسر فقلبت اللام نونا فادغم كما هو القياس والاول اولى ليكون

اللام بعد تمام الكلمة وعند غير المبرد التشديد عوض من الالف المحذوفة في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا في تثنية الذي والتي اللذان

واللتان بتشديد النون عوضا عن الياء المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا من اللام لم يقل هذان بالتشديد مع

انه كما يقال بذلك قال الاندلسي لا فرق عند اللغويين من المشدد والمخفف في القرب والبعد والنحاة فرقوا بينهما بهذا لفظ الشيخ الرضي

قوله لا يبعد ان يجعل ذلك اي لفظ ذلك في قوله مثل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا في قوله فاللقريب وذلك

للبعيد وذاك للمتوسط وهو وان جرى ذكره عن قريب لكنه غائب قال الشيخ الرضي لفظ ذلك يصح ان يشار به الى كل غائب

عينا كان او معنى يحكى عنه اولا ثم يؤتى باسم الاشارة تقول في العين جاءني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضاربوا

ضربا بليغا فما الذي ذلك الضرب وانما يؤتى باسم الاشارة بلفظ البعيد لان المحكي عنه غائب ويجوز في هذه الصور على قلة ان يذكر

اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لهذا الرجل وما الذي هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب لان المحكي عنه والكان غائبا

الا ان ذكره جرى عن قريب فكانه حاضر انتهى فما قيل يبعده ان كلمة ذلك هناك مشار اليه متوسط يستحق ذاك ليس على ما ينبغي

قوله خاصة يعني ان هذه الالفاظ مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان او غيره وقد يصحب

هنا المشددة الكاف ولا يصحب ثم وقولك ثمك خطأ وهنا لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن والى فقط قوله من الافعال



قوله الا نقصته بناء على انها غير محصورة فمعنى تيم جزء الصير جزءا تاما كما تقول كان ستة فكملتها عشرة اي صيرتها عشرة كاملة

والمراد بالجزء التام آه جواب عما قيل الجزء ان كان عاما يشمل الفضلة فلا وان اريد الجزء التام لان معنى لا تيم جزء الا يصير جزءا تاما والمتبادر منه الركن ولذا قال الرضي يعني بجزء الجملة المبتدأ والخبر والفاعل وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء الجمل بل قد يكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يكن الا بصلة وعائد والظاهر ان الموصول اذا لم يكن مبتدأ ولا فاعلا ولا مفعولا الا مع صلة وعائد فالمبتدأ والفاعل والمفعول مجموع الموصول والصلة والمستحق للاعراب هو المجموع لا الموصول وحده الا ان النحاة قالوا المستحق للاعراب هو الموصول وان الصلة لا حظ لها من الاعراب وهو تكلف بارد ولا يظهر داع لهم الى ذلك والعجب انهم قد قالوا في زيد قائم ابوه ان المستحق للرفع على الخبرية هو المجموع مع جريان اعراب الخبرية على قائم فما بالهم لم يقولوا بذلك في الموصول والصلة قوله والمراد بالصلة معناها اللغوي لوجوب حمل الالفاظ على المتبادر في التعريف انما هو اذا لم يكن قرينة على خلاف المتبادر وهنا قد قامت والى هذا اشار قدس سره بجعله القرينة على ان المراد بها معناها اللغوي آه فلا يرد ما قيل وفيه ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادر معناها العرفي الا ان يقال ما ذكره قدس سره ليس قرينة اذ الملازمة في قوله فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا ممنوعة بل يجيء من قوله وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن شيء اذ وحيث وبما يثبت ان المقصود في التعريفات وبيان الضوابط شرح الماهيات والقواعد فلا باس بان يقع قيد لاجل الشرح لا للاحتراز فان قيل الصلة اللغوية ما يتصل بالشيء وفي هذا العموم يدخل الشرط لاسم الشرط قلت لا ضير فيه لان الشرط صلة بالمعنى اللغوي واما التعريف الموصول على تقدير حمل الصلة على معناها اللغوي فلا يصدق على اسم الشرط نحو من يضرب اضربه لان معنى التعريف لا يصير مبتدأ ولا خبرا ولا فاعلا ولا مفعولا ولا غير ذلك بدون صلة وعائد ولا شك ان من مثلا ليس كذلك لانه يقع مفعولا للشرط وكذا يقع مبتدأ دون الشرط على قول من قال الخبر الشرط مع الجزاء او بالجملة الموصول لا يجوز ان يصير جزءا بدون الصلة بخلاف اسم الشرط فانه يجوز ان يقع مفعولا ومبتدأ بدون الشرط فلا يصدق تعريف الموصول اليه على تقدير حمل الصلة على المعنى اللغوي فلا يجب حمل الصلة على المعنى الاصطلاحي لاجل دفع النقض من الشرطية فما قيل على قوله قدس سره وللقائل ان يقول يجب ان يقول ذلك والا لزم نقض الحد بالشرطية ليس على ما ينبغي قال وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد جعل ضمير صلته راجعا الى ما بالقرب وكون الموصول مبنيا له قوله او في معناها كاسمي الفاعل والمفعول فان قلت الصفة بعد حرف النفي والاستفهام والموصول جملة كما قال الشارح الرضي الصفة لا يصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديرها فعلا كاللام الموصولة فلا حاجة الى ما ذكره قدس سره قلت هو اشارة الى وجه كونها مع فاعلها جملة اذ الجملة لا بد فيها من الاسناد الاصلي والاسناد الاصلي عبارة عن اسناد الخبر الى المبتدأ واسناد الفعل الى الفاعل واسناد الصفة الى فاعلها ليس كذلك فالصفة مع فاعلها انما يكون جملة لكونها بمعنى الفعل فهو في النظر وان كان اسنادا الصفة الى فاعلها الا انه في الحقيقة ومن حيث المعنى اسناد الفعل الى الفاعل قوله مفردا صورة اي ليس بجملة صورة لكون الاسناد من حيث الصورة ليس الى الجملة

الى المبتدا ولا اسناد الفعل الى الفاعل **قوله** عملا مفعولا له لقوله فجعلت **قوله** بالحقيقة لان اللام فى الحقيقة اسم موصول وهو يقتضى كون صلتها جملة خبرية فجعلت صلتها جملة معنى قوله والشبه لان اللام يشبه اللام الحرفية واللام الحرفية انما تدخل على المفرد فهذا الشبه يقتضى كون مدخولها مفردا فجعل صلتها مفردا صورة **قال** وهى اى الموصولات فان قلت الظاهر ان يقول هو لان المرجع المذكور اما الموصول او ما قلت الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى والخبر جماعة الموصولات فكما ان تانيث الضمير باعتبار الخبر كذلك مرجعه ايضا باعتباره فالمرجع ما هو مفهوم من السباق **قال** يجوز حذفه فى غير صلة الالف واللام فانه لا يجوز حذفه فيها وان كان مفعولا لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها **قوله** اذا لم يمنع مانع ومن الموانع كون العائد المفعول ضميرا منفصلا بعد الا نحو ما جاء فى الذى ما ضربت الا اياه لعدم دلالة الموصول عليه واجتماع الضميرين فى الصلة نحو الذى ضربته فى داره زيد اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقى فلا يقوم عليه دليل **قوله** والا اذا كان فاعلا اشارة الى دفع ما قيل على المصرح ان تقديم المسند اليه على الخبر الفعلى يوجب قصر الخبر الفعلى على المبتدا فيفيد ان جواز الحذف مقصور على العائد المفعول مع انه ليس كذلك اذ العائد المرفوع المبتدا يجوز حذفه بشرط ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا اذ لو كان احدها لم يعلم بعد الحذف انه حذف منه شئ اذ الجملة والظرف يصلحان مع العائد فيهما لكونهما صلة وبشرط ان يكون فى صلته اى الاستطالة فى نفس الموصول وان تطل الصلة وان يكون فى الصلة استطالة كقوله تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله طالت الصلة بالعطف عليها والعائد المجرور ايضا يجوز حذفه بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذى انا ضارب زيد اى ضاربه او يجر بحرف جر متعين وانما شرط التعيين لانه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا ينفصل حرف جار بلا مجرور فينبغى ان يتعين حتى لا يلتبس بغيره كقوله تعالى انسجد لما تأمرنا اى تأمرنا به ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله فى المعنى وتماثل المتعلقات نحو مررت بالذى مررت اى مررت به فالجاران متماثلان وكذا ما تعلقا بهما نحو مررت بزيد الذى مررت وحاصل الدفع ان التخصيص اضافى بالقياس الى الفاعل لا حقيقى بالنسبة الى كل ما عداه مجازا الى فهو مقصور على العائد المفعول بمعنى انه لا يحذف ضمير الفاعل وان كان يحذف الضمير المرفوع المبتدا والضمير المجرور وحاصله ان لا يحذف ضمير الفاعل ويحذف غيره فالتخصيص بالمفعول انما هو فى اللفظ واما فى المعنى فليس بتقييد ولو سلم فالكلام انما هو فى حذف العائد على الاطلاق ومن حيث انه عائد وهو انما هو فى حذف العائد المفعول واما حذف العائد المرفوع المبتدا والعائد المجرور فليس على الاطلاق بل بتقييد ولا من حيث انه عائد بل لاستطالة الصلة اما فى المرفوع فلما عرفت واما فى المجرور فلما قال الشيخ الرضى ليس يحذف حرف الجر قياسا فى كل موضع والمجوزة استطالة الصلة فان قيل لا فائدة فى تخصيص المفعول بالذكر مع ان غيره ايضا يجوز حذفه ليس بموجه وان كان من وجه **قوله** اى اذا اردت ان تخبر اولا بالاداة لان التصدير الذى انما هو عند ارادة الاخبار لا بعد الاخبار **قال** صدرتها يفيد كون التصدير لازما للاخبار فيكون من المواضع الذى يجب فيه تقديم المبتدا على الخبر مع انهم لم يذكروه فاما ان يقال انهم لم يريدوا حصر مواضع وجوب التقديم فيما ذكروه بل مرادهم ذكر الاغلب والاكثر وهذا مما يشذ عن الخاطر او اراد والتصدير على ما هو الاصل فى المبتدا وخبره باللزوم اشعارا بان رعاية الاصل بمنزلة اللازم **قوله** فى موضع الخبر هذه المطلق المجرعنه على زيد فى ضربته زيدا مجازا باعتبار الاول فى الجملة الثانية اذ بعد الوصف ليس ثابتا له فى الجملة الاولى بل



بل في الثانية سواء كان المخبر عنه بالمعنى الاصطلاحي او اللغوي فما قيل اي الذات الذي اخبر عنه باستعانة الذي المعلوم لا

على الوجه المذكور في الجملة الاولى فالمخبر عنه بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي وعلى هذا فلا حاجة الى ان يقال التعبير بالمخبر عنه باعتبار

ما يؤول ليس بموجه وان كان من وجه قال واخرته اي المخبر عنه عن الضمير لفظا من مقابلة واخرته لقوله صدرتها انه مقابل

للتصدير فيكون بالنسبة الى الجملة ثم انظر ان المراد بالتاخير وقوعه بعد الموصول والصلة والعائد اذ الموصول والصلة

مع العائد بمنزلة اسم واحد فلا تخلل لا بين الموصول والصلة ولا بين الصلة والعائد فما قيل اعتبر التاخير عن الضمير لان لوا

التاخير عنه لا التاخير بالنسبة الى تصدير الذي كما قيل لفظا اعتباره مقابلا للتصدير لانه يجوز ان يتقدم على الضمير وهو

غير جائز ليس بموجه وان كان من وجه قوله فرجة بفتح الفاء التفصي من الهم والخروج عنه قوله كحل العقال بكسر العين

حبل يشد به الدابة ليمنعها عن القيام قوله نحو يا ايها الرجل قال الشيخ الرضي ولا اعرف كونها معرفة موصوفة الا في النداء

واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة نحو مررت باي معجب لك قوله قيل اي تقع صفة اتفاقا قال الشيخ الرضي واي تقع

صفة ايضا بالاتفاق فلا ادري لم لم يذكره المصنف ثم اجاب بما ذكره الشيخ قدس سره قوله لا يعرفه كل احد حتى يسأل

عنه ثم نقلت قوله فمبتدأ وان كان نكرة وما بعده خبره وان كان معرفة لان ذلك جاء في الجملة الانشائية ولم يجئ في الخبرية

الا في الموضعين هذا عند سيبويه وعند غيره بالعكس قوله فعلة بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل قال الشيخ الرضي لا نقول

ان اف بمعنى تضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كان كذلك لاعربا لكنهما بمعنى تضجرت وتوجعت الانشائيين وتجوز ان يقال

ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه

كالمضارع فعلى هذا لا يحتاج الى العذر المذكور انتهى قوله وهو الانسب ان يعبر عنه بالمضارع الحالي فيه ان تضجرت وتوجعت

الانشائيين ليسا بمعنى الماضي بل اريد بهما التضجر والتوجع الحالي قوله بفتح التاء قال الشيخ الرضي قال بعض النحاة ان مفتوحة

التاء مفردة واصلها هيهية كزلزلة قلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتانيث فالوقف عليها بالهاء

قوله وبكسرها قال الشيخ الرضي اما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء كمسلمات فالوقف عليها بالتاء والمضمومة التاء تحتمل الافراد

والجمع فيجوز الوقف عليها بالياء والتاء قوله لا يتصرف تصرفها ويدخل اللام على بعضها والتنوين على بعض قوله الشيء خبر ليس

قوله اذ الغرض الفرق اي الخالص قوله فاتفقوا على ادخال الفعل من الرباعي لان فعال بمعنى الامر لم يأت من الرباعي الا نادرا او

جاء من الرباعي وهو قرقار اي صوت من التصويت وعرعار اي تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة الصبيان ليس بفعال بل فعلال قوله اي كلمة

يعني كان المناسب مبنيان الا انه افرد بتاويل كل واحد قوله ان لا يخرج ذلك المعدول عن النوع الذي ذلك الشيء

المعدول عنه ماخوذ منه اي من ذلك النوع بان يكون فردا منه او حاصلا منه فلا يرد ان ثلث عدل عن ثلثة ثلثة

وثلثة ثلثة تمامها ليست اسما بل لفظا مركبا من اثنين وخرج عن التركيب الى الاسمية الا ان يقال ان لا يخرج عن

نوع اصله او نوع ما التام منه اصله قوله علما للاعيان قيل حال من مفهوم مبني في الحجاز معرب في تميم اي اختلف

فيه حال كونه علما للاعيان وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق كل من قوله مبني ومعرب لزم توارد العاملين على معمول

واحد وان تعلق باحدهما لزم خلو الآخر عن التعلق بينهما اللهم الا ان يقدر للآخر كما في باب التنازع انتهى يعني



للاصوات معتبرة مطلقا بحيث لايخرج عنها هذا الاعتبار غير مضر فتأمل **قوله** وهي بهذا الاعتبار وهو ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية **قوله** ولم يذكر المصرح القسم الاول المذكور في قوله فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وي **قوله** قيل قائله الفاضل السندي وحاصل ما ذكره ان هذين القسمين لما كانا ملحقين بالاسماء المبنية مع ما فيهما من البعد عن الالحاق وهو التعلق بالغير كان القسم الذي ليس فيه ذلك البعد اولى بالالحاق واما وجه كون التعلق بالغير مبعدا عن الالحاق فغير ظاهر واما ما قيل المتعلق بالغير كما في تصويت البهائم فان الصوت يلقى الى البهيمة وكما في حكاية الصوت فانه لاسماع الغير ذلك الصوت اقرب من المركب مع الغير لانه لتفهيم الغير لا محالة وما لم يتعلق بالغير كوي للمتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير في غاية البعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ما هو اقرب الى المركب مع الغير معربا كان ما هو في غاية البعد عنه بالطريق الاولى ان لا يكون معربا فليس بشيء وان كون الصوت لتفهيم الغير كان المركب ايضا لتفهيم الغير لا يوجب تركيبا في الصوت لا حقيقة ولا حكما وكذا ما قيل حاصل التوجيه ان البناء من خواص الاسماء وهذه الاصوات ليست باسماء لعدم وضعها لمعنى الا انها الحقت بالاسماء المبنية والقسم الاول اولى بها لكون صوت الانسان من غير تعلق بغيره يوهم ذلك التعلق انه من جنس الاصوات الحيوانات يتكلم فيما بينها البشر والحكمان من وجيه **قوله** اي المركبات المعدودة تشير الى ان اللام للعهد لكن لا يصح الحمل اذ لا يصح ان يقال المركبات اسم مركب وجعل اسم مركب تعريفا المحذوف بتقدير هذا باب المركبات والمركب كل اسم لا يناسب كون التعريف في نظائره للعهد وجعل اللام للجنس مبطلة الجمعية يرفع اشكال الحمل لكن لا يناسب جعل التعريف في نظائره للعهد **قوله** المعدودة من المبنيات فان قلت وصف المركبات كيف يصح على الاطلاق بالمعدودة من المبنيات مع ان مثل معديكرب وبعلبك الثاني فيهما معرب بل قد يعرب كلا الجزئين قال الشيخ الرضي وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فيتأثر الصدر بالعوامل ما لم يقبل كمعديكرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا ويخرج ماله مفردا من الصرف وتركه قال الشيخ الرضي وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها بما يتضمن الحرف قلت معنى الوصف انه يوجد فيها البناء ولو باحد الاعتبارات او باعتبار احد الجزئين واما ما قيل المراد بالمعدودة من المبنى اعم من المعدود بنفسه او بجزئه فليس على ما ينبغي **قال** كل اسم قال الشيخ الرضي لا يطلب في الحد العموم وانما يطلب فيه بيان ماهية الشيء فلا حاجة الى قوله كل فقد اعتذر عنه الشارح قدس سره في بحث التوابع ثم الظاهر والمتبادر ان المحدود هو الاسم المبني لا الاعم منه اذ الكلام في الاسم المبني فلا يذهب الوهم الى الاعم منه فما قيل في جواب الرضي ان قوله اسم ليس محتاجا اليه كما في سائر الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء صرح بجنس المركب ولم يعبر عنه بما هو اعم اعتمادا على تعيينه بالقرينة كما في اخواته لان القرينة تخصيصه بالاسم المبني لانه في قسم الاسم المبني والمركب المحدود اعم من الاسم المبني الا ترى ان بعلبك معرب ليس على ما ينبغي بل الجواب عما ذكره الرضي ان الاولى ولا يليق في التعريفات التفصيل وشرح الماهيات ولا يلتفت فيها الى القرائن **قوله** لا في الحال مما لا يحتاج اليه لان المركب من كلمتين بهما يشير الى ان لا نسبة بينهما في الحال **قوله** ولا قبل التركيب هذا اولى من قول الرضي قبل العلمية لشموله نحو خمسة عشر **قوله** يخرج بهذا القيد اي بقوله ليس بينهما نسبة قال الشيخ الرضي خرج عن هذا الحد بعض المحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة

ما ذی نسبة عطف وغیره **قوله** نسبة العطف الاولی نسبة العطف او غیره کما اشار الیه فیما بعد بقوله حرف عطف او غیره **قوله** اصعب
وجه الصعوبة ان قوله نسبة نکرة فی حیز النفی فیعم فلا یجوز ارادة الخاص منها بلا قرینة لا ان طریق التعیین غیر متصور حتی
یقال تعیین النسبة علی وجه یخرج نحو خمسة عشر لیس بمتعذر ولا بمتعسر علی ما یستفاد من کلامه لامکان تعیینه بنسبة غیر العطف
فان قلت قول الشارح قدس سره والاحسن ان یقال آه ارادة الخاص من العام بلا قرینة فکیف یجوز قلت معنی کلامه
ان نفی النسبة قبل الترکیب انما یحتاج الیه اذا کان بعد الترکیب فی اللفظ ما یشعر بها کالباقی فی عبد الله فانه یشعر بالنسبة
الاضافیة ونصبه فی تابط شرا فانه یشیر الی النسبة التعلیقیة اما اذا لم یکن فی اللفظ ما یشعر بها کخمسة عشر فانه بمنزلة زید فی عدم
الاشعار فلا یحتاج الی نفیه قبل الترکیب بل یصیر النفی لغوا محضا فالاحتراز عن اللغو قرینة علی ان المراد لیس بینهما قبل الترکیب نسبة مفهومة من
ظاهر اللفظ بعد الترکیب فنحو خمسة عشر وبیت بیت لیسا داخلین فی عموم النکرة المنفیة **قوله** من خرط القتاد خرط الورق
حته من اعلاه الی اسفله والقتاد شجر له شوک وحت الورق من الغصن والمنی من الثوب ازالته والمعنی اصعب من ازالة الورق
من شجر ذی شوک من اعلاه الی اسفله بالید **قوله** لانه لا یراد حادی وعشر لان الحادی معناه واحد من متعدد فلا معنی
لعطف العشر علیه ولو ارید بالحادی واحد یکون التقدیر واحد وعشر والمعنی لیس علی ذلک بل المعنی واحد من احد عشر بشرط وقوعه
بعد العشرة وکذا لیس معنی ثالث عشر واحدا من الثلثة وعشرة بل المعنی الواحد من الثلثة والعشرة **قوله** مظنة الالتباس اذ
لا یعلم انه ماخوذ من مجموع الجزئین او من ثلاثی کعاشر مثلا فی ثلثة عشر او ثالث وفی اخذ صیغة الفاعل من کل واحد من الجزئین
یلزم خلاف المقصود اذ کل واحد من اسم الفاعلین یدل علی واحد من متعدد فیدل ان علی مفردین وهو ضد المقصود **قوله** باعتبار
انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف قال الشیخ الرضی عطف الثانی لفظا علی تلک الصورة وهو معطوف من حیث المعنی
علی العدد المشتق ذلک الفاعل منه فهو عدد معطوف علی عدد لا متعدد علی متعدد ولا احد علی متعدد لاستحالتهما ویستوی فیما قلنا المعطوف
بحرف ظاهر کما فی الثالث والعشرون او بحرف مقدر کما فی ثالث عشر فاصل قولک جاءنی ثالث عشر جاءنی واحد من ثلثة عشرة فعشر معطوف
علی ثلثة لا علی واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولک واحد من ثلثة ثم عطف عشر علی ظاهر هذا القائم مقام المجموع **قوله**
یعرب الاول عند الجمهور وقال ابن درستویه هو مبنی کسائر اخواته **قوله** ان لم یکن قبل الترکیب مبنیا اذ لو کان مبنیا
فالاشهر ابقاء الجزء الاخیر علی بنائه مراعاة للاصل ویجوز اعرابه اعراب ما لا ینصرف وقد یجوز ایضا علی قلة اضافة صدر المرکب
الی الاخیر تشبیها له بالمضاف والمضاف الیه تشبیها لفظیا **قوله** ولا کل ما یکنی به اذ لیس المجموع مبنیا قال الرضی اعلم ان
جمیع الکنایات لیست بمبنیة فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وهما معربان فالکنایات کالظروف فی کون کل واحد
منها قسمین معربا ومبنیا **قوله** ولا کل بعض بان یراد ای بعض کان بان یکون نسبة الارادة الی هذا البعض والی ذلک
البعض علی السواء فلا یجوز ارادة هذا البعض دون الآخر کما یجوز ارادة البعض الآخر دونه ولیس المراد به جمیع الابعاض حتی یقال
لا فرق بینه وبین کل ما یکنی به والصواب او البعض مبهم وکان السهو من الناسخ **قوله** لکونها موضوعة وضع الحرف فکان
الحرف کانها مثلا ثنائیة ککم ثنائیة وفی کون هذه المناسبة من المناسبة المذکورة فی اول المبنیات مناقشة **قوله** او غیره
مجرور معطوف علی یوم السبت وهو الظاهر لان العطف علی القریب اولی او مرفوع معطوف علی قوله نحو خرج فانه یجیء بمعنی



كيت وكيت وهو وان كان غيرظ الا انه افيد **قوله** لان كل منهما كلمة واقعة آه لا يخفى ان وجه البنا، مناسبته مبنى الاصل او الوقوع غير مركب وبهذا الوجه ليس منهما **قوله** لكان تحكما لان كل من الطرفين مسا وللآخر في الظرفية فالحمل على احدهما دون الآخر تحكم بلا باعث وترجيح من غير مرجح بخلاف الوسط فانهما لا يشاركانه في الوسطية فكونه وسطا مرجح **قوله** جوز الزمخشري آه عبارة السيد السند في حواشيه على الرضي والمقصود منه رد قول الرضي لم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن وقد رد عليه العلامة التفتازاني في المطول بقوله تعالى سل بني اسرائيل اقول يمكن ان يقال قوله هذا انما هو اذا لم يقع فصل بين كم ومميزها ولم يجر كم بحرف الجر كما يشير اليه المثالان المذكوران وقوله قبيل هذا القول واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا وقوله قبيل قوله واما مميز كم الاستفهامية ولا يجوز جر مميز كم الاستفهامية الا اذا انجرت هي بحرف الجر نحو على كم جذع بنيت بيتك وبكم رجل مررت والمجرور تطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة يجوز اضمارها قصد التطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لان بدل متضمن الاستفهام يقترن بهمزة الاستفهام فما قيل ومما يرده ما ذكره قبيل هذا الكلام انه يجوز جر مميز كم الاستفهامية المجرور بحرف الجر الى ما ذكره ليس على ما ينبغي **قوله** يدل على انشاء التكثير ولا ينافي ذلك كون ما دخل عليه كلاما محتملا للصدق والكذب بحسب نسبته غير نسبة التكثير فاذا قلت كم رجال عندي فهو بحسب نسبة الظرف الى الرجال كلام خبري محتمل للصدق والكذب واما باعتبار استكثارك اياهم فلا يحتملهما لانك استكثرتهم ولم تخبر عن كثرتهم **قوله** لكان اوفق ليشير الى ان الموافقة ثابتة على تقدير التذكير وذلك لان تانيثه انما هو بتاويله بالكلمة وهو ليس بلازم بل يجوز ان يأول بالاسم واللفظ والنوع كما قال الرضي **قوله** كلاهما اي كم الاستفهامي وكم الخبري **قوله** اي كل واحد منهما اشارة الى ان افراد الخبر وهو يقع مبني على تاويل كلاهما بكل واحد والا فالواجب التثنية ويحتمل ان يكون افراده لرعاية لفظه اذ لفظه مفرد **قوله** غير مشتغل عنه كناية عن ان يكون الفعل متعديا به ناصبا له فاندفع ما قال الشيخ الرضي ينتقض بقولك كم جاءك فان جاء فعل مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره مع كون كم مرفوع المحل مبتدا انتهى يعني يصدق عليه ان بعده فعلا غير مشتغل عنه فوجب ان يكون منصوب المحل مع انه ليس كذلك والعجب انه ينتقض بما ذكره على ما شرح قوله وكل ما بعده فعل حيث قال يعني اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل عن نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه كما في نحو كم رجلا ضربته او بنصب متعلق ذلك الضمير كما في نحو كم رجلا ضربت غلامه كان منصوبا معمولا على حسب ذلك الفعل اي على حسب اقتضائه فكيف قال بالانتقاض **قوله** وعمله لا يكون الا بحسب المميز فان عمل الفعل في كم لا يتصور الا بعد تشخيص انه ظرف او غير ظرف او مصدر فلا حاجة الى ان يقع معمولا على حسبه وحسب المميز كما قال الشيخ الرضي **قوله** وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل والفاضل الهندي ادخله في قوله والا فمرفوع بحمله على الامكان العام المقيد بجانب الوجود فيشمل الجواز والوجوب وحمل قوله منصوبا على وجوب النصب لم يقل به الشارح لان القول بالوجوب

بحث الظروف

في نحو كم رجلا ضربت غير صحيح لان الرضي قال ويجوز ان يجعل كم فيه مبتدأ والجملة خبره والضمير في الجملة مقدر على ضعف وكان الفاضل
رأى ان الجواز الضعيف كلاجواز فقال بالوجوب **قال** ان لم يكن يعني كم ظرفا مثال كونه مبتدأ كم رجل جاءني واما كم درهم مالك
فالاولى فيه ان يكون خبرا لكونه نكرة وما بعده معرفة **قوله** اعمال الكائن فيه لان التقدير كم يوما كائن سفرك **قوله** المعنى انتيتا
يعني تحقق تلك الوجوه في المجموع لا في كل واحد حتى يقال انه لا يتحقق في كل واحد **قوله** فمن وما يقع مفعولا به نحو من لقيت وما فعلت
ومن ضربت اضربه وما فعلت افعله ولا تقع غير ذلك من المنصوبات استقراء هكذا ذكره الشيخ الرضي **قوله** اي ما هو مميز باعتبار
بعض الوجوه لما كان المتبادر من قوله في مثل تميز كم عمة ثلثة اوجه ان الاوجه الثلثة جارية في التميز مع انه ليس كذلك لانه على تقدير
الرفع لا يكون تميزا قال اي ما هو مميز باعتبار بعض الوجوه **قوله** تاخير هذا عن **قوله** وقد تحذف ليكون الفرع بعد الاصل **قوله**
فلا يحمل الا الوجه الاخير وهو ان يعتبر الاوجه الثلثة في التميز وهو ظاهر **قوله** على التهكم اي الاستهزاء **قوله** كانه ذهل اي غفل **قوله**
فارتفاع عمة على الابتداء جزاء لقوله واذا حذفت المميز **قوله** رفعت خالة لانه معطوف عليه **قوله** وفدعاء لانها صفة لقوله
عمة **قوله** اذا كان المصدر للنوع فظاهر لان المسؤل او المخبر به في المصدرية النوع وفي الظرفية العدد واذا كان المصدر للعدد
فالفرق غير ظاهر لان المسؤل والمخبر به في كلا المعنيين العدد الا ان الملحوظ هو لا في المصدرية الحدث وفي الظرفية الزمان فحصل
الفرق **قوله** اي الظروف المعدودة يعني ان اللام في الظرف للعهد فيكون اشارة الى المعهود المذكور سابقا وهو بعض الظروف
فلا حاجة الى ذكر البعض **قال** ما اي ظرف جعل ما بمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف قبل ولك ان تبقيه على عمومه فيدخل فيه
الظروف ما اجرى مجراه فان قلت في عموم كلمة ما وان دخل ما اجرى مجراه لكنه فيشكل بقوله منها اذ كلمة من للتبعيض فيكون التقدير
من بعد الظروف ما قطع فيلزم ان يكون ما اجرى مجراه بعضا منها وليس كذلك قلت هو من قبيل الحذف اي منها ومما الحق بها ما قطع
قوله فانه اي الظرف عند نسيانه اي نسيان المضاف اليه عن اللفظ والنية **قوله** كرب بعد اي متاخر كان خبرا من قبل متقدما
قوله فيدعى غايات اذ لم يعوض عن المضاف اليه التنوين فلو عوض التنوين عن المضاف اليه يكون الغاية هو المضاف اليه لا
لثبوت عوضه كانه مذكور ولذا لم يسم كل وبعض غايتين ولم يبنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت لثبوت بدله وهو التنوين فان قلت لم لم
يعوض التنوين في هذه الظروف حتى يكون معربة وما الوجه في ترك التعويض حتى صارت مبنية قلت لانها ظروف قليلة التصرف او عادمه
وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه عدم التصرف الاعرابي صرح به الشيخ الرضي **قوله** في الاحتياج الى المضاف اليه فان قلت
هذا الاحتياج ثابت عند ذكر المضاف اليه قلت خلو الاضافة المرجحة للاعراب معارض له ومانع عن ثبوت مقتضى الاحتياج فان
قلت فلم بني حيث واذ واذا مع الاضافة قلت الاضافة فيها ليست ظاهرة اذ المضاف اليه في الحقيقة مصادر تلك الجمل
فكان المضاف اليه محذوف **قوله** وورا وامام واسفل ودون واول ومن عل وعلو **قوله** ولا قياس عليها بمعناها من نحو يمين
وشمال وآخر وغير ذلك **قوله** فلا فرق في ان المعنى على ارادة المضاف اليه والظرفية بمعنى كنت قبلا قبل اليوم كان معنى قوله
تعالى لله الامر من قبل ومن بعد من قبل الآخرة ومن بعد الآخرة **قوله** بمعنى كنت قبلا اي قديما وعلى هذا فالفرق ثابت بين ما اعرب
وما بني لان المعنى على تقدير الاعراب ليس على الظرفية وارادة المضاف اليه ومعنى القراءة الشاذة لله الامر من قبل ومن بعد
بالتنوين متقدما ومتاخرا الا ان من زائدة فان قلت **قوله** بمعنى كنت قبلا مبتدأ فاين خبره قلت خبره مقدر اذ التقدير فمعنى



سكنت قبل اسفه بهذا التفسير قوله الشدة الابهام الذي فيه لان غير الشئ لا يخص ذاتا دون ذات قوله لما فيها لكونها جهات

غير محصورة لكون القبل قبل الى ما لا نهاية وكذا غيره قوله بحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل قال الشيخ الرضي وبعضهم يرفع سهيلا

على انه مبتدأ محذوف الخبر اي سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ الذي بعد حيث غير قليل قوله مفعول ترى فان قلت كيف يكون

مفعولا وهو يكون ظرفا لا غير قلت ظرفيته غالبة لا لازمة صرح به الشيخ الرضي قوله اي لكون معنى الشرط فيهما قيل لا اولى ان ا

يقول ولذلك اي لكون معنى الشرط فيهما غير قوية كانه المصرح عليه بقوله فيهما معنى الشرط انتهى يعني الاختيار لا ترتب على كون

معنى الشرط فيهما اذ الكون يصدق على ما يكون متاصلا فيه وح يجب بعده الفعل فلا بد لترتب الاختيار من التقييد لكونها

غير قوية فيه اقول قول المصرح فيهما وفيهما معنى الشرط الخ ان يدل على ان معنى الشرط ضعيف فيها وانها غير متاصلة فيه

فلا حاجة الى ما ذكره والحق الدلالة لان قوله فيهما معنى الشرط يدل دلالة ظاهرة على انها غير متاصلة فيه بل وضعه لشئ آخر

يوجد معنى الشرط وكذا كون معنى الشرط فيهما يدل عليه والعجب انه قال بالتقييد مع انه صرح بان قول المص فيهما معنى الشرط يدل

على ضعف معنى الشرط فيهما امرين احدهما ما عرفت والثانية والمص اشار الى ضعف معنى الشرط فيها بقوله فيهما معنى الشرط ولو

لم يدل عليه يبطل قوله هذا قوله وجوز الاسم قال الشيخ الرضي لعدم عراقته اذا في الشرطية جاز مع كونها للشرط ان يكون جزاؤها آتية

بغير فاء كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا منع من كون هم في الآيتين

تاكيد للواو وللضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عراقتها ايضا جاز وان كان شاذا مجئ الاسمية الخالية عن الفعل بعدها قوله فجاءة

بالضم والمد وقيل انما قيده بالضم والمد لان الفجاءة كالعضرية مصدر فجاءة بمعنى اخذه بغتة قوله والا لم يبق اذا ظرفية وذا لا يجوز

لانه لازم الظرفية على ما حكم به الشارح قدس سره في بحث اعراب اسماء الشرط والاستفهام قوله وقد يستعمل مجردا عن معنى الظرفية

في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وقال الشيخ الرضي وانا لم اعثر له على شاهد من كلام العرب

واما قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاذا الاولى زمانية والثانية للمفاجاة في مكان الفاء قوله

وقد مر اليه اي الى ان اذا قد يستعمل مجردا عن معنى الظرفية في بحث اسماء الشرط والاستفهام حيث قال وعن بعضهم ان اذا قد

يستعمل مجردا عن معنى الظرفية في بحث اسماء الشرط والاستفهام حيث قال وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا

نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر

لهذا على شاهد من كلام العرب قوله اذ يلزمه الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله تعالى بعد اذ نجانا الله ولم يعهد مجرورا

باسم الا بهذه ويقع مفعولا بها قوله وقد جاء اني زيد بمعنى كيف وفيه ان الشيخ الرضي قال ولا يجئ انى بمعنى متى وكيف الا و

بعده فعل نحو انى تؤفكون بمعنى كيف وتجوز ان يكون بمعنى من اين تؤفكون وفسر قوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلثة قوله وهما

كيف انما عد كيف في الظروف لانه بمعنى على اي حال والحال والظرف متقاربان قال او حكما بان يكون المذكور صيغة التثنية او الجمع

لكن لا يكون العدد مقصودا بل لوحظ على وجه يصير مفردا معرفة بمعنى نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اول

مدة زمان عدم رويته زمان المصاحبة وزمان المصاحبة مفرد معرفة فالمثنى وان كان ظاهرا ليس مفردا معرفة الا انه

في حكمه الا انه مأول به لان العدد ليس مقصودا والعجب من الشارح قدس سره انه اورد مثال للثني الذي في حكم المفرد المعرفة

تم فسر قوله اي اول مدة آه ولم يبين وجه كونه معرفة فان قلت زاد في التفسير لفظ هذان قبل اليومان فلعل ذلك اشارة الى ان وجه الافراد وهو انه بسبب الاشارة صار اليومان مؤولا بالمشار اليه بهذان فالمعنى اول مدة زمان عدم الروية المشار اليه وهو مفرد معرفة قلت لو قصد بهذا المعنى لما قال فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امر واحد لا يحكم عليهما باولية المدة قوله لحصول التمييز بسبب تقييد يوم بلقيتني فيه قوله متلبسا بالعدد اي يكون العدد منظورا ايضا وقال الشيخ الرضي الباء بمعنى مع اي المقصود مع العدد والا لكان الواجب ان يكون المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عددا اثنين لانك قصدت بالعدد يومين قوله اي ما كتب دفع لما يقال ان قرئ بالتخفيف يلزم عدم بيان المشددة وان قرئ بالتشديد يلزم عدم بيان المخففة وحاصل الدفع انه ان اريد بيان معناه المجازي وهو المكتوب على هذه الصورة الذي هو لازم معناه الحقيقي وهو ان بفتح الهمزة وسكون النون والمعنى المجازي عام شامل المشددة والمخففة وليس المقصود تاويل ان بما كتب حتى يوجب ان يقرأ اد ما كتب على هذه الصورة ويرد عليه انه لا يناسب ما قال ان عبارة الكتاب ليس ذلك فالحق ما قيل انه اكتفى عن تكرار الكتابة بتقييدها بالتشديد والتخفيف فانه كثيرا ما يفعل المصنفون وانت خبير بان التقييد خلاف الظاهر لانه لا يدل عليه دليل قال الفاضل الهندي فان قيل لم لم يذكر ان المخففة قيل احالة على التصوير بالتشديد والتخفيف اواد جهاني ذكر الفعل بارادة الفعل مجردا مع ان المصدرية قوله فانهما اي مذ ومنذ عنده اي عند الزجاج خبر المبتدأ الكونهما نكرتين فلا يصلحان للابتداء والجواب انهما مؤولان بالمعرفة وهو اول المدة او جميع المدة والمبتدأ ما بعدهما لكونه معرفة نحو ما رأيته هذا اليومان اللذان صاحبتا فيهما وفيه ان كونه معرفة في مثال جزئي لا يستلزم كونه معرفة في جميع المواد والحكم على الاطلاق يتوقف على كون ما بعدهما معرفة في جميع المواد وليس كذلك قوله يرد عليه انه يلزم آه وفيه ان هذا انما يرد عليه انه لو سلم كونهما معرفتين وليس كذلك لانه يقول انهما نكرتان لا جله لم يقل بابتدائهما والايراد الذي عليه هو ان المجهول يكون ما بعدهما مبتدأ في هذا التركيب فانه نكرة وهذا ايضا نكرة عنده قوله لدى في الرضي واما لدى فهو بمعنى عند فلا تدخل على ... وفيه ايضا ولدى بمعنى لدن الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فيلزمها من اما ظاهرة او مقدرة فهي بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء وقال الفاضل الهندي وهي بمعنى عند وهو معرب فلا وجه لبنائه الا ان يقال هي لدن وسائر اللغات سوى لدى لتضمن معنى من وهو الابتداء وحمل لدى بمعنى عنده عليهما طرد اللباب وفيه انه يوجب ان لا يبنى عند لما من في نحو من لدن لعدم التضمن حينئذ قيل لا يرد عدم الجهة لبناء من لدن لانه يكفي لجهة البناء كون لدن على لفظ ما هو مبني على انه لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه اياه لجواز ان يكون الدخول للتاكيد قوله لوضع بعضها وضع الحروف لا يخفى ان هذا ليس من المناسبات التي فصلها الشارح في اول المبنيات قال الشيخ الرضي والذي ارى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف اي على اقل من ثلثة احرف بناء من الواضع على ما لم يتم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها المبني فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف قوله وقد ينصب على صيغة المجهول قوله بلدن متعلق بينصب قوله خاصة دون سائر اللغات قوله غدوة مفعول ما لم يسم فاعله لقوله وقد ينصب قوله خاصة دون سائر الظروف قوله تشبيها مفعول له لقوله وقد ينصب باعتبار تعلق قوله بلدن به وقوله ولكون غدوة مفعول له ايضا لقوله وقد ينصب باعتبار تعلق قوله غدوة خاصة معطوف على قوله تشبيها من حيث المعنى



تشبيها من قبيل قعدت من الحرب جبينا اذ الظاهر انه لا سمع النصب وان كان شاذا صرح به الشيخ الرضي اعتبر التشبيه ليكون له وجه قوله لنونها بنون التنوين اضافة النون الى التنوين بيانية والاولى ان يقول بالتنوين قال الشيخ الرضي اما النصب فانه وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة يفتح ويضم ويكسر ثم قد يحذف نونه فيشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة كراقود خلا فنصبها تشبيها بالتمييز او تشبيها بالمفعول في نحو ضارب زيدا **قوله** ولذلك اي ولاجل ان نونه مشبه بالتنوين يحذف النون عنها اي عن لدن ويثبت كالتنوين يحذف عن الاسم ويثبت **قوله** اي لاجل الفعل الماضي قدر موصوف الماضي الفعل وعلى هذا فاسناد المنفي اليه حقيقة ثم عطف على قوله الفعل الزمان في قوله او للزمان اشارة الى ان موصوف الماضي يحتمل الامرين ثم اشار بقوله المنفي وقوع شئ فيه الى ان اسناد المنفي الى الزمان مجاز عقلي من قبيل الاسناد الى الظرف **قوله** وقط لا يستعمل الا بمعنى ابدا وربما استعمل قط بدون النفي نحو كنت اراه قط اي دائما **قوله** وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف هذا الاصح ووجه البناء لما عرفت في الرضي وهي قط المتضمنة لام الاستغراق لزوما لاستغراقه جميع الماضي وبني قط على الضم حملا على اخيه عوض **قوله** اي لاجل الفعل المستقبل آه يعني موصوف المستقبل يحتمل الامرين واسناد المنفي الى الاول حقيقة والى الآخر مجاز **قوله** لكونه مقطوعا عن الاضافة وعلى هذا فما الفائدة في ذكره بعد ذكر الظروف المقطوعة عن الاضافة قلت الفائدة الايذان بانه لا يستعمل في الاغلب الا بعد المستقبل المنفي ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة لانه بمعنى ابدا وانه مقابل لفظ قط فحسن ذكره مع مقابله وان كان داخلا فيما قبل فاندفع ما قيل ان التقصي يستدرك ذكره بعد الغايات **قوله** بدليل اعرابه مع المضاف اليه يتعلق بقوله مقطوعا يعني كونه معربا مع المضاف اليه دليل على ان وجه بنائه هو القطع عن الاضافة اذ لو كان غيره لبني مع المضاف اليه فان قلت من اين يعلم انه معرب ولم يجز ان يكون مبنيا على الفتح وقد فتح الضاد قلت لو كان الامر كذلك لسمع الضم ايضا مع المضاف اليه لانه اللغة المشهورة للعوض المبني وليس كذلك فعلم انه حركة اعراب لا بناء والغرض ان عوض المبني على الضم لو ذكر معه المضاف اليه لم يبق الضم ويصير منصوبا فعلم ان وجه بنائه هو كونه مقطوعا عن الاضافة والا فلا وجه لتغيره فما قيل الدليل غير محكم لجواز ان يكون ما يرى منصوبا مفتوحا للبناء لان عوض جاء مفتوحا وجيء مكسورا ومفتوحا بعده عن كونه مقطوعا عن الاضافة ليس على ما ينبغي **قوله** لمشابهتها الابهام ان مثلها ولانه لا حصر فيها كالانها غير محصورة بحد وحاصرة كانحصار اليوم والدار مضافا الى الجملة لكن لما كان مشابهتين تشبيها بعيدا لم يضافا الى صريح الجملة اضافتها اليه بل الى جملة مصدرة بحرف مصدري **قوله** المضاف الى الجملة لزوما نحو اذ واذا وحيث **قوله** اشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة هكذا في الحواشي الهندية لكن ليس على ما ينبغي لان ترتيب المذكور في المتن لا يوافق شيئا من المذاهب المنقولة في الرتبة فالحق ان المصرح لم يقصد بالترتيب المذكور الاشارة الى الترتيب في الرتبة قال الشيخ الرضي والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم وذو اللام وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اي الذي لم يتفق له مشارك ثم ضمير المخاطب

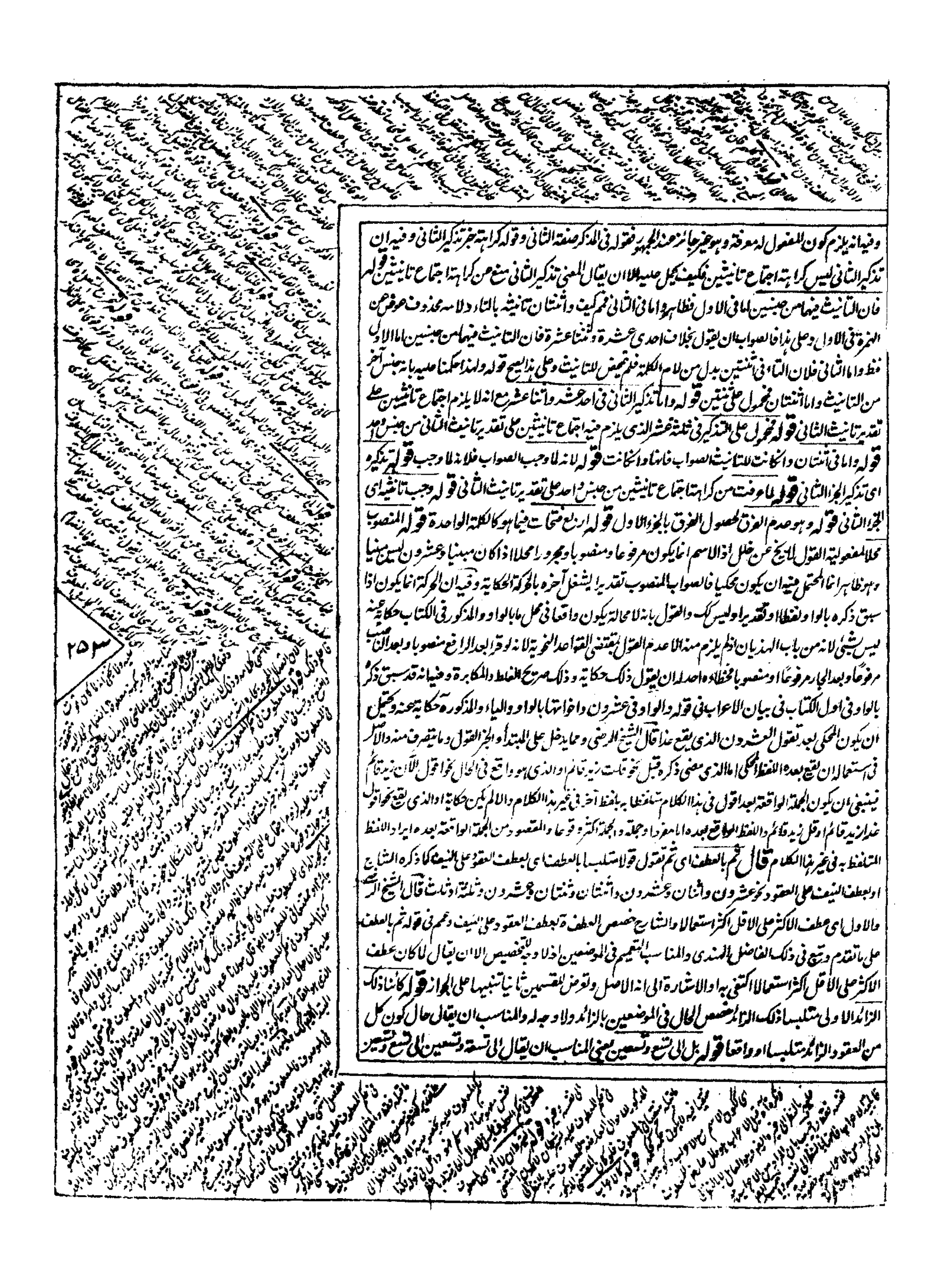
جعلها في درجة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اي الذي لايشتبه مفسره ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه **قوله** هذا هو المشهور الذي عليه الجمهور انتهى اقول فحواه يشير الى ان النقل لا على الوجه المذكور ليس بمشهور ولا عليه الجمهور وبهذا ظهر ان ما قال الشارح قدس سره بعد هذا وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه لايخ عن خلل فان كبر لختار المصرح المشهور من مذهب سيبويه فلا يعترض بان الشارح تبع في ذلك الفاضل الهندي وليس بذلك فان المبهمات منها مايساوي ذا اللام والمضاف الى احدها يعني منه ما يساوي المعرف باللام ومنه ما يفوقه وذلك ان ما ذكره غير المشهور من مذهب سيبويه ليس بوجه وان كان من وجه لايقال المراد من قول الشارح وهذا الترتيب الذي ذكره هو الترتيب بين ضمير المتكلم والمخاطب لا الترتيب بين المعارف فلا يكون فيما ذكر خلل لانا نقول ليس في الترتيب بين الضميرين اختلاف اصلا فضلا عن ان يكون فيه اختلافات كثيرة وقد قال الشارح وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة والعجب من الشارح قدس سره كيف قال به مع انه قال عند قوله وللموصوف اخص او مساو والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة وهو مخالف لما ذكره وموافق لما نقلناه **قوله** كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه ينبغي ان يعلم انه يكفي في وضع العلم ان يتصور الذات على وجه يفيد تعينه وتشخصه سواء كان متصورا بالكنه او لا وسواء كان قريبا او لا وان ما يفيد التشخيص من الامر العارض يسمى مشخصا سواء كان واحدا او اثنين او ثلثة وان المشخص اصل في التشخص من حيث كونه مشخصا فلا يلزم تبدل التشخص عند انتفاء احد المشخصات لبقاء ما يفيد التشخص وان انتفاء المشخصات بحيث لايبقى مشخص في حيز المنع فلا اشكل بوضع لفظ الله فانه ان كان الواضع غير الله فهو قد تصور ذاته المقدسة بحيث يفيد تشخصه والتصور بالكنه غير لازم وان كان الواضع هو الله تعالى فلا اشكال وعدم ترتب فائدة الوضع عليه ثم كيف يفهم ان مسماه واحد متشخص ولا بوضع الآباء لانهم تصوروا الابناء على وجه يفيد تشخصهم وان لم يروهم ولا بوضع العلم للشخص فانه وان فرض انتفاء واحد واثنين يبقى واحد مشخص وهو المعنى بالتشخص فاندفع ما قيل ويشكل تصوير العلم الشخصي بانه الذي تصور الذات بعينه ووضع بازائه لفظ بلفظ الله فانه لم يقع تصوره تعالى لغيره بتشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان اياه فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى يترتب فائدة الوضع لعلمه وهو فهم الشخص بعينه ويشكل بوضع الآباء الاعلام لابنائهم في غيبة الابناء قبل رؤيتهم وبوضع العلم الشخصي مع انه يتبدل مشخصاته من اول عمره الى آخره يوما فيوما فلم يتصور مسمى علم بتشخصه حين وضع العلم للشخص فانه موضوع له المشخصات المتبدلة من اول عمره الى آخره فلا يمكن تصوره بخصوصه الذي وضع اللفظ بهذا الخصوص ولا يندفع هذا الاعتراض بما قيل ان الشخص قد يتغير في كمه وكيفه واينه وكذا في سائر اعراضه مع بقاء شخصه فلا يكون الاعراض مشخصة بالحقيقة بل المشخص بالحقيقة ما هو وجوده الخاص به قال الشيخ ابو نصر في تعليقاته هوية الشيء وتعينه ووحدته وتشخصه وخصوصيته ووجوده المنفرد له كله واحد نعم هذه الاعراض مشخصة عندنا بمنزلة العلامات التي يعرف بها الشخص فلذلك قد يشتبه علينا الشخص عند تبدل الاعراض او تشابهها لان نحو وجوده ليس مشخصا بالنسبة الينا هو العوارض والاعتراض انما هو عليها لكن يبطل القول بان الاعراض مشخصات الا انه غير مفيد لان الاعراض مشخصة بالنسبة الينا الا ما ذكره **قوله** ولا يعد ما دخلته قسما آخر وما ذكره الشارح في اول الكتاب مبني على ان الميم ليس بدلا من اللام والا فاحد القولين يبطل بالآخر **قوله** اذا اصل يا رجل يا ايها الرجل بلا نظر وجه قال الشيخ الرضي ومن

مبحث العطف



لم يعده من النحويين في المعارف فلكونه فرع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب **قوله** ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية كثيرا ما يذكر الاستغراقية والعهدية في مقابلة الجنسية فصار الكل ثلاثة اقسام جيدة فلا يكون تقسيمها الى الجنسية والاستغراقية تقسيم الشئ الى نفسه شئ وقسم **قوله** فهو مستثنى من هذا الحكم جزاء لاذا الشرطية والمجموع خبر ان **قوله** والا اى وان لم يصدر بالاب او الام او الابن او البنت و **قوله** فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب جزاء لقوله والا فخفي اللقب لا بد من قصد المدح او الذم فاللفظ اذا تضمن المدح او الذم ولم يقصد لم يكن لقبا فابو الخير وابو الشر وان تضمن المدح والذم لكنهما ليسا مقصودين من هذين اللفظين قال الشيخ الرضي والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم لمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم **قوله** والا اى وان لم يقصد به مدح او ذم كزيد وعمرو فهو الاسم جزاء لقوله والا و **قوله** لانه ان صدر بالاب او الام آه قيل هكذا في كتب النحويين قال صاحب القاموس ابو العتاهية ككراهية لقب ابي اسحاق اسمعيل ابن سويد لا كنية ووهم الجوهري هذا فاحفظه فانه بديع انتهى يعني ما قاله القاموس يخالف ما في كتب النحويين من ان المصدر بالاب او الام كنية لا لقب والقاموس قد صرح بان ابا العتاهية لقب مع تصدره بالاب ويمكن ان يقال ابو العتاهية يعني العتاهية فيه لقب ويشير اليه بقوله ككراهية اي على وزن الكراهية العتاهية لا المركب **قوله** اي يتناول لا بوضع واحد اشارة الى ان قوله بوضع واحد متعلق بقوله يتناول لا وهو مفعول مطلق لقوله غير متناول فالمنفي بهذا القيد بوضع واحد لا غير وانما نفي التناول الخاص لا التناول مطلقا لئلا يخرج الاعلام المشتركة **قوله** ترتيبها متعلق باشار **قوله** انما يكون بين بعض من اصنافها اي في اصناف يكون فيها اي في ذلك الاصناف هذا الترتيب اي الترتيب في الاعرفية **قوله** فقال الفاء للتعقيب بهذا الكلام يشعر بان لا ترتيب في الاعرفية في اصناف المعارف الا في اصناف المضمرات و **قوله** واقتصر على بيان النسبة صريح في انه يوجد بين اصناف المضاف الى احدها معنى الا انه لم يتعرض لكونه غير محتاج اليه لانه بين الترتيب بين انواع المعارف وتفاوت تعريف المضاف بحسبها و **قوله** فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها اي الاصناف المضاف الى احدها يتفاوت بهذا الحصر بتفاوت اصناف المبهمات فان اسم الاشارة اعرف من الموصول **قوله** ولهذا اي لاجل ان تفاوت المضاف بحسب تفاوت المضاف اليه **قوله** بين اصنافه اي اصناف المضاف اليه **قوله** لعدم بيانه اي التفاوت **قوله** منفردة كانه تمسك لاحاد ومجتمعة جواب عما قيل اسم العدد على ما يعلم من التعريف ما يدل على كمية افراد معدودة اي يعلم من ذلك الاسم ان افراد المعدود ثلثة او اربعة او خمسة مثلا اذا قيل كم درهما عندك فتقول ثلثة يعلم منه ان افراده ثلثة واذا قيل واحد او اثنان لا يعلم منهما كمية الافراد بل يعلم ان المعدود واحد او اثنان فينبغي ان لا يكون من العدد ومحصل الجواب ان اسم العدد ما يدل على كمية الاحاد اعم من ان يدل عليها وحده كثلثة مثلا او بدفعات كالواحد والاثنين وتصويره الدالة على الدفعات ما اذا سئل عن هذا المعدود وذاك وذلك فالواحد المذكور في الاجوبة يدل على احاد الاشياء يعني انه ان اريد انه لا بد من الاحاد في كل شئ من افراد الاشياء نحن الصورة المذكورة ليس كذلك وان اريد مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الاحاد على الاحاد ويشكل بما اذا قيل كم درهما عندك فتقول واحد وليس هنا احاد ولا اشياء فالصواب ان يقال العدد ما وضع لكمية الشئ الخسب وح لم يدخل نحو رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان لفظ الشئ يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك هذا عبارة الشيخ الرضي **قوله** مستبطب ان يكون

موضوعا للكمية فقط بخلاف رجل ورجلان فانهما وضعا للكمية والماهية فبقوله فحسب خرج رجل ورجلان لكن لاحاجة اليه لما صرح به سيد المحققين سند المدققين في حواشيه على الرضي جوابا عما ذكره الرضي من ان المتبادر من العبارة ان الكمية نفس الموضوع له وفي نحو رجلان ليس الامر كذلك فلا يرد قوله كمية الاحاد قال الشيخ الرضي كمية الشئ عدده المعين لان الكمية ما يجاب بها عن السوال بكم وهو العدد المعين فكانه قال اسم العدد ما وضع لعدد معين احترازا عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين فيخرج منه الآت والالوف قوله ثم شعر بقوله اذ اسئل قوله والالفاظ الموضوعة مبتدأ وقوله اسماء العدد خبره قوله لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة لان اسم العدد في عرفهم هو الموضوع للكمية قوله وان لم يكونا اي الواحد والاثنان قوله من العدد خبر لم يكونا قوله عند بعض الحساب لانه مفسر عندهم بكونه زائدا على الواحد فدخل الاثنان وخرج الواحد ولو فسر بكونه نصف مجموع حاشيتيه كاربعة مثلا احدى حاشيتيه الثلثة والاخرى خمسة والمجموع ثمانية ونصف المجموع اربعة خرج الواحد اذ ليس له حاشيتان ودخل الاثنان اذ هو نصف مجموع حاشيتيه اي الواحد والثلثة اربعة والاثنان نصفهما قال الشيخ الرضي وعند الحساب ليس الواحد من العدد ولان العدد عندهم هو الزائد على الواحد ومنع بعضهم ان يكون الاثنان من العدد قال لان الفرد الاول وهو الواحد ليس بعدد فينبغي ان يكون الزوج الاول كذلك والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم العدد بكونه زائدا على الواحد لا يدخل الواحد وتجب دخول الاثنين لانه زائد عليه وعلى تفسير النحاة وهو الموضوع للكمية يدخل الواحد والاثنان قوله لا ينتقض التعريف الصواب ما انتقض التعريف قوله اي اصول اسماء العدد والتي لفظا تبنى عن كونها عددا والبضع ليس كذلك فلا يرد وحصر الاصول في اثنى عشرة كلمة انما يصح لو لم يجعل لفظ البضع من اسماء العدد ولو جعل وارد به اسماء العدد الغير المبهم قال الشيخ الرضي والبضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة يقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة اذا لم تقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جاز استعماله في جميع العقود انتهى وايضا البضع عبارة عن ثلثة الى عشرة مثلا فهو داخل في اصول اثنا عشرة وغير خارج عنها قوله اعتبارا مفعول له لقوله وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء اي لاجل اعتبارك لتانيث لفظ الجماعة التي اول بها رجال ولفظ الجماعة بنفسه مونث غير حقيقي فتانيث العدد لاعتبار المعدود مونثا فعلى هذا فالتاء في ثلثة واربعة الى عشرة قياسية وصرح في اول الكتاب بان التاء في اربع غير قياسي حيث قال لو قال غير قابل للتاء قياسا لم يرد وعليه اربع اذا سمي به فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون التاء قياسا وبالجملة قال ة التاء في اربعة للتانيث وقال في اول الكتاب انها للتذكير قوله فرقا مفعول له لقوله وتقول ثلث الى عشر بدون التاء لجمع المونث اي لاجل تحصيل الفرق بين المذكر والمونث والا فالتاويل تقتضي اثبات التاء فيه ايضا فان قلت نسوة في ثلث نسوة مونث حقيقي اذ هو جمع امرأة فالتاويل لغو قلت تانيثه لاجل التاويل لا باعتبار الاصل والا لم يجز قال نسوة في السعة كما لا يجوز قال امرأة فيهما مع انه جاز فيهما قوله ولم يفعل الامر بالعكس جواب دخل مقدر قوله غير الواحد الى احد بحذف الالف وابدال الواو المفتوحة في الاول همزة وهو شاذ عند الجميع قوله والواحدة الى احدى وهو اي ابدال الواو المكسورة في الاول كوشاح واشاح وولدة والدة قياس عند المازني شاذ عند غيره قوله وابقاء الجزء الاول مفعول به لقوله وتقول آه قوله فيهما اي في المذكر والمونث قوله بحاله متلبسا بحاله الكائنة قبل التركيب قوله وتذكير الثاني مبتدأ خبره قوله في المذكر وقوله كراهة اجتماع تانيثين مفعول له



وفيه انه يلزم كون للمفعول له معرفة وهو غير جائز عند الجمهور فقوله في المذكر صفة الثاني وقوله كراهة خبر تذكير الثاني وفيه ان تذكير الثاني ليس كراهة اجتماع تانيثين فكيف يحمل عليه الا ان يقال المعنى تذكير الثاني منع من كراهة اجتماع تانيثين قوله فان التانيث فيهما من جنسين اما في الاول فظاهر واما في الثاني فهم كيف واثنتان تانيثه بالتاء ولامه محذوف عوض عن الهمزة في الاول وعلى هذا فالصواب ان يقول بخلاف احدى عشرة وثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين اما الاول فظ واما الثاني فلان التاء في ثنتين بدل من لام الكلمة فلم تمحض للتانيث وعلى هذا يصح قوله ولهذا احكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث واما اثنتان فمحمول على ثنتين قوله واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر مع انه لا يلزم اجتماع تانيثين على تقدير تانيث الثاني قوله فمحمول على التذكير في ثلثة عشر الذي يلزم فيه اجتماع تانيثين على تقدير تانيث الثاني من جنس واحد قوله واما في اثنتان وان كانت للتانيث الصواب فانها وان كانت قوله لانه لما وجب الصواب فلانه لما وجب قوله تذكيره اي تذكير الجزء الثاني قوله لما عرفت من كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد على تقدير تانيث الثاني قوله وجب تانيثه اي الجزء الثاني قوله وهو عدم الفرق لحصول الفرق بالجزء الاول قوله اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة قوله المنصوب محلا لمفعولية القول لا يخلو عن خلل اذ الاسم انما يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا محلا اذا كان مبنيا وعشرون ليس مبنيا وهو ظاهر انما المحتمل فيه ان يكون محكيا فالصواب المنصوب تقديرا لشغل آخره بالحركة الحكاية وفيه ان الحركة انما يكون اذا سبق ذكره بالواو لفظا او تقديرا وليس كذلك والقول بانه لا محالة يكون واقعا في محل ما بالواو والمذكور في الكتاب حكاية عنه ليس بشيء لانه من باب الهذيان اذ لم يلزم منه الا عدم القول بمقتضى القواعد النحوية لانه لو قرأ بعد الرافع منصوبا وبعد الناصب مرفوعا وبعد الجار مرفوعا او منصوبا لخطأه احد ولا ان يقول ذلك حكاية وذلك صريح الغلط والمكابرة وفيه انه قد سبق ذكره بالواو في اول الكتاب في بيان الاعراب في قوله والواو في عشرون واخواتها بالواو والياء والمذكور حكاية عنه ويحتمل ان يكون المحكي بعد تقول العشرون الذي يقع عند قال الشيخ الرضي ومما يدخل على المبتدأ والخبر القول وما يتصرف منه والاكثر في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم او الذي هو واقع في الحال نحو اقول الآن زيد قائم فينبغي ان يكون الجملة الواقعة بعد اقول في هذا الكلام متلفظا به بلفظ آخر في غير هذا الكلام والا لم يكن حكاية او الذي يقع نحو اقول غدا زيد قائم او قل زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما مفردا وجملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود من الجملة الواقعة بعده ايراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام قال ثم بالعطف اي ثم تقول قولا متلبسا بالعطف اي بعطف العقود على النيف كما ذكره الشارح او بعطف النيف على العقود نحو عشرون واثنان واثنتان وثنتان وعشرون وثلثة او ثلث قال الشيخ الرضي والاول اي عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا والشارح خصص العطف بعطف العقود على النيف وعمم في قوله ثم بالعطف على ما تقدم وتبع في ذلك الفاضل الهندي والمناسب التعميم في الموضعين اذ لا وجه للتخصيص الا ان يقال لما كان عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا اكتفى به او الاشارة الى انه الاصل وتعرض للتعميم ثانيا تنبيها على الجواز قوله كائنا ذلك الزائد الاولى متلبسا ذلك الزائد خصص الحال في الموضعين بالزائد ولا وجه له والمناسب ان يقال حال كون كل من العقود والزائد متلبسا او واقعا قوله بل الى تسع وتسعين يعني المناسب ان يقال الى تسعة وتسعين او الى تسع وتسعين

كما ابدل عليه ببيان المذكر والمونث فيما سبق **قوله** فتقول مائة وواحد شرع في بيان امثلة عطف الزائد على العقد واورد على الطريقة السابقة
مثال للمذكر ومثالا للمونث فتقول مائة وواحد مثال للمذكر وقوله وواحدة عطف على قوله واحد مثال للمونث وقوله ومائة واثنان
واثنتان عطف على قوله مائة وواحد او واحدة واثنتان عطف على اثنان ليحصل مثال للمذكر ومثال للمونث بعطف الزائد على العقد
وهكذا الى آخر ما ذكره والشروع في بيان امثلة عطف الزائد على العقد وايراد مثال للمذكر ومثال للمونث على الطريقة السابقة
اب انا نظاهر عن ان يجعل قوله ومائة المذكور قبل اثنان عطفا على واحدة ليكون قوله مائة وواحد مثال المذكر لعطف الزائد على العقد
وقوله واحدة ومائة مثال المونث لعطف العقد على الزائد وهكذا الى آخر ما ذكره فيكون اثنان عطفا على واحد واثنتان ومائة معطوف
على مائة وواحد وقوله وثلاثة رجال معطوف على واحد وثلاث نسوة ومائة معطوف على مائة وواحد الى غير هذا العطف **قوله** ويجوز
ان يعكس العطف في الكل اذ المعنى ح ويجوز ان يعكس العطف في الكل في كل منهما وان كان العكس في البعض في كل منهما معلوما
قال الشارح الرضي اصل مائة مئية كسدرة حذف لامه فلزمها التاء عوضا منها كما في عدة وشية ولامها ياء لما حكى الاخفش رايت
مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا فان جمع او ثني حذف الالف انتهى **قوله** كما في قولك اي كما
اسكن اليا تشاقل المركب بالتركيب وان كان الامكان في الاول جائزا وفي الثاني واجبا صرح به الشيخ الرضي **قوله** او معنى الجمع المعنوي
اما اسم الجنس كالتمرة والعسل او اسم الجمع كالرهط والقوم **قوله** نحو ثلاثة رهط قال الشارح الرضي والاكثر اذا وقع المميز اسم الجنس
او اسم الجمع يكون مجرورا بمن نحو ثلاثة من الخيل وخمس من التمرة وذلك لانهما وان كانا في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة
العدد اليهما بعد ما تمهد من اضافته الى الجميع **قوله** ان يلي التميز اي ان يقع التميز بلا فصل بعد المجموع بالالف والتاء بعد العدد اي بعد
ما اتخذ التميز المجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون عادة له اي بعد اتخاذه المجيء بعده عادة **قوله** واما في ما عداها
من احد عشر الى تسعة وتسعين **قوله** لما كان غير العدد لانه ليس تميزا له لان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالاول
في المعنى وانما جيء به لبيانه فكان الجميع كالشيء الواحد **قوله** ليكون اللفظ قليلا يحتمل ان يكون المراد قلة حروف اللفظ وان
يكون المراد قلة افراده اي لنفي العدد ووجهان اشارة الى ان وجهان مبتدأ محذوف الخبر اذ الجزاء لا يكون الا جملة **قوله** اسم
الصالح لان يكون تميزا اشارة الى ان اطلاق التميز على رجلا ورجلين مثلا مجاز لان كون رجل ورجلين مميزين انما يتحقق
اذا وقعا تميزين للواحد والاثنين ولم يقعا قطعا تميزين لهما **قوله** الدال بجوهره صفة لقوله بلفظ التميز اراد بالجوهر الحروف
الاصلية فلفظ التميز دال بحروفه الاصلية على الجنس وبصيغته والصيغة هي الكلمة باعتبار الحركات والسكنات وتقديم
بعض الحروف على بعض دالة على الوحدة والاثنينية فان قلت نسب الدلالة على الجنس الى الجوهر والدلالة على الوحدة
والاثنينية الى الصيغة في هذا القول وفي قوله فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية
نسبهما الى الصيغة فما الحق في ذلك قلت ان اريد بالصيغة الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض
كما في القول الاول فالدال على الوحدة والاثنينية الصيغة وان اريد بها الحروف الاصلية مع الحركات والسكنات وتقديم
كما في القول الثاني فالصيغة دالة عليهما **قوله** مثل رجل ورجلان فلم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين لان المميز الاول
يفيد الوحدة والثاني الاثنينية قال الشيخ الرضي وهذا الاستدلال لا يتمشى في نحو واحد رجال واثنا رجال وثنتا حنظل **قوله** اي



عن الواحد اذا كان التميز مفردا قيد للاستغناء عن الواحد وقوله وعن الاثنين اذا كان مثنى قيد للاستغناء عن الاثنين فمحاصل

الكلام انه بذكر التميز المفرد يحصل الاستغناء عن الواحد واما اذا لم يكن مفردا فلا وبذكر التميز المثنى يحصل الاستغناء عن الاثنين واما اذا

لم يكن مثنى فلا يحصل الاستغناء وبالجملة فالاستغناء المفهوم من لفظ المتن ح ليس على الاطلاق بل على تقدير خاص ووقت معين

وعلى هذا لا يرد ولقوله فان قلت هب اصلا ولو لم يقيد الشارح قدس سره الاستغناء بما ذكر لكان له ورود قوله فبذكرهما اى

بذكر رجل ورجلين قوله استغناء عن المميز على صيغة اسم المفعول اى ما يصلح ان يكون مميزا وهو الواحد والاثنان قوله ان

مميز الواحد على صيغة اسم الفاعل اى تميز الواحد قوله مغن عنه اى عن الواحد ان اريد الاغناء مطلقا فهو مناف لقوله اذا كان

التميز مفردا فانه يشعر بانه اذا لم يكن التميز مفردا فليس بمغن والا لكان التقييد لغوا وان اريد الاغناء على تقدير كون التميز مفردا

فالواحد والاثنان سواء في حصول الاستغناء عنهما اذا كان تميزهما مفردا ومثنى وفي حصول عدم الاستغناء اذا لم يكن مفردا

ومثنى فلا معنى لتسليم الاغناء في الواحد على الاطلاق والمنع في الاثنين اذا كان تميزه مفردا قوله كك اى مغن عن الاثنين

قوله ينبغي ان يعتبر الصواب كان المناسب ان يعتبر ثم ان اراد انه كان المناسب ان يكون تميزه مثنى وان لم يكن واجبا

كما يشير اليه قوله ينبغي والتقييد المذكور وما نقلنا عن الرضي فما ذكره لا يصلح جوابا عن السوال وهو ظ وان اراد الوجوب يكون التقييد

المذكور في الشرح لغوا ويرده ما ذكره الشيخ الرضي قوله ولا يبعد ان يقال الفرق بين التوجيهين ان المراد بلفظ التميز على

الاول مجموع جوهر حروفه وعلامة الافراد اعني التنوين وعلامة التثنية فلفظ التميز صيغة رجل مع التنوين و

رجلين مع الياء والنون يدل عليه فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنية

وعلى الثاني حروفه الاصلية المصورة بهيئة خاصة من الحركات والسكنات والتقديم القابلة للحوق علامة الافراد

والتثنية فيقال رجل ورجلين وان يذكر معه اسم عدد فيقال واحد رجل واثنا رجل ولا شك ان رجلان ورجلين اخف

من واحد رجل واثنا رجل فلا جرم اختير الاول دون الثاني وانت خبير بان قوله فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة

ليس بتام قوله على عدة عدة كعدة مصدر وعد يعد اى استغني عن ذكر الواحد ذكرا كائنا على انفراد واستقلال

قوله اذ ليس قبل الواحد عدد بل الواحد ابتداء الاعداد قوله فلا يجري ذلك اى اعتبار التصيير قوله فيما تحت

الاثنين بان يكون الثاني مصيرا لما تحته اثنين لان ما تحته اكثر منه فلا يتصور ان يصير عدد ما تحته مثله بل الاثنين مصير

لما قبل اثنين والثلثة مصيرا لما فوقه وهو الاثنين ثلثة والاربعة مصير لما فوقه وهو الثلثة اربعة وهكذا الى عشرة قوله اى

مرتبة اشارة الى ان الحال عبارة عن بيان مرتبة المفرد من المتعدد ولا شك انه مقابل لاعتبار التصيير قوله لانه

اى الثالث عشر اسم لواحد مذكر فيكون مسماه مذكرا فلا معنى للتانيث فيه قوله فانها اى ثلثة عشر رجلا اسم للجماعة فيكون مسماه

مونثا فانث لتانيث مسماه قوله الى عدد ليساوي ذلك العدد عدده اى عدد الثالث اى العدد الذي يدل عليه الاضافة

لادنى ملابسة قوله او يكون اى يكون ذلك العدد فوقه اى فوق عدد يدل عليه قوله بل باعتبار وقوعه في المرتبة

الثالثة او الرابعة او الخامسة لا يخ عن خلل لان معناه ان معنى ثالث ثلثة احد من الثلثة لكن لا مطلقا بل

باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة وهو ظ ومعنى ثالث اربعة احد من الاربعة لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة



الرابعة وهو فاسد بل معناه واحد من الاربعة باعتبار ووقوعه في المرتبة الثالثة وكذا ليس معنى ثالث ثمنة واحد من الخمسة باعتبار ووقوعه في المرتبة الى ستة بل واحد من الخمسة باعتبار ووقوعه في المرتبة الثالثة منها فالصواب باعتبار ووقوعه في المرتبة الثانية منها فالصواب باعتبار ووقوعه في المرتبة الثالثة من الثلثة او الاربعة او الخمسة ولا مساغ لان يقال المراد في المرتبة الثانية من الثلثة او الاربعة من الخمسة او الى ستة من الستة لان قوله او اربعة او خمسة معطوفان على ثلثة **قوله** الا اى واحد الكان مطلقا **قوله** وذلك اى ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة **قوله** مستبعد جدا اذ المتبادر منه الواحد الاخير **قال** بلا تقييد علامة التانيث فان قلت المونثات الصيغة ليس فيها علامة التانيث فيخرج عن تعريف المونث ويدخل في تعريف المذكر فلا يكون تعريف المونث جامعا ولا تعريف المذكر مانعا قلت لا يبعد ان يجعل خصوص الصيغة قائما مقام التاء فيكون التاء فيه حكما فيصير التعريفان جامعين للافراد مانعين عن الغير **قوله** اى ممدودة اى مجعولة زائدة للمد فان قلت المجعولة زائدة للمد هي الالف وعلامة التانيث الهمزة التي بعد الالف ولم يذهب احد من العلماء الراسخين الى ان الالف الثانية للتانيث في الجاربردي شرح الشافية قال في شرح الهادي الهمزة في حمراء وبيضاء وصحراء وعشراء بدل من الف التانيث كالتي في حبلى وسكرى والاصل فيها القصر للتانيث فزادوا قبلها الفا اخرى للمد توسعا في اللغة وتكثير الابنية التانيث ليصير له بناءان ممدود ومقصور فالتقى الفان ولم يمكن حذف احد لان الاولى للمد والثانية علم التانيث فحذفها مخل لمدلولها ولم يمكن تحريك الاولى لانها لو حركت لفارقها المد فتعين تحريك الثانية فقلبت همزة وقيل ان الاولى في الحمراء للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين المونث افعل نحو احمر وحمراء وبين مونث فعلان نحو سكران وسكرى وهو ضعيف لان علم التانيث لا يكون الا طرفا وقيل ان الالفين معا للتانيث وهو باطل اذ لم نعلم علامة التانيث على حرفين وقال الشيخ الرضي الالف الممدودة في الاصل مقصورة لان قبلها الفا لزيادة المد وذلك لان الالف تلزمه صار كلام الفعل نجاز زيادة الف المد قبله كما في حمار وكتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى ليبقى على مدها وانما قلبت همزة لا واوا ولا ياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها لبعض اكثر اذ لو قلبت الى احديهما لاحتيج الى قلبها الفا كما في كساء ورداء لكون ما قبلها الفا كما فيهما وسيصرح به الماتن قدس سره في بحث المثنى فاجمع العلماء الراسخون على ذلك فكيف يصح قوله وعلامة التاء والالف مقصورة او ممدودة قلت المراد الالف حال كونه ممدودا قبله فما قيل في الجاربردي شرح الشافية ان الالفين معا للتانيث فعلم من ذلك ان الالف الممدودة هي الالفان معا لا الهمزة فقط فلا يرد ما قيل ان الالف التي بعدها هي التي قبل الهمزة وعلامة التانيث الهمزة ففي قوله الالف ممدودة نظر ليس لموجد الكان من وجيه هذا والمراد من الالف مقصورة كانت او ممدودة الزائدة بقرينة شهرة كون العلامة زائدة فلا ينتقض بالف فتى وكساء فاندفع ما قيل لتعريف علامة التانيث بالتاء والالف مقصورة وممدودة ينتقض بالفين في فتى وكساء **قوله** بدليل تصغيره على عيينة اذ التصغير يرد الاشياء الى اصولها فلو لم يكن في الاصل تاء لما ظهر في التصغير **قوله** لكون التانيث فيه تعليل لقوله فلذلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس **قوله** لفظيا منسوبا الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه فلا يكون التانيث قويا فيجوز ترك التاء **قوله** واستغنائه اى مع استغنائه **قوله** لما في لفظه من الاشعار به اى بالتانيث لكون التاء مقدرا فيه بدليل شميسة **قوله** بخلاف مضمره اى الظاهر ملتبس بخلاف مضمره **قوله**



او ليس فيه اي في المضمر **قوله** فانه مع الفصل يجب اتيانها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس لا يذهب عليك ان وجوب اتيان التاء مع الفصل لرفع الالتباس مختص بما يلزم فيه التباس على تقدير ترك التاء كالمثال المذكور في الشرح فانه لو ترك التاء لا يعلم ان الفاعل مذكر او مونث فما ذكره الشارح غير محتاج الى التقييد بما اذا لم يكن قرينة تدل على التانيث لعدم وجوب التاء في جاء اليوم زيد الكريمة اذ المثال المذكور خارج عن المبحث اذ المبحث وجوب اتيان التاء لرفع الالتباس اللازم على تقدير ترك التاء والمثال ليس كذلك وانما يحتاج اليه لو لم يذكر **قوله** لرفع الالتباس فاندفع ما قيل الظاهر ان وجوب الاتيان مقيد بما اذا لم قرينة تدل على التانيث اذ الحكم بالوجوب في كلام الشارح ليس على الاطلاق بل على تقدير الالتباس عند ترك التاء وهو انما يكون اذا لم تدل قرينة على التانيث واما ما قيل في الجواب بهذا دفع للنقل بمجرد الراي فليس بموجه وان كان من وجه فان قلت **قوله** وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار يشمل اللفظي الذي علم للمذكر الحقيقي مع انه لا يجوز فيه الحاق التاء قال الشارح الرضي ولا يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي فيه علامة التانيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين قلت لا يبعد ان يراد بظاهر غير الحقيقي ان لا يكون علما للمذكر الحقيقي بقرينة **قوله** بالخيار واعلم ان المونث اللفظي الذي يقع على المذكر والمونث يجوز اعتبار لفظه في تانيث الفعل المسند اليه لكن يجب في المذكر ما يدل على التذكير نحو عزوت حمامة ذكر ولا تقول عزوت حمامة وتريد المذكر او ترك علامة المونث نحو عندي ثلث من البطة ذكور فانث العدد باعتبار لفظ البطة لكن ميز بعلامة وهو ذكور ولو لم يذكر ذكور لم يجز تانيث العدد ونملة مما يقع على المذكر والمونث حيث يقال نملة ذكر فيجب فيه ايضا التمييز بعلامة تدل على التذكير عند ارادة المذكر ولما لم يذكر العلامة الواجبة عند ارادة التذكير في قوله تعالى قالت نملة دل ذلك على ان الفاعل مونث حقيقي والا يلزم ترك رعاية ما يجب رعايته وهو لم يقع في كلام احد من الفصحاء فكيف في كلام العلام الغيوب والعيوب وهذا هو وجه استدلال الامام الاعظم رض على ان نملة سليمان عم كانت انثى اذ روي ان قتادة رض لما دخل الكوفة اجتمع عليه الناس فقال سلوا عما شئتم وكان ابو حنيفة رض حاضرا فسالوه عن نملة سليمان اذكرا كان ام انثى فتحير قتادة فقال ابو حنيفة رض كانت انثى فقيل له من اين تعلم فقال من كتاب الله تعالى قالت نملة قال صاحب الزبدة وما يشترك فيه المذكر والمونث كحمامة حقيقي في الاول لفظي في الثاني لكن لا علامة للتانيث لا بد للمذكر من مميز دفعا للاشتباه قال يونس اذا اراد واذلك قالوا هذه حمامة ذكر فالنملة في قالت نملة مونث والا لقيل قال نملة انتهى **قوله** الا اي وان كانت النملة في الآية مذكرا لقيل قال نملة بتذكير الفعل او بتانيثه والتمييز بعلامة نحو ان يقال قالت نملة ذكر لكن لم يقل كذلك فعلم ان النملة مونث واليه نقل ابن السكيت انه قال اذا اريد بالنملة المذكر قيل نملة ذكر واما في اللفظ لا يجوز اعتبار لفظها اصلا فكما لا يقال قامت طلحة بل قام طلحة كذلك لا يقال قالت نملة عند ارادة التذكير بل قال نملة عنده وقد وقع في القرآن قالت نملة فظهر ان النملة مونث فيحتمل ان يكون ما قاله الامام مبنيا على ما ذهب اليه ابن السكيت واذا عرفت ما ذكرنا ظهر لك ان اعتراض الشيخ ابن الحاجب وهو انه يجوز ان يكون تانيثه لاجل التانيث اللفظي ساقط وان ما ذكره الشيخ الرضي قد يكون اللفظي حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر فيجوز ان تقول عزوت حمامة ذكر وعندي ثلث من البطة ذكور فيجوز ان يكون النملة في قوله تعالى قالت نملة ذكرا واعتبر لفظه فانث ما اسند اليه ليس على ما ينبغي اذ قوله الاول ينادي باعلى صوت على فساد **قوله** فيجوز ان يكون النملة آه **قوله** اي آخر مفرده اي مفرد المثنى وفيه انه يتوقف معرفة المفرد على المثنى وقد كان

معرفة المثنى موقوفة عليه فيلزم الدور ثم المتبادر من التعريف ان المثنى اسم حصل من المفرد بالالف او الياء والنون فلا يصدق على مسلمون ومسلمات ولو سلم فالمفرد الذي يلحقه الالف او الياء والنون المكسورة من حيث انه كذلك ليس مفرد مسلمون و مسلمات ولو سلم فالمفرد الذي يلحقه الواو او الياء والنون المكسورة المفتوحة او الالف والتاء من حيث هو كذلك ليس مفرد المثنى فلا يرد ما قيل لا يخفى انه يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تبدل اشكال باشكال **قوله** ولو اكتفى بظهور المراد من ان المثنى عبارة عن المجموع وان كانت العبارة تدل على انه مسلم **قوله** لاستغنى عن التوجيهين المذكورين اذ ظهور المراد دليل على ان ما تقتضيه ظاهر العبارة غير مراد فلا حاجة الى توجيه يصححه وانما سمى التوجيهين تكلفا لان التقدير بلا دليل عليه تكلف محض ثم اللام ابطل معنى الجمعية والمراد جنس التكلف فلا يرد ان المذكور سابقا تكلفان لا تكلفات **قوله** ليدل ذلك اللحوق فيكون الدال اما معنويا ونسبة الدلالة اليه مجازية **قوله** او اللاحق وهو الالف او الياء **قوله** او مع الملحوق فيكون الدال المجموع مسلمان ومسلمين **قوله** ولا باس جواب عما يقال اللاحق وحده وكذا اللاحق مع الملحوق ليشمل النون ايضا مع انه لا دلالة على ان معه مثله من جنسه **قوله** على تقدير تسليمه اى على فرض تسليم عدم دلالة لحوق النون او اللاحق وهو النون مع الملحوق وهو اشارة الى المنع **قال الفاضل** المحشي هذا منع ما اجمعوا عليه من كون علامة التثنية الالف والياء وكون النون عوضا عن الحركة او التنوين في المفرد **قال** جنس الموضوع له اى مفهوم الموضوع له الحاصل بوضع واحد **قال** المشترك صفة جنس الموضوع له بينهما اى بين المفردين كرجلان فانه يدل على انه مع الرجل رجل آخر من جنسه باعتبار دخوله تحت مفهوم الرجل الذي وضع الرجل له وهو ذكر من بني آدم جاوز حد الصغر الحاصل بوضع واحد المشترك بين الرجلين هنا ولكن اشكل بما ذكره في الابوين والعمرين اذ ليس المفهوم المشترك وهو المسمى به حاصلا بالوضع واشكل بتثنية المشترك اذ ليس المفهوم حاصلا بوضع واحد واشكل بتثنية المجاز اذ ليس المفهوم المتناول لهما بالوضع وما قيل لا يبعد ان يراد بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازي في حكمه ففيه بحث لانه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وايضا المتبادر من اطلاق لفظ الوضع الوضع الشخصي والنوعي الذي ليس شئ المجاز دون النوعي الذي في المجاز **قال الشارح الرضي** يريد بالجنس الخ على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب ما وضع صالحا لاكثر من فرد واحد بمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سواء كان ماهيتاهما مختلفة كالابيضين لانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره الى الماهيتين بل الى صفتيهما التي يشتركان فيها او متفقة كما تقول الابيضان لانسانين والبيض لافراس وسواء كان الموضوع واحدا كالرجل او اكثر كالزيدين والزيدين فان نظر كل واحد من الواضعين في وضع لفظ زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك المسمى اى ماهية متميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمي بزيد انسان وسمي به فرس فالنظر بالوضعين الى شئ واحد كما في الابيضين وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم والذي ذهب اليه المص خلاف المشهور من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك فيه كثيرون جنسا **قال** السيد المحقق سند المدققين في حواشيه على الرضي فيه اشتباه العارض بالمعروض وان الموضوع له في كل وضع خصوصية الذات المشخصة اما كونها متميزة بهذا الاسم فان هذا المعنى لازم خارج عن الموضوع كما لا يخفى على من له دربة في ادراك المعاني وتمييز بعضها عن بعض فلا فرق بين العلم المشترك بين اشخاص كثيرة وبين سائر المشتركات بين المعاني الكلية ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة

والجنس لاستغنى عن قوله من جنسه هذا ما ذكره الفاضل الهندي وتبعه الشارح ولا يعد في هذه الارادة لانه وان كان مقابلا
لقوله في الجمع ليدل على ان معه اكثر منه وان الناظر فيه وان لم يفهم من قوله مثله الا ما يقابل الاكثر الا ان الارادة المذكورة لا تنافي
المقابلة كيف والمراد من قوله اكثر منه افراد آخر مثل المفرد في الوحدة والجنس وهو ظ قوله فليعتبر مثل هذا التاويل اي تاويل
الاسم بالمسمى ليحصل مفهوم تيناه لها فيتجانسان قوله بلا احتياج الى ادعاء كما احتيج في الابوين والقمرين قوله اسميه
للطهر والحيض فانه اذا اريد بالقرئين الحيض والطهر لا يحتاج الى ان يدعى ان الحيض او الطهر سمي بالقرء فانه موضوع لكل واحد
منها حقيقة قوله فانه موضوع آه تعليل لقوله بلا احتياج قوله تثنية اي المشترك قوله والمص اختار عدم جوازه اي عدم
جواز تثنية المشترك بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما ولذا قال مثله من جنسه فلا يقال عنده قرءان ويراد به الطهر والحيض بل يراد
بطهران بان يسمى الحيض طهرا او حيضان بان يسمى الطهر حيضا ليحصل الاتفاق في المعنى لا يخفى ان قوله فان قلت فليعتبر مثل
هذا التاويل في القرء ايضا اي كما يعتبر في الابوين والقمرين انما يتجه ان لو كان مدار جواز الابوين والقمرين على التاويل فحسب
وليس الامر كذلك فان مدار جوازهما على الاتفاق في المعنى كما اشار اليه الشارح قدس سره بقوله قلنا جاز آه وعلى هذا التاويل
فكيف يكفي اعتبار التاويل في القرء مع ان المعتبر في الابوين الذي هو منشا السوال كلا الامرين فقوله بلا احتياج الى ادعاء
الى قوله فانه موضوع لكل واحد منها حقيقة مما لا مساس له في هذا المقام لان الادعاء المذكور في الابوين لتحصيل الاتفاق
في المعنى وذلك لا يحصل من وضعه لكل منهما بل لا بد من ادعاء كون الطهر مسمى بالحيض او الحيض مسمى بالطهر وبالجملة فهذا الكلام
لا يخ عن خلل لانه ان اريد كلا الامرين فالخلل ظ وان اريد التاويل فقط فضيان السوال بما يشعر به الفاء بسبب عما سبق و
فيه كلا الامرين قوله في صحة هذا الاعتبار وهو التاويل بالمسمى ليحصل مفهوم تيناه لها قوله في جواز تثنيته اي الاسم المشترك
قوله بمجرد اشتراكه اللفظي بدون الاتفاق في المعنى قوله وهو الذي اي جواز تثنية المشترك بمجرد اشتراكه قوله اختار عدم جوازه
اي تثنية الاسم المشترك بمجرد اشتراكه اللفظي بدون الاتفاق في المعنى قوله وبهذا الاعتبار المشار اليه بهذا هو الاعتبار والمراد منه
هو التاويل بالمسمى اي يصح بالتاويل بالمسمى تثنية الاعلام المشتركة اشتراكا حقيقيا او ادعائيا لحصول الامرين
التاويل والاتفاق في المعنى لكون الاعلام مشتركة فان قلت تقديم قوله وبهذا الاعتبار على ان يصح
يفيد التخصيص فيفيد ان وجه الصحة هو الاعتبار لا غير مع انه ليس كذلك قلت قد لا يكون التقديم
للتخصيص وان كان الاغلب فيه التخصيص قوله وجمعها اي الاعلام المشتركة قوله وردوه اي اعتبار الامرين في الاعلام
قوله وينبغي ان لا يذكر وفيه ان هذا البعض وان لم يعتبر الامرين في الاعلام لكنه يعتبرهما في اسماء الاجناس فكيف يقال
على قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه على الاطلاق قوله الف مفردة بلا همزة لازمة لا تنفك
عن الكلمة بخلاف غير اللازمة فانه لا يسمى مقصورا كالالف في رأيت زيدا في الوقف قوله بان كان مجهول الاصل وذلك
بان يقع في حكم الاصل ولم يعرف الاصل قوله ولم يمل ولم يسمع فيه الامالة قوله فقلبت واوا لان قلب الالف واوا في الصورة
الاولى واجب وفي الثانية اولى قال الشارح الرضي وان لم تسمع الامالة قالوا واوا اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل الياء في النوعين
اولى سمعت الامالة او لا لكونها اخف من الواو فجعل الصورة الثانية داخلة تحت الاولى وقسمها كما فعله الشارح ليس

على ما ينبغي اذ ما ليس فيه القلب واجبا كيف يكون داخلا فيما فيه القلب واجب وايضا يلزم في قوله قلبت الفه واوا الجمع بين الحقيقة والمجاز **قوله** اعتبارا للاصل حقيقة فيما اذا كان الفه منقلبة عن الواو او حكما فيما كان مجهول الاصل ولم يمل **قوله** لمكان الثقل اى لوجود الثقل **قوله** او حكما بان كان مجهول الاصل بان لم يعرف الاصل **قوله** او صديما بان كان اصلا غير منقلبة عن شئ كمتى و على والى واذا اعلالا فان الالف في الاسماء العريقة البناء اصل **قوله** وقد اميل ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن اليا **قوله** او زائدة للتانيث كحبلى او للالحاق كالارطى او للتكثير كقبعثرى كذا في الرضى **قوله** من جنس الالف في حواشي السيد على الرضى قال في الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة ويظهر من ذلك ان الالف يتناولهما معا **قوله** فالوجهان المذكوران اشارة الى ان اللام في الوجهان للعهد **قوله** فتشابهتا همزة قراء الا ان ابدال الملحقة واوا اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا ولا عوضا عن اصل بل هي عوض من زائدة ملحقة بالاصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصلية فتصحيحها اولى من ابدالها لقرب نسبتها من الاصلية لانها بدل من اصل هذا عبارة الرضى **قوله** ان لا يحذف عن آخر المثنى فان قلت التاء في سحرتان وتمرتان ليس في آخر المثنى اذ الالف والنون من تمام المثنى وايضا يشير اليه قول الشارح قدس سره اذ المثنى عبارة عن المجموع لان الالف والنون خارج عنه قلت لما كان التاء آخر اكثر حروف المثنى كان كانه آخر المثنى اذ للاكثر حكم الكل **قوله** على جملة آحاد قدر الجملة لان الجمع يدل على الاحاد المجتمعة ولا اقل من ان يكون ثلثة لا على الاحاد مجتمعة كانت او متفرقة **قوله** اى اسم فان قلت مسلمان ومسلمون وامثالهما مما يدل جزءه على جزء معناه كلمتان فكيف يكون اسما قلت قد مر في صدر الكتاب ان كل واحد منهما كلمتان عدت لشدة الامتزاج كلمة واحدة **قوله** مفردة اى مفرد الجمع وفيه انه يتوقف معرفة الجمع على المفرد اذ معرفة المعرف يتوقف على معرفة المعرف واجزائه ومعرفة مفرد الجمع يتوقف على معرفة الجمع فيلزم الدور واما ما قيل ان المراد بالمفرد ما ليس مثنى ولا مجموع فالتعريف به دوري فغفية انه يجوز ان يفسر المفرد بالايدل على فردين او افراد ثم حروف المفرد اعم من ان يكون محققة كرجال او مقدرة كعباديد وعبابيد بمعنى الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه والنسبة اليه عباديدي قال سيبويه لا واحد له وواحده فعليل او فعلول او فعلال في القياس ونحو نسوة في جمع امرأة فانه قدر لها واحد وان لم يستعمل كعباد وعبيد و نساء بضم الفاء كغلام وانما قدر لها واحد ولم يجعل من اسماء الجموع كابل وغنم لان اسماء الجموع هي المفيدة لمعنى الجمع مخالفة لاوزان الجموع الخاصة بالجمع والمشهورة فيه وعباديد وعبابيد وزن خاص بالجمع ونحو نسوة مشهور فيه **قوله** والفرق بينهما اى بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في انهما ليسا على اوزان جموع التكسير الخاصة بالجمع كافعلة وافعل او لا المشهورة فيه كفعلة نحو نسوة **قوله** لها آحاد من تركيبها فان قلت اذا كان راكب مفرد الركب وطالب الطلب وابل لجامل وبقر لباقر يكون داخلة في الجمع فكيف تكون اسماء الجموع قلت المذكورات ليست مفردات وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية وانما قلنا ذلك لانها لو كانت جموعا لهذه الاحاد لم يكن جمع قلة لان اوزانها محصورة بل جمع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده وهذه لا ترد نحو ركيب وجريل وايضا لو كانت جموعا لردت في النسب الى واحدها ولم يقل ركبي وجملي وايضا لو كانت جموعا لم يجز عود الضمير الواحد اليها هذا ما في الرضي **قال** كجامل وباقر **قال** قدس سره في الحاشية الجمل



زوج الناقة والجامل القطيع من الابل مع رعاتة وارباپه والبقر اسم جنس والبقرة تقع على الذكور والاناث والتا للواحد من الجنس والباقر جماعة من البقر مع رعاتها انتهى وہذا ما ذكره السيد السند فى حاشيته على الرضى قوله وراكب الصحيح ركب لان اسم الجمع ہو ركب لا راكب قوله وكذا اسماء الاجناس اى تشمل اسماء الجموع التى لها احاد من تركيبها اسماء الاجناس التى ليس لها احاد من تركيبها فى ان كليهما جمع عند الفراء قوله اى آخر مفرده اى آخر مفرد الجمع قد عرفت وجه تقديره وفيه ان فى المثنى ولا يصدق التعريف على رجلين ومسلمات لما عرفت قوله على سبيل منع الخلو لا الجمع لا الى البعض قائل بان النون عوض من الحركة والتنوين قوله او على سبيل الغرض وفيما نحن فيه ليس ثبوت الفعل محققا لكن فرض ثبوته ليصح استعمال صيغة اسم التفضيل ولا فائدة فيه غير التصحيح بخلاف فلان اخفة من الحمار واعلم من الجدار فان فى فرض اصل الفعل فيه فائدة وہى المبالغة فى وصف الفلان بالجهل اذ من لا يتصور فقهه واعلمية الا بالقياس الى ما لا يتصور فقه والعلم الا على سبيل الفرض المحال لا يكون الا جاہلا كاملا والظاہر ان الفرض لا يكون الا لفائدة زائدة قوله اى آخر مفرد يا قد بالمضاف لان اليا فى آخر المفرد واما الجمع فاليا فى وسطه قوله فان اصله قاضيون يشير الى ان اليا المحذوفة فى المفرد ترد فى الجمع ثم تحذف فان قلت فينبغى ان لا ترد قلت انما ترد اذا كان سبب تحذفه ليس ذلك اذ سبب الحذف قبل الجمع التقاء الساكنين اليا والتنوين وفى الجمع اليا وعلامة الجمع وفيه دفع لما عسى ان يتوهم ان المعدوم كيف يحذف فلا يصح قوله حذفت قال وان كان آخره ہكذا وقع فى نسخة الشارح قدس سره وعلى ہذا فالضمير للاسم الذى اريد جمعه ووقع فى بعض النسخ وان كان مقصورا فالضمير يحتمل ان يكون للاسم الذى اريد جمعه وان يكون للاسم اى وان كان الاسم مقصورا اى مجعولا فى آخره الفا مفردة وعلى النسختين فالضمير للاسم لا الجمع لان الالف ليس فى آخر الجمع بل فى وسطه قوله اى شرط اسم اريد جمعيته انظر رجوعه الى الجمع لان الشرط للجمع قيل انما لم يجعل ضمير شرطه الى الجمع لئلا يلزم انتشار الضمير لان قوله فمذكر علم يعقل ما اول بكونه مذكرا علما وضميره الى الاسم لا الى الجمع وفيه ان قوله فكونه مذكرا اذا رجع الضمير الى الجمع يفسر بكون المفرد للجمع مذكرا علما فلا يلزم الانتشار فلا يكون ما ذكره سببا للعدول عن الظاہر قال ان كان ذلك الاسم اى الاسم الذى اريد جمعه قال اسما محضا من غير معنى وصفية فيه رفع لما عسى ان يتوهم ان الخبر لا يفيد اذ اسم كان الاسم الذى اريد جمعه وخبره ايضا الاسم وحاصله ان الاسم الواقع خبرا ليس الاسم العام المتحمل لان يتحقق فى ضمن اسم لا وصفية فيه وان يتحقق فى ضمن تحقق الوصفية فيه حتى يكون غير مفيد بل المراد به اسم محض لا وصفية فيه فيفيد والقرينة على ذلك مقابلته لقوله وان كان صفة قال ان كان اسما فمذكر علم يعقل قال الشيخ الرضى عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فمذكر شرطا وجزاء خبرا لقوله شرطه لان المبتدأ المقدر بعد الفاء ضمير راجع الى اسما اى فهو علم فيخلو الجملة من ضمير راجع الى المبتدأ الذى ہو شرطه مع انه لا معنى اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون على ہذا جواب الشرط مدلول الجملة التى ہى قوله شرطه فمذكر فيه محذورات الاول دخول الفاء فى خبر المبتدأ مع خلوه من معنى الشرط والثانى ان الشرط كونه مذكرا وليس فى الخبر ما يجعله بمعنى المصدر والثالث ان الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة ويمكن ان يعتذر بكون الشرط والجزاء خبر المبتدأ والتقدير فهو حصول مذكر على ان الضمير بعد الفاء راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر محذوف مع تعسف فى ہذا العذر انتهى كلامه وجه التعسف فى الا

المذكور ما ذكره في بحث المبتدأ ان الحذف في الجملة اذا كانت خبر المبتدأ على ما قال سيبويه يجوز في الشعر بلا ضعف وهو في غيره ضعيف واجاب الفاضل الهندي عن الاول والثالث بقوله اللهم الا ان يحمل على حذف اما فيكون الفاء في جواب اما ومنع اختصاص اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر بالشعر واشار بكلمة اللهم الى ضعف ما ذكره اذ كلمة اللهم يستعمل فيما اذا قصد استثناء امر نادر مستبعد كانه يستعان بالله في تحصيله اما ضعف الاول فلان حذف اما انما يطرد اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر له فلا يقال زيدا ضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما واما قولك زيد فوجد الفاء فيه زائدة هذا ما ذكره الرضي واما وجه ضعف الثاني فلان المنع بدون السند وان كان موجها على قانون التوجيه الا ان منع ما ذكره المحقق بدون سند يشعر بالخلاف او بعدم الاختصاص ليس بقوي وقال الفاضل الهندي يجوز ان يكون شرط مبتدأ وما يذكره خبره وقوله ان كان اسما تذكرة علم بيان للشرط كما قيل في قوله تعالى الزانية والزاني مبتدأ بحذف المضاف اي حكم الزانية والزاني وخبره محذوف وهو ما يتلى وقوله فاجلدوا بيان لحكم المذكور ورد عليه ان هذا انما يحسن اذا كان بين المذكور والآتي فصلا واما اذا لم يكن فصل فانه غير حسن كما يحكم به سلامة الطبع والشارح قدس سره اشار الى ان شرطه مبتدأ وقوله تذكرة علم خبره اذ هو مأول بكونه مذكرا علما ورد عليه انه لا بد لهذا التاويل من وجه يصير به موجها وقال الفاضل المحشي انه مبني على اعتبار الحيثية وقال الحيثية كونه مذكرا علما وانت خبير بانه لا بد لاعتبار الحيثية من قرينة ولا قرينة الا ان يقال شرطه قرينة عليه اذ الشرط ما يكون حاويا حالا وان الاعتراض الثالث بقي واردا عليه الا ان يقال الفاء الشرط المتوسط ليس ممتنعا في غير الشعر بل جائز الا انه ضعيف وكذا دخول الفاء بقي واردا وبالجملة لم يندفع شيء مما ذكره الرضي بما ذكره الشارح قدس سره **قوله** من حيث مسماه دفع لما عسى ان يقال ان العقل صفة العلم ومضمون الصفة يكون قائما بالموصوف اذا كان الصفة فعليا وكذلك مع ان العقل ليس قائما بالعلم لانه لفظ وحاصل الجواب ان الصفة سببي لان معناه علم يعقل مسماه **قوله** فاعطى فيه ضمير يرجع الى الجمع وهو مفعوله الاول وقوله الاشرف بالنصب مفعوله الثاني وقوله للاكثر صلة الاعطاء وقد مر مثله في صدر الكتاب فتذكر **قوله** واراد بالمذكر في الرضي قال المصنف رح في الشرح كان مستغنيا من قوله مذكرا لان الكلام في الجمع المذكر وانما ذكره ليدفع وهم من يظن ان قوله الجمع المذكر السالم كاللقب الذي يطلق على الشيء وان لم يكن تحته معنى كما يسمى الابيض بالاسود وليدفع وهم من يذهل عن تقدم الذكر قال الشيخ الرضي ولا شك في برودة هذين ثم قال او يظن ان طلحة داخل فيجمع على طلحون وهذا ايضا ليس بشيء لان نحو طلحة ان خرج بقوله مذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم يخرج بالثاني ايضا فكان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء ليدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة وعده هذا كلامه ولا يخفى ان ما ذكره لا يندفع بما ذكره الشارح قدس سره مما ذكره المحشي من قوله اجاب به عما ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول بدل قوله تذكرة تجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وورقاء علما فانه ليس على ما ينبغي **قوله** فانهم اجازوا بسكون اللام وابن كيسان بفتحها قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات والثمرات وذلك لان حقه الالف والتاء كما قالوا ارضون بفتح الراء لان حقه الالف والتاء اعلم ان المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا اذا كان مفتوح الفاء ساكن العين جاز جمعه بالالف والتاء بفتح العين نحو تمرات بالفتح في تمرة بالسكون في الثانية اذا جمع بابدرة



قيل قرات بالفتح والاسكان ضرورة واما الصفات فبالاسكان فالكوفيون قاسوه على الصفة وابن كيسان على الاسم قوله

ويدخل فيه بالنصب عطف على قوله يخرج في قوله ليخرج عنه قال الشيخ الرضي والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال

نحو نفر اسمر اعظما ونفوسها باسجستان طلحة الطلحات + واما القياس فلان التاء لو بقيت مع الواو والنون لجمعت

علامتا التذكير والتانيث وان حذفت كما حملوه حذف الشئ مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن انه جمع المجرد عنها لكون

جمع المجرد بالواو والنون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو ربعون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان قاسوا ذا التاء

على ذي الالف فليس لهم ذلك لان الممدودة تقلب واوا وتمحي صورة علامة التانيث والالف المقصورة تحذف

ويبقى الفتح قبلها دالة عليها قوله وان كان ذلك الاسم الذي اريد جمعه صفة غير علم لا يظهر له فائدة كما قيل قوله اي مذكرا

غير مستو بل يجب ان يكون ذلك الاسم الكائن صفة مذكرا مستويا في صيغة الصفة مع المونث بان يكون المذكر بدون

التاء والمونث بالتاء فالصفة الذي اريد جمعه بالواو والنون يجب ان يكون قابلا للتاء في المونث ولذا لا يجمع هذا الجمع

افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا ما يستوي فيه المذكر والمونث فان قلت افعل التفضيل غير قابل للتاء فيجب ان لا يجمع هذا الجمع

مع انه قد جمع قلت قال الشيخ الرضي وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه

التاء ولعل ذلك جبر لما فاته من عمله في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي

انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة قوله مع المونث متعلق بقوله مستو قوله بان يكون المذكر على صيغة افعل الخ بيان لقوله

غير مستو قوله في افعل التفضيل كامل فلا يناسب ان يترك الكامل غير مجموع هذا الجمع ويجمع الناقص هذا الجمع قوله والشرط

الثالث ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة قوله لانه اي الفرق بين المذكر والمونث فيها اي في فعلان فعلانة بالتاء

وحدها هو القياس في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب قال الشيخ الرضي الغالب في الصفات

ان يفرق بين مذكرها ومونثها بالتاء والغالب في الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومونثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منها

كعير واتان وجمل وناقة هذا هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر حمراء والافضل والفضلى وسكران

وسكرى في الصفات وكامرء وامرأة ورجل في الاسماء وكل صفة لا يلحقها التاء فكانها من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع

افعل فعلاء وفعلان وفعلى فلا يناسب ان يجمع هذا الجمع صفة جرت على خلاف ما هو القياس فيها من الفرق بالتاء وحدها

ويترك الجاري على القياس فيها غير مجموع هذا الجمع قال ان لا يكون ذلك الاسم المذكور اي الكائن صفة تدل عليه

السياق وهو قوله ذلك الاسم الكائن صفة ان لا يكون ذلك الاسم فما قيل اي الذي اريد جمعه ليس بموجه وان كان من

وجيه اذ السياق ينادي باعلى صوت على فساده والله قدس سره اشار بقوله والشرط الرابع ان لا يكون ذلك المذكر مذكرا

الى ان قول المصرح ولا مستويا عطف على قوله افعل فعلاء وضمير لا يكون راجع الى الاسم الكائن صفة وقوله مستويا خبر لا يكون

بتقدير الموصوف اي مذكرا مستويا في الوصف مع المونث والمقصود دفع ما اورد الشيخ الرضي من ان قوله ولا مستويا فيه

عبارة اضعف من الاول لان مستويا عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك

الوصف مع المونث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشئ في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المونث

الکائن شیئا وحاصل الرد ان السخافة انما یلزم ان لو کان ضمیر ان لا یکون الی الوصف ولیس کذلک بل ضمیره راجع الی الاسم الکائن صفة وجزء مستویا بتقدیر الموصوف فالمستوی فی الوصف مع المؤنث المذکر لا الوصف والسخافة بعینه وان تعبیر بان السخافة وان زالت بحسب الظ واما بحسب الحقیقة فباقیة لان التقدیر ان لا یکون الاسم الکائن صفة وصفا مذکرا مستویا ذلک الوصف فی الوصف مع المؤنث الا ان یحمل علی حذف المضاف والتقدیر والشرط الرابع ان لا یکون مسمی الاسم الکائن صفة مذکرا مستویا فی الوصف مع المؤنث هذا وقد اخذ الش قدس سره الوجه المذکور من کلام الفاضل الهندی وقد ذکر الفا التوجیهین فی رد ما ذکره الشیخ الرضی وعلی التوجیهین یرد ما یرد علی الشارح قدس سره قال الفاضل الهندی قوله ولا مستویا عطف علی قوله افعل ولا زائدة لتاکید النفی وضمیره عائد الی المذکر المذکور ای وشرطه ان کان صفة حصول مذکره وعدم کون المذکر مستویا فی ذلک الوصف مع المؤنث او معناه وان کان ذلک الاسم صفة فهو مذکر یعقل وذو عدم کون المذکر فیه افعل فعلا وعدم کون ذلک المذکر مستویا فیه مع المؤنث انتهی وانت خبیر بان المذکر فی الوجهین یراد به الصفة کما لا یخفی علی من یلاحظ السیاق فالسخافة باقیة ولو قال الش هکذا والشرط الرابع ان لا یکون الاسم الکائن صفة مستویا فیه المذکر مع المؤنث لاندفع الشبهة بالکلیة قوله والشرط الخامس ذکر هذا الشرط وان کان مستغنی عنه بقوله مذکر دفعا للتوهم ان یراد به مذکر المعنی لا مذکر اللفظ وهو دلیل علی ان المراد بالمذکر فی قوله ان کان اسما مذکر علم المجرد عن التاء لا مذکر المعنی لان التجرد عن التاء عام للاسماء والصفات قال الشیخ الرضی اعلم ان شروطه جمع المذکر بالواو والنون علی ضربین عام للاسماء والصفات وخاص باحدیهما فالعام لهما شیئان احدهما التجرد عن تاء التانیث فلا یجمع نحو طلحة فی الاسماء وعلامة فی الصفات بالواو والنون ولان الوجه المذکور فی الموضعین یقتضی ذلک واما قوله او مقدرة فلا دلیل علیه قوله بکسر السین انما کسر تنبیها علی انه لیس بجمع فی الحقیقة وقد جاء سنون بضمها وهو قلیل قال الشیخ الرضی ومثل هذا التنبیه کسر واو عشرین وجاء فی بعض ما هو مضموم الفاء الکسر مع بقاء الضم کالقلون وثبون ولیس بمطرد اما مکسور الفاء فلم یسمع فیه التغییر کالعضین قوله تحت قاعدة کلیة هی قوله سوی ما جبر نقصه من ذی التاء المحذوف اللام معتلا مما لا مذکر له مجموعا بهذا الجمع فلا دخل فی القاعدة فهو لیس بشاذ وما لیس بداخل فهو شاذ کارضین

قوله ای آخر مفرده قد عرفت وجه تقدیر المضاف قوله لئلا یلزم مزیة الفرع وهو المؤنث ان جمع بالالف والتاء ومذکره لم یجمع بالواو والنون علی الاصل وهو المذکر وهو غیر جائز والحاصل ان کان له مذکر فان جمع مذکره بالواو والنون کافضل جمع بالواو والنون کافضلون جمع المؤنث بالالف والتاء کفضلی جمع علی فضلیات وان لم یجمع مذکره بالواو والنون لم یجمع المؤنث بالالف والتاء اصلا کاحمر حمراء وفعلان فعلی کسکران سکری وان لم یکن له مذکر اصلا فشرطه ان لا یکون المؤنث مجردا عن التاء کحائض فانه جمع علی حائضات بخلاف حائض فانه لم یجمع بالالف والتاء قوله وان لم یکن له مذکر جمع بالواو والنون فهم من قوله فان یکون مذکره جمع بالواو والنون ان المؤنث ان کان له مذکر لم یجمع بالواو والنون لم یجمع بالالف والتاء اصلا ومن تقیید قوله مذکر فی قوله وان لم یکن له مذکر بقوله جمع بالواو والنون ان المؤنث ان کان له مذکر لم یجمع بالواو والنون فشرط جمع المؤنث بالالف والتاء ان لا یکون المؤنث مجردا عن التاء لان انتفاء المقید یکون اما بانتفاء القید مع بقاء ذات المقید واما بانتفاء القید والمقید معا والغالب الظ هو الاول بل هو المتعین فیما نحن فیه والا لصار التقیید لغوا وهذا المفهوم هنا خلاف المفهوم الاول



فالصواب ترك تقييده قوله مذكر بقوله جمع بالواو والنون **قوله** لانه ليس بحقيقي وللظاهر العلامة قال الشيخ الرضي فلم يجمع هذا الجمع قياسا من الاسماء المؤنثة الا علم المؤنث ظاهرة كانت فيه العلامة كعنترة وسلمى او مقدرة كهند او ذات التانيث الظاهرة سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او لا كغرفة **قوله** من حيث نفسه اي نفس بناء الواحد اي لتغير نفس بناء الواحد وامورة اي امور بناء الواحد الداخلة فيه اي في بناء الواحد بان لم يبق بناء الواحد على هيئة وصورة كان عليها قبل الجمع بخلاف جمع السلامة فان بناء الواحد فيها باق على هيئة كانت عليها قبل الجمع وان تغير بمعنى ان لحق آخر المفرد ما لم يكن لاحقا قبل الجمع وبالجملة التغيير المعتبر في جمع التكسير تغيير يقع في خلال حروفه وهيئتها لا ما حصل باللحوق واليه اشار بقوله لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجية الزائدة لا بوقوعها في الخلال وليس المراد ان التغيير في الحروف الزائدة فليس بمعتبر في التكسير وهذا دفع لما ذكره الشيخ الرضي لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون تغير بناء واحده ايضا بسبب الزيادتين لانك تبقي بها بناء مستانفا فالمفرد صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثانية مثلا اذا ضممت اليها الاثنين صار عشرة ويكون المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغيير فقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع بتغير ما **قوله** كذلك كما مر في تعريف الجمع **قوله** وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما الظاهر انه تعريف لجمع القلة بجمع الكثرة المقابل له لا يطلق على ما ذكر والا لم يكن مانعا ولان المقابلة يقتضي ذلك ويشعر اليه ايضا قول الله قدس سره جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له فاقل جمع الكثرة عشرة واكثره لا نهاية له واقل جمع القلة ثلثة واكثره عشرة واليه يشير في الرضي حيث قال المراد بالقليل من الثلثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة لكن قال العلامة التفتازاني في شرح قول صاحب التوضيح لان اقل الجمع ثلثة واعلم انهم لم يفرقوا في هذا المقام اي في مقام بيان عموم الجمع المحلى باللام بانه يطلق على الثلثة فصاعدا الى ما لا نهاية له مستدلا بان اقل الجمع ثلثة بين جمع القلة وجمع الكثرة فدل بظاهره على ان التفرقة بينهما انما هي في جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها وجمع الكثرة غير مختص لا انه مختص بما فوق العشرة وهذا اوفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات هذا كلامه لكن قال قبيل هذا في شرح قوله فالجمع مثل الرجال والنساء وما في معناه من العام المتناول للجمع مثل الرهط والقوم يصح اطلاقه على اي عدد كان من الثلثة الى ما لا نهاية له ولا يخفى ان الكلام في الجمع المعرف واما المنكر فسيجيء ذكره وكذا اسماء الجموع والا فقد سبق ان الرهط اسم لما دون العشرة من الرجال على ما صرح به في كتب اللغة فصار الاصل ان المعرف باللام من الجموع وما سماها لجميع الافراد قلت او كثرت وان كان بدون اللام لما دون العشرة كالرهط او العشرة فما دونها كجمع القلة مثل المسلمين والمسلمات والانفس ونحو ذلك انتهى وهذا الكلام يرفع المخالفة بين تصريح الثقات وبين غرضهم في هذا المقام ويوجب التوفيق بينهما وان كان الاول صريحا في المخالفة وعدم التوفيق واليه يشير قول صاحب التوضيح في فصل حكم العام التوقف عند البعض حتى يقوم الدليل لانه مجمل لاختلاف اعداد الجمع فان جمع القلة يصح ان يراد منه كل عدد من الثلثة الى العشرة وجمع الكثرة يصح ان يراد منه كل عدد من العشرة الى ما لا نهاية له فاذا قال لزيد على الافلس يصح بيانه من الثلثة الى العشرة هذا كلامه فتامل لعلك ان هذا الكلام يابى التوفيق فتدبر **قال** وفعلة كغلمة في الرضي وزاد الفراء افعلة كقولهم هم اكلة راس اي قليلون يكفيهم ويشبعهم راس واحد وليس بشيء اذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل راس لا من اطلاق افعلة **قوله** انما نهاها في الرضي قال ابن خروف جمعا السلامة

مشترکان بين القلة والكثرة وانظاهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلح ان لهما قال مذكرا كان كالمسلمين او مؤنثا كالمسلمات اعلم انهما اذا كانتا نكرتين يكونان للقلة واذا كانتا معرفتين فللكثرة قال ذلك المذكور اشارة الى ان افراد اسم الاشارة مع تعدد المشار اليه مبنى على تاويله بالمذكور قوله يعنى بالحدث معنى قائما بالغير قال بعض الفضلاء نقلا عن شرح المطالع والمراد بالقيام بالغير كونه ناعتا له بحيث يصح ان يشتق منه اسم محمول عليه كالضارب من الضرب وعلى هذا لا يلزم ان يكون السواد بمعنى سياهى اسم الحدث اذ لا يشتق منه اسم وايضا يخرج منه ذلك بقوله الجارى على الفعل اذ معنى جريانه على الفعل انه اصل له وماخذ يشتق منه والسواد بمعنى سياهى لا يشتق منه الفعل قوله لا يكون مصدرا اذ المصدر لا بد ان يكون جاريا على الفعل اى اصلا وماخذا اشتق منه الفعل ونحو العالمية والقادرية ليس كذلك وفيه ان نحو العالمية لم يدخل فى قوله اسم الحدث حتى يخرج بقوله الجارى على الفعل اذ هو ليس بكلمة فضلا من ان يكون اسما قال بعض الفضلاء وانظاهر انه ليس بكلمة لوجوب كونها مفردة غير دالة جزؤها على جزء معناها والعالمية ليست كذلك وبهذا يظهر ان جعل قيد الجارى على الفعل فى قول ابن الحاجب المصدر اسم الحدث الجارى على الفعل احترازا عن مثل العالمية كما فعله الفاضل الاسترابادى محل بحث قال وان كان الاخيران مفعولا مطلقا اى وقع فى الاستعمال كونهما مفعولين مطلقين بخلاف الاولين اذ لم يقع فى الاستعمال كونهما كذلك والحاصل انه اراد الامكان الوقوعى لا الامكان الذاتى فاندفع ما قيل ان اراد جواز وقوعهما فلا اختصاص له بهما بل يجرى فى الاولين ايضا اذ لا منع فى المفعول المطلق وان اراد وجوب وقوعهما فهذه قوله تعالى ويل للمطففين قال وهو من الثلاثى حال من مفهوم الكلام اى قصر المصدر على السماع حال كونه من الثلاثى وفى جعله متعلقا بسماع نظر لعدم ذى الحال لانه ليس لقوله سماع فاعل مظهر ولا مضمر هذا ما ذكره الفاضل الهندى فى الحواشى وقال بعض الشارحين لما وقد يقال عليه ان قوله سماع اما على حذف ياء النسبة اى سماعى فيكون فى حكم المشتق الحامل للضمير او هو بتاويل مسموع والمصدر المأول بالصفة جاز فيه الاضمار يدل عليه قولهم مررت برجل سواء هو والعدم قالوا يجوز فى سواء الجر على انه صفة الرجل بمعنى مستو فيكون هو تاكيدا للمستكن فى سواء وانما اكد ليصح عطف قوله والعدم عليه فقد اجيز الاضمار فى سواء عند تاويله بالصفة مع انه مصدر هذا كلامه وهو صريح فى انه يجوز حذف ياء النسبة وقال بعضهم لم يثبت حذفها قوله يدل عليه قولهم و فيه ان القول المذكور محتمل والمحتمل لا يكون دليلا على احد احتماليه وانما قلنا محتمل لانه يحتمل ان يكون سواء مرفوعا على انه خبر لقوله هو والعدم على ان هو مبتدأ والعدم معطوف عليه ويدل عليه قوله يجوز فى سواء الجر والدليل على ان المصدر المأول يجوز فيه الاضمار قول الرضى على ما نقلنا عنه فى صدر الكتاب ان لفظ وان كان مصدرا الا انه بمعنى الملفوظ فيكون فيه ضمير قال سماع اى سماعى ظاهر انه على حذف الياء الا انه لم يثبت حذف الياء فاول بانه اراد ان المصدر بمعنى المفعول اى المسموع او محمول على حذف المضاف اى ذو سماع لان هذا المعنى لازم لمعنى قولنا سماعى قوله وذلك العمل حاصل لمناسبة الاشتقاق اى للمناسبة الذى هو الاشتقاق فالاضافة بيانية اى كون احدهما مشتقا والآخر مشتقا منه فظهر ان التاويل بان مع الفعل وان كان سببا للعمل ومدارا له لكنه ليس منحصرا فيه بل مدار عمله شيئان المناسبة بالفعل بالاشتقاق والتاويل بالفعل مع ان وبهذا سقط ما قال الشيخ الرضى ولتقديرهم المصدر بان والفعل لا يتم اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصه للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضى فانه يبقى معها على معنى المضى وما قال الفاضل الهندى فى الارشاد انه محمول على منطان التاويل

ظروالليابة **قال** ولايتقدم معموله عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشئ مما في حيزان لايتقدم عليه وفيه ان تاويله
بالفعل مع ان لاضرورة فيه اذ يجوز ان يكون عمله لاجل مناسبة الاشتقاق وانما يكون ضروريا لوكان تاويله بالفعل مع
ان متعينا لكونه مدار العمل وليس كذلك كما عرفت آنفا قال الشيخ الرضي هذا ما قالوا وانا لاارى منعا من تقدم معموله عليه
اذا كان ظرفا او شبهه نحو اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال الله تعالى لاتاخذكم بهما رافة وقال بلغ معه
السعي ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل ماأول بشئ حكمه حكم ماأول به فلا مانع من تاويله بالحرف
المصدري من جهة المعنى مع انه لايلزم احكامه بل لايتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيهما رائحة
الفعل **قوله** فيلزم اجتماع التثنيتين قال الشيخ الرضي ولقائل ان يقول يجوز ان تحمل ضميره المثنى والمجموع ولا يثنى ولايجمع
كاسم الفاعل والظرف واجاب الفاضل الهندي بان الاضمار في الظرف واسم الفعل تسامح باعتبار قيامهما مقام ما اضمر فيه
لاحقيقة والمصدر غير قائم مقام غيره انتهى وقد يقال قد نص القوم على انتقال الضمير من الفعل الى الظرف القائم مقامه
فهو حامل للضمير حقيقة لانه قائم مقام ما هو حامل للضمير حتى يكون هو حاملا له تسامحا كذا قال بعض الشارحين للحواشي الهندية
قوله فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار كما اعتبره الفاضل الهندي حيث قال اي مستتر بخلاف البارز نحو ضربني زيد **قال**
تعليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل آه فيه ان تقديره بان مع الفعل انكان لاجل انه هو المدار للعمل ففيه انه ليس كذلك
كيف وقد قال الشارح وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما والا فلا ضرورة في تقديره وقال الفاضل الهندي حيث لايصح
تاويل الفعل مع ان فيلزم ان يمتنع عمله لعدم مداره لكنه صح على قلة لان المانع عارض انتهى وقال بعض الشارحين و
فيه بحث لان المصدر المضاف يعمل عمل الفعل كثيرا مطردا مع انه لايصح تاويله بان مع الفعل لتعذر اضافة الفعل وايضا القائل
بان مع الفعل بعلة يتعين مدار العلة بل مدار عمله شيئان المناسبة مع الفعل بالاشتقاق والتاويل بالفعل مع ان فعند دخول
اللام انكان يمتنع التاويل فالمناسبة الاشتقاقية قائمة فيجب ان لايمتنع عمله ولايتقلل وقد صرح المخدوم فيما تقدم بان عمل
المصدر للاشتقاق فلا يضر امتناع التاويل بالفعل مع ان وايضا لوكان مدار العمل هو التاويل بالفعل مع ان لضعف عمله اذا كان
مقرونا بعلامة المضي لامتناع تاويله بان مع الفعل لان ان علم الاستقبال فلا يجتمع مع علامة المضي انتهى **قوله** من غير
تجويز ان يكون للمصدر لانه لايصح تقديره بان مع الفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا ضربت ان ضربت لان الفعل لايؤكد
بالمصدر التاويلي وانما يؤكد بالمصدر الصريح فان قلت فكيف عمل المصدر مع وجود الفعل في قولك ضربته ضرب الامير
اللص قلت المصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص
قوله واقعا بدلا جعل الشارح ضميركان راجعا الى المصدر على الطريقة السابقة وخبره مفعولا مطلقا وجعل بدلا منه حالا منه تبعه
واقعا لاجل جزالة المعنى وانكان لايحتاج اليه في اداء اصل المعنى وان جعل ضميركان راجعا الى المفعول المطلق وبدلا خبركان
يصح ايضا قال الشيخ الرضي اعلم ان المفعول المطلق لايكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لوكان لم يقدر الفعل قبله وانما يقال انه بدل
من الفعل مجازا اذا لم يجز اظهار الفعل فكانه بدل منه لما لم يجز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لايجمع بين البدل والمبدل
منه **قوله** اي فيجوز فيه الوجهان اشارة الى ان قوله وجهان فاعل فعل محذوف لكن الاولى كونه مبتدأ قال صاحب المغني

اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف واما الفعل فانه غير الفاعل اللهم الا ان يعضد الاول برواية اخرى في ذلك الموضع او بموضع آخر شبهه او بموضع آت على طريقته فالاول كقراءة شعبة يسبح له فيها بفتح الباء وكقراءة ابن كثير كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم بفتح الحاء وكقراءة بعضهم وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم ببناء زين للمفعول ورفع القتل والشركاء كقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة فيمن رواه مبنيا للمفعول فان التقدير يبكيه رجال ويوجهها مدرو زينه شركائهم ويبكيه ضارع ولا يقدر المرفوعات مبتدأت حذفت اخبارها لان هذه الاسماء قد ثبت فاعليتها في رواية من بنى الفعل فيهن للفاعل والثاني كقوله تعالى ولئن سالتهم من خلقهن ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهن بل خلقهن الله لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع وهو لئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وفي مواضع آتية على طريقته نحو قالت من انباك هذا قال نباني العليم الخبير قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشاها هذا كلامه **قوله** عمل الفعل للاصالة قال الشيخ الرضي فاذا حذف الفعل حذفا لازما فعند سيبويه الناصب هو المصدر لكونه كالفعل لا التاويل بان والفعل ودليل كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل وقال السيرافي بل العامل هو ذلك المقدر فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما عامل لا بتقدير ان وهو المانع من تقديم المعمول واما غير عامل انتهى هكذا في الكتب النحوية ولم يذكر فيها انه اذا كان بدلا من الفعل يكون عمله للمصدرية لكن قول الرضي فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب الخ يشعر بان هذا مذهبا آخر لا يجوز تقديم المنصوب عليه والا لم يكن للتقييد فائدة وايضا قول الفاضل الهندي على قوله وجهان يشعر به حيث قال اذ المصدر قوي من حيث الذكر ضعيف من حيث الفرعية والفعل قوي من حيث الاصالة ضعيف من حيث الحذف فلا يتعين الضعف في المصدر حتى يمتنع عمله صريح في ذلك قال بعض الشارحين للحواشي الهندية بعد نقله ما نقلنا عنه وانه يدل على ان المصدر عند حذف الفعل كالفعل فيجوز ان يتعلق المعمول به على وجه الاصالة كما جاز ان يتعلق بالفعل لا على وجه النيابة انتهى ولعل قول الشارح وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله وجهان وجهان مبني عليه فاندفع ما قيل قد عرفت ان عمله للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه ليس بوجيه **قوله** وانما فصل يعني كان المناسب ان يذكر الاحكام بعد التقسيمين لكونها جارية فيهما وامتناع تقديم المعمول ليس خاصا بالقسم الاول بل جار في القسم الثاني وان كان على مذهب كما عرفت فاندفع ما قيل وفيه ان امتناع تقديم المعمول يختص بالقسم الاول **قوله** بالجملة المعترضة متعلق بقوله فصل **قوله** اي اسم اشتق ولو قال ما اي اسم اشتق لسلم عن التكرار **قال** من فعل اي حدث اي مصدر لان الاشتقاق بين اللفظين لا بين اللفظ والمعنى وسيبويه يسمي المصدر حدثا وحدثانا **قوله** موضوعا اشارة الى اعتبار التضمين في قوله اشتق فجعل قوله موضوعا حالا من ضمير اشتق وجعل اللام في قوله لمن متعلقا به **قوله** اي الفعل اي المصدر ونسبة القيام مسامحة اجرا للصفة المعنى المطابق على اللفظ **قوله** اي الذات ما قام به الفعل اشار الى ان المعنى على ما وان كان المذكور من على سبيل تغليب العقلاء على غير العقلاء فان قلت لفظة ما لغير العقلاء فكيف يستقيم المعنى عليه قلت كونه لغير العقلاء مذهب البعض وجمهور ائمة اللغة على انه عام صرح به العلامة التفتازاني في التلويح المراد من من قام به الفعل ذات قام به الفعل اعم من ان يكون القائم به الفعل واحدا او اثنين كما في زيد مقابل عمرو او اما انا متقرب من فلان ومتبعد منه ومجتمع معه فان المقابلة والتقرب والتبعد والاجتماع



لايتصور بدون اثنين على ان الفصل في الاول قائم بزيد متعلق بعمرو على ما هو مقتضى التركيب وان جاء العكس ضمنا على ما قالوا خاصة باب مفاعلة آنست كه هريكى با ديگرى همان كند كه ديگرى باوى وكذا التقرب والتبعد والاجتماع قائم بالمتكلم متعلق بفلان وان كان خصوصية الفعل اقتضت ان يكون قائما بفلان ايضا فلا يرد ما ذكره الشيخ الرضي لا يشمل جميع الفاعلين نحو زيد مقاتل عمرو وانا متقرب لفلان او متبعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الآخر **قوله** فان هذه آه يعني لا يتصور قيام هذه النسب الا باثنين ولا يتصور قيامه بواحد معين مع قطع النظر عن الآخر فما قال الفاضل المحشي في رده قوله لا يقوم باحد المنتسبين معينا دون الآخر فلا معنى له اذ الحدث لا بد ان يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشيء لا على التعيين ليس على ما ينبغي وكذا قوله بان معنى المضارب ليس المتصف بالضربين بل المتصف بضرب متعلق بشخص لصدور عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول ليس على ما ينبغي **قوله** وغير ذلك من الآلة والموضع والزمان **قوله** وان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع له عطف على قوله ان يكون فيكون هذا ايضا متبادرا لكن كون هذا المعنى متبادرا اتم كيف وضع المبالغة من افراد اسم الفاعل بل المتبادر الى الذهن ان يكون من قام به الفعل اعم من ان يكون مع زيادة او لا كما يدل عليه قوله وما وضع منه للمبالغة اي من اسم الفاعل للمبالغة ويلزم منه خروجه والدليل الذي اورده الشارح قدس سره على الخروج من قوله وحصره صيغ اسم الفاعل ذا حصره وقوله وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام الفاعل ليس بدليل اما الاول فلان الحصر ليس لمطلق الصيغة بل لصيغة اذا لم يكن للمبالغة واما الثاني فلانه يحتمل المعنيين والمحتمل لا يكون حجة على احد احتماليه سيما اذا كان الاحتمال الذي يطلب عليه الدليل خلاف الظاهر لا يدل عليه دليل ولا يدعوا اليه ضرورة وايضا لو اقتضى تشبيه احكام صيغ المبالغة باحكام اسم الفاعل كون صيغتها خارجا من اسم الفاعل للزم ان يكون المثنى والمجموع خارجا عن اسم الفاعل لانه شبه احكامهما باحكام اسم الفاعل واللازم بط فالملزوم مثله وايضا يلزم ح خروج اسم الفاعل الذي هو من باب المغالبة نحو ضاربني فضربته اضربه فانا ضارب لان معناه ذات قام به الضرب مع زيادة الا ان يقال باب المغالبة موضوع للغلبة وضعا نوعيا معنى ضربته غلبته في الضرب ومعنى ضارب غالب في الضرب فيكون ضارب مما قام به الفعل لا الزيادة فعلى هذا لا ينتقض تعريف اسم التفضيل به على ما قال به الشيخ الرضي حيث قال انتقض بنحو طائل اي زائد في الطول على غيره وشبهه من اسم الفاعل المبني من باب المغالبة والاولى ان يقال هو المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل اي في المصدر المشتق هو منه وفي قوله والاولى دون الصواب اشارة الى ان له توجيها آخر **قوله** ولا يبعد قلت بل التزام كون قوله لمن قام به مخرجا لصيغ المبالغة بعيد جدا لان المتبادر من قوله ما وضع منه للمبالغة مثله في العمل دخول صيغ المبالغة في تعريف اسم الفاعل كيف ولفظة منه دال على انها من افراده وما ذكره الشارح قدس سره في معناه مع انه خلاف الظاهر المتبادر لا يدل عليه دليل ولا يدعوا اليه ضرورة وايضا جعل الشارح قدس سره قوله وما وضع منه للمبالغة محتملا لاحتمالين احدهما خروجها عن حد اسم الفاعل وثانيهما دخولها فيه ولا معنى لهذا الاحتمال اذا كان قوله لمن قام به مخرجا لها وايضا ما نقله الشارح عن الترجمة الشريفية يدل على ان قوله لمن قام به شامل لصيغ المبالغة واسم التفضيل فهو يدفع بعض المطلوب ويضر بعضه **قوله** اي صيغة اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة واختاره للبيان لكثرته وكونه اصل المقيس عليه **قوله** فالاضافتان بيانيتان فيه ان الشارح صرح في بحث الاضافة بان الاضافة البيانية انما يكون اذا كان للمضاف

اليه اخص من وجه واصلا للمضاف والاخرى بمعنى اللام ومعلوم ان المضاف اليه فيما نحن فيه ليس اصلا للمضاف وهو ظ الا ان يقال الاضافة بمعنى اللام الا انه سماها بيانية باعتبار الآل **قوله** اعم من ان يكون اى الحلل تخفيفا **قوله** كانا اى المتكلم باسم الفاعل هذا والظ ان اسم الفاعل والمفعول وان كانا لا يعملان الا ان يكون فيهما معنى الحال والاستقبال الا ان ذلك مدلولهما العارضى دون الوضعى فلا ينتقض حد الاسم طردا وعكسا لكن لشيكل بما ذكره اهل المعانى حيث قالوا ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل نحو ان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وهو يدل على ان اسم الفاعل والمفعول حقيقة فى الحال وذلك اذا كان يعبر عن المستقبل بلفظهما للدلالة على الوقوع من غير ان يقترن بهما ما يدل على الحال بل دلالة ظاهرة على انهما حقيقيان فى الحال قال العلامة التفتازانى فى المطول فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضى والحال وح يكون معنى واقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض وبالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظ قلت لا خلاف فى ان اسمى الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضى عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظ هذا كلامه وهو صريح فى ان اسم الفاعل والمفعول موضوعان للواقع ولذا اعترض عليه بانه يشعر بكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعين لزمان الحال فيلزم بطلان تعريفى الفعل والاسم طردا وعكسا واجيب تارة بان كثرة الاستعمال جارية مجرى الوضع بجامع التبادر فعبر عن المتبادر بالحقيقة وعن غيره بالمجاز ولا يخفى ان التبادر الى الذهن من اقوى قرائن الحقيقة فالجواب ليس بسديد وطورا بان زمان الحال معتبرة على القيدية للموضوع له لا الجزئية ولا يخفى انه تكلف بحت وتشكل بما ذكره اهل الاصول من ان اسم الفاعل ونحوه من الصفات المشتقة حقيقة حال قيام معنى المشتق منه بالموصوف كالضارب لمن هو فى الضرب مجاز بعد انقضائه وزواله عن الموصوف كالضارب لمن صدر عنه الضرب وانقضى وقيل بل حقيقة وقيل ان كان الفعل مما لا يمكن بقاؤه كالمتحرك والمتكلم ونحو ذلك فحقيقة والا فمجاز واما قيام المعنى به كالضارب لمن لم يضرب ولا يضرب لكنه سيضرب فمجاز اتفاقا هذا ما ذكره العلامة التفتازانى فى التلويح قيل وهذا يشعر بكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعين لزمان الحال فيلزم بطلان تعريفى الاسم والفعل فاما ان يصار الى الفرق بين مذهبى العربية والاصول وقد علمت انه لا فرق واما ان يقال اعتبار زمان الحال فيما ذكر بالتقييدية للموضوع له لا الجزئية وقد عرفت كونه تكلفا اعلم ان كون العمل مشروطا بشرط معنى الحال والاستقبال بكل من اسم الفاعل اللازم والمتعدى من غير استثناء يوجب كون عمله فى الفاعل والظرف والحال والمفعول المطلق مشروطا به مع انه ليس كذلك الا ان يقال اطلاق الكلام بناء على شهرة كون عمله فى الفاعل والظرف والحال والمفعول المطلق غير مشروط به واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمفعول المتعديين الى المفعول به ان يعمل باللام نحو انا ضارب لزيد وانجبى ضربك لزيد وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل كما يجوز ان يعمل الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعالى للرؤيا تعبرون وقولك لزيد ضربت **قال** وجبت الاضافة معنى وفيه انه كما وجد الماضى فى ضمن الاستمرار كذلك وجد فى ضمنه الحال والاستقبال فينبغى ان يلاحظ تارة جانب الماضى وتجعل الاضافة معنوية وان يلاحظ جانب الحال والاستقبال وتجعل لفظية فالقول بالوجوب على الاطلاق ليس بسديد بل ينبغى



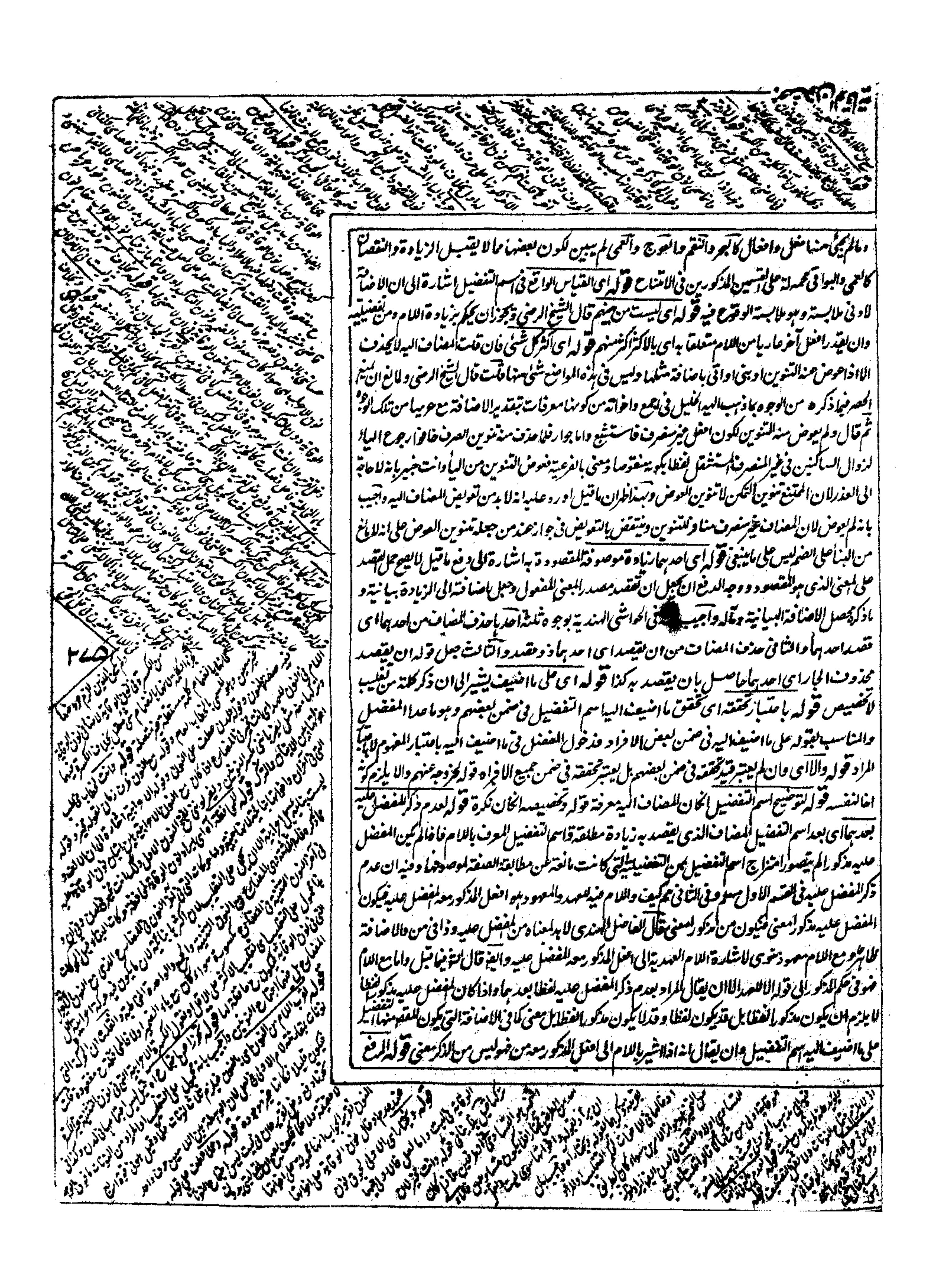
ان يعمل نظرا الى الحال والاستقبال وان لايعمل نظرا الى الماضي وعلى تقدير الاضافة يجوز ان تجعل معنوية نظرا الى الماضي وان تجعل لفظية نظرا اليهما **قوله** وقد مر الجواب عنه في قوله والمراد بالحال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية **قال** كضراب ومضروب ومضراب قال الشيخ الرضي هذه الثلثة عاملة اتفاقا من البصريين وهذه الثلثة مما حول اسم الفاعل اليها عند قصد المبالغة و قال سيبويه ان حول فاعل الى فعيل او فعل يعمل ايضا ومنع ذلك غير سيبويه واما اذا لم يكن فعيل وفعل مما حول اليه اسم الفاعل كظريف وكريم وطبق وفطن فلا خلاف في انهما لاينصبان اذ كلامنا في ابنية المبالغة لا في الصفة المشبهة واما الفعيل بمعنى الفاعل كالجليس والجبيب فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لايعمل شئ من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل فان جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما يعمل مع فوات التشبيه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان وايضا انها فرع لاسم الفاعل المشابه بالفعل فلا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيهما معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ لايعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل **قال** مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله لكن اشتراط معنى الحال والاستقبال متفق عليه في اسم الفاعل وفي صيغ المبالغة لايشترط الا عند ابن بابشاذ **قوله** لما فيه من معنى المبالغة جواب عما قيل كيف يعمل صيغ المبالغة وقد فات الصيغة التي بها يشابه اسم الفاعل الفعل **قوله** ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية الدالة على الحدث فما يورث المشابهة المعنوية بالفعل فلان لم يكن معها الصيغة التي بها تشابه بالفعل اسم الفاعل يناسب ان يجعل جابرا للنقص اللفظي وان وجدت الصيغة كاسم التفضيل فالمشابهة المعنوية تحصل لمجرد الدلالة والصيغة التي بها شابه اسم التفضيل الفعل قائمة فالزيادة والمبالغة تورث ضعفا في العمل لعدم دلالة فعله عليهما وبالجملة المبالغة والزيادة بدون الصيغة جابر ومعها يوجب ضعفها عملا بالاعتبارين فاندفع ما قيل فيه ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون جابر النقصان المشابهة اللفظية **قوله** لعدم تطرق الخلل الى صيغة المفرد ولا وجه لايراد وجه عمل المثنى و جمع السلامة وترك وجه عمل المكسر فالصواب ما ذكره الرضي اما المثنى وجمع السلامة فظاهرة لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد **قوله** مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية اشارة الى ان ليس المراد مطلق العمل بل العمل الخاص وهو النصب على المفعولية اذ لا يحذف مع عمله رفع الفاعل لان حذفه لاستطالة الصلة بذكر المعمول وكان العمل ليس على الاطلاق كذلك التعريف ليس المراد مطلقه بل التعريف باللام فينبغي ان يقيده بكما فعله الشيخ الرضي حيث قال يعني بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب **قال** لمن وقع عليه فان قلت مضروب في قولك يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له ليس واقعا على شئ مع انه اسم مفعول قلت لا نسلم ذلك كيف والمعنى يوم الجمعة مضروب فيه اي اوقع الضرب فيه على احد فقوله فيه ظرف له اي اذا وقع الضرب على احد له اي لاجل التاديب فقوله له علة له فلا اشكل بخروج مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له وهذا لو سلم وقوع مثل هذا التركيب في كلام العرب **قوله** اي في العمل اي عمل النصب اشارة الى ان اللام للعهد والمعهود هو النصب المذكور في اسم الفاعل او عوض عن المضاف اليه وفيه اشارة الى انه لايحتاج في عمل الرفع الى اشتراط معنى الحال والاستقبال وانت خبير بان عمل النصب ليس على الاطلاق

مشروطا بزمان الحال والاستقبال بل لابد من تخصيص الظرف والحال والمفعول المطلق قال لذات ما اى لذات لا يعتبر فيها التعيين لا النوعي ولا الشخصي قوله بصيغة اسم الفاعل قيل يرد عليه مع حذف شطر الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل قوله بحيث لا تجاوزه قال الشيخ الرضي ويجئ في مقدمة التصريف وقد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كاسود وابيض وادعج واعور على وزن افعل انتهى والفو قال فيها ويجئ من الجميع بمعنى الجوع والشبع والعطش وضدها على فعلان نحو جوعان وشبعان وعطشان وريان قوله لزيادة اختصاص لها متعلق بقوله وخص ووجه لم تم وجه زيادة اختصاص لها باسم الفاعل بقوله لكونها مشبهة به اى باسم الفاعل الظاهر ان وجه الشبه هو المذكور سابقا في قوله المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتونث لكن هذا لا يوجب زيادة اختصاص لها باسم الفاعل لان اسم المفعول ايضا كذلك الا ان يقال المراد معتبر شبهها به بخلاف اسم المفعول قوله ولكون عملها وجه آخر لزيادة الاختصاص والمعنى ان النحاة اعتبروا هذا الشبه لعملها لا الشبه باسم المفعول قال الشيخ الرضي انما عملت الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغها الفعل لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق هو منه فهي بمعنى ذو مضافا الى مصدره نحو حسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل محل للحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما الا من حيث الحدوث في احدهما وضعا والثبوت في الآخر وقيل عملت لمشابهتها اسم الفاعل لكونها صفة تثنى وتجمع وتونث ومن ثم لم يعمل افعل التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معه من وما دام معه من لا يثنى ولا يجمع ولا يونث الا وجه ان يقال وجه الشبه في قوله لكونها مشبهة به هو هذا الوجه المذكور في الرضي لكن بمقابلة قوله ولكون عملها لمشابهتها اياه اى باسم الفاعل بقوله مشبهة به يوهم كون العمل للشبه الثاني لا الاول قوله فيما ذكر من انها تثنى وتجمع وتذكر وتونث قوله فلا معنى لاشتراطه اى اشتراط الزمان فيها لان المعتبر فيها الثبوت المقابل للحدوث الذي اعتبر فيها التقييد بالزمان قوله ليست بموصول بل حرف تعريف وذلك لان اللام الموصولة انما تدخل على ما فيه معنى الحدوث قوله عطف على حسن الوجه لما كان الصورة الخطية في حسن وجه وحسن الوجه يحتمل الاوجه الثلثة بلا اشتباه توهم البعض ان الاوجه انما هو اذا كانت الصورة الخطية محتملة لها فاعترض ان الصورة الخطية في حسن وجه لا يحتمل الاوجه الثلثة كيف وفي صورة النصب لابد من اثبات الالف وليس في حسن وجه الف وليس كذلك اذ المراد ان التركيب باعتبار اعراب المعمول امثلة ثلثة كتب اولم يكتب ولو سلم فوجوب اثبات الالف انما هو في المتيقن لا في المحتمل قوله ممتنعان بالاتفاق صرح به الرضي ثم ان الرضي لم يعلل امتناع الحسن وجه بعدم افادة الاضافة التخفيف حتى يقال كيف حكم انه ممتنع بالاتفاق مع ان الفراء يجوزه ويقول تخفيفه باعتبار تقدم الاضافة على اللام بل علله بانه على خلاف ما عليه الاضافة المعنوية وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه حيث قال وانما امتنعت مع حصول التخفيف فيهما بحذف الضمير من وجه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم يكن مثلها فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه وكذا الشارح لم يعلل امتناعه بما ذكر بل علل بما علل به الشيخ الرضي حتى يقال قوله واختلف في حسن وجهه قرينة على ان الحسن وجهه والحسن وجه ممتنعان بالاتفاق وهو لا يستقيم اذ امتناع الحسن وجه معلل بعدم افادة الاضافة للتخفيف والفراء يخالف في ذلك قوله ان يكون الصفة اى المجردة بقرينة المثالين الممتنعين وبقرينة ان المثنى والمجموع اختلف فيهما قال الشيخ الرضي واما في المثنى والمجموع نحو الحسنا وجهها والحسنو وجوههم

فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند سيبويه ولكن على قبح كما في حسن وجهه فاندفع ما قيل هذا يصدق على قولنا الزيدان الحسنا وجههما مع انه لا يتحقق فيه وجه الامتناع وهو عدم التخفيف فينبغي ان يكون من قبيل حسن وجهه قوله لا خفة فيه بواحد منهما اذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام والضمير في وجهه باق لم يحذف قوله على قبح وليس مستقبحا لاجل اجتماع الضميرين فان ذلك بزيادة على القدر المحتاج اليه وهو ليس بقبيح كما في رجل ضارب اباه قوله لان الضمير فيه بقدر الحاجة لان قدر الحاجة ان يحصل ربط الصفة بالموصوف والربط يكفيه ضمير واحد فاتيان ضمير آخر للربط زيادة على القدر المحتاج اليه قوله لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة يشير الى ان ذلك انما يكون اذا كان اتيان الضميرين لاجل حاجة واحدة وهو الربط والربط في المثالين يحصل بضمير في الصفة فاتيان ضمير في المعمول للربط زائد على القدر المحتاج اليه فلا يكون زيد حسن وجها احسن من زيد احسن وجه ابيه لان اتيان الضمير ليس متعينا للربط بل لتعيين الاب بتعيين الوجه اذ لو قيل زيد احسن وجه الاب لا يتعين الاب ولا الوجه قوله لعدم الرابط بالموصوف فحذف ضمير الموصوف عن المعمول ورفعه قبيح لانه ازالة للربط بلا ضرورة بخلاف نعم الرجل زيد اذ ليس من قبيل حذف الرابط بلا ضرورة بل الرابط فيه هو الالف واللام فان قلت الالف واللام في الوجه يغني عن الضمير او عوض عن المضاف اليه وهو الضمير فلا يكون قبيحا لان القبيح هو ازالة الضمير الذي يشعر بالربط لفظا واتيان ما يكون رابطا معنى واليه يشير قول الشارح قدس سره لعدم الرابط بالموصوف لفظا اذ التقييد بعدم الرابط باللفظ ليشعر بوجود الرابط معنى قوله حتى رفعت معمول الصفة اي بالصفة والمتبادر من رفعها فاعلها بعدها هو الرفع بالفاعلية فاندفع ما قيل فيه بحث لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا فينبغي ان يقال يلزم تعدد الفاعل او التباس البدل بالفاعل قوله فيها ضمير للموصوف ليس ذلك في جميع الصور بل انما جاز اسناد الصفة الى الضمير المسبب بعد اسنادها الى السبب لكونها في اللفظ جارية على المسبب خبرا او نعتا او حالا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه حسن بحسن وجهه او لا نحو زيد غليظ الشفتين اي قبيح فان لم تجر في اللفظ على المسبب نحو زيد وجهه حسن او جوت لكنها لم تدل على صفة له في ذاته لم يجز استكنان الضمير فيها فيقبح زيد اسود غرس غلام الاخ وزيد ابيض الثور وزيد اصفر غلاما لانه لا معنى للجميع الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور فيقبح ان يحمل صفة سببه صفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم يدل صفة سببه على صفة نفسه فان قيل اليس تدل الصفة في نحو زيد ابيض ثوره على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثور لذا قلت معنى كونه صاحبه مفهوم من كون ثوره [illegible] زيد لا من صفة السبب وانما حسن جبان الكلب لانه كناية عن كرمه اي هو كريم قوله فيه فهمان الفاعل سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى المضارع او للاستمرار او للاطلاق فان رفعهما للمسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان فاذا جاز في معمولهما الرفع جاز النصب والجر لانهما فرعاه وانما يجوز انتقال الضمير اليهما عن المعمول ثم نصب المعمول او جره اذا كان يحصل لصاحبهما المتقدم وصف باتصاف مرفوعهما بمعناهما كما قلنا في الصفة المشبهة سواء فلا يجوز زيد قائم ابا ولا قائم ابن العم بجر المعمول ولا مضروب مملوك اخ ولا مشروب ماء الاخ بجر المعمول هذا كلام الرضي قوله لتقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ولنصبه وجره وفيه انه لا يجوز نصب الاب ولا جره في زيد قائم الاب لانه لا يدل صفة السبب على صفة المسبب كما نقلنا من الشيخ الرضي آنفا قوله اي اسم اشتق لو قال ما اي اسم اشتق لا لزم التكرار قوله لموصوف قام به الفعل او وقع عليه يشير الى تقدير صفة لموصوف يعني عن تقدير صفة لموصوف وهو للموصوف بالفعل فلا يرد ان المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء



قوله في اصل ذلك الفعل وهو المشتق منه فالحاصل ان اسم التفضيل اسم مشتق لموصوف قصد زيادة على غيره في اصل ذلك
الفعل وهو المشتق منه فلا يرد نحو فاضل وزائد وغالب فان الذات فيها وان قصد زيادتها على غيرها لكن لا في المشتق منه بل في امر
آخر فظهر فائدة ادراج قوله اصل فلا يرد لا فائدة في ادراج لفظ الاصل فان قلت اسم الفاعل من باب المغالبة قصد زيادة
على غيره في المشتق منه نحو ضاربني فضربته اضربه فانا ضارب اي غالب على الغير في الضرب قلت باب المغالبة موضوع للغلبة
فاسم الفاعل بمعنى الفعل اضربته بمعنى غلبته في الضرب قوله لان المراد بالموصوف ذات مبهم ليس حمل الموصوف على ذات
موصوفة بانه قام به الفعل او وقع عليه لمحض اخراج اسماء الزمان والمكان والآلة بل لان الذات الماخوذة في الصفات
هي الذات التي لا تعين فيها اصلا فمعنى قائم شئ اما او ذات ماله القيام بخلاف معنى مقام فانه زمان او مكان وقع فيه القيام
ومع ذلك يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة وان خرجت بقوله لموصوف قام به الفعل او وقع عليه الا انه لا عبرة لموصوفية
بذات مبهمة موصوفة بانه قام به الفعل او وقع عليه خرجت بالقيد الاول وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل و
ان كان للمبالغة لانه لم يقصد فيه الزيادة على الغير وهو المراد من قوله بزيادة على غيره فمن قال لا يكفي في كون التعريف
مانعا ما لم يتعرض لخروج صيغة المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا لها يمنع خروجه لانه موضوع
للموصوف بالزيادة على الغير فكانه لم يتصور معنى قول الشارح قدس سره وقوله بزيادة على غيره يخرج قوله من حيث الصيغة
قدره لتصحيح الحمل لان ظاهره ان اسم التفضيل عبارة عنه ومراده منه افعل وليس كذلك قوله ان يكون تمام حروف
ثلاثي مجرد آه مثلا اذا قيل احرج بالحاء والراء المهملتين والجيم لا يعلم انه مشتق من حرج وحروفه بعض حروف وحرج
او من حرج وحروفه تمام حروف حرج والكل اصول قوله او يكون بالنصب عطف على يكون في ان يكون
يعني يحتمل ان يكون الحروف الثلثة بعض حروف المزيد فيه ثلاثيا كان او رباعيا اما البعض اصوله او بعض زوائده
او بعضا من الاصول وبعضا من الزوائد مثلا اذا قيل اخرج بالخاء المعجمة والراء المهملة والجيم لا يعلم انه مشتق من خرج وحروفه
تمام حروف خرج او من استخرج وحروفه بعض حروف استخرج والكل اصول واذا قيل اسخر بالخاء المعجمة والراء المهملة لا يعلم
انه مشتق من سخر وحروفه تمام حروف سخر والكل اصول او مشتق من استخرج وحروفه ممتزج بعضه اصل وبعضه زائد اعلم
ان كون حروف افعل بعضا من حروف لا يستقيم في الثلاثي المزيد فلا يصح قوله اما من اصوله على الاطلاق قوله والجواب
بان المراد آه هذا الجواب ذكره الفاضل السندي في حواشيه واشار الى ضعفه بكلمة اللهم لانه انما يورد اذا احتيج الى استثناء امر
ضعيف كانه يستعين بالله في اتمامه وبكلمة فيه التي كتب تحت هذا الجواب اشارة الى البحث فيه فقول الشارح قدس
سره ان كان بيان لمراد الفاضل ووجه التشنيع فالظاهر ان الشارح مطلع على حواشيه اطلاعا تاما فهو غاية التفقه وان كان
تشنيعا للفاضل فهو ليس على ما ينبغي لما عرفت قوله نحو فلان ابلد من فلان واحمق وارعن واهوج واخرق مع ان
بعضها يجيء منها افعل لغير التفضيل ايضا كاحمق وحمقاء وارعن ورعناء واهوج وهوجاء واخرق وخرقاء واعجم وعجماء
وانوك ونوكاء فلا يطرد تعليله بان منها افعل لغيره فالاولى ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان
والعيوب الظاهرة لان غالب الالوان يأتي افعالها على افعل وافعال فحمل كل ما جاء من الثلاثي عليها



وما لم يجئ منها افعل وافعال كالبحر والنقم والعوج والعمى لم يبين لكون بعضها مما لا يقبل الزيادة والنقصان

كالعمى والبواقي محمولة على القسمين المذكورين في الامتناع قوله اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشارة الى ان الاضافة

لادنى ملابسة وهو ملابسة الوقوع فيه قوله اي ليست من بينهم قال الشيخ الرضي ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية

وان يقدر افعل آخر عاريا من اللام متعلقا به اي بالاكثر اكثر منهم قوله اي اكثر كل شيء فان قلت المضاف اليه لا يحذف

الا اذا عوض عنه التنوين او بني او اتي باضافة مثلها وليس في هذه المواضع شيء منها قلت قال الشيخ الرضي ولا مانع ان منع

الحصر فيما ذكره من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في جمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع عريها من تلك الوجوه

ثم قال ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف فاستشنع واما جوار فلما حذف منه تنوين الصرف خافوا رجوع الياء

لزوال الساكنين في غير المنصرف فاستثقل لفظا لكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء وانت خبير بانه لا حاجة

الى العذر لان الممتنع تنوين التمكن لا تنوين العوض وبهذا ظهر ان ما قيل او رد عليه انه لا بد من تعويض المضاف اليه واجيب

بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف هنا والتنوين وينتقض بالتعويض في جوار عند من جعله تنوين العوض على انه لا مانع

من البناء على الضم ليس على ما ينبغي قوله اي باحدهما زيادة موصوفة المقصود به اشارة الى دفع ما قيل لا يصح حمل القصد

على المعنى الذي هو المقصود ووجه الدفع ان يجعل ان تقصد مصدر المعنى المفعول وجعل باضافته الى الزيادة بيانية و

ما ذكره محصل الاضافة البيانية ومآله واجيب [illegible] في الحواشي الهندية بوجوه ثلثة احدها حذف المضاف من احدهما اي

قصد احدهما والثاني حذف المضاف من ان يقصد اي احدهما ذو قصد والثالث جعل قوله ان يقصد

محذوف الجار اي احدهما حاصل بان يقصد به كذا قوله اي على ما اضيف يشير الى ان ذكر كلمة من لتغليب

لا لتخصيص قوله باعتبار تحققه اي تحقق ما اضيف اليه اسم التفضيل في ضمن بعضهم وهو ما عدا المفضل

والمناسب لقوله على ما اضيف اليه في ضمن بعض الافراد فدخول المفضل في ما اضيف اليه باعتبار المفهوم لا بحسب

المراد قوله والا اي وان لم يعتبر قيد تحققه في ضمن بعضهم بل يعتبر تحققه في ضمن جميع الافراد قوله لخروجه عنهم والا يلزم كونه

افضل نفسه قوله لتوضيح اسم التفضيل ان كان المضاف اليه معرفة قوله وتخصيصه ان كان نكرة قوله لعدم ذكر المفضل عليه

بعدهما اي بعد اسم التفضيل المضاف الذي يقصد به زيادة مطلقة واسم التفضيل المعرف باللام فاذا لم يكن المفضل

عليه مذكورا لم يتصور امتزاج اسم التفضيل بمن التفضيلية التي كانت مانعة عن مطابقة الصفة لموصوفها وفيه ان عدم

ذكر المفضل عليه في القسم الاول مسلم وفي الثاني ممنوع كيف واللام فيه للعهد والمعهود هو افعل المذكور معه المفضل عليه فيكون

المفضل عليه مذكورا معنى فيكون من مذكورا معنى قال الفاضل الهندي لا بد لمعناه من المفضل عليه وذا في من والاضافة

ظاهر ومع اللام معهود معنوي لاشارة اللام العهدية الى افعل المذكور معه المفضل عليه والى قال لتوضيحها قبل واما مع اللام

فهو في حكم المذكور الى قوله الا العهد الا ان يقال المراد بعدم ذكر المفضل عليه لفظا بعدهما واذا كان المفضل عليه مذكورا لفظا

لا يلزم ان يكون مذكورا لفظا بل قد يكون لفظا وقد لا يكون مذكورا لفظا بل معنى كما في الاضافة التي يكون المقصود منها التفضيل

على ما اضيف اليه اسم التفضيل وان يقال انه اذا اشير باللام الى افعل المذكور معه من فهو ليس من الذكر معنى قوله الرفع

بالفاعلية بقرينة الاستثناء وجه كون الاستثناء قرينة للتخصيص وليس المراد التعميم ان الاستثناء يدل على انه يوثر في المستثنى بالشروط

التي ذكرت وهو صريح في ان الكلام في الذي يكون اثر اله في الجملة واما الذي ليس اثر اله اصلا فلا كلام فيه كالنصب على ان الكلام

مفعول به فان كل النحاة متفقون على انه لا ينصبه وهذا لم لا شرة عليه وبهذا ظهر ان ما قيل وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل

في المستثنى بالرفع على الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه يعني لا يعمل اصلا في مظهر الا في مظهر كذا غاية ان العمل

في هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية ليس على ما ينبغي قوله لانه يعمل في المظهر بارزا كان او مستترا والرضي قيده بالمستتر قوله لا يظهر

اثره في اللفظ اي في لفظ المظهر لكونه مبنيا وهذا نكتة والنكتة لا يلزم اطرادها فاندفع ما قيل وليس المراد انه لا يظهر في لفظ اثر

العمل والا لجاز عمله في سائر المبنيات قوله لانه لا ينصب المفعول به اصلا فلا فائدة في ذكره مع الفاعل في نفي العمل عنهما في جميع

الاوقات واثباته في وقت خاص اذا كان لا ينصبه اسم التفضيل مطلقا فكيف ينصبه في ذلك الوقت والعبارة على تقدير

التعميم توهم ذلك فقدم قصد التعميم لاجل هذا المانع فاندفع ما ذكره الفاضل المحشي ينبغي ان يقال يراد بالمظهر الملفوظ مظهرا كان

او ضميرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل في ملفوظ الرفع بالفاعلية والنصب بكونه مفعولا به الا اذا

كان صفة لشيء فانه يعمل الرفع بالفاعلية قوله لمانع عن معنى الفعل فلا يجوز ان يعمل فيه اسم التفضيل الذي فيه معنى الفعل قوله

لان هذا العمل آه وجه مستقل لنفي عمله بمشابهة الفعل كما ان قوله ولانه لما كان آه وجه مستقل لنفي عمله بمشابهة اسم الفاعل فاندفع بالكلية

الاولى ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد لنفي عمل الرفع وليس [illegible] مستقلا كما يفيده اعادة اللام قوله اي صفة

سببيا فسر لفظ المتن وهو قوله صفة بقوله وصفا ولو لم يفسر لكان اولى اذ لا باعث له وليس قوله صفة مما قدره الشارح حتى يقال

ولا معنى لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف قوله باعتبار الاول قال الشيخ الرضي ان قيل يتعلق قوله باعتبار الاول وباعتبار

غيره بقوله مفضل وقد اتفق النحاة على ان لا يتعدى الفعل وشبهه بحرفي جر متفقين لفظا ومعنى فلا يقال مررت بزيد بعمرو بلا

حرف عطف قلت قوله باعتبار الاول وباعتبار الثاني حالان الاول من الضمير المرفوع في مفضل والثاني من قوله نفسه اي

متلبسا باعتبار الاول مقترنا به انتهى قوله ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي علة للنفي وانما سهل اخراجه عن المعنى التفضيلي

على ذلك التقدير لكون التفضيل فيه ضعيفا لانه تفضيل الشيء على نفسه وان كان باعتبارين وهو خلاف الاصل بخلاف ما اذا كان

المفضل والمفضل عليه امرين متغائرين فانه على الاصل فلا يسهل اخراجه عنه بالنفي العارض قوله والمساواة يابا ها مقام

المدح اذ المدح يقتضي ان يكون حسن الكحل عين زيد زائدا على حسن الكحل عين رجل قيل محل اسم التفضيل عام يشمل المواد التي

اخرج فيها اسم التفضيل عن المعنى التفضيلي بالنفي وما ذكره الشارح يخص مثالا يكون المقصود فيه المدح الا ان يقال حاصل

هذا الوجه انه يعمل بعد النفي اذا كان التفضيل لشيء واحد بالاعتبارين وما ذكره الشارح زيادة اعتبرها مقام المدح واما الوجه

الثاني فخاص بمقام المدح او يقال الدال على الزيادة لا يخلو عن مدح او ذم قوله واعرن الزيادة فيه ان تجريده عن الزيادة

اذا كان مقرونا بكلمة من لا يجوز النحاة لكونهما مستدعيا لها ومقتضيا اياها فلا يجوز اللغا المقتضي بالضرورة قوله لان نفي الزيادة

لا يلائم المدح لانه يحتمل بعد نفي الزيادة ان يكون مساويا وذلك ينافي المدح او دونه قوله لا يناسب المقام اي مقام

المدح لان نفي الدونية يستلزم واحدا من امرين المساواة والزيادة وذلك ينافي المدح قوله فانتفى المساواة اي



مساو او احسن بكحل عين رجل احسن بكحل عين زيد لان مارجع اليه المعنى يدل صريحا على نفي المساواة ونفي المساواة في
مقام المدح يدل على نفي الزيادة بالطريق الاولى قوله بالنفي اي في النفي لان الباء بمعنى في صرح به في المغني وزوال
الزيادة في النفي اعم من ان يكون بالنفي او بوجه آخر فلا يرد هذا السوال لا نخص زوال الزيادة بالنفي بل نتوجه على زوال
الزيادة سواء كان يرجع النفي الى الزيادة او بوجه آخر قوله فصلوا بينه وبين معموله وهو لا يجوز لضعف عمله بخلاف ما اذا كان
العامل قويا فانه يجوز الفصل بينه وبين معموله نحو زيدا كان عمرو ضاربا واما ما وقع في شرح المفتاح للعلامة الثاني المحقق
التفتازاني في القانون الثاني من المعاني في الباب الثاني منه من ان عمة لك في قوله ؎ كم عمة لك يا جرير وخالة *
فدعا قد حلبت على عشاري * مبتدأ وحلبت خبره وكم ظرف او مصدر لقوله حلبت ومثل هذا لا يعد من الفصل بين العامل
والمعمول بالاجنبي كالمقتول عمرا او يوم الجمعة او ضربا شديدا زيد ضرب او زيد ضارب فهو مبني على اشتباك واتحاد بين المبتدأ
والخبر فالمبتدأ من حيث انه متحد بالخبر ليس فصلا بالاجنبي من هذه الحيثية وان كان فصلا بالاجنبي من حيث انه ليس من معمولات
الخبر ولكل وجهة هو موليها قوله ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل ويقال ما رأيت رجلا احسن منه في عين زيد في عينه
الكحل وهو جواب عما قيل حاصل قوله مع انهم لو رفعوا آه انهم مضطرون في اعماله لانه لو رفعه بالخبرية يلزم الفصل بين العامل
الضعيف ومعموله بالاجنبي وهو غير جائز مع انه لا اضطرار لجواز ان يقدم قوله منه فاجاب عنه بانه على تقدير التقديم وان
لم يلزم الفصل لكن يكون فيه تعقيد بسبب تقديم وتاخير يتعسر فهم معنى اللفظ بسببه والمعنى بالاضطرار هو ان لا يوجد وجه غير
مخل بالمقصود قوله وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد والاصل ما رأيت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فقدم منه على في عينه الكحل واقيم مقام الضمير الكحل وجعل المبتدأ الضمير الراجع الى الكحل
ضرورة لانه لو كان مظهرا لم يكن من تفضيل الشيء على نفسه بالاعتبار لانه يتعدد الكحل فيتغاير المفضل والمفضل عليه بالذات
فبتقديم من الكحل على في عينه يحصل التعقيد والركاكة وهو مخل بالمقصود قوله لان اصله من كحل عين زيد كما قال الشيخ
الرضي وقال لانه تفضيل الكحل على الكحل لا الكحل على العين وفيه ان كون هذه العبارة اخصر من الاول يقتضي كون المعنى
على ما كان عليه اذ كون احدى العبارتين اطول والاخرى اخصر انما هو عند اتحاد المعنى المراد فلا حاجة الى التقدير قوله اذ
يتعدد الكحل ح فيتغاير المفضل والمفضل عليه بالذات وقد تقرر عند النحاة انه انما يعمل اذا كان التفضيل على خلاف الاصل ليس من
اخواته من المعنى التفضيلي فمنع توقف عمل اسم التفضيل عليه مع ما اجمعوا عليه قوله مقدما عليه اي على اسم التفضيل والا مقدمة عليه
قوله استغنى من ذكره ثانيا اي ذكر العين والا عن ذكرها قال الشيخ الرضي انما استغنيت في هذه العبارة عما بعد المرفوع لان
قولك كعين زيد عليه لان معناه ان كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه
في عين زيد مماثلة بعين زيد في حسن الكحل به اندفع ما ذكره الشيخ الرضي ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين
زيد لانه يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء في الوصف
زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة قوله ويلزم من هذا اي من قوله ما رأيت عينا كعين في كونها احسن فيها منه في
غيرها قوله على الطريق ... وبهان الكحل آه لانه يكون بمنزلة الاثبات بالبينة لان هذا المعنى يلزم لمعنى قوله ما رأيت عينا آه

وتحقيق اللازم وصدقه دليل على تحقق الملزوم وصدقه **قوله** لانه اى الملصم كان تعليل لقوله وترك ترك موصوف احسن آه **قوله** والثانية تفعلة **قوله** قدم عليه لاستقامة الوزن لا التنكير ولانه مستغرق لوقوعه فى حيز النفى **قوله** اما اعتراضية تقديمه مشعر بانه راجع على الحالية والاقتصار على بيان الحالية فى قوله والحال اى لاارى ليشير الى ان الحالية ارجح **قوله** عن الآفات متعلق بقوله وقاية السر **قوله** على وجه لم يضم فيه ان المشترك بين الاقسام وهو الكلمة مايميز كلا منها عن الآخر ولو ضم على ما هو التقسيم الحقيقى يكون الحدود معرفة بها فى التقسيم ولم يسند علمها الى دليل الانحصار بل لم يحتج اليه فالتقسيم على الوجه المذكور يدخل فى معلومية حدود والاقسام من دليل الانحصار فاندفع ما قيل لايخفى ما فى العبارة من الحزازة اذ لا مدخل للتقسيم فى معلومية حدود الاقسام من الدليل **قوله** علم ان قلت جملة علم صفة لقوله وجه ولا عائد فيه قلت العائد مقدر تقديره علم به اى بسبب ذلك الوجه **قوله** بذلك القدر اى بمعلومية الحد ومن الدليل **قوله** بل صدر اشارة الى ان عدم الاكتفاء انما هو بالنسبة الى تصدير المباحث بالتعريف لا غير **قوله** ولما وصلت النوبة جوابه قوله سلك تلك الطريقة والمجموع جواب لما الاولى قوله سلك تلك الطريقة المسلوكة فى مباحث الاسم الا انه ذكر قوله وصدر اشارة الى ما ذكر لئلا يغفل عنه قال الفاضل المحشى اى هو بصدد بيان الاقسام على طريقة واحدة مما يدل على انه بصدد ذلك انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه كالفعل ذلك فى قسم اسم انتهى فان قلت الدلالة على ما ذكر انما تتم لو ذكر بعض خواص الحرف بعد تعريفه ايضا ولم يذكر فلم تتم الدلالة قلت ذكر خواص الحرف فرع الوجود وليس للحرف خواص وجودية بل الحرف اختص بان تعرى عما اختص بالاسم والفعل فاندفع ما قيل وفيه ان الدلالة على ما ذكر انما تتم لو ذكر بعض خواص الحرف بعد تعريفه ايضا **قوله** اى كلمة دلت اشارة الى ان كلمة ما عبارة عن الكلمة ومفسر بها ولا محذور فى ذلك ولابد لنفى ذلك من وجود مانع وقول الشارح اقوى دليل على ان كلمة ما معناه الكلمة ولما كان معناه يقتضى التانيث قال اى كلمة دلت فحق ما قال الفاضل المحشى على قوله اى فى نفس ما دل يعنى الكلمة جمع بين ما دل والكلمة فى التفسير اشارة الى معرفة وجه التذكير وهو انه باعتبار لفظ ما دون معناه انتهى ولا يرد عليه ما قيل وفيه بحث لان كلمة ما ليست عبارة عن لفظ الكلمة بل عن معناه وهو لفظ وضع لمعنى مفرد وتانيثه ليس لتانيث معنى هذا بل لو انث الضمير الراجع يكون ذلك التانيث لرعاية لفظ الكلمة فالتذكير كما يجوز ان يكون باعتبار لفظها يجوز ان يكون باعتبار معناه ايضا وذلك لانه لما فسر لفظ ما بالكلمة اقتضى معناه التانيث واعتبار معنى المعنى بعيد وقول الشارح فى صدر الكتاب بتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول انما هو بالنظر الى التفسير حيث قال اى كلمة دلت على معنى كائن فى نفسه اى فى نفس ما دل يعنى الكلمة فهو لا ينبغى بان يفسر بمعنى يقتضى التذكير ولا كلام له مع ذلك والعجب من المحشى كيف اعترض بهذا الاعتراض فى صدر الكتاب **قوله** على معنى كائن فى نفسه جعل **قوله** فى نفسه ظرفا مستقرا صفة لمعنى رعاية لجزالة المعنى ولم يجعله حالا منه اذ ليس المعنى على المقيدية وان كان المآل واحدا وايضا الحال عن النكرة لاسيما غير مقدمة عليها الحال قليل ولا متعلقا بدل لبعده قيل ويمنع منه ايضا استلزام كون كلمة فى بمعنى الباء وهو مجاز غير مشهور تحترز عنه فى التعريفات اقول وكونه مجازا ممنوع كيف وقال صاحب المغنى فى حرف فى له عشرة معان احدها الظرفية قال والى مس مرادفة الباء كقوله

وتركب يوم الفروع منا فوارس ـ يصيدون فى طعن الاباهر والكلى

والمتبادر عند الاطلاق المعنى هو المعنى الحقيقى قال



قلت فی کل من الوجهین یوجد مانع آخر وهو وقوع الفاصل بین العامل ومعموله بغیر الاجنبی وهو وان لم یمتنع لکن غیر مستحسن قلنا کونه غیر مستحسن ممنوع کیف وهو واقع فی القرآن والتزام اشتماله علی ذلک باطل **قوله** والمراد بکون المعنی فی نفس الکلمة ودلالتها علیه آه اورد علیه ان کون المعنی فی نفس الکلمة صفة للمعنی ودلالتها علیه من غیر حاجة آه صفة للکلمة فکیف یفسر ما هو صفة المعنی بما هو صفة اللفظ وکیف یحمل علیه فالاعتراض انما هو علی تفسیر الاول بالثانی وحمله علیه اللازم من التفسیر لا علی عبارة الشارح حتی یقال فی الجواب فرق بین حمل دلالة الکلمة علی المعنی علی کون المعنی فی نفس الکلمة وحملها علی المراد بکون المعنی فی نفس الکلمة ولو سلم فالحمل علی المراد یستلزم الحمل علی کون المعنی فی نفس الکلمة تامل فقال البعض فی التفسیر تسامح والمراد کون المعنی بحیث یدل علیه الکلمة من غیر حاجة الی ضم کلمة اخری الیها وقال البعض کون المعنی وان کان صفة للمعنی لکن کون المعنی فی نفس الکلمة صفة الکلمة الا انه لترکبه لا یشتق منه ما یحمل علیها واورد علیه البعض انه لو صح لکان دلالة الکلمة علی المعنی صفة للمعنی وان کان اصل الدلالة صفة للکلمة فیبطل اصل السوال ولا یصح ح قوله کون المعنی وان کان صفة للمعنی لکن کون المعنی فی نفس الکلمة صفة للکلمة والجواب ان دلالة الکلمة علی المعنی منشأ بصفتی الکلمة والمعنی فان قیل المراد منه کون الکلمة بحیث یدل علی المعنی من غیر حاجة آه توجه السوال ویحتاج الی الجواب وان قیل المراد کون المعنی بحیث یدل علیه الکلمة من غیر حاجة آه یضمحل السوال ولم یصح الجواب ثم یعتبر حاصل التعریف بعد الافادة من کون المعنی فی نفس الکلمة ودلالتها علیه آه کلمة دلت علی معنی کائن فی نفس الکلمة ای دالة علیه من غیر حاجة آه ولا سماجة فیه وانما السماجة فی حاصل المورد وحاصل التعریف حیث قال لو کان المراد من کون المعنی فی نفس الکلمة ما ذکر لکان حاصل معنی التعریف هکذا کلمة دلت علی معنی دلت علیه من غیر حاجة آه ولا یخفی ما فیه من الرکاکة والسماجة **قوله** اخری الیه الصواب الیها **قوله** لاستقلاله بالمفهومیة تعلیل لقوله من غیر حاجة آه والظاهر من کلام الشارح قدس سره فی تعریف الاسم ان معنی الاستقلال کونه مدرکا قصدا وملحوظا فی ذاته ویشیر الیه **قوله** لعبید هذا هو آلة لملاحظة فیها فلا یکون بالمفهومیة وکذا **قوله** لکن لا یتحقق الا فی ضمن المتضمن او النسبة الی فاعل ما لیست مستقلة بهذا المعنی فیستقیم الحصر واما بمعنی کونه مستقلا بدون ذکر متعلق مخصوص فالنسبة بهذا المعنی مستقلة لکونها مفهومة من الفعل بدون ذکر متعلق مخصوص فلا یستقیم الحصر لکن یخدشه ان النسبة الی فاعل ما لیست مستقلة بهذا المعنی مع ان الفعل یدل علیها من غیر ضم کلمة اخری الیها اللهم الا ان یقال عدم احتیاج الکلمة الی ضم کلمة اخری الیها معلل بهذا المعنی باعتبار افراد المعنی سوی النسبة ومعلل باعتبارها بمعنی کونه مستقلا بدون ذکر متعلق مخصوص فان قلت الاستقلال بالمفهومیة معنی الجزئی وهو انفهام المعنی من الکلمة من غیر حاجة الی ضم کلمة اخری الیها والنسبة مستقلة بهذا المعنی فلم لا یحمل علیه قلت یابی عنه قوله فالمراد بالمعنی فی نفسه لیس تلک النسبة واما ما قیل بان الاستقلال بهذا المعنی مضائف لدلالة الکلمة علی المعنی من غیر حاجة الی ضم کلمة اخری الیها وح یلزم تعلیل احد المتضائفین بالآخر فهو فی حیز المنع کیف والمتضائفین کون الشیئین بحیث لا یعقل کل منهما الا بالقیاس الی تعقل الآخر وانفهام المعنی والدلالة لیسا کذلک **قوله** فمرجع کون المعنی مقصودا یعنی بدلیل تعلق قولہ الی امر واحد به لا ظرف لغوا لانه لا فعل اصلا وحاصل المعنی ما یجب ان تحقق وتحصیل حتی تحقق کون المعنی فی نفسه وکونه فی نفس الکلمة وقوله وتالشهانية الی فاعل ما قال السید المحققین فی حواشی شرح المطالع لیس المراد بغیر المتعین حتی ما اعتبر فیه عدم التعیین حتی ینافی المعین

بل ما لم يعتبر فيه التعيين وعدمه اعني المطلق الذي يصدق على المعين وقال في موضع آخر منها لا شك في ان الكلمة موضوعة للنسبة فاما ان يكون موضوعة للنسبة الى شئ معين او الى شئ ما مطلقا لا سبيل الى الثاني والا لكانت الكلمة حيث ما استعملت مجازا اذ لا يستعمل الا في النسبة الى موضوع معين بنوع تعين انتهى فان اريد بشئ ما مطلقا ما اريد لفاعل ما لم يرد قوله والا لكانت آه اذ المطلق يصدق على المعين فكيف يكون مجازا الا ان يقال الكلمة لا يستعمل الا في النسبة الى موضوع معين من حيث تعينه وخصوصه لا من حيث انه فرد للمطلق فيكون مجازا كالعام اذا اريد به الخاص من حيث خصوصه يكون مجازا ومن حيث انه فرد له يكون حقيقة وان اريد به ما اعتبر به عدم التعيين فوروده ظ لكن يكون منافيا لقوله ليس المراد بغير المعين آه ثم ما ذكره الفاضل المحشي على قوله وثالثها النسبة الى فاعل ما من قوله اختلف في ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين ولا شك انها على الثاني معنى حرفي لا يفهم ما لا ينضم الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى يتعقل بتعقل فاعل ما اجمالا وهو يفهم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتداء فان معناه يتعقل بتعقل متعلقه اجمالا من غير ذكره وبهذا التحقيق انه يمكن حمل المعنى في تعريف الفعل على المطابقي على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما انتهى ايراد الحصر بعدم صحته على ما ذهب اليه البعض لا ابتناء على حمل قول الشارح قدس سره الى فاعل ما الى غير معين حتى يقال في الجواب عنه يمكن حمله على ما هو التحقيق في ان المعتبر فيما وضع له الفعل هو النسبة الى الفاعل المعين بان يراد بفاعل ما فاعل معين من الفواعل المعينة لان المعتبر فيما وضع له الفعل هو النسبة الى اي فاعل معين كان سواء كان زيدا او عمروا او بكرا او غير ذلك اما النسبة الى واحد من هذه الفواعل المعينة فقط وعلى هذا لا يرد ما اورده الفاضل المحشي حيث قال اختلف في ان آه لكن يرد على الفاضل المحشي انه على تقدير كون معنى الفعل النسبة الى فاعل ما لا يكون النسبة على الاطلاق مستقلة بل اذا استعمل الفعل في النسبة الى فاعل غير معين فلا على ما عرفت معنى قوله الى فاعل ما ثم انه اذا استعمل الفعل في النسبة الى فاعل معين يفهم الحدث الذي هو معنى تضمني بدون المطابقي لمجرد ذكر الفعل ولا يفهم النسبة ما لم يذكر الفعل فلزم وجود التضمن بدون المطابقة اي لزم فهم الجزء على حدة لا في ضمن الكل مع ان التضمن هو فهم الجزء في ضمن الكل بان يستعمل اللفظ في الكل ويفهم الجزء في ضمن فهم الكل حتى لو استعمل اللفظ في الجزء كان دلالته عليه مطابقة لا تضمنا لعدم كون الجزء مفهوما في ضمن الكل وقال البعض تضمن لانه عند سماع اللفظ ينتقل الذهن الى الكل ويفهم الجزء في ضمنه الا انه لا يكون مرادا في ضمن الكل والدلالة التضمنية هو فهم الجزء في ضمن الكل لا لكونه مرادا في ضمنه واجيب بمنع وجود التضمن فيما ذكر الفعل بدون الفاعل المعين مستندا بان التضمن فهم الجزء في ضمن فهم الكل ورد بانه يستلزم بطلان حصر الدلالة اللفظية الوضعية في المطابقة والتضمن والالتزام لظهور اندراج دلالة الفعل على الحدث في المادة الموضوعة في الدلالة اللفظية الوضعية وعدم اندراجها في المطابقة والالتزام فلو لم يكن تضمنا لبطل الحصر كذا في بعض الحواشي ويمكن ان يقال بطلان الحصر على تقدير عدم كونه تضمنا لم لا يجوز ان يكون دلالته عليه بالكلية والاصلية عند الانفراد وضعا بل لكونه مفهوما منه عند التركيب فيسبق الذهن منه اليه دونه كما قال سيد المحققين سند المدققين في حواشي شرح الاصول فان قلت معنى من لغير لمجرد ذكر من واجيب بان فهمه منها ليس لكونها والاصلية عند الانفراد وضعا بل لكونه مفهوما منها عند التركيب فيسبق الذهن منه اليه دونه ويمنع وجود التضمن مستندا بان الدال على الحدث انما هو مادة الفعل الموضوعة له دون نفس الفعل اذ لا مدخل للهيئة في تلك الدلالة وبه اندفع الرد المذكور هكذا قيل وفيه ان هذا



اصطلاح المنطقيين والنحاة صرحوا بان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين ولمنع وجود التضمن

مستندا بان الدلالة يتبع الارادة وتابعة لها وحيث لا ارادة لا دلالة كما قيل وفيه ان المشهور بين العلماء ان الدلالة

ليست تابعة للارادة بل تحقق بدون الارادة على ما صرح به العلامة التفتازانى فى المطول والشارح قدس سره فى

صدر الكتاب ويمنع عدم وجود المطابقة لانها فهم ما وضع له من اللفظ اجمالا او تفصيلا والنسبة الى الفاعل المعين ان

لم يفهم بخصوصها عند عدم ذكر الفاعل المعين لكنها فهمت اجمالا فى ضمن فهم النسبة الى فاعل ما هكذا ذكره وفيه ان النسبة

الاجمالية ليست مدلول الفعل بل مدلوله هى النسبة التفصيلية المفهومة من ذكر الفاعل المعين ويمنع بطلان اللازم

عند النحاة لجواز ان لا يكونوا قائلين باستلزام التضمن والالتزام للمطابقة لا تصريح منهم بذلك هكذا ذكره وفيه انه كيف

يتصور منهم القول بعدم الاستلزام والحال انها يستلزمان الوضع المستلزم للمطابقة الا ان يقال المعنى بالاستلزام

ان فهم الجزء واللازم فى ضمن الكل والملزوم لا مطلق الاستلزام وعدم التصريح بالاستلزام ليس قولا بعدمه وبانه

لو سلم ذلك يجوز ان يكون مرادهم باستلزامهما للمطابقة استلزامهما للمطابقة التحقيقية او التقديرية على ما اشار اليه المحقق

التفتازانى فى التهذيب والمطابقة التقديرية متحققة فى المادة المفروضة قطعا اذ هى عبارة عن ان يكون اللفظ بحيث

لو استعمل فيه كان دالا عليه بالمطابقة لكن لم يكن مستعملا فيه ولا يخفى ان هذا الوجه يستلزم ان لا يكون التضمن فهم الجزء

واللازم فى ضمن الكل والملزوم مع انهم قالوا بذلك وبانه يجوز ان يكون مرادهم باستلزامهما بحسب المادة يعنى انه يتحقق

التضمن والالتزام يجب ان تحقق المطابقة هناك ولو فى زمان آخر وهذا يستلزم عدم فهمهما فى الكل والملزوم **قوله**

فلا يستقل بالتاء الفوقانية اى اذا كانت النسبة آلة لملاحظة طرفيها لا يستقل بالمفهومية اذ لا بد فى المستقل

بالمفهومية ان لا يكون ملحوظا لملاحظة غيره بل يكون ملحوظا قصدا وبالذات **قوله** فالمراد بمعنى فى

نفسه ليس تلك النسبة اذ هى ليست ملحوظة قصدا وبالذات ومعنى فى نفسه ما يكون ملحوظا قصدا وبالذات **قوله** تعين

ان يكون به الحدث اذ النسبة لا تصلح ان تكون مرادة ووصف المعنى بالاقتران يخرج الزمان والا يلزم اقتران

الزمان بالزمان فلم يبق ما يكون مرادا بالمعنى فى نفسه الا الحدث **قوله** ليس معناه المطابقى اذ ليس المعنى المطابقى ملحوظا

قصدا وبالذات ثم ان المتبادر من المعنى عند الاطلاق هو المطابقى وحمل الالفاظ على المتبادر واجب سيما فى التعريفات

الا ان يصرف عن المتبادر لهذه القرينة **قوله** فخرج بهذا القيد اى بقوله فى نفسه **قوله** لانه اى الحرف ليس مستقلا

بالمفهومية لكون معناه ليس ملحوظا قصدا وبالذات بل ملحوظا لملاحظة غيره فان قلت الابتداء المطلق المشترك بين

الابتداءات الخاصة المتعلقة لملاحظة متعلقاتها معنى مستقل بالمفهومية فيكون الحرف باعتبار المعنى التضمنى دالا

على معنى فى نفسه فكيف يخرج بقوله معنى فى نفسه قلت كون ذلك الابتداء مستقلا بالمفهومية ثم كيف ولو كان كذلك

لزم كون الابتداء الخاص ملحوظا قصدا وملحوظا تبعا فى حالة واحدة ويؤيد ما قلنا ما ذكره الشارح قدس سره فى تعريف

الاسم حيث رتب الاستقلال وعدمه على الملاحظة قصدا وعدمه حيث قال اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان

معنى مستقلا بالمفهومية واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى

غير مستقل بهذه عبارته وهو صريح في انه قبل الملاحظة لا يوصف بالاستقلال وعدمه والظاهر ان المشترك بين الابتداآت لا تعلق
به الملاحظة والالزم كونه ملحوظا قصدا وتبعا معا وبما ذكرنا ظهران ما ذكره بعض الفضلاء انما يخرج الحرف بهذا القيد لو لم يكن يوصف
معنى مستقل وهو ممنوع فان الظاهر ان الابتدا المطلق جزء من الابتداآت الخاصة التي هي معاني لفظية من اذ الظاهر ان الابتداآت
الخاصة حصص للابتدا المطلق والكلي ذاتي بالنسبة الى حصصه لا محالة والابتدا المطلق معنى مستقل على ما صرح به الشارح في صدر
الكتاب ليس على ما ينبغي **قوله** يخرج به اي بقوله مقترن من غير اعتبار الوضع يدل على ذلك قوله وبقولنا وضعا واسماء وخرج
ماعدا اسماء الافعال اليه الاسم اي بعض الاسم وهو ما عدا اسماء الافعال ثم انه قرينة على انه متقيد بقوله في الفهم عن لفظه الدال عليه
والا لم يخرج بعض الاسماء لان الاقتران ح اعم من ان يكون بالفهم او بالوجود والتحقق وقوله في الفهم وان كان في الذكر موخرا
عن قوله وضعا الا انه مقدم عليه رتبة فلا يرد ما قاله بعض الفضلاء من قوله وانت خبير بان قوله في الفهم مما لا حاجة اليه بعد تقييد
الاقتران بقوله وضعا لان الظاهر من اقتران معنى الكلمة باحد الازمنة الثلثة وضعا ان يكون احد الازمنة الثلاثة داخلا في ما وضعت
له الكلمة ولا شئ من الاسم كذلك انتهى الا انه يرد عليه قدس سره انه كان يكفيه قوله وضعا بان يذكره ابتداء فلا فائدة في ذكر قوله
في الفهم والاهم التقييد بقوله وضعا الا ان يقال الفائدة شرح ماهية الفعل وايضاحها اذ المقصود في التعريفات الشرح والاحتراز
تابع فان قلت كيف يخرج بقوله مقترن ما عدا اسماء الافعال والحال ان الصبوح والغبوق مقترن باحد الازمنة الثلثة قلت معنى
قوله مقترن باحد الازمنة الثلثة انه يدل على واحد من الماضي والحال او الاستقبال والصبوح والغبوق يدلان على الزمان سواء
كان ماضيا او حالا او استقبالا ولا يدلان على واحد معين **قوله** وبقولنا وضعا اسماء الافعال صريح في ان اسماء الافعال ليست
موضوعة للمعاني الفعلية وكذا الافعال المنسلخة ليست موضوعة للمعاني الانشائية ولقيد الوضع بقوله وضعا وليا على ما مر منه
قدس سره في تعريف الاسم اشارة الى ان الاسماء والافعال موضوعة للمعاني الفعلية والانشائية ولعل هذا اشارة الى الاختلاف
بين النحاة فبعضهم ذهب الى الاول ويؤيده قول المصنف في اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي وظاهر قول المصنف ما وضع
لذلك الجزء ما وضع لانشاء التعجب اذ الظاهر ان اللام صلة الوضع وبعضهم الى الثاني او اكتفاء بما سبق منه في تعريف الاسم وحاصل
الدفع على الثاني ان المعاني الفعلية لاسماء الافعال ليست حقيقية بل مجازية والمعاني الحقيقية لها انها ليست مقترنة وان المعاني
الانشائية للافعال المنسلخة ليست ايضا حقيقية او مجازية والمعاني الحقيقية لها مقترنة وعلى الاول ان المعتبر في الاقتران وعدمه
انما هو الوضع الاول اي الغير المسبوق بوضع واسماء الافعال وان كانت مقترنة بالوضع الثاني الا ان المعتبر الوضع الاول وبالوضع
الاول لم تقترن الا انه يشكل بالمشتق منها اذ ليس له الا وضع واحد وهو بذلك الوضع مقترن والافعال المنسلخة وان لم تقترن
بالوضع الثاني الا انها مقترنة بالوضع الاول وهو المعتبر دون الثاني وانت خبير بان الكلمة اذا كان لها معنى اسمي او فعلي بحسب
وضع فلا معنى لالغاء ذلك الوضع وعدها اسما او فعلا باعتبار الوضع الاول وايضا اذا اعتبر ذلك الالغاء فلا معنى لاعتباره في
مقام دون غيره فلما اعتبر في اسماء الافعال والافعال المنسلخة ينبغي ان يعتبر في زيد ويشكر وشمر وغيرها فان لها وضع ثان
وهو الوضع العلمي لم تقترن بذلك الوضع ووضع فعلي تقترن به فينبغي ان تعد افعالا باعتبار الوضع الاول واعتبار الثاني كما
اعتبر الوضع الاول في اسماء الافعال والافعال المنسلخة والغي الثاني مع انه ليس كذلك وما قالوا في الجواب ان المعنى الثاني وهو المعنى



العلى غير مقترن باحد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول لان الذات المعنية غير موجودة فى الوضع الاول فهو افساد للكلام و تخريب للمرام وتهافت وتساقط اذ لامعنى لهذا مع القول بان المراد ان المعتبر فى الاقتران وعدمه هو الوضع الاول لا الثانى ولايمكن جعل المراد راجعا الى ماقالوا فتامل فان قلت فليعتبر قيد الحيثية فى تعريف كل من الاسم والفعل لدفع النقض بالاعلام المنقولة قلت اعتبارها لايفيد اذا قيد الوضع بالاول ولايحتاج اليها اذا لم يقيد لكن على تقدير عدم تقييد الوضع بالاول وان لم تشكل بالاعلام المنقولة لكنه تشكل باسماء الافعال والافعال المنسلخة وماقيل واعتبار قيد الحيثية فى تعريف كل من الاسم والفعل لدفع النقض بالاعلام المنقولة انما يجدى نفعا لو قيد الاقتران فى تعريف الفعل وعدم الاقتران فى تعريف الاسم بقيد بحسب الوضع من غير تقييد الوضع بالاول او قيد الاقتران فى تعريف الفعل بقيد بحسب الوضع الاول وعدم الاقتران فى تعريف الاسم بتقييد الوضع واما اذا قيد كل منهما بحسب الوضع الاول فلا لايخ عن خلل **قوله** لان جميعها منقولة قال الفاضل المحشى جميعها ليس دائرا بين الامرين بل جامع للامرين وانما الدائر كل واحد قلت الحكم على الجميع كالحكم على الجميع قد يكون على سبيل الانفراد كل جزء جزء نحو جاءنى الرجال اى كل واحد وكذا جاءنى جميع الرجال انتهى كلامه وقيل او الفاصلة بمعنى الواو والواصلة وقيل او لمنع الخلو دون الجمع فكانه قيل لان جميعها لايخ عن النقل عن احد الامرين لانه جامع للامرين وقيل فى الجواب عنه ان خبر ان مجرد قوله منقولة و قوله عن المصادر او غيرها تفصيل للمنقول عنه كانه قال لان جميعها منقولة عن الشئ سواء كان الشئ مصدرا او غيره اقول وهو بعيد كل البعد اذ الظاهر بل الصريح ان قوله عن المصادر متعلق بقوله منقولة فصرفه عنه افساد للكلام وتخريب للمرام وايضا لابد لمتعلق لقوله منقولة ولقوله عن المصادر من متعلق ولم يبينه وجعل كلمة عن متعلقة بقوله منقولة ومجروره شئ ومصادر خبر كان المحذوف قبله سوا تكلف بارد ولايدعوا اليه ضرورة **قوله** و دخل فيه معطوف على قوله وبقولنا وضعا اسماء الافعال لانه فى تقدير وخرج بقولنا وضعا اسماء الافعال و قوله فيه اى فى حد الفعل **قوله** الافعال المنسلخة عن الزمان اى الخالية عن الدلالة على الزمان والخلو عن الزمان وعدم الاقتران به اما لدلالتها على حدث غير مقترن باحد الازمنة الثلثة كنعم وبئس وليت وعسى واشتريت وكانت بحسب الوضع او بحسب الوضع الاول دالة على حدث مقترن واما العدم دلالتها على الحدث ككان فيصدق عليها انه غير مقترن الا انه كان فى الوضع دالا على حدث مقترن فلما قيد الاقتران بالوضع دخل القسمان فى حد الفعل اذ الاقتران بالوضع عبارة عن دلالتها وضعا على حدث مقترن باحد الازمنة الثلثة كما قال بعض الفضلاء على قول الفاضل المحشى وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث يدخل به لان الافعال الناقصة منسلخات عن الحدث وصرح به بعض المحققين فى الفوائد الغياثية فيه نظر لان النافع فى ادخالها تقييد الدلالة بالوضع او بالوضع الاول لاتقييد الاقتران بذلك ليس على ماينبغى الا انه يرد على المحشى ان كان ليس مجردا عن الحدث مجازا او بحسب الوضع بل لكن بحسب الوضع الاول وما فى الفوائد الغياثية ليس قطعى الدلالة على ذلك حيث قال اما الفعل فيدل على النسبة ويستدعى حدثا وزمانا فى الاكثر وانكان قد تعرى عن الحدث ككان او عن الزمان كنعم وبئس **قوله** ويصدق على المضارع استيناف جوابا عما قيل كيف يدخل المضارع فى حد الفعل وقد اخذ فيه الاقتران باحد الازمنة وهو مقترن بالزمانين وحاصل الجواب ان احد الماخوذ ليس مقيدا بتقييد فقط بل اعم ولو سلم فهو مقترن بواحد فقط بحسب كل وضع **قوله** ولانه مقترن بحسب

كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد والوضع قال العلامة التفتازانى فى بحث التشبيب من المطول واما الواو والداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بالمزوم لذلك الكلام السابق الذى هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمنى واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزرى انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اى اكرمه ان لم يشتمنى واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعنى بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات نحو ترى كل من فيها وحاشاك فانيا وقال فى بحث احوال المسند من المطول قد يستعمل ان فى غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم فى ريب وان كنتم فى شك وكذا اذا جئ بها فى مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط ولا يذكر له ح جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى جاها لئيم وما فى الشرح يمكن جعله من هذا القبيل بل هو الظاهر فلا يرد ما قال بعض الفضلاء ان نقيض الشرط وهو عدم عروض الاشتراك من التعدد والوضع ليس اولى باستلزام الجزاء وهو اقتران المضارع بحسب كل وضع بواحد ولا التعدد فى الموضوع وقد وجب ذلك فى ان الوصلية اذ الايراد المذكور انما يرد ان لو كان له استعمال واحد هو ما ذكره المورد واما اذا كان له استعمال آخر ويصح لفظ الشرح ان يكون من ذلك الاستعمال فلا والعجب من المعترض كيف اعترض مع اطلاعه على ما فى المطول هذا وانت خبير بان ما قال النحاة من وجوب اتيان قد فى الماضى المثبت الواقع حالا منقوض بهذا الا ان يقال انه مقدر او يقال انه مستقبل نظرا الى كلمة ان او لاستقباح الجمع بين ما هو علم الاستقبال وعلم المضى **قوله** لتقريب الماضى اى لتقريب الزمان الماضى الذى هو جزء مدلول الكلمة **قوله** او لتقليل الفعل اى لتقليل الحدث المقترن بالزمان اللذين هما جزءان من مدلول الكلمة **قوله** او تحقيقا اى تحقيق الحدث المذكور جعل التحقيق مقابلا للتقريب والتقليل ليس على ما ينبغى اذ التحقيق ان قد موضوع للتحقيق الا انه قد يضاف اليه فى الماضى التقريب مع التوقع او بدونه وفى المضارع فى الاغلب التقليل كما مر فى صدر الكتاب **قوله** وشئ من ذلك المذكور من التقريب والتقليل والتحقيق **قوله** لا تحقق الا فى الفعل الاصطلاحى اذ الماضى ليس جزءا الا من مدلوله وكذا الحدث والزمان ليسا جزئين الا من مدلوله وهذا التقرير اولى مما ذكره البعض فى قوله لتقليل الفعل اعنى الفعل اللغوى اعنى الحدث لكن لا مطلقا بل من حيث انه مدلول الفعل الاصطلاحى لانه يلزم منه استدراك **قوله** وشئ من ذلك لا تحقق الا فى الفعل وعلى هذا المراد من قوله لتقريب الماضى لا مطلقا بل من حيث انه مدلول الفعل وكذا المراد بتحقيق الحدث لا مطلقا بل من حيث انه مدلوله وكذا ارادة الفعل الاصطلاحى من قوله او لتقليل الفعل بتقدير المضاف اى لتقليل مدلول الفعل الاصطلاحى من حيث انه مدلول يوجب الاستدراك واما ارادة الاصطلاحى من الاول بتقدير المضاف واللغوى اعنى الحدث من حيث انه مدلول الفعل من الثانى مما لا جواز له تامل **قوله** لدلالة الفعل على الاستقبال القريب وتاكيد المدخول وقد تجئ لمجرد التاكيد نحو قوله تعالى سنكتب ما قالوا صرح به العلامة التفتازانى فى المطول فى شرح قول الحريرى سا طلب بعد الدار عنكم لتقربوا والمراد من القريب انه قرب وقوعه من زمان التكلم ومن البعيد انه بعيد وقوعه منه **قوله** اما لنفى الفعل اى نفى الحدث المقرون بالزمان فى الخبر عن الكلمة **قوله** او لطلبه اى لطلب الحدث المقرون بالزمان **قوله** او للنهى عنه



اى من الحدث المقرون بالزمان **قوله** اوتعليق الشئ بالفعل بالحدث المقرون بالزمان **قوله** الا فى الفعل الاصطلاحى
فبالضرورة اختصت الجوازم بالفعل الاصطلاحى **قوله** لانها وضعت آه قال الفاضل المحشى ولان للشئ مالم يختص الشئ لم يعمل
فيه انتهى فان قلت ما ولا المشبهتان بليس عاملتان الرفع فى الاسم مع انهما ليستا خاصتين بالاسم لدخولهما على الفعل
ايضا فلم يتوقف العمل على الاختصاص قلت كون الداخل على الفعل ما ولا المشبهتين بليس ممنوع كيف وهما انما يدخلان على الجملة الاسمية
لا الفعلية فان قلت العمل موقوف على الاختصاص والاختصاص على العمل فيلزم الدور قلت كون الاختصاص موقوفا
على العمل ممنوع وانما الموقوف ظهور الاختصاص **قوله** وانما خص لحوق تا التانيث المذكور فى المتن المقيد بقوله ساكنة فصح قوله
والصفات استغنت آه **قوله** حال عن تا التانيث الذى هو فاعل اللحوق وقيل او لانها ما اضيف اليه فاعل الظرف على
ان يكون اللحوق كالدخول فاعلا لقوله من خواصه لا مبتدأ والحال يجوز ان يكون حالا عما اضيف اليه الفاعل والمفعول اذا
صح المضاف واقامة المضاف اليه مقامه انتهى وفيه بحث لان عمل الظرف منوط بالاعتماد والظاهر انه ليس بمعتمد على شئ
قوله لاختصاصها بالاسم ولا يوجد فى الفعل وتا فعلتا ساكن فى الاصل حركت لدفع التقاء الساكنين بدل عليه حذف الياء
فى رمتا على الاصح **قال** ولحوق نحو تا فعلت قال الفاضل المحشى الاخصر ان يقول ولحوق نحو تا فعلت وفعلت ليستغنى
عن قوله ولحوق تاء التانيث ساكنة انتهى يعنى باضافة التاء الى فعلت على صيغة المتكلم او الخطاب وايا ما كان فغيره من الضمير
المرفوع البارز المتحرك اذ هو المتبادر من اضافة نحو الى فعلت يندرج فى نحو المضاف الى فعلت وهو السبب فى تخصيص
الشارح قدس سره المراد من نحو تا فعلت بالضمائر المتصلة البارزة المرفوعة المتحركة فانكان بيان الشارح يدل على تفسير
الضمير المرفوع المتصل البارز متحركا كان او ساكنا بالفعل وفعلت بسكون التاء بتقدير المضاف اى وتا فعلت معطوف
على نحو فعلت واللبس مرتفع اذ باضافة نحو الى فعلت يعلم انه بالتكلم او الخطاب اذ له الامثال لا لفعلت بالسكون فالمذكور
بعد نحو تا فعلت بالسكون لا غير فاندفع ما قيل انه لا يخلو عن نوع الالتباس فى صورة الكتابة على ان اضافة النحو الى
فعلت بالسكون لا يخلو عن شئ فتفطن انتهى يعنى اضافة نحو اليه صريح فى ان له مثلا مع انه ليس كذلك على انه لا يبعد ان يقال
ان له مثلا وهو فعلتا **قوله** فيدخل فيها اى فى المراد من نحو تا فعلت **قوله** فعلت بالفتح والكسر ان قيد المضاف اليه بالضم
او الضم والكسر ان قيد بالفتح **قوله** اخف واخصر فان قلت الاخفية والاخصرية انما يتصور فى الملفوظ والمنوى معدوم محض
لا يتعلق به التلفظ فكيف يصح ما ذكره قلت اراد انه لو فرض موجودا ملفوظا لكان اخف واخصر اذ الاخف والاخصر هو الاصل
ولا ضرورة فى العدول عنه **قوله** اى فعل لو فسر كلمة ما قبل دل لخلص من التكرار لكن الشارح قدس سره لم يلتفت اليه
لكمال الاتصال بين ما وصفته او صلته فلم يرض ان يفصل بينهما ولو بالتفسير فظهر نكتة اختيار تكرار دل على سر التاخير
ثم التفسير يشير الى ان كلمة ما موصوفة وهو الانسب لكونه مسندا **قوله** والمراد بالموصول الفعل بيان لاحتمال ان يكون
موصولة ويجوز ان يكون موصولة وتنكيره لان المراد به غير معين وعلى هذا ليس فيما ذكره الشارح قدس سره تخصيص بالموصوفة
مع ان كلمة ما تحتمل ان يكون موصولة فاندفع ما قيل كلمة ما كما يحتمل ان يكون موصوفة يحتمل ان يكون موصولة فالتفسير
بالاول ليس على ما ينبغى ثم المراد من **قوله** والمراد بالموصول الفعل والمقصود الاول اظهار كون ما موصولة فلا يكون



الاخبار بان المراد بالموصول الفعل بعد تفسيره بالفعل قبيل ذلك نظرا كما قيل **قوله** فان المتبادر من الدلالة وجه المتبادر
ان المطلق ينصرف الى الكامل **قوله** الحاضر الذي انت فيه اشارة الى ان الاضافة لادنى ملابسة **قوله** قبلية ذاتية لما كان
الظاهر ان قبل ظرف زمان لقوله زمان والمعنى ما دل على زمان واقع في زمان متقدم على الزمان الحاضر فيلزم ان يكون
للزمان زمان مع انه ليس كذلك اشار الى دفعه بان قبل ليس ظرف زمان بل هو بمعنى متقدم فان تقدم زمان على زمان
آخر تقدم ذاتي بمعنى ان ذات هذا الزمان متقدم على زمان آخر لا تقدم زماني بمعنى ان الزمان الذي وقع فيه متقدم على الزمان
الآخر فاندفع ما قيل التقدم بين اجزاء الزمان زماني وهو التقدم الذي لا يجامع معه المتقدم المتاخر وهو بالذات بين اجزاء
الزمان وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات انما هو بين العلة التامة والمعلول وتحقيقه على آخر ونفيه محل طبع
ولزوم ان يكون للزمان زمان انما يندفع لو كان منشأ الالتباس التقدم بحسب الذات بالتقدم بالزمان لكن منشأه ان قبل
لازم الظرفية فهو متعلق بحدث وقع صفة لزمان فيكون معنى ما دل على زمان واقع في زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون
للزمان زمان ولا يندفع الشبهة الا بتبديل لفظ قبيل بلفظ متقدم بان يقال ما دل على زمان متقدم على زمانك قال الفاضل
الهندي قبل ظرف مستقر صفة زمان ولا ضير في لزوم وقوع الزمان في الزمان لمكان العموم والخصوص في الكلية والبعضية كما
يقال الزمان يوجد في الازمنة الثلثة ووقت الظهر في يوم الجمعة **قوله** فلا ينتقض منعه بلم يضرب فان يضرب في لم يضرب
يصدق عليه ظاهر التعريف ولما قيد به الدلالة بحسب الوضع خرج من التعريف لان يضرب في لم يضرب ليس موضوعا للزمان
الماضي بل الدلالة عليه حصل بعروض لم ودخوله عليه وليس مقصودا والشارح قدس سره الا انه ينتقض منعه بهذا الاعتبار واما
انه دال على الاستقبال بالوضع والعلم به فهو ان سلم فلا كلام للشارح معه وانما الكلام على تقدير خاص يكون بسببه دالا على
الماضي لان دخول لم الذي موضوع لقلب المضارع ماضيا دليل عليه وصارف له من الدلالة على الاستقبال حين دخوله
عليه فظهر ان المنع الذي اورده البعض من قوله لانم عدم دلالة يضرب في لم يضرب على الزمان المستقبل ولا نسلم دلالته
على الزمان الماضي غير متوجه عليه **قوله** وجمعه بان ضربت ضربت اي لا ينتقض جمع التعريف بضربت في ان ضربت فانه يدل
على الزمان المستقبل فيخرج عن التعريف فيكون غير جامع فلما قيد الدلالة بحسب الوضع دخل فيه فان دلالته عليه ليس بان
وضع ضربت له بل حصل بدخول ان عليه وعروضه ودخول ان التي موضوع لقلب الماضي مضارعا دليل على دلالته عليه
صارف له عن الدلالة على الماضي بهذا الاعتبار فالمنع بانا لانم ولالة ضربت على الزمان المستقبل ولانم عدم دلالته على الزمان الماضي
منع غير مسموع **قوله** او تقديرا كرمى فان رمى في الاصل كان مبنيا على الفتح الا انه بواسطة القاعدة صار الفتح تقديريا
بخلاف ضربن وضربوا فانه ليس الاصل فيهما البناء على الفتح بان تلفظ به ولو لاظهار الاصل بل ضربن بني على السكون ابتداء
تحرزا عن توالي الفتحات وضربوا بني على الضم رعاية لجانب الواو وكون الاصل فيهما الفتح ثم عدل الى السكون والضم ثم لا بد له من
دليل وبه اندفع ما قيل لاحاجة الى قوله مع غير الضمير المرفوع المتحرك ومع غير الواو لانه مع الضمير المذكور والواو مبني على الفتح تقديرا
اذ السكون والضم انما هو لعارض كيف ومعنى البناء على الفتح تقديرا ان يكون في الاصل كذلك وان اخرجه العارض عما هو الاصل
قوله اما البناء على الحركة فان قلت الماضي مقدم على المضارع كما يدل عليه قول اهل الصرف المضارع ماضي زيد على اوله الزوائد

الاربع فيه الضرورة ويكون بناؤه مقدما على بناء المضارع واعرابه فما معنى كون بنائه على الحركة لمشابهة المضارع قلت معناه انه نظر في الابتداء حال كليهما الماضي في الحال ثم ان المضارع اكثره معرب بالحركة وبا هو عوض منها وللاكثر حكم الكل بخلاف بنائه على السكون فانه قليل ولا يلتفت اليه وكذا اعرابه بالسكون قليل غير معتبر فان دخول الجوازم عليه ليس بلازم ولا غالب فاندفع ما قيل هذه المشابهة انما يقتضي البناء على الحركة لو لم يكن المضارع مبنيا او معربا على السكون اصلا بل كان متحركا دائما وليس كذلك لان المضارع المتصل به نون جمع المؤنث مبني على السكون والمضارع الداخل عليه الجازم معرب وحفظ الاصل مع رعاية المشابهة العارضة في الجملة اولى من رعايتها مع ترك الاصل راسا وايضا ما ذكره انما يتم لو ثبت ان بناء صيغة المضارع سابق على بناء صيغة الماضي وهو غير معلوم ثم ان مشابهته بالمضارع اولى بالاعتبار لما بينهما من المواخاة من مشابهته بالاسم في الوقوع موقعه **قوله** وشرطا وجزاء الا نظر في اللفظ ما يعطف عليه فاما ان يقال قوله موقع الاسم بمنزلة خبر او صفة للاسم فيكون معطوفا عليه باعتبار المآل واما ان يقدر في وقوعه بعد الواو فيكون معطوفا على قوله في وقوعه **قوله** كراهة بالتنوين مفعول له لقوله مبني على السكون وقوله اجتماع اربع بالنصب مفعول به لقوله كراهة فان قلت لزم اجتماع اربع متحركات في الكلمة الواحدة في نحو حركة وبركة قلت لا اعتبار لحركة الآخر لعروضها بالعامل وعدم لزومها للكلمة لزوالها بالوقف فان قيل السكون في مثل ضربن عارضي لا اصلي فينبغي ان لا يعتبر فيكون في حكم ما اجتمع فيه متحركات فينبغي ان لا يجوز قلت كون السكون فيه عارضيا ثم كيف وقد حصل باتصال ما هو جزء الكلمة يدل عليه عدم القوم الحركة في نحو قولا اصلية لا عارضية ولذا رد الواو فيه دون قل الحق قلت فيه ان هذا انما يثبت لو كان اصل قولا قل فلما اتصل الف الضمير به زال السكون وحصل الفتح للالف وليس كذلك بل اخذ قولا من تقولان فحذفت التاء وصار الآخر موقوفا وسقط النون بالوقف فحركة اللام اصلية لا عارضية مثل السكون في ضربن لان ضرب كان مفتوح الباء فلما اتصل به النون سكن الباء فحركته قولا ليس مثل حركة قل الحق وحصوله باتصال ما هو جزء الكلمة لا يخرجه عن كونه عارضيا يدل عليه حذف الالف في نحو رمتا فان حذفه باعتبار ان التاء كانت ساكنة فحذفت لاجل الالف هي ساكنة حكما مع ان الفتحة حصلت بما هو جزء الكلمة اللهم الا ان يقال السكون في ضربن له جهتان جهة عروضه بان قد حصل بعد ما لم يكن وجهة اصالته بان حصل باتصال ما هو جزء الكلمة واعتبار جهة عروضه توجب الثقل فبالضرورة اعتبر جهة اصالته دفعا للثقل وفي رمتا جهة اصالته توجب الثقل فاعتبر جهة عروضه دفعا للثقل **قوله** لشدة اتصال الفاعل اي الضمير بعضا بحيث يطلق على المجموع فعل فلا نقض بمثل ذهب فرس **قوله** احترازا عن مثل ضربا اي عن خروج مثل ضربا عن الحكم المذكور وهو البناء على الفتح فانه لو قيل مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع خرج مثل ضربا عن الحكم مع انه مبني على الفتح **قوله** فانه ايضا مبني على الفتح اي كما ان ضرب مبني على الفتح فاذا اتصل به الف الضمير صار فتحة البناء فتحة ما قبل الالف ايضا واما ان هذه الفتحة فتحة ما قبل الالف وفتحة البناء تقديري مما لا دليل عليه الظاهر يرده بخلاف غلامي فانه كان قبل اتصال الياء موقوف الآخر فلما اتصل به الياء كسر آخره لاجل الياء فبعد دخول العامل جعل كسرة الاعراب تقديريا لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين معا وبهذا التقرير اندفع ما قيل في كون هذا الفتح للبناء نظر لجواز ان يكون مما اقتضاه الالف فيكون فتحة البناء تقديرية نظيره غلامي في حالة الجر فان كسرة الميم فيه مما اقتضاه الياء

وكسرة الاعراب تقديرية **قوله** فعل مشبه لو اوقع التفسير بين باء واشبه يسلم من التكرار وقد مر العذر عنه **قال** تأتيت
اختاره على اتين لما فيه من الجمع بين حرفي المتكلم والترتيب المعروف وهو تقديم المتكلم وتوسيط الغائب وتاخير المخاطب بخلاف
اتين فان فيه تفريقا بين حرفي المتكلم وتقديما لحرف الخطاب على حرف الغيبة الا ان اتين يصلح ان يكون صفة لحروف بان
يكون صيغة الغائبات من الاتيان بمعنى المجيء بخلاف نأتيت فانه لا يصلح ان يكون صفة لحروف فانه صيغة المتكلم من
النأي بمعنى البعد **قوله** اي حال كونه متلبسا باحد حروف نأتيت لو قدم التفسير على قوله باحد حروف آه لسلم من التكرار
وقوله اي حال كونه اي المضارع متلبسا تلبس الكل بجزئه وهو يضرب مثلا بجزئه وهو واحد من حروف اتين وانت خبير
بان الغرض من الحال تقييد مضمون عاملها بمضمون الحال والتقييد انما يكون بامر متنقلة غير لازمة وتلبس الكل بالجزء
امر لازم فلا فائدة في التقييد وجعل الباء للتلبس دون السببية مع ان الرضي جعل الباء للسببية فان قلت جعل الباء للسببية
لا يستقيم ايضا لان زيادة الحرف لتحصيل اللفظ فزيادة حروف نأيت سبب وجود لفظ المضارع دون اشتراكه و
تخصيصه ومشابهته للاسم فيهما وانما سبب الاشتراك وضعه لمعنيين وسبب تخصيصه دخول السين او سوف فنشأ
الاسم بالاشتراك والتخصيص ليست بسبب احد حروف نأيت قلت زيادة الحروف سبب وجود اللفظ وهو سبب وضعه لمعنيين
وهو سبب اشتراكه فزيادة الحرف سبب للاشتراك بالوسائط وكذا زيادة الحروف سبب وجود اللفظ وهو سبب الوضع
وهو سبب دخول السين او سوف واليه اشار الرضي حيث قال والباء للسببية اذ زيادة الحروف على اول الماضي مع
تغير بعض حركاته سبب يحصل لجهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا فالباء فيه كما في قولك بزيد صرت
كقارون في الثروة انتهى **قال** باحد حروف بالتنوين واتين صفة حروف صيغة الغائبات بمعنى جئن في اوائله متعلق
بقوله اتين ويحتمل ان يكون بالاضافة وقوله في اوائله بتقدير الكائنة في اوائله صفة لحروف والظاهر في اوله في بعض النسخ
وقع بعد قوله باحد حروف نأيت وهو المناسب بقوله معنى الحروف آه وفي بعضها اتين فان قلت الضمير في اوائله ان كان
يرجع الى المضارع لا يصح اذ الحروف ليس في اول المضارع بل اول المضارع قلت المراد في اول حروف من حروفه الاصلية
فان قلت هذه الحروف ليست مظروفا للاول حرف من حروفه الاصلية وان كان يرجع الى الماضي يشكل الظرفية قلت المراد
في جانب اوله **قوله** يعني الحروف آه اشارة الى ان الاضافة لادنى الملابسة وهو ملابسة الجامعية فان قلت نأيت عين
الحروف لا جامع لها قلت الجامع المجموع والمجموع كل واحد منها او الجامع المادة وهي تلك الحروف مع الهيئة والمجموع المادة
فقط **قوله** وهذه المشابهة اي مشابهة الفعل المضارع لمطلق الاسم سواء كان اسم فاعل او غيره على ما هو ظاهر لفظ المتن
انما يكون لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين وسوف لا للموازنة والصلاحية للحال والاستقبال اذ بهما يشابه اسم الفاعل
خاصة فالحصر اضافي فلا ينافي كونه مشابها للاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا ليخرج كما تقول ان زيدا لخارج ولا يقال
ان زيدا الخرج قال الشيخ الرضي قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم فاما مشابهته لاسم الفاعل
خاصة فبالموازنة والصلاحية للحال والاستقبال انتهى فالاعتراض على الشارح قدس سره بان الحصر غير مستقيم لا
يشبه بدخول لام الابتداء والموازنة والصلاحية ليس على ما ينبغي اما بالاول فلان الحصر اضافي واما بالثاني فلانه اعرض



بما هو خارج من المبحث اذ المبحث انما هو لبيان المشابهة لمطلق الاسم فالمحصور مشابهة لمطلق الاسم على الوقوع لتخصيص لا لمطلق المشابهة ولا المشابهة الى صفة وبما ذكرنا ظهر ان ما قال بعض الفضلاء على قول الشارح قدس سره انما يكون لوقوعه من قوله قد احتج عبارة المتن بزيادة الحصر المستفاد من كلمة انما عن الاستقامة لعدم انحصار وجه المشابهة في الاشتراك وتخصيص بالسين وسوف لان المضارع قد شابه الاسم في دخول لام الابتداء وفي الموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال ليس على ما ينبغي **قوله** مشتركا بين زماني الحال والاستقبال بيان لوجه المشابهة وسببها وتحقيق صفة له منها يوخذ وجه الشبه كما ان قوله بوقوع الاسم آه بيان صفة للاسم هي منشأ لكون المضارع مشبها به فوجه الشبه الاشتراك الكلي الصادق على الاشتراكين الى صفتين كما ان وجه الشبه في زيد كالاسد هي الشجاعة الكلية الصادقة على الشجاعتين الخاصتين لا الشجاعة الى صفة لعدم الاشتراك ثم ان من اشتراك المضارع بين زماني الحال والاستقبال انما معناه فلا مسامحة في الكلام كما قيل الظاهر من الاشتراك هو المعنى الاصطلاحي مع قوله بين زماني الحال والاستقبال مبني على التسامح والمراد بين المعنيين المركب احدهما من زمان الحال والآخر من زمان الاستقبال وبما ذكرنا ظهر اندفاع ما قيل الظاهر ان قوله لوقوعه مشتركا اشارة الى وجه الشبه وهو يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به والاشتراك بين زماني الحال والاستقبال ليس مشتركا بين المضارع والاسم فقد احرج عبارة المتن قوله عن الاطلاق على التقييد المخل وبقوله مشتركا بين زماني الماضي والاستقبال وتخصيصه بالسين وسوف لا ينتقض التعريف بمثل صبح المشترك بين معنى دخل في الصباح ومعنى صار **قوله** على الصحيح قال العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني لانه يطلق عليهما اطلاق كل مشترك على افراده انتهى قيل وهو الاصح عند بعض المحققين واستدل عليه بانه لو لم يكن كذلك للزم التكرار والتناقض في مثل يفعل الآن او غدا انتهى بيان اللزوم اما التكرار فلانه اذا كان حقيقة في الحال وقيل يفعل الآن كان تكرارا محضا وفيه انه يحتمل ان يكون لدفع احتمال المجاز واذا قيل غدا لزم التناقض وكذا اذا كان حقيقة في الاستقبال وفيه انه يحتمل ان يكون قرينة لارادة المجاز وقيل هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال قال الشيخ الرضي وهو اقوى لانه اذا خلا عن القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وايضا من المناسبة ان يكون للحال صيغة خاصة كما للاخيرين وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التصنيف تثليثا والحال عند النحاة غير الآن المختلف في كونه زمانا بل ما هو على جنبتي الآن من الزمان يعني الآن سواء كان الآن ايضا زمانا او الحد المشترك بين الزمانين ومن ثم تقول ان يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال **قوله** وتلك المشابهة ليس معطوفا على قوله هذه المشابهة حتى يكون الظاهر ترك الواو وترك **قوله** لوقوع الفعل مشتركا بل الواو فيه كالواو في قوله وهذه المشابهة للاستيناف وكونه غير متعلق بما قبله **قوله** باحد معانيه اي احد كان من المعاني الثلثة او الاربعة وتخصيصه بالكل انما يكون بالقرائن **قوله** وانما عرف بمشابهة الاسم اي اخذ المشابهة في تعريفه ولم ياخذ شيئا آخر لانه لم يسم مضارعا الا لهذا اي الا لاجل المشابهة لا لشيء آخر بان يكون المضارعة لمعنى آخر فللحصر مدخل في اخذ المشابهة في التعريف اذ لو كان للمضارعة معنى آخر لما تعين اخذ المشابهة فيه ثم اورد على الحصر دليلا بقوله اذ معنى المضارعة وحصر جنس معنى المضارعة لغة في المشابهة لوجب ان لا يسمى مضارعا الا



لاجل المشابهة لكن يشكل بمجيء ضارع بمعنى عاجز **قوله** من ضرع واحد بحتمل الوصف والاضافة كذا قيل والثاني لا يخلو عن مناقشة اذ لو كان اضافيا لقيل من ضرع واحدة **قوله** فالهمزة المبدلة من الالف لتعذر الابتداء بالساكن **قال** للمتكلم لان الهمزة مبدأ المخارج والمتكلم مبدأ الكلام **قال** مفردا حال من المتكلم **قوله** مذكرا كان او مونثا فيه ان المفرد مذكرا لا يحتمل التانيث فلا يستقيم التعميم الا ان يقال تذكيره للتغليب **قوله** والنون له اي للمتكلم لانه اذا لم يبق من حروف العلة اعطى له ما يشابه حرف العلة **قوله** المفرد فيه ان المفرد ما ليس معه غيره فهو مقابل مع غيره فلا يصح الجمع بينهما فالوجه ان لا يفسر الضمير بالمتكلم المفرد **قوله** كلاهما اي الهمزة والنون اشارة الى وجه الاختصاص **قوله** والتاء المبدلة من الواو لكراهة اجتماع الواوات في ووجل بالنظر اذا لواو منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام **قال** والياء المتوسط المخرج للغائب المتوسط بين المتكلم والمخاطب وانما اعطى التاء للغائبة والغائبتين لئلا يلتبسا بالغائب والغائبين وح وان التبسا بالمخاطب والمخاطبين لكن هذا اسهل لاندفاعه بالمشاهدة **قوله** اي حال كون المونث والمونثين اي الفاعلين المونثين فذو الحال ثلثة امور ولذا قال غائبات او ذو ي غيبة بكسر الواو على لفظ الجمع الا ان المناسب لقوله غائبات ذوات غيبة الا ان يقال اشارة الى جهتي اللفظ والمعنى ولو اريد بالمونث صيغة المونث وبالمونثين صيغة المونثين لقيل غائبتين او ذوي غيبة بفتح الواو الا ان يقال الجمع باعتبار تعدد المواد وانما اول لان الحال وذاها في المعنى مبتدأ وخبر والخبر يجب ان يكون مما يحمل على المبتدا وغيبة ليس محمولا على ذي الحال **قوله** اي غير القسمين المذكورين اعاده وان مر هذا التفسير عن قريب اشارة الى ان البدل يصير بمنزلة النكرة الموصوفة لانه يكون بمنزلة بصيغ مغايرة للقسمين فان قلت الياء يستعمل في الله فيلزم ان يوصف بكونه غائبا ومذكرا والله تعالى متعال عن ذلك قلت يلزم كون لفظ الله في يفعل الله مايشاء مثلا غائبا ومذكرا وهو ليس بمحذور والمحذور توصيف ذات الله بهما وهو ليس بلازم فلا حاجة الى ان يقال والياء لما عدا ما ذكرنا **قوله** لانه وان لم يصر جواب عما قيل اذا ابدل النكرة عن المعرفة فالنعت واجب والجواب ان الصفة اعم من ان يكون حالا او مآلا وقيل وجوب النعت انما هو اذا لم يفد النكرة فائدة زائدة فلا حاجة الى النعت وقد افاد غيرهما الفيد بالم يفده المبدل منه **قوله** او بالنصب حال عطف على قوله بالجر فان قلت قوله بالجر خبر لقوله فقوله على معنى فقوله غيرهما كائن بالجر على البدلية من قوله للغائب واذا عطف قوله بالنصب عليه يكون فقوله غيرهما كائن بالنصب فلا يرتبط به قوله حال قلت يرتبط من حيث المعنى اذ المعنى فقوله غيرهما كائن بالنصب بناء على انه حال من قوله للغائب ولو قال على الحالية لسلم من التكلف **قوله** لموافقة السابق وهو قوله مفردا وغيبة والظاهر ان قوله مع غيره ايضا حال لا يكون على ترتيبهما الا ان الشارح قدس سره جعله خبرا لكان المقدر **قوله** مضمومة في الرباعي اما الضم فلانه لو فتح حرف المضارعة في يكرم من الافعال مثلا لم يعلم انه مضارع المجرد ام المزيد فيه ثم حمل عليه كل ما كان ماضيه على اربعة احرف فان قلت لم لم يفتح حرف المضارعة في ابواب لا التباس فيها نحو يدحرج ويقاتل ويفرح ثم يحمل عليها باب الافعال وهو الاولى لانه حمل الاقل على الاكثر قلت لو فعل كذلك لزم الالتباس ولو في صورة بخلاف العكس فانه لا التباس فيه فان قلت اهراق يهراق واسطاع يسطيع ليس من الابواب الاربعة مع انه ليس حرف المضارعة فيهما مفتوحا قلت بل هما من باب الافعال والهاء والسين زائدتين على خلاف القياس **قوله** مفتوحة فيما سواه لكونه الاصل لخفته ولا مانع منه **قوله** لعدم علة الاعراب فيه اي في غير المضارع وهي المشابهة لمطلق الاسم فيما ذكره لاسم الفاعل في الموازنة وصلاحية



الحال والاستقبال **قوله** لعدم علة الاعراب فيه مشعر بان المقصود بالافادة سلب الاعراب من غير المضارع لا اثبات الاعراب للمضارع لانه لو كان المقصود بالافادة اثبات الاعراب للمضارع لقيل لوجود علة الاعراب فيه **قوله** ولما كان هذا الكلام أه المقصود من هذا الكلام دفع ايراد يرد على ظاهر لفظ المتن وهو ان كلمة غير ان كان على معناه الوصفي فسلب الاعراب من غير المضارع موقت بوقت عدم اتصال نون التاكيد او نون جمع المؤنث بالمضارع فيفيد انه اذا اتصل به احد النونين يكون الغير معربا وهو كما ترى فاسد وان كان بمعنى الا يكون حصر الاعراب في المضارع موقتا بوقت عدم الاتصال فيفيد انه اذا اتصل باحد النونين لم يكن الاعراب منحصرا فيه بل يجري في غيره وهو ايضا فاسد وحاصل الدفع ان الظرف متعلق بما يستفاد من كلام المتن وهو انما يعرب المضارع فيفيد انه اذا اتصل به احد النونين يكون مبنيا وهو المقصود فان قلت انما يفيد الحصر فيكون موقتا بالقيد المذكور فيلزم المحذور المذكور قلت الامر التضمني قد لا يكون معتبرا في احكام اللفظ حيث يقال ما من اله الا الله لا يقصد انما اله الا الله مع انه بمعنى ما من اله الا الله ويمكن ان يقال القيود كما يكون قيودا لمضمون الكلام يكون قيودا ايضا للاخبار به على ما صرح به الشيخ المحقق في حواشي التلويح فيجوز ان يكون الظرف قيدا للاخبار والمعنى ان هذا الاخبار وهو اعراب المضارع وبناء غيره اذا لم يكن به احد النونين اما اذا اتصل به احدهما فالكل مبني قيل قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيد لها اي لا يعرب مغايرة في وقت عدم الاتصال فالقيد لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به احد النونين انتهى اقول لا وجه له لانه يوهم ان مغايرة الامر والماضي للمضارع مقيد بوقت عدم الاتصال كما ان مغايرة المضارع المتصل احدهما مقيد به ايضا وانه لا يفيد ان المضارع معرب عند عدم الاتصال مع انه المقصود بالبيان قال الفاضل الهندي ان الظرف متعلق بفعل يفهم من الكلام لان سلب الاعراب عن غير المضارع يشعر ان المضارع يعرب فالحاصل انه يعرب المضارع اذا لم يتصل احد النونين واما اذا اتصل باحد النونين هو مبني **قوله** لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا هذا عند الجمهور وقال بعض جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكنه لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي **قوله** ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة فيه انه لاجل بمنزلة جزء الكلمة صار الاعراب عليها بمنزلة الاعراب على حرف الآخر كما في تأمة وبصري فما وجه عدم اجراء الاعراب عليها وان نظر الى انه كلمة برأسها فما وجه عدم الاجراء على ما قبلها قلت اجاب عنه الشيخ بعد ما سأل بقوله فان قيل فلما امتزجا فهلا اعراب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المؤنث بالتاء على التاء او هلا اعرب مع الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها قلنا اما الان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فروعي اعراب الاسم بقدر ما امكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فيرجح جانب الفعلية وضعفت مشابهة الاسم هذا على مذهب البصريين واما لان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فيرجح الى البناء لادنى سبب وهذا على مذهب الكوفيين ثم قال ولم يعرب ما قبل النون كما اعرب ما قبل التنوين لاجل داع وهو اشتغال ما قبل النون المؤكدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر والمجموع المذكر والواحد المؤنث ففتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث ولما كان اصل الاسم الاعراب لم يبنوه مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون

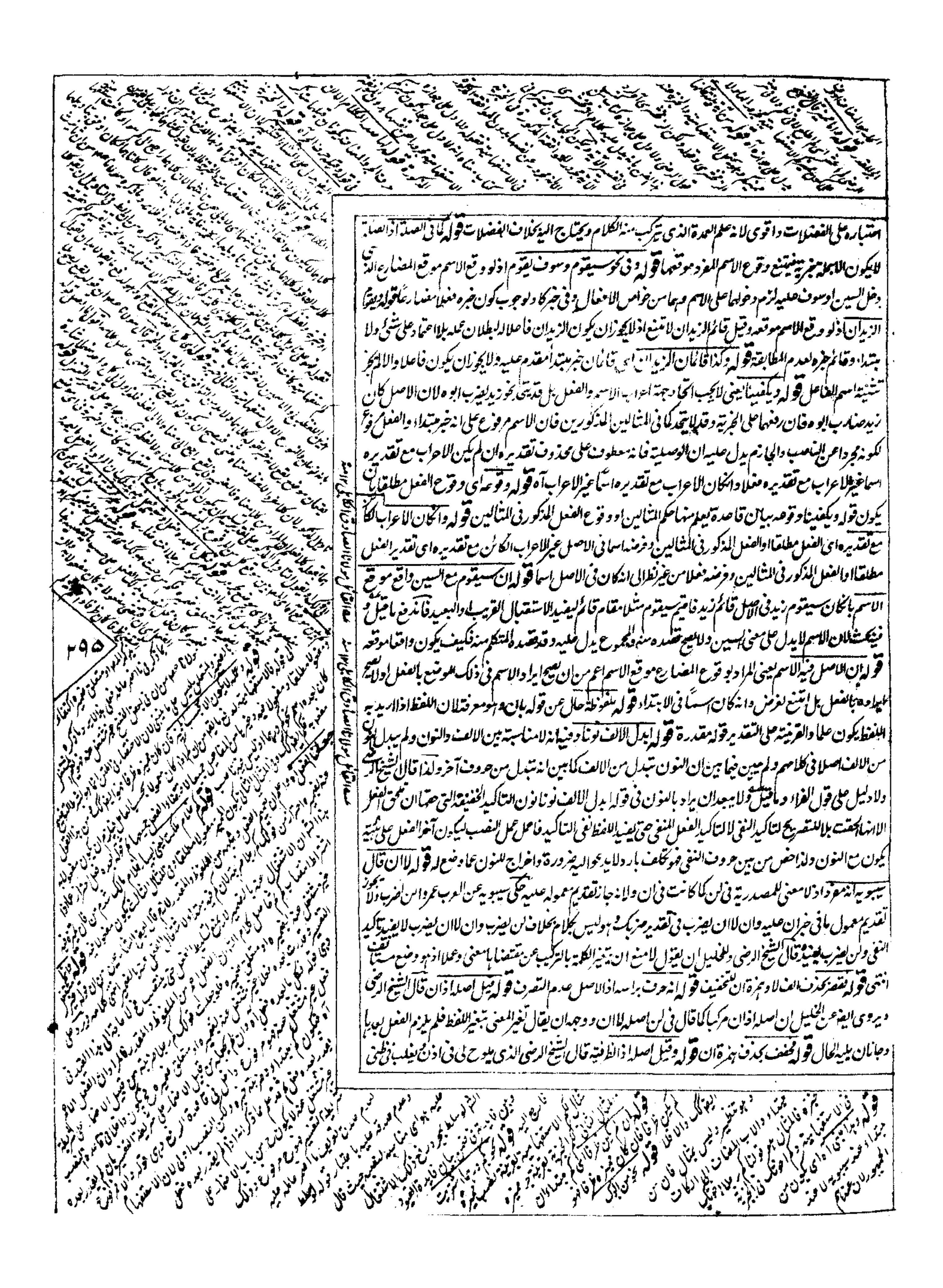


وايضا لم يكن للتنوين معه امتزاج قوي الاترى الى سقوطه في الوقف والاضافة ومع اللام ولضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعرب على تاء التانيث وحاصل ما ذكره الشارح الرضي ان الامتزاج بين الفعل والنون لما كان قويا كما بين الاسم والحرف في قائمة وبصري فينبغي ان يجعل النون محل الاعراب كما فيهما وان لم يكن قويا كما بين الاسم والتنوين ينبغي ان يجعل الاعراب على حرف قبل التنوين كما في الاسم المنون فاوجب الحكم في البناء وحاصل الجواب ان الفعل لما كان اصلا في البناء وفرعا في الاعراب يرجع الى اصله لمجرد مانع من اجراء الاعراب على الآخر ولم يعتبر كلمة اخرى جزءا منه بخلاف الاسم فانه اصل في الاعراب فما امكن يعتبر اعرابه فان صار آخره وسطا يجعل الكلمة التي صارت بمنزلة جزء منه محل الاعراب ولم ينظر الى انه كلمة براسها على ان الفعل مع النون منه مانع عن جعل الآخر محل الاعراب هو شغل آخره بالحركة المجتلبة للفرق فالدليل الذي ذكره الشارح قدس سره تم بضم مقدمة اخرى معلومة من المقام اليه وهو مع ان الاصل في الفعل البناء فيكفي في رجوعه الى الاصل ادنى مقتض فما قيل لو صح دليل الشارح قدس سره لزم عدم جواز اجراء الاعراب على ما قبل التنوين في نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد لان التنوين لشدة اتصاله بالاسم بمنزلة الجزء منه ففيه ان الملازمة ممنوعة كيف والاصل في الاسم الاعراب وفي الفعل البناء فيكفي بقدر الامكان كونه معربا وايضا لا يلزم من عدم اجراء الاعراب لمانع في الفعل عدم اجرائه فيما ليس فيه ذلك المانع وكذا الملازمة في قوله وايضا لزم عدم جواز الاعراب على ياء بصري وتاء قائمة لان كلا منهما كلمة اخرى حقيقة وكذا في قوله وايضا غاية ما لزم منه تعذر الاعراب وهي لا توجب البناء الملازمة ممنوعة اما الاولى فسنده ما ذكره اما الثانية فالسند كيف والاصل في الفعل البناء فيكفيه ادنى باعث للرجوع الى الاصل **قوله** لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة اعلم ان علامة شدة الاتصال كون الثاني تاكيدا للاول لما بين المؤكد والتاكيد من الارتباط والاشتباك او محلا لاعراب الاول لان كونه محلا لاعراب الاول فرع كونه بمنزلة الجزء او كونه فاعلا له لان الفاعل كالجزء من الفعل يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت دون ضربك تحرزا عن توالي الحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ولا شك ان اتصال نون الوقاية وضمير المفعول ليس فيهما شيء من تلك العلامة فالفرق بين اتصال نون التاكيد ونون الوقاية وضمير المفعول فرق مبني على الدليل لا تحكم غير مسموع كما قيل **قوله** ولان نون جمع المؤنث دليل على بناء المضارع واذا اتصل به نون جمع المؤنث كما ان قوله لان التاكيد الخ دليل على بناء المضارع اذا اتصل به نون التاكيد لان المطلب بناء المضارع اذا اتصل به كل واحد من نون التاكيد ونون جمع المؤنث فاورد دليلا على كلا الامرين فالمطلب امر واحد وهو بناء المضارع الا ان الموجب له كل واحد من الامرين وليس الموجب مجموع الامرين فاندفع ما قيل وانت تعلم ان الصواب ترك اللام بل ترك قوله لان عطف نون الجمع المؤنث على نون التاكيد ليكون المجموع دليلا واحدا بناء على ان المدعى بناء المضارع عند اتصال كل واحد من النونين به وهو لا يثبت بكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه بل بمجموعهما واعادة لان ليفيد ان كل واحد منهما دليل مستقل يثبت به المدعى اعلم ان الدليل المذكور في نون التاكيد جار بعينه في نون جمع المؤنث والمذكور في جمع المؤنث جار خلاصته في نون التاكيد حيث يقال لانها تقتضي فتحة ما قبلها ومع وجود الفتحة لا يمكن الاعراب وهو دليل عليه يضم ان الاصل في الفعل البناء فيكفيه ادنى باعث له فلا يرد ما قيل يرد عليه ان غاية ما لزم منه انما هو تعذر الاعراب وهو لا يوجب البناء قال الشيخ الرضي اختلف في نون جمع المؤنث ايضا فالجمهور على ان اللام لما سكن للحاقه وان لم يجتمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن جاز بناؤه ايضا حملا عليه وقال بعضهم وهو معرب لضعف علة البناء فقدر الاعراب لان اللام لمحل الاعراب السكون ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين



قوله فلا يقبل الاعراب اما الرفع والنصب فلانه يمتنع ان يكون على حرف واحد السكون والرفع والنصب واما الجزم فلانه اثر العامل فيمتنع ان يجعل ما هو قبل العامل اثر العامل قوله اى من المضارع ان جعل اللام فيه للعهد والمشار اليه هو المضارع المذكور وهو المضارع المعرب الذى لم يتصل به نون التاكيد ولا نون الجمع المونث فتعميم الجمع بحيث يشمل جمع المونث ليس على ما ينبغى لانه خارج عن البحث اذ البحث فى المعرب الذى لم يتصل به نون التاكيد ولا نون الجمع المونث وان لم يجعل كذلك بل يراد مطلق الصحيح سواء كان مبنيا او معربا فالاخراج لنون جمع المونث دون نون التاكيد ليس بسديد اذ يصدق على المضارع المتصل به نون التاكيد نحو هل يضربن انه صحيح مجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المونث فينبغى ان يكون بالضمة والفتحة لفظا والسكون مع انه ليس كذلك ثم ان قوله والمتصل به ذلك يتناول نون جمع المونث على طريقة الشارح قدس سره الا ان الشارح قد اخرجه بقوله وذلك فى خمسة مواضع لكن الاشكال بنون التاكيد باق بحاله فالصواب جعل اللام للعهد وترك التعميم فما قيل لو كان المراد بالصحيح عن المضارع مطلق الصحيح معربا كان او مبنيا وكان المراد بالجمع اعم من المونث لا لاصح تخصيص الاخراج لما اتصل به نون جمع المونث بل لابد من اخراج ما اتصل به نون التاكيد ايضا بان يقال عن نون التاكيد ولما استقام قوله فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وحذفها لشمول المتصل به ذلك ح ما اتصل به نون الجمع المونث ولا شك انه ليس معربا بالنون ولا بحذفها ليس على ما ينبغى اذ قوله لما استقام غير مستقيم قوله وهو عند النحاة آه فسره رعا للغفلة بواسطة بعد العهد والا فالشارح فسره بهذا التفسير فى بحث الاضافة حيث قال فى شرح قول المص واذا اضيف الاسم الصحيح وهو فى عرف النحاة ما ليس فى آخره حرف علة قيل انما قال حرفه الاخير حرف علة ولم يقل لامه حرف علة ليشمل المضارع الذى آخره حرفان من جنس واحد من حروف العلة مثلا مثل يرعوى فان آخره واوان قلبت الاخيرة ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة فانه اختلف فيه ان الواو الاولى زائدة او الثانية فان كانت الاولى زائدة فلا غبار على تقدير اختيار ان لامه حرف علة وان كانت الثانية زائدة ففيه شبهة فان الحرف الذى يدور الاعراب عليه ليس لام الكلمة بل زائدة فلا يشمله تعريف الصحيح من حيث الاخراج الا ان يقال لما عبر عن الزائدة باللام صار بمنزلة لام الكلمة وبما ذكرنا اندفع ما قيل عليه وانت خبير بان الاختلاف فى لامه لا يقدح فى شمول التعريف اياه بلا شبهة قوله متصل به الوجه ترك قوله به لان المراد من التجريد ان لا يتصل بالمضارع الضمير البارز المرفوع لا انه متصل به تم تجرد قوله فى حال الجزم لم يقيده بكونه لفظا اكتفاء بما سبق اذ كل احد منهما يكون لفظيا وتقديريا اما كونهما لفظيين فظ واما كونهما تقديريين فلان الضمة والفتحة يكون تقديريا اذا وقف على المضارع واما الجزم فيكون تقديريا بالتحريك لالتقاء الساكنين والاعراب التقديرى ما لا يتلفظ به ما دام سببه وباعثه موجودا والوقف دائم بدوام باعثه وعدم عدالوقف من مواضع تقدير الاعراب فى غير المنع وحصر النحاة تقدير الاعراب فيما تعذر او استثقل لا ينافيه كيف والوقف جزئى من جزئيات التعذر او الاستثقال وكون التحريك لالتقاء الساكنين مما لا يدوم فلا يكون سكون مثل لم يكن الذين تقديريا ممنوع كيف وحذف حرف الاعراب لالتقاء الساكنين عد من تقدير الاعراب على ما قال به العلامة التفتازانى فى كتابه المسمى بالارشاد مع انه لا فرق بين التحريك وحذف حرف الاعراب لالتقاء الساكنين حتى يعد احدهما مما يدوم دون الآخر قوله مثل يضرب مثال للصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع وليس مثالا لكون المضارع معربا بالضمة والفتحة والسكون حتى يكون قاصرا عن افادة ذلك لكن تاخيره عن قوله بالضمة والفتحة والسكون مما يتبادر بكونه مثالا للاعراب ولذا جعله الشارح قدس سره مثالا للاعراب وعطف عليه وليس يضرب ولم يضرب تنبيها على انه لا يتم مثالا بدونه وانت

خبیرا بان مثال الرفع لایتم بدون ذکر زید او عمرو مثلا العبد یضرب **قوله** والمضارع المتصل فان قلت الظاہر ان قوله والمتصل عطف علی المجرد بتقریبہ فلای شیء عدل عنہ وعطفہ علی الصحیح مع انہ غیر مرتبط بعدہ واحتاج علی التقدیر قلت لان الحکم المذکور لیس خاصا بالصحیح بل یجری فی المعتل ایضا فللتنبیہ علی ہذا المعنی عدل عن الظاہر **قوله** وذلک ای اتصال الضمیر المرفوع البارز کائن فی خمسۃ مواضع لان الضمیر البارز المرفوع وان اتصل فی یضربن وتضربن الا ان الحکم المذکور لا یجری فیہما فالحکم المذکور قرینۃ علی التخصیص بالخمسۃ فاندفع ما قیل الظاہر ان یقال فی سبعۃ مواضع لامر من تعمیم المبیح **قوله** والمضارع المعتل الآخر فان قلت المعتل متقابل للصحیح عندالنحاۃ وہو عندہم مالم یکن فی آخرہ حرف علۃ فالمعتل المقابل لہ کلمۃ آخرہ حرف علۃ فلا حاجۃ الی قوله الآخر قلت الآخر لک الا انہ ذکر رفعا للفضل عما ذکر **قوله** اسقط الحرف المناسب لہا ای للحرکۃ لان کل حرف منہا بمنزلۃ حرکتین وقیل فانہ من جنس الحرکۃ وحدث من اشباعہا ولذا قالوا الحرکات ابعاض من حروف العلۃ وقیل لان حرف العلۃ یناسب الحرکۃ فی کونہما قابلین للسقوط انتہی ولا یخلو عن خلل **قوله** الا الالف لا تقبل الحرکۃ فظہور الاعراب متعذر ولیس فی المضارع المتصل بہ نون التاکید او نون جمع المونث سبب رجوعہ الی البناء وتعذر الاعراب بل مع کون النون من خواص الافعال ترجح جانب الفعلیۃ وضعفت مشابہتہ الاسم وبہذا اندفع ما قیل ولیت شعری ما بالہم جعلوا تعذر الاعراب بسبب اتصال نون التاکید او نون الجمع سببا لبناء المضارع ولم یجعلوا تعذرہ بسبب عدم قبول الالف الحرکۃ سببا لبنائہ بل جعلوہ معربا بالاعراب التقدیری لا بد من بیان الفرق بینہما **قوله** ویرتفع المضارع ای المعرب الذی لم یتصل بہ نون التاکید ولا نون جمع المونث ای یصیر المضارع مرفوعا وقت تجردہ عن الناصب والجازم ثم ارتفاعہ فی ذلک الوقت یحتمل ان یکون بسبب ان التجرد عامل فیہ وان یکون بسبب ان وقوعہ موقع الاسم عامل فیہ فینطبق علی مذہب البصری والکوفی واما کون التجرد عاملا ہو المتبادر من عبارتہ فممنوع بل فی تغییر الاسلوب دلالۃ علی انہ لم یقصد ان التجرد عامل کیف وقال فی بیان الناصب والجازم وینصب بان وینجزم بلم ولم یقل فی بیان الرفع ویرتفع بالتجرد بل اذا تجرد ویعلم انہ لم یقصد بیان مذہب الکوفی بل اورد عبارۃ تنطبق علی المذہبین قال الشیخ الرضی قوله ویرتفع وان لم یصرح بان عامل الرفع ہو التجرد عن العوامل کما ہو مذہب الفراء کان ایماء الی ذلک المذہب ولعل اختیار الفراء لہذا المذہب لیسلم من الاعتراضات الواردۃ علی مذہب البصریین وہو ما ذکرہ الشارح بقولہ واورد علیہ آہ ثم التجرد قید فی المبتدأ بالاسناد ولم یقیدہ لان الفعل لا یستقل بدون الترکیب مع الفاعل فلا حاجۃ الیہ بخلاف الاسم ومنہ یظہر ان قول المصنف مثل یضرب مثال الصحیح المجرد لا انہ مثال للاعراب فقول الشارح قدس سرہ ولن یضرب ولم یضرب لیس علی ما ینبغی **قوله** وذلک مذہب الکوفیین ای جمہورہم وقال الکسائی عامل الرفع فیہ حرف المضارعۃ لانہا لما دخلت فی اول الکلمۃ حدث الرفع بحدوثہا اذ اصل المضارع اما الماضی واما المصدر ولکن لیس فیہما ہذا الرفع بل حدث مع حدوث الحرف فاحالتہ علیہا اولی من احالتہ علی المعنوی الخفی کما ہو مذہب البصریین والفراء قیل یرد علیہ ان مجرد الحروف بتصدرہ بہا لا یکفی فی رفعہا والا لارتفع مع الناصب والجازم ایضا بل لم یعرب باعراب لتعارض العوامل انتہی وفیہ کلتا الملازمتین فی حیز المنع لانہ انما یکون ابقی الحروف عاملا مع الناصب والجازم ولیس کذلک بل یصیر مفردا کما قال الشیخ الرضی وانما عزلہا عامل النصب والجزم لضعفہ وصیرتہا کجزء الکلمۃ **قوله** وسواء کان العامل فیہ الصواب ترکہ لان الاستواء انما یکون بین متعدد **قوله** کما فی زید یضرب الی قوله ورأیت رجلا یضرب ای سواء وقع اسم مرفوع او مجرورا او منصوب **قوله** فاعطی ای المضارع اسبق اعراب الاسم وہو الرفع انما کان اسبق لانہ علم العمدۃ الاسما



اعتباره على الفضلات واقوى لانه علم العمدة الذي يتركب منه الكلام ويحتاج اليه بخلاف الفضلات **قوله** كما في الصلة اذ الصلة لا يكون الا جملة خبرية فيمتنع وقوع الاسم المفرد موقعها **قوله** في نحو سيقوم وسوف يقوم اذ لو وقع الاسم موقع المضارع الذي دخل السين او سوف عليه لزم دخولهما على الاسم وهما من خواص الافعال وفي خبر كاد لوجوب كون خبره فعلا مضارعا **قوله** يقوم الزيدان اذ لو وقع الاسم موقعه وقيل قائم الزيدان لا تمنع اذ لا يجوز ان يكون الزيدان فاعلا له لبطلان عمله بلا اعتماد على شئ ولا مبتدا وقائم خبره لعدم المطابقة **قوله** وكذا قائمان الزيدان اي قائمان خبر مبتدأ مقدم عليه ولا يجوز ان يكون فاعلا والا لم يجز تثنية اسم الفاعل **قوله** ويكفينا يعني لا يجب اتحاد جهة اعراب الاسم والفعل بل قد يتحد نحو زيد يضرب ابوه لان الاصل كان زيد ضارب ابوه فان رفعهما على الخبرية وقد لا يتحد كما في المثالين المذكورين فان الاسم مرفوع على انه خبر مبتدا والفعل مرفوع لكونه مجردا عن الناصب والجازم يدل عليه ان الوصلية فانه معطوف على محذوف تقديره ان لم يكن الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب آه **قوله** ووقوعه اي وقوع الفعل مطلقا بان يكون **قوله** ويكفينا وتوجيه بيان قاعدة يعلم منها حكم المثالين او وقوع الفعل المذكور في المثالين **قوله** وان كان الاعراب الكائن مع تقديره اي الفعل مطلقا او الفعل المذكور في المثالين وفرضه اسما في الاصل غير الاعراب الكائن مع تقديره اي تقدير الفعل مطلقا او الفعل المذكور في المثالين وفرضه فعلا من غير نظر الى انه كان في الاصل اسما **قوله** ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم بان كان سيقوم زيد في الاصل قائم زيد فاقيم سيقوم مثلا مقام قائم ليفيد الاستقبال القريب والبعيد فاندفع ما قيل ونبكت لان الاسم لا يدل على معنى السين ولا يصح قصده منه والمجموع يدل عليه وقد قصده المتكلم منه فكيف يكون واقعا موقعه **قوله** ان الاصل فيه الاسم يعني المراد بوقوع المضارع موقع الاسم اعم من ان يصح ايراد الاسم في ذلك الموضع بالفعل او لا يصح ايراده بالفعل بل امتنع لغرض وانه كان اسما في الابتداء **قوله** ملفوظة حال عن قوله بان وهو معرفة لان اللفظ اذا اريد به اللفظ يكون علما والقرينة على التقدير قوله مقدرة **قوله** ابدل الالف نونا وفيه انه لا مناسبة بين الالف والنون ولم يبدل النون من الالف اصلا في كلامهم ولم يبين فيما بين ان النون تبدل من الالف كما بين انه تبدل من حروف آخر ولذا قال الشيخ الرضي ولا دليل على قول الفراء وما قيل ولا يبعد ان يراد بالنون في قوله ابدل الالف نونا نون التاكيد الخفيفة التي حقها ان تلحق الفعل الا انها لحقت بلا للتصريح لتاكيد النفي لا لتاكيد الفعل المنفي حتى يفيد اللفظ نفي التاكيد فاعمل عمل النصب ليكون آخر الفعل على هيئة يكون مع النون ولذا خص من بين حروف النفي فهو تكلف بارد ولا يدعو اليه ضرورة واخراج للنون عما وضع له **قوله** لا ان قال سيبويه انه مفرد اذ لا معنى للمصدرية في لن كما كانت في ان ولانه جاز تقديم معموله عليه حكى سيبويه عن العرب عمرا لن اضرب ولا يجوز تقديم معمول ما في خبر ان عليه وان لا ان يضرب في تقدير مركب وهو ليس بكلام بخلاف لن يضرب وان لا ان يضرب لا يفيد تاكيد النفي ولن يضرب يفيده قال الشيخ الرضي وللخليل ان يقول لا منع ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستانف انتهى **قوله** تقصر بحذف الف لا وهمزة ان للتخفيف **قوله** انه حرف برأسه اذ الاصل عدم التصرف **قوله** مثل اصلها اذن قال الشيخ الرضي ويروى ايضا عن الخليل ان اصله اذ ان مركبا كما قال في لن اصله لا ان ووجهه ان يقال تغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليه الحال **قوله** مخفف بحذف همزة ان **قوله** وقيل اصلها اذا الظرفية قال الشيخ الرضي الذي يلوح لي في اذن ويغلب في ظني

ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله جعله صالحا لجميع الازمنة الثلثة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا منه الجملة المضاف اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك البعض السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي تزورني اكرمك اي وقت زيارتك لي اكرم. وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض الا انهما معربان وإذ مبني انتهى **قال** وبعد لام الجحود وهي الداخلة على الفعل مسبوقة بما كان او لم يكن ناقصتين مسندتين لما اسند اليه الفعل المقرون باللام نحو ما كان الله ليطلعكم على الغيب لم يكن الله ليغفر لهم ويسميها اكثرهم لام الجحود ولملازمتها للجحد اي النفي قال النحاس والصواب تسميتها لام النفي لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار انتهى ومعناه توكيد النفي ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخل اللام لتقوية النفي كما ادخلت الباء في ما زيد بقائم لذلك فعندهم انها حرف زائد موكد غير جار ولكنه ناصب ولو كان جارا لم يتعلق عندهم بشئ لزيادته فكيف وهو غير جار ووجهه عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل ابلغ من نفسه فهي عندهم حرف جر معد متعلق بخبر كان المحذوف وان النصب بان مضمرة وجوبا هذا ذكره صاحب المغني **قوله** وبعد او بمعنى الى او الا او بهما لا يدخلان الا على الاسماء فوجب التقدير ان ليصير الفعل مصدرا ولا يعرف وجه لترك الشارح قدس سره وجه التقدير ان بعد او

قوله وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء لعدم المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه بل بينهما كمال الانقطاع ولا بد من المناسبة بين المعطوفين من كونهما خبريتين او انشائيتين وبعد وجود المناسبة لا بد في الواو من وجود الجامع بين الجملتين باعتبار المسند والمسند اليهما جميعا بخلاف الفاء وثم وحتى فان لكل منها معنى اذا وجد ذلك المعنى كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة اولا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان ليصدر عنه الاعطاء بعد الكتابة فظهر ان ما قيل نقضا لقوله وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء ان التفتازاني قد صرح في شرح التلخيص بانه يجوز عطف الخبر على الانشاء وبالعكس بغير الواو من غير اشتراط شئ وانما الممتنع عطف احدهما على الآخر بالواو فلا يمتنع العطف في المضارع الواقع بعد الفاء على ما قبلها ليس على ما ينبغي اذ لم يصرح العلامة بما ذكره في شرح التلخيص اذ المذكور فيه هذا شرط كون عطف الثانية على الاول مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر ويعطي ويمنع **قوله** ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة اولا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان ليصدر عنه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد من جامع هذا كلامه وليس فيه تصريح بما ذكره وهذا على تقدير ان لا يكون للاول محل من الاعراب ان قصد ربط الثانية بالاول على معنى عاطف سوى الواو عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شئ آخر هذا كلامه وهو ايضا ليس بصريح فيما ذكر

اي المخففة قيل صيغة الفضل للحصر اي هي المخففة لا غير وبه صار مقابلا لقوله والتي تقع بعد الظن انتهى **قوله** للحصر اي لحصر المسند وقصره في المسند اليه على ما هو وضع صيغة الفضل فانها موضوعة لقصر المسند والمسند اليه لا العكس فيفيد ان الكون مخففا من المثقلة منحصر في التي بعد العلم ولا يوجد في غيره يعني لا يوجد الكون مخففا من المثقلة جزما في التي بعد الظن فالقصر اضافي بالقياس الى الظن



فلا يشكل لوجود المخففة من المثقلة في غير العلم واما ان التي بعد العلم فيجوز ان يكون له صنعة غير الكون مخففا من المثقلة لانه مقصور
عليه لا مقصور فما قيل وفيه ان الحصر لا يتم بعد الجواز ان يكون ما يفيد معنى العلم واليقين متضمنا لمعنى القول ايضا مثل نادى واوحى
وح يجوز ان يكون الواقعة بعد مفسر ايضا بعد ما قرر ان الصيغة لقصر المسند على المسند اليه ليس على ما ينبغي ثم ان قول صاحب
القيل الاول قوله وليست هذه تاكيد للحصر لا يستقيم على ما شرحنا الشارح قدس سره حيث يقال وليست اي ان الواقعة بعد العلم
هذه اي ان الناصبة لانه انما يستقيم على تقدير قصر المسند اليه في المسند وصاحب القيل لم يقيد به الا ان يقال تاكيد الحصر بالنظر الى مجرد
لفظ المتن من غير نظر الى ما ذكره الشارح قدس سره ومعناه ليست ان المخففة هذه اي الناصبة من المثقلة متعلق بالاخذ اي المخففة
الماخوذة من المثقلة قوله فانها للرجاء اي لرجاء الدخول وطمع وقوعه فلا يتصور فيها التحقيق الذي يناسب العلم قوله على غلبة
الوقوع اي رجحان وقوع ما دخل عليه الظن مثبتا كان او منفيا لان الظن عبارة عن الطرف الراجح فاندفع ما قيل وهذا انما يظهر في
الموجبة نحو ظننت ان يقوم دون السالبة نحو ظننت ان لا يقوم فان الغالب والراجح فيها هو اللاوقوع دون الوقوع قوله
يجري في ان التي بعد الوجهان في ذكر النتيجة بعد ذكر الدليل اشعار بانه موصل اليها فلا يكون ذكرها مما لا حاجة اليه كما قيل قوله
نفي المستقبل اي نفي الفعل الذي استقبل وجوده وترقب قوله لا موبدا مطلقا كما قيل اولا في الدنيا كما قيل قوله والا اي وان كان
لن للتاكيد يلزم آه فالدليل انما هو دليل على نفي التاييد لا عليه وعلى اثبات التاكيد حتى يرد انه لا يثبت التاكيد ثم بناء لزوم التناقض
على الظاهر انه مستعمل في معناه الحقيقي واما ارادة التاكيد بطريق المجاز فغير ظاهر فمنع اللزوم بسند جواز ان يكون في الآية مستعملة
في النفي الغير المؤبد مدفوع بالظاهر قيل وقد يستدل بانها لو كانت للنفي المؤبد للزم التكرار في قوله تعالى ولن تمنوه ابدا اذ الاصل عدمه
ويرد عليه ان قوله ابدا يحتمل التاكيد فلا محذور ويرد عليه انه لا يفيد الجزء الاول من المدعى وهو ان ليس لن للنفي المؤبد واما الجزء
الثاني وهو انه لنفي المؤكد فلا دلالة عليه انتهى وانت خبير بان ايراد الثاني غير وارد على ما ذكر كيف وقد قال وقد يستدل آه قوله
وحتى يأذن الانتهاء عطف الجملة على الجملة ولم يعطف حتى على ان والا لانتهاء على التاييد للزوم عطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين
من غير تقديم المجرور قوله اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فان قلت المضارع الواقع بعد اذن المعتمد على ما قبلها لا يكون الا في ثلثة
مواضع وكون ما بعدها معمولا لما قبلها لا يكون الا في موضع واحد فكيف يصح التفسير الذي ذكره الشارح قدس سره قلت لعل ما ذكره
بناء على التغليب او اراد من كونه معمولا كونه متعلقا بما قبلها من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم والاولى ان يقال اي لا يكون
من تمام ما قبلها قال الشيخ الرضي يعني بالاعتماد ان لا يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها
خبرا عما قبلها نحو انا اذن اكرمك الثاني ان يكون جزاء للشرط الذي قبل اذن نحو ان تأتني اذن اكرمك الثالث ان يكون جوابا للقسم
الذي قبلها نحو والله اذن لاخرجن ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلثة معتمدا على ما قبلها بالاستقراء انتهى قوله
فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها الاولى تركه والابتداء بقوله لانا نضعفها آه قوله لانها نضعفها المناسب لقوله لا يكون معمولا
لما قبلها لانها لو عملت في المعمول لزم توارد المؤثرين المستقلين على اثر واحد وذلك ممتنع اصطلاحا قوله كانه اي كان ما بعدها سبقها
اي وقع سابقا عليها واذن لضعفها في العمل لا يعمل في المعمول المتقدم قوله لكونها اي لكون اذن جوابا لقول القائل بالفعل
وعدة له ثم اذا صدر من القائل ما قاله واوثقت بما وعدت صار ذلك جزاء لفعله ثم هذا الكلام يشير الى انه لا بد في اذن من تقديم



كلام الشيخ الرضي لما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقديم وذلك اما في كلام المتكلم باذن نحو ان جئتني اذن
اكرمك واما في كلام متكلم آخر كقولك اذن اكرمك وانا اذن اكرمك في جواب من قال انا ازورك قال الشيخ والغالب في المبني
على الفتح تضمن معنى الشرط وهو الذي يقول سيبويه اذن جزاء وانما ضمن معنى الجزاء لكونه كاذا وحيثما في حذف الجملة المضاف اليها
فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة يقطع عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة توجب
في المضاف تخصيصا لكن لما كانت الجملة المضاف اليها اذ ثابتة من حيث المعنى ومبدلة عنها التنوين في اللفظ بخلاف اذا وحيثما
لم يجزم ما هو جوابها نحو اذن اكرمك كما جزمت اذما وحيثما وقال اعلم ان اذن اذا وليه المضارع احتمل ان يكون للشرط في المستقبل
كان وان يكون للحال فلا تتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن اظنك كاذبا بانه لا معنى لاذ الشرط والجزاء اما في المستقبل
او في الماضي ولا مدخل للجزاء في اذن فلما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل مطلق الزمان
فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزاء فيها اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلص المضارع للاستقبال فحمل اذن على
ما هو الغالب فيه اعني كونه للاستقبالية مع المضارع اوفى ذلك على الحالية المانعة من الجزاء وذلك بسبب النصب الى اصل بان اي
هي علم الاستقبال **قوله** ههنا اي الجواب والجزاء **قوله** لا يكونان الا في الاستقبال اما الجواب فلانه عدة والعدة لا يكون الا استقبالا
واما الجزاء فلانه ايضا بالعدة **قوله** نصب الرفع وجوب الرفع ليس مترتبا على فقد احد الشرطين ما قابل على فقده بان اقيم المضارع
المذكور بعد اذن خبر المبتدأ وقع قبله وبان اريد بالمضارع بعده الحال على ما شهد به الامثلة المذكورة في الشرح لانه محتاج الى
البيان لخفائه واما اذا كان المضارع المذكور بعد اذن معمولا لان الشرطية المذكورة قبل اذن فغير محتاج الى البيان لان عمل
ان الشرطية ليس الا الجزم وليس له وجه آخر وكذا اذا وقع قبل اذن القسم فان المضارع المذكور بعد اذن جواب القسم فاندفع ما قيل
فيه بحث لان الجواب احد الامرين لا بعينه اما الرفع او الجزم دون الرفع بعينه وذلك لان من صور الاعتماد على ما قبلها ان يكون
ما قبلها شرطا وما بعدها جزاء نحو ان تأتني اذن اكرمك وحكم الجزم واجب **قوله** لا يحتمل الا الاستقبال اذ الدخول يكون في الآخرة
لا محالة واما ما احتمل ان يكون **قوله** اذن تدخل الجنة في مقابلة من قال اسلمت عند دخول الجنة فليس بشيء اذ المقصود من قوله اسلمت
ان يبين له وعند دخول الجنة لا حاجة اليه **قوله** الملحوظ معها اي مع اذن **قوله** كما اشرنا اليه اي الى الانتصاب بقوله واذن التي
ينصب المضارع فيه ان المعلوم من قبل انما هو اتصاف اذن بمطلق الانتصاب لا الانتصاب المقيد بالشرطين فالتشبيه
في الصلة غير مناسب فالوجه ان يقال واذن التي ينتصب به المضارع ينصب اذا لم يعتمد آه **قوله** فالوجهان جائزان جعل
الشارح قدس سره الوجهان مبتدأ محذوف الخبر لا فاعلا محذوف الفعل لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت
فيكون حذفا كلا حذف واما الفعل فانه غير الفاعل كذا في المغني وقيل جعل وجهان مبتدأ لا فاعلا لان حذف الخبر اهون من حذف
عامل الفاعل لان فيه حذف العامل والمسند بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لا غير انتهى وقيل يمكن ان يقال في ترجيح
العكس ان حذف عامل الفاعل حذف امر واحد وان كان ذا حيثيتين وحذف الخبر حذف امرين متغايرين بالذات الصفة والضمير
المستتر فيهما مع ان فيه الظاهر حذف العامل المسند فان الصفة عامل فيما استتر فيه ومسند اليه انتهى ويمكن ان يقال المستتر
لا يوصف بالحذف اذ الموصوف به ما هو ملفوظ حقيقة في وقت من الاوقات والمستتر ليس كذلك فالمحذوف ليس الا امرا واحدا



والفصل لما لم يظهر عمل العامل في المستتر صار كانه ليس بعامل فعلى تقدير الخبر المحذوف ليس الا امر واحد مسندا اما على تقدير الفعل فالمحذوف شيئ ذو صفتين وهو فعل عامل ظاهر اثره في المعمول مسند فان قلت الشرط ان كان عدم وجود الاعتماد مطلقا قويا كان او ضعيفا فينبغي ان يجب الرفع بعد الواو والفاء لوجود الاعتماد ولو ضعيفا وان كان عدم وجود الاعتماد القوي فينبغي ان يجب النصب بعدها لعدم وجود الاعتماد القوي قلت المراد الشق الاول وهو شرط لوجوب الانتصاب وعند انتفائه يجب الرفع عند قوة الاعتماد ويجوز هو والنصب عند ضعفه **قوله** وكي قال الشيخ الرضي مذهب الاخفش ان كي في جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان وعند البصريين هي قد يكون ناصبة بنفسها كان وجارة مضمرا بعدها ان واذا تقدمها اللام نحو لكيلا تاسوا فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى التعليل وهكذا في كيمه لانجر الاسم الصريح الا في كيمه وفي غير هذا المواضع نحو جئتك كي تكرمني يحتمل ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام في كي ليقتضي زائدة عندهم او بدل من كي الجارة وان عندهم في كيما ان بدل من كي لان كي بعد اللام بمعنى ان انتهى كلامه **قوله** مثل اسلمت كي ادخل الجنة كون كي في هذا المثال للسببية اي لكون ما بعدها سببا عما قبلها مشكل لان الشيخ الرضي قال اذا تقدمها اللام فهي ناصبة بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى التعليل قال وفي غير هذه المواضع نحو جئتك كي تكرمني يحتمل ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان ولا شك ان المثال المذكور من غير المواضع المذكورة فالواجب ان يكون ما بعدها سببا وعلة لما قبلها لا مسببا ومعلولا لانه بمعنى التعليل فيجب ان يكون ما بعدها علة ويمكن ان يقال اذا لم يكن قبلها اللام ولا بعدها ان يجوز ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام قد يدخل على ما هو علة في الذهن لا هو معلول له في الخارج فكذا كي بمعناه يدخل على ما ذكر كالمثال المذكور فان الدخول علة في الذهن للاسلام وان كان معلولا له في الخارج فاندفع ما قيل انظاهر ان كي لم يجيئ لافادة هذه السببية فان حرف التعليل انما يدخل على العلة دون المعلول **قوله** اذا كان متعلق بتعمل المقدر لا لقوله ينصب لان الصلة يجب ان يكون المخاطب عالما باتصاف الموصول بمضمونها والمعلوم مما سبق هو انتصاب المضارع بعدها بتقدير ان لا غير **قوله** وان كان بالنظر آه فان قلت ان الوصلية تقتضي كون نقيض الشرط اولى بالاستلزام للجزاء من الشرط مع انه لا يصح بالنظر الى قوله او مستقبلا فالصواب تركه او تبديل قوله وان كان بقوله سواء كان قلت قد يذكر ان في مقام التسوية مع واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط فلا يذكر له ح جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم هكذا ذكره العلامة التفتازاني في مباحث الشرط من المطول وفيه انه يشعر انه يلزم ان يكون الفعل بالنظر الى زمان المتكلم ماضيا او حالا او مستقبلا مع انه ليس كذلك اذ يجوز ان لا يكون على احد الاوجه الثلثة وذلك بان يكون منك السير اما الدخول على ان حتى بمعنى كي او الى الدخول على ان حتى بمعنى الى ثم عرض مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول في احد الازمنة الثلثة وان جعل الواو في قوله وان كان بالنظر لا للحال بل للعطف على محذوف تقديره ان لم يكن الفعل بالنظر الى زمان المتكلم ماضيا ولا حالا او مستقبلا وان كان بالنظر آه يرد الايراد المذكور والصواب ما ذكره الشيخ الرضي سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الاوجه الثلثة وذلك بان يكون منك السير آه **قوله** بمعنى كي للسببية احترز به عن كي بمعنى التعليل فاندفع ما قيل لا فائدة لتقييد كي بقوله للسببية

لاسيما وقد علم سمنى كى قبيل ذلك **قوله** لانتهاء الغاية احتراز عن الى بمعنى مع **قوله** ان يكون اى المضارع ماضيا بان يكون التكلم
بهذا الكلام بعد الفراغ من السير والدخول **قوله** او حالا بان يكون التكلم بهذا الكلام فى زمان الدخول واما كون المضارع
مستقبلا بالنظر الى زمان التكلم بهذا الكلام فغير ظاهر لان انطاه اخبار بعد الفراغ او حين الدخول واما انه اخبار قبل الدخول
فليس بظاهر ولذلك قيل لا يحتمل الاستقبال كما لا يخفى والاحتمال الغير الظاهر مما لا عبرة به فما قيل جوابا عن قيل لاخفاء فى امكان
صدور هذا الكلام من المتكلم بعد الدخول وحين الدخول وهو ظاهر وقبله ايضا بان سار الى ان وصل البلد فلم يدخله ووقف زمانا
وقال هذا الكلام ثم دخل ليس جوابا **قوله** اى بطريق التحقيق اشارة الى ان نصبه على نزع الخافض **قوله** كما تقول كنت سرت
امس لو لم يوت بامس لاحتمل ان السير قد مضى وانقضى الا ان الدخول يحتمل ان يكون يقع فى الحال الحقيقى وهى اجزاء من اواخر الماضى
واوائل المستقبل فلا يكون ماضيا فى زمان التكلم ولما ذكر كلمة امس ارتفع ذلك الاحتمال وتعين ان يكون الدخول ماضيا
فى زمان التكلم فاتيان صيغة المضارع حكاية للحال فاندفع ما قيل ذكر امس مع ماضى قبل المضارع لا يجعل المضارع حكاية حال
ولا يتوقف حكاية حال على ذكر امس مع ماضى فجعل هذا المثال لحكاية الحال دون واحد من الامثلة المذكورة المقابلة لذلك
فى كلام المصنف تحكم **قوله** وكانك كنت آه تصويرا واخبارا عما صدر منه وتوطية لحكاية الحال **قوله** وتحكيها اى العبارة التى
هيئته فى زمان الدخول بان تفرض ذلك الزمان موجودا فى زمان التكلم **قوله** فى هذه العبارة مرفوعا لانه اريد به الحال تحقيقا
قوله فابقيته اى ما بعد حتى على اعراب كان على ذلك الاعراب فى زمان الدخول **قوله** وحكيته اى ما بعد حتى على الاعراب المذكور
لانه اريد به الحال حكاية **قوله** فى زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا مما لا حاجة اليه **قوله** لانها علم الاستقبال فلا يجوز تقديره قبل
فعل اريد به الحال وفيه انه يشكل بما اذا كان بعد حتى منصوبا بتقدير ان لكونه مستقبلا بالنظر الى ما قبل حتى واريد بذلك الفعل
المنصوب الحال **قوله** كلام مستانف لا تعلق من حيث الاعراب بما قبلها **قوله** لا ان يقدر بعدها مبتدا لانه ارتكاب لخلاف
الاصل بلا ضرورة بوجه ووجه لا يحتاج الى الحذف ولانه لا يطرد فى نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالرفع قيل وتوجيه
فى الثانى بانه يمكن تقدير الشان بان يقال حتى الشان يقول الرسول انتهى وفيه انه لا قرينة على ذلك مع ان المعهود قبل الجملة
ضمير الشان والقصة لا لفظ الشان **قوله** ويجب السببية لعدم ظهور رابط معنوى سواها يصلح للاعتبار فاندفع ما قيل قد نوقش
بان الاتصال المعنوى لا ينحصر فى السببية بل يجوز ان يكون بوجه آخر فكيف يجب السببية لحصول الاتصال المعنوى **قوله** امتنع
نظرا الى الامر الاول اى نظرا الى انتفاء الامر بخلاف الامر الثانى فانه يتحقق لان معنى التركيب واحد من ان يكون ثبت سيرى
وان يكون كان سيرى حاصلا وعلى كلا التقديرين فالسببية متحقق فيتحقق السببية واما ان معنى التركيب يحتمل ان يكون كان سيرى
منفيا فالمقام آب عنه اباء ظاهرا ولو سلم فتخصيص الامر الاول اشارة الى ان انتفاءه كاف فى امتناع الرفع فاندفع ما قيل
فيه نظر لانه امتنع نظرا الى الامرين لان كان سيرى لا يصلح سببا للدخول لان السبب وقوع السير وكان سيرى يحتمل ان يكون
فى تقدير سيرى واقعا وان يكون فى تقدير كان سيرى منفيا الى غير ذلك فما لم يتحقق خبر كان لا يصلح للسببية **قوله** فى
وقت حصول كان بحذف ثلثة الفاظ **قوله** فبقى الناقصة بلا خبر فيه ان هذا انما يتم ان لو كان المراد ان هذا التركيب تام
من غير تقدير وليس كذلك لانه يقدر خبر كان على تقدير النصب وتكون كان ناقصة يدل على ذلك عدم كون كان متعينا



لكونه تامة الا ان يقال حتى بمعنى الى او كى وهما جارتان والجار والمجرور لما سد مسد العامل وجب تركه لعدم احتياج تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا فصح ان ليس فيه حذف شئ مما يؤدى به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو مجرد رعاية امر لفظى وهو ان حرف الجر لا بد ان يتعلق بالفعل هذا ما ذكره العلامة التفتازانى فى بحث الايجاز من المطول **قوله** نظرا الى الامر الثانى بخلاف الاول فانه لا يلزم من اعتباره محذور **قوله** مقطوعا بوقوعه اذ الخبر يدل على الوقوع وعدم الوقوع احتمال عقلى وهو المراد بكونه مقطوعا **قوله** وما قبلها عطف على قوله ما بعدها **قوله** سببا لما بعدها اذ هو المعتبر عند كون حتى حرف ابتداء فاندفع ما قيل فيه بحث لجواز ان يكون السبب محتملا مع الجزم بالمسبب بناء على جواز تعدد السبب كالشمس والنار للحرارة الا **قوله** فانا ادخل الآن تصوير للمعنى لا تقدير للمبتدا **قوله** وجاز فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز فى التامة لا على كان سيرى حتى ادخلها وانكان المتبادر عطفه عليه لقربه وكونه موافقا للاسلوب السابق الا انه فهم عنه لما ذكروا ان القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتنى اعطك واكسك نعم انه ليس بقطعى لكنه السابق الى الفهم فى الخطابيات هذا ما ذكره العلامة التفتازانى فى بحث الفصل والوصل من المطول انما لم يكن قطعيا لاحتمال ان يكون العطف على المعطوف عليه ماخوذا مع قيده فان القيد اذا جعل جزء من المعطوف عليه لم يشاركه المعطوف فى ذلك القيد صرح به سيد المحققين سند المدققين قدس سره فى ذلك البحث من شرح المفتاح وانت خبير بان ذلك انما يكون اذا كان القيد صالحا لان يكون قيدا لكل من المعطوف عليه والمعطوف واما اذا لم يكن فلا وفيما نحن فيه كذلك فلا وجه للصرف عن المتبادر **قوله** ولا فساد معه اذ ليس شئ كما فيه سابقا الى الفهم **قوله** وانما يقدر ان بعدها لانها جارة قد بين الشارح قدس سره فى نواصب المضارع وجه تقدير ان بعد حتى ولام كى ولام الجحود بان هذه الثلثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية فلا حاجة الى الاعادة ههنا الا ان يقال اعادة لبعد العهد وفيه انه لا وجه لبيان وجه لام كى ولام الجحود وترك وجه التقدير فى حتى مع انها ذكرت فى بيان النواصب معا وبين وجه التقدير ان بعدها معا **قوله** ينتصب بها المضارع الاولى وينتصب المضارع بعدها بتقدير ان **قوله** هى لام التاكيد قدر الشارح قدس سره مبتدا ليكون بيانا **قوله** بمعنى المصدر فيه ان معنى جعل ان للفعل فى تاويل المصدر انه يجعله مشاركا فى الاحكام اللفظية المختصة بالمصدر الغير الجارية على الفعل قبل دخول ان عليه كالاسناد اليه والاضافة ودخول حرف الجر الى غير ذلك لا انه يجعل معناه معنى المصدر بعينه بل معنى الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول ان صرح به سيد المحققين سند المدققين فى حواشى الرضى وعلى هذا فلا حاجة الى ما ذكره الشارح قدس سره **قوله** فكيف يصح الحمل فيه ان سلب الحمل لا يحمل الا ان يقال سلب الشئ من الشئ انما يفيد اذا كان الشئ الاول صالحا لان يحمل عليه والتعذيب ليس صالحا لان تحمل على الله تعالى فلا بد مما ذكره الشارح **قوله** اى ما كان صفة الله تعذيبهم الاولى كما قيل ما كان فعل الله تعذيبهم لان التعذيب فعل من افعال الله لا صفة من صفاته وفيه ان التعذيب وان لم يكن من الصفات الذاتية لكنه من الصفات الفعلية وقيل ما كان صفة الله تعذيبهم هذا اولى من تقدير الفعل لان النفى للتعذيب فانه اذا لم يكن صفة الله تعذيبهم لا يتصور منه التعذيب اصلا فلا يتجه ما قال الفاضل المحشى الاولى ما كان فعل الله تعذيبهم فتامل تجده وكان الامر بالتامل اشارة الى ما ذكرنا **قوله** والفاء التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع بشرط لا فائدة فى هذا التطويل اذ المقصود يحصل بهذا والفاء التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مشروطة بتقدير المبتدا وتصديره بالفاء وكان له وجه مما لا حاجة اليه **قوله** لان العدول عن الرفع الى النصب يشير الى ان الاصل الرفع والنصب للتنصيص ووجه ما ذكره الشيخ الرضى ان الاصل فى جميع الافعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع على انها جملة مستانفة لان فاء السببية لا يعطف وجوبا بل الاغلب ان يستانف

بعده الكلام كاذا المفاجات **قوله** على السببية والمضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال او الاستقبال ظاهر في معنى الحال فلو ابقوه مرفوعا يسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء فصرفوه الى النصب منبهة الى الظاهر على انه ليس معطوفا فاذا المضارع المنصوب بان مفرد وقبل الفاء المذكورة جملة وتخلص المضارع للاستقبال اللايق بالجزائية وكان فيه شيئان رفع جانب كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء ويكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وانما اخترنا هذا على قولهم ان ما بعد الفاء تقديره مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم لتقدير اختقديره زرني فاكرامك ليكن منك زيارة فاكرام مني لان فاء السببية ان عطف به فقليل في ان تعطف الجملة على الجملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب هذا كلام الشيخ الرضي **قوله** حيث يدل تغير اللفظ من الرفع الذي هو الاصل بعد فاء السببية المشعر بكون الفاء للعطف مع السببية الى النصب المبني على انه ليس للعطف بل للسببية المحضة او لعطف مفرد على مفرد مع ان الاصل في الفاء ان يكون لعطف الجملة على الجملة ولما كان الفاء مع الرفع للعطف مع السببية صدكانه صورة الفاء فلا جرم تغيره يدل على تغير المعنى وبهذا التقدير سقط ما قيل فيه بحث اما اولا فلان تغيير الاعراب لابد من تغيير اللفظ واما ثانيا فلان قصد السببية بالفاء ليس من تغيير المعنى في شيء لانها احد معنييها واما ثالثا فلان غاية ما لزم منه دلالة العدول عن الرفع الى النصب على تغيير المعنى لكن تغيير المعنى لا ينحصر في قصد السببية واما رابعا فلان الظاهر ان تغيير اللفظ انما يدل على تغيير معنى ذلك اللفظ لا على تغيير معنى لفظ آخر والتغيير انما هو في لفظ المضارع ولا تغير معناه وانما تغير معنى الفاء **قوله** ليبعد اي ليكون الفاء بعيدا عن التوهم الذي ذكره قدس سره او ليبعد الفاء وما بعدها عن التوهم المذكور **قوله** ما بعدها متعلق بقوله ليبعد اي الفاء بواسطة تقدم الانشاء عليه بعيد عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة اذ لا يجوز العطف على الانشائية اذا لم يكن لها محل من الاعراب واما كون ما بعدها بتاويل مصدر معطوف على مصدر مفهوم من الامر والنهي وغيرهما فلا كلام في جوازه كما اشار اليه قدس سره بقوله اي ليكن منك زيارة فاكرام مني وكذا في جميع الامثلة صرح به بقوله وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء مما ذكره قدس سره وما ذكره قبيل ذلك من قوله الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفرد اليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء شيئان في الدلالة على امتناع عطف الجملة على الجملة وجواز عطف المفرد على المفرد فما قيل قد سبق منه موافقا للاشتهار ان النصب بالفاء لوجوب تقدير ان ليصير مفردا فيصح عطفه على المفرد المستنبط من الجملة الانشائية لان الفاء عاطفة ولا يمكن العطف على الجملة للاختلاف خبرا وانشاء وهذا يدل على ان الفاء مبعد عن العطف بتقدم الانشاء المستدعي للجواب فان الجواب لا يعطف فبينهما تناف انتهى ليس على ما ينبغي لانه ان اراد بقوله ان الفاء مبعد عن العطف بتقديم الانشاء عطف الجملة على الجملة فالمذكور سابقا لا يدل على جواب وان اريد مطلق العطف فالمذكورة لا يدل على امتناع عطف المفرد على المفرد كما ان المذكور سابقا لا يدل عليه فالقول بالتنافي بين القولين ظن لا يغني عن الحق شيئا واما ما فهم البعض من كلام هذا القائل ان التنافي بين التعليلين فاجاب بانه لا تنافي بين التعليلين غاية ما في الباب ان يكون لامتناع العطف سببان قد نبه في احد الموضعين على احدهما وفي الآخر على الآخر ولا دلالة في شيء من كلامه على حصر السبب في احدهما حتى يكون بينهما تناف فبعيد من الصواب بمراحل تامل تعرف **قوله** اي ليس منك اتيان فتحديث منا هذا التفسير لا يناسب بقوله فتحدثنا اذ الفاعل فيه هو المخاطب لا المتكلم بل ضمير المتكلم مفعول فالمناسب ان يفسر فتحديثك ايانا **قوله** لولا انزل اليه هذا هو الصواب وما وقع في بعض النسخ من كلمة على فلعله سهو من الناسخ **قو**

لعل ابلغ الاسباب المذكورة في الآية وإن كان لفظ الترجي الا ان معناه التمني لان بلوغ السماء بالمبنى محال عادي او ممكن لا توقع ولا اطاعة في وقومه وانما حكى الله سبحانه بلفظ لعل ابقاء للمحكي على حاله وتنبيها على قصور عقل فرعون حيث استعمل الترجي في مقام استعمال التمني **قوله** اي معنا حقيقة ما قبلها لما بعدها اي يكون حصول مضمون ما قبلها وحصول مضمون ما بعدها في زمان واحد **قوله** والا اي وان لم يكن المراد بالجمعية المعنى الحقيقي لكن القول بان احد شرطي الواو الجمعية لغو اذ الجمعية لا ينفك عن الواو فاشتراط الواو به قرينة على ارادة الخاص من العام فلا يرد ما قيل انه مجاز لا ينساق اليه الذهن بسهولة **قوله** اي ما يماثل الواقع وقع لا قبل تشبيه الاشياء الستة الواقعة قبل الواو بالاشياء الستة الواقعة قبل الفاء من قبيل تشبيه الشيء بنفسه فيكون باطلا وحاصل الجواب ان التغاير الاعتباري كاف وهو ان الاشياء من حيث وقوعها قبل الواو مغايرة لها من حيث وقوعها قبل الفاء واجاب بعض الشارح لحواشي الهندية بان المثل مقحم **قوله** واذا كانت منها اي من حروف العاطفة المذكورة **قوله** اسما صريحا قيد الاسم بالصريح لانه لو كان المعطوف عليه اسما غير صريح بان يكون فعلا مضارعا كان نحو اعجبني ان يضرب زيد فيشتم لما وجب تقدير ان في المعطوف لجواز ان يكون معطوفا على مدخول ان فيكون منصوبا بان التي دخلت على المعطوف عليه كذا قيل وفيه بحث لان ما ذكره ليس من المبحث بل خارج عنه لان المبحث ان المعطوف عليه اذا كان اسما صريحا وما لا يجب تقدير ان في الفعل المعطوف عليه نحو قوله فيشتم اذا كان معطوفا على ان يضرب وجب فيه تقدير ان وجواز عطفه على يضرب لا يضر لما نحن بصدده ثم قال هذا القائل وفيه نظر لانه يشكل بـ اعجبني انك انسان وتعلم فانه يجب فيه تقدير ان انتهى اي ان المعطوف عليه فيه هو المجموع وهو ليس اسما صريحا فينبغي ان لا يجب فيه تقدير ان مع انه واجب وقد عرفت وجه اندفاع الاشكال **قوله** او على آخرها قالوا اذا ذكر المعطوفات عليه الكثيرة فالمعطوف اما معطوف على الاول او على الآخر ولم يجوزوا العطف على الاوساط والوجه ظاهر لان المناسب العطف على الاقرب او على الاسبق فلا وجه لترك الاسبق والاقرب بلا باعث **قوله** وان كان البعد بحسب اللفظ لبعده **قوله** اقرب بحسب المعنى لانه لا يرد عليه ما يرد على التقدير الاول **قوله** يلزم تخصيص الحكم به اي بما ذكر قبل قبل تثبيت الحكم في غير المذكور دلالة وبالمذكور عبارة فان الوجه لتقدير ان هو الاحتراز عن عطف الجملة على المفرد وهو مشترك بين المذكور وغيره وفيه ان عطف المفرد على الجملة جائز اذا كان للجملة محل من الاعراب وكذا عطف الجملة على المفرد جائز صرح به المحققين سند المحققين في حواشي المطول الا انه لا يصح عطف الجملة على المفرد في المثال المذكور في الشرح **قوله** كان المناسب الخ اي حين عطف على قوله والعاطفة على احد المرفوعين موافقين في التفصيل ذكرها اي ذكر قوله والعاطفة مرتين مرة في الاجمال وهو من قوله بان مقدرة بعد حتى الى قوله فان مثل اريد ان تحسن والتفصيل منه الى آخر الكلام ومرة في التفصيل ليكون ذكرها موافقا لما ذكر في التفصيل حيث ذكر جميع ما في التفصيل في الاجمال حيث ذكر حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو في الاجمال ثم ذكر الكل في التفصيل بعضها مجردا والتمثيل وبعضها بالبيان والشرط فلو ذكر قوله والعاطفة في الاجمال لكان الاسلوب واحدا موافقا لجميع ما ذكر في التفصيل ما قيل في الجواب العاطفة في تقدير ان على نحوين احدهما امتياز بعض عن بعض في الشرط والثاني اشتراك الجميع فيه تعدادا ولا انحصر فيها شرط لينضبط وفصل عقيبها شرائطها ثم العد بذكر المشتركات في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل فخيانة ترك موافقة الاسلوب بلا باعث مع ان ما ذكره تحصيل انه على تقدير ذكر العاطفة مرتين وهذا خلاف ما لو عطف قوله والعاطفة على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى فانه لا يرد عليه ما اورده بقوله ويرد عليه لان قوله والعاطفة حينئذ يكون داخلا في الاجمال حينئذ يكون قوله اذا كان المعطوف عليه اسما متعلقا بقوله ينتصب ويكون التقدير وينتصب المضارع بان مقدرة بعد العاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما وعلى هذا فالرجحان بحسب المعنى للثاني لا الاول ولو سلم انه يرد على الثاني ايضا الا يرد



المذكور فالرجحان بحسب المعنى ايضا للثاني دون الاول لانه يرد عليه ايراد واحد وعلى الاول ايرادان فاندفع ما قيل على قوله قدس سره
يرد عليه انه آه حاصله ان وليكم انما يدل على ما ادعيتم لو لم يرد على الاحتمال الثاني مثل ما ورد على الاحتمال الاول لكن يرد عليه مثل ما ورد عليه
فلا ترجيح للثاني على الاول بحسب المعنى واما لزوم الفصل بامور كثيرة فكما يوجد في الاحتمال الثاني كذلك يوجد في الاحتمالين على التقدير الاول
واما لزوم عطف المفصل على المجمل في الاحتمال الثاني فهو في حيز المنع قوله والانتهاء ناظرا الى او سواء كان بمعنى الا او الى او المعنيان يرجعان
الى شيء واحد وهو ان الاول مستند الى حصول الثاني صرح به الشيخ الرضي فاندفع ما قيل ههنا ان هذا انما يتم في او بمعنى الى دون ما بمعنى الا قوله
فلم يظهر الناصب بعد ها لئلا يتوهم من كونها بمنزلة العوامل تواردا العاملين اللفظيين على معمول واحد قوله لاستكراه اللامين المتواليين واما قول المعترض
ح لانهم لا يدخلون حروف الجر على حروف النفي لاقتضاء صدر الكلام ففيه نظر لان لا من بينها يدخلها العوامل نحو كنت بلا مال انتهى ويمكن
ان يقال ان لا فيه لا يبقى على حقيقتها بل صارت جزءا من الكلمة قيل اعترض عليه بنحو بكم درهما اشتريت وبكم رجل مررت وغلام كم رجلا ضربت
او عبد كم رجل اشتريت واجيب بان جعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر فان قلت قد جاء اللامان المتواليان
في جئت للاكرام قيل المراد المتحركين قوله ولام الامر اضيف اللام الى الامر ولم يضف لا الى النهي قيل تفننا في العبارة وقيل لان اللام
نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لا لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة انتهى وفيه انه لو كان علما لم يضف في لا النهي عندها على ما وقع
في بعض النسخ وفيه انه يحتمل ان يكون النهي بمعنى الناهي صفة لكلمة لا وهو الكان خلاف الظاهر الا انه يوجب الاصلاح لقول صاحب القيل
والحمل على الاصلاح مهما الامكان اولى وتعريف الصفة في قول الشارح قدس سره مع لا الداخلة وقوله ولا المستعملة في معنى النهي مشعر بان
كلمة لا علم قوله المستعملة قدر المتعلق لقوله في معنى النهي معرفا باللام وان كان المشهور تقديره فعلا او اسما منكرا رعاية لجزالة المعنى فرعاية جزالة
المعنى تقتضي الصفتية والصفتية تقتضي تقديره معرفا لكون كلمة لا علما لنفسها قوله يجزم فعلا واحدا للعدم اقتضائها الاكثر قوله يجزمهما
فعلان عند كونهما قابلين للجزم لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا وربطها الجملتين احديهما بالاخرى حتى صارتا كجملة واحدة قوله ومن
المتعذر استواء ولما لم يستقم العموم الذي هو كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان في هذه المادة انتقض مشابهته بان فلم يجزم
المضارع قوله للابهام اي لان يكون شرطها محتمل الوجود والعدم ولا يكون مقطوعا فلا يقال ان غربت الشمس او طلعت وجعل العموم في
كلمات الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه عموم ايضا قال واذا موضوعة للامر المقطوع به فانتقض مشابهته بان فلم يجزم
قوله ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا صرح به الشيخ الرضي حيث قال ونفيه اي نفي الماضي قوله يجوز حذف الفعل المنفي بها
في الاختيار صرح به الشيخ الرضي قال وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله ؎ احفظ وديعتك التي استودعتها ... يوم الاعادة ان حفظت وان لم
قوله لكان ذلك فاصلة قوية بين العامل ومعموله هذا ما ذكره الشيخ الرضي الا انه قال بين العامل الحرفي او شبهه وبين معموله لم يعمل
ذلك في المعمول لضعفه مع وجود الفاصل بخلاف العامل القوي فانه يعمل مع وجود الفاصل القوي ولذا لم يقع لا بين ان ومعمولها بخلاف
لم فانه ليس بفاصل قوي فيعمل ان في معموله مع وجوده وفيه ان هذا يشعر بكون ان عاملة في المضارع مع انه ليس كذلك قال القاضي في
تفسيره وعملها الجزم بلم لانها واجبة الاعمال مختصة بالمضارع متصلة بالمعمول ولانها لما صيرته ماضيا صارت كالجزء منه وحرف الشرط
كالداخل على المجموع فكانه قال فان تركتم الفعل وكان اتيانا كلمة كان لذلك فظهران منع وقوع لا بين ان ومعمولها ليكون المانع عن
العمل مرتفعا فيعمل ان فما قيل وقوع الفاصلة القوية بين العامل والمعمول انما يمنع عن العمل لا عن الدخول ليس بشيء قوله المذكورة من قبل



ان قلت لا فائدة لهذا القيد بل هو مضر لانه يخرج به كلمة لو لانه ليس بمذكور قبل قلت لما كان الكلام في الجوازم لم يذكر كلمة لو اولا وخصص بالمذكور قبل ثانيا ليكون اللاحق على وفق السابق ولزيادة الاهتمام بالجوازم لكون الكلام فيها **قوله** اي لجعل الاول سببا والثاني مسببا اشارة الى ان المراد من قوله السببية الاول وسببية الثاني للسببية والمسببية بحسب جعل المتكلم واعتباره لا بحسب الواقع ونفس الامر قال العلامة التفتازاني في المطول الشرط اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة انتهى فالشرط في الامثلة الثلثة ليس سببا بحسب الواقع الا انه سبب بحسب اعتبار المتكلم وفرضه بان جعل حصول الثاني معلقا على حصول الاول كما يكون حصول المسبب معلقا على حصول السبب فالمتكلم اعتبر المعلق مسببا والمعلق عليه سببا **قوله** في شرح المصنف كلم المجازاة تدخل على شيئين لتجعل اي كلم المجازاة اشارة الى دفع ما قيل ان السببية والمسببية انما هو بجعل المتكلم واعتباره لا بجعل كلم المجازاة فكيف يصح نسبته الى كلم المجازات وحاصل الدفع ان الجعل والاعتبار انما هو فعل المتكلم الا ان المتكلم جعل كلم المجازاة دالة على السببية فكانها حصلت بجعلها **قوله** فالمراد بجعلها اي جعل كلم المجازاة **قوله** بل اللزوم واللازم اذ لا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء هذا ما ذكره الشيخ الرضي فان قلت كون الجزاء لازما والشرط ملزوما ليس متحقق في جميع المواد كالسببية والمسببية وكما ان اعتبار اللزوم بحسب اعتبار المتكلم بحسب فرضه وتقديره ليشمل جميع المواد كذلك السببية بحسب اعتبار المتكلم وجعله لتشمله فلا ترجيح لاحدهما على الآخر قلت الترجيح للزوم لانه يتحقق في اكثر المواد غالبا وللاكثر حكم الكل قال العلامة التفتازاني في المطول الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم **قوله** يعني اي ليقصد المتكلم انه اي المتكلم وصل بينهما بمكان اي بمرتبة حال كون تلك المرتبة ناشية من مكارم الاخلاق **قوله** بصير صفة لقوله بمكان والعائد اليه محذوف اي بصير به الشتم اسم بصير وقوله سببا للاكرام خبر بصير **قوله** لانه شرط لتحقق الثاني اي علامة لتحققه وليس الشرط بمعنى ما يتوقف عليه وجود الشيء اذ الشرط النحوي هو المذكور بعد ان واخواتها معلقا عليه حصول مضمونه اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله لا بمعنى ما يتوقف عليه وجود الشيء **قوله** من حيث يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل لكون حصوله معلقا على حصول الشرط وهذا المعنى شامل لجميع المواد سواء كان الشرط سببا او لم يكن فلا حاجة الى ما قيل اي قد يكون كذلك وذلك اذا كان الاول سببا واما اذا كان ملزوما من غير سببية فليس الامر كذلك فمعنى يبتني اي يعلق حصوله على حصول الاول تعليقا مثل تعليق الجزاء اي پاداش على الفعل فعل شيء وايجاده **قوله** فانكانا اي الشرط والجزاء فسر قدس سره ضمير كانا بالشرط والجزاء الا بالفعلين لقربهما وكونهما عبارتين عن الفعلين لكون قوله فانكان ما بعد قوله ويسميان شرطا وجزاء تفسير بالشرط والجزاء افيد فانه بمنزلة انكان الفعلان اللذان سميا شرطا وجزاء **قال** او الاول عطف على الضمير المرفوع في قوله كانا ولم يؤكد بمنفصل لوجود الفصل **قوله** لدخول الجازم وهو ان وما يتضمنها مع صلاحية المحل ولا حاجة الى التعرض لانتفاء ما يوجب ضعف التعلق لانه معلوم ان ضعف التعلق الذي في الشق الثالث ليس في هذا القسم وهو حيلولة الماضي واما عدم الفصل بشيء آخر فلان الاصل عدمه **قوله** الجزم لتعلقه بالجازم وحصول اصل التعلق فالجزم باعتبار حصول نفس التعلق والرفع باعتبار انه ضعيف وليس بقوي **قوله** لحيلولة الماضي الذي هو مبنى الاصل **قوله** والفصل بغير المعمول عطف على حيلولة الماضي يحتمل العطف على ضعف التعلق **قوله** واذا كان الجزاء ماضيا مشتقا خبر الا انها المتبادر ان عند الاطلاق فلا يرد وجوب الفاء في الماضي بغير قد اذا كان انشاء نحو نعم وبئس وكل

ما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب ثم المراد بالماضي اللفظي المثبت الذي يكون على صيغة الماضي وبالمعنوي المضارع
الذي دخل عليه لم فلا يشكل بوجوب دخول الفاء في الماضي اذا كان مصدرا بما او لا نحو ان زرتني فما اهنتك وان زرتني فلا ضربتك ولا شتمتك
قوله بنا فيان المضارع المصدر بالسين او سوف او ان مضارع مثبت فينبغي ان يجوز فيه الوجهان مع انه ليس كذلك لوجوب دخول الفاء
فيه قوله تفصيل للماضي قدمه على الاحتمال الآخر لانه الظاهر المتبادر لانه ح يبقى قوله لا ومعنى على معناه الحقيقي واما على الاحتمال الآخر فلا
يبقى على معناه بل يجب جعله بمعنى تقديرا بالنسبة اليه قدس سره بقوله ومعنويا مع قد قوله تقلب معناه آه اشارة الى ان المراد من التاثير
المعنوي للاللفظي اما في الماضي فقط واما في المضارع المقصد بلم فلان جزمه بلم لا بان على ما مر قوله واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت المعنى
الاستقبال اما في المضارع المثبت فلانه يصلح للحال والاستقبال قبل دخول اداة الشرط واما في المنفي بلا فلان لا صالحة للحال والاستقبال
على الصحيح فالاداة خلصتها للاستقبال وهو نوع تاثير صرح به الشيخ الرضي قوله فقد اكرمتك امس فان قلت كيف يعلق ما حصل وثبت
على ما لم يحصل بل المعلق يجب ان يكون غير حاصل لتعلق حصوله على حصول الشرط قلت هو ما دل على ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد
باكرامي اياك امس وقولك فاعتد على صيغة الامر فيكون طلب الاعتداد باكرام المتكلم معلقا بحصول اعتداد المخاطب لاكرامه صرح به سيد المحققين
سند المحققين قدس سره في شرح المفتاح ويحتمل ان يكون على صيغة المتكلم من المضارع قوله اى رابطة بينهما والادلى لاشباهها الفاء
لمناسبة للجزاء معنى لان معناه التعقب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك قوله واما جملة اسمية عطف على قوله اما ماض قوله فلا تاثير لحرف الشرط
في الجزاء اما الجملة الاسمية فظاهر لانه لا تاثير فيه لحرف الشرط لانه للثبوت مطلقا واما الامر والنهي فلان الشيخ الرضي قال اذا كان الجزاء جملة طلبية
كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء يجب مقارنتهما بعلامة الجزاء لتمحضها للاستفهام وكذا الانشائية لتجردها
عن الزمان واما المضارع المنفي بما فلانه للحال والمنفي بلن لانه لمحض الاستقبال وكذا المصدر بالسين وسوف وان تمحضه للاستقبال هذا قال
الشيخ الرضي اعلم ان اداة الشرط مطلقا لا يكون شرطها الا فعلا غير مصدر بشيء من الحروف لشدة طلبها للافعال الا المصدر بلا ولم اما ان فلانهما
لكثرة استعمالها تخطاها العامل نحو جئت بلا زاد واما لم فلانها تغير معنى المضارع الى الماضي صارت كجزء منه مع قلة حروفهما اما لا فلكثرة
الحروف فلا يصدر الماضي بما فلا يجوز ان لا ضرب ولا شتم لقلة دخولها في الماضي فعلى هذا لا يقال ان سيفعل وان لا يفعل وان لن يفعل وان
ما يفعل وان قد فعل وان قد يفعل ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية قوله لاختصاصها اى اذا المفاجأة بها اى بالجملة الاسمية ان
جعل الباء داخلة على المقصور عليه يشكل بان اذا المفاجأة ليس دخولها مقصورا على الجملة الاسمية لانه قد يدخل على الفعلية ايضا وان جعل داخلا على المقصور
لا يكون قوله لاختصاصهما وجها للاشتراط ولا يوافق ايضا لان اداة الشرطية مختصة بالفعلية آه قوله وان التي يجزم بها المضارع حال كونها
مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر جعل ان مبتدأ ومقدرة خبره والظرف متعلقا بمقدرة سلامة على التكلف الذي ذكره السيد قدس سره
قوله جزم ما به اى بان المقدرة قال الشيخ الرضي انجزام الجزاء بعد هذه الاشياء لا بان مقدرة ظ مذهب الخليل لانه قال ان هذه الاوائل كلها
فيها معنى ان فلذلك انجزام الجواب ومذهب غيره ان ان مع الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد
الجزم الى الفعل وليس باستبعد وبعيد لانا اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا
قوله تلك الفائدة اى الفائدة التي يترتب على الفعل المطلوب قوله لها اى لتلك الفائدة التي يترتب عليها المطلوب وقوله لها متعلق
بقوله سببية الفعل قوله لان التقدير على ما عرفت من قوله ان لا تكفر تدخل الجنة قوله ان لا تكفر تدخل النار ليكون الشرط موافق القرينة لان



الشرط يجب ان يوافق قرينته في الاثبات والنفي قال الشيخ الرضي وليس ما ذهب اليه الكسائي ببعيد لو ساعده نقل **قوله** فالعرف قرينة
الشرط المثبت من ان الكسائي يجوز اسلم تدخل النار بمعنى ان لم تسلم تدخل النار فالاولى ما في الرضي والكسائي يجوز عند قيام القرينة
ان يضمر المثبت بعد النفي وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل النار **قوله** كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني الجمهور على ان يرثني بالرفع
صفة وليا ورد السكاكي بانه يلزم منه ان ذكريا لم يوهب من وصفه لهلاك يحيى قبل ابيه وذلك باطل الا ان قيل من انه يجب ان يكون
كل دعاء من النبي مستجابا فانه ضعيف بل لانه يلزم الخلف في كلامه تعالى حيث قال في سورة الانبياء فاستجبنا له فانه يدل على انه
تعالى اعطى ذكريا ما سأله مطلقا من غير تفرقة بين اصل المسؤل ووصفه وقد اجيب عن رده بان الروايات
متعارضة والاكثرون على هلاك ذكريا قبل يحيى قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى لتفسدن في الارض
مرتين اولهما قتل ذكريا وحبس ارميا حين انذرهم سخط الله والاخرى قتل يحيى بن ذكريا لا يقال الاستيناف
مجزوم بانه غير ثقة فيلزم الكذب في كلامه عليه السلام ما اختاره السكاكي فلا يجوز الحمل عليه لانا نقول المقصود
التعليل لا الاخبار كانه قيل لم يطلب فقال يرثني ولا غضاضة في عدم ترتب غرضه على ما طلبه لاجله فان قلت لا محيص عن الاخبار الكاذبة
على قراءة الجزم قلت لعله مبني الاخبار على ظنه كانه قال ان تهب لي وليا يرثني في ظني فلا كذب في ذلك وبهذا التاويل يندفع الاشكال عن قوله عليه الصلوة
والسلام كل ذلك لم يكن في جواب ذي اليدين مع وجود السهو هذا ما ذكره سيد المحققين سند المدققين في شرح المفتاح واجاب البعض بان الوراثة
ليست على حقيقتها والمعنى المجازي يجوز ان يتحقق من يحيى عليه السلام وان قتل قبل ذكريا بان ما اخذ منه العلم وعلمه لمن عاش بعد ابيه او بقي منه كتاب
او شرع هو المقصود وبقي ذلك الكتاب او الشرع معمولا به بعد ذكريا الى حين **قوله** المراد به اي بالمثال **قوله** فانهم دليل على ارادة الصيغة من المثال **قوله**
انما قال مثال الامر حاصله انه لو لم يزد المثال وقيل الامر لربما يحمله الناظر على المعنى المصدري قبل الوصول الى قوله صيغة يطلب بها الفعل
والحمل عليه غير جائز لان المعرف الصيغة لا المعنى المصدري ولما قيل مثال الامر علم اولى الامر ان المعرف الصيغة لانهم يذكرون المثال
ويريدون به الصيغة دفع ارادة المعنى المصدري من الامر لا يقال ان المثال المضاف الى الامر اريد منه الصيغة فاندفع به ما قيل الامر
المعرف بالصيغة لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع توهم ارادة المصدر توهم بعيد على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك
ان يكون الامر بمعنى المصدر ثم الامر على ما وقع في بعض النسخ مطلق ومطلق الامر لا يطلق على امر الغائب بل يقال له امر الغائب قال الشيخ
الرضي فان قيل الامر اعم من قولنا امر الغائب وكل ما يصدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم قلنا لا نم ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة
اعم من امر الغائب اذ مرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق قيد خصصه من امر المضاف الى شيء آخر فالنحوي بعيد بمراحل عن ان
يحمل الامر على المعنى الاعم الشامل لامر الغائب اذ هو خلاف اصطلاح النحاة وان كان الامر يشمل الامر الغائب عند الصرفيين اذ لا ضرورة
في ترك اصطلاح النحوي والحمل على اصطلاح الصرفي ولئن حمل عليه فهلا عن اصطلاح النحوي فزيادة المثال لا يخرج امر الغائب
اذ مثال الامر بمعنى صيغة الامر وهو ايضا يشمل امر الغائب بخلاف الامر بالصيغة فانه يختص بالامر الحاضر فاندفع ما قيل والوجه ان يقال لان
في السنة الصرفيين يشمل الامر باللام وهو الاصطلاح المشتهر بين المحصلين فخاف ان يحمل الامر عليه فزاد المثال ليكون في قوة التعبير
عنه بالامر بالصيغة **قوله** وهو اي الامر في اصطلاح النحويين مخصوص بالامر بالصيغة قال العلامة التفتازاني في شرح المفتاح
اما بحسب عرف النحاة فالامر حقيقة في المقرون باللام والصيغ المخصوصة وبحسب عرف الاصوليين في الطلب على سبيل الاستعلاء وقال



فى المطول اقسام صيغة الامر ثلثة الاول المقترن باللام الجازمة ويختص بالفاعل غير المخاطب والثانى ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاولان لغلبة استعمالهما فى معناهما سمى صيغة امر اعنى طلب الفعل على سبيل الاستعلاء اسماهما النحويون امرا **قوله** شامل لكل امر غائبا كان لان نحو ليضرب لطلب الفعل يدل عليه ما قيل نحو ليحضر زيد واحضر ورويد لطلب الفعل استعلاء لتبادر الفهم عند سماعها اليه والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة **قوله** فى اسكان الصحيح اذا كان آخره حرفا صحيحا **قوله** وسقوط نون الاعراب اذا كان نون الاعراب والنون وان لم يكن آخر الامر لانه كلمة على حدة الا انه جعل آخره لشدة الامتزاج **قوله** متحرك بالفعل سواء كانت الحركة اصلية نحو تكلم وتقاتل ودحرج او عارضية نحو قل وعد وخف وبع وهب وكذا المراد بالسكون السكون بالفعل فان قلت فعلى ما ذكرت من تعميم الحركة يشكل بلفظ تقيم من الافعال فان ما بعد حرف المضارعة متحركة بحركة نقلت اليه من الواو مع انه لم يجعل ما بقى بعد الحذف امرا قلت ذلك ثم كيف والمعنى يجعل ما بقى امرا ان لم يحتج الى اجتلاب همزة وصل والامر كذلك فى امثال تقيم الا انه ما بعد حرف المضارعة متحرك آخر حذف لاجل حرف المضارعة فلما حذف حرف المضارعة رد لزوال المانع فان قلت كما حذف الهمزة فى تقيم لاجل حرف المضارعة كذلك حذف الواو الساكنة فى تعد وتهب لاجل حرف المضارعة على ما عرفت فى التصريف فلم رد فى الاول دون الثانى قلت امثال ما ذكر حركات تذكر لعدالو قوع فلا يلزم اطرادها على ان الشيخ الرضى قال انه لو رد اجتلب له همزة الوصل وتقول اوعد واوهب ثم لعلة اعلال المضارع الذى هو اصله يحذف الواو اذ هو اقرب اليه من المصدر نحو عدة وسعة فكان السعى فى رد الساكن ضايعا **قوله** اسكن آخره مما لا حاجة بعد قوله وحكم آخره حكم المجزوم ولو قيل ان ذكره ليكون حال الآخر والاول مذكورا معا قيل انه ناقص البيان اذ الاسكان انما هو فى الصحيح واما فى المعتل وفيما فيه النون فحذف حرف العلة والنون الا ان يقال الامكان موجود فى الجميع الا انه فى الصحيح بحذف الحركة وفى المعتل وفيما فيه النون بحذف حرف العلة والنون **قوله** ما يكون اى مضارع كان بعد حرفه ساكن يكون ماضيه على اربعة احرف وقوله من المزيد فيه حال من ماضيه **قوله** وانما هو الضمير راجع الى مضارع يكون بعد حرفه ساكن ويكون ماضيه على اربعة احرف حال كون الماضى من المزيد فيه **قوله** الافعال لا غير اذ ماضى المفاعلة والتفعيل وان كان على اربعة احرف كائنا من المزيد فيه الا انه ليس بعد حرف المضارعة ساكن فيهما **قوله** حال كون تلك الهمزة اشارة الى ان قوله مضمومة منصوب على انه حال من قوله همزة وصل والهمزة وان كان نكرة الا انه ليست نكرة محضة لانه مخصصة بالاضافة فلم يجب تقديم الحال عليه بقى ان وجه التقديم وان كان هو حصول التخصيص فى صاحب الحال الذى هو بمنزلة المحكوم عليه بتقديم الحال التى بمنزلة الخبر فالوجه عدم التقديم وان كان وقع اللبس بالصفة فهو باق بعد لان تخصيص النكرة لا يمنع وصفه بنكرة فينبغى ان يقدم فالاولى جعله وصفا له **قوله** دفعا للالتباس مفعول له لقوله زدت همزة وصل مضمومة **قوله** بالمضارع المعلوم المتكلم حالة الوقف **قوله** على تقدير الفتح اى فتح الهمزة **قوله** على تقدير الكسر اى كسر الهمزة هذا وقع فى بعض النسخ دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح فانه اذا قيل فى اقتل اقتل بالفتح التبس بالواحد المتكلم المجهول او بالماضى المجهول من الرباعى اذا قيل اقتل بالكسر ورده بعض بان قال معنى قوله دفعا للالتباس يعنى ضم الهمزة وجعلت كالعين دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح اى فتح الهمزة فقوله فانه اذا قيل آه سهو من قلم الناسخ لان الكلام فى ابطال فتح الهمزة وكسرها ليتعين الضمة فلا معنى للتكلم فى ابطال فتح التاء وكسرها انتهى وقال البعض لا يخفى ان تفسير قوله الفتح بفتح الهمزة لا يجوز على تقدير هذه النسخة لان قوله فانه اذا قيل آه بيان للالتباس على تقدير الفتح



ومعلوم انه على تقدير فتح الهمزة لا يلزم الالتباس بالواحد المتكلم المجهول ولا بالماضي المجهول على تقدير كسر الهمزة فوجب ان يفسر على التقدير المذكور بفتح العين ويجعل قوله دفعا للالتباس علة لاشتراط ضم العين على تقدير ضم الهمزة يعني اشترط ضم العين على تقدير ضم الهمزة اذ لو لم يكن العين مضمومة على تقدير ضم الهمزة لكان مفتوحة او مكسورة ويلزم على الاول الالتباس بالواحد المتكلم المجهول وعلى الثاني بالماضي المجهول من الرباعي وفيه انه لو كان كذلك لقيل فانه اذا قيل في احلم بضم الهمزة التبس بالمتكلم الواحد المجهول من المضارع واذا قيل في اضرب بضم الهمزة التبس بالماضي المجهول من الرباعي وح لا معنى لقوله فانه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح التاء ولا لقوله اذا قيل اقتل بالكسر والحق ان هذه النسخة ليس على ما ينبغي وان قول القائل الاول في تزييف هذه النسخة حق وان توجيه القائل الثاني ليس بشيء والنسخة الصحيحة ما وقع في بعض النسخ دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسرة ولا يخفى ان قوله دفعا للالتباس نكتة بعد الوقوع والا علم لم تجز عنه في قتل وعادى **قال** مكسورة اي زيدت همزة وصل على ما بقي بعد حرف المضارعة حال كون تلك الهمزة مكسورة في ما سواه اي في صورة وجود ساكن سوى ساكن بعده ضمة فقوله فيما سواه متعلق بقوله مكسورة وقيد له كما ان قوله ان كان بعد ضمة قيد لقوله مضمومة وكلمة ما عبارة عن ساكن والحاصل ان الهمزة مكسورة في صورة تحقق فيه ساكن سوى ساكن بعده ضمة وهو اما ان يكون بعده فتحة او كسرة فاندفع بهذا التقرير ما قيل ليس الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من مضارع بعد حرف المضارع ضمة لضمير سواه الى صيغة الامر الذي من مضارع فيه ساكن بعد حرف المضارع بعده ضمة وما قيل ان المضارع الذي كان بعد الساكن فيه ضمة ايضا غير الساكن الذي بعده ضمة مع انه لا يكسر فيه الهمزة بل يضم وايضا ما سوى الساكن الذي بعده ضمة يتناول الحرف المتحرك والساكن الذي بعده فتحة او كسرة مع انه لا معنى لزيادة الهمزة فيه فتامل **قوله** بالماضي المجهول حالة الوقف **قوله** لالتبس بالامر منه اي من الاضراب **قوله** بالمضارع المجهول حالة الوقف **قوله** بالماضي الرباعي حالة الوقف **قوله** مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة لابد لتصحيح هذه العبارة عن ان يقدر فيها كلمة فيه بعد يكون ليكون ضميره راجعا الى الموصول وكلمة ما عبارة عن امر وكلمة ساكن بعده فيكون اسما ليكون فيكون التقدير مثال الامر يكون فيه بعد حرف المضارعة ساكنة بعده ضمة **قوله** مثال لما يكون بعده كسرة اي مثال لامر يكون فيه بعده اي بعد ساكن بعد حرف المضارعة كسرة وهذه العبارة تامة واضحة لا غبار عليها وكذا التي يليها فما قيل الاولى ان يقال مثال لما يكون بعد الساكن بعد حرف المضارعة فيه ضمة وكذا الحال في اخويه ليس على ما ينبغي لان اخويه تامة لا منافشة عليهما اذ ضمير بعده فيهما راجع الى ساكن بعد حرف المضارعة وكسرة وفتحة اسم يكون وان كان ضميره راجعا الى مضارع يكون فيه بعد حرف المضارعة ساكن بالفعل وان كان الحرف الذي بعد حرف المضارعة حرف آخر هو متحرك **قال** الشيخ الرضي ان كان بعد حرف المضارعة متحرك بحركة اصلية ابتدئ به وان كان متحركا بحركة منقولة اليه من حرف آخر نظر ان كان ما بعده متحركا وحذف لاجل حرف المضارعة بعد ذلك المتحرك وابتدئ بذلك المتحرك والا ابتدئ بالمتحرك كيف كان حركته والمضارع المذكور لا يكون الا من باب الافعال **قوله** اي فالهمزة مفتوحة اشارة الى ان قوله مفتوحة خبر مبتدأ محذوف ولم يجعل الهمزة مفعول زدت ومفتوحة حالا او صفة مع انه موافق للسباق اختيار الاسلوب غريب ولانه يتوهم من كون السابق غير اصلي كون اللاحق ايضا غير اصلي وما قيل لم يقل كذلك لان اعادة الهمزة الاصلية ولم يعهد اطلاق الزيادة على الاعادة فان الزيادة تعارفت فيما ليس باصلي

٣٠٩

ولان التقدير لوكان كما ذكر لوجب ترك الفاء لان الجزاء ماض لغير قد وتقدير قد تكلف ففيه انه لو ترك الشارح موافقة السابق لعدم كون اطلاق الزيادة على الاعادة معهودا لما قال لانها همزة اصل زيدت ووجوب ترك الفاء ثم كيف والماضي المصدر بكلمة قد لفظا او تقديرا اوجب فيه الفاء وعليه قوله تعالى وان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت وكون القاعدة الثابتة عند النحاة متحققا في حيز المنع قوله مقطوعة اي مثبتة لا يحذف في الدرج كما لا يحذف في الابتداء قوله لذلك بعينه اي لكونه همزة اصل قوله لادنى ملابسة وهو كونه فاعلا للفعل وقع على المفعول قوله اي فاعل فعله اضافة الفاعل ح ليست لادنى ملابسة اما اضافة الفعل الى المفعول فلا اضافة لادنى ملابسة قوله ولا يبعد ان يراد بالـ[illegible]ل يعني يقدر موصوف الموصول الفعل لا المفعول فيكون التقدير فعل الفعل الذي وقوله لم يذكر فاعله تفسير لقول المتن لم يسم فاعله والا فالفعل الموصوف وما بمعنى الذي فمن اين يحصل لم يذكر فاعله لو لم يكن تفسير المتن حتى يلزم استدراك قوله لم يسم فاعله والظاهر انه لم يقل به من له ادنى تميز فضلا عن متميز قوله اضافة الفعل اليه بيانية لا يخفى ان اضافة العام الى الخاص لامية واليه اشار الشيخ الرضي حيث قال ويجوز ان يريد لفظ الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كعلم فعل الماضي وفعل المضارع والاضافة البيانية انما تكون اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه ولذا قيل الاولى الامر الذي لم يذكر فاعله ليشمل اسم المفعول فيتم ويكون الاضافة بيانية انتهى ووجه كون الاضافة البيانية تامة على ذلك التقدير لان بين الامر الذي لم يذكر فاعله والفعل عموم وخصوص من وجه واما ما قيل عليه لا يكفي في كون الاضافة بيانية مجرد العموم والخصوص بل لا بد مع ذلك من كون المضاف اليه اصلا ومأخذ المضاف ففيه ان هذا القيد وان ذكره الشارح قدس سره الا انه ليس بمعنى لخلو اكثر مواد الاضافة البيانية عن ذلك ولم يوجد له اثر في الكتب المشهورة قوله دفعا للبس مفعول له لقوله غيرت او لو لم يكن صيغة المجهول مغايرا لصيغة المعلوم لم يتميز المجهول عن المعلوم قوله وكسر ما قبل آخره ان لم يكن مكسورا الا ان المجهول مغير للماضي المعروف وماخوذ منه كما ان الامر ماخوذ من المضارع فما قيل ان هذا انما يحتاج اليه لو كان المجهول مشتقا من المعلوم والحق انهما مشتقان من المصدر ففيه انه ان اريد باشتقاقهما من المصدر بلا واسطة فهو في حيز المنع والا فالقول بالاشتقاق لا ينافي التقييد قوله لان معناه غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول والاصل الكثير اسناد الفعل الى الفاعل قوله لم يوجد في الاوزان اي في اوزان الاسماء الا منقولا قوله ووزن فعل جواب سؤال هو ان يقال لو كان المطلوب وزنا غريبا لم يوجد في اوزان الاسماء فوزن فعل بكسر الفاء وضم الثاني ايضا وزن غريب لم يوجد في اوزان الاسماء على انه لغة اصلية ولم يوجد وزن آخر ثقيل غريب غير هذين الوزنين قوله لم يوجد في الاوزان الاسماء قوله لثقل لانه طلب الثقل بعد الخفة بخلاف فعل فانه طلب خفة بعد الثقل قوله ويضم الثالث مع الهمزة ليس ضم الهمزة لاجل ان بناء المجهول متوقف عليه بل للمتابعة فلا اعتبار لضمها في البناء فما قيل ما ذكره منقوض بما فيه همزة الوصل في الدرج فانه لا يضم اوله بل يبقى ساكنا ولا يضم ثالثه مع همزة الوصل اذ لا همزة وصل فيه في الصورة المذكورة حتى يضم الثالث معها ففيه ما عرفت والية ضم الاول فيما عدا ما اوله الهمزة او التاء وفيما ضم الثالث والثاني مع التاء قوله لئلا يلتبس في الدرج في حالة الوقف مثل قوله طوى وروى من باب علم قوله فانه لا يعل عينه اي عين مثل طوى وروى وان لم يجمع فيه اعلالان عينا ولاما قوله لئلا يفضي الى اجتماع الاعلالين فيه ان اجتماع الاعلالين عينا ولاما ممتنع عند الصرفيين فلو اعل العين في الماضي المجهول لم يلزم اعلال عين المضارع لمانع منه والمتبادر انما هو اذا لم يوجد مانع قوله [illegible] في المبني للمفعول حيث جاء فيه الواو والياء والاشمام قوله وتبعيته اي تبعية المبني للمفعول من ماضيه قوله ان لم يكن فيه اي في الماضي



للمفعول من مضارعه **قوله** ما ذكرنا من الياء والواو والاشمام والواو في وان لم يكن للحال وان لمجرد الوصل والربط في مقام التاكيد دون الشرط **قوله** والغرض من الاشمام الايذان اي الاعلام **قوله** بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف التي جعلت مكسورة من القاف والياء والتاء والقاف قال الشيخ الرضي انما نبهوا على الضم الاصلي ة بخلاف نحو بيض في جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء تحصيل الغرض المذكور رقيل وقال اذا سقط العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان قام قرينة على كونه مجهولا جاز لك اخلاص الضم في الواوي واخلاص الكسر في اليائي نحو عدت يا مريض وبعت يا عبد وان لم تقم نحو بعت وعدت فالاولى انه لابد لك في الواوي من اخلاص الكسرة او الاشمام وفي اليائي من اخلاص الكسرة او الاشمام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل فظاهر كلام السيرافي انه لا يجب الفرق بل نعتقد الالتباس لقلة وقوع مثله **قوله** تعليق الفعل به اي بامر غير الفاعل تعلق الوقوع فلا يرد نحو قرب وبعد وخرج ودخل فان هذه الافعال وان توقف فهمها على امر الا انه ليس متوقفا عليه توقف الوقوع **قوله** اما بالهمزة قد ينقل المتعدي الى واحد بالهمزة الى المتعدي الى اثنين نحو البست زيدا ثوبا ولم ينقل متعد الى اثنين بالهمزة الى المتعدي الى ثلثة الا في راى وعلم وقاسه الاخفش في اخواتها الثلثة القلبية نحو ظن وحسب وزعم وقيل النقل بالهمزة كله سماعي وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد والحق انه قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه هذا كلام المغني **قوله** او بالف المفاعلة في بعض شروح اللباب اعلم ان بعضهم عدوا النقل الى فاعل واستفعل من اسباب المتعدية تفهيما وتقريبا والاكثرون لم يعدوه منها لان التعدية ليست فيهما مقصودة بالذات بل لعرضية شئ آخر بخلاف ما في باب افعل وفعل انتهى **قوله** او بحرف الجر قال الشيخ الرضي ولا يغير شئ من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف مررت بزيد **قوله** ثانيهما غير الاول قال الشيخ الرضي ولا حصر لهذا النوع من الافعال **قوله** وهذه الثلثة للظن قال الشيخ الرضي افعال القلوب على ثلثة اضرب اما للظن فقط وهي حجا يحجو بمعنى ظن وخال يخال وحسب يحسب ويستعمل راى الذي هو ما لم يسم فاعله من راى عاملا عمل ظن بالذي هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم واما للظن في الظاهر مع احتماله في بعض المواضع لليقين وهو ظن لا المعنى انهم قال الله تعالى في الظن بمعنى اليقين اني ظننت اني ملاق حسابيه انتهى فظهر ان ما قيل اقتفى الشارح في جعل هذه الثلثة للظن اثر الرضي حيث جعل هذه الثلثة للظن فقط مع مجئ ظن لليقين ايضا ليس على ما ينبغي **قوله** هذه الثلثة للعلم قال الشيخ الرضي واما لليقين فقط وهو علم واما للاعتقاد في شئ على انه على صفة معينة سواء كان مطابقا اولا وهو راى واما لاصابة الشئ على صفة وهو وجد والفي وهذا من افعال القلوب لانك اذا وجدت الشئ على صفة لزم ان تعلمه عليها بعد ان لم يكن معلوما **قوله** من حيث الاخبار بها انما قيد بذلك لان المقصود بيان ان حكم المتكلم بمضمون الخبر على المبتدأ واخباره بمعلوم او مظنون لا باعتبار الواقع ونفس الامر وملخص الامر ان هذه الافعال انما يذكر لبيان حال ما وقعت عليه ان حال المفعول حين الاخبار علم او ظن ثم لا شك ان هذا الغرض لا يتصور بدون ذكر المفاعيل اذ الفعل المتعدي اذا كان المقصود منه ايقاعه على مفعول معين لا يفيد هذه الفائدة بدون ذلك المفعول لفظا او تقديرا وليس المعنى من كون هذه الافعال لبيان حال الجملة تعيين الاخبار انها بمنزلة الاداة بل المقصود انها لا تفيد بدون المفاعيل الفائدة المطلوبة منها وان تمت بالفواعل بمعنى انها صدرت منها الا ان هذه الفائدة ليست معتدة بها اذ المقصود غيرها هذا وهو السر في عدم جواز حذف المفعولين لهذه الافعال نسيا منسيا لعدم حصول الفائدة المطلوبة منها اذ ليس المقصود منها ومن ذكرها الا ايقاعها على متعلقات مخصوصة بخلاف سائر الافعال المتعدية فانه قد يكون المقصود مجرد صدورها عن الفواعل وقد يكون المقصود ايقاعها



على مفاعيل مخصوصة وبهذا ظهر ان ما قيل ان ما ذكره الشارح تقتضي ان يكون هذه الافعال للبيان كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخل على الجملة لبيان انه امر محقق فلا يفيد مع فاعلها فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها مع انه خلاف ما عليه الاستعمال **قوله** على انهما مفعول لهما الواجب نظرا الى تثنية اسم ان مفعولان لهما اذ المطابقة بين المبتدأ والخبر واجب اذا كان الخبر مشتقا حاملا لضمير المبتدأ لا يستوي فيه المذكر والمؤنث وكذلك فقيل حمل على ارادة كل منهما وقيل لما كان المفعول في الحقيقة مضمونهما معا جعل الجزئين مفعولا واحدا ان قلت اذا كان المفعول المجموع فما وجه اجراء الاعراب على كل منهما قلت نظرا الى الظاهر واحترازا عن الغاء الاسم المتمكن او دفعا للترجيح بلا مرجح **قوله** كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة بلا علة موجبة او مجوزة وذا لا يجوز **قوله** لا تخلنا اي لا تظننا من خال الشيء يخاله كخاف يخاف خيلة ظلمة والغزاء بالغين المعجمة والهمزة بعد الالف الاغراء وهو المشهور لكن لم يوجد في اللغة كذا قيل وقيل الصواب انه بالغين المعجمة المفتوحة والتاء المنقوطة من فوق بنقطتين وهو اسم بمعنى الاغراء من اغرت الصيد وطال بمعنى امتد وماكفه عن طلب الفاعل ووشى في كلامه كذب فيه ووشى به الى السلطان سعى والواشي النمام وتجمع على وشاة كالقاضي على قضاة والمعنى لا تظننا جازعين او اذلاء على اغرائك السلطان بنا ووشي بنا قبل ذلك الوشاة الى السلاطين وقد كثر اغراء اعدائنا الملوك بنا بلا الحاق ضرر بنا واتصال مكروه **قوله** لعدم الفائدة المطلوبة منها واذ المطلوب منها الفائدة المترتبة عليها القاءها على المفعولين على ما هو الاصل فيهما لانه الغرض من وضعها فلا يرد ما قيل هذا لا يوجب عدم جواز حذف المفعول نسيا منسيا لعدم توقف افادتها على ذكر المفعولين لان هناك جهات افادة آخر كان يقول فلان يظن كثيرا ويعلم قليلا اي يقع الظن عنه كثيرا ويقع اليقين قليلا او تقول لا يعلم زيد الا بالبراهين ولا يظن الا بالامارات او تقول ما ظننت اليوم او علمت اليوم **قوله** اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن لا فائدة في الاخبار به بل لا بد ان تدخل على الجملة الاسمية ليعلم ان منشاءهما حين الاخبار اي شيء هو وبالجملة ترك هذه الفائدة التي هي موضوعة لها والاكتفاء بشيء معلوم لا يجوز بخلاف باب اعطيت اذ ليس له طريق مخصوص للافادة فيجوز ان يذكر المفعولان وان يحذفا وان يحذف احدهما فظهر ان ما قيل لا فرق بين قولنا فلان يعطي ويكسو وبين قولنا علمت وظننت في ان كلا منهما بدون التاويل غير مفيد اذ كما ان الانسان في الاغلب لا يخلو عن علم وظن كذلك لا يخلو عن عطاء وكساء ومع التاويل مفيد وعلمت بمعنى كثير العلم مني وصار العلم طبيعة لي وظننت بمعنى كثر الظن مني وصار الظن طبيعة لي كما ان فلان يعطي ويكسو بمعنى كثر الاعطاء والكساء منه وصار الطبيعتين له مفيد ليس على ما ينبغي **قوله** على نحو من يسمع يخل كلمة من شرطية مبتدأ يسمع بالجزم شرط ويخل بالجزم جزاء واصله يخال لما حذف حركة اللام حذف الالف لالتقاء الساكنين **قوله** اي يخل اي يظن مسموعه صادقا **قوله** لاستقلال الجزئين كلاما اي لكون الجزئين مستقلين في حصول الكلام عنهما بلا حاجة الى الافعال وكونهما مبتدأ وخبرا **قوله** الصالحين لا حاجة الى وصف الجزئين به لان الجزئين مفعولان لافعال القلوب ومدخول لها مبتدأ وخبر في الاصل وان كان مفعولا بعد الدخول فوصف الجزئين بالصلاحية المذكورة لغو محض **قوله** او مفعولين لها الظاهر كما قيل الواو لان الجزئين الصالحين لكلا الامرين لا لاحدهما او يحمل كلمة او على منع الخلو **قوله** كلاما تاما لا فائدة في وصف الكلام بالتام بعد ما علم كون الجزئين مبتدأ وخبرا ومعلوم ان المبتدأ والخبر كلام تام لا ناقص وليس المراد بالكلام التام ما فيه اسناد اصلي مقصود لذاته لان جواز الالغاء مبني على ضعف الافعال بالتوسط والتاخر وحصول الكلام من الجزئين وعدم الاحتياج الى شيء آخر لا على كون الكلام اخص من الجملة او لا مدخل له في ذلك **قوله** مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر اشارة الى ان جواز الالغاء على الامرين ضعفها بالتوسط



والتاخر لعدم ظهور تاثيرها كافعال العلاج وحصول الكلام من نفس الجزئين بخلاف غيرها من افعال الجوارح فانها ظهور تاثيرها
ظاهر لا يضعف بالتوسط والتاخر فلكون الامرين مشتركين بينهما وبين غيرها من افعال الجوارح في حيز المنع وهذه الافعال ظاهر كون
معناها من فعل القلب ولا يحتاج الى نصب الجزئين ليظهر كونها من فعل القلب فسقط منع استلزام الامرين معا لجواز الالغاء
لا اعمال الحاجة الى نصب الجزئين لمعرفة كونها من افعال القلوب **قوله** زيد قائم في ظني قال الشيخ الرضي الفعل الملغى لبيان ما صدر
عنه مضمون الجملة من الشك واليقين ولا شك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم في ظني قال
او مصدر فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو اعجبني ظنك زيدا قائما وعلمك لزيد قائم
اما الالغاء فواجب مع التوسط والتاخر نحو زيد قائم ظني غالب اي ظني زيدا قائما غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل
انتهى كلامه وهذا صريح في ان كون الملغى ظرفا مخصوص بالفعل وقوله اي ظني زيدا قائما غالب بيان للحاصل من كون المصدر
لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة لانه اشارة الى ان العمل وان كان منتفيا في اللفظ باق في المعنى فاندفع ما قيل اعترض على الرضي
بانه لا يصح في زيد قائم ظني غالب فان نفسه قال معناه ظني زيدا قائما غالب والظاهر انه على هذا المنوال في جميع صور الالغاء اي يكون
المعنى في صورة الالغاء على ما كان عليه في صورة الاعمال والحال ان الالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى تامل **قوله** اشارة الى
جواز اعمالها ايضا قال الشيخ الرضي واذا توسط الفعل بين المبتدأ والخبر جاز الالغاء بلا قبح ولا ضعف وكذا جاز الاعمال وهما متساويان
قوله فلهذا اي فلكون الالغاء في هذه الصور واجبا لا جائزا **قوله** قيد جوازه يعني تقييد الجواز بقوله اذا توسطت او تاخرت لاجل
وجوب الالغاء في الصور المذكورة اذ لو كان الالغاء جائزا في الصور المذكورة لصار التقييد لغوا وفيه انه يجوز ان يكون التقييد
لشيوع هذا الالغاء وكثرة وقوعه او لكونه مساويا للاعمال وفي الصور المذكورة لعله لم يكن كذلك **قوله** او بواسطة لاحاجة اليه لانه
قال قدس سره في بحث كم جعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر **قوله** من حيث اللفظ روعي
الاستفهام اذ لو روعيت الافعال من حيث اللفظ لغات مقتضى الاستفهام والنفي ولام الابتداء وفيما ذكر رعاية كلا المقتضيين
قوله ان الالغاء جائز لا واجب الظاهر انه بيان الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق ويؤيده ما في بعض شروح اللباب ان الالغاء هو
ابطال اعمالها على سبيل الجواز لفظا ومعنى والتعليق هو ابطال اعمالها على سبيل الوجوب لفظا لا معنى لان الظاهر انه بيان فرق بين غيرهما
لكن قيل لو كان الجواز داخلا في مفهوم الالغاء لما صح اضافة الجواز اليه قلت اضافة بيانية دفعا للغفلة ويحتمل ان يكون من قبيل التجريد وفيه
انه لو كان كذلك لما حكم الشارح قدس سره لوجوب الالغاء في الصور التي ذكرها بقوله قد يقع فيها آه قلت مقتضى الالغاء الجواز
والوجوب انما هو بحسب السماع او اراد بالجواز الامكان العام المقيد بجانب الوجود فيشمل الوجوب فان قلت فما معنى لقوله لا واجب
قلت اراد انه ليس واجبا فقط وقيل لم يقصد الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين ما صدق عليه الالغاء وما صدق
عليه التعليق بان الاول قد يكون واجبا وقد يكون جائزا والثاني لا يكون الا واجبا وبين الالغاء والتعليق المذكورين في المتن
بان الاول جائز البتة والثاني واجب البتة ولم يرد بان الجواز البتة معتبر في مفهوم الالغاء كيف وفسره فيما سبق بابطال العمل
لفظا ومعنى بلا جواز ابطال العمل لفظا ومعنى وفيه ان الالغاء فيما سبق مفسر بابطال عملها ولم يذكر لفظا ومعنى فكما لا يلزم من عدم
ذكره لفظا ومعنى خروج لفظا ومعنى من المفهوم كذلك لا يلزم من عدم ذكر الجواز خروجه عن المفهوم **قوله** لان اصل الفاعل التحوير

ان يكون الفاعل النحوي اي مسماه موثرا في المفعول به وقوله والمفعول به متاثرا المفعول معطوف على الفاعل ومتاثرا على موثرا اي مسمى
المفعول ان يكون متاثرا فاعلا لاثر الفاعل الا انه لما كان بين الدال والمدلول مناسبة اعطي الدال حكم المدلول فاعتبر تغاير الدالين
ليكون الدالان على طبق المدلولين **قوله** لانهما اي الفاعل والمفعول ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا اي ليس الفاعل موثرا
في المنصوب الاول ولا المفعول الاول متاثرا عن الفاعل **قوله** ماعدا حسبت وخلت وزعمت بدل من البعض بدل البعض **قوله** وهي
اي معانيها الاول المتعددة باعتبار تعدد المواد وبهذا الاعتبار جمع وان لم يكن متعددة في نفس الامر اما العلم المتعدد والحاصل
في المواد الثلثة والظن المتعدد والحاصل في المواد الثلث وعلى هذا لا حاجة الى ان يراد بالجمع مافوق الواحد ولا يرد ايضا انه لا يصح حمل
احد الامرين على المعاني الاول **قوله** بحيث متعلق بقوله قريب **قوله** وانما قيدنا بمعنى آخر بقوله قريب من معانيها الاول **قوله** بذلك
اي بقوله بحيث يمكن ان يتوهم آه **قوله** لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض حاصل الدفع انه ليس المراد بيان مطلق المعنى بل المعنى الذي
يتوهم به انه متعد الى المفعولين وهذا المعنى ليس لكلها بل لبعضها يدل عليه ما ذكره الشيخ الرضي قدس سره حسبت بمعنى صرت ذا حسب
وهو الذي في شعره شقرة وخلت اي صرت ذا خال اي خيلاء وزعمت بمعنى كفلت وهذه الثلثة بهذه المعاني يكون لازمة قال
المص في شرح المفصل المراد بيان استعمال هذه الافعال مع نفاذها افعال القلوب واستعمال ظننت وخلت ورأيت ووجدت
بالمعاني التي ذكرت لا يخرجها عن كونها افعال القلوب بخلاف المعاني التي يكون هذه الافعال لازمة بالنظر اليها فان استعمالها
بتلك المعاني يخرجها عن كونها افعال القلوب انتهى وانت خبير بان عدم الاخراج عن افعال القلوب على تقدير كونها متعدية
الى مفعول واحد مشكل لان فعل القلب عبارة عن فعل يتعدى الى مفعولين ثانيهما عين الاول واذا تعدى الى واحد كيف لا يخرج
عن حقيقته ولا يمكن حمل كلام الشارح عليه كما لا يخفى الا ان يقال المعنى على التقدير من واحد بلا تفاوت على ما ذكره الشيخ الرضي حيث قال
لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرق معنوي كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائما وعرفت ان زيدا قائما واحد الا ان عرف لا تنصب
جزئي الاسمية كما ينصبهما علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر
قوله قريبة من معنى العلم بالتاويل لانه صفة جمع وفي بعض النسخ قريب بالتذكير وهو مبني على تاويل المعاني بالجمع **قوله** استغنيت آه قيل
فيه نشر على ترتيب اللف فان وجدت المشتق من الجدة بكسر الجيم بمعنى استغنيت ووجدت المشتق من الموجدة بفتح الميم وكسر الجيم بمعنى غضبت
ووجدت المشتق من الوجد بفتح الواو بمعنى حزنت **قوله** لانها اي المعاني المذكورة ليس كل واحد منها بمعنى العلم والظن الباء زائدة في خبر ليس
اي ليس معنى ينسب الى العلم والظن كما قال قدس سره والوهم نوع من العلم وهو العلم بنفس الشيء وقال اي اصبتها وعلمتها فلا
يرد ما قيل ان كان الضمير راجعا الى المعاني المذكورة فالصواب ان يقال لانها ليست قريبة من العلم والظن **قوله** لانها لا تتم بمرفوعها
اي لا تصير كلاما تاما يصح السكوت عليه بمجرد ذكر اسمها الذي هو فاعلها بل يحتاج الى الخبر الذي يسند الى الاسم فليس كان واخواتها
مع الاسم كلاما يصح السكوت عليه بل يحتاج الى المسند والمعنى من الاحتياج وعدم الاحتياج الى المسند او المسند اليه وعدمه بخلاف
الافعال التامة فانها تامة بفاعلها لا يحتاج الى المسند او المسند اليه وقيل نقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل في التامة
ومنها قيل وفيه نظر لانهم يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن خبرها بالزمان انتهى وفيه ان وجه التسمية
ليس عند الاطلاق بل هو لبيان الاولية فلا يلزم الاطراد بما صرح به العلامة التفتازاني في المطول قيل ولك ان تقول سميت بها نقصان

عدوها بالنسبة الى الافعال التي تم بها نوعها قيل ومنها ان افعال القلوب انقص عدوا من هذه الافعال وافعال المدح والذم انقص منها وفعلا التعجب من كل مع انهم لا يسمون شيئا منها ناقصة انتهى اقول هذا وان ورد على القائل الموجه لانه قد اورد مثل هذا على من قال بنقصان هذه لنقصان مدلول التامة بالحدث الا انه ليس بوارد في الحقيقة على تامر لفا تم القول بنقصان الافعال الناقصة عن الحدث مبني على قول من قال ان الافعال الناقصة لا تدل على الحدث كما اشار اليه قدس سره في حواشي شرح المطالع الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حدثا وكانت الكلمات الوجودية دالة على الحدث وليس كذلك بل الحدث معنى منسوب الى الفاعل بانه قائم به انتهى وهو صريح في ان الافعال الناقصة لا تدل على حدث يكون مسندا الى الفاعل ويصح السكوت عليه ويتم لانه لا يفيد المخاطب فائدة تامة قولنا زيد كان اذا كان ناقصة وكذا اخواته واليه يشير قول من قال اما الفعل فيدل على النسبة بين شيئين حدثا وزمانا في الاكثر وان كان قد يعرى عن الحدث ككان او عن الزمان كنعم وبئس وبعت واشتريت وعلى هذا لا يصح على الاطلاق قول النحاة الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة ولهذا قال سيد المحققين سند المدققين نظر النحاة فيهما من حيث اللفظ نفسه لان مقصودهم تصحيح الالفاظ فلما وجدوا الافعال الناقصة انها تشارك ما عداها من الافعال التامة في كثير من العلامات والاحوال اللفظية جعلوها افعالا والمنطقيون لما وجدوها ان معانيها توافق معاني الادوات في عدم صلاحية الاخبار بها اوردوها في الادوات وما ذكره الشيخ الرضي في تزييف من قال سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر حيث قال ليس بشئ لان كان في نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجئ اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شئ ثم قلت القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فائدة اخرى وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم تحصل هاتان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لا يدل على ان كان يدل على حدث مسند يصح السكوت عليه فتامل **قال** تقرير الفاعل اي جعله وتثبيته على صفة **قوله** اي العمدة اشارة الى دفع ما قيل المتبادر من قولك ان هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى ان ذلك المعنى تمام الموضوع له لا انه جزء فيلزم ان يكون التقرير تمام الموضوع له لهذه الافعال مع انه ليس كذلك لدخول الزمان في الموضوع له لهذه الافعال ان قلت الزمان جزء الموضوع له كما ان التقرير ايضا كذلك فكيف يكون التقرير عمدة قلت لان التقرير اصل ومظروف والزمان قيد وظرف له فالزمان وان كان جزء الموضوع له الا انه اعتبر جزء لما انه ظرف له فاندفع ما قيل ليت شعري ما اراد بالعمدة وما الفرق بين جزء وجزء **قوله** ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة اي خارجة عن الموضوع له لهذه الافعال الا انه عبر عنه بالتقرير لكونه عمدة فكانه الموضوع له فسقط ما قيل خروج الصفة عن التقرير مشترك بين الافعال الناقصة والتامة فهو غير نافع وانما النافع دخول الصفة فيما وضعت له الافعال التامة وخروجها عما وضعت له الافعال الناقصة او كون التقرير فقط عمدة فيما وضعت له الافعال الناقصة وكون كل واحد من التقرير والصفة عمدة فيما وضعت له الافعال التامة **قوله** لان ذلك التقرير اي الجعل والتثبيت نسبة اضافية كالتخليق بين الخالق والمخلوق فظهر ان ما قيل فيه ان النسبة هي ثبوت الصفة للفاعل والتقرير ان كان مصدرا مبنيا للفاعل كما هو الظاهر فهو صفة المتكلم وان كان مصدرا مبنيا للمفعول فهو صفة الفاعل واياما كان فهو ليس نفس ثبوت الصفة للفاعل [illegible] ثبوت الصفة

لافاعل بمسامحة لايليق بمقام التعريف ومع ذلك لايصح اضافته الى الفاعل وجعل على صلة له اللهم الا ان يقال النسبة انما اريدت بمجموع تقرير الفاعل على صفة لا بالتقرير فحسب ليس على ماينبغي **قوله** مخرج عن الحد الافعال التامة تفريع على قوله ولاشك على ماعرفت **قوله** فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له وجه كونهما عمدتين كونهما اصلان ومظروفان والزمان وان كان جزءا الا انه قيد وظرف فسقط ما قيل لوكان مجرد الدخول في الموضوع له مستلزما لكونه عمدة فيما وضع له لكان الزمان ايضا عمدة في هذه الافعال وقوله كل من الصفة والتقرير عمدة مشير الى ان الصفة والتقرير ليس تمام الموضوع له للافعال التامة بل هما عمدتان هذا والجزء الثالث الغير العمدة الزمان فقوله قدس سره لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها معناه ان التقرير والصفة عمدتان في الموضوع له لا انهما الموضوع له **قوله** ولو جعل الموضوع له جواب آخر للايراد المذكور مقابل لقوله اي العمدة فيما وضعت له ومحصل الجواب ان الموضوع له ماصدق عليه تقرير الفاعل على صفة من الجزئيات ولكل جزئي اخذ فيه تقرير الفاعل والزمان وفي بعضها مع التقرير والزمان الانتقال والدوام وغيرها مما يدل عليه بعض الافعال وهو مع فلافاقة الى قوله اي العمدة **قوله** بالنسبة الى ماهو اي بالنسبة الى لفظ هو اي فذلك اللفظ موضوع له اي لذلك الجزئي **قوله** ولا يبعد جواب ثالث لذلك الايراد **قوله** ولاشك ان الغرض اي الغرض الاصلي منحصر في التقرير والزمان وان كان غرضا الا انه ليس باصلي بل اعتبر قيدا للتقرير او الحصر اضافي **قوله** لايحتاج الى قيد زائد كما قال الشيخ الرضي حيث قال ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدرة فان زيدا في ضرب زيدا ايضا متصف صيغة الضرب وكذا جميع الافعال التامة قال سيد المحققين وسند المدققين في حواشي المطول لو دخل التعريف قيدا اتبعا لغيره فقال على صفة غير مصدر وذلك الفعل احترازا عن الافعال التامة فانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة هي مصدرها ولاحاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر من قولك هذا اللفظ وضع لذلك المعنى ان ذلك المعنى موضوع له لا انه جزء والافعال التامة موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها معا والافعال الناقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فيكون الصفة خارجة عن مدلولها فالتعريف منطبق عليها دون التامة انتهى حاصل ماذكره قدس سره انه لاحاجة الى اعتبار قيد ذكره الشيخ الرضي احترازا عن الافعال التامة لانها موضوعة للتقرير دون الصفة فلا يدخل فيها الافعال التامة لانها موضوعة للتقرير والصفة فظاهر ان ماذكره المولى المحشي عصام الملة والدين كانه اشارة الى قيد ذكره المحقق الشريف ان المراد صفة خارجة عن مدلولها ترك ذكره للتبادر من العبارة ولذا ذكره المولى المحشي الصادق الكابلي كانه اشارة الى قيد ذكره الشريف حيث قال المراد صفة خارجة عن مدلولها والى قيد ذكره الرضي حيث قال المراد صفة غير مصدرها ولاشك ان اعتبار كل منها اعتبار قيد زائد في التعريف ودعوى تبادر هما من العبارة مما منعنا ليس على ماينبغي لنسبتها اليه قدس سره ماهو بري منه **قوله** تم التسعة بهذا عشرة اي يصير التسعة بهذا عشرة تامة **قوله** وقولهم اي قول الخوارج اول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس رضي الله تعالى عنه حيث جاء اليهم رسولا من علي رضي الله تعالى عنه **قوله** وفيهما ضمير لما تقدم من الغارة قيل هي والغزو كلاهما بكسر الغين المعجمة الغفلة وعدم التجربة والمعنى ماجاءت غفلتنا حاجتك اي لم تجدنا غافلين كما تريدنا وهذا معنى قوله لم يكن هذه على قدر مايحتاج اليه **قوله** قال الاندلسي لاينجي وذلك قال الشيخ الرضي قال المطرزي وبعضهم وقال المص واحاد الاطراد في مثل فقد جاء البر قفيز من قبيل هو حال وليس بشئ لانه لايراد ان البر جاء في حال كونه قفيزا ولامعنى له قال واما قعد فلا يطرد كما نطرد فانما يطرد في مثل الموضع الذي يستعمل فيه اولا يعني قول الاعرابي فلا يقال قعد كانه بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانه حربة **قوله** خلافا للفراء يحتمل ان يكون خلاف الفراء في كليهما او في احدهما **قوله** المركبة من المبتدأ والخبر لافائدة في الوصف اذ الجملة الاسمية لايكون الا مبتدأ وخبرا والوصف الكاشف انما يكون اذا كان في ماهية الموصوف خفاء وليس

٣١٦

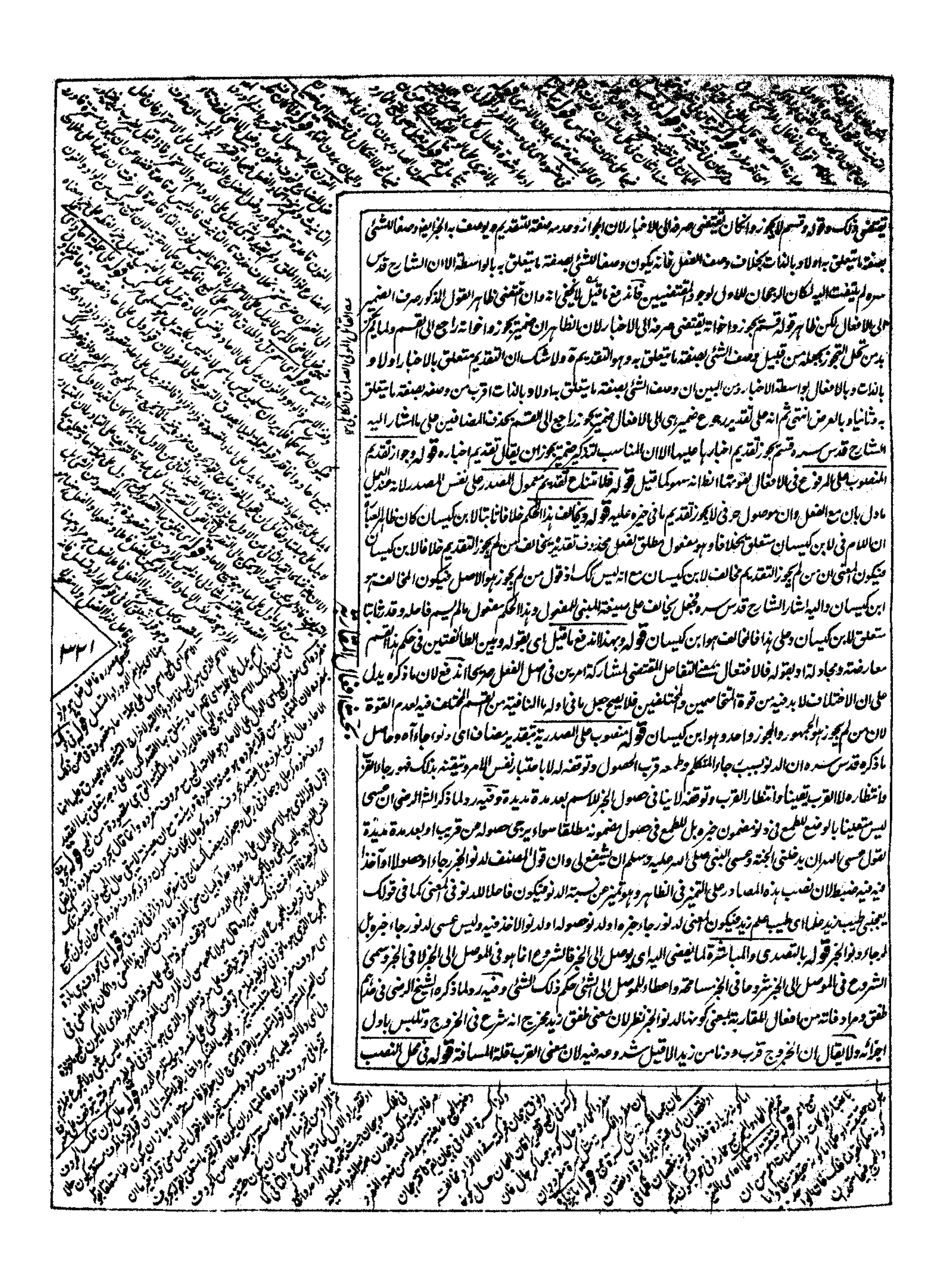


نحو اقائم زيد وما قائم زيد اسمية اذ الكلام لا بد فيه من الاسناد الاصلي وهو اسناد الفعل الى الفاعل واسناد الخبر الى المبتدا او كونهما كلامين والاسناد فيهما اصليا مبني على تاويل اسم الفاعل بالفعل فقبل التاويل ليستا جملتين اسميتين وبعده فعليتين وقيل كانه احترز بتقييد الجملة الاسمية من مثل اقائم زيد وما قائم زيد فانهما جملتان اسميتان مركبتان من المبتدا او الفاعل اتجه مثال قوله يعني الاثر المرتب عليه اشارة الى ان الحكم بمعنى الاثر واضافته الى المعنى لامية ففيه رد على القول بان الحكم مستدرك حتى جعل اضافته اليه بيانية قوله لكونه فاعلا هذا على وفق قوله لتقرير الفاعل على صفة والظاهر انه ليس لفاعل اذ الفاعل ما اسند اليه الفعل او اسم الفاعل على وجه يصح السكوت عليه قال الشيخ الرضي كما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنه سموه فاعلا على اللغة قوله كائنة اشارة الى ان الظرف مستقر صفة لقوله ناقصة ولو جعل حالا عنه لم يبعد لكونه مشبها بالمفعول فيكون بمنزلة المفعول به قوله ثبوتا ماضيا اشارة الى ان قوله ماضيا صفة لمفعول مطلق محذوف وقوله اي كائنا في الزمان الماضي اشارة الى ان قوله ماضيا صفة لزمان مقدر متعلق بقوله كائنا او بيان لحاصل المعنى قوله ابو على ابو قسم منه اي ليس قوله بمعنى صار معطوفا على قوله ناقصة الذي هو اي قوله بمعنى صار قسم منه اي من قوله ناقصة لانه لو كان معطوفا عليه للزم ان يكون قوله بمعنى صار مقابلا لقوله ناقصة وليس كذلك ويحتمل ان يرجع قوله هو الى قوله لثبوت خبرها لاسمها يدل على كون الامرين قسمين لقوله ناقصة قال الشيخ الرضي كان يكون ناقصة لمعنيين احدهما ثبوت خبرها لاسمها والمعنى الثاني ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قوله بتيهاء اي كنا في تيهاء بفتح التاء المفازة التي يتحير فيها السالك ولا يهتدي وقفر بفتح القاف وسكون الفاء المكان الخالي عن الماء والكلاء والمطي بفتح الميم وكسر الطاء المهملة وتشديد الياء جمع مطية وهي المركب في سرعة سيرها كانها شبهته بالقطا قطا بفتح القاف والقصر جمع قطاة وهو طائر سريع الطيران يقال له بالفارسية سنگ خوارک الحزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاء المعجمة ما غلظ من الارض وارتفع وخشن وكان اضافة القطا اليه لانها تعيش وترعى فيه او لانها اسرع طيرانا من قطا غيرها والفراخ بكسر الفاء جمع فرخ بفتحها وسكون الراء المهملة وهو ولد الطير والبيوض بضم الباء الموحدة جمع البيضة والمعنى ان المطي في غاية السرعة وكمال العدو حيث تشبه بالقطا التي صارت بيوضها فراخا وهي تكون ح اشد طيرانا حرصا على الفراخ واهتماما باطعامها خصوصا اذا كانت في ارض لا ماء فيها ولا كلاء قوله فان بيوضها لم يكن فراخا دليل على ان كان بمعنى صار وليس على معناه اذ لو كان على معناه لكان لثبوت خبره لاسمه في الزمان الماضي فيكون المعنى ان البيوض كانت فراخا في الزمان الماضي والامر ليس كذلك اذ البيوض لم يثبت لها الفراخ اصلا بل صارت فراخا بعد ما لم تكن واما ما قيل ليست بمعنى صار لانه يؤدي الى عكس المعنى لانه يشعر بان الفراخ سابقة على البيوض ففيه انه لا يخلو من خلل وليس تامة لانه يجب على هذا ان يكون فراخا حالا فيلزم ان يكون البيض في حال كونه فراخا وهو فاسد وليس زائدة لنصب فراخا قوله ويكون فيها ضمير الشان كان الذي فيها ضمير الشان وان كان ناقصة الا انه ليس لثبوت خبره لا ولا بمعنى صار فلذلك ذكره عليحدة اشارة الى انه ليس ناقصة بالمعنى الذي ذكر فاحتمل غير خارجة مما هو بمعنى صار ومقابله ليس على ما ينبغي قوله والجملة الواقعة بعدها خبر اقال بعض كان الذي فيها ضمير الشان تامة فاعلها ذلك الضمير اي وقعت القصة ثم فسر القصة بالجملة قال الشيخ الاول اولى لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير الشان الا مبتدا في الحال نحو قل هو الله احد او في الاصل كاسم ان واولى

مصغر لی خلفت **قوله** اذ امت بضم المیم او بکسرها من مات یموت او مات یمات کان ای کان الشان **قوله** شامتا ای احد هاشامت ای
فرح بموتی والشماتة الفرح ببلیة العدو **قوله** و آخر ای رجل آخر مثل اسم فاعل من الاثنا و **قوله** کانت الکائنة ای ثبتت
والمقدر کائن ای ثابت کن اثبت فیکون تثبت ویحتمل ان یکون المعنی کن موجودا فیکون ای فیکون موجودا **قوله** ولیس المفصل علی المعنی
اذ لو کان المعنی علی المعنی لما کان لاستبعاد قوم مریم رضی الله عنها عن تکلیمه ایاه معنی مع ان اتیانها به بعد الفراغ عن الولادة
عند القوم وملامتهم ایاها عند مشاهدتهم ایاه واشارة مریم رضی الله تعالی عنها الی عیسی ثم قولهم بالاهلة کیف نکلم من کان فی المهد
صبیا یا بی ابا ظاهر اعن ان یکون المعنی علی المعنی قال الشیخ الرضی غیر مفیدة للماضی والا فاین الخبر وقال کان تزاد غیر مفیدة لشیء
الا محض التاکید وهذا معنی زیادتها فی کلام العرب فقوله قدس سره وکان زائدة لتحسین اللفظ لیس علی ما ینبغی وعلی هذا فبیان حال
من الضمیر المستکن فی الظرف العائد الی من قال الشیخ الرضی اعلم ان الزائدة والمجردة للزمان اعنی غیر العاملة لا یقعان اولا لان البدئة
یکون باللوازم والاصول والمجردة للزمان کالزائدة فلا یلیق بها الصدر ویقعان فی الحشو کثیرا وفی الآخر علی رای نحو خصر الخطیب
کان ولا تزاد ولا تجرد الا ماضیة لخفتها وقد اجاز ابو البقاء زیادة مضارع کان **قوله** استیفاء لجمیع استعمالاتها نکتة ذکر بعد الوقوع
فلا یلزم لطراد یا خلا برد ما قیل هذا لیستد عی استیفاء الاستعمالات فی اخواتها ایضا مع انه لم یستوف **قوله** ویجیء بمعنی صار قال الشیخ الرضی
من مرادفات صار آل ورجع وحال وارتد کان کلها فی الاصل بمعنی رجع ولذا استحال وتحول فانهما کانا فی الاصل بمعنی انتقل فکان
حق جمیعها ان یستعمل تامة فیتعدی الی ما هو مصدر خبرها بالی نحو صار الی الغنی ثم ضمن کلها معنی کان بعدان لم یکن لان الشخص اذا رجع
الی الفعل وانتقل فذلک الفعل یصیر کائنا بعدان لم یکن فهی فی الحقیقة بعد صیرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافا الی اسمها ای معنی
جمیعها ناقصة کان بعدان لم یکن وذلک المصدر هو الکائن بعدان لم یکن وفاعلها حین کانت تامة هو المرتفع بها فاعله الواجب
والمنتقل تجوز استعمالها ومرادفاتها تامة علی الاصل نحو صرنا الی الحسنی **قوله** فیا لک من نعمی تحولن ابؤسا قیل نعمی بالضم هو النعمة و
ضمیر تحولن راجع الیها ما لارادة المتعدد بالمصدر او بجعله ابؤسا وشدائد جمع وان کان واحد التعدد الخبر وقیل النعمی جمع لنعیم بمعنی النعمة
کجرحی جمع جریح **قوله** المدلول علیها بموادها وهی الصباح والمساء والضحی **قوله** لا بصورها ای لیس اصبح وامسی واضحی لاقتران مضمون
الجملة باوقاتها المدلول علیها بصورها وصیغها والوقت الذی یدل علیه صیغها هو الزمان الماضی قیل انما خص الاوقات بما ذکر
لان المقصود بیان ما یختص بهذه الافعال الثلاثة وتصاریفها من المضارع والامر وغیرها ولم یوجد فی غیرها من الافعال الناقصة وما هو
الا الاوقات المدلول علیها بالمواد بخلاف المدلول علیها بصورها وصیغها فانها توجد فی سائر الافعال الناقصة ولم توجد فی غیر الماضی
والمضارع والامر وفیه انه لو کان المقصود ذلک لکان المناسب فی کان بیان ما یختص به وسائر تصاریفه عن المضارع والامر ولم
توجد فی سائر الافعال الناقصة لیکون البیان علی نسق واحد وعلی هذا فالمناسب ان یحمل الاوقات علی ما یعم المدلول علیه بموادها
والمدلول علیه بصورها وصیغها قال الشیخ الرضی هذه الثلاثة تکون ناقصة وتامة فالناقصة لمعنیین اما بمعنی صار مطلقا من غیر
اعتبار الازمنة التی یدل علیه ترکیب الفعل اعنی الصبح والمساء والضحی بل باعتبار الزمان الذی یدل صیغة الفعل علیه اعنی الماضی والحال
والاستقبال واما بمعنی کان فی الصبح وکان فی المساء وکان فی الضحی فیقترن فی هذا المعنی الاخیر مضمون الجملة اعنی مصدر الخبر مضافا
الی الاسم بزمانی الفعل اعنی الذی یدل علیه ترکیبه والذی یدل علیه صیغته فمعنی اصبح زید امیرا ان امارة زید مقترنة بالصبح

فی الزمان الماضی ومعنی یصبح قائما ان قیامه مقترن بالصبح فی الحال وللاستقبال انتهی ولا تخفی علیک ان ماذکره الشارح قدس سره فالمثال الاول یدل علی اقتران مضمون الجملة وهو قیام زید بوقت الصباح وعلی هذا القیاس المثالان الاخیران لا ینطبق علی شئ من المعنیین الذین ذکرهما الشیخ الرضی فهذه الثلثة اذا کانت ناقصة **قوله** فی جمیع نهاره وتقترن ایضا بزمانه المدلول علیه بالصیغة ای الماضی والاستقبال قال الشیخ الرضی قالوا لم یستعمل ظل الا ناقصة قال ابن مالک تکون تامة بمعنی طال او دام والعهدة علیه **قوله** جمیع لیله وتقترن ایضا بزمان الماضی **قوله** وبمعنی صار قال الشیخ الرضی وقد جاء ظل ناقصة بمعنی صار مجردا عن الزمان الماضی المدلول علیه بترکیبه قال الله تعالی ظل وجهه مسودا واما مجئ بات بمعنی صار ففیه نظر **قوله** وذلک ای لکون مجیئهما تامتین فی غایة القلة **قوله** وفصلهما لان الجمع بینهما وبین الافعال الثلثة فی الامور الثلثة غیر صحیح لعدم الشرکة فی المجئ تامة فوجب الفصل بهذا الاعتبار وله طریقان فاختار احدهما **قوله** واض وعاد وغدا وراح قال فی اللباب کان الاصل فی هذه الملحقات ان تستعمل تامة متعدیة الی مصدر جزءا ثم ضمن کلها معنی صار **قوله** وکان الوجه فی ذلک انها من الملحقات نکتة ذکرت بعد الوقوع فلا یرد ان هذا الوجه یستدعی عدم ذکرها فی مقام الاجمال ایضا **قوله** سمی اسمها فاعلا آه قیل محل هذا التنبیه هو قوله ما وضع لتقریر الفاعل علی صفته لتقدمه ان قلت للتنبیه فی هذا المقام رجحان لان الفاعل ة مضاف الی هذه الافعال ففیه تصریح بان المراد استمرار جزئها فاعلها بخلاف قوله لتقریر الفاعل علی صفته فانه لا تصریح فیه بان الفاعل فاعل الافعال فظهر وجه تاخیر التنبیه الی هذا المقام قلت بل هو نص ایضا فی ان الفاعل فاعل الافعال لسبقه الذهن الیه لشهرة کون الافعال الناقصة لتقریر فاعلها علی صفته ولم یذهب الوهم الی ان المراد فاعل الصفة فلیس هذا الاحتمال قادحا فی النص بل لیس باحتمال اصلا **قوله** استمر امارته مذ قبلها واستاهل بها وهو وقت البلوغ الذی یمکن قیامه بها فیه لا قبل ذلک کذا ذکر الشیخ الرضی **قوله** واعتبار الصلاحیة قیل الصواب ان یقال واما اعتبار الصلاحیة والقابلیة فمعلوم قطعا فلا یلزم ذکرها بلا اخت انتهی هذا انما یرد لو کان الفاء التفصیلیة وهو ممنوع کیف ویجوز ان یکون للاستیناف کما فی اوائل الکتب **قوله** ویلزمها النفی ان کانت ماضیة فما ولم ولما فی الدعاء وان کانت مضارعة فما ولا ولن **قوله** وتقدیر الزمان قبل المصادر کثیر شائع نحو آتیک خفوق النجم ای زمان خفوقه وما دام وان کان مشهورا فی تقدیر الزمان الا ان وجه تقدیره ان ما مصدریة والفعل بعده بتاویل المصدر ومعلوم ان المصدر المضاف الی مصدر الخ المضاف الی الاسم لا یرتبط بدون تقدیر الزمان فما دام اشتهر فی تقدیر الزمان بهذه الواسطة وصار علما له بهذا السبب فاندفع ما قیل انک سند وجه عنه لان ما دام صار علما فی تقدیر الزمان معه حتی تمتنع ذکر الزمان معه ولیس الامر بهذه المثابة فی شئ من المصادر **قوله** واذا قدر الزمان قبله وصح بسبب تقدیره ان یرتبط بما قبله فلا بد من حصول کلام یفید فائدة تامة بخلاف ما لم یقدر الزمان فانه لم یصح لان یرتبط بما قبله وان کان غیر تام فلا بد ههنا من اعتبار کلام یفید فائدة تامة الا انه لا یعتبر ما لم یقدر بما یرتبط به بما قبله فاندفع ما قیل قوله واذا قدر الزمان قبله مشعر بانه لو لم یقدر الزمان قبله لم یجب هناک حصول کلام یفید فائدة تامة وظاهر انه لیس کذلک لظهور ان المصدر المضاف الی الجملة ای الی مضمونها لیس کلاما مستقلا بالافادة **قوله** فما دام لم یشفع ما دام با جالس ولم یحصل

من المجموع كلام لا يفيد فائدة يشير الى ان الكلام المفيد هو مجموع اجلس و مادام لا اجلس وحده مع انه ليس كك اذ المفيد للفائدة التامة هو اجلس وما دام فضلة ظرف له يدل عليه قوله احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقلة بالافادة اعلم انه وقع في بعض النسخ فما دام لم يشفع ما دام باجلس لم يحصل من المجموع كلام يفيد فائدة تامة فقوله كلام فاعل لم يحصل وقوله يفيد صفة كلام وضمير يعود اليه والمعنى ان ما دام ما لم ينضم اليه امر آخر لم يحصل من مجموع ما دام واسمه وخبره كلام يفيد فائدة تامة وفيه ان هذا مستغنى عنه بقوله احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة وليس المراد من المجموع ما دام وكلام آخر لان الكلام على عدم الضم اليه كلام آخر وفي بعضها فما دام لم يشفع ما دام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة فقوله ولم يحصل عطف على قوله لم يشفع وقوله لا يفيد فيه ضمير يعود الى ما دام وهذا ايضا مستغنى عنه قوله فما دام فعل الناقصة وما دام اسمه ولم يشفع خبره وهو ظرف لقوله لم يحصل على الاول ولقوله لا يفيد على الثاني قوله هذا هو مذهب الجمهور قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقا تقول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال الله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل قال الاندلسي واحسب ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس اذا لم يقيد بزمان يحمل على الحال واذا قيد بزمان من الازمنة فهي على ما قيد به قوله اذ ليس فيها الظاهر فيه لان الضمير راجع الى تقديم اخبارها كلها على اسمائها قوله نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فيكون امكانا خاصا مقابلا للواجب والممتنع وتقديم الخبر قد يجب لموجب وقد يمتنع بمانع وعلى هذا فينبغي ان يقيد آه الا ان يقال الموجب والمانع في حكم الاستثناء قوله نحو كم كان مالك هذا المثال ليس من قبيل تقديم الخبر على الاسم قوله نحو صار عدوي صديقي انما وجب التاخير لئلا يلتبس بالاسم قوله نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فيكون امكانا عاما مقيدا بجانب الوجود فيشمل الواجب ويقابل الممتنع قوله وحينئذ اي حين اريد بالجواز نفي الضرورة عن جانب العدم فقط قوله يجوز ان يكون التقديم قوله كالمثال المذكور وهو كم كان مالك وعلى هذا فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم الا ان يقال الموانع مستثناة ثم لا يخفى ان قول المص ويجوز تقديم اخبارها آه قضية موجبة فيكون الامكان جهة للقضية الموجبة ولذا حمل قدس سره الامكان على الامكان الخاص او الامكان العام المقيد بجانب الوجود والامكان العام المقيد بجانب الوجود عبارة عن ان يكون الامكان جهة للقضية الموجبة ولم يحمله على الامكان العام المقيد بجانب العدم لانه عبارة عن امكان عام يكون جهة للقضية السالبة والقضية المذكورة في المتن موجبة فظهر ان ما قيل بقي ههنا احتمال آخر وهو ان يراد بالامكان العام المقيد بجانب العدم المقابل للوجوب الشامل للامتناع المفسر بسلب الضرورة عن جانب الوجود فقط وح ينبغي ان يقيد بعدم ما يقتضي وجوبه لانه ح يكون التقديم واجبا لا جائزا بالمعنى المذكور ليس على ما ينبغي ثم اعلم انه يحتاج الى التقييد الذي ذكره الشارح قدس سره سواء كان ضمير كلها راجعا الى الاخبار او الافعال الناقصة فاللازم على التقديرين جواز تقديم جميع الاخبار كما لا يخفى على ذوي الابصار اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان جواز تقديم اخبار جميع الافعال الناقصة لا يتصور الا اذا جاز تقديم جميع الاخبار فاندفع ما قيل يمكن ان يقال ان اصل السؤال انما يرد لو كان ضمير كلها راجعا الى الاخبار ليفيد شمول الاخبار واما اذا كان راجعا الى الافعال فلا كما لا يخفى على الفطن المتامل قوله اي الافعال الناقصة سياق الكلام وان كان يقتضي رجوع الضمير الى الاخبار الا انه صرفه الى الافعال لكون الباب معقودا لبيان احوال الافعال فظاهر قول المصنف وهو من كان الى راح اه



تقتضى ذلك وقوله وقسم لا يجوز وانكان يقتضى صرفه الى الاخبار لان الجواز وعدمه صفة للتقديم ويوصف به الخبر ايضا ووصف الشئ بصفة ما يتعلق به اولا وبالذات بخلاف وصف الفعل فانه يكون وصفا للشئ بصفة ما يتعلق به بالواسطة الا ان الشارح قدس سره لم يلتفت اليه لكن الرجحان للاول لوجود المقتضيين فاندفع ما قيل لا يخفى انه وان تقتضى ظاهر القول المذكور صرف الضمير الى الافعال لكن ظاهر قوله قسم يجوز واخواته يقتضى صرفه الى الاخبار لان الظاهر ان ضمير يجوز واخواته راجع الى القسم ولما لم يكن بد من تحمل التجوز يجعله من قبيل وصف الشئ بصفة ما يتعلق به وهو التقديم ولا شك ان التقديم متعلق بالاخبار اولا وبالذات وبالافعال بواسطة الاخبار ومن البين ان وصف الشئ بصفة ما يتعلق به اولا وبالذات اقرب من وصفه بصفة ما يتعلق به ثانيا وبالعرض انتهى ثم انه على تقدير رجوع ضمير هي الى الافعال ضمير يجوز راجع الى القسم بحذف المضافين على ما اشار اليه الشارح قدس سره وقسم يجوز تقديم اخبارها عليها الا ان المناسب لتذكير ضمير يجوز ان يقال تقديم اخباره قوله وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال بقوتها انظر انه سهو كما قيل قوله فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر لانه عند العمل ماول بان مع الفعل وان موصول حرفي لا يجوز تقديم ما في حيزه عليه قوله ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان كان ظاهر العبارة ان اللام في لابن كيسان متعلق بخلافا وهو مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره يخالف من لم يجوز التقديم خلافا لابن كيسان فيكون المعنى ان من لم يجوز التقديم مخالف لابن كيسان مع انه ليس كذلك لان قول من لم يجوز هو الاصل فيكون المخالف هو ابن كيسان واليه اشار الشارح قدس سره فجعل يخالف على صيغة المبني للمفعول وهذا الحكم مفعول ما لم يسم فاعله وقد ثابتا متعلق لابن كيسان وعلى هذا فالمخالف هو ابن كيسان قوله وبهذا اندفع ما قيل اي بقوله وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة او بقوله فالافتعال بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا اندفع لان ما ذكره يدل على ان الاختلاف لا بد فيه من قوة المتخاصمين والمختلفين فلا يصح جعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لعدم القوة لان من لم يجوز هو الجمهور والمجوز واحد وهو ابن كيسان قوله منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء اه وحاصل ما ذكره قدس سره ان الدنو بسبب رجاء المتكلم وطمعه قرب الحصول وتوقعه له لا باعتبار نفس الامر وتيقنه بذلك فهو رجاء القرب وانتظاره لا القرب تعيينا وانتظار القرب وتوقعه لا ينافي حصول الخبر للاسم بعد مدة مديدة وفيه رد لما ذكره الشيخ الرضي ان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره بل للطمع في حصول مضمونه مطلقا سواء يرجى حصوله من قريب او بعد مدة مديدة تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي صلى الله عليه وسلم ان يشفع لي وان قول المصنف لدنو الخبر رجاء حصولا او آخذا فيه فيه ضبط لان نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبة الدنو فيكون فاعلا للدنو في المعنى كما في قولك يعجبني طيب زيد علما اي طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو رجاء خبره او لدنو حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل لرجاء دنو الخبر قوله بالتصدي والمباشرة لما يفضي اليه اي يوصل الى الخبر فالشروع انما هو في الموصل الى الخبر لا في الخبر وسمي الشروع في الموصل الى الخبر شروعا في الخبر مسامحة واعطاء للموصل الى الشئ حكم ذلك الشئ وفيه رد لما ذكره الشيخ الرضي في عدم طفق وما دفاته من افعال المقاربة بمعنى كونها لدنو الخبر نظر لان معنى طفق زيد يخرج انه شرع في الخروج وتلبس باول اجزائه ولا يقال ان الخروج قرب وقوعه من زيد الا قبل شروعه فيه لان معنى القرب قلة المسافة قوله في محل النصب



بالجزئية استدلالا بالمثل النادر نحو عسى الغوير ابوسا وقوله لاتلحني اني عسيت صائما ونقل عن سيبويه منع كون ان يفعل خبر وقيل انما
قال ذلك لان الحدث لايكون خبرا عن الجثة وقوله ابوسا وصائما لتضمن عسى معنى كان فاجرى في الاستعمال مجراه قوله بتقدير
مضاف قال الشيخ الرضي والتقدير تكلف اذلم يظهر المضاف في اللفظ لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان زائدة وفيه
نظر لان الزائد لايلزم الا بعض الكلم كزيادة ما في قولهم افعل هذا اما ولزومه مطردا في موضع معين مع اي كلمة كانت بعيد
قد كاد من طول البلى ان يمصحا في الصحاح مصح الشئ مصوحا اي ذهب وقطع قوله وليس بخبر حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة قوله
ولتقدير المضاف تكلف لما عرفت قوله وذلك اي كون المضارع مع ان مشبها بالمفعول قوله فهو مشبه بالمفعول لان عسى في هذا
الاستعمال كالفعل المتعدي قوله وقال الشارح الرضي واما عسيت صائما وعسى الغوير ابوسا فشاذان وقال بعضهم عسى الغوير ان
يكون ابوسا وعسيت ان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونهما حرفا مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة ان بعد
عسى فهو كحذف المصدر وابقاء معموله فظهر ان ما قيل يرده نحو عسيت صائما ليس على ما ينبغي قوله وفيه احتمال آخر قال الشيخ الرضي
من ذهب الى ان ان مع الفعل في عسى زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان يقول في عسى ان يخرج زيد انه خبر ايضا وهو من باب التنازع
تقول في التثنية على اختيار البصريين عسيا ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث
وجاز ان تقول ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل يخرج فتقول في التثنية عسى ان يخرج الزيدان لاغير انتهى وهو صريح في ان ان يخرج
في عسى ان يخرج زيد يحتمل ان يكون منصوبا وان يكون مرفوعا ويشير اليه قول الشارح قدس سره وان يخرج في محل النصب بانه خبر
عسى فقوله قدس سره بان يذكر مرفوع فقط ليس على ما ينبغي وان زيد يجوز ان يكون اسم عسى وان يكون فاعل يخرج والظاهر
ان هذا مبني على القول بجواز الالتباس كما قال صاحب المغني والالتباس واقع في العربية بدليل اسماء الاجناس والمشتركات و
قال ايضا نحو خفت بالكسر وظلت بالضم انه محتمل للفعل الفاعل والمفعول ولا خلاف في ان نحو قصار محتمل لهما ونحو مختار محتمل لهما وكذا يشير
اليه تجويزه التنازع في عسى ان يخرج زيد فما قيل على قول الشارح وفيه احتمال آخر ولا يمنع تقديم الخبر التباس الاسم بفاعل الخبر
كما في زيد قام لان كون عسى طالبا للاسم مع امتناع الاضمار قبل الذكر يوجب كون زيد اسمه فلا يلتبس بالفاعل بخلاف زيد
قام نعم يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان ويرد فيه ايضا انه لو كان كذلك ينبغي ان يجوز عسى يخرج زيد بحذف ان
فاعل ليس على ما ينبغي لانه ان اريد بما ذكره انه لايجوز كون زيد فاعل الخبر اصلا في هذا التركيب فهو في حيز المنع كيف وقد جوز كونه
فاعل الخبر الشيخ الرضي والشارح قدس سره وان جاز تلبس اسم عسى بفاعل الخبر ثم المراد من جواز كون زيد اسما او فاعلا للخبر
من حيث القياس لا من حيث الوقوع فلا يتوقف صحته على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان واللازمة المشار اليها بقوله لو كان
كذلك ممنوعة كيف والحذف انما هو فيما اذا كان المصدر خبرا على سبيل التحقيق والتعيين وفيما نحن فيه ليس كذلك لانه محتمل لكونه اسما وفاعلا
فلو حذف لاحتمل كونه فاعلا وقوله قدس سره دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قوله قولك عسى ان يخرج زيد بقولك
كاد زيد يخرج اذ المحتمل لايشابه المتيقن فلا يرد ما قيل هذا واضح على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان زيد اسم عسى وان
يخرج خبره او يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة كما في الاستعمال الاول وعلى هذا لا حاجة الى ان يقال الجواب
يمكن ان يقال لعله اراد بالمشابهة المشابهة في الصورة دون الاعم منها ومن المشابهة في المعنى ومن البين ان المشابهة

فی الصور منتفیة علی جمیع التقادیر قوله تجوز انت قوله لعلک ای لکونک حالما باشراقه بکونه قریبا علی الحصول للفاعل وذلک انما هو فی صورة الاثبات دون النفی وذلک مما لا یشتبه علی احد فلا یرد ما قیل لا یظهر ذلک فی قوله تعالی وما کادوا یفعلون قوله ع لم یکد رسیس الهوی من حب میة یبرح قوله وقیل نفیه آه قال الشیخ الرضی قال بعضهم ان نفی کاد اثبات واثباته نفی بخلاف سائر الافعال اما کون اثباته نفیا ان ارادوا به انک اذا قلت کاد زید یقوم اثبت الکو والی القرب فهذا الاثبات نفی فهو غلط فاحش وکیف یکون اثبات الشیء نفیه بل فی کاد زید یقوم اثبات القرب من القیام بلا قریب وان ارادوا ان اثبات کاد دال علی نفی مضمون خبره فهو صحیح وحق لان قربک من الفعل لا یکون الا مع انتفاء الفعل منک اذ لو حصل منک الفعل لکنت آخذا فی الفعل لا قریبا منه واما کون نفیه اثباتا فنقول ایضا ان قصدوا ان نفی الکو وای القرب فی ما کدت اقوم اثبات فهو من افحش غلط وکیف یکون نفی الشیء اثباته وکذا ان ارادوا ان نفی القرب من مضمون الخبر اثبات لذلک المضمون بل هو افحش لان نفی القرب من الفعل ابلغ فی انتفاء ذلک من نفی الفعل نفسه فان ما قربت من الضرب ابلغ فی نفی الضرب من ما ضربت بل قد یجیء مع قولک ما کاد زید یخرج قرینة تدل علی ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فیکون تلک القرینة دالة علی ثبوت مضمون خبر کاد فی وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ کاد ولا تنافی بین انتفاء الشیء فی وقت وثبوته فی وقت آخر وانما التناقض بین انتفاء الشیء وثبوته فی وقت واحد فلا یکون اذن نفی کاد مفیدا لثبوت مضمون خبره بل المفیدة لثبوته تلک القرینة فان حصلت قرینة هکذا اقلنا بثبوت مضمون خبر کاد بعد انتفائه کما فی قوله تعالی فذبحوها وما کادوا یفعلون وان لم تثبت قرینة هکذا کخوما مات زید وما کاد یحیا فقلنا بنفی مضمون خبر کاد وعلی انتفاء القرب منه کما فی قوله تعالی لم یکد یریها وقوله اذا غیر النائی البیت اذ لیس فی هذه المواضع ما یدل علی حصوله بعد انتفائه ومثل هذه هی الشبهة لمن قال ان نفی کاد واثبات انتهی کلامه قوله هی الشبهة ای الموقعة فی الشبهة والباعثة علی القول بان نفی کاد اثبات وبالجملة ان الاثبات جاء وحصل من قرینة خارجة لا من کاد فلم یتفطن من قال ان نفیه اثبات ان الاثبات حصل من امر خارج ورای ان المراد الاثبات وان کان کاد منفیا فقال ان نفیه اثبات قوله وتسلیمه عطف علی فلتخطئة الشعراء ای التسلیم ذی الرمة تخطئة الشعراء وقبوله وتغییره بالجر عطف علی تسلیمه او تخطئة الشعراء ای تغییر ذی الرمة قوله مبدلا لقوله لم اجد قوله ان قوله ای بان قوله بحذف حرف الجر عن ان ای ان قیاس قوله یدل علی ثبوت الذبح فاثبات الفعل مفهوم من فذبحوها لا من کادوا یفعلون ولهذا لم یفد الاثبات فی قولنا مات زید وما کاد یحیا قوله فلتخطئة الاولی تخطئة بعض الفصحاء قوله وذا الرمة عطف علی مخطئ ذی الرمة حیث قال اصابت بدیهته واخطأت رویته قال فی المستقبل قیل الاولی وفی المضارع وکانه لخفاء الحال اقتصر علی الماضی والاستقبال انتهی اولان الحال عبارة عن اجزاء من اواخر الماضی واوائل المستقبل فذکرهما ذکرها قوله وما یشتق منه القول بان المشتقات مشتقة من المصدر لا ینافی القول بان المضارع مشتق من الماضی والامر واسم الفاعل والمفعول مشتقة من المضارع علی ما دل علیه قول اهل الصرف المضارع ما مر زید علی اوله احدی الزوائد الاربع والامر ماخوذ من المضارع الی طب لانه یجوز ان یراد اعم من ان یکون بواسطة وبغیر واسطة وکون المراد ما یکون بغیر واسطة فی خبر المنع کیف وقد قالوا یکون المضارع مشتقا من الماضی والامر وغیره من المضارع فلا یرد ما قیل قوله وما یشتق منه لا وخال المضارع لکن انما یتم علی مذهب الکوفی من ان المشتق منه هو الماضی واما علی مذهب البصریین من ان المشتق

منه المصدر فلا قوله حين اراد اي الشاعر بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح لا اثباته لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل بنفسه يدل عليه قول من قال اصابت بديهته واخطأت رويته فلا يرد ما قيل الاصوب ان يقال انتفاء البراح وانتفاء القرب منه لان النزاع ليس الا في افادة نفي كاد نفي الخبر او اثباته واما افادة نفيه نفي القرب من الخبر فلا نزاع فيها اصلا بل هي متفق عليها قوله فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال في انه يفيد نفي المدخول لا نفي الخبر او اثباته بقرينة ان قوله فالنفي متفرع على قوله حين اراد فلا يرد ما قيل ان اراد التشبيه في افادة نفي فعل آخر فالتفريع تم كيف وان نفي سائر الافعال لا يفيد نفي فعل آخر بل انما يفيد نفي مدلولاتها وان اراد التشبيه في افادة نفي مدلولاتها فالتفريع مسلم لكن لا نزاع فيه لان من قال ان نفي كاد في المستقبل للاثبات لم ينكر افادته نفي مدلوله وانما ينكر افادته نفي الخبر ويدعي افادته اثبات الخبر قوله لمجرد ذلك اي لمجرد كون النفي في المستقبل كالافعال قوله دعواه الاولى وهو كون النفي في الماضي للاثبات قوله وقد عرفت وجه القدح فيه اي في ثبوت دعواه او في دعواه بالتادمل بالمدعى قوله وفي تمسكه عليها اي في تمسك القائل على الدعوى فالقدح في الدعوى عبارة عن القدح في الدليل الذي اقيم عليها قوله فتارة تستعمل استعمال عسى آه يشير الى ان وجه تشبيهه بعسى وكاد في الاستعمال كون خبره مستعملا بان وتارة بدونه فما قيل يتجه عليه انه يوهم ان الاصل فيه استعمال خبره مع ان وكذا الاصل استعماله بدون ان وهذا غلط ليس على ما ينبغي لانه لا مجال لهذا الابهام مع ما اشار اليه قدس سره قوله الى ان التعريف للجنس واذا كان التعريف للجنس فلا فائدة في ايراد التثنية والجمع الا ان يقصد الدلالة على كثرة افراده فيختار صيغة الجمع لذلك او القصد الى ان صيغته نوعان فيختار التثنية لذلك قوله ايضا اي كما ان التعريف باعتبار الجنس المفهوم من صريح المفرد قوله قاتله الله من شاعر العيه مبهم ومن شاعر بيان له كقولك عز من قائل وهذا التعجب من حسن الشعر وفي الدستور تقول قاتله الله ما اشعره على جهة المدح قوله ولا شل الشل اليبس في اليد وهذا مما يقال لمن اجاد الرمي مثل الا شل عشره اي اصابعه كذا نقل عنه قدس سره في الحاشية وهذا التعجب من حسن الرمي قوله فانه اي كلوا حد من قاتله الله ولا شل عشره قوله الا ان هذه الافعال الصواب هذان الفعلان اعلم انه وقع في الرضي هكذا الا انه وقع مجرّه لان الشيخ الرضي قد ذكر ثلثة افعال ينتقض بها الحد فنقله الشارح كما كان لكن المذكور في عبارته فعلان قوله فاتيا اما وقع الاولى ترك الفاء قوله اي لفعل التعجب هذا هو الوجه لان المناسب بعد الفراغ من التعريف بيان حكم المعرف لا التعريف قوله او لما وضع لانشاء التعجب هذا وان كان ابعد معنى لكنه اقرب لفظا لقرب المرجع قوله احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله هذا دفع لما يقال احدهما اي احد الصيغتين مبتدأ وما افعل خبره فيفيد ان ما افعل فعل التعجب وليس كذلك بل فعل التعجب افعل فيما افعل وانما قدر لفظ تركيب لان قوله ما افعل فاعل لقوله تضمنه والفاعل يكون مفردا وهو مركب فقدر لفظ تركيب مضافا الى ما افعل وفيه انه يلزم حذف اضافة غير ظرف وآية وذي الى الجملة فلا فائدة في تقديره اذ هو تبديل اشكال باشكال الا ان يقدر قوله تركيب منونا ويكون قوله ما افعل بيانا له قوله للمبالغة والتاكيد اما اسم التفضيل فلانه يدل على الزيادة وفيه مبالغة الفعل وتاكيده واما فعل التعجب فلانه لا تعجب منه الا اذا زاد وجاوز المعتاد ثم انه لا يبنى فعل التعجب من كل ما يبنى منه افعل التفضيل على الا[طلاق]

قال الشيخ الرضي ولا يبنى فعل التعجب الا مما وقع واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها ولهذا كان اشهر صيغتي التعجب على الماضي **قوله** بنائهما من فعل لا يمتنع بنائهما منه لا بد ان يكون ذلك افعل والاصل الشدة والغلبة **قوله** من خواص صيغتي التعجب بخلاف ما اذا كان التقديم والتاخير ممتنعا في الغير فان عدم التصرف بذلك لا يكون من خواص فعل التعجب كيف وانه ممتنع فيه وفي غيره وانما يكون من خواصهما اذا كان جائزا في الغير ممتنعا فيه فبيان الخواص يوجب التقييد بما قيد به الشارح قدس سره ويمنع الاطلاق **قوله** واجيب بان ذكر التاخير الخ قيل الجوابان ليسا بذاك والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يقدم احسن على ما ولا يوخرما بعد بالمنع فعل التعجب من هذا التصرف انتهى والحاصل ان الاستلزام انما هو اذا كان المراد تقديم شئي وتاخيره بالنسبة الى شئي واما اذا كان تقديمه على شئي وتاخيره بالنسبة الى شئي آخر فلا وقد قال قدس سره في الحاشية واجاب بعضهم بانه يجوز ان يكون المراد تقديمه وتاخيره بالنسبة الى شئي آخر تم هذا الجواب انما هو عند من لم يقيد التقديم والتاخير بما قيد به الشارح قدس سره فكلا ما قيل عليه من ان عدم التصرف بالتقديم على كلمة ما ليس من خواص فعل التعجب والكلام فيما هو من خواصه ولذا قيد التقديم والتاخير بالجائز في غيرها وانت خبير بان هذا الجواب لا يتمشى في احسن بزيد مع ان البيان يشملها حيث قال المصنف لا يتصرف فيهما بتقديم وتاخير فلا بد ان يصار الى ما ذكره الشارح من الجوابين **قوله** الفصل بكلمة كان ان اراد الفصل بين العامل والمعمول على ما يقتضيه قوله قدس سره بين العامل والمعمول فالمثال بالمذكور لا يوافقه وان اراد الفصل بين ما وافعل على ما في الرضي فالسياق لا يوافقه **قوله** مثل ما كان احسن زيدا قال الشيخ الرضي وهي مزيدة وقال السيرافي كان خبر ما وفيها ضمير واحسن زيدا خبر كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجبية وفعل التعجب لا بد ان يكون على افعل وفائدة الفصل بكان انه كان في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان قبله واليه اشار قدس سره بقوله ومعناه آه **قوله** لانه اي التعجب يكون فيما خفي سببه واذا ظهر السبب بطل التعجب فيه من باب شر اهر ذا ناب يعني المبتدأ النكرة في التعجب تخصص بما تخصص به المبتدا في هذا التركيب والمبتدأ فيه تخصص بما تخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما تخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام واذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام هذا ما ذكره قدس سره في بحث المبتدأ ويحتمل ان يكون المراد ان المبتدأ في التعجب تخصص بالوصف المقدر اي لشئي خفي سببه احسن زيدا كما تخصص المبتدأ بالوصف المقدر في شر اهر ذا ناب اي شر عظيم اهر ذا ناب **قوله** عند سيبويه والاخفش في احد قوليه **قوله** عند الاخفش في قوله الآخر **قوله** والخبر محذوف قال الشيخ الرضي وفيه بعد لان حذف الخبر وجوبا مع عدم سد ما يسد مسده بعيد وعلى ما ذهب اليه سيبويه ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر ولم يسمع مع ذلك مبتدأ **قوله** لانه كان منقولة من المنتقلة واصله كانه قال الشيخ الرضي قيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من الانشاء الى الانشاء مما لم يثبت **قوله** معناه الماضي قال الشيخ الرضي ضعف قول سيبويه بان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر وبان افعل بمعنى صار ذا كذا قليل وبان زيادة الباء في الفاعل قليل والمطرد زيادتها في المفعول **قوله** احسن انت بزيد على ان يكون الباء للتعدية والهمزة للصيرورة **قوله** او زيد عطف



على يزيد على ان يكون الباء زائدة والهمزة للتعدية **قوله** بمعنى صفته به دفع لما يقال جعله حسنا ليس فى وسع المخاطب فكيف قال اى جعله حسنا **قوله** صفته بالحسن اى كن واصفا له بالحسن كيف على اى حال وطور شئت اذ ليس فيه توهم افراط اصلا واشار الى الدليل عليه بقوله فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون فى شخص كل ما يمكن اسم ان وقوله من جهات الحسن بيان لكلمة ما وفيه خبره والحاصل ان كل ما يكون ممكن الوجود بالامكان الذاتى فى اى شخص كان فهو موجود فى زيد فكان للقول بالمدح فيه وسعة لا يضيق ولا ينتهى الى حد حتى يقف الواصف عنده بل الواصف وان اطرى فى وصفه الا انه بالقياس الى ما فيه فى ابتداء الوصف ولنعم ما قيل ؎ وقد وجدت مكان القول ذا سعة ✤ فان وجدت لسانا قائلا فقل ✤ **قوله** نكرة منصوبة قيل لا محل واحترز به عن ما يحسن التقابل بين النكرة وبين ما قوله فنعما هى قيل ما كافة مهيأة نعم وبئس للدخول على الجملة كما قيل فى قلما وطالما **قوله** موصولة قال الشيخ الرضى ويضعفه قلة وقوع الذى مصرحا به فاعل نعم وبئس ولزوم حذف الصلة بأجمعها فى فنعما هى **قوله** بمعنى الشئ قال الشيخ الرضى ويضعفه عدم مجئ ما بمعنى المعرفة التامة اى بمعنى الشئ فى غير هذا الموضع **قوله** فما اى لفظ ما قوله هى اى لفظ هى **قوله** وهو مبتدأ قال ابن خروف لا يجوز الا ان يكون مبتدأ مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه ويحكى الاندلسى شبهه عن سيبويه **قوله** اى مطابقة الفاعل اه بمعنى الفاعل يحتمل ان يكون فاعل المصدر او مفعوله ولما كان طلب المصدر للفاعل ليس كطلب الفعل ولهذا يحذف كثيرا ولم يحذف فاعل الفعل جوز فيه الامران وتعيين كون المقدم فاعلا فى الفعل اذا التبس الفاعل والمفعول **قوله** حب اصله حبب كظرف اى صار حبيبا فادغم كغيره **قوله** من الفعلية الاولى من الفعل **قوله** فالراكب حال تفريع على ما قبله وقع فى بعض النسخ فان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص قيل فيه مصادرة لان المدعى ان ذا والحال لا زيد وهو بعينه ان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص **قوله** لا بد له اى للحرف فى ذلك اى فى كونه مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به من انضمام امر آخر اليه اى الى الحرف وهذا صحيح فى انه بعد انضمام امر آخر اليه يصير مستقلا بالمفهومية مع انه ليس كذلك اذ بالانضمام يدل على المعنى لا انه يصير مستقلا بالمفهومية **قوله** كل شئ استنبط منه معنى الفعل بان يكون ذلك الشئ من تركيب الفعل او بان يقدر فيه الفعل او شبهه كالظرف والجار والمجرور او بان يفهم معنى الفعل من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره قال الشيخ الرضى ومن امثلة تعدى الحرف بمعنى الفعل قولهم اين انت منى لان معنى اين انت بعدت **قوله** الظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك او فى الدار لاكرامك فاللام فى لاكرامك تعدى الظرف الى اكرامك وهو فى الحقيقة معد للفعل المقدر او شبهه لان التقدير زيد استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار معد للظرف وكذا فى يا زيد فان يا قائم مقام ادعو **قوله** ايضا الفعل اى يوصله **قوله** وفى عدها من حروف الجر تسامح اى قول بالمجاز اذ الجار هو رب الذى يقدر بعد الواو ولا بواو وانما جعل الواو جارا باعتبار رب الذى يلاصقه ويلازمه **قوله** فالعشرة الاولى وهى من قوله من الى قوله وتارة **قوله** والخمسة التى يليها وهى من قوله ومن الى قوله ومنذ **قوله** والثلثة وهى خلا وعدا وحاشا قال الشيخ الرضى ولم اعد على اسما وفعلا وحرفا لانى اراعى فى العد ان يكون بين الكلمتين اللتين اللفتين فى النوع المتماثلتين فى اللفظ توافق وتجانس من حيث المعنى كتشاركا على الحرفية والاسمية فى معنى العلو فلهذا لم اعدد من فعلا ايضا مع انه يكون امرا من مان يمين وكذا فى مع كونه امر المؤنث من وفى نفى ول بامر امن مولى ولى وكذا لم اعدا الى اسما انه لم يجئ بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين قال وارا هى الميم فى العدد مع الثلث



في المعنى المتساوي في اصل الوضع وعلا اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو بخلافه اذا كان اسما او حرفا وكذا من في وفي ولي
افعالا اصلها انين جوا و في وا و لي قال الشيخ الرضي وفيما قال نظر لان علا الاسمية يكتب الفا واصله وا و اتفاقا لكنه اذا
اضيف الى الضمير ينقلب الالف يا لتشبيهها بعلي الحرفية قال الرضي ثم اعترض المصنف على نفسه وقال فما شا وخلا وعدا الحرفية
لا اصل للالفاتها بخلافها فعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشتبهت الحرف في عدم التصرف فصارت كانها
لا اصل لالفاتها قال الشيخ الرضي وهذا عذر بارد **قوله** لاسم الجزء وهي الغاية لانها اسم لجزء من المسافة وهو الجزء الاخير **قوله**
على الكل وهو المسافة اذ لا معنى للابتداء النهاية اذ الابتداء ابتداء المسافة كالابتداء النهاية اذ النهاية لا ينقسم حتى يوصف بالابتداء
قوله اما من المكان آه قال الشيخ الرضي من للابتداء في غير الزمان عند البصرية سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او
غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى اسس من اول يوم وقوله نودي
للصلوة من يوم الجمعة قال وانا لا ارى في الآيتين معنى الابتداء اذ المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل المتعدي
بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوها ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون
الفعل المتعدي بها اصلا للشيء الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا اذ يقال خرجت
من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة وليس النداء والتاسيس حدثين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان
فيما بعد من وهذا معنى في فمن في الآيتين بمعنى في ومن في الظروف كثيرا ما يقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا
وبينك حجاب وكنت من قدامك **قوله** التجي اليه واقر اليه فالباء آه افادت معنى الانتهاء **قوله** من امر مبهم يكون قبل من او بعدها
يصلح ان يكون المجرور بمن مميزا له ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان وللعشرين انه الدراهم والضمير
في قولك عز من قائل انه القائل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور
واسم الكل لا يقع على البعض فان قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن تبعيضية
لان العشرين بعضها وان قصدت جنس الدراهم فهي مبينة لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين **قوله** فانه اي من للابتداء او نوع
محلا بالخبرية اي بكونه خبر القوله من فيصح عطف المرفوع على المجرور لكونه مرفوعا محلا وفي قوله فانه مرفوع مسامحة
قوله في غير الموجب في المغني الرابع عشر من معنى من تنصيص على العموم وهي الزائدة في نحو ما جاءني من رجل فانه قبل دخولها
يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة ولهذا يصح ان يقال بل رجلان ويمتنع بعد دخول من الخامس عشر توكيد العموم وهي الزائدة في
نحو ما جاءني من احد او من ديار فان احدا وديارا صيغتا عموم وشرط زيادتها في النوعين تقدم نفي او استفهام بهل نحو وما
تسقط من ورقة الا يعلمها ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور وتقول ولا تضرب من احد وتنكير
مجرورها والكوفيون والاخفش لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم فمن في حيز الايجاب وهو داخلة على
المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة اي يغفر لكم من ذنوبكم شيئا قالوا لو بقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا ينافيه واجيب بان قوله
يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ولو كانا
ايضا خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا ينافي غفران كلها بل عدم غفران بعضها ينافي غفران كلها ثم قال صاحب المغني

قد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع والمنصوب لابد ان يكون مفعولا به فيخرج بقية المفاعيل وكانه وجه منع زيادتها
في المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيه لانهن في المعنى بمنزلة المجرور بمع وباللام وبفي ولا تجامعهن من لكن لا يظهر للمنع
في المفعول المطلق وجه وقد خرج عليه ابو البقاء ما فرطنا في الكتاب من شيء فقال من زائدة وشيء في موضع المصدر اي تفريطا
ولا يزاد في ثاني مفعولي ظن ولا ثالث مفعولات اعلم لانهما في الاصل خبر اعلم انه جاء من لمعان لم يذكره في الكتاب منها التعليل
نحو مما خطيئاتهم اغرقوا والبدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة ويعرف بصحة قيام بدل مقامها ومرادفة عن نحو فويل للقاسية
قلوبهم من ذكر الله ومرادفة الباء نحو ينظرون اليك من طرف خفي ومرادفة في نحو ارونى ماذا خلقوا من الارض اذا نودي
للصلوة من يوم الجمعة ومرادفة على نحو ونصرناه من القوم وقيل على التضمن اي منعناه منهم كذا ذكر في المغني **قوله** او نسي من
مطر قال الشيخ الرضي فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة والظرف والجار والمجرور مقامه بشرط ان يكون الموصوف
بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي قال الله تعالى ومنهم دون ذلك وما منا الا له مقام معلوم اي ما منا ملك الا ملك
له مقام وان لم يكن كذا لم يقم الظرف والجملة مقامه الا في الشعر قال شعر انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة
تعرفوني انتهى وبهذا يظهر ان ما في المطول اي ابن رجل جلا بحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف
موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك ما في
القوم دون هذا وفي غيره نادر لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة ليس بذلك **قوله** او هو وارد على الحكاية
فزيدت في الموجب لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب فقوله او هو اي قد كان من مطر عطف على ما قبله بحسب المعنى
كانه قيل من فيه غير زائدة بل هو للتبعيض وللتبيين فهو غير وارد على الحكاية او هو وارد على الحكاية فيكون من فيه زائدة **قوله**
الى لانتهاء الغاية في الزمان والمكان بلا خلاف صرح به الشيخ الرضي **قوله** وتوابعها اي المجرور والمنصوب **قوله** الظرفية مكانية
او زمانية وقد اجتمعتا في قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين ومن معانيها
المصاحبة نحو ادخلوا في امم قد خلت اي معهم فخرج على قومه في زينته والتعليل نحو فذلكن الذي لمتنني فيه لمسكم فيما افضتم وفي الحديث
ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها ومرادفة الباء كقوله شعر ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر والكلى
ومرادفة الى نحو فردوا ايديهم في افواههم ومرادفة من كذا في المغني **قوله** لان الالصاق يستلزم المصاحبة اي حقيقة الالصاق
يستلزم المصاحبة وان لم يستلزم المصاحبة الالصاق المجازي في المغني الالصاق حقيقي كامسكت بزيد اذا قبضت على
شيء من جسمه او على ما يحبسه من ثوب ونحوه ومجازي نحو مررت بزيد والالصاق انما يكون حقيقيا اذا كان مفضيا الى
نفس الشيء كامسكت بزيد وان افضى الى ما يقرب منه نحو مررت بزيد فاندفع ما قيل فيه بحث لجواز ان يكون استقرار المرور
في مكان يقرب منه السرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاستقرار **قوله** المقابلة في المغني وهي الداخلة على الاعواض
كاشتريته بالف وكافات احسانه بضعف وقولهم هذا بذاك ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم تقدر باء السببية كما
قالت المعتزلة وكما قال الجميع في لن يدخل احدكم الجنة بعمله لان المعطي بعوض قد يعطي مجانا واما المسبب فلا يوجد بدون السبب
وقد تبين ان لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محلي البائين جمعا بين الادلة كذا في المغني **قوله** والتعدية بهذا المعنى



بحث اسم الفاعل

اى جعل اللازم متعديا المتضمنة معنى التصيير قوله مختصة بالباء اى مقصورة على الباء لا يوجد فى غيره من حروف الجر فالباء داخلة على المقصور عليه وقد نقلنا فى بحث المتعدى واللازم عن الشيخ الرضى انه قال ولا يغير شئ من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا فى بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به قوله والنفى بليس وبما وقيل بلا التبرئة ايضا نحو لا خير بخير بعده النار قال الشيخ الرضى والاولى انها بمعنى فى ولم يسمع فى النفى بان فما كان للمصنف ان يطلق النفى والاستفهام ويزاد قياسا فى مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسنت قوله سواء لم يكن غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى الذى زيادة الباء وفيه سماحية خبرا بل مبتدأ نحو بحسبك زيد وفيه ان بحسبك فى هذا التركيب لا يصح ان يكون مبتدا لانه نكرة والخبر هو زيد معرفة والاولى بحسبك درهم كما وقع فى المغنى حيث قال الثالث المبتدأ وذلك فى قولهم بحسبك درهم وفيه قال ابن مالك فى بحسبك زيد ان زيدا مبتدأ مؤخر لانه معرفة وحسبك نكرة او فاعلا نحو وكفى بالله شهيدا او مفعولا نحو والقى بيده اى حسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى يده مشعر بان زيادة الباء فى المواضع المذكورة سماحية مع انه ليس كذلك قال الشيخ الرضى وتزاد قياسا ايضا فى المرفوع فى كل ما هو فاعل لكفى ومتصرفاته وفى فاعل افعل فى التعجب على مذهب سيبويه وفى المبتدأ نحو فى بحسبك ويزاد شاذا فى خبر المبتدأ الموجب نحو جزاء سيئة بمثلها عند الاخفش وتزاد سماعا كثيرا فى المفعول به نحو القى بيده ونحو يضرب بالسيف فالمذكور اربعة والاولان منها زيادة الباء فيهما قياسية والاخيران زيادة الباء فيهما سماعية والشارح قدس سره حكم على الاربعة بان زيادة الباء فيها سماعية وقوله او كان عطف على قوله لم يكن ومن معنى الباء السببية نحو انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فكلا اخذنا بذنبه ومنه لقيت بزيد الاسد اى بسبب لقائى اياه والظرفية نحو ولقد نصركم الله ببدر ونجيناهم بسحر والمجاوزة كعن فقيل تختص بالسؤال نحو فسئل به خبيرا بدليل يسألون عن انبائكم وقيل لا تختص به بدليل قوله تعالى نورهم بين ايديهم وبايمانهم والاستعلاء نحو من ان تامنه بقنطار بدليل هل آمنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه والغاية نحو وقد احسن بى اى الى وقيل ضمن احسن معنى لطف كذا فى المغنى قوله للاختصاص الثبوتى عند بعض والاثباتى عند آخرين قوله وزائدة نحو ردف لكم لان ردف يتعدى بنفسه وكذا فى نحو شكرت له قال الشيخ الرضى ويزاد اللام لتقوية العامل الضعيف بتاخيره عن معموله نحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو ضربى لزيد حسن وبكونه مقدرا نحو يا لزيد ومن معنى اللام توكيد النفى وهى الداخلة فى اللفظ على الفعل مسبوقة بما كان او لم يكن ناقصتين مسندتين لما اسند اليه الفعل المقرون باللام نحو ما كان الله ليطلعكم على الغيب لم يكن الله ليغفر لهم ويسميها اكثرهم لام الجحود لملازمتها للجحد اى النفى ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام لتقوية النفى كما ادخلت الباء فى ما زيد بقائم لذلك فعندهم انها حرف زائدة موكدة غير جارة ولكنها ناصبة ولو كان جارا لم يتعلق عندهم بشئ لزيادته فكيف وهو غير جائز ووجهه عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفى قصد الفعل ابلغ من نفيه وموافقة الى نحو بان ربك اوحى لها كل يجرى لاجل مسمى ولو ردوا لعادوا لما نهوا وموافقة على فى الاستعلاء الحقيقى نحو يخرون للاذقان ودعانا لجنبه تله للجبين وموافقة فى نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيمة وكونه بمعنى عند كقولهم كتبته لخمس خلون وموافقة بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس فى الحديث صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته وموافقة مع وموافقة من نحو

سمعت له صراخا والتبليغ وهي الجارة للاسم التابع لقول او ما في معناه نحو قلت له واذنت له وفسرت له وموافقة عن نحو وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه قاله ابن الحاجب قال الشيخ الرضي ولو كانت كاللام في قلت لزيد لم تعم لقال ما سبقتمونا والصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المآل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا قوله والامر العظام الذي يستحق ان يتعجب منه قوله ورب وفي رب ثماني لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مخففة ومشددة وبعدها تاء مفتوحة قوله لعدم احتياجها الى المعرفة لان الغرض وهو التقليل يحصل بالنكرة لانها تدل على القلة فيناسب رب الذي هي للتقليل بخلاف سائر حروف الجر فان معانيها لا يناسب بخصوص المعرفة والنكرة فيدخل عليهما وعلى هذا لا يرد ما قيل لا فرق بين رب وسائر حروف الجر حتى يمنع هذه المعرفة لعدم احتياجها ولا يمنع غيرها قال الشيخ الرضي انما وجب دخولها على النكرة لان النكرة محتملة للقلة والكثرة نحو جاءني رجل وما جاءني رجل فلو لم يحتملهما لم يستعمل فيهما والمعرفة اما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفتين واما دالة على الكثرة دون القلة كالجمع المعرف ورب وكم علامتان للقلة والكثرة وانما يحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير بها نصا انتهى وقال هي حرف الجر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش يشكل عليهم حرفيتها بجور رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هي ما يفضي الفعل الى المفعول الذي لولاها لم يفض اليه واكرمت متعد بنفسه قال صاحب المغني انما ذلك لانه يضعف المتأخر عن المفعول عن العمل فيعمل بحرف الجر ولا سيما اذا وجب تأخر الفعل كما في رب والجواب ان العادة ان يعمل مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى يخصص مضمون ذلك الضعيف العمل في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه ويشكل ايضا مثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى المفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذر بان اكرمته صفة وان العامل محذوف وهو عذر بارد لان معنى رب رجل كريم اكرمت واكرمته شيء واحد ولا شك انك اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمته لم يحتج معنى الكلام الى شيء آخر مقدر مثل ثبت ليتحقق على ما ادعوا وان اعتذروا بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام كان ابرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر للقيت المقدر جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل آخر نحو بزيد جاوزته اي مررت بزيد جاوزته قوله لوجود القرائن ومن القرينة ان يكون الفعل مصرحا به في الكلام الذي رب جواب عنه مثل ان يقول لك رجل ما لقيت رجلا فتقول في الجواب رب رجل كريم بحذف لقيت لد[illegible] الكلام السابق عليه قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان رب جواب لكلام اما ظاهرا او مقدرا قوله او دخل على نكرة موصوفة بعد ذكر رب ودخولها على النكرة والمضمر ولحوق ما الكافة ذكر قوله وهاهنا الاقتصار على الدخول على النكرة مشير اشارة ظاهرة الى انه لا يدخل على المضمر ولا يلحقه ما الكافة اذ السكوت في معرض البيان بيان فكان قوله [illegible] بيان [illegible] في حكمها فلا يكون عاما قوله وان كانت في اولها [illegible] قاتم الاعماق فانه لقيد معطوفا عليه كانه قال رب هول اقدمت عليه وقاتم الاعماق قوله لصيرورتها بمعنى رب



ولوكانت للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل فهذه الواو عندهم حرف عطف قياسا على الفاء وبل لكنها صارت
بمعنى رب فجرت كما يجره رب ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام نحو وليلة نحس ولا فوليلة نحس اعتبارًا
باصلها بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف ولذا جاز دخول واو العطف والفاء وثم عليها **قوله** لان ذلك
اي تقدير المعطوف عليه مع كونه بمعنى رب وعدم جواز اظهار رب بعده بخلاف الفاء وبل تعسف اي قول بلا دليل وبما ذكرنا ان
قياس الواو على الفاء وبل قياس مع الفارق فلا يرد ما قيل وجوب ارتكابه للفاء وبل يسهل ذلك ويخرجه عن كونه تعسفا **قوله**
باسم الله قال الشيخ الرضي من الجارة في القسم تختص بربي وباسم **قوله** من الامور المختصة لا الاختصاص هذا الجواب والايراد منقولان
في الحواشي الهندية **قوله** باللام وان لانهما مفيدان للتاكيد الذي لاجله جاء القسم واعلم ان اللام لا تجامع حرف النفي
وان جاز ان تؤكد الجملة التي في خبرها حرف النفي نحو لزيد ما هو بقائم ولا يقال لما زيد قائم وذلك لان اللام للتقرير والاثبات
وحرف النفي للرفع والازالة فبينهما في ظاهر الامر تناف واما نحو قولك لزيد ما هو بقائم وان زيدا لم يقم فان واللام اثبتا نفي مضمون
الجملة بلا مجامعة بين الحرفين **قوله** وللمجاوزة لم يذكر البصريون سواه كذا في المغني ومن معناه البدل نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس
عن نفس شيئا وفي الحديث صومي عن امك والاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه والتعليل نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن
موعدة ونحو ما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك ومرادفة بعد نحو عما قليل ليصبحن نادمين والظرفية ومرادفة من نحو وهو الذي يقبل
التوبة عن عباده والباء نحو وما ينطق عن الهوى والاستعانة قاله ابن مالك قد يكون اسما بمعنى الجانب اذا دخل عليه من
وهو كثير كقوله ع ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي **قوله** على للاستعلاء ومن معناه المصاحبة نحو وآتى المال على
حبه وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم والتعليل كاللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي لهدايته اياكم والظرفية نحو ودخل
المدينة على حين غفلة ونحو واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان اي في زمان ملكه وموافقة من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون
وموافقة الباء نحو حقيق على ان لا اقول والاستدراك والاضراب كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه ييأس من رحمة الله
تعالى **قوله** ليس مثله بالنصب خبر ليس وشيء بالرفع اسم ليس انما حكم بزيادة الكاف دون المثل لان زيادة ما هو حرف اولى
ولا سيما اذا كان من قسم الحروف في الاغلب والحكم بزيادة الحروف اولى وانما قال قدس سره اذ التقدير ليس مثله شيء لان المقصود
نفي ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله **قوله** على بعض الوجوه اي زيادة الكاف على بعض الوجوه الكائنة
في الآية الكريمة الوجه الاول ان المقصود نفي مثله تعالى لا نفي مثل مثله فيكون الكاف زائدة لان الحكم بزيادة الحرف اولى
لا سيما اذا كان على حرف واحد والوجه الثاني ان يكون المثل زائدة لان الحكم بزيادة الكاف حكم قبل الحاجة اليه لان الحاجة انما
يثبت عند ذكر المثل والوجه الثالث ان المقصود وان كان نفي مثله تعالى لا نفي مثل مثله الا ان نفي مثل المثل يستلزم نفي المثل
بطريق الكناية والكناية ابلغ من الصريح لانه يكون اثباتا بالبينة فلا يكون الكاف زائدة وذلك لان نفي الشيء ينبغي لازمه
لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ
هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان
يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود وهذا احد الوجهين المذكورين



فی الکنایۃ قیل و فیہ بحث و ہو ان نفی مثل المثل لایستلزم نفی المثل لان الشئی لیس مثل مثلہ بل المثل المشارک فی صفتہ مع کون الشئی
اقوی منہ فیہا و بمنزلۃ الاصل والمثل بمنزلۃ الملحق بہ والمتقارب منہ انتہی اقول و فیہ ان المماثلۃ کون الشیئین بحیث یسد احدہما مسد
الآخر ای یصلح کل لما یصلح لہ الآخر کذا ذکرہ العلامۃ فی شرح العقائد وقال المماثلۃ عندنا انما یثبت بالاشتراک فی جمیع الصفات
حتی لو اختلفا فی صفۃ انتفت المماثلۃ وعلی ہذا فالشئی مثل مثلہ فبقی مثل المثل یستلزم نفی المثل والوجہ الثانی ما ذکرہ صاحب الکشاف
وہو انہم قد قالوا مثلک لا یبخل فنفوا البخل من مثلہ والغرض نفیہ من ذاتہ فسلکوا طریق الکنایۃ قصدا الی المبالغۃ لانہم اذا نفوہ
عن مماثلہ وعمن یکون علی اخص اوصافہ فقد نفوہ عنہ فح لا فرق بین قولہ لیس کاللاشئی وبین قولہ لیس کمثلہ شئی الا ما یعطیہ
الکنایۃ من فائدتہا وہذان الوجہان وان کانا مشترکین فی کونہما کنایتین فی النسبۃ لان الاول ح کنایۃ فی النسبۃ حیث
نسب النفی الی مثل المثل وارید بہ نسبتہ الی المثل والثانی ایضا کنایۃ فی النسبۃ حیث نفی ثبوت مثل المثل وارید نفی ثبوت
مثل لہ فمرجعہما الی استعمال لفظ دال علی انتفاء مثل المثل فی انتفاء المثل الا ان الاداء مختلف وبواسطۃ اختلاف الاداء عد وجہین
لانہ عبر عن الاول بان ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل ونفی اللازم یستلزم نفی الملزوم وعن الثانی بان نفی المماثلۃ عمن ہو علی
اخص اوصافہ نفی للمماثل عنہ بطریق المبالغۃ **قولہ** ای بالاسم الظاہر اذ لو دخل المضمر لادی الی اجتماع الکافین او شبہت بالمخاطب
فطرد المنع فی الکل **قولہ** للابتداء یعنی بمعنی من **قولہ** والظرفیۃ یعنی بمعنی فی وبمعنی من والی جمیعا ان کان معدودا نحو مارأیتہ مذ ثلثۃ
ایام **قولہ** اجمیعہ عطف علی قولہ مبدأ زمان الفعل ای لیس الزمان الماضی جمیع زمان الفعل اذ الفعل لا ینقطع فی الزمان الماضی
بل امتد الی زمان التکلم فلا یتصور ان یکون الزمان الماضی جمیع مدۃ زمان الفعل **قولہ** لا یکون فیہا صفۃ لقولہ ماضیۃ ای
لا یکون الفعل المقابل للفعل المذکور فی المثالین فیہا ای فی النسبۃ الماضیۃ **قولہ** لان معناہ آہ دلیل لقولہ لا یکون
فیہا یعنی جعل النسبۃ مبدأ المسافرۃ وعدم الرویۃ انما یصح اذا لم یقع فیہا الاقامۃ والرویۃ بل امتد الی زمان التکلم
قولہ لانہا لم ینقضیا ای الشہر والیوم **قولہ** لبعد ای لبعد الآن **قولہ** فکیف ای لا یصح قولہ کما یتوہم
بحسب الظاہر لان الظان الاول مثال للاول والثانی للثانی **قولہ** لکن بتقدیر المضاف لیکون ماضیا ممتدا الی زمان التکلم فیصح
اعتبار الابتداء **قولہ** واذا انتصب بہا ما بعدہا **قولہ** یکون بالتاء والیاء وحاشا جاء فعلا متعدیا متصرفا تقول حاشیت بمعنی
استثنیت وفی الحدیث انہ علیہ الصلوۃ والسلام قال اسامۃ احب الناس الی ما حاشی فاطمۃ ما نافیۃ والمعنی انہ علیہ الصلوۃ
والسلام لم یستثن فاطمۃ رضی اللہ تعالی عنہا **قولہ** بالاحرف المشبہۃ فیہ ان الفرق بین القلۃ والکثرۃ انما ہو فی حالۃ التنکیر
واما اذا کانا مستغرقین باللام فکلاہما للکثرۃ اللہم الا ان یقال یفہم من الصیغۃ القلۃ بدون ملاحظۃ التعریف **قولہ** ونونا تہا ای
ان وکان ولکن **قولہ** ولغات لعل فیہا احدی عشرۃ لغۃ اشہرہا لعل وعل وعن وجاء لغن بغین معجمۃ وجاء لعن لعین غیر
معجمۃ وآخرہا نون وجاء رغن ومن یجعل الراء مقام اللام ولان وان ولعاء بالمد وقد یقال لعلت **قولہ** علی حذف المضاف
انما لم یحمل علی الظاہر لان ضمیر بعکسہا یرجع الی الحروف المشبہۃ بالفعل وح یلزم ان یکون ان بعکس نفسہا ولیس کذلک **قولہ**
یکفی فی ذلک ای فی عدم اقتضاء الصدارۃ فلو کان معنی قولہ فہی بعکسہا ایضا ذلک یلزم استدراک قولہ فہی بعکسہا **قولہ** فکسرت
ان ای الہمزۃ الواقعۃ قبل النون لان بکسر الہمزۃ وتشدید النون والا یلزم کسر المکسور **قولہ** فی ابتداء الکلام المراد بابتداء الکلام



بحث الصفة المشبهة

۳۳۳

هو ان لا يكون له تعلق لفظي بالسابق واللاحق فقولك انه فاضل في قولك اكرم زيدا انه فاضل في ابتداء الكلام اذ ليس له تعلق لفظي بقولك اكرم زيدا وان كان تعلق من حيث المعنى حيث وقع علة له وعلى هذا لا حاجة الى ما ذكره الشيخ الرضي من قوله سواء كان في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او كان في وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستانف وقع علة لما تقدم **قوله** بعد القول اذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد والشامل للظن والعلم فانها تفتح كما تفتح بعد العلم والظن وانما كسرت بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء كلام المحكي **قوله** وفتحت ان اى حينئذ انفتحت حال كونها مع جملتها فاعلة اذ لا يتصور كونها فاعلة وحدها **قوله** لولا انك ضربتني لصدر منك اى لولا صدر منك ضرب اياي **قوله** نحو لو انك قائم ستغني ما ذكره قدس سره في بحث حروف الشرط من انه التزم بعد لو فعل ليكون كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق عدم جواز قوله لو انك قائم بل وجب ان يقال لو انك قمت ولذلك قيل صوابه لو انك قمت انتهى وفيه انه صريح في ان وقوع اسم الفاعل بعد لو غلط اقول والحكم عليه بالغلط مشكل لانه وجد في التنزيل بانه وقع فيها الخبر اسما مشتقا وهي قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في الاعراب ووجد انه الخبر فيها ظرف وهي لو ان عندنا ذكرا من الاولين فظهر ان القول بوجوب كون الخبر فعلا ليكون عوضا من الفعل المحذوف ليس على ما ينبغي وان الجواب عن الاعتراض على الزمخشري بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام بان ذلك في الخبر المشتق لا الجامد ليس بتام **قوله** في ان اى في الهمزة الواقعة قبل النون **قوله** على محله خبران اى كائن على محله **قوله** فانا اكرمه يعني كون الجزاء جملة اسمية مركبة من ضمير المتكلم واكرمه **قوله** لانها اى ان **قوله** وان كان من يكرمني فجزاءه اى وان كان المراد ان اني اكرمه خبر مبتدأ محذوف هو قوله فجزاؤه او ان قوله اني اكرمه مبتدأ ثبتا ويه مفردا بان يوخذ من الخبر مصدر مضاف الى الاسم واليه يشير قوله قدس سره او اكرامي ثابت له وهو عطف على قوله جزاءه اني اكرمه خبره محذوف وهو ثابت له ثم ان وجوب تقديم الخبر الواقع خبرا لان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها بتاويل المفرد مبتدأ وكذا عدم جواز حذفه الموجب للالتباس انما هو في المتيقن لا في المحتمل كما لا يخفى على من القى السمع وهو شهيد لان المتيقن يعلم فيه كونه مفتوحة من تقديم الخبر والا لما كان محتملا بل من امر آخر فلا منع من حذفه وتقديره موخرا فظهر ان ما قيل في كونه مبتدأ بحث لانهم كما اوجبوا تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كالتاخير وبالجملة **قوله** واكرامي ثابت له يوهم تقدير الخبر موخرا وهو لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر ليس على ما ينبغي **قوله** لا لتغير معنى الجملة فانه لا يجعل الجملة مفردا فاعلا او مفعولا او حالا او تميزا او غير ذلك مما يكون تاثيرا في المعنى فكان ان ليس بمذكور فكان اسمه المنصوب كانه في محل يستحق فيه الرفع اذ الابتداء هو التجرد عن العوامل اللفظية الموثرة في المعنى **قوله** فان في هذا المثال اى لفظ ان **قوله** فهي مكسورة الوجه ترك الفاء اذ لم يدخل في خبر المبتدأ الذي لم يتضمن معنى الشرط **قوله** يكون اى ان المفتوحة بالتاء او الياء **قوله** مع ما اى مع اسم وخبر عملت ان المفتوحة فيه اى ذلك الاسم اسما كان او خبرا **قوله** بتاويل الجملة لان ان مع الاسم والخبر سادة مسد مفعولي علمت وفيه ان كونها سادة مسد مفعولي علمت لا يخرجها عن كونها بتقدير المفرد لان مفعولي علمت بتقدير المفرد اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد كذا ذكره الشيخ الرضي **قوله** اعني ان والابتداء وامتنع اصطلاحا هو توارد الموثرين اللفظيين على معمول واحد والابتداء وان لم يكن لفظا لكنه منزل منزلة اللفظ **قوله** فان المحذور المذكور وهو

اجتماع عاملين على معمول واحد قوله مشترك بينهما اي بين الاسم المبني والمعرب قوله خلافا للفراء والكسائي قال الشيخ الرضي اعلم ان هذا مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو في المغني شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء اعراب الاسم سواء كان مبنيا او معربا في اللفظ ولم يشترطه الكسائي قوله على الخبر اي بعد الخبر اذا لم يكن ماضيا مجردا عن قد ولا يجوز ان زيدا لقام كما لا يجوز ان زيدا ليقوم قوله اذا فصل اي يقع فصل بينه وبينها بظرف هو الخبر نحو ان علينا للهدى او بظرف هو متعلق الخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم وينكر عمل ما بعد اللام فيما قبله لنقصان حقه من التصدر قوله وهو متعلق الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد ولا تقول ان زيدا لفي الدار قام قوله في معناه الذي هو التاكيد عدم الموافقة على الاطلاق تكيف وقد قال صاحب المغني في معناها ثلثة اقوال احدها وهو المشهور انه واحد وهو الاستدراك الثاني انها ترد تارة للاستدراك وتارة للتاكيد قاله جماعة منهم صاحب البسيط الثالث انها للتوكيد دائما مثل ان ويصحب التوكيد معنى الاستدراك وهو قول ابن عصفور وقال في المغرب لكن معناها التوكيد ولم يزد على ذلك وقال في الشرح معنى لكن التوكيد ويعطي مع ذلك الاستدراك هذا كلامه قوله اللام فاللام عند سيبويه والاكثرين لام الابتداء افادت مع افادتها التوكيد النسبة وتخليص المضارع للحال الفرق بين ان المخففة من المثقلة وان النافية ولهذا صارت لازمة بعد ان كانت جائزة وزعم ابو علي وابو الفتح وجماعة انها غير لام الابتداء اجتلبت للفرق وحجة ابي علي دخولها على الماضي المتصرف نحو ان زيدا لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه في نحو وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة قوله اما في الاعمال اي واما لزوم اللام في اعمال ان المخففة وجعلها عاملا وان كان لا يحتاج اليه لحصول الفرق بالعمل فلطرد الباب اي لتتبع باب الالغاء او لتتبع باب الاعمال اذا كان الاعراب تقديريا او محليا ومنه يظهر ان عطف قوله لان كثيرا على قوله فلطرد الباب وجعله مقابلا له ليس سديدا اذ فيه لزوم اللام في بعض صور الاعمال وهو ما اذا كان الاعراب لفظيا لطرد لبعض الآخر وهو ما اذا كان الاعراب تقديريا او محليا الا ان يقال المقابلة باعتبار قيد الكل والبعض لا باعتبار الطرد فحاصل المعنى ان لزوم اللام في صورة الاعمال يحتمل ان يكون لطرد كل الباب لكل الباب وان يكون لطرد البعض للبعض قوله لحصول الفرق بالعمل قال الشيخ الرضي قال ابن مالك وهو حسن يلزم اللام ان خيف الالتباس بالنافية فعلى قوله يلزم ان كان الاسم مبنيا او معربا مقصورا انتهى وانت خبير بان تقييد المعرب بقوله مقصورا ليس على ما ينبغي قوله اكثر من مشابهة المكسورة اي بالفعل المفتوحة مشابهة بالماضي والمكسورة مشابهة بالامر يكون مشابهة الاول اكثر من مشابهة الثاني لا يخلو عن المناقشة قوله الصالحة لان يكون مفسرة لضمير الشان الذي اعتبر مقدرا في ان المخففة ثم هذه الصفة موضحة لا مقيدة قوله لكن مشددة النون قوله فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف قال الشيخ الرضي ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوا وفيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب قوله يدخل على الممكن الذي لا يكون لك توقع او طماعية في وقوعه والاستعمال ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى نحو ليت زيدا قائم اذا كان القيام مما لا يتوقع من زيد وعلى المستحيل كقوله فيا ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل الشيب قوله واجب عنه قال الشيخ الرضي ان روي بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يقال اسم لعل وهو ضمير الشان مقدر وابي المغوار مجرور بلام مقدرة حذفت لتوالي اللامات اي لعله لابي المغوار منك قريب ويجوز ان يقال ثاني لامي لعل محذوف واللام المفتوحة جارة للمظ كما نقل عن الاخفش انه سمع عن العرب فتح اللام الجارة الداخلة على المظهر ونقل ايضا ذلك عن يونس وابي عبيدة والاحمر وان روي بكسر اللام

فضمير الشان ايضاً مقدر مع حذف ثاني لامي لعل لاجتماع الامثال ثم ادغم الاول في لام الجر انتهى قال صاحب المغني وهذا تكلف كثير ولم يثبت تخفيف لعل ثم هو مجموع بنقل الائمة ان الجر بلعل لغة قوم باعيانهم ثم قال واول لحن سمع بالبصرة لعل لها عذر وانت تلوم وهذا محتمل لتقدير ضمير الشان كما قال وقد يقع بعد ان المبتدأ فيكون اسمها ضمير شان محذوفاً كقوله عليه الصلوة والسلام ان من اشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون الاصل انه اي ان الشان كما قال ع ان من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جآذراً وظباء • وانما لم يجعل من اسمها لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله وتخريج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم ان يابا غير الاخفش لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة على المغني ايضاً يا باه لانهم ليسوا اشد عذاباً من سائر الناس قوله فقولك مبتدأ خبره قوله اي حصل الفعل باولا بقولك مفسر بهذا التفسير لان جاءني زيد آه بيان لقوله فقولك بمعنى فتفسير احدهما تفسير للآخر فلا يرد ما قيل قولك مبتدأ لا خبر له لان قوله اي حصل تفسير جاءني زيد فهو بمنزلة عطف البيان لا الخبر ثم قال انما وقع لنقل كلام الرضي غير تام فانه قال فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو اي حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد او عمرو اي حصل الفعل من احدهما دون الآخر فالخبر قوله بخلاف آه فنقل الشارح ظن ما قيل قوله بخلاف تاما واعترض عليه انتهى وانت خبير بانه لم يوجد في النسخ التي رأيناها من الرضي قوله بخلاف آه قوله للجمع مع الترتيب القرينة على اعتبار الجمع قول المص فالاربعة الاول للجمع فلا بد فيه والترتيب قد يكون في الذكر فلا يستلزم الجمع فلا يكون اعتبار الجمع مع الترتيب لغوا قوله بغير مهلة تقدير لما لا بد منه والقرينة عليه قوله بمهلة لان تقييد ثم بمهلة يدل على ان الفاء لم يعتبر فيه المهلة والا لما ترك قوله مقرونة بمهلة تقدير لمتعلق الباء وهو امام فرع خبر بعد خبر لثم واما منصوب على انه حال من الضمير في الفعل المفهوم اي تشبه ثم حال كونها مقرونة بمهلة قوله على رجالتهم قيل على وزن العلامة جمع راجل لمن ليس له ظهر يركبه قوله الا انه لم يات في العاطفة قال الشيخ الرضي ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزء مما قبلها نحو ضربوا القوم حتى زيدا او كجزئه بالاختلاط نحو ضرب بني السادات حتى عبيدهم واما الجارة فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها متصلا باجزاء ما قبلها كنمت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزء منه ايضاً نحو اكلت السمكة حتى رأسها بالجر قوله ومن هذا اي من عدم اتيان حتى العاطفة في ما يلاقي الجزء الاخير قوله وعدم الحاجة لان الحاجة الى التعميم فرع استعمال حتى العاطفة في ما يلاقي الجزء ولم يجز استعمالها فيه فالتعميم ليشمل الجار والرأيه لغو قوله ليشمل الجار والرأيه اي كما يشمل الجزء قوله كما وقع في بعض الحواشي اي في حواشي الفاضل السندي حيث كتب على قول المصنف ومعطوفها جزء من متبوعه نحو اكلت السمكة حتى رأسها او قريب منه نحو نمت البارحة حتى الصباح ان قلت لعل الفاضل السندي يأول بان الصباح كالجزء من الليل بالاختلاط قلت التاويل فرع الاستعمال ولم يجئ في الاستعمال حتى العاطفة في اللاقي قال الشيخ الرضي ويفترقان ايضاً بان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا الى آخر ما نقلنا عنه آنفا وايضاً قال والسيرافي مع جماعة اوجب كون ما بعدها ايضاً جزء ما قبلها كما في العاطفة فلم يجوز نمت البارحة حتى الصباح جرا كما لم يجز نصبا وهو مردود بقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر انتهى فان هذا الكلام ظاهر بل صريح في ان حتى الجارة جاء استعمالها في اللاقي ايضاً ولم يختص استعمالها بالجزء كما اختص استعمال العاطفة بالجزء فما قيل في الجواب عن جانب الفاضل السندي

لا يصح دخول حتى على الصباح عطفا على الليلة باعتبار انه ملاقي الجزء الاخير كما منعه الرضي ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليل لكثرة خلطه بالليل في النوم كما اجازه الهندي غلامنا فاقدين نفي الرضي وتصحيح الهندي ليس على ما ينبغي ان قلت تحتمل ان يكون المراد من قول الفاضل الهندي اي جزء متبوعه حقيقة او حكما ادخال ما هو كالجزء من متبوعه بالاختلاط نحو ضرب بني السادات حتى عبيدهم وح لا يرد ما اورده الشارح قدس سره قلت هذا الاحتمال موجه الا انه ياباه قول الفاضل جزء من متبوعه نحو اكلت السمكة حتى راسها او قريب منه نحو نمت البارحة حتى الصباح **قوله** اي همزة الاستفهام التي يطلب بها وبام التعيين وهي التي يكون لطلب التعيين ويستحق الجواب بخلاف ام التي يقع قبلها همزة التسوية لانها لا يطلب بها وبالهمزة التعيين ولا يستحق الجواب وانكانت قسما من المتصلة قال صاحب المغني ام على اربعة اوجه احدهما ان يتقدم عليها همزة التسوية او يتقدم عليها همزة يطلب بها وبام التعيين وانما سمي في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني باحدهما عن الآخر ويسمي ايضا معادلة لمعادلتها للهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في الثاني فالمذكور في الكتاب احد النوعين فلا يرد ما قيل لا يشترط طلب التعيين في ام المتصلة لانه ينتقض بقوله سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب وقال الشيخ الرضي المتصلة تختص بثلثة اشياء احدها تقدم الهمزة اما للاستفهام او للتسوية **قوله** لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي ويستقيم باي عن التعيين فيكون العطف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اي فجوابه بالتعيين واما في المنقطعة فلا يثبت احد الامرين عنده بل ما قبل ام وبعدها كلامان لانه اضراب عن الكلام الاول وشروع في استفهام مستانف فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام شاء هذا ما ذكره الشيخ الرضي او بمعنى بل التي يكون للانتقال من كلام الى كلام آخر لا التدارك الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون افتريه وفيها معنى مع بل معنى الهمزة الاستفهامية في نحو انها لابل ام شاء او الهمزة الانكارية في نحو ام يقولون افتريه وقد يجيء بمعنى بل وحده كقوله ام انا خير من هذا الذي هو مهين اولا معنى للاستفهام وكذا اذا جاءت بعده اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل يستوي الظلمات والنور ولاجل كون ما بعد ام وما قبلها على كلامين سميت منفصلة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كلاما واحدا انتهى وهو صريح في ان ام في نحو انها لابل ام شاء بمعنى بل والهمزة الاستفهامية فهي فيه من الحروف العاطفة فقوله استفهام مستانف ليس معناه انه كلام مبتدأ ليس معطوفا على الاول بل معناه ليس المجموع استفهاما واحدا بمعنى اي بل استفهام عليحدة وانكان معطوفا على الاول وانما اذا لم يتقدمه الخبر او الانشاء كانت حرف ابتداء لا يتعلق بما قبله اصلا يدل على ما ذكرنا قوله فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام شاة تامل نظرا ان ما قيل في الجواب عن لزوم عطف الانشاء على الاخبار في نحو انها لابل ام شاة من ان ام لاستفهام مستانف فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار ليس بسديد وكذا قوله او للعطف بالتاويل كانه قال بعد قوله انها لابل ليست كك وشك فيها فقال ام شاة هي غير شاة ام شاة لانه تاويل بعيد لا ينساق الى الذهن اصلا بل هو من التاويلات التي تفسد الكلام لا يقال يجوز ان يكون من قبيل عطف القصة على القصة لانا نقول عطف القصة على القصة تختص بما اذا كان في جانب المعطوف وكذا في جانب المعطوف عليه جمل متعددة صرح به سيد المحققين سند المدققين في شرح المفتاح فما قيل نحن نقول نجوز عطف الانشاء على الاخبار بتاويل القصة وجعله عطف قصة على قصة ليس على ما ينبغي اعلم ان قوله انها لابل ان وقع في استعمالات العرب فالمنع ليس على ما ينبغي والا فلا اشكال في المعنى



هذا العطف منه البيانيون وابن مالک فی شرح باب المفعول معه من کتاب التسهیل وابن عصفور فی شرح الایضاح ونقله عن کثیرین واجازه الصفار وجماعة **قوله** لم یجز ترکیب ارأیت زیدا ام عمروا وقدر الترکیب لان الفاصل یکون مفردا وقوله ارأیت لیس کذلک الا انه ینبغی ان یقرء بالتنوین وقوله ارأیت بیان لما ذ علی تقدیر الاضافة یلزم اضافة غیر الظرف الی الجملة **قوله** ام واحد وهو قوله یلیها احد الامرین الی قوله بطلب التعیین **قوله** لکنه ای الامر الواحد **قوله** شرطین احدهما احد الامرین المستویین وثانیهما قوله بعد ثبوت احدهما الطلب التعیین **قوله** واما استفهام عطف علی قوله اما خبر **قوله** کما تقول ازید عندک ام عمرو ای بل اعمرو وفیه انه لا یجوز ان یجعل ام فی هذا الترکیب منقطعة لوجوب ذکر جزئی الجملة اذا وقعت بعد الاستفهام لئلا یلتبس بالمتصلة وفی هذا الترکیب لیس الجزءان مذکورین قال الشیخ الرضی المتصلة تختص بثلثة اشیاء ثالثها انه یلیها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا یلیها الا الجملة ظاهرة الجزئین نحو ازید عندک ام عندک عمرو ومقدرا احدهما نحو انها لابل ام شاء قال جار الله لا یجوز حذف احد جزئی الجملة بعد المنقطعة فی الاستفهام لئلا یلتبس بالمتصلة وفی خلاصة النحو یلزم لفظ الجملة بعدها فی الاستفهام خیفة اللبس نحو ازید عندک ام عندک عمرو ولا یلزم فی الخبر حیث لا التباس نحو انها لابل ام شاة انتهی وفی الارشاد منقطعة بمعنی بل والهمزة یقع فی الخبر والاستفهام ویلزمها فی الاخیر لفظ الجملة والا لایعرف المنقطعة هی ام متصلة انتهی وفی بعض شروح اللباب ویلزم لفظ الجملة بعدها فی الاستفهام بالهمزة ای لا یلیها الا الجملة ظاهرة الجزئین ولا یجوز حذف احدی جزئیها اذا کانت بعد الاستفهام بالهمزة خیفة اللبس ای لبس ام المنقطعة بام المتصلة ان حذف احدی جزئی الجملة نحو ازید عندک ام عندک عمرو فانه لو قیل ام عمرو بحذف احدی الجزئین التبست المنقطعة بالمتصلة ولا یلزم ذلک ای لفظ الجملة بعدها فی الخبر وفی الاستفهام بغیر الهمزة حیث لا التباس المنقطعة بالمتصلة لان شرط المتصلة ان تتقدمها همزة الاستفهام انتهی **قوله** لکن ساکنة النون **قوله** لازمة للنفی فی المعنی ان ولیها مفرد فهی عاطفة بشرطین احدهما ان تتقدمها النفی او نهی نحو ما قام زید لکن عمرو ولا یقم زید لکن عمرو فان قلت قام زید ثم جئت بلکن جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت لکن عمرو لم یقم الثانی ان لا یقترن بالواو قاله الفارسی واکثر النحویین وقال قوم لا یستعمل مع المفرد الا بالواو واختلف فی نحو ما قام زید ولکن عمرو علی اربعة اقوال احدها لیونس ان لکن غیر عاطفة والواو عاطفة مفردا علی مفرد الثانی لابن مالک ان لکن غیر العاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها علی جملة صرح بجمیعها قال فالتقدیر فی نحو ما قام زید ولکن عمرو ولکن قام عمرو الثالث لابن عصفور ان لکن عاطفة والواو زائدة لازمة والرابع لابن کیسان ان لکن عاطفة والواو زائدة غیر لازمة **قوله** الا واما قال الشیخ الرضی هما حرفا استفتاح یبتدأ بهما الکلام وفائدتهما المعنویة توکید مضمون الجملة کانهما مرکبتان من همزة الانکار وحرفی النفی والانکار نفی ونفی النفی اثبات فهما لافادة الاثبات والتحقیق فصار المعنی ان الا انهما غیر عاملین یدخلان علی الجملة خبریة کانت او طلبیة فالطلبیة امر او نهی او استفهام او تمن او غیر ذلک ویختصان بالجملة تحلا فهما وفائدتهما اللفظیة کون الکلام بعدها مبتدأ به وقد نسب التنبیه الیهما کما هو مذهب المص **قوله** تدخل الاکثر اعلی النداء واما کثیرا علی القسم ولجمیع حروف التنبیه صدر الکلام الا ها الداخلة علی اسم الاشارة غیر مفصولة فان ها تکون اما فی الاول او فی الوسط بحسب ما یقع اسم الاشارة **قوله** وتجعله ای تجعل النفی ایجابا ای بلی مختصة بجعل النفی ایجابا فلا یجاب بها الایجاب وذلک متفق علیه ولکن وقع فی کتب الحدیث ما یقتضی انها یجاب بها الاستفهام المجرد ففی صحیح البخاری فی کتاب الایمان

انہ علیہ الصلوة والسلام قال لاصحابہ اترضون ان یکونوا ربع اہل الجنة قالوا بلی وفی صحیح مسلم فی کتاب الہبة ایسرک ان یکونوا لک فی البر سواء قال بلی وایضا فیہ انہ قال انت الذی تبشنی بکة فقال المکیب بلی ہذا ما ذکرہ صاحب المغنی **قولہ** تصدیق للخبر سواء کان الخبر موجبا او منفیا ولا یجیٔ بعد ما فیہ معنی الطلب کالاستفہام والامر وغیرہما **قولہ** لمن قال وہو فضالة بن شریک **قولہ** ان وراکبہا مقول قول ابن الزبیر وراکبہا منصوب علی انہ مفعول معہ لان نعم تصدیق لہ من لعن اللہ علی ما اشار الیہ الشارح قدس سرہ بقولہ ای لعن اللہ تلک الناقة وراکبہا **قولہ** من جوی جہن الجوی الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن **قولہ** لا تختل بل لا یزید بسببہا الا تاکید المعنی الثابت فکانہا لم تفد شیئا لما لم یغایر فائدتہا العارضة الفائدة الحاصلة قبلہا قال الشیخ الرضی ویلزمہم ان یعدوا علی ہذا ان ولام الابتداء والفاظ التاکید اسماء کانت او لا زوائد ولم یقولوا بہ قال الشیخ الرضی فائدة الحرف الزائد فی کلام العرب اما معنویة واما لفظیة فالمعنویة تاکید المعنی کما تقدم فی من الاستغراقیة والباء فی خبر ما ولیس فان قیل فیجب ان لا یکون زائدة اذا افادت فائدة معنویة قلت سمیت زائدة لانہ لا یتغیر بہا اصل المعنی بل لا یزید بسببہا الا تاکیدا لمعنی الثابت وتقویة فکانہا لم تفد شیئا لما لم یغایر فائدتہا العارضة الفائدة الحاصلة قبلہا ویلزمہم ان یعدوا علی ہذا ان ولام الابتداء والفاظ التاکید اسماء کانت او لا زوائد ولم یقولوا بہ ہذا کلامہ وہو صریح فی ان فائدتہا العارضة للکلام الذی یودی بہ اصل المعنی لم یغایر الفائدة الحاصلة قبل زیادة الحروف فکانہ لم یفد ہذہ الحروف شیئا من المعانی ولذا سمی زوائد واعترض علی النحاة بان یقولوا بمقتضی ہذا الدلیل بزیادة ان ولام الابتداء والفاظ التاکید مع انہم لم یقولوا بہ واما انہ قال الرضی انہا لم تفد المعانی التی وضعہا الواضع لہا فکانہا لم تفد بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التاکید اسماء کانت او لا فانہا باقیة علی ما وضعت لہ فلا یلزم زیادتہا ولیس لک کیف وعبارتہ المذکورة بریة عنہ فما قیل علی قولہ قدس سرہ ان اصل المعنی بدونہا لا تختل موجب ذلک البیان کون ان ولام الابتداء من حروف الزیادة ولذلک لم یکتف بہ الرضی وقال مع انہا لم تفد المعانی التی وضعہا الواضع لہا فکانہا لم تفد شیئا بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التاکید اسماء کانت او لا فانہا باقیة علی ما وضعت لہ لیس علی ما ینبغی فتامل **قولہ** کان ظبیة تعطو الی ناضر السلم ✽ اولہ ✽ ویوما توافینا بوجہ مقسم ✽ الموافاة الاتیان والمجازاة الحسنة والمقسم بضم المیم وفتح القاف وتشدید السین المہملة ای الحسن من القسام وہو الحسن وتعطو ای تتناول ضمن معنی المیل ولذا عدی بالی والجملة صفة ظبیة والناضر من نضر وجہہ اذا حسن واراد بہ الخضرة والطراوة والسلم بفتحتین جمع سلمة وہو شجر عظیم ولہ شوک والمعنی یوما تاتینا الحبیبة بوجہ حسن کظبیة تمد عنقہا الی غصن ناضر من ہذا الشجر **قولہ** علی تقدیر روایة ظبیة بالجر قید بہ لان زیادة ان بعد کاف التشبیہ انما یکون علی تقدیر الجر **قولہ** مع ان شرطا لا حاجة الیہ لان **قولہ** شرطا یغنی عنہ لانہ حال من المذکورات کما اشار الیہ بقولہ حال کون تلک المذکورات مع ما شرطا **قولہ** ما یتعلق بالمذکورات **قولہ** ای ادوات شرطا قدر المضاف لان المذکورات ادوات شرط لا شرط قال الشیخ الرضی قولہ شرطا تقیید لجمیع ما ذکر من اذا ومتی واین وان لانہا کلہا یکون شرطا وغیر شرط وزیادة کلمة ما فیہا مختصة بحال الشرطیة **قولہ** زیادة ما مع المضاف ای بعد المضاف **قولہ** ما فیہا کلہا ای کلمة ما فی المواضع المذکورة من وقوعہا بعد الحروف الجارة وبعد المضاف **قولہ** کی بیرلا حور سری نو ما شعرہ ✽ تمامہ ✽ بانکہ حتی اذا اصبح جشر ✽ بانکہ متعلق بشعر او سری المقدر والباء سببیة والحور الہلکة علی وزن الطلبة جمع حائر کبزل وبازل والحور ایضا الہلکة بالضم

حروف الزیادة



بمعنى الهلاك لصيف فاسقا او كافرا والمعنى ان الفاسق سرى والكافر في مهلك الهالكين او في بير المهلكة بافكه واباطيله وما
علم الفرط جهله وضلالته سار فيها حتى اذا انفلق الصبح او قامت القيمة علم انه كان ساقطا في ظلمات الفسق او الكفر ولكنه لم ينفعه
ذلك العلم فتفسير الشارح قدس سره الطور بالهلكة على وزن الطلبة من علم وتقين بناء على انه جاء فعل بضم الفاء وسكون العين
جمع فاعل لا من ظن وتخمين بناء على انه فسر الجوهري الطور بالهلكة بمعنى الهلاك والشارح فهم من الهلكة على وزن الطلبة وعلى
هذا لا يرد ما قيل الطور الهلكة على وزن الغرفة هكذا ذكره الجوهري في الصحاح فتوهم الشارح ان الهلكة جمع هالك كالطلبة جمع
طالب توقع فيما وقع وانه لعجاب فقال الحور جمع حائر **قوله** اي بفعل تقرر في المعنى القول اشارة الى ان ما موصوفة وصفته
متقرر مقدر يتعلق به الجار والمجرور والمقصود منه توجيه كون المعنى ظرفا للفعل مع ان المشهور فيما بين العلماء ان الالفاظ
قوالب للمعاني وحاصل التوجيه ان كون المعنى ظرفا للفعل اعتباري باعتبار تشبيه تقرر الفعل بمعنى القول بتقرر المظروف في الظرف
وجعله في حكمه فاستعير في معنى القول وجعل ظرفا للفعل واما كون اللفظ ظرفا للمعنى فهو شايع ذائع فهو بمنزلة الظرفية الحقيقية ولذا
قال الفاضل الهندي ظرف اعتباري او على القلب فلا يرد عليه وفيه ان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا اعتبارية فلا يصح جعل القلب
قسيما للظرفية الاعتبارية **قوله** فلا يقع بعد صريح القول فان قلت قوله تعالى وانطلق الملأ منهم ان امشوا ان فيه تفسير لصريح
القول لان التقدير قائلا بعضهم لبعض ان امشوا اجيب بانه زائد او بان صريح القول المقدر كالفعل المأول بالقول في
عدم الظهور او بان الانطلاق متضمن لمعنى القول لان المنطلقين عن مجلس يتفاوضون فيما جرى قيدا او بان الانطلاق الا بمعنى
انطلقوا في القول وشرعوا فيه وينبغي ان يعرف ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج
اليها الا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم **قوله** وقوله تعالى ما قلت
لا يصح ايراده في سلك بيان قوله فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدر اللفظ غير صريح القول لان الظاهر ان قوله وقوله تعالى عطف على
قوله تعالى او على قوله قولك كتبت اليه والصواب ان يذكر في خبر قوله وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كما فعل الشيخ الرضي حيث قال وقد يفسر
المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحي ان اقذفيه وقوله ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله مفسر للضمير
به وفي امرتني معنى القول **قوله** هو مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وكذا ان كان الخبر جامدا
نحو بلغني انك زيد اي زيديتك وكذا بلغني ان زيدا في الدار اي حصول زيد في الدار لان خبره في الحقيقة حاصل المقدر **وقوله** او ما
معناه اي في معنى مصدر الخبر وبمنزلة مصدر الخبر عطف على قوله مصدر خبرها **قوله** اي اخوة زيد فان الاخوة وان لم يكن مصدر
اخوك الا انه بمنزلة لان اخوك بمنزلة يواخيك او مواخيك **قوله** فان تعذر مصدر خبرها او في معناه **قوله** او تقديرا قال الشيخ الرضي
واذا وليها الظرف فهو المنتصب بالفعل الذي بعده لا بمقدر قبله كما في قوله تعالى ولولا اذ دخلت جنتك انتهى فقوله اذ دخلت منصوب
بفعل مذكور بعده وهو قلت **قوله** بخلاف هل زيدا ضربت وهل زيدا ضربته فانها لا تدخل على الاسم مع وجود الفعل في الكلام
وان كان الاسم منصوبا بمضمر الظاهر ولا يجوز اختيار هل زيدا ضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظا كذا ذكره العلامة التفتازاني
في المطول ناقلا عن بعض المحققين من النحاة **قوله** اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لانكار الفعل الواقع في الحال
ولا يصح استعمال هل فيه لانها تخصص المضارع بالاستقبال **قوله** لان المستفهم عنه في هذا الموضع محذوف بالحقيقة فيها انه لا ضرورة

فی ارتکاب الحذف ولادلیل علیه **قوله** بجعل الہمزة معادلة لام المتصلة ولا یصح جعل ہل معادلة لها فلا یصح ہل زید عندک ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دلیل الاتصال وام المتصلة لطلب تعیین احد الامرین مع العلم بثبوت اصل الحکم فہی لا تکون الا لطلب التصور بعد حصول التصدیق بنفس الحکم وہل لیس الا لطلب التصدیق فبینهما تدافع **قوله** فاستعمال الہمزة الی قوله انسب والیق فیه ان استعمال ہل معادلة لام المتصلة یکون ح مناسبا علی ما ہو مقتضی اسم التفضیل مع انه لا یصح فلا یتم التقریب **قوله** بام المقدرة بالہمزة ای المعادلة بالہمزة **قوله** وقد یستعمل علی قصد لزوم الثانی للاول ہذا المعنی ایضا من المعانی المعتبرة عند اہل اللغة الواردة فی استعمالاتهم عرفا فانهم قد یقصدون الاستدلال فی الامور المعرفیة کما یقال لک ہل زید فی البلد فتقول لا اذ لو کان لحضر فیستدل بعدم الحضور علی عدم کونه فی البلد لکنه اقل استعمالا من المعنی الاول واما ان الآیة واردة علی مقتضی اوضاع ارباب المعقول وان ہذا المعنی انما ہو بحسب الاوضاع الاصطلاحیة لارباب المعقول فبعید لان القرآن لم ینزل علی اوضاع ارباب المعقول **قوله** فیعلم من ذلک ای من کون الفساد منتفیا انتفاء التعدد لان انتفاء اللازم یدل علی انتفاء الملزوم **قوله** وخطأ ای نسب الی الخطأ الشیخ ابن الحاجب قائلا بان الاول سبب والثانی مسبب والمسبب قد یکون اعم من السبب لجواز ان یکون للشیء اسباب مختلفة کالنار والشمس للاشراق وانتفاء السبب لا یوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه یوجب انتفاء السبب **قوله** ولم یدر الشیخ ابن الحاجب **قوله** ان انتفائین المعلومین کون الانتفائین معلومین لیعلم من قول العلماء ولو للتعلیق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا فلا یرد ما قیل اعتبار العلم لا یخلو عن مناقشة **قوله** فلا یتعدد ہناک استدلال اذ لا بد فیه من کون احد الشیئین معلوما والآخر مجهولا وہہنا لیس کذلک **قوله** البعد واختار البعید اولی من الابعد ولانه لا یعد حذف المؤکد والعامل مع بقاء التاکید کذا ذکره التفتازانی فی المطول فی اول بحث المسند **قوله** ولا یقال لو انک منطلق یرده قوله تعالی یودون لو انهم بادون فی الاعراب **قوله** ای فی اول زمان التکلم قال الفاضل السندی اول ظرف تقدم بتضمین الدخول ای اذا تقدم القسم علی الشرط داخلا اول الکلام والا فلا یصح ترک فی لعدم کونه زمانا ولا مکانا مبهما **قوله** لانه یلزم ان یکون مجزوما وغیر مجزوم لان الشرط اذا کان ماضیا وان لم یجب کون الجزاء مجزوما بل یجوز جزمه لکن یکفی فی المحذور الذکور جوازه لانه علی تقدیر العمل بالجواز یلزم کونه مجزوما وغیر مجزوم فالمراد باللزوم اللزوم علی تقدیر خاص اویقال العمل فی الصورة وان لم یکن واجبا الا انه اولی کما یشعر به قوله لکان الجزم بحذف النون اولی والاولی بمنزلة الواجب **قوله** علی المعنی الاول وہو جاز ان یعتبر القسم ویلغی الشرط وان یلغی القسم ویعتبر الشرط **قوله** ہذا ای انا والله ان تأتنی آتک **قوله** فیکون باعتبار التقدیم الی قوله نشرا علی غیر ترتیب اللف وذلک لان ذکر تقدیم الشرط مقدم علی ذکر تقدیم غیر الشرط واعتبار القسم ایضا مقدم علی اعتبار الشرط فی اللف وفی المثال قدم غیر الشرط علی القسم واعتبر الشرط بقرینة جزم آتک اذ لو اعتبر القسم لقیل آتیک بالیاء فیکون النشر علی غیر ترتیبه **قوله** وعلی المعنی الثانی وہو قوله ویحتمل ان یکون المعنی جاز ان یعتبر الشرط آه **قوله** فیکون النشر باعتبار التقدیم علی غیر ترتیب اللف لان تقدیم الشرط مقدم علی تقدیم غیره وفی المثال قدم غیر الشرط **قوله** وباعتبار الشرط علی ترتیبه لان اعتبار الشرط مقدم علی اعتبار القسم وفی المثال کذلک بقرینة جزم آتک **قوله** ہذا مثال ای قوله وان اتنی والله لآتینک **قوله** فہو باعتبارہما ای اعتبار الشرط واعتبار القسم **قوله** نشر علی ترتیب اللف لان تقدیم الشرط مقدم علی تقدیم غیر الشرط واعتبار القسم مقدم علی اعتبار الشرط

فی المعنی الاول وفی المثال کک **قوله** فالنشر بالاعتبار الاول علی ترتیب اللف لان تقدیم الشرط مقدم وفی المثال کک **قوله** وبالاعتبار الثانی وهو جواز الغاء الشرط **قوله** علی غیر ترتیبه اذ فی المعنی الثانی اعتبار الشرط مقدم علی الغایة والمثال بمثال لالغاء الشرط **قوله** ففی کل من المثالین الی قوله اختلاف بین اعتباریه اما فی المثال الاول فلانّ باعتبار التقدیم یکون علی غیر ترتیب اللفظ وباعتبار الشرط علی ترتیبه من حیث المعنی واما فی الثانی فلانه باعتبار التقدیم یکون النشر علی ترتیب اللف وباعتبار اعتبار الشرط علی غیر ترتیبه **قوله** بخلاف المعنی الاول اذ المثال الاول نشر علی غیر ترتیب اللف بالاعتبارین علی المعنی الاول والمثال الثانی نشر علی ترتیب اللف علی المعنی الاول فالحاصل ان للمعنی الاول رجحانا علی الثانی لمکان کون النشر علی ترتیب اللف بالاعتبارین علی سبیل الاجماع. وفی المعنی الثانی علی وجه التفریق والانفیه ایضا نشر علی ترتیب اللف بالاعتبارین **قوله** تقتضی تقدیم المثال الثانی لانه نشر علی ترتیب اللف **قوله** علی الاول لانه نشر علی ترتیب اللف **قوله** لکنه اراد ای المصرح **قوله** اتصال المثال بالممثل له یعنی لو قدم المثال الثانی علی الاول کما تقتضیه رعایة کون النشر علی ترتیب اللف لم یتصل کل من المثالین بالممثل له وعلی تقدیر تاخیره یکون المثال الاول متصلا بالممثل له وهو قوله وان یلی القسم ویعتبر للشرط والاصل اتصال الممثل له فراعی المص ما فیه رعایة الاتصال ولو باعتبار مثال فقدم الاول **قوله** للتفصیل قال الشیخ الرضی والتفصیل لیس للازم لها فی جمیع مواقع استعمالها فانها تتجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنی فی جمیع مواقعها فالتزم لذلک التعدد بعدها وحمل قوله تعالی والراسخون فی العلم بعد قوله واما الذین فی قلوبهم زیغ علی معنی واما الراسخون وهذا والتکان محتملا فی هذا المقام الا ان جواز السکوت علی مثل قولک اما زید فقائم یدفع دعوی لزوم التفصیل فیها **قوله** والتزم حذف فعلها الذی هو الشرط لکثرة استعمالها فی الکلام ولکونها فی الاصل موضوعة للتفصیل وهو مقتضی تکررها فیؤدی الی الاستثقال ولیقوم ما هو الملزوم مطلقا حقیقة فی قصد المتکلم وهو زید فی اما زید فقائم لانه ملزوم القیام مقام اللزوم فی کلامهم اعنی الشرط **قوله** جزء مما فی حیزها لیقوم ما هو الملزوم حقیقة فی قصد المتکلم مقام الشرط الذی هو الملزوم فی جمیع الکلام ولیحصل ما هو المتعارف عندهم من شغل حیز واجب الحذف ولیحصل ابقاء الفاء متوسطة کما هو حقها **قوله** مهما یکن من شیء کان تامة ومن زائدة فی اسم یکن علی مذهب الاخفش او استغراقیة باعتبار المآل قال الشیخ الرضی ای ان فی الدنیا شیء یقع قیام زید فهذا جزم بوقوع قیامه وقطع به لانه جعل حصول قیامه لازما لحصول شیء فی الدنیا وما دامت الدنیا باقیة فلا بد من حصول شیء فیها **قوله** من الثانی قال الشیخ الرضی ولیس بشیء لانه اذ اجاز التقدیم للغرض المذکور مع المانع الواحد وهو الفاء فلا باس بجوازه مع المانعین والثرلان الغرض مهم فیجوز لتحصیله الغاء المانعین فصاعدا **قوله** ووسط زید لما ذکر من قوله لئلا یلزم توالی حرفی الشرط والجزاء **قوله** اما تقدیره مبتدأ وقوله وتقدیره معطوف علیه وخبره قوله فوجه غیر ظاهر قال الشیخ الرضی انما ارتکب هولاء هذا المذهب نظرا الی ان ما بعد الفاء لا یعمل فیما قبلها ولا یفصل بین المبتدأ والخبر بالفاء فی نحو اما زید فقائم ولم یتنبهوا ان التقدیم فی هذا المقام الخاص للاغراض المذکورة **قوله** برفع الیوم قال الشیخ الرضی ولجاز الرفع اختیارا فی اما یوم الجمعة فزید قائم ولا یجوز الا بتاویل بعید قائم فیه **قوله** الساکنة فی الوضع وان حرکت بعارض ولذا لم یرد اللام المحذوفة للساکنین فی رمتا دعوتا لان التاء وان تحرکت لاجل الالف التی بعدها وهی کجزء الکلمة فالحرکة باعتبارها کاللازمة

الا ان اصل التا السكون فالحركة عليه كلا حركة بخلاف حركة اللام في نحو لم تخافا ولم تخافوا وخافا وخافوا فان عين الفعل في هذه لم يحذف لان سكون لام المضارع ليس باصل بل اصله تحرك اللام وكذا الامر اصله المضارع فاصل لام لم تخافا وخافا ولم تقولا وقولا هو الحركة وهي الآن متحركة بحركة كاللازمة لانها لاجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجزء الكلمة بخلاف لم تخف الله وخف الله ولم تبع الثوب وبع الثوب ولم تقل الحق وقل الحق لان اللام وان كان اصلها الحركة الا انها الآن عارضة ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا لم يرد اللام في اخشون واخشين وان تحركت الواو والياء لان اصل هاتين الحرفين السكون هذا ما ذكره الشيخ الرضي ولا تخ عن خلل **قوله** كالحرف الاخير والدليل على كونها كلام الكلمة دوران الاعراب عليها في نحو قائمة وتقلب الاسمية في الوقف هاء بخلاف الفعلية اذ القلب تصرف وهو بالمعرب اولى **قوله** وهو من حيث انها من احكام تاء التانيث فلا يلزم التكرار كما قال البعض لاختلاف الحيثيتين **قوله** اي بذاتها اي وضعا **قوله** فلا يضر بها اي النون الساكنة **قوله** الحركة العارضة يعني لا يخرج عن تعريف التنوين التنوين الذي حركت بحركة عارضة لانه ساكن وضعا **قوله** وهي اي النون الساكنة **قوله** شاملة فيه ان النون المحمولة على التنوين من حروف المعاني بقرينة ان التنوين من اقسام الحرف وهي من اقسام الكلمة فكيف تشمل نونات هي من حروف المباني كما يشير اليه قوله قدس سره تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل **قوله** فان هذه اي نون من ولدن ولم يكن دليل لقوله فاخرجها بقوله آه **قوله** للتمكن قال الشيخ الرضي ومعناه كون الاسم معربا قال سيد المحققين سند المدققين هذا اولى مما قيل من ان تنوين التمكن ما يدل على امكنية الكلمة اعني كون الاسم الى آخر ما ذكره **قوله** نحو صه في الرضي قيل ويختص بالصوت واسم الفعل قال صاحب المغني تنوين التنكير هو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كصه ومه وايه وفي العلم المختوم بويه بالقياس نحو جاءني سيبويه وسيبويه آخر واما تنوين رجل ونحوه من المعربات فتنوين تمكن لا تنكير كما قد توهم بعض الطلبة ولهذا لو سميت به رجلا بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير **قوله** واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن فيه ان التنوين لا يدخلهما اصلا فكيف يقال انه للتمكن لا للتنكير فالمراد ان التنوين في العلم ليس للتنكير فيه ان التنوين في العلم لا يحتمل التنكير فالقول بانه ليس للتنكير لغو **قوله** هو ما عوض المضاف اليه مفردا او جملة او من حرف اصلي او زائد كجوار وغواش فانه عوض عن الياء وفاقا لسيبويه والجمهور **قوله** وهو خطأ لانه اي الرضي انه يحتمل ان يكون التنوين للتمكن وللمقابلة واذا سمي به امرأة تمحض للمقابلة كما قال قدس سره تنوين رجل لعيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن **قوله** لعدم مساعدة المعنى اذ ليس المعنى على حذف المضاف اليه ولا على حذف الياء وهو ظاهر **قوله** انما يكون بابدال حروف الاطلاق به في المغني وظاهر قولهم انه تنوين محصل للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين انه جيء لقطع الترنم وان الترنم وهو التغني يحصل باحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت فيها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون في مكانها زعم ابن مالك في التحفة ان تسمية اللاحق للقوافي المطلق والقوافي المقيدة تنوينا مجازا وانما هو نون اخرى زائدة ولهذا لا يختص بالاسم ويجامع الالف واللام ويثبت في الوقف **قوله** في اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل كتنوين العوض والمقابلة **قوله** موضوع فيه

اى موصوفا احد العلمين به اى بلفظ ابن **قوله** الآخر والعلم الآخر مضاف لفظ الابن اليه اى الى ذلك العلم الآخر **قوله** نحو جاء رجل ابن زيد فان ابن فى هذا المثال وان كان مضافا الى علم الا ان موصوفه ليس بعلم بل نكرة وفيه ان ابن معرفة لكونه مضافا الى العلم فكيف يصح وصف النكرة به الا ان يجعل الاضافة للاشارة الى غير معين كاللام فيصح وصف النكرة به **قوله** وزيد ابن رجل عالم انت خبير بان معنى قوله لو كان مضافا الى غير العلم على ما يقتضيه قوله اذا كان صفة لغير العلم اى صفة للعلم الا انه مضاف الى غير العلم فيلزم ان يكون ابن رجل صفة لزيد كما ان ابن زيد صفة لرجل وهو مشكل لانه يلزم فى الاول كون المعرفة صفة للنكرة وهو ممتنع وفى الثانى كون النكرة صفة لمعرفة وهو ايضا ممتنع وقد عرفت الجواب عن الاول واما الثانى فلا وقع له ولو جعل زيد مبتدأ وابن رجل خبرا له يكون مخالفا للسباق لان معنى الاول انه مضاف الا انه صفة لغير العلم فيكون معنى قوله او كان مضافا انه صفة للعلم الا انه مضاف الى غير العلم ففى الجعل مبتدأ وخبرا تفكيك للنظم فيكون ابن زيد ابن رجل معطوفا على قوله رجل ابن زيد فكما ان رجل فاعل جاء وابن زيد صفة له كذلك زيد فاعل جاء وابن رجل صفة له فان قلت قد وصف رجل بعالم فيصلح صفة لزيد قلت وصف رجل به لا يستلزم كونه معرفة فلا يصح وصفه به وعلى هذا فلا فائدة فى ايراد عالم الا ان يجعل الوصف مفيدا الا انه معلوم ان زيدا ابن رجل فلا فائدة فيه الا بايراد عالم **قوله** لئلا يلتبس بينت فان قلت تاء بنت يكتب مطولا وتاء ابنة يكتب مدورا فلا التباس لو حذف همزة ابنة قلت لعل الحكم بالالتباس بناء على ذهول الكاتب عن كون التاء مطولا او مدورا او على ذهول المتامل عن ذلك لكن يرد ان هذا الالتباس غير مضر اذ لا يتفاوت المقصود بذلك **قوله** تختص اى نون التاكيد هذا هو الظاهر ورجع الضمير الى النونين بتاويل كل واحد ليس بسديد لانه اختيار لما يحتاج الى التاويل مع وجود وجه لا يحتاج اليه **قوله** نحو اضربن بالتخفيف واضربنّ بالتشديد لا حاجة اليه مع قوله بالتخفيف والتشديد فى جميع هذه الامثلة **قوله** اى فى جوابه المثبت اشارة الى ان المراد بالمثبت الجواب لانه الموصوف بالاثبات لا القسم وقول الفاضل الهندى الاضافة من قبيل جرد قطيفة لا يخلو عن خلل ثم لزوم النون فى جواب القسم المثبت بشرط ان لا يتعلق به جار سابق كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون قال الشيخ الرضى وتجئ النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التى تلحق اواٰئلها ما المزيدة فى غير شرط اختيارا لكن قليلا وتجئ النون بعد المنفى بلا اذا كانت لا متصلة بالمنفى قياسا عند ابن جنى لانها اذن تشبه النهى وقد تجئ مع لا النافية منفصلة نحو لا فى الدار يضربن فلا يرد ما قيل مجيئها مع النفى بالنظر انما دخلت النفى بلا المشابهة للنهى **قوله** ان اشترط فى التقاء الساكنين آه لا وجه للترديد وقد تقرر فى الصرف ان التقاء الساكنين على حدة انما يكون اذا كان الاول لينا والثانى مدغما فى كلمة واحدة قال الشيخ ابن الحاجب فى الشافية التقاء الساكنين يغتفر فى الوقف مطلقا وفى المدغم قبله لين فى كلمة نحو خويصة والضالين وتمود الثوب انتهى بخلاف ما اذا كانا فى كلمتين فهناك يجب حذف اللين نحو ان قالوا اللهم ويا ايها النبى وما جعل عليكم فى الدين من حرج قال الشيخ الرضى فالمضموم ما قبلها يحذف اذا اتصلت بها نون التاكيد للساكنين فى كلمتين اولهما مدة وان كانت الثانية لشدة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء من الاول الا انهما على كل حال كلمتان والثقل حاصل لوجود الواو المضموم ما قبلها وعليها وليلى اذا حذفت وهى ضمة ما قبلها قال سيبويه

لو قالوا اضربون واضربين كما قيل اضربان لم يكن خارجا عن القياس كتمود والثوب انتهى **قوله** لو قالوا آه لايخلو عن خلل **قوله**
المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط فى التقاء الساكنين على حدة ان يكون الساكنان فى كلمة واحدة **قوله** اوثقل الياء
وقيل النون المشددة ان لم يشترط ذلك وقد عرفت ما فيه **قوله** ذلك المذكور اشارة الى دفع ما قيل ان المشار اليه
مثنى فكيف يصح الاشارة اليه باسم الاشارة المفرد ووجه الدفع ان المشار اليه ما دل بالمذكور وهو مفرد **قوله** غير ما ذكره
اذ ليس ما قبل النون فى الصورتين مفتوحا بل قبل النون الف فى الصورتين **قوله** باثبات الالف مع ان القياس حذفه
لكون التقاء الساكنين على غير حده لان التقاء الساكنين على حده انما يكون اذا كان قبل المدغم لين فى كلمة واحدة ولم
يحذف لئلا يشتبه بالواحد **قوله** بزيادة الالف وان كان يلزم منه التقاء الساكنين على غير حده **قوله** لئلا يجتمع ثلث متعلق
بقوله بزيادة الالف **قوله** للزوم التقاء الساكنين على غير حده وفيه انه لا يلزم التقاء الساكنين على تقدير دخول الخفيفة فى الجمع لمؤنث
اذ لا ضرورة فى ادخال الالف على تقدير الخفيفة ولو سلم ففيه انه يلزم بدخول الثقيلة ايضا التقاء الساكنين على غير حده فلا وجه لمنع
الخفيفة دون الثقيلة الا ان يقال التقاء الساكنين فى الثقيلة يشبه التقاء الساكنين على حده فى الصورة فلم يحكم بمنعه رعاية للصورة
قال الشيخ الرضى واما مع الثقيلة فلان النون المدغمة وان كانت ساكنة فهى كالمتحركة لانه يرتفع اللسان بها وبالمتحركة ارتفاعة
بها كحرف واحد متحرك **قوله** اغزن وارمن بحذف الواو لالتقاء الساكنين على غير حده لان الاول من الساكن وان كان مدة
والثانى مدغما الا انهما فى كلمتين لان النون مع الضمير البارز فى حكم الكلمة المنفصلة **قوله** كما حذفت فى نحو اغزوا الكفار
لالتقاء الساكنين على غير حده **قوله** ارموا الغرض اى الهدف **قوله** اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء لالتقاء الساكنين على
غير حده لكون النون كلمة على حدة مع الضمير البارز فالحاصل ان النون فى جمع المذكر والواحد المؤنث فى حكم الكلمة المنفصلة المستقبلة
اذ ليس كالجزء مما قبله ولذا حذف الواو والياء ولو كان له حكم الجزء لما حذفا وفيه ان الحذف يحتمل ان يكون لثقل الواو
المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها مع النون المشددة لا لان النون فى حكم المنفصل ولذا لم يحذف الالف فى
اضربان وفيه انه يحتمل ان يكون عدم الحذف فيه لئلا يلتبس بالواحد وبالجملة ان جعل النون فى حكم المنفصل مع البارز
يشكل عدم الحذف فيه ويحتاج الى ان يقال لئلا يلتبس بالواحد وان جعل كالمتصل مطلقا يشكل حذف الواو والياء
فى اضربن واضربن فاحتيج الى ان يقال حذفا للثقل فعلى هذا فالترجيح للاول وان كان الاصل فيه ان يكون كالجزء
من الفعل لانه حرف التصق به لفظا ومعنى لكن لما كان البارز فاصلا بينه وبين الفعل صار كالمنفصل **قوله** كالمتصل
اى كاللفظ المتصل الذى هو كالجزء من السابق والتتمة له لانه الاصل فيه مع عدم الفاصل فيفيد بحوقه بحركة حرف تحصل
بسبب لحوقه وتجعل بمنزلة الاصلية فيرد عند لحوقه حرف ساكن حذف لالتقاء الساكنين كما يفيد بحركة تحصل بواسطة
اتصال ما هو كالجزء من الفعل وهو ضمير الفاصل نحو قولن وبيعن فانه لما لم يكن بين الفعل والنون بارز فاصل عد كالجزء
منه فجعل الحركة الحاصلة بلحوقه بمنزلة الاصلية فاعيد الواو والياء المحذوفتان لالتقاء الساكنين
بزوال التقاء الساكنين بحصول الحركة على اللام والعين بلحوق ما هو كالجزء بخلاف ما يحصل الحركة بامر منفصل فانه
[illegible] ولعدم الاعتداد بالحركة العارضة نحو قل الحق وبع الثوب ثم ان اهل الصرف قالوا [illegible] الحركة الى اصل بسبب

لحوق ما هو كالجزء وهو ضمير الفاصل نحو صونا وصونوا وقولا وقولوا وهو لا يخلو عن خلل لان كون حركة النون واللام حاصلا باتصال الالف والواو وانما يتصور ان لو قيل ان الاصل كان صن وقل فلما اتصل الالف والواو بهما فتح النون واللام او ضم فاعيد الواو لزوال التقاء الساكنين بحصول حركة هي بمنزلة الاصلية وليس كذلك بل قالوا ان صونا وقولا وصونوا وقولوا ماخوذات من تصونان وتصونون وتقولان وتقولون فبعد حذف حرف المضارع حذف لاجل الوقف النون لا حركة النون واللام فكيف يقال انه باتصال الالف والواو حصل الحركة والظاهر ان الاصل صن وقل ثم اتصل بهما الالف والواو والياء والنون فان قلت اذا كانت الحركة الحاصلة بواسطة الضمير بمنزلة الاصلية فلم لم يعد الالف المحذوف في رمت ورمتا مع ان الحركة حصلت بالالف قلت قالوا ايعاد المحذوف لالتقاء الساكنين بحصول حركة بواسطة الضمير اذا كان الحرف الساكن الذي حرك باتصال الضمير لم يكن موضوعا على السكون هذا هو التقرير المناسب للمقام لان الظاهر ان وصف الاتصال له مدخل في رد المحذوف وايضا كون الحركة الحاصلة باتصال الضمير بمنزلة الاصلية يستقيم في مطلق الضمير بخلاف ما ذكره قدس سره تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها فانه ليس كذلك فان حذف اللامات كان لاجل الوقف فلما اتصل النون زال موجب الحذف وهو الوقف ولا مدخل للاتصال في الرد ولو سلم فليس في اغزوا وارميا واخشيا رد اللامات باتصال الضمير اذ الوقف وقع على النون لا على الواو والياء **قوله** هل يرين تقلب الالف ياء وفتحها لان ما قبل النون يكون مبنيا على الفتح والالف لا يقبل الحركة فانقلبت بالياء الذي هو الاصل **قوله** كما يقال يريان تقلب الالف ياء والا التقى الساكنان فلو حذف احدهما التبس بالواحد في صورة النصب **قوله** لم ترى الناس بكسر الياء لانه لما اتصل به الناس التقى ساكنان فحرك الاول بالكسر **قوله** لا على ترين والالزم دخول هل على الامر **قوله** برد اللام المحذوفة لانه حذف لاجل الوقف ولما قصد البناء لم يبق الوقف فاعيد وفتح **قوله** كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا لا يخلو عن خلل **قوله** وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها من تقديم المفرد المذكر على الجمع المذكر وان كان يقتضي رعاية المثل له تقديم الجمع على واحد المخاطبة **قوله** والا اي وان لم يكن النون الخفيفة محذوفة **قوله** ان يقال لاتهن بحذف الياء وكسر النون لالتقاء الساكنين **قوله** اصبت خيرا تقلب التنوين الفا في حالة الوقف لكون ما قبله منصوبا **قوله** اصابني خير بحذف التنوين لكون ما قبلها مضموما **قوله** وختم لي بخير بحذف التنوين لكون ما قبلها مكسورا

ولا يخفى ما في قوله من كمال حسن المختتم

تمت

خاتمة الطبع حامدا ومصليا قد انطبعت حاشية الفاضل جمال بن نصير على الفوائد الضيائية في شهر صفر من السنة الخامسة والتسعين بعد الالف والمائتين من الهجرة في المطبع العلوي اعلام الى ههنا كانت حاشية الجمال في الحوض وحاشية عبد الرحمن على الحاشية وبعد هذا حاشية عبد الرحمن مكتوبة في الحوض والحاشية كلها

دي تدخل بين الجملتين والمتبادر ان يكون حالية ولهذا اورد في معناه المجموع واو الحال حيث قال والحال اني لا ارى الخ اعلم ان الاسلوب والطريق بينهم في معنى البيت العربي ان يبينوا اولا معنى المفردات التي فيها صعوبة ثم يبينوا انها بحسب التركيب ثم يبينوا معنى المجموع والشارح اختار بهذه المعاملة في الشعر فلما بين معنى مفرداته مما له صعوبة فبين ثانيا بحسب التركيب بقوله فقوله ارى امام روية الخ ثم بين ثالثا معنى المجموع بقوله مررت على وادي منسوب الخ قوله وجلة الوه بفتح الهمزة وفتح التاء وسكون الواو اي جاوزا به قوله تانية بفتح التاء وكسر الهمزة وفتح الياء المشددة قوله اسند اي اخوف الى الضمير الراجع الى واديا والضمير في تانية باء طاء اعراب المضاف اليه واعطاء ايضا اليه قوله وهو بمعنى المفعول اي اسم التفضيل وهو اخوف بمعنى المفعول اي المخوف لا بمعنى الفاعل اي الخائف فان الموضع المذكور موضع مخوف لا خائف وادي السباع موضعى ست كه سباع بسيار است در وي وشاع توصيف ميكنند آن موضع را قوله وما في ماوقي الخ مصدرية بمعنى الوقاية وفي بعض النسخ وما في قوله الاما وقي بمعنى من قوله والمستثنى مفرغ فيكون المستثنى منه مقدرا اي في كل وقت من الاوقات قوله لكثرتها فيها اي تسميته بوادي السباع لكثرة السباع فيها فالاضافة بادنى ملابسة قوله الظلام من الظلمة يكون صفة اولى واديا قوله يكون صفة ثانية له والتوقف معنى تانية فانها بمعنى المكث والتاني كما سبق والحال انه ليس توقف جماعة الركبان بوادي اقل واخوف من توقفهم بوادي السباع اقل واخوف من واديا اي من جميع الوادي فهو اشارة الى ظلام وادي السباع في الآفة والمخافة بدانكه مصنف در وي ترس بيشتر ست از وي ساكن ترميگذرند ونرم ترميرانند اسپانرا تا قطاع الطريق مطلع نشوند وقد عرفت ان قوله واديا بمنزلة قوله رجلا وقوله بوادي السباع بمنزلة قوله عين زيد قوله ولو عبرت بالعبارة الاولى اي بالمثال المذكور اولا وهو قوله ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فيكون قوله ولا ارى مثل ما رأيت وقوله واديا مثل قوله رجلا واقل مثل احسن وقوله به مثل في عينه وقوله ركب الوه مثل الكحل ومنهم مثل قوله منه وقوله بوادي السباع مثل قوله عين زيد قوله ولو عبرت بالعبارة الثانية اي المثال المذكور ثانيا وهو قوله ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل منه لان اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فيكون قوله ولا ارى واديا اقل به ركب الوه من وادي السباع مثله ولكن قوله ولا ارى واديا اقل به ركب الوه من وادي السباع يناسب ويماثل ظاهرا لقوله ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد ثم اعلم ان وجه التمسك ان المفضل عليه يقدم على اسم التفضيل وهو وادي السباع كما تقدم العين في المثال المذكور وهو قوله ما رأيت كعين زيد الخ واقل اسم التفضيل جرى في اللفظ اي في اللفظ يكون صفة واديا وهو في المعنى لسبب مشترك بين المفضل والمفضل عليه كالركب فانه مفضل باعتبار واديا ومفضل عليه باعتبار وادي السباع فيكون الركب بمنزلة الكحل الذي في المثال المذكور فتامل في هذا المقام قوله على وجه علم من دليل الحصر الخ ولا يخفى ان كلامه يدل دلالة صريحة على ان معلومية الحدود وانما يكون من دليل الانحصار لا من التقسيم فلا يرد ما قال الفاضل الحلواني من كلام الشارح وهو قوله لما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الخ لا يخلو من الحزازة اذ لا مدخلية للتقسيم وهو انها اسم وفعل وحرف في معلومية حدود الاقسام من دليل الانحصار بل دليل الانحصار مستقل في ذلك انتهى ملخص كلامه فالشارح اشار بكلامه الى ان المصنف قسمها مع دليل الانحصار لا بدونه كما فعله بدونه في تقسيم الاسم وايضا اشار الى انه لم يقل وهي ثلاثة اقسام لانها ان دلت على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فهي اسم وان دلت على معنى في نفسه

ان يكون المعنى المطابقي للفعل مستقلا وغير مستقل معا لما عرفت ان المعنى المطابقي للفعل يفهم من ضرب مثلا فيكون مستقلا وغير مستقل

مستقلا باعتبار انه يفهم له من الفعل وغير مستقل باعتبار انه مشتمل على نسبة ولا منع فيه وان قلت ان بين ما قالوا ان المركب من المستقل وغير المستقل

غير مستقل وبين ما قالوا ان الالف واللام من خواص الاسم تنافيا لان الاول يدل على عدم دخول اللام على اسم الفاعل لدخول

النسبة في مفهومه لانه مركب من الحدث والنسبة والثاني يدل على دخوله فيه والجواب عنه ما قال السيد قدس سره في حاشية المطول

من ان النسبة في الفعل على سبيل التفصيل وفي الاسم على سبيل الاجمال فالمركب من المستقل وغيره غير مستقل فيما كانت النسبة فيه

بطريق التفصيل واما اذا كانت على سبيل الاجمال فلا واجيب ايضا بان المركب منهما انما يكون غير مستقل اذا احتاج غير المستقل بامر خارج

كما في الفعل لانه يحتاج الى فاعل با هو خارج عن مفهوم الفعل والنسبة في اسم الفاعل يحتاج الى الذات وهي داخلة في مفهومه

قوله ولما وصف ذلك المعنى الخ دفع دخل تقريره انه اذا لم يكن المراد من المعنى في نفسه النسبة الى فاعل ما لم يتعين منه ان المراد

هو الحدث لم لا يجوز ان يكون المراد منه الزمان لانه ايضا معنى مستقل بالمفهومية تقرير الجواب انه لما وصف المعنى بالاقتران بالزمان

تعين الخ والا يلزم اقتران الشيء بنفسه وبعبارة اخرى يلزم ان يكون للزمان زمان لا يقال لم لا يجوز ان يكون المراد من المعنى

هو المركب من الحدث والزمان لانا نقول اقتران الكل ح باقتران جزءه وهو الحدث وقد عرفت انه مقترن بالزمان فلا فائدة

ح فيه قوله ليس معناه المطابقي لان النسبة الى فاعل ما جزء منه وهي غير مستقل بالمفهومية والمركب من المستقل وغيره غير مستقل

قوله لكن لا يتحقق اي العام الا الخ وانما قال كذلك ولم يقل ليس المراد ههنا معناه المطابقي بل المراد معناه التضمني لانه لو قال

كذلك لا يوافق هذا المعنى المذكور في تعريف الفعل بالمعنى المذكور في تعريف الاسم لان المراد منه في تعريف الاسم هو الاعم

فالمناسب ان يراد من المعنى ههنا هو الاعم لكن الاعم في تعريف الفعل لا يتحقق الا في ضمن التضمن والاعم في تعريف الاسم

لا يتحقق الا في ضمن المطابقي قوله يخرج بهذا القيد الحرف ولقائل ان يقول لما كان المراد من المعنى هو الاعم فلا نم ان لا يكون المعنى التضمني للحرف غير مستقل بالمفهومية فان معنى من هو الابتداء الخاص والابتداء جزء من مفهومه ومعناه مستقل بالمفهومية ويمكن

الجواب بان الابتداء الخاص ليس مفهوم الكلمة من بل هو تعبير عن مفهومه هو الابتداء المنسوب الى البصرة مثلا وهو ابتداء جزئي غير

مستقل بالمفهومية ولقائل ان يعود ويناقش بعبارة اخرى بانا لا نم ان المعنى التضمني او الالتزامي للحرف غير مستقل بالمفهومية

فان من تدل على الابتداء المطلق وهو اما جزء لمعنى الحرف او لازم لمعناه وعلى كلا التقديرين يلزم ان يكون معناه التضمني

والالتزامي مستقلا بالمفهومية والجواب ان هذا انما يصح اذا كان المعنى اعم من المطابقي والتضمني الالتزامي واما اذا كان اعم من

المطابقي والتضمني فلا على ان دلالات التزامات مهجورة في التعريفات قوله في الفهم عن لفظه الدال عليه وانما زاد قوله في الفهم

لئلا يشكل على المصادر كالضرب لانه مقترن بزمان لانا اذا قلنا الضرب واقع على زيد لا يكون هذا الضرب الا في زمان لكن

لا يكون هذا الاقتران في الفهم اي فهم معنى الزمان ثم زاد قوله عن لفظه الدال عليه لئلا يشكل بقولنا زيد ضارب غدا وزيد ضارب

امس لان الضارب مثلا مقترن بالزمان في الفهم اي فهم المعنى وايضا معنى الضرب يفهم من الفعل فيكون مقترنا بالزمان

في الفهم لكن لا يفهم من لفظه الدال على المعنى بل يفهم من الغد والامس او من لفظ الفعل قال بعض الناظرين لا يحتاج الى

قوله في الفهم عن لفظه الدال عليه لان المصادر خارجة بقوله وضعا اذ ليس اقترانها باحد الازمنة بحسب الوضع لعدم كون الزمان

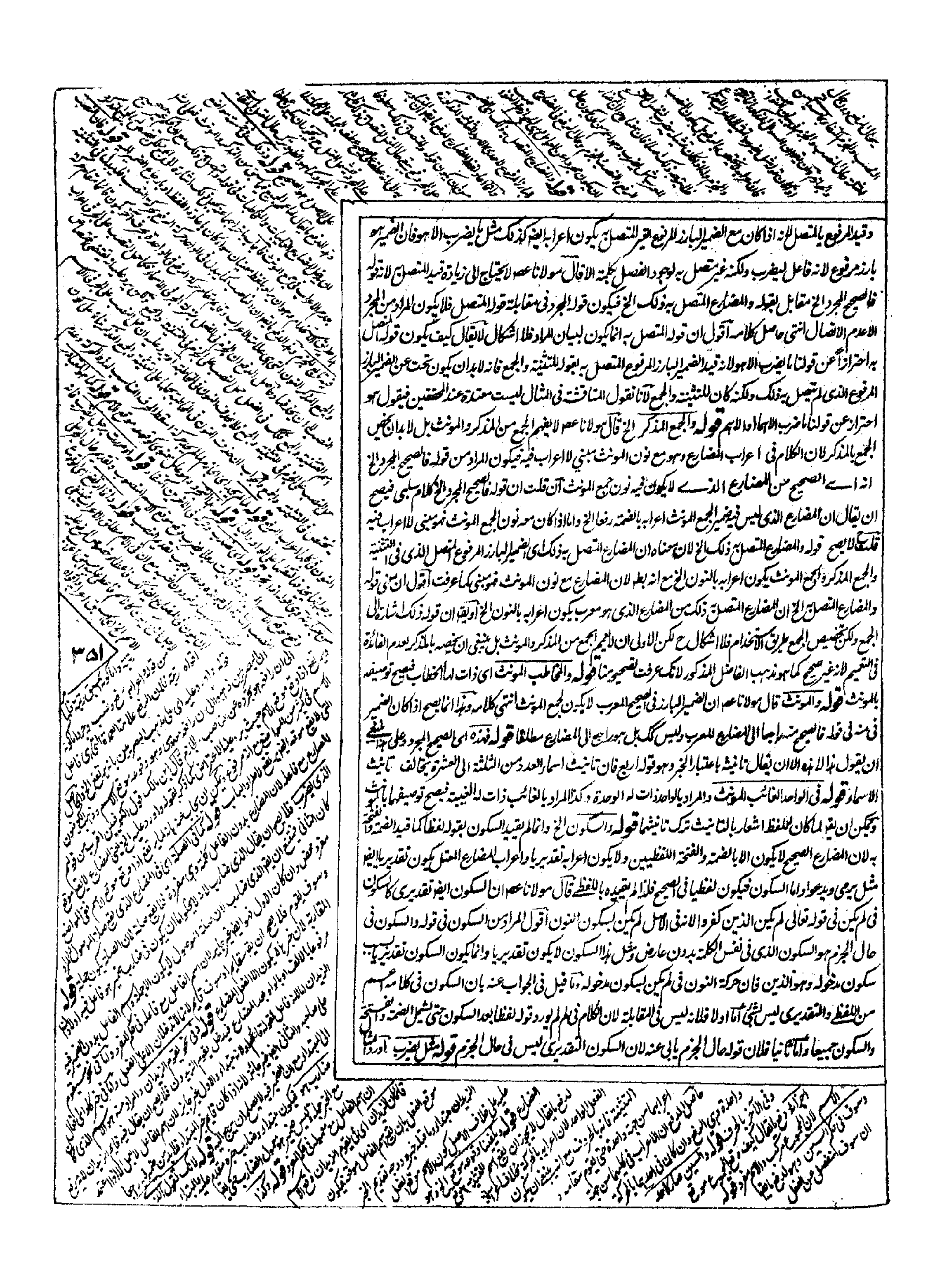
ایضه فالتردید المذکور یستدعی ان یکون الجمیع منقولا منها او الجمیع منقولا من غیرها مع انه لیس کذلک بل بعضها منقولا من المصادر وبعضها منقول من الاصوات والجواب ان المراد ان کل واحد من الجمیع منقولا آه ای جمیعها باعتبار بعضها منقولا عن المصادر وباعتبار بعضها منقولا عن غیرها ومثل هذا واقع بینهم کما قال هذه الجماعة شیع بهذا الحجر ای شیع بعض منهم بعضه لا جمیعهم بخلاف ما اذا لشیوع حجر عظیم وقیل هذه الجماعة یرفع هذا الحجر معناه ان هذه الجماعة من حیث هی یرفعه لا کل واحد اشارة الی تعمیم المصدر من الحقیقی کرویدو من التقدیری کهیهات والی ان غیر المصدر اعم من الظرف نحو دونک والصوت نحو صه والجار والمجرور کعلیک وقوله و دخل فیه ای بقوله وضعا عطف علی قوله فخرج والمراد هو الافعال المنسلخة عن الاقتران بالزمان اعم من ان یکون فیه الزمان او لا یکون فیه الحدث لکون الاقتران نسبة بین الحدث والزمان فلا حاجة الی ذکر الافعال المنسلخة عن الحدث **قوله** لاقتران معناها به ای بالزمان ای بزمان الاستقبال **قوله** ویصدق علی المضارع دفع دخل تقریره ان المضارع یلزم ان تخرج لانه غیر مقترن باحد الازمنة الثلثة لانه مقترن بزمانین الجواب ان هذا انما یتوجه اذا اعتبر لفظ فقط فی تعریفه ولیس کذلک فما هو مقترن بزمانین یصدق علیه انه مقترن بزمان واحد واورد هذا الجواب فی بحث الاسم ایضه واورد فیه الجواب بانا لا نسلم ان یکون مشترکا بین الحال والاستقبال بل هو موضوع للحال واستعماله فی الاستقبال او بالعکس فعلی هذا یکون المضارع باحد الازمنة فقط **قوله** ولانه مقترن ای وضع المضارع لمعنیین لیس بوضع واحد بل یتعدد الوضع فهو من حیث انه موضوع للحال یکون مقترنا به ومن حیث انه موضوع للاستقبال مقترنا به فکان شیئین موضوعین لمعنیین ح هذا التسلیم لاعتبار قید فقط فی تعریفه هذا الجواب غیر مذکور فی تعریف الاسم **قوله** دخول قد ای قد الداخلة فیکون من الخواص اللفظیة ح وکذلک البواقی **قوله** لتقریب الماضی الی الحال فمعنی قد ضرب هو الضرب فی الزمان الماضی ولکنه قریب بالزمان الحال والمراد انه لتقریب الماضی الی الحال حقیقة ولا یوجد فی غیره حقیقة فلا یرد انه یجوز ان تدخل الاسم مجازا **قوله** او لتقلیل الفعل قیل المراد من الفعل الاصطلاحی او اللغوی وان کان الثانی فمسلم ولکن قوله وشئی من ذلک لا تحقق الخ غیر مسلم منه دخولها فی المشتقات ایضه وهو باطل وان کان الاول فهو کاذب لان الفعل الاصطلاحی هو لفظ ضرب مثلا فلا معنی لتقلیل لفظه واجیب بتقدیر المضاف الی تقلیل مدلول الفعل الاصطلاحی ومفهومه قال مولانا عصم والاولی ان یقول الا فیه موضع قوله الا فی الفعل لانه موضع الضمیر اقول غیر الاسلوب تنبیها علی ان المراد من الفعل معناه اللغوی وهو الحدث فیکون کلمة قد لتقلیل الفعل الاصطلاحی باعتبار احد اجزائه لا لانه ان کلمة قد لتقلیل جمیع اجزاء الفعل لا لتقلیل احد اجزائه لان التقلیل تعلق بجمیع اجزائه فی قولنا قد یضرب زید لانا نقول التقلیل تعلق بالحدث فقط ولکن مصداقه بالنظر الی النسبة والزمان والعبارة اخری بانه تعلق بالحدث بالذات ولغیره بالتبع والقلت تقلیل الفعل اللغوی لا یصح فی قوله لتقریب الماضی الی الحال فانه لیس فیه تقلیل الفعل وتحققه بل تقریب الزمان قلت المراد منه تقریب الحدث الذی هو یقترن بزمان الماضی او الحال **قوله** لدلالته الاولی علی الاستقبال الخ ولو قال لدلالتها علی الاستقبال لتم الدلیل ولکنه اراد بیان معنی السین والسوف فی ضمن الدلیل او مراده منه بیان تقدیم السین علی سوف ولا یبعد ان یقال لو قال لدلالتها علی الاستقبال فالکبری فیه مطوی ای کل ما یدل علی الاستقبال فهو مختص بالفعل وهو فی حیز المنع لوجوده فی المشتقات مثل

مبحث الماضی



ماهو بحسب اصل الوضع **قوله** على زمان قبل زمانك الحاضر وقوله الحاضر تفسير لقوله زمانك وقولك انت فيه تفسير الحاضر وبيان الاضافة بادنى ملابسة ثم ان قوله زمانك اعم من ان يكون زمان تلفظك اوزمان فعلك اوغيرهما من الازمنة المنسوبة اليك ولعل حاصل كلامه قدس سره ان قوله فان تقدم بعض اجزاء الزمان الخ اشارة الى تجريد لفظ قبل عن الظرفية باستعماله في اصل التقديم اى دل على زمان متقدم على زمانك ولكن يحمل التقدم على التقدم الذاتي لا الزماني والا يلزم ان يكون للزمان زمان فان قلت ارادة التقدم الذاتي من التقدم غير صحيح لان في التقدم الذاتي لابد ان يكون المتقدم علة تامة للمتاخر فهو لايصح بين اجزاء الزمان لكونها غير قار الذات غير مجتمع فيلزم تخلف العلة عن المعلول قلت علية المتقدم للمتاخر في التقدم الذاتي اما بان يكون المتقدم علة لوجود المتاخر فقط واما ان يكون علة للمتاخر سواء كان علة لوجوده اولعدمه وان كان الاول فهو مم وان كان الثاني فهو مسلم لكن لم لايجوز ان يكون علية لعدمه فاذا انعدم المتقدم فعدمه يوجب عدم المعلول وهو عدم العدم فهو يستلزم وجود المتاخر في اجزاء الزمان فان اجزاء الزمان مالم ينعدم الجزء المتقدم لم يوجد الجزء الثاني ويمكن ان يجاب ايض بانه لم لايجوز ان يكون المتقدم علة للمتاخر اذا كان من الزمانيات لانها تجتمع في الوجود بخلاف اجزاء الزمان فانها لاتجتمع فيه فما قيل في الجواب عنه بان المراد من القبلية الزمانية هو التقدم بالذات اى بلا واسطة لا بالعرض اى التقدم بالواسطة فالاول يكون بين اجزاء الزمان والثاني يكون بين الزمانيات فان تقدم بعضها انما هو بواسطة تقدم زمانه على زمانه فليس بشئ لان التقدم بالذات بالمعنى المذكور اما بالزمان او بالرتبة وان كان الاول فيلزم ان يكون للزمان زمان وان كان الثاني فيلزم مامر من القبلية بين اجزاء الزمان وايض ياباه عنه جعله مقابلة تقدم الذاتية بالعرضية مقابلة الذاتية بالزمانية في قوله انما يكون بحسب الذات لابحسب الزمان كما لايخفى واذا عرفت هذا التفصيل فانظر الى ما قال مولانا عصـ فانه قال ان التقدم الذاتي ههنا غير صحيح اذ هو مايكون المتقدم علة للمتاخر وهو لايصح بين اجزاء الزمان لكونها غير قار الذات وغير مجتمع فيلزم تخلف العلة عن المعلول والتقدم الزماني صحيح ههنا اذ هو مالايجتمع المتقدم والمتاخر في زمان واحد وتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض كك مع انه ليس منشاء الاشكال في لزوم ان يكون للزمان زمان هو التقدم الزماني حتى يجاب بارادة التقدم الذاتي بل منشاء الاشكال لفظ قبل فانه لازم الظرفية فهو متعلق بحدث وقع صفة الزمان فيكون المعنى مادل على زمان واقع في زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان ولا يندفع الشبهة الا بتبديل لفظ قبل بلفظ متقدم بان مادل على زمان متقدم على زمانك انتهى كلامه فاقول المراد من قوله مادل على زمانك اما التقدم الذاتي او الزماني وان كان الاول يرد مامر من القبلية بين اجزاء الزمان وان كان الثاني يلزم ان يكون للزمان زمان وان قلت التقدم الزماني يصح بين اجزاء الزمان لانه مالا تجتمع المتقدم والمتاخر في زمان واحد وتقدم بعض اجزاء الزمان على بعض كك قلت تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض كك لكن الكلام في ان التقدم متحقق بين اجزاء الزمان قطعا وهذا اما بالزمان او بالذات وعلى التقديرين يرد ما عرفت آنفا ثم اقول قوله منشاء الاشكال لفظ قبل فانه لازم الظرفية الخ يدل على ان منشاء الاشكال هو ان يكون الزمان ظرفا للزمان يعني لايكون

صفة المتكلم لان المتكلم يجعله مكروها ويمكن ان يقو ان الكراهة مصدر مبني للمفعول بالفارسية مكروه بودن فيما يتحدان ح **قوله** لمجانستها اي الماضي يكون مبنيا على الضم لموافقة الواو مع ان الواو من الضمائر الساكنة دون المتحركة **قوله** ما اشبه الاسم باحد الخ معنى المشابهة هو اشتراك امر في وصف كان لهذا الوصف زيادة اختصاص بالمشبه به كما في قولنا زيد كالاسد وانما قال باحد حروف نأيت لان عند عدم ذكره يصدق على الماضي ايضا لان الماضي كضرب مثلا ايضا مشترك بين المعاني لانه جاء بمعنى الضرب وبمعنى البيان وكذلك باع جاء بمعنى البيع وبمعنى الشراء فقوله باحد حروف نأيت يخرج الماضي **قوله** متلبسا باحد حروف نأيت اي بملابسة زيادة حروف نأيت فالباء للملابسة ويحتمل ان يكون للسببية او للمصاحبة ويجوز ان يتعلق الجار والمجرور بقوله اشبه بجعل الباء للسبب **قوله** في اوائله لا يقال ليس في المضارع اوائل فينبغي ان يقول في اوله لانا نقول صيغة جمعه باعتبار المواد **قوله** وهذه المشابهة الخ اشارة الى رد مذهب من قال انه موضوع للحال واستعماله للاستقبال مجاز وقيل بالعكس **قوله** لوقوع الاسم الخ قيل ان الماضي ايضا مشترك بين المعاني المتعددة فيكون مشابها للاسم واجيب بانه ليس كل ماض مشتركا بخلاف المضارع **قوله** عطف على وقوعه اي لا بالنصب عطف على قوله مشتركا **قوله** فانه للاستقبال القريب وهذا ليس بكلية فان المضارع بعد السين قد يراد به الحال كقوله تعالى فسيكفيكهم الله **قوله** بواسطة القرائن فان جارية في قولنا رأيت عينا جارية وكذلك النكرة تخصص باحد الافراد بدخول لام العهد **قوله** وانما عرف المضارع الخ وكلمة انما قد يكون للاهتمام لا للحصر والحاصل انه لم يعرف بما عرفه القوم من ان المضارع ما دل على زمان الحال والاستقبال او بانه ما دل على زمان يترقب او بانه ما في اوله احدى الزوائد الاربع لان وجه تسمية المضارع بالمضارع يظهر من تعريفه لا من تعريفهم وذلك لان معنى المضارعة في اللغة هو المشابهة وهي مأخوذة من معناه الاصطلاحي لا في تعريف القوم **قوله** فالهمزة للمتكلم الخ الفاء للتفسير معاني نأيت وانما لم يفسر على الترتيب الذي في نأيت لانه تبع في ذلك بالصرفيين لانهم ابتدأوا بالهمزة ثم بالنون ثم بتاء الخطاب ثم بالياء وانما فعلوا كذلك لان المتكلم اصل بالنسبة الى المخاطب وكذا المخاطب اصل بالنسبة الى الغائب وانما اعطى الهمزة بالمتكلم الواحد لان تحته انا فارادوا ان يكون ظاهره مطابقا لتحته لا يقال تحته النون ايضا فلو اعطى النون يصح ايضا يكون ظاهره موافقا لتحته لانا نقول المعتبر هو الحرف الاول **قوله** وللمونث اي التاء يكون للمونث والمونثين اذ تاء لهما فيكون قوله غيبة حالا عن المفعول به بواسطة اللام **قوله** غائبات او ذوي غيبة اشارة الى ان المصدر بمعنى اسم الفاعل او الى تقدير المضاف لان المصدر لا يقع حالا الا على هذين الوجهين لان الحال لا بد ان يكون محمولا على صاحبها والمصدر غير محمول عليه فلا يقال ضربت زيدا قياما الا بتقدير المضاف اي ذا قيام او بجعل القيام بمعنى القائم **قوله** على البدلية ولم يجعل عطف بيان لانه لا يجوز المخالفة في عطف البيان في التعريف والتنكير **قوله** فهو في قوة النكرة الموصوفة فيكون معرفة حكما لا حقيقة فان البدل والمبدل منه يكونان معرفتين ونكرتين ايضا ويكونان مختلفين لكن ان كان البدل نكرة والمبدل منه معرفة فلا بد ان يكون للبدل النعت لئلا يكون المقصود انقص عن غير المقصود فالتخصيص المذكور في قوله النعت اعم من الحقيقي والحكمي **قوله** لموافقة السابق وهو قوله للمتكلم مفردا وقوله للمونث والمونثين غيبة **قوله** حروف المضارعة



وقيد المرفوع بالمتصل لانه اذا كان مع الضمير البارز المرفوع الغير المتصل به يكون اعرابه ايضا كذلك مثل ما يضرب الا هو فان الضمير هو بارز مرفوع لانه فاعل ليضرب ولكنه غير متصل به لوجود الفصل بكلمة الا قال مولانا عصـ لا يحتاج الى زيادة قيد المتصل لان قوله فالصحيح المجرد الخ مقابل لقوله والمضارع المتصل به ذلك الخ فيكون قوله المجرد في مقابلة قوله المتصل فلا يكون المراد من المجرد الا عدم الاتصال انتهى حاصل كلامه اقول ان قوله المتصل به انما يكون لبيان المراد فلا اشكال لا يقال كيف يكون قوله المتصل به احترازا عن قولنا ما يضرب الا هو لانه قيد الضمير البارز المرفوع المتصل به بقوله للتثنية والجمع فانه لا بد ان يكون تحت عن الضمير البارز المرفوع الذي لم يتصل به ذلك ولكنه كان للتثنية والجمع لانا نقول المناقشة في المثال ليست معتدة عند المحققين فيقول هو احتراز عن قولنا ما ضرب الا هما او الا هم قوله والجمع المذكر الخ قال مولانا عصـ لا يفهم الجمع من المذكر والمونث بل لا بد ان يخص الجمع بالمذكر لان الكلام في اعراب المضارع وهو مع نون المونث مبني لا اعراب فيه فيكون المراد من قوله فالصحيح المجرد الخ انه اي الصحيح من المضارع الذي لا يكون فيه نون جمع المونث آن قلت ان قوله فالصحيح المجرد الخ كلام سلبي فيصح ان يقال ان المضارع الذي ليس فيه ضمير الجمع المونث اعرابه بالضمة رفعا الخ واما اذا كان معه نون الجمع المونث فهو مبني لا اعراب فيه قلت لا يصح قوله والمضارع المتصل به ذلك الخ لان معناه ان المضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع المتصل الذي في التثنية والجمع المذكر والجمع المونث يكون اعرابه بالنون الخ مع انه بط لان المضارع مع نون المونث فهو مبني كما عرفت اقول ان معنى قوله والمضارع المتصل به الخ ان المضارع المتصل به ذلك من المضارع الذي هو معرب يكون اعرابه بالنون الخ او يقال ان قوله ذلك اشارة الى الجمع ولكن تخصيص الجمع بطريق الاستخدام فلا اشكال ح لكن الاولى ان لا يعمم الجمع من المذكر والمونث بل ينبغي ان يخصه بالمذكر لعدم الفائدة في التعميم لانه غير صحيح كما هو مذهب الفاضل المذكور لانك عرفت تصحيحه منا قوله والمخاطب المونث اي ذات لها الخطاب فيصح توصيفه بالمونث قوله والمونث قال مولانا عصـ ان الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يكون لجمع المونث انتهى كلامه وهذا انما يصح اذا كان الضمير في منه في قوله فالصحيح منه راجعا الى المضارع المعرب وليس كذلك بل هو راجع الى المضارع مطلقا قوله فهذه اي الصحيح المجرد وعلى هذا ينبغي ان يقول هذا لا هذه الا ان يقال تانيثه باعتبار الخبر وهو قوله اربع فان تانيث اسماء العدد من الثلثة الى العشرة يخالف تانيث الاسماء قوله في الواحد الغائب المونث والمراد بالواحد ذات له الوحدة وكذا المراد بالغائب ذات له الغيبة فيصح توصيفهما بالمونث ويمكن ان يقال لما كان للفظ اشعار بالتانيث ترك تانيثهما قوله والسكون الخ وانما لم يقيد السكون بقوله لفظا كما قيد الضمة والفتحة به لان المضارع الصحيح لا يكون الا بالضمة والفتحة اللفظيين ولا يكون اعرابه تقديريا واعراب المضارع المعتل يكون تقديريا ايضا مثل يرمي ويدعو واما السكون فيكون لفظيا في الصحيح فلذا لم يقيده باللفظ قال مولانا عصـ ان السكون ايضا تقديري كالسكون في لم يكن في قوله تعالى لم يكن الذين كفروا الا نفي الاصل لم يكن بسكون النون اقول المراد من السكون في قوله والسكون في حال الجزم هو السكون الذي في نفس الكلمة بدون عارض ومثل هذا السكون لا يكون تقديريا وانما يكون السكون تقديريا بسكون مدخوله وهو الذين فان حركة النون في لم يكن بسكون مدخوله وما قيل في الجواب عنه بان السكون في كلامه اعم من اللفظي والتقديري ليس بشئ اما اولا فلانه ليس في المقابلة لان الكلام في لم لم يورد قوله لفظا بعد السكون حتى يشمل الضمة والفتحة والسكون جميعا واما ثانيا فلان قوله حال الجزم يابى عنه لان السكون التقديري ليس في حال الجزم قوله مثل لن يضرب اورد مثالا

٣٥١

فلا يكون كاصاحيزائه وحاصل الدفع انه حمل كلمة سوف على السين فى ذلك **قوله** لان الاصل فيه اى فى خبر كاد الاسم وانما عدل عن الاسم بما يجئ من ان فاعل كاد اسم محض على ما هو الاصل وخبره الفعل المضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنيه وهو الحال وقال بعضهم ان افعال المقاربة مثل كاد فى الدخول على المبتدا والخبر فالاصل ان يكون خبرها مثل خبر كاد فى وقوعه مفردا او جملة اسمية او فعلية فترك الاصل والتزم كون الخبر فعلا مضارعا **قوله** بان ملفوظة والقرينة على تقدير الملفوظ مع ان عبارته شاملة للمقدرة ايضا كلام لاحق وهو قوله مبتدا وبان مقدرة الخ **قوله** كالبش فى اى شئ والتشبيه فى اصل السقوط لا فى الخصوص فلا يرد ان السقوط فى البش من الاخر وفى لن من الوسط فلا يصح التشبيه **قوله** اذا الظرفية احتراز عن اذا العلية فتنوينه عوض عن المضاف اليه فانه لا يضاف الا الى الجملة فقولنا انا اذن ادخل الجنة بمعنى اذا اسلمت ادخل الجنة غالبا ومبنى على الفتح ليكون على صورة الظرف وهى فى يومئذ اى يوم اذا كان كذا على الجر فيكون على صورة المضاف اليه وقوله اذا الظرفية بمعنى ان نسبته الى الظرف من قبيل نسبة الفرد الى الطبيعة فلا يلزم ظرفية الشئ لنفسه **قوله** وبعد لام كى اى اللام بمعنى كى بان يكون ما قبلها سببا لما بعدها **قوله** لان هذه الثلثة متعلق بقوله مقدرة **قوله** جوار جمع جار يعنى ان هذه الثلثة من الحروف الجارة **قوله** عطف الخبر على الانشاء اى لو لم يقدر ان يلزم عطف الجملة الخبرية على الجملة الانشائية وانما لم يتعرض بدليل نصب المضارع بان المقدرة بعد او اكتفاء بما ذكر المصنف فيما بعد حيث قال او بشرط معنى الى ان او الا ان فان ما بعد الا للاستثناء اسم لا فعل ما بعد الى مجرور **قوله** ان تحسن اى من الاحسان والفاء فى قوله فان لتفسير النواصب **قوله** وكلمة ان التى وزاد لفظ الكلمة اشارة الى وجه تانيثه التى ففيه اشارة الى ان المراد بقولهم كل حرف مونث هو حروف الهجاء لا حروف المعانى **قوله** بعد العلم اى بعد اللفظ الدال عليه سواء كان فعلا كعلمت او اسما كعالم **قوله** اذا لم يكن بمعنى الظن فانه اذا كان بمعنى الظن ففيها الوجهان كما سياتى ولا شك ان الظن فرد العلم فيصح استعماله فى الظن وان كان قليلا فلا يرد ما قال مولانا عصام ان هذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا فى اليقين انتهى كلامه ثم ان المراد من العلم هو العلم بمعنى اليقين سواء كانت بعد لفظ العلم او ما يدل عليه وعلم انه يسمى الطرف الراجح ظنا والطرف المرجوح وهما وان لم يجوز العقل الا الطرف الواحد فهو الجزم فح اما ان يكون مطابقا للواقع اولا وان كان الثانى فهو الجهل المركب وان كان الاول فاما ان يزيل بتشكيك المشكك اولا وان كان الاول فهو تقليد وان كان الثانى فهو اليقين **قوله** هى ان المخففة الخ قيل تقديم ضمير الفصل يفيد الحصر فقوله وليست هذه مستدرك لافادة الحصر المستفاد من تقديم ضمير الفصل ذلك واجيب بان ايراده للمبالغة فى رد مذهب الفراء والانبارى النحوى فانهم جوزوا كون ان الناصبة بعده ويمكن الجواب بان الحصر المستفاد من تقديم ضمير الفصل عام يحتمل الحقيقى والاضافى فقوله وليست هذه اشارة الى ان الحصر المستفاد من التقديم اضافى لا حقيقى فجاز ان يكون ان التفسيرية بعده فيكون الحصر المذكور بالنسبة الى ان الناصبة **قوله** لان ان المخففة للتحقيق اى مدخولها يدل على التحقيق واليقين بخلاف مدخول ان الناصبة فانه للرجاء والطمع فجاز ان لا يقع بان يبقى فى مرتبة الرجاء فلا يجتمعان والا يلزم اجتماع النقيضين وانما قال فلا يناسبه ولم يقل فينافيه كما هو الظاهر لاحتمال المجاز او تجريدها عن معنى الرجاء قيل لا يثبت نفى كونها مصدرية وهو المدعى بل يفيد عدم اولوية كونها مصدرية والجواب ان الاولوية عند البلغاء بمنزلة الوجوب **قوله** علمت ان سيقوم وان لا يقوم وانما لم نقل علمت ان يقول بل زاد السين وكلمة لا فى ادار المضارع لان ان المخففة من المثقلة



فيكون المراد من قوله اظنك معناه الحالي الى لا الاستقبالي وفي المثال الثالث كلاهما مفقودان لان قوله اظنك معمول لقوله انا ويراد منه المعنى الحالي ايضا واعلم ان المتبادر من قوله اذا لم يعتمد الخ ان يكون الفعل بعدها ولم يعتمد على ما قبلها والمتبادر من بعدها ان يكون بلا واسطة فلا يرد ما قال مولانا عصـ في شرحه ينتقض ما ذكره من الضابطة بنحو اكرم اكرمك اذن بتاخير اذن فانه يرفع المضارع فيه لا محالة مع اجتماع الشرطين فيه وبنحو اذن زيدا اضرب فانه لا يحل للفصل والصحيح ان يقو واذن اذا تصدرت ولا فصل بينها وبين معمولها وكان مستقبلا انتهى كلامه على ان تحقق الشرط لا يستلزم تحقق المشروط مع ان عدم ذكرهما للاكتفاء بالمثال كما هو في الاسماء الستة قوله اذن تدخل الجنة على صيغة المضارع المخاطب لانه جواب لمن قال اسلمت فجوابه ان يقال اذن تدخل الجنة قوله لا يحتمل الا الاستقبال يعني ان هذا امر مستحسن بالنسبة الى اذن لما عرفت وانما قال لا يحتمل الا الاستقبال لان دخول الجنة لا يكون الا في زمان الاستقبال قوله ظرف للانتصاب اي ظرف لقوله ينتصب اي ينتصب في وقت لم يعتمد ما بعدها الخ قوله كما اشرنا اليه اي بقوله واذن التي ينتصب بها المضارع واعلم ان كون اذن مبتدأ مثل قولنا من حرف جر فان من مبتدأ وحرف جر خبره فتمثيل نن بهذا المثال الخ دفع دخل تقريره ان تمثيل اذن ليس مثل تمثيلات اخواتها مثل لن وكي وغيرها لان اخوات اذن يكون مبتدأ ولفظ المثل مع مدخوله خبره وليس في اذن كذلك وتقرير الجواب ان في اذن ايضا كذلك فان اذن مبتدأ ومثل اذن تدخل الجنة خبره ولكن لما كان انتصاب المضارع باذن دون اخواتها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر قوله فالوجهان جايزان ولم يقل جاز الوجهان بايراد الجملة الفعلية لان الاسمية تدل على الدوام والثبات بخلاف الفعلية فايرادها اشارة الى ان جواز الوجهين دايمي ثم اعلم ان اعتبار الوجهين يحتمل ان يكون في اذن ويحتمل ان يكون في مدخولها والشـ حمله على الثاني وقال في بيان الوجهين النصب والرفع والوجهان في اذن الاعمال والالغاء قال مولانا عصـ جعل الوجهان مبتدأ لا فاعلا لان حذف الخبر اهون من حذف الفاعل لان فيه حذف العامل والمسند بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لا غير انتهى وللقائل ان يقول في حذف الخبر كثرة الحذف فهي تعارضه وذلك لان قوله جايزان محذوف مع فاعله مع ان فيه حذف الفاعل المستتر الا ترى انه صرح في بحث الفاعل في زيد في جواب من قال من قام ان تقديره قام زيد لا زيد قام وذلك ليس لكثرة الحذف في الثاني دون الاول وقد صرح الفاضل المذكور في شرحه ان تقديره فالوجهان جايزان مع ان الاصل في الجملة هو الفعلية كما صرح به الشـ في اول المرفوعات ويمكن ان يجاب عنه بان ما ذكره في بحث الفاعل من عدم حذف الفاعل المستتر لبيان مراد المصـ وتصحيح عبارته فليس اعتبار حذف الفاعل المستتر امرا بعيدا بحيث يخل كالضابطة ثم ما ذكروا من الاصل في الجملة الفعلية يكون مرادهم منه اذا نظر الى نفس الجملة من حيث هي جملة مع قطع النظر عن الاعراض المتعلقة بها بخلاف ما اذا تعلق بها الاعراض كما عرفت في اول هذه الحاشية والى ما ذكرنا يدل ما اورده من الدليل على كون الاصل في الجملة هو الفعلية قيل كما ان الوجهان جايزان على تقدير كونها بعد الواو والفاء كذلك اذا وقعت بعد ساير الحروف العاطفة والدليل ايضا يجري في الجميع فالتخصيص بهما ليس على ما ينبغي واجيب بانهم تتبعوا فلم يجدوا وقوع اذن الا بعد الواو والفاء دون ساير حروف العاطفة فلذا اخص بهما قوله النصب بناء على ضعف الخ اي بناء على ضعف الاعتماد والاتكاء على العطف الماضعف الاعتماد فالاستقلال المعطوف لانه جملة وهي مستقلة في نفسها لا تطلب الارتباط بغيرها فاذا كان الاعتماد

هيئت هذه العبارة وهى قوله كنت سرت امس حتى ادخل البلد وتحكيها اى هذه العبارة فى زمان الخ **قوله** على كهنت هيئت
اى على عبارة كنت هيئت تلك العبارة وتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول **قوله** كان مابعد حتى اى كان فى
زمان الدخول مابعد حتى فى هذه العبارة مرفوعا بقيت مابعدها على عبارة كان مابعدها على تلك الحركة العبارة والحركة
وحكيته على زمان كان عليه **قوله** فى زمان الحكاية ايض الخ اى اريد ان يكون فى زمان الحكاية ايض مرفوعا كما كان
مرفوعا فى زمان الماضى وبما ذكرتم الكلام فلا يحتاج الى قوله اذ لا يمكن الخ الا ان يقال ان قوله اذ لا يمكن الخ لدفع
ما يقال جاز ان يكون منصوبا فى حال الحكاية ومرفوعا فى زمان الماضى فاجاب بانه لا يمكن الخ مع انه شرط تقدير ان
على تقدير نصبه **قوله** لانها علم الاستقبال اى علامة الاستقبال مع انه اريد معنى الحال من المضارع الذى بعد
حتى فبينهما تناف واعترض بانه قد اعتبر فى حتى الاستقبال بالنظر الى ماقبله فان يكون الاستقبال ما قبلها ايض فهو
لا ينافى ارادة معنى الحال وبعبارة اخرى بان المراد منه اما انه علم الاستقبال حقيقة فهو مم واما انه علم الاستقبال
بالنظر الى ماقبله فمسلم لكنه لا ينافى الحال والجواب عنه بانه وان لا ينافى فيه ولكن المناسب ان لا يراد منه معنى الحال
على تقدير كون ان للاستقبال وما هو غير مناسب فهو قبيح عند البلغاء فلو عبر عن اجتماع القبيح بين الامرين بالمنافاة
بينهما ليس مما لبعد واجيب ايض بان المراد من قوله اذا كان مستقبلا الخ انه اذا اريد استقباله بالنظر الى ما قبله فارادة
معنى الحال منه ينافى ارادة معنى الاستقبال منه **قوله** عند هذه الارادة اشار به الى ان قوله كانت الخ جزاء الشرط
قوله لا جارة اى لاحرف جارة ولا حرف عاطفة لا يقال لم لا يجوز ان يكون حتى جارة او عاطفة بتقدير ان بعدها ينصب
بها المضارع وكان فى تاويل المفرد لانا نقول قد عرفت انها علم الاستقبال فينافى ذلك ارادة معنى الحال منه **قوله**
ليكون الفعل بعده اى الفعل مع فاعله خبره فيكون حتى ح داخلة على الجملة فيكون داخلة على الاسم على تقدير كون
الفعل مع فاعله خبره **قوله** كما توهم بعضهم وهو قيد المنفى فى قوله لا ان تقدر بعدها الخ لا قيد النفى ووجه التوهم انهم يقولون
انها اذا كانت حرف ابتداء فلا بد من المبتداء بعدها **قوله** فيرفع اى اذا كانت حرف ابتداء فيرفع مابعد حتى لكن
بشرط ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها ولذا قال يجب السببية الخ **قوله** لعدم الناصب والجازم فح يتعين الرفع
لان اعراب فعل المضارع ينحصر فى الثلثة وهى الضمة فى حال الرفع والفتحة فى حال النصب والسكون فى حال الجزم
فاذا بطل الاولان تعين الثالث **قوله** وتجب السببية اى حتى اذا كان حرف ابتداء وجب ان يكون ما قبلها
سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال اللفظى بين مابعدها وما قبلها وجب ان يتحقق الاتصال المعنوى ليتحقق
الغاية التى هى مدخول حتى **قوله** اى كون ما قبلها اشار به الى ان الياء فى السببية للمصدرية لا للنسبة فان الياء
المشددة اذا اتصلت بالتاء افادت المعنى المصدرى كالنوعية والضاربية والفاعلية والمفعولية **قوله** ليحصل
الاتصال المعنوى لان وضع حتى لارتباط مابعدها بما قبلها فهى لما وقعت حرف ابتداء افادت الاتصال اللفظى
فيجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها فيحصل الاتصال المعنوى واما اذا كان حرف جارة او حرف عاطفة فيتحقق
الاتصال اللفظى لانها اذا كانت حرف جارة لا بد لها من مجرور يكون لها متعلق مقدم عليها واذا كانت عاطفة



وهي ايضا جارة الخ على انه يحتمل ان يكون لتوطية الاعتراض **قوله** ولام الجحود بمعنى الانكار ولما كانت اللام لتاكيد النفي فيكون فيه جحود لا محالة وقد قال سابقا ان المضارع ينتصب بان المقدرة بعد لام الجحود وهذا كلامه يدل على ان نصب المضارع بلام الجحود لا بان فبينهما تناف والجواب ان المراد ههنا ايضا مثل ما مر سابقا ولم يصرح اكتفاء بما سبق او اكتفاء بما سبق في لام كي آنفا ويمكن ايضا ان يقال ان لام الجحود قائمة مقام ان المقدرة فاضافته الى اللام على سبيل المجاز **قوله** هي لام تاكيد الخ بان يكون قبلها نفي لا بمعنى النفي بعد النفي **قوله** بعد النفي لكان اي اللام بعد النفي الذي هو داخل على كان سواء كان لفظا مثل وما كان الله الخ او معنا مثل لم يكن فانه بمعنى ما كان لان لم اذا دخلت على المضارع يقلب معناه الى الماضي مع النفي معناه فيكون لم يكن بمعنى كان **قوله** فكيف يصح الحمل بين خبر كان واسمه مع انه لا بد من الحمل بينهما لانهما في المعنى مبتداء وخبر ولا يصدق حمل المصدر على الذات فلا يصح ان يقال الله تعذيب كما لا يصح ان يقال زيد ضرب ولقايل ان يناقش بان كلامه يدل على ان الفعل المضارع اذا لم يكن بمعنى المصدر يصح الحمل لانهم قالوا ان حمل الفعل على الشيء انما يكون باعتبار جزئه وهو الحدث وحمل الحدث على الذات غير صحيح فتامل حتى يظهر لك ما فيه لا يقال عدم صحة الحمل بين التعذيب والله هو الحمل الايجابي ويصح الحمل السلبي بينهما كيف والا يلزم ارتفاع النقيضين بينهما لان الايجاب والسلب نقيضان فيصح ان يقال الله ليس بتعذيب فح كيف يصح قوله وكيف يصح الحمل لانا نقول ان معنى ارتفاع النقيضين هو ان لا يكون الثالث متصفا بشيء منهما الا بان يكون شيء منهما محمولا عليه والله تعالى متصف في نفس الامر ولكنه غير محمول او نقول نعم هذا الحمل السلبي صحيح لكن هذا الحمل ليس بمراد من الآية لان المراد انه تعالى لا يعذبهم لا انه تعالى ليس نفس التعذيب وان كان صحيحا في نفس الامر **قوله** او من الخبر او على حذف المضاف من الخبر اي ما كان ذا تعذيبهم فيكون الخبر في الحقيقة هو ذا ونصب بالالف فيكون قوله تعذيبهم بكسر الباء ح لا بالفتح البار كما في المتن لا يقال ينبغي ان يتقدم تاويل الخبر على تاويل الاسم لئلا يلزم ان يكون مثل نزع الخف قبل روية الماء لانا نقول لما كان الاسم مقدما على الخبر وكان اشرف منه تقدم تاويله على تاويله **قوله** ما كان الله معذبهم وهذا التوجيه ليوافقه بلاحق الآية وذهب بعضهم الى ان المصدر الصريح يجئ بمعنى اسم الفاعل واما المصدر المأول فلا فمذهب الشارح بخلافه **قوله** والفاء ا ينتصب الخ اشار الى ان الالف واللام للعهد فهو يشير به الى انه في ذيل الفاء التفسيرية كما مر من غير مرة قال مولانا عصام الفاء مبتداء وقوله مشروط بشرطين خبره فلا يحتاج الى قوله فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع يكون قوله مشروط بشرطين خبر مبتداء محذوف فاقول مراد الشارح منه بيان حاصل المعنى وليس مراده تصحيحه بحسب التركيب **قوله** لان العدول عن الرفع الخ وكون العدول من الرفع الى النصب للتنصيص بذلك فلان الاصل هو الرفع فالعدول عن الاصل يدل على ان المراد ههنا معنى آخر لا خصوص معنى السببية لكن يراد منه معنى السببية لقرينة المقام لان وضع الفاء للسببية اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد فلا يحتاج الى الدلالة على السببية والحاصل انه اذا قصد السببية منها بغير التلفظ بان يعدل من الرفع الى النصب واذا لم يقصد منها السببية فلا يعدل منه الى النصب وان كانت السببية متحققة على تقدير الرفع ايضا وقد عرفت مثل ذلك في المدح مثل الحمد لله اهل الحمد بضم اللام فان الاصل ان يكون بكسرها لانه صفة للفظ الله لكنه ضم لقصد المدح فان العدول من الاصل الى غيره للاهتمام بالشيء وهو المدح ههنا وان كان المدح حاصلا على تقدير كسر اللام ايضا لكن

بجلة ان فانه اذا قيل رأيت زيدا فليس ظهور الفتحة فيه مثل ما اذا قيل رأيت زيد بدون التنوين **قوله** اى مصاحبة ما قبلها الخ اشار به الى ان المراد من الجمعة الجمعة المتحققة فى ضمن المصاحبة فهو لدفع ما اشار اليه من ان الواو فى الاصل لا يكون الا للجمع اى هى موضوعة للجمع واليه يشعر قوله وايما فى الاصل لا يكون الا للجمع فالشرط الاول لغو **قوله** اى ما يماثل الواقع الخ انما قال ذلك لدفع اعتراض الشم الهندى حيث قال ان قوله فى مثل ذلك يدل على عدم كون هذه الاشياء الستة قبل الواو بل قبلها شئ مماثل ومشابه لها لان معناه انه كان قبل الواو ومثل ما يكون قبل الفاء لا عين ما هو قبلها مع ان قبل الواو عين ما هو قبل الفاء فاجاب عنه الشم الهندى بان لفظ مثل مقحم ههنا والشم اجاب عنه مع ملاحظة لفظ المثل ايض لان الاصل عدم كونه زائدا اى الواقع قبل الواو ما يماثل الواقع قبل الفاء والحاصل ان المشبه هو الامر العام وهو الواقع قبل الواو والمشبه به كذلك وهو الواقع قبل الفاء وهما متغايران مفهوما وقوله فى كونه اى فى كون الواقع قبل الفاء وقبل الواو احد الاشياء الستة وجه الشبه **قوله** اى بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الخ اى ليس مفهوم او هو المركب من الى ان كما هو الظم من كلام المصم بل المراد هو الى المضاف الى ان والمضاف اليه خارج وكذلك الا ان والاضافة بادنى ملابسة وهى ههنا دخول الى او او الا على ان فلا يلزم تكرار ان ح ويمكن تصحيح كلام المصم بوجه آخر بان المراد انه شرط تحقق معنى الى ان او الا ان بهذا الا يستلزم ان يكون الى ان او الا ان داخلا فى مفهوم او لانها اذا كانت بمعنى الى او الا تحقق معنى الى ان او الا ان كما لا يخفى **قوله** الا وقت الخ اى لا الزمنك فى كل وقت الا وقت ان الخ فيكون المستثنى متصلا حيث قدر المضاف فى جانب المستثنى فلا يرد ان المستثنى لا يكون من جنس المستثنى منه فلا يكون متصلا وقوله لالزمنك بفتح النار **قوله** مطلقا اى الظم ان يقول مطلقة بقرينة لفظ الحرف قبله ولفظة كانت بعده الا ان يقو قوله مطلقا صفة المفعول المطلق المحذوف اى اطلقت الحروف العاطفة اطلاقا مطلقا ثم لما كان الظم ان العاطفة المذكورة فى المتن هو الحروف العاطفة المذكورة فلذا عمم الشم الحروف العاطفة مما ذكر وغيره لان هذا الحكم يجرى فى جميعها غير مخصوص بما ذكر سابقا **قوله** كثم والكاف للتعهد لا للتشبيه فلا يرد انه لم يجئ غير ثم فى الاستعمال ثم استعمال جمع الكثرة فى قوله الحروف العاطفة يكون فيما دون العشرة مجازا **قوله** واذا كانت منها اى اذا كانت الحروف العاطفة من الحروف العاطفة المذكورة لا يشترط الشروط المذكورة فيها فى كون ان مقدرة بعدها اذا كانت بعد الاسم الصريح فان الشروط المذكورة تقديران فى الحروف العاطفة المذكورة على تقدير ان لا يكون المعطوف عليه اسما صريحا بل يكون اسما مؤولا فلا يرد ما يقال قد شرطتم تقدير ان فى الحروف العاطفة المذكورة فعند عدم الاشتراط ههنا تناقض **قوله** وتقدير ان اى تقدير ان فى نحو اعجبنى ضربك زيدا الشتم الخ بعد الواو والفاء ليس بمشروط الخ **قوله** على اول المعدودات اى المعدودات المفصلة الناصبة بتقدير ان والاجمال عبارة عن قوله وينتصب بان ولن واذن وكى وبان المقدرة الخ والتفصيل عبارة عن قوله فان مثل اريد ان تحسن الخ **قوله** وعلى آخرها اى آخر المعدودات المفصلة وهو او بشرط الخ وذلك لان القاعدة ان الامور المتعددة اذا سيقت بحكم العطف فيصح عطف شئ على ما هو فى اول هذه الامور ويصح عطفه على ما هو فى آخرها والاولى هو الاول كما اذا قيل زيد وعمرو وبكر وخالد كذا فيصح عطف خالد على زيد ويصح عطفه على بكر ايض **قوله** وقيل هو اى قوله والعاطفة مجرور معطوف على حتى فى قوله بان مقدرة الخ وهذا اول المعدودات الجملة الناصبة



فينبغي ان يقع والانتهاء والاستثناء وتامل **قوله** علم نظير الناصب بعدها قيل هذا ينافي ما مر من جواز اظهار ان مع حرف العاطفة وتخصيص الحروف العاطفة فيما سبق بغير الواو والفاء واو ينافي ما مر من قوله يعجبني قيامك وان تذهب فجوابه ان يقع المراد بجواز اظهار ان فيما سبق هو ما اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا والثاني على تقدير ان يكون المعطوف عليه اسما غير صريح **قوله** نحو قوله تعالى لئلا يعلم اي لان لا يعلم فجعل النون لاما وادغم اللام في اللام والمراد من اللامين المتواليين هو اللامين المتحركين المتواليين لتحقق الثقل حينئذ بخلاف ما اذا كانا مدغمين فلا يرد انه اذا جعل النون لاما وادغمت اللام في اللام فتحقق اللامين المتواليين ايضا **قوله** واعلم ان ان الناصبة الخ ولا يخفى ان الناصبة اعم من المصدرية ولكن المراد هنا هو ان المصدرية **قوله** لضعفها اي لضعف ان لانها حرف وهو ضعيف العمل واذا كانت مقدرة فيكون الضعف على الضعف فلا يعمل ح بعدم قوتها في العمل ولقائل ان يقول هذا الوجه يلزم ان لا يعمل ان المقدرة في شيء من المواضع التي قدر ان فيها والجواب ان ما ذكر ليس علة موجبة لعدم عملها بل هو علة مصححة له فلا اشكال **قوله** تسمع بالمعيدي اي ان تسمع مع عدم عملها فيه وان قلت لا نعلم تقدير ان الا من اثرها كما في المواضع المذكورة فاذا لم يكن لها اثر في قوله تسمع فكيف يعلم تقديرها قبله فلا بد من القرينة لذلك هي ليست الا اثرها كما في المواضع المذكورة فيما سبق قلت القرينة ههنا كون قوله تسمع مبتدأ فيكون مرفوعا في تاويل سماعك ان قلت من اين تعقل انه مبتدأ قلت قوله خير من ان تراه خبر فلا بد ان يكون قوله تسمع بالمعيدي مبتدأ والا لم يكن بينهما ارتباط والملازم باطل فالملزوم مثله **قوله** احضر اي احضر مع اهمالها في فعل صيغة المضارع المتكلم بالفارسية آگاه باشيد اي جماعة كه ملامت كننده ايد مرا كه حاضر شدم جنگ الوغى بفتح الواو وبكسرها وفتح الغين المعجمة بلون الياء موضع الحرب **قوله** ولكن ليس بقياس اي اضمار ان الناصبة في المواضع المذكورة مع عملها بغيرها ليس بقياس ح انه لم يذكرها المص **قوله** ولا مستعملة ولم يقل ولا الموضوعة رعاية لكلمة في في قوله في النهي لان الموضوعة تناسب ان يقول للنهي لا في النهي **قوله** فلا واحد الاشارة الى ان تقديم هذه الاربعة على كلم المجازاة لان المجزوم بها فعل واحد متقدم على اثنين لا يقع هذا منتقض بلم يضرب ويقتل بسكون اللام اي لم يقتل بحكم العطف لانا نقول المراد انه يجزم الفعل الواحد اصالة فجاز ان يجزم فعلين بالتبعية بحكم العطف **قوله** اي كلمات الشرط هذا حاصل معنى قوله المجازاة لان معنى المجازاة في الاصل هو كون الشيء الثاني جزاء للشيء الاول ان قلت صيغة الكلمات تدل على ان الكلم جمع مع انه اسم جنس كما سبق في اول الكتاب قلت لا نم ذلك لانه لم لا يجوز ان يكون باعتبار معناه الجمعي **قوله** ولهذا اي ولاجل ان بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف اختار لفظ الكلم سواء كان باعتبار معناه الجنسي او الجمعي والمراد انه اختار لفظ الكلم دون لفظ الاسم والحرف **قوله** والمجزوم بها فعلان اي انها تجزم فعلين في الجملة لان الفعل الاول لو كان ماضيا والثاني مضارعا فالخيار في جزم الثاني وان كان عكس ذلك يكون الجزم في الاول فقط **قوله** ان ومهما وانما قدم ان مع انها غير مستقلة بالمفهومية بل انها حرف والبواقي مستقلة لانها اسماء لان ان اصل في باب الشرط لانها موضوعة للشرط بخلاف البواقي فانها متضمنة معنى الشرط **قوله** لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اشار به الى ان المراد من الشاذ هو الندرة اي بهما لا تدخلان المضارع على الوجه الكلي فتدخلان عليه في بعض الاوقات والدليل يفيد ذلك **قوله** بين المتعذر اي المحال والمراد من المحال العادي لا النفس الامري لامكان اجتماعها في نفس الامر **قوله** في جميع الاحوال الكيفيات لانه لا شك ان الصوت الخارج من لسان زيد غير الصوت الخارج من لسان عمرو ولان قيام الصفة الواحدة الشخصية بمحلين محال فلا يصح التركيب المذكور لو اريد عموم الاحوال منه نعم لو اريد بعض الاحوال اي قراءتك مثل قراءتي في بعض الاحوال كالجهر والاخفاء وغيرهما فيصح التركيب المذكور **قوله** واذ منعه

٣٥٧

من الضد ههنا معناه اللغوى لا الاصطلاحى وكون الضدين وجوديين انما يكون باعتبار المعنى الاصطلاحى **قوله** على جميع انواع
المضارع بخلاف لام الامر فانه لا تدخل على المخاطب **قوله** وكلم المجازاة المذكورة من قبل اشارة الى انها فى ذيل الفاء التفسيرية
فيكون معطوفا على لم فى قوله فلم الخ اما يحمل ل للاضافة للعهد او باعادة المعرفة فانها اذا اعيدت كانت عين الاولى غالبا
قوله تدخل على الفعلين ان قلت هذا يدل على عدم كون الجزاء جملة اسمية وليس كذلك كما فى قولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود قلت المراد انما تدخل على الفعلين غالبا فليس كذلك ان تتوهم منه وقوع الشرط جملة اسمية كما لا يخفى
قوله اى يجعل الفعل الاول سببا ولا يخفى ان كلم المجازاة لم يجعل الاول سببا والثانى مسببا بل الاول قد يكون سببا للثانى
فى نفس الامر فكلم المجازاة دالة ومفيدة لسببية الاول للثانى لكن ما جعل المص فى شرحه كذلك فالش تبعه فيه ولهذا قال
وفى شرح المص الخ فالمراد بجعلها الخ اى المراد بالجعل المذكور ان المتكلم يجعل ضرب المخاطب سببا لضرب نفسه فى قولنا ان
تضربنى فاضربك بل المتكلم يعتبر ملزومية شئ لشئ ويجعل كلم المجازاة دالة على سببية نفقوله ولا شك الخ اشارة الى الاعتراض
على ما وقع فى شرح المص وقوله فالمراد الخ اشارة الى جوابه **قوله** ولا يلزم ان يكون الخ اى لا يلزم من اعتبار تلك السببية
ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثانى لا سببا خارجيا ولا ذهنيا **قوله** بل ينبغى ان يعتبر الخ اى المتكلم يعتبر النسبة
بينهما وباعتبار تلك النسبة يصح ايرادهما فى صورة السبب والمسبب بل فى صورة اللازم والملزوم والحاصل انه ليس المراد من السبب
والمسبب الحقيقيين وكذا من اللازم والملزوم بل المراد هو اللازم والملزوم باعتبار المتكلم اى المتكلم يعتبر بينهما النسبة ليصح بها ايرادهما
فى صورة اللازم والملزوم وان كان فى بعض المواضع سببية وملزومية حقيقيين كما فى قولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فان الاول سبب للثانى فى نفس الامر واذا قلنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة يكون الاول ح
ملزوما للثانى لا سببا له بل السبب هو الثانى ففى قولنا ان تشتمنى اكرمك لا يكون الشتم سببا حقيقيا للاكرام فى الخارج وهو
ظاهر ولا فى الذهن اى لا يكون الشتم مستلزما للاكرام فى الذهن لانه ليس كلما تصور الشتم تصور الاكرام لانهما ضدان بل
يتصور الاهانة التى هى لازم الشتم عند تصوره وليس الاكرام ايض سببا حقيقيا للشتم لا فى الخارج ولا فى الذهن **قوله**
اظهار المكارم الاخلاق اى اعتبار تلك السببية لاظهار المتكلم الخلق الحسنة الى نفسه بان الشتم الذى هو سبب للاهانة
عند الناس يصير عنده سببا للاكرام فاضافة الاكرام الى الاخلاق من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اى الاخلاق الحسنة
قوله يعنى انه اى المتكلم من الاخلاق اى من جهتها يجعل كلمة من للعلة بمكان اى بوجوده ومرتبة يصير الشتم الخ **قوله** لانه شرط
اى شرط وسبب لوجود الثانى **قوله** من حيث انه اى الثانى يبتنى على وجود الاول فقوله ابتناء الجزاء منصوب على نزع
الخافض **قوله** ان تزرنى ازرك فى الاصل تزورنى وازورك فحذفت الواو فيهما لالتقاء الساكنين بين الواو والراء
قوله او الاول عطف على ضمير فى كان لوجود الفصل وذكر فقط تصريح بمقابلته بالقسم الاول وهو اسم فعل بمعنى انته والفاء
فصيحة فى جزاء الشرط المحذوف اى اذا عرفت ويحتمل ان تكون زائدة لتزيين الكلام **قوله** ان تزرنى فقد زرتك قبل
ان الجزاء لا يكون مترتبا على الشرط فلا يجوز ان يكون ماضيا اجيب بان المراد تخبر بزيارتك اياى الآن اخبرك بزيارتى
اياك امس **قوله** وما تضمنها والضمير المستتر الى ما والبارز الى ان وهو اسما والشرط وانما قال مع صلاحية المحل لان الجزاء لو كان



معناه بالفارسية اگر باشد از شما بان که مسلمانانيند صبر کنند بر دو صد غالب آيند شما بان بر دو هزار کس که کافران شنيدند يک مسلمان ال دو کافران گريختن گناه کبيره است ومعنى عاد الخ کسى که عود کند بگناه پس انتقام ميکند الله تعالى او را **قوله** فالفاء لازمة والمراد هو الفاء وما هو في حكم الفاء وهو اذا للمفاجاة بقرينة اللاحق **قوله** لا تاثير لحروف الشرط في الماضي فيكون معنى الماضوية فيه قويا فلا تاثير لحروف الشرط فيه بقلب معنى الماضي المضارع **قوله** فاحتاج الى رابطة الفاء اذا لم يكن الجزاء معمولا لحروف الشرط فانتفى الربط فلابد من رابطة الفاء **قوله** الى غير ذلك فتدخل فيه المضارع المنفي بان وليس وكذا المضارع مع السين والسوف ولام الابتداء ونون التاكيد مع التعجب والقسم والتمني والترجي والعرض **قوله** لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء الخ وذلك لانه لا يتصور عمل حرف الشرط في الجملة الاسمية لانه لا يمكن قلب الماضي الى الاستقبال فيها وكذا في الدعاء والاستفهام والتمني وغيرها من الامور المذكورة **قوله** اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية والجملة الاسمية قيد واقعي لان اذا المفاجاة لا يكون بدون الجملة الاسمية فليس معناه ان اذا المفاجاة التي ليست مع الجملة الاسمية لا تقع موضع الفاء **قوله** لان معناه وهو علة مصححة لوقوع اذا المفاجاة موقع الفاء **قوله** لانها تنبئ عن حدوث الخ اي اذا يخبر عن حدوث امر فاذا قيل خرجت فاذا السبع واقف معناه ان وقوف السبع كان بعد خروجي **قوله** ففيها معنى الفاء اي في اذا معنى الفاء مع زيادة لانها تدل على البعدية بلا تراخ مع زيادة هي المفاجاة ويصح قوله لان معناها قريب من معنى الفاء فلا يرد انه اذا كان فيها معنى الفاء فيكون معناها عين معناها فلا يصح دعوى القرب وانما ادعى القرب لئلا يرد ان معنى ثم ايضا قريب من معنى الفاء لانه ليس فيها معنى الفاء بكماله لوجود التراخي في ثم دون الفاء **قوله** ولكن الفاء اكثر اي الفاء اكثر استعمالا في الجزاء او الفاء اكثر في ان يخبر عن حدوث امر بعد امر وهذا الكلام اشارة الى تصحيح لزوم الفاء في الاسمية مع وجود اذا ايضا فانه اعتبر وجودها كالعدم والى فائدة قوله موضع الفاء لانه يشير الى ان اذا اقل استعمالا من الفاء او الى ان الظاهر ان يقول وقد يجي **قوله** وانما اشترط الخ وان قلت عبارة المص لا تدل على الاشتراط لان قوله مع الجملة الاسمية قيد واقعي على ما اشرنا اليه قلت المتبادر منه ان يكون شرطا فلهذا حمله عليه **قوله** لاختصاصها بها اي اختصاص اذا المفاجاة بالجملة الاسمية المفهومة من اسمية الجملة لاختصاص الجملة الاسمية باذا المفاجاة ويحتمل ان يكون قوله لاختصاصها بالاضافة الى اذا الشرطية يعني ان ذلك الاختصاص ليس في اذا الشرطية مختصة بالفعلية كذا التصريح المفهوم من قوله فاختصت هذه بالاسمية يميل اليه قيل ان اختصاص اذا المفاجاة بالجملة الاسمية ينافي ما مر في ما اضمر عامله من اختيار الرفع بعد اذا المفاجاة المبني عن جواز النصب وكذا اختصاص اذا الشرطية بالجملة الفعلية ينافي لما مر في الظروف من اختيار الفعل بعدها المبني عن جواز الاسم بعدها وينافي ما مر فيما اضمر عامله من اختيار النصب بعد اذا الشرطية المبني عن جواز الرفع بعدها واجيب بان المراد باختصاص الفعلية هو الغلبة والكثرة كما ان المراد باللزوم الغلبة والكثرة فيما مر في الظروف من لزوم الاسمية بعدها فالمراد بالفرق هو الفرق باعتبار اكثر المواد اعطاء الاقل في حكم العدم ويمكن ان يقال ان الاختصاص واللزوم في غير ما اضمر عامله ولم يعكس الامر في الفرق لمناسبة الفعل للشرط لانه لا يكون الا فعلا ثم اعلم ان الاختصاص متعد فمع حذف اللام من قوله فرقا لاتحاد فاعليهما وهو شرط عند المص وغيره من الجمهور الا عند بعضهم **قوله** وان تصبهم سيئة الخ يعني اگر رسد کافران را سيئه بانچه کرده است دستهاء ايشان بيشتر ازين پس نوميد ميشوند ايشان بسبب اين از رحمة الله تعالى اما مسلمانان نوميد نميشوند بسبب اين از رحمة الله تعالى واسناد السيئة الى ايديهم لانهم يفعلون السيئة بايديهم غالبا **قوله** اذا التي

حرف لعلة واما اذا رفع وقيل تدخل بضم اللام لا يعلم انه قصد منه السببية بخلاف ما اذا كسرت فانه يعلم قصد السببية حيث تغير اللفظ يدل على تغير المعنى فيقدر ان لاظهار قصدها كما عرفت آنفا **قوله** فهو سبب لها اى الاسلام سبب لفائدة الاسلام وهي دخول الجنة وقصدا واتلك السببية بالاسلام فقدر ان **قوله** قيل ان تسلم اى ان تسلم فانك ان تسلم تدخل الجنة **قوله** لان النهي اى لا الناهية في قوله لا تكفر قرينة لكون الفعل المطلوب منفيا ولا يكون قرينة للفعل المثبت وهو ان تكفر **قوله** ولهذا اى ولاجل ان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت امتنع لا تكفر الخ **قوله** خلافا للكسائي اى يخالف خلافا ثابتا على الكسائي على الفعل المجهول ليكون الكسائي مخالفا للجمهور او خالف الكسائي خلافا فحذف الفعل وقدم المصدر لقصور العمل واللام فيه لتقوية العمل **قوله** فامتناعه اشارة الى ان قوله لان التقدير علة الامتناع وفي بعض النسخ لان التقدير ان تكفر فهو ح دليل الكسائي **قوله** وهو ظاهر الفساد لان عند عدم الكفر يدخل الجنة لا النار **قوله** العرف قرينة وهذا التقوية مذهب الكسائي والمعنى الذي ذكره الجمهور يكون بحسب اللغة **قوله** وهذا اذا قصد اى المضارع انما يجزم اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد السببية لم يجز الجزم من الجازم بل يجب ان يرفع المضارع ح لكن رفعه اما بالصفة او الحال او الاستيناف لا يقال ان كون المضارع صفة لا يكون سببا لكونه مرفوعا وهو ظاهر ولانم ذلك ايضا في صورة الحالية لان حالية شئ سبب لكونه منصوبا لا مرفوعا فلا يصح قوله بل يجب ان يرفع اما بالصفة الخ لانا نقول معناه انه بل يجب ان يرفع على تقدير عدم قصد السببية فاذا رفع فح اما صفة او حال **قوله** فهب لي من لدنك الخ وقوله لدن بمعنى عند وهب امر من وهب يهب بفتح الهاء لا بكسرها لانه يكون امره هب بكسر الهاء ويحتمل ان يكون امرا من باب يهاب والمقصود بالتمثيل هو يرثني بضم الثاء وعلى قراءة بعض بسكونها فقوله يرثني جملة صفتية فانه صفة لقوله وليا الخ پس ببخش مرا از نزد خود ولی که وارث باشد یعنی فرزندی بده که میراث گیرد از من **قوله** فمن قرأ اى عند من قرأ مرفوعا لا عند من قرأ مجزوما فكلمة في بمعنى عند **قوله** اى وليا وارثا اشارة الى كونه صفة ولا يجوز ان يكون يرثني حالا عن لينا والا لوجب تقديمه لنكارته **قوله** او بالحال كذلك عطف على قوله بالصفة اى يجب ان يرفع بالحالية ان كان صالحا للحالية **قوله** فذرهم الخ بفتح الذال امر من ذر يذر اذ من وذر يذر والمقصود بالتمثيل يعمهون وهو حال من ضمير الجمع فيكون حالا عن المفعول الا في المضارع الواقع حالا هو الضمير في يعمهون ولا يجوز التوصيف اذ المضمر لا يوصف معناه بالفارسية پس گذار تو کافران را در ضلالت شان در حالتی که سرگردان شده اند کافران یعنی تا سرگردان شوند در ان ضلالت **قوله** اى عمهين بكسر الهاء وانما قال ذلك لان الحال من المنصوبات فهو حال بتاويله بعمهين فان نصبه بالياء **قوله** وقال رائدهم ارسو قوله ارسو بفتح الهمزة وسكون الراء صيغة امر من ارسى يرسي وقوله رائدهم بالهمزة والارساء اقامة السفينة والضمير في نزاوله للحرب والمقصود بالتمثيل نزاوله بضم اللام لا بسكونها فهو مرفوع لانه كلام مستانف لا تعلق له بما قبله فيكون مرفوعا والاستيناف في كتب العربية جاء بمعنى جواب سؤال مقدر فيقال هذا الكلام مستانف اى جواب سؤال مقدر معناه بالفارسية وگفت پیش رو ان جماعتی که آن کاروان بگو شتر لنگر گوید برگردید والستید که مداومت کنیم حرب کفار را فقوله نزاولها كلام مستانف فح ولو كان الاستيناف بمعنى جواب السؤال المقدر فالسؤال المقدر ان هذه الجماعة يقولون على آخرهم لم امرت لنا بالارساء والاقامة فيقول لهم انه في جوابهم لاجل محاربة الكفار فقوله كل حتف الخ يعني پس گرد ان کار سیتو باندازه تقدیر خدا تعالی یعنی بی اجل کسی نمیرد **قوله** هكذا في بعض النسخ لا يقال انه وقع في بعض النسخ انما يكون بمعنى الى الامر علامة للمشبه المستفاد مع حجة ليكذا لانا نقول بكذا احد تحقيق بغير التشبيه ايضا كما يقول كذا قال



لا يرد ان الاحتراز عنهما به غير موجبة لانهما خارجان بقوله صيغة لان المراد منها هو صيغة الفعل بقرينة المقام وهما صيغة الاسم **قوله** اى
آخر الامر فى الحقيقة انما قال فى الحقيقة لان عند الكوفيين وقف آخره وسكونه ليس بحسب الحقيقة بل باللام المقدرة كما سيأتى وقوله
والبناء على السكون عطف تفسيرى لقوله الوقف اعلم ان البصريين ذهبوا الى ان الامر مبنى وسكونه سكون البناء لا سكون الاعراب
وذهب الكوفيون الى انه معرب وسكونه سكون الاعراب كسكون لم يضرب وليضرب المصنف اورد كلامه على وجه تبينا دل كلا المذهبين
حيث قال حكم المجزوم **قوله** لانتفاء ما يقتضى الخ هذا علة البناء على السكون وحاصل ان علة كون المضارع معربا هى حرف
المضارعة حيث بسبب حرف المضارعة يشابه الاسم المشترك كالعين فان ضرب مثلا قبل دخل حرف المضارعة عليه يراد منه معنى
واحد وهو معنى الماضى واذا دخل حرف المضارعة عليه يراد منه معنيان وهما الحال والاستقبال فيشابه الاسم المشترك بسبب حرف
المضارعة فلما حذف حرف المضارعة من الامر فرجع الى اصله الذى هو البناء لان الاصل فى الافعال البناء **قوله** فى الصورة حكم المجزوم
وانما قال فى الصورة لعدم صحة التشبيه باعتبار الحقيقة عند البصريين لان حكم الامر هو البناء والوقف وحكم المجزوم الاعراب الجزم
قوله اى مثل حكم المضارع اى حكم آخر المضارع وانما قدر المضاف ليصح الحكم لان حكم آخر الامر ليس الا حكم آخر المضارع المجزوم فان حكم
المجزوم مختص بالمجزوم كما ان حكم الامر مختص به ثم البناء على السكون اعم من اللفظى والتقديرى فلا يرد ارم وادع واخش **قوله**
لانه لما شابه مضارعا فيه اللام من المجزوم اى من المضارع المجزوم مثل ليضرب وكلمة من للبيان وقوله معنى تميز عن نسبة الفعل
الى الضمير الراجع الى الامر واما المشابهة المعنوية فلان معنى اضرب ولتضرب بالفارسية بزن وگو تا بزنى تو **قوله** بلام مقدرة فيكون
اضرب فى الاصل لتضرب حذف اللام كما حذف حرف المضارعة اما حذف اللام فلكثرة الاستعمال اما حذف حرف المضارعة فليلا
يلتبس بالمضارع **قوله** فان كان بعده لا يقال فينبغى تقديمه على قوله وحكم آخره حكم المجزوم لان قوله فان كان الخ مما يتعلق بقوله
بحذف حرف المضارعة لانا نقول بحذف حرف المضارعة مع قوله وحكم آخره حكم المجزوم لبيان حذف الاخير من الحركة حرف العلة فيكون
التعقيب المفهوم من الفاء فى قوله فان كان الخ بالنظر الى حكم آخره حكم المجزوم ولهذا لم يتعرض الى سكان الآخر لعدم الاحتياج اليه
قوله نظيره لانه مشهور ويحتمل ان يكون عدم ذكره لقلة العمل فيه **قوله** والمراد بالرباعى الخ وهذا لدفع ما يقال ان قولنا يضرب مضارع
رباعى مع انه زيد عليه همزة الوصل فيقال اضرب فى الامر منه ثم اعلم ان الرباعى عند الصرفيين هو الذى كان ماضيه على اربعة احرف
اصلية فقط وعند النحويين هو الذى كان ماضيه على اربعة احرف اصلية كدحرج او لا كيخرج
كما مر سابقا ولكن المراد من الرباعى ههنا الذى فى مضارع رباعى كان بعد حرف المضارعة ساكن
ما يكون على اربعة احرف من المزيد فيه وكلمة من للبيان ما فى قوله ما يكون والضمير فى انما هو راجع الى ما كان ماضيه على اربعة احرف
من المزيد فيه وبعد حرف المضارعة ساكن فيخرج فعلل كدحرج لانه ليس من المزيد فيه وكذلك يخرج سافر يسافر لانه وان كان
من المزيد فيه ولكن ليس ما يلى حرف المضارعة ساكنا فاذا عرفت هذا التفصيل فلا يرد ما قال مولانا عصم وفيه نظر لان الرباعى
لا يكون مخصوصا بالمزيد فيه انتهى كلامه **قوله** ليتوصل بها الى النطق اى يتوصل المتكلم بسبب الهمزة الى النطق اى التكلم بالساكن فلا بد
ح ان يزيد همزة متحركة لا ساكنة لان الهمزة الساكنة لا يصلح لذلك انما قال ليتوصل بها ولم يقل لدفع الابتداء بالساكن
كما هو المتعارف اشارة الى وجه تسميتها بالوصل وقيل سميت همزة الوصل لانه مما يسقط فى الدرج وتصل ما قبلها بما بعدها بخلاف همزة القطع

قال مولانا عصم كما ان اضافة الفاعل الى المفعول لادنى ملابسة كذلك اضافة الفعل الى المفعول لادنى ملابسة لان الفعل لا يضاف الى الفاعل ولا الى المفعول فح لا ينفع تقدير المضاف فى صحة الاضافة لما عرفت ان الاضافة الى المفعول ايضا بادنى ملابسة وهى كونه واقعا عليه انتهى حاصل كلامه اقول ان الفعل كما يضاف الى الفاعل يضاف الى المفعول ايضا ولكن الاضافة فى الفاعل بطريق الاسناد وفى المفعول بطريق الوقوع غاية ما فى الباب ان اضافة الفعل الى الفاعل شايع من اضافته الى المفعول وهذا لا يستدعى ان يكون اضافته الا لادنى ملابسة وقوله الواقع عليه ليس لاجل ان اضافته اى اضافة الفعل الى المفعول لادنى ملابسة كما توهم بل لدفع الاعتراض للفاضل المذكور بان الفعل يضاف الى الفاعل والمفعول جميعا ولكن الاضافة فى الفاعل على سبيل الاسناد وفى المفعول على سبيل الوقوع كما مر **قوله** ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الخ وح يوافق ما مر فى المفعول ما لم يسم فاعله لان ما فيه عبارة عن الفعل الذى لم يسم فاعله والضمير فى فاعله ح راجع الى هذا الفعل ولا يكون فى الاضافة مسامحة ح ثم المراد من الفعل فى قوله مراد بالموصول الفعل الذى الخ ما هو الفعل المحرك وتوصيفه بقوله الذى لم يذكر فاعله لبيان ذلك فح لا يرد ما قيل انه اذا كان المراد من الموصول هو الفعل الخاص وهو الفعل الذى لم يذكر فاعله فيلزم التكرار لان قوله ما لم يسم فاعله مذكور فى الكلام فاذا اريد له من كلمة ما ايضا يلزم التكرار **قوله** ويكون اضافة الفعل اليه اى الى الموصول بيانية اقول نعم قال لو لا النسب ان يكون اضافة العام الى الخاص بيانية بحسب المعنى كاضافة العلم الى الفقه واضافة الشجر الى الاراك فيكون المضاف اليه مبينا للمضاف وجعل هذه الاضافة داخلة فى الاضافة اللامية مع ماله وجه غير معلوم فالشارح عمل ههنا بهذا وعمل فى بحث المجرورات بما وقع فى كلام النحاة من جعلهم اضافة العام الى الخاص لامية فح لا يرد ما قيل ان اضافة العام الى الخاص لامية لا بيانية قيل الاضافة البيانية فيما اذا كان بينهما عموم من وجه وههنا ليس كك اقول ان اضافة العام الى الخاص لامية والكلام فى ان هذه الاضافة تناسب ان تكون بيانية بحسب المعنى ففى قولنا علم الفقه وعلم المنطق وشجر الاراك معناه علم من الفقه وشجر من الاراك اى العلم الذى هو الفقه والشجر الذى هو الاراك فتكون الاضافة لادنى ملابسة فيكون فيها مجاز ح ولا يلزم ان يكون بينهما عموم من وجه لانه فيما اذا كانت الاضافة البيانية على سبيل الحقيقة قال الشارح فى بحث المجرورات واما الاضافة بمعنى اللام فهى كثيرة قال مولانا عبد الغفور وايضا لما كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير وذلك لان الاضافة بادنى ملابسة مجاز انتهى وهذا الكلام يؤيد ما قلنا كما لا يخفى على المتامل فح لا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد من الفعل هو الفعل وشبهه لكنه اكتفى بالاصل او بان المراد بالفعل الدال على الحدث فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه **قوله** هو ما حذف فاعله وهو مبتدأ وما بعده خبره فيكون قوله فعل ما لم يسم فاعله خبر مبتدأ محذوف اى هذا بيان فعل ما لم يسم فاعله ويحتمل ان يكون هذا المبتدأ مع الخبر خبرا لقوله فعل ما لم يسم فاعله ح عدم ذكر الفاعل اما لان فاعله غير مقصود لان مقصود المتكلم ليس الا ذكر المفعول واما للنسيان الفاعل واما جهل المتكلم بالفاعل مثل ان يرى مقتولا فى صحراء ولم يعلم قاتله واما لتعظيم الفاعل او اما للتحقير او لشهرته او لقصد صدور الفعل عن اى فاعل كان او لقصد الاختصار **قوله** واقيم المفعول مقامه انما زاد هذا لئلا ينتقض التعريف بنحو اخبرين بحذف الواو والياء ولكن لا يكون اقامة المفعول مقامه **قوله** فيما سبق فى مفعول ما لم يسم فاعله او لم يذكره لظهوره لان حذف الفاعل لا يجوز الا ان يقوم شئ مقامه كما هو المتقرر بينهم **قوله** نعل الذى اريد حذف وهذا لدفع ما يتوهم من عدم ترتب الجزاء وهو قوله ضم اوله الخ على الشرط وهو كون فعل ما لم يسم فاعله لان ضم الاول وكسر الآخر متفرعان على كون الفعل مجهولا فبتقدير الارادة وجعلها شرطا يندفع ذلك اى ان اريد كون فعل ما لم يسم فاعله



اى ماذكر بقوله الاصوب نهاحاصل كلام الفاضل المذكور فيه نظر لان اختيار الاصوب دون الصوب على لا من ذلك لاحتمال لان المتبادر من المعتل هو العرفى لا اللغوى وان جازان يكون اشارة الى ان عدم ذكر قيد المتقلبة عينه الفا الاكتفاء بالمثال واشارة الى ان مثل عور وصيد من الشواذ لا النقض للقواعد بها **قوله** وانما خص معتل العين والتخصيص بالنسبة الى المعتلات الاخر فتكون كلمة انما للاهتمام لا للحصر **قوله** لزيادة عموم بضم العين المعجمة الخفاء والاختلاف فى شئى يستلزم الخفاء فيه **قوله** فى المبنى للمفعول منه اى من المعتل وفى بعض النسخ فى المبنى للفاعل منه وهو غلط من سهو قلم الناسخ قوله كما ذكر بقوله ومعتل العين اى لا يكون عينه الخ **قوله** وتبعه اى المعتل من ذكر شيعة المعتل من الماضى المعتل العين للمفعول من المضارع فيما بعد ومعتل العين ينقلب فيه الخ **قوله** ما ذكرنا من زيادة الغموض والاختلاف **قوله** الافصح فيه وانما زاد لفظ فيه لان الخبر اذا كان جملة لا بد له من عائد ملفوظا كان او محذوفا **قوله** وهو صحيح يعنى بيض فيه زيادة فصاحة بخلاف قيل وبيع فان فيهما زيادة الفصاحة ولهذا قال الافصح بصيغة اسم التفضيل **قوله** وفى شرح الرضى لا يقال الرضى شرح الكافية فكيف يصح اضافة الشرح اليه لانا نقول يسمون الكافية باسم الرضى ايضا فكانه قال فى شرح الكافية او يقول اضافة الشرح الى الرضى بيانية لا لامية **قوله** اى نحوا اى يميل كسرة فاء الفعل الى جانب الضمة فيميل الياء الساكنة بعد الفاء نحو الواو قليلا لان الياء تابعة لحركة ما قبلها وحركة ما قبلها تميل الى الضمة قليلا فهى تميل الى الواو قليلا ضرورة **قوله** كالاشمام حالة الوقف وجاء بهذا المعنى عند القراء ايضا مثلا واعلامكم **قوله** اعنى ضم الشفتين بان لا يكون التغير فى الحركة بل يكون حركة الفاء كسرة خالصة ولكن بضم الشفتين عند القراءة للاشعار بان الفاء مضمومة مع انها بكسرة خالصة ولهذا قالوا ان الاصم يدرك الاشمام الذى هو بضم الشفتين ولا يدرك له الاعمى لعدم العين له حتى يرى ضم الشفتين وهذا مشكل عند من قرأ بكسر كالقاء **قوله** الايذان اى الاعلام بان الاصل الضم الخ فالمراد من قوله فى اوائل هذه الحروف هو الحروف الاوائل من الماضى المجهول من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف **قوله** وجعل الياء واوا اى فى بوع بضم الباء **قوله** من الثلاثى المجرد وقيد المشبه به بالثلاثى المجرد لئلا يلزم تشبيه الشئى بنفسه **قوله** اذ تر وقيد بكسر التاء والقاف كى اختير والقيد مثل قيل وبيع فى اللغات الثلثة المذكورة بلا تفاوت **قوله** بسكون ما قبل حرف العلة فيهما اى فى استخير واقيم فلا يقال ضير وضيم بخلاف اختير والقيد فان ما قبل حرف العلة منهما متحرك فى الحال وفى الاصل ايضا فيجرى فيهما اللغات الثلث **قوله** فيقال استخير واقيم لغة واحدة من اللغات الثلث المذكورة فيكون بعد الاعلال مثل قيل وبيع فلما لم يكن ما قبل المعتل متحركا فى الاصل فيهما لم يجز فيهما اللغات الثلث فيهما **قوله** اريد حذف وتقدير الارادة ملفوظا فى الماضى من عدم ترتب الجزاء على الشرط لتقدم الجزاء على الشرط وهذا بتقدير الارادة وجعلها شرطا اى اذا اريد حذف فاء ماضيه اوله الخ والمراد انه ضم اوله ان لم يكن مضموما وكذلك فتح ما قبل آخره **قوله** وان كان مضارعا عطف على قوله وان كان ماضيا **قوله** نحو يضرب قيل الاولى ايراد الاشد بعد قوله وفتح ما قبل آخره **قوله** ومعتل العين قد سبق ان ذكره بتبعية معتل العين الماضى لعدم الغموض والاختلاف **قوله** حقيقة كما فى يختار وينقاد او حكما كما فى يقام ويستجار اصلهما يقوم ويستجير نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما ثم قلبتا الفا لانهما متحرك الاصل **قوله** المتعدى مع غير المتعدى اى هذا باب المتعدى ولم يتعرض الى النفاء بما ذكره فى المعرفة والنكرة حيث قال هذا باب بيان المعرفة والنكرة **قوله** فالمتعدى من الفعل وكذلك المتعدى من المشتقات كاسم الفاعل والمفعول وغيرهما لكن خص هذا الحكم بالفعل لاصالته **قوله** على متعلق بفتح اللام لا يقال لا يتوقف

على زيد مثلا **قوله** وهى ظننت ولم يقل هى ظن وحسب كما هو الظاهر كما سيقول فى الافعال الناقصة وهى كان وصار الخ اشارة الى انها مع فاعلها تفيد فائدة تامة ليصح السكوت عليها بخلاف الافعال الناقصة لعدم افادتها بدون اخبارها **وقوله** وهى من عادة المسند اليه لبعده واتمام فهم بل عرفها على سبيل التعداد وقال هى ظننت الخ لان المقصود من تعريف الشئ هو معرفة افراده وما كان افرادها متناهية تعرفها بطريق التعداد فان ما لم يكن افرادها متناهية فتعريفها بطريق التعداد محال **قوله** هذه الثلثة للعلم اى اليقين وهو الاعتقاد الجازم المطابق الثابت الذى لا يزول بالتشكيك فيقال علمت او رأيت او وجدت زيدا فاضلا اذا كنت تيقنت واتمام القيل وهذه الثلثة لليقين اشارة الى ان العلم اللغوى هو اليقين فقط فلا يكون التصور والشك والوهم والجهل المركب والتقليد من العلم اللغوى **قوله** من حيث الاخبار بها اى بهذه الجملة **قوله** ناشئة خبر لقوله وهى كلمة من للبيان كلمة ما وضمير عنه راجع الى ما وقيل فى تفسيره اى للبيان بها هى اى الجملة المذكورة عبارة عنه **قوله** كما اذا قلت علمت الخ اواذا قلنا زيد قائم فيكون هذا مجرد الاخبار عن قيام زيد وهو يحتمل الصدق والكذب لانه لا يجوز ان يقال زيد قائم بالاحتمال اى باحتمال قيام زيد واما اذا قيل علمت زيدا قائما فيكون علمت دالا على ان سبب الاخبار عن قيام زيد هو العلم الثابت لنا اى الاخبار عن قيام زيد ناش عن علمنا فاذا تقرر هذا فقد عرفت منشأ الاخبار بهذه الجملة ناش عنه لا نفس هذه الجملة فان من الامور البينة ان نفس هذه الجملة لا تكون ناشئة عن العلم فيكون فى عبارة المص مسامحة فيكون المراد ان الاخبار بهذه الجملة ناشئة عنه والى هذه المسامحة اشار بقوله من حيث الاخبار بها لا من حيث انها مفعول هذا هو المراد من قوله كما اذا قلت علمت الخ ثم اذا قلنا زعمت زيدا قائما فيعلم المخاطب ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن منه متردد بينهما اما عرفت ان زعمت للشك واليقين لكن تقييد احدهما بالاشعار فلا تردد ان قوله كذلك بواقى الافعال التى هى فى زعمت **قوله** اى جزئى الجملة الاسمية اشار به الى ان اللام عوض عن المضاف اليه وفيه اشارة الى انه لو قال فتنصب جزئى الجملة الاسمية لكفى ولا حاجة الى قوله بدليل على الجملة الاسمية وتمامه المسند مع قوله المسند المسند اليه مع ان الظاهر هو العكس لان جزء من لفظ المسند اليه **قوله** على انهما مفعول الخ اى الظاهر ان يقول مفعولان لها الا انه اشار به الى انهما فى الحقيقة مفعول احد فانهما فى قولنا علمت عمرا فاضلا فى معنى علمت فضله **قوله** ومن خصائصها وكلمة من للتبعيض فانه لم يقل ومن خصائصها كما قال فى بحث الاسم ومن خواصه دخول اللام وفى اول بحث الفعل ومن خواصه دخول قد والجزم والتعيين وهو اداء المفهوم الواحد بعبارة مختلفة **قوله** وهى ما يختص بالشئ ولا يوجد فى غيره قيل فيه توهم الدور لان اخذ المعرف فى المعرف يستلزم الدور وعبارة اخرى بان الاولى ان يقول وهى ما يوجد فيه ولا يوجد فى غيره لئلا يلزم تعريف الشئ بنفسه واعترض البعض بان الاولى ان يقول وهى ما يختص بالشئ بدون ذكر قوله لا يوجد فى غيره لان معنى الاختصاص ليس الا عدم وجوده فى غيره فهو مندرج تحت قوله يختص والجواب عن جميع التقريرات ان قوله يختص بمعنى يوجد لانه جزء قوله يختص عن الجزء السلبى واستعمل فى الجزء الايجابى ويجاب عن التعريفين الاولين بان المراد من الاختصاص المذكور فى المعرف هو الاصطلاحى ومن الاختصاص المذكور فى التعريف اللغوى **قوله** فلا تقتصر على احد الخ هذا التفريع باعتبار انها اذا بمعنى متى والتعبير به عنه اشعار بان الخ فكل منها بالقرينة عقلية كانت ومقالية **قوله** وحذف المبتدأ الخ فانه قد يحذف الخبر بدون المبتدأ كما فى قولنا خرجت فاذا السبع واقف وكذلك قد يحذف المبتدأ بدونه كما فى قولنا الهلال والله اى هذا الهلال **قوله** لان مضمونهما معا فاذا قلنا علمت زيدا قائما فالمفعول فى الحقيقة مفعولهما اى علمت قيام زيد فالمفعول به هو هذا المضمون فهو فى حكم الكلمة الواحدة فلا يجوز حذف بعض اجزائها **قوله** كان كحذف بعض اجزاء الكلمة وهو الصغرى والكبرى مطوى بان كل حذف بعض اجزاء الكلمة غير جائز فينتج ان حذف احد مفعوليها غير جائز فالمدعى ان حذف احد مفعوليها غير جائز فلا يرد عليه ان الكبرى كاذبة لانه حذف بعض اجزاء الكلمة

مفعولان لها وصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا وذلك لان الجزئين هما مفعولان في الحقيقة مع ان المفعولين ليسا كلاما تاما ولا مستقلين
بوصف المفعولية وهو ظاهر الا ان يقال المفعولان ايضا كلام تام مستقلين باعتبار انهما مسند ومسند اليه فح يصح مقابلة قوله مفعولين لها
بقوله لان يكونا مبتدأ وخبرا فان ما يكون مفعولا الفعل يصح اسنادا والصلاحية اليه الا ترى لا يصح اسنادها الى زيد بهو صالح المنصب
كالارباب مثلا سواء علم وجود هذا المنصب فيه ولا قوله كلاما تاما وانما قيد الكلام بالتام اشارة الى ان المراد من الكلام ههنا الكلام الاصطلاحي
لا اللغوي ثم المراد من الكلام التام هو الكلام التام الصادق لا الاعم من الصادق والكاذب فلا يرد ان مفعولي باب اعطيت
ايضا كلام تام مثل زيد ودرهم لان القضية كما تكون صادقة كذلك تكون كاذبة ايضا مثل زيد حجر قوله مع ضعف عملها اي افعال القلوب
بالتوسط والتاخر اشار به الى دفع ما يقال ان المعمول به يتقدم على فعله ومعمولها في الحقيقة مفعول كما سبق قوله في معنى الظرف اي هذه الافعال
في المعنى ظرف الجملة على تقدير الغائها قوله زيد قائم في ظني لا يقال ان قوله في ظني ليس بظرف لان الظرف لا يخلو عن زمان ومكان وليس
قوله في ظني شيئا منهما لانا نقول انهم يسمون مطلق الجار والمجرور ظرفا وقد ذكرنا وجهه سابقا قوله الى جواز اعمالها ايضا لا يقال الجواز هو
تساوي الطرفين مع ان الاعمال اولى على ما نقل عن بعض الشروح فينبغي التطبيق بين كلامه وكلام بعض الشروح لانا نقول المراد من الجواز
ههنا هو كونه مرددا بين الشيئين سواء كان احدهما اولى من الآخر او لا قوله بين الفعل ومرفوعه اي مرفوع الفعل نحو ضرب احسب
زيد قوله احسب صيغة المتكلم الواحد يعني زد زيد كمان ميبرم من وانما يجب الالغاء لان عمل احسب مثلا ليس الا في مضمون الجملة مع انه
ليست ههنا جملة صريحة حتى يعمل فيها ولكن قوله ضرب يدل على جزء الجملة وقوله زيد يدل على الجزء الآخر منها اي احسب يد اضاربا وكذا
في الامثلة الآتية قوله نحو لست بكرم احسب يد فان الغاء العمل ههنا ايضا لما مر من عدم وجود الجملة الاسمية صريحا فالتقدير احسب غير مكرم
زيدا قوله مصحوبها اي لصاحبها وتقاربها قوله ولا شك ان الغاءها الخ لما ذكرنا من عدم وجود الاسمية صريحا مع ان هذه الافعال
لا تعمل الا في مضمون الجملة كما مر تفصيله وهذا القول دفع دخل تقريره ان انحصار الالغاء المفهوم من كلامه في التوسط والتاخر ليس على ما ينبغي
لوجود الالغاء في مواضع عديدة كما ذكره قدس سره تقرير الجواب ان الحصر انما يكون فيما يكون على سبيل الجواز وما ذكره انما يكون على سبيل الوجوب فلهذا
قيد جوازها الخ اي لاجل ان الالغاء في هذه الصور واجب قيد جوازه الخ لانه لو كان الالغاء جائزا في هذه الصور لما جاز تقييد جوازه المبني الخ كما لا يخفى فلا
يرد ان كون الالغاء واجبا في هذه الصور لا يكون سببا لهذا التقييد قوله هذا الالغاء الخاص وهو الالغاء على سبيل الجواز مع ان مطلق الالغاء سواء كان
على سبيل الجواز او الوجوب من خصائصها قوله لشيوعه اي الالغاء على سبيل الجواز وكثرة وقوعه قوله ومنها انها تعلق التعليق جعل الشيء بين بين
لا الى هذا ولا الى ذلك تعليق هذه الافعال ان يجعل بغير عمل في اللفظ ويعمل في المعنى والفرق بين التعليق والالغاء ان الالغاء عدم الاعمال مع جوازه
والتعليق عدم الاعمال مع غير جوازه وتفصيل الفرق ما ذكره في آخر البيان والذي يعلق هذه الافعال كل ما له صدر الكلام نحو لام
الابتداء والاستفهام والنفي نحو علمت لزيد منطلق فعلمت يقتضي نصب المفعولين ولام الابتداء يقتضي جعلهما مبتدأ وخبرا فاعطيا في اللفظ
ما اقتضته اللام لان اللام اقرب اليهما واعطيا في محلهما من الاعراب ما اقتضاه علمت وكذلك في الاستفهام والنفي ثم قوله وتعليقها
اشارة الى كون ان مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد قوله لسبب توسطها اي افعال القلوب متعلق بقوله وتعليقها قوله قبل معنى الاستفهام
سواء كان حرف الاستفهام او اسمه ولهذا قال معنى الاستفهام دون حرف الاستفهام او اسمه انما لم يقل كلمة الاستفهام مع ان الاستفهام
بالنسبة اليها حقيقة وفي المعنى مجاز لان المتبادر من كلمة الاستفهام كل كلمة دالة على الاستفهام دلالة مطابقية فح يخرج اسم الاستفهام

قوله وذلك اي عدم جواز ذلك في ساير الافعال قوله لان اصل الفاعل الخ قيل انما ترك لفظ الاصل بانه لا يفهم منه ان الفاعل قد يكون غير مؤثر ايضا لكن جاء خلاف الاصل مع انه ليس كذلك فان جميع الفواعل لا يكون الا مؤثرة فالعبارة المستقيمة لان الفاعل يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا والاصل في المؤثر ان يغاير المتاثر وان قلت المراد من المؤثر هو الموجد وليس جميع الفواعل موجدا كما في مات زيد تقابل اي لا يحتمل الكلام في الفاعل والمفعول به مطلقا والفاعل مطلقا مؤثر والمفعول متاثر ويحتمل ان يعني ان الاصل فيهما ان يكون الفاعل مؤثرا وموجدا وقد يكون الفاعل فيهما غير مؤثر وموجد ايضا كما في قولنا اي زيد عمرا قوله فان اتحد معنى كره اتفاقهما الخ لانه لا بد ان يكون بينهما اي بين المؤثر والمتاثر وهما الفاعل والمفعول به تغاير بحسب المعنى او بحسب اللفظ كان معناهما متحدا برجوعهما الى شيء واحد فلا بد من وقوع التغاير بحسب اللفظ بقدر الامكان اي بقدر ما امكن التغاير فيه فحو قولنا ضربت نفسي فانهما بحسب المعنى متحدين لكنهما بحسب اللفظ متغايرين لان احدهما اسم ظاهر والآخر ضمير المتكلم قوله بقدر الامكان متعلق بالتغاير اللفظي اي يعتبر التغاير اللفظي بينهما بقدر الامكان بان يكون احدهما اسما ظاهرا والآخر اسم الضمير او احدهما ضميرا متصلا والآخر منفصلا قوله ثم قالوا ضربت الخ وهو دفع ما يقال ان في قوله ضربتني ايضا تغاير لفظي بينهما قوله فان الفاعل والمفعول فيه اي في ضربتني ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لانه جاز ايراد احدهما اسما ظاهرا بان يقول ضربت نفسي الخ ان ضربت نفسي يعني حين ضربتني قوله لاتفاقهما اي الفاعل والمفعول به لان كل واحد منهما ضمير متصل فيكونان متفقين لفظا فلا يرد ما مر من ان الفاعل والمفعول به متغايران في ضربتني ايضا بحسب اللفظ لان ياء المتكلم مغاير لضمير المتكلم قوله بخلاف ضربت نفسي وهو دفع ما يقال انه ... نفسي يكونان متفقين من حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل لان النفس عين ضمير المتكلم لانا نقول ينبغي ان يقال في دفعه ان من البين التغاير بين اسم ظاهر وبين ضمير المتكلم ولا حاجة فيه الى المجيء بالاضافة لانا نقول المراد منه هو بيان المغايرة من وجه آخر ايضا ليكون ابلغ في التغاير بان النفس المضاف الى ضمير المتكلم والاصل في المضاف ان يكون مغايرا للمضاف اليه بحسب الذات فلما اضيف النفس الى ياء المتكلم فكانها غيره وانما تعرض بالغلبة لانه قد يكون المضاف عين المضاف اليه بحسب الذات كما في خاتم فضة قوله وافعال القلوب الخ دفع دخل تقريره يمكن بوجهين احدهما ان الدليل المذكور من قوله لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا الخ نوجيه ... ان لا يصح قوله علمتني منطلقا لاتحاد الفاعل والمفعول الاول معنى فلا بد من تغايرهما لفظا بقدر الامكان بان كان احدهما اسما ظاهرا والآخر ضميرا او كان احدهما ضميرا متصلا والآخر منفصلا وثانيهما ان المفعول الاول والثاني في قوله علمتني منطلقا مؤثر ومتاثر فلا بد من اتحادهما معنى تغايرهما لفظا فلا فرق بين افعال القلوب وغيرها فكيف يصح بيان الفرق بينهما ولكن قوله لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به بالنظر الى الاول من تقرير الجواب ان المنصوب الاول اي المفعول الاول في الافعال القلوب ليس مفعولا به في الحقيقة بل هو مفعول به بحسب اللفظ والمفعول به في الحقيقة هو مضمون الجملة اي علمت انطلاقي قوله لانهما ليسا في الحقيقة اي الفاعل والمنصوب الاول في افعال القلوب ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به لا يقال ان الفاعل فيها يكون فاعلا حقيقة لان الفاعل في قولك علمت انطلاقي يكون في موقعه لانا نقول في نفي الكل يكفي نفي احد اجزائه فلا شك ان المفعول ليس مفعولا به بحسب الحقيقة كما عرفت فيصح نفيهما فان انتفاء الكل يتحقق بانتفاء احد اجزائه قوله وما اجري مجرى الخ اي قوله فقدتني وعدمتني مما اجري مجرى الخ دفع دخل تقريره ان كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد من خصايص افعال القلوب باطل لان ذلك جاز في غيرها ايضا مثل فقد وعلم فانهما ليسا منها فيقال فقدتني وعدمتني تقرير الجواب ان المراد من افعال القلوب حقيقة وحكما وما اجري مجراها حكما فان قوله وجدتني من افعال القلوب وهما نقيضان له فيكون ذلك من قبيل حمل النقيض على النقيض فقوله لانهما نقيضان الخ بيان وجه الحمل لا يقال كيف كانا نقيضين لانهما موجبتان ايضا كوجدتني مع انه لا بد ان يكون احد النقيضين سلبا للآخر لانا نقول معناهما سالبتان والحمل بحسب المعنى لان معنى عدمتني معدوم ساختم من خود را ومعنى فقدتني ... ساختم ونيست شمردم من خود را ولا يخفى ان المناسبة بين النقيضين من ان العلم لوجدت يتوقف على العلم ابدمت وفقدت فظاهر انه لا بد في حمل النقيض على النقيض من المناسبة وهي صفة ههنا الا ...

بحث الافعال الناقصة



قوله اى افعال وضعت وفسر كلمة ما بالنكرة لان الاصل فيها ان تكون موصوفة لا موصولة واشار بقوله وضعت الى ان تذكيره باعتبار لفظ الموصول ولقائل ان يقول يلزم من تفسير كلمة ما بالافعال لا بالفعل التعريف الافراد بالافراد لانه عرف افراد الفعل بافراده والجواب ان المعرف هو الفعل الناقص فان الالف واللام للجنس مبطلة للجمعية وايرادها فى المعرف اشارة الى الجامعية وفى المعرف الى المانعية فالمعرف فى الحقيقة هو المفهوم لا الافراد لعدم جواز تعريف المفرد بالمفرد كتعريف الفرد بالمفهوم وعكسه قوله لتقرير الفاعل على صفة اى لثبوت الفاعل على صفة بانها تنسب الى الفاعل وهى القيام فى كان زيد قايما واشار بذكر الفاعل الى تسمية مرفوعها فاعلا ولهذا اجاز الحال عنه عند الجمهور ولهذا ايضا يذكر اسم كان فى المرفوعات عليحدة كما ذكر خبرها فى المنصوبات لعدم دخوله فى المفعول به لان الفعل لا يقع عليه قوله اى العمدة فيها الخ وهو لدفع الاعتراض تقريره ان الافعال الناقصة لا يكون موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فقط كما هو المتبادر من عبارته لانها موضوعة للزمان ايضا بل الدوام ايضا ولكن الزمان جزء الموضوع له فى جميع الافعال الناقصة والدوام جزء له فى بعضها مثل مادام مثلا والانتقال فى بعضها مثل صار وتقرير الجواب ان العمدة فى اجزاء الموضوع له هو التقرير المذكور فليس الاجزاء الآخر عمدة ثم ان تذكيره مع رجوعه الى العمدة باعتبار الخبر قوله ولا شك ان الخ دفع دخل تقريره ان هذا التعريف صادق على الافعال التامة لانها ايضا موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فان ضرب فى ضرب زيد موضوع لتقرير الفاعل على صفة الضرب تقرير الجواب ان الصفة فى الافعال الناقصة خارجة عنها اى ليست جزءا من الموضوع له فليس القيام جزءا فى كان فى قولنا كان زيد قايما لان التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع له نسبة بين الفاعل والصفة وكل منهما خارج عن النسبة لان طرفى النسبة خارجان عنها فاذا قلنا كان زيد قايما فيكون العمدة والمقصود الاصلى هو ثبوت القيام ونسبته الى زيد وهو داخل فى كان ولكن القيام غير داخل فيه بل خارج عنه بخلاف الافعال التامة فان تقرير الفاعل والصفة جميعا داخلان فيها فاذا قيل ضرب زيد فالعمدة فيه هو ثبوت الضرب الى زيد فهو داخل فيه فانه جزء فى مفهوم ضرب قوله لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل الخ اى كل واحد منهما يكون جزءا فى الافعال التامة دون الافعال الناقصة كما عرفت قال مولانا عصم لو كان مجرد الدخول فى الموضوع له مستلزما لكونه عمدة فيما وضع له لكان الزمان ايضا عمدة فى هذه الافعال ولو كان موجب كونه عمدة امر آخر فلا بد من بيانه حتى نتكلم عليه انتهى كلامه اقول وحاصله ان الفرق بين الافعال الناقصة والتامة اما باعتبار الجزئية وعدمها اى كون التقرير المذكور عمدة اما باعتبار الجزئية بان يكون الصفة جزءا فى التامة دون الناقصة كما تشعر به قوله فخرج عن الحد الخ واما باعتبار امر آخر فان كان الاول فيلزم ان يكون الزمان ايضا عمدة فى الافعال الناقصة مع ان العمدة فيها هو التقرير فقط وان كان الثانى فعليك البيان حتى نتكلم عليه هذا اقول هذا يرد اذا كان الحصر الذى يفهم له من ظاهر قوله ان العمدة فى الافعال الناقصة هى التقرير حقيقيا وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون اضافيا فمعناه ح ان تقرير الفاعل عمدة فى الافعال الناقصة دون الصفة فانها ليست عمدة فيها وهذا لا ينافى ايضا عمدة فيها قوله فكل من الصفة والتقرير عمدة الخ وانما تعرض بالعمدة ههنا لانه يتبادر الذهن من قوله لانها موضوعة لتقرير الفاعل لانها موضوعة لها فقط مع ان الزمان ايضا جزء لمفهومها لكن الزمان ليس من الاجزاء التى هى العمدة بخلاف الافعال التامة

وثلاث مقالات الخ فيكون المتضمن حينئذ حالا وهو مشتملا وهذا المعنى للتضمن مشهور بينهم **قوله** تم التسعة فقوله تم من الافعال التامة لا يطلب خبرا فقولنا تم التسعة وتم البيت او تم الدار وغيرها كلام تام غير محتاج الى الخبر ولكن الخبر الذي هو عشرة بالنصب يدل على ان قوله تم بمعنى صار اى يصير التسعة بهذا العدد عشرة تامة وللقائل ان يقول ان ما عرفت معنى التضمن يلزم انيكون تامة حالا عن التسعة مع ان قوله تامة صفة لقوله عشرة ولا يصلح المعنى للحالية فالاولى ان يقدم التامة على العشرة بان يقال اى يصير تامة عشرة ولهذا قال مولانا عصم يصح انيكون تامة حالا بان يكون معناه انه يصير التسعة حال كونها تامة عشرة واعلم انه ذهب بعضهم الى ان التضمن هو ملاحظة معنى الفعل في ضمن فعل آخر ولا يشترط فيه انيكون المتضمن حالا والمتضمن فيه اصلا او بالعكس فجاز ان يكون بناء كلامه على هذا المذهب **قوله** وكمل زيد فان كمل فعل تام لا يحتاج الى الخبر ولكن ايراد عالما بعده يدل على ان كمل تضمن معنى صار اى صار زيد عالما في الكمالية **قوله** اى صار زيد عالما كاملا فقوله كاملا صفة بقوله عالما حالا عنه ففيه ما فيه **قوله** ناقصة خبر قد جاء **قوله** ضميرها اى ضمير جاءت اسمها وحاجتك خبرها على تقدير رواية نصب حاجتك وعلى تقدير رفعها في اسمها وخبرها ما الاستفهامية المتقدمة للاستفهام **قوله** من الغزارة ونحوها الغزارة بالكسر وانما قال ونحوها لان كون الضمير راجعا الى الغزارة غير متيقن واقعه آنست كه در زمان امير المومنين على رضى الله تعالى عنه جماعتى از اطاعت روى گردانيدند وآن جماعت دوازده هزار كس بودند از ان جهت است كه آن جماعت را خوارج ميگويند جماعتى را فرستانيده بآن خوارجان كه شبهه ايشانرا دفع كنيد وباطاعت آيند ازين دوازده هزار كس هشت هزار اطاعت كردند وچهار هزار ديگر اطاعت نكردند وگفتند اين چهار هزار خوارج ما جاءت حاجتك واين خطاب بابن عباس است كه حضرت على رضى الله تعالى عنه ايشانرا سردار آنجماعت ساخته وفرستانيده بودند يعنى تو نيافتى حاجت خود را يعنى حاجت تو آن بود كه ما را از مخلصت يابى وما از جهت اضطرار بتو اطاعت كنيم فيكون جاءت بمعنى كانت فقوله ما جاءت بمعنى لم يكن لكن هذه الغزارة **قوله** يحتاج على صيغة الخطاب بقرينة حاجتك **قوله** الاستفهامية عطف على قوله ما فيه **قوله** يعود اليها اى الى كلمة ما وانما انث اى ضمير جاءت باعتبار خبرها اى ما الاستفهامية كما في من كانت امك فان التانيث ههنا باعتبار الام هى خبر من الاستفهامية فان تانيث الضمير قد يكون باعتبار الخبر لان المبتدا والخبر في الحقيقة شيء واحد كقولنا زيد انسان ويجوز ان يكون تانيث كانت فيه باعتبار من الاستفهامية ايضا لان لفظه وان كان مذكرا ولكن معناه مونث يعنى كدام آنست مادر تو فان الشيء اذا كان مذكرا بحسب اللفظ ومونثا بحسب المعنى يجوز تذكير الضمير باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار المعنى كما قالوا **قوله** ومعناه اية حاجة اشارة الى جواز كون تانيث جاءت باعتبار معنى ما الاستفهامية المعبر بها عن الحاجة **قوله** ارهف شفرته اى حدد سكينته حتى قعدت اى صارت مثل حربة الشفرة بالضم السكين العظيم الحربة الرمح الصغير العرب يعبر عن السكين الذي في غاية القطع بالرمح الذي هو في غاية الحدة بينهم والعجم يعبر لها بالالماس **قوله** لا يتجاوز جاء وقعد اى هما لا يتجاوزان عن موضع استعملها العرب فيه فهما ناقصان في التركيب الذي وقعا ناقصين فيه فليس لنا ان نخترع تركيبا ونجعلهما فيه ناقصة **قوله** خلافا للفراء فانه يجعلهما ناقصة في هذا التركيب وغيره **قوله** اى لاجل اعطائها اى الافعال الجزائح واشار به الى ان اضافة الاعطاء الى الخبر من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل هو الافعال الناقصة قال مولانا عصم ان الافعال الناقصة كما تعطى اثرها الى خبرها وهو المنتقل اليه كذلك تعطى اثرها الى اسمها فانا اذا قلنا صار زيد غنيا في زيد فقير



قوله موده بفتح الميم والواو محبت ودوستی والمقصود بالتمثيل هو تحيل بمعنى صار والمعنى ان العداوة تصير محبة بانتقال السيئات بالحسنات وقول الشاعر

فيالك من نعمى تحولن ابؤسا والمقصود بالتمثيل هو تحول بمعنى صار والاصل تتحول نقل مضارع حذف احدى التائين منه وقوله ابؤسا بفتح الهمزة

وسكون الباء وضم الواو كافلس جمع البأس كالافلس بمعنى شدت ودشواری والنعمى بالضم جمع النعيم بمعنى النعمة وههنا كناية عن الجنة ويا في قوله فيالك

حرف النداء واللام فيه للتعجب او للاستغاثة والمنادى هو نعمى والمنادى مجرور باللام مبين بمن البيانية ومخصوص من بين امثاله بالاختصاص

الغرابة واللام متعلق بما يفهم من فحوى الكلام نحو اخص اي اخص لك من نعمى الخ قوله واصبح وامسى واضحى الخ وهذه الكلمات الثلث اذا

كانت ناقصة يكون لها اسم وخبر وحصول الخبر يكون في هذه الاوقات كما تقول اصبح زيد غنيا اي حصل غناؤه في وقت الصباح ونحوه

من الاوقات والمراد بالجملة هو زيد غنيا وارادة معناه حصول الغنا لزيد في هذه الاوقات المخاصة يعني في وقت الصباح اذا قلت اصبح

وفي وقت المساء اذا قلت امسى وفي وقت الضحى اذا قلت اضحى قوله المدلول عليها اي هذه الافعال تدل على هذه الاوقات بموادها

وهي الحروف لا بصيغتها اي مادة هذه الافعال في الماضي والمضارع تدل على الزمان الخاص الذي هو هذه الاوقات الخاصة ولا يكون

هذه الاوقات الخاصة في الافعال الاخر نحو ضرب ونصر وفتح وغيرها فانها تدل بمادتها على مطلق الزمان اعلم ان جميع الافعال الناقصة تدل بموادها

لا وقاتها فلم يتعرض فيما بقي من الافعال الناقصة بذلك اكتفاء بما ذكر قوله وبمعنى صار الخ اي يكون هذه الافعال بمعنى صار فقط واعلم ان الصبح

هو الفجر والصباح من طلوع الفجر الى الزوال والمساء ما بعد الزوال الى الغروب والضحى صدر النهار حتى ترتفع الشمس قوله وتكون تامة

حينئذ تكون معناه الدخول في هذه الاوقات فقوله اصبح زيد يعني صبح كرد زيد يعني دخل في الصباح قوله بوقتيها اي بالوقتين النهار و

الليل فالنهار لظل والليل لبات فاذا قلت ظل زيد قائما معناه مضى عليه النهار وهو في القيام واذا قلت بات زيد قائما معناه مضى عليه الليل

وهو في القيام قوله في جميع نهاره اي نهار زيد اي النهار الذي هو فيه وكذلك قوله جميع ليله قوله نام زيد سائرا والمناسب ان يقول بات

زيد نائما اي النوم يناسب ان يقع موقع السير لانه لا يناسب الليل الذي يفهم من بات قوله بمعنى صار تقول ظل زيد قائما فان اردت به كونه قائما

في وقت النهار دون الليل فظل يكون ناقصة وان اردت به انه صار ذا قيام من غير ان تريد تخصيص قيامه بليل او نهار فظل يكون

بمعنى صار وكذلك بات قوله ظلت بمكان كذا يعني روز باشيدم بمكان كذا يعني الليل قوله بت بيتا طيبا يعني بيتوتت كردم يعني رات كردم

شب شي كردني خوش قوله انها من الملحقات بهذه الاربعة تكون من الافعال الناقصة من وجه فذكر في الاجمال ولا يكون منها من وجه فلم يذكر

في التفصيل قوله الحق على صيغة المجهول قوله من زال يزال اي هو من زال يزال بالفتح مفتوح العين لا من زال يزول بضم العين فانه وان

كان زال يزال ناقصة فكيف وجه زيادة كلمة ما عليه لانا نقول انها تكون بمنزلة الحدث باعتبار اتصال كلمة ما اليها قوله ومنه البارحة لليلة الماضية

فينا سب ما زال في معنى الزوال فان الليلة الماضية قد زالت قوله الفصل فيكون انفك بمعنى انفصل وما انفك بمعنى لم ينفصل هذه الافعال تكون

ناقصة الا مع كلمة ما النافية قوله قيل سمى اسمها فاعلها قال مولانا عصام وقد كان محل هذه التسمية في تعريف الافعال الناقصة وهو قوله ما وضع لتقرير

الفاعل على صفة ويمكن ان يقال انه قد يذكر الاشتراك في الآخر كما يذكر في الاول انتهى حاصل كلامه اقول نعم يصح ايرادها في كلا المحلين لكن المناسب ايرادها في

هذا الموضع لان ذكر الخبر يناسب ذكر الاسم يليه فلما ذكر الفاعل بعد ذكر الخبر فقال قيل سمى اسمها اي اسم الافعال الناقصة فاعلا آه قوله ما قبله وهذا الابتداء

الغاية في الزمان وقيل بكسر الباء وفتح ما عن اي هذه الافعال الاربعة لاستمرار ثبوت خبرها لفاعلها من وقت ان يقبل فاعلها ذلك

قوله من وقت يمكن الخ وهذا تفسير لدفع ما يقال ان ما ذكره لا يصدق الا على الفاعل الذي وجوده ازلي مثل ما زال وما يجي الله عالما وامثاله

هو الامكان العام المقيد بجانب الوجود **قوله** لكونها افعالا وهذا علة جواز التقديم وهو اشارة الى صغرى الدليل وقوله جاز التقديم آه اشارة الى
كبرى الدليل **قوله** بان اولا اي عمل في اوله داتما قال ومصدرية ليتناول التي فيها دام لانه مصدرية كما سبق **قوله** على نفس المصدر انما قال ذلك لان
كلمة ما اذا كانت مصدرية فيكون مدخولها في تاويل المصدر فيكون المراد منه المعنى المصدري كما هو المذهب الاصح فلا يتقدم معموله عليه **قوله** يتخالف على
صيغة المجهول وقوله ثابتا صفة للمفعول المطلق **قوله** كما تقتضيه الخلاف الوارد ظاهرا من جانبه في باب المفاعلة لان في هذا الباب يكون نسبة
الحدث وثبوته الى احد الجانبين صريحا والى الآخر التزاما بخلاف باب التفاعل لانه اشد تحرزا قالهم الله سبحانه **قوله** لتقدمهم عليه بحيث ما يمكن
ابن كيسان في زمانهم **قوله** فكانه لا مخالفة منهم اي من الجمهور معناه انه لا مخالفة منهم ظاهرا ولهذا قال كان بالظن وذلك لان قوله ظاهرا معنا
ان الخلاف يكون بحسب المعنى من جانب الجمهور ايضا لان المخالفة من احد الجانبين تستلزم المخالفة من الجانب الآخر ايضا لكن ذلك الاستلزام انما يكون
بحسب المعنى فالمخالفة ظاهرا انما يكون من جانبه لا من جانبهم **قوله** وذلك بخلاف منه في غير آه فان ابن كيسان يوافق الجمهور في ما دام بان لا يجوز
فيه تقدم دليل الجمهور في ما النافية بقوله فلا تمتنع التقدم ما في حيز النفي على النفي وقوله لان اداة النفي لما دخلت آه دليل لابن كيسان والحاصل
ان اداة النفي اذا دخلت على الفعل الذي معناه النفي افاد النفي الثبوتي لان نفي النفي اثبات معنى فلا يلزم تقدم ما في حيز النفي على النفي
المعنى فظهر من ذلك ان النظر من ابن كيسان على المعنى ونظر الجمهور على الظاهر وهو الصورة صورة كلمة ما النفي في الافعال المذكورة **قوله** فان الافعال
ههنا بمعنى التفاعل فالاختلاف ههنا بمعنى التخالف وباب التفاعل يقتضي المشاركة من الجانبين في اصل الفعل وهو الحدث دون باب فاعل
فاذا قلنا ضارب زيد عمرا يكون الضاربية ثابتة من زيد صريحا ومن عمرو التزاما لان عمرا مفعول صريحا بخلاف زيد فانه فاعل صريحا واذا قلنا تضارب
زيد وعمرو يكون الضاربية ثابتة لكل واحد منهما صريحا لان كليهما فاعل صريحا فالمراد اي فيما بين الجمهور وكذلك حق لو السعديون الى آخره **قوله** اعادة
لو عدم الفاء اللام لاتحادهما عدمها وهو التقديم فان اعادة النفي انما يكون في التقديم **قوله** بناء على انه فعل آه هذا اشارة الى الصغرى وقوله ويجوز تقديم اشارة الى
الكبرى لا يقال لا نسلم صدق الكبرى والا يلزم تقديم الفاعل على الفعل لانه معمول مع ان المفهوم من تعريف الفاعل عدم تقديمه لانا نقول المراد من
المعمول في الكبرى هو معمول منصوب فان الكلام فيه **قوله** وبهذا اندفع اي بما ذكرنا من ان الافتعال هو الاختلاف ههنا بمعنى التفاعل وهو التخالف
المقتضي آه اندفع ما قيل كان آه كما لا يخفى **قوله** افعال المقاربة ما وضع الظاهر ان يقول وضعت بصيغة المؤنث ولكن ذكر الضمير باعتبار المذكور
لكنه جعل موصوفة لا فعال واصل التركيب لم يلتفت الى ذلك لهذا قال اي فعل وضع ولم يقل فعال وضعت الا ان التعريف بالافراد وغير جائز
قلت قوله فعل لا يصح حمله على الافعال فلا يصح ان يقال افعال المقاربة وايضا يلزم التعريف للافراد وهو غير جائز قلت قوله افعال المقاربة خبر مبتدأ
محذوف اي هذا باب افعال المقاربة آه ليس لها تعلق بقوله ما وضع آه فمعنى قوله ما وضع آه ان فعل المقاربة فعل وضع آه ثم ايراد الافعال بصيغة الجمع اشارة
الى جامعية التعريف او لتعدد افرادها ويحتمل ان يكون اللام للجنس مبطلة للجمعية **قوله** على المصدرية فيكون مفعولا مطلقا نوعيا بتقدير المضاف اي
دنو رجاء فيكون المفعول المطلق في الحقيقة هو المضاف الذي هو من جنس فعله فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فسمي به المفعول المطلق تجوزا
قوله حصول الخبر له اي للفاعل الخبر لم يكن بالحصول **قوله** بسبب ذلك اي المتكلم بمجرد ذلك فالحاصل ان الانواع ثلث احدها على سبيل الرجاء كما في عسى والثاني
على سبيل الحصول كما في كاد والثالث على سبيل الاخذ كما في طفق ووقعت الافعال على الترتيب في الكتاب **قوله** لمجرد ذلك بعد بحصوله اي المتكلم علم بذلك
فيكون اقرب من عسى طفق اقرب من كاد وايضا بالقصد بالمفضي اليه اي بسبب الفاعل بالمفضي الى المشروع بان يشرع به وخففه ونحوه او
انه عصاه الى غير ذلك من جزء وجه من جهة الى صحن الدار **قوله** فالاول عسى وخبره لا يكون الا فعلا مستقبلا مع لفظة ان بفتح الهمزة وانما

قوله كقولهم عسى الغوير ابؤسا فهذا البيت ايضا مستشهد حيث شبه عسى الذي لم يذكر فيه ان على كاد بقوله كذلك عسى زيد يخرج فلولم يشبه عليه كان هذا البيت ايضا تمثيلا معناه بالفارسية نزديك ست غمى كه پيش آمد م هنگاه در اين غم يعني بودم هنگاه در آن غم نزديك كه مهبوده باشد از وراى آن غم يعنى از عقب شادمانى قريب **قوله** فرج بالجيم او بالحاء بمعنى خلاصى والثانى بمعنى تسلو مانى وفى بعض النسخ الكرب بفتح الكاف وسكون الراى موضع قوله الهم ومعناهما واحد **قوله** كان الاصل ان يكون وهو خبر عسى **قوله** من الاستعمال الثانى اى الحذف ان فيه لعدم مشابهة قولك الخ لانه لا يقال كاد ان يخرج زيد بعدم وجودان فى كاد **قوله** اى وضع الفعل يعنى كاد موضوع لقرب الخبر على سبيل حصول القرب لا على رجاء وخبرها مشروط فيه ان يكون فعلا مضارعا تنبيها على انه المقصود بالقرب لالة على معنى الحال الذى يتاكد القرب **قوله** فتخبر من الاخبار اى تخبر عن دنو الخبر وذلك لعلمك باشراف الخبر على الحصول للفاعل فى الحال وفاعله اسم محض اى ليس مؤول بخلاف فاعل عسى على تقدير الاستعمال الثانى فانه مؤول **قوله** من الحال اى كاد زيد يجئ فى الحال فخبره لا يكون الا المضارع ليدل على الحال **قوله** من غير ان اى خبره فعل مضارع من غير ان لدلالة ان على الاستقبال المنافى للمعنى المقصود وهو الحال **قوله** قد كاد من الخ والالف فى يمضحا للاشباع فانها لاظهار حركة ما قبلها يعنى دور ودراز شدن كهنه نزديك ست اينكه سوده شود وبطرف شود **قوله** يمصحا بالصاد المهملة والمعجمة وهو المقصود بالتمثيل ومعناه الانقطاع **قوله** كاد وما يشتق منه **قوله** اى كسائر الافعال فى افادة الخ لان من شان حرف النفى ان ينفى مدخوله ايجابا او سلبا وانما قدر لفظ السائر بمعنى الباقى لئلا يلزم مشابهة الشئ لنفسه لان كان من الافعال المذكورة ايضا وانما قال على القول الاصح للاختلاف كما صرح به فيما بعد **قوله** ماضيا كان او مستقبلا لانا نقول معناه انه سواء لم يكن فيه حرف المضارعة او كان فيه لكنه او نقول المراد من قوله على كاد هو ما يشتق منه وتعرف تفصيله فيما بعد **قوله** اى نفى كاد يكون للاثبات اى اذا دخل حرف النفى وما فى معناه عليه يكون للاثبات **قوله** كقوله تعالى وما كادوا يفعلون اى فذبحوها وقوله وما كادوا يفعلون فما النافية دخلت عليه مع انه للاثبات والا يلزم التناقض بين قوله فذبحوها وقوله وما كادوا يفعلون لانه لو كان للنفى فمعناه بالفارسية ليس ذبح كردند آدميان بقره را وحال آنكه نزديك نيست كه كرده باشند آدميان ذبح بقره را وانه تناقض فيكون قوله وما كادوا يفعلون للاثبات بمعنى نزديك ست كه ذبح واقع شده هست از ينها بدانكه اين آيه در وقتى نازل شده هست كه پيش از پيغمبر ما صلى الله عليه وسلم در وقت يكى از پيغمبران شخصى را كشته بودند وجماعتى دعوى خون كرده اند تنها مد بهت به پيغمبر آن زمان كه گاوى بكشند وگوشت او را بر مرده زنيد از مرده آواز مى برآيد معلوم ميشود كه قاتل چه كس ست پيغمبر آن زمان گفتند به مردمان بروند گاوى بكشيد وگوشت او را بر مرده زنيد مردم گفتند چه نوع گاو كشيم وحى آمد كه گاوى بكشيد كه جوان نباشد بلكه ميانه سال باشد پيغمبر آن زمان امر كردند مردم را بكشتن اين نوع گاو مردم باز سوال كردند از پيغمبر خود كه گاو ميانه سال بسيار هست كدام را بكشيم وحى آمد كه گاو زرد زرين باشد يعنى خوش رنگ تابان باشد چون پيغمبر امر كردند بكشتن اين نوع گاو باز مردم سوال كردند كه گاو زرد زرين بسيار ست باز وحى آمد كه گاوى بكشند كه غلات مردم نخورده باشد تجسس كردند در خانه پيرزال يافتند وچون پيرزال از ينمعنى خبر يافت هر چند بهاى بلند كردند گاو را نداد بعد مردم گفتند به پيرزال كه گاو را بكشيم وپوست او را پر از طلا سازيم پيرزال قبول كرد گاو را كشتند وگوشت او را بر مرده زدند مرده آواز داد كه مرا بد عيان كشته اند پيغمبر آن زمان گفت اول بار كه گفتم گاو كشيد يك گاو ميكشيد هر گاوى كه باشد اينهمه مشكل نميشد كار بآدميان چو اين اشكال بواسطه سوالات آدميان ناشى شد كه گفتند كه چه نوع گاو كشيم بعضى گفته اند كه نزول اين آيه اينست كه پيش از پيغمبر ما صلى الله عليه وسلم چنان بود كه آدميان هر وقت كه كار بدى ميكردند

علی سبیل الحصول ہو العلم بالحصول کما یظہر من کلامہ قدس سرہ فالعلم بالحصول لا یستدعی الحصول فی زمان الحال کما ہو المعتبر فی القسم الثالث لانہ جاز ان یکون الحصول فی زمان ممتد طویل فاذا عرفت ہذا فلا یرد ما قیل الاولی تقدیم ما ہو علی سبیل الاخذ والشروع علی ما کان علی سبیل الحصول فیکون الاقسام الثلثۃ علی الترتیب لان فی القسم الاول یکون المقصود مجرد الرجاء رجاء الخبر وفی القسم الثانی الذی ہو الحصول وقع اکثر اجزاء الخبر وبقی اقلہا بخلاف القسم الثالث **قولہ** قرب ثبوتہ عطف تفسیر بقولہ لدنو الخبر وقولہ دنو اخذ مفعول مطلق للذی ہو النوع من القرب الذی ہو الاخذ وقولہ وشروع عطف تفسیر لقولہ اخذ **قولہ** بمعنی اخذ فی الفعل ای شیء من الاشیاء فاذا قلنا طفق یضرب معناہ شرع فی الضرب **قولہ** کربت الشمس قال الش فی الحاشیۃ الکوبۃ دبک شدن من الباب الاول ولم یجیء من الخامس انتہی کلامہ ای کرب من الباب الاول من الثلاثی المجرد لا من الباب الخامس منہ **قولہ** او کرب ای کرب یدیفعل وقولہ یفعل متعلق بالجمع **قولہ** جعل یقول وانما قال جعل یقول ولم یورد فی ذیل کرب اخذ وطفق للتفنن فی الکلام وقال اللہ تعالی وطفقا یخصفان وقولہ یخصفان فعل مضارع بغیر ان والآیۃ ہکذا وطفقا یخصفان علیہما من ورق الجنۃ وہذہ الآیۃ فی واقعۃ حضرت آدم وحوا علیہما السلام در زمانیکہ ابلیس وسوسہ کرد بسبب آں ایشاں گندم خوردند کہ امر بود بخوردن آں گندم جامہ ہای بہشتیہ ہمہ ای ایشاں تمام [illegible] یعنی ہر گاہ کہ در بہشت بود در پیش خود میگرفتند

قولہ مثل عسی وکاد فی الاستعمال وقد عرفت ان الاستعمال الراجح فی عسی ان یکون مع ان والاستعمال فی کاد ان یکون بغیر ان وہو المراد ولہذا اعترض بان ہہنا ناقصا لان او شک اذا کان مثل عسی وکاد فی الاستعمال فیکون مع ان علی سبیل الراجح ومع غیر ان علی سبیل الراجح وہاتنا قض والجواب ان التشبیہ انما یکون فی مجرد المعنی لا فی جمیع الخصوصیات فیکون استعمال عسی وکاد متساویان فی او شک بدون ملاحظۃ الترجیح فیہما فلا تناقض **قولہ** لانشاء التعجب ای للتعجب مثل ما احسن زیدا فخرج قولنا لانشاء التعجب تعجبت من زید لانہ فعل وضع للاخبار عن التعجب لا لانشاء التعجب ادراک الامور الغریبۃ **قولہ** وفی التراکیب فعلا التعجب ای یقال اذا کان فی التراکیب بصیغۃ التثنیۃ فلم یقل فعلا التعجب بصیغۃ التثنیۃ وجعلہما اصلا لانا نقول الجواب کذلک فلا وجہ ایراد قولہ صیغتان ما افعلہ وافعل بہ لانہ تکرار او نقول جعل الواحد اصلا لانہ المقصود من التعریف لان التعریف للمفہوم لا للافراد وفہم المفہوم من الواحد صحیحا **قولہ** الی کثرۃ الافراد واشخاص الافراد بالنوع الا انہا مثنیان وہما ما افعلہ وافعل بہ فالقائل ان یقول اذا کان الافراد کثیرا بحیث لا تعد والاحصی ہو ظاہر فجمع القلۃ وہو الافعال لا یدل علی الکثرۃ والجواب انہ اذا کان للشیء احد جمعان احدہما جمع قلۃ کالحرف فی جمع حرف فحینئذ لا یستعمل جمع القلۃ الا فی معناہا واما اذا کان واحدا کالافعال فی جمع فعل فحینئذ یستعمل لہ فیما معنی الکثرۃ یستعمل فی معنی القلۃ ایضا فالافعال مستعملۃ فی معنی الکثرۃ ہہنا **قولہ** فالتعریف للجنس ای التعریف للمفہوم المفہوم فی ضمن الخ وذلک لان فرد فعل التعجب ماہیۃ نوعیۃ للتعجب مع التشخص فیکون کما انہما فیکون المفہوم ہو الماہیۃ النوعیۃ لفعل التعجب فی ضمنہا قطعا لکون الحیوان الناطق فی ضمن الماہیۃ الشخصیۃ لزید قولہ ایضا بالنسبۃ الی الواحد **قولہ** ای فعل وضع تفسیر کلمۃ ما انما یکون بالاعم الاقرب فلہذا فسرہا **قولہ** فلا ینتقض الحد ای لما فسر کلمۃ ما بالفعل فلا ینتقض الحد لعدم المانعیۃ بقولہ شہ وہ فارسا فانہ یقال فی وقت التعجب وقولہ وانہ من الاصوات لکن نقل من الاصوات الی صیغۃ المصدر او الی الاسم ہو تعجب فی حسن شیء قال بعض الشارحین تقدیرہ ایہ لطالب علیہا الفیکون فعلہ مقدرا فینتقض بنحو قاتلہ اللہ من شاعر ای یعنی مقاتلہ کند اللہ تعالی زید را از روی شاعری یعنی غالب آید زید را اللہ تعالی از روی شاعری یعنی بر او مقاتلہ کردن یا غالب آمدن لازم است ویقال فی وقت لم یکن من الناس مثلہ فی الشعر وقولہ من شاعر تمیز لدخول کلمۃ من علی التمیز ای قاتلہ اللہ شاعرا او قدیر قاتلہ بالیاء المنقطتین فی التحت ای الغوق ومعناہ حینئذ گویا ساختن وقولہ لا شل عشرہ یعنی شل خشک باد وہ انگشت زید ویقال لہ فی وقت التعجب حسن الرمی قال الشارح فی الحاشیۃ یقال لمن اجاد الرمی مثلا لا شل عشرہ اسے

فعل التعجب



چه شدید است نیز استخراج را یعنی نیز بسیار بیرون می آید وجعل الفعل الذی یمتنع بناء صیغتی التعجب منه اصطلاحا مجرورا بالباء **قوله** من بیان للفعل الممتنع المذکور **قوله** مثل ما اشد استخراجا ای حصل مثل ما اشد استخراجا فجعل الذی یمتنع بناء صیغتی التعجب منه مفعولا ومجرورا بالباء و لفظ المثل فی قوله مثل ما اشد یدل علی ان الموصل لا یحصل شدة بل المراد ہو مثله مثل اقوی استخراجه واکثر استخراجه **قوله** ای التقدیم جائز فیما عدا الخ ولقائل ان یقول ان کلامه یشعر بان التقدیم الذی فیما عدا صیغتی التعجب کان جائزا علی الوجه الکلی مع انه قد یکون واجبا کما اذا تضمن المفعول معنی الاستفهام مثل من ضربت والجواب عنه بانه انما یتوجه اذا کان المراد من الجواز ہو الامکان الخاص واما اذا کان المراد منه ہو الامکان العام المقید بجانب الوجود معناه ان عدم التقدیم لیس بضروری سواء کان وجود التقدیم واجبا اولا فلا یرد ما ذکر **قوله** فیما عداهما ای فیما عدا صیغتی التعجب کتاخیر الفعل من المفعول والجار والمجرور **قوله** بما قیدنا ای التقدیم جائز فیما عدا الخ وتاخیر جائز فیما عدا الخ **قوله** لیکون عدم التصرف بهما ای بصیغتی التعجب والمراد انه لو ترک التقدیم والتاخیر مطلقا بدون التقیید بما قیده یتناول التصرف الذی بالتقدیم والتاخیر جمیع الافعال التعجب وغیره مع ان المقام یقتضی ان یکون عدم التصرف الذی بالتقدیم والتاخیر من الاحکام المختصة بهما لا من الاحکام المشترکة بینهما ومن الاحکام المشترکة عدم تقدیم معمول النفی فانه یشمل فعل التعجب وغیره لان النفی یقتضی صدر الکلام **قوله** فلا یقال الخ ای اذا لم یتصرف فیهما بالتقدیم والتاخیر فلا یقال الخ **قوله** لانهما ای صیغتی التعجب بعد النقل الی التعجب **قوله** جریا مجری الامثال جمع المثل وبیان ذلک انه اذا نقل قولنا حسن زید الی قولنا ما احسن زیدا الی معنی التعجب فلا یتغیر حینئذ لانه کالامثال حینئذ ولا یتغیر المثل حیث قالوا الامثال لا تتغیر وقال العلامة التفتازانی صنعت اللبن بالصیف بکسر التاء خطابا الی المونث فهذا مثل فلا یتغیر بان یفتح التاء بخطاب المذکر والواقعة بالفارسیة شخصی بود دست کریمه منظر و مال بسیار داشته است طلبکرد نیز دختری داشته است صاحب جمال و این زن از وی بیزار آمده بجوانی رسید که او بعاشق بود و کریم این زن گرسنگی دلگیر شده بهمان شخص اول که کریمه منظر بود دست کسی فرستاده که از ین جوان بیزار آمده یم اگر تو مرا باز بنکاح در آری می خواهم. کریمه منظر گفت که بالصیف صنعت اللبن یعنی آن ملامت در زمان عقد نکاح می بایست چونکه در بستان فروختن نیز کرد در تابستان شیر را ضایع کرده است **قوله** قیل عدم التصرف هذا اعتراض وقع من الشارحین **قوله** فلو اکتفی باحدهما الکفی ولا اختصار فی المتن ایضا فلو اکتفی کلام حسن **قوله** لا التاسیس وهو افادة المعنی الجدید بخلاف التاکید مثل زید الثانی فی مثل قولنا ضرب زید زید فانه لا یفید المعنی الجدید والمقام یناسب التاکید ایضا لان المفعول به مثلا مقدم علی الفعل فیما عدا صیغتی التعجب فیتوهم التقدیم فی صیغتی التعجب ایضا فح یناسب ان کل واحد من التقدیم والتاخیر یستلزم وجود الآخر **قوله** بالوجود لا وجود کل واحد من التقدیم والتاخیر یستلزم وجود الآخر **قوله** لکنه ینفصل ای ینفصل کل واحد منهما عن الآخر بالقصد فان القصد بالتقدیم لا یستلزم القصد بالتاخیر فی نفس الامر فایراد التقدیم والتاخیر جمعا اشارة الی ان کلا منهما مقصود بالذات وایضا اختیاره التقدیم والتاخیر دون التقدم والتاخر اشارة الی ان المراد ہو القصد بهما قال الشارح فی الحاشیة یجوز ان یکون المراد تقدیم شیء وتاخیره بالنسبة الی شیء آخر کتقدیم زید علی ما او تاخیره عنه بحیث تقدم علی نفس الفعل فقط کما یقال زید ما احسن او ما زیدا احسن کتقدیم احسن علی الکل وتاخیره عنه کما یقال احسن ما زیدا او ما زیدا احسن وان یکون المراد تقدیم المعمول علی عامله سواء کان تقدیمه علی ما ایضا او تقدیمه علی نفس الفعل فقط وتاخیر کلمة ما عما ذکر بعده ولا یخفی ان ذکر التقدیم علی هذه التقادیر لا یغنی عن ذکر التاخیر وبالعکس ویرد علی هذا الجواب ان هذا الحکم غیر جار فی الصیغة الثانیة والمقصود شموله لکلتا الصیغتین وایضا عدم التصرف بالتقدیم علی کلمة ما او تاخیر بالاخصوصیة له بصیغتی التعجب فانه لا یجوز مطلقا والکلام فیما له خصوصیة به قدس سره انه یجوز ان یکون المراد من قوله ولا یتصرف فیهما بتقدیم وتاخیر ان تقدیم شیء بالنسبة الی شیء آخر وتاخیره بالنسبة الی هذا الآخر ایضا بان کان التقدیم والتاخیر بالنسبة الی شیء واحد کتقدیم زید علی ما وکذا تاخیر زید عن ما وکتقدیم احسن علی الکل

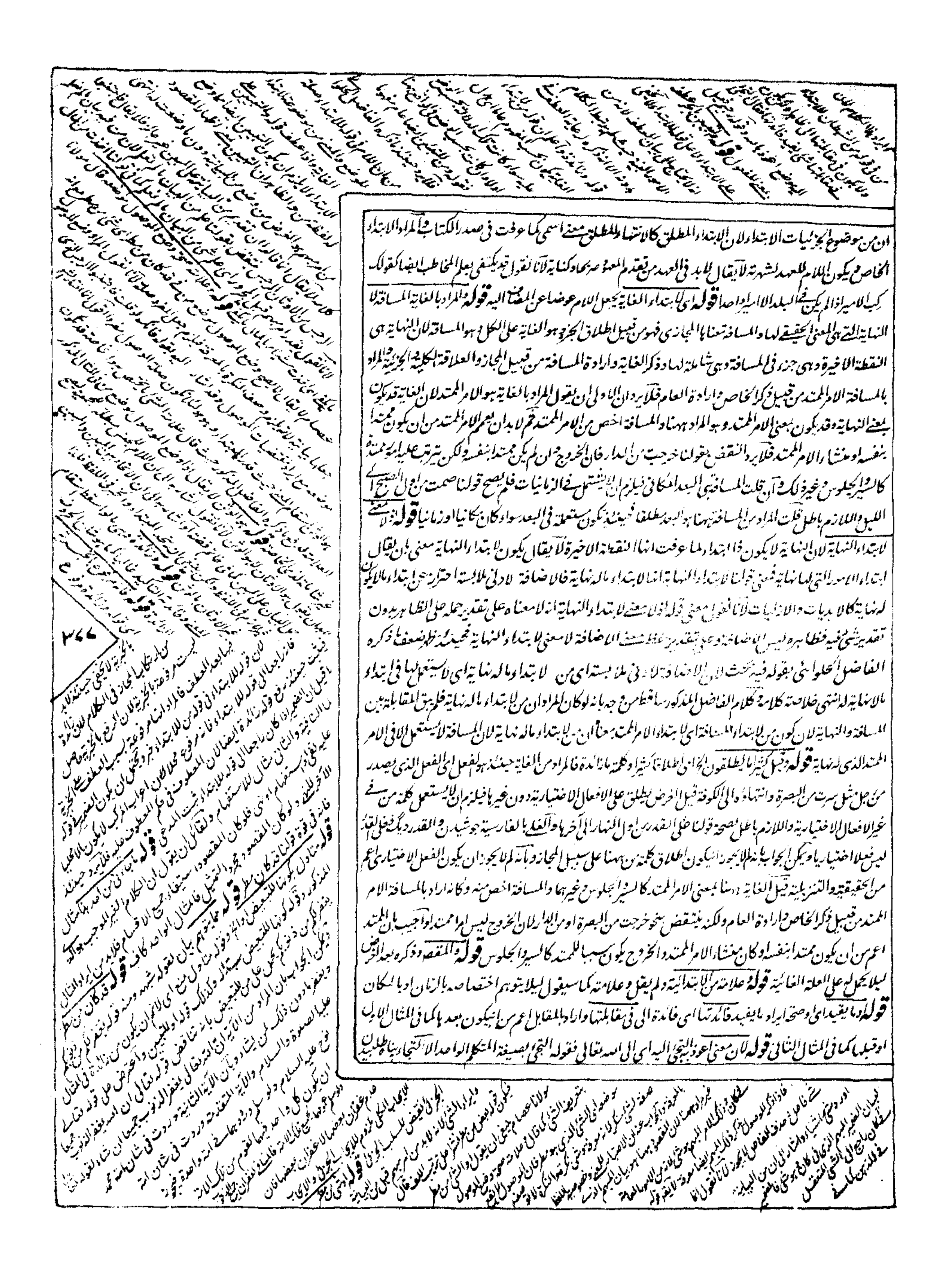
فصل افعال المدح والذم

فاذا زيدت الهمزة عليه تصير متعديا **قوله** اى احسن انت وفاعل الامر مستتر دائما الا اذا اورد له التاكيد **قوله** زائدة هذا على تقدير ان يكون الباء زائدة **قوله** اى اجعله بصيغة الامر **قوله** يعنى صفه بكسر الصاد وسكون الفاء **قوله** يتبعه الزمخشرى بضم الزاء وهو صاحب الكشاف **قوله** امر لكل واحد اى يومر به الى كل واحد من افراد الانسان لا يخفى ان الامر الى كل احد من افراد الانسان ممتنع لانها غير متناهية فلا بد ان يقال بان يجعل زيدا الخ **قوله** فان فيه اى فى زيد من جهات الخ معناه ان كل ما يمكن ان يكون فى شخص من جهات الحسن يكون فى زيد فهو اشارة الى ان افراد الانسان كلها لا يكون خالية من جهة **قوله** يعنى الافعال المشهورة عند النحاة الخ هذا فى الحقيقة اشارة الى علة اخراج مدحت وذممت من افعال المدح او الذم بالمراد هو بيان الافعال المصطلح بينهم فلا يكون مدحت وذممت من الافعال المدح والذم المصطلح بينهم لانه لم يوضع للانشاء بل هو موضوع لاخبار المدح والذم لا للانشاء ثم لا يرد عليه انه حينئذ يشكل بقولنا امدح واذمم فانهما لانشاء المدح والذم لانهما امر الآن يقال انه موضوع للانشاء فقط فلا يرد النقص بها حينئذ لانهما موضوعان للطلب ايضا لان معناهما طلب المدح وطلب الذم فلا يلزم ان يكونا من افعال المدح والذم **قوله** فمنها نعم وبئس واعلم ان نعم فعل المدح وبئس فعل الذم اراد بالمدح العام فى نعم وبالذم فى بئس ومعنى العام ههنا عدم تبيين الوصف الذى مدح او ذم لاجله يعنى اذا قيل نعم الرجل لم يبين انه مدح لاجل علمه او شجاعته او غيرهما يعنى ممدوح فى جميع صفاته لا فى صفة واحدة ثم اعلم ان نعم وبئس فعلان عند البصريين واسمان عند الكوفيين ودليل البصريين لحوق الضمائر وتا نيثه يقولون نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت المرأة فرجلين تفسير ضمير التثنية ورجالا تفسير ضمير الجمع المذكر والظاهر انهما مبنيان على الفتح ولو كانا اسمين لم يبنيا لانه ليس ما يوجب بناؤهما ودليل الكوفيين دخول حرف الجر عليهما كقول الشاعر الست بنعم الجار يؤلف بيته والثانى من دليلهم دخول حرف النداء عليهما يقولون يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا نعم الرجل والثالث من دليلهم نعيم الرجل باشباع كسرة العين حتى يحصل منها ياء ساكنة قال بعضهم ان هذه الادلة ضعيفة اما الاول فلان دخول حرف الجر تقديره الست بجار مقول فيه نعم مفعول فيه صفة لجار فحذف الموصوف وهو جار وحذف ايضا مفعول فيه وادخل الباء بنعم واما دخول حرف النداء فتقديره يا ايها المولى انت نعم فحرف النداء دخل على الاسم لا على الفعل وقوله يا نعم الرجل فشاذ ولان الياء تولد من اشباع كسرة العين وهذا ليس بفعل اصلى **قوله** فى فعل اذا كان فاؤه مفتوحا اقول لا يقال الاولى ان يقال اذا كان عينه مكسورا بدون قوله فاؤه مفتوحا لان اربع لغات انما يكون فى مادة لفظ الفعل فان فتح الفاء واحد من اللغات الاربع لانا نقول لو لم يقل قوله اذا كان فاؤه مفتوحا فيلزم ان يكون فى فعل على صيغة المجهول ايضا اربع لغات وليس كذلك لا يقال فيلزم حينئذ ان يكون فى فعل بضم العين ايضا اربع لغات وليس كذلك لانا نقول انا نلتزم ذلك الا ان الظاهر ما قال الشارح الهندى من ان هذه الوجوه الاربعة مطردة فى كل فعل على فعل بكسر العين ثانيه حرف حلق كشهد وكذا فى كل اسم على فعل ثانيه حرف حلق كفخذ انتهى كلامه **قوله** بذكر المخصوص الخ اى المخصوص بالمدح او الذم بعد الفاعل **قوله** نحو نعم الرجل زيد فان فى نعم الرجل اجمال لان الرجل مبهم فذكر زيد بعده تفصيل بعد الاجمال **قوله** نعم فرس غلام الرجل اى زيد فى هذا المثال يكون الواسطة واحدة وفى المثال الثانى هى اثنان **قوله** وهلم جرا وهلم اسم فعل بمعنى ايت فقوله جرا مفعول مطلق فعله محذوف نحو جر جرا او يجر جرا وهو اشارة الى جواز كثرة الواسطة **قوله** مميزا بنكرة منصوبة فاذا كان الضمير مميزا باسم المفعول فيكون النكرة مميزا باسم الفاعل لا يقال ان الضمائر انما تكون معرفة فلا يجوز ان يقع النكرة مميزا عن المعرفة ورافعا للابهام عنها لانا نقول المراد من الضمير فى قوله مضمر الضمير المبهم كالضمير فى نعم وما ذكر من قولهم ان الضمائر معرفة هو الضمائر التى يقوم المرجع عليها وقوله منصوبة قيد اتفاقى لا لا يكون التميز الا منصوبا **قوله** او مضافة لفظية لا معنوية

بحث الحرف

ان الفعل اذا اسند الى المؤنث الحقيقي يجب تانيثه وتجاب بان المراد من الفعل فيما سبق هو الفعل المتصرف وهما غير متصرفين واليه اشار بقوله لانهما لما كان الخ **قوله** قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا قوله مبتدا و مثاول خبره يعنى چه بدست اقوال آن قوم كى تكذيب الجنس ايسر تعالى كرده اندكه كافر انند ولقائل ان يقول لم لم يجعل قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جوابا عن السوال الذي هو عدم الموافقة في منها كما مرت الاشارة اليه من قوله لان الذوات ليست من جنس الاحوال مع ان الجواب بالتاويل جواب عنه ايضا والجواب بان الشيء لما ذكر قوله تاويلا في جانب الجنس ولم يذكره في جانب الافراد فجعل السوال في جانب الافراد دون الجنس وظهر من ذلك عدم ايراد قوله تاويلا في جانب الافراد لعدم اتصال السوال به على وجه الكمال **قوله** هو مثل القوم اي المثل المضاف الى القوم **قوله** متاول وهو في الحقيقة منع اي لا نم ان يكون قوله الذين كذبوا مخصوصا بالذم قوله بتقدير مثل الذين الخ سند المنع **قوله** بتقدير مثل الذين كذبوا اي تقدير المثل قبل قوله الذين كذبوا فحينئذ يكون المخصوص هو مثل الثاني والفاعل هو المثل الاول فيكونان مفردين والمثل بفتح الميم هو الاحوال اي بئس حال القوم الذين كذبوا **قوله** او يجعل الذين اي الذين كذبوا صفة القوم وحينئذ يكون قوله كذبوا بمعنى المكذب باسم الفاعل قوله اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم فيكون مثلهم مخصوص فيهما مفردين ولقائل ان يقول ان الضمير في مثلهم راجع الى القوم فكانه قال بئس مثل القوم مثلهم فيلزم ان يكون المخصوص متحدا مع الفاعل بحسب المفهوم مع انه وان كان متحدا مع الفاعل بحسب الذات ولكن لا بد ان يكون مغايرا له بحسب المفهوم والجواب انهما متغايران مفهوما لان اضافة مثل الاول الى القوم للجنس واضافة مثل الثاني الى الجمع للعهد الخارجي فكانتا متغايرين حينئذ مفهوما وقد قالوا ان الاضافة ايضا اربعة كالالف واللام **قوله** اذا علم اي حذف بالقرينة **قوله** اي ايوب فانه المخصوص بالمدح **قوله** بقرينة ان ذلك اي قوله تعالى نعم العبد في قصة ايوب عم **قوله** فنعم الماهدون يعنى چه خوب گسترانندهست ما جل تعالى **قوله** اي نحن فانه مخصوص وهو راجع الى الله تعالى وآنما اورد بصيغة الجمع ولم يقل انا مع انه تعالى واحد للتعظيم اي نعم الماهدون نحن **قوله** والاحكام كما قال وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة **قوله** ومنها حبذا ولو قال سابقا مثل بئس لكان اولى للاختصار الا انه لم يكن مثل نعم في الشرائط والاحكام فلذا فصله بقوله ومنها **قوله** حب في حبذا ففي عبارته مسامحة فان مجموع حبذا ليس من افعال المدح او الذم لانه مركب والفعل لا يكون الا مفردا ولكن صار مثل التاء في ضربت لا ينفصل عنه وهو للمدح **قوله** او حب بصيغة المجهول لا يقال يمنع ان يكون حبذا مركبا من حب بصيغة المجهول وذا لان الحاء مفتوحة في حبذا لانا نقول اصل حب بفتح الحاء حبب بضم الباء الاول فاسقط حركة الباء للادغام اما باسقاط الحركة او بنقلها الى ما قبلها بعد حذف حركة ما قبلها وعلى التقدير الاول يكون مركبا من حب بصيغة المعلوم وذا وعلى التقدير الثاني يكون مركبا من حب بصيغة المجهول وذا قوله اذا صار محبوبا وليس لك ان يتوهم من لفظ المحبوب ان حب مجهول فمعنى حب زيد محبوب دوست داشته شده هست زيد كما يقال وجد زيد بمعنى زيد موجود **قوله** عما هو عليه وضميره يحتمل ان يكون راجعا الى حبذا وهذا ما اختاره الشارح ويحتمل ان يكون راجعا الى فاعله والى ذا ايضا وهذا ينبغي لارجاع الضمير في قوله لا يتغير **قوله** بجزئها اي حبذا بتاويل الكلمة **قوله** لا يتغير اي الامثال لدلالتها على قصة غريبة فلو تغيرت لا تدل عليها **قوله** على الوجهين المذكورين في نعم بان يكون المخصوص مبتدا وما قبله خبرا او خبر مبتدا محذوف بالنظر الى السوال الناشي منه كما عرفت في نعم **قوله** ويجوز ان يقع الخ وهذا من الاحوال المخصوصة في حبذا المشتركة قوله نحو حبذا رجلا زيد فان رجلا تميز عن نسبة حب الى ذا وقع قبل المخصوص يعنى چه خوب هست او از روي جليت داني كه خوبست از روي جل بودن زيد هست وفي المثال الثاني يكون التميز بعد المخصوص وفي المثال الثالث يكون

فی ضربت یدجزء ورکن معا لانه مسند بخلاف زید قائما فی ضربت زیدا قائما فانه لا تقع شئ منهما مسندا ومسندا الیه بل المسند فیه هو ضرب
والمسند الیه هو التاء **قوله** یتعقل معناه بالنسبة الیه ای الی الاسم وهذا التوصیف للاشعار بان کل اسم محتاج الیه لکل حرف ویحتمل
ان یکون تعلیلا لاحتیاجه فی جزئیته الی اسم ای لتعقل معناه بالنسبة الیه **قوله** او فعل کذلک ای فعل یتعقل معناه بالنسبة الیه وکلمة
او لمنع الخلو اذ قد یحتاج الیهما معا کحرف الشرط والتحضیض **قوله** حروف الجر ما وضع ای حروف وضع کل منها للافضاء بفعل وایراد لفظ الجمع
فی المعرف اشارة الی جامعیته کما ان ایراده فی جانب التعریف اشارة الی مانعیته ومعنی الاول انه لیس للمعرف فرد یخرج عن تعریفه ومعنی الثانی انه لیس
للتعریف فرد لم یصدق المعرف علیه واشار الشارح الی مثل ذلک فی قوله التوابع کل ثان باعراب سابقه الخ فعلی هذا الایراد انه ینبغی ان یقول حرف الجر بصیغة
المفرد لان التعریف للماهیة لا للافراد ویجوز ان یکون الاضافة جنسیة مبطلة للجمعیة کلام الجنس فقوله ما وضع خبر لقوله حروف الجر ویجوز ان یکون
تقدیره منها حرف الجر وقوله ما وضع فی التقدیر هو ما وضع بارجاع الضمیر الی مفرد وهو فی ضمن الجمع وکلمة ما عبارة عن الحرف لما تم التقسیم الحقیقی
صریحا تقسیم الکلمة الی اقسامها الثلثة وتقسیم الاسم الی المعرب والمبنی اکتفاء بذکر اقسام الحرف لانه بمنزلة التقسیم فاشار به الی نوعی التقسیم من
الصریحی والضمنی **قوله** لافضاء الفعل ای لافضاء مدلول الفعل الاصطلاحی والمراد من معنی الفعل فی قوله او معناه ما یذکر بقوله کاسم الفاعل الخ
ثم لا یرد ما قیل انه ان ارید من الفعل الفعل الاصطلاحی هو غیر مفض وهو ظاهر وان ارید منه اللغوی هو الحدث فلا حاجة حینئذ الی قوله او معناه ای
المعنی التضمنی لان المعنی المطابقی مفض ایضا کالفعل الاصطلاحی ویمکن تقریر الایراد بعبارة اخری بان ما هو مفض الی ما یلیه لیس الا معنی الفعل
الذی هو الحدث فی جمیع المواد لا لفظ الفعل فینبغی ان یکتفی بمعنی الفعل ولقائل ان یقول التقابل بین الفعل ومعناه حینئذ یکون تقابل
العام بالخاص فلو اکتفی بقوله او معناه یصح فان الفعل اعم من ان یتحقق فی ضمن الفعل الاصطلاحی او فی ضمن الفعل اللغوی تامل **قوله** الی
معنی الافضاء الوصول ولما الخ دفع سؤال تقریره ان تفسیر الافضاء بالایصال لیس بجائز لان الافضاء لازم لانه بمعنی الوصول والایصال
متعد وتفسیر الشئ بالمبائن غیر جائز الجواب ان الافضاء وان کان لازما لکنه صار متعدیا بالباء فی قوله بفعل فحینئذ یصح تفسیره بالایصال کما
ان ذهب لازم بمعنی الذهاب وحین تعدیته بالباء یکون بمعنی الاذهاب لا یقال ان ما ذکره ههنا ینافی ما ذکره فی خواص الاسم من قوله لانه لافضاء
معنی الفعل الی الاسم فینبغی ان یدخل الاسم لیفضی معنی الفعل الیه انتهی کلامه فالمراد من الافضاء فی الموضعین معنی المتعدی لانا نقول انهم
قالوا ان همزة باب الافعال یکون للتعدیة غالبا او نقول بتقدیر الباء ولقائل ان یقول لا یصدق التعریف علی مثل غلام لزید لعدم وجود
الفعل او معناه یفضی الی ما یلیه والجواب انه مقدر ههنا ای غلام ثبت لزید واجیب ایضا بان اللام فی الافضاء للغرض لا صلة الوضع فلا ینتقض
التعریف المذکور منعا بحرف العطف لایصال الواو مثلا معنی الفعل الی عمرو فی قولنا جاءنی زید وعمرو لانها لم یوضع لغرض الایصال
لان الواو انما وضع للجمع یلزمه الایصال ولا ینتقض التعریف جمعا بالحروف الزائدة من الحروف الجارة لکن فی قولک ما جاءنی من احد
والباء فی قوله تعالی کفی بالله واللام فی قوله تعالی ردف لکم والکاف فی قوله تعالی لیس کمثله شئ لان هذه الحروف زائدة لا یراد منها
معنی فضلا عن معنی الایصال وبان المعرف مخصوص بحرف الجر اللفظی وبان الافضاء اعم من ان یکون بالشخص او بالنوع **قوله**
وهو کل شئ استنبط منه معنی الفعل ولفظ الکل متحم وایراده للمبالغة کما مر غیر مرة والمراد من معنی الفعل المذکور فی التعریف اللغوی
وفی المعرف الاصطلاحی فلا یرد ان اخذ المعرف فی المعرف یستلزم الدور علی ان الدور فی التعریفات اللفظیة غیر مستحیل کما قالوا و
لقائل ان یقول ان شبه الفعل بهذا التفسیر داخل فی معنی الفعل وقد جعله مقابلا فی بحث الحال حیث قال وعاملها الفعل او شبهه



ان من موضوع الجزئيات الابتداء لان الابتداء المطلق كالانتهاء المطلق معنى اسمي كما عرفت في صدر الكتاب والمراد الابتداء الخاص وم يكون اللام للعهد لشهرته لا يقال لابد في العهد من تقدم المعهود صريحا وكناية لانا نقول قد يكتفى بعلم المخاطب ايضا كقولك ركب الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد قوله اي لابتداء الغاية بجعل اللام عوضا عن المضاف اليه قوله المراد بالغاية المسافة لا النهاية التي هي المعنى الحقيقي لها والمسافة معناها المجازي فهو من قبيل اطلاق الجزء وهو الغاية على الكل وهو المسافة لان النهاية هي النقطة الاخيرة وهي جزء في المسافة وهي شاملة لها فذكر الغاية وارادة المسافة من قبيل المجاز والعلاقة الكلية والجزئية والمراد بالمسافة الامر الممتد من قبيل ذكر الخاص وارادة العام فلا يرد ان الاولى ان يقول المراد بالغاية هو الامر الممتد لان الغاية قد تكون بمعنى النهاية وقد يكون بمعنى الامر الممتد وهو المراد ههنا والمسافة اخص من الامر الممتد ثم لابد ان يعم الامر الممتد من ان يكون ممتدا بنفسه او منشأ الامر الممتد فلا يرد النقض بقولنا خرجت من الدار فان الخروج ان لم يكن ممتدا بنفسه ولكن يترتب عليه امر ممتد كالسير والجلوس وغير ذلك وان قلت المسافة هي البعد المكاني فيلزم ان لا يستعمل في الزمانيات فلم يصح قولنا صمت من اول الصبح الى الليل واللازم باطل قلت المراد من المسافة ههنا هو البعد مطلقا فحينئذ تكون مستعملة في البعد سواء كان مكانيا او زمانيا قوله اذ لا معنى لابتداء النهاية لان النهاية لا يكون ذا ابتداء لما عرفت انها النقطة الاخيرة لا يقال يكون لابتداء النهاية معنى بان يقال ابتداء الامور التي لها نهاية فمعنى قولنا لابتداء النهاية انها لابتداء ماله نهاية فالاضافة لادنى ملابسة احترازا عن ابتداء ما لا يكون له نهاية كالابديات والازليات لانا نقول معنى قوله اذ لا معنى لابتداء النهاية انه لا معناه على تقدير حمله على الظاهر بدون تقدير شيء فيه فظاهره ليس الاضافة وعلى تقدير ملابسة الاضافة لا معنى لابتداء النهاية فحينئذ ظهر ضعف ما ذكره الفاضل الحلوائي بقوله فيه بحث لان الاضافة لادنى ملابسة اي من لابتداء ماله نهاية اي لا يستعمل في ابتداء ما لا نهاية له انتهى خلاصته كلامه كلام الفاضل المذكور ساقط من وجه بانه لو كان المراد ان من لابتداء ماله نهاية فلم يبق المقابلة بين المسافة والنهاية لان كون من لابتداء المسافة اي لابتداء الامر الممتد بعينه هو لابتداء ماله نهاية لان المسافة لا يستعمل الا في الامر الممتد الذي له نهاية قوله وقيل كثيرا ما يطلقون الخ اي اطلاقا كثيرا وكلمة ما زائدة فالمراد من الغاية حينئذ هو الفعل اي الفعل الذي يصدر من جل شيء سرت من البصرة وانتهاؤه الى الكوفة قيل الغرض يطلق على الافعال الاختيارية دون غيرها فيلزم ان لا يستعمل كلمة من في غير الافعال الاختيارية واللازم باطل لصحة قولنا غلى القدر من اول النهار الى آخرها والغلي بالفارسية جوشيدن و القدر ديگ فغلي القدر ليس فعلا اختياريا ويمكن الجواب بانه لا يجوز ان يكون اطلاق كلمة من ههنا على سبيل المجاز وبانه لم لا يجوز ان يكون الفعل الاختياري اعم من الحقيقية والتنزيلية قيل الغاية ههنا بمعنى الامر الممتد كالسير والجلوس وغيرهما والمسافة اخص منه وكانه اراد بالمسافة الامر الممتد من قبيل ذكر الخاص وارادة العام ولكنه ينتقض بنحو خرجت من البصرة او من الدار لان الخروج ليس امرا ممتدا او اجيب بان الممتد اعم من ان يكون ممتدا بنفسه او كان منشأ الامر الممتد والخروج يكون سببا للممتد كالسير والجلوس قوله والمقصود وذكره بعد الغرض لئلا يحمل على العلة الغائية قوله علامة من الابتدائية ولم يقل وعلامته كما سيقول لئلا يتوهم اختصاصه بالزمان او بالمكان قوله وما يقيدها اي وصح ايراد ما يفيد فائدتها اي فائدة الى في مقابلتها واراد بالمقابل اعم من ان يكون بعدها كما في المثال الاول او قبلها كما في المثال الثاني قوله لان معنى اعوذ التجئ اليه اي الى الله تعالى فقوله التجئ بصيغة المتكلم الواحد الالتجاء بنا طلبت

ربه رجلا ويكون ذكر شئ اشارة اليه لا يقال ان الضمائر معرفة فكيف يصح ان يكون هذا الضمير مبهما لانا نقول الضمائر المعرفة هو الضمائر
التى تقدم المرجع عليها ولم يتقدم المرجع على الضمير فى كان كالضمير فى ربه رجلا فيكون هذا الضمير نكرة لا معرفة **قوله** وهو وارد على سبيل
الحكاية وهذا جواب على تقدير التسليم اى قوله قد كان من مطر وارد على سبيل الحكاية لا على سبيل الاصالة فقولنا من زائدة فى غير الكلام
الموجب اعم من ان يكون غير الكلام الموجب بالفعل او بالاصل فيكون قد كان من مطر غير كلام موجب فى الاصل بل كان من مطر
فاقيم قد فى الجواب مقام هل فيكون مادة الجواب والسوال متحدا فيصح ان يقال ان الجواب غير الكلام الموجب فى الاصل فيما ذكرنا ضعف
ما ذكره الفاضل الحلوائى فى رد ما ذكره مولانا عصام حيث قال الفاضل المحشى والمراد بكونه فى غير الكلام الموجب كونه فيه فى الحال
او فى الاصل انتهى وفيه ان من فى القول المذكور ليس فى غير الموجب لا فى الحال ولا فى الاصل بل غير الموجب هو السوال وهو
تركيب آخر ليس باصل الجواب ولم يعهد اطلاق الاصل عليه بالنسبة الى الجواب انتهى كلامه قيل ويمكن ان يكون حاصل تعميم غير
الموجب حقيقتا وحكما وجواب ما ليس بموجب فى حكم غير الموجب ونجوز ان يكون حاصله تسليم كون من زائدة وتخصيص اشتراط كونها
فى غير الموجب بما يكون على سبيل الحكاية **قوله** والى للانتهاء اى لجزئيات الانتهاء بتقدير المضاف لان الانتهاء كالابتداء معنى
اسمى اذ المراد به الانتهاء الخاص لشهرته ولمعلوميته **قوله** اى لانتهاء الغاية بجعل اللام عوضا عن المضاف اليه والغاية ههنا ايضا
بمعنى المسافة لا بمعنى النهاية لانه ليس للنهاية نهاية لانها هى النقطة الاخيرة ثم لم يرد بها الغرض ههنا اكتفاء بما سبق ويجوز
ان يكون بمعنى الامر الممتد سواء كان ممتدا بنفسه او كان منشا له كما فى خرجت الى السوق فان الخروج وان لم يكن ممتدا ولكنه
سبب له كالسير والجلوس **قوله** فهى بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان الانتهاء فى المكان الخ وهذا اشارة الى وجه ايرادها بعد من فان
قيل اذا كان الى لهذا المعنى مقابلة لمن فلا يكون الى فى غير الزمان والمكان لان من يكون للابتداء فى الزمان والمكان دون غيرهما
فلم يكن اذا كذلك ولا يصح حينئذ قوله او غيرهما اجيب بان الى بهذا المعنى مقابلة بمن فى الجملة اى فى بعض المواد والمراد انها مقابلة
بمن باعتبار اصل الابتداء والانتهاء ولقائل ان يقول فى دفع الشبهة ان من يكون للابتداء فى غير الزمان والمكان ايضا مثل
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فان كلمة او فى قوله وهذا الابتداء اما من المكان او من الزمان لمنع الجمع لا لمنع الخلو نحو اتموا الصيام
الى الليل اى اتموا الصيام من اول اليوم اى من اول الفجر الى اول الليل **قوله** فان قلب المخاطب باسم الفاعل وهو المتكلم المفهوم
من الياء فى قوله قلبى والضمير فى اليه راجع الى المخاطب باسم المفعول المستفاد من الكاف فى قوله اليك فيكون المرجع اليه ضمير الغايب
مذكورا معنى وجاز ان يكون المرجع اليه فيه مذكورا حكما واليه يميل ما ذكره فى شرح المختصر ان الضمير فى يديه ورجليه مع مرفقيه وكعبيه
راجع الى صاحب الوجه لدلالة الوجه عليه التزاما فمرجع الضمير مذكور حكما انتهى كلامه فلا يرد حينئذ ما ذكره الفاضل الحلوائى من ان فى قوله
فان قلب المخاطب الخ حزازة لان المخاطب ان كان على صيغة اسم المفعول كقوله منتهيه وكان اليه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله منته وضمير
راجعا الى قلب المخاطب كان الاولى ترك القلب لان المذكور فى المثال قلب المتكلم لا قلب المخاطب فالظاهر ان يقال فان
المخاطب منته وان كان على صيغة اسم الفاعل كقوله منته وكان ضمير اليه راجعا الى المخاطب المعبر عنه بالكاف كان الظاهر ان يقال
الى المخاطب على صيغة اسم المفعول اذ لا وجه للضمير الغايب انتهى كلامه **قوله** باعتبار الشوق والميل يعنى اسناد الانتهاء الى القلب
ليس باعتبار نفسه فان ذات قلبه ليس بمنته اليه بل ميل قلبه منته اليه ولا يتجاوز منه الى غيره ويمكن تقدير المضاف اى ميل



فلان الحرفية مقتضية لعدم الحركة للزوم البناء للحرف وكون السكون اصلا في البناء ولكن سكونها متعذر لتعذر الابتداء بالساكن فجعلت مبنية على الكسر الذي هو قريب من السكون اذ السكون عدم الحركة والكسر لعدم دخوله على الفعل وغير المنصرف قليل وقريب من العدم واما اقتضاء لزوم مجرورية مدخولها بناءها على الكسر للمناسبة بين حركتها وعملها **قوله** اي بمكان يقرب منه وصلة القرب لا تكون الا من فلذا قال منه دون به لكنها بمعنى الباء اشار به الى ان الالصاق في المثال المذكور مجازي لا حقيقي لان مروره لم يكن شيئا ملتصقا بزيد بل يجوز ان يقول مررت بزيد مع ان بينك وبين زيد مواضعا واسعا فالمعنى التصق مروري بموضع يقرب زيد منه والعلاقة ان القرب من الشيء في حكمه واللصوق به في حكم اللصوق بذلك الشيء ثم لما كان في الالصاق المجازي خفاء فذكره ولم يذكر الالصاق الحقيقي مع اصالته كما في به داء فلا يرد ما قيل من ان الاقتصار على مثال الالصاق الحقيقي ليس على ما ينبغي **قوله** كتبت بالقلم اي باستعانته واليه **قوله** مصاحبة السرج حال اشتراء الفرس في الاشتراء وفي بعض النسخ مصاحبة السرج واشتراك مع الفرس في الشراء **قوله** ولا يلزم ان يكون السرج والمراد من اللزوم هو اللزوم الكلي لا الجزئي اذ لا خفاء في تحقق اللزوم الجزئي وهذا دفع ما يتوهم من سابقه لان المتبادر من اشتراء الفرس مع السرج كون السرج ملاصقا بالفرس **قوله** ملصقا به على صيغة اسم الفاعل او المفعول خبر لقوله يكون والضمير فيه للسرج وضمير المجرور للفرس **قوله** فالالصاق يستلزم المصاحبة والفاء فصيحة وليست للتفريع لان ما يتفرع على سابقه هو عدم استلزام المصاحبة الالصاق لا استلزام الالصاق للمصاحبة ولا يبعد ان يحمل التفريع نظرا بان التفريع يتوقف على بيان مفهوم المصاحبة لا على مجرد مفهوم المصاحبة ثم اعلم ان استلزام الالصاق للمصاحبة انما يكون في الالصاق الحقيقي دون المجازي فلا يرد ما قال مولانا عصم وفيه بحث لجواز ان يكون اشتراء الفرس في مكان يقرب من السرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاشتراء انتهى كلامه وحاصله منع صحة الاستلزام وذلك بانه اذا اشترى رجل فرسا بدون سرجه ويكون السرج في مكان اشترى الفرس فيه فحينئذ يكون الالصاق متحققا لما مر ان السرج موجود في المكان الذي اشترى الفرس فيه مع عدم المصاحبة لعدم اشتراء السرج بل اشتراء الفرس فقط ثم المراد من اللزوم الكلي لا الجزئي لانه حينئذ لم يصح قوله من غير عكس لان اللزوم الجزئي متحقق فيه كما عرفت **قوله** اي جعل الفعل اللازم متعديا والمراد من الفعل هو الاعم من اللغوي والاصطلاحي ويحمل الاكتفاء بالاصل وهو الفعل الاصطلاحي فيدخل تعدية الفعل اللغوي فيه بالمقايسة مثل انا ذاهب بزيد **قوله** والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء دفع سوال تقريره ان التعدية لا تختص بالباء بوجودها في جميع الحروف الجارة كما يقال انسحب به على التراب الانسحاب الانجرار وتقرير الجواب ان المراد هو التعدية التي كانت تتضمن الفعل معنى تصيير وهذه مختصة بالباء بخلاف التعدية التي بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله فانها متحققة في جميع الحروف الجارة **قوله** وزائدة بالرفع عطف على قوله للالصاق او على المعطوفات فيكون مرفوعا بالعطف على الخبر على ما عرفت في من **قوله** في الخبر في الاستفهام الخ اي هذه زائدة في خبر كلام الاستفهام بهل او في خبر المبتدا في الاستفهام اي في وقت الاستفهام **قوله** والنفي عطف على الاستفهام اي هي زائدة في خبر كلام النفي بليس وما **قوله** وهي تزاد في الجر الخ توطية لقوله قياسا فاشار به الى ان قوله قياسا متعلق بقوله زائدة بان يكون صفة مصدر محذوف اي زيادة قياسية وسماعية بجعل القياس والسماع بمعنى القياسي والسماعي او بحذف ياء النسبة وهو شايع بينهم **قوله** اي غير الجر الواقع الخ اشار به الى ان الضمير راجع الى الجر المذكور فلا يرد ان الظاهر ان يقول وفي غيرهما **قوله** سواء لم يكن جزاء اي قوله وفي غيرها فيه احتمالان الاول

والفراء قوله اصلها اي وضعها قوله ثم يستعمل في التكثير دفع دخل تقريره انه اذا كان رب في معنى التقليل اصلا فيكون في معنى التكثير مجازا فيلزم ان لا يحتاج في استعمالها على التقليل الى قرينة ويحتاج في استعمالها على التكثير الى قرينة مع ان الامر بالعكس وتقرير الجواب ان استعمالها في معنى التكثير شايع مشهور فيكون كالحقيقة فشهرته بمنزلة القرينة واستعمالها على التقليل ليس بشايع فيحتاج الى القرينة

قوله يعني الذي تعلق به رب وايراده لبيان الاضافة التي في قوله وفعلها اي الفعل العامل في رب قوله ولا يتصور اي لا يتحقق ذلك اي التقليل المحقق الا في الماضي فلا يكون فعلها مضارعا فلا يجوز ان يقال رب رجل كريم سالقى او لا يلقى فان معنى التقليل لا يسع في المضارع الحال فلا يرد ما قيل ان المضارع الحال ايضا يدل على التحقيق فلا بد ان تقع فعلها فعل المضارع كالماضي لا يقال ان المضارع الاستقبالي مطلقا لا يكون مشكوك الوقوع فان بعضها متحقق الوقوع مثل يؤخر في قوله تعالى لا يؤخر الاجل ويموت حي يموت زيد لانا نقول لا يسع فيها ايضا قوله لم افارقه بصيغة المتكلم الواحد فيكون فعلها حينئذ منفيا بلم قوله اي ذلك الفعل الماضي اشارة الى ان نصبه على نزع الخافض وتنوينه عوض عن المضاف اليه قوله القرائن باعتبار المواد ثم اللام في قوله لوجود للتوقيت لا للتعليل لان القرينة شرط للحذف لا علة له قوله لا مرجع له اي ليس له مرجع معين يقصد الرجوع اليه والا فللضمير لا بد من المرجع كما يدل عليه تعريفه قوله خبر لا اي لا مرجع موجود له قوله مميز بنكرة منصوب على التمييز قوله على التمييز علة النصب لا قيد له وذلك النكرة بعد قوله تميز لان النكرة [illegible] الكوفيين وقيده [illegible] لان التمييز منصوب [illegible] قوله خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز وانما خص الاختلاف بالمطابقة [illegible] الضمير المبهم المميز لا يدخل على الضمير [illegible] لكن لا على المبهم او يدخل على الضمير المبهم لكن لا على التمييز قوله [illegible] مشتق من [illegible] قوله المانع صفة [illegible] تحقيق ماهية الكف كما يقال الجسم طويل عريض عميق مع ان الطول والعرض والعمق جميعا معتبر في مفهوم الجسم فالطويل العريض العميق تحقيق ماهية الجسم قوله بعد لحوق ما اي على رب اشارة الى التعقيب المفهوم من الفاء والجملة اعم من الفعلية والاسمية والفعلية اعم من الماضوية والاستقبالية نحو ربما زيد قائم و ربما قام زيد او يقوم وهو اشارة الى دفع سوال تقريره ان دخول رب على الجملة ممتنع لان حرف الجر لا تدخل الا على المفردات ولذا قال انما مختصة بنكرة تقرير الجواب بانها تدخل على الجملة بعد لحوق ما الكافة عليها مثل ربما يود الذين كفروا الوداد بالفارسية گرويدن قوله ربما صرح بالجر فما زائدة يدخل الاسم كما يدخل الجملة والصقيل فعيل بمعنى مفعول من صقله اذا جلاه قوله اي واو رب في حكمها اشارة الى ان الاولى ان القول واو ها في حكمها ثم قال هذا القائل وهو مولانا عصم ولم يقل واو ها في حكمها لئلا يفيد لحوق ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير اقول يمكن ان يقال المراد واو ها في دخولها ههنا على نكرة موصوفة بقرينة ايراد قوله يدخل على نكرة موصوفة بعدها لا في جميع الاحكام قوله وبلدة بالجر والمراد منها المفازة ههنا والمراد من الانيس المونس اليعافير اولاد بقر الوحشي والعيس بالكسر الابل الابيض قوله لان ذلك تعسف اي تقدير المعطوف عليه اذا كان في اول الكلام تعسف اي خروج من السبيل المستقيم عند حذف الفعل وعند بمعنى مع وقوله اي حذف الفعل اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه والاضافة بيانية اي الفعل الذي هو مشتق من القسم فلا يجوز استعمال واو القسم مع وجود فعل القسم لا يقال اقسم والله بخلاف الباء فانها يستعمل مع اظهار فعل القسم وحذفه تقول احلف بالله لا فعلن كذا او بالله لا فعلن كذا قوله وكذلك لكثرة الخ اي عدم ذكر الواو مع فعل القسم لكثرة استعمال الواو في القسم فلا يحتاج الى ذكر فعل القسم مع الواو لشهرتها في القسم فينتقل الذهن اليه بلا ذكر فعل القسم

تخصيص المحذوف بههنا لاجل الاعتراض والتقديم المذكورين في جواب كلامه قوله اذا اعترض اي حذفه مشروط بواحد من الامرين و

قوله بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم اشارة الى حذف المفعول عن قوله اعترض لان قوله اعترض وقوله قد تقدم تنازعا في قوله

مايدل عليه وجعله معمولا للثاني كما هو مذهب البصريين وحذف المفعول من الاول وايضا فيه اشارة الى تفسير قوله مايدل عليه

الى جعل ما موصولة حيث فسره بالمعرفة ويحتمل ان يكون المقصود منه بيان حاصل المعنى قوله زيد والله قائم مثال لتوسط القسم بين

اجزاء الجملة التي تدخل هذه الجملة على جواب القسم والمثال الثاني لتقدم الجملة على القسم والضمير في قوله او تقدمه ضمير المفعول وقوله

مايدل عليه فاعل تقدم قوله لاستغنائه اي القسم وهذا دليل لهما جميعا قوله لا الجواب لان جواب القسم اصطلاحا يكون موخرا عن القسم

قوله ولهذا اي ولاجل انه ليس بجواب لفظا لا يجب في الجملة المذكورة علامة جواب القسم في القسم الذي لغير السوال وهي اللام وان

وحرف النفي فلا يقال والله لزيد قائم او زيد قائم والله قوله اي لمجاوزة شئ وتعديته الخ اشار به الى ان اللام عوض عن المضاف

اليه وليس المراد مجاوزة ما قبله عما بعده لانه قد لا يكون كذلك كما في اخذت عنه العلم وأديت عنه الدين وان كان المجاوزة كذلك

في رميت السهم عن القوس الى الصيد قوله وذلك اي مجاوزة شئ وتعديته اما بزوال الشئ الاول عن الثاني الخ لا يقال الاولى

ايراد المشار اليه المونث بان يقول تلك موضع ذلك لتانيث المجاوزة لانا نقول المجاوزة مصدر يجوز تذكيره وتانيثه قوله

الى الصيد فان السهم شئ وصل الى القوس وجاوز عنه ووصل الى الصيد الذي هو ثالث قوله او بالوصول وحده اي او

يكون المجاوزة المذكورة بالوصول اي بالوصول الى الثالث بدون الزوال من الشئ كقول التلميذ اخذت عنه اي زيد

الاستاذ العلم فان العلم باق في زيد ايضا قوله اديت عنه الدين اي اديت عن جانب زيد المديون الدين الى خالد فحينئذ يكون

الزوال عن الشئ الثاني فقط بدون الوصول اليه لانه ادى الدين الى خالد من جانب زيد ولم يصل الدين الى زيد الذي هو الثاني بل

وصل الى خالد الذي هو الثالث فان قلت لا فرق بين هذا المثال والمثال الاولى لان في كليهما يكون الوصول الى الثالث وشركهما

في الزوال عن الثاني فلا يصح المقابلة قلت بينهما فرق بان في الاول يكون الوصول اولا الى الثاني ثم منه الى الثالث وفي المثال

الثاني لا يكون الوصول الى الثالث قوله يعلم ذلك اي القرينة لاسميتهما دخول من عليهما لان حرف الجر لا يدخل الا على الاسم واذا

كانا اسمين يكونان بمعنى الجانب الذي هو الاسم لمثل جلست من عن يمينه اي من جانب يمينه وكذلك اخذت من على زيد اي من

فوقه او من جانبه والظاهر انه يكون القرينة لاسميتهما دخول جميع الحروف الجارة عليهما غير مختص بمن الا ان يقال لما كان دخول

من عليهما اكثر استعمالا فلذا خصه به لاظهار ذلك قوله والكاف للتشبيه اي تشبيه مفرد بمفرد اي للدلالة على مشاركته له في المعنى

وهذا المعنى لا يستدعي ان يكون وجه الشبه اقوى في المشبه به وانما يستدعيه اذا كان الغرض منه الحاق الناقص بالكامل واما اذا كان

الغرض بيان حال المشبه فلا قوله وزايدة هي مرفوعة معطوفة على التشبيه كما مر في قوله وزائدة عطف على قوله للابتداء قوله اذ التقدير

ليس مثله شئ بان يكون مثله بالنصب خبر ليس وشئ مرفوع على انه اسمه وانما قال على بعض الوجوه اشارة الى ان في الآية وجوها

وليس زيادة الكاف الا على بعض الوجوه منها ما لا زايد فيه الكاف بل الزائد هو المثل والوجه فيه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم

بزيادة قبل الحاجة فهو كنزع الخف قبل روية الماء بخلاف الحكم بزيادة المثل ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من الحكم

بزيادة الاسم فضلا اذا كان الحرف حرفا واحدا ورجح ايضا بان الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف على الضمير من حيث التقدير

او غیرہا ای ابتداء مسافرتی فی جمیع سنۃ الفرس او ابتداء عدم رویتی لفلان جمیع سنۃ کذا قولہ بشرط ان یکون ہذان مثالان

انما یکون للابتداء فی الزمان الماضی بشرط مضی ہذہ السنۃ تماما ای لم تکن انت فیہا فانہ لو بقی شیٔ منہا یکون السنۃ حالیۃ لا

ماضیۃ قولہ لا تکون علی صیغۃ الخطاب ای لا تکون انت وہو تفسیر للماضی وصفۃ کاشفۃ لہ قولہ الی الآن ای الی التکلم بہذا الکلام

وانما لم یذکر اسمیۃ مذ ومنذ اکتفاء بما سبق فی بحث الظروف قولہ عطف علی الابتداء لا علی الزمان لئلا یلزم عطف الخاص علی العام

لان الزمان اعم من الحاضر الا انہ یلزم العطف علی معمولی عاملین مختلفین لان قولہ والظرفیۃ عطف علی الابتداء والعامل فیہ اللام

وقولہ فی الحاضر عطف علی قولہ فی الماضی والعامل فیہ ہو کان المقدر ای حال کونہا کائنین فی الماضی الا ان المجرور مقدم وہو جائز

دخل قولہ فی الماضی وفی الحاضر علی الزمان الماضی والزمان الحاضر لدفع التنافی حینئذ بین قولہ للزمان وللظرفیۃ کما مر تفصیلہ

قولہ للظرفیۃ المحضۃ من غیر اعتبار الخ وقولہ من غیر اعتبار تفسیر قولہ المحضۃ ای من غیر اعتبار معنی الابتداء ای ابتداء الزمان

الحاضر وہو لدفع ما یقال بلا فرق بین ہذا القسم والقسم الاول لانہا ایضا للظرفیۃ فی القسم الاول لان السنۃ فی المثالین المذکورین

من الزمان والزمان انما یکون ظرفا ولکنہا لیسا للظرفیۃ المحضۃ فی القسم الاول بل اعتبر فیہ معنی الابتداء ایضا قولہ ای الذی

اعتبرتہ حاضرا ای الزمان الذی اعتبر ہذا الزمان حال کونہ حاضرا وان مضی لبعض ہذا الزمان فیصح ان یقع ما رأیتہ فی ہذا الزمان

الحاضر الذی انا فیہ وہو یوم الجمعۃ مثلا وان مضی لبعض ہذا الیوم فیکون من قبیل تسمیۃ الکل باسم جزئہ فیصح ان یقال لکل الزمان

الحاضر بہذا الاعتبار فاذا عرفت ہذا فلا یرد ان الزمان لیست من قار الذات ای ما کان اجزاءہ مجتمعۃ فی الوجود فکیف یصح

ان یقال لیوم الجمعۃ مثلا زمان الحاضر لانہ انما یصح اذا اجتمع اجزاءہ فی الوجود ولیس کذلک ثم المراد من قولہ ای الذی اعتبرتہ

حاضرا ان الزمان الحاضر مجرد اعتبار والا فہو مرکب من الجزء الاخیر من الزمان الماضی والجزء الاول من الزمان المستقبل ولہذا قیل

الحاضر ہو الذی لم یمض تمامہ وانت فیہ فی بعض اجزائہ وقولہ فالمراد جزء بقولہ یعنی اذا ارید بہا الخ قولہ وہو ہذا الشہر ای ہذا الشہر الحاضر عندنا

ای الشہر الذی انا فیہ والیوم الذی انا فیہ قولہ لانہما لم ینقضیا بعد وکانہ قیل من این تقول ان الیوم الذی انا فیہ او الشہر الذی

انا فیہ فہو زمان الحاضر ای لم لا یجوز ان یکون مذ ومنذ فی ہذین المثالین للابتداء فی الزمان الماضی فاجاب بقولہ ای لان ہذا الشہر

وہذا الیوم لم ینقضیا بعد ولم یدخل زمان آخر فلا نعنی بالزمان الحاضر الا ذلک لما مر ان ہذا من قبیل تسمیۃ الکل باسم الجزء قولہ

فکیف یصح ای کیف یصح ان یکون مذ ومنذ فی ہذین المثالین للابتداء فی الزمان الماضی لما مر من انہ لا بد فی کونہما للابتداء

فی الزمان الماضی ان یکون السنۃ مثلا کلہا ماضیۃ فحینئذ یکون المثالان المذکوران کلاہما للظرفیۃ لا للابتداء فی الزمان الماضی

وکان قولہ فالمثالان المذکوران الخ اعتراض علی المصنف بان الاولی ایراد المثال لکل واحد من الابتداء والظرفیۃ وقولہ یمکن ان

یجعل الخ جواب عنہ ای یجعل الاول ای المثال الاول مثالا للابتداء فی الزمان الماضی لکن بتقدیر مضاف وہو الدخول والحدوث

ای ما رأیتہ مذ حدوث شہرنا ای من زمان حدوث شہر رمضان مثلا لا یقال علی تقدیر حذف المضاف یصح جعل المثال الثانی

ایضا للابتداء فی الزمان الماضی فلا وجہ للتخصیص بالاول لانا نقول الظاہر ان یکون المثالان للابتداء فی الزمان الماضی والظرفیۃ

فی الزمان الحاضر جمیعا فان المتبادر ان یکونا علی ترتیب اللف والنشر وکانہ لذلک قال بحسب الظاہر قولہ ای استثناء ما بعدہا

اشارۃ الی کون اللام عوضا عن المضاف الیہ ثم ان الاستثناء بحاشا انما یکون عن السوء لا مطلقا فلا یقال احسن القوم

لانا نقول اكتفى به في البواقي منها **قوله** لما اي لهذه الخ قوله انما خبر لقوله صدر الكلام وتقديم الخبر يفيد الحصر فيلزم اختصاص الصدارة لهذه الحروف وهو باطل لان همزة الاستفهام ايضا تقتضيه وكذلك رب وكم وغيرها والجواب عنه بانا لانم انيكون تقديمه للحصر لم لايجوز ان يكون تقديمه للاهتمام بشان الجزاء او ليكون الضمير اقرب الى مرجعه ولو سلم فلم لايجوز انيكون الحصر اضافيا لاحقيقيا **قوله** وجوبا ذكر ليلا يحمل على الجواز كما يتوهم من اللام في قوله لها فان قولهم ولك بمعنى جاز لك **قوله** يدل على قسم منه اي كل منها **قوله** كالكلام المؤكد فان وان جميعا تدلان على الكلام المشتمل على التشبيه وكذا البواقي **قوله** اي لعكس باقيها على حذف المضاف وهو لفظ الباقي وجاز لك ان تقول على حذف المضاف اليه موضع قوله على حذف المضاف لان لفظ الباقي كما يكون مضافا الى المضمر كذلك يكون مضافا اليه للعكس وانما احتاج الى حذف المضاف لئلا يلزم انيكون الشئ عكسا لنفسه فان قلت لا حاجة الى تقدير المضاف لجواز انيكون الضمير راجعا الى مابقي بعد الاستثناء كذا يمكن ارجاعه الى ماله صدر الكلام اي التي لها صدر الكلام قلت عدم اختياره لانه اراد ان يكون المرجع للضمير في لها والضمير في عكسها الى امر واحد **قوله** لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد وهذا لدفع ما قيل من انه ان اريد صدارة مطلق الكلام فهو باطل كما لايخفى وان اريد صدارة كلامها فان المفتوحة تقتضيه لصدارة كلامها ايضا وان اريد صدارة الكلام الذي هو مقصود بالذات فالتعريف ليس بتام لان الدليل لايدل الا على صدارة كلامها وايضا ينتقض بقولنا جاء في زيد وان عمرا قاعد وبقولنا قال زيد ان عمرا فاضل فاجاب باختيار الشق الثاني ومنع كون ان المفتوحة مع مدخولها كلاما لانه مفرد **قوله** وحينئذ لو وقعت في الصدارة الخ دفع سوال تقريره ان كونها متعلقا بشئ آخر لايستلزم تاخيرها وعدم صدارتها لانه يجوز انيكون متقدمة على ما تعلقت به فاجاب بقوله وحينئذ لو وقعت آه وانما حمل الالتباس على الالتباس في الكتابة مع وجود الالتباس في التلفظ ايضا لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها لانه قد ذكره سابقا في بحث المبتدا فلم يذكره ههنا **قوله** وانما حملنا العكس على اقتضاء الخ حيث قال بان تقتضي عدم الصدارة ولم يقل بان لاتقتضي الصدارة فان بينهما فرقا لان الثاني اعم من الاول شامل له ولغيره مفهوما وذلك فان معنى قولنا لاتقتضي الصدارة انها لايكون طالبة لها وهو اعم من انيكون طالبة لعدم الصدارة اولا **قوله** لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك اي للاستثناء المستفاد من قوله سوى كان لفيد هذا المعنى الاخير بعينه فلو حمل العكس في قوله فهي لعكسها على المعنى الاخير ايضا يستلزم استدراك قوله فهي لعكسها وهذا الكلام تعريض على صاحب المتوسط حيث حمله على المعنى الاخير ولقائل ان يقول لو حمل العكس على المعنى الاخير لايكون هذا المعنى المستفاد من الاستثناء لان المعنى المستفاد منه هو عدم اقتضاء ان صدارة الكلام على سبيل الوجوب لان غيرها يقتضي صدره وجوبا كما ذكره فعدم اقتضائها صدر الكلام وجوبا اعم مفهوما من ان لاتقتضي صدره جوازا اولا ولو حمل العكس على المعنى الاخير يصح بجعل الفاء في قوله فهي للتفريع فلا يلزم الاستدراك ويمكن الجواب بان المراد من قوله سوى ان لاتقتضي صدر الكلام وجوبا كما لاتقتضي صدره جوازا فحينئذ ايضا يصح التفريع بقوله فهي لعكسها فلا يكون عدم اقتضائها صدر الكلام وجوبا اعم مفهوما حينئذ لان بانها تقتضي صدر الكلام وجوبا ولاتقتضي صدره جوازا او في قوله لان مجرد الاستثناء ايماء الى ان الاخصر والاوضح ان يقول ولها صدر الكلام ولان عدمها اي عدم الصدارة **قوله** انما الكافة اي الالفة عن العمل قيل انها اي ما الكافة اسم بمعنى الشئ فيكون انما زيد منطلق بمعنى ان شيئا زيد منطلق فيكون شيئا اسم ان

٣٨٢

لایکون الا اسم الفاعل والمفعول المتصلین فلا یرد حینئذ ماقیل لابد ان یستثنی صلة الالف واللام بمعنی اسم الموصول وهو الذی والتی مع ان صلة الالف واللام لایکون جملة فلا حاجة حینئذ الی ان یجاب بان الجملة اعم من اللفظی والمعنوی وصلة اللام جملة معنی فحینئذ یکون الکبری مخصوصة بما سوی صلة الالف واللام فیکون الکبری کلیة مخصوصة **قوله** ونحت اما صیغة الغائب بارجاع الضمیر الی ان او صیغة مخاطب بحذف مفعوله وهو ان **قوله** حال کونها مع جملتها فاعلة اشار به الی ان قوله فاعلة حال عن ان وانما قال مع جملتها لدفع ما قال الشارح الهندی من ان ان حرف فلا یقع فاعلا ولا مفعولا ولاغیرهما لانهما لایکونان الا اسما فکیف یصح کونها فاعلا او مفعولا او مضافا الیها فاجاب بان المراد ان مع جملتها فاعلة **قوله** لوجوب ای فتح الهمزة فی ان لان الفاعل انما یکون مفردا الا انه اسم وهو مفرد ای بلغنی علم زید وکرهت شعره **قوله** لوجوب کون الفاعل مفردا وکذلک قوله لوجوب کون المفعول مفردا الکبری الدلیل وصغراه مطوی **قوله** لوجوب کون المفعول مفردا کبری الدلیل وصغراه مطوی لایقال لشکل بهذا القول لما قال زید ضربت عمرا فان قولنا ضربت عمرا مفعول لقال وان کان عمرو مفعولا لضربت مع انه لیس بمفرد حقیقة ولا حکما فلا یکون اسما حکما لانا نقول لانم صحة هذا الترکیب بل الترکیب الصحیح ان یقال قال زید ان ضربت عمرا فیکون حینئذ اسما حکما فهو مفرد حکما **قوله** نحو عندی انک فاضل ای عندی فضل زید وعندی خبر مقدم علیه لظرفیته **قوله** لوجوب کون المبتدا مفردا الا انه اسم وهو کبری الدلیل وصغراه مطوی قیل هذا الشکل لقولنا تسمع بالمعیدی خیر من ان تراه والجواب عنه بانه مأول بمفرد ای سماعک وانما لم یذکر الحال والخبر لانهما یکونان جملة ایضا وانما لم یذکر التمیز والمستثنی لانهما داخلان فی المفعول فانه اعم من الحقیقی والحکمی ولذا لم یذکر مفعول مالم یسم فاعله لانه داخل فی المفعول عند المصنف وان کان داخلا فی الفاعل عند غیره واما المجرور بحرف الجر فهو داخل فی المضاف الیه علی مقتضی تعریف المص **قوله** مضافا الیها بارجاع الضمیر الی الفاعل او المفعول والمبتداء **قوله** نحو اعجبنی اشتهار الخ ای اعجبنی اشتهار علمک **قوله** لوجوب کون المضاف الیه مفردا الا انه اسم وهو کبری الدلیل وصغراه مطوی قیل هذا الشکل لقوله تعالی یوم ینفع الصادقین والجواب انه مأول بالمصدر ولا ینتقض بما یضاف الیه حیث ومثل لانه ایضا واجب الفتح لان ما یضاف الیه حیث ومثل جملة بحسب اللفظ مفرد بحسب المعنی فیصح عند دخول ان علیه کما قالوا **قوله** وقالوا ای العرب لولا انک الخ وهذا الرد مذهب الکسائی والفراء لانهما ذهبا الی ان ما بعد لولا فاعل لا ابتداء ای لولا وجد انک کذا ذکره فی الحاشیة ثم ان خبر المبتداء بعد لولا محذوف ای لولا انطلاقک موجود فلا یرد ما قیل ان لابد من الجملة الاسمیة بعد لولا **قوله** ای مابعد لولا الخ اشار به الی التسامح لان الظاهر ان یکون الضمیر راجعا الی قوله لولا انک وانما حمل لولا علی الامتناعیة بقرینة قوله لانه مبتداء لان ما بعد لولا التحضیضیة لایکون الا فاعلا او مفعولا **قوله** وکذلک بعد لولا التحضیضیة ای یجب الفتح فیما بعد لولا التحضیضیة هذا جواب سوال مقدر تقریره انه لا وجه للتخصیص ای تخصیص الفتح بما بعد لولا الامتناعیة تقریر الجواب ان ما بعد لولا التحضیضیة مایة معمول الفعل المذکور اما فاعل او مفعول لایقال فلا یحتاج الی بیان ما بعد لولا الامتناعیة او تخصیصه فان النکتة المذکورة لعدم البیان ثم قوله جزان فی قوله لانها **قوله** ای لولا زعمت انی معاذک اشار به الی ان ما بعد لولا فعل محذوف والمذکور مفسره لان لولا التحضیضیة لایدخل الا علی الفعل فهی تدل علی تقدیر الفعل بعدها فالفعل المذکور بعد لولا لیس لان یعلم به الفعل المحذوف بعد لولا بل هذا الفعل قرینة لتعین الفعل المذکور بعدها بان الفعل المحذوف من جنس الفعل المذکور لاغیر فلا یرد ان ایراد المفسر بالکسر مما لایحتاج الیه لان لولا تدل علی الفعل المقدر ثم ان لولا ههنا للتوبیخ واللوم لدخولها علی الماضی وکونها



وفی بعض النسخ جمہما ای اللہزستان والیسبیل قولہ بارادہ تمامہ حوالیہما وہذا الدفع ما یقال ان اللہازم جمع مع انہ لیس الشخص واحدا لا

لہزستان تحت الاذنین فلا بد ان یقال حوالہزمتین بصیغۃ التثنیۃ لا الجمع قولہ مع حوالیہما بفتح اللام ای حوالی اللہزمتین تغلیبا کالابوین

حیث اطلق اسم الاب علی الام ایضا قولہ ای مثل عبد القفا واللہازم مثل شبہہ لا یقال الظاہر انیکون المراد شبہ کلواحد من حیثیتی

فانی الکرمہ واذا انہ عبد القفا واللہازم لان المراد بالشبہ لیس ما لہ مزید اختصاص بالصورۃ الثانیۃ بل المراد بہ المواضع الاخر لجواز

التقدیرین ای تقدیر المفرد والجملۃ المستفاد من قولہ فان جاز التقدیران الخ لانا نقول ان شبہ کلواحد من الصورتین شبہ

الاخری لما عرفت ان المراد بالشبہ لیس ما لہ مزید اختصاص بالصورۃ الثانیۃ بل المراد بہ المواضع الاخر لجواز التقدیرین المذکورین

فبیان شبہ الصورۃ الثانیۃ یستلزم بیان شبہ الصورۃ الاولی فحینئذ لا یحتاج الی ارتکاب التاویل لکلواحد منہا بل یکفی ان

یضاف قولہ وشبہہ الی الصورۃ الثانیۃ لقربہا فلا یرد حینئذ ان المصنف لو قال وشبہہما لکان اظہر لان الاختصار مطلوب فی المتن

مع ظہور المطلوب قولہ ما وجد ذلک ای قولہ وشبہہ لیس بموجود فی کثیر من النسخ قولہ کان حاصل المعنی الخ وانما قال حاصل المعنی

لان ما لو کان موصوفۃ بمعناہ اول المعقولات ولو کانت موصوفۃ معناہ اول مقولاتی فیکون اول مقولاتی حاصل معناہ

قولہ لان اول المقولات ای احمد الصرفانہ جملۃ لانہ مقول القول وہو لا یکون الا جملۃ ثم ارادۃ الاقوال او المقولات من کلمۃ

ما دون ارادۃ القول او المقول لاجل لفظ الاول لانہ یطلب التعدد قولہ لا المعنی المصدری ای اول المقولات لیس بمعنی

المصدری المستفاد من قولہ ای احمد اللہ وہو قول الحمد وذلک لانہ لا بد من الحمل بین المبتدأ والخبر وہو التغایر فی الذہن والا تحاد

فی الخارج ولیس المعنی المصدری متحدا بالمقولات فی الخارج والحاصل ان المعنی المصدری قول خاص لیس من جنس المقولات

لان ما ہو من جنس المقولات انما یکون جملۃ والمعنی المصدری لیس بجملۃ مع انہ لا بد ان یکون الخبر محمولا علی المبتدأ ولیس المعنی

المصدری محمولا علی المقولات بان یقال اول مقولاتی قول الحمد للہ لان المعنی المصدری لا یکون الا محمولا علی المعنی بان

یقال اول قولی قول الحمد للہ علی تقدیر کون ما مصدریۃ قولہ اول اقوالی فانہ فی تاویل المصدر بما المصدریۃ ای اول قولی

فحینئذ یکون المعنی المصدری الذی بسبب ان المفتوحۃ محمولا علیہ ای علی المعنی المصدری الذی بما المصدریۃ لحصول التغایر

فی الذہن والاتحاد فی الخارج علی ہذا التقدیر بخلاف المعنی المصدری واول المقولات ای احمد اللہ وان کان بینہما التغایر فی الذہن

ولکن لیس بینہما اتحاد فی الخارج کما لا یخفی علی المتامل الصادق قولہ لا ما ہو من جنس المقول ای لیس اول الاقوال ما ہو من جنس

المقول حتی یقال لا یکون اول الاقوال فی الخارج ہو معنی ان المفتوحۃ مع جملتہا قولہ کان اسمہا المنصوب فی محل الرفع ای

لاجل ذلک یکون اسمہا الذی ہو منصوب بالفعل فی محل الرفع لانہا لما لم تغیر معنی الجملۃ فیکون دخولہا باقیا علی کونہ جملۃ فیکون

اسمہا مرفوعا کما کان قبل دخولہا وہذا اعتراض علی المصنف بانہ جعل قولہ لذلک علۃ لجواز العطف علی اسم ان المکسورۃ مع

انہ لیس علۃ لکون اسمہا المنصوب محل الرفع صریحا خالا فی ایراد قولہ کان اسمہا المنصوب فی محل الرفع موضع قولہ جاز

العطف علی اسم ان المکسورۃ والعلۃ الصریحۃ الظاہرۃ لجواز العطف علیہ کون اسمہا المنصوب فی محل الرفع ثم قولہ جاز العطف

من متفرعات کون اسمہا المنصوب فی محل الرفع فینبغی ان یقول الشارح جاز العطف حینئذ الا انہ لم یقل کذلک لیکون کتابۃ المتن

محفوظۃ ولعل مراد مولانا عصام من کلامہ فی ہذا المقام ہو ما ذکرنا حیث قال الظاہر فجاز لیرتبط بما قبلہ وکانہ حفظ کتابۃ المتن

للكوفيين في المراد بالكوفيين اكثرهم لان الكسائي من الكوفيين خالفهم لانه يشترط مضي الخبر في غير المبني كما ذكره المصنف وايضا المراد من الاكثر هم خان المبرد من البصريين فانه لم يشترط مضي الخبر في المبني كما ذكره المصنف **قوله** فلا يلزم اجتماع الخ لعدم عمل ان فيه حينئذ اي حين كون الخبر مرفوعا بالابتداء فيكون العامل فيه عندهم هو الابتداء قبل دخولها وبعد دخولها **قوله** ولا اثر لكونها مبنيا وهو توطئة لقوله خلافا للمبرد والكسائي **قوله** فان المحذور المذكور وهو لزوم اجتماع عاملين على اعراب احد مشتركة بينهما اي بين كون الاسم مبنيا مثل الكاف في المثال المذكور وبين كون الاسم معربا كزيد في المثال المذكور **قوله** فانه لما لم يظهر الخ دليل لتجويزهما العطف في التركيب الذي **قوله** فكانها لم تعمل فيه اي في الاسم فلا يلزم المحذور المذكور وهو اجتماع عاملين على اعراب احد لان المراد منه على ما عرفت هو اجتماع عاملين على اعراب احد اذا كان الاعراب في اللفظ فجاز ان يكون اعراب احدهما في اللفظ واعراب الآخر في التقدير فلا محذور فيه ولهذا قال فكانها بالظن **قوله** لا ينافي المعنى الاصلي وهو الابتداء بنسبة كما لا ينافي هذا المعنى للتاكيد **قوله** وعطف شيء عليها اي على اسمها بالرفع اي في هذا الشيء **قوله** بكر اي بكر فارج **قوله** على محل اسمها الضمير راجع الى السابق وكذا الضمير فيهما وهما ولكن التانيث باعتبار المضاف اليه **قوله** لعدم بقاء الخ الاصلي فيها لا يقال لما كانت الجملة الاسمية باقية على تقدير دخولها فمعناها باق ايضا لما ان معناها باق في لكن وان لانا نقول في لكن معنى الجملة باقية ويزيد في معناه شيء وهو الاستدراك كذلك في ان معنى الجملة باقية ويزيد في معناه شيء وهو التاكيد بخلاف ليت ولعل فان معناها لغير بهما لان الجملة تصير مبنية بدخولها فهما مخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية بخلاف لكن وان فان الكلام خبري مع دخولهما ايضا فاذا صار الكلام انشاء بدخولها فيه تغير معناها حينئذ لان التغير نوعان احدهما التغير الذاتي والآخر التغير الوصفي وبدخولهما تحقق التغير الوصفي وان لم يتحقق التغير الذاتي واما كان وان لم تجعل الجملة مبنية ولكن لغير معناها بدخولها لان كون زيد عين اسد ينافي كونه مشابها بالاسد فان الجملة زيد اسد فلو قيل كان زيدا اسد تغير معناها **قوله** والمفتوحة تغيره لانها تجعل اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا يكون لتاكيد معنى الجملة بخلاف المكسورة ثم قوله ايضا في قوله وايضا كذلك تحتمل الاعتراض والجواب اما الاول فلعدم الاحتياج الى ذكر قوله لذلك ثانيا لجواز الاكتفاء بالاول وعطف دخلت اللام على قوله جاز العطف لان العلة واحدة واما الجواب فلانه وان كان في الحقيقة من العطف على قوله جاز العطف ولكن اعاد قوله لذلك ليعلم انه قصد التعليل ولا يتوهم كونه بيان حكم من غير التعليل على انه يجوز كون الاعادة لبعد العهد **قوله** دخلت اللام اي لام الابتداء وقوله التي هي لتاكيد معنى الجملة اشارة اليه **قوله** فلا تجتمع معها اي مع المفتوحة ما هو الخ لانهما متنافيان لان اللام لتاكيد معنى الجملة وان المفتوحة في تاويل المفرد فهما متنافيان **قوله** بدخلت وانما قال ذلك لئلا يتوهم تعلقه بعدم الدخول المفهوم من قوله دونها فانه لم يحصل المقصود حينئذ **قوله** اي على خبرها اي خبر ان المكسورة اشار به الى ان اللام عوض عن المضاف اليه ثم الخبر اعم من المفرد كما ذكره من الاسمية والفعلية نحو ان زيدا لابوه قائم او ليقوم او لقد قام الا ان الشارح اكتفى بالاصل في التمثيل وهو الخبر المفرد وانما قدم دخول اللام على خبرها على دخولها على الاسم مع ان الاصل دخولها على المبتدا لانها لام الابتداء لان دخولها على الاسم مشروط بالفصل كما ذكره المصنف لا يقال قد اجتمع اللام مع نون التاكيد في قولك ان زيدا ليضربن مع ان بينهما تنافيا للتنافي بين لوازمهما وهو يستلزم التنافي بين الملزومات لانا نقول اللام فيه جواب القسم المحذوف اي والله ان زيدا ليضربن **قوله** نحو ان زيدا لقائم ونحوه قوله تعالى ان ربهم بهم يومئذ لخبير **قوله** لخبير خبر لان ودخلت اللام عليه وكان الحجاج الظالم اما قوما في الصلوة وقرا فيها سورة والعاديات وبلغ بهذه الآية فقرأها ان بالفتح فوقف لانه قرا المكسورة بالفتح فترك اللام في قوله لخبير ليصير ان اللام انما تدخل



مع انه لا يجوز الالغاء فيه والجواب ان فيه ما نعا من الالغاء كما يجئ ولا يخفى ان كلامه يدل على عدم بعض المشابهة على تقدير التخفيف وهو غير ظاهر الا ان يقال ان ان المخففة المكسورة مشابهة بالامر مثل ج فيكون مشابها بالفعل او يقال ان الالغاء لاجل فوات المشابهة اللفظية والاعمال لبقاء المشابهة المعنوية **قوله** كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل لان الاعمال اصل من الابطال ويحتمل ان يكون معناه على ما هو اصله وهو الفعل لانه لا يبطل عمله بحذف حرف منه متعلق بقوله يجوز الغاؤها **قوله** ولهذا لم يذكره صريحا اي ولاجل ان الالغاء غالب والاعمال مغلوب لم يذكر الاعمال صريحا مع اصالته ولم يقل ويجوز اعمالها بل ذكر الالغاء صريحا واكتفى بذكر الاعمال ضمنا واعلم ان ما بعد هذا علة انية سابقة وسابقه علية لمية للاحقه والثاني ما يحصل العلم بالمعلول من العلم بالعلة والاول عكسه فلقائل ان يقول ان العلة الانية المفهومة من قوله ولهذا في حيز المنع لانه لا يحصل بها العلم من المعلول وهو عدم ذكر الاعمال صريحا على كون الالغاء هو الغالب بجواز ان يكون ذلك اي عدم ذكر الاعمال صريحا للتصريح برد مذهب الكوفيين لانهم يحبون الالغاء ويمكن ان يجاب بان العلة الانية هي التي يحصل العلم من المعلول العلمي من حيث انه معلول علمي لتلك العلة العلمية من حيث انها علة علمية في تحصيل العلم من عدم ذكر الاعمال صريحا من حيث انه معلول علمي لكون الالغاء غالبا العلم به لا محالة فاعلم ذلك فانه مما خطر بخاطر خاطري **قوله** واللام على كلا التقديرين اي الالغاء والاعمال وانما اخذ من تقديم لزوم اللام على جواز الالغاء لانه لو كان لزوم اللام مخصوصا بالالغاء كما هو مذهب سيبويه فينبغي تاخير لزوم اللام عن جواز الالغاء فهو مخالف لمذهب سيبويه كما سيأتي **قوله** اما في الالغاء اي اما لزوم اللام في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية ففي المخففة اللام لازم وهي ليست في النافية فقولنا ان زيدا قائم معناه لا زيد قائم وقولنا ان زيد القائم معناه زيد قائم البتة فلو لم تدخل اللام في المخففة لم تظهر الفرق بينهما بحسب المعنى لا يقال لم لا يجوز العكس لبيان الفرق بينهما لانا نقول اللام تناسب المخففة لانها للتاكيد وللتثبيت والنافية ليست كذلك فحينئذ لا بد ان الفرق بينهما لا يدل على خصوص اللام مع انه يدخلها اللام اذا كانت مشددة ايضا **قوله** واما في العمل اي اما لزوم اللام في صورة العمل فلطرد الباب بين ما تكون ملغاة وبين ما لا يكون ملغاة للزوم اللام في الملغاة كما ذكرنا فانه لا يحتاج في صورة العمل الى الفرق بايراد اللام لان بنفس العمل فرق لان عند العمل يكون اسمها منصوبا بخلاف ما اذا كانت نافية واما انت لو لم تعملها فلزوم اللام حينئذ للفرق بين المخففة والنافية لا للطرد والباب فانك تقول ان زيد القائم سواء انت اعملتها او لم تعملها فقولك ان زيد لقائم برفع زيد كما في اكثر النسخ اشارة الى ذلك **قوله** ولان كثيرا من الاسماء الخ دليل آخر على لزوم اللام في صورة العمل اي يكون كثير من الاسماء لا يظهر فيه الاعراب لفظا لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا اما الاول مثل ان فتى قائم واما الثاني مثل ان هذا قائم فلا يفرق النافية من المخففة في هذين المثالين قال مولانا عصام لا تقابل بين الدليل الاول والثاني للاحتياج الى القول بالاطراد للعمل اللفظي لما قال لان كثيرا من الاسماء ما لا يظهر فيه الاعراب الخ اذ بقي ما ظهر فيه الاعراب لفظيا فهو ليطرد انتهى كلامه وحاصل كلام الفاضل ان القياس بين المخففة والنافية انما يكون في الاسماء التي لا يظهر فيها الاعراب فلا بد من اللام حينئذ للفرق بين المخففة والنافية واما في الاسماء التي فيها الاعراب لفظا فالفرق بينهما بحركة النصب في المخففة والرفع في النافية فلو قيل ان زيدا قائم بالنصب يكون مخففة ولو قيل ان زيد قائم يكون نافية فلا يحتاج الى اللام حينئذ لبيان الفرق بينهما لحصول الفرق بالعمل لفظا في المخففة فليس لزوم اللام حينئذ الا لطرد الباب فيحتاج الى الاطراد على هذا التقدير ايضا فقابله قوله ولان كثيرا من الاسماء الخ بقوله واما في العمل فلطرد الباب ليس على ما ينبغي بجريان

٣٨٧

قوله باسم ربك بالباء الموحدة القسمية او بالتاء القسمية و**قوله** ربك بالجر صفة اسم يعنی قسم باسم که صفت الله ابنست که پروردگار تست بدرستیکه کشته تو هر آئینه سلمانی را واجب شده است بر تو عقوبت متعمد که قصاص است قيل لم لا يجوز ان يكون كلمة ان للشرط لا المخففة لصحة المعنى على الشرطية واجيب بان اللام في قول المسلل قرينة على كونها مخففة لعدم كون اللام لعان الشرطية ويرد عليه لم لا يجوز ان يكون ان نافية واللام بمعنى الا كما هو عند الكوفيين كما مر في قوله تعالى وان كانت لكبيرة **قوله** وهو شاذ ولا نقض للقواعد بالشواذ لانها بمنزلة المستثنى من القواعد والمراد من الشاذ هو النادر **قوله** كالمكسورة اى تخفيفها مثل تخفيف المكسورة من حذف النون المحركة مع حركتها وكثرة الاستعمال وثقل التشديد **قوله** فتعمل المفتوحة عند التخفيف اى بعده على سبيل الوجوب وانما اخذ الوجوب من العطف فان قوله وتخفيف المفتوحة عطف على قوله وتخفيف المكسورة وقوله تعمل في ضمير شان مقدر عطف على قوله فيلزمها اللام والمعطوف في حكم المعطوف عليه فحكم المعطوف عليه هو اللزوم والوجوب فكذلك المعطوف فاذا قيل جاءني زيد وعمرو فهو في حكم زيد لاشتراكهما في المجيئة لا يقال ان بين كونه في حكم المعطوف عليه وبين ان المعطوف يدل على المغايرة اى مغايرة المعطوف بالمعطوف عليه تناف لانا نقول معنى دلالته على المغايرة ان المعطوف ليس بداخل في المعطوف عليه لا شك ان المعطوف فيما نحن فيه ليس بداخل في المعطوف عليه كما ان عمرو في المثال المذكور ليس بداخل وجزء في زيد **قوله** وبسبب في تقديره اى في تقدير ضمير الشان ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به لان المفتوحة تشابه الفعل بان يقال أنّ بأنّ بالتشديد ماض مضارع مثل فرّ يفرّ بخلاف المكسورة قيل كون مشابهة المفتوحة اكثر من المكسورة ممنوع لان الامر من ان يان بالفتح إنّ بكسر الهمزة والنون المشددة كفرّ من فرّ يفرّ فيكون إنّ امرا مثل فرّ فيكون إن بالكسر فعل الامر كما ان أنّ بالفتح مثل فرّ على صيغة الماضي والجواب ان المشابهة القوية هي المشابهة بالفعل الماضي لان الفعل الماضي اصل الافعال ويمكن الجواب ايضا بان آخر الماضي مفتوح ابدا بخلاف آخر الامر فانه يجوز فيه الكسر والسكون **قوله** كما سبق والظاهر مما سبق هو قوله لبنائها على الفتح **قوله** في سعة الكلام اى كلام واسع وهو كلام النثر لا كلام النظم فيكون من اضافة الصفة الى الموصوف **قوله** ان كلا لما ليوفينهم واللام في لما فوقية وهي التي تدخل على الشرط او على ما تضمن معنى الشرط فهي تدخل على الموصول المتضمنة معنى الشرط وهي انما تدخل على الشرط او على ما في معناه بعد تقدم القسم لفظا او تقديرا فلام لما لام جواب القسم واللام في ليوفينهم فارقة بين المخففة والنافية وانما زيدت كلمة ما بعدها لكراهة اجتماع اللامين والمعنى وان كلا المختلفين في القرآن والله ليوفينهم الضمير المستتر الى الله ويقال وفاه اذا اعطاه وافيا والمراد هو اعطاء الجزاء عليهم **قوله** ويلزم منه اى من عدم وقوع اعمال المفتوحة في سعة الكلام بحسب الظاهر ترجيح الاضعف وهو المكسورة على الاقوى وهو المفتوحة لما عرفت ان مشابهتها بالفعل اكثر وانما قال بحسب الظاهر لانه جاز ان يكون عدم اعمال المفتوحة في السعة للتعادل لما عرفت ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر فحينئذ يعمل المكسورة بعد تخفيفها في السعة دون المفتوحة للتعادل فلا يكون ترجيح الاضعف على الاقوى في الحقيقة لانه تعادل حقيقة **قوله** وذلك غير جائز اى بحسب الظاهر فلا يرد ان قوله ذلك الكان اشارة الى ترجيح الاضعف على الاقوى في نفس الامر فليس الكلام فيه **قوله** والجملة المفسرة عطف على الضمير المستتر في يكون لوجود الفصل **قوله** كما كانت في الاصل اى كما كانت المفتوحة عاملة فيهما في الاصل اى قبل التخفيف **قوله** فهي لا يزال عاملا اى المفتوحة المخففة عاملة وانما قال لا يلزم من عمل المفتوحة المخففة في ضمير الشان المقدر ومن عمل المكسورة المخففة في الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى لان دوام عملها مرجح **قوله** العمل في الظاهر وان كان الخ والمراد من الظاهر

دمنعوا لبعوداي وقوله علم المرء ينفعه جملة معترضة بين قوله اعلم وبين مفعوله وهو قوله ان سوف يأتي كل ما قدرا والالف للاشباع
بالفارسية ميدانم من پس علم مرد نفع ميكند مرد را بدرستيكه زود بهست كه مي آيد هر چيزيكه مقدر شده وقدر بر او مقدر شده است
مصراع قيامت گرچه دير آيد بيايد **قوله** ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم اي الانبياء قد ابلغوا رسالات ربهم اي مرسلات ربهم
بلا تغير من الزيادة والنقصان **قوله** ولزوم هذه الامور الثلثة المفرق اي لزوم واحد منها ثم انما يحتاج الى هذا الفرق في الماضي
والمضارع معتل الآخر واما في الصحيح والاجوف فلزوم احد منها للاطراد ولان العمل فارق بينهما ولم يذكره الشارح اكتفاء بما سبق او لشهوده
الايقال لو قيل الامر بالعكس بان كانت هذه الامور الثلثة لازمة بالمصدرية ليحصل الفرق ايضا لانا نقول نعم لكن لما كان لهذه الامور
مناسبة بالمفتوحة المخففة تخصصها بها وذلك لان المفتوحة المخففة للتحقيق كما ان هذه الثلثة ايضا للتحقيق بخلاف المصدرية فانها
للرجاء والطمع فلا يرد حينئذ ما قيل ان الدليل لا يدل على ايراد هذه الثلثة في المخففة لجواز ايراد غيرها معها وانما يرد هذا في الدليل الثاني
ايضا كما لا يخفى **قوله** او حرف النفي وهو لا وما ولم ولن لكنها من حروف النفي بل يستعملان في معنى النفي فتركهما بالقياس بحرف النفي مثل علمت
ان لم يقم زيد وعلمت ان لن يقوم زيد فلا يرد ان الاولى ذكرهما لانه ليس ههنا معنى حتى يشار اليه باضافة للعهد فالاطلاق المصدرية على
الاطلاق **قوله** كالعوض عن النون المحذوفة وانما قال كالعوض لانه لو كان عوضا لم يكن فيما سبق لانها تفيد فائدة النون المحذوفة **قوله**
فانه لا يحصل المجرد اي المجرد حرف النفي الفرق بينهما لان حرف النفي يجتمع مع كل من المخففة والمصدرية بخلاف السين وسوف فانهما
من خواص الفعل فلم يوجد هذه الثلثة مع المصدرية الجاعلة للفعل في تاويل المصدر لابقائه في الوضع لكان في لم ولن ايضا كذلك لانهما
لا يجتمعان مع المصدرية لان الجوازم والنواصب من خواص الافعال لانا نقول نعم كذلك فان عدم الفرق في حرف النفي هو لا وما يستعمل
في معنى النفي جاز ان يكون الفرق بنفسه كالسين وسوف وقد ولذا قال او حرف النفي ولم يرد عليه لم يقل وما في معناه من لم ولن لا يقال ان
العرضية لا تدل على خصوص المنفي لانا نقول النفي يناسب المخففة في المصدرية لكون المخففة للاثبات بخلاف حرف النفي وما في معناه **قوله**
فالفارق بينهما هذا دفع ما يرد الى ان حرف النفي اذا اجتمع معها فلا فارق بينهما حينئذ فاجاب بان الفارق موجود لفظا ومعنى فالفارق
نصبه اي اذا عرف اجتماعه معها فالفارق الخ وخبر الفارق محذوف وهو موجود **قوله** الا من حيث المعنى اي وجود الفارق بينهما من
حيث المعنى فانه ان اعني به اي بالفعل الذي هو مدخول ان الاستقبال فهي المصدرية والا فهي المخففة وفي بعض النسخ لانه ان عني
الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية يعمل في المستقبل وقد صدها بان الاستقبال كما مر في بحث الفعل **قوله** والانشاء اي الانشاء
التشبيه فاشار به الى حذف المضاف والمراد التشبيه مفرد ونفسه لشركهما معا كما في كاف التشبيه والمراد من الانشاء الاظهار لا بمعنى جعل الكلام الخبري
الى الانشائي كما في ليت ولعل فان قولنا كان زيدا الاسد يحتمل الصدق والكذب **قوله** على الصحيح هذا يدل على ان مذهب الخليل غير صحيح **قوله**
حملا على خواتها دليل لكونها حرفا برأسه قوله ولان الاصل الخ دليل لقوله على الصحيح **قوله** مركبة من الكاف الخ كما ركبت مع ذا اي في كذا
وكاي **قوله** لان الكاف في الاصل الخ والحاصل ان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن عمل الجر لعدم الاثر لها اي لانها لما ركبت
بان فصارت كلمة برأسها فانتفى الاثر منها والجارة مختصة بالمفرد لان الجر من خواص الاسم فراعوا الصورة اي صورة الكاف فانها جارة
بالحرف ففتحوا الهمزة ليكون داخلا على الاسم صورة وان كان المعنى على الكسر **قوله** تخفف اي كان اي يجوز تخفيفها بحذف النون المتحركة من كثيرا
لثقل التشديد وكثرة الاستعمال **قوله** فتلغى عن العمل بعد التخفيف على الوجوب على الاستعمال الافصح فقوله على الافصح صفة الموصوف

انمايكون في الواو وحينئذ على انه يجوز ان يكون اعتراضية قوله الاخير اظهر حيث قال هي عاطفة وجعلها اعتراضية اظهر **قوله** وليت للتمني وهو مصدر من تمنى يتمنى بفتح النون اشار بقوله اي لانشائه الى حذف المضاف والفرق بين التمني والترجي ان الترجي لايكون الا في الممكنات والتمني يكون في الممكنات والمستحيلات فان الانسان ربما يتمنى الطيران الى السماء ولا يترجاه **قوله** فتدخل على الممكن هذا اذا لم يكن الممكن مترقب الوقوع فيقال ليت زيدا خارج اذا لم يكن خروجه مترقب الوقوع الآن يقال ان اللام عوض عن المضاف اليه ثم التفريع مبني على تفسير التمني بانه محبة الشئ المنتظر او غيره فحينئذ يشمل الممكن والمحال **قوله** وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود لايقال ان عود الشباب ممكن ليس بممتنع فان الله على كل شئ قدير لانا نقول المراد من المستحيل المستحيل العادي وهو يجمع بالامكان الذاتي فلا يرد النقض بذلك رضي الله تعالى عنهما لما عرفت ان التمثيل للمحال العادي واجيب لشذوذه ايضا على ان هذه مناقشة في المثال فيجوز ان يكون المثال فرضيا فالمثال قوله ياليت ايام الصبا رواجعا قوله بنصب المعمولين لايقال نصب المعمولين لايختص بالفراء بل جوزه كلهم كما ذكره لانا نقول المراد هو نصب المعمولين بالمفعول وغيره لم لايجوز نصبهما بالمفعولية لما ذكره الآن دليل الفراء يجري في غير ليت من هذه الحروف بل دليل الكسائي والجمهور ايضا كذلك **قوله** ياليت ايام الصبا الخ والمقصود بالتمثيل قوله رواجعا بالنصب حيث لم يقل رواجع بالضم والرواجع جمع الراجع ثم جمعه على واجع مبني على مذهب المصنف لانه جمع فاعل على فواعل قياس عنده فيما لايفعل من الصفات وعند البعض يكون قياسا في جميع الصفات فلا يرد انه لايجمع فاعل الصفة على فواعل بل يجمع فاعل علة الصفة والمراد من ايام الصبا هو ايام الشباب وهو من خمسة عشر الى اربعين والى خمسين برواية والصبا في اللغة هو الميل الى المحبوب ووقت الشباب ايضا محبوب لايقال ان ياني ياليت حرف النداء وليت حرف ايضا ونداء الحرف غير جايز لانا نقول المنادى محذوف اي ياقوم ليت ايام الخ **قوله** حال كونها اي الايام فان الخبر محذوف وهو قوله كائنة والضمير فيها الى الايام وانما قال لنا كائنة لم يقل كائنة لنا ليكون متعلق الظرف مقدما عليه لان الانسب ان يكون الخبر يلي اسمه متعلق الظرف يتاخر عنه لاتساعهم في الظروف دون غيره فلا يرد حينئذ ماقيل الاولى ان يقول كائنة لنا لان الخبر المحذوف هو لنا وكائنة متعلقة **قوله** ولعل للترجي مصدر من ترجى يترجى وتدخل على الممكن المترقب الوقوع **قوله** ومعناه اي معنى الترجي لامعنى لعل وقال بعضهم لتحقق مضمون الجملة مثل ان ورد بانه لم يصح في قوله تعالى يتذكر او يخشى لان فرعون لم يتذكر واجيب بان المراد هو احد الامرين فيحتمل انه خشي **قوله** لعلهم يفلحون مثال لتوقع الامر المرجو فان النجاة امر مرجو يعني توبه كنيد اميد هست كه نجاة وفلاح يابيد **قوله** ولعل الساعة اي ساعة القيامة مثال الخوف لان فيها خوف **قوله** اي بكلمة لعل وانما اول تانيث الضمير مع انه راجع الى لعل وهو حرف اشارة الى ان المراد بقولهم كل حرف مونث هو حرف التهجي لا المعاني **قوله** كما جاء في اللغة العقيلية اي جاء الجر والجر مع الشذوذ والعقيلية منسوب الى عقيل وهو تصغير عقل والعقلية قبيلة في العرب الا استاد شعر غيرا خوانده **قوله** في ذلك اي في الخبر بها **قوله** وداع دعا يا الخ الواو في وداع واو رب فعلى مذهب البصريين رب تقدر بعد الواو وهو جارة والواو عاطفة فلا بد من تقدير المعطوف عليه ههنا وعلى مذهب الكوفيين الواو بمعنى رب هي جارة بنفسها فلا حاجة الى تقدير رب يا حرف نداء ويجيب صيغة المتكلم وكلمة من استفهامية الندى هو العطاء والضمير في لم يستجبه لداع وذلك راجع الى النداء وقوله مجيب نكرة في سياق النفي تفيد العموم في سياق النفي ولو بواسطة كذا قال العلامة التفتازاني **قوله** اخرى اي مرة اخرى **قوله** عوة مفعول مطلق وقوله ابي المغوار بكسر الميم وغين المعجمة اسم رجل معروف بالسخاوة

لا يصح على اطلاقه على تقدير كونه للاضراب ايضا لان الاضراب يستدعى نفى الحكم عن المعطوف عليه مطلقا بل قد يكون لعدم
كون ذكر المعطوف عليه مبهما على ما يجئ و هكذا ذكره الفاضل الحلوائى اقول الاضراب لا ينافى بدل الغلط لان فى الاضراب يكون
المبدل منه فى حكم المسكوت عنه سواء كانت بصرف حكم المعطوف عليه الى المعطوف او لاثباته اليه و بدل الغلط كذلك مثل مررت
برجل حمار اردت ان تقول بحمار فسبقك لسانك فقلت برجل ثم استدركت فقلت حمار و المراد بالغلط فى قولنا بدل الغلط
هو المبدل منه فيكون معناه بدل شئ من الغلط فقال الاضراب و بدل الغلط واحد بحسب المعنى و اما بل بالتى فى قلابينا فى
الحروف العاطفة فانه اذا قيل ما رأيت زيدا لا ميرا بل السلطان فانها للترقى و يصدق مفهوم العطف عليه لانها تميل المعطوف الى
المعطوف عليه فى الحكم و جعد عدم الرؤية و اما معنا فيصح الخ فقولنا جاءنى رجل حمار بدل الغلط الا انه غير فصيح و ان كان صحيحا
فالافصح ان يقال جاءنى رجل بل حمار حين اردت ان تقول جاءنى حمار **قوله** فالاربعة الاولى للجميع الخ اى لافادة الجميع او تستعمل
للجميع و ليس المعنى على انها موضوعة للجمع لانه لا يصح الا فى الواو و خبرها ما وضع له الثلثة الباقية فانه لا ترتيب فيه فى الواقع و قد
فصله بقوله فالواو للجمع مطلقا و اشار اليه بقوله اعم من ان يكون مطلقا الخ و اعلم ان معنى كونها للجمع بين المفردين فى كونها
مسندين او مسندا اليهما و متعلقين او حالين او غيرهما و معنى كونها للجمع بين الجملتين فى حصول مضمونهما **قوله** و ان اخذ الاتفاق
بالجمع هبنا ان يكون اى الاربعة الاول لاحد الشيئين الخ بل لابد ان يكون مجموع الشيئين او الاشياء و انما قال هبنا
لان الجمع جاء بمعنى آخر كما فى بحث الفعل حيث قال و يقيد ان الواو اذا كان الواو للجمع فيكون المراد من الجمع هبنا المعية
و المصاحبة و هو اجتماع المعطوف مع المعطوف عليه فى زمان واحد بخلاف الجمع المذكور هبنا فانه اعم من ان يكون اجتماعهما فى
زمان واحد او زمانين مختلفين قال الفاضل الحلوائى الاظهر ان يقال ان يشترك المعطوف و المعطوف عليه فى حصول الحكم
و لم يتفرد واحد منهما به انتهى اقول انما اورده بلفظ احد الشيئين او الاشياء لرعاية الشيئية الذى ذكره بقوله كما كانت ما دام لان
كل واحد منهما لاحد الشيئين او الاشياء **قوله** و ليس المراد اجتماع المعطوف و المعطوف عليه فى الفعل هذا فى عبارة المطول فى
غير الواو بحيث لا مجال للتوهم فيه فلا حاجة الى النفى الا فى الواو اقول المراد من قوله فى الفعل هو فى الفعل مثلا فلا يرد ما ذكره
مولانا عصام من ان الاولى ان يقال فى الحكم موضع قوله فى الفعل ليشمل زيد و عمرو شاعر انسان و به سقط ايضا ما ذكره
الفاضل الحلوائى من ان يراد الحكم موضع الفعل غير مانع حيث لا يشمل مثل زيد كاتب و شاعر و مثل زيد كاتب و عمرو شاعر
مع ان المعطوف و المعطوف عليه اجتمعا فى زيد كاتب و شاعر فى الفعل الذى هو الحدث المستفاد من الكاتب و الشاعر و هو
الكتابة و الشاعرية و كذلك اجتمعا فى الحكم بما فيه لا يقال ليس اجتماعهما فى الحكم مثل اسكن انت و زوجك الجنة
لان الحكم انما يكون فى الكلام الخبرى لا الانشائى و ان كان اجتماعهما فى الفعل فيه لانا نقول هو ماول بقولنا متوليا في
حقه اسكن انت و زوجك الجنة او المراد من الحكم هو الاسناد و هو معناه العرفى كما فى شرح الشمسية فما ذكره الفاضل
الحلوائى من ان ارادة الاسناد من الحكم بعيد ليس بشئ **قوله** لغير مهلة هذا القيد مما لا بد منه لا يقال لا يستفاد
هذا القيد من قوله ثم مثلها بمهلة لانا نقول لا نم ذلك لانه يمكن ان يستفاد منه التفاوت بالعموم و الخصوص و ايضا
يستفاد منه مطلقا الترتيب سواء كان بمهلة او بغيرها **قوله** اى مثل الفاء فى مطلق الترتيب فان اصل الترتيب مشترك بينهما

والتركيبان بضم الراء جمع الراكب **قوله** مع هذا اي مع وجود تحقق العكس يصح ان يقال تقدم الحاج حتى المشاة لان التقدم المستفاد من هذا التركيب انما يكون بحسب الذهن كما عرفت واما عكسه وهو تقدم رجالتهم على ركبانهم انما يكون في الخارج فلا منافاة بينهما اي بين التقدم الذهني والخارجي **قوله** واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى الخ اي كون المعطوف جزءا اقوى او اضعف من المعطوف عليه في حتى كما يكون لافادة الشمول الحكم لجميع اجزاء المعطوف عليه كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك الشمول اما الاول فمثل مات الناس حتى الانبياء فان الفعل اي الموت تتناول جميع اجزاء الناس بحيث يكون الانبياء داخلا فيها فالانبياء جزء قوي للناس واما الثاني ففي مثل نمت البارحة حتى الصباح فان الجزء الاخير هو الجزء الاخير من الليل والصباح جزء اول من اليوم لكنه ملاق به **قوله** ولذلك اي لاجل ان الملاقي للجزء الاخير يفيد العموم المذكور استعملت حتى الجارة في المعنيين اي الانتهاء بالجزء الاخير والانتهاء بالملاقي بالجزء الاخير **قوله** الا انه لم يات الخ اي لكن لم يات في العاطفة الخ بل يات فيها هو الانتهاء بالجزء الاخير فقط فيتوهم ما سبق من استعمال حتى الجارة في المعنيين استعمال حتى العاطفة ايضا فيهما فيدفع ذلك التوهم بكلمة لكن المستفاد من كلمة الا **قوله** فان اصل حتى الخ علة لقوله الا انه لم يات الخ **قوله** لكثرة استعمالها اي كون حتى الجارة اصلا دون حتى العاطفة فلكثرة استعمالها **قوله** فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة بدون العكس ففي كل مادة يكون فيها حتى العاطفة يصح ان يجعل لها الجارة ايضا بدون العكس فلا يكون حتى في قولهم نمت البارحة حتى الصباح للعاطفة فلا يقال حتى الصباح بالنصب لما مر من عدم مجيء العاطفة فيما يلاقي الجزء الاخير والى هذا اشار بقوله واذا كانت محمولة الخ **قوله** في معنييها اي الجارة وهما الانتهاء بالجزء الاخير والانتهاء بملاقي الجزء الاخير **قوله** وانما استعملوها اي حتى العاطفة دفع سوال فكانه قيل فلا دفع مساواة الفرع الاصل فلعدم لزوم ذلك لم لم يعكس الامر بان كانت حتى العاطفة مختصة بما يلاقي الجزء الاخير فاجاب بانهم استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخول حتى جزءا **قوله** من اتحاد المتجاورين اي في تعلق الحكم فاذا قلنا مات الناس حتى الانبياء فان تعلق الحكم الذي هو موت الناس الى الجزء الذي هو الانبياء اظهر من تعلق الحكم باتحاد المتجاورين كما في نمت البارحة حتى الصباح فان الحكم فيه تعلق بهما وقوله المتجاورين تثنية المجاور بالفارسية همسايه فواحد من المتجاورين هو الجزء الاخير من الليل والآخر هو الجزء الاول من اليوم **قوله** ومن هذا ظهر اي من التحقيق المذكور في بعض الشروح وهو شرح الرضي ظهر وجه اختصاص الخ وهذا دفع كلام صاحب المنتدى حيث اعترض على المصنف بان قوله وجعلوه فيها جزءا من متبوعه غير صحيح لانه ينتقض بقولنا نمت البارحة حتى الصباح لعدم تحقق الجزئية فيه ثم اجاب عنه بان المراد من الجزء في عبارته اعم من ان يكون حقيقة او حكما والصباح جزء للبارحة حكما لانه قريب لها والقريب للشيء له حكمه فيكون جزءا لها حكما فعلى ما حققه الشارح لا يرد هذه الشبهة اصلا لعدم كون حتى في المثال المذكور للعاطفة كما عرفت **قوله** اي للدلالة الخ اي او واما وام تدل على ان نسبة الحكم انما يكون لواحد من المعطوف عليه والمعطوف على سبيل الابهام واشار بقوله والامور الى ان المراد من الامرين في عبارته هو اقوم مرتبة الترديد الذي يفهم من او واما وام فيكون ذكر الامرين على سبيل التمثيل **قوله** اي غير معين



قوله اى من اجل ما ذكر بعينه من مجموع قوله لان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت الخ ولكن قوله ومن ثم في الاول تكون علة المجموع باعتبار الجزء الثاني منه على ما عرفت **قوله** لان السؤال عنه اى عن التعيين لان المتكلم يعلم لوجود احدهما الا انه يسأل التعيين من المخاطب فلو اجيب بغيره لا يكون الجواب مطابقا للسؤال **قوله** دون نعم او لا اى لا يجوز الجواب عن ام المتصلة بنعم او لا في جواب ازيدا رايت ام عمرا وانما خصها بالمذكر لان تعيينها يكفي فيما بصدده من الفرق بين ام المتصلة وبين او واما وام المنقطعة **قوله** بخلاف او واما مع الهمزة متعلق باو واما معا قال الفاضل الحلوائي ولو قال بخلاف او واما وام المنقطعة مع الهمزة لكان اولى لان ام المنقطعة مع الهمزة ايضا انتهى كلامه اقول قوله بخلاف او واما مع الهمزة معناه بخلاف هاتين الكلمتين اذا كانتا مستعملتين مع الهمزة فانه يصح جوابها بلا ونعم وليس في جواب ام المنقطعة بلا ونعم مع ان الكلام في او واما وام المتصلة والمنقطعة مذكورة بعد ذلك **قوله** فانه يصح جوابها بلا ونعم وان جئت بالتعيين يحصل الجواب ايضا ويلزم من تعيين ثبوت احدهما لكن مع الزيادة فيه اغنار للسائل عن السؤال مرة اخرى وهو السؤال عن التعيين **قوله** لان المقصود بالسؤال اى سؤال او واما ان احدهما على التعيين جاءك فيجاب بان احدهما على التعيين جاء او لم يجئ وهو معنى نعم ولا **قوله** وقد يجاب بنفي كليهما اى وقد يجاب بلا نفي كلا المستويين في السؤال بام المتصلة الظاهر انه متعلق بقول المص كان جوابها بالتعيين لا بقول الش فانه يصح جوابها بلا ونعم بقرينة قوله لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم لوجود احدهما لان جوابها بالتعيين على تقدير اعتقاده بوجود احدهما على التعيين مع انه علم ان قول الش جاز ان يكون اعتراضا على المص حيث حصر في جوابها التعيين ونفى جوابها بهما مع ان المتحقق بلا نفي كليهما لان اعتقاد المتكلم يحتمل ان يخطى ويجزم وجود احدهما فحينئذ يصح ان يقال في الجواب لا فمعناه حينئذ سلب كلي عند السؤال بقولنا ازيد عندك ام عمرو مثلا ويحتمل ان يكون قوله تحقيقا لكلام المص بان الحصر المستفاد من كلام المص يكون اضافيا لا حقيقيا فليس معناه انه لا يجاب عنها بلا مطلقا حتى يكون الحصر حقيقيا بل معناه لا يجاب على تقدير الجزم لوجود احدهما والا فيصح الجواب بلا **قوله** فالمشار اليه ثم بفتح الثاء من اسماء الاشارة وقوله امر واحد اشارة الى قوله وام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين والمتفرع عليه تفسير ثم في الموضعين لذلك الامر الواحد **قوله** على شرطين احدهما قوله ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين **قوله** لصحة وقوع ام المتصلة اى كون هذا الامر الواحد مشتملا على شرطين لاجل صحة وقوع الخ وقوله فرع عليه اى على مجموع الامر الواحد وهو جزاء الشرط **قوله** وجعلها وهو على صيغة المصدر مبتدأ وقوله لا يخلو عن سماجة خبره اى جعل ثم في كل واحد من الموضعين اشارة الى شرط من الشرطين المذكورين لا يخلو عن سماجة لانه بعيد من العبارة فيكون اشارة الى المجموع لكن الاشارة في كل واحد من الموضعين باعتبار على حدة كما عرفت غير مرة وقوله جعلها الخ رد كلام بعض الشارحين حيث فسر في الموضع الاول بقوله اى لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة وفي الموضع الثاني بقوله اى لاجل انها

وام المتصلة لانها الاهمزة الاستفهام **قوله** فبعد النفي الخ اي كلمة لكن اذا وقعت بعد الكلام المنفي يكون لاثبات ما بعدها

واذا وقعت بعد الاثبات يكون لنفي ما بعدها والمثالان انما يكونان بطريق اللف والنشر المشوش **قوله** فعلى كل

تقدير اي سواء كانت بعد النفي والاثبات او كانت لعطف الجملة على الجملة او لعطف المفرد على المفرد **قوله**

يصدر بها الجمل تشديد الدال اي انها تورد في اوائل الجمل كلها اي سواء كانت اسمية او فعلية خبرية

او انشائية مثبتة او منفية **قوله** حتى لا يعقل المخاطب الخ اي ايراد حرف التنبيه في اوائلها لاجل ذلك لانه جاز

ان يكون المخاطب غافلا عن المتكلم ومتوجها الى جانب آخر فحينئذ لو قال المتكلم زيد قائم جاز ان يغفل عنه ولم يعلم به

فيورد حرف التنبيه على اولها فيقال الا زيد قائم معناه انك جعلت ذهنك الي **قوله** من شيء مما يلقى الخ اي

عن شيء من الاشياء التي يلقى المتكلم الى المخاطب وقوله يلقى من الالقاء من باب الافعال وقوله ولهذا اي ولاجل انها

للتنبيه على عدم غفلته عن شيء مما يلقى المتكلم الى المخاطب **قوله** نحو الا زيد قائم الخ فلما علم امثلة الجملة الاسمية فظهر منه

بكون بعض الامثلة فعلية وكون بعضها مثبتة وبعضها منفية فلا نحتاج الى البيان فلا يرد انه لو اورد بعض الامثلة اسمية

وبعضها فعلية وبعضها مثبتة وبعضها منفية لكان اولى **قوله** وتدخل ها خاصة الخ اي هاء التنبيه تختص من

بين الاسماء المفردة باسماء الاشارة **قوله** لا يتعين معانيها اي معاني اسماء الاشارة الا بها اي بهاء التنبيه ولقائل

ان يقول ان الحصر باطل من وجهين اما اولا فلانها يتعين بالوصف بذي اللام الى لام الجنس لانه يبين ان المبهم الذي

هو من اسماء الاشارة من اي جنس من الاجناس فذلك سبب لازالة الابهام منها وقد تعرض اليه المص قبل بحث

العطف حيث قال وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام للابهام الواقع في هذا الباب بحسب

اصل الوضع ومن ثم اي من من اجل هذا الالتزام ضعف مررت بهذا الابيض بجعل الابيض صفة له لانه لا يتعين

بهذا الوصف جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس ومن ثم حسن مررت بهذا العالم لان من له العلم

وهو لا يكون الا انسانا لا غير هذا خلاصة كلامه وظهر منه ان اسماء الاشارة يتعين بالوصف وبذي اللام ايضا

والجواب ان المراد من التعيين هو التعيين الشخصي لا النوعي واسماء الاشارة لا تعين بهاء التنبيه بتعين الشخص بخلاف

تعيينها بالوصف بذي اللام فانه نوعي لا شخصي لا يقال هذا التنبيه موجود حين وصفها بذي اللام فلابد حينئذ

ان تعين بالتعيين الشخصي ايضا لانا نقول التعيين الشخصي غير مقصود من هاء التنبيه عند وصفها بذي اللام وارادة التعيين

من هاء التنبيه انما يكون بالقصد واما ثانيا فلانه يتعين معاني اسماء الاشارة بنفسها لانها للاشارة الحسية

فتعين معانيها بها والجواب انها موضوعة للمشار اليه اشارة حسية ولكن الاشارة الحسية غير مقصودة منها **قوله**

هذا وهاتا مثالان للمفرد وهاذان وهاتان مثالان للتثنية وهؤلاء للجمع لا يقال كيف يصح ايراد المثال للتثنية

والجمع لان الكلام ههنا في المفردات من اسماء الاشارة كما ذكره بقوله وتدخلها خاصة الخ لانا نقول المراد من المفردات

ههنا ما ليس بجملة فيدخل المثنى والمجموع فيه **قوله** حروف النداء وهو في اللغة الصوت وفي الاصطلاح

ما ذكره في بحث المنادى يا اعمها استعمالا بانها تستعمل في موضع لا يستعمل غيرها فيه والاعم عند ارباب المعقول



صيغته في مرتبة التفصيل فانه حينئذ لا يصير الذهن مشوشا لما لا يخفى **قوله** يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب والمراد بالايجاب اثبات شيء فهذه الحروف لاثبات ما سبق كما هو في نعم واما بانه الى نفيه كما في بلى فلا يرد حينئذ ان تسميتها بحروف الايجاب انما يكون بالنسبة الى بعض الافراد ولعدم صدق تلك التسمية في نعم مطلقا لانها مقررة لما سبقها سواء كان ما سبقها اثباتا او نفيا فلا حاجة حينئذ ان يجاب بانه سماها حروف الايجاب تغليبا فهذا الايراد عند من جعل قوله حروف الايجاب بمعنى هذه الحروف تجعل ما سبقها مثبتا مع انه يصح حملها على معنى تدل على الايجاب والاثبات اي اثبات شيء على ما عرفت في ضمن بياننا هذا **قوله** تقرره لما سبق اي هذه الحروف تجعل ما سبقها محققا في ذهن المتكلم **قوله** استفهاما كان او خبرا اي سواء كان ما سبقها كلاما استفهاميا او خبريا وانما لم يقل او انشاء او خبرا كما يقتضيه المقابلة لان ما سبقها لا يكون انشاء مطلقا بل فرد منه وهو الاستفهام **قوله** بمعنى قام زيد اي نعم الذي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وللقائل ان يقول لا يجوز ان يكون نعم بمعنى قام زيد لان نعم غير مستقل بالمفهومية مع ان قام زيد جملة مستقلة بالمفهومية ويمكن ان يجاب عنه بان معنى نعم هو تصديق ما سبقها ونعم لا يدل عليه الا بضم شيء آخر اليها وهو قام زيد في جواب السؤال المذكور والقول بان معنى نعم هو قام زيد مسامحة فان قام زيد لازم لمعناها لان قام زيد في السؤال المذكور لازم لتصديق الكلام السابق فاقيم لازم المعنى مقام المعنى هذا ما خطر بالبال بعد ما اشكل ذلك لي والله تعالى اعلم بالصواب ومثل ذلك توجيه على قوله فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا جملة اسمية لا يجوز ان يكون معنى بلى لما مر **قوله** ولو قيل في موضع بلى ههنا اي في جواب نعم ثم ان قوله الست بربكم كلام وقع من الله تعالى في مقابلة الارواح قبل خلق الناس **قوله** وقيل يجوز استعمال الخ وهذا كلامه لبيان انه يقوم نعم موقع بلى في جواب الست بربكم من غير كفر بان يكون حينئذ نعم في قوله تعالى لتصديق الكلام المثبت المستفاد من انكار النفي وبيان ذلك ان قوله الست للنفي والهمزة للانكار ونفي النفي اثبات فكانه تعالى قال انا ربكم فيقال حينئذ نعم وهذا الاستعمال مشهور في العرف فانه لو قال احد لزيد اليس لي عليك الخ معناه بحسب العرف ان لي عليك الف درهم لان همزة الاستفهام في الاصل للشك فلا معنى للشك الدائن في الالف بل هو جازم في ذلك فيقول اليس لي عليك الخ كما لا يصح الشك في جواب الست بربكم لانه تعالى يعلم بعلم اليقين ربوبيته لهم فيكون الاستفهام في هذا المقام للانكار **قوله** وبلى مختصة بايجاب النفي واشار بالاختصاص ههنا الى ان بلى لا يكون لتصديق الايجاب اي المقصود من ذكر الاختصاص هو نفي ذلك التصديق الذي اشار اليه بقوله وقد جاء بلى على سبيل الشذوذ **قوله** بايجاب النفي اي بايجاب الكلام المنفي المتقدم وبجعل المنفي ايجابا **قوله** اي قد قام اي يقال في جواب الكلام المنفي الذي هو ما قام زيد بلى انه بمعنى قد قام وقد عرفت ما فيه **قوله** او مقرونا به اي بالاستفهام عطف على قوله مجردا **قوله** وقد جاء على سبيل الشذوذ الخ دفع دخل تقريره انه قد مر ان بلى مختصة بايجاب النفي اي الكلام المنفي مع انها يكون لتصديق الكلام السابق ايضا كما تقول في جواب الخ تقرير الجواب ان معناه انها مختصة بايجاب النفي على سبيل القياس وهي ههنا يكون لتصديق الكلام

لا بد له من الوضع لمعنى انتهى كلامه اقول كون الحروف موضوعا لمعنى لا يستدعي عدم زيادة هذه الحروف كلها الا ان معنى زيادتها
ان اصل المعنى لا يختل بدونها وهذا المعنى لا يدل على عدم كون الحروف موضوعا لمعنى غاية ما يدل عليه ان لا يكون معنى
الحروف مراد المتكلم لان الكلام يتم معناه بدون معنى الحروف ولا شك ان الوضع يستلزم الدلالة المقارنة بالارادة
قوله ومعنى زيادتها ان اصل المعنى الخ واعترض الشيخ الرضي بان معنى الزيادة اذا كان كذلك فيلزم ان يكون ان في قولنا
ان زيدا قائم زائدة لان اصل المعنى وهو ثبوت القيام الى زيد لا يختل بدونها بل اصل المعنى باق وقد اورده الشارح في الحاشية
حيث قال ويلزم على هذا ان يعد ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كان او لا زائدة ولم يقل به احد انتهى
كلامه اقول يمكن الجواب عنه بانه لم لا يجوز ان يكون المراد من قولهم ان اصل المعنى بدونها لا يختل هو ان اصل المعنى
المقصود اي مقصود المتكلم من الكلام لا المقصود من الكلام نفسه فقصد المتكلم ثبوت القيام الى زيد مع التاكيد لا بدونه
تامل قال الفاضل الجلبي اراد باصل المعنى نفس معنى الكلام الموضوع هو له واعترض بان ما ذكره منقوض بان ولام
الابتداء حيث لا يختل اصل معنى الكلام بدونهما مع انهما ليستا من الحروف الزيادة ويمكن ان يجاب بان الاسناد
وطرفيه وما يتعلق بواحد من هذه الاركان كلها داخل في اصل معنى الكلام وما ليس شيئا منها لم يكن داخلا فيه كما
ان زيدا قام كذلك ان زيدا القائم كلام ومعنى ان ولام تاكيد الاسناد الذي هو من الاركان فيكون داخلا في
اصل معنى الكلام وبدونهما يختل اصل معناه بخلاف هذه الحروف فانها لا تفيد شيئا من الاركان ولا ما يتعلق بواحد
منها فان من مثلا في مثل ما جاءني من احد تفيد تاكيد الاستغراق والاستغراق ليس من الاركان فلا يكون تاكيدا
متعلقا بالركن كما لا يكون ركنا فلا يختل اصل معنى ما جاءني من احد بدون من وبهذا يسقط ما قيل ان الحكم بزيادة
هذه الحروف دون ان واللام مع افادة التاكيد تحكم انتهى كلامه اقول ان من مثلا في مثل ما جاءني من احد يكون
لتاكيد النفي كما صرح الشارح في بحث المستثنى في قوله لان من لا تزاد بعد الاثبات الا ان المراد هو النفي المقيد بالاستغراق
ولا شك ان النفي داخل في معنى الكلام فكذلك ما يتعلق بالنفي وهو الاستغراق داخل في معنى الكلام فيكون الآن كان
فحينئذ ما قيل ان الحكم بزيادة هذه الحروف دون ان واللام مع افادة التاكيد ليس كلاما ساقطا بل كلام حسن
قوله كما في من الاستغراقية في لا النفي الجنس مثل لا رجل في الدار ولا من رجل فيها فان النكرة في سياق النفي
تفيد العموم ومن الاستغراقية تؤكده قوله وكونه بزيادتها افصح او كون تزيين للفظ بسبب الزيادة فائدة لفظية
فصح اقول ولقائل ان يقول لا يحتاج الى قوله او كون الكلمة او الكلام بسببها اي بسبب الزيادة اللفظية الخ لانه
ايضا من جملة تزيين اللفظ فيكون داخلا في قوله وكونه بزيادتها افصح الا ان يقال ان كلمة او لمنع الخلو لا الجمع الا
ان اراد من تزيين اللفظ غير ما ذكره بقوله او يكون الكلمة او الكلام الخ وهذا هو الظاهر من استقامة وزن
الشعر لان المتبادر من تزيين اللفظ ان يكون مستقيما قبل ازدياد الزائدة وايضا كون حسن السجع من تزيين اللفظ
غير مسلم بل السجع نفسه تزيين اللفظ وحسن السجع يكون زيادة في التزيين قوله ولا يجوز ذلك اي وقوع العبث
من الفصحاء بل وقوعه انما يكون من المجانين قوله ان وان وما ولا الخ والاول منها يحتمل الشرطية والنافية والمخففة

بحث حروف المصدر

لاحد رائح الحور بضم الحاء المهملة وسكون الواو مصدر بمعنى الهالكة والهالك وقوله بيرسے بعث الله تعالى قوله شعرت اى بفتح الشين المعجمة وكسر العين من الشعور والعلم وكلمة ما نافية والمضاف هو البيت المصراع الثاني اكفه حتى اذا الصبح حشر والظرف في المصراع الاول متعلق بسرى وتقديم لضرورة الشعر والظرف في المصراع الثاني متعلق بسرے او بما شعرو حتى غاية له يقال حشر الصبح اذا طلع والمراد به صبح الموت فيكون حتى للغاية والنافية لبيان المصراع الاول وهذا البيت في حق المومنين العاصيين والكافرين يعني مومنين عاصيين درچاه هلاك انداخته نفسها آيشان را بحال آنكه نمى دانند ثم قوله اكفه على وزن اضربه بمعنى الهلاك فلا بد ان يقول بموضع قوله باكفه برجوع الضمير الى سير الهلاك الا انه وضع المظهر موضع المضمر من المصراع الاول بحسب المعنى وحاصل قوله اذا الصبح حشر بالفارسية وتمى عالم ميشوند بافتادن مذكور كه طلوع كند صبح موت لاكن عالم شدن دران زمان سود ندارد قوله مشتملا على ذكر مواضع زيادتها لعل هذا حكم الاغلب حيث ذكر موضع زيادة اللام فيما سبق غير ظاهر قوله حرفا التفسير الخ قال مولانا عصام ينبغي ان يكون من حروف التفسير الفاء في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا الخ هذا مذهب سيبويه انتهى كلامه اقول الشيخ جعل الفاء للسببية في بحث ما اضمر عامله على مذهب سيبويه ثم قال وقيل زائدة او للتفسير فالظاهر ان يكون ايراده بلفظ قيل اشارة الى ضعف كون الفاء للتفسير على مذهبه فانه المرجع. الفاء في قوله تعالى الزانية والزاني الخ من حروف التفسير لقائل ان يقول الفاء للتفسير متحقق بينهم فان الفاء في قوله فهي تفسير كل مبهم الخ للتفسير فلا بد من عد فاء التفسير من حروف التفسير الا ان يقال ان الفاء في الاصل يكون للتعقيب كذا قالوا ثم تستعمل لها للتفسير والعطف والتفريع فلا يكون من حروف التفسير بل من حروف التعقيب في الاصل قوله اي مات فهو تفسير لقوله تقطع ن قد وهو جملة قوله وان بفتح الهمزة وسكون النون المخففة كاى وهي اى ان مختصة بما في معنى القول اى ان مختصة بمدخول متعلق لفعل هو في معنى القول بان يفهم القول منه اى من ذلك الفعل والمه اشار الشيخ قوله اي بفعل مقدر اشار به الى ان المراد من كلمة ما هو الفعل واشار بقوله تقديرا اى ثابت في معنى الخ الى ان ظرفية المعنى للفعل الذي هو لفظ اعتبارية فلا يرد انه يلزم ظرفية المعنى للفظ وهو باطل فان ظرفية الالفاظ للمعنى ايضا مجازية وبيان ذلك ان الالفاظ قد يكون مظروفا للمعنى بناء على ان اللفظ يقدر بالمعنى ويزداد بزيادته كما ان المظروف يقدر بالظرف ويزداد بقدره وقد يكون المعنى مظروفا للفظ بناء على ان المعنى يستفاد من اللفظ فكانت الالفاظ قوالب تصب فيها المعاني وهذا هو الاكثر قوله غير منفك عنه تفسير للاختصاص قوله هي لا تفسير في اكثر الاستعمال المقدر الخ اشارة الى دفع المسامحة التي في عبارة المصنف بان مراده انها مختصة بمفعول ما في معنى القول وتقديره المفعول بالنظر الى الاكثرية لا يقال الظاهر ان تكون الفاء للتفريع فتفرعه على ما قبله نظرا لانا نقول التفريع قد يكون نظرا بثبت بعضه مقدمة وانما قال في الاكثر لانها قد تفسر مفعولا ظاهر اللفظ هو غير صريح القول يودي ذلك اللفظ معناه قوله اى ناديناه بلفظ هو الخ فان قوله بلفظ مفعول مقدر له بواسطة حرف الجر فالقول المقدر اعم من ان يكون بواسطة او بلا واسطة والفرق بين هذا المثال والمثال الثاني بهذا الاعتبار فان المفعول المقدر في المثال الثاني بلا واسطة حرف الجر والمفعول الاول هو الضمير في ناديناه وكونه في معنى القول فان القول لازم للنداء قوله اى كتبت اليه شيئا هو اى ذلك الشيء ايت بمعنى يا تو فان شيئا مفعول به مقدر له

بحث حرف الاستفهام

قوله وان تقدرت الكون اى بقدر جعلها فى تاويل المفرد والمذكور او ما فى معناه بان يكون الخبر جامدا الا بد لك ان تقدر الكون نحو اعجبنى ان هذا زيد فان زيد اسم جامد فمنع ان يكون مصدر فان كل خبر جامد يصح نسبة المخبر عنه بلفظ الكون قوله

بحث حروف التحضيض

لدلالتها على احد انواع الكلام وهو الكلام التحضيضى كما ان الاستفهام يدل على الكلام الاستفهامى وبعبارة اخرى بان يقال احد انواع الكلام وهو التحضيض والتوبيخ او اللوم قوله ويلزمها الفعل واعلم ان لولا ولوما يكونان تحضيضيتين امتناعيتين والاولى تدخل على الفعل وجوبا والثانية تدخل على الجملة الاسمية التى تعقب جملة اخرى وتسمى الجملة الثانية جوابها وتدلان على امتناع الجملة الثانية لوجود الجملة الاولى وفى بعض النسخ ويلزم الفعل برفع الفعل على انه فاعل يلزم والمفعول محذوف وهو هذه الحروف والفرق بين النسختين حينئذ ان الفعل لازم لحروف التحضيض على النسخة الاولى وعلى النسخة الثانية على العكس وعلى التقديرين فالمعنى ان هذه الحروف لا ينفك عن الفعل ولا تستعمل بدونه قوله هلا زيدا ضربته اى هلا ضربت زيدا ضربته قوله فمعناه وفى بعض النسخ فمعناها وهو الظاهر لرجوعه الى الحرف قوله ومعناه وفى بعض النسخ ومعناها فى المضارع الحض اى تحضيض المخاطب على الفعل وطلب المتكلم الفعل من المخاطب قوله فهى فى المضارع بمعنى الامر واراد بالامر معناه اللغوى او معناه انه فى حكم الامر قوله ولا يكون التحضيض فى الماضى الذى قد فات بل لا بد فى الماضى التوبيخ واللوم وقوله قد فات لبيان الواقع وليس قيدا احترازيا قيل المناسب تسمية هذه الحروف عند دخولها فى المضارع بحروف التحضيض وعند دخولها على الماضى بحروف التوبيخ واللوم واعتبار التغليب تكلف قوله فى لوم المخاطب اضافة المصدر الى المفعول اى لوم المتكلم وقيل انها قد يستعمل فى لومه على ترك ما لا يمكن تداركه فى المستقبل نحو هلا قتلت قاتل زيد قبل موته قصاصا قوله على فعل مثل ما فات اى مثل الفعل الذى فات فى الزمان الماضى فان الضرب الذى فات من المخاطب يمكن تداركه وايراده فى المستقبل فكانه قال الضرب الذى فات منك لم لا توجده فى الزمان المستقبل قوله سمى بها اى سمى قد بها وفى بعض النسخ سميت هذا هو الظاهر ليوافق قوله لمجيئها قيل الاولى ان يسمى بحرف التحقيق والتقليل ايضا لمجيئها لهما بل التسمية

بحث حرف التحقيق

بحرف التحقيق ههنا اولى لعدم خلوها عنه قوله فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضى والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق قيل هذا يخالف ما فى بعض الكتب حيث قال لها معان احدها التحقيق مع الماضى وثانيها التقريب معه وثالثها التقليل مع المضارع ورابعها التكثير معه وخامسها التوقع نحو قد يقدم الغائب لمن يتوقع قدومه والظاهر ان يقول فان هذه الحروف اذا دخلت الخ لعدم تحقق الحروف ههنا الا ان يقال لما اورده المصنف بصيغة الجمع للمشاكلة فتبعه الشارح واورده كذلك قوله ثم انه يضاف الى هذه الحروف والاضافة بمعنى النسبة لا الاضافة المصطلحة قوله الى هذا المعنى اى معنى التحقيق فى الماضى التقريب من الحال اى بزمان الحال مع التوقع اى يكون مصدره اى مصدر الفعل الذى هو مدخول قد متوقعا باسم المفعول للمخاطب واقعا عن قريب اى التقريب بزمان الحال فقوله اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب تفسير للتوقع وقوله واقعا عن قريب تفسير فان ركوب الامير متوقعا وايضا قريب بزمان الحال وايضا قد يكون للتحقيق فيه قوله قد قامت الصلوة اى حصل عن قريب لما كنت متوقعه وهو قيام قوله مجتمعة بالرفع صفة لمعان

اى معنى المثال الذى هو للمضى بعينه المثال الاول الذى هو للمضارع فحينئذ يصح **قوله** فان للاستقبال **قوله** وقد
يستعمل لو فى المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مومنة الخ اى امة مومنة خير من حرة مشركة ولو اعجبتكم اى الحرة المشركة
لكم فيكون المراد من اعجبتكم معنى المضارع ومعنى الاعجاب در شگفتن و در شوق آوردن **قوله** وهذا لازم معناه الخ اى هذا المعنى
لازم معنى لو اى المعنى الموضوع له كما هو الظاهر لان ما عداها من حروف الشرط موضوع للتعليق فالظاهر ان لو ايضا كذلك
ويؤيده التعبير عن الكل بحرف الشرط فان الشرط المضاف اليه الحروف بمعنى تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول
مضمون الشرط على ما قالوا **قوله** مقدر فيه اى فى الماضى اى حصول الامر فى الماضى يكون مقدرا ومفروضا فيه
وكذلك الامر المقدم والموخر فهو التالى **قوله** وما كان حصوله مقدرا فى الماضى الخ قال مولانا عصام ان التقدير لا ينافى
الوجود بل يعم الموجود والمعدوم كما حققه فى محله انتهى كلامه وحاصل كلامه منع لزوم التالى لانه انما يصح
اذا كان المقدر ههنا دال المعدومات فقط مع انه يتناول الموجودات ايضا كما حققه السيد قدس سره فى حاشيته الشمسية
فى تحقيق المحصورات ويمكن الجواب عنه بان المراد من المقدر ههنا ما يقابل المحقق لا ما يتناوله كما هو فى اعتقاد المعترض
لان المعتبر فى وضع لو كون الشرط مفروض التحقق فى الماضى معلوم الانتفاء فيه وللقائل ان يقول سلمنا ان وضع
لو كذلك لكن قوله وما كان حصوله مقدرا الخ كلية فصدق هذه الكلية ممنوع الا ان يقال وهو مثل قولنا كل شمس فهى فيكون
كليا منحصرا فى فرد واحد وهو لو **قوله** فيستلزم لاجل انتفائه الخ اى يلزم لاجل انتفاء المعلق عليه وهو المقدم انتفاء المعلق
وهو المعلق بالفتح **قوله** انتفاء ما علق به اى فى الواقع وكان هذا مبنى على ان التعليق فى لو انما هو على وجه التوقف
والافمجرد التعليق لا يستدعى توقف المعلق بكيف وقد يكون المعلق اعنى الجزاء لازما اعم من المعلق به اعنى الشرط كما
فى ان كان انسانا كان حيوانا وان وجدت النار وجدت الحرارة وقد يكون لازما مساويا من غير سببية الشرط للجزاء وجودا
او عدما كقولنا ان كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه وان كان النهار موجودا فالشمس طالعة واذا عرفت هذا فلا يرد الملازمة المستفادة
من قوله فيلزم لاجل انتفائه انتفاؤه الخ ممنوع لان المعلق عليه اما ملزوم او سبب وكون انتفاء الملزوم مستلزما لانتفاء اللازم ممنوع لان
اللازم قد يكون اعم وايضا لا نسلم ان يكون انتفاء السبب مستلزما انتفاء المسبب لان المسبب قد يكون اعم منه نعم ان كان
مساويا للسبب يلزم من انتفائه انتفاؤه **قوله** فيلزم انتفاؤهما حاوكون انتفاؤه الخ اى فيلزم كون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء
المجئ وذلك لما عرفت من ان التعليق المعتبر فى معنى لو انما يكون على وجه التوقف والمكان بحسب زعم المتكلم اواو عائه وذلك
ان انتفاء الموقوف عليه بسبب مستلزم لانتفاء الموقوف ثم فى قوله فى زعم المتكلم ايماء الى ان المعتبر فى معنى لو هو السببية بحسب اعتقاد
المتكلم وادعائه سواء طابق الواقع اولا ولا يخفى ان الزعم اعم من ان يكون بحسب الاعتقاد والادعاء واعم من ان يكون مطابقا
للواقع اولا فلا يرد ما ذكره الفاضل الحلوائى من انه لو قال بحسب ادعاء المتكلم لكان اولى على ان وجه الاولوية غير ظاهر **قوله** فتعلم
من ذلك اى من انتفاء الفساد انتفاء التعدد الذى هو الملزوم لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم واللازم
فى قوله التعدد الآلهة لا لغاية الانفصال **قوله** ومن هذا الاستعمال اى استعمال لو هذا توهم العصام ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثانى
فان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ان المصراى فيه انه اذا انتفى الفساد ينتفى التعدد فاعتقد ان لو لانتفاء الاول

٣٩٩

مع ان انه اذا حذف الفعل المفسر لا بد من ايراد المفسر بعده فلا يصح ان يقال لو انك منطلق بالنظر الى تلك القاعدة وتقريره الجواب ان قوله منطلق يقتضي موضع يليق ان يقع في ذلك الموضع قوله منطلق وان لم يلق ان يقع في ذلك الموضع لان التفسير المذكور لا يستدعي وقوع منطلق فيه فقوله يليق اشارة الى ان الاصل في الخبر الافراد فان قوله منطلق خبرا والكاف اسمها واجيب بوجه آخر بان معنى قوله موضع منطلق ان ايراد الانطلاقة مستدرك بعد لو لانها تدل على المضي وان دخلت على المضارع فينبغي ان يكون موضع الانطلاقة شيء آخر واجيب ايضا بان معنى قوله موضع منطلق انه يكون في موضع منطلق قبل دخول لو ودون بعد دخولها فلا اشكال حينئذ **قوله** ليكون كالعوض اي ليكون لفظ الفعل المذكور الواقع خبرا لان كالعوض عن لفظ الفعل المحذوف **قوله** فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق معناه انه ومن ثم قال بعضهم لو انك انطلقت الفعل موضع منطلق ليكون كالعوض عن الفعل المحذوف فيقال عند هذه الملاحظة لو انك انطلقت ولا يقال عند هذه الملاحظة لو انك منطلق فيكون قوله لو انك منطلق داخلا في قوله ومن ثم قيل لو انك لانه قائل فحينئذ ما ذكره الفاضل الجامي قوله فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق نقض فان كثيرا مثل لو انك منطلق فاجيب بان لو فيه ليست شرطية بل حرف مصدر ليس للشرط **قوله** لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر اي الفعل المحذوف لا بد له من مفسر يزيل الابهام الناشئ من حذفه **قوله** فهو عوض عنه اي معنى التحقق والثبوت الذي في ان عوض عنه اي عن ثبت يعني الفعل الواقع خبرا عن الفعل المقدر بل لفظا فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض لان العوض الحقيقي هو ان يكون عوضا عن شيء من حيث اللفظ والمعنى معا **قوله** هذا اذا كان الخبر مشتقا اي كون الفعل موقع الخبر المفرد انما يصح اذا كان الخبر مشتقا كالمنطلق لانه حينئذ يمكن اشتقاق الفعل من مصدر هذا الخبر ووضع هذا الفعل موضعه فان مصدر منطلق هو الانطلاق ويشتق منه انطلقت فيوضع له موضع منطلق **قوله** لا يمكن اشتقاق الفعل منه اذ لا مصدر له حيث لا مصدر له قال الفاضل الجامي فيه انه ان اريد بالجامد ما يقابل المشتق كما هو الظاهر من المقابل فيندرج فيه المصدر فقد امكن اشتقاق الفعل منه وان اريد ما لا يكون مشتقا ولا مشتقا عنه فيبقى المصدر واسطة انتهى كلامه اقول لا واسطة هنا لانه اذا كان الخبر مشتقا منه فيمكن حينئذ اشتقاق الفعل من نفسه كما اذا كان الخبر مشتقا فيمكن اشتقاق الفعل من مصدره فيما اذا كان الخبر مشتقا منه مما لا يحتاج الى البيان لامكان اشتقاق الفعل من نفسه **قوله** ما وقع الخ اي لم يبق فيه شائبة حينئذ اذا وجب وقوع الاسم الجامد خبرا **قوله** اي لتعذر وقوع الخ لتعذر الاشتقاق من الجامد **قوله** واذا تقدم القسم اول الكلام وقوله اول الكلام منصوب على انه مفعول فيه كما هو اختيار الشارح الهندي ثم اعترض الشارح المذكور بان المفعول فيه يكون منصوبا بتقدير في اذا كان ظرف الزمان مبهما كان او محدودا وظرف المكان اذا كان مبهما وقوله اول الكلام ليس بشيء منهما فلا يجوز النصب منه فقوله اي في اول زمان التكلم بالكلام بان قوله اول الكلام ظرف زمان باعتبار مضاف اليه محذوف اي اول زمان الكلام يعني اول زمان التكلم بالكلام فان تقدير الزمان قبل المصادر شائع فالاول مضاف الى الزمان المضاف الى الكلام والاول المضاف الى الزمان ظرف لان اسم التفضيل المضاف الى الزمان معناه المشهور الاكثر داخل في جنس المضاف اليه كما تقرر فيكون قوله اول حينئذ من جنس الزمان واذا عرفت هذا اسما



قال الفاضل الحلوائی لبقی ههنا بحث وهو انه قدم فی بحث کلم المجازات ان الجزم واجب اذا کان کل من الشرط والجزاء الشرط فقط مضارعا وجائز الکان الجزاء فقط مضارعا وهو یدل علی ان التطابق بین الشرط والجزاء فی الفعل وعدمه مما لا یجب فکیف یجب التطابق ههنا حتی لیشترط معنی الجزاء انتهی کلامه اقول وجوب التطابق بین الشرط والجزاء کما هو الظاهر فیما نحن فیه علی التقدیر تقدم القسم علی الشرط وعدم وجوبه علی تقدیر عدم تقدم القسم علیه کما فی بحث کلم المجازات فلا اشکال حینئذ قوله وکان الجواب للقسم فقط لفظا ای لفظا فقط لما عرفت من ظهور علامات جواب القسم فیه لفظا وعدم ظهور ادوات الشرط فیه لفظا قوله لا للقسم والشرط جمیعا للتنافی بین اثریهما وهما الجزم وعدم الجزم قوله لانه یلزم ان یکون ای الجواب مجزوما لو ظهر اثر ادوات الشرط فیه لفظا وغیر مجزوم لو ظهر فیه علامات جواب القسم ای یلزم ان یکون مجزوما وغیر مجزوم فی آن واحد علی سبیل الوجوب لانه باعتبار انه جواب القسم غیر مجزوم قطعا لان القسم لا یجزم شیئا وباعتبار انه جواب الشرط مجزوم قطعا وهو محال واذا عرفت ذلک فلا یرد ما ذکره مولانا عصام من انه اذا کان الشرط ماضیا لا یجب جزم الجزاء فکیف یلزم کونه مجزوما وغیر مجزوم انتهی کلامه وذلک لانه اذا کان الشرط ماضیا لم یجز ان یکون لادوات الشرط تاثیر فی الجزاء لفظا لان الجزاء اذا کان مضارعا حینئذ فالمتکلم مخیر فی الجزم مثل والله ان آتیتنی آتیک فی صورة عدم الجزم ویقال والله ان آتیتنی آتک بحذف الیاء فی صورة الجزم مع ان ما ذکره من لزوم کونه مجزوما وغیر مجزوم علی تقدیر تاثیرهما فیه لفظا ویمکن الجواب ایضا بانه اذا کان الشرط ماضیا یجب جزم الجزاء اذا تقدم القسم علی الشرط نعم لا یجب جزم الجزاء اذا لم یتقدم القسم علیه کما هو المراد فی بحث کلم المجازاة واجاب عنه مولانا عصام وقال وجوابه انه یتکلف ویقال اراد من صحة کونه مجزوما وجوب کونه غیر مجزوم انتهی کلامه وحاصل جواب الفاضل المذکور ان الشارح اراد بقوله مجزوما وغیر مجزوم هو صحة کونه مجزوما باعتبار تاثیر ادوات الشرط فیه ووجوب کونه غیر مجزوم باعتبار کونه جواب القسم وهو محال ایضا لان صحة کونه مجزوما باعتبار کونه جوابا وهو محال ایضا لان صحة کونه مجزوما هو امکان کونه مجزوما والمحال محال اولنقول عدم الجزم وجوبا لا یجامع صحة الجزم وههنا هو الظاهر قیل ان ما ذکره الشارح لا یدل الا علی ان الجواب لا یجوز ان یکون جوابا للقسم والشرط جمیعا ولا یدل علی انه لا یجوز ان یکون جوابا للشرط فقط ایضا مع ان المدعی هو کون الجواب جوابا للقسم فقط دون القسم والشرط معا ودون الشرط فقط واجیب بان وجه عدم کون الجواب للشرط فقط ان تقدیم القید الذی لا یکون هذا التقدیم ضروریا فی اصل الکلام وههنا القسم ههنا یفید کمال الاهتمام بذلک القید فجعل الجواب لغیر هذا التقدیر لفظا ینافیه ظاهرا او بعبارة اخری بان تقدیم القسم یدل علی العنایة ای بالقسم فحینئذ جعله جوابا له اولی من جعله جوابا للشرط ویمکن الجواب ایضا بانهم لما قدموا القسم لتعذر ان یکون الجواب جوابا للقسم والشرط معا لفظا لما عرفت فوجب ان یکون جوابا لاحدهما فجعله جوابا لغیر الملغوض اولی من جعله جوابا للملغوض لان الشرط ملغوض بخلاف القسم لانه غیر ملغوض قوله لکون الیمین علیه ای علی جواب القسم ای والله لاکرمنک ان آتیتنی قوله وللشرط ای هو جواب لکون الشرط ایضا لکون الجواب مشروطا بالشرط لان اکرامه له مشروط باتیانه قوله الماضی لفظا ای الشرط یکون ماضیا لفظا قوله او لم تاتنی ای والله ان لم تاتنی فالشرط یکون ماضیا معنی لان لم تقلب معنی المضارع الی الماضی قوله لاکرمنک بلام الابتداء ونون التاکید الثقیلة فیکون الجواب للقسم لشهادة اللام والنون قوله ای تقدم



ان النشر على المعنى الثاني في المثال الاول باعتبار التقديم على غير ترتيب وباعتبار الجار على الترتيب وفي المثال الثاني باعتبار التقديم
على الترتيب وباعتبار الجار على غير الترتيب على عكس المثال الاول فثبت الاختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فانه ليس اختلافا
بين الاعتبارين في المثالين فان النشر على المعنى الاول بكلا الاعتبارين على غير ترتيب اللف في مثال الاول وعلى ترتيبه في المثال
الثاني فاذا كان كذلك تحمل عبارة المص على المعنى الاول من المعنى الثاني قوله تقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لان المثال الثاني مثال
لتقديم الشرط واعتبار القسم المقدمين في المثل على المعنى الاول بخلاف المثال الاول فانه مثال لتقديم غير الشرط والفاء القسم المؤخرين
في المثل قوله لكنه اراد اتصال المثال بالمثل له بقدر الامكان الخ يعني لما كان المفروض تقدم اللفين وهما المثلان على النشرين وهما
المثالان على ما فعله المصنف قصد ان يكون المثال متصلا وقريبا بالمثل له وهذا يتاتى في تقديم الاول حيث اشتمل على جواز الفاء القسم
المذكور في المثل وعلى مثال تقديم غير الشرط المذكور في المثل قريبا منه بخلاف ما لو قدم المثال الثاني فانه مشتمل على مثال تقديم الشرط
وجواز القسم البعيد ان عنه في الذكر في المثل وانما قال بقدر الامكان لانه لم يحقق اتصال جميع الامثلة بالممثلات حقيقة على ما فعله المص
بل ما تحقق هو اتصال المثال الاول بمثله باعتبار ثاني جزئيه وقربه بالممثل باعتبار الجزء الاول وانما قال على تقدير تقدم اللفين الخ
لانه لو قدم اللف الاول فقط واورد المثال الثاني يحصل اتصال المثال بالممثل ايضا لكن هذا خلاف ما فعله المص والكلام فيه فظهر لك
مما تقدم ان اللفين عبارة عن الممثلين والنشرين عبارة عن المثالين ج قوله من حيث مثاليهما لبيان النشرين قوله وتقدير القسم كاللفظ
اي حكمه اذا كان القسم مقدر الحكم ما اذا كان القسم لفظا ويكون تقديره في صدر الكلام قيل لا وجه للتخصيص بصدر الكلام لانه كما ان القسم
المقدر في اول الكلام المقدم على الشرط كالقسم المذكور الملفوظ في اول الكلام المقدم على الشرط في اشتراط مضي الشرط وكون الجواب
له كذلك القسم المقدر في وسط الكلام المؤخر عن الشرط وغيره كالقسم الملفوظ المتوسط بتقديم الشرط او غيره في جواز الاعتبار والالغاء
وكون المثال الاول من قبيل الاول لا يوجب تخصيص له فلا وجه لقوله في صدر الكلام واجيب بان تقدير القسم في الوسط مما لم يثبت
وان جاز عقلا ولذا خصص بالصدر قوله اي كالتلفظ به او المقدر كالملفوظ اشار به الى ان المراد من التقدير اذا كان معناه المصدري
يكون المراد من اللفظ هو التلفظ الذي معناه المصدري واذا كان المراد من التقدير هو المقدر الذي هو اسم مفعول كذلك المراد
من اللفظ هو الملفوظ ولا يجوز ان يكون المراد من التقدير معناه المصدري وان يكون اللفظ بمعنى الملفوظ لعدم صحة المعنى حينئذ قوله فلزم
في الشرط الخ اي اذا كان حكمه حكم القسم الملفوظ في اول الكلام فلزم القسم في الشرط الخ وقوله وكان الجواب للقسم عطف على لزم اي كان
الجواب للقسم لفظا قوله اولى به اي بالجزاء الظاهر ان لا يكون الجزم بحذف النون اولى به لان المصنف قال في بحث الفعل اذا كان
الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز الجزم وجاز عدمه ايضا لوقوع الفاصلة بالاجنبي وهو الفعل الماضي لعدم عمل الشرط فيه الا انه قال
صاحب الرضي ان الجزم حينئذ اكثر فيكون الاكثرية وجه الاولوية لان العمل بالاكثر اولى قوله يلزم الاتيان بالفاء اي فالحكم المشترك المراد
هو الفاء او ما يقوم مقامه كاذا المفاجاة فلا يرد حينئذ ان في لزوم الاتيان في الجملة الاسمية نظرا لانه قد يؤتى فيها باذا المفاجاة ايضا على ما
صرح به المص في بحث كلم المجازاة لقوله ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء قوله او بما اجمله في الذهن اي يكون كلمة اما التفصيل ما اجمله المتكلم
بشرط ان يكون المجمل معلوما للمخاطب بالقرائن والا فلا قوله ان يتقدمها اي عليها اجمال كاما الواقعة في اوائل الكتب كقولهم اما بعد فهذه
قوله وقد يكتفي بذكر قسم واحد اي قد اكتفى فيما يذكر قسم واحد وهو كون اما مذكورة في اول الكلام قوله حيث يكون المذكور الخ اي يكتفي

To: www.al-mostafa.com



بحث تاء التانيث

اى تقديمه عليها كما بينه بقوله بل الفصل اليها مانع آخر الخ قوله فان مانى خبر ان بكسر الهمزة والنون المشددة لا يعمل فيما قبل ان قوله وهذا المانع يتضمن ان لا يكون ورا الفاء مانع آخر وبين ما يكون وراء الفاء مانع آخر ولهذا قال فى القسم الاول مع قطع النظر عن الفاء وفى القسم الثانى ايضا مع قطع النظر عن الفاء قوله جعل اسے هذا القائل لاما قوة سلب حكم الامتناع الذى كان هذا الامتناع فى القسم الاول فقوله من القسم الاول متعلق بالقوة المقيدة بالدفع والحاصل ان هذا القائل جعل لاما نخا جواز التقديم على تقدير ان يكون ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء لا مطلقا كما هو مختار سيبويه قوله دون اى لم يجعل هذا القائل لاما قوة رفع لا مطلقا كما هو مختار سيبويه قوله دون الثانى اى لم يجعل هذا القائل حكم الامتناع عن القسم الثانى قوله هذا تقدير الكلام اى تقدير الكلام بهذا الوجه الخ قوله لما ذكر من قوله لا يلزم توالى حرف الشرط والجزاء قوله كما كان اولا اى كان ارتفاع زيد بالابتداء قبل التقديم اى تقديمه على الفاء قوله حلما تقديره اى تقدير الكلام وهو مبتداء وقوله فوجه غير ظاهر خبر له قوله بمها يذكر اى بان يقال ومهما يذكر الخ بان يقدر فعله عما هو مشتق من الذكر كتذكر لا عما هو مشتق من الكون كما هو على تقدير الاول قوله بانه فاصل الفعل المحذوف اى بفاصل الحكمى قوله مع انه يوهم الخ بان كان زيدا مفعولا به لقوله تذكر على صيغة المعلوم المخاطب قوله وجواز اما يوم الجمعة الخ اى يوهم جوازه ايضا بان كان يوم الجمعة فاصلا حكميا للفعل المحذوف قوله مع عدم جوازهما بالاخلاف قال فى بعض الحواشى قد استدل المصلى ذلك بانه قد علم انه اذا قيل اما زيد منطلق كان الغرض الاخبار عن زيد بالانطلاق واذا قيل اما يوم الجمعة فزيد منطلق كان الغرض ذكر يوم الجمعة ظرفا للانطلاق وتحقيق هذا المعنى يبطل ما توهموه لا يقال لا نم الابطال فى شئى من المثالين لان التقدير جاء مهما يذكر زيدا فهو منطلق ومهما يذكر يوم الجمعة فزيد منطلق فيه فلا يفوت كون زيد مخبرا عنه بالانطلاق ولا كون يوم الجمعة ظرفا للانطلاق لانا نقول المقصود انه اذا قيل اما زيد فمنطلق فالغرض ذكر زيد للاخبار عن نفسه لا عن الضمير الراجع اليه واذا قيل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فالغرض ذكر يوم الجمعة لجعل نفسه ظرف الانطلاق لا الضمير الراجع اليه وفرق جلى بين ان تجعل زيد نفسه مخبرا عنه بالانطلاق وبين ان تجعل نفسه مفعول شئى وتجعل ضميره مخبرا عنه بالانطلاق وكذا فرق جلى بين ان تجعل نفس يوم الجمعة ظرف الانطلاق وبين ان تجعل نفسه فاصل شئى والضمير الراجع اليه ظرف الانطلاق قوله وانما مثل الخ اى المص اورد المثال الذى يكون الواسطة التى بينهما منصوبة مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق ولم يورد المثال الذى يكون الواسطة التى بينهما مرفوعة بل اورد الشارح بقوله اما زيد فمنطلق لان المثال الذى يكون الواسطة بينهما مرفوعة ظاهرة لانه كثير واما الامثلة التى يكون الواسطة بينهما منصوبة غير ظاهرة قوله حرف الردع كلا قال سيبويه والاكثرون معناه الردع والزجر ولا معنى له عندهم الا ذلك ورأى الآخرون ان معنى الردع والزجر ليس مستمرا فيه لعدم صحته فى مثل قوله تعالى ما شاء ركبك كلا يوم يقوم الناس لرب العالمين ثم اختلفوا فى تعيين معناه فقيل هو بمعنى حقا وقيل هو بمعنى اى ونعم فيكون كلا حرف ايجاب بمنزلتها وقيل هو بمعنى سوف ثم الظاهر ان يكون هذه المعانى مجازية يحمل عليها بمعونة القرائن والمقامات فلا قدح فيما ذهب اليه سيبويه والاكثرون لان الظاهر ان كلامهم فى معناه الحقيقى قوله فيقول كلا ردعا الخ وقوله تقول بصيغة الخطاب اى تقول فى مقابلة المخبر كلا حال كون كلا ردعا ومنعا لك اى لك ان تمنعه بكلا فيكون هذا ردعا للمخبر ونفى قوله كقولك لمن قال الخ اى كقولك كلا لمن قال لك افعل كذا وقوله لا يجاب من الاجابة قوله اسم مبنى اى اسم مبنى لا معرب قوله ولمناسبته معناه لمعناه قيل هذا وهم للتنافى بين

وقال الفاضل الحلوانی ولا یخفی ان کلامه هذا ای قوله والفائدة فی مثل هذا الابدال علی ما مراتع یدل علی جواز الاضمار قبل الذکر
لفظا ورتبة اذا اشتمل علی فائدة والظاهر من کلام الجمهور عدم جوازه مطلقا انتهی کلامه اقول ولقائل ان یمنع کون الظاهر من کلامهم عدم
جوازه مطلقا لان ما ذکره من تنازع الفعلین من جواز الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبة لفائدة بشرط التفسیر یکون من کلام القوم
کما لا یخفی قوله او یکون الجملة وهی قمن وقاما وقاموا فعلی هذا یکون الاسم الظاهر مبتدأ وما قبله خبره فلا یلزم حینئذ الاضمار قبل الذکر
لان الاصل فی المبتداء التقدیم فهو مقدم علیه رتبة قوله والغرض کون الخ فی الحقیقة علة لقوله فیقدم الخبر علیه قوله فسمی بانه یحدث
الشیء الخ ای سمی النون تنوینا ای سمی له بهذا المصدر الذی هو التنوین اشعارا بحدوث ما ینون بالشیء وحدوثه لان فی
من معنی الحدوث ولهذا سمی الخ قوله نون ساکنة وقیل نون ثابتة فی اللفظ دون الخط قوله بذاتها واراد بکونها ساکنة بذاتها
ان یکون سکونها اصلیا لا عارضیا وبعبارة اخری ان یکون وضعها علی السکون وبعبارة اخری ان یکون ساکنة اذا لم یکن
موجب التحریک من خارج وحاصل کلامه ان المراد بالساکنة بذاتها لیلا یخرج عن التعریف التنوین المتحرکة لعارض التقاء
الساکنین کتنوین قوله عاد ن الاولی لیلا یدخل فیه غیر التنوین وبالجملة التقیید لادخال ما یخرج من التعریف من افراد المحدود
علی تقدیر الاطلاق حفظا للمنع فلا یرد ما ذکره مولانا عصام من انه اراد بالساکنة بذاتها ما یکون ساکنا اذا لم یکن موجب التحریک
فکل نون فی آخر المعرب کیحسن ویضمن کذلک وان اراد معنی آخر فلیبین حتی نتکلم علیه فانا نختار الشق الاول ودخول نون یحسن
ویضمن فی النون الساکنة بالمعنی المذکور لا ینفی فی منع التعریف لخروجه بقید منع حرکة الآخر فلیس المقصود بالقید اخراج
النون عن قوله نون ساکنة بل ادخال تنوین عاد ن الاولی فی التعریف فان کسرة التنوین فی عاد ن الاولی للعارض
واجتماع الساکنین التنوین وهمزة الوصل واما الکسر فلان الساکن اذا حرک حرک بالکسر قوله فلا یضر بالحرکة العارضیة
لاجتماع الساکنین نون ساکنة مع وجوب دخولها فیه ثم لما کان الکلام فی التنوین فلذا جعل موضوعا واثبت الاحوال الیها
ولم یقل فلا یضر منع التعریف وجمعه الحرکة العارضة للتنوین وبما ذکرنا ظهر ضعف ما ذکره الفاضل الحلوانی من انه لو قال فلا یضر منع
التعریف وجمعه الحرکة العارضیة للتنوین لکان اولی وایضا ظهر ضعف ما ذکره مولانا عصام من ان الظاهر فلا یضره لیرجع الضمیر
الی تعریف التنوین قوله وهی شاملة لنون من ولدن ولم یکن وامثالها قال مولانا عصام قوله نون ساکنة لا یکون جنسا شاملا
لهذه النونات لان المراد من النون الساکنة ما هو النون الذی من اقسام الکلمة والنون فی آخر کلمة من مثلا لا یکون من
حروف المعانی بل من حروف الهجاء انتهی حاصل کلامه وتبعه الفاضل الحلوانی حیث قال ثم الظاهر ان یکون المراد بالنون الساکنة
النون وهو من حروف المعانی اعنی هو قسم الکلمة وقسیم الاسم والفعل فکیف یشمل نون من ولدن ولم یکن فالاولی ان یقال
وهی شاملة لنون التاکید الخفیفة انتهی کلامه اقول لو سلم ان کون الکلام فی حروف المعانی ولکن التعریف یقتضی الجنس والفصل
فکون النون الساکنة جنسا یقتضی ان یکون شاملا للنون الذی من حروف المعانی وغیره لان الاصل فی الجنس ان یکون
شاملا للمحدود وجمیع غیر المحدود ولا ان یکون شاملا لبعض غیر المحدود وکان فصلا لبعض غیر المحدود الآخر لان المعتبر عند القوم هو
ما ذکرنا وقد ذکرناه فی تعریف اللفظ الواقع فی تعریف الکلمة علی ان کون الکلام فی حروف المعانی لا یقتضی التخصیص فی الجنس
کما ذکرنا ان المعتبر فی الجنس عند القوم ان یکون شاملا للمحدود وجمیع غیر المحدود وقال الفاضل الحلوانی جعل مجموع النون الساکنة

للتمكن فلم يكونا غير منصرفين مع انهما غير منصرفين اما احمد فللعلمية ووزن الفعل واما ابراهيم فللعلمية والعجمة لانا نقول ان التنوين فيهما للتمكن بعد التنكير وقبل العلمية وبعد العلمية فللتمكن ولعل ايراد قوله واما التنوين في احمد الخ ههنا لاجل ما يقال ان احمد و ابراهيم بعد التنكير منصرفان فالتنوين فيهما للتنكير فيكون فارقا بين المعرفة والنكرة بان المنون فيهما نكرة والمعرفة فيهما معرفة فيلزم انيكونا غير منصرفين بعد التنكير مع انهما بعد التنكير منصرفان فاجاب بقوله واما التنوين في نحو احمد وابراهيم بعد التنكير ليس للتنكير بل هو للتمكن وانما قال ليس للتنكير لان الحاقه ليس بغرض الفرق بين المعرفة والنكرة وان كان مدخوله نكرة **قوله** قال الرضي وانا لا ادري منعا من ان يكون تنوينا واحدا للتمكن والتنكير معا لا يقال تنوين الواحد يمنع ان يكون للتمكن والتنكير في زمان واحد وان قلت انه للتنكير قبل العلمية وللتمكن بعد العلمية قلنا فلا يكون تنوين الواحد حينئذ بل كل منهما تنوين عليحدة الا ان يقال معنى كلام الشيخ ان التنوين في الاسم الواحد يراد منه التمكن ويراد منه التنكير ايضا والبه يدل قوله فاقول التنوين في رجل الخ **قوله** لتعاقبهما على آخر الكلمة اي كما يكون المضاف اليه في آخر الكلمة فكذلك التنوين في آخرها وكون التنوين العوض مختصا بالاسم نظر بالتامل و اما كونه مختصا به اذا كان عوضا عن التاء او عن التاء او عن حركتها لا يخلو عن خفاء الا ان يقال ان من قال ان تنوين العوض يكون عوضا من التاء او من حركتها فله وجه آخر للاختصاص بالاسم غير ما ذكره في خواص الاسم **قوله** والحق بها التنوين عوضا عن الجملة جبرا للنقصان فلو لم يجبر لبقي الكلمة ناقصة وهذا معنى قوله لئلا يبقى الكلمة ناقصة **قوله** اي يوم اذ كان كذا اليوم زمان معين مبدأه طلوع الشمس او طلوع الفجر ومنتهاه غروب الشمس وقد يستعمل بمعنى الوقت المطلق فعلى الاول الاضافة بيانية وعلى الثاني لامية واما الاضافة في ساعتئذ وحينئذ وعامئذ فبيانية لا غير **قوله** فوق بعض فان التنوين فيه عوض عن لفظ فكانه مضاف اليه للتبعيض **قوله** وتوهم بعضهم انه اي التنوين في مسلمات للتمكن وهو صاحب الكشاف وقال الفاضل الحلوائي كما لا مانع عن انيكون تنوين الواحد للتمكن والتنكير كذلك لا مانع من ان يكون تنوين الواحد للتمكن والمقابلة فيمكن حمل كلام صاحب الكشاف على انه للتمكن ايضا لا انه للتمكن دون المقابلة انتهى كلامه اقول لا نسلم ان لا يكون مانع من انيكون تنوين الواحد للتمكن والمقابلة وعدم العلم بالمانع لا يستلزم عدم المانع مع كون تنوين الواحد للتمكن والتنكير انما هو مذهب الشيخ خاصة وعلى تقدير تسليم عدم المانع بينهما كما هو مذهب الشيخ فهو لا يستدعي من عدم المانع بين غيرهما **قوله** ولو كان للتمكن لزالت اي التنوين بعد العلمية لانها غير منصرف للعلمية والتانيث مع ان تنوين التمكن لا يكون في غير المنصرف قال الفاضل الحلوائي ان التانيث في مسلمات ليست لمحض التانيث لانها علامة وللجمع ايضا فلا تؤثر في منع الصرف فوجود العلمية والتانيث لا يوجب زوال تنوين التمكن على انه لا نسلم ان التنوين بعد العلمية هو الذي كان قبلها لانه يجوز ان يكون التنوين قبل العلمية للتمكن وبعد العلمية للمقابلة وايضا لا منافاة بين التمكن والمقابلة فيجوز انيكون التنوين قبل العلمية للتمكن والمقابلة معا ولمحض للمقابلة بعدها انتهى كلامه اقول ما ذكره الفاضل المذكور اولا ليس لشيء لان القوم جعلوا التانيث في مسلمات مؤثرة في منع الصرف كما سبق في اول الكتاب فبنا كلام الشارح على ذلك فحينئذ وجود العلمية والتانيث فيه لوجب زوال تنوين التمكن وما ذكره ثانيا خلاف المتبادر لان الظاهر انيكون التنوين فيه قبل العلمية هو التنوين بعدها كما ان التنوين في مسلمات عند الجمهور هو تنوين المقابلة قبل العلمية وبعدها وما ذكره ثالثا ايضا ليس لشيء لان عدم العلم بالمنافاة بين التمكن والمقابلة لا يستلزم عدم المنافاة بينهما وقد ذكرناه آنفا **قوله** لو لوجوده فيما كان علما كعرفات فانها علم لموضع معروف

جمع عمق بفتحتين او بضم العين وسكون الميم اطراف الصحراء او اطراف البلد والخاوى بالخاء المعجمة الخالى والمخترق بضم الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء اسم مكان اى المحل الذى يمر فيه لسهولته ومعنى المصراع بالفارسية يعنى بسيارى از بلدهاست كه سياه شده اطراف او وخالى شده است محل مرور او يعنى كسى نميگذرد واين اشاره است بآنكه بلد ويران است **قوله** مشتبه الاعلام لماع الخفقن الاعلام جمع علم بفتحتين يعنى علامت راه ونشانه راه واشتباه الاعلام التباس العلامات يعرف بها الطريق واللماع مبالغة اللامع واللمعان الاضاءة وهذا يدل على كثرة اللمعان **و قوله** خفق من الخفق بسكون الفاء الكن حركت لوزن البيت بالقاف سراب كه در هواى گرم آب مى نمايد ومعنى المصراع بالفارسية مشتبه ميشود علامتهاى وراه باى بلده بيكديگر به بسيارى از لمعان يعنى از درخشندگى وروشنى آب مى نمايد **قوله** تحركت القاف الساكنة عند التغنى بالفتح او الكسر لما يلزم التقاء الساكنين عند الحاق النون اما الكسر فلان اصل القاف الكسرة خاوى المخترق ولماع الخفق لكونها آخرها اضيف اليه فحركت عند الاحتياج اى تحريك الاصالية واما الفتح فلما اثبت من ان مثلها اذا الحق بها آخره ساكن حرك ذلك الساكن بالفتح والانظر الى التقاء الساكنين كتحو اضربن واقتلن بنون التاكيد الثقيلة **قوله** والحق بها اى بالقاف النون فقيل الخ **قوله** وقد يتجاوز البيت وقيل قد تجاوز هذا القسم حده اذ حده ان يثبت فى الوقف دون الوصل وهو بالعكس **قوله** ولهذا سقط عن التقطيع لان التقطيع والوزن يتم بدونه **قوله** موضوع لغرض الترنم اى تنوين الترنم ما الحق آخر الابيات والمصاريع لغرض الترنم **قوله** واما التنوينات الاخر ففى اعتبار الوضع فى بعضها ايضا تامل اراد ببعضها تنوين العوض والمقابلة لان تنوين العوض موضوع لغرض التعويض وجبر النقصان اى التعويض عن المضاف اليه لا بان موضوعا له وكان هو معناه كذلك تنوين المقابلة موضوع لغرض الشئى سمى له الموضوع له بالمسامحة والمجاز **قوله** وتحذف اى التنوين اى تنوين التمكن لان العلم الموصوف بابن لا يوجد فيه تنوين التنكير والعوض وتنوين الترنم انما زيدت لتحسين الانشاد وحسن الغناء والحذف ينافيه وتنوين المقابلة انما يكون فى جمع المؤنث السالم **قوله** من العلم المراد من هذا العلم ومن العلم الثانى ايضا اعم من الكنية واللقب والاسم **قوله** مضافا الى علم آخر اى غير العلم الاول ونقض ذلك بمثل يا زيد بن زيد اذا كان كل من الابن والاب مسمى بزيد فان الابن فيه ليس مضافا الى علم آخر بل الى العلم الاول واجيب بان التغاير المفهوم من قوله آخر اعم من الذاتى والاعتبارى فزيد من حيث انه علم الاب غيره من حيث انه علم الابن والحاصل ان زيدا باعتبار انه اب غيره باعتبار انه ابن فالتغاير بين المدلولين بالذات وبين اللفظين بالاعتبار فتغاير المدلولين ذاتيا كان او اعتباريا سرى الى اللفظين ولجعلهما متغايرين لفظا ولو قرر قوله علم آخر بالتركيب الاضافى لا التوصيفى يندفع النقض كما لا يخفى **قوله** لكثرة استعمال ابن والكثرة تناسب التخفيف اى لكثرة استعماله بين علمين مع شدة الاتصال بينهما كانها كلمة واحدة مع ان التنوين علامة التمام والانفصال **قوله** وخطا اى خطا وكتابة بحذف الالف **قوله** خطا عطف على لفظا اى الابن لطلب التخفيف لفظا وخطا ثم ان طلبه للتخفيف خطا لا ينافى طلبه للتخفيف لفظا ايضا فلا يرد ما ذكره الفاضل الحلوائى ان حذف الالف لا يختص بالخط بل هو تخفيف فى اللفظ ايضا **قوله** لانه اى الفلان ابن فلان كناية عن العلم والمراد من العلم ههنا اعم من العلم والكناية عنه **قوله** ولعلم منه الخ والحاصل انه اذا فقد احد هذه الشروط لم يجب الحذف بل لا يحذف **قوله** اذا كان اى الابن صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم اى كان له موصوفا علما لكن لفظا



بل بزيد الافى الدار يقوم لان مجى نون التاكيد مع النفى باعمل نظر بخلاف النفى بلا المشابهة النهى حتى قيل مجيئها فى النفى بلا المتصلة قياس عند ابن جنى بخلاف المنفصلة وان جاءت نحو لا فى الدار يغير بن لبس لشئ ثم اعلم ان المراد من النفى الواقع فى المتن معنى عام يشمل فعل الجحد لدخول نون التاكيد عليه ايضا لانه مشابهة للنفى فى جزم الآخر **قوله** ولزمت اى نون التاكيد قال مولانا عصام وينتقض ما ذكر بقوله تعالى اذا متم او قتلتم لالى الله تحشرون جواب القسم ومثبت اليضا مع انه لم يدخل نون التاكيد عليه اى على تحشرون والقسم مقدر فيه اى والله اذا متم الخ واجاب عنه بان ذلك فيما اذا لم يكن المجرور مقدما عليه فلا يرد الاشكال حينئذ لتقدم المجرور فيه وهو الى الله **قوله** اى فى جوابه المثبت اشار به الى ان الاضافة الى القسم فى قوة الجواب اليه اى الى القسم لان المثبت ليس الا القسم فى الجواب لا غير ومن جعل اضافة المثبت الى القسم من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف كجرد قطيفة كما اختاره الشارح الهندى فهو ارتكاب المساهلة والتزام التساهل **قوله** لان القسم محل التاكيد تسامح لان محل التاكيد هو جواب القسم دون نفس القسم بل هو مفيد للتاكيد **قوله** ان يوكد الفعل بامر منفصل عنه اى عن الفعل وذلك الامر المنفصل هو القسم من غير ان يوكده اى الفعل بما يتصل بالفعل وهو النون لبعد صلاحيته له اى لبعد صلاحية الفعل لتاكيد الامر المتصل الذى هو نون التاكيد لانه يتصل بالفعل بخلاف القسم **قوله** اى الشرط الموكد حرفه بما سواء كان التاكيد بما لازما كما فى حيثما واذما او جائزا كما فى متى ما **قوله** فانه لما اكد الحرف اى حرف الشرط وهو ان فان اصل اما ان ما فجعل النون ميما وادغم الميم فى الميم **قوله** لئلا ينقص بالصاد المهملة من النقصان فان المقصود تاكيد الفعل عن غيره وهو الحرف **قوله** مع ضمير المذكرين اى الغائب والمخاطب **قوله** ليدل على الواو المحذوفة قال الفاضل الحلوائى هذا الاتيم فى مثل لا تخشون وكذا لا يدل على الياء المحذوفة فى مثل لا تخشين الا ان يعتبر اطراد الباب انتهى كلامه اقول ان اصل لا تخشون تخشوون قلبت الواو الفا بالاصل اول من اصول القلب فحذفت الالف وحذف النون الاعرابية عند دخول نون التاكيد ويحذف الواو ايضا اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا فيضم الواو فيقال لا تخشون فيكون فى الاصل لا تخشون بنون التاكيد فحذفت الواو لالتقاء الساكنين وكذا فى قوله لا تخشين **قوله** لالتقاء الساكنين اى فى كلمتين فان التقاء الساكنين على حده فى كلمتين غير جائز لان المشددة كلمة اخرى ولهذا اشار بقوله ان اشترط فى التقاء الساكنين الخ فلا يرد حينئذ قوله ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين لانه لا معنى لحذف الواو لالتقاء الساكنين لجواز التقاء الساكنين على حده **قوله** ان اشترط فى التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان فى كلمة واحدة وعلى هذا لا بد من حذف الالف فى اضربان واضربنان بنون التاكيد الثقيلة لعدم تحقق شرط التقاء الساكنين على حده حيث ان النون المشددة كلمة اخرى الا انها لم تحذف فى اضربان لئلا يشتبه بالواحد ولم يحذف فى اضربنان لئلا يلزم اجتماع ثلث نونات متواليات وقد يقال ان الشرط فى التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان فى كلمة واحدة او فيما هو كالكلمة الواحدة او فى حكمها والنون المشددة فى التثنية وجمع المونث والمخاطبة وان كانت فى كلمة اخرى حقيقة الا انها نزلت منزلة الجزء منها لشدة الاتصال والامتزاج بها وكذا الحال فى جمع المذكر والواحدة المخاطبة ولا وجه لحذف الواو والياء بها لالتقاء الساكنين الا ان الشارح لم يلتفت الى هذا الشرط فى التقاء الساكنين على حده ولم يجعله مذهبا ثم انظر فرق من قوله ان اشترط ان يكون الخ ان التقاء الساكنين اذا كان فى كلمتين وهما الفعل والتنوين يكون داخلا فى التقاء الساكنين



ولذا اخروا الكفار لما اتصل كلمة المنفصلة به قوله ويعني بها اي بالمتصلة الف التثنية كذا ذكره المص في شرحه وهذا من قبيل ذكر العام و
ارادة الخاص بمعونة المقام وقوة القرائن وكانه اشار الى دفع ما اورده الرضي من ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو
والياء في ارضوا وارضي متصلان ايضا مع ان اللام غير ثابت معهما كما تثبت مع الالف فليس اذن قوله فكذا لتتصل على اطلاقه
صحيحا قوله في تثل بل ترون بسكون الواو قوله كضمها في لم تروا القوم باتصال الكلمة المنفصلة به قوله لاجل النون لان
نون التاكيد الثقيلة تقتضي حركة ما قبلها والا يلزم التقاء الساكنين في كلمتين واما حركة الضم لاجل الواو قوله والمخففة تحذف
للساكنين نقض ذلك بمثل اضربن بضم الباء وتخفيف النون واضربن بكسر الباء وتخفيف النون فانه لم يحذف للساكنين مع
واو الجمع والنون في الاول وياء المخاطبة والنون في الثاني بل حذفت المدة واجيب بان المراد ساكنان اولهما النون المخففة
بدليل ان الحذف للساكنين لا يكون الاول للاول قوله اللام الساكنة التي بعدها لان لا للنهي فيكون الثاني الآخر ساكنا
الا اذا كان ما بعدها حرف ساكن كالالف واللام فحينئذ تحركها بالكسر كما في لا تهين الفقير قوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما
والدهر قد رفعه قوله تهين صيغة المخاطب المذكر من باب افعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من اهان يهين وهو من الاهانة
ضد الاكرام والفقير المحتاج وعلك اصله لعلك بتشديد اللام بمعنى اعل للترجي والكاف للخطاب وتركع منصوب بان من الركوع
وهو الانحناء والمراد ههنا الانحطاط من المرتبة يعني پست شدن واز مرتبه افتادن والمعنى اذا اتاك فقير ذو حاجة اليك فلا تهنه
فعسى ان ينعكس الامر فيستغني هو اي الفقير وتفتقر انت وتحتاج اليه لان احوال الزمان لا يستقيم والنعيم لا تدوم والمال غاد
ورائح قوله والقيت فتحة ما قبلها اي مع اثبات الياء قوله لتدل اي الفتحة عليها اي على النون الخفيفة صونا للتاكيد المقصود من
الفوات قوله والا لكان الواجب ان يقول لا تهين الفقير اي بكسر النون مع اسقاط الياء قوله كما يحرك التنوين كتحريك تنوين
احد بالكسر في قوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد قوله حط المرتبة ما يدخل الفعل وهو نون التاكيد عن مرتبة ما يدخل الاسم
وهو التنوين وقيل ترجيحا لما هو اللازم عند عدم المانع على غير اللازم فان التنوين لازم للاسم المتمكن عند عدم اللام والاضافة
بخلاف النون فانها قد تترك بلا مانع وغير اللازم اولى بالحذف قوله كما يحذف التنوين كذلك اي في الوقف تخفيفا اذا انضم او كسر
ما قبلها قوله فيرد ما حذفت اي في حال الوقف لا ما حذف لاجل التقاء الساكنين قيل لا يبقى حينئذ دليل على التاكيد فيفوت
مع كونه مقصودا فالصواب ان لا يؤكد بها عند ارادة الوقف اصلا لئلا يفضي الى المحذور قوله لاجل المخففة يعني لاجل حذف سواء
كان حذفه لاجل المخففة او لاجل غيرها قوله فانه لا يرد وما حذف لاجله اي عند الوقف كما لا يرد ما حذف لاجله عند التقاء الساكنين فلا
يقال قاض حال الوقف قاضي بالياء بل يقال قاض بسكون الضاد قوله والمفتوح ما قبلها تقلب الفا اي عند الوقف لا مطلقا معناه
يجوز ان تقلب الفا وهذا بمنزلة الاستثناء من قوله وفي الوقف حيث لم يقيد النون فيه بكون ما قبلها مضموما او مكسورا قوله وان انضم او انكسر
يحذف اي يجوز ان يحذف نحو اصبحت حيرا انقلبت النون اي التنوين بالالف فالمراد من النون في قوله فان النون اذ فتح الخ
هو التنوين قوله اصبحت بالفارسية رسيدي تو وقوله اصابني خير بضم الراء بحذف النون وكذلك قوله نكير بحذف النون وكسر الراء فقط

تمت